

٢	أبواب صلاة الجماعة
٣	باب وجوب اواالحث عليها
١٠	باب حضور النساء المساجد وفضل صلاتهن في بيوتهن
١٢	باب فضل المسجد الابدو والكثير الجمع
١٣	باب السعي الى المسجد بالسكينة
١٥	باب ما يؤمر به الامام من التخفيف
١٧	باب اطالة الامام الركعة الاولى وانتظار من أحس به داخل لا يدرك الركعة
١٨	باب وجوب متابعة الامام والنهي عن مسابقته
٢١	باب انعقاد الجماعة باثنين أحدهما صبي أو امرأة
٢٣	باب انفراد المأموم لعذر
٢٥	باب انتقال المذمور اماما في النوازل
٢٦	باب الامام ينقل مأموما اذا استخلف فضرر متخلفه
٢٩	باب من صلى في المسجد جماعة بعد امام الحى
٣٠	باب المسبوق يدخل مع الامام على أى حال كان ولا يعتد بركعة لا يدرك ركوعها
٣١	باب المسبوق يقضى ما فاتة اذا سلم امامه من غير زيادة
٣٢	باب من صلى ثم ادرك جماعة فليصلها معهم نافلة
٣٣	باب الاعتذار في ترك الجماعة
٣٥	(أبواب الامامة وصفة الائمة)
٣٥	باب من أحق بالامامة
٣٩	باب امامة الاعمى والعبد والمولى
٤٠	باب ما جاء في امامة الفاسق
٤٣	باب ما جاء في اطاعة الصبي
٤٤	باب اقتداء المقيم بالمسافر
٤٥	باب هل يقضى المقترض بالمتنفل أم لا
٤٧	باب اقتداء الجالس بالقاتم
٤٧	باب اقتداء القادر على القيام بالجالس وأنه يجلس معه
٥١	باب اقتداء المتوضئ بالمتميم
٥١	باب من اقتدى بمن اخطأ بترك شرط أو فرض ولم يعلم
٥٢	باب حكم الامام اذا ذكر انه تحدث أو خرج لحديث سبقه أو غير ذلك

- ٥٤ باب من أم قوما يكرهونه
- ٥٥ (أبواب وقوف الامام والمأموم واحكام الصقوف)
- ٥٥ باب وقوف الواحد عن عين الامام والاثنين فصاعدا خلفه
- ٥٨ باب وقوف الامام تلقاء وسط الصف وقرب أدنى الاحلام والنهي منه
- ٥٩ باب وقوف الصبيان والنساء من الرجال
- ٦١ باب ما جاء في صلاة الرجل فذا ومن ركع أو أحرم دون الصف ثم دخله
- ٦٤ باب الحث على تسوية الصفوف ورصها وسد خللها
- ٦٧ باب هل يأخذ القوم مصانهم قبل الامام أم لا
- ٦٨ باب كراهة الصف بين السواقي للمأموم
- ٧٠ باب وقوف الامام أعلى من المأموم وبالعكس
- ٧٢ باب ما جاء في الحائض بين الامام والمأموم
- ٧٣ باب ما جاء فيمن يلازم بقعة بعينها من المسجد
- ٧٣ باب استحباب التطوع في غير موضع المكتوبة
- ٧٤ (كتاب صلاة المريض)
- ٧٥ باب الصلاة في السفينة
- ٧٦ (أبواب صلاة المسافرين)
- ٧٦ باب اختيار القصر وجواز الاتمام
- ٨١ باب الرد على من قال اذا خرجتم اراكم يقصر الى الليل
- ٨٢ باب أن من دخل بلاد اذنوى الإقامة فيه أربعين يوما
- ٨٥ باب من أقام القضاة حاجة ولم يجمع إقامة
- ٨٧ باب من اجتاز في بلد فتزوج فيه أو له فيه زوجة فلا يتم
- ٨٨ (أبواب الجمع بين الصلاتين)
- ٨٨ باب جواز رمي السقر في وقت أحدهما
- ٩١ باب جمع المقيم لمطار أو غيره
- ٩٤ باب الجمع باذان وإقامة من غير تطوع بينهما
- ٩٧ (أبواب الجمعة)
- ٩٧ باب التغليظ في تركها
- ١٠١ باب من تجب عليه ومن لا تجب
- ١٠٦ باب انعقاد الجمعة بأربعين وإقامتها في القرى
- ١١٦ باب فضل يوم الجمعة وذکر ساعة الاجابة وفضل الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه
- ١٢٤ باب الرجل أحق بعمله وأدب الجلبوس والنهي عن التخطي للاجاجة

- ١٣٠ باب التثقل قبل الجمعة ما لم يخرج الإمام وإن انقطع عنه بخروجه الجمعة المسجد
- ١٣٦ باب ما جاء في التجميع قبل الزوال وبعده
- ١٣٨ باب تسليم الإمام إذا رقى المنبر والتأذين إذا جلس عليه واستقبال المأمومين له
- ١٤٤ باب اشتغال الخطبة على حمد الله تعالى والثناء على رسوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والموعظة والقراءة
- ١٤٦ باب هيأت الخطيبين وأدبهما
- ١٥٠ باب المنع من الكلام والإمام بخطب والخصومة في تكلمه وتكليمه لمصلحة وفي الكلام قبل أخذه في الخطبة وبعدها تمامها
- ١٥٦ باب ما يقرأ به في صلاة الجمعة وفي صبح يومها
- ١٥٩ باب انقضاء العدد في أثناء الصلاة أو الخطبة
- ١٦١ باب الصلاة بعد الجمعة
- ١٦٣ باب ما جاء في اجتماع العيد والجمعة (كتاب العيدين)
- ١٦٥ باب التجمّل للعيد وكرامة جلّ السباح فيه الحاجة
- ١٦٧ باب الخروج إلى العيد ماشياً والتكبير فيه وما جاء في خروج النساء
- ١٧١ باب استحباب الأكل قبل الخروج في الفطر دون الأضحية
- ١٧٣ باب مخالفة الطريق في العيد والتعميد في الجامع للعدو
- ١٧٦ باب وقت صلاة العيد
- ١٧٧ باب صلاة العيد قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة وما يقرأ فيها
- ١٨٢ باب عدد التكبيرات في صلاة العيد ومحلها
- ١٨٦ باب لا صلاة قبل العيد ولا بعدها
- ١٨٩ باب خطبة العيد وأحكامها
- ١٩٢ باب استحباب الخطبة يوم النحر
- ١٩٧ باب حكم الهلال إذا غم ثم علم به من آخر النهار
- ١٩٩ باب الحث على الذكر والطاعة في أيام العشر وأيام التشريق (كتاب صلاة الخوف)
- ٢٠٥ باب الأنواع المروية في صفتها
- ٢١٢ باب الصلاة في شدة الخوف بالإيماء وهل يجوز تأخيرها أم لا
- ٢١٥ (أبواب صلاة المكسوف)
- ٢١٥ باب النداء لها وصفها
- ٢٢٠ باب من أجاز في كل ركعة ثلاث ركوعات وأربع وستمسة

- ٢٢٣ باب الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف
- ٢٢٤ باب الصلاة للكسوف القمر في جماعة مكررة الزكوع
- ٢٢٥ باب الخشوع في الصلاة والاستغفار والذكر في الكسوف وتوحيه وقت الصلاة بالتجلى
- ٢٢٧ (كتاب الاستسقاء)
- ٢٢٨ باب صلاة الاستسقاء وجوازها قبل الخطبة وبعدها
- ٢٢٩ باب الاستسقاء بذوى الصلاح وكثارة الاستغفار ورفع الايدي بالدعاء وذكر أدعية ما توفى ذلك
- ٢٣٧ باب تنحى إلى الامام والناس أردية هم في الدعاء وصفته ووقته
- ٢٣٩ باب ما يقول وما يصنع إذا رأى المطر وما يقول إذا كثرت جدا
- ٢٤٣ (كتاب الجنائز)
- ٢٤٣ باب عيادة المريض
- ٢٤٧ باب من كان آخر قوله لا اله الا الله وتلقين المحتضر وتوجيهه وتغيبض الميت والقراءة عنده
- ٢٥١ باب المبادرة إلى تجهيز الميت وقضاء دينه
- ٢٥٤ باب تسجدة الميت والرخصة في تقبيله
- ٢٥٤ (أبواب غسل الميت)
- ٢٥٥ باب من يليه ورفقه به وسقته عليه
- ٢٥٦ باب ما جاء في غسل أحد الزوجين لآخر
- ٢٥٨ باب ترك غسل الشهيد وما جاء فيه إذا كان جنبا
- ٢٦١ باب صفة الغسل
- ٢٦٥ (أبواب الكفن وتوابعه)
- ٢٦٥ باب النكفين من رأس المال
- ٢٦٦ باب استحباب احسان الكفن من غير مغالاة
- ٢٦٨ باب صفة الكفن للرجل والمرأة
- ٢٧٢ باب وجوب تكفين الشهيد في ثيابه التي قتل فيها
- ٢٧٢ باب تطيب بدن الميت وكفنه الا الحرم
- ٢٧٤ (أبواب الصلاة على الميت)
- ٢٧٤ باب من يصلي عليه ومن لا يصلي عليه
- ٢٧٤ الصلاة على الانبياء
- ٢٧٥ ترك الصلاة على الشهيد

- ٢٧٩ الصلاة على السقط والطفل
 ٢٨١ ترك الامام الصلاة على القتال وقاتل نفسه
 ٢٨١ الصلاة على من قتل في حد
 ٢٨٣ الصلاة على القاتل بالنية وعلى القبر الى شهر
 ٢٨٨ باب فضل الصلاة على الميت وما يرجي له بكثرة الجمع
 ٢٩٢ باب ما جاء في كراهة النعي
 ٢٩٣ باب عدد تكبير صلاة الجنائز
 ٢٩٧ باب القراءة والصلاة على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فيها
 ٣٠٠ باب الدعاء للميت وما ورد فيه
 ٣٠٤ باب موقف الامام من الرجل والمرأة وكيف يصنع اذا اجتمعت أنواع
 ٣٠٦ باب الصلاة على الجنائزة في المسجد
 ٣٠٧ (أبواب حمل الجنائزة والسير بها)
 ٣٠٨ باب الاميراع بها من غير حمل
 ٣١٠ باب المشي امام الجنائزة وما جاء في الركوب معها
 ٣١٢ باب ما يكره مع الجنائزة من نياحة أو نار
 ٣١٣ باب من اتبع الجنائزة فلا يجلس حتى توضع
 ٣١٥ باب ما جاء في القيام للجنائزة اذا حرت
 ٣١٧ (أبواب الدفن وأحكام القبور)
 ٣١٨ باب تعميق القبر واختيار اللحد على الشق
 ٣٢٠ باب من أين يدخل الميت قبره وما يقال عند ذلك والحثي في القبر
 ٣٢٣ باب تسفيم القبر ورشه بالماء وتعليقه ليعرف وكراهة البناء والكفاة عليه
 ٣٢٧ باب من يستحب أن يدفن المرأة
 ٣٢٨ باب آداب الجلوس في المقبرة والمشى فيها
 ٣٣٠ باب الدفن ليلا
 ٣٣١ باب الدعاء للميت بعد دفنه
 ٣٣٢ باب النهي عن اتخاذ المساجد والبرج في المقبرة
 ٣٣٣ باب وصول ثواب القرب المهداة الى الموتي
 ٣٣٧ باب نعيه المصاب وثواب صبره وأمره به وما يقول لذلك
 ٣٤٠ باب صنع الطعام لاهل الميت وكراهته منهم للناس
 ٣٤١ باب ما جاء في البكاء على الميت وبيان المكروه منه
 ٣٤٦ باب النهي عن النياحة والندب ونحوه ونشر الشعر ونحوه والرخصة
 في سائر الكلام من صفة الميت

٣٥٢ باب الكف عن ذكر مساوى الاموات

٣٥٤ باب استحباب زيارة القمور للرجال دون النساء وما يقال عند دخولها

٣٥٧ باب ما جاء في الميت يتقل أو يتبش اغرض منه

(تمت)

«فهرسة الجزء الثالث من عبود الباري»

صحيحة	
٢	بقية باب بدء الاذان
٨٧	كتاب الجمعة
١٣٧	باب صلاة الخوف
١٤٢	كتاب العيدين
١٥٦	أبواب الوتر
١٧٠	أبواب الاستسقاء
١٨٥	كتاب الكسوف
٢٠٠	أبواب سجود القرآن
٢٠٥	أبواب تقصير الصلاة
٢١٦	باب التهجيد بالليل
٢٤٤	باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة
٢٥٤	باب الاستعانة في الصلاة
٢٦٠	أبواب السهو
٢٦٤	باب في الجنائز

«تمت»

• (اصلاح ما وقع من الغلط في طبع الجزء الثالث من كتاب نيل الاوطار) •

خطا	سطر	حقيقة	صواب
شاهد	١٨	٤	يشهد
أعظم	٨	١٢	أعظم أجرا
الشافعي	٢٢	٢١	أصحاب الشافعي
بالناس	٤	٢٧	بالناس قال
قتلوا	٨	٠	أقتلوا
أكثر	١١	٢٦	أكثرهم
فيخص	١٥	٢٨	فيخص نفسه
حذيفة	١٤	٤٠	أي حذيفة
الاثرو	٠	٤٣	الاثرم
كذفه	٢٢	٤٧	كذفه
ديارا والديار	٧	٥٤	ديارا والديار
لمنفرد	٢٤	٦١	لمنفرد
حيان	١	٦٤	حيان
الله	٩	٦٦	الله
الدين	١٠	٠	الذين
الكلام	٦	٦٨	الكلام على هذا
وفيه	٢٨	٦٩	وفيه أن
ذكره	٢	٧٠	ذكره الخا كم
تقتضى	٨	٧٤	تقتضى أيضا
لا يجب	١٦	٧٥	بالقلب
علمنا	٢٦	٧٦	علمنا
ركعتان	٢٥	٧٧	ركعتان وصلاة الفجر ركعتان
الاول	٢٩	٠	الاولى
تصوم قال	١٣	٨٠	تصوم قال قال
الله	٢٧	٠	الله
ركعتين	٨	٨١	ركعتين ركعتين
والائمة	١٧	٨٢	والائمة
مترد	١٩	٨٣	متردد
تسمية بن شرجيل	٢٤	٨٥	تسمية بن شرجيل
عباد بن	١	٨٨	عباد بن

صحة	سطر	خطا	ضواب
ن	ن	ن	ن
٨٨	٨	يرى	نوى
→	١١	حاصره	حاصره
٨٩	١٢	حبيب	حبيب بها
٩٢	٥	شمرط	بشمرط
٩٣	٢٨	كان	كان ذلك
٩٤	١٥	حنيش	حنش
٩٨	٢	قال	قاله
=	٢٣	فعله	فعله
١٠٠	٢	الشافعي	للشافعي
١٠٤	١٤	ومعزا	ومعزا وقيل معزا
١٠٥	٣١	والاوازاعى	والاوازاعى
١٠٦	١٠	خروجه	دخوله
١٠٧	١٦	ورجله	ورجله
=	٢٠	المهاجرين	المهاجرين
→	٢٦	أفضية	ن
→	٢٨	أحايته	أضحى
١١١	١٧	المراد	أحاديثه
=	٢١	لى	المراد بالبيت
١١٣	٥	نيشة	الى
١١٤	٢٢	لوما	نيشة
=	٢٦	لغدو	الزمان
١١٦	٢٧	فضلية	الغدولم
١١٧	١	لله	أفضلية
١١٩	٢٩	لى	الله
١٢١	٢٣	لزم	الى
١٢٢	٨	خير	لزم
→	١٥	الدعاء	خيرا
١٢٨	٢٣	لاخطى	الدعاء انما
١٣١	١٠	لصلاة	لاخطى
			الصلاة

صواب	خطا	سطر	صفحة
ن	ن		
داور	داوى	١	١٤٣
عدمهما	عدمها	١٧	١٤٤
مبرورة	مبرورية	٦	١٥٣
الا	لا	١٧	=
ن	ن		
أعضله	أغلطه	١٩	١٥٧
المخارث	المخارث	٣	١٥٨
يجمع	الجمع	٤	١٦٠
صح عنه	صح	٨	١٦٣
أربع ركعات	أربع	١٧	=
عدم	عدم	٢٠	=
الامام	لامام	١١	١٨٦
الاكوع	لاكوع	٢٢	١٨٧
غفرتم والله	غفرتم	٣	١٩١
بمكة أو	بمكة	=	١٩٤
قال بعد	بعد	٢١	١٩٥
عمومة	عوم	٩	١٩٧
هذه	هذا	١٢	٢٠٠
يختص	يختصيص	٢	٢٠٢
تبادل على ذلك	على ذلك	١٦	٢٣١
في آخر	في	١٧	٢٣٤
الرفع	لرفع	٨	٢٤١
الغيب	لغيب	٩	=
دعاهم	عاهم	١١	=
اقتصر	قتصر	٢٢	٢٤٣
أسمتى	قسمتى	٨	٢٤٥
رسول الله	رسول	١٠	٢٤٩
المختصر	المختصر	١٨	=
عندهم	عنده	١٦	٢٥٧
رواية	رواية	٨	٢٦٥
العلتان	اللغتان	٢	٢٦٧
بالمهلة	المهلة	٥	٢٦٨

صواب	خطا	سطر	صفحة
وَأَتَرْتُ	وَأَتَرْتُ	١٦	٢٧٠
بَعِيرِهِ	بَعِيرِهِ	١١	٢٧٣
فَقَتَشْنَا	فَقَتَشْنَا	٥	٢٨١
نَعْلِمُ	يَعْلِمُ	٦	٢٨٢
نَعْلِمُ	يَعْلِمُ	١٢	٢٨٣
الْقَافُ وَقِيلَ الْقَيْلُ	الْقَافُ	=	٢٨٤
أَبُودَاوُدَ	أَبُودَاوُدَ	٧	٢٠٥
الْمُجْتَبَى	الْمُجْتَبَى	١٥	=
فَقَالَتْ رَأَيْتُ	فَقَالَتْ	=	٢٠٦
الْقُرْشَى	لِقُرْشَى	٢٢	=
الْمَسْجِدِ	لِالْمَسْجِدِ	٤	٢٠٧
الْقَصْدِ	الْقَصْدِ	٢٠	٢٠٨
لَمَسْكَادَ	لَمَسْكَادَ	٢١	=
حَامِينَ	حَامِينَ	٦	٢١٢
الْخَاصِ	لِالْخَاصِ	٥	٢١٥
قَبْرٍ وَاحِدٍ	قَبْرٍ	٧	٢١٨
الْقَبِيبِ	لِقَبِيبٍ	١٩	٢٢٤
أَعْلَمُ	عَلِمُ	١٥	٢٢٥
تَقْصِصُ	تَقْصِصُ	١٩	٢٢٦
ن	ن		
فَانْتَحَتْ :	صَانَتْحَةً	٢٢	٢٤١
عَلَى بْنِ أَبِي الْعَاصِ	عَلَى بْنِ الْعَاصِ	٦	٢٤٣
ن	ن		
نَحْمِي أَهْلَهُ	النَّحْمَى	١٢	٢٤٨

* (تَمَّ جِهْدُ اللَّهِ وَهُوَ) *

• (اصلاح ما وقع من الغلط في طبع الجزء الثالث من كتاب عون الباري) •

صواب	خطا	سطر	صفحة
(ويقتصر في الثانية)	أى ويقتصر في الثانية	٣٥	٣
(الركعة)	الركعة	-	٤
أخرجه البخاري	أخرجه	١٢	٧
مسلم أيضا	مسلم	٢٦	٩
×	وهو ظاهر في الجهر المترجم له	٢٤	١٠
البخاري	المؤلف	١٤	١١
افراد البخاري	افراد	١	١٢
له البخاري	له	٢	١٣
ويما ورد	وما ورد	٢٤	٥
الارض	الارض	٢	١٦
الله ما في أيضا	الله ما في	٣٦	-
×	المتقدمة	٥	١٨
الاحرام كما تقدم	الاحرام	٦	٢٠
ورده	وردة	٣٥	٢٣
(في)	في	١٥	٢٥
الامام والاموم	الامام	٢٥	٢٦
وقال	قال	٦	٢٨
الترمذي بالخط قال صليت خلف	الترمذي	١٩	-
رسول الله صلى الله عليه وآله			
وسلم فعطست فقلت الحمد لله			
الحمد وحسنه			
المذكور	الاتي	٢٦	٣٧
لا الى	الى لا	٧	٣٨
لوازمها على ما قيل والحق	لوازمها	١	٣٩
الايمان بذلك وتسلم كيفياتها			
الى الله تعالى			
لذلك ذلك	ذلك لك	١٨	-
ههنا	هنا	٢٣	٤٢
الخسيسة	الخسيسة	٢٦	-
البخاري	المؤلف	١٥	٤٩
بها	بهما	١١	٥٠

صواب	خطا	سطر	صحيفة
بدأ	بدئ	١٨	٥٠
عبد الله عن أبيه عن ابن مسعود	عبد الله عن ابن مسعود	١	٥٣
عن أبيه	عن أبيه		
✕	كذا في الفتح	١٨	=
ذلك في غيره	ذلك	٤	٥٦
بصيغة	بصيغة	٣١	٦١
هنا كذا وكذا	هنا كذا	٣٤	٦٢
عليه السلام	البيهقي	٢٥	٦٣
داوموا	دوموا	٣٥	٦٥
الفقراء	الفقراء	١٦	٧٠
✕	وحده	٢١	٧٢
يمينه	شماله	٣٦	٧٦
توما	توما	١١	٨٠
استر	استر	٣١	٨٤
اصلاة	بصلاة	١٣	٩٤
يقتنع	يقتنع	٥	٩٨
✕	انتهى	٣٥	٩٩
✕	الانتمية	٨	١٠٠
وفي الحديث دلالة	ووجه الاستدلال	١٠	١٠٦
	بالحديث من جهة		
	دلالاته		
ايراد البخاري	ايراد	٣٥	١١٠
المسكت	المسكت	=	١١١
اذ	ان	٢	١١٢
أخرجه البخاري	أخرجه	٢٤	=
لو ثبت تطهركم	لو ثبت	١٥	١١٢
✕	في باب الجماعة	٢٨	١٢٠
فعلمه ان	ان	٣٦	=
وأورد	أورد	٥	١٢٤
الا	لا	١	١٢٦
يبين	يبين	١٧	١٢٧
لطيفه	لطيفه	٢٤	١٢٨

صواب	خطا	سما	صحيحة
كالبخارى	كالصنف	٥	١٢٢
البخارى	المؤلف	٨	١٣٥
في غيرها	في غيره	٣٤	١٥١
اقوى	اقوى	١	١٥٥
يصح	يصح	٢٨	١٦١
بشروعية	بشروعية	٢٩	=
وقد	قد	٣٠	=
ثبت القنوت	ثبت	٣١	١٦٩
X	انتهى	١	١٧٠
الرواية	الراية	٣٤	١٧١
الصبر	للصبر	١	١٧٨
X	التالى	٢٣	١٧٩
مشهور	بأنى قريبا	٦	١٨٥
ذى القعدة	القعدة	١٠	١٨٩
فكذلك	فلكذلك	٣٤	١٩٠
فلم أر	فلم أرا	=	١٩٦
مئة ضاه	مئة ضاه	٢	١٩٧
انتم	اتن	٤	=
بالساعة	الساعة	٧	١٩٨
فاجتدوا	واجتدوا	٣٦	٢٠٠
انتهى والحديث أخرجه	انتهى	٨	٢٠٤
البخارى أيضا في التفسير			
والترمذى في الصلاة			
الارض الالية	الارض	١٣	٢٠٥
زاد البخارى	زاد	٣٢	=
ان الصحابة	الصحابة	٣١	٢٠٩
الحاى	المصنف	١	٢١٠
الاثنين	الاثنين	٢٤	=
اقوله	يقوله	٣٤	٢١٣
X	المصنف	١	٢١٤
البخارى ههنا	البخارى	٣٦	٢٢٠
يبعثنا	يبعثنا	٣١	٢٢١

صواب	خطا	سطر	صفحة
حديث آخر	الحديث الثاني	٢١	٢٢٢
بدائع	ابتداع	٢٥	٢٢٣
عن	وعن	٦	٢٢٨
ابوداود ايضا	ابوداود	٢٦	٢٣٠
وأخرجه البخاري	وأخرجه	٢١	٢٣٥
أي ان لم يكن جامع	بان لم يكن جامع	٣٢	=
أخرجه البخاري	أخرجه	٣٥	٢٣٦
فأصرفه	أصرفه	١٢	٢٤١
كان	كاه	٢٢	=
يطلب	يطل	٣٦	=
لم يقل أي البخاري	لم يقل	٣٥	٢٤٤
البخاري	المنصف	١	٢٤٥
لازمة	لازمة	١٩	=
بطيبة	بطيبة	٣٦	=
يجب	لا يجب	١	٢٤٨
(عليك) أي مامنهني من ان	(عليك)	٢٤	٢٥٩
أرد عليك			
البخاري	المنصف	٣٦	٢٦٠
أوأمة	أي أمة	٢٩	٢٦٤
غير معلومة	معلومة	٢٦	٢٦٩
أدخله البخاري	أدخله	٢٠	٢٧١
X	انتهى	٢٩	٢٨١
أدركت	أوكت	٢١	٢٨٢
من اللب الى بياها	الايام بلباها	١٤	٢٨٦
وخص البخاري	وخص	٤	٢٩٧
بعده أيضا	بعده	٣	٣٠٥
وأضاف أضاف الدمع والحزن	أضاف الفعل	٢٥	=
أخرجه	وأخرج	٣٦	٣٥٧
X	هـ	٢٠	٣١١
فالتقاء	والمقصود ان التقاء	٣٥	٣١٦
ترجم البخاري لهذا الحديث	ترجم	٣	٣١٩
البخاري	الموافق	٢	٣٢٦

صواب	خطا	مطابق	صفحة
ألت	ألت	٥	٢٢١
البحارى	المصنف	٩	
يحمل	يحمل	٢	٢٢٤
يقولونه	يقولونه	٢٥	٢٢٧
X	المشار اليه الاولا	١٥	٢٢٨
X	ان من مات الى قوله والشجر	٤	٢٢٩
الزهد	الزهدى	٥	٢٤١
الجوان	الجوزا	٣٦	٢٥٤
رجعه	رجعها	١	٢٥٥

• (تم بحمد الله وعونه) •

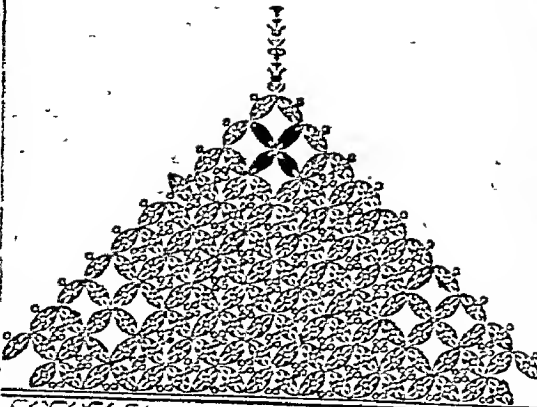
الجزء الثالث من نيل الاوطار من اسرار منتقى
الاخبار لامام المحققين شيخ الاسلام
والمسكين محمد بن علي الشوكاني
نفع الله به القاصي
والداني

م

وبه امشه كتاب عون الباري لحل أدلة البخاري للسيد الامام العلامة الملك المؤيد
من الله تعالى أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري فسمع الله
تعالى في مدته وهو شرح كتاب التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للعلامة
شهاب الدين أبي العباس الشيخ أحمد الشرجي الزيدي نفعه الله تعالى برحمته
وأسكنه فسيح جناته



(عن أبي قتادة) الحرب بن ربي
 (رضي الله عنه قال كان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ
 في الركعتين الأولى من صلاة
 الظهر فيه جواز تسبحة
 الصلاة بوقتها (بفتح الكتاب
 وسورتين) في كل ركعة سورة
 (يطول في) قراءة الركعة
 الأولى (ويقصر في) قراءة
 الركعة الثانية) لان النشاط
 في الأولى يكون أكثر فناسب
 التخفيف في الثانية حذر من
 الملل قاله الشيخ تقي الدين
 وعند عبد الرزاق عن معمر عن
 يحيى في آخر هذا الحديث
 وظننا انه يريد بذلك ان يدرك
 الناس الركعة الأولى ولا يداود
 وابن خزيمة فيهم من رواية أبي
 خالد عن سفيان عن معمر
 وروى عبد الرزاق عن ابن جريج
 عن عطاء قال اني لاحب ان
 يطول الامام الركعة الأولى في
 كل صلاة حتى يكبر الناس واستدل
 به على استحباب تطويل الأولى
 على الثانية وجمع بينهما وبين
 حديث سعد السابق حيث قال
 أركب في الأولى بين ان المراد
 تطويلهما على الآخرين
 لا التسوية بينهما في الطول
 واستفاد من هذا أفضلية قراءة
 سورة كاملة ولو قصرت على
 قراءة قدرها من طويلة قال
 النووي وزاد المغوي ولو قصرت



بسم الله الرحمن الرحيم

د * (أبواب صلاة الجماعة) *

* (باب وجوبها والحث عليها) *

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أثقل الصلاة على المنافقين
 صلاة العشاء وصلاة الفجر ولو يعاون ما فيهما لآتواهما ولو حبا ولو لقد هممت ان آخذ
 بالصلاة فقام ثم آخروا رجلان فصلى بالناس ثم انطلق معي برجال معهم حزم من حطب الى
 قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار متفق عليه ولا جد عن أبي هريرة عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو لامني البيوت من النار والذرية أثقت صلاة العشاء
 وأمرت قتيبة اني يحرقون ما في البيوت بالنار) الحديث الثاني في اسناده أبو معمر وهو
 ضعيف قوله أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر فيه ان الصلاة كلها
 ثقيلة على المنافقين ومنه قوله تعالى ولا يأتون الصلاة الا وهم كسالى وانما كان العشاء
 والفجر أثقل عليهم من غيرهما بالقوة الداعية الى تركهم لهما لان العشاء وقت السكون
 والراحة والصبح وقت لذة النوم قوله ولو يعاون ما فيهما أى من مزيد الفضل قوله
 لا أتواهما أى لا أتوا المحل الذى يصلون فيه جماعة وهو المسجد قوله ولو حبا أى زحفا
 اذا منهم مانع من المشى كما يزحف الصغير ولا بن أبى شيبه من حديث أبى الدرداء ولو
 حبا وعلى المرافق والركب قوله ولقد هممت بالام جواب القسم وفي البخاري وغيره
 والذى نفسى بيده ولقد هممت والهم العزم وقيل دونه قوله فأحرق بالشديد بقوله

السورة عن المرقوم انتهى وكأنه مأخوذ من قوله كان يفعله لانه ائدلى على الدوام والغالب وقد ذكر البخاري في جزء القراءة كلاما عنه انه لم يدع أحدا من السلف في انتظار الداخل في الركوع ٣

ذكر القراءات في الخبرين
فتمسك به بعض الحنفية على
استقاطها فيه ما التكنه ثبت من
حديثه من وجه آخر كما عند
البخاري بعد عشرة أبواب
(ويسمع الآية احيانا) جمع
حين وهو يدل على تكرر ذلك
منه وللشافعي من حديث البراء
فسمع منه الآية من سورة
لقمان والذاريات ولابن خزيمة
يسبح اسم ربك الاعلى وهـ لآناك
حديث الغاشية وهذا يحتمل
ان يكون مأخوذا من سماع
بعضهم قيام القرينة على
قراءة باقيها وان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كان يحذرهم عقب
الصلاة دائما وغالبا بقراءة
السورتين وهو بعد جدا قاله
ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى
واسم بدل بهذا الحديث على
جواز الجهر في السرية وأنه
لا سجود سهو على من فعل ذلك
خلاف ما قال ذلك من الحنفية
وغيرهم سواء قلنا كان يفعل
ذلك بعد البيان الجواز أو بغير
قصده للاستغراق في التذكير
وفيه حجة على من زعم ان الامر ان
شرط لصحة السرية (وكان يقرأ
في العصر بفاتحة الكتاب
وسورتين) في كل ركعة سورة
واحدة (وكان يطول) قراءة غير
الفاتحة (في) الركعة (الاولى) منها

اذ بالغ في تحريقه وفيه جواز العقوبة بآلاف المال والحديث استدل به القائلون
بوجوب صلاة الجماعة لانها لو كانت سنة لم يهدت تركها بالتحريق ولو كانت فرض
كفاية لم كانت قائمة بالرسول صلى الله عليه وسلم ومن معه ويمكن ان يقال ان التهديد
بالتحريق المذكور يقع في حق تارك فرض الكفاية لمشروعية قتال تارك فرض
الكفاية قال الحافظ وفيه نظيران التحريق الذي يقضى الى القتل أخص من المقابلة
ولان المقابلة انما بشرع فيها اذا احتمل الجمع على الترك وقد اختلفت اقوال العلماء في
صلاة الجماعة فذهب عطاء والاوزاعي واسحق وأحمد وأبو ثور وابن خزيمة وابن
المنذر وابن حبان وأهل الظاهر وجماعة ومن أهل البيت أبو العباس الى انها فرض
عين واختلافوا فيه منهم قال هي شرط روى ذلك عن داود ومن تبعه وروى مثل ذلك
عن أحمد وقال الباقر انها فرض عين غير شرط وذهب الشافعي في أحد قوليه قال
الحافظ هو ظاهر نصه وعليه جمهور المتقدمين من أصحابه قال كثير من المالكية
والحنفية الى انها فرض كفاية وذهب الباقر الى انها سنة وهو قول زيد بن علي
والهادي والقياسم والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب واليه ذهب مالك وأبو حنيفة
وأجابوا عن حديث الباب بأجوبة الاول انها لو كانت شرطا أو فرضا لمين ذلك عند
النوع كذا قال ابن بطلال ورد بانه صلى الله عليه وآله وسلم قد دل على وجوب الحضور
وهو كاف في البيان والثاني ان الحديث يدل على خلاف المدعى وهو عدم الوجوب
لكونه صلى الله عليه وآله وسلم بالتوجيه الى المختلفين ولو كانت الجماعة فرضا لمبا
تركها وفيه ان تركها حال التحريق لا يستلزم الترك مطلقة لا مكانية فلهما في
جماعة آخرين قبل التحريق أو بعده الثالث قال البايع وغيره ان الخبر ورد
مورد الزجر وحقيقته غير مرادة وانما المراد المبالغة في رشد الى ذلك وعدمهم بعقوبة
لا يعاقبها الا الكفار وقد انقد الاجماع على منع عقوبة المسابن بذلك واجيب بان ذلك
وقع قبل تحريم التعذيب بالنار وكان قبل ذلك جائزا على انه لو فرض ان هذا التوعد
وقع بعد التحريم لكان مخصصا له فيجوز التحريق في عقوبة تارك الصلاة الرابع تركه
صلى الله عليه وآله وسلم بتحريقهم يعني التهديد ولو كان واجبا لما عاقبهم قال عياض
ومن تبعه ليس في الحديث حجة لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل زاد انووى
ولو كانت فرض عين لماتز كهو وتبعه ابن دقيق العيد بانه لا يجرى الا بما يجزى له فعله لو فعله
والترك لا يدل على عدم الوجوب لاحتمال ان يكونوا انزعجوا بذلك على ان رواية
أحمد التي ذكرها المصنف فيها بيان سبب الترك الخامس أن التهديد لقوم تركوا الصلاة
رأسا لا مجرد الجماعة وهو ضعيف لان قوله لا يشهدون الصلاة بمعنى لا يحضرون وفي
رواية لا أحد عن أبي هريرة العشاء في الجمع أى في الجماعة وعند ابن ماجه من حديث
أسامة ياتنهم رجال عن تركهم الجماعة أولا حرق فيوتهم السادس ان الحديث ورد

اي ويصغر في الثانية (وكان يطول في) قراءة الركعة (الاولى من صلاة الصبح) ويصغر في الثانية (ويقاس المغرب والعشاء
عليها والسنة عند الشافعية ان يقرأ في الصبح والظهر من طوال المفصل وفي العصر والعشاء من أوسطه وفي المغرب من

قصاره وقال المناهله في الصحيح من طوال المفصل وفي المغرب من قصار وفي الباقي من أوساطه وقد أخرج مسلم في ذلك أحاديث مختلفة ويجمع بينهما وقوع

في الحديث على مخالفة أهل النفاق والتخدير من التشبه بهم لخصوص ترك الجماعة ذكر ذلك ابن المنير السابع ان الحديث ورد في حق المناهقين فلا يتم الدليل وتعب باستبعاد الاعتناء بتأديب المناهقين على تركهم الجماعة مع العلم بأنه لا صلاة لهم وبأنه صلى الله عليه وسلم كان معرضاً عنهم وعن عقوبتهم مع علمه بطوبى بهم وقال لا يتحدث الناس ان محمداً يقتل أصحابه وتعب بهذا التعقب ابن دقيق العيد بأنه لا يتم الا ان ادعى ان ترك الجماعة معاقبة المناهقين كان واجباً عليه ولا دليل على ذلك وايسر في اعراضه عنهم ما يدل على وجوب ترك عقوبتهم قال في الفتح والذي يظهر لي ان الحديث ورد في المناهقين لقوله صلى الله عليه وسلم في صدر الحديث أثقل الصلاة على المناهقين واقوله صلى الله عليه وسلم لو يعلمون الخ لان هذا الوصف يليق بهم لا بالمؤمنين لكن المراد نفاق المعصية لا نفاق الكفر يدل على ذلك قوله في رواية لا يشهدون العشاء في الجمع وقوله في حديث اسامة لا يشهدون الجماعات وصرح من ذلك ما في رواية أبي داود عن ابي هريرة ثم أتى قوما يصلون في بيوتهم ليست بهم علة فهذا يدل على ان نفاقهم نفاق معصية لا كفر لان الكافر لا يصل في بيته انما يصل في المسجد رياء ومعه فاذا خلا في بيته كان كما وصفه الله تعالى من الكفر والاسهتزاز قال الطبري خروج المؤمن من هذا الوعيد ليس من جهة انهم اذا سمعوا النداء جازاهم الخلف عن الجماعة بل من جهة ان الخلف ليس من شأنهم بل هو من صفات المناهقين ويدل على ذلك قول ابن مسعود الا أتى لقد رأيتنا وما يتخلف عن الجماعة الا منافق وأخرج ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور بإسناد صحيح عن عمر بن أنس قال حدثني عومق من الانصار قالوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شهداهما منافق يعني العشاء والفجر الثامن ان فريضة الجماعة كانت في أول الامر ثم نسيحت حكى ذلك القاضي عياض قال الحافظ ويمكن ان يتقوى ان ثبت النسخ بالوعيد المذكور في حديثهم وهو التحريق بالذمار قال ويدل على النسخ الاحاديث الواردة في تفصيل صلاة الجماعة على صلاة الفرد كما سيأتي لان الافضلية تقتضي الاشتراك في أصل الفضل ومن لازم ذلك الجواز التاسع ان المراد بالصلاة الجمعة لباقي الصلوات وتعب بان الاحاديث مصروفة بالاعشاء والفجر كما في حديث الباب وغيره ولا ينافي ذلك ما وقع عنده مسلم من حديث ابن مسعود انهم الجمعة لاحتمال تعدد الواقعة كما أشار إليه النووي والحب الطبري والحديث فوائد ليس هذا محل بسطها وسيأتي التصريح بما هو الحق في صلاة الجماعة (وعن أبي هريرة ان رجلاً أعشى قال يا رسول الله ابس لي قائد يقودني الى المسجد فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرخص له فيصلي في بيته فرخص له فلما ولي دعاه فقال هل تسمع النداء قال نعم قال فاجب رواه مسلم والنسائي وعن عمرو بن أم مكتوم قال قالت يا رسول الله أنا ضريح شاع الدارولى قائد لا يؤمنى فهل تجددى رخصة ان اصلي في بيتي قال اسمع

واستدل ابن العربي باخذه لافها على عدم مشروعية سورة معينة في صلاة معينة وهو واضح فيما اختلف لافيهما يختلف كتنزيل وهل أتى في صحيح الجمعة وفي هذا الحديث الحديث والعنفنة والقول وأخرج جيه البخاري أيضاً وكذا مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (عن ابن عباس رضى الله عنهما أن) امه (ام الفضل) لبابة بنت الحرث زوج العباس اخت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويقال انها أول امرأة أسلمت بعد خديجة والصحيح اخت عمر زوج سعيد بن زيد (معناه وهو) أى ابن عباس وفيه التفات من الحاضر الى الغائب لان السبب بقضى ان يقول معقبة (يقراً والمرسلات عرفاً) فقالت يا بنى والله لقد ذكرنى شيئاً نسبته وصرح عقيل في روايته عن ابن شهاب أنها آخر صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولفظه ما صلى بعدها حتى قبضه الله والصلاة التي حكمتها عائشة كانت في المسجد والتي حكمتها ام الفضل كانت في بيته كما رواه النسائي واجيب عن قول ام الفضل عند الترمذى خرج البنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو عاصب رأسه في مرضه

فصلى المغرب بالجل على انه خرج اليهم من المكان الذي كان راقد اقامه الى الحاضر بن في البيت فصلى بهم فيه قال الحافظ فيها ثلاث روايات (بقراءتك) وفي نسخة بقرآنك (هذه السورة انها) أى السورة (لا آخر ما سمعت

من رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) حال كونه (يقرأ في صلاة المغرب) وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في المغازي
ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود وابن ماجه والمراد به هذا تقدير القراءة

بـخلاف ما تقدم في الظاهر من
ان المراد اثباتها (عن زيد بن
ثابت رضى الله عنه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) يقرأ في المغرب بطولي
الطويلين) أى باطول السورتين
الطويلتين وطولي نائيل أطول
والطويلين ثنية طولي وهذه
رواية لا كثر ولم يقع تفسيرها
السورتين في رواية البخاري
ووقع عند النسائي عن زيد بن
ثابت المص ولا يداود الاعراف
لكن بين النسائي أن التفسير
من قول عروة وزاد أبو داود قال
يعني ابن عباس وسألت أنا ابن
أبي مليكة فقال لي من قبل
نفسه المائدة والاعراف وعند
الجوزقي مثله الا انه قال الانعام
بدل المائدة وعند الطبراني وأبي
نعيم في مستخرجيه بدل الانعام
يونس واستنبط من الحديث
امتداد وقت المغرب الى غيبوبة
الشفق الاحمر وعلى استحباب
القراءة فيها بغیر قصار الفصل
وعند ابن ماجه بسند صحيح عن
ابن عمر كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب قل
يا أيها الكافرون وقل هو الله
أحمد وكان الحسن يقرأ فيها
بأزوات والعمادات ولا يدعهما
ورواه هذا الحديث الستة ما بين
بصري ومكي ومدني وفيه

النداء قال نعم قال ما اجل ان رخصه رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه الحديث الثاني
أخرجه أيضا ابن حبان والطبراني زاد ابن حبان وأحمد في رواية قائم اولو حوا قوله
ان رجلا لا أعنى هو ابن ام مكتوم كافي الحديث الثاني قوله ليس لي قائد في الحديث
الاخرى قائد لا يؤمنى ظاهره التثافي اذا كان الاعنى المد كوفي حديث أبي هريرة
هو ابن ام مكتوم ويجمع بينهما اما بتعدد الواقعة أو بان المراد بالمثنى في الرواية الاولى
القائد المسالم وبالمثبت في الثانية القائد الذي ليس بلام فخص له الى قوله قال
فاجب قيل ان الترخيص في أول الامر اجتمعت منه صلى الله عليه وسلم والامر بالاجابة
يؤتى من الله تعالى وقيل الترخيص مطلق مقيد بعدم سماع النداء وقيل ان الترخيص
باعتبار العذر والامر للندب فكانه قال الفضل لك والاعظم لاجل ان تجيب وتخصر
فاجب قوله ولا يؤمنى قال الخطابي يروى في الحديث بلاؤمنى بالواو والصواب
بلاؤمنى أى يوافقني وهو بالهمزة المرسومة بالواو والهمزة فيه اصلية وأما الملازمة
بالواو فهي من اللوم وليس هذا موضعه قوله رخصة يوزن غرفة وقد تضم الخاء المعجمة
بالاتباع وهي التسهيل في الامر والتيسير والحديثان استدل بهما ائمة ثلثون بان
الجماعة فرض عين وقد تقدم ذكرهم وأجاب الجمهور عن ذلك بأنه سأل هل له رخصة في
ان يصلي في بيته وتحصل له فضيلة الجماعة لسبب عذره فقيل لا يؤيد هذا ان حضور
الجماعة يسقط بالعذر باجماع المسلمين ومن جعله العذر العمى اذا لم يجد قائدا كافي
حديث عثمان بن مالك وهو في الصحيح وسماه في ذلك حديث ابن عباس عند
ابن ماجه والدارقطني وابن حبان والحاكم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من سمع
النداء فلم يأت الصلاة فلا صلاة الا من عذر قال الحافظ واسناده على شرط مسلم لكن
رجح بعضهم وقفه وأجاب البعض عن حديث الاعنى بان النبي صلى الله عليه وسلم علم
منه أنه عشى بلا قائد لحذقه وذلك كما هو مشاهد في بعض العميان عشى بلا قائد لاسيما
اذا كان يعرف المكان قبل العمى أو بتكرار المشي اليه استغنى عن القائد ولا بد من
التأويل لقوله تعالى ليس على الاعنى حرج وفي أمر الاعنى بحضور الجماعة مع عدم
القائد ومع شكايته من كثرة السباع والهوام في طريقه كافي مسلم غاية الحرج ولا
يقال الاية في الجهاد لاننا نقول هو من القصر على السبب وقد تقر في الاصول ان
الاعتبار بعينه وم اللفظ لا بخصوص السبب واعلم ان الاستدلال بحديثي الاعنى
وحديث أبي هريرة الذي في أول الباب على وجوب مطلق الجماعة فيه نظر لان الدليل
أخص من الدعوى اذا غاية ما في ذلك وجوب حضور جماعة النبي صلى الله عليه وسلم
في مسجده لسماع النداء ولو كان الواجب مطلق الجماعة لقال في المختلفين انهم
لا يحضرون جماعة ولا يجتمعون في منازلهم وقال لعثمان بن مالك انظر من يصلي
معك ولما ز الترخيص الاعنى بشرط ان يصلي في منزله جماعة (وعن عبد الله بن مسعود

الحديث والنعنة والقول وأخرجه أبو داود والنسائي في الصلاة (عن جبير بن مطعم) بن عدي (رضي الله عنه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وكان سماعه اقراءه صلى الله عليه وآله وسلم لما جاء في أسارى بدر كما عهد البخاري في الجهاد

وكان ذلك أول ما وقع في الإسلام في ذلك ما في المغازي عند البخاري أيضا (يقرب) وفي رواية ثالثة (في صلاة المغرب بالطور) أي
بصورة الطور كما قال ابن الجوزي الباء ٦ بمعنى من وفيه نظر منه الحافظ في الفتح واستدل به على صحة أدائها بحمد

الراوى في حال الكفر وكذا
التسبيح إذا أدى في حال العداوة
قال الترمذي ذكر عن مالك أنه
كره أن يقرأ في المغرب بالطور
الطوال نحو الطور والمرسلات
وقال الشافعي لا كره ذلك بل
استحبه والمعروف عند
الشافعية أنه لا كراهة في ذلك
ولا استحباب وأما ما أتت فاعتمد
العمل بالمدينة قبل وبغيرها قال
ابن دقيق العيد استمر العمل
على تطويل القراءة في الصبح
وتمهيدها في المغرب والحق
عندنا أن ما صح عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم في ذلك وثبت
مواظبته عليه فهو مستحب
ومالم يثبت مواظبته عليه فلا
كراهة له قلت الأحاديث التي
ذكرها البخاري في القراءة هنا
ثلاثة مختلفة المقادير لأن
الأعراف من السبع الطوال
والطور من طوال المفصل
 والمرسلات من أوساطه وطريق
الجمع بين هذه الأحاديث أنه
صلى الله عليه وآله وسلم كان يطيل
أحيانا القراءة في المغرب أما
ليسان الجواز وأما العلم بعدم
المشقة على المأمومين وليس في
حديث جبير بن مطعم دليل على
أن ذلك تكرر منه وأما حديث
زيد بن ثابت ففيه إشعار بذلك
لكونه أنه روى على مروان

هل لقد رأينا وما يختلف عنها الامتناع من لزوم اتفاق ولقد كان الرجل يوقى به يهادي
بين الرجلين حتى يتقام في الصف رواه الجماعة (البخاري والترمذي) هذا طرف من أثر
طويل ذكره سلم ما دللنا ذكره غير مختصر ومطولا قيل ولقد رأيتنا خذ فيه الجمع
بين شمير المنسكاه فالتاء خاصة والنون لسمع غيره قوله وما يختلف عنها يعني الصلوات
التي ذكرنا في أول الأمر ولقد سلم من مره أن يلقى الله غدا مسلما فليحافظ على
خولاء الصلوات الخمس حيث ينادي بين وأفظأبي داود وحافظوا على هؤلاء الصلوات
الخمس حيث ينادي بين ثم ذكره سلم اللفظ الذي ذكره المصنف وذكر غيره نحوه قوله
يوقى به يهادي بين الرجلين أي يسكنه رجلان من جانيبه به ضديه يعتقد عليه ما قول حتى
يقام في الصف قال النووي في هذا كله تأكيده أمر الجماعة وتحمل المشقة في
حضورها وإذا أمكن المريض ونحوه التوصل إليها استحب له حضورها انتهى والأثر
استدل به على وجوب صلاة الجماعة وفيه أنه قول صحابي ليس فيه الإحكاكية المواظبة
على الجماعة وعدم التخلف عنها ولا يستدل بذلك على الوجوب وفيه حجة لمن خص
النوع بالتحرير بالانذار المتقدم في حديث أبي هريرة بالمتأفقين (وعن ابن عمر قال قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة
وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاته
في بيته وصلاته في سوقه بضعا وعشرين درجة متفق عليه ما) وفي الباب عن ابن مسعود
عند أحمد بلفظ خمس وعشرين درجة كما مثل صلاته وعن أبي بن كعب عند أحمد وأبي
داود والنسائي وابن ماجه بلفظ صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته
مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كثر فهو أحب إلى الله عز وجل وعن معاذ
أشار إليه الترمذي وذكر لفظه ابن سيد الناس في شرحه فقال فضل صلاة الجمع على صلاة
الرجل وحده خمس وعشرين درجة وعن أبي سعيد عند البخاري بلفظ صلاة الجماعة تفضل
على صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة وعنه أيضا عند أبي داود وسياق وعنه أنس عند
الدارقطني بنحو حديث أبي هريرة المذكور في الباب وعن عائشة عند أبي العباس
السراج بلفظ صلاة الرجل في الجمع تفضل على صلاته وحده خمس وعشرين درجة
وعن صهيب وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت عند الطبراني بطرق كلها ضعيفة وانفقوا
على خمس وعشرين قال الترمذي وعامة من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انما قالوا
خمس وعشرين إلا ابن عمر فإنه قال بسبع وعشرين قال الحافظ في الفتح لم يختلف عليه
في ذلك إلا ما وقع عند عبد الرزاق عن عبد الله الغمري عن نافع قال خمس وعشرين
لكن الغمري ضعيف وكذلك وقع عند أبي عوانة في مستخرج جده ولا يكتفى إذا تخالف
لرواية الحافظ وروى بلفظ سبع وعشرين عن أبي هريرة عند أحمد وفي أسناده شريك

الراوى في حال الكفر وكذا
التسبيح إذا أدى في حال العداوة
قال الترمذي ذكر عن مالك أنه
كره أن يقرأ في المغرب بالطور
الطوال نحو الطور والمرسلات
وقال الشافعي لا كره ذلك بل
استحبه والمعروف عند
الشافعية أنه لا كراهة في ذلك
ولا استحباب وأما ما أتت فاعتمد
العمل بالمدينة قبل وبغيرها قال
ابن دقيق العيد استمر العمل
على تطويل القراءة في الصبح
وتمهيدها في المغرب والحق
عندنا أن ما صح عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم في ذلك وثبت
مواظبته عليه فهو مستحب
ومالم يثبت مواظبته عليه فلا
كراهة له قلت الأحاديث التي
ذكرها البخاري في القراءة هنا
ثلاثة مختلفة المقادير لأن
الأعراف من السبع الطوال
والطور من طوال المفصل
 والمرسلات من أوساطه وطريق
الجمع بين هذه الأحاديث أنه
صلى الله عليه وآله وسلم كان يطيل
أحيانا القراءة في المغرب أما
ليسان الجواز وأما العلم بعدم
المشقة على المأمومين وليس في
حديث جبير بن مطعم دليل على
أن ذلك تكرر منه وأما حديث
زيد بن ثابت ففيه إشعار بذلك
لكونه أنه روى على مروان

المواظبة على القراءة بقصار المفصل ولو كان مروان به لم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأظن على
ذلك لا حجة به على زيد (لكن لم يذكره من مروان المواظبة على القراءة الطوال فيما يظهر وإنما أراد زيد منه أن يتعاهد ذلك

كبار آمنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي حديث أم الفضل اشعار بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في العجوة باطول من
المرسلات لكونه كان في حال شدة مرضه وهو مظنة التخفيف فهو يرد على ٧ أبي داود ادعاء نسخ التطويل وقال ابن

خزيمة في صحيحه هذا من

الاختلاف المباح في أثره صلى

أن يقرأ في المغرب وفي الصلوات

كأهنا أحب إليه إذا كان

أما المستحب له أن يخفف في

القراءة كما تقدم انتهى ورواة

هذا الحديث الخمسة ما بين

مصري ومدني وفيه التحديث

والاخبار والعنعنة والقول

والسماع وآخرجه أيضا في

الجهاد والتفسير ومسلم وأبو

داود في الصلاة وكذا النسائي

فيه وفي التفسير وابن ماجه

فيه (عن أبي هريرة رضي الله

عنه قال صليت خلف أبي

القاسم) رسول الله (صلى الله

عليه وآله وسلم العتمة) أي

صلاة العشاء (فقرأ إذا السماء

انفتحت فبجد) أي عند نخل

السجود منها سجدة (فلا زال

سجدها) أي بالسجدة أو الباء

ظرفية أي فيها يعني السورة

(حتى ألقاه) كناية عن الموت

أي إلى أن أموت والحديث

حجة على مالك حيث قال لا سجدة

فيها وحيث كره السجدة في

الدريضة ورواته الستة أربعة

منهم بصريون وأبو رافع مدني

وفيه ثلاثة من التابعين

والحديث والعنعنة والقول

وأخرجه البخاري في سجود

القرآن ومسلم وأبو داود

القاضي وفي حفظه ضعف وقد اختلف هل الرابع رواية السبع والعشرين أو الخمس
والعشرين فنقل رواية الخمس لكثرة روايتها وقيل رواية السبع لأن فيها زيادة من
عدل حافظ وقد جمع بينهما أبو جهم مناهان ذكر القليل لا ينفي الكثير وهذا قول من
لا يعتبر مفهوم العدد وقيل أنه صلى الله عليه وسلم أخبر بالخمسة ثم أخبره الله بزيادة الفضل
فاخبر بالسبع وتعقب بأنه يحتاج إلى التاميم وبأن دخول النسخ في الفضائل مختلف
فيه وقيل الفرق باعتبار قرب المسجد وبعده وقيل الفرق بحال المصلي كان يكون أعم
أو أخشع وقيل الفرق بإيقاعها في المسجد أو غيره وقيل الفرق بالانتظار للصلاة وغيره
وقيل الفرق بإدراكها كلها أو بعضها وقيل الفرق بكثرة الجماعة وقتهم وقيل السبع
مختصة بالفجر والعشاء وقيل بالفجر والعصر والخمس بما عد ذلك وقيل السبع مختصة
بالظهر والخمس بالسرية ووجه الحفاظ في الفتح والرابع عندي أنها الدخول مفهوم
الخمس تحت مفهوم السبع واعلم أن الاختصاص بهذا العدد من أسرار النبوة التي
تقتصر العقول عن إدراكها وقد تقرر جملة الكلام على وجه الحكمة وذكرها
مناسبات وقد طول الكلام في ذلك صاحب الفتح في أحب الوقوف على ذلك رجع إليه
قوله درجة هو عجز العدد المذكور وفي الروايات كلها التعبير بقوله درجة أو حذف
المميز الألف في أبي هريرة ففي بعضها عفا وفي بعضها جأ وفي بعضها درجته وفي بعضها
صلاة ووجد هذا الأخير في بعض طرق أنس والظاهر أن ذلك من تصرف الرواة ويحتمل
أن يكون ذلك من التفتن في العبارة والمراد أنه يحصل له من صلاة الجماعة مثل أجر صلاة
المفردة سبع وعشرين مرة قوله على صلاته في بيته وصلاته في سوقه مقتضاه أن الصلاة
في المسجد جماعة تزيد على الصلاة في البيت والسوق جماعة وفراى والله كنهه خرج
مخرج الغالب في أن من لم يحضر الجماعة في المسجد صلى مفردة قال ابن دقيق العيد وهو
الذي يظهر لي وقال الحافظ وهو الرابع في نظري قال ولا يلزم من حل الحديث على ظاهره
التسوية بين صلاة البيت والسوق إذ لا يلزم من استوائهم في المفوضية أن لا تكون
أحدها أفضل من الأخرى وكذا لا يلزم منه التسوية بين صلاة البيت أو السوق
لأفضل فيها على الصلاة مفردة بل الظاهر أن التضعيف المذكور يختص بالجماعة
في المسجد والصلاة في البيت مطلقاً أولى منها في السوق لما ورد من كون الأسواق موضع
السياطين والصلاة جماعة في البيت وفي السوق أولى من الانفراد انتهى وقد استدل
بالحديثين وما ذكرناهما القائلون بأن صلاة الجماعة غير واجبة وقد تقدم ذكرهم لأن
صيغة أفضل كما في بعض الفاظ حديث ابن عمر تدل على الاشتراك في أصل الفضل كما
تقدم وكذلك قوله في حديث أبي بن كعب أركبوا المشرك هماً لا بد أن يكون هو
الأجر أو العجوة والأفلاص الصلاة عن الفضل والركاب من أدلتهم على عدم الوجوب
حديث إذا صليتما في رحالكما أتيتما مسجد جماعة فصليا معهما فأنكلكما نافلة وقد تقدم

والنسائي في الصلاة واستدل به على الجهر بالقراءة في صلاة العشاء وهو ظاهر بين (عن البراء بن عازب رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في سفر) زاد الألباني على فصل العشاء ركعتين (فقرأ في صلاة العشاء في إحدى

الر كعتين) ولله ان في الركعة الاولى (بالتين واليتون) أي بهذه السور وثانها قرأ في العشاء بقصار المفصل لكونه كان مسافرا والسفر يطالب فيه التخفيف لانه ٨ مظنة المشقة وحينئذ فيكمل حديث أبي هريرة السابق على الحضر فلذا قرأ

في باب الرخصة في إعادة الجماعة ومن أدلتهم ما أخرجه البخاري ومسلم عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أعظم الناس اجرا في الصلاة أبعدهم اليها ثم يبعدهم والذي ينتظر الصلاة حتى يصلها مع الإمام أعظم اجرا من الذي يصلها ثم ينام وفي رواية أبي كريب عند مسلم أيضا حتى يصلها مع الإمام في جماعة ومن أدلتهم أيضا ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر جماعة من الواقفين عليه بالصلاة ولم يأمرهم بفعلها في جماعة وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وهذه الأدلة ترجح تأويل الأدلة القاضية بالوجوب بما أسلفنا ذكره وكذلك تأويل حديث ابن عباس المتقدم بلفظ من سمع النداء فلم يأت الصلاة فلا صلاة له الا من عذر بان المراد الصلاة الكاملة على ان في اسناده يحيى بن أبي حنيفة الكلبى المعروف بابي جناب بالجيم المكسورة وهو كما قال الحافظ ضعيف ومذلس وقد عمن وقد أخرجه بقي بن مخلد وابن ماجه وابن حبان والدارقطنى والحاكم من طريق اخرى باسناد قال الحافظ صحيح بلفظ من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له الا من عذر ولكن قال الحاكم وقفه أكثر أصحاب شعبة ثم أخرجه شاهدان عن أبي موسى الاشعري بلفظ من سمع النداء فإرغا صحبا فلم يجب فلا صلاة له وقد روى البراء موقوفا قال البيهقي الموقوف أصح ورواه العقيلي في الضعفاء من حديث جابر ورواه ابن عدى من حديث أبي هريرة وضعفه وقد تقرر ان الجمع بين الأحاديث ما أمكن هو الواجب وتبقي الأحاديث المشعرة بالوجوب على ظاهرها من دون تأويل والتسك بما يقتضى به الظاهر في هذه الأدلة القاضية بعدم الوجوب وهو لا يجوز فاعدل الأقوال وأقرهم الى الصواب ان الجماعة من الستين المؤكدة التي لا يخل بها لزمتها ما أمكن الا محروم مشوم وأما انهم افترض عين أو كفاية أو شرط لصحة الصلاة فلا ولهذا قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق حديث أبي هريرة مالفظه وهذا الحديث يرد على من أبطل صلاة المنفرد لغير عذر وجعل الجماعة شرطا لان المقاضاة بينهما مناسبتة حتى صحت ما وجعل النص على المنفرد لغير عذر لا يصح لان الأحاديث قد دلت على ان اجرة لا ينقص عما يفعله ولا العذر فروى ابو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا مرض العبد أو سافر كتب الله له مثل ما كان يعمل مقبلا صحيحا واه أجدا البصاري وأبو داود وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ فأحسن الوضوء ثم راح فوجد الناس قد صلوا أعطاه الله عز وجل مثل أجر من صلاها وحضرها لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا ورواه أحمد وأبو داود والنسائي انتهى استدلال المصنف رحمه الله بهذين الحديثين على ما ذكره من عدم صحة حمل النص على المنفرد لغير عذر لان أجره كاجر الجمع والحديث الشانى سكت عنه أبو داود والمذرى وفي اسناده محمد بن طحلاء قال أبو حاتم ليس به بأس وليس له عندنا في داود الا بهذا الحديث وأخرج أبو داود عن سعيد بن المسيب قال حضر رجلا من الأنصار الموت فقال انى محدثكم حديثا ما أحدثكموه

في باب الرخصة في إعادة الجماعة ومن أدلتهم ما أخرجه البخاري ومسلم عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أعظم الناس اجرا في الصلاة أبعدهم اليها ثم يبعدهم والذي ينتظر الصلاة حتى يصلها مع الإمام أعظم اجرا من الذي يصلها ثم ينام وفي رواية أبي كريب عند مسلم أيضا حتى يصلها مع الإمام في جماعة ومن أدلتهم أيضا ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر جماعة من الواقفين عليه بالصلاة ولم يأمرهم بفعلها في جماعة وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وهذه الأدلة ترجح تأويل الأدلة القاضية بالوجوب بما أسلفنا ذكره وكذلك تأويل حديث ابن عباس المتقدم بلفظ من سمع النداء فلم يأت الصلاة فلا صلاة له الا من عذر بان المراد الصلاة الكاملة على ان في اسناده يحيى بن أبي حنيفة الكلبى المعروف بابي جناب بالجيم المكسورة وهو كما قال الحافظ ضعيف ومذلس وقد عمن وقد أخرجه بقي بن مخلد وابن ماجه وابن حبان والدارقطنى والحاكم من طريق اخرى باسناد قال الحافظ صحيح بلفظ من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له الا من عذر ولكن قال الحاكم وقفه أكثر أصحاب شعبة ثم أخرجه شاهدان عن أبي موسى الاشعري بلفظ من سمع النداء فإرغا صحبا فلم يجب فلا صلاة له وقد روى البراء موقوفا قال البيهقي الموقوف أصح ورواه العقيلي في الضعفاء من حديث جابر ورواه ابن عدى من حديث أبي هريرة وضعفه وقد تقرر ان الجمع بين الأحاديث ما أمكن هو الواجب وتبقي الأحاديث المشعرة بالوجوب على ظاهرها من دون تأويل والتسك بما يقتضى به الظاهر في هذه الأدلة القاضية بعدم الوجوب وهو لا يجوز فاعدل الأقوال وأقرهم الى الصواب ان الجماعة من الستين المؤكدة التي لا يخل بها لزمتها ما أمكن الا محروم مشوم وأما انهم افترض عين أو كفاية أو شرط لصحة الصلاة فلا ولهذا قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق حديث أبي هريرة مالفظه وهذا الحديث يرد على من أبطل صلاة المنفرد لغير عذر وجعل الجماعة شرطا لان المقاضاة بينهما مناسبتة حتى صحت ما وجعل النص على المنفرد لغير عذر لا يصح لان الأحاديث قد دلت على ان اجرة لا ينقص عما يفعله ولا العذر فروى ابو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا مرض العبد أو سافر كتب الله له مثل ما كان يعمل مقبلا صحيحا واه أجدا البصاري وأبو داود وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ فأحسن الوضوء ثم راح فوجد الناس قد صلوا أعطاه الله عز وجل مثل أجر من صلاها وحضرها لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا ورواه أحمد وأبو داود والنسائي انتهى استدلال المصنف رحمه الله بهذين الحديثين على ما ذكره من عدم صحة حمل النص على المنفرد لغير عذر لان أجره كاجر الجمع والحديث الشانى سكت عنه أبو داود والمذرى وفي اسناده محمد بن طحلاء قال أبو حاتم ليس به بأس وليس له عندنا في داود الا بهذا الحديث وأخرج أبو داود عن سعيد بن المسيب قال حضر رجلا من الأنصار الموت فقال انى محدثكم حديثا ما أحدثكموه

أسمعناكم وما أخفى عنا اخفينا عنكم) يشعر بان جميع ما ذكره متفق عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا فيكون للجميع حكم الرفع وراى مسلم في روايته عن أبي حنيفة وعمر بن الخطاب عن اسمعيل فقال لا الرجل وان لم أزد وكذا زاد يحيى

ابن محمد عن مسدد شيخ البخاري فيه أخرجه البيهقي وزاد أبو يعلى في أوله من أبي خزيمة هذا السند إذا كنت اماما مخففا
وإذا كنت وحدا فطول ما بدا لك وفي كل صلاة قراءة الحديث (وان لم ترد ٩ على أم القرآن أجزأت) من الاجزاء

وهو الاداء الكافي لسقوط

العبد وللقابسي أجرت بغيره من

ومعه ومه من الصلاة بغير الفاتحة

لا تجزئ فهو حجة على المخففة

(وان زدت) عليه (فهو خير) لك

وفي رواية حبيب المعلم فهو

أفضل قال في الفتح وفي الحديث

ان من لم يقرأ الفاتحة لم تصح

صلاته وهو شاهد لحديث عبادة

المتقدم وفيه استحباب السورة

أو الآيات مع الفاتحة وهو قول

الجمهور في الصبح والجمعة

والاثنين من غيرهما وصح ايجاب

ذلك عن بعض الصحابة وهو عثمان

ابن أبي العاص وقال به بعض

المخففة وابن كثة من المالكية

وحكاية القاضي الشراء الحنفلي

في الشرح الصغير رواية عن

أحمد وقيل يستحب في جميع

الركعات وهو ظاهر حديث

أبي هريرة ورواية هذا الحديث

خجة وفيه التحديث والاخبار

والسمع والقول وأخرجه

مسلم وقد تكلم يحيى بن معين في

حديث اسمعيل بن علية عن ابن

جريح خاصة لكن تابعه عليه

جماعة فقوى والله اعين (عن

ابن عباس رضي الله عنهما قال

انطلق النبي صلى الله عليه وآله

(وسلم) قبل الهجرة بثلاث سنين

(في طائفة) ما فوق الواحد (من

أصحابه) حال كونهم (عابدين)

الاستحباب سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا توضأ أحدكم فاحسن الوضوء

وفيه فان أتى المسجد فصل في جماعة غفر له وان أتى المسجد وقد صلوا بغيره بقي بعض

صلى ما أدرك وأتم ما بقي كان كذلك فان أتى المسجد وقد صلوا فاتهم كان كذلك (وعن

أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة في جماعة تعدل خمسا وعشرين

صلاة فاذا أصلاها في صلاة فاتهم ركوعها وسجودها بلغت خمسين صلاة رواه أبو داود

الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه قال أبو داود قال عبد الواحد بن زياد في هذا الحديث

صلاة الرجل في الفلاة تضاعف على صلاته في الجماعة وساق الحديث قال المنذري في

استناده هلال بن ميعون الجهني الرمي كنيته أبو المغيرة قال يحيى بن معين ثقة وقال أبو

حاتم الرازي ليس يقوى يكتب حديثه وقد وثقه أيضا غير ابن معين كما قال ابن رسلان

قوله فاذا أصلاها في فلاة فهو أعم من أن يصليها منفردا أو في جماعة قال ابن رسلان لكن

جعل على الجماعة أولى وهو الذي يظهر من السياق انتهى والاولى جعله على الافراد لان

مرجع الضمير في حديث الباب من قوله أصلاها الى مطلق الصلاة لا الى المقيّد بكونها

في جماعة ويدل على ذلك الرواية التي ذكرها أبو داود عن عبد الواحد بن زياد لانه جعل

فيها صلاة الرجل في الفلاة مقابلة لصلاته في الجماعة والمراد بالفلاة الارض المسبغة التي

لاما فيها او الجبل في مثل حصاة وحصى والحديث يدل على أن صلاة الصلاة في الفلاة مع

تمام الركوع والسجود وانها تعدل خمسين صلاة في جماعة كما في رواية عبد الواحد

وعلى هذا الصلاة في الفلاة تعدل ألف صلاة ما تئين وخمسين صلاة في غير جماعة وهذا

ان كانت صلاة الجماعة تضاعف الى خمسة وعشرين ضعفا فقط فان كانت تضاعف

الى سبعة وعشرين كما تقدم فالصلاة في الفلاة تعدل ألفا وثلاثمائة وخمسين

صلاة وهذا على فرض ان المصلي في الفلاة صلى منفردا فان صلى في جماعة تضاعف العدد

المذكور بحسب تضاعف صلاة الجماعة على الانفراد وفضل الله واسع والحكمة في

اختصاص صلاة الفلاة بهذه المزية ان المصلي فيها يكون في الغالب مسافرا او سافرا

مضطراة المشقة فاذا أصلاها المسافر مع حصول المشقة تضاعفت الى ذلك المقدار وأيضاً

الصلاة في الغالب من مواطن الخوف والفرع لما جعلت عليه الطباع البشرية من

الروح عند مفارقة النوع الانساني فالاقبال مع ذلك على الصلاة امر لا ياله الا من

بلغ في التقوى الى حد يقصر عنه كثير من أهل الاقبال والقبول وأيضاً في مثل هذا

الموطن تنقطع الوسواس التي تقود الى الرياء فبقاها الصلاة فيها أن أهل الاخلاص

ومن ههنا كانت صلاة الرجل في البيت المظلم الذي لا يراه فيه أحد الا الله عز وجل

أفضل الصلوات على الاطلاق وليس ذلك الا لقطع حجاب الرياء الشيطانية التي

يقتض بها كثيرا من المتعبدين فكيف لا تكون صلاة الفلاة مع القطع تلك الجبال

وانضمام ما سلف الى ذلك به هذه المنزلة والحديث أيضا من جميع القائلين بأن الجماعة غصير

نيل ث أي قاصدين (الى سوق عكاظ) بضم المهملة وتخفيف الكاف بالصرف وعدمه قال
السفقاقي هو من اضافته النبي الى نفسه لان عكاظ اسم السوق العرب بحاجة مكة قال في المصابيح لعل العلم هو مجموع

قوله سوق عكاظ كما قال في شهر رمضان وان الراعي كطأه وعلى الحذف كتوله - م رمضان (وقد خيل) اي هجر (بين)
 الشياطين وبين خبر السماء وأرسلت ١٠ عليه السلام) بنظم الهاء جمع شهاب وهو شهاب نار ساطعة ككوكب

واجبة وقد قدمنا الكلام على ذلك

(باب حضور النساء المساجد وفضل صلاتهن في بيوتهن)

(عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا استاذنكم نساؤكم بالليل الى المسجد

فاذنوا لهن رواء الجماعة الا ابن ماجة وفي لفظ لا تمنعوا النساء ان يخرجن الى المساجد

ويوتن خبر لهن رواء المساجد وأبو داود وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال

لا تمنعوا اماء الله مساجد الله ولا يخرجن من ثلاث رواء المساجد وأبو داود) حديث ابن عمر هو

بضم الالف لا تنرفي الصبيحة ين أيضا بدون قوله ويوتن خبر لهن وهذه الزيادة أخرجهما

ابن خزيمة في صحيحه والطبراني باسناد حسن نحوها وله شاهد من حديث ابن مسعود عند

أبي داود وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا ابن خزيمة من حديثه وابن حبان من حديث

زيد بن خالد أخرجه مسلم من حديث زينب امرأة ابن مسعود اذا شهدت احدا كن

المسجد فلا عس طيبا وأول حديث أبي هريرة متفق عليه من حديث ابن عمر كما عرفت

قوله اذا استاذنكم نساؤكم بالليل كما بالليل لم يذكر كثر الراوة بالليل كذا أخرجه مسلم وغيره

وخص الليل بالذ كر لما فيه من السستر بالظلمة قال النووي واستدل به على ان المرأة

لا تخرج من بيت زوجها الا باذنه لتوجه الامر الى الازواج بالاذن وتعهده ابن دقيق

العبد بان ذلك ان كان أخذ بالمفهوم فهو مفهوم لقب ضعيف لكن يتقوى بأن يقال ان

منع الرجال نساءهم أمر متقرر وانما علق الحكم بالمسجد لبيان محل الجواز فبقى ما عدا

على المنع وفيه اشارة الى أن الاذن المذكور لا غير الوجوب لانه لو كان واجبا لا يقي

معنى الاستئذان لان ذلك انما هو متحقق اذا كان المستأذن مجيزا في الاجابة والرد أو

يقال اذا كان الاذن لهن فيما ليس بواجب حقا على الازواج فالاذن لهن فيما هو واجب

من باب الاولى قوله لا تمنعوا النساء مقتضى هذا النهي ان منع النساء من الخروج الى

المساجد اماما طاقا في الازمان كما في هذه الرواية وكافي حديث أبي هريرة أو مقيدا

بالليل كما تقدم أو مقيدا بالغلس كما في بعض الاحاديث يكون محرما على الازواج

وقال النووي ان النهي محمول على التنزيه وسياق الخلاف في ذلك قوله ويوتن خبر

لهن أي صلاتهن في بيوتن خبر لهن من صلاتهن في المساجد لو علم ذلك لكن لم يعلم

فبأن الخروج الى الجماعة يعقتدون أن أخرجن في المساجد أ كثر ووجه كون

صلاتهن في البيوت أفضل الأمن من الفتنة ويتأ كذلك بعد وجود ما أحدث النساء

من التبرج والزينة ومن ثم فالتعاشية ما فاق قوله اماء الله بكسر الهمزة والمدمج

أمة بقوله ويخرجن تغلات بفتح التاء المتناهة وكسر الداء أي غير مطهيات يقال امرأة

تغلة اذا كانت متغيرة الريح كذا قال ابن عبد البر وغيره وانما أمرن بذلك ونهي عن

التطيب كما في روايته مسلم المقدمة عن زينب امرأة ابن مسعود لا يحركن الرجال

يتنفس (فرجعت الشياطين

الى قروهم فقالوا امالكهم فتنوا

جبل منا وبين خبر السماء

وأرسلت علينا الشهاب قالوا

أي الشياطين (ما حال ينكم

وبين خبر السماء الثاني حدث

فأمرنا) أي - يروا (مشارك

الارض ومخاربه) أي فيها ما

(فألقوا وما هذا الذي سألته

وبين خبر السماء فأنصرف

أولئك أي الشياطين (الذين

توجهوا نحوهم) بكسر

الذال مكة وكذا من بن نصيبين

(الى النبي صلى الله عليه وآله

(وسلم وهو يغلق) غير منصرف

للعلمية والثاني وضع على لينة

من مكة حال كونهم (عامدين

الى سوق عكاظ وهو) صلى الله

عليه وآله وسلم (بصلى باصحابه

صلاة النحر) الصحيح (فأما سمعوا

القرآن اسعوا له) أي قد دعه

وأصغوا اليه وهو ظاهر في

الجور المترجم له (فقالوا هذا

والله الذي حال بينكم وبين خبر

السماء فنهالوا حين رجعو الى

قروهم وقالوا يا قومنا انما نرا

تعبا) بفتح الباء يا سائر الكتب

من حسن نظمه وصحة معانيه

ودرمه - در وصف به الجبالفة

(بحاى الى الرشيد) يدعو الى

الواب (فأمنابه) أي بالقرآن

(وان نشر لك برئت احدا فانزل

الله تعالى على نبيه صلى الله عليه وآله (وسلم قل أوحى الى) انه استمع نثر من الجن (وانما أوحى اليه قول الجن) بطيبن
 وأراد يقول الجن الذي قصه ومنه قوله ان الجبالولة بين الشياطين وخبر السماء حدثت بعد نبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم

ولذلك أنكرته الشياطين وضرر لواء مشارق الأرض ومغاربهم المعروفوا خبره ولهذا كانت الكهانة فاشية في العرب حتى قطع بينهم وبين خبر السماء فكان ربهام من دلائل النبوة لكن في مسلم ١١ ما يعارض ذلك في ثمة وقع الاختلاف

فقبيل لم تزل الشهب منذ كانت الدنيا وقبل كانت قلبه له فغلظ أمرها وكثرت بعد البعث وذكر المفسرون أن حراسة السماء والري بالشهب كان موجودا لكن عند حدوث أمر عظيم من عذاب ينزل بأهل الأرض أو إرسال رسول الله -م وقبيل كانت الشهب مرئية معلومة ولكن رعى الشياطين بها وأحرقهم لم يكن إلا بعد النبوة واستدل المؤلف بهذا الحديث على الجهر بقراءة صلاة الفجر ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين بصري وواسطي وكوفي وفيه التحديث والعمدة والقول وآخر جبه البخاري أيضا في التفسير ومسلم في الصلاة والترمذي والنسائي في التفسير وهذا الحديث مرسل صحابي لأن ابن عباس لم يرفعه ولا هو مدرك للقصة (عن ابن عباس رضي الله قال قرأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي جهر (فيما أمر وسكت) أي أسر (فيما أمر) والآخر هو الله تعالى لا يقال معنى سكت ترك القراءة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يزال أماما فلا بد من القراءة سرا أو جهر (وما كان بك نسبا) حيث لم ينزل في بيان أفعال الصلاة قرأنا تنبلي وأغما وكل الأمر في ذلك

بطيهم ويطبق بالطيب ما في معناه من المحسر كالتداعي الشهوة كحسن الملبس والتحلي الذي يظهر أثره والزينة الفاخرة وفرق كثير من الفقهاء المالكية وغيرهم بين الشابة وغيرها وفيه نظر لأنها إذا عرت مما ذكر وكانت متستره حصل الأمن عليها ولا سيما إذا كان ذلك بالليل (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما امرأة أصابت بخور فلا تنهه -دق معنا العشاء الأخيرة ورواه مسلم وأبو داود والنسائي وعن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خير مساجد النساء قعر بيوتهن رواه أحمد وعنه يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى من النساء ما رأى بنا لنعهن من المسجد كما منعت بنو إسرائيل نساءها قلت لعمره ومنعت بنو إسرائيل نساءها قالت نعم متفق عليه) حديث أم سلمة أخرجه أبو يعلى أيضا والطبراني في الكبير وفي أسناده ابن أبي عمير وقد تقدم ما يشهد له وأخرج أحمد والطبراني من حديث أم حبيدة الساعدية أنها جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أني أحب الصلاة فكذلك قال صلى الله عليه وسلم قد عات وصلاتك في بيتك خير لك من صلاتك في حجرتك وصلاتك في حجرتك خير لك من صلاتك في دارك وصلاتك في دارك خير لك من صلاتك في مسجد قومك وصلاتك في مسجد قومك خير لك من صلاتك في مسجد الجماعة قال الحافظ وأسنداه حسن وأخرج أبو داود من حديث ابن مسعود قال قال صلى الله عليه وسلم صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها أو صلاتها في مسجدتها أفضل من صلاتها في بيتها قولها أصابت بخورا فيه دليل على أن الخروج من النساء إلى المساجد إنما يجوز إذا لم يعجب ذلك ما فيه فتنة كما تقدم وما هو في تحريك الشهوة فوق الجور داخل بالأولى قوله فلا تشبهن في بعض النسخ هكذا زيادة نون التوكيد وفي بعضها بحذفها وظاهر النسي التحريم قوله رأى من النساء ما رأى بنا لنعهن يعني من حسن الملابس والطيب والزينة والتبرج وأغما كان النساء يخرجن في المروط والأكسية والشملات الغلاظ وقد تقدم بعضهم في منع النساء من المساجد مطلقا بقول عائشة وفيه نظر إذا لا يترتب على ذلك تغير الحكم لأنها عاقبة على شرط لم يوجد في زمانه صلى الله عليه وسلم بل قالت ذلك بناء على ظن ظنته فقالت لو رأى لمنع فيقال عليه لم يروى منع وظنهم ليس بحجة قوله كما منعت بنو إسرائيل نساءها هذا وإن كان موقوفا حكمه الرفع لأنه لا يقال بالرأي وقد روى نحوه عبد الرزاق عن ابن مسعود بإسناد صحيح قوله قالت نعم يحتمل أنها تالفة عن عائشة ويحتمل أن يكون عن غيرها وقد ثبت ذلك من حديث عروة عن عائشة موقوفا أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح ولفظه قالت كن نساء بني إسرائيل يتخذن أرجلا من خشب يتدنفرن الرجال في المساجد فحرم الله تعالى عليهن المساجد وساطت عليهن الحبيضة وقد حصل من الأحاديث

إلى أن نسه صلى الله عليه وآله وسلم الذي شرع لنا الاقتداء به وأوجب علينا اتباعه في أفعاله التي هي إيمان بحمل الكتاب (ولقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) فجهر وأجهر وتسر وأسر ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين بصري وكوفي

ومدني وفيه الحديث راحة المؤمن والنول وهو من أفراد (عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه جاءه رجل) وهو من كل
 البشري (فإن) له (فراش) (المسجد) ١٢ وهو من في آخر القرآن وهي مدسلا لكثرة الفصل بين كل

المذكور في هذا الباب ان الاذن لتساكن الرجال الى المسجد اذا لم يكن في خروجهم
 ما يدعو الى التفتة من طيب أو حلى أو أي زينة واجب على الرجال والله لا يجب مع
 ما يدعو الى ذلك ولا يجوز ويبرم عليهم الخروج لقوله فلا تنهينهم ولا تنهين على كل
 حال في بيوتهم أن فصل من صلاتهم في المسجد

• (باب فضل المسجد الأبعد والكثير الجمع) •

(عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أعظم الناس في الصلاة أجرا
 أبعدهم اليه يعني رواه لم وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بعد

قالا بعد من المسجد أعظم رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث الثاني سكت عنه
 أبو داود والمنذري وفي اسناده عبد الرحمن بن مهران مولى بني هاشم قال في التقريب
 مجهول وقال في الخلاصة وثقه ابن حبان انتهى وبقيته رجاله رجال الصحيح قوله ان
 أعظم الناس في الصلاة أجرا أبعدهم اليه انتهى فيه التصريح بان أجرا من كان مسكنه
 بعيدا من المسجد أعظم عن كان قريبا منه وكذلك قوله لا بعد قالا بعد من المسجد
 أعظم أجرا وذلك لما ثبت عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه من
 حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل في جماعة تزيد على
 صلاته في بيته وصلاته في سوقه خمسا وعشرين درجة وذلك بان أحدكم اذا توضأ فاحسن
 الوضوء وأتى المسجد لا يريد الا الصلاة لم يخط خطوة الا رفع له بها درجة وحط عنه بها
 خطيئة حتى يدخل المسجد الحديث ولما أخرجه أبو داود عن سعيد بن المسيب عن
 رجل من الصحابة مرفوعا وفيه اذا توضأ أحدكم فاحسن وضوءه ثم خرج الى الصلاة لم
 يرفع قدمه اليمنى الا كتب الله له عز وجل حسنة ولم يضع قدمه اليسرى الا حط الله عنه
 سيئة فاقرب أحدكم أولياء بعد الحديث ولما أخرجه مسلم عن جابر قال خلت البقاع
 حول المسجد فاردت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فقال لهم انه بلغني انكم تريدون أن تنتقلوا قرب المسجد قالوا نعم يا رسول الله
 قد أردنا ذلك فقال يا بني سائة ديار كم تكتب آثاركم وعن أبي بن كعب قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين
 أزكى من صلاته مع الرجل وما كان أكثر فهو أحب الى الله تعالى رواه أحمد وأبو داود
 والنسائي) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن حبان وصححه ابن السكن والعقيل
 والحاكم وأشار ابن المديني الى صحته وفي اسناده عبد الله بن أبي نعيم قال لا يعرف لانه
 ما روى عنه غير أبي إسحق السبيعي لكن أخرجه الحاكم من رواية العيزار بن سريث
 عنه فارتفعت جهالة تعينه وأورد له الحاكم شاهدا من حديث قيس بن أشيم وفي اسناده
 نظر وأخرجه البزار والطبراني وعبد الله المذكي وروثه ابن حبان قوله أزكى من

مودة بالبسطة على الصحيح
 (التي في ركعة) (واحدة) (قال)
 (ابن مسعود ومنكر عليه)
 (الذي يترك الترتيل لا يجوز)
 (الزجل) (هذا) أي أنهم ذكروا
 (كذلك) (أشعر) أي سردا
 وافرط في السرعة لان هذه
 التفتة كانت عادتهم في انشاد
 الشعر زادهم لم فيه من رواية
 صحيح ان أقواما يشرون
 القرآن لا يجاوزون رقعة من وزاد
 أحدهم عن أبي هريرة واهن
 عن عيسى بن يونس كلاهما
 عن الأعمش ولكن اذا وقع في
 القلب فخر فيه نفع (الشد)
 عرفت (النظام) أي السور
 المتماثلة في المعاني كالواو اعظ
 والحكم والقصص لا امثلة
 في عدد الا ترى أوصى المراد من
 ذكرهن لارادة التقارب في
 المنسار قال الهب الطبري
 كنت أظن ان المراد هنا انها
 متساوية في العدد حتى اعتبرتها
 فلم أجدها شيئا متساويا (التي)
 كان النبي صلى الله عليه وآله
 (وسلم) يقرن بينهما فذكر عشرين
 سورة من المفصل سورتين في
 كل ركعة (رعى الرحمن والنجم
 في ركعة واقربت والحاقة في
 ركعة والذاريات والطور
 في ركعة والواقعة ون في ركعة
 وسال والنازعات في ركعة وويل

للمطافئين وعس في ركعة والمذثر والمزمل في ركعة وهل أتى ولا أقسم في ركعة وعوم والمرسلات في
 ركعة وإذا الشمس كورت والدخان في ركعة رواه أبو داود وهذا على تأليف مصنف ابن مسعود وهو يؤيد قول القاضي

أبي بكر الباقلائي ان تأليف السور كان عن اجتهاد من الصحابة لان تأليف عبد الله بن مسعود وعثمان واستشكل عدل
الدخان من المفضل وأجيب بأن ذكرهما معهن فيه يجوز وفي الحديث ١٣ ما ترجم له وهو الجمع بين السورتين لانه

اذا جمع بينهما ما جاز الجمع بين
ثلاثة فصاعدا لعدم الفرق وفي
الحديث كراهية الاخر اطلق
مرعة التلاوة لانه ينافي المطلوب
من التدبر والتفكير في معاني
القرآن ولا خلاف في جواز
السرود بدون التدبر لكن
القرآن بالسرور أعظم أجر وفيه
جواز تطويل الركعة الأخيرة
على ما قبلها وقد روى أبو داود
وصححه ابن خزيمة عن عبد الله بن
شقيق قال سألت عائشة أكان
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يجمع بين السورتين نعم
من المفضل ولا يخالف هذا ما في
التبجيد انه جمع بين البقرة
وعنهما من الطوال لانه يعمل
على التذلل وقال عياض في
حديث ابن مسعود هذا يدل على
ان هذا القدر كان قد قرأه
غالباً وأما تطويله فانهما كان في
التدبر والترتيل وما ورد من غير
ذلك من قراءة البقرة وغيرها في
ركعة فكان نادراً لكن
ليس في حديث ابن مسعود ما يدل
على المواظبة بل فيه انه كان
يقرب بين هذه السورة وهذه
السورة المعينات اذا قرأ من
المفضل وفيه موافقة لقول
عائشة وابن عباس ان صلاته
بالليل كانت عشر ركعات غير
التورود وهذا الحديث الخمسة

صلاته وحده أي أكثر أجزاؤه وأبلغ في تطهير المصلى وتكفير ذنوبه لما في الاجتماع من نزول
الرحمة والسكينة دون الانفراد قوله وما كان أكثر فهو وأحب الى الله تعالى فيه ان
ما أكثر جمعه فهو أفضل مما قل جمعه وان الجماعات تتفاوت في الفضل وان كونها تعدل
سبعاً وعشرين من صلاة يحصل لما قل الجماعة والرجل مع الرجل جماعة كما روى ابن أبي
شيبه عن ابراهيم الفخري انه قال الرجل مع الرجل جماعة لهم ما التضعيف خسا
وعشرين انتهى وقد أخرج ابن ماجه عن أبي موسى واليعقوب في معجم الصحابة عن
الحكم بن عبد الحميد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اثنان في صلاة جماعة
وأحاديث التضاعف الى هذا المقدار التي تقدم ذكرها لا ينفي الزيادة في الفضل لما كان
أكثر لا سيما مع وجود النص المصرح بذلك كما في حديث الباب

(باب السعي الى المسجد بالسكينة)

(عن أبي قتادة قال بينما نحن نصل مع النبي صلى الله عليه وسلم اذ سمع جليلة رجال فلما صلى
قال ماشاءكم قالوا استحببنا الى الصلاة قال فلا تفلحوا اذا أتيت الصلاة فعليك السكينة
فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتوا متفق عليه وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال اذا سمعتم الإقامة فامشوا الى الصلاة وعليكم السكينة والوقار ولا تسرعوا فما
أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتوا رواه الجماعة الا الترمذي ونقطة النسائي وأحمد في رواية
فاقضوا وفي رواية سلم اذا نوب بالصلاة فلا يسعي اليها أحدكم ولكن ليس عليه
السكينة والوقار فصل ما أدركت واقض ما سبقك قوله جليلة يعني ولام وموحدة
مفتوحات أي أصواتهم حال سركتهم قوله فعليه لكم السكينة ضبطه القرطبي بنصب
السكينة على الاغراض بطله النووي بالرفع على انه اجبة له في موضع الحال وفي رواية
للبخاري وعليكم بالسكينة وقد استشكل بعضهم دخول الباء لانه متعدي بنفسه كقوله
تعالى عليكم أنفسكم قال الحافظ وفيه نظر انشوت زيادة الباء في الاحاديث الصحيحة
كحديث عليكم برخصة الله فعليه بالصوم وعليه بالمرأة قوله فما أدركتم قال الكرمانى
الفا جواب شرط محذوف أي اذا ثبت لكم ما هو أولى بكم فما أدركتم فصلوا قال في
الفتح أو التقدير اذا فعلتم فما أدركتم فصلوا أي فعلتم الذي أمركم به من السكينة وترتيل
الاسراع قوله وما فاتكم فامشوا أي اكلوا وقد اختلف في هذه اللفظة في حديث أبي
قتادة فرواية الجمهور فامشوا ورواية معاوية بن هشام عن شيبان فاقضوا كذا ذكره
ابن أبي شيبه عنه ومثله روى أبو داود وكذلك وقع الخلاف في حديث أبي هريرة كما ذكر
المصنف قال الحافظ والحاصل ان أكثر الروايات وردت بالفظ فامشوا وأقلها بالفظ فاقضوا
وانما يظهر فائدة ذلك اذا جعلنا بين القسم والقضاء مغايرة لكن اذا كان مخرج الحديث
واحداً واختلف في اللفظة منه وأمكن رد الاختلاف الى معنى واحد كان أولى وهذا

ما بين كوفي واسمعي وعقلاني وفيه الحديث والسمع والقول وأخرجه مسلم والنسائي في الصلاة (عن أبي قتادة
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر (في الركعتين) الاولين بأم الكتاب

وسورتين) في كل ركعة منهما بسورة فيه ما ترجم له وفيه التثنية على قراءة الفاتحة في كل ركعة وقد تقدم الغث فيه (وفي
الركعتين الاخرتين بأم الكتاب وبمعنا) من ١٤ الاستماع (الاية) من السورة أحيانا (ويطول في الركعة الاولى

بما لا يطول في الركعة الثانية وهكذا)
يقرأ في الاولى بين بأم الكتاب
وسورتين وفي الاخرتين بم اقتط
وبطول في الاولى (في) صارة
(العصر وكذا) يطيل في
الركعة الاولى (في) صلاة
(الصبح) فالتشبه في تطويل
المقروء بعد الفاتحة في الاولى
فقط بخلاف التشبيه بالعصر
فانه أعظم وفي الحديث حجة للقول
بوجوب الثانية وبأنه
التعمير بكان المشعر بالاستقرار
مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم
صلوا كما رأيتموني أصلي (عن)
أبي هريرة رضي الله عنه ما
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال اذا أمن الامام فأمنوا (أى
اذا أراد الامام التأمين أن يقول
آمين بعد قراءة الفاتحة فقولوا
آمين مقارنا له كما قاله الجمهور
وعليه امام الحرمين بأن التأمين
لقراءة الامام لا تأمينه فلذلك
لا يأتى عنه وهو واضح وظاهر
الحديث ان المأموم انما يؤمن
اذا آمن الامام اذا ترك وبه قال
بعض الشافعية وهو مقتضى
اطلاق الرأى الخلاف وادعى
النوى الاتفاق على خلافه
فوتص الشافعى في الام على ان
المأموم يؤمن ولو ترك الامام
بعد اوسهوا ثم ان هذا الامر عند
الجمهور لا تندب وحكى ابن بركة

كذلك لان القضاء وان كان يطلق على الفاتحة غالبا لكنه يطلق على الاداء أيضا ويرد
بمعنى الفراغ كقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا ويرد لعان آخر فيحمل قوله هنا
فأقضوا على معنى الاداء والفراغ فلا يغير قوله فانتشروا فلا حاجة لمن تمسك برواية فأقضوا
على أن ما أدرك مع الامام هو آخر صلاته حتى يستحب له الجهر في الركعتين الاخيرتين
وقراءة السورة وترك القنوت يل هو أقواها وان كان آخر صلاة امامه لان الآخر لا يكون
الا عن شئ تقدمه وأوضح دليل على ذلك انه يجب عليه أن يتشهد في آخر صلاته على
كل حال فلو كان ما يدرك مع الامام آخر الصلاة احتاج الى إعادة التشهد وقول ابن بطال
انه ما تشهد الا لاجل السلام لان السلام يحتاج الى سبق تشهد ليس بالجواب الناهض
على دفع اليراد المذكور واستدل ابن المنذر لذلك أيضا أنهم أجبعوا على ان تكبيرة
الافتتاح لا تكون الا في الركعة الاولى وقد عمل بمقتضى اللفظين الجهر وفانهم قالوا ان
ما أدرك مع الامام هو أول صلاته لانه لا يقضى مثل الذى فاته من قراءة السورة مع أم
القرآن في الرابعة لكن لم يستحبوا إعادة الجهر في الركعتين الباقيتين وكان الخجة
فيه قول على عليه السلام ما أدركت مع الامام فهو أول صلاتك واقض ما سبقك به من
القرآن آخر جهه البيهقي وعن احمد والمزني انه لا يقرأ الا أم القرآن فقط قال الحافظ
وهو القياس قوله اذا سمعتم الإقامة هو أخص من قوله في حديث أبي قتادة اذا أتيتم
الصلاة لكن الظاهر انه في مفهوم الموافقة وأيضا سمع الإقامة لا يحتاج الى الابراع
لانه يتحقق ادراك الصلاة كما فيه انتهى عن الاسراع من باب الاولى وقد لحظ بعضهم
معنى غير هذا فقال الحكمة في التقييد بالإقامة ان المسرع اذا أقيمت الصلاة يصل
اليها فيقرأ في تلك الحال فلا يحصل تمام الخشوع في الترتيل وغيره بخلاف من جاء قبل
ذلك فان الصلاة قد لا تمام حتى يستريح وفيه انه لا يكره الاسراع لمن جاء قبل الإقامة
وهو مخالف لصرح قوله اذا أتيتم الصلاة لانه يتناول ما قبل الإقامة وانما قيد الحديث
الثاني بالإقامة لان ذلك هو الحامل في الغالب على الاسراع قوله والوقار قال عياض
والقرطبي هو معنى السكينة وذ كر على سبيل التاكيد وقال النوى الظاهر ان بينهما
فرقا وان السكينة الثانية في الحركات واجتماع العبث والوقار في الهيئته بغض البصر
وخفض الصوت وعدم الالتفات قوله ولا تسرعوا فيه زيادة تا كيد فيستفاد منه الرد
على من أقول قوله في حديث أبي قتادة فلا تفعلوا بالاسراع تهجى المفضى الى عدم الوقار
وأما الاسراع الذى لا ينافى الوقار ان خاف فوت التكبيرة فلا كذا روى عن احمد بن
راهويه والحديثان يدلان على مشروعية المشى الى الصلاة على سكونة ووقار وكرامة
الاسراع والسعى والحكمة في ذلك ما نبه عليه صلى الله عليه وسلم كما وقع عنده مسلم من
حديث أبي هريرة بالفظ فان أحدكم اذا كان بعد الى الصلاة فهو في صلاة أى انه في حكم
المصل فينبغى له اعتماد ما ينبغى للمصل اعتماده واجتماع ما ينبغى للمصل اجتنابه وقد

استدل
عن بعض أهل العلم وجوبه على المأموم على الظاهر الامر قال وأوجه الظاهرية على كل مصل
ثم في مطلق أمر المأموم بالتأمين أنه يؤمن ولو كان يشتغل بقراءة الفاتحة وبه قال أكثر الشافعية ثم اختلفوا هل تنقطع بذلك

المواودة على وجهين أحدهما لا تنقطع لأنه مأمور بذلك للصلاة بخلاف الأمر الذي لا يتعاقبها كالجدة للأعاض
والله أعلم واستدل به على مشروعية التأمين للإمام وخالف مالك فقال ١٥

رواية لا يؤمن مطلقا وقد ورد
التصريح بأن الإمام يقولها
عنه أن داود والنسائي وإفظة
إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا
آمين فإن الملائكة تقول آمين
وإن الإمام يقول آمين فأنه من
وافق تأمينه تأمين الملائكة
غفر له ما تقدم من ذنبه زاد
البحر جاني في أماليه عن يونس
وما تأخر لكن قال في الفتح أنها
زيادة شاذة وظاهره بشمل
الصغار والكبار لكن قد ثبت
أن الصلاة إلى الصلاة كفارة لما
بينهم مما اجتنب الكبار فإذا
كانت الفرائض لا تكفر
الكبار فكيف تكفر هاهنا سنة
التأمين إذا وافقت التأمين
وأجيب بأن المكفر ليس التأمين
الذي هو فعل المؤمن بل وفاق
الملائكة وليس ذلك إلى صنعهم
بل فضل من الله وعلامة على
سعادته من وافق قاله التاج ابن
السبكي في الأشباه والنظائر قال
القسطلاني والحق أنه عام خص
منه ما يتعلق بحقوق الناس فلا
تغفر بالتأمين إلا لدلالة فيه ولكنه
شامل للكبار إلا أن يدعى
خروجها بدليل آخر انتهى
واسلم فإن الملائكة تؤمن قبل
قوله فمن وافق وهو دال على أن
المراد الموافقة في القول والزمان
خلافاً لما قال المراد الموافقة في

استدل بحديث الباب أيضا على أن من أدرك الإمام راكعا لم تحسب له تلك الركعة للأمر
بإتمام ما فاتته لأنه فاتته القيام والقراءة فيه قال في الفتح وهو قول أبي هريرة وجعالة بل
حكمه البخاري في جزء القراءة خالف الإمام عن كل من ذهب إلى وجوب القراءة خلف
الإمام واختاره ابن خزيمة والضبي وغيرهما من الشافعية وقواه الشيخ في الدين
السبكي من المتأخرين وقد قدمنا البحث عن هذا في باب ما جاء في قراءة المأموم وانصاته إذا
سمع إمامه قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الحديثين ما انفذه وفيه حجة لمن قال إن ما
أدركه المأموم آخر صلاته واحتج من قال بخلافه بلفظة الاعتناء انتهى وقد عرفت
الجمع بين الروایتين

• (باب ما يؤمر به الإمام من التخفيف) •

عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا صلى أحدكم للناس فليخفف فإن فيهم
الضعيف والسقيم والكبير فإذا صلى لنفسه فليطول ما شاء واه الجماعة إلا ابن ماجه
لكنه له من حديث عثمان بن أبي العاص وعن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم
يؤخر الصلاة ويكملها وفي رواية ما صليت خلف إمام قط أخف صلاة ولا أتم صلاة من
النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليهما وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اني
لأدخل في الصلاة وأنا أريد أطاها ثم أسمع بكاء الصبي فأتجويز في صلاتي مما أعلم من شدة
وجد أمه من بكائه ورواه الجماعة إلا داود والنسائي لكنهما من حديث أبي قتادة
قوله فليخفف قال ابن دقيق العيد التطويل والتخفيف من الأمور الإضافية فقد يكون
الشيء تخفيفا بالنسبة إلى عادة قوم طويل أو بالنسبة إلى عادة آخرين قال وقول الفقهاء
لا يزيد الإمام في الركوع والسجود على ثلاث تسيحات لا يخالف ما ورد عن النبي صلى
الله عليه وسلم أنه كان يزيد على ذلك لأن رغبة الصحابة في الخير لا تقتضي أن يكون ذلك
تطويلا لقوله فان فيهم في رواية في البخاري للكشيم في فان منهم وفي رواية فان خلفه
وهو دليل الأمر بالتخفيف ومقتضاه أنه متى لم يكن فيهم من يتصف بأحدى الصفات
المذكورات لم يضر التطويل ويرد عليه أنه يمكن أن يجيء من يتصف بأحد هاهنا بعد
الدخول في الصلاة وقال العجمي الأحكام انما تنطبق بالغالب لا بالصورة النادرة فينبغي
لادعة التخفيف مطلقا قال وهذا كما شرع القصر في صلاة المسافر وهي مع ذلك تشرع
ولم تشق علما بالغالب لأنه لا يدري ما يطرأ عليه وهنا كذلك قوله فان فيهم الضعيف
والسقيم والكبير المراد بالضعيف هنا ضعف الخلقة والسقيم من به مرض وفي رواية
للبخاري فان منهم المريض والضعيف والمراد بالضعيف في هذه الرواية ضعف الخلقة
ولا شك في رواية للبخاري أبضا عن ابن مسعود فان فيهم الضعيف والكبير وهذا الحاجة
وكذلك في رواية أخرى له من حديثه والمراد بالضعيف في هاتين الروايتين المريض

الاخلاس والمشروع كان خدما وكذا جرح اليه غيره والمراد بتأمين الملائكة استغفارهم للمؤمنين وقال ابن المنبر الحكمة
في ذلك أن يكون المأموم على يقظة لا يتيان بالوظيفة في محلها لأن الملائكة لا تغفل عنهم فن وافقهم كان مصيبة ظاهرها

ان المراد بالملائكة جميعهم واختار ابن بري ذوقيل الحافظة منهم وقيل الذين يسمعون منهم اذا قلنا انهم غير الحافظة والذي يظهر ان المراد به من يشهد ذلك الصلاة ١٦

وقالت الملائكة في السماء في رواية محمد بن عمرو فوافق ذلك قول أهل السماء ونحوه عند مسلم وعن عكرمة قال صفوف أهل الأرض على صفوف أهل السماء فاذ وافق أمين في الأرض أمين في السماء غفر له بعد انتهى قال في الفتح ومثله لا يقال بالرأى فالصير اليه أولى (وعنه) أى عن أبي هريرة (رضي الله عنه) ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) قال اذا قال أحدكم آمين عقب قراءة الفاتحة خارج الصلاة أو فيها اماماً أو اماماً كما أنهم اطاعوه هنا أو هو مخصوص بالصلاة لحديث مسلم اذا قال أحدكم في صلاته حملاً للمطلق على المقيّد لكن في حديث أبي هريرة عند أحد ما يدل على الاطلاق واقظه اذا أمن القارئ فامنوا وحشد فيجبرى المطلق على اطاعه والمقيّد على تقيده الا أن يرد بالقارئ الامام اذا قرأ الفاتحة فيبقى التخصيص على حاله فان الحديث واحد اختلفت الفاظه ولا دلالة فيه على ان الملائكة أفضل من آدميين كما استدل به بعض المعتزلة (وقالت الملائكة في السماء آمين فوافق أحداهما) أى كلمة تأمين أحدكم (الانرى) أى كلمة تأمين الملائكة في

ويصح أن يراد من فيه ضعف وهو أعم من الحاصل بالمرض أو بنقصان الخلقة وزاد مسلم من وجه آخر في حديث أبي هريرة والصغير وزاد الطبراني من حديث عثمان بن أبي العاص والحامل والمرضع وله من حديث عدي بن حاتم والعاير السبيل قوله فلم يطول ماشاءوا وسلم فلم يصل كيف شاء أى مخففاً أو مطولاً واستدل بذلك على جواز اطالة القراءة ولو خرج الوقت وهو المصحح عند بعض الشافعية قال الحافظ وفيه نظر لانه يعارضه عموم قوله في حديث أبي قتادة انما التقرب أن تؤخر الصلاة حتى يدخل وقت الاخرى أخرجه مسلم واذا تعارضت مصلحة المبالغة في الكمال بالتطويل ومصلحة ايقاع الصلاة في غير وقتها كان مراعاة ترك المفسدة أولى واستدل بعمومه أيضاً على جواز تطويل الاعتدال من الركوع وبين السجدين قوله لكنه لمن حديث عثمان ابن أبي العاص في اسناده محمد بن عبد الله القاضي ضعفه الجمهور وروثه ابن معين وابن سعد وقد أخرج حديث عثمان المذکور مسلم في صحيحه قوله يؤخر الصلاة ويكتمها فيه ان مشروعية التخفيف لا تستلزم أن تبلغ الى حد يكون بسببه عدم تمام أركان الصلاة وقرائها وان من تلك طريق النبي صلى الله عليه وسلم في الإيجاز والاعتناء لا يشتكى منه تطويل وروى ابن أبي شيبة ان الصحابة كانوا يتخون ويوجعون ويبادرون الموسوسة فينبى العلة في تخفيفهم قوله انى أدخل في الصلاة في رواية للبخاري انى لا قوم في الصلاة قوله وأناريد انما اتفقنا ان من قصد في الصلاة الاتيان بشئ مستحب لا يجب عليه الوفاء به خلافاً للشبه قوله فاستمع بكاء الصبي فيه جواز ادخال الصبيان المساجدون كان الاولى تنزيه المساجد عن لا يؤمن حديثه في الحديث جنبوا مساجدكم وقد تقدم قوله فاتجوز فيه دليل على مشروعية الرق بالمؤمنين وسائر الاتباع ومراعاة مصالحهم ودفع ما يشق عليهم وان كانت المشقة يسيرة واثار تخفيف الصلاة للاهري محدث قوله لكنه له ما من حديث أبي قتادة هو في البخاري واقظه انى لا دخل في الصلاة فأريد اطالتم انما سمع بكاء الصبي فاتجوز عما أعلم من شدة وجد أمه من بكائه وأحاديث الباب تدل على مشروعية التخفيف للائحة وترك التطويل للعال المذكورة من الضعف والسقم والكبر والحاجة واشتغال خاطر أم الصبي ببيكائه ويطوق بهاما كان فيه معانها قال أبو عمر بن عبد البر التخفيف لكل امام أمر يجمع عليه مندوب عند العلماء اليه الا أن ذلك انما هو أقل الكمال وأما الخذف والنقصان فلا لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهى عن تقرب الغراب ورأى رجلاً يصلى فلم يتم ركوعه فقال له ارجع فصل فانك لم تصل وقال لا ينظر الله الى من لا يقيم صلبه في ركوعه وسجوده ثم قال لأعلم خلافاً بين أهل العلم في استحباب التخفيف لكل من أم قوماً على ما شرطنا من الاتمام وقد روى عن عمر بن الخطاب انه قال لا تبعضوا الله الى عباده بطول أحدكم في صلاته حتى يشق على من خلفه انتهى وقد ورد في مشروعية التخفيف أحاديث غير

السماء وهو رواية عن المراد بالملائكة لا يختص بالحفظة (غفر له) أى القائل منكم (ما تقدم من) أى ذنبه المتقدم كله في بابه لا تبعضية وفيه دلالة على فضل التامين أى دلالة وهذا الحديث أخرجه النسائي في الصلاة

وفي الملائكة (عن أبي بكر) بفتح الباء وسكون الهمزة نفي ج بن الحارث بن كادة وكان من فضلاء الصحابة بالبصرة وهو
المتقي (رضي عنه) انه انتهى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية ١٧ انه دخل المسجد زاد الطبراني

وقد أقيمت الصلاة فانطلق يسعي
ولطعاوى وقد حفره نزه النفس
(وهو) أي والحال انه صلى الله
عليه وآله وسلم (واكع فركع
قبل ان يصل الى الصف فذكر
ذلك) الذي فعله من الركوع
دون الصف وفي رواية حماد عند

الطبراني فلما انصرف رسول
الله صلى الله عليه وآله
وسلم قال أيكم دخل الصف
وهو راكع (لأن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فقال) صلى الله عليه
وآله وسلم له (زادك الله حرصا)

على الخير قال ابن المنير صوب
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فعل أبي بكر من الجهة المأمنة
وهي الخرص على ادراك فضيلة
الجماعة وخطأه من الجهة المخاصمة
(ولا تعد) الى الركوع دون

الصف منفردا فانه مكروه لحديث
أبي هريرة مرفوعا اذا نفي أحدكم
الصف فلا يركع دون الصف
حتى يأخذ لمكانه من الصف
واللهي محمول على التنزيه ولو
كان للتحريم لامرأ بابكره بالعادة

وانما نهاه عن العود ارشادا الى
الافضل وذهب الى التحريم أحمد
واحق وابن خزيمة من الشافعية
لحديث وابصة عند أصحاب
السنن وصححه أحمد وابن خزيمة
ان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم رأى رجلا يصلي خلف

ما ذكره المصنف منها عن عدي بن حاتم عن أبي شيبه وعن سمرة عند الطبراني وعن
مالك بن عبد الله الخزازي عند الطبراني أيضا وعن أبي واقد الليثي عند الطبراني أيضا
وعن ابن مسعود عند البخاري ومسلم وعن جابر بن عبد الله عند البخاري ومسلم أيضا
وعن ابن عباس عند ابن أبي شيبه وعن حمزة بن أبي كعب الانصاري عند أبي داود وعن
رجل من بني سلة يقال له ساهم من الصحابة عند أحمد وعن بريدة عند أحمد أيضا وعن ابن
عمر عند النسائي

باب طاعة الامام الركعة الاولى وانتظار من أحس به دخالا يدرك الركعة *

(فيه عن أبي قتادة وقد سبق وعن أبي سعيد) لقد كانت الصلاة تقام فيذهب الزاهب
الى البقيع فيقضي حاجته ثم يتوضأ ثم يأتي ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الركعة

الاولى مما يطولها رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والنسائي وعن محمد بن جحادة عن رجل
عن عبد الله بن أبي أوفى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوم في الركعة الاولى

من صلاة الظهر حتى لا يسمع وقع قدم رواه أحمد وأبو داود حديث أبي قتادة تقدم مع
شرحه في باب السورة بعد الفاتحة في الاولين من أبواب صفة الصلاة وفيه بعد ذكر انه
كان يطول في الاولى قال فظننا انه يريد بذلك ان يدرك الناس الركعة الاولى وحديث
عبد الله بن أبي أوفى أخرجه أيضا البزار وسماه اقامه أتم وفي اسناده رجل مجهول لا يعرف
وسماه بعضهم طرفه الحضرمي وهو مجهول كما قال الأزدي وفيه وفي حديث أبي قتادة

وأبي سعيد مشروعية التطويل في الركعة الاولى من صلاة الظهر وغيرها وقد قدمنا
الكلام على ذلك في أبواب صفة الصلاة وقد استدلل القائلون بمشروعية تطويل الركعة
الاولى لانتظار الداخل لميدرك فضيلة الجماعة بذلك الرواية التي ذكرناها من حديث أبي
قتادة أعني قوله فظننا انه يريد بذلك ان يدرك الناس الركعة الاولى واستدلوا أيضا
بحديث ابن أبي أوفى المذكور في الباب وقد حكى أصحاب ذلك ابن المنذر عن الشعبي

والنخعي وأبي مجلز وابن أبي ليلى من التابعين وقد نقل الاستصحاب أبو الطيب الطبري عن
الشافعي في الجديد وفي التبريد للمعالي نسبة ذلك الى القديم وان الجديد كراهته وذهب
أبو حنيفة ومالك والاوزاعي وأبو يوسف وداود والهادوية الى كراهية الانتظار
واستحسنه ابن المنذر وشدد في ذلك بعضهم وقال أخاف أن يكون شركا وهو قول محمد بن
الحسن وبالغ بعض أصحاب الشافعي فقال انه مبطل للصلاة وقال أحمد واسحق فيما حكاه
عنهما ان بطلان ان كان الانتظار لا يبضر بالأمورين جازوان كان مما يبضر ففهم الخلاف
وقيل ان كان الداخل ممن يلزم الجماعة انتظره الامام والا فلا روى ذلك النووي في
شرح المذهب عن جماعة من السلف وقد استدلل الخطابي في المعالم على الانتظار المذكور

الصف وحده فامره ان يعيد الصلاة زاد ابن خزيمة في روايته
ث نيل ٣
لا صلاة فردد خلف الصف وأجاب الجمهور بأن المراد الصلاة كاملة لان من سنة الصلاة مع الامام اتصال الصفوف وسد

الفرج وقد روى البيهقي عن ابراهيم بن علي خاتم الصفوحه فقال مسالنه تامه والمراد لانه دلي ان تسعي الى الصلاة
لمدبث الطبراني انه دخل المسجد وقد اقيمت الصلاة فانطلق بسعي

حدثت أنس المتقدم في الباب الاول في التخصيف عند سماع بكاء الصبي فقال فيه دليل
على ان الامام وخورا كع اذا أحسن بداخل يريد الصلاة معه كان له ان ينتظره راكعا
لذلك فضيلة الركعة في الجماعة لانه اذا كان له ان يحذف من طول الصلاة لم حاجة
انسان في بعض أمور الدنيا كان له ان يزديها له ابداء الله تعالى بل هو أحق بذلك وأولى
وكذلك قال ابن بطال رتقمهم ابن المنير والقرطبي بأن التخصيف ينافي التطويل
فكيف يقاس عليه قال ابن المنير وفيه مغايرة لما يطلب لان فيه ادخال مشقة على جماعة
لاجل واحد وهذا لا يرد على أحمد واسحق لثقبه هما الجواز بعدم الضرر لانه رتقمين كما
تقدم وما قاله هو أعدل الماذهب في المسئلة وبجمله قال أبو نؤر

• (باب وجوب متابعة الامام والنهي عن مسابقتها) •

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا
عليه فاذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا
لا اله الا انت واذا سجد فاسجدوا واذا صلى قاعدا فاصلوا فاعودا أجمعون متفق عليه وفي
لفظ انما الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا ولا تكبروا ولا تسجدوا ولا تركعوا ولا

تركعوا حتى يركعوا واذا سجدوا فاسجدوا ولا تسجدوا حتى يسجدوا رواه أحمد وأبو داود
في الباب غير ما ذكره المنصف عن عائشة عند الشيخين وأبي داود وابن ماجه وعن جابر
عند مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه وعن ابن عمر عند أحمد والطبراني وعن معاوية
عند الطبراني في الكبير قال العراقي ورجاله رجال الصحيح وعن أسيد بن حضير عند أبي
داود وعبد الرزاق وعن قيس بن قهده عند عبد الرزاق أيضا وعن أبي أمامة عند ابن
حبان في صحيحه قوله انما جعل الامام ليؤتم به انقط انما من صبيخ الحصر عند جماعة من
أئمة الاصول والبيان ومعنى الحصر فيها اثبات الحكم في المذکور وثقه عماء داه
واختار الامدني انهم لا ينفرد بالحصر وانما تقيدها كيد الاثبات فقط وثقه ابو حيان
عن البصريين وفي كلام الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد ما يقتضي نقل الاتفاق على
افادته للحصر والمراد بالحصر هنا حصر الفائدة في الاقتداء بالامام والاتباع له ومن شأن
التابع أن لا يتقدم على المتبوع ومقتضى ذلك ان لا يخالفه في شيء من الاحوال التي
فصلها الحديث ولا في غيرهما قياسا عليها وان كان ذلك مخصوص بالانفعال الظاهرة
لا بالباطنة وهي ما لا يطاع عليه المأموم كالنسيه فلا يضر الاختلاف فيها فلا يصح
الاستدلال به على من جوز اتمام من يصلي الظهر من يصلي العصر ومن يصلي الاداء من
يصلي القضاء ومن يصلي الفرض من يصلي النفل وعكس ذلك وعامة الفتوة اعلى ارتباط
صلاة المأموم بصلاة الامام وترك مخالفة له في نية أو غيرهما لان ذلك من الاختلاف وقد

سما بجنت يمتدني عليك الناس
ولمعه ماوى وقد حشره الناس
والمراد لانه يقتضي وانت راكع
الى المنبر رواية جاد المتقدمة
ولا يداود أيكم الذي ركع
دون الصف ثم مشى الى الصف
فقال أبو بكره أنا وهذا وان لم
يشهد الصلاة لكونه مشطوره
أو مشطوبين ولكنه مثل بنفسه
في مشيها راكعا لانهم اكثريه
اليهم اتم قال في الفتح قوله لا تعد
ضبطناه في جميع الروايات بنسخ
أوله ونظم العيين من العود وحكي
وهو النمرح لانه صايح بضم
أوله وكسر العين من الاعادة
ويرجح الرواية المشهوره الريادة
في آخره عند الطبراني صلى
ما أدركت واقض ما به ذلك
واسم تدل بهذا الحديث على
استحباب موافقة الداخل
الامام على أى حال وجده عليه
وقد ورد الاصر بذلك صريحاً
سنة سعيد بن منصور من رواية
عبد العزيز بن وكيع عن أناس
من أهل المدينة ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال من
وجدني قائماً أو راكعاً
أو ساجداً لم يكن معي على الحال
التي أنا عليها وفي الترمذي نحوه
عن علي ومعاذ بن جبل هر فوعا
وفي اسناد ضعيف لكنه ينحصر
بطريق سعيد بن منصور
المذكور ورواه هذا الحديث

كأنهم يصر يرون فيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي والتحديث والقول والعنة وما فيه من عنفة
الحسن والله لم يسمع من أبي بكره وانما يروى عن الاخنف عنه هرود بن يسجدت أبي داود المصريح فيه بالتحديث وأخرجه أبو

داود والناس في الصلاة (عن عمران بن حصين رضي الله عنه أنه صلى مع علي) هو ابن أبي طالب (رضي الله عنه بالبصرة)
بعد وقعة الجمل (فقال) أي عمران (ذكرنا) من التذكير (هـ) ١٩ (الرجل) هو علي (صلاة) كأنه صلى مع

رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) فذكر أنه كان يكبر كلما
رفع وكلما وضع (يصل) تجدد
العهد في أثناء الصلاة بالتكبير
الذي هو شعار النبية التي كان
ينبغي استحسانها إلى آخر
الصلاة قاله ناصر الدين بن
المنبر وهذا فهو منه العموم في
جميع الاتقالات لكنه مخصوص

بحديث سمع الله لمن جده عند
الاعتدال وفيه مشروعية
التكبير في كل خفض ورفع
لكل فصل فالجهور على نديته
ماعد التكبير الاحرام وذهب
أحمد وبعض أهل الظاهر إلى
وجوب جميع التكبيرات
وقد قال الشافعية لو ترك
التكبير عمد أو سهواً حق ركع
أو سجدة لم يأت به أقوات محله
ولا سجود وقال المالكية يجب
السجود بترك ثلاث تكبيرات
من أثنائها لأنه ذكره قصود في
الصلاة ثم إن في قوله ذكرنا
إشارة إلى أن التكبير الذي
ذكره قد كان تركاً ويدل له
حديث أبي موسى الأشعري
عند أحمد والطحاوي بإسناد
صحيح قال ذكرنا على صلاة كما
نصليها مع رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أماناً منها أو
تركها عند الحديث وأول من
تركه عثمان بن عفان حين كبر
وضعت صوته وفي الظاهر إلى

نهي عنه صلى الله عليه وآله وسلم بقوله فلا تختلفوا وأجيب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم
تدبير وجوه الاختلاف فقال إذا كبر فكبروا الخ ويتعقب بالخاف غير هاهنا قياساً كما
تقدم وقد استدلل بالحديث أيضاً القائلون بأن صحة صلاة المأموم لا تتوقف على صحة صلاة
الامام إذا بان جنباً أو محدثاً وعليه نجاسة خفية وبذلك صرح أصحاب الشافعي بناء على
اختصاص النهي عن الاختلاف بالأمور المذكورة في الحديث أو بالأمور التي يمكن
المؤتم الاطلاع عليها قوله فإذا كبر فكبروا فيه أن المأموم لا يشترع في التكبير إلا بعد
فراغ الامام منه وكذلك الركوع والرفع منه والسجود ويدل على ذلك أيضاً قوله في
الرواية الثانية ولا تكبروا ولا تركعوا ولا تسجدوا وكذلك سائر الروايات المشتملة على
النهي وسياق وقد اختلف في ذلك هل هو على سبيل الوجوب أو الندب والظاهر
الوجوب من غير فرق بين تكبيرة الاحرام وغيرها قوله وإذا قال سمع الله لمن جده فقولوا
اللهم ربنا لك الحمد فيه دليل لمن قال انه يقتصر المؤتم في ذكر الرفع من الركوع على قوله
ربنا لك الحمد وقد قدمنا بسط ذلك في باب ما يقول في رفعه من الركوع من أبواب صفة
الصلاة وقدمنا أيضاً الكلام على اختلاف الروايات في زيادة الواو وحذفها قوله
وإذا صلى قاعداً فاصلوا معه دليل لمن قال ان المأموم يتابع الامام في الصلاة قاعداً
وان لم يكن المأموم معذوراً واليه ذهب أحمد واسحق والاوزاعي وأبو بكر بن المنذر
وداود وبقيّة أهل الظاهر وسياق الكلام على ذلك في باب اقتداء القادر على القيام
بالمالس قوله أجمعون كذا في أكثر الروايات بالرفع على التأكيّد لضمير الفاعل في قوله
صلوا وفي بعضهم بالنصب على الحال (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الامام ان يحول الله رأسه وأمس حماراً أو يحول الله
صورته صورة حمار) رواه الجماعة وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيها
الناس اني امامكم فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا بالقعود ولا
بالانصراف رواه أحمد وسلم وعنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انما جعل
الامام ليؤتم به فلا تركعوا حتى يركع ولا ترفعوا حتى يرفع رواه البخاري قوله أما
يخشى أحدكم أما مخففة حرف استفتاح مثل الاصلها النافية دخلت عليها همزة
الاستفهام وهي هنا استفهام توبيخ قوله إذا رفع رأسه قبل الامام زاد ابن خزيمة في صلاته
والمراد الرفع من السجود ويدل على ذلك ما وقع في رواية حفص بن عمر الذي يرفع رأسه
والامام ساجد وفيه تعقب على من قال ان الحديث نص في المنع من تقدم المأموم في
الرفع من الركوع والسجود وما ليس كذلك بل هو نص في السجود ويلحق به الركوع
لكونه في معناه ويمكن الفرق بينهما بان السجود له مزيد حزية لان العبد أقرب ما يكون
معاوية عن أبي عبيد زياد وكان زياداً تركه بترك معاوية بترك عثمان لكن يحتمل ان يراد بترك عثمان ترك الجهر به
ولذلك جعل بعض العلماء فعل الاخيرين عليه لكن حكي الطحاوي ان قوماً كانوا يتركون التكبير في الخفض دون الرفع قال

وكذلك كانت بشوامية نفسه لروى ابن المذنب عن ابن عمر وعن بعض السلف انه كان لا يكبر سوى تكبيرة الاحرام
 بان التكبير شرع لا ليدان بحركة الامام فلا يحتاج اليه المنفرد
 ٢٠
 وافرقتهم بين المنفرد وغيره ووجهه

ليكن استقرار الامر على مشروعيته في الخفض والرفع لكل فصل فالجهرور على نفيته فاعاد تكبيرة الاحرام ورواه هذا الحديث ما بين بصري واسطى وفيه رواية الاخ عن الاخ والتحديث والاختصار والعلمة والقول وشيخ البخاري من افرادہ (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام للصلاة يكبر حين يقول تكبيرة الاحرام وفيه التكبير فاعادوه بالاتفاق في حق القادر (ثم يكبر حين يركع) يبدأ به حين يشرع في الانتقال الى الركوع ويعده حتى يصل الى حد الركوع وكذا في السجود والقيام قال النووي فيه دليل على مقارنة التكبير للحركة وبسطه عليه افعال الحافظ ودلالة هذا اللفظ على البسط الذي ذكره غير ظاهرة (ثم يقول سمع الله من جده حين يرفع صلبه من الركعة ثم يقول وهو قائم ربنا لك الحمد) فيه ان التسميع ذكر النحوض والتحميد ذكر الاعتماد وفيه دليل على ان الامام يجب مع ينه ما هو قول الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد وفاقا للجمه وروايات الحديث الصحيحة تشهد لذلك لان صلته

فيه من ربه وأما التقدم على الامام في الخفض للركوع والسجود فليلحق به من باب الاولى لان الاعتماد والجلوس بين السجدين من الوسائل والركوع والسجود من المقاصد واذا دل الدليل على وجوب الموافقة فيما هو وسيلة فاولى أن يجب فيما هو مقصد قال الحافظ ويمكن ان يقال ليس هذا بواضح لان الرفع من الركوع والسجود يستلزم قطعه عن غاية كاله قال وقد ورد الزجر عن الرفع والخفض قبل الامام من حديث أخرجه البزار عن أبي هريرة مرفوعا الذي يخفض ويرفع قبل الامام انما ناصيته بيد شيطان وأخرجه عبد الرزاق من هذا الوجه موقوفا وهو المحفوظ قوله أو يحول الله صورته الخ الشك من شعبة وقد رواه الطيالسي عن حماد بن سامة وابن خزيمة عن حماد بن زيد ومسلم عن يونس بن عبيد والريبع بن مسلم كلهم عن محمد بن زياد بن عيسى تردد فاما حماد بن زياد فقال لاربع فقال وجهه وأما يونس فقال صورة والظاهر انه من تصرف الرواة قال عياض هذه الروايات متفقة لان الوجه في الرأس ومعظم الصورة فيه قال الحافظ لفظ الصورة يطابق على الوجه أيضا وأما الرأس فرواها أكثر وهي أشمل فهي المعتمد وخص وقوع الوعيد عليهم لانهم اوقعت الخباية وظاهر الحديث يقتضي تحريم الرفع قبل الامام لكونه توعده عليه بالمسح وهو أشد العقوبات وبذلك حرم النووي في شرح المذهب ومع القول بالتحريم فالجهرور على ان فاعله يائمه وتجزئه صلته وعن ابن عريبط وبه قال أحمد في رواية وأهل الظاهر بناء على ان النهي يقتضي الفساد والوعيد بالمسح في معناه وقد ورد التصريح بالنهي في رواية أنس المذكورة في الباب عن السابق بالركوع والسجود والقيام والقعود وقد اختلف في معنى الوعيد المذكور فقل يمكن ان يرجع ذلك الى أمر معنوي فان الجاهل موصوف بالبلادة فاستعير هذا المعنى للجاهل بما يجب عليه من فرض الصلاة ومتابعة الامام ويرجح هذا الجواز أن التحويل لم يقع مع كثرة النعا على لكن ليس في الحديث ما يدل على ان ذلك يقع ولا بد وانما يدل على كون فاعله متعرضا لذلك ولا يلزم من التعرض الشيء وقوعه وقيل هو على ظاهره اذا لمانع من جواز وقوع ذلك وقد وردت أحاديث كثيرة تدل على جواز وقوع المسح في هذه الامة وأما ما ورد من الادلة القاضية برفع المسح عنها فهو المسح العام ومما بعد الجواز المذكور ما عند ابن حبان بلفظ ان يحول الله رأسه رأس كاب لانتفاء المناسبة التي ذكرها من بلادة الجاهل ومما بعد أيضا ايراد الوعيد بالامر المستقبل وباللفظ الدال على تغيير الهيئة الحاصلة ولو كان المراد التشبيه بالجاهل لاجل البلادة لقال مثلاً فرأسه رأس جاهل ولم يحسن أن يقال له اذا فعلت ذلك صرت بلدا مع ان فعله المذكور انما انشا عن البلادة واستدل بالاحاديث المذكورة على جواز المقارنة ورد بانها ادات بمنطوقها على منع المسابقة وبعثهم ما على طلب المتابعة وأما المقارنة فمكوت عنها قوله ولا بالانصراف قال النووي المراد بالانصراف السلام انتهى ويحتمل ان يكون المراد النهي

صلى الله عليه وآله وسلم الموصوفة بمحولة على حالة الامامة لكون ذلك هو الاكثر الاغلب من أحواله
 ويحالف ذلك أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية عنه الحديث اذا قال سمع الله من جده فقوله وربنا لك الحمد وهذه قسمة منافقة

لشركة كتبه صلى الله عليه وآله وسلم البينة على المدعى واليمين على من أنكر وأجواب عن حديث الباب بأنه محمول على
انفراد صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة النفل بوقفة بين الحديثين ٢١ قال الحافظ الشوكاني في السيل أقول

قد ورد ما يدل على أنه يجمع بين
التسميع والجد كل مصلا ما
كان أو ما وما أو منفردا وقد
أوضحت ذلك في شرح المتن
والزيادة مقبولة انتهى وقام
هذا الحديث هكذا ثم يكبر حين
يهوى ثم يكبر حين يرفع رأسه
أي من السجود ثم يكبر حين
يسجد أي الثانية ثم يكبر حين
يرفع رأسه أي منها ثم يفعل
ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها
ويكبر حين يقوم من الثانية أي
الركعتين الأولىين بعد الجلوس
أي للشاهد الأول وهذا الحديث
مفسر لما سبق من قوله كان
يكبر في كل خفض ورفع
ورواه ستة وفيه التحديث
والإخبار والعنعنة والسماع
والقول ورواية تابعي عن
تابعي عن صحابي وآخرجه مسلم
وأبو داود والنسائي (عن
سعد بن أبي وقاص) المتوفى
سنة خمس وخمسين (رضي
الله عنه أنه صلى إلى جنبه) أي
جنب سعد (ابنه مصعب) المديني
المتوفى سنة ثلاث ومائة (قال)
أي مصعب (قطعت بين كني
أي بان جمع بين أصابعهما) ثم
وضعتهما بين نخذي فنهاني (أي
عن ذلك) (وقال كانفعله) أي
التطبيق (فنهينا عنه) بضم
النون وفي كتاب الفتوح لسيف
عن مسروق أنه سأل عائشة

عن الانصراف من مكان الصلاة قبل الامام لفائدة ان يدرئ المؤتم الدعاء أولا فقال ان
يكون الامام قد حصل له في صلاته سؤفة وكروه في المسجد ويعود له كما في قصة ذي
الدين وقد أخرج أبو داود عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حضهم على
الصلاة ونهاهم ان ينصرفوا قبل انصرافه من الصلاة وأخرج الطبراني في الكبير عن
ابن مسعود باسناد رجاله ثقات انه قال اذا سلم الامام وللرجل حاجة فلا يثبته اذ سلم
أن يستقبله بوجهه وان فصل الصلاة التسليم وروى عنه انه كان اذا سلم لم يلبث ان يقوم
أو يتحول من مكانه

(باب انعقاد الجماعة باثنين أحدهما صبي أو امرأة)

(عن ابن عباس قال بت عند خالتي ميمونة فقام النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل
فقممت أصلي معه فقممت عن يساره فأخذ برأسى وأقامني عن يمينه ورواه الجماعة وفي
الفظ صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم وأنا يومئذ ابن عشر وقت إلى جنبه عن يساره
فأقامني عن يمينه قال وأنا يومئذ ابن عشر سنين ورواه أحمد) قوله بت في رواية تمت قوله
يصلي من الليل قد تقدم الكلام في صلاة الليل قوله وأقامني عن يمينه يحتمل المساواة
ويحتمل التقدم والتأخر قليلا وفي رواية فقممت إلى جنبه وهو ظاهر في المساواة وعن
بعض أصحاب الشافعي يستحب ان يغف المأموم دونه قليلا وليس عليه فيما أعلم دليل وفي
الموطأ عن عبد الله بن مسعود قال دخلت على عمر بن الخطاب بالهجرة فوجدته يسبح
فقممت وراءه فقرأ حتى جعلني حذاءه عن يمينه والحديث له فوائد كثيرة منها ما يوجب
له المصنف من انعقاد الجماعة باثنين أحدهما صبي وليس على قول من منع من انعقاد
إمامة من معه صبي فقط لا يسئل ولم يستدل لهم في البحر الابحديث رفع القلم ورفع القلم
لا يدل على عدم صحة صلاته وانعقاد الجماعة به ولو سلم لكان مخصوصا بحديث ابن عباس
ونحوه وقد ذهب إلى أن الجماعة لا تمنع بصبي الهادي والناصر والمؤيد بالله وأبو حنيفة
وأصحابه وذهب الشافعي والامام يحيى إلى الصحة من غير فرق بين القرض والنفل وذهب
مالك وأبو حنيفة في رواية عنه إلى الصحة في النافلة ومنها صحة صلاة النوافل جماعة وقد
تقدم بعض الكلام على ذلك وسأني بقيته ومنها ان موقف المؤتم عن يمين الامام وقال
سعيد بن المسيب ان موقف المؤتم الواحد عن يسار الامام ولم يتابع على ذلك لخالفته
للاذلة وقد اختلف في صحة صلاة من وقف عن اليسار فقل لا تبطل بل هي صحيحة وهو
قول الجمهور ووقعوا بطلان صلاة ابن عباس لوقوفه عن اليسار متقريه صلى الله
عليه وآله وسلم له على أول صلاته وقيل تبطل واليه ذهب أحمد والهادوية قالوا وتقريره
صلى الله عليه وآله وسلم لابن عباس لا يدل على صحة صلاة من وقف من أول الصلاة إلى

رضي الله عنهم اعن التطبيق فاجابته بما يحصل له انه من صنيع اليهود وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عنه لذلك وكان صلى
الله عليه وآله وسلم يعجبه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ثم أمر في آخر الامر بخالفهم وفي حديث ابن عمر عند ابن المنذر

هـ ينادى قولى قال ائمانه النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرة يعنى التطبيق واستدل به على نسخه بناء على ان المواد بالآخر
الله عليه وآله وسلم وهذه الصيغة مختلف فيها والراجح ان حكمها الرقع
٢٢ والناسخ في ذلك هو النبي صلى

وهو مقتضى تصرف البخارى
وكذا مسلم اذا خرجته في صحيحه
وعند الداريمى كان بنو عبد الله
ابن مسعود اذا ذكركم واجعلوا
أيديهم بين أنفخاذهم فصلت الى
جنب أبي ضرب بنى الحديث
فادت هذه الزيادة مستند
مصعب في قول ذلك وأولاد ابن
مسعود أخذوه عن أبيهم قال
الترمذى التطبيق من روى عنه
أهل العلم لا خلاف بينهم في ذلك
الاماروى عن ابن مسعود
وبعض أصحابنا هم كانوا
يطبقون انتهى وقد ورد ذلك
عن ابن مسعود ومثلا في صحيح
مسلم وغيره وفيه قال هكذا فعل
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وجل هذا على ان ابن
مسعود يبلغه التسخير وروى
عبد الرزاق عن علفمة
والسود قال صلينا مع عبد الله
فطبق ثم قضينا عمر فصلينا معه
قطبنا فلما انصرف قال ذلك
شئ كنا فعله ثم تركه وفي الترمذى
عن عبد الرحمن السالى قال قال
لناعم بن الخطاب ان الركب
منكم لكم فخذوا بالركب ورواه
البيهقى بلفظ كما اذا ركعنا
جعلنا أيدينا بين أنفخاذه فقال
عمران من السنة الاخذ بالركب
وهذا أيضا حكمه حكم الرقع
لان العجائى اذا قال السنة

آخر جاعن اليسار عما وغاية ما فيه تقرير من جوهلى الموقف والجهل عذر وسياق
الكلام على الموقف الموثم الواحد والاثني والجماعة في أبواب مواقف الامام والمأموم
ومن اجواز الاتمام عن لم ينوال امامة وقد يوب البخارى ذلك وفي المسئلة خلاف
والاصح عند الشافعية انه لا يشترط لعمة الاقتداء ان ينوى الامام الامامة واستدل
لذلك ابن المنذر بحديث أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في رمضان قال بخت
فتمت الى جنبه وجه آخر فقام الى جنبى حتى كاد حط فلما أحس النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بتأخره في صلاته الحديث وسباقى وهو ظاهر في انه لم ينو الامامة ابتداء وانفقوا هم
به ابتداء وأقرهم وهو حديث صحيح أخرجه مسلم وعلقه البخارى وذهب أحمد الى الفرق
بين النافلة والقرينة فشرط ان ينوى في القرينة دون النافلة وفيه نظر لحديث أبي
سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يصلى وحده فقال الارجل يتصدق على
هذا فبصلى معه أخرجه أبو داود وقد حسنه الترمذى وصححه ابن خزيمة وابن حبان
والحاكم وعن أبي سعيد وأبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم من استيقظ

من الليل وأيقظ أهله فصليا ركعتين جميعا كتب من الذالكين الله كثيرا والذالكات
رواه أبو داود الحديث ذكر أبو داود ان بعضهم لم يرفعوه ولا ذكر أباهم يرفعوه كلام
أبي سعيد وبعضهم رواد موقوف وقد أخرجه النسائى وابن ماجه مسندا وفيه مشروعية
ايضا قال الرجل أهل بالليل للصلاة وقد أخرج أبو داود والنسائى وابن ماجه عن أبي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رحم الله رجلا قام من الليل فصلى وأيقظ
امراته فان أبى نضح في وجهه الماء رحم الله امرأة قامت من الليل فصلت وأيقظت
زوجها فان أبى نضحت في وجهه الماء وفي اسناده محمد بن عجلان وقد وثقه أحمد ويحيى
وأبو حاتم واستشهد به البخارى وأخرج له مسلم في المناجعة وتكلم فيه بعضهم وحديث
الباب استدلل به على صحة الامامة وانعقادها بالمرأفة مع الرجل كما تنعقد
ولكنه لا يثبت ان قوله فصليا ركعتين جميعا محقق لانه يصديق عليه ما اذا صلى كل واحد
منهم ركعتين منفردا انهم ما صلوا جميعا ركعتين أى كل واحد منهما ما فعل الركعتين ولم
يقعلهما أحدهما فقط ولكن الاصل صحة الجماعة وانعقادها بالمرأفة مع الرجل كما تنعقد
بالرجل مع الرجل ومن منع من ذلك فعليه الدليل ويؤيد ذلك ما أخرجه الاسماعلى في
مستخرجه عن عائشة انها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا رجع من المسجد
صلى بنا وقال انه حديث غريب وقد روى الشافعى وابن أبي شيبة والبخارى فعليه قاعن
عائشة انها كانت تأتيهم بغلامها وحكى المهدى في البحر عن العسكرة انه لا يؤم الرجل
امرأة واستدل بذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم أخرجه عن ابن خزيمة وابن حبان
شرفه قوف النساء أولها وايس في ذلك ما يدل على المطلوب واستدل أيضا بان عليا عليه

السلام

كذا أو من السنة كذا كان الظاهر انصرف ذلك الى سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ولاسيما اذا قال مثل عمر رضى الله عنه (وأمرنا) مبتدئة لامه عول كنه بنا والنا على الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لانه الذى

يا مروه ينهني فله حكم الرفع (ان نضع أيدينا) من اطلاق اليد على الجزء اى كفتنا (على الركب) تشبه القابض عليهم
فتبريق أصابعهم للقبلة حالة الوضع وسلم عن أبي يعقوب باللفظ أمرنا ٢٣

ورواة هذا الحديث الخلة
ما بين بصرى وكوفى ومدينى
وفيه الحديث والمعنة
والسمع والقول وتابى عن
تابى عن صحابى والابن عن
الاب وأخرجه مسلم وأبو داود
والنسائى والترمذى وابن ماجه
عن البراء بن عازب رضى الله
عنه قال كان ركوع رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم
وسجوده وبين السجدين أى
زمان ركوعه وسجوده وبين
السجدين أى الجاوس بينهما
(واذا رفع) أى اعتدل (من
الركوع) ولا يذرا إذا رفع رأسه
من الركوع وإذا نهج الجرد الزمان
منه لئلا عن الاستقبال (ما خلا)
يعنى الا (القيام) الذى هو
للقراءة (و) الا (العود) الذى
هو للشهد (قريباً من السواء)
بالماء من المساواة والاستواء
من المعنى كان معناه كان أعمال
صلاة كها قربة من السواء
ما خلا القيام والعود فإنه كان
يطولها وفيه اشعار بالفتاوت
والزيادة على أصل حقيقة
الركوع والسجود وبين
السجدين والرفع من الركوع
وهذه الزيادة لابد ان تكون
على القدر الذى لابد منه وهو
الطمانينة وقد جزم بعضهم
بان المراد بالقيام الاعتدال

السلام منع من ذلك قال وهو توقيف وجعله من التوقيف دعوى مجردة لان المسئلة
من مسائل الاجتهاد وليس المنع مذهباً للجميع العشرة فقد صرح الهادى انه يجوز
الرجل ان يؤم بالمحرم فى النوافل وجوز ذلك المنصور بالله مطلقاً

• (باب انفراد المأموم لعذر) •

(ثبت ان الطائفة الاولى فى صلاة الخوف تفارق الامام وتتموهى مفارقة لعذر وعن
أنس بن مالك قال كان معاذ بن جبل يوم قومه فدخل حرام وهو يريد ان يسقى نخله
فدخل المسجد مع القوم فاسأراى معاذ اطول تجوز فى صلاته ولحق بنخله بسقيه فلما قضى
معاذ الصلاة قبل له ذلك قال انه لما فاقى أبجل عن الصلاة من أجل سقى نخله قال فجاء
حرام الى النبي صلى الله عليه وسلم ومعاذ عنده فقال يا نبي الله انى أردت ان أسقى نخلاً
فدخلت المسجد لأصلى مع القوم فاطول تجوزت فى صلاتى وطلعت بنخلى أسقيه فزعم
انى متافق فاقبل النبي صلى الله عليه وسلم على معاذ فقال افتنان أنت افتنان أنت
لا تطول بهم اقرأ بسم ربك الأعلى والشمس وضحاها ونحوهما وعن بريدة الاسلى
ان معاذ بن جبل صلى بالصحابة العشاء فقرأ فيها اقتربت الساعة فقام رجل من قبل أن
يفرغ فصلى وذهب فقال له معاذ قولاً شديداً فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فاعتذر اليه
وقال انى كنت أعمل فى نخلى وخفت على الماء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
يعنى اعاد صل بالشمس وضحاها ونحوها من السور واهما أحمد باسناد صحيح فان قيل
فى الصحيحين من حديث جابر ان ذلك الرجل الذى فارق معاذ اسلم ثم صلى وحده وهذا
يدل على انه ما بنى بل استأنف قيل فى حديث جابر ان معاذ استفتح سورة البقرة فعلم بذلك
انهم اقصوا وقتاً وفتماً فى وقتين مختلفين اما الرجل أول جابى) هذه القصة قد رويت على
أوجه مختلفة فى بعضها المبدأ كترتين السورة التى قرأها معاذ ولا تعين الصلاة التى
وقع ذلك فيها كما فى رواية أنس المبدأ كورة وفى بعضها ان السورة التى قرأها اقتربت
الساعة والصلاة العشاء كما فى حديث بريدة المذكر وفى بعضها ان السورة التى قرأها
البقرة والصلاة العشاء كما فى حديث جابر الذى أشار اليه المصنف وفى بعضها ان الصلاة
المغرب كما فى رواية أبى داود والنسائى وابن حبان ووقع الاختلاف أيضاً فى اسم الرجل
فقيل حرام بن ملحان وقيل حرم بن أبى كعب وقيل حازم وقيل سليم وقيل سليمان وقيل
غير ذلك وقد جمع بين الروايات بتعدد القصة ومن جمع بين ابداً ابن حبان فى صحيحه
قوله ثبت ان الطائفة الاولى الخسائة فى بيان ذلك فى كتاب صلاة الخوف قوله فدخل حرام

وبالعود الجاوس بين السجدين وردة بن القيم فى حاشيته على السنن فقال هذا سوفهم من فائله لانه قد ذكرهما بعينهما
فكيف يستقيم ما وهل يحسن قول القائل جازيد وعمرو ويكره خالد الابن داود وعمرافه متى أرادنى الجي معهما كان متافضلاً

الشيء في وقتها في الصلاة في باب ثمانية واربعة عشر من المسألة وقد وقع هذا
يرفع رأسه من الركوع بغير استئذان وإذا جمع بين الروايتين ظهر من
٢٤

بالطاهر والرائع ما بين من ذلك لعل ابن بلدان بكسر الميم وسكون اللام بعد ما جاء به قوله
قوله فلما طول يعني ما ذا وكذلك قوله فرغم قوله أني منافي في رواية البخاري فكان
معاذ انال منه ولله عتلى تناول منه وفي رواية ابن عيينة فقال له أنا فقلت يا فلان فقال لا
والله ولا تخين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان معاذ قال ذلك ولا تخن فاهل أصحابه
لارجل فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو بلغه الرجل كما في حديث الباب وغيره
وعند ذلك أني قال معاذ اني أصبحت لاذ كرون ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقد كرون ذلك
له قارسل اليه فقال ما جعلك على الذي صنعت فقال يا رسول الله عملت على ناصح في الحديث
ويجمع بين الروايتين بأن معاذ سبقه بالكسوى فلما أرسل له جاء فاشتمكي من معاذ
قوله أفنان أنت في رواية مرتين وفي رواية ثلاثا وفي رواية أفنان وفي رواية أني يدا
تكون فانتا وفي رواية بما عاذ لانكن فانتا ومعنى التفتة هنا ان التطويل يكون سببا
لخروجهم من الصلاة ولترك الصلاة في الجماعة قوله لا تطول بهم فيه ان التطويل منهي
عنه فيكون حراما ولكنه أمر نسي كما تقدم فنهى لمعاذ عن التطويل لانه كان يقرأ بهم
سورة البقرة واقتربت الساعة قوله اقرب أسبج اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها الأمر
بقراءة هاتين السورتين متفق عليه من حديث جابر كما تقدم في أبواب القراءة وفي رواية
للبخاري من حديثه وأمره بـ وروتين من أو وسط المفصل وفي رواية لمسلم بزيادة والليل اذا
يغشى وفي رواية لمسلم بزيادة اقرب أسبج اسم ربك الذي خلق وفي رواية لمسلم بزيادة
الضحى وفي رواية لمسلم بزيادة والسموات ذات البروج وفيه أن الصلاة بمثل هذه
السور تخفيف وقد يدعى ذلك من لا رغبة له في الطاعة تطويلا قوله العشاء كذا في معظم
روايات البخاري وغيره وفي رواية المغرب كما تقدم فيجمع بمسلف من التعدد أو بان
المراد بالمغرب العشاء مجازا والافاق الصبح أصح وأرجح قوله اقتربت الساعة في
الصحيحين وغيرهما انه قرأ سورة البقرة كما أشار الى ذلك المصنف وفي رواية لمسلم قرأ
بسورة البقرة أو النساء على المشك وفي رواية لشمس قرأ بالبقرة والنساء بلا شك وقد
قوى الحافظ في الفتح اسناد حديث بريدة والله كنهه قال هي رواية شاذة وطريق الجمع
الحل على تعدد الواقعة كما تقدم أو ترجيح ما في الصحيحين مع عدم الامكان كما قال
بعضهم ان الجمع بتعدد الواقعة مشكل لانه لا يظن بمعاذ أن يأمره النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بالتخفيف ثم يعود واجب عن ذلك باحتمال ان يكون معاذ قرأ أو لا بالبقرة
فلما قرأ اقتربت وهي طويلة باللهجة الى السور التي أمره بقراءتها ويحتمل ان
يكون النهي وقع أولا لما يخشى من تنفير بعض من يدخل في الاسلام ثم لما طاعت
نفوسهم ظن ان المانع قد زال فقرأ باقتربت لانه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ
في المغرب بالطور فصاف صاحب السجل كذا قال الحافظ وجع النووي باحتمال
ان يكون قرأ في الاولى بالبقرة فانصرف رجلا ثم قرأ اقتربت في الثانية فانصرف

الحديث في باب الطهارة ختمه حين
الاستدلال بما يرد فيه ما ان المراد
بالقيام المستثنى القيام للقراءة
وبالانعقاد التعمد للتمسك كما
سبق واستدل بظاهره على ان
الاعتدال ركن طويل ولا سيما
قوله في حديث أنس حتى يقول
القاتل قلنسي وفي الجواب عنه
نصف ورواه هذا الحديث
الجملة كوفون الابدل بن الخبر
قبصري وفيه التصديت
والاخبار والنعمة والقول
وشيخ البخاري من افراد ورواية
نابغ عن نابغ عن حديث
وأخرج البخاري أيضا في
الصلاة وكذا مسلم وأبو داود
والترمذي والنسائي في (عن
عائشة رضي الله عنها قالت كان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يقول في ركوعه وسجوده
سبحانك اللهم بالنصب بفعل
مخذوف لزوما أي اسبح سبحانك
الله (ربنا) سبحت (بجهدك)
أي بتوفيقك وهذا يك لا يجول
وقوى فنهى شكر الله تعالى على
هذه النعمة والاعتراف بها
والمراد من الحمد لازمه مجازا
وهو ما يوجب الحمد من
التوفيق والهداية (الله) أي
يا الله (اغفر لي) فيه دلالة
الحديث على الترجمة قبل وانما
نص فيها على الدعاء دون التسبيح
وان كان الحديث شاملا لما

لقد اشار الى الرد على من كره الدعاء في الركوع كما نثر رجه الله وأما التسبيح فنهى عنه فاهتم هنا
بالتفصيل على الدعاء لذلك واحتج الخالف بحديث ابن عباس عندهم من رفعوا عما قالوا الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود

فأجبت وتوافيه في الدعاء فتم أن يستجاب لكم وأجيب بأنه لا مفهم له فلا يتبع الدعاء في الركوع كما لا يتبع التعظيم في السجود وظاهر حديث عائشة أنه كان يقول هذا الذكركا في الركوع ٢٥ وكذا في السجود وأما سأل صلى الله

عليه وآله وسلم المغفرة مع كل
عصيته لبيان الافتقار إلى الله
تعالى والأذعان له وإظهار
العبودية أو كان عن ترك
الأولى أو لإرادة تعليم أمته
و رواة هذا الحديث ما بين
بصري وواسطي وكوفي وشيخ
البخاري فيه من أفراد وفيه
الحديث والعنعنة والقول
وأخرجه البخاري في المغازي
والتقدير ومسلم وأبو داود
والنسائي وابن ماجه في الصلاة
(وعنها) أي عن عائشة في رواية
(أخرى يتأول القرآن) والمعنى
يمثل أمر الله تعالى في قوله تعالى
فسبح بحمد ربك واستغفره أي
على أحسن الوجوه وأفضل
الحالات في فرض الصلاة وثقلها
وهذه الرواية مذكورة في باب
التسبيح والدعاء في السجود من
صحيح البخاري (عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) لم قال إذا
قال الإمام سمع الله من حمده
فقلوا اللهم ربنا لك الحمد
والاصيلي ولأن الحمد قال في الفتح
هكذا ثبت بزيادة الواو في طرق
كثيرة وفي بعضها بحذفها قال
النووي المختار أن لا ترجيح
لأحدهما على الآخر وقال ابن
دقيق العيد كان إثبات الواو
دال على معنى زائد لأنه يكون

آخر وقد استدل المصنف بحديث أنس و بريدة المذكورين على جواز صلاة من قطع
الانتهاء بعد الدخول فيه لعدم ذكره وأتم لنفسه وجمع بينه وبين ما في الصحيحين من أنه سلم ثم
استأنف بتمديد الواقعة ويمكن الجمع بأن قول الرجل تجوزت في صلاتي كما في حديث
أنس وكذلك قوله فصلي وذهب كما في حديث بريدة لا ينافي الخروج من صلاة الجماعة
بالتسليم واستئنافها فإدى والتجوز فيها لأن جميع الصلاة توصف بالتجوز كما توصف به
بقية أركانها وذلك ما رواه النسائي بلفظ فأنصرف الرجل فصلي في ناحية المسجد وفي
رواية لم يلم فأنصرف رجل فسلم ثم صلى وحده وغاية الأمر أن يكون ما في حديثي الباب
صحة لا وما في الصحيحين وغيرهما من ذلك

(باب انتقال المنفرد اماماً في الزواجر)

(عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان فجئت فسمعت خلفه وقام رجل فقام الى جنبني ثم جاء آخر حتى كثر رهط فلما أحس رسول الله صلى الله عليه وسلم اننا خلفه تجوز في صلاته ثم قام فدخل منزله فصلى صلاة لم يصهاه عنده نافلة أصحبا نقلنا يا رسول الله أفطنت يا أبا اليه له قال نعم فذلك الذي سمعنا على ما صنعت رواه أحمد ومسلم وعنه بسمر بن سعيد عن زيد بن ثابت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى المسجد فوجد رجلا يصلي فقام اليه فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذت حجة قال سمعت أنه قال من حضر في رمضان فصلى فيه البالي فصلى بصلاته ناس من أصحابه فلما علم بهم جعل يبعد فخرج اليهم فقال قد عرفت الذي رأيت من صنيعكم فصلوا أيها الناس في بيوتكم فان أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته الا المكتوبة رواه البخاري وعن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرته وجد ارا الحجرة قصير فرأى الناس شخص رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام ناس يصلون بصلاته فاصبحوا فتحدثوا فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الليلة الثانية فقام ناس يصلون بصلاته رواه البخاري قوله فسمعت خلفه فيه جواز قيام الرجل الواحد خلف الامام وسواء في أبواب موقف الامام والمأموم ما يدل على خلاف ذلك قوله كثر رهط قال في القاموس الرهط قوم الرجل وقبيلته ومن ثلاثة أو سبعة الى عشرة أو ما دون العشرة وما فيهم امرؤ ولا واحد لمن لفظه الجميع أرهط وأرهط وأراهط قوله فلما أحس رسول الله صلى الله عليه وسلم اننا خلفه تجوز في صلاته انه اعله فعل ذلك مخافة ان يكتب عليهم كافي سائر الاحاديث ريس في تجوزهم صلى الله عليه وسلم ودخوله منزله ما يدل على عدم جواز ما في اوله لانه وكان غير جائز لما فرغهم على ذلك بعد علمه به واعلامهم له قوله اتخذ حجة أكثر الروايات بالراء والكتبة في بالزاي قوله جعل يبعد أي يصلي من قعوده لا يراه الناس ما عوايه قوله من صنيعكم بفخ الصاد واثبات الياء ولا كثر بضم الصاد وسكون

٤ نيل ث القدر مثلا ربنا استجب ولك الحمد فيشمل على معنى الدعاء ومعنى
الطبراني في هذا البناء على ان الواو عاطفة وقيل حالية وان الاكثر بحواشيهم وقال الاثرم سمعت أحمد يثبت الواو في ربنا

فولك الحمد و يقول ثبت فيه عدة أساديث وفيه رد على الحافظ ابن القيم رحمه الله حيث حرم الله لم يرد الجمع بين اللهم والواو في ذلك واستدل به في الحديث المالكية والخمسية على ان الامام ٢٦

سمع الله ان جمده لكون ذلك لم يذكر في هذه الرواية والله صلى الله عليه وآله وسلم قسم التسميع والتحميد بفعل التسميع الذي هو طلب التحميد للامام والتحميد الذي هو طلب الاجابة للمأموم ويدل قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي موسى الاشعري عنده وسلم واذا قال سمع الله ان الله لكم ولا دلائل لهم في ذلك لانه ليس في حديث الباب ما يدل على النفي بل فيه ان قول المأموم ربنا لك الحمد بسمع الله قول الامام بسمع الله ان جمده ولا يمنع ان يكون الامام طالبا لمجيئها فهو كمسئلة التامين السابقة وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم جمع بينهما وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي فيجمع بينهما الامام والمفتري والى هذا ذهب الشافعية والحنبلة وأبو يوسف ومحمد والجمهور والاحاديث الصحيحة تشهد بذلك وقد ناقروا عن الحافظ الشوكاني انه ورد ما يدل على انه يجمع بين التسميع والتحميد كل مصل اماما كان او مأموما ومنفردا فانه من وافق قوله قول الملائكة أي

النون وليس المراد صلاتهم فقط بل كونهم رفعوا اصواتهم وصاحوا به ليخرج اليهم وحسب بعضهم الباب لظنهم انه نام كما ذكر ذلك البخاري في الاعتصام من صحبه وزاد فيه حتى خشيت ان يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما قمتم به قوله فان افضل الصلاة المرفوعة اليه المراد بالصلاة الجنس الشامل لكل صلاة فلا يخرج عن ذلك الا المكتوبة لاسيما نفلها وما يتعلق بالمسجد كخبرته وهل يدخل في ذلك ما وجب لعارض كالندوة فيه خلاف والمراد بالمرء جنس الرجال فلا يدخل في ذلك النساء ما تقدم من ان صلاتهن في بيوتهم المكتوبة وغيرها افضل من صلاتهن في المساجد قال النووي انما حدث على النافله في البيت لكونه ابعد من الرياء واخفى ولتبرك البيت بذلك وتزل فيه الرحمة وعلى هذا يمكن ان يخرج بقوله في بيته غيره ولو آمن فيه من الرياء قوله الا المكتوبة المراد بها الصلوات الخمس فيلزم ويدخل في ذلك ما وجب بعارض كالندوة قوله في حجرته ظاهره ان المراد بحجرة بيته ويدل عليه ذكر جدار الحجرة وأوضح منه رواية جعفر بن زيد عن يحيى بن سعيد عن أبي نعيم بلفظ كان يهلي في حجرة من حجر أزواجه صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن تكون الحجرة التي احتج بها في المسجد بالحصى كما في بعض الروايات وكما تقدم في حديث زيد بن ثابت ولا يرد محمد بن نصر من وجهين آخرين عن أبي سلمة عن عائشة انها هي التي نصبت له الحصى على باب بيته قال في الفتح فاما أن يحمل على التعدد وعلى المجاز في الجدار وفي نسبة الحجرة اليها والاحاديث المذكورة تبدل على ما توجب له المصنف رحمه الله من جواز انتقال المنفرد اماما في النوافل وكذلك في غيره العدم القارق وقد قدمنا الخلاف في ذلك في باب انعقاد الجماعة بالثني وقد استدلل البخاري في صحيحه بحديث عائشة المذكور على جواز ان يكون بين الامام وبين القوم الموقنين به حائط أو سترة

(باب الامام ينقل مأموما اذا استخلف فخصر مستخلفه)

(عن سهل بن سعد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب الى بنى عمرو بن عوف ليصلي بينهم فحاث الصلاة فجاء المؤذن الى أبي بكر فقال أصلي بالناس فاقم قال نعم قال فصلي أبو بكر فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس في الصلاة فخصاص حتى وقف في الصف فصلى الناس وكان أبو بكر لا يات في الصلاة فلما أكثر الناس التصفيق التفت فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن امكث مكانك فرفع أبو بكر يديه فحمد الله على ما أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ثم استأخر أبو بكر حتى استوى في الصف وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم فصلى ثم انصرف فقال يا أبا بكر ما منعك ان تثبت اذا أمرت فقال أبو بكر ما كان لابن أبي خافه ان يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالي رأيكم

جمدهم (غفر له ما تقدم من ذنبه) وهو ظاهر ما تقدم في مسئلة التامين وظاهره ان الموافقة في الحمد في الصلاة لا مطلقة (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال لا قربن اليكم (صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من

التقريب أي لا قربكم إلى صلاته أو لا قرب صلاته اليكم وللطهارة لا يرتكبكم (فكان أبو هريرة رضي الله عنه يقف في الركعة
الأخرى من ثلاث صلوات صلاة الظهر وصلاة العشاء ٢٧ وصلاة الصبح بعد ما يقول سمع الله لمن حمده) فيه

القنوت بعد الركوع في

الاعتساف وقال مالك يقف

قبله دائما وظاهره سابق الحديث

أنه مرفوع إلى النبي صلى الله

عليه وآله وسلم وليس موقوفا

على أبي هريرة لقوله لا قرب

إيكم صلاة النبي صلى الله عليه

وآله وسلم ثم فسره الراوي بقوله

فكان أبو هريرة بالخ وقيل

المرفوع منه وجود القنوت

لا وقوعه في الصلوات المذكورة

ويدل له ما في رواية شيبان عن

يحيى عن عبد البخاري في تفسير

سورة النساء من تخصيص

المرفوع بصلاة العشاء لكن

لا يثبت هذا كونه صلى الله عليه

وآله وسلم قنوت في غير العشاء

فالظاهر أن جميعه مرفوع

(فيبدو للمؤمنين ويلعن

الكفار) الغير المعينين وأما

المعين فلا يجوز لعنه حيا كان

أو ميتا إلا من أئنا بالنصوص

موتة على الكفر كالألب

ورواة الحديث ما بين بصرى

ودستواق ويعاني ومدني وفيه

التحديث والعنسة والقول

وشخ البخاري فيه من إرادته

وأخرجه مسلم وأبو داود

والنسائي في الصلاة (وعن

أنس بن مالك رضي الله عنه قال

كان القنوت في أول الأمر أي في

الزمن النبوي صلى الله عليه وآله

أكثر ثم التصديق من نابه ثنى في صلاته فليصلي فانه اذا سجد التفت إليه وانما النصيب

لأنه امتنق عليه وفي رواية لا سجد وأبو داود والنسائي قال كان قتال بين بني عمرو بن

عوف فباغ النبي صلى الله عليه وسلم فاتاهم بعد الظهر ليصلح بينهم وقال يا بلال ان حضرت

الصلاة ولم أت فأت بأكبر فليصل بالناس فالحضرة العصر أقام بلال الصلاة ثم أمر بأكبر

فتقدم وذكر الحديث) قوله ذهب إلى بني عمرو بن عوف أي ابن مالك بن الأوس والأوس

أحد قبيلتي الأوس وهما الأوس والخزرج وبني عمرو بن عوف بطن كعب بن الأوس

وسبب ذهابه صلى الله عليه وسلم إليهم كما في الرواية التي ذكرها المصنف وقد ذكر نحوها

البخاري في الصحيح من طريق محمد بن جعفر عن أبي حازم أن أهل قباء قتلوا حتى تراموا

بالجارة فاجهر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال أذهبوا انصلح بينهم وله فيه من رواية

غسان عن أبي حازم فخرج في ناس من أصحابه وله أيضا في الأحكام من صحيحه من طريق

حماد بن زيد أن توجهه كان بعد أن صلى الظهر والطبراني أن الخبر جاء بذلك وقد أذن بلال

الصلاة الظهر قوله غسان الصلاة أي صلاة العصر كما صرح به البخاري في الأحكام من

صحيحه قوله فقال أنصلي بالناس في الرواية الأخرى التي ذكرها المصنف أن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم هو الذي أمر بلال أن يأمر بأكبر بذلك وقد أخرج نحوها ابن حبان

والطبراني ولا يخالفه بين الروايتين لأنه يحتمل على أنه استفهمه هل تبادر أول الوقت أو

لأنه لم يجز النبي صلى الله عليه وسلم فخرج أبو بكر بالمبادرة لأنهم فضله بحجة فلا تنزل

الفضل منه وهمة قوله فاقم بالنصب لأنهم بعد الاستفهام ويجوز الرفع على الاستغناء

قوله قال نعم في رواية للبخاري أنشد وانما فوض ذلك إليه لاحتمال أن يكون عنده

زيادة علم من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك قوله فصل أبو بكر أي دخل في الصلاة وفي

لفظ البخاري فتقدم أبو بكر فكبر وفي رواية فاستفتح أبو بكر وبهذا يجاب عن سبب

استقراره في الصلاة في مرض موته صلى الله عليه وسلم وأما عدم الاستمرار في هذا

المقام لأنه هنالك قدم صلى معظم الصلاة فسن الاستقرار وهنالك بعض الإليسير فلم يحسن

قوله فخلص في رواية للبخاري بخامشي حتى قام عند الصف واسلم فخرق الصفوف قوله

وصفى الناس في رواية للبخاري فأخذ الناس في التصفيح قال سهل أتدرون ما التصفيح

هو التصفيق وفيه أنهم ما تداقوا وقد تقدم التنبيه على ذلك قوله وكان أبو بكر لا يذنب

قيل كان ذلك لعلمه بالنهي وقد تقدم الكلام عليه قوله فرفع أبو بكر يديه فحمد الله الخ

ظاهره أنه تلفظ بالحمد وادعى ابن الجوزي أنه أشار بالحمد والشكر بيده ولم يتكلم قوله

أن يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم تقرير النبي صلى الله عليه وسلم له على ذلك

يدل على ما قاله البعض من أن سلوك طريقة الأدب خير من الامتنال ويؤيد ذلك عدم

انكاره صلى الله عليه وسلم على علي عليه السلام لما امتنع من محو اسمه في قصة الخديجة

وآله وسلم فله حكم الرفع (في صلاة المغرب) صلاة (الفجر) ثم تركه قال في الفتح وقد اتفق الشبان على إخراج هذا الحديث
في المسند الصحيح وليس فيه تقييد وسبب في اختلاف النقل عن أنس في القنوت ومحل في الصلاة وفي أي الصلوات شرع وهل

استمر مطلقاً أو مدة معينة أو في حالة دون حالة في آخر أبواب الوتر ورواه هذا الحديث كلهم بصريون وشيخ البخاري فيه من أفراد وفيه الحديث والعنونة والقول ٢٨ (عن رفاعه بن رافع الزرقي رضي الله عنه أنه قال كل يوماً من

وقد قدمنا الإشارة إلى هذا المعنى في أبواب صفة الصلاة قوله أكثرتم التصديق ظاهره أن الإنكار إنما حصل لكثرة لاطلاقه ولكن قوله إنما التصديق للناس يدل على منع الرجال منه مطلقاً قوله التفت إليه بضم المشنة على البناء للجهول وفي رواية البخاري فإنه لا يسمعه أحد حين يقول سبحان الله إلا التفت والحديث يدل على ما يوجب له المصنف من جواز أن قال الإمام ما موما إذا استخلف فحضر مستخلفه وادعى ابن عبد البر أن ذلك من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم وادعى الإجماع على عدم جواز ذلك لغيره ونوقض أن الخلاف ثابت وإن الصحيح المذهب عند الشافعية الجواز وروى عن ابن القاسم الجواز أيضاً والحديث فوائد ذكر المصنف رحمه الله تعالى بعضها فقال فيه من العلم أن المشي من صف إلى صف يليه لا يطل وإن حمد الله لا يحدث والتبسية بالتسبيح جائز وإن الاستخلاف في الصلاة أعذر جائز من طريق الأولى لأن قصاراه وقوعها بأمامين ١٥ ومن فوائد الحديث جواز كون المراءى في بعض صلاته اماماً وفي بعضها موماً وجواز رفع المدين في الصلاة عند الدعاء والثناء وجواز الالتفات للحاجة وجواز مخاطبة المصلي بالإشارة وجواز الحمد والشكر على الوجهة في الدين وجواز امامة المفضل للفاضل وجواز العمل القليل في الصلاة وغير ذلك من الفوائد (وعن عائشة قالت مرض

رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مروا أبا بكر يصلي بالناس فخرج أبو بكر يصلي فوجد النبي صلى الله عليه وسلم في نفسه خفة فخرج يهادى بين رجلين فأراد أبو بكر أن

يأخر فأوما إليه النبي صلى الله عليه وسلم أن مكانك ثم أتياه حتى جلس إلى جنبه عن يسار أبي بكر وكان أبو بكر يصلي قائماً وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قاعداً

يقعدى أبو بكر صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يصلاة أبي بكر مرفوعة عليه وللبخاري في رواية فخرج يهادى بين رجلين في صلاة الظهر ولمسلم وكان النبي صلى الله

عليه وسلم يصلي بالناس وأبو بكر يسهمهم التكبير) قوله مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم هو مرض موته صلى الله عليه وسلم قوله مروا أبا بكر استدلل بهذا على أن الأمر

بالأمر بالنبي يكون أمراً به كما ذهب إلى ذلك جماعة من أهل الأصول وأجاب المناهون بأن المعنى بلغوا أبا بكر أني أمرته والبحث مستوفى في الأصول قوله فخرج أبو بكر فيه حذف دل عليه سياق الكلام والتقدير فامرهم فخرج وقد ورد مبني في بعض روايات

البخاري بلافظ فأناه الرسول فقال له إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرك أن تصلي بالناس فقال أبو بكر وكان رقية أيا عمر صلى بالناس فقال له عرأت أحق بذلك قوله فوجد

النبي صلى الله عليه وسلم في نفسه خفة يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم وجد الخفة في ذلك الصلاة بعينها ويحتمل ما هو أعم من ذلك قوله يهادى بضم الهاء أي يهده على الرجلين مقبلاً في مشيه من شدة الضعف والتمادى التمايل في المشي البطي قوله بين

الأيام (نصلي وراه النبي صلى الله عليه وسلم) وآله (وسلم) المغرب (فلما رفع رأسه من الركعة

قال سمع الله لمن حمده) ظاهره أن قول التسبيح وقع بعد رفع الرأس من الركوع فيكون

من أذكار الاعتدال وقد مضى في حديث أبي هريرة وغيره ما يدل على أنه ذكر الاعتدال وهو

المعروف ويمكن الجمع بينهما بأن معنى قوله فلما رفع رأسه أي فلما

نصرع في رفع رأسه ابتداء القول المذكور وأتمه بعد أن اعتدل

(قال رجل) هو رفاعه بن رافع هذا الحديث كما جزم به في الفتح

وكذا قال ابن بشكوال وهو في الترمذي وإنما كفى عن نفسه لقصد إخفاء عمله ونقل

البرماوى عن ابن منده أنه جعله غير راوى الحديث وإن الحاكم

جعل له معاذين رفاعه فوهم في ذلك (ربنا ولك الحمد) بالواو

(حدا) منصوب بفعل مضمر دل عليه قوله لك الحمد (كثيراً

طيباً) خالصاً عن الرياء والسمعة (مباركاً) أي كثير الخير (فيه) زاد رفاعه بن يحيى مباركاً عليه

كما يحب ربنا ويرضى وفيه من حسن التفويض إلى الله تعالى ما هو الغاية في القصص (فلما

انصرف) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة (قال من

المتكلم بهذه الكلمات زاد رفاعه بن يحيى في الصلاة فلم يتكلم أحد ثم قالها الثانية فلم يتكلم أحد ثم قالها الثالثة (قال) رفاعه بن رافع (أنا) فقال كيف قلت فذكره فقال والذي نفسي بيده الحديث ولم يعين صلى الله

عليه وآله وسلم واحد بعينه لم تمنع المبادرة بالحواب من المتكلم ولا من واحد بعينه وكانهم انظروا بعضهم ليجيب وحدهم
على ذلك خشية ان يدور في حقه شيء ظن انهم انه اخطأ فيما نزل ٢٩ ورجوا ان يقع العفو عنه ويدل له ما في

رواية أخرى عند ابن قانع قال
رفاعة فوددت اني خرجت من
مالي وانى لم أشهد مع رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث
الصلاة الحديث وكأنه صلى الله
عليه وآله وسلم لما رأى سكوتهم فهم
ذلك فعزفهم انه لم يقل بأسا ويدل
لذلك حديث مالك بن ربيعة
عنه بدأبي داود قال من القائل
الكامة فلم يقل بأسا قال صلى الله
عليه وآله وسلم (رأيت بضعة)
وفي رواية بضعا (وثلاثين ملكا)
أى على عدد حروف الكلمات
أربعة وثلاثين لأن البضع ما بين
الثلاث والتسع ولا يختص بها
دون العشر بخلاف الجوهري
والحديث يرد عليه فانزل الله
تعالى بعد مدح وف الكلمات
ملائكة في مقابله كل حرف
ملكاً تعظيماً لهذه الكلمات
واما ما وقع في حديث أنس عند
مسلم فالمراد بفقده كما أفاده في
الفتح بالنظر لعدد الكلمات على
اصطلاح النحاة ولفظه لقد
رأيت اثني عشر ملكاً
(يتدر ونها) أى يسارعون الى
الكلمات المذكورة (ايهم)
يكتبها (اول) بالبناء على الضم لنية
الاضافة ويجوز ان يكون معرباً
بالنصب على الحال وهو غير منصرف
والعنى ان كل واحد يسرع
ليكتب هذه الكلمات قبل
الاخر ويصعد بهم الى حضرة

رجلين في البخاري انهما العباس بن عبد المطلب وعلي بن أبي طالب سلام الله عليهما وفي
رواية له انه خرج بين بريرة وفريسة قال النووي ويجمع بين الروايتين بأنه خرج من البيت
الى المسجد بين هاتين ومن ثم الى مقام المصلى بين العباس وعلي أو يحتمل على التعدد ويدل
على ذلك ما في رواية الدارقطني انه صلى الله عليه وسلم خرج بين اسامة بن زيد والفضل بن
العباس قال الحافظ وأما ما في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم خرج بين الفضل بن
العباس وعلي فذلك في حال مجيئه صلى الله عليه وسلم الى بيت عائشة قوله ثم أتيا به في
رواية للبخاري ثم أتى به وفي رواية له ان ذلك كان بأمره واظفها فقال أحسب اني الى
جنبه فاجلسا له قوله عن يسار أبي بكر فيه رد على القرطبي حيث قال لم يقع في الصحيح
بيان جلوسه صلى الله عليه وسلم هل كان عن عيين أبي بكر أو عن يساره قوله بقرينة أبو
بكر بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم لم فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اماماً وأبو بكر
مؤتمياً وقد اختلف في ذلك اختلافا شديداً كما قال الحافظ في رواية لابي داود ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان المقدم بين يدي أبي بكر وفي رواية لابن خزيمة في صحيحه عن
عائشة أنها قالت من الناس من يقول كان أبو بكر المقدم بين يدي رسول الله صلى الله
عليه وسلم ومنهم من يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم المقدم وأخرج ابن المنذر عن
رواية مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلقظ أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف أبي بكر
وأخرج ابن حبان عنه باللفظ كان أبو بكر يصلي بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم والناس
يصلون بصلاة أبي بكر وأخرج الترمذي والنسائي وابن خزيمة عنه باللفظ أن النبي صلى الله
عليه وسلم صلى خلف أبي بكر قال في الفتح تصافرت الروايات عن عائشة بالخزم عايدل على
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان هو الامام في تلك الصلاة ثم قال بعد ان ذكر الاختلاف
في العلماء من سلك الترجيح فقد سدم الرواية التي فيها ان أبا بكر كان مأموماً للجزم به في
رواية أبي معاوية وهو أحفظ في حديث الاعمش من غيره ومنهم من عكس ذلك فقد سدم
الرواية التي فيها انه كان اماماً ومنهم من سلك الجمع فعمل القصة على التعدد والظاهر
من رواية حديث الباب المتفق عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اماماً وأبو بكر
مؤتمياً لان الاقتداء المذكور المراد به الاقتسام ويؤيد ذلك رواية مسلم التي ذكرها
المصنف بلفظ وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس وأبو بكر يسمعهم التكبير
وقد استدلل بحديث الباب القائلون يجوز ان تمام القائم بالقاعدة وسياق بسط
الكلام في ذلك في باب اقتداء القادر على القيام بالجلوس قوله وأبو بكر يسمعهم التكبير
فيه دلالة على جواز رفع الصوت بالتكبير لاسماع المؤمنين وقد قيل ان جواز ذلك يجمع
عليه ونقل القاضي عياض عن بعض المالكية انه يقول يسلطان صلاة المسمع

(باب من صلى في المسجد جماعة بعد امام الحي)

(عن أبي سعيد ان رجلاً دخل المسجد وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها

الله تعالى لعظم قدرها وفي رواية رفاعة بن يحيى ايهم يصعد بها أول ولطبراني من حديث أبي أيوب ايهم يرفعها والظاهر
ان هؤلاء الملائكة غير الحافظة ويؤيده ما في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله ملائكة يظفون بالطريق يلقون أهل

الذكر الحديث واستدل به على ان بعض الطاعات قد يكتسبها غير المخطئة والحكمة في سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم عما طال ان يتعلم السامعون كلامه فيقولون مثله واستدل به

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يتصدق على ذافصلي معه فقام رجل من القوم

فصلى معه رواه أحمد وأبو داود والترمذي بعناه وفي رواية لا حمد صلى رسول الله صلى

الله عليه وسلم باصحابه الظهر فدخل رجل وذكره الحديث أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي

وابن حبان وحسنه الترمذي قال وفي الباب عن أبي امامة وأبي موسى واليهيكم بن غير

انتهى وأحاديثهم بالفظ الاثنان فما فوقهما جماعة قوله ان رجلا دخل المسجد لفظ أبي

داود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أبصر رجلا يصلي وحده قوله من يتصدق لفظ أبي

داود ألا رجلا يتصدق ولفظ الترمذي أيكم يتجر على هذا قوله فقام رجل من القوم

فصلى معه هو أبو بكر الصديق كما بين ذلك ابن أبي شيبة والحديث يدل على مشروعية

الدخول مع من دخل في الصلاة منفردا وان كان الداخل معه قد صلى في جماعة قال ابن

الرفعة وقد اتفق الكل على ان من رأى شخصه يصلي منفردا لم يطق الجماعة فيستحب له

ان يصلي معه وان كان قد صلى في جماعة وقد استدل الترمذي بهذا الحديث على جواز

ان يصلي القوم جماعة في مسجد قد صلى فيه قال وبه يقول أحمد وابنه وقال آخر ون

من أهل العلم يصلون فرادى وبه يقول سفيان ومالك وابن المبارك والشافعي انتهى قال

البيهقي وقد حكى ابن المنذر كراهية ذلك عن سالم بن عبد الله وأبي قلابة وابن عون وأيوب

والبقي واللبث بن سعد والاوزاعي وأصحاب الرأي وقد استدل بهذا الحديث أيضا على

ان من صلى جماعة ثم رأى جماعة يصلون يستحب له ان يصل معهم وقدم تقدم البحث

عن ذلك واستدل به أيضا على ان أقل الجماعة اثنان وعلى انه غير واجبة لعدم انكاره

على الرجل المتأخر عنها المداخل وحده وقد قدمنا الكلام على ذلك والحديثين

مخصصات حديث لاتعد الصلاة في يوم مرتين كما تقدم

* (باب المصلي يدخل مع الامام على أي حال كان ولا يعتد
بركعة لا يدرك ركوعها) *

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جئتم الى الصلاة فممن سجد

فاحصوا ولا تعدوها شيئا ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة رواه أبو داود وعن

أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصلاة مع الامام فقد

أدرك الصلاة أخرجه عن علي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم اذا أتى أحدكم الصلاة والامام على حال فليصنع كما يصنع الامام رواه

الترمذي الحديث الاول أخرجه أيضا ابن خزيمة في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال

صحيح والحديث الثاني عزاه المصنف الى الشيخين وقد طول الحافظ الكلام عليه في

التلخيص فليراجع والحديث الثالث قال في التلخيص فيه ضعف وانقطاع قوله

مخالف للمأثور وعلى جواز رفع

الصوت بالذكر كما لم يشؤش على

من معه وعلى ان العاطس في

الصلاة يحمد الله بغير كراهة

وان المتلبس بالصلاة لا يتعين

عليه تشييت العاطس وعلى

تطويل الاعتدال بالذكر

واستنبط منه ابن بطال جواز

رفع الصوت للتبليغ خلف

الامام وتعبئة الزين بن المنير

بان سماعه صلى الله عليه وآله

وسلم لصوت الرجل لا يستلزم رفعه

لهوته كرفع صوت المبلغ وفي هذا

التعقب نظر لان غرض ابن بطال

اثبات جواز الرفع في الجلبة وقد

سبقه اليه ابن عبد البر واستدل له

باجتماعهم على ان الكلام

الاجنبي يطلعه الصلاة ولو

كان سراً قال فكذلك الكلام

المشروع في الصلاة لا يطاقها ولو

كان جهرا (عن أنس بن مالك

رضي الله عنه) قال ثابت البناني

(انه كان يهت) أي يصف

(لن الصلاة النبي صلى الله عليه

وآله وسلم في مكان يصلي فاذا

رفع رأسه من الركوع قام حتى

يقول (أي الى ان يقول قد نسي)

وجوب الهوى الى السجود قاله

الكرماني وأنه في صلاة أو ظن

انه وقت القنوت من طول

قيامه أو وقت التشهد حيث

كان جالسا قال ابن دقيق العيد

وهذا صريح في الدلالة على ان الاعتدال ركن طويل هو نفس فيه فلا يفتي الغدول عنه لدليل
ضعيف وهو قولهم لم يسئل فيه تكرير التسميات كالركوع والسجود ووجه ضعفه انه قياس في مقابلته النص فهو فاسد

الاعتبار وأيضا الذكر المشروع في الاعتدال أطول من الذكر المشروع في الكوع فتذكر رمضان ربي العظيم ثلاثين يوما قدرا
قوله اللهم ربنا لك الحمد كثيرا طيبا مباركا فيه وقد شرع ٣١ في الاعتدال ذكر أطول كما أخرج مسلم من

حديث عبد الله بن أبي أوفى وأبي سعيد الخدري وابن عباس بعد
قوله **حدا** كثيرا طيبا ملء
السموات وملء الأرض وملء
ما شئت من شيء بعد وزاد في
حديث ابن أبي أوفى اللهم
طهرني بالنج والبرد الخ وزاد في
حديث آخر أهل النماء والحمد
إلى آخره ومن ثم اختار النووي
جواز تطويل الركن الفصير
خلافًا لما رجع في المذهب واستدل
لذلك بحديث حذيفة عندهم سلم
أنه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في
ركعة بالبصرة وغيرها ركع فحوا
بما قرأ ثم قام بعد أن قال ربنا لك
الحمد يا مطوب يا مقربا ما ركع
قال النووي الجواب عن هذا
الحديث صعب والاقوى جواز
الإطالة بالذكر انتهى وقد أشار
الشافعي في الام إلى عدم
البطلان فقال في ترجمة كيف
القيام بعد الركوع ولو اطال
القيام بذكر الله أو يدهو
أو ساهى أو هو لا ينوي به القنوت
كرهت له ذلك ولا إعادة إلى آخر

فاجدوافيه مشروع السجود مع الإمام لمن أدركه ساجدا قول ولا تعدوها شيئا
بضم العين وتشديد الدال أي وافقه في السجود ولا تجعلا ذلك ركعة قول ومن أدرك
الركعة قيل المراد بها هنا الركوع وكذلك قوله في حديث أبي هريرة من أدرك ركعة
من الصلاة فيكون مدرك الإمام را كما مدر كان ذلك الركعة وإلى ذلك ذهب الجمهور
وقد بسطنا الكلام في ذلك في باب مانع في قراءة المأموم وانصاه وبيننا ما قلناه الصواب
قوله فقد أدرك الصلاة قال ابن رسلان المراد بالصلاة هنا الركعة أي حصلت له تلك
الركعة وحصل له فضيلتها انتهى قوله فليصنع كما يصنع الإمام فيه مشروعية دخول
اللاحق مع الإمام في أي جزء من أجزاء الصلاة أدركه من غير فرق بين الركوع والسجود
والقعود وانظر قوله والإمام على حال والحديث وإن كان فيه ضعف كما قال الحافظ
إسناده يشهد له ما عند أحمد وأبي داود من حديث ابن أبي ليلى عن معاذ قال أحييت
الصلاة ثلاثة أحوال فذكر الحديث وفيه فقام معاذ فقال لأجدده على حال أبدا إلا
كنت عليها ثم قضيت ما سبقني قال فجاء وقد سبقته النبي صلى الله عليه وسلم ببعضها قال
فقامت معه فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم صلاته قام يقضي فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم قد سن لكم معاذ فكذا فاصنعوا وابن أبي ليلى وإن لم يسمع من معاذ فقد
رواه أبو داود ومن وجه آخر عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال خدثنا أصحابنا أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفيه فقال معاذ لأراه على حال إلا كنت عليها
الحديث ويشهد له أيضا ما رواه ابن أبي شبة عن رجل من الأنصار هو عمار بن وجدني
را كعها أو قائما أو ساجدا فليكن معي على حالي التي أنا عليها أو ما أخرجه سعيد بن منصور
عن أناس من أهل المدينة مثل أفض بن أبي شبة والظاهر أنه يدخل معه في الحال التي
أدركه عليهم ما كبيرا معتدًا بذلك التكبير وإن لم يعتد بها أدركه من الركعة كمن يدرك الإمام
في حال سجوده أو قعوده وقالت الهاديونية أنه يقعد ويسجد مع الإمام ولا يحرم بالصلاة
ومتي قام الإمام أحرم واستدلوا بقوله في حديث أبي هريرة ولا تعدوها شيئا وأجيب عن
ذلك بأن عدم الاعتماد المذكور لا ينافي الدخول بالتكبير والاستقامة

(باب المسبوق يقضي ما فاتة إذا سلم امامه من غير زيادة)

(عن المغيرة بن شعبة قال تخلفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك فغبرز
وذكر وضوءه ثم عمد الناس وعبد الرحمن يصلي بهم فصلى مع الناس الركعة الأخيرة فلما
سلم عبد الرحمن قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يتم صلاته فلما انصاها أقبل عليهم فقال
قد أحسنتم وأهبطت يعبطهم أن صلوا الصلاة لوقت امتنعوا عليه ورواه أبو داود قال فيه
فلما سلم قام النبي صلى الله عليه وسلم فصلى الركعة التي سبق بهم الميزد عليها شيئا قال أبو داود
أبو سعيد الخدري وابن الزبير وابن عمر يقولون من أدرك الفرد من الصلاة عليه

لا يصح في كونه منها والله أعلم وأجاب بعضهم عن حديث البراء أن المراد بقوله قرأ من السور أن الله كان يركع بقية
قيامه وكذا السجود والاعتدال بل المراد أن صلاته كانت معتدلة لو كان إذا طال القراءة أطال بقية الركعة وإذا أخفها

أخفف بقية الأركان وقد ثبت أنه قرأ في الصبح بالصافات وثبت في السنن عن أنس أنهم خروا في السجدة وقد روي عن ثمانية
 فيجعل على أنه إذا قرأ بدون الصافات ٢٢ اقتصر على دون العشر وأقل كما ورد في السنن أيضا ثلاث تسبيحات

قلت ينظر في هذا الجمل فهو
 مترتب على كون السجود الذي
 يقرأ فيه عشر تسبيحات هو في
 تلك الصلاة التي قرأ فيها الصافات
 فإن صح ذلك صح الجمل المذكور
 والله أعلم (عن أبي هريرة رضي
 الله عنه قال كان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم حين
 يرفع رأسه من الركوع يقول
 سمح الله لمن سمح به في الاعتدال
 ربنا ولك الحمد) بالواو فيجمع
 بينهما (يدعولرجال) من المسلمين
 (فيصيحهم بأسمائهم) استدله
 على أن يحمل القنوت بعد الرفع
 من الركوع وعلى أن تسمية
 الرجال بأسمائهم فيما يدعي لهم
 وعليهم لا يفسد الصلاة (فيه قول)
 صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم أنج
 الوليد بن الوليد بن المغيرة
 المخزومي أخا خالد بن الوليد) (و) أنج
 (سلة بن هشام) بفتح اللام أخا أبي
 جهل بن هشام (و) أنج (عباس بن
 أبي ربيعة) أخا أبي جهل لأمه
 وكل هؤلاء الذين دعا لهم فنجوا
 من أسر الكفار بسيرة دعائه
 صلى الله عليه وآله وسلم (وأنج
 المستضعفين من المؤمنين) من
 باب عطف العام على الخاص ثم
 يقول صلى الله عليه وآله وسلم
 (اللهم اشد وطأة) من الوطء
 وهو شدة الاعتداء على الرجل
 والمراد اشد بأسك وأعقوبتك

بعدنا السهو) قوله في غزوة تبوك هي آخر غزوة فزارها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بنفسه وذلك في سنة تسع من الهجرة قوله وذكر وضوءه قد تقدم في باب المعارضة في
 الوضوء وفي باب اشتراط الطهارة قبل اللبس قوله ثم عمد الناس بفتح العين المهملة والميم
 بعدها دل مهملة أي قصد والناس مقول به قوله وبعد الرحمن يصلي بهم جملة حالته
 وفيه دليل على أنه إذا خيف فوت وقت الصلاة أو فوت الوقت المختار منها لم ينتظر الإمام
 وإن كان فاضلا وفيه أيضا أن فضيلة أول الوقت لا يعادلها فضيلة الصلاة مع الإمام
 الفاضل في غيره قوله يصلي بهم يعني صلاة الفجر كما وقع ميساني سنن أبي داود قوله فعلى
 مع الناس الركعة الأخيرة فيه فضيلة لعبد الرحمن بن عوف إذ قدمه العجالة لأنفسهم
 في صلاتهم بدلا من نبهم وفيه فضيلة أخرى له وهي افتداه صلى الله عليه وسلم به وفيه
 جواز انتقام الإمام أو الوالي برجل من رعيته وفيه أيضا تخصيص لقوله صلى الله عليه
 وسلم لم لا يؤمن أحد في سلطانه إلا بأذنه يعني أو إلا أن يخاف من وج أول الوقت قوله
 يتم صلاته فيه متمسك لمن قال إن ما أدركه المؤتم مع الإمام أول صلاته وقد تقدم
 الكلام على ذلك قوله قد أصبتم وأحسنتم فيه جواز الشئاعلى من يادري أدا فطرته
 وسارع إلى عمل ما يجب عليه عليه قوله يغبطهم فيه أن الغبطة جائزة وإنما غاية للسعد
 المذموم قوله لم يزد عليا شيئا أي لم يسجد سجدة في السهو وفيه دليل لمن قال ليس على
 المسبوق ببعض الصلاة سجود قال ابن رسلان وبه قال أكثر أهل العلم ويؤيد ذلك قوله
 صلى الله عليه وسلم وما فاتكم فأتوا وفي رواية فاقضوا ولم يأمر بسجودهم وذهب
 جماعة من أهل العلم منهم من ذكر المصنف راويان أبي داود ومنهم من عطا وطاوس
 ومجاهد واسحق إلى أن كل من أدرك وتر من صلاة امامه فعليه أن يسجد لله ولأنه
 يجلس للشهادة مع الإمام في غير موضع الحكم ويجب أن ذلك بأن النبي صلى الله عليه
 وسلم جلس خلف عبد الرحمن ولم يسجد ولا أمر به المغيرة وأيضا ليس بالسجود إلا للسهو
 ولا سهو هنا وأيضا متابعة الإمام واجبة فلا يسجد لغيره كسائر الواجبات

(باب من صلى ثم أدرك جماعة فليصليها معهم نافلة)

(فيه عن أبي ذر وعبد الله بن زيد بن الأسود عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد سبق وعن مجاهد
 بن الأدرع قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد فحضرت الصلاة فصلى يعني ولم
 أصل فقال لي الصلاة قلت يا رسول الله إني قد صليت في الرجل ثم أتيتك قال فإذا جئت
 فصل معهم واجعلها نافلة رواه أحمد وعن سليمان مولى ميمونة قال أتيت علي ابن عمر وهو
 بالباطل والقوم يصلون في المسجد فقلت ما يمنعك أن تصلي مع الناس قال إني سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تصلوا صلاة في يوم مرتين رواه أحمد وأبو داود والشافعي)

(علي) كفار قریش أولاد (مضر) فالمراد القبيلة ومضر هو ابن نزار بن معد بن عدنان (واجعلها) حديث
 قال الزكشي الضمير للوطأة أو للإيام وإن لم يسبق لها ذكر لم يادل عليه المفعول الثاني الذي هو سنين قال في المصابيح ولا مانع

من أن يجعل غائدا إلى السنين لا إلى الأيام التي ذلت عليها سفين وقد أنه وأعلى جواز عود الضعيف إلى المتأخر لفظا ورتبة إذا كان مخبر عنه بخبره يسره مثل أن هي الأحياء الدنيا وما نحن فيه ٢٤ من هذا القبيل انتهى أي واجعل السنين

(عليهم سنين) جمع سنة والمراد بها هنا زمن القبط (كسفي يوسف) الصديق عليه السلام السبع الشداد في القبط وامتداد زمان المحنة والبلاء وبلوغ غاية الجهد والضرر أو أسقط نون سفين للاضافة جريا على اللغة الغالبة فيه وهي اجراؤه مجرى جمع المذكور السالم لكنه شاذ لكونه ضمير عاقل ولغيره مفرده بكسر أوله ولهذا أعربه بعضهم بحركات على النون كما فرده قوله دعاني من مجد فان سنيته.

لعين بن أشيب وشيبته امرؤا (وأهل المشرق يومئذ من مضر محض القول) صلى الله عليه وسلم ورواه هذا الحديث ما بين حمصي ومدني وفيه الحديث والأخبار والعنفنة وأخرجه أبو داود والنسائي في الصلاة (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن الناس قالوا يا رسول الله هل نرى أي نبصر ربنا يوم القيامة قال صلى الله عليه وآله وسلم (هل تمارون) بضم التاء والراء من المماراة وهي الجمالة وفي رواية الأصمعي تمارون بفتح التاء والراء وأصله تمارون حدثت إحدى التامين أي هل تشكون (في) رؤية القمر ليلة البدر ليس دونه مصاب قالوا لا يا رسول الله قال فهل تمارون

حديث أبي ذر وحديث عبادة اللذين أشار إليهما المصنف تقدماني في بيان أن من أدرك بعض الصلاة في الوقت فإنه يتيم من أبواب الاوقات وحديث يزيد بن الاسود تقدم في باب الرخصة في إعادة الجماعة وحديث مجن أخرجه أيضا مالك في الموطأ والنسائي وابن حبان والحاكم وحديث ابن عمر أخرجه أيضا مالك في الموطأ وابن خزيمة وابن حبان وفي الباب أحاديث قدمنا ذكرها في باب الرخصة في إعادة الجماعة وحديث مجن وما قبله من الأحاديث التي أشار إليها المصنف تدل على مشروعية الدخول في صلاة الجماعة لمن كان قد صلى تلك الصلاة ولكن ذلك مقيد بالجماعات التي تقام في المساجد ما في حديث يزيد بن الاسود المتقدم بلفظ ثم أتينا مسجدا جماعة فصليا وقد وقع الخلاف بين أهل العلم هل الصلاة المنعولة مع الجماعة هي الفريضة أم الأولى وقد قدمنا بسط الكلام في ذلك في باب الرخصة في إعادة الجماعة وقدمنا أيضا أن أحاديث مشروعية الدخول في الجماعة مخصوصة لعموم أحاديث النهي عن الصلاة بعد العصر وبعد المغرب لما تقدم في حديث يزيد بن الاسود أن ذلك كان في صلاة الصبح وقدمنا أيضا أن أحاديث الدخول مع الجماعة مخصوصة لحديث ابن عمر المذكور في الباب قوله وهو بالبلاط هو موضع مقر وثم بالبلاط بين المسجد والسوق بالمدينة كما تقدم قوله لا اتصال صلاة في يوم مرتين لفظ النسيان لأن عدد الصلاة في يوم مرتين قد نكس هذا الحديث القائلون أن من صلى في جماعة ثم أدرك جماعة لا يصلي معهم كيف كانت لان إعادة التحصيل فضيلة الجماعة وقد حصلت له وهو مروى عن الصديقي والغزالي وصاحب المرشد قال في الاستذكار اتفاق أحمد بن حنبل وأبو حنيفة بن راهويه على أن معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا اتصال صلاة في يوم مرتين أن ذلك أن يصلي الرجل صلاة مكتوبة عليه ثم يقوم بعد الفراغ منها فيعيد لها على جهة الفرض أيضا وأما من صلى الثانية مع الجماعة على أنها نافلة أقدمنا النبي صلى الله عليه وسلم في أمره بذلك فليس ذلك من إعادة الصلاة في يوم مرتين لان الأولى فريضة والثانية نافلة فلا إعادة حينئذ

(باب الاعتذار في ترك الجماعة)

(عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يأمر المنداد فينادي بالصلاة ينادي صلوا في رحالكم في الليلة الباردة وفي الليلة المطيرة في السفر متفق عليه وعن جابر قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فطروا فقال ليصل من شامته لكم في رحله رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه وعن ابن عباس أنه قال لمؤذنه في يوم مطير إذا قلت أشهد أن محمدا رسول الله فلا تقل حي على الصلاة قل صلوا في بيوتكم قال فكان الناس استذكروا ذلك فقال أنجبون من ذافته لدنعل دامن هو خير مني يعني النبي صلى الله عليه وسلم أن الجماعة عزيمة وإنى كرهت أن أخرجكم فمذروا في الطريق

٥ نيل بضم التاء والراء أو بفتحهما (في) رؤية الشمس ليس دونها أصحاب قالوا لا يا رسول الله قال فانكم ترونه تعالى (كذلك) بلا مرتبة ظاهرا جاليا يكشف سبحانه عبادته بحيث تكون نسبة ذلك الانكشاف إلى ذاته المخصوصة كنسبة

الأبصار إلى هذه البصائر المبادية لكنه يتكبر من مجرد أن ارتسام صورة المرقى وعن اتصال الشعاع بالمرقى وعن المحاذاة
والجهة والمكان لأنهم وان كانت أمورا ٣٤ لازمة للرؤية عادة فالعقل يجوز ذلك بدونها (يحشر الناس يوم القيامة

فيقول) الله تعالى أوفية قول
القاتل (من كان يعبد شيئا
فليتبجح) بتسديد التاء وكسر
الباء (فمنهم من يتبع الشمس
ومنهم من يتبع القمر ومنهم
من يتبع الطواغيت) جمع
طاغوت الشيطان أو الصنم أو كل
رأس في الضلال أو كل ما عبد
من دون الله وصعد عن عبادة
تعالى أو الساحر أو الكاهن أو
مردة أهل الكتاب فعلمت من
الطغيان قاب عينه ولامه (وتبقى
هذه الأمة) الحمادية (فيها
منافقوها) يستترون بها كما كانوا
في الدنيا واتبعوهم لما انكشفت
لهم الحقيقة لعلمهم ينتفعون
بذلك حتى ضرب بينهم بسور له
باب باطنه فيه الرحمة وظاهره
من قبله العذاب (فيأتيهم الله عز
وجل) أي يظهرهم في غير
صورته أي صفته التي يعرفونها
من الصفات التي تعبدتهم في
الدنيا امتحانا ليقع التمييز بينهم
وبين غيرهم ممن يعبد غيره تعالى
(فيقول أنار بكم) فيستعيدون
بالله منه لأنه لم يظهر لهم
بالصفات التي يعرفونها بل بما
استأثر بعله تعالى لأن معهم
منافقين لا يستحقون الرؤية
وهم عن ربهم محجوبون
(فيقولون هذا مكانا حتى ياتينا)
يظهر لنا (ربنا فإذا جاء) أي ظهر

والدحض متفق عليه وأسلم أن ابن عباس أمر مؤذنه في يوم الجمعة في يوم مطير بنحوه
وفي الباب عن سمرة عن أحمد وعن أسامة عن أبي داود والنسائي وعن عبد الرحمن بن
سمرة أن شار اليه الترمذي وعن عثمان بن مالك عن الشيباني والنسائي وابن ماجه وعن
نعيم النخام عن أحمد وعن أبي هريرة عن عبد ابن عدي في الكامل وعن صحابي لم يسم عند
النسائي قوله يأمر المنادي في رواية البخاري ومسلم يأمر المؤذن وفي رواية البخاري
يأمر مؤذنا قوله ينادي صلوا في حالكم في رواية البخاري ثم يقول على أثره يعني أثر
الاذان أو الصلوات في الحال وهو صريح في أن القول المذكور كان بعد فراغ الاذان وفي
رواية مسلم باللفظ في آخر حديثه قال القطرطي يحتمل أن يكون المراد في آخره قبل الفراغ منه
بعبارة ابنه وبين حديث ابن عباس المذكور في الباب وحمل ابن خزيمة حديث ابن عباس
على ظاهره وقال أنه يقال ذلك بدلًا من الجملة نظرا إلى المعنى لأن معنى حتى على الصلاة
هلموا اليها ومعنى الصلاة في الحال تأخروا عن الحج فلا يناسب إيراد اللفظين مع الألف
أحد هاتين المقصود الآخر قال الحافظ ويمكن الجمع بينهما ما ولا يلزم منه ما ذكر بأن يكون
معنى الصلاة في الحال رخصة لمن أراد أن يتخير ومنه معنى هلموا إلى الصلاة فبأن أراد
أن يستكمل الفضيلة ولو يحمل المشقة ويؤيد ذلك حديث جابر عنده مسلم قال خرجنا
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فطرونا فقال ليصل من شاء منهم في رحله قوله في
رحالكم قال أهل اللغة الرحل المنزل وجمعه رحال سواء كان من حجر أو مد أو خشب
أو وبر أو صوف أو شعر وغير ذلك قوله في الليلة الباردة وفي الليلة المطيرة في رواية
للبخاري في الليلة الباردة أو المطيرة وفي أخرى لها إذا كانت ليلة ذات برد ومطر وفي صحيح
أبي عوانة ليلة باردة أو ذات مطر أو ذات ريح وفيه أن كلاما من الثلاثة عذر في التأخر عن
الجماعة ونقل ابن بطال فيه الإجماع لكن المعروف عند الشافعية أن الرجح عذر في الليل
فقط وظاهر الحديث اختصاص الثلاثة بالليل وفي السنن من طريق أبي إسحق عن نافع
في هذا الحديث في الليلة المطيرة والغداة القرة وفيها بإسناد صحيح من حديث أبي المليح عن
أبيه أنهم مطروا وما فرخص لهم وكذلك في حديث ابن عباس المذكور في الباب في يوم
مطير قال الحافظ ولم أر في شيء من الأحاديث الترخيص أعذر الریح في النهار صريحا قوله
ليصل من شاء منهم في رحله فيه التصريح بأن الصلاة في الرحال أعذر المطر ونحوه رخصة
وليس بعزيمة قوله في يوم مطير في رواية للبخاري في يوم رزغ بفتح الراء وسكون الزاي
بعدها عن جملة قال في المحكم الرزغ الماء القليل وقيل أنه طين ووحل وفي رواية له ولابن
السكن في يوم رزغ بالدال بدل الزاي قوله إذا قلت أشهد أن محمدا رسول الله فلا تقل حتى
على الصلاة قل صلوا في بيوتكم في رواية للبخاري فلما بلغ المؤذن حتى على الصلاة فأمره أن
ينادي الصلاة في الرحال وفيه دليل على أن المؤذن في يوم المطر ونحوه من الأعذار لا يقول
حتى على الصلاة بل يجعل مكانها صلوا في بيوتكم ويوب على حديث ابن عباس هذا ابن

(ربنا عرفناهم فيأتيهم الله) عز وجل أي يظهر مجليا بصفاته المعروفة عندهم وقد تميز المؤمن من المنافق (فيقول خزيمه
أنار بكم) فإذا أراد ذلك عرفوه به تعالى (فيقولون أنت ربنا) ويحتمل أن يكون الأول قول المنافقين والثاني قول المؤمنين

وقيل الا في الاول ملك ورجمه عياض وعورض بان الملك معصوم فكيف يقول انار بكم واجيب باننا لاسلم عمنه من هذه الصغرة ورد باننا يلزم منه ان يكون قول فرعون انار بكم من الصغار ٣٥ فالصواب ما سبق (فيدعوهم) رجم

(فيضرب) مبنيا للمفعول (الصراط بين ظهري جهنم) أي على وسط جهنم وأصله ظهري فزيدت الالف والنون للمبالغة (فاكون أول من يجوز) وفي لفظ يجوز أي جاز يقال جاز وأجاز بمعنى أي جاز يقال جاز وأجاز بمعنى أي يقطع مسافة الصراط (من الرسل) عليهم الصلاة والسلام (بأتمه ولا يتكلم) أشد الهول (يومئذ) أي حال الاجازة على الصراط (أحد الرسل وكلام الرسل يومئذ) على الصراط (اللهم سلم سلم) شفقة منهم على الخلق ورجمة (وفي جهنم) كلاب (جمع) كلاب بفتح الكاف وضم الهمزة (مثل شوك السعدان) بفتح أوله نبت له شوك من جسد مرعى الابل يضرب به المثل فيقال مرعى ولا كالسعدان (هل رأيتم شوك السعدان فالوانم) رأيناه (قال فأنم) أي الكلاب (مثل شوك السعدان غير انه لا يعلم قدر عظمها الا الله تعالى) (تخطف) بفتح الطاء في الافصح وقد تنكسر ولا تكسمن في تخطف أي تأخذ (الناس) بسرعة (بأعمالهم) أي بسبب أعمالهم السيئة أو على حسب أعمالهم أو بقدرها (فمنهم من يوق) مبنيا للمفعول أي يملك (بعملة) وقال الطبري

خرجة وتبعه ابن حبان ثم المحب الطبري باب حذف حتى على الصلاة قوله ان الجمعة عزمة يسكون الزاى ضد الرخصة قوله ان آخر حكمكم بالخاء الموحدة ثم راء ثم جيم وفي رواية ان آخر حكمكم بالخاء الموحدة وفي رواية في البخاري ان أوتمكم وهي ترجح رواية من روى بالخاء الموحدة قوله فقتلوا في رواية فقتلوا فتدوسون الطين الى ركيكم والاحاديث المذكورة تدل على الترخيص في الخروج الى الجماعة والجمعة عند حصول المطر وشدة البرد والريح (وعن ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان أحدكم على الطعام فلا يجعل حتى يقضى حاجته منه وان أقيمت الصلاة رواه البخاري وعن عائشة قالت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافع الاخبثين رواه أحمد ومسلم وأبو داود وعن أبي الدرداء قال من فقه الرجل اقبله على حاجته حتى يقبل على صلاته وقلبه فارغ ذكره البخاري في صحيحه) وفي الباب عن أنس عند الشيخين والترمذي والنسائي وعن سلمة بن الأكوع عند أحمد والطبراني في معجميه وفي اسناده أبو ب بن عتبة قاضي اليمامة ضعفه الجمهور وعن أم سلمة عند أحمد وأبي يعلى والطبراني في الكبير واسناده جيد وعن ابن عباس عند الطبراني في الكبير أيضا واسناده حسن وعن أبي هريرة عند الطبراني في الصغير والوسط وقد تقدم الكلام على الصلاة بحضرة الطعام وذكر من ذهب الى وجوب تقديم الكل على الصلاة ومن قال انه مندوب فقط ومن قيد ذلك بالحاجة ومن لم يقيد وما هو الحق في باب تقديم العشاء اذا حضر على تعجيل صلاة المغرب من أبواب الاوقات فليرجع الى هنالك

(أبواب الامامة وصفة الائمة)

(باب من أحق بالامامة)

(عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم وأحقهم بالامامة اقرؤهم رواه أحمد ومسلم والنسائي وعن أبي سعيد عقبة بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم القوم اقرؤهم الكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فاقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فاقدمهم سنة ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولا يقدر في يده على تكريمه الا باذنه وفي لفظ لا يؤمن الرجل الرجل في أهله ولا سلطانه ولا يقدر على تكريمه الا بالاجازة ومسلم ورواه سعيد بن منصور ولكن قال فيه لا يؤم الرجل الرجل في سلطانه الا باذنه ولا يقدر على تكريمه في بيته الا باذنه) قوله اذا كانوا ثلاثة مفهوما العدد هنا غير معتبر لما سألني في حديث مالك بن الحويرث قوله وأحقهم بالامامة اقرؤهم وقوله في الحديث الا آخر يوم القوم اقرؤهم فيه حجة ان قال بتقديم في الامامة الاقرأ على الافقه واليسر

يؤن من الوفاق (ومنهم من يحردل) بخفاء حجة ردال مهمله وعن أبي عبيد بالذال المجهمة اي يقطع صغارا كالخردل والمعنى انه يقطع كلاب الصراط حتى يهوى الى النار الاصيلي بالميم من الجردلة بمعنى الاشراف على الهلاك (ثم ينبو حتى اذا أراد

الله عز وجل (رسمة من أراد من أهل النار) أي الداخلين فيها وهم المؤمنون الخالص اذ الكافر لا ينجو منها أبدا (أمر الله
بالملائكة أن يخرجوا منها) (من كان بعد الله) ٣٦ وحده (فيخرجونهم) منها (وبعزفونهم) بأثر السجود

وسم الله عز وجل (على النار
أن نأكل أثر السجود) أي
موضع أثره وهي الأعضاء السبعة
أو البنية خاصة الحديث ان قوما
يخرجون من النار يحترقون
فيها الادارات وجوههم - م رواه
مسلم وهذا موضع الترجمة في
البخارى واستشهد به ابن بطال
بحديث أقرب ما يكون العباد اذا
مجدد وهو واضح وقال الله تعالى
واحد واقترب قال بعضهم ان
الله تعالى يباهي بالساجدين من
عباده ملائكتهم المقربين
يقول لهم يا ملائكتي أنا
أقربكم ابتداء وجعلتكم من
خوارج ملائكتي وهذا عبادي
جعلت بينهم وبين القرية حجبا
كثيرة وموانع عظيمة من اغراض
نفسية وشهوات حسية وتذير
أهل ومال وأحوال فقطع كل
ذلك وجاهد حتى سجدوا اقترب
فكان من المقربين قال واعن
الله ابليس لآبائه عن السجود
لأنه ابليسهم أو آية من رحمته
الي يوم القيامة انتهى وعورض
بان السجود الذي أمر به ابليس
لا تعلم هيئته ولا تقتضي اللعنة
اختصاص السجود بالهيئة
العرفية وأيضا فابليس انما
استوجب اللعنة بكفره وحديث
محمد ما نص الله عليه من فضل
آدم فجفع الى قبا من فاسد يعارض

ذهب الاحنف بن قيس وابن سيرين والنوري وأبو حنيفة وأحمد وبعض أصحابهم ما وقال
الشافعي ومالك وأصحابهم ما والمهادوية الافقه مقدم على الاقرا قال النووي لان الذي
يحتاج اليه من القراءة مقصوب والذى يحتاج اليه من الفقه غير مقصوب وقد يعرض
في الصلاة أمر لا يقدر على مراعاة الصواب فيه الا كامل الفقه وأجابوا عن الحديث
بان الاقرا من الصحابة كان هو الافقه قال الشافعي الخاطب بذلك الذين كانوا في عصره
كان اقرؤهم افقههم فانهم كانوا يسلمون بكراوية فقههون قبل أن يفروا فلا يوجد
قارئ منهم الا وهو فقيهه وقديو جدد الفقيه وهو ليس بقارئ لكن قال النووي وابن
سنة الداس ان قوله في الحديث فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة دليل على
تقديم الاقرا مطلقا وبه يدفع هذا الجواب عن ظاهر الحديث لان التفقه في أمور
الصلاة لا يكون الا من السنة وقد جعل القارئ مقدما على العالم بالسنة وامام قبل
من أن الاكثر حفظا للقرآن من الصحابة أكثر فقهه فانهم وان صح باعتبار مطلق الفقه
لا يصح باعتبار الفقه في أحكام الصلاة لانهم بأمرها مأخوذة من السنة قولوا فاعلم
وتقرير اوليس في القرآن الا الاصل على جهة الاجمال وهو مما يستوي في معرفته
القارئ للقرآن وغيره وقد اختلف في المراد من قوله يؤم القوم اقرؤهم ففصل المراد
أحسنهم قراءة وان كان أقلهم حفظا وقيل أكثرهم حفظا ناقرآن ويدل على ذلك ما رواه
الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح عن عمرو بن سالم انه قال انطلقت مع أبي الى النبي
صلى الله عليه وسلم باسلام قومه فكان فيما أوصانا ليؤمكم أكثركم قرأنا فكانت
أكثرهم قرأنا فقدموني وأخرجه أيضا البخارى وأبو داود والنسائي وسألت في باب ما جاء
في امامة النبي قوله فان كانوا في القراءة سواء أي استوتوا في القدر المعتبر من الماني
حسنه أو في أكثرها وقتا على القولين ولفظ مسلم فان كانت القراءة واحدة قوله فاعلمهم
بالسنة فيه ان منزلة العلم مقدمة على غيره من المزايا الدينية قوله فاقدّمهم هجرة الهجرة
المقدم بها في الامامة لا تختص بالهجرة في عصره صلى الله عليه وسلم بل هي التي لا تنقطع
الي يوم القيامة كما وردت بذلك الاحاديث وقال به الجمهور وأما حديث لاهجرة بعد الفتح
فالمراد به الهجرة من مكة الى المدينة أولا هجرة بعد الفتح فضلها كفضل الهجرة قبل الفتح
وهذا الابد منه للجمع بين الاحاديث قال النووي وأولاد من تقدمت هجرته من المهاجرين
أولى من أولاد من تأخرت هجرته ولبس في الحديث ما يدل على ذلك قوله فاقدّمهم سنا
أي يقدم في الامامة من كبر سنه في الاسلام لان ذلك فضيلة يرجحها والمراد بقوله سنا في
الرواية التي ذكرها المصنف الاسلام فيكون من تقدم اسلامه أولى من تأخر اسلامه
وجعل البغوى أولاد من تقدم اسلامه أولى من أولاد من تأخر اسلامه والحديث لا يدل
عليه قوله ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه قال النووي معناه ان صاحب البيت
والجلاس وامام المسجد أحق من غيره قال ابن رسلان لانه موضع سلطانه انتهى والظاهر

ان
به النص ويكذب لعنه الله قاله ابن المنير (فيخرجون من النار) أي فاسد يعارض
أعضاء ابن آدم تأكل النار (الأثر السجود) أي موضع أثره (فيخرجون من النار قد امتحشوا) مينا للفاعل أو لانه فعول

أى احترقوا واسودوا (فيصعب عليهم) مبنيًا لافعلول (ماء الحياة) الذى من شرب منه أو صب عليه لم يمت أبدا (فيثبتون كما ثبت الجنة) بكسر الحاء المهملة بزور الصخره مما ليس بقوت ٣٧ (في حبل السيل) يفتح الحاء وكسر الميم ما جاء به

من طين وشحوه شبيه به لانه أسرع فى الانبات (ثم يفرغ الله من القضاء بين العباد) الاسناد فيه عجazy لان الله تعالى لا يشهده شأن عن شأن فالمراد اتمام الحكم بين العباد بالثواب والعقاب (ويبقى رجل بين الجنة والنار وهو آخر أهل النار دخولا الجنة) حال كونه (مقبلا بوجهه قبل النار) أى جهتها أى هو مقبل (فيقول يارب اصرف وجهي عن النار وللحموى والمستعلى من النار) (قد) ولا يذرف قد (قشبي) والذى فى اللغة بتشديد الشين (أى منى وأهلكنى) (ريحتها) وكل مسعوم قشيب أى صار ريحها كالسهم فى أنفى (وأحرقنى ذكاؤها) يفتح الميم والمدأى أحرقنى لهم بأواشدة تعالها واشدة وهجها (فيقول) الله تعالى (هل عسيت) يفتح السين وكسرها (ان فعل ذلك) (الصراف الذى يدل عليه قوله لا فى اصرف وجهي عن النار) (بكأن تسأل غير ذلك فيقول) الرجل (لا وحق) (عزتك) لأسأل غيره (فيعطى الله) أى الرجل (ما يشاء من عهد) عمن (وميثاق فيصرف الله) تعالى (وجهه عن النار) فإذا أقبل به على الجنة (وأى يهيجتها) أى حسنها

ان المراد به السلطان الذى له ولاية أمور الناس لاصحاب البيت وشحوه ويدل على ذلك ما فى رواية أبي داود بلفظ ولا يؤرم الرجل فى بيته ولا فى سلطانه وظاهره ان السلطان مقدم على غيره وان كان أكثر منه قرأنا وفقهه او ورعا وفضلا فيكون كالخصم لما قبله قال أصحاب الشافعى ودية السلطان أو نائبه على صاحب البيت وامام المسجد وغيرهما لان ولايته وسلطنته عامة قالوا ويستحب لاصحاب البيت أن يأذن لمن هو أفضل منه قوله على تكريمه قال النووى وابن رسلان يفتح التاء وكسر الراء الفرائش وشحوه مما يبسط لاصحاب المنزل ويختص به دون أهله وقيل هى الوسادة وفى معناها السرير وشحوه (وعن مالك بن الحويرث قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم أنا وصاحب لى فلما أردنا الاقفال من عنده قال لنا اذا حضرت الصلاة قاذوا اقياما وليؤمكما كبيركمارواه الجماعة ولا جدومسلم وكانا متقاربين فى القراءة ولا يداود وكنا يومئذ متقاربين فى العلم) قوله فلما أردنا الاقفال هو مصدر أفل أى رجع وفى رواية للبخارى ان مالك بن الحويرث قال قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم ونحن شعبة فلبثنا عنده نحو من عشرين ليلة وكان النبي صلى الله عليه وسلم رجلا فقال لورجعتكم الى بلادكم ففعلتموهم قوله وليؤمكما كبيركمافيه مفسلمان قال بوجوب الجماعة وقد ذكرنا فيما تقدم ما يدل على صرفه الى التدب وظاهره ان المراد كبار السن ومنهم من جوز أن يكون مراده بالكبر ما هو أعم من السن والقدر وهو مقيد بالاستواء فى القراءة والفقته كما فى الروايتين الاخرين وقد زعم بعضهم انه معارض لقوله يؤم القوم اقرؤهم ثم جمع بأن قصة مالك بن الحويرث واقعة عين غير قابلة للعموم بخلاف قوله صلى الله عليه وسلم يؤم القوم اقرؤهم والتنصيص على تقاربهم فى القراءة والعلم يرد عليه قوله وكنا يومئذ متقاربين فى العلم قال فى الفتح أظن فى هذه الرواية ادراجا فان ابن خزيمة رواه من طريق اسمعيل بن عيسى عن خالد قال قلت لابي قلاية فابن القراءة قال فانه ما كانا متقاربين ثم ذكر ما يدل على عدم الادراج (وعن مالك بن الحويرث قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من زار قومافلا يؤمهم وليؤمهم رجل منهم رواه الخمسة الا ابن ماجه وأكثر أهل العلم انه لا بأس بامامة الزائر باذن رب الماكان لقوله صلى الله عليه وسلم فى حديث أبي مسعود الابدانه ويعضده مجموع ما روى ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة على كتمان المدين يوم القيامة عبد أدى حق الله وحق مواليه ورجل أمم قوما وهم به راضون ورجل نادى بالصلوات الخمس فى كل ليلة رواه الترمذى وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الاخر أن يؤم قوما الا باذنهم ولا يخص نفسه بدعوة دونهم فان فعل فقد خاتمهم رواه أبو داود) أما حديث مالك بن الحويرث فحسنه الترمذى وفى اسناده أبو عطية قال أبو حاتم لا يعرف ولا يسمى

ونصاريتها (سكت ما شاء الله أن يسكت ثم قال يارب قدمنى عند باب الجنة فيقول الله) عز وجل له (أليس قد أعطيت اليهود والى ما قاله) لان الله الذى كفت سالت فيقول يارب (أعطيت اليهود لكن كرمك يطعمنى) (لا أكون أشقى خلقت) قال

الكرماني أي لا كون كافر أو قال السفاسي المعنى أن أت أيقيني على هذه الحالة ولا تخلق الجنة لا كون أشقي خالفك
 الذين دخلوها (فيقول) الله (فما عسيت ٣٨ أن أعطيت ذلك) التقديم إلى باب الجنة (أن لا تسأل غيره) وإنما قال
 الله تعالى ذلك وهو عالم بما كان وما يكون أظهر ما كان معه من
 بني آدم من نقض العهد وانهم أحق بأن يقال لهم ذلك في
 عسى راجع للمخاطب إلى لا الله تعالى (فيقول) الرجل (لا
 و) حق (عزتك لا تسأل غير ذلك فيعطى) الرجل (ربه ما شاء من
 عهد وميثاق فيقدمه) الله (إلى باب الجنة) فإذا بلغ بابها
 فرأى زهرتها وما فيها من المنصورة (أي البهجة) (والسرور)
 تحسب (فيستك ما شاء الله أن يستك) أي ما شاء الله سكونه
 حيا من ربه وهو تعالى يحب سؤاله لأنه يحب صوته فيبسطه
 بقوله إعلان أن أعطيت هذا تسأل غيره وهذه حالة المقصر
 فكيف حالة المطيع وليس نقض هذا العهد جهلا
 منه ولا قلة بمبالاة بل علمانه أن نقض هذا العهد أولى من
 الوفاء لأن سؤاله ربه أولى من إبراء نفسه قال صلى الله عليه
 وسلم من خاف على عين فرأى غيرها خير أمنه فأكفر عن عينه
 وليأت الذي هو خير (فيقول) يا رب أدخاني الجنة فيقول الله عز وجل ويحك (وهي كلمة رجعة
 بجان ويحك كلمة عذاب) (يا ابن آدم ما أغدرتك) صبغة تعجب من
 الغدر وهو ترك الوفاء (أليس قد

وبشمله حديث ابن مسعود الطبراني بإسناد صحيح والترمذي بلفظ من السنة أن
 يقدم صاحب البيت وأخرجه أحمد في مسنده وحديث عبد الله بن حنطبة عند البزار
 والطبراني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل أحق بصدره ورأسه وأحق بصدر
 دابته وأحق أن يؤتم في بيته وما تقدم من حديث أبي مسعود عند أبي داود بلفظ ولا يؤتم
 الرجل في بيته وأما حديث أبي مسعود الذي أشار إليه المصنف فقد تقدم في أول الباب
 وأما حديث ابن عمر فقد حسنه الترمذي وفي إسناده أبو اليقظان عثمان بن عبد الجبلي
 وهو ضعيف ضعفه أحمد وغيره وزكاه بن مهدي وقد أخرجه أيضا أحمد وأما حديث
 أبي هريرة فأنخرجه أبو داود ومن رواية ثور عن يزيد بن شريح الحضرمي عن أبي حنيفة المؤذن
 وكلهم ثقات عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجه أيضا الترمذي بهذا
 الإسناد عن ثوبان ولكن لفظه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا يحمل
 لامرئ أن ينظر في جوف بيت امرئ حتى يستأذن فان نظره فقد دخل ولا يؤتم قوما
 فيخص نفسه بدعوة دونهم فان فعل فقد خانهم ولا يقوم إلى الصلاة وهو حق وقال
 حديث حسن ثم قال وقد روي هذا الحديث عن يزيد بن شريح عن أبي حنيفة المؤذن عن ثوبان في هذا
 أجود أسناد أو أشهر انتهى وأخرجه أيضا أحمد عن أبي امامة وفيه ولا يؤتم قوما فيخص
 بالدعاء دونهم فان فعل فقد خانهم ورواه الطبراني أيضا بلفظ ومن صلى يقوم فخص نفسه
 بدعوة دونهم فقد خانهم وفي حديث أبي امامة اختلاف ذكره الديار قطنى قوله من زار
 قوما فلا يؤمهم وليؤمهم رجل منهم فيه أن المزور أحق بالامامة من الزائر وان كان أعلم
 أو أقرأ من المزور قال الترمذي والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم وغيرهم قالوا صاحب المنزل أحق بالامامة من الزائر وقال بعض أهل
 العلم إذا أذن له فلا بأس أن يصلي به وقال الصحيح لا يصلي أحد بصاحب المنزل وان أذن له
 قال وكذلك في المسجد اذ زارهم يقول ليصل بهم رجل منهم انتهى وقد حكى المصنف عن
 أكثر أهل العلم أنه لا بأس بامامة الزائر بأذن رب المكان واستدل بما ذكره وقد عرفت
 مما سلف أن أبا داود زاد في حديث أبي مسعود ولا يؤتم الرجل في بيته فيه صلح حينئذ قوله
 في آخر حديثه إلا بذنه لتقييد جميع الجمل المذكورة فيه التي من جملتها قوله ولا يؤتم
 الرجل في بيته على ما ذهب إليه جماعة من أئمة الأصول وقال به الشافعي وأحمد فالامام
 يقوم دليل على اختصاص القديم بعض الجمل ويعضد التقييد بالأذن عموم قوله في حديث
 ابن عمر وهم به واضون وقوله في حديث أبي هريرة إلا بذنهم كما قال المصنف فإنه يقتضي
 جواز امامة الزائر عند رضا المزور قال العراقي ويشترط أن يكون المزور أهلا للامامة
 فان لم يكن أهلا كالمرة في صورة كون الزائر رجلا والامام في صورة كون الزائر قارئا
 ونحوهما فلا حلق في الامامة

أعطيت العهد والميثاق أن لا تسأل غير الذي أعطيت) مبنية على قول (فبما لا يجعلى) (باب) *
 أشقي خلقك فيحكك الله عز وجل منه) أي من فعل هذا الرجل والمراد من الضحك هنا لا يزم وهو الرضا وإرادة الخبر كسائر

الاسنادات في مثله مما يستحيل على الباري تعالى فان المراد لوازمها (ثم ياذن له) الله تعالى (في دخول الجنة فيقول له من قبتي
حق اذا انقطع) ولا يذروا غيره انقطعت (أمنيته قال الله عز وجل) له ٣٩ (زمن كذا وكذا) أي من أمانيك التي

*** (باب امامة الاعشى والعبد المولى) ***

(عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن أم مكتوم على المدينة مرتين يصلي
بهم وهو أعشى رواه أحمد وأبو داود وعن محمود بن الربيع ان عتب بن مالك كان يوم
قومه وهو أعشى وأنه قال يا رسول الله انما تكون الظلة والسيل وأنا رجل ضريب البصر
فصل يا رسول الله في يتي مكانا اتخذته صلى فجاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أين

تحب أن أضي فأشار الى مكان في البيت فصلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه
هذا اللفظ البخاري والنسائي) حديث أنس أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه وأبو
يعلى والطبراني عن عائشة وأخرجه أيضا الطبراني بإسناد حسن عن ابن عباس وأخرجه
أيضاً من حديث ابن جزيمة وفي أسناده الواقدي وفي الباب عن عبد الله بن عمر الخطمي
أنه كان يوم قومه بني خطبة وهو أعشى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
أخرجه الحسن بن سفيان في مسنده وابن أبي خيثمة قوله يصلي بهم وهو أعشى فيه
جواز امامة الاعشى وقد صرح أبو اسحق المروزي والغزالي بان امامة الاعشى أفضل من
امامة البصير لأنه أكثر خشوعاً من البصير لما في البصير من شغل القلب بالبصيرات ورجح
البعض ان امامة البصير أولى لأنه أشد توقفاً للنجاسة والذي فهمه الماوردي من نص
الشافعي ان امامة الاعشى والبصير سواء في عدم الكراهية لان في كل منهما فاضله غير
ان امامة البصير أفضل لان أكثر من جعله النبي صلى الله عليه وسلم اماماً البصير وأما
استدائه صلى الله عليه وسلم لابن أم مكتوم في غزواته فلأنه كان لا يتخلف عن الغزو
من المؤمنين الامعةذور فاعلم لم يكن في البصير المتخلفين من يقوم مقامه أو لم يتفرغ لذلك
أو استخلفه لبيان الجواز وأما امامة عتب بن مالك لقومه فاعلم أنه أيضاً لم يكن في قومه
من هو في مثل حاله من البصير قوله كان يوم قومه وهو أعشى في رواية للبخاري انه قال
لأنبي صلى الله عليه وآله وسلم يا رسول الله قد أنكرت بصري وأنا أصلي لقومي وهو أصرح
من اللفظ الذي ذكره المصنف في الدلالة على المطلوب لما فيه من ظهور التقرير بدون
احتمال قوله وأنا رجل ضريب البصر في رواية للبخاري جعل بصري بكل وفي أخرى قد
أنكرت بصري وسلم أصابني في بصري بعض الشيء واللفظ الذي ذكره المصنف أخرجه
البخاري في باب الرخصة في المطر وهو يدل على انه قد كان أعشى وبقية الروايات تدل على
انه لم يكن قد بلغ الى حد العمى وفي رواية لمسلم باقظ انه عى فارس وقد جمع بين الروايات
بأنه أطلق عليه العمى اقرب منه ومشاركته له في فوات بعض البصير المعهود في حال
العصاة وأما قول محمود بن الربيع ان عتب بن مالك كان يوم قومه وهو أعشى فالمراد انه
لقيه حين سمع منه الحديث وهو أعشى قوله مكانا هو منصوب على الظرفية وفي حديث
عتبان فوائد منها امامة الاعشى واخبار المار عن نفسه بما فيه من عاهة والتخلف عن

كانت لك قبل أن أذكر لك بها
(أقبل يذكره به عز وجل حتى
اذا انتهت به الاماني) جمع أمنية
(قال الله تعالى) له (لأن ذلك)
الذي سأله من الاماني (ومثله
مع قال أبو سعدة الخدرى)
رضي الله عنه (لأبي هريرة)
رضي الله عنه (ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال
قال الله عز وجل (لأن ذلك
وعشرة أمثاله) أي أمثال
ماسأت (قال أبو هريرة لم أحفظ
من رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم الا قوله لك ذلك ومثله
مع قال أبو سعدة الخدرى اني
سمعت به يقول ذلك وعشرة
أمثاله) ولاننا في بين الروايتين
فان الظاهر ان هذا كان أولاً
ثم تكرم الله فاجبر به صلى الله
عليه وسلم ولم يسمعه أبو هريرة
ورواة هذا الحديث الستة
ما بين حمص ومدني وثلاثة
من التابعين والتحديث
والاخبار والاعنعة والقول
وأخرجه البخاري أيضاً في صفة
الجنة ومسلم في الايمان (عن
ابن عباس رضي الله عنهما في
رواية قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم أمرت أن
أعبد على سبعة أعظم أي
أعزاه سمي كل واحد عظم ما
باعتبار الجسدية وان اشتمل كل

واحد على عظام ويجوز ان يكون من باب تسمية الجلالة باسم بعضها (على الجنة وأشار يده على أنفه) كأنه ضمن أشاره على
أخر للناسي ووضع يده على جبهته وأمرها على أنفه وقال هذا واحد أي انهما كالعضو الواحد لان عظم الجنة هو الذي

منه عظم الانف والارم أن تكون الاعضاء ثمانية وعرض بأنه يلزم منه أن يكتفى بالسجود على الألف كما يكتفى بالسجود على بعض الجهة وأجبت بان الحق ان مثل ٤٤ هذا لا يعارض التصريح بكراهية وان أمكن أن يعقد انهم ما

الجماعة في المطر والظلة وتختار موضع معين للصلاة وامامة الزائر اذا كان هو الامام الاعظم والتبرك بالمواضع التي صلى فيها صلى الله عليه وسلم واجابة الفاضل دعوة المقبول وغير ذلك (وعن ابن عمر لما قدم المهاجرون الاولون نزولوا العصابة موضعا بقباء قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم كان يومهم سالم مولى ابي حذيفة وكان أكثرهم قرأنا وكان فيه عمر بن الخطاب وابو سلمة بن عبد الاسد رواه البخاري وأبو داود وعن ابن أبي مليكة انهم كانوا يأتون عائشة بأعلى الوادي هو وعبيد بن عمير والمسيور بن مخزومة وناس كثير فيومهم أبو عمرو ومولى عائشة وأبو عمرو وغلماهما حينئذ لم يعتق رواه الشافعي في مسنده) ذكر الحافظ في التلخيص رواية ابن أبي مليكة ونسبها الى الشافعي كالتسبب المصنف وذكر في الفتح انه رواها أيضا عنه الزقاق قال وروى ابن أبي شيبة في المصنف عن وكيع عن هشام عن أبي بكر بن أبي مليكة ان عائشة أعتقت غلاما لها عن دبر فكان يومها في رمضان في المصنف وعلقه البخاري قوله قدم المهاجرون الاولون أي من مكة الى المدينة وبه صرح في رواية الطبراني قوله العصابة بالعين المهملة المفتوحة وقيل مضمومة واسكان الصاد المهملة وبعد هامو حدة اسم مكان بقاء وفي النهاية عن بعضهم بفتح العين والصاد المهملتين قل والمعروف المعصب بالتشديد قوله وكان يومهم سالم مولى حذيفة هو مولى امرأته من الانصار فاعتقته وكانت امامته بهم قبل أن يعتق وانما قيل له مولى أبي حذيفة لانه لازم انما حذيفة بعد ان أعتق قتبناه فلما نزلوا عن ذلك قيل لهم ولاد واستشهد سالم بالجماعة في خلافة أبي بكر قوله وكان أكثرهم قرأنا إشارة الى سبب تقديمهم له مع كونهم أشرف منسبه وفي رواية للطبراني لانه كان أكثرهم قرأنا قوله وكان فيه عمر بن الخطاب الخ زاد البخاري في الاحكام باب بكر الصديق وزيد بن حارثة وعامر ابن ربيعة واستشكل ذكر أبي بكر فيهم اذ في الحديث ان ذلك كان قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر كان رفيقه ووجهه اليه في باحتمال أن يكون سالم المذکور استقر على الصلاة بهم فيصحب ذكر أبي بكر قال الحافظ ولا يخفى ما فيه وقد استدلل المصنف رحمه الله بامامة سالم هؤلاء الجماعة على جواز امامة العبد ووجه الدلالة عليه اجماع اكابر الصحابة القرشيين على تقديمه وكذلك استدلل بامامة مولى عائشة لاولئك لئلا يخل ذلك

* (باب ما جاز في امامة الفاسق) *

(عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تؤمن امرأه رجل ولا عرابي مهاجرا ولا يؤمن قاجر مؤمنا الا ان يقره بسلطان يخاف سيقه أو سوطه رواه ابن ماجه وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا أئمتكم خياركم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم رواه الدارقطني وعن مكحول عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجاهل واجب عليكم مع كل أمير برا كان أو قاجرا أو الصلاة واجبة

كعضو واحد فذلك في التسوية والعبارة في الحكم الذي دل عليه الامر وعند أبي حنيفة يجزئ أن يسجد عليه دون جهته وعند الشافعية والمالكية والاكثر بن يجزئ على بعض الجهة ويستحب على الانف قال القرطبي هذا يدل على أن الجهة هو الاصل في السجود والانف تبع له ونقل ابن المنذر اجماع الصحابة على انه لا يجزئ السجود على الانف وحده وذهب الجمهور الى أنه يجزئ على الجهة وحدها وعن الاوزاعي وأحمد واهنق وابن حبيب المالكي وغيرهم يجب أن يسجد بهما وهو قول الشافعي أيضا (واللهدين) أي باطن الكافرين كذا عند مسلم قال ابن دقيق العيد المراد بهما الكفان لئلا يدخل تحت المنهي عنه من اقتراس السبع والكل انتهى (والركبتين وأطراف) أصابع (القدمين) وفي رواية الرجلين قال ابن دقيق العيد ظاهرا يدل على وجوب السجود على هذه الاعضاء واحتج بعض الشافعية على أن الواجب الجهة دون غير هاجد في المسمى صلاته حيث قال فيه ويمكن جهته قال وهذا ما عاتبه انه مقهور لقب والمنطوق مقدم عليه وليس هو من باب تخصيص العموم قال وأضعف من هذا استدلالهم بحديث سجود وجهي فانه لا يلزم من اضافة السجود الى الوجه الحصار السجود فيه وأضعف منه قولهم ان معنى السجود يحصل بوضع الجهة لان هذا الحديث يدل على اثبات زيادته على

عليكم الحصار السجود فيه وأضعف منه قولهم ان معنى السجود يحصل بوضع الجهة لان هذا الحديث يدل على اثبات زيادته على

المسمى وأضعف منه المعارضة بقياس شبهي كأن يقال الأعضاء لا يجب كشفها لا يجب وضعها قال وظاهر الحديث أنه لا يجب كشف شيء من هذه الأعضاء لكن مسفي السجود يحصل ٤١ بوضعهما دون كشفهما ولم يختلف في أن كشف

الر كبتين غير واجب بل يحذر فيه من كشف العورة وأما عدم وجوب كشف القدمين فلدليل لطيف وهو أن الشارع وقت المسح على الخفين بمسحة يقع فيها الصلاة بالخف فلو وجب كشف القدمين لوجب نزاع الخف المقتضى انقضاء الطهارة فتبطل الصلاة انتهى وعورض بأن الخلف له أن يقول يخص لابس الخف لأجل الرخصة قال في الفتح والذي يظهر لي أن الأحاديث الواردة بالاعتصاف على ذكر الجبهة كهذا الحديث لا تعارض الحديث المنصوص فيه على الأعضاء السبعة بل الاعتصاف على ذكر الجبهة أما لكونها أشرف الأعضاء المذكورة وأشهرها في تحصيل هذا الركن وليس فيه ما ينفي الزيادة التي في غيره وقيل أراد أن يبين أن الاعتصاف بالجبهة لا وجوب وغيرها للبدن ولهذا اقتصر على ذكرها في كنه من الأحاديث والاول الابق بتصرف البخاري (ولا تكف الثياب ولا الشعر) أي لا تنضم ولا تجمع شعر الرأس ولا الثوب بالأيدي عند الركوع والسجود في الصلاة وهذا ظاهر الحديث والله مال الداودي ورده القاسمي عارض بأنه خلاف

عليكم خلف كل مسلم را كان أو فاجر وان عمل البكاثر رواه أبو داود والدارقطني عنه
وقال مكحول لم يبق أباهريرة وعن عبد الكريم البكاء قال أدركت عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يصلي خلف أئمة الجور رواه البخاري في تاريخه
حديث جابر في أسناده عبد الله بن محمد التميمي وهو تالف قال البخاري منه كبر الحديث وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به وقال وكيع يضع الحديث وقد تابعه عبد الملك بن حبيب في الواضحة ولكنه متهم بسرقة الحديث وتخليط الأسانيد وقد صرح ابن عبد البر بأن عبد الملك المذكور أسند أسناده هذا الحديث وقد ثبت في كتب جماعة من أئمة أهل البيت كأحمد بن عيسى والمؤيد بالله وأبي طالب وأحمد بن سليمان والامير الحسين وغيرهم عن علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف وحديث ابن عباس في أسناده سلام بن جابر أيضا علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا البيهقي وهو منقطع وأخرجه ابن حبان في الضعفاء وفي أسناده عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة وهو متروك وأخرجه الدارقطني أيضا من حديث الحرث عن علي بن عبد السلام ومن حديث علقمة والاسود عن عبد الله ومن حديث مكحول أيضا عن وأئمة ومن حديث أبي الدرداء من طرق كلها كما قال الحافظ واهية جدا قال العقيلي ليس في هذا المتن أسناد يثبت ونقل ابن الجوزي عن أحمد أنه سئل عنه فقال ما سمعته من هذا وقال الدارقطني ليس فيها شيء يثبت قال الحافظ والبيهقي في هذا الباب أحاديث كلها ضعيفة غاية الضعف وأصح ما قبل حديث مكحول عن أبي هريرة على إرساله وقال أبو أحمد الحاكم هذا حديث منكر وأما قول عبد الكريم البكاء أنه أدرك عشرة من أصحاب النبي الخ فهو من لا يحتج بروايته وقد استوفى الكلام عليه في الميزان وأما حديث إجماع أهل العصر الاول من بقبية الصحابة ومن معهم من التابعين إجماعا فعليا ولا يبعد أن يكون قوليا على الصلاة خلف الجائرين لأن الأمر في تلك الأعصار كانوا أئمة الصلوات الخمس فكان الناس لا يؤمهم إلا أمرؤهم في كل بلدة فيها أمير وكانت الدولة اذذاك لبقني أمية وحالهم ورجال أمرائهم لا يخفى وقد أخرج البخاري عن ابن عمر أنه كان يصلي خلف الخراج بن يوسف وأخرج مسلم وأهل السنن أن أناسا عبد الحمري صلى خلف مروان صلاة العيد في قصة تقديمه الخطبة على الصلاة وأخرج من غير النبي صلى الله عليه وسلم وانكار بعض الحاضرين وأيضاً قد ثبت ثواترا أنه صلى الله عليه وسلم أخبر بأنه يكون على الأئمة أمر أئمة من الصلاة ممتة الأبدان ويصلونهم الغيرة وقتما قالوا يا رسول الله بما تأمرنا فقال صلوا الصلاة لوقتها واجعلوا صلواتكم مع القوم نافذة ولا شك أن من أمات الصلاة لوقتها في غير وقتها غير عدل وقد أذن النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة

٦ نيل ت ما عليه الجمهور فإنهم كرهوا ذلك للمصلي سواء فعله في الصلاة أو خارجها وانتهى هنا محمول على التنزيه والخكمة فيه أن الشعر والنوب يسجد عنه وأنه إذا رفع شعره أو نوى يد عن مباشرة الأرض أشبه المتكبر

(وَبَاقِي الْحَدِيثِ تَقْدِيمُ) وَلَفْظُهُ قَالَ ثَابِتٌ ٤٢ كَانَ أَنَسٌ يَصْنَعُ شِبَالًا أَرَكَمَ تَصْنَعُونَهَا إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامَ حَتَّى

خلقها ناذلة ولا فرق بينهما وبين الفريضة في ذلك وما يؤيد عدم اشتراط عدالة امام
الصلاة حديث صلوا خلف من قال لا اله الا الله وصلوا على من قال لا اله الا الله أخرجه
الدارقطني وفي اسناده عثمان بن عبد الرحمن كذبه يحيى بن معين ورواه أيضا من وجه
آخر عنه وفي اسناده خالد بن اسمعيل وهو متروك ورواه أيضا من وجه آخر عنه وفي
اسناده أبو الوليد الخزومي وقد خفي حاله أيضا على الضياء المقدسي وتابعه أبو البخترى
وهب بن وهب وهو كذاب ورواه أيضا والطبراني من طريق مجاهد عن ابن عمر وفيه
محمد بن الفضل وهو متروك ولا طريق أخرى عند ابن عمر وفيه عثمان بن عبد الله العثماني
وقد رماه ابن عدي بالوضع ومما يؤيد ذلك أيضا عموم أحاديث الامر بالجماعة من غير
فرق بين ان يكون الامام برا أو فاجرا والحاصل ان الاصل عدم اشتراط العدالة وان
كل من صحت صلاته ان نفسه صحت غيره وقد اعترض هذا الاصل بما ذكر المصنف وذكرنا
من الادلة وباجماع الصدر الاول عليه وقسمك الجهور من بعدهم به قاله الفاضل بان
العبد المشروط كجاري عن العترة وماله وجهه قمر بن ميسرة وجعفر بن حرب محبة الى
دليل ينقل عن ذلك الاصل وقد أفردت هذا البحث برسالة مستقلة واستوفيت فيها
الكلام على ما ظننه الفاضلون بالاشتراط لدلي الامن العمومات القرآنية وغيرها ولهم
ممنك على اشتراط العدالة لم أقف على أحدا استدله ولا تعرض له وهو ما أخرجه
أبو داود وكنت عنه هو والمنذري عن السائب بن خالد ان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم رأى رجلا قموا فبصق في القبلة ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر اليه
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بين فرغ لا يصلي انكم فاراد بعد ذلك ان يصلي بهم
فنعوه واخبره بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فذ كذا لرسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال نعم قال الراوي حسبت انه قال له انك آذيت الله ورسوله واعلم ان محمل النزاع
انما هو في صحة الجماعة بعد من لا عدالة له وأما انه مكروه فلا خلاف في ذلك كافي
الجور وقد أخرج الحاكم في ترجمة مرثد الغنوي عنه صلى الله عليه وسلم ان سركم ان
تقبل صلاةكم فليؤمكم خياركم فانهم وقدكم فيما بينكم وبين ربكم ويؤيد ذلك حديث
ابن عباس المذکور في الباب قوله لا تؤمن امرأه رجل لا فيه ان المرأة لا تؤم الرجل
وقد ذهب الى ذلك العترة والخنفية والشافعية وغيرهم وأجاز المزني وأبو ثور والطبري
امامنا في التراويح اذ لم يحضر من يحفظ القرآن ويستدل للجواز بحديث أم ورقة
ان النبي صلى الله عليه وسلم أمرها ان تؤم أهل دارها ورواه أبو داود وصححه ابن خزيمة
وأخرجه أيضا الدارقطني والحاكم واصل الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما
غزى بدر قالت يا رسول الله انا ذلت في الغزوة معك فامرها ان تؤم أهل دارها وجعل لها
مؤذنا يؤذن لها او كان لها غلام وجارية دبرتها فاقاطعوا امرها ما كانت تصلي وباتت بها مؤذنها
وغلامها وبقيت أهل دارها قال الدارقطني انما أذن لها ان تؤم نساء أهل دارها قوله

من هيات الكسا الى فان المنسبط يشبه الكسا الى وقت مرطاته بانتم اوان لكن لو تركه صحت صلواته ولا
نعم يكون مبيهاه تباك الهى التنزيه والله اعلم والحديث أخرجه مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى (عن مالك بن

الحديث رضي الله عنه - انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينص إلى القيام (حق) يستوى قاعدة) الاستراحة وفيه مشروعية جلالة الاستراحة ٤٣ وبها أخذ الشافعي وطائفة من أهل

الحديث ولم يستحبها الأئمة الثلاثة كالأكثر واحتج الطحاوي له بخلاف حديث أبي

حميد عنها فإنه ساقه بالفظ قام ولم يتورك وكذا أخرجه أبو

داود وأجابوا عن حديث الباب بأنه كانت به علة فقدمه على ما

لأن ذلك من سنة الصلاة ولو كانت مقصودة لشيرع لها ذكر

مخصوص واجب بان الأصل عدم العلة وأما الترتيب فليسان

الجواز على أنه لم تنفك الرواية عن أبي حميد على نفيها بل أخرج

أبو داود أيضاً من وجوه أخر عنه اثباته أو بانه اجاسة خفيفة

جدا فاستغنى فيها بالأكبر المشروع للقيام ولأن مالك بن

الحويرث هو راوي حديث صلوا كما رأيتموني أصلي فحكاية

أصناف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم داخله تحت هذا

الامر وأما قول من قال لو كانت سنة لذكرها كل من وصف

صلاته فيقول أنه فعلها العاجزة فقال في الفتح فيه نظر فان السنن

المتفق عليها لم يستوعبها كل واحد من وصف وإنما أخذت

مجموعها من مجموعهم انتهى قلت ولا تعارض بينهم ما إذا

يحملان على أنهم ما وقعوا في حالتين فيدل النبي على عدم الوجوب

والإثبات على المنزوعة والله أبو داود والترمذي والنسائي في الصلاة (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه صلى)

ولا أعزاني مهاجر أفيده أنه لا يوم الأعزاني الذي لم يجر من كان مهاجراً وقد تقدم ان المهاجر أولى من المتأخر عنه في الهجرة وعن لم يهاجر أولى بالاولى

(باب ما جاء في امامة الصبي)

(عن عمر بن سامة قال لما كانت وقعة الفتح بادر كل قوم بإسلامهم وبادر أبي قحى بإسلامهم فلما قدم قال جئتكم من عند النبي صلى الله عليه وسلم حقا فقال صلوا صلاة

كذا في حين كذا وصلاة كذا في حين كذا فإذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم وليؤمكم أكثركم فقرأنا فنظروا فلم يكن أحدنا أكثر قرآننا مني لما كنت أتاني من الركن

فقدموني بين أيديهم وأنا ابن ست سنين أو سبع سنين وكانت علي بردة كنت إذا سجدت تقاضت عني فقالت امرأه من الحى ألا تغطون عنا است قارئك فاستروا

فقطعوا لي قميصا فاحت بي فخرج بذلك القميص رواء البخاري والنسائي نحوه قال فيه كنت أوهمهم وأنا ابن ثمان سنين وأبو داود وقال فيه وأنا ابن سبع سنين أو ثمان

سنين وأحمد ولم يذكر سنه ولا أحمد وأبي داود فاشهدت مجمعاً من جرم الا كنت امامهم الى يومى هذا وعن ابن مسعود قال لا يؤم الغلام حتى يجيب عليه السلام ودع ابن

عباس قال لا يؤم الغلام حتى يجتمه رواءه الا تروى سننه) عمر بن سلمة قد اختلف في صحبته قال في التذنب لم يثبت له سمع من النبي صلى الله عليه وسلم وروى الدارقطني

ما يدل على أنه قد مدح أمه وأثر ابن عباس رواءه عبد الرزاق مرفوعاً بإسناد ضعيف قوله وليؤمكم أكثركم فيه - ان المراد بالاقرافي الاحاطة المقدمة الاكثر قرآننا

لا الاجتنان قراءة وقد تقدم قوله فقدموني فيه جواز امامة الصبي ووجه الدلالة ما في قوله صلى الله عليه وسلم ليؤمكم أكثركم قرآننا من العموم قال أحمد بن حنبل ليس فيه

اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم واجيب بان امامتهم بهم كانت حال نزول الوحي ولا يقع حاله التقرير لاحد من الصحابة على الخطا ولذا استدلل بحديث أبي سعيد وجابر كأنه نزل

والقرآن ينزل وأيضاً الذين قدموا عمرو بن سلمة كانوا كلهم صحابة قال ابن حزم ولا نعلم لهم مخالفاً كذا في الفتح وقد ذهب الى جواز امامة الصبي الحسن والشافعي

والامام يحيى ومنع من صحت الهدى والناسر والمؤيد بالله من أهل البيت وكرهها الشعبي والاوزاعي والثوري ومالك واختلفت الرواية عن أحمد وأبي حنيفة قال في

في الفتح والمشموع عنه - ما الاجزاء في النوافل دون الفرائض وقد قيل ان حديث عمرو المذكور كان في نافله لا في فرضة ورد بان قوله صلوا صلاة كذا في حين كذا وصلاة كذا

في حين كذا يدل على ان ذلك كان في فرضة وأيضاً قوله فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم لا يحتمل غير الفريضة لان النافله لا يشترع اياها الاذان ومن جعله ما اجيب به

أعلم ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين بغدادى واسطى وبصرى وفيه الحديث والاختلاف في العنة والقول وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي في الصلاة (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه صلى)

يصلي بالناس في اجماع مروان على المدينة وكان مروان وغيره ممن بنى امة يسرون بالتكبير (جهر بالتكبير) أي حين
افتتح وحين ركع وحين يسجد كما عند ٤٤ الاتباعي (حين رفع رأسه من السجود وحين سجد وحين رفع رأسه) وحين قام

عن حديث عمر والمذكور ما روى عن أحمد بن حنبل أنه كان يضعف أمر عمرو بن سلمة
روى ذلك عنه الخطابي في المعالم ورد بان عمرو بن سلمة صحابي مشهور قال في التقرير
صحابي صغير نزل بالبصرة وقدرى ما يدل على أنه وقد على النبي صلى الله عليه وسلم كما
يقدم وأما القدح في الحديث بأن فيه كشف العورة في الصلاة وهو لا يجوز كما في ضوء
النهار فهو من الغرائب وقد ثبت أن الرجال كانوا يصلون عاقدى أزهرهم ويقال للنساء
لا ترفعن رؤسكن حتى يستوى الرجال جلوسا زاد أبو داود من ضيق الأزر قوله وكانت
على بردة في رواية أبي داود وعلى بردة في صغيرة وفي أخرى كنت أو مهمم في بردة وموسلة
فيها افتق والمبردة كساء صغير مريع ويقال كساء أسود صغير وبه كنى أبو بردة قوله
تقلعت عنى في رواية لابي داود خرجت اسنى وفي أخرى له تكشفت قوله است فازنكم
المراذه بالاسات الحجز ويراد به حلاقة الدبر قوله فاشترى واقطعوا الى قبصا لفظ أبي داود
فاشترى الى قبصا قوله من حرم يجيب مفتوحة ورأى كنه قومه ومن جملة حجج
الفاقلين بان امة الصبي لا تصح حديث رفع القلم عن ثلاثة ورد بان رفع القلم لا يستلزم
عدم الصلوة ومن جملة ان صلاته غير صحيحة لان الصلوة معناها موافقة الامر والصبي غير
ما هو ورد منع ان ذلك معناها بل معناها اجتماع الاركان وشروط الصلوة ولا دليل على
ان التمسك كلف منها ومن جهات أيضا ان العبد التمسك بالامر والصبي غير عاقل ولا يعقل
العبد التمسك الفسق وهو غير فاسق لان الفسق فرع لعقل الطلب ولا تعاق وان تمام
كون صلاته واجبة عليه لا يستلزم عدم صحة امامته لمساها من صحة صلاة المفترض
خلاف المتعقل

(باب اقتداء المقيم بالمسافر)

(عن عمران بن حصين قال ما سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم سفرا الا صلى ركعتين حتى
يرجع وانه أقام بمكة زمن الفتح ثمان عشرة ليلة يصلي بالناس ركعتين ركعتين الا المغرب ثم
يقول يا أهل مكة قوموا فصلوا ركعتين آخر بين فانا قوم سفروا أحمد وعنه عمران كان
اذا قدم مكة صلى بهم ركعتين ثم قال يا أهل مكة اتقوا صلاتكم فانا قوم سفروا والله في
الموطأ) حديث عمران أخرجه أيضا الترمذي وحسنه والبيهقي وفي اسناده على بن زيد بن
جدة عان وهو ضعيف وانما حسن الترمذي حديثه لشواهد كما قال الحافظ وأثر عمر بن
اسناده ائمة ثقات قوله ما سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ سياق الكلام عليه في
أبواب صلاة المسافر قوله ثمان عشرة ليلة وقدرى أقل من ذلك وقدرى أكثر وسياق
بيان الاختلاف وكيفية الجمع بين الروايات في باب من أقام لقضاء حاجته والحديث يدل
على جواز اتمام المقيم بالمسافر وهو مجمع عليه كما في البحر واختلاف في العكس فذهب
الهادي والقاسم وأبو طاب وأبو العباس وطاوس وداود والشعبي والامامية الى عدم

من الركعتين زاد الاسماعيلي
فما انصرف قيل له قد اختلف
الناس على صلاتك فقام عند
المنبر فقال انى والله ما أبالي
اختلفت صلاتكم أولم تختلف
(وقال هكذا رأيت النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) يصلى
قال في الفتح والذي يظهر ان
الاختلاف بينهم كان في الجهر
بالتكبير والسرار به وفيه أن
التكبير للقيام يكون مقارنا
للركعة وهو مذهب الجمهور
تخلقا لما لا تخفى قال يكبر
بعد الاستواء كما تشبهه بأول
الصلاة من حيث انها فرضت
ركعتين ثم زيدت الرابعة فيكون
افتتاح المزيد كما فتتاح المزيد
عليه كذا قال بعض اتباعه
اكن كان ينبغي ان يستحب رفع
اليد حينئذ لتكمل المناسبة
ولا فائده منهم انتهى ورواة
هذا الحديث ما بين حمى
ومدنيين وفيه التحدث
والعنونة والقول وتقرده
الجبارى عن أصحاب الكتب
الستة (عن عبد الله بن عبد
الله بن عمر بن الخطاب (رضى الله
عنه ما أنه كان يرى) أباه (عبد
الله بن عمر يتربع في الصلاة
اذا جالس للتشهد فقلته) أى
التربيع (وأنا يومئذ حديث
السنة) (أبى عبد الله بن

عمر (عنه) أى عن التبريع (وقال انما سنة الصلاة) أى التى سنّها النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(ان تنصب رجلك اليمنى) أى لانه قه بالارض (وتنقى) بفتح أوله أى تعطف رجلك (اليسرى) فماتت انك تفعل ذلك) أى

التربيع (فقال ان رجلى) تفتية رجل ولا في الوقت وابن عباس كان رجلا ي على اجراء المثنى مجرى المقصور كقوله * ان
أباها وأبأباها * أو ان ابن عباس في نعم ثم استأنف فقال رجلا ٤٥ (لا تحملاني) بتحفيف النون ولا في ذر بتشديد

وفي هذا بيان سنة الخلو
وهيئة في القشء ولم يبين في هذه
الرواية ما يصنع بعد ثنم أهل
يجاس فوقها وأيتورك ووقع في
الموطا عن يحيى بن سعيدان
القاسم بن محمد أراهم الخلو
في القشء مد فصب رجله اليمنى
وتنى اليسرى وجاس على ورثة
البسرى ولم يجاس على قدمه ثم
قال أرانى هذا عبد الله بن عبد
الله بن عمرو حيدتى أن أباه كان
ينعل ذلك فتبين من رواية
القاسم ما أجل في رواية ابنه قال
ابن عبد البر اختلعة واقي التربع
في النافلة وفي الفريضة للمريض
فأما الصحيح فلا يجوز له التربع
في الفريضة بإجماع العلماء كذا
قال وروى ابن أبي شيبة عن
ابن مسعود انه قال لأن أقمه
على رضىفتين أحب الى من
أن اقدم متربعا فى الصلاة وهذا
يشعر بتعريمه وليكن المشهور
عند أكثر العامة ان هيئة
الخلو فى القشء سنة فلعل
ابن عبد البر أراد تنفى الجواز
اثبات الكراهة وهذا الحديث
أخرجه أبو داود والنسائى (ع)
ابى حميد السباعى رضى الله
منه قال أنا كئيب أحفظكم
الصلاة رسول الله صلى الله عليه
 وآله (وسلم) زاد فى روايته أبى
داود قالوا فى قول الله ما كنت

الصحة لقوله صلى الله عليه وسلم لا تختلفوا على امامكم وقد خالف في العدد والنية وذهب
زيد بن علي والمؤيد بالله والباقر وأحمد بن عيسى والشافعية والحنفية الى الصحة اذ لم
تفصل أدلة الجماعة وقد خصصت الهادوية عدم صحة صلاة المسافر خلف المقيم بالركعتين
الاولين من الرباعية وقالوا بصحة ما في الاثرين ويدل للجواز مطلقا ما أخرجه أحمد
ابن حنبل في مسنده عن ابن عباس انه سئل ما بال المسافر يصلي ركعتين اذا انفرد
وأربع اذا اتم عقيم فقال تلك السنة وفي لفظ انه قال له موسى بن سامة انا اذا كُتبتكم
علينا أربعوا اذ اربعنا صاينار كعتين فقال تلك سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم وقد
أورد الحفاظ هذا الحديث في التخصيص ولم يتكلم عليه وقال ان أصله في مسلم والنسائي
بالفقت لابن عباس كيف أصلي اذا كتبت بركعة اذ لم اصل مع الامام قال ركعتين سنة
أبي القاسم

• (باب هل يفتدى المفترض بالمنقل أم لا) •

(عن جابر بن عبد الله كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم عاشاء الا آخره ثم يرجع الى قومه فيصلي بهم تلك الصلاة متفق عليه ورواه الشافعي والدارقطني وزاد ابي لهث تطوع ولههم مكنوبة العشاء وعن معاذ بن رفاع عنة عن سايح ورجل من بني سائلة انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان معاذ بن جبل يأتينا بعد ما تنام ونكون في أعمالنا في النهار فينادي بالصلاة فنخرج اليه فيطوق علينا فاقال رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم يا معاذ لاتكن فينا امانا ان تصلي معي واما ان تحفف على قومك رواه أحمد) حديث معاذ بن رفاع عنة اسماه كلهم ثقات وحديث معاذ قد روى بالفاظ مختلفة وقد قدمنا في باب انفراد المأموم بعذر بعضا من ذلك والزائدة التي رواها الشافعي والدارقطني رواها أيضا عبد الرزاق والطحاوي والبيهقي وغيرهم قال الشافعي هذا حديث ثابت لا اعلم حديثا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق واحد أثبت منه قال في الفتح بعد ان ذكر هذه الزيادة وهو حديث صحيح ورجاله رجال الصحيح وقد ردت في الفتح على ابن الجوزي لما قال انهم لا تصح وعلى الطحاوي لما أباعها وزعم انهم امد درجة والرواية الثمانية التي رواها أحمد رواها أيضا الطحاوي وأعلها ابن حزم بالانقطاع لان معاذ بن رفاع لم يذكره النبي صلى الله عليه وسلم ولا أدركه هذا الذي شكك اليه لان هذا الشاكي مات قبل يوم أحد واعلم انه قد استبدل بالرواية المتفق عليها وتلك الزيادة بالمدرجة بان صلاته بقومه كانت له تطوعا على جواز اقتداءه بالمتخير بالمتخير واجيب عن ذلك بما جوبه منها قوله صلى الله عليه وسلم امان ان تصلي معي واما ان تحفف على قومك فانه ادعي الطحاوي ان معناه امان ان تصلي معي ولا تصلي مع قومك واما ان تحفف بقومك ولا تصلي معي ويرد بان غاية ما في هذا

بأكثر ناله تبارك ولا أقدم ناله صحبة والطحاوي قالوا من أين قال رقيب ذلك منه حتى حفظ صلاته و زاد عبد الحميد قالوا
فأعرض وفي رواية عنه ابن حبان استقبل القبلة ثم قال الله أكبر وعند ابن خزيمة فيه ذكر الوضوء (رأيت) صلى الله

عليه وآله وسلم (إذا كبر يديه هذا من مكبيه) ولا يذرع حذو منه مكبيه زاد ابن اسحق ثم قرأ بعض القرآن (واذا رفع
أمكن يديه من ركبته ثم هصر ظهره) ٤٦ بالصلاة الملهمة له أي أمله في استوائه من ركبته ومثني ظهره من غير

أنه اذن له بالصلاة معه والصلاة بقوم مع التخفيف والصلاة معه فقط مع عدمه وهو
لا يدل على مطلوب المانع من ذلك نعم قال المصنف رحمه الله ما لفظه وقد احتج به بعض من
منع اقتداء المفسر بنقض المتنقل قال لأنه يدل على أنه متى صلى معه امتنع امامته
وبالاجماع لا تمتنع بصلاة المنقل معه فعلم أنه أراد بهذا القول صلاة الفرض وإن الذي كان
يصلى معه كان ينوي به نقلا اه وعلى تسليم أن هذا هو المراد من ذلك القول فتلك الزيادة
أعني قوله هي له تطوع وله هم مكنوبة أربع سنة وأصرح معنى وقول الطحاوي أنها
ظن من جابر مر دود لان جابرا كان ممن يصلى مع معاذ فهو محمول على أنه سمع ذلك منه
ولا يظن بجابرا أنه أخبر عن شخص بامر غير معلوم له إلا بأن يكون ذلك الشخص اطلعه
عليه فإنه اتقى لله واخشى ومنه أن فعل معاذ لم يكن بامر النبي صلى الله عليه وسلم
ولا تقريره كذا قال الطحاوي ورد بان النبي صلى الله عليه وسلم علم بذلك وأمر معاذ
به فقال صل بهم صلاة أخفهم وقال له لما نسكوا اليه تطويله أفنان أنت يا معاذ وأيضا
رأى الصحابي إذا لم يخالفه غيره حجة والواقع ههنا كذلك فإن الذين كان يصلى بهم
معاذ كلهم صحابة وقيام كما قال الحافظ ثلاثون عسياء وأربعون بدرية وكذا قال ابن حزم
قال ولا تحفظ من غيرهم من الصحابة امتناع ذلك بل قال معهم بالجواز عرواية وأبو
الدرداء وأنس وغيرهم ومنهم أن ذلك كان في الوقت الذي يصلى فيه الفريضة مرتين
فيكون منسوخا بقوله صلى الله عليه وسلم لا تصلوا الصلاة في اليوم مرتين كذا قال
الطحاوي ورد بان النهي عن فعل الصلاة مرتين محمول على أنها فريضة في كل مرة كما
حزم بذلك البيهقي جعاب بن الحديش قال في الفتح بل لو قال قائل إن هذا النهي منسوخ
بحديث معاذ لم يكن بعيدا ولا يقال القصة قديمة وصاحبها استشهد باحدنا نقول
كانت أحدي أو آخر الثلاثة فلا مانع أن يكون النهي في الأولى والأذن في الثانية منسوخا
وقد قال صلى الله عليه وسلم للرجلين اللذين لم يصلوا معه إذا صلوا في رحالكما ثم أتيا
مسجدا جماعة فصليا معهم قائما كما نأله أخرجه أصحاب السنن من حديث يزيد بن
الأسود وصححه ابن خزيمة وغيره وقد تقدم وكان ذلك في حجة الوداع في أو آخر حياة النبي
صلى الله عليه وسلم ويدل على الجواز أمره صلى الله عليه وسلم لمن أدرك الأئمة الذين
يأتون بعدهم يؤخرون الصلاة عن ميقاتها أن يصلوها في بيوتهم في الوقت ثم يجعلوها
معهم نافذة ومنها أن صلاة المفترض خلف المتنقل من الاختلاف وقد قال صلى الله
عليه وسلم لا تختلفوا علي إمامكم ورد بان الاختلاف المنهي عنه مبين في الحديث بقوله
فاذا كبر فكبروا الخ ولو سلم أنه يعم كل اختلاف كان حديث معاذ ونحوه مخصصا له ومن
المؤيدات لصحة صلاة المفترض خلف المتنقل ما قاله أصحاب الشافعي أنه لا يظن بمعاذ أن
يترك فضيلة الفرض خلف أفضل الأئمة في مسجده الذي هو أفضل المساجد بعد المسجد
الحرام ومنها ما قاله الخطابي إن العشاء في قوله كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم

تقويس ذكره الخطابي
وفي رواية عيسى غير مقنع رأسه
ولامصوبه ونحوه لعبد الحميد
وفي رواية فليج عنه أبي داود
فوضع يديه على ركبته كأنه
قايض عليهما وتر يديه فذاهما
عن جنيبه وله في رواية ابن الهيثم
عن يزيد بن أبي حبيب وفروح بن
أصابع (فاذا رفع رأسه استوى)
فأشام معتدلا زاد عيسى عنه
أبي داود فقال سمع الله لمن حمده
اللهم ربنا لك الحمد ورفع يديه
ونحوه لعبد الحميد وزاد حتى
يحمذى بهم ما منكبيه معتدلا
(حتى يعود كل فقار) بفتح الفاء
والقاف جمع فقارة واستعمل
الفقار لوالواحد تجوزا ولا يصلي
فقار بتقديم القاف وهو تصفيف
لأنه جمع فقار وهو المفازة ولا
معنى له هنا والقارب بفتح الهمزة
القاف ما تتصد من عظام الصلب
من لدن الكاهل إلى العقب قاله
في المحكم وهو ما بين ككل
مفصلين وقال صاعدوه من
أربع وعشرون سبع في العنق
وتخمس في الصلب اثنتا عشرة في
الطراف الأضلاع وقال
الأصمعي ثمان وعشرون وفي
رواية الأصمعي حتى يعود كل
فقار إلى (مكانه) والمراد بذلك
كمال الاعتدال وفي رواية هشيم
عن عبد الحميد ثم يمكث قائما حتى

يقع كل عضو وقعه (فاذا سجد وضع يديه) حال كونه (غير مترش ساعديه) وغبر حامل بطمه
على شيء من ثيابه (ولا قابضهما) أي يديه وهو ان يضعهما إليه وفي رواية فليج بن سليمان ونحو يديه عن جنيبه ووضع يديه

حذو منكبيه (واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة فإذا اجلس في الركعتين) الأولين للشبهة (جلس على رجليه اليسرى ونصب اليمنى) وهذا هو الافتراض (واذا اجلس في الركعة ٤٧ الأخيرة) للشبهة الآخر (قدم رجليه اليسرى

ونصب اليمنى وقعد على متعبته) وهذا هو التورك وفيه دليل للشبهة في أن جلوس التثنية الأخيرة غير لغيره وحديث ابن عمر المطلق محمول على هذا الحديث المقيد نعم في حديث عبد الله بن دينار المروى في الموطأ النصريح بأن جلوس ابن عمر المذكوور كان في التثنية الأخيرة وعند الحنفية يفترون في الكل وعند المالكية يتورك في الكل والمشهور عن أحمد اختصاص التورك بالصلاة التي فيها تشهدان وقد قيل في حكمة المغيرة أنه أقرب إلى عدم اشتباه عدد الركعات

ولأن الأول تعقبه بالركعة بخلاف الثاني ولأن المسبوق إذا رآه علم قد مر ما سبق به واستدل به الشافعي أيضا على أن تشهد الصبح كالشهد الأخير من غيره وهو قول الأئمة الأخيرة وفي الحديث جواز وصف الرجل نفسه بكونه أعلم من غيره إذا أمن الإيجاب وأراد تأكيد ذلك عند من سمعه لما في التعليل والاختصاص العلم من الفضل وفيه أن كان يستعمل فيما مضى وفيما يأتي لقول أبي حميد كنت أحفظكم وأراد استمراره على ذلك أشار إليه ابن المنذر وفيه

الغشاء حقيقة في المنروضة فلا بد أن كان يرى بها التطوع ومنها ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف أنه كان يصلي بكل طائفة ركعتين وفي رواية أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم صلى بطائفة ركعتين وسلم ثم صلى بطائفة ركعتين واحداهما أنزل قناعا ودعوى اختصاص ذلك بصلاة الخوف غير ظاهر ومنها ما رواه الأسماعيلي عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يغود من المسجد فيوم باهله وقد تقدم

• (باب اقتداء الجالس بالقائم) •

(عن أنس قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه خلف أبي بكر وقاعد في ثوب متونجه به وعن عائشة قالت صلى النبي صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر في مرضه الذي مات فيه قاعدارواه الترمذي وصححه ما) حديث أنس أخرجه النسائي أيضا والبيهقي وحديث عائشة أخرجه أيضا النسائي والحديثان يدلان على أن الإمام في تلك الصلاة هو أبو بكر وقد اختلفت الروايات في ذلك عن عائشة وغيره وقد قدمنا طرفا من الاختلاف وأشرنا إلى الجمع بينهما في باب الإمام بنقطة من مأموم ما وفيه ما يدل على جواز صلاة القاعد بعد خلف القائم ولا أعلم فيه خلافا

• (باب اقتداء القادر على القيام بالجالس وأنه يجلس معه) •

(عن عائشة أنها قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيته وهو شالء فجلسوا جالسا وصلى وراءهم قوم قياما فاشأر إليهم أن اجلسوا فلما انصرف قال إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا وإذا صلى جالسا فصلوا جالسا وعن أنس قال سقط النبي صلى الله عليه وسلم عن فرس فجحش شقه اليمين فدخلنا عليه نعوذ بخضرت الصلاة صلى بنا قاعد أفصلنا وراءه فعودا فلما قضى الصلاة قال إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا سجد فاسجدوا وإذا رفع فارفعوا وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد وإذا صلى قاعدا فصلوا قعودا أجمعون متفق عليهم وللبخاري عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم صرح عن فرسه فجحش شقه أو كنفه فأنه أصحابه يعودونه فصلى بهم جالسا وهم قيام فلما سلم قال إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا صلى قائما فصلوا قياما وإن صلى قاعدا فصلوا قعودا ولا جد في مسنده حديثان يدين حرون عن حميد عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتته فتقدمه فعدى مشربة لدرجته من جذوع فأتى أصحابه يعودونه فصلى بهم قاعدا وهم قيام فلما حضرت الصلاة الأخرى قال لهم أقموا بأماكنكم فإذا صلى قائما فصلوا قياما وإذا صلى قاعدا فصلوا قعودا وعن جابر قال ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسا بالمدينة فصرعه

أنه كان يخطي على الكبير من الصحابة بعض الأحكام المتبعة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورعا يذكروهم إذا ذكر ورواه هذا الحديث ما بين مصر بين بالميم ومدينين وفيه إرداف الرواية النازلة بالعالية ويريد من حميد من أفراد البخاري

في هذا الحديث بمنزلة السماع
أزدشموه) بوزن فعولة قبيلة
مشهورة (وهو حليف لبني عبد
مناف) لا يثبت جده وحاف المطالب
ابن عبد مناف (وكان من أصحاب
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
هو مقول النابغي الراوي عنه
(ان النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) صلى بهم الظهر فقام في
الركعتين الا وامين) الى الثالثة
خال كونه (لم يجلس) للتشهد
قال ابن رشد اذا اطلق في
الاحاديث الجلوس في الصلاة
من غير تقييد فالمراد به جلوس
التشهد (فقام الناس معه) زاد
ابن خزيمة من طريق الضياء
ابن عثمان عن الاعرج فسجوا
للقضى (حتى اذا قضى الصلاة)
أي فرغ منها (واتنظر الناس
تسليمه كبر وهو جالس فسجد
مجدنين) السهو بعد التشهد
(قبل ان يسلم) فيه مذبة
التشهد الاول لانه لو كان واجبا
لرجح وتداركه وهذا مذهب
الجمهور خلافا لاجد حديث
قال يجب لانه صلى الله عليه
 وآله وسلم فعله وداوم عليه
 وجبره بالسجود حين نسبه وقد
 قال صلى الله عليه وآله يمتحنني اصيلي
 والناسي ركن تبطل الصلاة
 بتركه ونعقب بأن جبره بالسجود
 دليل عليه لانه لا ان الواجب
 لا يجبر بذلك كالركوع وغيره

والحديث والعنونة والقول وآخر جه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه قال البخاري ومفيد ان العنونة الواقعة
(عن عبد الله بن يحيى) بضم الباء اسم امه (وهو) أي ابن يحيى (من)

على جزم فله فأنفكت قدمه فأتيناه نعوذه فوجدناه في مشربة اعائشة يسبح
جالسا قال نعم ما خلفه فبكت عنما ثم أتينا مرة أخرى نعوذه فصلى المكتوبة
جالسا فمنا خلفه فاشار اليها فقعدنا فلما قضى الصلاة قال اذا صلى الامام جالسا
فصلوا جلوسا واذا صلى الامام قائما فصلوا قايما ولا تشعلوا كما يفعل أهل فارس بعظمائهم
رواه أبو داود) حديث عائشة أخرجه أيضا أبو داود وابن ماجه وحديث أنس أخرجه
أيضا بقية الأئمة الستة وحديث جابر أخرجه أيضا مسلم وابن ماجه والنسائي من رواية
الليث عن أبي الزبير عن جابر بلافظ اشتركى رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلينا اوراه
وهو قاعد وأبو بكر يسمع الناس تكبيره فالتفت اليها فاشار اليها فقعدنا
فصلينا بصلاته قعودا فلما سلم قال ان كنتم آتينا فنعلمون نعل فارس والروم يقومون
على ملوكهم وهم قعود فلا تملوا انتم وابائكم ان صلى قائما فصلوا قايما وان صلى
قاعدا فصلوا قاعدا ورواه أيضا مسلم من رواية عبد الرحمن بن حميد الرؤاسي عن أبي
الزبير عن جابر ورواه أبو داود من رواية الاعشى عن أبي سفيان عن جابر وفي الباب
أحاديث قد قدمنا الاشارة اليها في باب وجوب متابعة الامام وقد قدمنا الكلام على
أكثر ألفاظ احاديث الباب هذا لفظه مشربة بفتح الميم وبالسين المتجمعة وبضم الراء
وفتحها وهي الغرفة وقيل كان الخزانة فيها الطعام والشراب واليهذا سميت مشربة
فان المشربة بفتح الراء فقط هي الموضع الذي يشرب منه الناس قوله على جزم يحجب
مكسورة وذال مججمة ساكنة وهو أصل النسي والمراد هنا أصل التخله وفي رواية ابن
حبان على جزم فله ذهب أعلاها وبقي أصلها في الارض وحكي الجوهري فتح الجيم
وهي ضبيعة فان الجزم بالفتح القطع قوله فأنفكت الف من الوهن والخلع
وانفك العظم انتقل من مفصله يقال فيككت الشئ أي بنت بعضه من بعض وقد استدلل
بالاحاديث المذكورة في الباب القائلون ان المأموم يتابع الامام في الصلاة قاعدا وان لم
يكن المأموم معذورا ومن قال بذلك أجمد واسحق والاوزاعي وابن المنذر ورواه
وبقية أهل الظاهر قال ابن حزم وبهذا نأخذ الامين يصلي الى جنب الامام يذكر
الناس ويعلمهم تكبير الامام فانه يتخير بين ان يصلي قاعدا وبين ان يصلي قائما قال ابن
حزم ويحمل قولنا يقول بجهور السلف ثم رواه عن جابر وأبي هريرة واسيد بن حصه قال
ولا يخالف لهم يعرف في الصحابة ورواه عن عطاء وروى عن عبد الرزاق انه قال ما رأيت
الناس الا على ان الامام اذا صلى قاعدا صلى من خلفه قعودا قال وهي السنة عن
غير واحد وقد حكاه ابن حبان أيضا عن الصحابة الثلاثة المذكورين وعن قيس بن قهده
أيضا عن الصحابة وعن أبي الشعثاء وجابر بن زيد عن التابعين وحكاه أيضا عن مالك بن
أنس وأبي أيوب سليمان بن داود الهاشمي وأبي خيثمة وابن أبي شيبة وعجم بن اسمعيل

ومن قال بل وجوب أيضا اسحق وهو قول الشافعي ورواية عند الحنفية قال الحافظ الرياني محمد بن

على الشوكاني في السيل أقول الواجب بالتشهد لم يخص التشهد الا بخير بل هي واردة في مطلق التشهد لبقاء تقدم في التشهد

الآخري من الاستدلال على وجوبه وهو منه دليل على وجوب التشهد الأوسط ومع هذا التشهد الأوسط مذكور في حديث
المسي الذي هو مرجع الواجبات وليذكر التشهد الآخر في حديث المسي ٤٩ فكان القول بإيجاب التشهد الأوسط

وأظهر من القول بإيجاب الآخر
وأما الاستدلال على عدم
وجوب الأوسط بكون النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لم تركه
سواء أتم جدها لم وفهـ هذا إنما
يكون دليلاً لو كان وجود
السهم مختصاً بتركه ما ليس
بواجب وذلك ممنوع انتهى
وفي الحديث مباحث ذكرها
الحافظ وغيره في السهم ورواه
ما بين حصي ومعدني وفيه
التحديث والاختبار والغنة
وأخرجه المؤلف أيضاً في
الصلاة والسهم والنذور وسلم
والنساء وابن ماجه في الصلاة
(عن عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه قال كما إذا صلينا
خلف النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) ولا يداود عن مسدد
إذا جلسنا قلنا السلام على الله)
من عياده (السلام على جبريل
وميكايل السلام على فلان
وفلان) زاد ابن ماجه يعنون
الملائكة والظاهر كما قاله الآبي
أن هذا كان استحضاراً منهم وأنه
صلى الله عليه وآله وسلم لم يسمعه
الآخريين أنه كره عليهم قال
وجه الإنكار عدم استقامة
المعنى لانه عكس ما يجب أن
يقول وقوله كما من قبيل
المرفوع حتى يكون منوطاً
بقوله إن الله هو السلام لان

ومن تبعهم من أصحاب الحديث مثل محمد بن نضر ومحمد بن اصف بن برخية ثم قال به ذلك
وهو عندى شرب من الإجماع الذي أجمعوا على إجازته لان من أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم أربعة اقنوا به والإجماع عندنا إجماع الصحابة ولم يرو عن أحد من الصحابة
خلاف لهؤلاء الأربعة لا باسناد متصل ولا منقطع فكان الصحابة أجمعوا على أن الإمام إذا
صلى قاعداً كان على المؤمنين أن يصلوا معه ودأبوا في تبعه من التابعين جابر بن زيد وأبو
الشعثاء لم يرو عن أحد من التابعين أصلاً خلافه لا باسناد صحيح ولا واه فكان التابعين
أجمعوا على إجازته قال وأول من أبطل في هذه الأمة صلاة المؤمنين قاعداً إذا صلى إمامه
جالساً المغيرة بن مقسم صاحب النخعي وأخذ عنه حماد بن أبي سليمان ثم أخذ عن حماد أبو
حنيفة وتبعه عليه من بعده من أصحابه انتهى كلام ابن حبان وحكي الخطابي في المعالم
والقاضي عياض عن أكثر الفقهاء خلاف ذلك وحكي النووي عن جمهور السلف
خلاف ما حكى ابن حزم عنهم وحكا ابن دقيق العيد عن أكثر الفقهاء المشهورين وقال
الحازمي في الاعتبار ما نقله وقال أكثر أهل العلم يصلون قياماً ولا يبعون الإمام في
الجلوس وقد أجاب المخالفون لأحاديث الباب بأجوبة أحدها دعوى النسخ فانه
الناسعي والحمدي وغير واحد وجهوا النسخ ما تقدم من صلته صلى الله عليه وسلم في
مرض موته بالأناس قاعداً وهم قائمون خلفه ولم يأمرهم بالعود وأنكر أحد نسخ
الأمر بذلك وجمع بين الحديثين بتزايدهما على حالتين أحدهما إذا ابتدأ الإمام الراتب
الصلاة قاعداً المرض يربح برؤه فحينئذ يصلون خلفه قعوداً ثانياً إذا ابتدأ الإمام
الراتب قائماً لمزم المؤمنين أن يصلوا خلفه قياماً سواء طرأ ما يقتضي صلاة إمامهم قاعداً
أم لا كما في الأحاديث التي في مرض موته صلى الله عليه وسلم فان تقريره لهم على القيام
دل على أنه لا يلزمهم الجلوس في تلك الحالة لان أبابكر ابتدأ الصلاة قائماً وصلى الإمام معه
قياماً بخلاف الحالة الأولى فانه صلى الله عليه وسلم ابتدأ الصلاة جالساً فلما صلوا خلفه
قياماً أكرهمهم وبقي هذا الجمع أن الأصل عدم النسخ لاسيما وهو في هذه الحالة
يستلزم النسخ مرتين لان الأصل في حكم القادر على القيام أن لا يصل قاعداً وقد نسخ
إلى التعود في حق من صلى إمامه قاعداً فدعوى نسخ القعود بعد ذلك تقتضي وقوع
النسخ مرتين وهو بعيد والجواب الثاني من الأجوبة التي أجاب بها المخالفون لأحاديث
الباب دعوى التخصيص بالنبي صلى الله عليه وسلم في كونه يؤم جالساً حكى ذلك القاضي
عياض قال ولا يصح لأحد أن يؤم جالساً بعده صلى الله عليه وسلم قال وهو مشهور وقول
مالك وجاعة أصحابه قال وهذا أولى الأثواب لانه صلى الله عليه وسلم لا يصح التقدم بين
يديه في الصلاة ولا في غيرها ولا العذر ولا الغيرة ورد صلته صلى الله عليه وسلم خلف
عبد الرحمن بن عوف وخاف أبي بكر وقد تقدم ذلك وقد استدلى على دعوى التخصيص
بحديث الشعبي عن جابر مرفوعاً لا يؤمن أحد بعدى جالساً وأجيب عن ذلك بأن

٧ نيل ش النسخ إنما يكون فيما يصح معناه وليس تكرر ذلك منهم مظنة سماعه منهم لانه في
التشهد والتشميم فالنبت البنا رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم فقال) ظاهره انه صلى الله عليه وآله وسلم كلهم

في اثناء الصلاة لكن في رواية حنبل بن عياث أنه بعد الفراغ من الصلاة ولفظه فلما انصرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 من الصلاة قال (ان الله هو السلام) ٥٠ أي انه اسم من أسمائه تعالى ومعناه السلام من سمات الحدوث قاله النووي

أو المسلم عباده من المصائب
 أو المسلم عليهم في الجنة أو أن
 كل سلام ورحمة ومنه وهو
 ما لا يملكه ما أعطاه ما قاله
 البيضاوي وقال التوربشتي
 وجه النبي عن السلام على
 الله لانه المرجوع اليه بالمسائل
 المتعالي عن المعاني المذكورة
 فكيف يدعى لهم ما هو المادع
 في جميع الحالات وقال ابن
 الأنباري أمرهم أن يصرفوه
 الى الخلق لما جئهم الى السلامة
 وغناه سبحانه عنهم اوقال الخطابي
 المراد ان الله هو ذو السلام
 فلا تقولوا السلام على الله فان
 السلام منه بدى واليه يعود
 ومرجع الامر في اضافته اليه
 انه ذو السلام من كل آفة
 وعيب (فاذا صلى أحدكم) قال
 ابن رشد أي أتم صلاته لكن
 تعذر الحمل على الحقيقة لان
 التشهد لا يكون بعد السلام
 فلما تعين الجواز كان جله على
 آخر جزء من الصلاة أو لانه
 أقرب الى الحقيقة وقال العميني
 اذا أتم صلاته بالجلوس في آخرها
 وفي رواية حنبل بن عياث فاذا
 جلس أحدكم في الصلاة وفي
 رواية حنبل اذا قعد أحدكم في
 الصلاة (فليقل) بصيغة الامر
 المقتضية للوجوب وفي حديث
 ابن مسعود عند الدارقطني

الحديث لا يصح من وجه من الوجوه كما قال العراقي وهو أيضا عند الدارقطني من رواية
 جابر المعنى عن الشعبي مرسلًا وجابر متروك وروى أيضا من رواية نجادة عن الشعبي
 ونجادة ضعفة الجمهور وما ذكر ابن العربي ان حديث الخليل لا يصح عقبه بقوله لا ينبغي
 سمعت بعض الانبياء ان الحال أحد وجوه التخصيص وحال النبي صلى الله عليه وسلم
 والتبرك به وعدم العوض منه يقتضي الصلاة خلفه قاعدة وليس ذلك كله لغيره انتهى
 قال ابن دقيق العيد وقد عرف ان الاصل عدم التخصيص حتى يدل عليه دليل انتهى
 على انه يقدح في التخصيص ما أخرجه أبو داود وان أسيد بن حضير كان يوم قومه بخاء
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعود فقبل يارسول الله ان الله ان امامنا مريض فقال اذا صلى
 قاعدة فصلوا فعودا قال أبو داود وهذا الحديث ليس بمتمصل وما أخرجه عبد الرزاق عن
 قيس بن قهده الانصاري أن اماما لهم اشتكى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 فكان يومئذنا جالسوا ونحن جلوس قال العراقي واسناده صحيح والجواب الثالث من
 الاجوبة التي اجاب بها المخالفون لاحاديث الباب انه يجمع بين الاحاديث بما تقدم عن
 أحمد بن حنبل وأجيب عنه بان الاحاديث ترد لما في بعض الطرق انه أشار اليهم بعد
 الدخول في الصلاة والجواب الرابع تأويل قوله واذا صلى قاعدة فصلوا فعودا أي واذا
 تشهد قاعدة افتشدهم وعودا أجعين حكاه ابن حبان في صحيحه عن بعض العراقيين
 وهو كما قال ابن حبان تحريف للخبر عن عمومهم بغير دليل وردة ما ثبت في حديث عائشة انه
 أشار اليهم أن اجلسوا وفيه تعديل ذلك بما وافقه الاعاجم في القيام على ملوكهم اذا
 عرفت الاجوبة التي اجاب بها المخالفون لاحاديث الباب فاعلم انه قد اجاب المتسكون بها
 على الاحاديث المخالفة لها باجوبة منها قول ابن خزيمة ان الاحاديث التي وردت بامر
 الاموم أن يصلي قاعدة لا يختلف في صحتها ولا في سياقها وأما صلاته صلى الله عليه وسلم
 في مرض موته فاختلف فيها هل كان اماما أو أموما ومم ان بعضهم جمع بين النقصين
 بان الامر بالجلوس كان للندب وتقرر بقيامهم خلفه كان لبيان الجواز ومنه انه استمر
 عمل الصحابة على القعود خلف الامام القاعد في حياته صلى الله عليه وسلم وبعد موته كما
 تقدم عن أسيد بن حضير وقيس بن قهده وروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن جابر انه
 اشتمكى فحضرت الصلاة فصلى بهم جالسا وصلوا معه جلوسا وعن أبي هريرة أيضا انه
 أفق بذلك واسناده صحيح ومنه ما روى عن ابن شعبة ان نازع في ثوب
 كون الصحابة صلوا خلفه صلى الله عليه وسلم قياما غير رأي بكر لان ذلك لم يرد صريحا
 قال الحافظ والذي ادعى فيه قد أثبتته الشافعي وقال انه في رواية ابراهيم عن الاسود
 عن عائشة قال الحافظ ثم وجدته مصرحاً في مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني
 عطاء قد ذكر الحديث ولفظه فصلى النبي صلى الله عليه وسلم فاعدا وجعل أبابكر وراءه
 بنوه وبين الناس وصلى الناس وراءه قياما قال وهذا امر لا يمتنع بالرواية التي علقها

باسناد صحيح وكذا لا ندري ما نقول قبل أن يفرض علينا التشهد (التحيات) جمع تحية وهو
 السلام أو اليقظة أو السلامة من الآفات أو العظمة وجمع لان الاول كان كل واحد منهم يحية أصحابه تحية مخصوصة

فقبل جمعة الله وهو المستحق لها حقيقة قاله ابن قتيبة وقال الخطابي ثم البغوي لم يكن في تحياتهم شيء يصلح للثناء على الله فلهذا أهممت ألفاظها واستعمل منها معنى التعظيم فقال قولوا ٥١ التحيات (الله) أى أنواع التعظيم له وقال

الحب الطبري يحتمل أن يكون لفظ التحية مشتركا بين المعاني المقدمة ذكرها وكونها بمعنى

السلام أنسب هذا قال القرطبي

قوله لله فيه تنبيه على الإخلاص

في العبادة أى أن ذلك لا يفعل إلا

لله ويحتمل أن يراد به الاعتراف

بأنه ملاك الملوكة وغير ذلك مما

ذكره فكله في الحقيقة لله لا لغيره

(والصلوات) أى الخمس واجبة

لله لا يجوز أن يقصد به غيره

ففيه رد على من يصلى الصلاة

لأحد غير الله تعالى سبحانه

كالصلاة للشيخ عبد القادر

الجيلاني رحمه الله تعالى وهو

فعل المشركين الذين قال الله

تعالى فيهم وما يؤمن أكثرهم

بالله الأوهم مشركون أو هو

أخبار عن قصد الإخلاص ناله

تعالى أو العبادات كلها

أو الرحمة لأنه المنفضل بها وقيل

هو أعم من الفرائض والنوافل

في كل شريعة وقيل الدعوات

(والطيبات) التي يصلح أن يثنى

على الله بها دون ما لا يليق به مما

كان الملوكة يحبون به أو ذكر الله

أو الأقوال الصالحة أو الأعمال

الصالحة وهو أعم وألح التحيات

العبادات القولية والصلوات

العبادات الفعلية والطيبات

العبادات المالية (السلام)

أى السلامة من المكاره

الشافعي عن النخعي قال وهذا الذي يقتضيه النظر لانهم ابتدؤا الصلاة مع أبي بكر قريما
فن ادعى انهم قعدوا بعد ذلك فعليه البيان

* (باب اقتداء المتوضى بالمتيم) *

(فيه حديث عمرو بن العاص عن غزوة ذات السلاسل وقد سبق وعن سعيد بن جبيرة

قال كان ابن عباس في سفر معه ناس من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم غمار

ابن ياسر فكانوا يقدمونه لقراءة من رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بهم ذات يوم

فضحكوا وأخبرهم أنه أصاب من جارية له رومية فصلى بهم وهو جنب متيم رواه الاثرم

واحجبه احمد في روايته) حديث عمرو بن العاص تقدم في باب الجنب يتيم لخوف البرد

من كتاب التيم وفيه انه احتلم في ليلة باردة فتيم ثم صلى بأصحابه صلاة الصبح فلما قدموا

على النبي صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك له فقال يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب فقال

ذكرت قول الله ولا تقموا أنفسكم فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا

وبهذا التقرير احتج من قال بصحة صلاة المتوضى خلف المتيم ويؤيد ذلك ما أخرجه

الدارقطني عن البراء بن رباح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى الامام بقوم وهو على

غير وضوء أجروا معهم وفي اسناده جوير بن سعيد وهو متروك وفي اسناده أيضا

انقطاع وما أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان والبيهقي من حديث أبي بكر أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم دخل في صلاة الفجر فأومأ بيده أن مكانكم ثم جاء ورأسه يقطر

فصلى بهم وفي رواية له قال في أوله وكبر وقال في آخره فلما قضى الصلاة قال انما أنا بشر

مثلكم وانى كنت جنباً وسيأتى الحديث قريباً وهو في الصحيحين باللفظ أقيمت الصلاة

وعادت الصفوف حتى قام النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة قيل أن يكبر ذكر فأنصرف

وقال مكانكم الحديث وعلى هذا فلا يكون الحديث مؤيداً ولكنه زعم ابن حبان

انهم ما قضيتان أحداهما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم انه جنب قبل الاحرام بالصلاة

والثانية بعد أن أحرم ومن المؤيدات لجواز صلاة المتيم المتوضى ما ذكره المصنف من

الاثر المروي عن ابن عباس وزهبت العترة الى أنه لا يصح اتمام المتوضى بالمتيم واحتج

لهم في البحر بقوله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن من التيم المتوضى وهذا الحديث لو صح

لكان حجة قوية

* (باب من اقتدى بن خطأ بترك شرط أو فرض ولم يعلم) *

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا من بكم فان أصابوا فليكنم وإلهم

وان أخطوا فليكنم وعلمهم رواه احمد والبخاري وعن سهل بن سعد قال سمعت رسول

الله صلى الله عليه وسلم يقول الامام ضامن فإذا أحسن فله وإلهم وان أساء فعليه يعني ولا

أو السلام الذي وجه الى الرسل والانبياء أو الذي سلمه الله عليهم ليلة المعراج أو الذي وجه الى الامم السالفة (عليكم أيها
النبي ورحمة الله وبركاته) قال الله هذا التقريرى والمراد حقيقة السلام الذي يعرفه كل أحد وعن بصيردرو على من ينزل

تكون آل البيت أو هي له هذا الخارج إشارة الى قوله تعالى وسلام على عباده الذين اصطفى قال في الفتح ولا شك ان هذا التقدير اولى من تقدير النكرة وحكي ٥٢ صاحب الاقلد عن أبي حامد ان التذكير فيه لله عظيم وهو وجه من وجوه

علمهم رواه ابن ماجه وقد صح عن عمر انه صلى بالناس وهو خب ولم يعلم فاعاد ولم يعيدوا وكذلك عثمان وروى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنهم حديث سهل بن سعد في اسناده عبد الحميد بن سليمان وهو ضعيف قوله يصلون بكم انظ البخاري يصلون اكم باللام التي للتبديل والمراد الائمة قوله فان اصابوا فليصم اي ثواب صلاتكم قوله ولهم هذه الانظة ليست في البخاري وهي في مسند أحمد والمراد انهم ثواب صلاتهم وزعم ابن بطلان ان المراد بالاصابة هنا اصابة الوقت واستدل بحديث ابن مسعود مرفوعا اعلمكم تذكرون اقواما يصلون الصلاة غير وقتها فاذا أدركتهم فلهوا في بيوتكم في الوقت ثم صلوا معهم واجعلوها سبعة وهو حديث حسن أخرجه النسائي وغيره قال فالتقدير على هذا فان اصابوا الوقت وان اخطوا الوقت فلمكم يعني الصلاة التي في الوقت وأجاب عنه الحافظ بأن زيادة لهم كافي رواية أحمد تدل على ان المراد بصلاتهم معهم لا عند الانفراد وكذلك أخرجه الاسماعيل وأبو نعيم في مستخرجهم ما وكذلك أخرج هذه الزيادة ابن حبان من حديث ابى هريرة وأبو داود من حديث عقبة بن عامر مرفوعا بلطف من أم الناس فأصاب الوقت فله ولهم وفي رواية لاحد في هذا الحديث فان صلوا الصلاة ثلثوا وتموا الر كوع والسهو وفيكم لكم ولهم قال في الفتح فهذا بين ان المراد ما هو أعم من اصابة الوقت قال ابن المنذر هذا الحديث يرتد على من زعم ان صلاة الامام اذا فسدت فسدت صلاة من خلفه قوله وان اخطوا أي ارتكبوا الخطيئة ولم يرد الخطأ المقابل للعمد لانه لا ثم فيه قال المهلب فيه جواز الصلاة خلف البر والتاجر واستدل به البيهقي على أنه يصح صلاة المأمومين اذا كان امامهم محمدا وعليه الاماعة قال في الفتح واستدل به غيره على أنهم من ذلك وهو صحة الانتقام من يخل بشئ من الصلاة ركعا كان أو غيره اذا أتم المأموم وهو وجه للشافعية بشرط أن يكون الامام هو الخليفة أو نائبه والاصح عندهم صحة الانتقام لان علم انه ترك واجبا ومنهم من استدلل به على الجواز مطلقا وهو الظاهر من الحديث وبؤيده ما رواه المصنف عن الثلاثة الخلفاء رضي الله عنهم قوله الامام ضامن قد قدمه بنا الكلام على حديث أبي هريرة وعلى معنى الضمان في باب الاذان قوله وان اصابه فيه ان الامام اذا كان مسيا كأن يدخل في الصلاة خلفه لا يركب أو شرط عداه فهو آثم ولا شيء على المؤتمين من اسائه

الترجيح لا يتضرع عن الوجوه المتقدمة وأصل سلام عليك سات سلاما عدل عن الذنب الى الرفع على الامة دلالة على ثبوت المعنى واستقراره وانما قال عليك فعلى من الغيبة الى الخطاب مع ان انظ الغيبة يقتضيه السياق لانه اتباع لنظ الرسول بعينه حين علم الحاضر من من أصحابه وقد وقع في بعض حديث ابن مسعود هذا ما يقتضي الغيرة بين زمانه صلى الله عليه وآله وسلم فيقال بلطف الخطاب وأما بعده فيقال بلطف الغيبة ولطفه في الاستئذان عند البخاري بعد أن ساق حديث التشهيد قال وهو بين ظهرانيها قبض قلنا السلام على النبي كذا وقع في البخاري وأخرجه أبو عوانة في صحيحه والسراج والجوزقي وأبو نعيم الاصفهاني والبيهقي من طرق متعديرة الى أبي نعيم شيخ البخاري فيه بلطف فلما قبض قلنا السلام على النبي قال السبكي في شرح المنهاج ان صح هذا عن الصحابة دل على أن الخطاب في السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير واجب فيقال السلام على النبي قال في الفتح قد صح بالارباب وقد وجدت له متابعا قال عبد الرزاق أخبرني ابن جريح أخبرني عطاء ان الصحابة كانوا يقولون والنبي صلى الله عليه وآله وسلم حي السلام عليك أيها النبي فلما مات قالوا السلام على النبي هذا اسناد صحيح وأما ما روى سعيد بن منصور ومن

(باب حكم الامام اذا ذكر انه محدث أو خرج حديث سبعة أو غير ذلك)

(عن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم استفتح الصلاة فكبر ثم أومأ اليهم أن مكانكم ثم دخل ثم خرج ورأسه يقطر فصرخ اليهم فلما قضى الصلاة قال انما أنا بشر والى كذا فسبحا رواه احمد وابوداود وقال رواه ايوب وابن عون وهشام عن محمد بن النسي

وجدت له متابعا قال عبد الرزاق أخبرني ابن جريح أخبرني عطاء ان الصحابة كانوا يقولون والنبي صلى الله عليه وآله وسلم حي السلام عليك أيها النبي فلما مات قالوا السلام على النبي هذا اسناد صحيح وأما ما روى سعيد بن منصور ومن

طريق أبي عبيدة بن عبد الله عن ابن مسعود عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم علمهم التشميد فقد كرهه قال فقال ابن عباس
إنما كنا نقول السلام عليكم أيها النبي إذ كان حيا فقال ابن مسعود هكذا ٥٣ علمنا وهكذا نعلم فظاهره أن ابن عباس قاله

بحمدنا وإن ابن مسعود لم يرجع
إليه لكن رواية أبي معمر التي
فيها قال قبض قلنا السلام على
النبي أصح لأن أبا عبيدة لم يسمع
من أبيه فالإسناد أنه مع ذلك
ضعيف انتهى وفي هذا رد لما قاله
بعض أهل العرفان أن المصنفين
لما استفتحوا باب المالكوت
بالنحيات أذن لهم بالدخول في
حرم الحى الذى لا يموت فقوت
أعينهم بالمنساجة فنهوا على أن
ذلك بواسطة نبي الرحمة وبركة
متابعه فالتفتوا فإذا الحبيب في
حرم الحبيب حاضر فاقبلوا عليه
قائلين السلام عليك أيها النبي
انتهى كذا في الفتح قال
المصنفون أمرهم أن يقرؤوه
بالسلام عليه أشرفه ومنزله
حقه عليهم ثم علمهم أن يخصوا
أنفسهم أولا لأن الاهتمام بها
أهم من أمرهم بتعميم السلام
على الصالحين إعلاما منه بأن
الدعاء للمؤمنين ينبغي أن يكون
شاملا لهم انتهى (السلام)
الذى وجهه إلى الأمم السالفة من
الصالحين وجوز النوى حذف
اللام من السلام في الموضعين
قال والأثبت أفضل وهو الموجود
في روايات الصحيحين انتهى
ونعقبه الحافظ في الفتح بأنه لم يقع
في شيء من طرق حديث ابن
مسعود بحذف اللام وإنما
اختلف في ذلك حديث ابن
عباس وهو من أفراد مسلم

الله عليه وسلم قال فكبرتم أو ما إلى القوم أن اجلسوا وذهب فاعتسل وعن عمرو بن
مeyer قال اتى لقنم مابني وبين عمر غداة أصيب الاعمى عبد الله بن عباس فها هو الآن
كبر فسمعه يقول فتلى أو كفى الكلب حين طعمه وتناول عمر عبد الرحمن بن عوف
فقدمه ف صلى بهم صلاة خفيفة مختصرة البخارى وعن أبي رزين قال صلى على رضى
الله عنه ذات يوم فرعف فأخذ يدرج فقدمه ثم انصرف رواه سعيد في سننه وقال
احمد بن حنبل ان استخلف الامام فقد استخلف عمر وعلى وإن صلوا وحدا نأفد طعن
معاوية وصلى الناس وحدا نأمن حيث طعن انقوا صلاتهم) حديث أبي بكر قال
الحافظ اختلف في وصله وارساله وفي الباب عن أنس عند الدارقطني واختلف في وصله
وارساله كما اختلف في وصل حديث أبي بكر وارساله وعن علي عند أحمد واليزار
والطبراني في الاوسط وفيه ابن لهيعة وعن عطاء بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم
مرسلا عند أبي داود ومالك وعن أبي هريرة عند ابن ماجه قال الحافظ وفي إسناده نظر
وعن محمد بن سيرين عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا عند أبي داود وكذا كرام المصنف
والحديث في الصحيحين عن أبي هريرة بالفاظ ليس فيها ذكر أن ذلك كان بعد الدخول
في الصلاة وفي بعضها التصريح بأن ذلك كان قبيل التكبير كما تقدم قال في الفتح يمكن
الجمع بين رواية الصحيحين وغيرهما بأن يحمل قوله فكبر في رواية أبي داود وغيره على
أراد أن يكبر أو بأنهم ما وقعنا كما تقدم عن ابن حبان وذكره أيضا القاضي عياض
والقرطبي وقال النووي انه لا يظهر أن ثبت ذلك والافغانى الصحيحين أصح قوله ثم أو ما
أى أشار ورواه البخارى فقال لنا فتح عمل رواية البخارى على إطلاق القول على
العمل ويمكن أن يكون جمع بين الكلام والاشارة قوله أن مكانكم منصوب بفعل
محذوف هو وقوعه والتقدير الزموا مكانكم قوله ورأسه يقطر أى من ماء الغسل قوله
فصل بهم في رواية البخارى فصلينا معه وفيه جواز التحلل الكثير بين الإقامة والدخول
في الصلاة قوله إنما أنا بشر قد تقدم الكلام على مثل هذا الحصر قوله وإنى كنت جنبا
فيه دليل على جواز اتصافه صلى الله عليه وسلم بالجنابة وعلى صدور النسيان منه قوله عن
محمد بن سيرين قوله أن اجلسوا وهذا يدل على أنهم قد كانوا اصطقوا الصلاة قياما وقد
صرح بذلك البخارى عن أبي هريرة ولفظه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج وقد
أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف قوله وذهب في رواية لابى داود فذهب والنسائي ثم رجع
إلى بيته قوله فقدمه فصلى بهم سبعا فى حديث عمر مطولا فى كتاب الوصايا وأتى الكلام
عليه ان شاء الله تعالى وفيه جواز الاستخلاف للامام عند عروض عذريته فتنفى ذلك
لتقرير الصحابة لعمر على ذلك وعدم الإنكار من أحد منهم فكان إجماعا وكذلك فعل
على وتقريرهم له على ذلك وإلى ذلك ذهب العسرة وأبو حنيفة وأصحابه والشافعى

(علينا) يريد به المصلى نفسه والحاضر من من الامام والمأمومين والملائكة واستدل به على استحباب البداءة بالنفس في الدعاء
وفي الترمذى معصيا من حديث أبي بن كعب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا ذكر أحد فدعا له بدأ بنفسه وأصله في

مسار (وعلى عباد الله الصالحين) القائلين بما عليهم من حقوق الله وحقوق العباد وهو عموم بعد خصوص قال الترمذي الحكم من أراد أن يحظى بهذا السلام الذي يسلمه ٥٤ الخلق في صلاتهم فليكن عبدا صالحا والاحرم هذا الفضل العظيم

ومالك وفي قول الشافعي انه لا يجوز واستدل في البحر بتركه صلى الله عليه وسلم الاستخلاف لما ذكر انه جنب وأجاب عن ذلك بأنه فعل ذلك ليدل على جواز الترك أو ذكر قبل دخولهم في الصلاة قال ولا فائول هذا الا الشافعي انتهى وذهب أحمد بن حنبل الى التحخير كما روى عنه المصنف رحمه الله تعالى

(باب من أم قوما بكرهونه)

(عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة من تقدم قوما وهم له كارهون ورجل أتى الصلاة ديارا والديار أن يأتيها بعد أن تفوته ورجل اعتد محزرة رواه أبو داود وابن ماجه وقال فيه يعني بعد ما يفوته الوقت وعن أبي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة لا تجبوا زيارتهم إذا هم العبد الأبق حتى يرجع وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط وامام قوم وهم له كارهون رواه الترمذي) حديث عبد الله بن عمرو في اسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفرقي ضعفه الجهور وحديث أبي امامة انفرد بإخراجه الترمذي وقال هذا حديث حسن غريب وقد ضعفه البيهقي قال النووي في الخلاصة والاربع هذا قول الترمذي انتهى وفي اسناده أبو غالب الراسبي البصري صحيح الترمذي حديثه وقال أبو حاتم ليس بالقوي وقال النسائي ضعفه ووثقه الدارقطني وفي الباب عن أنس عند الترمذي بلفظ لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة رجلا أم قوما وهم له كارهون وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط ورجلا سمع حي على الفلاح ثم لم يجب قال الترمذي حديث أنس لا يصح لانه قد روى عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا وفي اسناده أيضا محمد بن القاسم الاسدي قال الترمذي تكلم فيه أحمد بن حنبل وضعفه وليس بالفاظ وضعف حديث أنس هنا أيضا البيهقي وقال بعد ذكر رواية الحسن له عن أنس ليس بشئ نفرد به محمد بن القاسم الاسدي عن الفضل بن دلهم عنه ثم قال وروى عن يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد عن أنس بن مالك يرفعه وفي الباب أيضا عن ابن عباس عند ابن ماجه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا ترفع صلاتهم فوق رؤسهم شيئا رجل أم قوما وهم له كارهون وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط واخوان متصارمان قال العراقي واسناده حسن وعن طلحة عند الطبراني في الكبير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أياما رجل أم قوما وهم له كارهون لم تجز صلاته أذنيه وفي اسناده سليمان بن أيوب الطلي قال فيه أبو زرعة عامة أحاديثه لا يتابع عليها وقال الذهبي في الميزان صاحب منا كبر وقد وثق وعن أبي سعيد عند البيهقي بلفظ ثلاثة لا تجبوا زيارتهم رؤسهم رجل أم قوما وهم له كارهون الحديث قال البيهقي بعد ذكره وهذا اسناد ضعيف وعن سلمان عند ابن أبي شيبة في المصنف بنحو حديث أبي امامة وهو من رواية القاسم بن

وقال القاسم كنهاني ينبغي للمصلي أن يستحضر في هذا المحل جميع الملائكة والانبيا والمؤمنين يعني ليتوافق لفظه مع قصده وفيه ان الجمع المحلى باللام للعموم وان له صبغا وحده منها قال ابن دقيق العيد وهو مقطوع به عندنا في لسان العرب وتصرفات ألفاظ الكتاب والسنة والاستدلال بهذا فرد من افراد لا تحصى لا لا تقتصر عليه انتهى وفيه خلاف عند أهل الأصول (فأنكم اذا قلتموها) أي قوله وعلى عباد الله الصالحين وهو كلام معترض بين قوله الصالحين وقوله أشهد أني آخره وانما قدمت للاهتمام بها لكونه أسكر عليهم عد الملائكة واحدا واحدا ولا يمكن استيفائهم مع ذلك فعلمهم لفظا يشمل الجميع مع غير الملائكة من النبيين والمرسلين والصديقين وغيرهم بغير مشقة وهذا من جوامع الكلم التي أوتيت صلى الله عليه وآله وسلم (أصاب كل عبد لله صالح في السماء والارض) وفي رواية مسند عن يحيى أو بين السماء والارض والشك فيه من مسند والافقار واغیره عن يحيى بلفظ من أهل السماء والارض أخرجه الاسماعيلي وغيره (أشهد أن لا اله الا الله)

زاد ابن أبي شيبة من رواية أبي عبيدة عن أبيه وحده لا شريك له وسنده ضعيف لكن ثبت هذه الزيادة بخبره في حديث أبي موسى عند مسلم وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني الآن سنده ضعيف

وقد روى أبو داود ومن وجه آخر صحيح عن ابن عمر في التشهد أن لا اله الا الله قال ابن عمر زدت فيها وحده لا شريك له وهذا ظاهر الوقف (وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) بالاضافة الى الضمير ٥٥ وفي حديث ابن عباس عنده سلم وأصحاب السنن

وأشهد أن محمدا رسول الله بالاضافة الى الظاهر وهو الذي رجه الشيخان الرافي والنووي وان الاضافة للضمير لا تنكفي لكن المختار انه يجوز ورسوله لما ثبت في مسلم ورواه البخاري هنا قال الترمذي حديث ابن مسعود روى عنه من غير وجه وهو أصح حديث روى في التشهد والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم قال وذبح الشافعي الى حديث ابن عباس في التشهد وقال البراء بن مسعود حديث في التشهد قال هو عندي حديث ابن مسعود وروى عن ينف وعشر بن طريقا ثم سرد أكثرها قال ولا أعلم في التشهد أثبت منه ولا أصح أساسا ولا أشهر رجلا انتهى قال الحافظ في الفتح ولا اختلاف بين أهل الحديث في ذلك وثمن جزم بذلك بغوى في شرح السنة ومن مرجحاته انه متفق عليه دون غيره وان الراءة عنه من الثقات لم يحتلفوا في ألفاظه بخلاف غيره وأنه تلقاه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تلقينا فروى الطحاوي عنه قال أخذت التشهد من في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولقنني كلمة وفي رواية

مخيرة عن سلمان ولم يسمع منه وأحاديث الباب يقوى بعضها به ضافتمض للاستدلال بها على تحريم أن يكون الرجل اماما للقوم بكرهونه وبدل على التحريم نفي قبول الصلاة وانهم لا يتجاوزون آذان المصلين ولعن الفاعل لذلك وقد ذهب الى التحريم قوم والى الكراهة آخرون وقد روى العراقي ذلك عن علي بن أبي طالب والاسود بن هلال وعبد الله بن الحرث البصري وقد قيد ذلك جماعة من أهل العلم بالكراهة الدينية لسبب شرعي فأما الكراهة لغير الدين فلا عبرة بها وقد دونه أيضا بأن يكون الكارهون أكثر المأمومين ولا اعتبار بكراهة الواحد والاثني والثلاثة إذا كان الموقنون جمعا كثيرا لا إذا كانوا اثنين أو ثلاثة فان كراهتهم أو كراهة أكثرهم معتبرة وحمل الشافعي الحديث على امام غير الوالي لان الغالب كراهة ولاية الامر وظاهر الحديث عدم الفرق والاعتبار بكراهة أهل الدين دون غيرهم حتى قال الغزالي في الاحياء لو كان الأقل من أهل الدين يكرهونه فالله نظر اليهم قوله جل اعتبد محرره أي اتخذ معتقه عبدا بعد اعتاقه وذلك بأن يعتقه ثم يكتله ذلك ويسمعه عمله يقال اعتبده أي اتخذته عبدا قوله لا يتجاوز صلاحهم آذانهم أي لا ترفع الى السماء وهو كناية عن عدم القبول كما هو مصرح به في حديث ابن عمر وغيره قوله العبد الا بقر فيه ان العبد الا بقر لا تقبل له صلاة حتى يرجع من اباؤه الى سيده وفي صحيح مسلم وسنن أبي داود والنسائي من حديث جرير بن عبد الله البجلي عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أقرني العبد لم تقبل له صلاة وروى القول بذلك عن أبي هريرة وقد أول المازري وتبعه القاضي عياض حديث جرير بن علي العبد المستحل للاباق فيكفر ولا تقبل له صلاة ولا غيرها ونبه بالصلوة على غيرها وقد أنكر ابن الصلاح ذلك على المازري والقاضي وقال ان ذلك جار في غير المستحل ولا يلزم من عدم القبول عدم الصحة وقد قدمنا البحث عن هذا في مواضع قوله وامرأة الخ فيه ان اغضاب المرأة لزوجه حتى يبيت ساخطا عليها من البكائر وهذا اذا كان غضبه عليها بحق وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فلم تأت به فبات غضبا عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح ولعل التأويل المذكور في عدم قبول صلاة العبد يجرى في صلاة المرأة المذكورة

*** (ابواب موقف الإمام والمأموم واحكام الصفوف) ***

*** (باب وقوف الواحد عن يمين الامام والاثني فصاعدا خلفه) ***

(عن جابر بن عبد الله قال قام النبي صلى الله عليه وسلم يصلي المغرب فجئت فقممت عن يساره فقامني فجعلني عن يمينه ثم جاء صاحب لي فصفا خلفه فصلي بنا في ثوب واحد ثم قالوا بين طرفيه رواه احمد وفي رواية قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي فجئت فقممت عن يساره فأخذ بيدي فأدركني حتى أقامني عن يمينه ثم جاء جابر بن صخر فقام

أبي معمر عنه على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد وكفى بين كسبه ولا بن أبي شيبة وغيره عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلم التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن وقد وافق على هذا اللانظ أبو عبد الله الخدرى وساقه بإلفاظ ابن

مسعود أخرجه الطحاوي لكن هـ ذالاخير ثبت مثله في حديث ابن عباس عن مسلم ورجح أيضا بانه وروى بصيغة الامر
بجلا فغيره فانه مجرد حكاية غيره ولا جد ٥٦ من حديث ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمه التشهد

عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ بيدينا جميعا فدفعنا حتى أقامنا خلفه
رواه مسلم وأبو داود وعن سمرة بن جندب قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا كنا ثلاثة أن يتقدم أحدهنا (رواه الترمذي) حديث جابر هو في صحيح مسلم وسنن أبي
داود مطولا وهذا الذي ذكر المصنف بعض منه وحديث سمرة بن جندب غريب الترمذي
وقال ابن عساكر في الاطراف انه قال فيه حسن غريب وذكر ابن العربي انه ضعفه
وليس فيما وقعنا عليه من نسخ الترمذي الا أنه قال انه حديث غريب ولعل المراد بقول
ابن العربي انه ضعفه أي أشار الى تضعيفه بقوله وقد تكلم الناس في اسمعيل بن مسلم
من قبل حفظه بعد ان ساق الحديث من طريقه واسمعيل بن مسلم هذا هو المكي وأصله
بصري سكن مكة فنسب اليها الكثيرة مجاورته بها وكان فقيها مقبلا قال البخاري تركه
ابن المبارك وروى عنه وقال يحيى بن سعيد لم يزل محتاطا وقال أحمد بن حنبل
ضعيف الحديث وقال السعدي هو واحد أو قال عمرو بن علي كان ضعيفا في الحديث
يهم فيه وكان صدوقا كثير الغلط يحدث عنه من لا ينظر في الرجال وقال ابن عدي
أحاديثه غير محفوظة الا أنه من يكتم حديثه قوله فجعلني عن يمينه فيه ان موقف
الواحد عن يمين الامام وقد ذهب الاكثر الى أن ذلك واجب وروى عن ابن المسيب أن
ذلك مندوب فقط وروى عن النخعي ان الواحد يقف خلف الامام يمينه فاذار كع
الامام قبل مجيئها ثلاث اتصل بيمينه وفيه جواز العمل في الصلاة وقد تقدم الكلام
على ذلك قوله فصنعنا خلفه وكذلك قوله قد دفعنا حتى أقامنا خلفه وقوله أمرنا صلى الله
عليه وسلم إذا كنا ثلاثة أن يتقدم أحدهنا في هذه الروايات دليل على أن موقف الرجلين
مع الامام في الصلاة خلفه وبه قال علي بن أبي طالب عليه السلام وعمر وابنه وجابر بن
زيد والحسن وعطاء واليه ذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وجاعة من فقهاء الكوفة
قال ابن سبيل الناس وليس ذلك شرطا عند أحد منهم ولكن الخلاف في الاولى والاحسن
والى كون موقف الاثنين خلف الامام ذهب المعتز وروى عن ابن مسعود ان الاثنين
يقفان عن يمين الامام وعن شتماله والزائد خلفه واسمعه بن مسعود في الكلام على
دليله قوله صلى بناف ثوب واحد فيه جواز الصلاة في الثوب الواحد وقد تقدم الكلام
على ذلك قوله ثم جاء جابر بن صخر هو الانصاري السلمي شهد العقبة وبدر وما بعدهما
(وعن ابن عباس قال صليت الى جنب النبي صلى الله عليه وسلم وعائشة معنا حتى خلفنا
وأنا الى جنب النبي صلى الله عليه وسلم أصلي معه رواه أحمد والنسائي وعن أنس ان النبي
صلى الله عليه وسلم صلى به وبأهله وأولاده قال فأقامني عن يمينه وأقام المرأة خلفنا رواه
أحمد ومسلم وأبو داود) حديث ابن عباس اسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا محمد بن
اسماعيل بن ابراهيم يعني ابن مقسم وقد وثقه النسائي قال حدثنا حجاج يعني ابن محمد

وأمره أن يعلمه الناس ولم ينقل
ذلك فقيه دليل على مزبته وقال
الشافعي بعد ان أخرج حديث
ابن عباس ولفظه عند الجماعة
الا البخاري كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يقول
التحيات المباركات الطيبات لله
السلام عليك أيها النبي ورحمة
الله وبركاته السلام علينا وعلى
عباد الله الصالحين أشهد أن
لا إله الا الله وأشهد أن محمدا
رسول الله رويت أحاديث في
التشهد مختلفة فكان هـ
أحب الى لأنه أكملها وقال في
موضع آخر وقد سئل عن
اختياره تشهد ابن عباس لما
رأته واسمها وكان عندي أجمع
وأكثر لفظا من غيره فأخذت
به غير معتب بن يأخذ بغيرهما
صح ورجحه بعضهم لكونه
مناسبا للفظ القرآن في قوله
تعالى تحية من عند الله مباركة
طيبة ورجح الاخذ به لكونه
أخذ من النبي صلى الله عليه
وآله وسلم كان في الآخر وقد
اختار مالك وأصحابه تشهد عمر
لكونه علمه الناس وهو على
المأثور ولم ينبذ كرويه فيكون
اجماعا ولفظه عند الطحاوي عن
عبد الرحمن بن عبد القاري انه
سمع عمر بن الخطاب يعلم الناس
التشهد على المنبر وهو يقول
التحيات لله الزايات الطيبات الصلوات لله السلام عليك الى قوله أن محمد عبده ورسوله وتعب بانه

مولي
موقوف فلا يلحق بالمرفوع وأجيب بان ابن مردويه رواه في كتاب التشهد مرة فوعاوا بالجملة فقد روى عن جماعة من الصحابة

حديث التمهيد منهم من تقدم ومنهم ابن عمر عند أبي داود والطبراني في الكبير ومنهم عائشة عند البيهقي ومنهم جابر بن عبد الله عند النسائي وابن ماجه والترمذي في المعالي وانظره كان رسول الله ٥٧ صلى الله عليه وآله وسلم بعائنا التمهيد كما

يعاين السورة من القرآن باسم الله وبالله التحيات لله الخ وصححه الحاكم لكن ضعفه البخاري والترمذي والنسائي والبيهقي كما قاله النووي في الخلاصة ومنهم أبو سعيد الخدري عند الطحاوي ومنهم أبو موسى الأشعري عند مسلم وأبي داود والنسائي ومنهم سلمان الفارسي عند البراء قال في الفتح ثم إن هذا الاختلاف إنما هو في الأفضل وكلام الشافعي المتقدم يدل على ذلك ونقل جماعة من العلماء الاتفاق على جواز التمهيد بكل ما ثبت لكن كلام الطحاوي يشعربان بعض العلماء يقول بوجوب التمهيد المروي عن عمر وذهب جماعة من محدثي الشافعية كابن المنذر إلى اختيار تشهيد ابن مسعود وذهب بعضهم كابن خزيمة إلى عدم الترجيح وعن المالكية أن التمهيد مطلقا غير واجب والمهر وف عند الحنفية أنه واجب لا فرض بخلاف ما يوجد عنهم في كتب مخالفتهم وقال الشافعي هو فرض انتهى ورواة حديث الباب ما بين حمصي ومدي وفيه الحديث والخبر والعنف وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن

مولى سليمان أخرجه الجماعة قال قال ابن جريح أخبرني زياد بن قزعة مولى لعبد القيس أخبرني أنه سمع عكرمة قال قال ابن عباس فذكره وزياد هو ابن سعد الخراساني أخرجه الجماعة وقزعة وثقه أبو زرعة فرجال هذا الاسناد ثقات قوله صلى الله عليه وآله وأخاته وفي بعض الروايات إن حديثه مليكة دعت النبي صلى الله عليه وسلم ثم ذكر الصلاة وسماي والحديثان يدلان على أنه إذا حضر مع إمام الجماعة رجل وامرأة كان موقف الرجل عن يمينه وموقف المرأة خلفه أو أتم الاتصف مع الرجال والعلة في ذلك ما يخشى من الافتتان فلو خافت أجزأت صلاتها بعد الجمهور وعنده الحنفية نفس صلاته الرجل دون المرأة قال في الفتح وهو عجيب وفي توجيهه تعسف حيث قال قائلهم قال ابن مسعود أخرجه من حيث أخرهن الله والاسرار الوجوب فإذا أخذت الرجل فسدت صلاة الرجل لأنه ترك ما أمر به من تأخيرها قال وحكاية عندنا عن جوايه وذهبت الهادوية إلى فساد صلاتها إذا صفت مع الرجال وفساد صلاة من خلفها وفساد صلاة من في صفها إن عاوا بكوتهم في صفهم ومن الأدلة الدالة على أن المرأة تقف وحدها حديث أنس المتقدم عليه باللفظ ضاممت أنا ويطمئ في بيتنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأخي أم سليم خلفنا وفي لفظ فصففت أنا واليتيم خلفه والجمهور من ورائنا وأخرج ابن عبد البر عن عائشة مرفوعا باللفظ المرأة وحدها صفت قال ابن عبد البر هو موضوع وضعه اسمعيل بن يحيى بن عبيد الله التيمي عن المسعودي عن ابن أبي مليكة عن عائشة قال وهذا لا يعرف إلا باسمعيل (وعن الأسود بن يزيد قال دخلت أنا وعمي علة مة على ابن

مسعود بالهاجرة قال فأقام الظهر ليل صلى فقمنا خلفه فأخديدي ويدعي ثم جعل أحدا عن يمينه والآخر عن يساره فصفنا صفوا واحدا قال ثم قال هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع إذا كانوا ثلاثة رواه أحمد ولا يداود والنسائي معناه الحديث في اسناد هرون بن عتبة وقد تكلم فيه بعضهم قال أبو عمر هذا الحديث لا يصح رفعه والصحيح فيه عندهم أنه موقف على ابن مسعود انتهى وقد أخرجه مسلم في صحيحه والترمذي موقوفا على ابن مسعود وقد ذكر جماعة من أهل العلم منهم الشافعي أن حديث ابن مسعود هذا منسوخ لأنه إنما تعلم هذه الصلاة من النبي صلى الله عليه وسلم وهو عكة وفيها التطبيق وأحكام أخرى الآن متروكة وهذا الحكم من جملته فلما قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة تركه على فرض عدم علم التاريخ لا ينتهض هذا الحديث لمعارضة الأحاديث المتقدمة في أول الباب وقد وافق ابن مسعود على وقوف الاثنين عن عين الإمام ويساره أبو حنيفة وبعض الكوفيين ومن أدلتهم ما رواه أبو داود عن أبي هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال وسطوا الإمام وسدوا الخلل وسباني وهو محتمل أن يكون المراد جعله مقابلا لوسط الصف الذي تصفون خلفه ومحتمل أن يكون من قولهم

٨ نيل ث عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) ورضي عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) كان يدعو في الصلاة أي في آخرها بعد التمهيد قبل السلام وفي حديث أبي هريرة عن مسلم مرفوعا إذا تشهدت أحدكم فليقل وفيه

تعيين هذه الاستعاذه بعد الفراغ من التشميد فيكون سابقا على غيره من الادعية وما ورد الاذن فيه ان المصلي يخبر من الدعاء ما شاء ان يكون بعد هذه الاستعاذه وقبل السلام ٥٨ (اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر) فيه رد على من أنكروه (وأعوذ

ولان واسطة قومه أى اخبارهم ومحتمل أن يكون المراد ايجاعه ووسط الصف فيما بينكم غير متقدم ولا متأخر ومع الاحتمال لا ينتقض الاستدلال وايضا هو مهجور بالاجماع لان ابن مسعود ومن معه انما قالوا بوسط الامام فى الثلاثة لا فيما زاد عليهم فى حقهم خلقه وظاهر الحديث عدم الفرق بين الثلاثة وأكثرتهم

* (باب ونوف الامام تافا وسط الصف وقرب أولى الاحلام والنبي منه) *

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وسطوا الامام وسدوا الظلم رواه
أبو داود وعن أبي مريم عود الانصاري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح منا كبنا

في الصلاة ويَقُولُ اسْتَمُوا وَلَا تَمْتَلُوا فَافْتَحْتُمْ قُلُوبَكُمْ لِيَلْبِسِي مِنْكُمْ أَوْلَ الْأَخْلَامِ
وَالنَّهْيِ ثُمَّ الَّذِينَ يُلَوِّنُهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يُلَوِّنُهُمْ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَةَ وَعَنْ ابْنِ

مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليليني منكم أولو الاحلام والنهي ثم الذين
يلونهم ثم الذين يلونهم واياكم وهشات الاسواق راه اجد ومسلم وأبو داود والترمذي

وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُجِبُ أَنْ يَلْبِسَهُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ لِأَخْذِ وَاعْنِهِ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهٍ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ سَكَتَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْمُنْذَرِيُّ

وهو من طريق جعفر بن مسافر شيخ أبي داود قال النسائي صالح وفي أسناده يحيى بن بشير
ابن خالد عن أمه واسمها أمة الواحد ويحيى مستور وأمه مجهولة وحديث أبي مسعود

آخرجه أيضا ابودود وحديث ابن مسعود قال الترمذي حسن عريب وقال الدارقطني
نفرد به خالد بن مهران الخداع عن أبي معشر زياد بن كليب وقال ابن سبيل الناس انه صحيح

الحكمة في بعض الاحيان وأما حديث أنس فأخرجه أيضا الترمذي وأبو بكر له اسنادا
والنسائي رجال اسناده عند ابن ماجة رجال الصحيح وفي الباب عن أنس كعت عند

أحد من حديث قيس بن عباد قال قدمت المدينة لالقاء أصحاب محمد صلى الله عليه
وسلم وما كان بينهم رجل ألقاه أحب إلى من أبي بن كعب فأقيمت الصلاة فخرج عروم

أحسب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقمتم في الصف الأول فجاء رجل فنظرت في وجوهه
القوم فعرفهم غيري ففجاني وقام في مكاني فساءعت ضلالي فلما صليت قال يا بني لا بأسوا

الله الى لم ات ايديت بجهه الله ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لنا هكذا نكون
في الصف الذي يليني واني نظرت في وجوه القوم فعرفتهم غير انهم حدثت بما رأيت الرجال

ولكن آسى على من لم يكون من المسلمين واذا هو أبى يعنى ابن كعب
هذا لفظ آخر قد أتى في الحديث أيضا **الناس** وإن خذ في معنى محدد، ومتن فتح الميم

وتأين مشقاتهن بينهم ما حاط بهم هذه أى مدت وأهل العقدة بضم العين المهملة وسكون

بك من فتنة) قال أهل اللغة هي
الامتحان والاختبار قال عياض
واسمعه الهافى العرف لكشف
ما يكره ويطلق على القتل
والاحراق والتمجيد وغير ذلك
(المسيح الدجال) قيده بالرجال
ليمتاز عن عيسى بن مريم عليه
السلام والدجل الخلط وصي
به لكثرة خلطه الباطل بالحق
أو من دحل كذب والدجال
الكذاب والمسيح فعيل
يعنى مقعول لان احدى عينيه
ممسوحة أولانه يسبح الارض
أى يقطعها فى أيام معدودة فهو
يعنى فاعل أولان الخير مسيح منه
فهو مسيح الضلال وقيل غير
ذلك قال فى الفتح وذكر شيخنا
مجد الدين الشيرازى صاحب
القاموس انه جمع فى سبب تسمية
عيسى بذلك خمسين قولاً أو ردها
فى شرح المشارق انتهى (وأعوز
بك من فتنة المحيا) ما يعرض
للانسان مدة حياته من الاقمتان
أى الابتلاء بالدنيا والشهوات
والجبهالات وأعظمها العباد
بالله أهر الخاتمة عند الموت قاله
ابن دقيق العيد (و) فتنة
(الممات) ما يقع بينه عند الموت
فى أمر الخاتمة أعادنا الله من
ذلك أضيفت اليه لقربهامنه
أو فتنة القبر ولا تكرر مع قوله
أولا عذاب القبر لان العذاب
مرتب على الفتنة والسبب غير

المسيب وقيل فتنة المحييا لابتلاء مع زوال الصبر وفتنة الممات السؤال في القبر مع الحيرة وهو من العام القاف
بعد الخاص لان عذاب القبر داخل تحت فتنة الممات وفتنة الدجال داخل تحت فتنة المحييا وأخرج الحكيم الترمذي في نوادر

الاضول عن سفيان الثوري ان الميت اذا سئل عن ذلك تراه الى الشيطان يشير الى نفسه ان اثار بك فلهذا ورد سؤال التثبت له حين يسئل ثم اخرج بسند جيد الى عمرو بن مرة كانوا يستحيون ٥٩ اذا وضع الميت في القبر ان يقولوا اللهم

اعذه من الشيطان (اللهم اني اعوذ بك من التأمم) أي ما يات به الانسان أو هو الاثم نفسه وضعا للمصدر موضع الاسم (و) اعوذ بك من (المغرم) أي الدين فيما لا يجوز أو فيما يجوز ثم يجوز عن أدائه فاما دين احتاجه وهو قادر على أدائه فلا استعانة منه و لا قول حق الله والشأن حق العباد قال القرطبي قد نبه في الحديث على الضرر والا حق من المغرم (فقال له) أي للذي صلى الله عليه وآله وسلم (قائل) وعند الناس ان السائل غائبة وافظها فقلت يا رسول الله (ما أكثر) بفتح الراء على التعجب (ما استعبد من المغرم) فقال صلى الله عليه وآله وسلم (ان الرجل اذا غرم) بكسر الراء (حدث فكذب) بان يمتحج بشئ في وفاء ما عليه ولم يقم به فيصير كاذبا وذاك كذب محققة (ووعده) فاحلف (كأن قال لصاحب الدين أو فيك دينك في يوم كذا ولم يوف فيه) يصير بخلاف الوعد والكذب والخلف من صفات المنافقين قال في الفتح والمراد ان ذلك شأن من يستدين غالبا انتهى وهذا الدعاء صدر منه صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل التعليم لامته والانه هو صلى الله عليه وآله وسلم معصوم من ذلك أو أنه سلك به طريق

الفاف يريد البيعة المعقودة للولاية وعن حمزة عند الطبراني في الكبير ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليعلم الاعراب خلاف المهاجرين والانصار ليعتدوا بهم في الصلاة وهو من رواية الحسن عن حمزة وعن البراء أشار اليه الترمذي وعن ابن عباس عند الدارقطني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتقدم في الصف الا قول اعرابي ولا يجيء ولا غلام لم يحتمل وفي اسناده لميث بن أبي سليم وهو ضعيف قوله وسطوا الامام فيه مشروعية جعل الامام مقبلا لوسط الصف وهو أحد الاحتمالات التي يحتملها الحديث وقد تقدمت قوله وسدوا الخلل قال المذري هو بفتح الخاء المججمة واللام وهو ما بين الاثنين من الاتساع وسيأتي ذكر ما هي الحكمة في ذلك في باب الحث على تسوية الصفوف قوله فختلف قلوبكم لان مخالفة الصفوف مخالفة الظواهر واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن قوله ايليني قال النووي هو بكسر اللامين وتختفيم النون من غير ما قبل النون ويجوز اثبات الياء مع تشديد النون على التوكيد واللام في أوله لام الامر المكسورة أي ليعلم معنى قوله أولو الاحلام والنهي قال ابن سبيل الناس الاحلام والنهي بمعنى واحد والنهي بضم النون جمع نهيية باضم أيضا وهي العقول لانها انتهى عن القبح قال أبو علي الفارسي يجوز أن يكون النهي مصدرا كالمهدي وأن يكون جمعا كالظلم وقيل المراد بأولي الاحلام البساعون وبأولي النهي العقلاء فعلى الاول يكون العطف فيه من باب * فالتى قولها كذبوا مينا * وهو ان ينزل تغير اللفظ منزلة تغاير المعنى وهو كثير في الكلام وعلى الثاني يكون لكل لفظ معنى مستقل وقد روى عن عمرو بن الخطاب انه كان اذا رأى صبيفا في الصف أخرجه وعن زر بن حبیش وأبي وائل من مثل ذلك وانما خص النبي صلى الله عليه وسلم بهذا النوع بالتقديم لانه الذي يتأق منه التبليغ ويستختلف اذا احتج الى اختلافه ويقوم بتنبه الامام اذا احتج اليه قوله وايأكم وهيبات الاسواق بفتح الهاء واسكان الياء المنقاة من تحت وبالشين المعجمة أي اختلاطها والمنازعة والخسومات وارتفاع الاصوات واللغط والفتن التي فيها والهوشة الفتنة والاختلاط والمراد النهي عن أن يكون اجتماع الناس في الصلاة مثل اجتماعهم في الاسواق متدافعين متغايرين محتاجين الى القلوب والافعال قوله يجب أن يابيه المهاجرون والانصار فنه وفي حديث أبي بن كعب وحمزة مشروعية تقدم أهل العلم والقنصل لما أخذوا عن الامام يأخذ عنهم غيرهم لانهم أمس بضبط صفة الصلاة وحفظها وقلها وتبليغها

• (باب موقف الصبيان والنساء من الرجال) •

(عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك الاشعري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يسوي بين الاربع ركعات في القراء والقيام ويجعل الركعة الاولى هي أطولهن

سبيل التعليم لامته والانه هو صلى الله عليه وآله وسلم معصوم من ذلك أو أنه سلك به طريق تحقيق الاجابة لان في ذلك تحصيل

التموضع واظهار العبودية والزام خوف الله تعالى والافتقار اليه ولا يمنع تكسر الطالب مع تحقق الاجابة لان في ذلك تحصيل

ومدني وأخرجه البخاري في الاستقراء عن مسلم في الصلاة وكذا أبو داود والنسائي (عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله ٦٠) (وسلم على دعاء أدعوه في صلاة) أي في آخرها بعد التشهد الأخير قبل السلام

لكي يشوب الناس ويجعل الرجال قدام الغلمان والغلمان خلفهم والنساء خلف الغلمان
رواه أحمد ولا يبي دار عنه قال الأحاديثكم بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم قال فاقام
الصلاة وصف الرجال وصف خلقهم الغلمان ثم صلى بهم فذكر صلاته وعن أنس ان جدته
مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم اطعام صناعته فأكل ثم قال قوموا فلا صلى
لكم فقامت الى حصير لما قد ابد ومن طول ما لبس فنضضه بماء فقام عليه رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقت انار اليتيم وراه وقامت العجوز زمن ورائه افاضلى لما ركعتين ثم
انصرف وراه الجماعة الابن ماجه وعن أنس قال صليت أنا واليتيم في بيتنا خلف النبي
صلى الله عليه وسلم وأخي خلفنا أم سليم رواه البخاري وعن أبي هريرة قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها وخير صفوف النساء
آخرها وشرها أولها رواه الجماعة الا البخاري حديث أبي مالك سكت عنه أبو داود
والمذري في اسمه ما مشهر بن حوشب وفيه مقال قوله يسوي بين الاربع ركعات في
القراءة والقيام قد مضى في أبواب القراءة كلام في ذلك مبسوطا قبله لكي يشوب أي
يرجع الناس الى الصلاة ودية بلوا اليها قوله ويجعل الرجال قدام الغلمان الخ فيه تقديم
صفوف الرجال على الغلمان والغلمان على النساء هذا اذا كان الغلمان اثنين فصاعدا فان
كان صبي واحد دخل مع الرجال ولا ينفرد خلف الصف فانه السميكي ويدل على ذلك
حديث أنس المذكور في الباب فان اليتيم لم ينفرد بابل صف مع أنس وقال أحمد بن
حنبل يكره أن يقوم الصبي مع الناس في المسجد خلف الامام الا من قد احتلم وأثبت وبلغ
خمس عشرة سنة وقد تقدم عن عمرانه كان اذا رأى صبياني الصف آخر جه وكذلك عن
أبي وائل وزر بن حبيش وقيل عند اجتماع الرجال والصبيان يقف بين كل رجلين صبي
ليتعلموا منهم الصلاة وأفعالها قوله ان جدته مليكة قال ابن عبد البر ان الضمير عائدة الى
اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة الراوي للحديث عن أنس فهي جدة اسحق لا جدة
أنس وهي أم سليم بنت ملحان زوج أبي طلحة الانصاري وهي أم أنس بن مالك وقال غيره
الضمير يعود على أنس بن مالك وهي جدته أم أمه واسمها مليكة بنت مالك ويؤيد ما قاله
ابن عبد البر ما أخرجه النسائي عن اسحق المذكور ان أم سليم سألت رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن يأتيها ويؤيده أيضا قوله في الرواية المذكورة في الباب وأخي خلفنا أم سليم
وقيل انها جدة اسحق أم أبيه وجدة أنس أم أمه قال ابن رسلان وعلى هذا فلا اختلاف
قوله فلا صلى لكم روى بكسر اللام وفتح الياء من أهلى على انه الامم كى والقاف زائدة كفاي
زيد فطلق وروى بكسر اللام وحذف الياء للجزم لكن أكثر ما يجزم بلام الامر الفعل
المبني للقاعل اذا كان للغائب ظاهر فخور لينفق ذو سعة من سعته أو ضمير نحو من
فليراجعها وأقل منه أن يكون مسندا الى ضمير المنكح فخور ولتعمل خطاياكم ومثله ما في

(قال) له صلى الله عليه وآله وسلم (قل اللهم اني ظلمت نفسي)
باركك ما يوجب الدعوية
(ظلمنا كثيرا ولا نغفر الذنوب
الا أنت) اقرار بالوحدة دانية
واستحلاب للمغفرة وهو كقوله
تعالى والذين اذا فعلوا فاحشة
أو ظلموا أنفُسهم الآية فاشئ على
المستغفرين وفي ضمن ثناؤه
عليهم بالاستغفار لروح بالاصربة
كما أنه لاي شيء أنفى الله على
فاعله فهو آمر به وكل شيء ذم
فاعله فهو ناه عنه (فاعقرى
مغفرة) عظيمة لا يدرك كنهها
(من عندك) تفضل بها على
لا تسبب لي فيها بعد هل ولا غيره
قال ابن الجوزي المعنى هب لي
المغفرة تفضلا وان لم أكن أهلا
لها بعملي (وارحمي انك أنت
الغفور الرحيم) في هاتين الصفحتين
مقابله حسنة فاعفوه ومقابل
لقوله اغفر لي والرحيم مقابل
لقوله ارحمني قال في الكواكب
وهذا الدعاء من جوامع الكلام
اذ فيه الاعتراف بغاية التقصير
وهو كونه ظالما ظالما كثيرا
وطالب غاية الانعام التي هي
المغفرة والرحمة فالاول عبارة
عن النجدة عن النار والثاني
ادخال الجنة وهذا هو الفوز
العظيم اللهم اجعلنا من
الفاضلين بكرمك يا أكرم
الأكربين وفي هذا الحديث

استحباب طاب التعليم من العالم خصوصاً في الدعوات المطلوب فيها جوامع الكلام قال في الفتح ولم
يصرح في هذا الحديث بتعيين محله وقال ابن دقيق العيد هذا يقتضي الامر به في الدعاء في الصلاة من غير تعيين محله ولعله

يخرج كونه بعد التشميد لظهور العناية به لم يعلم دعاء مخصوص في هذا المثل ونازعه الفاكهاني فقال الاولى الجمع بينهم في المجلدين
المذكورين أي السجود والتشميد وقال النووي استدلال البخاري صحيح لان ٦٨ قوله في صلاتي مع جميعها ومن مظاهره

هذا الموطن ونعقب بأنه لا دليل له على دعوى الاولوية بل الدليل الصريح عام في انه بعد التشميد قبل السلام قال في الفتح ويحتمل أن يكون سؤال أبي بكر عن ذلك عند قوله لمساءهم التشميد ثم يتخير من الدعاء ما شاء ومن ثم أعقب المصنف يعني البخاري الترجمة بذلك انتهى ورواه هذا الحديث سوى طريقه مصر يرون وفيه تابعي عن تابعي وجهاني عن صفهاني والتحديث والعنفه والقول وأخرجه البخاري أيضا في الدعوات وهكذا مسلم والترمذي وابن ماجه وأخرجه النسائي في الصلاة وزاد أبو ذر في نسخة عنه هنا بسم الله الرحمن الرحيم وهي ساقطة عند السكك (حديث ابن مسعود في التشميد تقدم قريبا وقال في هذه الرواية بعد قوله واشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم يتخير) ولا ابن عساكر ثم ليتخير (من الدعاء أبعجه اليه) قال ابن ربهنيدليس التخيير في آحاد النبي يدل على عدم وجوبه فقد يكون أصل الشيء واجبا ويقع التخيير في وصقة وقال ابن المنير قوله ثم ليتخير وإن كانت بصيغة الأمر لكنما كثير ما تزد للتدب انتهى وادعى بعضهم الإجماع على عدم الوجوب قال في الفتح وفيه نظر فقد أخرج عبد الرزاق بإسناد صحيح عن طاووس ما يدل على انه يرى وجوب الاستعاذة للمأمورين في حديث أبي هريرة وذلك انه سأل ابنه هل قالها بعد التشميد فقال لا فأمره أن يعيد الصلاة قال بعض أهل الظاهر وأفرط ابن حزم فقال لا يخرج في التشميد الاول أيضا وقال ابن المنذر

الحديث وأقل من ذلك ضمير مخاطب كقراءة ذلك فلتضرحوا ابتداء الخطاب واللام في قوله لكم للتعليم وليس المراد الا أصلي لتعليمكم وتبليغكم ما أمرني به ربي وليس فيه تشريك في العبادة فيؤخذ منه جواز أن يكون معنية صلاته مريدا للتعليم فانه عبادة أخرى ويدل على ذلك ما رواه البخاري عن أبي قلابة قال جاءنا مالك بن الحويرث في مسجدنا هذا فقال اني لأصلي لكم وما أريد الصلاة وأقرب له البخاري باب من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم قوله فنضضته بالضاد المفتوحة والهاء المهملة وهو الرش كما قال الجوهري وقيل هو الغسل قوله وقت أن أرا اليتيم وراه وهو ضحية بن أبي ضميرة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جد حسين بن عبد الله بن ضحية وفيه ان الضحية يسد الجناح واليه مذهب الجمهور من أهل البيت وغيرهم وذهب أبو طالب والمؤيد بالله في أحد أقواله الى انه لا يسد اذ ليس يصل حقيقة وأجاب المهدي عن الحديث في البحر بأنه يحتمل بلوغ اليتيم فاستحب الاسم وفيه ان الظاهر من اليتيم الصغير فلا يصار الى خلافه الا بدليل ولا يؤيد ما ذهب اليه الجمهور رجده صلى الله عليه وسلم لابن عباس من جهة اليسار الى جهة اليمين وصلاته معه وهو صبي وأما ما تقدم من جهله صلى الله عليه وآله وسلم اللعان صفاء هذا الرجل ففعل لا يدل على فساد خلافه قوله خير صفوف الرجال أولها فبه النص صريح بأفضلية الصف الاول للرجال وانه خيرها لما فيه من احراز الفضيلة وقد ورد في الترغيب فيه أحاديث كثيرة سيأتي ذكر بعضها قوله وشرها آخرها انما كان شرها لما فيه من ترك الفضيلة الخاصة به بالتقدم الى الصف الاول قوله وخير صفوف النساء آخرها انما كان خيرها لما في الوقوف فيه من البعد عن مخالطة الرجال بخلاف الوقوف في الصف الاول من صفوفهن فانه مظنة المخالطة لهم وتعلق القلب بهم المتسبب عن رؤيتهم وجماع كلامهم ولهذا كان شرها وفيه ان صلاة النساء صفة وفاجازة من غير فرق بين كونهن مع الرجال أو منفردات وحدهن

(باب ما جاء في صلاة الرجل فذا ومن ركع أو أحرمت دون الصف ثم دخله)

(عن علي بن شيبان ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف فوقف حتى انصرف الرجل فقال له استقبل صلاتك فلا صلاة لم تقدر خلف الصف رواه أحمد وابن ماجه وعن وابصة بن معبد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد صلاته رواه الخمسة الا النسائي وفي رواية قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل صلى خلف الصف وحده فقال يعيد الصلاة رواه أحمد وعن أبي بكر انه انتهى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو راكع فركع قبل أن يصل الى الصف فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال زادك الله حرصا ولا تعبد رواه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي وعن ابن عباس قال آتيت النبي صلى

طاووس ما يدل على انه يرى وجوب الاستعاذة للمأمورين في حديث أبي هريرة وذلك انه سأل ابنه هل قالها بعد التشميد فقال لا فأمره أن يعيد الصلاة قال بعض أهل الظاهر وأفرط ابن حزم فقال لا يخرج في التشميد الاول أيضا وقال ابن المنذر

به وإنساني فليدع به ولا يحق
تخير من الدعاء ما أحب وللخارج
في الدعوات من التفتة ما شاء
ونحوه أسلم بلفظ من المسئلة
واستدل به على جواز الدعاء
في الصلاة بما اختار المصلي
من أمر الدنيا والآخرة قال
ابن بطال خالف في ذلك النخعي
وطاوس وأبو حنيفة فقالوا لا
يدع في الصلاة إلا ما يوجب
القرآن كذا أطلق هو ومن تبعه
عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
والمعروف في كتب الحنفية أنه
لا يدع في الصلاة إلا ما جاء
في القرآن أو ثبت في الحديث
وعبارة بعضهم ما كان مأثورا
قال قائلهم والمأثور أعم من أن
يكون مرفوعا أو غير مرفوع
لكن ظاهر حديث الباب يرد
عليهم وكذا يرد على قول ابن
سيرين لا يدع في الصلاة إلا ما أمر
الآخرة واستثنى بعض الشافعية
ما يقبح من أمر الدنيا فإن أراد
الفاحش من اللفظ فحتمل والا
فلا شك أن الدعاء بالأمور المحرمة
مطلقا لا يجوز انتهى قال
القسطلاني وهذا الاستثناء
ذكره أبو عبد الله الأبي وعبارته
واستثنى بعض الشافعية من
مصالح الدنيا ما فيه سوء أدب
كقوله اللهم اعطني امرأة جميلة
هنا كذا ثم يذكر أو صاف
أعضائها انتهى وقال ابن المنير

لولا حديث ابن مسعود ثم ليخير من الدعاء لقلت بوجوبها وقد قال الشافعي أيضا بوجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بعد التشميد رادعي أبو الطيب الطبري ٦٢ من اتعاه والطحاوي وآخرون أنه لم يسبق إلى ذلك (في يدعو) زاد أبو داود
الله عليه وسلم من آخر الأمل فصلت خلفه فأخذ بيدي فخرني حتى جعلني حذاءه رواه
أحمد حديث علي بن شيبان روى الأثرم عن أحمد أنه قال حديث حسن قال ابن
سيد الناس رواه ثقات معروفون وهو من رواية عبد الرحمن بن علي بن شيبان عن أبيه
وعبد الرحمن قال فيه ابن حزم وما نهى لم أحدا عابه بأكثر من أنه لم يرو عنه إلا عبد الرحمن
ابن ندر وهذا ليس بحجة انتهى وقد روى عنه أيضا ابنه محمد ورواه ابن عبد الرحمن بن
رثاب وثقه ابن حبان وروى له أبو داود وابن ماجه ويشهد الحديث علي بن شيبان
ما أخرجه ابن حبان عن طلق مرفوعا لا صلاة لمن لم يقرأ بفصل واحد من الصلوات وحديث وابصة بن
معبد أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان وحسنه الترمذي وقال ابن عبد البر أنه
مضطرب الإسناد ولا يثبت جماعته من أهل الحديث وقال ابن سيد الناس ليس
الاضطراب الذي وقع فيه مما يضره وبين ذلك في شرح الترمذي له وأطال وأطاب
وحديث أبي بكر أخرجه أيضا ابن حبان وحديث ابن عباس هو إحدى الروايات التي
وردت في صفة دخوله مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الليل في الليلة التي بان
فيها عنه دخوله مميتة والذي في الصحيحين وغيرهم أنه قام عن يساره فجعله عن يمينه وقد
اختلف السلف في صلاة المأموم خلف الصف وحده فقالت طائفة لا يجوز ولا يصح
ومن قال بذلك النخعي والحسن بن صالح وأحمد واسحق وحماد وابن أبي ليلى وكيع
وأجاز ذلك الحسن البصري والأوزاعي ومالك والشافعي وأصحاب الرأي وفريق آخر
في ذلك فرأوا على الرجل إعادة دون المرأة وتمسك القائلون بالصحة بحديث علي بن
شيبان ورواه ابن معبد المذكورين وتمسك القائلون بالصحة بحديث أبي بكر قالوا
لأنه أتى ببعض الصلاة خلف الصف ولم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالاعادة فيحمل
الأمر بالاعادة على جهة التدب بالغة في المحافظة على الأولى ومن جملة ما تمسكوا به
حديث ابن عباس وجابر إذا جاء كل واحد منهم ما فوقف عن يسار رسول الله صلى الله عليه
وسلم مؤتمرا به وحده فأدار كل واحد منهم ما حتى جعله عن يمينه قالوا فقد صار كل واحد
منهم ما خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك الإدارة وهو تمسك غير مفيد لأمهات طلوب
لأن المداير من اليسار إلى اليمين لا يسمى مصليا خلف الصف وإنما هو مصل عن اليمين ومن
تمسكاتهم ما روى عن الشافعي أنه كان يضعف حديث وابصة ويقول لو ثبت لقلت به
ويجاب عنه بأن البيهقي وهو من أصحابه قد أجاب عنه فقال الخبر المذكور ثابت قبل
الأولى الجمع بين أحاديث الباب بحمل عدم الأمر بالاعادة على من فعل ذلك لعدم
خشية الموت وانضم إلى الصف وأحاديث الاعادة على من فعل ذلك لغير عذر وقبل من
لم يعلم ما في ابتداء الركوع على تلك الحال من النهي فلا إعادة عليه كما في حديث أبي بكر
لأن النهي عن ذلك لم يكن تقدم ومن علم بالنهي وفعل بعض الصلاة أو كلها خلف الصف
لزمته الاعادة قال ابن سيد الناس ولا يعد حكم الشروع في الركوع خلف الصف حكم

الدعاء بأمر الدنيا في الصلاة خطر وذلك أنه قد تلبس عليه الدنيا الخائرة بالمحظورة فيدعوا بالمحظورة الصلاة
فيكون عاصيا كما في الصلاة قبل صلاته وهو لا يشعر ألا ترى أن العامة يلبس عليها الحق بالباطل فلو حكم حكم علي

عاجي بحق فظنه باطلا فدعا على الحياكم باطلا بطات صلاته وتغير المخطوط الجائز من الحرمة عشر نجدا فالصواب أن لا يدعوا
بدياه الأعلى ثقت من الجواز انتهى واستدل الحنفية بقوله صلى الله عليه ٦٣ وآله وسلم أن صلاته هذه لا يصلح فيها شيء

من كلام الناس وأجيب بقوله
صلى الله عليه وآله وسلم سلوا الله
حوائجكم حتى الشسع لسعكم
والمخ افسدوكم وقد ورد فيها
يقال بعد التشهد أخبرنا من
احسنهم امارا واه سعيدين منصور
وأبو بكر بن أبي شيبة من طريق
عمير بن سعد قال كان عبد الله
يعني ابن مسعود يعلمنا التشهد
في الصلاة ثم يقول اذا فرغ
أخذكم من التشهد فليقل اللهم
إني أألك من الشركاء ما علمت
منه وما لم أعلم وأعوذ بك من
الشركاء ما علمت منه وما لم أعلم
اللهم إني أسألك من خير ما سألك
به عبدك الصالحون وأعوذ بك
من شر ما استعاذ منه عبدك
الصالحون ربنا آتينا في الدنيا
حسنة الآية قال ويقول لم يدع
نبي ولا صالح بشي إلا دخل في هذا
الدعاء وهذا من المأثور غير
مرفوع وليس هو مما ورد في
القرآن وقد استدل البيهقي
بحديث الباب المتفق عليه
وبحديث أبي هريرة رفعه اذا
فرغ أحدكم من التشهد فليقل
بالله الحديث وفي آخره ثم يدع
لنفسه بما لله وأصل الحديث
في مسلم وهذه الزيادة صحيحة
لأنها من الطرق التي أخرجهما
مسلم (عن أم سلمة رضي الله
عنها قالت كان رسول الله صلى

الصلاة كلها خالفة فهذا أحمد بن حنبل يرى أن صلاة المنقر دخلت الصف باطلة ويرى
أن الركوع دون الصف جائز قال وقد اختلف السلف في الركوع دون الصف فرخص
فيه زيد بن ثابت وفعل ذلك ابن مسعود وزيد بن وهب وروى عن سعيد بن جبيرة وأبي
سلمة بن عبد الرحمن وعروة وابن جريح ومعهما أنهم فعلوا ذلك وقال الزهري أن كان قريبا
من الصف فعل وان كان بعيدا لم يفعل وبه قال الاوزاعي انتهى قال الحافظ في التلخيص
اختلف في معنى قوله ولا تعد فتعلم نهاء عن العود الى الاحرام خارج الصف وانكر هذا
ابن حبان وقال أراد لا تعد في إبطاء الجني الى الصلاة وقال ابن القطان القاسي معا
للهباب بن أبي صخرة معناه لا تعد الى دخولك في الصف وأنت راكع فانما كشبة البهائم
ويؤيده رواية جادين سلمة في مصنفه عن الاعلم عن الحسن عن أبي بكر أنه دخل المسجد
ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وقد ركع فركع ثم دخل الصف وهو راكع فلما
انصرف النبي صلى الله عليه وسلم قال أيكم دخل في الصف وهو راكع فقال له أبو بكر أنا
فقال زادك الله حرصا ولا تعد وقال غيره بل معناه لا تعد الى أتمام الصلاة مسرعا واخرج
بخارواه ابن السكن في صحيحه بلفظ أقيمت الصلاة فانطلقت أسعى حتى دخلت في الصف
فلما قضيت الصلاة قال من الساعي آتيا قال أبو بكر فقلت أنا فقال زادك الله حرصا
ولا تعد قال في التلخيص أيضا انه روى الطبراني في الاوسط من حديث ابن الزبير
ما يعارض هذا الحديث فاخرج من حديث ابن وهب عن ابن جريح عن عطاء سمع ابن
الزبير على المنبر يقول اذا دخل أحدكم المسجد والناس ركوع فليركع حين يدخل ثم يدب
را كما حتى يدخل في الصف فان ذلك السنة قال عطاء وقد رآه يصنع ذلك وقال تفرد به
ابن وهب ولم يروه عنه غيره ولا يروى عن ابن الزبير الا بهذا الاسناد انتهى وقد
اختلف فيمن لم يجز فرجة ولا سعة في الصف ما الذي يفعل فخفي عن نصه في البويطي
انه يقف مفردا ولا يجذب الى نفسه أحد الا انه لو جذب الى نفسه واحد القوت عليه
فضله الصف الاول ولا وقع الخلل في الصف وبهذا قال أبو الطيب الطبري وحكاه
عن مالك وقال أكثر أصحاب الشافعي وبه قالت الهادوية انه يجذب الى نفسه واحدا
ويسحب للجدوب أن يساعده ولا فرق بين الداخل في أثناء الصلاة والحاضر في ابتداءها
في ذلك وقد روى عن عطاء وبرايم النخعي ان الداخل الى الصلاة والصف قد استوت
واصلت يجوز له ان يجذب الى نفسه واحد اليقوم معه واستقيم ذلك أحمد وامحق
ركبه الاوزاعي ومالك وقال بعضهم يجذب الرجل في الصف ظم واستدل القائلون
بالجواز بخارواه الطبراني في الاوسط والبيهقي من حديث وابصة انه صلى الله عليه وسلم
قال لرجل صلى خلف الصف أيها المصلي هل دخلت في الصف أو جرت رجلا من الصف
أعد صلاتك وفيه النمر بن اسمعيل وهو متروك وله طريق أخرى في تاريخ أبي حنيفة
لابن نعيم وفيها قيس بن الربيع وفيه ضعف ولا يروى في المراسيل من رواية مقاتل بن

الله عليه وآله وسلم اذا سلم من الصلاة قام النساء حين يقضي أي يتم (تسليمه) ويقرب منه (ومكث يسيرا قبل أن يقوم)
قال ابن شهاب الزهري فأرى والله أعلم أن مكثه يسيرا كان لكي ينفذ النساء أي يخرجن قبل أن يدركهن من انصرف من

انتم المصنفين ووضع الاستدلال قوله كان اذا سلم ويحكم ان لا يستقطب الشرعية من التعبد باللفظ كان المشعر بنحو
مواظبة على الله عليه وآله وسلم وهو ٦٤ مذهب الجاهل ورواية صحيح التحال من الصلاة الاله لانه ركن وقد قال صلى الله

عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني
أصلي وفي حديث علي بن
أبي طالب عند أبي داود بسند
حسن مرفوعا مفتاح الصلاة
الطهور وروى عنها الترمذي
وتعاليها التلخيص وهو يصل
بالأولى أما الثانية فسنه وقال
الحنفية يجب الخروج من
الصلاة ولا يقرضه لقوله صلى
الله عليه وآله وسلم اذا قعد
الامام في آخر صلاته ثم أحدث
قبل ان يسلّم فقد غتص الصلاة
وهذا الحديث ضعفه الحفاظ
قالوا وما استدله الشافعية
لا يدل على القرصية لانه خبر
الواحد بل يدل على الوجوب
وقد قلناه انتهى وهذا جار على
قاعدتهم وقال المرداوي من
الحنابلة في منتهى ما سلم حرمة
معرفة وجوب ما يتدق من عينة
جهرا مسرا عنه عن يساره انتهى
ولم يذكر في هذا الحديث التسليم
لكن رواه مسلم من حديث
ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص
بل ذكرهما الطحاوي من حديث
ثلاثة عشر صحاحا ورواه غيره
سبعة وبذلك أخذ الشافعي
وأبو حنيفة وأبو يوسف وعلمه
وقال المالكية السلام واحدة
واسد دل له بحديث عائشة
المروى في السنن انه صلى الله
عليه وآله وسلم كان يسلم تسليمة
واحدة السلام عليكم يرفع بها صوته حتى يوقظها به واجيب بأنه حديث معلول كما ذكره العقيلي وبسط ابن

حسان مرفوعا ان جاء رجل فلم يجده احد فليخجل اليه رجلا من الصف فليقدم معه فما
أعظم أجر الخجل وأخرج الطبراني عن ابن عباس باسناد قال الحفاظ واه باللفظ ان النبي
صلى الله عليه وسلم أمر الآتي وقد غتص الصفوف أن يجتذب اليه رجلا يقيه الى جنبه
(باب الحث على تسوية الصفوف ورضها وسد خللها) *
(عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال سووا صفوفكم فان تسوية الصف من
تمام الصلاة وعن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل علينا بوجهه قبل
ان يكبر فيقول تراصوا واعتدلوا متفق عليه ما وعن النخعيان بن بشر قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقبل بوجهه صفوفنا كما يمسوينا الفداح حتى رأي أنافه عينا عنه
ثم خرج يوما فقام حتى كاد ان يكبر فرأى رجلا يدا يد من الصف فقال عباد الله
انسؤن صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم واه الجماعة الإبخاري فان لم يمس
انسؤن صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم ولا جد وأبي داود في رواية قال فرأيت
الرجل يلزق كعبه بكعب صاحبه وركبته بركبته ومنكبته بمنكبته وفي الباب غير ما ذكره
المصنف هذا أحمد وأبي داود والنسائي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخال
الصف من ناحية الى ناحية يمسح صدورنا ومننا كبنا ويقول لا تختلفوا افتخاف قلوبكم
الحديث وعن أبي هريرة عندهم سلم وعن جابر بن عبد الله عندهم الرزاق وعن ابن عمر
عند أحمد وأبي داود قوله سووا صفوفكم فيه ان تسوية الصفوف واجبة قوله قال
تسوية الصف من تمام الصلاة في لفظ البخاري من اقامة الصلاة والمراد بالصف الجنس
وفي رواية فان تسوية الصفوف وقداستدل ابن حزم بذلك على وجوب التسوية قال
لان اقامة الصلاة واجبة وكل شيء من الواجب واجب ونازع من ادعى الاجماع على
عدم الوجوب وروى عن عمرو بن لبل مابذل على الوجوب عندهم الا انهما كانا بضربان
الاقدام على ذلك قال في الفتح ولا يخفى ما فيه لاسيما وقد بينا ان الرواية تفوق على هذه
العبارة يعني انه رواها بعضهم باللفظ من تمام الصلاة كما تقدم واستدل ابن بطال بما
في البخاري من حديث أبي هريرة بلفظ فان اقامة الصف من حسن الصلاة على ان
التسوية سنة قال لان حسن الذي زيادة على تمامه وأورد عليه رواية من تمام الصلاة
وأجاب ابن دقيق العبد فقال قد يؤخذ من قوله تمام الصلاة الاستصحاب لان تمام الشيء
في العرف أمر خارج عن حقيقة التي لا يتحقق الا بها وان كان يطلق بحسب الوضع على
مالا يتم الحقيقة الاله وروى بان افظ الشارع لا يحمل الاعلى ما دل عليه الوضع في اللسان
العربي وانما يعمل على العرف اذا ثبت انه عرف الشارع لا العرف الحادث قوله تراصوا
يشهد الصادق عليه السلام أي تلاصقا وبغير خلل وفيه جواز الكلام بين الاقامة والدخول
في الصلاة قوله لا تسون بضم التاء المشددة من فوق وفتح السين وضم الواو وتشديد النون

واحدة السلام عليكم يرفع بها صوته حتى يوقظها به واجيب بأنه حديث معلول كما ذكره العقيلي وبسط ابن
عبد البر الكلام على ذلك وبأنه في قيام الليل والذين رواه عنه التسليم بين روي ما منهم وفي الفرض والنقل وحديث عائشة

ليس من يحاكي الاقتصار على تسليمة واحدة بل أخبرته انه كان يسلم تسليمة يوقفهم بها ولم تنف الاخرى بل سكنت عنها وليس
سكوتهم اعظم استفدنا على رواية من حفظها واضبطها وهم أكثر ٦٥ عددوا واحد منهم أصح وزادتهم مقبولة

قال البيضاوي هذه الام التي يتاقي بها القسم والقسم هذامقدر واهذا أكد بالثبوت
المشبهة قوله أوليخائن الله بين وجوهكم أي ان لم تسووا والمراد بتسوية الصفوف
اعتدال القائمين بهم على سميت واحد ويراد بها أيضا اسد الظلل الذي في الصف واختلاف في
الوجه المذكور فعمل هر على حقه بقمته والمراد تشويه الوجه بتحويل خاتمة من موضعه
بجعله موضع القفا أو تحو ذلك فهو نظير ما تقدم في رفع رأسه قبل الامام ان يجعل الله
رأسه رأس حمار وفيه من اللطائف وقوع الوعيد من جنس الجنابة وهي المخالفة قال
في الفتح وعلى هذا فهو واجب والتفريط فيه حرام ويؤيد الوجوب حديث أبي امامة
بلفظ التسوية الصفوف أو لتمام من الوجوه أخرجه أحمد وفي اسناده ضعف ومنهم من
حمل الوعيد المذكور على الجواز قال النووي معناه يوقع بينكم العداوة والبغضاء
واختلاف القلوب كما تقول تغير وجهه فلان أي ظهر لي من وجهه كراهة لان مخالفتهم في
الصفوف مخالفة في ظواهرهم واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن ويؤيده
رواية أبي داود بلفظ أوليخائن الله بين قلوبكم وقال القرطبي معناه تفرقون فيأخذ كل
واحد وجهه غير الذي يأخذ صاحبه لان تقدم الشخص على غيره مظنة للنكبر المفسد
للقب الداعي الى القطيعة والحاصل ان المراد بالوجه ان حمل على العضو المخصوص
فالمخالفة اما بحسب الصورة الانسانية أو الصفة أو جعل القدم وراوان حمل على ذات
الشخص فالمخالفة بحسب المقاصد اشار الى ذلك الكرماني ويحتمل ان يراد المخالفة في
الجزء فيجازي المسوي بخير ومن لا يسوي بشر قوله كائنا يسوي بها القداح هي جمع
قدح بكسر القاف واسكان الدال المهملة وهو السهم قبل ان يرأس ويركب فيه النصل
قوله يلزق بهم أوله يتعدى بالمهزوز والتضعيف يقال ألزقته ولزقته قوله منكبه المنكبة
مجمع العضد والكنف (وعن أبي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سوا
صفوفكم وحاذوا بين منا كبكم واينوا في ايدي اخوانكم وسدوا الخلل فان الشيطان
يدخل فيما بينكم عنزلة الخذف يعني أولاد الضان الصغار رواه أحمد الحديث قال
المنذري في الترغيب والترهيب رواه أحمد بابا من ادلا بأس به والطبراني وأخرج نحوه
أبو داود والنسائي من حديث ابن عمر وأخرج نحوه أيضا من حديث أنس قوله وحاذوا
بين منا كبكم بالحاء المهملة والذال المعجمة أي اجعلوا بعضهم احدا بعضهم بحيث يكون
منكبه كل واحد من المصلين موازيا لمنكبه الآخر ومساماة له فيكون المناكب والاعناق
والاقدام على سميت واحد قوله ولينوا في ايدي اخوانكم لفظ أبي داود عن ابن عمر
ولينوا بايدي اخوانكم أي اذا جاء المصلي ووضع يده على منكبه المصلي فليدان له بمنكبه
وكذا اذا أمر من يسوي الصفوف بالاشارة بيده ان يستوي في الصف أو وضع يده
على منكبه فليستو وكذا اذا أراد ان يدخل في الصف فليوسع له قال في المفاتيح

٩ نيل ث صفة الذكر لانهم مدوموا على الجهر به والختاران الامام والمأموم يتخفيان الذكر
الان احتيج الى التعليم (وقال ابن عباس) رضي الله عنه (كتب أعلم) أي أظن وفيه إطلاق العلم على الامر المستفاد فيه

الى الظن الغالب (اذا انصرفوا بذلك) أي وقت انصرفهم برفع الصوت (اذا سمعته) أي الذكر وظاهره ان ابن عباس لم يكن يحضر الصلاة في الجماعة في بعض ٦٦ الاوقات لصغرها او كان حاضر الكوفة في آخر الصلوة فكان لا يعرف

انقضاءها بالتسليم وانما كان يعرفه بالتكبير قال الشيخ في الدين ويؤخذ منه انه لم يكن هناك مبالغ جهر الصوت يسمع من بعد انتهى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء الفقهاء فيهم أبوذر كما عند أبي داود وأبو الدرداء كما عند النسائي (الى انبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا ذهب أهل الدثور) بضم الدال جمع دثر بفتح الدال وسكون الدال (من الاموال) بيان للدثور وتأكيده لان الدثور يجي بمعنى المال وبمعنى الكثير من كل شيء (بالدرجات العلى) فى الجنة أو المراد علو القدر عند تعالى (والنعيم المقيم) الدائم المستحق بالصدقة (بصلون كما انصلى ويصومون كما صوم) زادنى حديث أبي الدرداء عند النسائي فى اليوم والدلة ويذكرن كالتذكر والبراز من حديث ابن عمر وصدقا وصدقة وآمنوا آياتنا (ولهم فضل أموال) ولا يذرف فضل من أموال ولا يصلى بصل الاموال) يحجبون بها ويعفون ويجاهدون ويتصدقون) وعند مسلم ويتصدقون ولا تعق (قال صلى الله عليه وآله وسلم) ألا احديثكم بما أى بشئ ان أخذتم أدر كنتم بذلك الشئ (من سبقكم) من أهل الاموال فى الدرجات العلى والسبقية المذكور ريج ابن دقيق العبدان تكون معنوية

شرح المصاييح وهذا أولى واليق من قول الخطابي ان معنى ابن المذنب السكون والخشوع قوله وسدوا الخلل هو بفتح الخاء بين الصقين كما تقدم قوله الخذف قال النووي بجماعهم وذل معجمة مفتوحة ثم جاء واحد ثم اخذ فة مثل قصب وقصبه وهى غنم سود صغار تكون بالعين والنجاز (وعن جابر بن سمرة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربهم افقنا لينا رسول الله كيف تصف الملائكة عند ربها قال يتون اصف الاول ويتراصون فى الصف رواه الجماعة الا البخارى والترمذى وعن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اتقوا الصف الاول ثم الذى يابسه فان كان نقص فليكن فى الصف المؤخر رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله ولائكة يصلون على الذين يصلون على ميامن الصلوة رواه أبو داود وابن ماجه وعن أبي سعيد الخدرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى فى أصحابه تأخر اقبال لهم فقدموا فأتوا بى ولما تم بكم من وراءكم لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله عز وجل رواه مسلم والنسائي وأبو داود وابن ماجه) حديث أنس هو عند أبي داود من طريق محمد بن سليمان الانبارى وهو صدوق وبقية رجاله رجال الصحيح وحديث عائشة رجاله رجال الصحيح على ما فى معاوية ابن هشام من المقال قوله ألا تصفون بفتح الة المفعلة من فوق وضم الصاد وبضم أوله مبنى للمفعول والمراد اصف فى الصلاة قوله كما تصف الملائكة به الاقتداء بافعال الملائكة فى صلاتهم وتعبادتهم قوله عند ربها كذا لفظ ابن حبان ولفظ أبي داود والنسائي عند ربهم قوله نقلنا لفظ أبي داود وابن حبان قلنا ولفظ النسائي قالوا قوله يتون الصف الاول لفظ أبي داود يتون الصلوة المتقدمة وفيه فضيلة اتمام الصف الاول قوله ويتراصون تقدم تفسيره قوله اتقوا الصف الاول فيه مشر وعينه اتمام الصف الاول وقد اختلف فى الصف الاول فى المسجد الذى فيه منبر هل هو الخارج بين يدي المنبر أو الذى هو أقرب الى القبلة فقال الغزالي فى الاحياء الصف الاول هو المتصل الذى فى فناء المنبر وما عن طرفه مقطوع قال وكل سفيان يقول الصف الاول هو الخارج بين يدي المنبر قال ولا يعبدان يقال الاقرب الى القبلة هو الاول وقال النووي فى شرح مسلم الصف الاول الممدوح الذى وردت الاحاديث بفضل هو الصف الذى يلى الامام سواء جاء صاحبه مقدما ومؤخرا سواء امتلأه مقصورة أو نحوها هذا هو الصحيح الذى جزم به المحققون وقال طائفة من العلماء الصف الاول هو المتصل من طرف المسجد الى طرفه لا نقطة مقصورة ونحوها فان تحلل الذى يلى الامام فليس باول بل الاول ما لم يتخلله شئ قال وهذا هو الذى ذكره غزالي رقى الصف الاول عبارة عن

أهل الاموال فى الدرجات العلى والسبقية المذكور ريج ابن دقيق العبدان تكون معنوية وجوز غيره ان تكون حسبة قال الحافظ والاول أولى انتهى (ولم يذكركم أحد بعدكم) لا من أصحاب الاموال ولا من غيرهم

(وكتم خير من أنتم بين ظهرانيه الامن عمل) من الغنم (مثلة) فليست خير امته لان هذا هو نقيض الحكم الثابت للمسلمين
منه واتناء خيرية الخاطمين بالنسبة الى من عمل مثل عملهم صادق ٦٧ بمساواتهم لهم في الخير به وبهم هذا يجاب عن

استشكال ثبوت الافضلية في
خير مع التساوي في العمل
المفهوم من قوله أدر كنتم وهو
أحسن من التأويل بالامن عمل
مثله زاد بغيره من فعل البرأشار
اليه البدر الاماميني لكن
لا يمنع ان يشوق الكرم مع ممولته
الاعمال الشاقة الصعبة من
الجهاد ونحوه وان ورد أفضل
العبادات أحسن حالان في الاخلاص
في الذكر من المشقة ولا سيما الحد
في حال الفقر ما يصير به أعظم
الاعمال وأيضا فلا يلزم ان يكون
الثواب على قدر المشقة في كل
حال فان ثواب كلمة الشهادة مع
سهواتها أكثر من العبادات
الشاقة واذ قلنا ان الاستثناء
يعود على كل من السابق والمدرك

كأهو قاعدة الشافعي رحمه الله
في ان الاستثناء المتعقب للجميل
عائد على كلها يلزم قطعان
يكون الاغنياء أفضل اذ
معناه ان أخذتم أدر كنتم الامن
عمل مثله فانكم لا تدركون
(تسبحون وتحمدون وتكبرون
خلف كل صلاة) ظاهره يشمل
الفرض والنفل لكن جملة أكثر
العلماء على الفرض وقد وقع في
حديث كعب بن جعفة عنده مسلم
التقييد بالكتابة وكنهم حملوا
المطافات عليهم اوعس البغاري
في الدعوات دبر كل صلاة ورواية

يجي الانسان الى المسجد أولا وان صلى في صف آخر قيل لبشر بن الحرث نرا التبرك
وتدلى في آخر الصف فقال انما يريد اقرب النلوب لا قرب الاجساد والاحاديث ترد هذا
قوله ان الله وملائكته يصلون على النبي فقال النبي صلى الله عليه وسلم ملائكتهم يصلون على ميامن
الصفوف وفيه اصحاب الكون في بين الصف الاول وما بعده من الصفوف قوله
ولياتم بكم من وراءكم أي بقتل بكم من خائفكم من الصفوف وقد عساه الذبحي
على قوله ان كل صف منهم امام لم وراءه وعامة أهل العلم يخالفونه قوله لا يزال قوم
يتأخرون زاد ابوداود عن الصف الاول قوله حتى يؤخرهم الله أي يؤخرهم الله عن رحمة
وعظيم فضله وعن رتبة العلماء الأخوذ عنهم وعن رتبة السابقين وقيل ان هذا في
المنافقين ولظاهرائه عام لهم واغيرهم وفيه الحديث على الكون في الصف الاول والنفير
عن التأخر عنه وقد ورد في فضيلة الصلاة في الصف الاول احاديث غير ما ذكره المصنف
منها عن أبي هريرة عنده لم والترمذي وأبي داود والنسائي وابن ماجه بلقظ خير صفوف
الرجال أولها الحديث وقد تقدم وله حديث آخر متفق عليه لو ان الناس يعلمون ما في
النداء والصف الاول وقد تقدم أيضا وعن جابر عن ابي شيبه بنحو حديث أبي هريرة
الاول وعن العراب بن سارية عنده النسائي وابن ماجه وأحمد ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كان يستغفر للصف المقدم ثلاثا ثلاثين مرة وعن عبد الرحمن بن
عوف عنده ابن ماجه بنحو حديث عائشة وعن النعمان بن بشير بنحوه عنده أحمد وعن
البراء بن عازب عنده أحمد وأبي داود والنسائي من حديث فيه نحو حديث عائشة
أيضا

• (باب هل يأخذ القوم مصافهم قبل الامام ام لا) •

(عن أبي هريرة ان الصلاة كانت تقام لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيأخذ الناس
مصافهم قبل ان يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم لم مقامه ورواه مسلم وأبو داود وعن أبي
هريرة قال اقيمت الصلاة وعلت الصفوف قريبا قبل ان يخرج النبي صلى الله
عليه وسلم فخرج الينا فلما قام في مصلاه كانه جنب وقال امامكم فكنتم على هيئة
يعني قريبا ثم رجع فاعتسل ثم خرج الينا ورأسه برة فكبف فصلينا معه متفق عليه
ولاحد والنسائي حتى اذا قام في مصلاه وانتظروا ان يكبر انصرف وذ كر نحوه وعن أبي
قنادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني قد
خرجت رواء الجماعة الا ابن ماجه ولم يذكر البخاري فيه قد خرجت قوله ان الصلاة
كانت تقام المراد بالاقامة ذكر الالفاظ المشهورة المشعرة بالشروع في الصلاة قوله
فيأخذ الناس مصافهم يعني مكانهم من الصف قوله قبل ان يأخذ النبي صلى الله عليه

خلف مفسرة لرواية دبر وللقرابي من حديث أبي ذر ان كل صلاة أي تقولون كل واحد من الثلاثة (ثلاثا وثلاثين) فالجموع
لكل فرد فرد والانهال الثلاثة تنازعت في الظرف وهو خلف وفي ثلاثا وثلاثين وهو مفعول مطلق وقبل المراد المجموع

لجميع فاذا وزع كان لكل واحد من الثلاثة أحد عشر وبدأ بالتسبيح لانه يتضمن ثني النقا ائس عنه تعالى ثم ثني بالتحميد لانه يتضمن اثبات الكمال له اذ لا يلزم من ثني النقا ائس اثبات الكمال ثم ثلث بالنكس كبر اذ لا يلزم من ثني النقا ائس

واثبات الكمال ثني ان يكون هناك كبر آخر وقد وقع في رواية ابن جهم لان تقديم التكبير على الصلوة ومثله لابي داود من حديث أم حكيم وله في حديث أبي هريرة يكبر ويصلي ويسبح وهذا الاختلاف يدل على ان لا ترتيب فيه ويستأنس له بقوله في حديث البقيات الصالحات لا يصح لربهم بدأت لكن ترتيب حديث الباب الموافق لاكثر الاحاديث أولى لما مر (قال) معنى (الراوي فاختلفنا بيننا) أي أنا وبعض أهل كل واحد ثلاثا وثلاثين أو المجموع (فقال بعضهم نسبح ثلاثا وثلاثين ونكبر أربعاً وثلاثين) قال معني (فرجعت اليه) أي إلى أبي صالح والقاتل أربعاً وثلاثين بعض أهل معني أو القاتل فاختلفنا أبو هريرة والضهير فرجعت له وفي اليه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلاف بين الصحابة وهم القائلون أربعاً وثلاثين كما هو ظاهر الحديث لكن الأول أقرب لوروده في مسلم واقتضاه قال معني فحدثت بعض أهلي هذا الحديث فقال وهمت فذكر كلامه قال فرجعت إلى أبي صالح إلا ان مسالم يوصل هذه الزيادة (فقال) النبي صلى الله عليه وآله

وسلم فيه اعتدال الصفوف قبل وصول الامام الى مكانه قوله قبل ان يخرج فيه جواز قيام المؤمنين وتعديل الصفوف قبل خروج الامام وهو معارض لحديث أبي قتادة ويجمع بينهما بان ذلك ربما وقع لبيان الجواز وان صنفهم في حديث أبي هريرة كان سبيلاً للمضي عن ذلك في حديث أبي قتادة وانهم كانوا يقومون ساعة تقام الصلاة ولو لم يخرج النبي صلى الله عليه وسلم لم فتم اهام عن ذلك لاحتمال ان يقع له شغل يبطئ فيه عن الخروج فشق عليهم انتظاره قوله ذكرانه جنب قد تقدم الكلام في باب حكم الامام اذا ذكر انه حدث قوله مكانكم قد تقدم انه منصوب بفعل مقدّم قوله على هيئتنا بفتح الهاء بعدها يا هيئتنا مكنة ثم حمزة مفتوحة ثم مثناة فوقانية والمراد بذلك انهم امتثلوا أمره في قوله مكانكم فاستروا على الهيئة أي الكيفية التي ترونهم عليها وهي قيامهم في صفوفهم المعتدلة وفي رواية للكشي معني على هيئتنا بكسر الهاء وبعد الياء نون مفتوحة والهيئة الرق قوله يقطر في رواية للبخاري ينطف وهي بمعنى الأولى قوله وانتظرنا ان يكبر فيه انه ذكر قيل ان يدخل في الصلاة وقد تقدم الاختلاف في ذلك قوله اذا اقيمت الصلاة أي ذكرت ألفاظ الإقامة كما تقدم قوله حتى تروني قد خرجت فيه ان قيام المؤمنين في المسجد الى الصلاة يكون عند رؤية الامام وقد اختلف في ذلك فذهب الاكثر الى انهم يقومون اذا كان الامام معهم في المسجد عند فراغ الإقامة وعن أنس انه كان يقوم اذا قال المؤذن قد قامت الصلاة رواه ابن المنذر وغيره وعن سعيد بن المسيب اذا قال المؤذن الله أكبر وجب القيام فاذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام وقال مالك في الموطأ لم اسمع في قيام الناس حين تقام الصلاة محدوداً إلا أني أرى ذلك على طاعة الناس فان فيهم الثقيل والخفيف وأما ما ذكره في الامام في المسجد فذهب الجمهور الى انهم يقومون حين يرونه وخالف البعض في ذلك وحديث الباب حجة عليه وفي حديث الباب جواز الإقامة والامام في منزله اذا كان يسمعها وتقدم اذنه في ذلك وهو معارض لحديث جابر بن سمرة ان بلالا كان لا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم ويجمع بينهما بان بلالا كان يراقب خروج النبي صلى الله عليه وسلم فلا ول ما يراه يشرع في الإقامة قبل ان يراها غاب الناس ثم اذا رآوه قاموا فلا يقوم في مقامه حتى تعمدل صفوفهم ويشهد له ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريح عن ابن شهاب ان الناس كانوا ساعة يقول المؤذن الله أكبر يقومون الى الصلاة فلا يأتي النبي صلى الله عليه وسلم مقامه حتى تعمدل الصفوف وقد تقدم مثل هذا في باب الاذان في أول الوقت

(باب كراهة الصنف بين الراوي والامام)

(عن عبد الجليل بن محمود قال صلينا خلف أمير من الامراء فاضطرنا الناس فصلينا بين السارين فلما صلينا قال أنس بن مالك كاتني هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه

وسلم أو أبو صالح (تقول سبحان الله والحمد لله والله أكبر حتى يكون العدد منهن) وسلم أو أبو صالح (وهي العدد للجميع أو المجموع ورواية ابن جهم لان ظاهرها ان العدد للجميع ورجحه بعضهم للايمان فيه

بواو العطف والختم ان الافراد اولى التميز باحتياجه الى العدد وله على كل حركة لذلك سواء كان باصابعه أو بغيرها ثواب
لا يحصل لصاحب الجمع منه الا الثلث ثم ان الافضل الاتيان بهذا ٦٩ الذ كر متتابع في الوقت الذي عين فيه وهل

اذا زيد على العدد المنصوص عليه من الشارع يحصل ذلك
الثواب المترتب عليه أم لا قال
بعضهم لا يحصل لان ذلك
الاعداد حكمية وخاصة وان
خفيت علينا لان كلام الشارع
لا يخفى لو عن حكم فربما يفوت
بجواز ذلك العدد والمعقد
الحصول لانه قد أتى بالمقدار
الذي رتب على الاتيان به ذلك
الثواب فلا تكون الزيادة
من زيادة بعده ولا بذلك العدد
أشار اليه الحافظ زين الدين
العراقي وقد بالغ العراقي في
القواعد فقال من البدع
المكروهة الزيادة في المندوبات
المحدودة شرعا لان شأن العظمة
اذا حذوا شيئا ان يوقف عنده
وتعبدوا لخارج عنه مسيئا
للاذنب انتهى وقد اختلفت
الروايات في عدد هذه الاذكار
الثلاثة ففي حديث أبي هريرة
ثلاثا وثلاثين كما هو عند النسائي
من حديث زيد بن ثابت خمس
وعشرين ويزيدون فيها لاله
الا الله خمس وعشرين وعند البزار
من حديث ابن عمر احدى عشرة
وعند الترمذي والنسائي من
حديث أنس عشر وفي حديث
أنس في بعض طرقه ستا وفي
بعض طرقه أيضا مرة واحدة
وعند الطبراني في الكبير من

وسلم رواه الخمسة الا ابن ماجه وعن معاوية بن قرة عن أبيه قال كأنه نسي ان نصف بين
السواري على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونظر دعنا طردا رواه ابن ماجه وقد
ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه لما دخل الكعبة صلى بين السارين حديث أنس حسنة
الترمذي وعبد الحميد المذكور قال أبو حاتم هو شيخ وقال الدارقطني كوفي ثقة ينجح
به وقد ضعف أبو حاتم الحديث بعبد الحميد بن محمود المذكور وقال ليس
من ينجح به حديثه قال أبو الحسن بن القطان راد اعلم به ولا أدري من اتبع به هذا ولم أر
أحدا ممن صنف الضعفاء ذكره فيهم ومن يابى ما وجد فيه مما يؤمنه ضعفا قول أبي حاتم
الرازي وقد سئل عنه هو شيخ وهذا ليس بضعيف وانما هو اخبار بانه ليس من اعلام
أهل العلم وانما هو شيخ وقعت له روايات أخذت عنه وقد ذكره أبو عبد الرحمن النسائي
فقال هو ثقة على شعبة هذه النسخة انتهى وأما حديث معاوية بن قرة عن أبيه ففي اسناده
هرون بن مسلم البصري وهو مجهول كما قال أبو حاتم ويشهد له ما أخرجه الحاكم وصححه
من حديث أنس يافظا كأنه نسي عن السلاة بين السواري ونظر دعنا وقال لانه لا
بين الاساطين واتقوا الصوف وأما صلواته صلى الله عليه وسلم لما دخل الكعبة بين
السارين فهو في الصحيحين من حديث ابن عمر وقد تقدم والحديثان المذكوران في
الباب يدلان على كراهة الصلاة بين السواري وظاهر حديث معاوية بن قرة عن أبيه
وحديث أنس الذي ذكره الحاكم ان ذلك محرم والعلة في الكراهة ما قاله أبو بكر بن
العربي من ان ذلك اجالة قطاع الصنف أو لانه موضع جميع النعال قال ابن سيد الناس
والاؤل أشبه لان النسائي محدث قال القرطبي روى ان سبب كراهة ذلك انه مصلى الجن
المؤمنين وقد ذهب الى كراهة الصلاة بين السواري بعض أهل العلم قال الترمذي وقد
كره قوم من أهل العلم ان يصف بين السواري وبه قال أحمد واسحق وقد رخص قوم
من أهل العلم في ذلك انتهى وبالكراهة قال النخعي وروى سعيد بن منصور وفي سنده
النسائي عن ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وحديثه قال ابن سبيل الناس ولا يعرف
اهم مخالف في الصحابة وخص فيه أبو حنيفة ومالك والشافعي وابن المنذر قياسا على
الامام والمنفرد قالوا وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة بين سارين
قال ابن رسلان وأجاز الحسن وابن سيرين وكان سعيد بن جبيرة وابراهيم التيمي وسويد
بن غفلة يؤمنون قومهم بين الاساطين وهو قول الكوفيين قال ابن العربي ولا خلاف
في جواز عند الضيق وأما عند السعة فهو مكروه للجماعة فاما الواحد فلا بأس به وقد
صلى الله عليه وسلم في الكعبة بين سواريهما انتهى وفيه حديث أنس المذكور في
الباب انما ردد في حال الضيق لقوله فاضطرنا الناس ويمكن ان يقال ان الضرورة
المشار اليها في الحديث لم تبلغ قدر الضرر وردة التي يرتفع السراج معها وحديث قرة

حديث زميل الجعفي قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى الصبح قال هو ثمان رجله سبحان الله وسبحه
وأستغفر الله انه كان ثوبا سبعين مرة ثم يقول سبعين بسم الله الحديث وعند النسائي في اليوم واليلة من حديث أبي هريرة

مرفوعاً من سبع دبر كل صلاة متوبة مائة وكبر مائة وحجـ مائة غفرت له ذنوبه وان كانت أكثر من زبد البحر وهذا الاختلاف يحتمل ان يكون صدر في اوقات ٧٠ متعددة وهو وارد على سبيل التخيير ويختلف باختلاف الاحوال وقد

زاد مسلم في رواية ابن عجلان عن معي قال أبو صالح فرجع فقراء المهاجرين الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا سمعنا خواتمنا أدخل الاموال بما نعلمنا فقالوا مثله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء قال المهلب في حديث أبي هريرة فضل نساء لا تأويل الا اذا استوت أعمالهم المفروضة فالغني حينئذ من فضل عمل البر ما لا يسيل للفقير اليه قال ورأيت بعض المتكلمين ذهب الى ان هذا الفضل يخص الفقراء دون غيرهم أي الفضل المرتب على الذكر المذكور قال وغفل عن قوله في نفس الحديث الامن صنع مثله ما صنعهم فجعل الفضل لقائله كائناً من كان وتعب المهلب ابن المنير بان الفضل المذكور فيه خارج عن محال الخلاف اذ لا يخفى ان الفقير لم يبلغ فضل الصدقة وكيف يخفون فيه وهو لم يفعل الصدقة وانما الخلاف اذا قابلنا هزيمة الفقير بثواب الصبر على مصيبة شظف العيش ووضاه بذلك هزيمة الغني بثواب الصدقات أيهما أكثر ثواباً وقال القرطبي تأويل بعضهم قوله ذلك فضل الله بان قال الاشارة واجبة الى الثواب

ليست فيه الا ذكر النهي عن الصف بين السواري ولم يقبل كتابه عن الصلاة بين السواري فقيه دليل على التفرقة بين الجماعة والمنفردوا كن حديث أنس الذي ذكره فيه النهي عن مطلق الصلاة فيحمل المطلق على المقيد ويدل على ذلك صلواته صلى الله عليه وسلم بين الساريين فبين فكون النهي على هذا اختصاصاً بالصلاة المؤتمنين بين السواري دون صلاة الامام والمنفرد وهذا أحسن ما يقال ومائة قدم من قياس المؤتمنين على الامام والمفرد فاسد الاعتبار لصداقته لا حديث الباب

• (باب وقوف الامام أعلى من المأموم وبالعكس) •

(عن همام ان حذيفة ام الناس بالمداين على ذلك كان فاخذ أبو مسعود بقميصه فجذبها فرغ من صلاته قال ألم تعلم انهم كانوا ينهون عن ذلك قال بلى قد ذكرت حين مددتني رواه أبو داود وعن ابن مسعود قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقوم الامام فوق نبي والناس خلفه يعني أسفل منه رواه الدارقطني وعن سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه وسلم جلس على المنبر في أول يوم وضع فكبر وهو عليه ثم ركع ثم نزل القهقري فسجد وسجد الناس معه ثم عاد حتى فرغ فلما انصرف قال أيها الناس انما دعيت هذا التأموا بي ولتعلموا صلاتي متفق عليه ومن ذهب الى الكراهة جعل هذا على الاموال ليسير ورخص فيه وعن أبي هريرة انه صلى على ظهر المسجد بصلاة الامام وعن أنس انه كان يجمع في دار أبي نافع عن عيين المسجد في غرفة قدر قامة منها الهباب مشرف على المسجد بالبصرة فكان أنس يجمع فيه ويأتم بالامام رواه ما سمي في سننه) الحديث الاول صححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وفي رواية للحاكم التصريح برفعه ورواه أبو داود من وجه آخر وفيه ان الامام كان عمار بن ياسر والذي جبهه حذيفة وهو مرفوع ولكن فيه مجهول والاول اقوى كما قال الحافظ وحديث ابن مسعود ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه وأثر أبي هريرة أخرجه أيضاً الشافعي والبيهقي وذكره البخاري تعليقا قوله بالمداين هي مدينة قديمة على دجلة تحت بغداد قوله على دكان بضم الدال المهمل وتشديد الكاف الدكان الحانوت قبل النون زائدة وقيل أصابة وهي الدكة بفتح الدال وهو المكان المرتفع يجلس عليه قوله كانوا ينهون بفتح الياء والهوام رواية ابن حبان أنس قد نهى عن هذا قوله حين مددتني أي مسدتني قصي وجبذته اليك ورواية ابن حبان التي ترفى قد تابعتك وفي رواية لابن داود قال عمار لذلك اتبعك حين أخذت على يدي وقد استدل بهذا الحديث على انه يكره ارتفاع الامام في المجلس قال ابن رسلان واذا كره ان يرتفع الامام على المأموم الذي يقتدى به فلا يكره ارتفاع المأموم على اماه أولى ويؤيد الكراهة حديث ابن مسعود رطاه النهي فيه

المرتب على العمل الذي يحصل به التفضيل عند الله فكانه قال ذلك الثواب الذي أخبركم به لا يستحقه ان أحد بحسب الذكرو لا بحسب الصدقة وانما هو فضل الله قال وهذا التأويل فيه بعد ولكن اضطر اليه ما عارضه وتعب

بان الجمع بينهما وبين ما يعارضه ممكن من غير احتياج الى التعسف وقال ابن دقيق العيد ظاهر الحديث القريب من النص انه فضل الغنى وبعض الناس اقله بتأويل مستكره كانه يشير الى ما تقدم ٧١ قال والذي يقتضيه المظهر انهما ان تساويا

وفضلت العبادة المالية انه يكون الغنى افضل فهذا الاشك فيه وانما النظر اذا تساويا وانفسرد كل منهما بمصلحة ما هو فيه أيهما افضل ان فسر الفضل بزيادة الثواب فالقياس يقتضى ان المصالح المتعدية افضل من القاصرة فمترج الغنى وان فسر بالاشرف بالنسبة الى صفات النفس فالذي يحصل به من الظاهر بسبب الذكر اشرف فمترج الفقر وفي الحديث من الفوائد ان العالم اذا سئل عن مسألة يقع فيها الخلاف انه يجيب بما يلحق به الماضول درجة الناضل وفيه التوسعة في الغبطة والمسابقة الى الاعمال المحصلة للدرجات العالية لمبادرة الاغنياء الى العمل بما بلغهم ولم يشكر عليهم صلى الله عليه وآله وسلم فيؤخذ من ان قوله الامن على عام للقراء والاغنياء خلافا لمن اوله بغير ذلك وفيه ان العمل السهل قد يدرئ به صاحبه فضل العمل الشاق وفيه فضل الذكر عقب الصلوات واستدلال به البخاري على فضل الدعاء عقب الصلاة لانه في معناه لانهم اوقات فاضلة ترجى فيها اجابة الدعاء وفيه ان العمل القاصر قد يساوى المتعدي خلافا لمن قال ان المتعدي افضل مطلقا انه على ذلك الشيخ

عز الدين بن عبد السلام ورواه هذا الحديث ما بين يدي ومضى وفيه التحديث والعمدة والقول واخرجه مسلم ايضا في الصلاة والناس في اليوم واليلة (عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في دبر كل صلاة)

ان ذلك محرم لولا ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من الارتفاع على المنبر وقد حكي المهدى في البحر الاجماع على انه لا يضر الارتفاع قدر القامة من المؤتم في غير المسجد الا بجهاد راس الامام او متقدم ما ولسد لئلا أيضا يفعل أي هريرة المذكور في الباب وقال المذهب ان ما زاد فسده واستدل على ذلك بان اصل البعد التحريم للاجماع في المفرط ولا دليل على جواز المتعدي القامة ورد بان الاصل عدم المنع فالدليل على مدعيه وذهب الشافعي الى انه يعنى قدر ثلثي الارتفاع ذراع واختلف أصحابه في وجهه وقال عطاء لا يضر البعد في الارتفاع مهـ ما علم المؤتم بحال الامام وأما ارتفاع المؤتم في المسجد فذهب الهادوية الى انه لا يضر ولو زاد على القامة وكذلك قالوا لا يضر ارتفاع الامام قدر القامة في المسجد وغيره واذا زاد على القامة كان مضرا لمن غير فرق بين المسجد وغيره وبين والحاصل من الادلة منع ارتفاع الامام على المؤتمين من غير فرق بين المسجد وغيره وبين القامة ودونها وفوقها لقول أبي سعيد انهم كانوا ينهون عن ذلك وقول ابن مسعود نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وأما صلته صلى الله عليه وسلم على المنبر فقيل انه انما فعل ذلك لغرض التعليم كيدل عليه قوله لعلوا اصلاقي وغاية ما فيه جواز وقوف الامام على محمل ارفع من المؤتمين اذا اراد تعليمهم قال ابن دقيق العيد من اراد ان يستدل به على جواز الارتفاع من غير قصد التعليم لم يستقيم لان اللفظ لا يتناول ولا افراد الاصل بوصف معتبر فتتقضى المسابقة اعتباره فلا بد منه انتهى على ان قد تقرر في الاصول ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا نهى عن شئ نهى ما يشمله بطريق الظهور ثم فعل ما يخالفه كان الفعل مخصوصا له من العموم دون غيره حيث لم يرق دلائل على التامس به في ذلك العمل فلا تكون صلته على المنبر معارضة للنهي عن الارتفاع باعتبار الامة وهذا على فرض تأخر صلته صلى الله عليه وسلم على المنبر عن النهي من الارتفاع وعلى فرض تقدمها أو التماس المنة عدم من المتأخر فيه الخلاف المعروف في الاصول في التخصيص بالمنة عدم والماتس وأما ارتفاع المؤتم فان كان مشروطا بحيث يكون فوق ثلثي ارتفاع ذراع على وجه لا يمكن المؤتم العلم بما فعل الامام فهو ممنوع للاجماع من غير فرق بين المسجد وغيره وان كان دون ذلك المتدارفا لاصل الجواز حتى يقوم دليل على المنع وبعض هذا الاصل فعل أبي هريرة المذكور ولم يشكر عليه قوله فكبر وهو عليه ثم ركع لم يذكر القيام بعد الركوع في هذه الرواية وكذا المذكر القراءة بعد التكبير وقد بين ذلك البخاري في رواية له عن سفيان عن أبي حازم واقظه كبر فقرأ أو ركع ثم رفع رأسه ثم رجع القهقري والقهقري بالقصر المشي الى خلف والحامل عليه المحافظة على استقبال القبلة وفي الحديث دليل على جواز العمل في الصلاة وقد تقدم تحقيقه قوله وعلوا اصلاقي بكسر اللام وفتح المثناة القوية وتشديد اللام وفيه ان الحكمه و صلته في أعلى المنبر ان يراه من قد يخفى عليه ذلك اذا صلى على الارض قوله انه كان يجمع

بضم الدال والباء وقد سكن أى عقب كل صلاة (مكتوبه لا اله الا الله) بل رفع على الخبرية للاول عليه جماعة أو على البدلية من الضمير المستتر في الخبر المقدّر ومن ٧٣ اسم لآباء متبارحهم قبل دخولها وان الابعى غير رأى لا اله غير الله في الوجود

الخ فيه جواز كون المؤتم في مكان في خارج المسجد قال في البحر وبصح كون المؤتم في داره والامام في المسجد ان كان يرى الامام أو المعلم ولم يتعد القامة انتهى

(باب ما جاء في الحائض بين الامام والمأموم)

(عن عائشة قالت كان لنا حصرية نسطها بالثمارة ونختبر بها بالليل فصلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فسمع المسلمون فراغته فصلاوا بصلاته فلما كانت الليلة الثانية

كثروا فاطلع عليهم فقالوا كفو من الاعمال ما تطيقون فان الله لا يعل حتى تملأوا رواه أحمد الحديث قد تقدم نحوه عن عائشة عند البخاري في باب انتقال المنفرد اماما في النوافل وفيه تصريح بأنه كان بينه وبينهم جدار الحجرة وقد تقدم نحوه الحديث أيضا عنها في باب صلاة التراويح وفيه انها قالت فاهرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انصب له صبرا على باب حجر في وقوله كفو من الاعمال الى آخر الحديث هو عند الائمة المستثنى من حديثها بل فقط خذوا من الاعمال ما تطيقون فان الله لا يعل حتى تملأوا والمال للاستئصال من الشيء ونفو والفس عنه بعد محبته وهو محال على الله تعالى فاطلاقه عليه من باب المشاكاة نحو وجرا سيئة سيئة مثلها وهذا أحسن محامله وفي بعض طرقه عن عائشة فان الله لا يعل من الثواب حتى تملأوا من العمل أخرجه ابن جرير في تفسيره وقيل معناه ان الله لا يعل أبدا ملتم أم لم تملأوا من قولهم حتى يشيب الغراب وقيل ان معناه ان الله لا يقطع عنكم فضله حتى تملأوا سوءا له والحديث يدل على أن الحائض بين الامام والمؤتمين غير مانع من صحة الصلاة قال في البحر ولا يضر بعد المؤتم في المسجد ولا الحائض ولو فوق القامة مهـ ما علم حال الامام اجماعا اهـ وكذلك لا يضر الحائض في غير المسجد ولو فوق القامة الا أن يمنع من ذلك مانع

(باب ما جاء في ان يلزم بقعة بعينهم من المسجد)

(عن عبد الرحمن بن شبل ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى في الصلاة عن ثلاث عن

نقرة الغراب واقتراس السبع وان يوطئ الرجل المقام الواحد كايطأ البعير رواه

الخمسة الا الترمذي وعن سالم بن الاكوع انه كان يتحرى الصلاة عند الاسطوانة التي عند

المحصف وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتحرى الصلاة عند هامة فق عليه

واسلم ان سلمة كان يتحرى موضع المحصف يسبح فيه وذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم كان يتحرى ذلك المكان) حديث عبد الرحمن بن شبل سكت عنه أبو داود والمذني

والراوى له عن عبد الرحمن بن شبل هو تميم بن محمود قال البخاري في حديثه نظر قوله عن

نقرة الغراب المراد بها كما قال ابن الاثير ترملا الطمانينة وتخفيف السجود وان لا يمتك

فيه الا قدر وضع الغراب منه قاره فيما يريد الا كل والشرب منه كالجيفة قوله واقتراس

لان الواحنا الا على الاستئذان لم تكن الكلمة توحيداً محضاً والاحرف استثناء والاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي وعند الحنفية المستثنى غير محكوم عليه بشئ ومن حجج الجهور والاتفاق على حصول التوحيد بقوله لا اله الا الله وذلك انما يتشبه على قولنا ان المستثنى محكوم عليه لا على قولهم انه مسكوت عنه قاله ابن هشام ثم ان هذا التركيب عند علماء المعاني يقيد القصر وهو في هذه الكلمة من باب قصر الصفه على الموصوف لا العكس فان الذي معنى الوصف وفي هذه المسئلة مباحث ضربه عليها بعد ان أثبتنا خوف الاطالة (وحده) بالانصب على الحال أى لا اله منفردا وحده (لا شريك له) عـ لا ونقـ لا اما ولا نبط القسطلاني وغيره الكلام عليه ولا حاجة بنا الى التويل بذكره واما ثانيا فلقوله تعالى والهمكم الله واحد لا اله الا هو الرحمن الرحيم فل هو الله أحد لا تتخذوا الهين اثنين انما هو الواحد هو الاول والاخر والا هو الفرد السابو وذلك يقتضى ان لا شريك له وهو تأكيد لقوله وحده لان المتصف بالوحدانية لا شريك له (له الملك) بضم الميم أى أصناف المخلوقات وأقسام الكائنات مما في الارضين والسموات (وله الحمد) زاد الطبراني من طريق أخرى عن المغيرة بن يحيى وميت وهو حي لا يموت بيده

الطبر (وهو على كل شيء قدير) قال الحافظ ورواه مؤثرون وثبت مثله عن البراء بن حديث عبد الرحمن بن عوف بسند ضعيف السبع

لم يكن في القول اذا أصبح واذا أمسى (اللهم لا مانع لما أعطيت) أي الذي أعطيت (ولا معطي لما منعت) أي الذي منعت وزاد عبد بن حميد من رواية معمر عن عبد الملك بن عمر بن عبد الله بن عيسى (ولا ينفع ذا الجحيم الخلد) ينفع الجحيم

فيه ما قال الخطابي الخلد الغنى ويقال الخط ومعه في ذلك أي لا ينفع ذا الغنى عندك غناه انما ينفعه العمل الصالح أو من في ذلك بمعنى البدل كقوله تعالى أرضيت بالحياة الدنيا من الآخرة أي بدلا قال الشاعر فليت لنا من ما مرضم شربة

مربة نبات على الطهيان وهوالة الجبل وروى أبو عمرو بن الشيباني الجبل الكسبر وقال أي لا ينفع ذا الاجتماع اجتماعه وأنكره الطبري وقال الراغب الجبل أو الابل أي لا ينفع أحدا نفسه وقيل معنى الكسبر السعي التام في الحصر أو الامراع في الهرب قال النووي الصحيح المشهور الذي عليه الجمهور أنه بالفتح وهو الحظ في الدنيا بالمال أو الولد أو العظم أو السلطان والمعنى لا ينجيه حظ منكم وانما ينجيه فضلك ورخصتك وفي الحديث استجاب هذا الذكركرعب الصلوات لما شغل عليه من ألتاظ التوحيد ونسبة الانعزال الى الله تعالى والمنع والاعطاء وتعام القدرة وفيه المبادرة الى امتثال السنة واتباعها ورواة هذا الحديث الخمسة كوفيون لا محمد بن يوسف وفيه الحديث والعنة والقول وأخرجه البخاري أيضا في الاعتصام

السبع هو ان يضع ساعديه على الارض كالقرب وغيره كما يقعد الكلب في بعض حاله قوله وان يوطن الرجل قال ابن رسلان بكسر الطاء المشددة وفيه ان قوله في الحديث كايطان يدل على عدم التشديد لان المصدر على افعال لا يكون الا من أفعال الخفيف ومعناه كما قال ابن الاثير ان بالفتح الرجل مكانا معلوما في المسجد يصلي فيه ويختص به قوله كايطان البعير المراد كايوطن البعير المبارك الدمث الذي قد أوطنه واتخذ مناهله فلا يابى الا اليه وقبل معناه ان يبذل على زكيقته قبل يديه اذا أراد البعير ومثله يركب البعير على المكان الذي أوطنه يقال أوطنت الارض ووطنتها واستوطنتم أي اتخذتم أوطنا ومحلا لقوله عند الاسطوانة هي بضم الهمزة وكون السين المهملة وضمة الطاء وهى السارية قوله التي عند المصنف هذا يدل على انه كان للمصنف موضع خاص به ووقع عنده مسلم بالقطر صلى وراء الصندوف وكان له كان للمصنف مستند وفي موضع فيه قال الحافظ والاسطوانة المذكرة حتى لنا بعض مشايخنا الممنوسطة في الروضة المنكرمة وانما تعرف بالاسطوانة المهاجرين قال وروى عن عائشة انها كانت تقول لو عرفها الناس لاضطربوا عليها بالسهام وانما أمرتم الى ابن الزبير فكان يكثر الصلاة عندها قال ثم وجدت ذلك في تاريخ المدينة لابن النجار وزاد ان المهاجرين من قريش كانوا يجتمعون عندها وذكروا قبله محمد بن الحسن في أخبار المدينة والحديث الاول يدل على كراهة اعتناء الرجل بقعة من بقاع المسجد ولا يعارضه الحديث الثاني لما تقر في الاصول ان فعله صلى الله عليه وسلم يكون مخصوصا من القول السامع له بطريق الظهور وكافة عدم غير مرة اذ لم يكن فيه دأبل التماسي وعلة النهي عن المواظبة على مكان في المسجد ما سباني في الباب الذي بعده من مشروعية تكثير مواضع العبادة قال المصنف رحمه الله بعد ان شاق حديث سلمة ما نظه قات وهذا محمول على النقل ويحمل النهي على من لازم مطلقا القرض والنقل اه

(باب استحباب التطوع في غير موضع المكتوبة)

(عن المغيرة بن شعبه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي الإمام في صلاة من الذي صلى فيه المكتوبة حتى يتكفي عنه رواه ابن ماجه وأبو داود وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أيجز أحدكم اذا صلى أن يتقدم أو يتأخر أو عن يمينه أو عن شماله أو أجد أو يود أو يور أو ابن ماجه وقال يعنى في السجدة) الحديث الاول في استناده عطاء الخراساني وليدرك المغيرة بن شعبه كذا قال أبو داود قال المنذرى وما قاله ظاهران عطاء الخراساني رآه في السنة التي مات فيها المغيرة بن شعبه وهى سنة خمس من الهجرة على المشهور قال الخطيب اجمع العلماء على ذلك وقيل ولد قبل وفاته بسنة والحديث الثاني في استناده ابراهيم بن سعيد قال أبو حاتم الرازي هو مجهول قول حتى

١٠ نيل والرقاق والقدرة الدعوات ومسلم وأبو داود والنسائي في الصلاة (عن سمرة بن جندب رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى صلاة) أي فرغ منها (أقبل علينا بوجهه) الشريف اضر وزفاته

لا يصول عن القبلة قبل فراغ الصلاة وظاهره انه كان يواظب على ذلك قبل الحكمة في استقباله المؤمنين أن يعلمهم ما يحتاجون اليه في هذا الموضع من كان في مثل حاله ٧٤ صلى الله عليه وآله وسلم من قصد التعليم والموعظة وقيل الحكمة فيه توريث

الداخل بان الصلاة انتضت اذ لم
ا- قر الامام على حاله لا وهم انه في
النشء - مثلاً وقال ابن المنبر
استدبار الامام للمؤمنين انما
هو لحق الامامة فاذا انتضت
الصلاة زال السبب فاستقبوا بهم
حينئذ يرفع الخيلاء والترفع على
المؤمنين (عن زيد بن خالد
الجوهي رضي الله عنه انه قال
صلى لنا) أي لاجلنا (رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم)
صلاة الصبح بالدينية مخففة
الياء عند بعض المحققين ومشددة
عند أكثر المحدثين موضع على
شحو مرحلة من مكة يعني يشر
هناك وبه كانت بيعة الرضوان
تحت الشجرة سنة ست من الهجرة
(على اثر سماء كانت) أي مطر
(من الليلة فلما انصرف) أي من
الصلاة (أقبل على الناس)
بوجهه الكريم (فقال لهم
هل تدرون ماذا قال ربكم)
استفهام على سبيل التنبيه (قالوا
الله ورسوله اعلم) بما قال ربنا
(قال أصبح من عبادي مؤمن بي
وكافر) الكافر الحقيقي لأنه قابله
بالإيمان حقيقة لأنه اعترفا
يفضى الى الكفر وهو اعتراف
ان النعم للكوكب وأما من
اعترف ان الله هو خالقه ومختبره
وهذا ميقن له وعلمه بالمادة
فلا يكفر أو المراد كفر الزممة

يتقضى لفظ أبي داود حتى يصول قوله أبحر يكسر الجيم قوله يعني السجدة أي التطوع
والحديثان يدلان على مشروعية انتقال المصل من مصلاته الذي صلى فيه لكل صلاة
يفتتحها من أفراد النوافل أما الامام فبمنص الحديث الاول وبعموم الثاني وأما المؤمن
والمفرد فبعموم الحديث الثاني وبالقياص على الامام والعلة في ذلك تكثير مواضع
العبادة كما قال البخاري والبخوي لأن مواضع السجود تشبهه له كما في قوله تعالى يومئذ
تحدث أخبارها أي تخبر بما عمل عليه أو ورد في تفسير قوله تعالى فما بكت عليهم السماء
والارض ان المؤمنين اذا مات بكى عليه مصلاته من الارض ومعه عدله من السماء وهذه
العلة تقتضي ان ينتقل الى الارض من موضع فله وان ينتقل لكل صلاة يفتتحها من
أفراد النوافل فان لم ينتقل فينبغي ان يفصل بالكلام لحديث التميمي عن أن توصل صلاة
بصلاة حتى يتكلم المصل أو يخرج أخرجه مسلم وأبو داود

(كتاب صلاة المريض)

(عن عمران بن حصين قال كانت بي بواير فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة
فقال صل قائما فان لم تستطع فقاعد فان لم تستطع فملى جنبك رواه الجماعة الا مسنونا
وزاد النسائي فان لم تستطع فستلقه الا يكلف الله نفسك الا وسعها وعن علي بن أبي
طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال يصلي المريض قائما ان
استطاع فان لم يستطع صلى قاعدا فان لم يستطع ان يسجد أو أبرأه وجعل سجوده
أخفض من ركوعه فان لم يستطع ان يصلي قاعدا صلى على جنبه الا يمين مستقبلا القبلة
فان لم يستطع ان يصلي على جنبه الا يمين صلى مستلقا على جانبه يمين القبلة رواه الدارقطني
حديث علي في اسناده حسين بن زيد ضعفه ابن المديني والحسن بن الحسن بن العرق قال
الحافظ وهو متروك وقال النورى هذا حديث ضعيف وفي الباب عن جابر عند البزار
والبيهقي في المعرفة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاد مريضا فقرأ آية صلى على وسادة فآخذها
فرمى بها وأخذ عودا يصلي عليه فآخذها فرمى به وقال صلى الله عليه وآله وسلم لم صلى على الارض
ان استطعت والاقوم عينا واجعل سجودك اخفض من ركوعك قال البزار لا نعلم
أحد راوه عن الثوري غير أبي بكر الحنفي قال الحافظ ثم غفل عنه فخرجه من حديث
عبد الوهاب بن عطاء عن سفيان ثخوه وقد مثل أبو حاتم فقال الصواب عن جابر وقوف
ورفعه خطأ قيل له فان أبا اسامة قد روى عن الثوري هذا الحديث مرفوعا قال ليس
بشيء وقد قوى الشبهة في بلوغ المرام وروى الطبراني ثخوه من حديث طارق بن شهاب
عن ابن عمر قال عاد النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلا من أصحابه مريضا فذكروه وروى
الطبراني أيضا من حديث ابن عباس مرفوعا يصلي المريض قائما فان نالت مشقة صلى
نائما يمين برأسه فان نالت مشقة سجد في التخيص وفي اسنادهما ضعف وحديث

لاضافة الغيث الى الكوكب قال الزركشي والاضافة في عبادي للتغليب وليست لالتشريف لان الكافر عمران
ليس من أهله وتعبه في المصاحب فقال التغليب على خلاف الاصل ولم لا يجوز أن تكون الاضافة لجرد الملك (فأما من قال

مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي وكافر بالكوكب وامان قال مطرنا نعوذ بكذا وكذا أي يكوكب كذا وكذا أي يجوم
منازل القمر انوا ومضى نوالا لله بنو طالع العند مقابله بناحية الغرب ٧٥ وقال ابن الصلاح انوا ليس نفس الكوكب

بل مصدرنا النجم اذا سقط وقيل
نمض وطلع ويانه ان ثمانية
وعشرين نجمة ماعروفة المطالع
في ازمة السنة وهي المعروفة
بمنازل القمر بسقط في كل ثلاث
عشرة ليلة لنجم منها في المغرب مع
طالع مقابله في المشرق فكانوا
ينسبون المطر للغارب وقال
الاصمعي لطالع قسمة النجم نوا
قسمة لانواع بالمصدر (فذلك
كافري ومؤمن بالكوكب) وقيل
أجاز العلماء أن يقال مطرنا في
نوء كذا وعدم القول بذلك أولى
وان كان له معنى صحيح (عن
عقبة) بن الحرث لنوفلي أبي
مروعة بكسر السين وفتحها
(رضي الله عنه قال صليت وراء
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بالمدينة العصر فسلم ثم قام)
سلك كونه (مسرحا فخطى) أي

تجاوز (رقاب الناس الى بعض
مجرساته) فيه ان الامام ان
ينصرف متى شاء وان الخطي لما
لاغنى عنه مباح وان من وجب
عليه فرض فالأفضل مبادرته
اليه (ففرغ الناس) بكسر الزاي
أي خافوا (من سرعته) وكانت
هذه عادتهم اذا رأوا منه صلى
الله عليه وآله وسلم غير ما يعهدونه
خشية أن ينزل فيهم نبي فبعضهم
(نخرج) صلى الله عليه وآله وسلم
من الحجرة (عليهم) ولا بن عساكر
اليهم (فأرى انهم جبروا من سرعته فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ذكرت) وأنا في الصلاة (شبابا تير) بكسر التاء أي ذهب
أوفضة غير مصوغ أو من ذهب فقط وفي القبح التبر الذي لم يصف ولم يضرب وقال الجوهري لا يقال الا للذهب وقد قاله بعضهم

عمر ان يدل على انه يجوز ان حصل له عذر لا يستطیع معه القيام ان يصلي قاعدا ولمن
حصل له عذر لا يستطیع معه القعود ان يصلي على جنبه والمعتبر في عدم الاستطاعة عند
الشافعية هو المشقة أو خوف زيادة المرض أو الاله لا مجرد التألم فانه لا يبيح ذلك عند
الجمهور وخالف في ذلك المنصور بالله وظاهر قوله نقاء ان يجوز ان يكون القعود على
أي صفة شاء المصلي وهو مقتضى كلام الشافعي في البوابي وقال الهادي والقاسم
والمؤيد بالله انه يتبع واضع اليد على ركبته وقال زيد بن علي والناصر والمنصور انه
كقعود ايشم وهو خلاف في الأفضل والكل جائز والمراد بقوله فعل جنبك هو الجنب
الايمن كما في حديث علي والي ذلك ذهب الجمهور قالوا يكون كتوجه الميت في القبر وقال
الهادي وهو مروى عن أبي حنيفة وبعض الشافعية انه يستلحق على ظهره ويجعل رجله
الى القبلة وحديثا الباب يردان عليهم لان الشارع قد اقتصر في الاول منهم على الصلاة
على الجنب عند تعذر القعود وفي الثاني قدم الصلاة على الجنب على الاستلقاء وحديث
علي رضي الله عنه يدل على ان من لم يستطع أن يركع ويحج قاعدا يومئذ لا ركوع
والسجود ويجعل الايمان السجود أخذ من الايمان ركوعه وان من لم يستطع الصلاة
على جنبه يصلي مستلقيا جاعلا لرجليه على القبلة وظاهر الاحاديث المذكورة في
الباب انه اذا تعذر الايمان المستلحق لم يجب عليه شيء بعد ذلك وقيل يجب الايمان
بالعينين وقيل لا يجب وقيل يجب امرار القرآن على القلب والذكر على اللسان ثم على
القلب ويدل على ذلك قول الله تعالى فأنه والله ما استطعتم وقوله صلى الله عليه وسلم اذا
أمرتم بأمر فآؤا منه ما استطعتم والبواسير المذكورة في حديث عمران قيل هي بالباه
الموحدة وقيل بانون والاول ورم في باطن المقعدة والثاني فرجة قاسدة

* (باب الصلاة في السفينة) *

(عن ميمون بن مهران عن ابن عمر قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف أصلي في
السفينة قال صل فيها قائما الا أن تخاف الغرق رواه الدارقطني وأبو عبد الله الحاكم على
شرط الصحيحين * وعن عبد الله بن أبي عتبة قال سمعت جابر بن عبد الله وأبا عبد الله الخدري
وأبا هريرة في سفينة قصصا وافا ما في جماعة امهم بعضهم وهم يقفرون على الجدران وسعد
في سنته) قوله صل فيها قائما الا أن تخاف الغرق فيه ان الواجب على من يصلي في
السفينة القيام ولا يجوز له القعود الا عند خشية الغرق ويؤيد ذلك الاحاديث المتقدمة
الدالة على وجوب القيام في مطلق صلاة الفريضة فلا يصار الى جواز القعود في السفينة
ولا غيرها الا بدليل خاص وقد عرفت انما يدل على الترخيص في صلاة الفريضة على الراحلة
عند العذر والرخص لا يقاس عليها وليس ركب السفينة كركب الدابة لتمكفه من
الاستقبال ويناس على مخافة الغرق المذكورة في الحديث ما اذا كان الاعداء يحرقون

اليهم (فأرى انهم جبروا من سرعته فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ذكرت) وأنا في الصلاة (شبابا تير) بكسر التاء أي ذهب
أوفضة غير مصوغ أو من ذهب فقط وفي القبح التبر الذي لم يصف ولم يضرب وقال الجوهري لا يقال الا للذهب وقد قاله بعضهم

في الفضة اه وأطلته بمضمهم على جميع جواهر الارض قبل أن تصاغ أو تضرب حكاية ابن الأنباري عن الكسائي وكذا أشار إليه ابن دريد وقيل هو الذهب ٧٦ المبكرو حكاية ابن سبويه في رواية أبي عاصم تبرأ من الصدقة (عندنا فكرهت

أن يجبني) أي يشغلي التفكير فيه عن التوحيد والقبال على الله تعالى وفهم منه ابن بطال معني آخر فقال فيه ان تأخير الصدقة تجس صاحبها يوم القيامة (فأمرت بقسمته) ولابي ذر بقسمته ولابي عاصم قسمته ويؤخذ منه ان عروض الذكر في الصلاة في أجنبي عنها من وجوه الخير وانشاء العزم في اثنائها على الامور المحمودة لا يقبدها ولا يقدح في كمالها وفيه ان المكث بعد السلام ليس بواجب واطلاق الفعل على ما يامر به الانسان وجواز الاستئابة مع القدرة على المباشرة ورواية هذا الحديث الخمسة ما بين كوفي ومكي وفيه التحديث والاختيار والعنعنة والقرول وشيخ البخاري من افراده وأخرجه أيضا في الصلاة والزكاة والاستئذان والنسائي في الصلاة (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال لا يجزئ أحدكم لكسيمان شيئا) ولم يجزأ (من صلاته يرى) بالفتح أي يعتقد وبالضم أي يظن (ان حقا عليه أن لا ينصرف الا عن عيشه) أي ان عدم الانصراف حق عليه قاله البرماوي تبعا لاكرماني وتعقبه العيني فقال هذا تعسف والظاهر ان المعنى يرى واجبا

وهم يقدرون على الجد بضم الجيم وتشديد الدال هو شاطئ البحر والمراد انهم يقدرون على الصلاة في البر وقد صحت صلاتهم في السفينة مع اضطرابها وفيه جواز الصلاة في السفينة وان كان الخروج الى البر ممكنا

(أبواب صلاة المسافرين)

(باب اختيار القصر وجواز الاتمام)

(عن ابن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان لا يزيد في السفر على ركعتين وأبا بكر وعمر وعثمان كذلك متفق عليه) وعن يعلى بن أمية قال قلت لعمر بن الخطاب فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتن ان يفترسكن الذين كفروا فقد أمن الناس قال سمعت مما سمعت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة زوا الجماعة الا البخاري قوله وكان لا يزيد في السفر على ركعتين فيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يزم القصر في السفر ولم يصل فيه تمامًا ولفظ الحديث في صحيح مسلم سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله عز وجل وسمعت عمر لم يزد على ركعتين حتى قبضه الله عز وجل وسمعت عثمان لم يزد على ركعتين حتى قبضه الله عز وجل وظاهر هذه الرواية وكذا الرواية التي ذكرها المصنف أن عثمان لم يصل في السفر تمامًا وفي رواية لمسلم عن ابن عمر انه قال ومع عثمان صدر من خلافته ثم أتم وفي رواية عثمان سنين أو ست سنين قال النووي وهذا هو المشهور ان عثمان أتم بعد ست سنين من خلافته وتناول العلماء هذه الرواية ان عثمان لم يزد على ركعتين حتى قبضه الله في غير منى والرواية المشهورة باتمام عثمان بعد صدر من خلافته محمولة على الاتمام في خاصة وقد صرح في رواية بان اتمام عثمان كان يعني وفي البخاري ومسلم ان عبد الرحمن بن زيد قال صلى بنا عثمان يعني أربع ركعات فقبل في ذلك لعبد الله بن مسعود فاسترجع ثم قال صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعني ركعتين وصليت مع أبي بكر الصديق يعني ركعتين وصليت مع عمر بن الخطاب يعني ركعتين فليت حظي من أربع ركعات متقبلتان قوله سمعت مما سمعت منه وفي رواية لمسلم سمعت ما سمعت منه والرواية الاولى هي المشهورة بالمروفة كما قال النووي قوله صدقة تصدق الله بها عليكم فيه جواز قول القائل تصدق الله عليا اراهم تصدق لمين وقد كرهه بعض السلف قال النووي وهو غلط ظاهر واعلم انه قد اختلف أهل العلم هل القصر واجب أم رخصة والتمام أفضل تذهب الى الاول الحنفية والهادوية وروى عن علي وعمر ونسبته النووي الى كثير من أهل العلم قال الخطابي في المعالم كان مذاهب أكثر علماء السلف وقتها الامصار الى ان القصر هو الواجب في السفر وهو قول علي وعمر وابن عمر وابن عباس وروى ذلك عن عمر

عليه عدم الانصراف الا عن عيشه والله (اقدرايت النبي صلى الله عليه وآله وسلم كثيرا) حال كونه (ينصرف عن يساره) ولمسلم من حديث أنس أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصرف عن يمينه قال النووي

يجمع بينهما صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول تارة هذا وتارة هذا فاخبر كل منهما بما اعتقده الاكثر قال في الفتح ويمكن
أن يجمع بينهما بوجه آخر وهو أن يحمل حديث الباب على حالة الصلاة ٧٧ في المسجد لان حجة النبي صلى الله عليه

وآله وسلم كانت من جهة يساره
ويحمل حديث أنس على ما سوى
ذلك كحال السفر ثم اذا تعارض
اعتقاد ابن مسعود وأنس رجع
ابن مسعود لانه اعلم وأسن وأجل
وأكثر لازمة للنبي صلى الله عليه
وآله وسلم وأقرب الى موافقته في
الصلاة من أنس وبان في استناد
حديث أنس من تكلم فيه وهو
السدي وبانه متفق عليه بخلاف
حديث أنس في الأخرين وبان
رواية ابن مسعود توافق ظاهر
الحال لان حجة النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كانت على جهة
يساره كما تقدم ثم ظهر لي انه يمكن
الجمع بين الحديثين بوجه آخر وهو
ان من قال كان أكثر انصرافه
عن يساره نظر الى هيئته في حال
الصلاة ومن قال كان أكثر
انصرافه عن يمينه نظر الى هيئته
في حالة استقامة القوم بعد سلامته
من الصلاة فعلى هذا لا يختص
الانصراف بجهة معينة ومن ثم
قال العلماء يستحب الانصراف
الى جهة حاجته يمكن قالوا اذا
استوت الجهات في حقه فاليمين
أفضل لعموم الاحاديث المصرحة
بفضل التيامن قال ابن المنير فيه
ان المندوبات قد تنقلب مكروهات
اذا رفعت عن رتبته الان التيامن
يستحب في كل شيء من أمور العباد
لكن لما خشي ابن مسعود أن
يمقد وجهه أشار الى كراهته

ابن عبد العزيز وقادة والحسن وقال حماد بن سليمان يعيد من يصلي في السفر أربعين وقال
مالك يعيد ما دام في الوقت اه والى الثاني الشافعي ومالك وأحمد قال النووي وأكثر
العلماء ورؤى عن عائشة وعثمان وابن عباس قال ابن المنذر قد أجتمعوا على انه لا يقصر في
الصبح ولا في المغرب قال النووي ذهب الجمهور الى انه يجوز اقتصار في كل سفر مباح
وذهب بعض السلف الى انه يشترط في القصر الخوف في السفر وبعضهم كونه سفر حج
أو عمره وعن بعضهم كونه سفر طاعة واحتج القائلون بوجوب القصر بحجج الارلى ملازمة
صلى الله عليه وسلم لا تقصر في جميع أسفاره كما في حديث ابن عمر المذكور في الباب ولم يثبت
عنه صلى الله عليه وسلم انه أتم الرباعية في السفر البتة كما قال ابن القيم وأما حديث عائشة
الآتي المشتمل على انه صلى الله عليه وسلم أتم الصلاة في السفر فسيأتي انه لم يصح وبجواب
عن هذه الحجة بان مجرد الملازمة لا يدل على الوجوب كما ذهب الى ذلك جمهور أئمة الاصول
وغيرهم الحجة الثانية حديث عائشة المتفق عليه بالفاظ منها فرضت الصلاة ركعتين فاقرت
صلاة السفر زاعت صلاة الحضر وهو دليل ناهض على الوجوب لان صلاة السفر اذا
كانت مفروضة ركعتين لم تجز الزيادة عليها كما انهم لا يجوز الزيادة على أربع في الحضر وقد
أجيب عن هذه الحجة بأجوبة منها ان الحديث من قول عائشة غير مرفوع وانهم لم تشهد
زمان فرض الصلاة وانه لو كان ثابتا بالنقل بواتر وقد قدمنا الجواب عن هذه الاجوبة في
أول كتاب الصلاة في الموضوع الذي ذكر فيه المصنف حديث عائشة ومنها ان المارد بقوله
فرضت أي قد بدت وهو خلاف الظاهر ومنها ما قال النووي ان المارد بقوله افرضت
يعني ان أراد الاقتصار عليه ما فزيد في صلاة الحضر ركعتان على سبيل التحتم وأقرت
صلاة السفر على جواز الاقتصار وهو تاويل متعسف لا يعول على مثله ومنها المعارضة
لحديث عائشة بادانهم التي تمسكوا بها في عدم وجوب القصر وسيأتي وبان في الجواب عنها
الحجة الثالثة ما في صحيح مسلم عن ابن عباس انه قال ان الله عز وجل فرض الصلاة على
لسان نبيكم على المسافر ركعتين وعلى المقيم أربعين والخوف ركعة فهذا الصحابي الجليل
قد سكت عن الله عز وجل انه فرض صلاة السفر ركعتين وهو أنقى لله وأخشى من ان يحكى
أن الله فرض ذلك بلا برهان والحجة الرابعة حديث عمر عند النسائي وغيره صلاة الاضحية
ركعتان وصلاة النذر ركعتان وصلاة المسافر ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد صلى
الله عليه وسلم وسيأتي وهو يدل على ان صلاة السفر مفروضة كذلك من أول الامر
وانهم لم تكن أربعين قصر وقوله على لسان محمد نصريح بنبوت ذلك من قوله صلى الله
عليه وسلم الحجة الخامسة حديث ابن عمر الآتي بلفظ أخرنا ان نصلي ركعتين في السفر
واحتج القائلون بان القصر رخصة والقيام أفضل صحيح الاول منه ما قول الله تعالى ليس
عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة وانتي الجناح لا يدل على الغزمية بل على الرخصة وعلى
ان الأصل التمام والقصر انما يكون من شيء أطول منه وأجيب بان الآية وردت في

اه قال أبو عبيد قل انصر ف عن يساره هذا أصاب السنة يريد والله أعلم حيث يلزم التيامن على انه سنة مؤكدة أو واجب والا
فما يظن ان التيسر سنة حتى يكون التيامن بدعة انما البدعة في رفع التيامن عن رتبته فانه في المصباح وروا عنه الحديث ما بين

عن أبي النعمان المطبوخا وفي حديث معاوية بن مرة عن أبيه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من أكل
فلا يفتر من مسجدنا وقال إن كنتم لابد أكلم ما قاما متوهما طبخا (وقيل الأثنية) أي قال محمد بن يزيد عن ابن جريج ما رواه يعني
الأثنية أي بدل نيته والثنين بفتح النون وسكون ٨٠ المشاة الفوقية الرائحة الكريهة رزاة هذا الحديث ما بين بخاري وميمري

ومكي وشيخ البخاري المستندي من
افراد وفيه الحديث والمخبار
والسمع والقول وأخرجه مسلم
والنسائي في الصلاة والترمذي في
الاطعمة (وعنه) أي عن جابر
(رضي الله عنه) إن النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم) قال من أكل
ثوما وبصل لا فية تنال أو قال
(فلا يجزئ من مسجدنا) شئ من
الزهرى (وابقعة في بيته) وهو
أخص من الاعتزال لأنه أعم من
أن يكون في البيت أو غيره (وان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
لم يقدم المدينة من مكة ونزل في
بيت أبي أيوب الأنصاري في
السنة الأولى من الهجرة (أي)
من عند أبي أيوب (بقدر) بكسر
القاف ما يطبخ فيه الطعام ويجوز
فيه التائب والتذكير والتائب
اشهر ولكن الضمير في قوله فيه
خضرات يعود إلى الطعام الذي
في القدر قاله القدير أي بقدر من
طعام فيه خضرات ولهذا
لما عاد الضمير على القدر أعاده
بالتائب حيث قال فاحبر بها
فيها وحيث قال قربوها (ففيه)
خضرات) بفتح الخاء وكسر
الضاد وبضم الخاء وفتح الضاد
جمع خضرة (من بقر) أي
مطبوخة فوجد لها رجما لأن
الرائحة لم تفت منها بالطبخ فكانت
نيئة (فسأل فاحبر بها) أي

فكيف يظن بها إنه يزيد على فرض الله وتخالف رسول الله وأصحابه وقال الزهري
لهذا لم يحدثه عن أبيه عنه بذلك فاشأنا كانت تتم الصلاة قال تناولت كما تناول عثمان
فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد حسن فعلها فأقرها عليه قبل الأكل حينئذ وجه
ولا يصح أن يضاف انما لها إلى التأويل على هذا التقدير وقد أخبر ابن عمر أن النبي صلى
الله عليه وسلم لم يكن يزيد في السفر على ركعتين ولا أبو بكر ولا عمر أفينظن بعائشة أم
المؤمنين مخالفتهم وهي تراهم بقصرون وأما بعد موته فأنتم كما أنتم عثمان وكلاهما
تأول تأويله ولا حاجة في روايتهم لا في تأويل الواحد منهم مع مخالفة غيره له اهـ والحديث
الثاني صحيح استنده الدارقطني كما ذكره المصنف قال في التلخيص وقد استشكله أحد
وصحته بعيدة فإن عائشة كانت تتم ركعتين تأولات ما تناول عثمان كما في الصحيح فلو
كان عذرها عن النبي صلى الله عليه وسلم رواية لم يقل عروفة عنها أنها تناولت قال في الهدى
بعد ذلك هذا الحديث وصحة شيخ الإسلام ابن تيمية يقول هو كذب على رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال وقد روى كان يقصر وتتم الأول بالياء آخر الحروف والثاني بالياء المنة
من فوق وكذلك يظن وتصوم قال شيخنا وهذا باطل ثم ذكر نحو الكلام السابق من
استبعد مخالفة عائشة لرسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة وكذا ضبط المانظ في
التلخيص لفظ تتم وتصوم في هذا الحديث بالمائة من فوق وقد استدل بحدوثي الباب
القائلون بأن القصر رخصة وقد تقدم ذكرهم ويجب عليهم بأن الحديث الثاني لا حاجة
فيه لهم لما تقدم من أن لفظ تتم وتصوم بالفوقانية لأن فعلها على فرض عدم معارضته
لقوله وفعله صلى الله عليه وسلم لا حاجة فيه فكيف إذا كان معارضا للنبات عنه
من طريقها وطريق غيرها من الصحابة وأما الحديث الأول فلو كان صحيحا لكان
حجة لقوله صلى الله عليه وسلم في الجواب عنها أحسن ولكنه لا يتم معارضته
ما في الصحيحين وغيرها من طريق جماعة من الصحابة وهذا بعد تسليم أنه حسن
كما قال الدارقطني فكيف وقد طعن فيه بذلك المطاعين المتقدمة فأنهم يجزونها واجب
سقوط الاستدلال به عند عدم المعارض (وعن عمر أنه قال صلاة السفر ركعتان

وصلاة الاضحية ركعتان وصلاة الفطر ركعتان والجمعة ركعتان تمام من
غير قصر على لسان محمد صلى الله عليه وسلم رواه أحمد والنسائي وابن ماجه وعن ابن
عمر قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتانا ونحن ضلال فلما كان فيهما هذان
الله عز وجل أمرنا أن نصل ركعتين في السفر رواه الدارقطني وعن ابن عمر قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته رواه أحمد
الحديث المروي عن عمر بن الخطاب الصريح الأبريد بن زياد بن أبي الجهم وقد وثقه أحمد
القدر (من البقول فقال قربوها) أي القدر أو الخضر أو البقول مشيرا (إلى بعض أصحابه كان معه) هو أبو أيوب وابن
الأنصاري واستدل في فتح الباري بكونه أبا أيوب بحديث مسلم في قصة نزوله صلى الله عليه وآله وسلم عليه قال وكان يقدم للنبي

صلى الله عليه وآله وسلم طعاما فاذا جئ به اليه اى بعد أن يا كل النبي صلى الله عليه وآله وسلم منه سال عن موضع أصابع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصنع ذلك مرة فقبل له لم يأكل وكان الطعام فيه ثوم ٨١ فقال احرام هو يا رسول الله قال لا ولكن

أكرهه اه أو هو وغيره الحديث أم أيوب المروى عنه ابن خزيمة وحبان قالت نزل علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتكنا ناله طعاما فيه بعض البقول الحديث وفيه قال كانوا فاني است كأحد منكم فهذا أمر بالاكل للجماعة (فلما رآه) أي رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبا أيوب أو غيره (كره أكلها) قال كل فاني أأجى من لا تأجى) أي من الملائكة وعند ابن خزيمة وحبان من وجه آخر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرسل اليه بطعام من خضرة فيه بصل أو كراث فلم ير فيه أثر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فاني أن يأكل فقال له ما منعك أن تأكل فقال لم أر أثر يدك قال استحي من ملائكة الله وليس يحرم وعندهما أيضا انه أخاف أن أؤذى صاحبي واستدل به المهلب على أن الملائكة أفضل من آدميين وتعقب بأن لا يلزم من تفضيل بعض الأفراد على بعض تفضيل الجنس على الجنس واختلف هل كان أكل ذلك سرا ما على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو لا والراجح الحل لعدم قوله وليس يحرم ورواه هذا الحديث ما بين مصرى ومكى ومديني

وابن معين وقد روى من طريق أخرى بابا يندرجا لها رجال الصحيح وقد قال ابن القيم في الهدى جو ثبات عنه قال وهو الذي سال النبي صلى الله عليه وسلم ما لنا انقصر وقد آمننا فقال لا رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة تصدق الله سبحانه عليكم فاقبلوا صدقته قال ولا تناقض بين حديثيه فان النبي صلى الله عليه وسلم لما أجابه بان هذا صدقة الله عليكم ودينه اليسر السمع علم غير انه ليس المراد من الآية قصر العدد كما فهمه كثير من الناس قال صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر وعلى هذا فلا دلالة في الآية على ان قصر العدد مباح منفي عنه الجناح فان شاء المصلي فعله وان شاء الله وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يواظب في اسفاره على ركعتين فلم يربع قط الا شيئا نفعه في بعض صلاة الخوف وحديث ابن عمر الثاني أخرجه أيضا ابن حبان وابن خزيمة في صحيحيهما وفي رواية كما يجب ان توفى عزائمه وفي الباب عن أبي هريرة عن عبد بن عدي وعن عائشة عنده أيضا والمراد بالركعة التسهيل والتوسعة في ترك بعض الواجبات أو اباحة بعض الحرمات وهي في لسان أهل الأصول الحكم الثابت على خلاف دليل الوجوب أو الحرمة لعدم وفيه ان الله يحب اتيان ما شرعه من الرخص وفي تشبيه تلك المحبة بكرهته لاتيان المعصية دليل على ان في ترك اتيان الرخصة ترك طاعة كالترك للطاعة الحاصل باتيان المعصية وحديث ابن عمر الاول من أدلة القائلين بان القصر واجب لقوله فكان فيما علمنا ان الله عز وجل أمر فان نصلي ركعتين في السفر وقد تقدم الكلام على ذلك

* (باب الرد على من قال اذا خرج منها الى قصر الى الليل) *

(عن أنس قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بالمدينة أربعة وأصليت معه العصر بنى الخليفة ركعتين متفق عليه وعن شعبة عن يحيى بن يزيد الهشام قال سألت أنسا عن قصر الصلاة فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ صلى ركعتين شعبة السالك رواه أحمد ومسلم وأبو داود) قوله وصليت معه العصر بنى الخليفة هكذا في رواية البخاري ذكرها الكشيمني وهي ثابتة عند مسلم وعند البخاري أيضا في كتاب الحج وقد استدل بذلك على اباحة القصر في السفر القصير لان بين المدينة ومكة ستة أميال وتعقب بان هذا الخليفة لم تكن منتهى المسفرة وانما خرج اليها حيث كان قاصدا الى مكة وانفق وزوله لم او كانت أول صلاة حضرت صلاة العصر فقصرها واسقريه عصر الى ان رجع قوله اذا خرج مسيرة ثلاثة أميال اختلف في تقدير الميل فقال في الفتح الميل هو من الارض منتهى مد البصر لان البصر يمل عنه على وجه الارض حتى ينفى ادراكه وبذلك جزم الجوهري وقيل ان يتنظر الى الشخص في أرض مستوية فلا يدرى أرجل هو ام امرأة وذهب أو أن قال النووي الميل ستة آلاف ذراع والذراع أربعة وعشرون اصبعاً معترضه معتدلة والاصبع ست

وفيه التحديد والعتمة وأخرجه البخاري في الاعتصام ومسلم في الصلاة وأبو دلود في الاطعمة والنسائي في الأولية (وفي رواية أني يندر) بفتح الباء وسكون اللام البديل قد روى ابن وهب في تفسيره يندر

(بمعنى طبقاً) شبهة بالبدن وهو القدر عند كمال الاستدارة (فيه خضرات) أي من بقول وظاهره ان القول كانت فيه شبهة
لكن لا مانع من كونها كانت مطبوخة ٨٣ وقد رجع جماعة من الشراح رواية أحمد بن صالح هذه لكن ابن وهب فسر

البدن بالطبق فدل على انه حدث به كذلك والذي يظهر ان رواية القدر أصبح لما تقدم من حديث أبي أيوب وأم أيوب جميعاً فان فيه التصريح بالطعام ولا تعارض بين امتناعه صلى الله عليه وآله وسلم من أكل كل النوم وغيره مطبوخاً وبين اذنه لهم في أكل ذلك مطبوخاً فقد يدل على ذلك بقوله اني است كخدمتكم وقد ترجم ابن خزيمة على حديث أبي أيوب ذكر ما خص الله نبيه به من ترك أكل النوم ونحوه مطبوخاً وقد جمع القرطبي في المفهم بين الروايتين بان الذي كان في القدر لم يفسح حتى تصهّل واستحسنه فبقي في حكم النهي واستدل بالحديث الباب على ان صلاة الجماعة ليست فرض عين قال ابن دقيق العيد لان الازم من منعه أحد أمرين اما أن يكون أكل هذه الأمور مما يحل فتكون صلاة الجماعة ليست فرض عين أو حراماً فتكون فرضاً وجهه والامة على اباحة أكلها فيلزم أن لا تكون الجماعة فرض عين ونقل عن أهل الظاهر أو بعضهم تحريمها بناء على ان الجماعة فرض عين لكن صرح ابن حزم منهم بان أكلها حلال مع قوله بان الجماعة فرض عين قال الخطابي توهم بعضهم

تعبيرات مترجمة معتدلة قال الحافظ وهذا الذي قال هو الاثر من رويهم من غير عن ذلك باثني عشر ألف قدم بقدم الانسان وقيل هو أربعة آلاف ذراع وقيل ثلاثة آلاف ذراع نقل صاحب البيان وقيل خمسة مائة وصححه ابن عبد البر وقيل ألف ذراع ومنهم من عبر عن ذلك بالف خطوة للجمل قال ثم ان الذراع الذي ذكر لنووي تحويره قد سوره غيره بذراع الحديد المشهور في مصر والجزيرة هذه الاعصار نو جدته ينقص عن ذراع الحديد بقدر اثنين فعلى هذا فالميل بذراع الحديد في القول المشهور خمسة آلاف ذراع ومائتان وخمسون ذراعاً قيل له أول ثلاثة تراخي الفرسخ في الأصل السكون ذكره ابن سيده وقيل السبعة وقيل الشيء الطويل وذكر ان الفرسخ فارسي معرب وهو ثلاثة أميال واعلم انه قد وقع الخلاف الطويل بين علماء الاسلام في مقدار المسافة التي يقصر فيها الصلاة قال في الفتح في ابن المذنب وغيره فيها نحو من عشرين قولاً أقل ما قيل في ذلك يوم وليلة وأكثره ما دام غائباً عن بلده وقيل أقل ما قيل في ذلك الميل كما رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر والى ذلك ذهب ابن حزم الظاهري واحتج له بإطلاق السفر في كتاب الله تعالى كقوله واذا قرأتم في الارض الآية وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلم يخص الله ولا رسوله ولا المسلمون بإجهم سفر من سفر ثم احتج على تركه القصر فيما دون الميل بان النبي صلى الله عليه وسلم قد خرج الى البقيع لدفن المولى وخرج الى الغضا لا غائط والناس معه فلم يقصر ولا أنظر وذكر في الحديث من أقوال الصحابة والتابعين والائمة والفقهاء في تقدير مسافة القصر أقوالاً كثيرة لم يحيط بها غيره واستدل بها ورد تلك الاستدلالات وقد أخذ بظاهر حديث أنس المذكور في الباب الظاهرية كما قال النووي فذهبوا الى ان أقل مسافة القصر ثلاثة أميال قال في الغنى وهو أصح حديث ورد في ذلك وأصرحه وقدح له من خالفه على ان المراد المسافة التي يتدأ منها القصر لا غاية السفر قال ولا ينبغي بعد هذا الجمل مع ان لم يبق ذكر في روايته من هذا الوجه ان يحيى بن يزيد رواه عن أنس قال سألت أنساً عن قصر الصلاة وكنت أخرج الى الكوفة يعني من البصرة فاصلي ركعتين ركعتين حتى ارجع فقال أنس فذكر الحديث قال فظهر رآه أنه عن جواز قصر في السفر لا عن الموضع الذي يتدأ القصر منه وذهب الشافعي ومالك وأصحابهم ما واليهم والاوزاعي وفقهاء أصحاب الحديث وغيرهم الى انه لا يجوز الا في مسيرة مرحلتين وهم اثمانية وأربعون ميلاً هاشمية كما قال النووي وقال أبو حنيفة والكوفيون لا يتصرف في أقل من ثلاث من اهل وروى عن عثمان وابن مسعود وحنيفة وفي البحر عن أبي حنيفة ان مسافة القصر أربعة وعشرون فرسخاً وحكي في البحر أبعاض زيد بن علي والنفوس الزكية والداعي والمؤيد بالله وأبي طالب والنوري والكرخي واحد روى الروايات عن أبي حنيفة ان مسافة القصر ثلاثة أيام بسير الابل والاقدام وذهب الباقر والصادق وأحمد بن عيسى والقاسم

ان أكل النوم عذر في الخلف عن الجماعة وان هو عقوبة لا كله على فعله اذ حرم فصل الجماعة اه والهادي
عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر على قبر منبؤ أي من قبر في ناحية عن القوم وفي

زواية بإضافة قبر إلى منبؤ أي قبر لقط أي قبر ولم مطروح (فامهم وصة وأعليه) أي على القبر ولا يذرو صفوا وخلقه والغرض منه أن ابن عباس حضر صلاة الجمعة ولم يكن إذ ذاك بالغاه ومطابق للجزء ٨٣ الثالث والجزء السادس في قوله وصف وفهم

وكذا في الأول لأنه لم يكن يصلي
الأبوصوفه ورواه هذا الحديث
ما بين بصري واسطلي وكوفي
وفيه تابعي عن تابعي والتحديث
والأخبار والسماع والقول
وأخرجه البخاري أيضا في الجنائز
وكذا مسلم وأبو داود والترمذي
والنسائي وابن ماجه (عن أبي
سعيد الخدري رضي الله عنه
أن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم قال الغسل يوم الجمعة
واجب) أي كالأجوب في
التركيد (على كل محتمل) أي بالغ
فوقه استحباب الغسل على العبي
بأوصفه وهو مطابق للجزء الثاني
من الترجمة وهو قوله ومتى يجب
عليهم الغسل ورواه هذا الحديث
ما بين بصري ومكي ومدني وفيه
التحديث والعنعنة والقول
وأخرجه البخاري أيضا في
الصلاة وفي الشهادات وكذا
مسلم وأبو داود في الطهارة
والنسائي وابن ماجه في الصلاة
(عن ابن عباس رضي الله
عنهما قال لرجل لم يسم أو هو
الراوي شهدت الخروج) أي
مصلّي العبد (مع رسول الله
صلى الله عليه وآله (وسلم) أي
أحضرت خروج النساء معه
صلى الله عليه وآله (وسلم) قال
(نعم) شهدت (ولو لا مكان منه) أي
قرب منه صلى الله عليه وآله وسلم

والهادي إلى أن مسافته يريد فماعد أو قال أنس وهو مروى عن الأوزاعي أن مسافته
يوم وليلة قال في الفتح وقد أورد البخاري ما يدل على أن اختياره أن أقل مسافة القصر
يوم وليلة يعني قوله في صحيحه وصحى النبي صلى الله عليه وسلم المنزلة وما وليلة بعد قوله
باب في كم يقصر الصلاة وتبيح هذه الأقول ما أخذ بعضها من قصده صلى الله عليه وسلم
في أسفاره وبعضهم من قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر
أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا ومعها ذكر محرم عند الجماعة إلا النسائي وفي رواية للبخاري
من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن سافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذي محرم وفي
رواية لابن داود لا تسافر المرأة في جميع ذلك أم قصره صلى الله عليه وسلم في
أسفاره فلهذا استلزام فعله لهم الجواز فيعادون المسافة التي قصر فيها وأما منى المرأة
عن أن تسافر ثلاثة أيام بغير ذي محرم فغاية ما فيه إطلاق اسم السفر على مسيرة ثلاثة أيام
وهو غير مناف للقصر فيعادونها وكذلك تنبها عن سفر اليوم بدون محرم والبريد لا ينافي
جواز القصر في ثلثة أميال أو ثلاثة فراسخ كافي حديث أنس لأن الحكم على الأقل
حكم على الأكثر وأما حديث ابن عباس عند الطبراني أنه صلى الله عليه وسلم قال يا أهل
مكة لا تقصر وفي أقل من أربعة برد من مكة إلى عسقلان فليس مما تقوم به حجة لأن في
أسناده عبد الوهاب بن مجاهد بن جبير وهو متروك وقد نسبته الزهري إلى الكذب وقال
الازدي لا تحل الرواية عنده والراوي عنه اسمعيل بن عياش وهو ضعيف في التجاوز بين
وعبد الوهاب المذكور سجزي والصحيح أنه موقوف على ابن عباس كما أخرجه عنه
الشافعي بإسناد صحيح ومالك في الموطأ إذا قرأ ذلك هذا فالتين هو ثلاثة فراسخ لأن
حديث أنس المذكور في الباب متردد ما بينا وبين ثلاثة أميال والثلاثة الأميال
من درجة في الثلاثة الفراسخ فيؤخذ بالأكثر احتياطاً ولكنه روى سعيد بن منصور عن
أبي سعيد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سافر فرسخاً قصر الصلاة وقد
أورد الحافظ هذا في التلخيص ولم يتكلم عليه فإن صح كان الفرسخ هو المتيقن ولا يقصر
فيعادونه إلا إذا كان يسمى سفر الغة أو شرعاً وقد اختلف أيضاً فيمن قصد سفره يقصر في
منه الصلاة على اختلاف الأقوال من أين يقصر فقال ابن المنذر أجمعوا على أن يريد
السفر أن يقصر إذا خرج عن جميع بيوت القرية التي يخرج منها واختلفوا فيما قبله
الخروج من البيوت فذهب الجمهور إلى أنه لا بد من مفارقة جميع البيوت وذهب بعض
المكوفيين إلى أنه إذا أراد السفر صلى ركعتين ولو كان في منزله ومنهم من قال إذا
ركب قصر إن شاء ورجح ابن المنذر الأول بأنهم اتفقوا على أنه يقصر إذا فارق البيوت
واختلفوا فيما قبل ذلك فعليه الاتمام على أصل ما كان عليه حتى يثبت أن له لقصر قال
ولا أعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قصر في سفر من أسفاره إلا بعد خروجه من المدينة

(باب أن من دخل بلد فتوى الإقامة فيه أربعة أيام يقصر)

(ما شهدته) قال الراوي (يعني من صغره أي) عليه الصلاة والسلام (العلم) أي الراية أو العلامة أو المار الذي عنده دار كثير
ابن الصلت) بن معديكرب الكندي (ثم خطب ثم أتى القباة فوعظهم وذكروهم) من التذكية (وأمرهم أن يتصدقوا) لابن

أكثر أهل النار وأن الوقت كان وقت حاجة والمواساة والصدقة كانت يومئذ أفضل وجوه البر (بفعلت المرأة تسمى) يضم
أوله من الزباني وبقيها من الثلاث ٨٤ أي تسمى (بيدها إلى حلقها) يفتح الحاء واللام وبكسر الحاء أيضا الخاتم لأفصر له

(عن أبي هريرة أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكة في السنة السادسة من الهجرة إلى
أن رجعه واركةتين ركعتين رواه أبو داود الطيالسي في مسنده وعن يحيى بن أبي اسحق
عن أنس قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة فصلى ركعتين
ركعتين حتى رجعا إلى المدينة قالت أمتهن سبأ قال أفناهم أحضرنا معك عليه وسلم
خرجنا من المدينة إلى الحج ثم ذكر مثله وقال أحدنا بوجه حديث أنس أنه حسب
مقام النبي صلى الله عليه وسلم بمكة ومضى والأقلا وجهه غير هذا واحتج بحديث جابر أن
النبي صلى الله عليه وسلم قدم مكة صبيحة رابعة من ذي الحجة فقام بهم الرابع
والخامس والسادس والسابع وصلى الصبح في اليوم الثامن ثم خرج إلى منى وخرج من
مكة متوجها إلى المدينة بعد أيام التشريق ومعنى ذلك كله في الصحيحين وغيرهما) قوله
ركعتين ركعتين زاد البيهقي الا المغرب قوله أفناهم أحضرنا معك حديث ابن
عباس وعمران بن حصين الا تبيين لانهم ما في فتح مكة وهذا في حجة الوداع قوله وقال أحمد
الح هذا لا بد منه لما في حديث جابر المذكور في الباب ومنه أيضا حديث ابن عباس عند
البخاري بلانظ قدم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الصبح رابعة يلبون بالحج فأمرهم أن
يجمعوها عمرة الحديث قال في الفتح ولا شك أنه خرج من مكة صبح الرابع عشر فتسكون
مدة الإقامة بمكة ونواحيها عشرة أيام بلياليها كما قال أنس ويكون مدة إقامته بمكة أربعة
أيام لا سوى لانه خرج منها في اليوم الثامن فصلى بمكة وقال الطبري أطلق على ذلك
الإقامة بمكة لان هذه المواضع مواضع التسلي وهي في حكم التابع بمكة لان المقصود
بالإقامة لا يتجه سوى ذلك كما قال أحمد وقال النوري في شرح مسلم ان النبي صلى الله
عليه وسلم قدم مكة في اليوم الرابع فقام بهم الخامس والسادس والسابع وخرج منها
في الثامن إلى منى وذهب إلى عرفات في التاسع وعاد إلى منى في العاشر فقام بهم الحادي
عشر والثاني عشر ونفر في الثالث عشر إلى مكة وخرج منها إلى المدينة في الرابع عشر
فداه إقامته صلى الله عليه وسلم في مكة وحواليها عشرة أيام اه وقد أشار المصنف بترجمة
الباب إلى الرد على الشافعي حيث قال ان المسافر يصبر بنية إقامة أربعة أيام مقبلا وقد
زعم الطحاوي بان الشافعي لم يسبق إلى ذلك رد ذلك في الفتح بان أحمد قد قال بخود ذلك
وهي رواية عن مالك ونسبها في البحر إلى عثمان وسعيد بن المسيب وأبي ثور ومالك
واستدل لهم بنبيه صلى الله عليه وسلم لانه هاجر عن إقامة فوق ثلاث في مكة فتكون الزيادة
عليه إقامة لا قدر الثلاث ورد بان الثلاث قد رقصاء الحوائج لا لا تكون غير إقامة
وذهبت القاسمية والناصر والامامية والمسنون بن صالح وهو مروي عن ابن عباس أنه
لا يتم الصلاة الا من نوي إقامة عشرة واحتجوا بما روي عن علي عليه السلام أنه قال يتم
الذي يقبم عشر والذي يقول اليوم أخرجه عند أخرجه يومه عشر فافلوا وهو قوله ورد

أو الف - رط ولا مسلي يسكون
اللام مع فتح الحاء أي أهل البيت الذي
يعاق فيه (تأني) من الإلقاء أي
ترى (في نوب بلال) الخاتم والقسط
(ثم أني) صلى الله عليه وآله وسلم
(هو وبلال البيت) ولا ي
الوقت إلى البيت ومطابقتها
للجزء الأول من الترجمة في قوله
ما ثم دنه يعني من مغزوره ورواة
هذا الحديث ما بين كوفي
وبصري وفيه التمسيد
والسمع والقول وأخرجه
البخاري أيضا في العيدين
والاعتصام وأبو داود والنسائي
في الصلاة (عن ابن عمر رضى
الله عنهم عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال اذا استأذنتكم
نسائكم بالليل إلى المسجد
للعبادة (فأذنوا لهم) قال
القسطاني أي اذا أمنت
المقدمة منهم وعلمين وذلك هو
الاجاب في ذلك الزمان بخلاف
زماننا وهذا الكثير الفساد
والمفسدين وهل الامر للأزواج
أمر ندب أو وجوب حله البيهقي
على الذنب لحديث وصلا تكن
في دوركن أفضل من صلاتكن
في مسجد الجماعة وقده بالليل
لكونه أسهل لكن لم يذكر أكثر
الرواة عن حفظه قوله بالليل
وكذا رواه بقيد الليل مسلم وغيره
والزيادة من الترجمة مقبولة اه

قال لنووي استدله على ان المرأة لا تخرج من بيت زوجها الا بذنه لتوجه الامر إلى الزوج بالاذن وتعبه
ابن دقيق العيد بداهة ان أحسن من المفهوم فهو مفهوم لقب وهو ضعيف لكن يتقوى بان يقال ان منع الرجال نسائهم أمر

مقرر وانما علق الحكم بالساجدين هل الجواز فيبقى ماعدا على المنع وفيه اشارة الى ان الاذن المذكور غير الواجب لانه لو كان واجبا لاتي معنى الاستئذان لان ذلك انما يتحقق اذا كان المستأذن مخيرا ٨٥ في الاجابة والرد عند أبي داود وابن

خزيمة من حديث أبي هريرة وعند ابن حبان من حديث زيد ابن خالد اتفقوا امام الله مساجد الله وسلم من حديث زيف امرأه ابن مسعود اذا نهدت احدا كن المساجد فلاتس طيبا اه ويلحق بالطيب ما في معناه لان سبب المنع منه ما فيه من تحريك داعية الشهوة كحسب اللبس والحسلي الذي يظهر والزينة الفاخرة وكذا الاختلاط بالرجال وفرق كثير من الفقهاء المالكية وغيرهم بين الشابة وغيرها وفيه نظر الا ان أخذ الخوف عليهم امن جوهرا لانها اذا عرت مما ذكر وكانت

بانه من مسائل الاجتهاد وقال أبو حنيفة انه يتم اذا عزم على اقامة خمسة عشر يوما واجتج عماري عن ابن عباس وابن عمر انه اذا اقامت ليلة وأت مسافر وفي نفسك أن تقم خمس عشرة ليلة فأكمل الصلاة وديانة لا يجزئ في أقوال الصحابة في المسائل التي للاجتهاد فيها مسرح وهذه من اورد عن الاوزاعي التحديد بانني عشر يوما وعن ربيعة يوم وليلة وعن الحسن البصري أن المسافر يصير مقبلا بدخول البلد وعن عائشة بوضع الرجل قال الامام يحيى ولا يعرف لهم مستند شرعي وانما ذلك اجتهاد من أنفسهم والامر كما قال هذا الامام والحق ان من حذر حذله يلد ونوى الإقامة بهم أيا ما من دون تردد لا يقال له مسافر فيتم الصلاة ولا يقصر الابدليل ولادليل هو ان الاما في حديث الباب من اقامته صلى الله عليه وسلم بمكة أربعة أيام يقصر الصلاة والاستدلال به متوقف على ثبوت انه صلى الله عليه وسلم عزم على اقامة أربعة أيام الا أن يقال ان تمام اعمال الحج في مكة لا يكون في دون الأربع فكان كل من حج غازما على ذلك فيقتصر على هذا المقدار ويكون الظاهر والاصل في حق من نوى اقامة أكثر من أربعة أيام هو التمام والالزم أن يقصر الصلاة من نوى اقامة سنين متعددة ولا يقال به ولا يرد على هذا قوله صلى الله عليه وسلم في اقامته بمكة في الفتح انا قوم سفر كما سيأتي لانه كان اذ ذاك مترددا ولم يعزم على اقامة مدّة معينة

• (باب من أقام لقضاء حاجة ولم يجمع اقامة) •

متبعة حصل الامن عليهم ولا سيما اذا كان ذلك بالليل وقد ورد في بعض طرق الحديث ما يدل على ان صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاحها في المسجد وذلك في رواية حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر بالنظر لانهم كانوا نساء كم المساجد ويؤمنن خسرانهن أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة ولا جد والطبراني من حديث أم حميد الباهلية انها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله اني أحب الصلاة معك قال قد علمت وصلا في بيتك خير لك من صلاتك في حجرتك وصلاتك في

(عن جابر قال أقام النبي صلى الله عليه وسلم بمكة عشرة من يوم ما يقصر الصلاة رواه أحمد وأبو داود وعن عمران بن حصين قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم وشهدت معه الفتح فاقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصلي الا ركعتين يقول يا أهل البلدة صلوا أربعة فانا سفر رواه أبو داود وفيه دليل على انه لم يجمع اقامة وعن ابن عباس قال لما فتح النبي صلى الله عليه وسلم مكة أقام فيها تسع عشرة يصلي ركعتين قال فحين اذا سافرنا فاقمنا تسع عشرة قصرنا وان زينا فاقمنا رواه أحمد والبخاري وابن ماجه ورواه أبو داود واسكنه قال تسع عشرة وقال قال عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس أقام تسع عشرة وعن ثمانية بن ثمر حبيب قال خرجت الى ابن عمر فقالت ما صلاة المسافر فقال ركعتين ركعتين الصلاة المغرب ثلاثا قالت أريت ان كلذي الحجاز قال وما ذى الحجاز قالت مكان نجتمع فيه وفيه سبع وعشرون من الهدى أو خمس عشرة ليلة نقال يا أيها الرجل كنت بأذربيجان لأدري قال أربعة أشهر أو شهرين فرأيتهم يصلون ركعتين ركعتين رواه أحمد في مسنده) أما حديث جابر أخرجه أيضا ابن حبان والبيهقي وصححه ابن حزم والنوري وأعله الدارقطني في العال بالارسال والانقطاع وان علي بن المبارك وغيره من الحفاظ

حجرتك خير لك من صلاتك في ديارك وخير لك من صلاتك في مسجد قومك وصلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في مسجد الجماعة قال الحفاظ واسناد أحمد حسن وله شاهد من حديث ابن مسعود عند أبي داود ووجه كون صلاتها

في الاثنى افضل ثم في الامن ثم في الجنة وبتا كذا ذلك بعد وجود ما أحققت الناس من التبرج والزينة ومن ثم قالت عائشة ما قالت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيمنع الناس مطلقا وفيه نظر اذا لا يتقرب على ذلك تغير الحكمة لانها علقته على شرط

لم يوجد بناء على خان ظنته فقالت لوراى المنع فيقال عليه لم ير ولم يمنع فاسقوا الحكم حتى ان عائشة لم تصرح بالمنع وان كلامها يشعر بانها كانت ترى المنع وايضا فقد علم الله سبحانه وتعالى ما سيحدثن فقالوا حتى الى نبينا صلى الله عليه وآله وسلم بمنعهم ولو كان ما أحدثن في سنة لمزمن منعهم من المساجد لكان منعهم من غير ما كالاواق اولى وايضا قالوا حدثنا انما وقع من بعض النساء من جميعهن فان فتنين بالمنع فليكن ان أحدثت والاولى ان ينظر الى ما يخشى منه الفساد فيجب لاشارته صلى الله عليه وآله وسلم الى ذلك بمنع الطبيب والزينة وكذا التقييد بالليل اه ما في الفتح زاد القسط لانهم صلاتهم اى دينهم افضل من صلاتهم في المسجد واستنبط من قول عائشة هذا يعنى لو أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما أحدثت النساء لكانت من كامنات النساء بنى اسرائيل الحديث أنه يحدث للناس فتاوى به درما أحدثوا كما قاله الامام مالك وليس هذا من القسـك بالمصالح المرسلـة المبينة للشروع كالتوجه بعضهم وانما امراده كراد عائشة اى يحسدون امرأتها فتعفى أصول الشريرة فيه غير ما اقتضته قبل

رووه عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان مرسلان الاوزاعي روى عن يحيى عن أنس فقال بضع عشرة وبهذا المقتضا أخرجه البيهقي وهو ضعيف وقد اختار فيه على الاوزاعي ذكره الدارقطني في العلل وقال الصحيح عن الاوزاعي عن يحيى أن أنسا كان يعله قال الحافظ ويحيى لم يسمع من أنس وأما حديث عمران بن حصين فآخرجه أيضا الترمذي وحسنه والبيهقي وفي الباب ما رواه علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف قال الحافظ وانما حسن الترمذي حديثه لا شواهد ولم يعتبر الاختلاف في المدة كما عرف من عادة المحدثين من اعتبارهم الاتفاق على الاسانيد دون السياق وأما حديث ابن عباس فآخرجه أيضا باللفظ سبع عشرة بتقديم السنين ابن حبان وأما الاثر المروي عن ابن عمر فذكره الحافظ في التلخيص ولم يتكلم عليه وأخرجه البيهقي بسند قال الحافظ صحيح بالفظ ان ابن عمر أقام باذر يجان سنة أشهر يقصر الصلاة وقد اختلفت الاسانيد في اقامته صلى الله عليه وسلم في مكة عام الفتح فروى ما ذكره المصنف وروى عشرة وأخرجه عبد بن حميد في مسنده عن ابن عباس وروى خمسة عشر أخرجه النسائي وأبو داود وابن ماجه والبيهقي عن ابن عباس أيضا قال البيهقي أصح الروايات في ذلك رواية البخاري وهي رواية تسع عشرة بتقديم التام وجميع امام الحرمين والبيهقي بين الروايات باحتمال أن يكون في بعضها لم يعد يومى الدخول والخروج وهي رواية سبعة عشر بتقديم السنين وعددها في بعضها وهي رواية تسع عشرة بتقديم التام وعد يومى الدخول ولم يعد يومى الخروج وهي رواية ثمانية عشر قال الحافظ وهو جمع متين وتبنى رواية ثمانية عشر شاذة لخالفتم اور رواية عشرين وهي صحيحة الاسناد لانها شاذة أيضا اه وقد ضعف النووي في الخلاصة رواية خمسة عشر قال في الفتح وايسر بجهد لان رواياتهم باثقات ولم يفردهم ابن اعمق فقد أخرجه النسائي من رواية عراك بن مالك عن عبد الله كذلك واذا ثبت انها صحيحة فليجعل على ان الراوى ظن ان الاصل سبع عشرة تخفيف منها يومى الدخول والخروج فذكر كرائم خمسة عشر واقضى ذلك ان رواية تسع عشرة أرجح الروايات وبهذا أخذنا حتى بن راهويه وبرجها أيضا انها أكثر ما وردت به الروايات الصحيحة وأخذ النووي وأهل الكوفة برواية خمس عشرة لكونها أقل ما ورد فيحمل ما زاد على انه وقع اتفاقا وأخذ الشافعي بحديث عمران بن حصين وقد اختلف العلماء في تقدير المدة التي يقصر فيها المسافر اذا أقام ليلة واحدة كان مترددا غير عازم على اقامة أيام معلومة فذهب الهادي والقاسم والامامية الى ان من لم يعزم اقامة مدة معلومة كمنظرة الفتح بقصر الى شهر ويتم بعده واستدلوا بقول علي عليه السلام المتقدم في شرح الباب الاول وقد تقدم الجواب عليه وذهب أبو حنيفة وأصحابه والامام يحيى وهو مروي عن الشافعي الى انه يقصر أبدا لان الاصل في السفر ولما ذكره المصنف عن ابن عمر قالوا وما روى من قصره صلى الله عليه وسلم في مكة وتبولك دليل لهم لانه صلى الله عليه وسلم

حدوث ذلك الامر ولا غرو في تعينه الاحكام للاحوال اه ولى تحقيق في هذه المسئلة في كتاب هداية قصر السائل الحادلة المسائل بالفارسية بينت فيه ملهو الصواب في ذلك قراجه وفي رواية عند البخاري عن ابن عمر رضي الله عنه

مرفوعا اذا استاذنت امرأة أحدكم أي في أن تخرج إلى المسجد أو ما في معناه كشم وذو العمد وعيادة المريض فلا ينعها قال
القسطلاني وابس في الحديث التقييد بالمسجد انما هو مطلق يشمل مواضع ٨٧ العبادة وغيرها نعم أخرجه الاسماعيلي من

هـ هذا الوجه يذكّر المسجد وكذا
أحمد عن عبد الأعلى عن معمر
ومقتضاه أن جواز خروج المرأة
يحتاج إلى إذن الزوج وتوجهه
الأمر إلى الأزواج بالأذن قاله
النووي وتعبه الشيخ في الدين
كانت قدم اه وبالله التوفيق

* (كتاب الجمعة) *

بضم الميم اتباعا لضمه الجيم اسم
من الإجماع أضيف إليه اليوم
والإضافة كثرة الاستعمال حتى
حذف منه الصلاة وجواز
استكانها على الأصل في المفعول
وهي لغة تميم والتأنيده لما بالغه
وذكر الحفاظ في الفتح وجوها
لتسمية هذا اليوم بالجمعة
لا تؤول بذكرها

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

وذمت في رواية (عن أبي
هريرة رضي الله عنه أنه سمع
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم يقول نحن الاثنين)
زمانا في الدنيا (الباقون) أهل
الكتاب وفيهم منزلة وكرامة
(يوم القيامة) في الحشر والحساب
والقضاء لهم قبل الخلائق وفي
دخول الجنة ورؤاه مسلم بلفظ
نحن الاثنين من أهل الدنيا
والسابقون يوم القيامة المقضي
لهم قبل الخلائق وقيل المراد
بالسابق أحراز فضله اليوم
السابق بالفضل وهو يوم الجمعة

فصر مدة أقامته ولادليل على التمام فيما بعد تلك المدة ويؤيد ذلك ما أخرجه البيهقي عن
ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أقام بمكة أربعين يوما يقصر الصلاة وليكنه قال
تفرد به الحسن بن حمارة وهو غير صحيح يوروي عن ابن عمر وأبو أنس أنه يوم بعد أربعة أيام
والحق أن الأصل في المقيم الاتمام لأن القصر لم يشترعه الشارع إلا للمسافر والمقيم غير
مسافر فلا ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من قصره بمكة وتبوك مع الإقامة ~~بمكة~~ كان
المتعين هو الاتمام فلا يفتل عن ذلك الأصل إلا بدليل وقد دل الدليل على القصر مع
التردد إلى عشرين يوما كما في حديث جابر ولم يصح أنه صلى الله عليه وسلم قصر في الإقامة
أكثر من ذلك في مكة قصر على هذا المقدار ولا شك أن قصره صلى الله عليه وسلم في تلك
المدة لا يمتنع القصر فيما زاد عليها وليكن ملاحظة الأصل المذكور هي القضية بذلك فإن
قبل المعتبر صدق اسم المسافر على المقيم المتردد وقد قال صلى الله عليه وسلم أنا قوم سفر
فصدق عليه هذا الاسم ومن صدق عليه هذا الاسم قصر لأن المعتبر هو السفر لأنضباطه
لا المشقة لعدم انضباطها فيجب أن يكون أولاً بأن في الحديث المقال المتقدم وثانياً بأنه يعلم
بالضرورة أن المقيم المتردد غير مسافر حال الإقامة فاطلاق اسم المسافر عليه مجاز باعتبار
ما كان عليه أو ما سيكون عليه

* (باب من اجتاز في بلد فترج فيه أو له فيه زوجة فليتم) *

(عن عثمان بن عفان أنه صلى على أربع ركعات فأنكر الناس عليه فقال يا أيها الناس
أني تأهات بمكة منذ قدمت وأني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من تأهل في
بلد فليصل صلاة المقيم رواء أحمد) الحديث أيضاً أخرجه البيهقي وأعله بالانقطاع وفي
اسناده فخرمة بن إبراهيم وهو ضعيف كما قال البيهقي وأخرجه أيضاً عبد الله بن الزبير
الجمدي قال في الهدى قال أبو البركات بن تيمية ويحتمل المطالبة بسبب الضعف فإن
البخاري ذكر عكرمة المازكوري في تاريخه ولم يطعن فيه وعادة تذكر الجرح والمجروحين
قال في الفتح هذا حديث لا يصح لأنه منقطع وفي روايته من لا يتخج به ويرده قول عروة أن
عائشة تأتت ما تقول عثمان ولا يبارزان نوهل عائشة أخلا فدل على وهي ذلك الخبر قال ثم
ظهر أنه يمكن أن يكون مراد عروة بقوله تأتت كما تأول عثمان التشبيه بعثمان في الاتمام
بتأويل لا الاتحاد تأويلهما قوي به أن الأسباب اختلافت في تأويل عثمان فتسكثرت
بخلاف تأويل عائشة وقد أخرج ابن جرير في تفسير سورة النساء أن عائشة كانت تصلي
في السجدة أربعاً فإذا احتجوا عليها قول النبي صلى الله عليه وسلم كان في حروب وكان
يخاف فهل تخافون أنتم وقيل في تأويل عائشة أنها انما تمت في سفرها إلى البصرة
لقتال على عليه السلام والقصر عندها انما يكون في سفر طاعة قال في الفتح وهذا
القولان باطلان لا سيما الثاني قال والمنقول في سبب اتمام عثمان أنه كان يرى القصر
محتجاً به كان خاصاً سائراً وأما من أقام في مكان في أثناء سفره فله حكم المنية فيتم والجمعة

وهو وإن كان مسجوداً بسبب قبله أو أحدهما لا يمتنع وجامع الأيام الثلاثة متوالية لا يكون الجمعة سابقة وقيل المراد
بالسابق أي إلى القبول والطاعة التي حرمها أهل الكتاب فدلوا على أن الواجب هو غيبة الأسبقية

وزنه وبه يوم الظليل والكسافي ووجه ابن سيدة وعن الشافعي انه يعني من أجل وكذا ذكر ابن حبان والبعقوي عن المزني عن الشافعي وقد استبعد عياض وقال ٨٨ الحافظ لا بعد فيه بل معناه اناسبقنا الفضل أي حديثنا للجمعة مع تأخرنا في

الزمان بسبب أنهم ضلوا عن ما مع تقدمهم وقال الداودي هي بمعنى على أو مع أي غير ان اليهود والنصارى وقال الطائفة هي للاستتفاء وهو من باب تاء كيد المدح بما يشبه الذم والمعنى نحن السابقون للفضل غير (أنهم أتوا الكتاب) أي التوراة والانجيل (من قبلنا) ووجه التأكد فيه ما أدرج فيه من معنى النسخ لأن النسخ هو السابق في الفضل وإن كان متأخر في الوجود وبهذا التقرير يظهر موقع قوله نحن الآخرون مع كونه أصرا واضحا اه وزاد أبو زرعة الدمشقي عن أبي اليان شيخ البخاري في إسناده البخاري في مسنده الشاميين وكذا سلم من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد وأوتينا أي القرآن من بعدهم وذكره البخاري من وجه آخر تأما بعد أبواب عن أبي هريرة رضي الله عنه (ثم هذا) أي يوم الجمعة (يومهم الذي فرض عليهم) وعليها تعظيمه بعينه والاجتماع فيه وروى مسلم عن أبي هريرة وحديثه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أضل الله عن الجمعة من كان قبلنا الحديث قال ابن بطال ليس المراد ان يوم الجمعة فرض عليهم بعينه فتركوه لانه لا يجوز لاحد أن يترك ما فرض الله عليه وهو مؤمن وانما يدل والله أعلم انه فرض عليهم يوم من الجمعة ووكّل الى اختيارهم ليعموا فيه شريعتهم فاختلوا في أي الأيام هو ولم يحدوا اليوم الجمعة ومال عياض الى هذا ورثه به

فيه ما رواه أحمد بإسناد حسن عن عباد بن عبد الله بن الزبير قال لما قدم علينا ما عارية حاجا صلى بنا الظهر ركعتين بمكة ثم انصرف الى دار الندوة فدخل عليه مروان وعمر بن عثمان فقالا له لقد هبت أمر ابن عمك لانه كان قد أتم الصلاة قال وكان عثمان حيث أتم الصلاة اذا قدم مكة صلى بهم الظهر والعصر والعشاء أربعين ثم اذا خرج الى منى وعرفة قصر الصلاة فاذا فرغ الحج وأقام يعني أتم الصلاة وقال ابن بطال الوجه الصحيح في ذلك ان عثمان وعائشة كانا يريدان ان النبي صلى الله عليه وسلم انما قصر لانه أخذ باليسر من ذلك على أمته وأخذوا أنفسهم بالشدّة وهذا وجه جماعة من آخرهم القرطبي وروى عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن عثمان انما أتم الصلاة لانه يرى الإقامة بعد الحج وأجيب بأنه مرسل وفيه أيضا نظر لان الإقامة بمكة على المهاجرين حرام وقد صح عن عثمان انه كان لا يودع البيت الاعلى ظهر راحلته ويسرع الخروج خشية أن يرجع في هجرته وثبت انه قال له الغيرة لما حاصره ما ركب راحلا الى مكة فقال ان أفارق دار هجرتي وأيضاً قد روى أيوب عن الزهري ما يثبت أنه فروى الطحاوي وغيره من هذا الوجه عن الزهري انه قال انما صلى عثمان يعني أربعين لانه كانوا ككثروا في ذلك العام فاحب أن يعلمهم ان الصلاة أربعين وروى البيهقي من طريق عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن عثمان انه أتم يعني ثم خطب فقال ان القصر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه ولكنه حديث طعن في بفتح الطاء والمجته تخفت أن يستنوا وعن ابن جريج أن أعرابيا ناداه في منى يا أمير المؤمنين ما زلت أصليهم منذ رأيتك عام أو لركعتين وقد روى في ما قبل عثمان غير ذلك والذي ذكرناهنا أحسن ما قيل وأما ما قبل عائشة فاحسن ما قيل فيه ما أخرجه البيهقي بإسناد صحيح من طريق هشام بن عروة عن أبيه انها كانت تصلي في السفر أربعين لانه لو صليت ركعتين فقالت يا ابن أخي انه لا يشق علي وهو دال على انها نأت ان القصر رخصة وان الاتمام لمن لا يشق عليه أفضل وقد تقدم سطر الكلام في ذلك

(أبواب الجمع بين الصلاتين)

(باب جوازها في السفر في وقت أحدهما)

(عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر الى وقت العصر ثم نزل يجتمع بينهما فان راغت قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب متفق عليه وفي رواية لمسلم كان اذا أراد أن يجمع بين الصلاتين في السفر يؤخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم يجمع بينهما) قوله تزيغ بزاي وغين معجمة أي تزيل قوله يجمع بينهما أي في وقت العصر وفي الحديث دليل على جواز جمع التأخير في السفر سواء كان السفر مجدا أم لا وقد وقع خلاف في الجمع في السفر فذهب الى جوازها مطلقا وقد بينا

لا يجوز لاحد أن يترك ما فرض الله عليه وهو مؤمن وانما يدل والله أعلم انه فرض عليهم يوم من الجمعة وتأخيرا ووكّل الى اختيارهم ليعموا فيه شريعتهم فاختلوا في أي الأيام هو ولم يحدوا اليوم الجمعة ومال عياض الى هذا ورثه به

لو كان فرض عليهم بعينه لقال مخالفو ابدل (فاختلفوا فيه) وقال النورى يمكن أن يكون أمره بانه ضرب بما اختلفوا اهل يلزم
تعيينه أم يسوغ ابداله يوم آخر فاجتمعت دوا في ذلك فاطخطوا ٨٩ مارواه الطبري باسناد صحيح عن مجاهد

في قوله تعالى انما جعل السبت
على الذين اختلفوا فيه وقال
ارادوا الجمعة فاطخطوا وأخذوا
السبت مكانه ويحتمل ان يراد
بالاختلاف الاختلاف الميود
والنصارى في ذلك فقد روى ابن
أبي حاتم عن السدى التصريح
بانه فرض عليهم يوم الجمعة بعينه
فأبوا ولفظه ان الله فرض على
اليهود والنجعة فابوا وقالوا يا موسى
ان الله لم يخلق يوم السبت شيئا
فاجتمعوا لانه اجتمعوا عليهم وليس
ذلك بحبيب من مخالفتهم كواقع
اهم في قوله تعالى ادخلوا الباب
مجددا وقولوا احطه وغير ذلك
وكيف لا وهم القائلون سمعنا
وعصينا قال القسطلاني وفي
بعض الآثار عمانية له أبو عبد الله
الابى ان موسى عليه السلام
عين اهل يوم الجمعة وأخبرهم
بفضيلته فناظروه بان السبت
أفضل فاروى الله تعالى اليه
دعهم فما اختاروا والظاهر انه
عينه لهم لان السياق دل على
ذمهم في العدول عنه فيجب أن
يكون قد علمه لهم لانه لم يعينه
اهم ووكل التعيين الى اجتهادهم
لسكان الواجب عليهم تعظيم يوم
لا بعينه فاذا أدى الاجتهاد الى
انه السبت أو الاحد لزم الجهد
ما أدى الاجتهاد اليه ولا ياتم
ويشهد له قوله هذا يومهم الذي

وتأخيرا كثير من الصحابة والتابعين ومن الفقهاء الثوري والشافعي وأحمد واسحق
وأشهب واستدلوا بالاحاديث الآتية في هذا الباب وبأنى الكلام عليها وقال قوم
لا يجوز الجمع مطلقا لا بعرفة ومن دافعه وهو قول الحسن والنخعي وأبي حنيفة وصاحبيه
وأجابوا عاروى من الاخبار في ذلك بأن الذى وقع جمع صورى وهو انه آخر المغرب
مثلا الى آخر وقتها ويحل العشاء في أول وقتها كذا في الفتح قال وتعقبه الخطابي وغيره بأن
الجمع رخصة فلو كان على ما ذكره لكان أعظم ضيقة من الايمان بكل صلاة في وقتها لان
أوائل الاوقات وأواخرها مما لا يدركها أكثر الخاصة فضلا عن العامة وسبأني الجواب
عن هذا التعقب في الباب الذى بعده هذا الباب قال في الفتح مؤيد لما قاله الخطابي
وأضاف ان الاخبار جاءت صريحة بالجمع في وقت احدى الصلاتين وذلك هو المتبادر الى
الفهم من لفظ الجمع قال وهما يرد على الجمع الصورى جمع التقديم وسبأني وقال الميث
وهو المشهور وعن مالك ان الجمع يختص بمن جلد به السير وقال ابن حبيب يختص بالسائر
ويستدل اهل ما عدا آخرجه البخارى وغيره عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم
يجمع بين المغرب والعشاء اذا جد به السير ولما قاله ابن حبيب في البخارى أيضا عن ابن
عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين صلاة الظهر والعصر اذا كان على
ظهر سبزو يجمع بين المغرب والعشاء فبقية حديث أنس المذكور في الباب بما اذا كان
المسافر سائرا سريعا يجمع كما في هذين الحديثين وقال الاوزاعي ان الجمع في السفر يختص
عن له عذر وقال أحمد واختره ابن حزم وهو مروى عن مالك انه يجوز جمع التأخير دون
التقديم واستدلوا بحديث أنس المذكور في الباب وأجابوا عن الاحاديث القاضية
بجواز جمع التقديم بما سبأني (وعن معاذ رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
في غزوة تبوك اذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهـرحتى يجمعها الى العصر
يصلحها جميعا واذا ارتحل بعد تزيغ الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم سار وكان اذا
ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصلحها مع العشاء واذا ارتحل بعد المغرب يحل العشاء
فصلاها مع المغرب رواه أحمد وأبو داود والترمذى وعن ابن عباس رضى الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم كان في السفر اذا اغت الشمس في منزله يجمع بين الظهر والعصر
قبل أن يركب فاذا لم ترزغله في منزله سار حتى اذا حانت العصر مرزّل فجمع بين الظهر
والعصر واذا حانت له المغرب في منزله يجمع بينهما وبين العشاء واذا لم تكن في منزله ركب
حتى اذا كانت العشاء منزل فجمع بينهما رواه أحمد ورواه الشافعي في مسنده بخوفه وقال
فيه واذا سار قبل أن تزول الشمس أخر الظهـرحتى يجمع بينهما بين العصر في وقت
العصر وعن ابن عمر انه استغثت على بعض أهله فجذب به السير فأنظر المغرب حتى غاب

١٤ نيل
فرض عليهم فاختلفوا فيه فانه ظاهر أو نص في التعيين (فهذا ان الله له) بان نص لنا
عليه ولم يكن الى اجتهادنا لاجتماع أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم علمه بالوحى وهو بمكة فلم يتمكن من اقامتها بمكة اوفيه

حديث عن ابن عباس عنده الدارقطني ولذلك جمع بهم أول ما قدم المدينة كما ذكره ابن اسحق وغيره وعلى هذا فقد حصلت الهداية للجمعة بجهتين البيان والتوفيق ٩٠ أو هذا والله بالاجتهاد كما يدل عليه مراسل ابن سيرين عن عبد الرزاق اسناد

الشافعي ثم نزل فجاء معهم ما تم أخبرهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم كان يفعل ذلك إذا جده السيرور والترمذي بهذا اللفظ وصححه ومعناه ان الجماعة الا ابن ماجه أما حديث معاذ فخرجه أيضا ابن حبان والطحاكي والدارقطني والبيهقي قال الترمذي حسن غريب تفرد به قتيبة والمعرف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ وليس فيه جمع التقرير يعني الذي أخرجه مسلم وقال أبو داود هذا حديث منكر وليس في جمع التقدريم حديث قائم وقال أبو سعيد بن يونس لم يحدث بهذا الحديث الا قتيبة ويقال انه غلط فيه وأعله الحاكم وطول رابن حزم وقال انه معنعن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل ولا يعرف له عنه رواية وقال أيضا ان أبي الطفيل مقذوح لانه كان حامل راية المختار وهو يؤمن بالرجعة وأجيب عن ذلك بأنه انما خرج مع المختار على قاتلي الحسين وبأنه لم يعلم من المختار الايمان بالرجعة قال في البدرا المنيران للفاظ في هذا الحديث خمسة أقوال أحدها انه حسن غريب قاله الترمذي ثانيا انه محفوظ صحيح قاله ابن حبان ثالثا انه منكر قاله أبو داود رابعها انه منقطع قاله ابن حزم خامسا انه موضوع قاله الحاكم وأصل حديث أبي الطفيل في صحيح مسلم وأبو الطفيل عدل ثقة مأمون اه وأما حديث ابن عباس فخرجه أيضا البيهقي والدارقطني وزوي ان الترمذي حسنه قال الحافظ وكأنه باعتبار المنابعة وغفل ابن العربي فصحح اعناده وليس بصحيح لانه من طريق حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس بن عبد المطلب قال فيه أبو حاتم ضعيف ولا ينجح بحديثه وقال ابن معين ضعيف وقال أحمد له اشياء منكرة وقال النسائي متروك الحديث وقال السعدي لا ينجح بحديثه وقال ابن المديني تركت حديثه وقال ابن حبان يقلب الاسانيد ويرفع المراسيل ولكن له طريق أخرى أخرجه يحيى بن عبد الجاد الحافظ عن أبي خالد الأحمر عن الحجاج عن الحكم عن عيسى بن أبي أويس عن أخيه عن سليمان بن بلال عن هشام عن عروة عن كريب عن ابن عباس بنحوه وفي الباب عن علي بن عيسى السلام عند الدارقطني وفي اسناده كمال الحافظ من لا يعرف وفيه أيضا المنذر القابوسي وهو ضعيف وأخرج عبد الله بن أحمد في زيادات المسند بأسناد آخر عن علي بن عيسى السلام انه كان يفعل ذلك وفي الباب أيضا عن أقس عند الاسماعيلي والبيهقي وقال اسناده صحيح بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان في سفر وزالت الشمس صلى الظهور والعصر جعلا له طريق أخرى عند الحاكم في الاربعين وهو في الصحيحين من هذا الوجه وليس فيه والعصر قال في التلخيص وهي زيادة غريبة صحيحة الاسناد وقد صححه المنذري من هذا الوجه والعلاني وتجب من الحاكم كونه لم يورده في المستدرک وله طريق أخرى رواها الطبراني في الاوسط وفي الباب أيضا عن جابر عند مسلم من حديث طويل وفيه ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام

صحيح وانظره قال يجمع أهل المدينة قبل ان يقدمها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقبل أن تنزل الجمعة قالت الانصار ان لليهود يوم يجتمعون فيه كل سبعة أيام وللنصارى مثل ذلك فهم فأنصروا لنا يوم اجتمع مع قومه فذكر الله تعالى ونسبى ونشكره فجاءه يوم العروبة واجتمعوا فيه الى أسعد بن زرارة فصلى بهم يومئذ وأمر الله تعالى بعد ذلك اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة الآية وهذا وان كان مرسلًا فلا شاهد باسناد حسن أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وغير واحد من حديث كعب بن مالك قال كان أول من صلى بنا الجمعة قبل مقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة أسعد ابن زرارة ثم رسول ابن سيرين يدل على ان أولئك الصحابة اختاروا يوم الجمعة بالاجتهاد وقبل في الحكمة في اختيارهم الجمعة وتووع خلق آدم عليه السلام فيه والانس انما خلق للعبادة فناسب ان يشتغل بالعبادة فيه لان الله تعالى اكمل فيه الموجودات وأوجده فيه الانسان الذي يتفقه بها فناسب ان يشكر على ذلك بالعبادة فيه (فالناس لنا فيه تبع اليهود) أي تعبد اليهود (عند) يوم السبت (و) تعبد (النصارى بعد غد) يوم الاحد كما قدره ابن مالك ليسلم من الاختيار بنظر الزمان عن الجثة

فصل

وعنه ابن خزيمة عن رواية أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة في قولنا واليه يوم السبت وللنصارى يوم الاحد والمعنى انه لنا

به هداية الله تعالى ولهم باعتبار اختيارهم وخطأهم في اجتماعهم قال القسطلاني في ارشاد الساري ووجه اختيار اليوم يوم السبت لانهم انه يوم فرغ الله فيه من خلق الخلق قالوا فكيف تستريح ٩١ فيسه عن العمل ونشغل بالعبادة والشكر

والنصاري الاحمد لانه اول يوم بدأ الله فيه بخلق الخلق فاستحق التعظيم اه وفي الحديث دليل على فرضية الجمعة كما قال النووي ا قوله فرض عليهم فهذا ان الله فان التقدير فرض عليهم فهذا ان الله فافضل لو اريد بنا ويؤيده رواية مسلم عن سفيان عن أبي الزناد كتب عاتمة وفيه ان الهداية والاضلال من الله تعالى كما هو قول أهل السنة وان سلامة الاجماع من الخطأ مخصوصة به هذه الامة وان استنباط معنى لاصل يعود عليه بالابطال باطل وان القياس مع وجود النص فاسد وان الاجتماع في زمن نزول الوحي جائز وان الجمعة اول الاسبوع شرعا ويبدل على ذلك تسمية الاسبوع كله جمعة وكانوا يسمون الاسبوع سبعا كما ساقى في الاستسقاء في حديث أنس وذلك انهم كانوا يجاورين للبحر فقتبعوهم في ذلك وفيه بيان واضح لمزيد فضل هذه الامة على الامم السابقة زادها الله تعالى شرفا ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين حصي وصدي وفيه الحديث والسماع والقول وأخرجه مسلم والنسائي (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال أشهد على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) عبرة بلفظ

فصلي العصر ولم يصل بينه ما شيا وكان ذلك بعد الزوال وقد استدلل القائلون بمجوز جمع التقديم والآخر في السفر بهذه الاحاديث وقد تقدم ذكرهم وأجاب الممانعون من جمع التقديم عنهم بما تقدم من الكلام عليهم او قد عرفت ان بعضهم اصحح وبعضهم احسن وذلك برقول أبي داود ليس في جمع التقديم حديث قائم وأما حديث ابن عمر فقد استدلل به من قال باختصاص رخصة الجمع في السفر عن كان سائر الانزال كما تقدم وأجيب عن ذلك بما وقع من النص في حديث معاذ بن جبل في الموطأ بانظان النبي صلى الله عليه وسلم آخر الصلاة في غزوة تبوك خرج فصلى الظهر والعصر جميعا ثم دخل ثم خرج فصلى المغرب والعشاء جميعا قال الشافعي في الامم قوله ثم دخل ثم خرج لا يكون الا وهو نازل فلما مسافر أن يجمع نازلا ومسافرا وقال ابن عبد البر هذا أوضح دليل في الرد على من قال لا يجمع الا من جده السبيرو هو قاطع الالتباس وحكي القاضى عياض ان بعضهم أول قوله ثم دخل أى في الطريق مسافرا ثم خرج أى عن الطريق للصلاة ثم استبعده قال الحافظ ولا شك في بعده وكأنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك لبيان الجواز وكان أكثر عاداته ما دل عليه حديث أنس يعنى المذكور في أول الباب ومن غلة قالت الشافعية ترك الجمع أفضل وعن مالك رواية انه مكرره وهذه الاحاديث تخصص احاديث الاوقات التي بينها جبريل وبينه النبي صلى الله عليه وآله وسلم للاعرابي حيث قال في آخرها الوقت ما بين هذين الوقتين

(باب جمع المقيم لظروا وغيره)

(عن ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعة اوعام ثانيا الظهر والعصر والمغرب والعشاء متفق عليه وفي لفظ الجماعة الا البخاري وابن ماجه جمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر قيل لابن عباس ما أراد بذلك قال أراد ان لا يخرج أمته الحديث ورد بلفظ من غير خوف ولا سفر ولفظ من غير خوف ولا مطر قال الحافظ واعلم انه لم يقع جموعا بالثلاثة في شيء من كتب الحديث بل المشهور من غير خوف ولا سفر قوله سبعة اوعام ثانيا أى سبعة اجمعة اوعام ثانيا جميعا كما صرح به البخاري في رواية له ذكرها في باب وقت المغرب قوله أراد ان لا يخرج أمته قال ابن سيد الناس قد اختلف في تقييده فروي يخرج بالياء المضمومة آخر الحروف وأمرته منصوب على انه مفعوله وروى فيخرج بالياء نالثة الحروف مفتوحة وضم أمرته على انها فاعله ومعناه انما فعل ثالثا لا يشق عليهم ويثقل فقد صدق الى التخفيف عنهم وقد أخرج ذلك الطبري الى في الاوسط والكبير ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد عن ابن مسعود بلفظ جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء فقيل له في ذلك فقال صنعت ذلك لثلاثة اخرج أمتي وقد ضعف بان فيه ابن عبد القدوس

أشهد لثبات كبدانه (قال الغسل يوم الجمعة) غسلك به من قال الغسل لليوم للاضافة اليه وفي حديث أبي هريرة عن اغتسل يوم الجمعة ثم راح وهو صريح في تأخر الرواح عن الغسل وعرف به هذا فساد قول من جملة على ظاهره واحتج به على ان الغسل لليوم

لا صلاة لان الحديث واحد ومخرجه واحد وقد اعتنى بخرجه بقرينة ابوعوانة في صحيحه فساقه من طريقين متبعين نفسا وروا
عن نافع عن ابن عمر وتبع الحافظ ما فانه ٩٢ في غير مفرد ذبغت أسماء من رواه مائة وعشرين نفسا وأطال في الفتح

في بيان ذلك وفي حديث ابن عمر
إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل
علم من تقييد الغسل بالجمعة ان
الغسل للصلاة لا لليوم قال ابن
دقيق العيد في الحديث دليل
على تعليق الامر بالغسل بالجمعة
الى الجمعة وهو مذهب الشافعي
ومالك وأبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهم الله فلو اغتسل بعد الصلاة
لم يكن للجمعة وقد سكت ابن
عبد البر الاجماع عليه وادعى
ابن حزم انه قول جماعة من
الصحابية والتابعين وأطال في
تقرير ذلك ولو اغتسل بعد الفجر
أجزأه عند الشافعية والحنفية
خلافًا للمالك والاوزاعي
واستدل به المالكية في أنه
يعتبر أن يكون الغسل متصلا
بالذهاب الملايشوت الغرض وهو
رعاية الحاضر من التأذي
بالروائح حال الاجتماع وهو غير
مختص بنزله ووافقه الليث
والاوزاعي قالوا ومن اغتسل
ثم اشتغل عن الرواح الى ان بعد
ما ينهمر غفرانه بعد الغسل
لتنزيل البعد منزلة الترك وكذا
إذا نام اختيارا بخلاف من غلبه
النوم أو كل أكلا كثيرا بخلاف
القليل انتهى ومقتضى النظر
انه اذا عرف ان الحكمة في الامر
بالغسل يوم الجمعة التنظيم
رعاية الحاضر من فتن خشي ان

يصيبه في أثناء النهار ما يزل تنظيمه استحب له ان يؤخر الغسل لوقت ذهابه واعل هذا هو الذي لحظه
مالك بشرط اتصال الذهاب بالغسل فيحصل الامن مما يغاير التنظيم والجهور قالوا يجوز من بعد الفجر ويشهد حديث ابن

عباس ومعه يوم الحديث أن الغسل لا يشترع لمن لا يحضرها كالمسافر والعبد وقد صرح به في رواية عثمان بن واقد عند أبي
عوانة وابن خزيمة وحبان في صحاحهم وأظهروا أن الجمعة من الرجال ٩٣ والنساء فامتنعوا ومن لم يأتها فليس عليه غسل
وهو الأصح عند السافعية وبه
قال الجمهور وخلافه لا كثيرا لخنفة
وذكر المحيى الغالب والأفالمحكم
شامل لمجاور الجامع ومن هو مقيم
به واستدل به على أن الأمر
لا يحتمل على الوجوب إلا بقرينة
وهذا بخلاف صيغة الفعل فأنها
على الوجوب حتى تظهر قرينة
الغلب واستنبط من حديث
الباب أيضا أن يوم الجمعة غسل
مخصوصا حتى لو وجدت صورة
الغسل فيه لم يجز عن غسل يوم
الجمعة إلا بالنية وقد أخذ بذلك
أبو قتادة فقال لانيه وقد رآه يغسل
يوم الجمعة أن كان غسلك عن
جنبه فاعد غسل آخر للجمعة
أخرج به الطحاوي وابن المنذر
وغیرهما ووقع عند مسلم في
حديث الباب أيضا الغسل يوم
الجمعة وظاهره أن الغسل حيث
وجد فيه كفي ليكون اليوم جعل
ظرفا للغسل ويحتمل أن يكون
اللام للعهد فتقتضى الروايات
(واجب) أى كالأجوب في تأكيد
الندية أو واجب في الاختيار
وكرم الأخلاق والنظافة أو في
السياسة لا في الحكم كذا قال
القسطاني ولا ملحق إلى هذا
التأويل المتكلف وقد استدل
به على فرضية غسل يوم الجمعة
وهو الحق المطابق لظاهر الحديث
وقد حكاه ابن المنذر عن أبي

هو الجمع الصوري ومما يؤيد ذلك ما رواه الشيخان عن عمر بن دينار أنه قال يا أبا
الشعثاء أظنه أخر الظهر وجعل العصر وأخر المغرب وجعل العشاء فقال وأنا أظنه وأبو
الشعثاء هو راوى الحديث عن ابن عباس كما تقدم ومن المؤيد أن الجمع على الجمع
الصوري ما أخرجه مالك في الموطأ والبخاري وأبو داود والنسائي عن ابن مسعود
قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغربية ما بين الاصلتين جمع
بين المغرب والعشاء بالمزدلفة وصلى الفجر يومئذ قبل ميعاته أفنت في ابن مسعود
مطلق الجمع وحصره في جمع المزدلفة مع أنه من روى حديث الجمع بالمدينة كما تقدم
وهو يدل على أن الجمع الواقع بالمدينة صوري ولو كان جمعا حقيقة لتهارض روايتاه
والجمع ما يمكن المصير إليه هو الواجب ومن المؤيد أن العمل على الجمع الصوري
أيضا ما أخرجه ابن جرير عن ابن عمر قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان
يؤخر الظهر ويجعل العصر فيجمع بينهما ما يؤخر المغرب ويجعل العشاء فيجمع بينهما
وهذا هو الجمع الصوري وابن عمر هو من روى جمعه صلى الله عليه وسلم بالمدينة كما أخرج
ذلك عبد الرزاق عنه وهذه الروايات معيفة لما هو المراد من أن الجمع لما تقرر في الأصول
من أن لفظ جمع بين الظهر والعصر لا يعمها كافي مختصرا لمنتهى وشروحه والغاية
وشرحها وسائر كتب الأصول بل مدلوله لغة الهيئة الاجتماعية وهي موجودة في جمع
التقديم والتأخير والجمع الصوري إلا أنه لا يتناول جميعها ولا اثنين منها إذا فعل المنيب
لا يكون عاما في أقسامه كما سرح بذلك أئمة الأصول فلا يتعين واحد من صور الجمع
المذكور إلا بدليل وقد قام الدليل على أن الجمع المذكور في الباب هو الجمع الصوري
فوجب المصير إلى ذلك وقد زعم بعض المتأخرين أنه لم يرد الجمع الصوري في أسان
الشارع وأهل عصره وهو مردود بما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من قوله للمستمحاضة
وان قويت على أن تؤخر الظهر وتجعل العصر فتغسلين وتجمعين بين الصلاتين ومثله
في المغرب والعشاء وبما سلف عن ابن عباس وابن عمر وقد روى عن الخطابي أنه لا يصح
حمل الجمع المذكور في الباب على الجمع الصوري لأنه لا يكون أعظم ضيقا من الاتيان بكل
صلاة في وقتها إلا أن أوائل الاوقات وأواخرها مما لا يدركها الخاصة فضلا عن العامة
ويجب عنه بان الشارع قد عرف أمته أوائل الاوقات وأواخرها وبالغ في التعريف
والبيان حتى أنه عيّن أبعلامات حسية لا تكاد تلبس على العامة فضلا عن الخاصة
والتحقيق في تأخير إحدى الصلاتين إلى آخر وقتها وفعل الأولى في أول وقتها متحقق
بالنسبة إلى فعل كل واحدة منهما في أول وقتها كما كان دينه صلى الله عليه وسلم حتى قالت
عائشة ما صلى صلاة إلا أخر وقتها مرتين حتى قبضه الله تعالى ولا يشك من ذلك منصفان فعل
الصلاةين دفعة واحدة والخروج إليهما مرة أخف من خلافه وأيسر وبهذا يدفع ما قاله
الحافظ في الفتح أن قوله صلى الله عليه وسلم لم تلتا تخرج أمي قدح في صلاة على الجمع

هريرة وعمر بن ياسر وغيرهما وهو قول أهل الظاهر ورواية عن أحمد وحكاية ابن حزم عن عمرو جمع جم من الصلابة ومن
بعدهم ثم ساق الرواية عنهم لكن قال الحافظ ليس فيها عن أحد منهم التصريح بهذا إلا نادرا وإنما اعتمد في ذلك على أشياء

شعلة: كقول سعد ما كنت أظن مسلماً يذبح غسل يوم الجمعة وسجكاه ابن المنذر والخطابي عن مالك وقال عياض وغيره ليس ذلك
مهورف مذهبه قال ابن دقيق العيد قد نص ٩٤ مالك على وجوبه فعمله من لم يمارس مذهبه على ظاهره وأبي ذلك أصحابه

اه وحديث الباب يغني عن
الاختصاص بغيره من المذاهب
وقواه الشوكاني رحمه الله في
مؤلفاته تقوية بالقوة وصرح ابن
نخعي في هيكته بأنه على الاختيار
واحتج لكونه منسباً بأربعة
أحاديث في عدة تراجم وكما
تعقبها في الفتح وفي الفتح أيضاً قال
الشافعي الواجب له معينان
الظاهر منهما أنه واجب فلا يجزئ
الطهارة بالصلاة الجمعة إلا بالغسل
واحتمل أنه واجب في الاختيار
وكرم الاخلاق والنظافة ثم
استدل للثاني بقصة عثمان مع
عمر قال فلما لم يترك عثمان الصلاة
للفعل ولم يأمره عمر بالولوج
للفعل دل ذلك على أنه ما قد علمنا
أن الأمر بالغسل للاختيار اه
قال في الفتح وعلى هذا الأخير
عول أكثر المصنفين في هذه المسئلة
كالطبري والطحاوي وابن حبان
وابن عبد البر وهلم جرا وزاد
بعضهم فيه أن من حضر من
الجماعة وافقوهما على ذلك فكان
اجماعهم على أن الغسل ليس
ميرطاً في صحة الصلاة وهو استدلال
قوي وقد ثبت في الخطابي وغيره
الاجماع على أن صلاة الجمعة
بدون الغسل مجزئة لكن حكمي
الطبري عن قوم أنهم قالوا
بوجوبه ولم يقولوا أنه شرط بل
هو واجب مستقل تصح الصلاة

الصورى لان المقصد اليه لا يتخلو عن حرج فان قات الجمع الصوري هو فعل لكل واحدة
من الصلاتين الحمد وعين في وقتها فلا يكون رخصة بل عزية فاي فائدة في قوله صلى الله
عليه وسلم لا يخرج أمي مع شمول الاحاديث المعينة للوقت للجمع الصوري وهل جعل
الجمع على ما شاعره أحاديث التوقيت الامن باب الاطراح لقائده والقائم ضمونه قلت
لا شك ان الاقوال اصادرة منه صلى الله عليه وسلم شاملة للجمع الصوري كما ذكرنا
يصح ان يكون رفع الجرح منسوباً اليه ايل هو منسوب الى الافعال ليس الاما عرفنا
من انه صلى الله عليه وسلم ما صلى صلاة لا تخرقها مرتين فربما ظن ظان ان فعل الصلاة
في أول وقتها احتكم لما رتبته صلى الله عليه وسلم لذلك طول عمره فكان في جمعه جمعاً صورياً
تخفيف وتسهيل على من اقتدى بمجرد الفعل وقد كان اقتداء الصحابة بالافعال أكثر منه
بالاقوال ولهذا امتنع الصحابة رضي الله عنهم من فخر بعضهم يوم الحديبية بعد أن أمرهم
صلى الله عليه وسلم بالتحري حتى دخل صلى الله عليه وسلم على أم سلمة معمو ما فاشرت عامه
بان يخر ويدعو الخلق بحلق له ففعل ففخروا بجمع وكادوا يملكون نجاناً من شدة ترائم
بعضهم على بعض حال الخلق وعما يدل على ان الجمع المتنازع فيه لا يجوز الا بعد
ما أخرجه الترمذي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من جمع بين الصلاتين
من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبر وفي اسناده حنبل بن قيس وهو ضعيف ومما
يدل على ذلك ما قاله الترمذي في آخر سننه في كتاب العلم منه واقظه جميع ما في كتابي هذا
من الحديث هو معمول به وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين حديث ابن عباس
ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير
خوف ولا سفر وحديث انه قال صلى الله عليه وسلم اذا شرب الخمر فاجالدوه فان عاد في
الرابعة فاقتلوه انتهى ولا يخفى ان الحديث صحيح وترك الجمهور العمل به لا بدخ في
صحته ولا يوجب سقوط الاستدلال به وقد أخذ به بعض أهل العلم كما سلف وان كان
ظاهر كلام الترمذي انه لم يأخذه أحد ولكن قد أثبت ذلك غيره والمنبى مقدم فالاولى
التعويل على ما قدمنا من ان ذلك الجمع صوري بل القول بذلك متحمس المسلف وقد جعلنا
في هذه المسئلة رسالة مستقلة سميناها تشنيف السمع بابطال أدلة الجمع فمن أحب الوقوف
عليها فليطالعها قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق حديث الباب ما لفظه قلت وهذا
يدل بقواه على الجمع للمطر والخوف والمرض وانما خواف ظاهر منطوقه في الجمع لغير
عذر للاجتماع ولاخبار المواقف فنبقى خوافه على مقتضاه وقد صرح الحديث في الجمع
للمستحاضة والاستحاضة نوع مرض ولما لا في المواطن نافع ان ابن عمر كان اذا جمع
الأمر بين المغرب والعشاء في المطر جمع معهم ولا يثرم في سننه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن
انه قال من السنة اذا كان يوم مطير ان يجمع بين المغرب والعشاء اه

(باب الجمع باذان واقامة من غير انطوع بينهما)

بدونه كان اصله قصد التنظيف وازالة الروائح الكريهة قال ابن دقيق العيد ذهب الاكثرون الى
استحباب غسل الجمعة وهم محتاجون الى الاعتذار عن مخالفة هذا الظاهر وقد أولوا صبغة الامر على الذنب وصبغة الوجوب
(عن)

على التأكد وهو تأويل ضعيف اغمايضه اذ كان المعارض راجعا على هذا الظاهر قال ورعا اولوه تاريلام مستكرحا
كن حل لفظ الوجوب على السقوط اه وهو القدر من الخنفة ٩٥ قال واجب بمعنى ساقط وعلى معنى

عن قال القسطلاني فلا يخفى
مانيه من التكليف اه قلت
بل من التخصيص بالاموجب
قوى وقيل الوجوب منسوخ
وعورض بان النسخ لا يصاد
اليه الا بدليل ومجموع الاحاديث
يدل على استقرار الحكم ومع
ذلك فقد سمع كل منه صلى الله
عليه وآله وسلم الاصر بالغسل
والخت عاتيه والترغيب فيه
فكيف يدعى النسخ مع ذلك
(على كل محتمل) أى بالغ خريج
الصبي وذكر الاحتلام لم يكره
الغالب قال القسطلاني بالغ
بمازال الاحتلام يستلزم
البوغ والقرينة المانعة عن
الحمل على الحقيقة ان الاحتلام
اذا كان معه الانزال وجب
الغسل سواء كان يوم الجمعة
أولا (وأن يستن) أى بالسواك
قال القرطبي ظاهره وجوب
الاستئذان لذكره بالعاطف وكذا
الطيب والتقدير الغسل واجب
والاستئذان والطيب كذلك قال
وليس بواجبين اتفاقا فدخل على
أن الغسل ليس بواجب اذا لم يصح
تشرىك ما ليس بواجب مع
الواجب بلفظ واحد اه وقد
سبقه الى ذلك الطبري والطحاوي
وتعقبه ابن الجوزي بأنه لا يمنع
عطف ما ليس بواجب على
الواجب لاسيما ولم يقع التصريح

(عن ابن عمر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بالمزداقة
جميعا كل واحدة منهما بأقامة ولم يسبح بينهما ولا على أثر واحدة منهما رواه البخارى
والنسائي وعن جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصلاتين بعرفة بأذان
واحد وأقامتين وأتى المزداقة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وأقامتين ولم يسبح
بينهما ثم اضطجع حتى طامع الفجر مختصرا لا حمد ومسلم والنسائي وعن اسامة رضى الله
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء المزداقة نزل فتوضأ فأسبغ الوضوء ثم أقامت
الصلاة فصلى المغرب ثم انما في منزله ثم أقامت العشاء فصلاها ولم يصل
بينهما شيئا متفق عليه وفي لفظ ركب حتى جئنا المزداقة فأقام المغرب ثم انما الناس
في منازلهم ولم يحلوا حتى أقام العشاء الاخرة فصلى ثم حلوا رواه أحمد ومسلم وفي لفظ أتي
المزداقة فصلوا المغرب ثم حلوا رجالهم واعتنه ثم صلى العشاء رواه أحمد وهو حجة في
جواز التفريق بين المجموعتين في وقت الثانية) قوله صلى المغرب والعشاء في رواية
للبخارى جميع النبي صلى الله عليه وسلم المغرب والعشاء في رواية لجمع بين المغرب
والعشاء بقوله بأقامة لم يذكر الاذان وهو ثابت في حديث جابر المذكور بعده وفي
حديث عبد الله بن مسعود عند البخارى باللفظ فأتينا المزداقة حين الاذان بالعمدة
أو قرىء من ذلك فامر رجلا فاذن وأقام ثم صلى المغرب الحديث بقوله ولم يسبح بينهما أى
لم يتنفل بين صلاة المغرب والعشاء ولا عقب كل واحدة منهما قال في الفتح ويستفاد منه
ان ترك النفل عقب المغرب وعقب العشاء وما لم يكن بين المغرب والعشاء مهلة
صرح بأنه لم يتنفل بينهما بخلاف العشاء فإنه يحتمل أن يكون المراد انه لم يتنفل عقبها
لكنه تنفل بعد ذلك في أثناء الليل ومن ثم قال الفقهاء تؤخر سنة العشاءين عنهما ونقل
ابن المنذر الاجماع على ترك التطوع بين الصلاتين بالمزداقة لانهم اتفقوا على أن السنة
الجمع بين المغرب والعشاء بالمزداقة ومن تنفل بينهما لم يصح انه جمع بينهما ويكره على نقل
الاتفاق ما في البخارى عن ابن مسعود انه صلى المغرب بالمزداقة وصلى بعدها ركعتين
ثم دعا بعشائه فتعشى ثم أمر بالأذان والأقامة ثم صلى العشاء وقد اختلف أهل العلم
في صلاة المسافرين في مقابل السفر قال النووي قد اتفق الفقهاء على استحباب النوافل
المطلقة في السفر واختلفوا في استحباب النوافل الرتبة فتركتها ابن عمر وآخرون
واستحبها الشافعي وأصحابه والجمهور ودليلهم الاحاديث العامة الواردة في نذر مطلو
الرواتب وحديث صلواته صلى الله عليه وآله وسلم الضحى في يوم الفتح وركعتي الصبح
حين ناموا حتى طلعت الشمس وأحاديث أخر صحيحة ذكرها أصحاب السنن والقياس على

بحكم المعطوف وقال ابن المنير في الحاشية ان سلم ان المراد بالواجب الفرض لم يرفع دفعه بعطف ما ليس بواجب عليه لان
للقائل أن يقول نوح بدليل فبني ما عداها بالاصل على ان دعوى الاجماع في الطيب من دودة قد يدرى سفهان بن عينة في

بماعه من أبي هريرة أنه كان يوجب الطيب يوم الجمعة واستماده صحيح وكذا قال بوجوبه بعض أهل الظاهر (وان عيس طيبا
ان وجد) يخرج الميم متعلق بالطيب أي ٩٦ ان وجد الطيب مسه ويحتمل تعلقه بما قبله أيضا وعلى هذا فيه

النوافل المطلقة وأما ما في الصحيحين عن ابن عمر أنه قال صحبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم أره يسبح في السفر وفي رواية صحبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان لا يزيد في السفر على ركعتين وأبا بكر وعمر وعثمان كذلك فقال النووي اعمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الرواتب في رحله ولا يراه ابن عمر فان النافلة في البيت أفضل ولعله تركها في بعض الاوقات تنبيها على جواز تركها وأما ما يجهل به القائلون بتركها من أنهم الوضوء فكان اتمام الفريضة أولى بخوابه ان الفريضة محتمة فالوضوء محتمة فلهذا لم يتركها من اتم اتمامها وأما النافلة فهي الى خيرة المكلف فالرفق به أن تكون مشروعة ويغير ان شاء فعلها وحصل ثوابها وان شاء تركها ولا شيء عليه وقال ابن دقيق العيد ان قول ابن عمر فكان لا يزيد في السفر على ركعتين يحتمل انه كان لا يزيد في عدد ركعات الفرض ويحتمل انه كان لا يزيد نفلا ويحتمل أعم من ذلك قال في الفتح ويدل على الثاني رواية مسلم بلفظ صحبت ابن عمر في طريق مكة فصلي لنا الظهر ركعتين ثم أقبل وأقنع لثامه حتى جاء رحله وجلسنا معه فحانت منه التفاتة فرأى ناسا قداما فقال ما يصنع هؤلاء قلت يسبحون قال لو كنت مسجدا لاقمت ثم ذكر الحديث قال ابن القيم في الهدى وكان من هديه صلى الله عليه وآله وسلم في سفره الاقتصار على النضر ولم يحفظ عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى سنة الصلاة قبلها ولا بعدها الا ما كان من سنة الوتر والقيصر فانه لم يكن يدعها حضيرا ولا سفرا انتهى وتعقبه الحفاظ بما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث البراء بن مازب قال سافرت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثمانية عشر سفرا فلم أره ترك ركعتين اذا غابت الشمس قبل الظهر قال وكأنه لم يثبت عنده وقد استغفره الترمذي ونقل عن البخاري انه رآه حسانا وقد حله بعض العلماء على سنة الزوال لاعلى الرتبة قبل الظهر انتهى وقد ذكر ابن القيم هذا الحديث الذي تعقبه به الحفاظ في الهدى في هذا البحث وأجاب عنه وذكر حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يدع أربعا قبل الظهر وركعتين بعدها وأجاب عنه واعلم أنه لا بد من حمل قول ابن عمر فلم أره يسبح على صلاة السنة والا فقد صح عنه أنه كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه وفي الصحيحين عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في السفر على راحلته حيث توجعته وفي الصحيحين عن عاصم بن ربيعة أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي السجدة بالليل في السفر على ظهر راحلته قال في الهدى وقد سئل الامام أحمد عن التطوع في السفر فقال أرجو أن لا يكون بالتطوع في السفر بأس قال وروى عن الحسن أنه قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسافرون فيه تطوعون قبل المكتوبة وبعدها قال وروى هذا عن عمرو بن عبد الله بن عباس وأبي ذر قنبله باذان واحد وقامت فيه ان السنة في الجمع بين الصلاتين الاقتصار على اذان واحد والاقامة لكل واحدة من الصلاتين وقد أخرج البخاري عن ابن

نسفي للوجوب من الاستئذان والطيب لقوله ان وجد بخلاف الغسل فانه صريح في الوجوب لقوله واجب على كل محتلم فافترقا وفي رواية مسلم وعيس من الطيب بما يقدر عليه وفي رواية ولومن طيب المرأة وفي هذا راحة الوجوب قال عياض يحتمل قوله بما يقدر عليه ارادة التأكد لفعل ما أمكنه ويحتمل ارادة الكثرة والاول أظهر ويؤيده قوله ولومن طيب المرأة لانه يكره استعماله للرجل وهو ما ظهر لونه وخفي ريحه فباحته للرجل لاجل عدم غيره يدل على تأكد الامر في ذلك وبوخذه من اقتضاه على المس الأخذ بالتحفيف في ذلك قال ابن المنير فيه تنبيه على الرفق وعلى تسير الامر في التطيب بأن يكون بأقل ما يمكن حتى انه يجزئ منه من غير تناول قدر ينقصه تضرضا على احتمال الامر فيه انتهى قال عمرو بن سليم الانصاري التابعي الراوي لهذا الحديث عن أبي سعيد الخدري كما عده البخاري أما الغسل فأشهد أنه واجب وأما الاستئذان والطيب فانه أعلم وأوجب هو أم لا ولكن هكذا في الحديث انتهى أشار به الى أن العطف لا يقتضي التثنية من جميع الوجوه فكان القدر المشتملة تأكد الطلب للملازمة وجوب الغسل دون غيره للتصريح به في الحديث وتوقيف فيما عداه لوقوع الاحتمال فيه ويلحق بالاستئذان والطيب الترتين بالباس

واستعمال الخس التي عدت من الفطرة وصرح ابن حبيب من المالكية به فقال يلزم الا في الجمعة جميع ذلك ورواه هذا الحديث ما بين بصري واسطى ومدي وفيه التحديث والقول واقتضاه ٩٧ وآخرجه مسلم وأبو داود في الطهارة

مسعود أنه أمر بالاذان والاقامة لكل صلاة من الصلاتين المجموعتين بزيادة قال ابن حزم لم يجزه من وياعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولو ثبت لقالت به ثم أخرج من طريق عبد الرزاق عن أبي بكر بن عباس عن أبي اسحق في هذا الحديث قال أبو اسحق فذكره لابي جعفر محمد بن علي فقال أما نحن أهل البيت فهكذا انصنع قال ابن حزم وقد روى عن عمر من فعله وأخرجه الطحاوي بإسناد صحيح عنه ثم ناو له بأنه محمول على أن أصحابه تفرقوا عنه فاذن لهم ليجمعوا الجميع بهم قال الحافظ ولا يخفى تكلفه ولو تأنى لذلك في حق عمر لكونه كان الامام الذي يقيم للناس حجتهم لم يأت له في حق ابن مسعود وقد ذهب الى أن المنبروع اذان واحد في الجمع واقامة لكل صلاة الشافعي في القديم وهو مروي عن أحمد وابن حزم وابن الماجشون وقواه الطحاوي والبيهقي ذهب الهادي وقال الشافعي في الجديد والثوري وهو مروي عن أحمد انه يجمع بين الصلاتين باقامين فقط وتمسك الاولون بحديث جابر المذكور في الباب وعسك الاخرون بحديث اسامة المذكور في الباب أيضا لأنه اقصر فيه على ذكر الاقامة لكل واحدة من الصلاتين والحق ما قاله الاولون لان حديث جابر مشتمل على زيادة الاذان وهي زيادة غير متافية فيعين قبولها قوله ثم أناح كل انسان بعيره فيه جوار الفصل بين الصلاتين المجموعتين بمثل هذا وظاهر قوله ولم يخلوا حتى أقام العشاء الاخرة فصل في ثم حلوا المنافاة لقوله في الرواية الاخرى ثم حلوا زحاهم وأغنته ثم صلى العشاء فان أمكن الجمع اما بأنه حل بعضهم قبل صلاة العشاء وبعضهم بعدهم أو بغير ذلك فهذا وان لم يكن فالرواية الاولى أرجح لكونها في صحيح مسلم ويرجحها أيضا الاقتصار في الرواية المنقولة على ما أغل بحجج الاناسة فقط

(أبواب الجمعة)

(باب التغليب في تركها)

(عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لقوم يتخلفون عن الجمعة لقد هممت أن امرد جلاصلي بالناس ثم أخرجني على رجال يتخلفون عن الجمعة فيوتهم رواه أحمد ومسلم وعنه أي هريرة وابن عمر أيضا سمعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول على أعواد منبره لينتهين أقوام عن ودعهم الجماعات أو يجتمعن الله على قلوبهم ثم ليكن من الغافلين رواه مسلم وزواه أحمد والنسائي من حديث ابن عمر وابن عباس وعن أبي الجعد الضمري أنه سمع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من تركه ثلاث جمع ثم أو طابع الله على قلبه رواه الخمسة ولا يجدون ما جعه من حديث جابر نحوه) حديث أبي الجعد أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والبزار وصححه ابن السكن وأبو الجعد قال الترمذي عن البخاري لا أرفق اسمه وكذا قال أبو حاتم وذكره الطبراني في المعجم من مجله وقيل اسمه أدرع وقيل جنداء وقيل عمرو وقد انفرد في هذا الحديث

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة (وسم) قال من اغتسل يوم الجمعة من ذكر أو أُنثى حر أو عبد (غسل الجنابة) أي غسل كغسل الجنابة وعند عبد الرزاق من رواية ابن جريح عن سمى فاعتسل أحدكم كما يغتسل من الجنابة فالتشبيه للكمية لا للحكم وهو قول الاكثر وقيل فيه إشارة الى الجماع يوم الجمعة ليغتسل فيه من الجنابة والحكمة فيه ان تمكن نفسه الى الروح الى الصلاة ولا يفتد عنه الى شيء يراه وفيه حمل المرأة أيضا على الاغتسال ذلك اليوم وعليه حمل قائل ذلك حديث من غسل واعتسل المخرج في السبتين على رواية من روى غسل بالشديد قال النووي وذهب بعض أصحابنا الى هذا وهو ضعيف أو باطل والصواب الاول انتهى وقد حكاه ابن قدامة عن الامام أحمد وثبت أيضا عن جماعة من التابعين وقال القرطبي انه أفتب الاقوال فلا وجه لادعاء بطلانه وان كان الاول أرفع وأعله على انه باطل في المذهب (مراج) أي ذهب زاد في الموطأ في الساعة الاولى وصحح النووي وغيره انه من طلوع الفجر لانه أول اليوم شرعا

١٣ قيل من سكن يلزم منه أن يكون الناهب قبل طلوع الفجر وقد قال الشافعي رحمه الله يجوز الغسل اذا كان بعد الفجر فاشعر بان الاولى أن يقع بعد ذلك (فكنا قارب بدنه) من الايل ذكر أم أنى والناهب هو حدة اللاتمايت أي تصدق بها

متقرر بالي الله تعالى وفي رواية ابن جريج عند عبد الرزاق قوله من الاجرم مثل الجزور وظاهره ان الثواب لو تجسد لكان قدر الجزور (ومن راح في الساعة الثانية فكانما قرب بقرة) ٩٨ ذكرنا وأتى والداه للوحدة (ومن راح في الساعة الثالثة

فكانما قرب كبشا) ذكرنا (أقرن) وصفه به لانه أكمل وأحسن صورة ولان قوته يفتق به وفي رواية النسائي ثم كالمهدي شاة (ومن راح في الساعة الرابعة فكانما قرب دجاجة) بتثنية الدال والفتح هو الفصح (ومن راح في الساعة الخامسة فكانما قرب بيضة) واستشكل التعبير بالدجاجة والبيضة بقوله في رواية الزهري كالذي يهدي لان الهدي لا يكون منه ما وأجيب بانه من باب المشاكاة أى من تسمية الشيء باسم قرينه والى ذلك أشار ابن العربي والمراد بالهدي هنا النصدق كما دل عليه لفظ قرب وهو يجوزهما والمراد بالساعات عند الجمهور من أول النهار وهو قول الشافعي وابن حبيب من المالكية وليس المراد بها الساعات الفلكية الاربعة والعشرين التي قسم عليها الليل والنهار بل ترتيب درجات السابقين على من يليهم في الفضيلة لئلا يستوى فيه رجلان جاآ في طرفي ساعة ولانه لو أريد ذلك لاختلف الامر في اليوم الشاق والماتف وقيل بل المراد الفلكية وهي اثنتا عشرة زمانية صيغا أرسقاء وقد روى النسائي حر فوعا يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة وقال الماوردي

على أي سلمة فقبل عن أبي الجعد قال الحافظ وهو الصحيح وقيل عن أبي هريرة وهو وهم قال الدارقطني في العال ورواه الحاكم من حديث أبي قتادة وهو حسن وقد اختلف فيه وحديث جابر الذي أشار اليه المصنف رحمه الله أخرجه أيضا النسائي وابن خزيمة والحاكم بلانظ من ترك الجمعة ثلاثا من غير ضرورة طبع على قلبه قال الدارقطني انه أصح من حديث أبي الجعد وجابر حديث آخر بلفظ ان الله افترض عليكم الجمعة في شهركم هذا فمن تركها استخفافا بموتهم وأنا الإذلا لجمع الله له شمله الاول بارك الله له والاولاه لاله أخرجه ابن ماجه وفي اسناده عبد الله البلوي وهو واهي الحديث وأخرجه البزار من وجه آخر وفيه على بن زيد بن جده ان قال الدارقطني ان الطريقين كايهما غير ثابت وقال ابن عبد البر هذا الحديث واهي الاسناد انتهى وفي الباب عن ابن عمر حديث آخر غير ما ذكر المصنف عند الطبراني في الاوسط بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ألا عسى أحد منكم أن يتخذ الضئيلة من الغنم على رأس ميلين أو ثلاثة تأقي الجمعة فلا يشهد بها ثلاثا فبطبع الله على قلبه وسية أي نحو في الباب الذي بعده من حديث أبي هريرة والضئيلة يكسر الضاد المعجمة ثم باء موحدة ساكنة ثم نون هي ما تحت يدك من مال أو عيال وعن ابن عباس حديث آخر غير الذي ذكره المصنف عن أبي يعلى الموصلي من ترك ثلاث جمع متواليات فقد نبذ الاسلام وراظهره فكذا ذكره موقوفوا له حكم الرفع لان مثله لا يقال من قبل الرأي كما قال العراقي وعن سمرة عن عذابي داود والنسائي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ترك الجمعة من غير عذر فليصدق بدينار فان لم يجب دفع نصف دينار وعن اسامة بن زيد عند الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ترك ثلاث جمع من غير عذر كتب من المنافقين وفي اسناده جابر الجعفي وقد ضعفه الجمهور وعن أنس عند الديلمي في مسند الفردوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ترك ثلاث جمع متواليات من غير عذر طبع الله على قلبه وعن عبد الله بن أبي أرفي عند الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سمع النداء يوم الجمعة ولم يأتها ثم سمع النداء ولم يأتها ثلاثا طبع على قلبه فجعله قلب منافق قال العراقي واسناده جيد وعن عتبة بن عامر عند أحمد في حديث طويل فيه أناس يحبون اللبن ويخرجون من الجماعات ويدعون الجمعة وفي اسناده ابن لهيعة وعن أبي قتادة عند أحمد أيضا بنحو حديث جابر الا قول وعن كعب بن مالك عند الطبراني في الكبير بنحو حديث أبي هريرة وابن عمر المذكور في الباب قوله يتخلفون عن الجمعة قال في الفتح قد اختلف في تسمية اليوم بالجمعة مع الاتفاق على انه كان يسمى في الجاهلية العربية بفتح العين وضم الراء وبالموحدة فقبل سمي بذلك لان كمال الخلق جمع فيه ذكره أبو حذيفة عن ابن عباس واسناده ضعيف وقيل لان خلق آدم جمع فيه ورد ذلك من حديث سلمان عند أحمد وابن خزيمة وغيرهما وله شاهد عن أبي هريرة ذكره ابن أبي حاتم موقفا باسناد قوي

انه من طلوع الشمس موافقة لاهل الميقات ليكون ما قبل ذلك من طلوع الفجر زمان غسل وتأهب واستشكل بأن الساعات ست لا خمس والجمعة لا تصح في السادسة بل في السابعة نعم عند النسائي باسناد صحيح بهذا الحديث واحد

بطعة ثم دجاجة ثم بيضة وفي أخرى دجاجة ثم صفورا ثم بيضة ومعلوم انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج الى الجمعة متصلا
بالزوال وهو بعد انقضاء الساعة السادسة وفي حديث وانزل عند الطبراني ٩٩ في الكبير من قواعن الله تعالى يبعث

الملائكة يوم الجمعة على أبواب
المسجد يكتبون القوم الاول
والثاني والثالث والرابع
والخامس والسادس فاذا بلغوا
السابع كانوا بمنزلة من قرب
المصافير وقال مالك رحمه الله
تعالى وامام الحرمين والقاضي
حسين انهم الحظوظ لطيفة بعد
الزوال لان الرواح لغة لا يكون
الامن الزوال والساعة في اللغة
الجزء من الزمان وحملها على
الزمانية التي يقسم النهار فيها الى
اثنى عشر جزءا بعد احوال التمرع
عليه لاحتياجه الى حساب
ومراجعة آلا تذل عليه ولانه
صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا
كان يوم الجمعة قام على كل باب
من أبواب المسجد ملائكة
يكتبون الناس الاول فالاول
فانتهجوا الى الجمعة كما هدى بدنة
الحديث فان قالوا قد تستعمل
الهاجرة في غير موضعها فيجب
الحمل عليه جميعا قلنا ليس
اخراجها عن ظاهرها بأولى
من اخراج الساعة الاولى عن
ظاهرها فاذا اتساوبا على ما زعت
فما أخرج قلت عمل الناس جديلا
بعد جيل لم يعرف ان أحدا من
الصحاب رضوا الله عنهم كان يأتي
المسجد لصلاة الجمعة عند طلوع
الشمس ولا يمكن حمل حالهم على
ترك هذه الفضيلة العظيمة

وأحمد من قواعن اسناد ضعيف وهذا أصح الأقوال وبالله ما أخرجه عبد بن حديد عن ابن
سيرين بسند صحيح السب في قصة تجميع الانصار مع أسعد بن زرارة وكانوا يسمونه يوم
العروبة فمضى بهم وذكروهم فسموه الجمعة حين اجتمعوا اليه وقيل لان كعب بن لؤي كان
يجمع قومه فيه ويذكروهم ويأمرهم بتعظيم الحرم ويخبرهم بأنه سيبعث منه نبي روى ذلك
الزبير في كتاب النسب عن أبي سامة بن عبد الرحمن بن عوف سطاوعا وبه جزم القراء وغيره
وقيل ان قصبا هو الذي كان يجمعهم ذكره ثعلب في أماليه وقيل سمي بذلك لاجتماع
الناس للصلاة فيه وبهذا جزم ابن حزم فقال انه اسم اسلامي لم يكن في الجاهلية وانه كان
يسمى يوم العروبة قال الحافظ وفيه غرر فقد قال أهل اللغة ان العروبة اسم قديم كان
لجاهلية وقالوا في الجمعة هو يوم العروبة فالظاهر انهم غيروا اسماء الايام السبعة بعد ان
كانت تسمى أول آهون جبار ديار مونس عروبة شيار قال الجوهري وكانت العرب
تسمى يوم الاثنين آهون في أسمائهم القديمة وهذا يشعرون بانهم أخذوا هذه الاسماء وهي هذه
المتعارفة كالسبت والاحد الخ وقيل ان أول من سمي الجمعة العروبة كعب بن لؤي وبه
يؤمن بعض أهل اللغة والجمعة بضم الجيم على المشهور وقد تسكن وقرأها الاعشى وحكى
القراء فتحها وحكى الزجاج كسرهما قال النورى ووجهوا الفتح بانهم اتجوا مع الناس
ويكثرون فيها كما يقال همزة ولززة لكثير الهمز واللام زوضو ذلك قوله لقد هممت الخ
قد استدل بذلك على أن الجمعة من فروض الايمان وأجيب عن ذلك باجوبة قد مرنا
ذكرها في أبواب الجماعة وسأني بيان ما هو الحق قوله ودعهم أي تركهم قوله ولا يجتمعن
الله تعالى الختم الطبع والتغطية قال القاضي عياض اختلاف المتكلمون في هذا
اختلافا كثيرا فقل هو اعدام اللطف وأسباب الخير وقيل هو خالق السكفر في صدورهم
وهو قول أكثر متكلمي أهل السنة يعني الاشعرية وقال غيرهم هو الشهادة عليهم
وقيل هو علامة جعلها الله تعالى في قلوبهم ليعرف بها الملائكة من يدع ومن يذم قال
العراقي والمراد بالطبع على قلبه انه يصير قلبه قلب منافق كما تقدم في حديث ابن أبي أوفى
وقد قال تعالى في حق المنافقين طبع على قلوبهم فهم لا يفقهون قوله ثلاث جمع يحتمل
أن يراد حصول الترك مطلقا سواء نوالب الجماعات أو تفرقت حتى لو ترك في كل سنة جمعة
لطبع الله تعالى على قلبه بعد الثالثة وهو ظاهر الحديث ويحتمل أن يراد ثلاث جمع
متوالية كما تقدم في حديث أنس لان موالات الذنب ومتابعته مشعرة بقلة المبالاة به
قوله تم او ما فيه أن الطبع المذكور انما يكون على قلب من ترك ذلك تم او ما فيه في جنس
الاحاديث المطلقة على هذا الحديث المقيد بالتهاون وكذلك تحمل الاحاديث المطلقة
على المقيدة بعدم العذر كما تقدم وقد استدل باحاديث الباب على أن الجمعة من فروض
الاعيان وقد حكى ابن المذنب الاجماع على أنه افرض عين وقال ابن العربي الجمعة فرض
باجماع الامة وقال ابن قدامة في المغنى أجمع المسلمون على وجوب الجمعة وقد حكى

انتهى وأجيب بان الرواح كما قاله الازهرى بطلق لغة على الذهاب سواء كان أول النهار أو آخره أو الليل وهذا هو
الصواب الذي يقتضيه الحديث والمعنى فدل على أنه لا فضيلة لمن أتى بعد الزوال لان التظلف بعد النهاء إجماع ولا يذكر

الساعات انما هو لث على التذكير اليها والتركيب في فضيلة السبق وتحصيل الصف الاول وانتظارها والاستغفار بالنقل
والذكر ونحوه وهذا كله لا يحصل بالذهاب ١٠٠ بعد الزوال وحكي الصيد لانى انه من ارتفاع النهار وهو وقت العبادة (خاذا

خرج الامام حضرت الملائكة)
الذين وظيفتهم كتابة حاضري
الجمعة وما تشغل عليه من ذكر
وغيره وهم غير الحفظة (يستقون
الذكر) أى الطلبة وزاد في
رواية الزهري الاية طووا
صحفهم وسلم من طريقه فاذا
جلس الامام طووا الصحف
وجاؤا يستقون الذكر فكان
بدء خروج الامام وانتمأؤه
بيلوسه على المنبر وهو أول
سماعهم للذكر وفي حديث ابن
عمر عن ابي نعيم في الحليمة
مرنوها اذا كان يوم الجمعة
بعث الله ملائكة بصحف من نور
وأقلام من نور الحديث ففيه
صحة الصحف وأن الملائكة
المذكورين غير الحفظة والمراد
بطي الصحف طي الفضائل
المتعلقة بالمبادرة الى الجمعة دون
غيرها من سماع الخطبة وادراك
الصلاة والذكر والدعاء ونحو
ذلك فانه يكتبه الحافظان قطعا
وفي حديث عمرو بن شعيب عن
أبيه عن جده عن ابي خزيمة
فيقول بعض الملائكة لبعض
ما حبس فلانا فيقول اللهم ان
كان ضالا فاهده وان كان فقيرا
فاغنمه وان كان مريضا فاعافه
وفي هذا الحديث من القوائد
فضل الاختصال يوم الجمعة
والحسن عليه وفضل التذكير اليها

الخطابي الخلاف في انهم امن فروض الاعيان او من فروض الكفايات وقال قال أكثر
الفقهاء هي من فروض الكفايات وذكر ما يدل على أن ذلك قول الشافعي وقد حكاه
المرعشي عن قوله القسديم قال الدارمي وغلطوا احكامه وقال أبو اسحق المروزي لا يجوز
حكاية هذا عن الشافعي وكذلك حكاه الرويانى عن حكاية بعضهم وغلطه قال العراقي
نعم هو وجه لبعض الاصحاب قال وأما ما ادعاه الخطابي من أن أكثر الفقهاء قالوا ان
الجمعة فرض على الكفاية ففيه نظر فان مذاهب الاثنية الاربعة متفقة على أنه فرض
عين لكن بشروط يشترطها أهل كل مذهب قال ابن العربي وحكي ابن وهب عن مالك
أن منهم من ادعاه سنة ثم قال قلنا له تأويلان أحدهما أن مالك يطلق السنة على الفرض
الثاني انه أراد سنة على صفة الاشارة اليه سائر الصلوات حسب ما شرعه رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وفعله المسنون وقد روى ابن وهب عن مالك عن عمة الجمعة على كل
من سمع النداء انتهى ومن جملة الأدلة الدالة على أن الجمعة من فرائض الاعيان قول
الله تعالى اذ انودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا ومنها حديث طارق بن شهاب الا في
الباب الذي بعده هذا ومنها حديث حفصة الا في أيضا ومنها ما أخرجه البخاري وغيره
عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول نحن الآخرون السابقون
يوم القيامة يريد أنهم أولو الكتاب من قبلنا ثم هذا يومهم الذي فرض الله تعالى عليهم
واختلفوا فيه فهذا ما لا الله تعالى له فالناس لنا تبع فيه الحديث وقد استنبط منه البخاري
فرضية صلاة الجمعة وبقي عليه باب فرض الجمعة وصرح النووي والحافظ بأنه يدل على
الفرضية فالأقوال فرض الله تعالى عليهم فهذا ناله فان التمسك بفرض عليهم وعليها
فصلوا وهدبنا وقد وقع عند مسلم في رواية سفيان عن أبي الزناد يلقط كتب عليهما وقد
أجاب عن هذه الأدلة من لم يقل بانهم افترض عين باجوبة اما عن حديث أبي هريرة
الذي ذكره المصنف فجاءه عدم في الجساعة وأما عن سائر الأحاديث المشتهرة على الوعيد
فبصرفها الى من ترك الجمعة تم وانما جلاله مطلق على المقيد ولا نزاع في أن التارك لها
تم وانما مستحق للوعيد المذكور وانما النزاع فيمن تركها غير متهاون وأما عن الآية فيما
يقضى به آخرها أعني قوله ذلكم خير لكم من عدم فرضية العين وأما عن حديث طارق
فما قيل فيه من الارسال وسبأني وأما عن حديث أبي هريرة الاخر فمجمع استلزام افتراض
يوم الجمعة على من قبلنا افتراضه عليهما وأيضا ليس فيه افتراض صلاة الجمعة عليهم ولا
عليهما وقد ردت هذه الاجوبة بردود والحق ان الجمعة من فرائض الاعيان على سماع
النداء ولولم يكن في الباب الاحديث طارق وأم سلمة الاثني لكانا عمات يوم به الجمعة على
الخصم والاعتذار عن حديث طارق بالارسال ستعرف اندفاعه وكذلك الاعتذار بان
مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان صغيرا لا يتسع هو ورحبته لكل المساكين وما
كانت تقام الجمعة في عهده صلى الله عليه وآله وسلم بأمره الا في مسجده وقبائل العرب

وان الفضل المذكور انما يحصل لمن جمعهما وعليه يحمل ما أطلق في باقي الروايات من ترتيب
الفضل على التذكير من غير ترتيب بالغسل ولو تعارض الغسل والتذكير فاعادة الغسل كما قال الزركشي أولى لانه مختلف في

وجوبه ولأن نفعه منعه إلى غيره بخلاف التبرك وفيه أن مراتب الناس في الفضل بحسب أعمالهم وإن القليل من الصدقة غير محقرة في الشرع وأن التقرب بالابل أفضل من التقرب بالبقر ١٠١ وهو بالاتفاق في الهدى واختلاف في الضحايا

والجهور على أنها كذلك واستدل به على أن الجمعة تصح قبل الزوال ووجه الدلالة منه تقسيم الساعات إلى خمس ثم عقب بخروج الامام وخروجه عند أول الوقت للجمعة فيقتضي أنه يخرج في أول الساعة السادسة وهي قبل الزوال والجواب أنه ليس في شيء من طرق هذا الحديث ذكر الاتيان من أول النهار ففعل الساعة الاولى منه جعلت للآداب بالاعتسال وغيره ويكون مبدء الحجى من أول الثانية فهي أولى بالنسبة للمجيء ثانية بالنسبة للتمار وعلى هذا فآخر الخامسة أول الزوال

فترفع الاشكال قال القسطلاني السنن في التبرك انما هي لغیر الامام أما الامام فينبى له التأخير إلى وقت الخطبة لاتباعه صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه قاله الماوردي ونقله في المجموع وأقره والله أعلم (عن سلمان الفارسي رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم لا يغتسل رجل يوم الجمعة) غسل شرعي (ويظهر ما استطاع من طهر) بالتبرك للمبالغة في التنظيف أو المراد به التنظيف باخذ الشارب والظفر والعانة أو المراد بالغسل غسل الجسد وبالتطهير غسل الرأس وتنظيف

كانوا أمقيين في نواحي المدينة مسلمين ولم يؤمروا بالخروج بان يختلف المتخالفين عن الخروج بعد أمر الله تعالى به وأمر رسوله والتوعد الشديد بأن لم يحضر لا يكون حجة الاعلى فرض تقريره صلى الله عليه وآله وسلم للمتخالفين على تخلفهم واختصاص الاواصر بمن حضر جمعة صلى الله عليه وآله وسلم من المسلمين وكلاهما باطل أما الاول فلا يصح نسبة التقرير اليه صلى الله عليه وآله وسلم بعد همه بأمر اختلفت عن الجمعة واختياره بالطبع على قلوبهم ووجهها كغلوب المناقذين وأما الثاني فمع كونه قصر الخطابات العامة بدون برهان ترويه أيضا تلك التواعدات للقطع بأنه لا معنى لتوعد الحاضرين واتصروا به صلى الله عليه وآله وسلم بان ذلك الوعيد للمتخالفين وضيق مسجده صلى الله عليه وآله وسلم لا يدل على عدم القرصية الاعلى فرض ان الطلب مقصور على مقدار ما يتسع له من الناس أو عدم امكان اقامتها في البقاع التي خارجة وفي سائر البقاع وكلاهما باطل اما الاول فظاهر وأما الثاني فكذلك أيضا لا يمكن اقامتها في تلك البقاع عقلا وشرعا لا يقال عدم امره صلى الله عليه وآله وسلم باقامتها في غير مسجده يدل على عدم الوجوب لانا نقول الطلب العام يقتضي وجوب صلاة الجمعة على كل فرد من أفراد المسلمين ومن لا يمكنه اقامتها في مسجده صلى الله عليه وآله وسلم لا يمكنه الوفاء بما طلبه الشارع الا باقامتها في غيره وما لا يتم الواجب الا به واجب كوجوبه كما تقرر في الاصول

(باب من يجب عليه ومن لا يجب)

(عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الجمعة على من سمع النداء رواه أبو داود والدارقطني وقال فيه انما الجمعة على من سمع النداء) الحديث قال أبو داود في السنن رواه جماعة عن سفیان مقصورا على عبد الله بن عمرو ولم يرفعه واما أسناده فبصفة انتهى وفي اسناده محمد بن سعيد الطائفي قال المنذرى وفيه مقال وقال في التقرير صدوق وقال أبو بكر بن أبي داود وخوثة قال وهذه سنة تفرد بها أهل الطائف انتهى وقد تفرد به محمد بن سعيد عن شيخه أبي سلمة وقد تفرد به أبو سلمة عن شيخه عبد الله بن هرون وقد ورد من حديث عبد الله بن عمرو من وجه آخر أخرجه الدارقطني من رواية الوليد بن زهير بن محمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده من فوعا والوليد وزهير كلاهما من رجال الصحيح قال العراقي لكن زهير روى عن أهل الشام منا كبريهم الوليد والوليد مدلس وقد رواه بالعمدة فلا يصح ورواه الدارقطني أيضا من رواية محمد بن الفضل بن عطية عن حجاج بن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومحمد بن الفضل ضعيف جدا والاحتجاج هو ابن أرملة وهو مدلس مختلف في الاحتجاج به ورواه أيضا البيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده من فوعا والحديث يدل على أن الجمعة لا يجب الاعلى من مع النداء واليه ذهب الشافعي وأحمد واصح حكى ذلك الترمذي عنهم وحكا ابن العربي عن مالك وروى ذلك عن عبد الله بن

التياب ولا يذروا ابن عساكر من الطاهر (ويذهبن من دهنه) من باب الافعال أى يطل بالدهن ليزيل شعث رأسه ويطه به وفيه اشارة إلى التزين يوم الجمعة (أو يمس من طيب بيته) ان لم يجد دهنه أو أوجع أو فلا ينافي الجمع بينهما وأضاف الطبيب

الى البيت اشارة الى ان السنة اتخذ الطيب في البيت ويجمع لاسمعهما له عادة وفي حديث أبي داود عن ابن عمر وأبي هريرة
طيب أمر أنه أي ان لم يتخذ لنفسه طيبا ١٠٢ فليست عمل من طيبها وزاد فيه ويلبس من صالح ثيابه وفيه ان بيت الرجل

عمر وراوي الحديث وحديث الباب وان كان فيه المقال المتقدم فيتم دللته قوله
تعالى اذ انودي للصلاة من يوم الجمعة الآية قال النووي في الخلاصة ان البيهقي قاله
شاهد فذكره باسناد جيد قال العراقي وفيه نظر قال ويعني عنه حديث أبي هريرة عند
مسلم وغيره قال أبي النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل أعشى فقال يا رسول الله ليس لي قائد
يقودني الى المسجد فسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يرخص له فيصلي في بيته
فرخص له فلما ولى دعاه فقال هل تسمع النداء بالصلاة قال نعم قال فأجب وروى نحوه أبو
داود باسناد حسن عن ابن أم مكتوم قال فاذا كان هذا في مطلق الجماعة فالقول به
في خصه وصية الجمعة أولى والمراد بالنداء المذكور في الحديث هو النداء الواقع بين يدي
الامام في المسجد لانه الذي كان في زمن الثبوت لا الواقع على المنارات فانه يحدث كإسباني
وظاهره عدم وجوب الجمعة على من لم يسمع النداء سواء كان في البلد الذي تقام فيه
الجمعة أو في خارجه وقد ادعى في البحر الابجاع على عدم اعتبار سماع النداء في موضعها
واسمئذ لذلك بقوله اذ لم تعتبر الآية وأنت تعلم أن الآية قد قيد الامر بالسعي فيها
بالنداء لما تقر رعا دأمة البيان من أن الشرط قيد لحكم الجزاء والنداء المذكور فيه
يستوي فيه من في المصر الذي تقام فيه الجمعة ومن خارجه نعم ان صح الاجتماع كان هو
الدليل على عدم اعتبار سماع النداء في موضع إقامة الجماعة عند من قال بجمعة
الاجتماع وقد حكى العراقي في شرح الترمذي عن الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل أنهم
يوجبون الجمعة على أهل المصر وان لم يسمعوا النداء وقد اختلف أهل العلم فمن كان خارجا
عن البلد الذي تقام فيه الجماعة فقال عبد الله بن عمر وأبو هريرة وأنس والحسن وعطاء
ونافع وعكرمة والحكم والأوزاعي والامام يحيى أنها تجب على من يؤويه الليل الى أهله
والمراد انه اذا جتمع مع الامام أمكنه العود الى أهله آخر النهار وأول الليل واسمئذ لو ائتم
أخرجه الترمذي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الجمعة على من آواه
الدليل الى أهله قال الترمذي وهذا اسناد ضعيف انما يروى من حديث معاذ بن عباد
عن عبد الله بن سعيد المقبري وضعف يحيى بن سعيد القمان عبد الله بن سعيد المقبري
في الحديث انتهى وقال العراقي انه غير صحيح فلا حاجة فيه وذهب الهادي والناصر ومالك
الى أنها تلزم من سماع النداء بصوت الصلوات من سور البلد وقال عطاء تلزم من على عشرة
أصايل وقال الزهري من على ستة أميال وقال ربيعة من على أربعة وروى عن مالك
ثلاثة وروى عن الشافعي فرسخ وكذلك روى عن أحمد قال ابن قدامة وهذا قول أصحاب
الرأي وروى في البحر عن زيد بن علي والباقر والمؤيد بالله وأبي حنيفة وأصحابه انها لا تجب
على من كان خارجا عن البلد وقد استدل بحديث الباب على أن الجمعة من فروض
الكفايات حتى قال في ضوء النهار انه يدل على ذلك بلا شك ولا شبهة وزاد انه ليس في
الحديث الا انها من فرائض الايمان على سماع النداء فقط وليس فيه انها فرض كتابية

بطلق ويراد به امراته (ثم
يخرج) زاد ابن خزيمة عن
أيوب الى المسجد ولا حرج من
حديث أبي الدرداء ثم يمشي
وعليه السكينة (فلا يفرق بين
اثنين) في حديث ابن عمر عند
أبي داود ثم لم يتخط رقاب الناس
وهو كناية عن التكبر أي عليه
أن يكر فلا يتخطى رقاب الناس
أو المعنى لا يراحم رجلين فيدخل
بينهما لانه ربما ضيق عليهم
خصوصا في شدة الحر واجتماع
الاناس وفي حديث أبي الدرداء
ولم يتخط أحدا ولم يؤذ (ثم يصلي
ما كتب له) أي فرض من صلاة
الجمعة أو قدر فرضا أو تفلأوفي
حديث أبي الدرداء ثم يركع
بما قضى له وفي حديث أبي أيوب
فركع ان بداله وفيه مشروعية
التأجيل قبل صلاة الجمعة (ثم
ينصت) بضم أوله من أنصت
وقحه من نصت أي يسكت اذا
تكلم الامام أي شرع في الخطبة
زاد في رواية ثوري عن ابن خزيمة
حتى يقضي صلاته ويخوض في
حديث أبي أيوب (الاغفر له)
بما يشاء أي بين الجمعة الحاضرة
(وبين الجمعة الاخرى) الماضية
أو المسئلة لانه انما نيت الاخر
بفتح الحاء لا بكسرها والغفرة
تكون للمستهقب كما للماض
قال تعالى لا يغفر لك الله ما تقدم

من ذنبك وما تأخر وفي رواية قاسم بن يزيد خط عنه ذنوب ما بينه وبين الجمعة الاخرى وفي رواية ابن
عجلان عن ابن خزيمة ما بينه وبين الجمعة التي قبلها وزاد في رواية أبي هريرة عن ابن حبان وزيادة ثلاثة أيام من التي بعدهما

والمراد غفران الصغائر لما زاده في حديث أبي هريرة عنه ما بين ما جبهه ما لم تغش الكبار وفحوه لمسلم فانما اذا غشيت لا تكفر
وليس المراد أن تكفير الصغائر مشروط باجتنب الكبار اذا اجتنب ١٠٣ الكبار بمجرد تكفير الصغائر كما نطق به القرآن

العزير في قوله تعالى ان تتقوا
بكاثروا منهمون عنه أى كل ذنب
فيه وعيد شديد تكفر عنكم
سبباً لكم أى نفي عنكم
صغائركم ولا يلزم من ذلك ان
لا يكفر الصغائر الا باجتنب
الكبار فاذ لم يكن صغائر تكفر
رجل له أن يكفر عنه بقدر ذلك
من الكبار والا أعطى من
الثواب بقدر ذلك وهو جائز
في جميع ما ورد في نظائر ذلك قاله
الحافظ في الفتح وقد تبين بجموع
ما ذكر من القسول والتطبيب الى
آخره أن تكفير الذنوب من
الجمعة الى الجمعة مشروط بوجود
جميعها (عن ابن عباس رضى
الله عنه ما أنه قيل له) القائل
طاوس بن كيسان الجعري
الفارسي اليماني قيل اسمه
ذ كوان وطاوس اقبه (ذكروا)
قال في الفتح لم يسم طاوس من
حدثه بذلك والذي يظهر أنه أبو
هريرة فقد رواه ابن خزيمة وابن
حبان والطحاوي من طريق
عمرو بن دينار عن طاوس عن
أبي هريرة نحوه (أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال
اغتسلوا يوم الجمعة) ان كنتم
جنباً (واغتسلوا وركبكم)
تأكلوا لا تغتسلوا من هلف
الناس على العام ايته على أن
المطلوب الغسل التام املا

على من لم يسمع بل مفهوماً يدل على أنها لا تجب عليه لا عيناً ولا كفاية (وعن حفصة
رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رواح الجمعة واجب على كل محتلم رواه
الشافعي وعن طارق بن شهاب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الجمعة
حق واجب على كل مسلم في جماعة الا أربعة عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض رواه
أبو داود وقال طارق بن شهاب قد رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يسمع منه شيئاً
الحديث الاول رجال اسناده رجال الصحيح الا عياش بن عياش وقد وثقه العجلي
والحديث الاخر أخرجه أيضاً الحاکم من حديث طارق هذا عن أبي موسى قال الحافظ
وصححه غير واحد وقال الخطابي ليس اسناده هذا الحديث بذلك وطارق بن شهاب لا يصح
له سماع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا أنه قد لقي النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
العراقي فاذا قد ثبتت صحبته فالحديث صحيح وغايته أن يكون مرسل صحابي وهو حجة
عند الجمهور انما خالف فيه أبو اسحق الاسفرايني بل ادعى بعض الحنفية الاجماع على
أن مرسل الصحابي حجة اه على أنه قد اندفع الاعلال بالارسال بما في رواية الحاکم من
ذكر أبي موسى وقد شد من عضده هذا الحديث حديث حفصة المذكور في الباب ويؤيده
أيضاً ما أخرجه الدارقطني والبيهقي من حديث جابر بن طريف كان يؤمن بالله واليوم
الآخر فعليه الجمعة الا امرأة أو مسافراً أو عبداً أو مريضاً وفي اسناده ابن لهيعة ومعاذ بن
محمد الانصاري وهما ضعيفان وفي الباب عن عجم الداربي عند العقيلي والحاکم أبي أحمد
وفيه أربعة ضعفاء على الولا قاله ابن القطان وعن ابن عمر عند الطبراني في الاوسط وعن
مولد لال الزبير عند البيهقي وعن أبي هريرة ذكره الحافظ في التلخيص وذكره صاحب
مجمع الزوائد وقال قبله ابراهيم بن حماد ضعفه الدارقطني وعن أم عطية بالفتح ينه عن
اتباع الجنائز ولا الجمعة عليه الا أخرجه ابن خزيمة وقد استدلل بحديثي الباب على أن الجمعة
من فرائض الايمان وقد تقدم الكلام على ذلك قوله عبد مملوك فيه أن الجمعة غير واجبة
على العبد وقال داود انها واجبة عليه لدخوله تحت عموم الخطاب بقوله أو امرأة أو مريض
عدم وجوب الجمعة على النساء ما غير المجائز فلا خلاف في ذلك وما المجائز فقال الشافعي
يستحب لمن حضرها قوله أو صبي فيه أن الجمعة غير واجبة على الصبيان وهو مجمع عليه
قوله أو مريض فيه ان المريض لا تجب عليه الجمعة اذا كان الحضور يجلب عليه مشقة
وقد ألق به الامام يحيى وأبو حنيفة الاعشى وان وجد قائداً للمشي في ذلك المشقة وقال
الشافعي انه غير معذور عن الحضور وان وجد قائداً وظاهر حديث أبي هريرة وابن أم
مكزوم المتقدمين في شرح الحديث الذي في أول هذا الباب انه غير معذور مع سماعه
للنداء وان لم يجد قائداً لعدم الفرق بين الجمعة وغيرها من الصلوات وقد تقدم الكلام
على الحديثين في أول أبواب الجماعة واختلف في المسافر هل تجب عليه الجمعة اذا كان

يتوهم أن افاضة الماء دون حل الشعر مثلاً يجوز في غسل الجمعة وهو موافق لقوله في حديث أبي هريرة كغسل الجنابة
أو المراد بالثاني التطيب من الاذى واستعمال الدهن ونحوه (وان لم تنكروا جنباً) فاعتسبوا بالجمعة قاله القسطلاني

والظاهر أن هذه هي المتصلة دون الشرطية فتفيد وجوب الغسل لصلاة الجمعة وأخف منه أن الاغتسال يوم الجمعة للجمعة
يجزى عن الجمعة وأما الجمعة أم لا ١٠٤ وفي الاستدلال على ذلك نظر نعم روى ابن حبان عن الزهري في هذا الحديث

أخذوا يوم الجمعة إلا أن تكونوا
بغيبا وهذا أوضح في الدلالة على
المطلوب قال ابن المنذر وحفظنا
الابراه عن أكثر أهل العلم من
الصائبة والتابعين انتهى قال
في الفتح والخلاف في هذه المسئلة
منتقيا في المذاهب واستدل به
على أنه لا يجزى قبل طلوع
الفجر لقوله يوم الجمعة وطلوع
الفجر أول اليوم شرعا انتهى
(وأصيبوا من الطبيب) أي بعضه
(فقال) ابن عباس يجيبا الطاموس
عن قوله ذكروا الخ (أما الغسل)
المذكور (فنعى) قاله النبي صلى
الله عليه وآله وسلم (وأما الطبيب
فلا أدري) أي فلا أعلم قاله صلى
الله عليه وآله وسلم أم لا لكن
عند ابن ماجه من رواية صالح
ابن أبي الأخضر عن الزهري عن
عبيد بن السباق عن ابن عباس
مر فوجا من جاء الى الجمعة
فليغتسل وان كان له طيب
فليس منه تخالف ذلك لكن
صالح ضعيف وقد خالفه مالك
فرواه عن الزهري عن عبيد بن
السباق مرسل لا يثبت فان كان
صالح حقا ففيه ابن عباس احتمل
أن يكون ذكره بعد ما نسيه
أو عكس ذلك قال في الفتح وكأنه
أراد أي البخاري بإيراد حديث
ابن عباس عقب حديث سلمان
الاشارة الى ان ما عدا الغسل من

نازلا أم لا فقال الفقهاء وزيد بن علي والناصري والباقر والامام يحيى انه لا يجب عليه ولو
كان نازلا وقت اقامتها واستدلوا بما تقدم في حديث جابر من استثناء المسافر وكذا
استثناء المسافر في حديث أبي هريرة الذي أشرفنا اليه وقال الهادي والقاسم وأبو
العباس والزهري والنخعي انه لا يجب على المسافر اذا كان نازلا وقت اقامتها الا اذا كان
سائرا ومحل الخلاف هل يطلق اسم المسافر على من كان نازلا أو يختص بالسائر وقد تقدم
المكلام على ذلك في أبواب صلاة السفر (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال لأهل عسى أحدكم أن يتخذ الصبة من الغنم على رأس ميل أو ميلين
فيتعذر عليه الكلا فيرتفع ثم يجي الجمعة فلا يجي ولا يشهدا ويحيي الجمعة فلا يشهدا
ويحيي الجمعة فلا يشهدا حتى يطيع الله تعالى على قلبه رواه ابن ماجه) الحديث هو عند
ابن ماجه كذا كذا المصنف من رواية محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة وأخرجه الحاكم
ايضا في اسنادهم عن سليمان بن سليمان وفيه مقال وروى نحوه الطبراني واجد من حديث
حارثة بن النعمان وروى أيضا نحوه الطبراني من حديث ابن عمر وقد تقدم قوله أن يتخذ
الصبة بصاد مهمله مضمومة وبعدها باهية واحدة مشددة قال في النهاية هي من العشر
الى الاربعين ضائبا ومعز خاصة وقيل ما بين الستين الى السبعين ولفظ حديث ابن عمر أن
يتخذ الصبة قال العراقي بكسر الصاد المجهمة ثم بياهم واحدة ساكنة ثم نون هي ما تحت يديك
من مال أو عيال اه وفي القاموس في فصل الصاد الممهولة من باب الباء الواحدة ما لفظ
والصبة بالضم ما صب من طعام وغيره ثم قال والسرقة من الخيل والابل والغنم أو ما بين
العشرة الى الاربعين أو هي من الابل ما دون المائة وقال في فصل الصاد المجهمة من سرق
النون الضمنية مثلثة وكفرجة العيال ومن لا غنما فيه ولا كفاية من الرقيق والحديث
فيه الحث على حضور الجمعة والتوجه على التماس غنم المال وفيه انه لا ينقطع عن من
كان خارجا عن بلد اقامته وان طلب الكلا ونحوه لا يكون عذرا في تركها (وعن الحكم
عن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهم قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عبد الله بن رواحة في سرية فوافق ذلك يوم الجمعة قال فتقدم اصحابه وقال اختلف
فأصلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجمعة ثم ألحقهم قال فإصلى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم رآه فقال ما منعك ان تغدو مع اصحابك فقال أردت أن أصلي معك الجمعة
ثم ألحقهم قال فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو أنفقت ما في الارض جميعا ما
أدركت غدوتهم رواه أحمد والترمذي وقال شعبة لم يسمع الحكم من مقسم الا جملة
أحاديث وعدها وليس لهذا الحديث فيما عده وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه
أبصر رجلا عليه هيئة السفر معه يقول لولا ان اليوم يوم الجمعة لخربت فقال عمر اخرج

الطيب والذهن والسرور وغيره ليس هو في التأكيذ كالغسل وان كان الترغيب ورد في الجميع لكن الحكم يختلف فان
أما الوجوب عند من يقول به أو يتأكد بعض المندوب على بعض (عن عمر رضي الله عنه أنه وجد حلة سبأ) بكسر السين

وفتح الباب أي حريجت وأهل العربية على إضافة حلة لتاليه كدوب خروذ كراين قرقول ضبطه كذلك عن المتقين ولا يوى ذر
والوقت حلة سيرا بالتدوين على الصفة أو البذل وعاليه أكثر المحدثين ١٠٥ لكن قال سيبويه لم يأت فعلا وصفا والحلة

لا تكون إلا من ثوبين وسميت
سيرا لما فيها من الخطوط التي
شبه السيرة وكما يقال ناقة عشرة
إذا كدل لها عشر فأشهر (عند
باب المسجدة فقال) عمر (بارسول الله
لواشترت هذه) الحلة (فلبستها
يوم الجمعة ولوفد إذا قدموا
عندك) اسكان حسنا أو لولافني
لا لاشرط فلا يشترط الجرا في
رواية البخاري أيضا فلبستها
لعميد والوفد (فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم انما
لباس هذه) أي - لاله الحبر (من
لا خلاق له) أي لا حظ له ولا
اصيب له من الخبير (في الاخرة)
كلمة من تدل على العموم ويشمل
الذ كوروالاناث لكن الحديث
مخصوص بالرجال اقيام دلائل
اخر على اباحة الحبر للامناء (ثم
جاءت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم منها) أي من جفيس
الحلة السيرة (حال فاعطى عمر
ابن الخطاب رضى الله عنه منها)
أي من المال (حله فقال عمر
يا رسول الله كسوتنيها) أي الحلة
(وقد قلت في حلة عطار) بضم
العين وكسر الراء وهو ابن حبيب
ابن زرة لثمنى قدم في وفدي
تيم على رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وله صعبة (ما قلت)
من انه انما لباسه من لا خلاق له
(قال رسول الله صلى الله عليه

فان الجمعة لا يجبس عن سفر رواء الشافعي في مسنده) اما حديث ابن عباس فقال
الترمذي انه غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه ثم قال قال يحيى بن سعيد قال شعبه وذر
الكلام الذي ذكره المنف وفي اسناده الطحاوي بن اراطه قال البيهقي في ترويه الخجاج وهو
ضعيف وقال العراقي في شرح الترمذي ضعفه الجوهري وروى ابن العربي الى صحيح
الحديث وقال ما قاله شعبه لا يوثق الحديث وقال هو صحيح السند صحيح المعنى لان
الغزو افضل من الجماعة في الجمعة وغيره جماعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الغزو
افضل من طاعة في صلاة الجماعة وتعقبه العراقي فقال هذا الكلام ليس جاري على
قواعد أهل الحديث ولا يلزم من كون المعنى صحيحا أن يكون السند صحيحا فان شرط صحة
الاسناد اتصاله بالمقطع ليس من أقسام الصحيح عند عامة العلماء وهم الذين لا يجتنبون
بالمرسل فكل من لا يمتنع بالمرسل لا يمتنع بعنقة المدلس بل - كي النووي في شرح المذهب
وغیره اتفاق العلماء على انه لا يمتنع بعنقة المدلس مع احتمال الاتصال فكيف مع
نصر صحيحه وهو أمير المؤمنين في الحديث بان الحكم لم يسمع من مقسم الثوابت الحديث
اكان صحة واضحة واذا لم يثبت فالجحة فاعبه من حيث تعارض الواجبات وانه يقدم
أهمها ولا شك ان الغزو أهم من صلاة الجمعة اذا اجتمع لها خاف عند فواتها بخلاف الغزو
خصوصا اذا تعين فانه يجب تقديمه وأيضا فالجمعة لم تجب قبل الزوال وان وجب السعي
اليها قبله في حق من سمع النداء ولا يكتفه ادراكها الا بالسعي اليها قبله ومن هذه حاله يمكن
أن يكون حكمه عند ذلك حكم ما بعد الزوال اه وأما ما تروى عن عمر فذكره الحافظ
في التلخيص ولم يتكلم عليه وروى سعيد بن منصور ان ابا عبيدة سافر يوم الجمعة ولم ينتظر
الصلاة وأخرج أبو داود في المراسيل وابن أبي شيبة عن الزهري انه اراد ان يسافر يوم
الجمعة فحضره فقيل له في ذلك فقال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سافر يوم الجمعة وفي
مقابل ذلك ما أخرجه الارقطي في الافراد عن ابن عمر مرفوعا بانقطاع اذ يوم الجمعة
دعت عليه الملائكة أن لا يصحب في سفره وفي اسناده ابن ابي عمير وهو مختلف فيه وما أخرجه
الخطيب في كتاب أسماء الرواة عن مالك من رواية الحسين بن علوان عنه عن الزهري عن
ابي سالم عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من سافر يوم الجمعة دعا عليه
ملكاه ان لا يصاحب في سفره ولا تقضي له حاجة ثم قال الخطيب الحسين بن علوان غيره
اثبت منه قال العراقي فذا لان الخطيب الكلام في المسندين هذا وقد كذبه يحيى بن
معين ونسبه ابن حبان الى الوضع وذكره الذهبي في الميزان هذا الحديث وانه مما كذب
فيه على مالك وقد اختلف العلماء في جواز السفر يوم الجمعة من طلوع الفجر الى الزوال
الى خمسة أقوال ١ الإل الجواز قال العراقي وهو قول أكثر العلماء ٢ في العداية عمر بن
الخطاب والزبير بن العوام وأبو عبيدة بن الجراح وابن عمر ومن التابعين الحسن وابن
سبرين والزهري ومن الامة أبو حنيفة ومالك في الرواية المشهورة ومنه والاوزاعي

١٤ نيل ت والاه (وسلم) له (أي لم أكسبها قلبها) بل انتفع بها في غير ذلك وفيه دليل على انه
يقال كساه إذا أعطاه كسوة لبس الأم لا وسلم أعطيتك يا بنيها رتصيب بها حاجتك ولا جد أعطيتك تبيعه فباعه بالقي

دروهم لکنه بشکل بمانند قول (فیکساها عمر) بن الخطاط رضی الله عنه (أخاه) من امه عثمان بن حکیم قاله المذری أو هو آخر أخیه زید بن الخطاط لاه ١٠٦ أمه بنت وحب قاله الدیلمی أو کان أخاه من الرضاة (عكة مشرک) واختلاف

في اسلامه فان قات الصحيح ان الكفار مخاطبون بقروع الشريعة ومقتضاها تحريم لبس الحرير عليهم فكيف كساهما عمر أعطاهما المشرك أعجب بانه يقال كساهما اذا أعطاهما كسوة لبسهم أم لا فهو انما أهله ليقنع به أو لا يلزم منه لبسها ووجه الاستدلال بالحديث من جهة دلالة على استحباب التجمّل يوم الجمعة والجمعة والتجمل يكون باحسن الثياب وإنكاره صلى الله عليه وآله وسلم على عمر رضي الله عنه لم يكن لأجل التجمل بل لكون تلك الحالة كانت محررا قال القسطلاني وأفضل ألوان الثياب البياض لحديث البسوا من ثيابكم البياض فانهم اخبرنا بكم وكفوا فيها ما رواه الترمذي وغيره وصححه ثم ما صبغ غزله قبل نسجه كالبرد لا ما صبغ منه وجا بل بكم لبسه كما صرح به البندنجي وغيره ولم يلبسه صلى الله عليه وآله وسلم ولبس البرود في البيهقي عن جابر انه صلى الله عليه وآله وسلم كان له برد يلبسه في العيدين والجمعة اه أقول هذا عجيب من القسطلاني كيف حكم بكراهة لبس ما صبغ وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يلبسه مع ثبوت لبسه لذلك فقد أخرج مسلم والترمذي وصححه

وأحمد بن حنبل في رواية المشهورة عنه وهو التول القديم للشانعي وحكام بن قدامة عن أكثر أهل العلم * والقول الثاني المنع منه وهو قول الشانعي في الجديد وهو إحدى الروايتين عن أحمد وعن مالك وأما جواز السفر الجهاد دون غيره وهو إحدى الروايات عن أحمد والرابع جواز السفر الواجب دون غيره وهو اختيار أبي إسحق المروزي من الشافعية ومال إليه امام الحرمين والظاهر من جواز السفر الطاعة وأما كان أو مندوبا وهو قول كثير من الشانعية وصححه الرازي وأما بعد الزوال من يوم الجمعة قال العراقي قد ادعى بعضهم الاتفاق على عدم جوازها ليس كذلك فقد ذهب أبو حنيفة والأوزاعي إلى جوازها كسائر الصلوات وخالفهم في ذلك عامة العلم وفوقوا بر الجماعة وبين غيرهما من الصلوات بوجوب الجماعة في الجمعة دون غيرها وأما ظاهر جواز السفر قبل دخول وقت الجمعة وبعد مخرجه لعدم المنع من ذلك وحديث أبي هريرة وكذلك حديث ابن عمر لا يصلحان للاحتجاج بهما على المنع لما عرفت من ضعفهما وبإعراضة ما هو أنض منهما ومخالفتة ما هو الأصل فلا ينفصل عنه إلا باقل صحيح ولم يوجد وأما رقت صلاة الجمعة فالظاهر عدم الجواز إن قدر وجب عليه الحضور إلا أن يخشى حصول مضرة من تخلفه للجمعة كالانقطاع عن الرقعة التي لا يفتك من السفر إلا معها وما شابه ذلك من الأعذار وقد أجاز الشارع التخلف عن الجمعة لعدم انطر جوازها لما كان أدخل في المشقة منه أولى

(باب انعقاد الجمعة باربعين واقامته في القرى)

(عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك وكان قاتداً أبيه بعد ما ذهب بعمره عن أبيه كعب رضي الله عنه) ما أنه كان إذا سمع النداء يوم الجمعة ترحم لاسعد بن زرارة قال فقلت له إذا سمعت النداء ترحم لاسعد بن زرارة قال لانه أول من جمع ثانی هزم التبت من مرة بني ياضة في نقيع يقال له نقيع الخضمات قلت كم كنتم يومئذ قال أربعون رجلا واه أبو داود وابن ماجه وقال فيه كان أول من صلى صلاة الجمعة قبل مقدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من مكة الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والبيهقي وصححه قال الحافظ واسناده حسن اه وفي اسناده محمد بن اسحق وفيه قال منه بور قوله هزم التبت هو بفتح الهاء وسكون الزاي المطمئن من الارض والنبيت بفتح النون وكسر الباء الموحدة وسكون الباء التحتية وبعدها تاء فوقية قال في القاموس هو أبو يحيى باليمن اسمه عمرو بن مالك اه والمراد به هنا موضع من حرقة بني ياضة وهي قرية على ميل من المدينة بنو ياضة بطن من الأنصار قولاً في نقيع هو بالمون ثم التاف ثم الباء التحتية بعد ما عني به هنا قوله الخضمات بالطاء المعجمة وكسر الصاد المعجمة موضع معروف قوله أربعون رجلا استدلال به من قال ان الجمعة لا تنعقد إلا بربعين رجلا والى ذلك ذهب

وأحمد من حديث عائشة قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات عداوة عليه صرط من شعير أسود قال الحافظ الشوكاني في نيل الأوطار الجديد يدل على انه لا كراهة في لبس الاسود وقد أخرج أبو داود

وانساني من حديث عائشة قالت صنعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بردسودا فلبسها فلما رزق فيها وجد فمزج الصوف
فشد بها قالت وكان يحميها رائحة الطيبة اه وقد صح انه صلى الله ١٠٧ عليه وآله وسلم خطب يوم الفتح وعليه عمامة

مودة او التفرقة بين ما صبغ قبل
النسج فلا يكره له وما صبغ
بعد النسج فيكره لبسه لادليل
عليه اسوى الراى المحض والله

علم في هذه الاحاديث ان الصريح
انه صلى الله عليه وآله وسلم ليس

المصبوغ مطلقا ولا يلزم من نزعه
لذلك الكراهة وروى الطبراني

من حديث أم سلمة انها قالت رعا
صبغ رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم داءه اوازاه برنغران
أوورس ثم يخرج فيه ما وافي

البخارى من حديث ابن عمر اما
المنفرة فافى رأيت رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم يصبغ بها فاما
أحب أن أصبغ بها وافي سنن أبي

داود كان يصبغ بالورس والزعفران
حتى يغمسه فنامل والسنة أن

يزيد الامام في حسن الهيئة
والهمة والارندة والاتعا ويترك

السواد لانه ارلى الان خشي
مفسدة تتركب على تركه من سلطان

أوغر يبر وقد أخرج البخارى
الحديث في الهيئة ومسلم في

اللباس وأبو داود والذائى فى
الصلاة (عن ابى هريرة رضى

الله عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال لولا مخافة

(ان أشقى على امتى أو على الناس)
لما من الراوى ولا يذرا ولولا ان

اشقى على الناس باعادة لولا ان اشقى
قال الحافظ ولم أقف عليه بهذا

للانظى شئ من الروايات عن مالك
ولا عن غيره وقد أخرجه ادرقطى في الموهبات من طريق ابو طاهر العبد الله بن يوسف شيخ البخارى فيه بهذا الاسناد بلفظ أو على

الناس لم يعد قوله لولا ان اشقى وكذا رواه كثير من روافد الموهبة (لا مخرجهم) أمر ايجاب (بالسؤال) أى

الشافعى وأحمد بن حنبل والرواية عنه وبه قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة وعمر بن
عبد العزيز وجه الاستدلال بحديث الباب ان الامة أجمعت على التزام الهدى والاصل
الظاهر فلا تصح الجمعة الا بعد ثبات بدليل وقد ثبت جوازها باربعين فلا يجوز بأقل منه
الابدليل صحيح وثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلوا كما رأيتموني أصلى قالوا ولم
تثبت صلاتنا ما نأكل من اربعين واجيب عن ذلك بانه لا دلالة في الحديث على اشتراط
الاربعين لان هذه الواقعة بين وذلك ان الجمعة فرضت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وهو مكة قبل الهجرة كما أخرجه الطبراني عن ابن عباس فليترك من أقامتها ههنا من
أجل الكفار فلما هاجر من هاجر من أصحابه الى المدينة كتب اليهم بأمرهم أن يجتمعوا
لخبر عوارثهم ان عدتهم اذا كانت اربعين وليس فيه ما يدل على ان من دون الاربعين
لا تصح لديهم الجمعة وقد تقرر في الاصول ان وقائع الاعيان لا يتخير على العموم وروى
عبد بن حميد وعبد الرزاق عن محمد بن سيرين قال جمع أهل المدينة قبل ان يقدم النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وقبل ان ينزل الجمعة قالت انصار البو يوم يجتمعون فيه كل أسبوع
ولانصارى مثل ذلك فلم يجمع يوما فجمع فيه فلقد كراه الله تعالى وشكره فجعله يوم
الجمعة واجتمعوا الى أسامة بن زرار فجلس فيهم يومئذ كعنين وذكركم فسموا الجمعة
حين اجتمعوا اليه فذبح لهم شاة فتعدوا وتعشوا ومنها فانزل الله تعالى في ذلك بعد مدياها
الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة الآية قال الحافظ ووجه ثبات الا انه مرسل
وقوله لم يثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الجمعة بأقل من اربعين برده حديث جابر
الا فى باب انقضاء العدة لدلتصريحه بانه لا يبق معه صلى الله عليه وآله وسلم الا اثنا
عشر رجلا وما أخرجه الطبراني عن أبي مسعود الانصارى قال أول من قدم المدينة من
المهاجرين من بعد هجرته هو أول من جمعهم يوم الجمعة قبل ان يقدم النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وهم اثنا عشر رجلا وفى اسناده صالح بن أبي الأخضر وضعيف قال الحافظ
ويجمع بينه وبين حديث الباب بان أسامة كان أبا رومصعبا كان اماما وما أخرجه
الطبراني أيضا وابن عدى عن ام عبد الله الدوسية عن فروع الجمعة واجبة على كل قرية
فيها امام وان لم يكونوا الا اربعة وفى رواية وان لم يكونوا الا ثلاثة رابعهم الامام وقد
ضعه الطبراني وابن عدى ونبيه تروك قال فى المنهاج وهو منقطع وأما احتجاجهم
بحديث جابر عند ادرقطى والبيهقى بلفظ فى كل اربعين فبافوقها الجمعة واضحية وفطام
فى اسناده بعد تسليم انه من فروع عبد العزيز بن عبد الرحمن قال أحمد ان حرب على
أحاديثه فانها كذب أو موضوعة وقال النسائي ليس بثقة وقال ادرقطى منكبر
الحديث وكان ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به وقال البيهقى هذا الحديث لا يحتج به لأنه من
الغرائب ما استدل به البيهقى على اعتبار الاربعين وهو حديث ابن مسعود قال جمعنا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكنت آخره من أتاه ونحن اربعون رجلا فقال انكم
مصدون ومنصورون ومفجوع لكم فان هذه الواقعة قصدها النبي صلى الله عليه وآله

ولا عن غيره وقد أخرجه ادرقطى في الموهبات من طريق ابو طاهر العبد الله بن يوسف شيخ البخارى فيه بهذا الاسناد بلفظ أو على
الناس لم يعد قوله لولا ان اشقى وكذا رواه كثير من روافد الموهبة (لا مخرجهم) أمر ايجاب (بالسؤال) أى

باعتقاده لان السؤال هو الا انه قد قيل انه يطابق على العقل ايضا فعلى هذا التقدير والسؤال المذكور على الصحيح وسكنى
انفسكم تانيه وانكر ذلك الازهرى ١٠٨ (مع كل صلاة) فربما اوتوا فلاهم وعام قد روح فيه الجمعة بل هي أولى لما اخبرتم به

من طاب تحسين الظاهر من
الفصل وانظروا في التعليل
منه وما تعليل التعليل الذي هو
محل الذكر والمناجاة وازالة ما يضر
بالملائكة وبقي آدم من تغير التعليل
وفي حديث علي عند البرزبان
الملائكة لا يرون من المصلي يستمع
القرآن حتى يضع يده على فيه
الحديث ولا يجدوا ابن حبان
السؤال معناه مرة لانهم مرضاة
لرب وله وابن خزيمة فضل الصلاة
التي يستلها على الصلاة التي
لا يستلها سبعة من ضمنها قال
الشافعي في حديث الباب دليل
على ان السؤال ليس بواجب لانه
لو كان واجبا لاهلهم به شق اراهم
يشق اه والى القول بعدم
وجوبه صار اكثر اهل العلم بل
ادعي بعضهم فيه الاجماع لكن
حكى الشيخ ابو حامد وثبته
الماوردي عن ابن راهويه انه
قال هو واجب لكل صلاة فمن
تركه عدا بطلان صلاته وعن داود
انه قال هو واجب لكن ليس
شرطا واهج الفائل بوجوبه
بورود الامر به في حديث امامة
عنه ابن ماجه من فروعا وسو كوا
ولا جد نحوه من حديث العباس
وللموطا عليكم بالسؤال ولا
يثبت شي منكم او على تقدير العضة
فالمنقضي في مفعولهم حديث الباب
الامر به مقيد بكل صلاة لا مطلق

والا وسلم ان يجمع أصحابه ليس بهم فاتفق ان اجتمع لهم منهم هذا العدد حال السجوط
وايراد اليعقوبي لهذا الحديث أقوى دليل على انه لم يجد من الاحاديث ما يدل على المسئلة
منه بجا اه واعلم ان الخلاف في هذه المسئلة منتشر جدا وقد ذكر الحافظ في فتح الباري
مسئلة عشر مذهبا فقال ووجهه ما للعلماء في ذلك خمسة عشر قولا • أحدها تضع من
الواحد فتسجد ابن حزم قلت وحكاية الدارمي عن القاسمي وصاحب البحر عن الحسن بن
صالح • الثاني اثنتان كالجاعة وهو قول النخعي وأهل الظاهر والحسن بن يحيى • الثالث
اثنتان مع الامام عنه داود بن يوسف ومحمد قلت وحكاية في شرح المذهب عن الاوزاعي وأبي
نور وحكاية في البحر عن أبي العباس وتخصه بميل لاهادي والاوزاعي والثوري • الرابع
ثلاثة ثمانية عند أبي خزيمة قلت واليه ذهب المؤيد بالله وأبو طالب وحكاية ابن المنذر عن
الاوزاعي وأبي نوز وأختاره المزي والسيوطي وحكاية عن الثوري والليث • الخامس
سبعة حكى عن عكرمة • السادس تسعة عند ربيعة • السابع اثنا عشر عنه في رواية قلت
وحكاية عنه المتولي والماوردي في الحاوي وحكاية الماوردي أيضا عن الزهري والاوزاعي
ومحمد بن الحسن • الثامن مثله غير الامام عنه داود • التاسع عشر روى في رواية ابن
حبيب عن مالك • العاشر ثلاثون في روايته أيضا عن مالك • الحادي عشر أربعون
بالامام عنه الشافعي قلت ومعه من قدمنا ذكرهم كما حكى ذلك السيوطي • الثاني عشر
أربعون غير الامام روى عن الشافعي وبه قال عمر بن عبد العزيز ومطائفة • الثالث عشر
خمسون عنه داود في رواية كليب عن عمر بن عبد العزيز • الرابع عشر ثمانون حكاية
المازري • الخامس عشر جمع كثير بغيره قد قلت حكاية السيوطي عن مالك قال لما انظروا
ولعل هذا الاختلاف أرجح من حيث الدليل واعلم انه لا مستند لاشتراط ثمانين أو ثلاثين
أو عشرين أو تسعة أو سبعة كما انه لا مستند لخصم من الواحد المنفرد وأما من قال انها
تصح باثنين فاستدل بان العدد واجب بالحديث والاجماع ورأى انه لم يثبت دليل على
اشتراط عدد مخصوص وقد مضت الجماعة في سائر الصلوات باثنين ولا فرق بين ما بين
الجماعة ولم يأت نص من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بان الجماعة لا تفيده الا بكدا
وهذا القول هو الرابع عندى وأما الذى قال بثلاثة فمأثره رأى العدد واجبا في الجمعة
كالصلاة بشرط العدد في المأمومين المستعينين للخطبة وأما الذى قال بأربعة فمستنده
حديث ام عبد الله الدوسية المتقدم وقد تقدم انه لا يثبت من الاحتجاج به وله طريق
اخرى عند الدارقطني وفيه أمثلة وكون وله طريق ثالثة • عنده أيضا وفيه أمثلة قال
السيوطي قد حصل من اجتماع هذه الطرق نوع قوة للحديث وفيه ان الطارق التي
لا تتخذ لكل واحدة منها من متروك لا تصلح الاحتجاج وان كثرت وأما الذى قال باثني
عشر فمستنده حديث جابر في الانقضاء وسبأني وفيه انه يدل على صحة هذا المقدار
وأما من لا تصلح الاية فمستنده الاجماع ومنهم من فاسد في الحديث ما يدل على ذلك وأما من
قال باثني عشر فمستنده ما أخرجه الطبراني في الكبير والدارقطني عن أبي امامة

الامر ولا يلزم من نفي المقيد نفي المطلق ولا من ثبوت المطلق التكرار قال الشيخ أبو اسحق في الامع فبسه قال
دليل على ان الاستدعاء على جهة الذنب ليس بامر حقيقه لان السؤال عند كل صلاة مندوب وقد أخذ به الشارع انه لم يصر به

٨١ والمرج في الأصول ان المذنب مأمور به وفيه دليل على استحباب السوا للفرائض والوافل لقوله كل صلاة أو المراء المكتوبة وما ضاهاها من النوافل التي ليست تبعاً لغيرها كصلاة العيد ١٠٩ وهذا اختيار أبي شامة وذكر في الفقه لذلك

مؤيدان وامتد به أيضاً على ان
الامر يقتضي التكرار لان
الحديث دل على كون المشقة هي
المصلحة عن الامر بالسوا والولا
مشقة في وجوبه وانما المشقة في
وجوب التكرار وفي هذا انظر
لان التكرار هنا لم يؤخذ من
بحر الامر وانما اخذ من تقييده
بكل صلاة وقال المهلب في بيان
المسند برفع اذا خشى منه
الحرج وفيه ما كان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لم عليه من
الشفقة على امته وفيه جواز
الاجتهاد منه صلى الله عليه وآله
وسلم في ما ينزل عليه فيه نص
قال ابن قتيب العبد وفيه بحث
قال الحافظ وهو كما قال ثم ذكره
عن أنس بن مالك رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أكرت عليكم
في أسئعمال (السوا) أي
بالغت في تكرير طلبه منه منكم
أو في إيراد التكرير فيه وقال
ابن القين معناه لقد أكرت
عليكم وحقيق أن أفعل وحقيق
أن أطعمه أو وجهه إلا أنه استدلال
به بهذا الحديث من جهة ان
الاكتفاء في السوا والاحتياط
يتناول الفعل عند كل الصلوات
والجمعة أو لاها لانه يوم زحام
فشرع فيه تنظيف القم تطييبها
للكه الذي هو أقوى من الغسل

قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم الجمعة على الخمسين رجلاً وليس على مادون
الخمسين جمعة قال السيوطي لكنه ضعيف ومع ضعفه فهو محتمل للتأويل لان ظاهره ان
هذا العدد شرط للوجوب لا شرط للجمعة فلا يلزم من عدم وجوبه على مادون الخمسين
عدم صحتهم انهم واما اشتراط جمع كثير من دون تقييد بعدد شخص فستند ان الجمعة
شعار وهو لا يحصل الا بكثرة تقيظ أعداد المؤمنين وفيه أن كونه شعاراً لا يستلزم ان
يأتي وجوبه ابانته ما العدد الذي يحصل به ذلك على أن الطالب لها من العباد كتاباً وسنة
مطلق عن اعتبار الشعار في الدليل على اعتباره وكتبه على الله عليه وآله وسلم الى مصعب
ابن عمير أن ينظر اليوم الذي يجهر فيه اليهود بالزبور فيجمع النساء والابناء فاذا مال النمار
عن شطره عند الزوال من يوم الجمعة تفرجوا الى الله تعالى بركعتين كما أخرجه الدارقطني
من حديث ابن عباس غايه ما فيه ان ذلك سبب أصل المنروعية وليس فيه أنه معتبر في
الوجوب فلا يصلح التمسك به على اعتباره عدد يحصل به الشعار والالزام قصره منروعية
الجمعة على بالتشارك المساي في سكونه اليهود وانه باطل على انه يعارض حديث ابن
عباس المذكور ما تقدم عن ابن سيرين في بيان السبب في افتراض الجمعة وليس فيه الا انه
كان اجتهادهم لذكر الله تعالى وشكره وهو حاصل من القليل والكثير بل من الواحد
لولا ما قدمنا من ان الجمعة تعتبر فيها الاجتماع وهو لا يحصل بواحد واما الاثنان فبالتفهام
أحدهما الى الآخر يحصل الاجتماع وقد أطلق الشارع اسم الجماعة عليهم فاذا قال الاثنان
فما فوقهما جماعة كما تقدم في أبواب الجماعة وقد انعمت سائر الصلوات بهما بالاجتماع
والجمعة صلاة فلا تختص بحكم يحكم بغيرها الا بدليل ولا دليل على اعتبار عدد في الزند
على الاعتبار في غيرها وقد قال عبد الحق انه لا يثبت في عدد الجمعة حديث وذلك قال
السيوطي لم يثبت في شيء من الاحاديث تعيين عدد مخصوص (وعن ابن عباس رضي الله
تعالى عنه ما قال أول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم في مسجد عبد القيس بجوان من البحرين رواه البخاري وأبو داود وقال
بجوان قرية من قرى البحرين) قوله أول جمعة جمعت زاد أبو داود في الاسلام قولاً في
مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقع في رواية بحكمه قال في الفقه وهو خطأ بلا
مرية قوله بجوان في بضم الجيم وتخفيف الواو وقد تم من ثمانية خفية قوله من قرى
البحرين فيه جواز إقامة الجمعة في القرى لان القاهرة ان عبد القيس لم يجمعوا الا بامر
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما عرف من عادة الصحابة من عدم الاستعداد بالامور
الشريعية في زمن نزل الوحي ولان لو كان ذلك لا يجوز انزل فيه القرآن كما استدل
بذلك جابر وأبو سعيد في جواز العزل بانهم فعلوا والقرآن ينزل فيمنعوا عنه وحكي
الجوهري والزخشي وابن الأثير ان جوان في اسم حصن البحرين قال الحافظ وهذا
لا ينافي كونه اقرباً وحكي ابن السنين عن أبي الحسن اللقيمي انه ما يثبت في

على ما لا يخفى (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الفجر يوم الجمعة الم تنزل)
في الركعة الاولى (وهل أتى على الانسان) في الركعة الثانية بكلمة أو يسجد فيها كما في المعجم الصغير لطيف الخ من حديث على انه

مسند أحمد

صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الصبح في تنزيل المسجد ولكن في استناده ضعف وزاد الاصيلي حين من الدهر والمراذلة
يقرا في كل ركعة بسورة وكذا يثني مسلم ١١٠ من طريق ابراهيم بن سعد بن ابراهيم عن ابيه بالقطب بالتمثيل في الركعة

نفس الحديث من كونه اقربية اصح مع احتمال أن تكون في أول الامر قرينة ثم صارت
مدينة وذهب أبو حنيفة وأصحابه وبه قال زيد بن علي والباقر والمؤيد بالله وأسنده
ابن أبي شيبة عن علي بن عبد الله بن سلام وحدثني غيره عن ابن الجهم لا تقام الا في المدين
دون اقربى واحتجوا بما روى عن علي بن عبد الله بن سلام من روى عن الاجمة ولا تشرى
الا في مصر جامع وقد ضعفه ابن حزم ووقفه ولا يجتمع فيه مصر ولا
يتم في الاحتجاج به وقد روى ابن أبي شيبة عن عمر بن كعب عن ابن الجهم عن
حيث ما كنتم وهذا يشهد للمدين والقرى وصححه ابن خزيمة وروى البيهقي عن الليث بن
سعدان أهل مصر وسواهم اهلها كانوا يجتمعون على عهد عمر وعثمان بأمرهما وفيها رجل
من الصحابة وانجرح عبد الرزاق عن ابن عمر بن الخطاب عندهما كان يرى أهل المياه بين مكة
والمدينة يجتمعون فلا يعقب عليهم فلما اختلفت الصحابة وجب الرجوع الى المرفوع
ويؤيد عدم اشتراط المصر حديث ام عبد الله الدوسية المتقدمة وذهب الهادي الى
اشتراط المسجد قال لانهم لم يقيموا فيه وقال أبو حنيفة والشافعي والمؤيد بالله وسائر العلماء
انه غير شرط قالوا اذ لم يسهل دليها قال في البحار قلت وهو قوي ان حدثت صلاة على الله
عليه وآله وسلم في بطن الوادي اء وقد روى صلواته صلى الله عليه وآله وسلم في بطن
الوادي ابن سعد وأهل السير ولو لم يسهل ذلك لم يدل فعلها في المسجد على اشتراطه

باب التخليف والتجمل للجمعة وقصد هاب بكينة والتبكيه والدون من الامام

عن ابن سلام رضى الله عنه انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول على المنبر

في يوم الجمعة ما على أحدكم نواش ترى نوبين ليوم الجمعة سوى نوبين مهنته رواه ابن ماجه

وأبو داود وعن أبي سعيد رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال على كل مسلم

الغسل يوم الجمعة ويلبس من صالح ثيابه وان كان له طيب مس منه رواه أحمد

الحديث الاول له طرق عند أبي داود ومنه عن موسى بن سعد عن ابن حبان عن ابن

سلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومنه عن موسى بن سعد عن يوسف بن عبد الله

ابن سلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البخاري وليوسف صحبة وذكر غيره ان

له رواية ومنه عن محمد بن يحيى بن حبان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرمله

وأخرجه ابن ماجه من حديث عبد الله بن سلام وأخرجه في الموطأ لابن عوف

عبد البرقي القهيري من طريق يحيى بن سعد الاموي عن يحيى بن سعد الانصاري عن

عمرة بن عائشة قال في الفتح وفي استناده نظر والحديث الثاني أخرجه أيضا أبو داود وهو

عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي باللفظ الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وان

يسبغ ثوبا من طيبه ان وجد قال البخاري قال عمر بن الخطاب الانصاري روى الحديث

عن أبي سعيد اما الغسل فاشهد انه واجب واما الاستناب والطيب فانه أعلم اوجب

ام لا ولكن هكذا في الحديث والحديث الاول يدل على استحباب لبس الثياب الحسنة

الاولى وفي الثانية هل أتى على
الانسان والحكمة في قرايمها
الاشارة الى ما فيها من ذكر خاق
آدم وأحوال يوم القيامة لان
ذلك كان ويكون في يوم الجمعة
ذكره ابن حنيفة وقرن تقريره
حسنه والتعبير بكان يشعر
بواجبته صلى الله عليه وآله وسلم
على القرائيم ما فيها من عرض
بانه ليس في الحديث ما يقتضي
قول ذلك دائما اقتضا قويا واكثر
العلماء على ان كان لا يقتضي
الداومة والجواب انه ورد في
حديث ابن مسعود التصريح
بداومته صلى الله عليه وآله وسلم
على ذلك أخرجه الطبراني بلانظ
يدم ذلك وأصله في ابن ماجه بدون
هذه الزيادة ورجاله ثقات لكن
صوب أبو حاتم ارساله بالجملة
فالزيادة قص في ذلك فدل على
السنية وبه أخذ النكوفيون
والشافعي وأحمد واسحق وقال
به أكثر أهل العلم من الصحابة
والتابعين ذكره مالك رحمه الله في
المدينة للإمام أن يقرأ بسورة
فيما يجلس من خوف الخطيئة على
المصلين ومن ثم فرق بعضهم بين
الجمهورية والسرية لان الجمهورية
يؤمن معها الخطيئة وأوجب بانه
صح من حديث ابن عمر عند أبي
داود انه صلى الله عليه وآله وسلم
قرأ بسورة فيها سجدة في صلاة

الظاهر فسجد بهم فبطلت التفريضة منسوبة برأيه هذا الحديث في الجمعة كما قال الزين بن المير من جهة ان ذلك من يوم
جله ما يتعلق بفضل يوم الجمعة لاختصاصه بالصلاة والمواطبة على قرائمها من السورتين ورد وان هذا الحديث ما بين كوفي ومديني

وفيه رواية التابعي عن التابعي والتعذيب والعنفة والخرجة مسلم والنسائي وابن ماجه في الصلاة (عن ابن عمر رضي الله
عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يقول كما حكم راع) ١١١ أي حافظ ما تزم صلاح ما قام عليه وهو

ما تحت نظره فمكل من كان تحت
نظر شيء فهو مألوب باله بدل
فيسه والقيام بضالته في دينه
وذنيه ومعتاقاته فان وفي بما
عليه من الرعاية جعل له الحظ
الافر والجزاء الا كبروا الاطالة
كل واحد من رعيته في الاخرة
بحقه (وكلكم) في الاخرة
(مسؤول عن رعيته الامام راع)
فمن ولي عليهم يقيم فيهم الحدود
والاحكام على سنن الشرع وهذا
موضع الترجمة لانه لما كان عليه
ان يراعي حقهم ومن جانتها
اقامة الجماعة فيجب عليه اقامتها
وان كانت في قرية فهو راع عليهم
(ومسؤول عن رعيته والرجل
راع في أهله) يوقعهم حقهم من
النفقة والكسوة والعشرة
(وهو مسؤول عن رعيته والمرأة
راعية في بيت زوجها) يحسن
تدبيرها في المعيشة والنصح له
والامانة في ماله وحفظ عياله
واضيافه ونفسها (ومسؤول عن
رعيته الخادم راع في مال سيده)
يحفظه ويقوم بما يستحق من
خدمته (ومسؤول عن رعيته
قال) ابن عمر أو سالم أو يونس
(وحديث ان قد قال) أي النبي
صلى الله عليه وآله وسلم (والرجل
راع في مال أبيه) يحفظه ويدبر
مصلحته (ومسؤول عن رعيته
وكلكم راع) أي مؤتمن حافظ

يوم الجمعة وتخصيصه بجلوس غيره ما ليس سائر الايام وحديث أبي سعيد فيه مشروعية
الغسل في يوم الجمعة واللبس من صالح الثياب والطيب وقد تقدم الكلام على الغسل
في أبوابه وأما لبس صالح الثياب والطيب فلا خلاف في استحباب ذلك وقد ادعى
بعضهم الاجماع على عدم وجوب الطيب وجعل ذلك دليلا على عدم وجوب الغسل
وأجيب عن ذلك بأنه قد روي عن أبي هريرة باسناد صحيح كما قال الحافظ في الفتح انه كان
يوجب الطيب يوم الجمعة قال به بعض أهل الظاهر وبأنه لا يتبع عطف ما ليس بواجب
على الواجب كما قال ابن الجوزي وقد تقدم بسط الكلام على ذلك في أبواب الغسل
(وعن سلمان النassar رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يغتسل رجل

يوم الجمعة ويظهر بما استطاع من طهر ويدهن من دهنه أو يمس من طيب بيته ثم
يروح الى المسجد ولا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينهت للإمام اذا تكلم الاغفر له

ما بين الجمعة الى الجمعة الاخرى رواه احمد والبخاري) قوله ويظهر بما استطاع من طهر
في رواية الكشي من طهره والمراد بالماء الغة في التنظيف ويؤخذ من عطفه على يغتسل
ان افاض الماء تكفي في حصول الغسل قال في الفتح المراد بالغسل غسل الجسد وبأنه يظهر
غسل الرأس قوله ويدهن المراد به ازالة شعث الشعر به وفيه اشارة الى التزين يوم الجمعة
قوله أو يمس من طيب بيته أي ان لم يجد دهنه قال الحافظ ويحتمل أن يكون أو بمعنى الواو
واضافته الى البيت تؤذن بان السنة أن يتخذ المرء لنفسه طيبا ويجعل استعماله له عادة
فلا يخفى في البيت وهذا مبني على أن المراد حقيقة بيته لكن في حديث عبد الله بن عمر عند
أبي داود أو يمس من طيب امرأته والمعنى على هذا ان من لم يتخذ لنفسه طيبا فليعمل
من طيب امرأته وهذا لم من حديث أبي سعيد بافظ ولو من طيب المرأة وفيه أن المرأ
بالبيت في الحديث امرأه الرجل قوله ثم يروح الى المسجد في رواية البخاري ثم يروح وفي
رواية لا احمد ثم يمشي وعاءه الكينة زاد ابن خزيمة في المسند قوله ولا يفرق بين اثنين
وفي حديث ابن عمر وأبي هريرة وأبي سعيد ثم لم يخطرقاب الناس وفي حديث أبي الدرداء
ولم يخطأ أحدا ولم يؤذ فيه كراهة التفرق ويخطى الرقاب وأذية المسلمين قال الشافعي
اكره الخطى الا ان لا يجد السبل الى المصلى الا بذلتا انتهى قال في الفتح وهذا يدخل
فيه الامام ومن يريد وصل الصف المنقطع ان أبي السابق من ذلك ومن يريد الرجوع الى
موضعه الذي قام منه ضرورة واستغنى المتولي من الشافعية من يكون معظما لدينه
وعلمه اذا ألف مكانا يجلس فيه وهو تخصيص يدور مخصص ويمكن أن يدل لذلك
حديث ابي بصير منكم أولو الاسلام والنهي اذا كان المقصود من الخطى هو الوصول
الى الصف الذي يلي الامام في حق من كان كذلك وكان مالا يقول لا يكره الخلفي الا اذا
كان الامام على المنبر ولا دليل على ذلك وسياق بقية الكلام على الخطى في باب الرجل

ملتزم اصلاح ما قام عليه (ومسؤول عن رعيته) وفي هذا الحديث من التبت انهم أولوهم خاص ناسا وقسم اظهروا وصية
الى اقسام من جهة الرجل ومن جهة المرأة ومن جهة الخادم ومن جهة النسب ثم عمم قالوا وهو قوله وكلكم راع نا كيدار ردا

للجهر في الصدر بيانا لهم والحكم أولا وآخر اقبل وفي الحديث ان الجمعة تقام بغير اذن من السلطان اذا كان في القوم من يقوم مصالحهم وهذا مذهب الشافعية ١١٢ ان اذن السلطان عندهم ليس بشرط احصائها اعتبارا بالرجال والنساء وبه قال

اسحق عليه قوله ثم صلى ما كتب له في حديث ابي البرداء ثم يركع ما قضى له وفيه استحباب الصلاة قبل استماع الخطبة وسبأ في قوله ثم تمت للأمام اذا انكمم فيه ان من تكلم حال تكلم الامام لم يحصل له من الاجر ما في الحديث وسبأ في الكلام على ذلك قوله غفر له ما بين الجمعة الى الجمعة الاخرى في رواية ما بينه وبين الجمعة الاخرى وفي رواية ذنوب ما بينه وبين الجمعة الاخرى والمراد بالذنوب التي مضت بينه وبين الجمعة الاخرى في روايته عند ابن خزيمة ولفظه غفر له ما بينه وبين الجمعة التي قبلها ولا بن حبان غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة ايام من التي بعد هار واذ ابن ماجه عن أبي هريرة قال يغش الكفار ويغش ذلك المسلم وظاهر الحديث أن تكفير الذنوب من الجمعة الى الجمعة بشرط وجود جميع ما ذكر في الحديث من الغسل والتنظيف والتطيب أو الدهن وترك التفرقة والتخبط والاذية والتغل والانصات وكذلك اس أحسن الباب كما وقع في بعض الروايات والمشى بالسكينة كما وقع في أخرى وترك الكبار كما في رواية أيضا قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق حديث الباب وفيه دليل على جواز الالكلام قبل تكلم الامام انتهى (وعن أبي أيوب رضي الله عنه سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من اغتسل يوم الجمعة ومسن من طيب ان كان عنده ولبس من أحسن ثيابه ثم خرج وعلمه السكينة حتى يأتي المصلي فيركع ان بدله ولم يؤذ أحد ثم انصت اذا خرج امامه حتى يصلي كانت كفارة لما بينه وبين الجمعة الاخرى رواه أحمد) الحديث أخرجه أيضا الطبراني من رواية عبد الله بن كعب بن مالك عن أبي أيوب وأشار اليه الترمذي وقال في مجمع الزوائد رجاله ثقات وفي الباب أحاديث قد تقدم بعضها في أبواب الغسل فمن اعني أبي بكر عند الطبراني بلهظ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اغتسل يوم الجمعة كفر عنه ذنوبه وسخطاياه فاذا أخذ في المسير كتب له بكل خطوة عشرة من حسنة فاذا انصرف من الصلاة أجبر به على ما تيسر من سنة وفي استاذه الضعيف بن حزم وقد مضى عنه ابن معين والنسائي والجهور وروى كره ابن حبان في الثقات والحديث طريق آخر عند الطبراني أيضا وعن أبي ذر عند ابن ماجه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة فاحسن غسله وتطهر فاحسن طهوره ولبس من أحسن ثيابه ومسن ما كتب الله تعالى له من طيب أهل ثم أتى الجمعة ولم يباغ ولم يفرق بين اثنين غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى وعن ابن عمر عند الطبراني في الاوسط ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة ثم مس من أطيب طيبه ولبس من أحسن ثيابه ثم راح ولم يفرق بين اثنين حتى يقرب من منامه ثم انصت حتى يفرغ الامام من خطبته غفر له ما بين الجمعة وزيادة ثلاثة ايام وعن ابن عباس عند البراء والطبراني في الاوسط قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غسل واغتسل يوم الجمعة ثم دعا حديث يسمع خطبة الامام فاذا خرج استمع وانصت حتى

المالكية وأحمد في رواية عنه وقال الحنفية وهو رواية عن أحد أيضا أنه شرط لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من ترك الجمعة وله امام جائر أو عادل لاجع الله له شله ورواه ابن ماجه والبخاري وغيرهما بشرط فيه أن يكون له امام ويقوم منامه نائبه وهو الامير والقاضي وسنة فلا دلالة فيه لشافعية لأن زيرينا كان نائب الامام كذا في القسطلاني وقد اوضح الشوكاني رحمه الله في شرح المنتقى ما هو الصواب في هذا الباب فراجعوه وكذا حققنا الكلام على هذا في كتابنا الروضة التمدية في شرح الدرر البهية فارجع اليه ورواه هذا الحديث ما بين مدني وهو زكي وايلي وفيه التمهيد والاشعار والعنعنة والقول والسماع والكتابة وشيخ البخاري من افراده وأخرجه أيضا في الوصايا والنكاح ومسلم في المغازي وكذا الترمذي (حديث أبي هريرة رضي الله عنه فحن الآخرون السابقون تقدم قريبا وزاد هنا آخره ثم قال حق على كل مسلم) محتمل حفتر الجمعة (ان يغتسل في كل سبعة ايام يوما) زاد النسائي هو يوم الجمعة (يغسل فيه) أي في اليوم (راسه) يغسل (جسه) ذكر الرأس وان كان الجسد يشمله للاهتكام به لانهم

كانوا يجمعون فيه الدهن والخطمي وشوهما وكانوا يغتسلون وفيه دليل على وجوب غسل يوم الجمعة كما تقدم ورواه هذا الحديث ما بين بصري وعالي وفيه رواية الابن عن الاب وفيه التمهيد والعنعنة والقول

واخرجه البخاري أيضا في ذكر بني اسرائيل ومسلم في الجمعة وكذا النسائي (عن عائشة رضي الله عنها قالت كان الناس يتناولون الجمعة) يتنعمون من الذنوبة أي يحضرونها (من منازلهم) ١١٣ لقربة من المدينة (و) من (العوالي) جمع عالية

مواضع وقرى شرق المدينة وأدناها من المدينة على أربعة أميال أو ثلاثة وبعدها ثمانية (فيأتون في الغبار) وهو رواية الأكثرين وعند القاسبي فيأتون في العباد بفتح العين المهملة والمد جمع عبادة (يصيهم الغبار) العرق فيخرج منهم -م العرق فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) انسان منهم) قال في الفتح لم أفن على اسمه (وهو عندي فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو انكم تطهروا) أي لو ثبت (أيومكم) أي في يومكم (هذا) لكان حسنا وقد وقع في حديث ابن عباس عند أبي داود ان هذا كان مبدء الأمر بالغسل للجمعة ولابي عوانة من حديث ابن عمر نحوه وصرح في آخره بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال حينئذ من جاء منكم الجمعة فليغتسل واستدل به على ان الجمعة يجب على من كان خارج المصر ولا يشترط لها المصر الجامع قال القرطبي وهو يرد على الكوفيين حيث قالوا به دم الوجوب قال في الفتح وفيه نظر لانه لو كان واجبا على أهل العوالي ما تناوبوا وكانوا يحضرون جميعا وفيه ارتفاع العالم بالمعلم واستحباب التنظيف لها لسهة أهل الخبير واجتماع أذى المسلم بكل طريق

يصلح معه كذب لكل خطوة ويخطوها عبادة سنة قيامها وصيامها وعن عبد الله بن عمرو ابن العاص عند أبي داود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من اغتسل يوم الجمعة ومس من طيب امره ان كان لها ولبس من صالح ثيابه ثم لم يتخط رقاب الناس ولم يلغ عند الموعظة كانت كفارة له لما ينهوا من لغوا فخطى رقاب الناس كانت له ظهرا وللعديت طريق أخرى عند أحمد في مسنده وعن نيسة عند أحمد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان المسلم اذا اغتسل يوم الجمعة ثم أقبل الى المسجد لا يؤذي أحدا فان لم يجد الامام خرج صلى مبادله وان وجد الامام قد خرج جلس فاستمع وأصت حتى يقضى الامام جمعة وكلامه ان لم يغفر له في جمعة تلك ذنوبه كما ان يكون له كفارة للجمعة التي تليها وعن أبي امامة عند الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اغتسلوا يوم الجمعة فانه من اغتسل يوم الجمعة فله كفارة ما بين الجمعة الى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام قال العراقي وانه حسن ولا يابى امامة حديث آخر رواه الطبراني أيضا وعن أبي طلحة عند الطبراني أيضا في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غسل واغتسل وغدا وايتكروا فنامن الامام وأصت ولم يباغ في يوم جمعة كتب الله تعالى له بكل خطوة خطاها الى المسجد صيام سنة وقيامها وعن أبي قتادة عند الطبراني في الاوسط قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اغتسل يوم الجمعة كان في طهارة الى الجمعة الاخرى وعن أبي هريرة عند أبي يعلى الموصلي قال أوصاني خليلي صلى الله عليه وآله وسلم بثلاث لا أدعهن أبدا الوتر قبل النوم وصوم ثلاثة أيام من كل شهر والغسل يوم الجمعة قال العراقي ورجالته ان انه من رواية الحسن عن أبي هريرة لم يسمع منه وفي الباب أحاديث أخر وشرح حديث الباب قد تقدم في الذي قبله (وعن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر رواه الجماعة الا ابن ماجه) قوله من اغتسل بم كل من يصح منه الغسل من ذكر وانثى وحر وعبد قوله غسل الجنابة بالنصب على انه نعم الله على من اغتسل في اي غسلا كغسل الجنابة وفي رواية عبد الرزاق فاغتسل احدكم كما يغتسل من الجنابة قال في الفتح وظاهره ان التشبيه للكيفية لا الحكم وهو قول الاكثر وقيل فيه إشارة الى الجساع يوم الجمعة ليغتسل فيه من الجنابة والحكمة فيه ان يسكن النفس في الرواح الى الصلاة ولا يفتقد عنه الى شيء يراه وفيه حل المرأة أيضا على الاغتسال كما تقدم في حديث أوس بن أوس في أبواب الغسل قال النووي ذهب بعض أصحابنا الى هذا وهو ضعيف أو باطل قال

١٥ نيل م وحرص الصحابة على امتثال الاوامر ولوشق عليهم ورواة هذا الحديث ما بين مصرى ومدنى وفيه رواية الرجل عن عمه والتحديث والاخبار والعنفه والقول وأخرجه مسلم وأبو داود في الصلاة (وعنها) أي عن عائشة

(رضي الله عنه) قالت كان الناس مهنة (بفتحات جمع ما هن كسكتية وكتاب أي خدمة (أنفسهم) وفي نسخة عنهما الهني
كامل فط ابن جبر طحاوية ابن التيز مهنة ١١٤ بكسر الميم وكون الهاء مصدر أي ذوى مهنة أنفسهم (وهكأنوا إذا راسوا)

أي ذهبوا بعد الزوال (الى) صلاة الجمعة راحوا في هيتهم من العرق المتغير الما صل بسبب جهداً أنفسهم في المهنة (فقيل لهم لو اغتسلتم) ليكن مستقبلاً لنزول تلك الرخصة السكرية التي يتأذى بها الناس والملائكة وتنسب الرواح هنا بالذهب بعد الزوال هو على الأصل مع تخصيص التريفة له وفي قوله من اغتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الأولى القريبة قائمة في ارادة مطلق الذهاب كما مر عن الأزهري فلا تعارض ورواه هذا الحديث ما بين مروزي ومروفي وفيه التحديث والاختبار والسؤال والقول وأخرجه مسلم في الصلاة وأبو داود في المناهضة (عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة حين غيميل الشمس) أي تزول عن كمد السماء وأشعر التعير بكان هو اظلمته صلى الله عليه وآله وسلم على صلاة الجمعة بعد الزوال وفي حديث آخر عنه رضي الله عنه كأنبكر بالجمعة أي تبادر بصلاتها قبل القبول وتقبيل بعد الجمعة وقد غمست بظاقره المناهضة في محبة وقوعها بكر النهار وأجيب بأن المراد به المبادرة من الزوال كما قرره البرمادي كغيره قال ابن المسيب

في الحاشية فسر البخاري حديث أس الثماني بحديث أنس الأول إشارة منه إلى أنه لا تعارض بينهما القرون
وفيه رد على من زعم أن الساعات المطاوعة في الذهاب إلى الجمعة من عند الزوال لأنهم كانوا يتبادرون إلى الجمعة قبل الفاتية قال

الحافظ الرافعي محمد بن علي الشوكاني في السبل اعلم أن الأحاديث الصحيحة قد اشتمل بعضها على التصريح بإيقاع صلاة الجمعة وقت لزوال كحديث سلمة بن الوكيل وغيرهما قال ١١٥ كالتصريح مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ادارات الشمس وبعضها فيه التصريح بإيقاعها قبل الزوال كافي حديث جابر بن عبد الله وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة ثم يذهبون إلى مجالسهم فيعبرون من حين تزول الشمس وبعضها محتمل لإيقاع الصلاة قبل لزوال وحاله كافي

حديث سهل بن سعد في الصحيحين وغيرهما قال ما كنا نقبل ولا نتغدى إلا بعد الجمعة وكافي حديث أنس عند البخاري وغيره قال كنا صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجمعة ثم توجه إلى لقائه فنقبل وبجوع هذه الأحاديث يدل على أن وقت الجمعة حال الزوال وقبله ولا موجب لتأويل بعضها وقد وقع من جماعة من الصحابة التجهيع قبل الزوال كما رخصناه في شرح المستقى وذلك يدل على تقرر الأمر لديهم وثبوتها انتهى وزاد في الدراري وهو الحق واليه ذهب الامام أحمد ابن حنبل وذهب الجمهور إلى أن وقتها أول وقت الظهور انتهى (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه) قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا اشتد البرد يكر بالصلاة أي صلاها في أول وقتها على الأصل (وإذا شتد الحر أبرد بالصلاة) قال الراوي (يعني الجمعة) قياسا على

القرون وأسرع الناس إلى موجبات الاجور والهاب إلى الجمعة في الساعة الأولى من أول النهار أو الثانية أو الثالثة فالواجب حل كلام الشارع على لسان قومه إلا أن يثبت له اصطلاح بخلافهم ولا يجوز حمله على المتعارف في لسان المتشرعة الحادث بعد عصره إلا أنه يكره على هذا حديث جابر المصريح بأن يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة فإنه تصريح بمنه باعتبار الساعات الفلكية ويمكن التغاضي عنه بأن مجرد بيان ذلك على لسانه صلى الله عليه وآله وسلم لا يستلزم أن يكون اصطلاح حاله تجري عليه خطاباته ومعايشه كل على اعتبار الساعات الفلكية وحل كلام الشارع عليها المستلزام صحة صلاة الجمعة قبل الزوال ووجه ذلك أن تقسيم الساعات إلى خمس ثم تعقبها بخروج الامام وخروجه عنه في أول وقت الجمعة يقتضي أنه يخرج في أول الساعة السادسة وهو قبل لزوال وقد أجاب صاحب الفتح بن هذا الاشكال بقوله ليس في شيء من طرق الحديث ذكر الايمان من أول المرافعة الساعة الأولى منه جعلت للذهاب بالاعتسال وغيره ويكون مبدءا للجمعة من أول الثانية فهي أولى بالنسبة إلى الجمعي ثمانية بالنسبة إلى النهار قال وعلى هذا فآخر الخامسة أول الزوال فيرفع الاشكال وإلى هذا أشار الصديقي فقال ان أول التكبيرة يكون من ارتفاع النهار وهو أول الضحى وهو أول الهاجر قال ويؤيده الحديث على التهجير إلى الجمعة وغيره من الشافعية في ذلك وجهان أحدهما أن أول التكبير طلوع الشمس والثاني طلوع الفجر قال ويحتمل أن يكون ذكر الساعة السادسة ثابتا كما وقع في رواية ابن عجلان عن ثمي عند النسائي من طريق الميث عنه بزيادة مرتبة بين الدجاجة والبيضة وهي العصفور ونابغه صفوان بن عيسى عن ابن عجلان أخرجه عنه ابن عبيد السلام وله شاهد من حديث أبي سعيد أخرجه حميد بن زنجويه في الترمذي له بالنظر فكهمدى البدنة إلى البقرة إلى الشاة إلى الطير إلى العصفور الحديث ونحوه في مرسل طاوس عند سعيد بن منصور وقع أيضا في حديث الزهري من رواية عبد الله بن معمر عند النسائي زيادة البقرة بين الكبش والدجاجة لكن خالفه عبد الرزاق وهو أثبت منه في معمر وعلى هذا فخرج الامام يكون عند انتهاء السادسة قوله دجاجة بالفتح ويجوز الكسر وحكي بعضه - مجواز الضم والحديث يدل على مشروعية الاعتسال يوم الجمعة وقد تقدم الكلام عليه وعلى فضيلة التكبير إليها قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل على أن أفضل الهدى الأول ثم البقرة ثم الغنم وقد تمسك به من أجاز الجمعة في الساعة السادسة ومن قال انه اذا نذرهديا مطلقا أجزأه اهداء أي مال كان انتهى (وعن سمرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال احضروا الذكور وادنوا من الامام فان الرجل لا يزال يتباعد حتى يؤخر في الجنة وان دخلها ربه أحد وأبوداود) الحديث قال المنذري في اسناداه مانع طاع وهو يدل على مشروعية حضور الخطبة والدفن من الامام لما تقدم في الأحاديث من الحضر على ذلك

أظهر لا بالنص لأن أكثر الأحاديث يدل على التشرقة في المهرود على المبكر في الجمعة مما لقاه من غير تفصيل والذي نحا إليه البخاري مشروعية الأبراد بالجمعة ولم يثبت الحكم بذلك لأن قوله يعبر في الجمعة يحتمل أن يكون قول النابغ مما فوه

وان يكون من نقله فربح عنده الحاقها بالظاهر لانها اما ظاهري وزياد او قبل عن الظاهر قاله ابن المنبر واذا انقضى ان الابرار ان يشرع في الجمعة اخذ منه انها لا تشرع قبل ال ١١٦ الزوال لانا لو شرع لما كان اشدد اذ الحرس المتأخر هابل كان يستغنى عنه

والتغيب اليه وفيه ان التأخر عن الامام يوم الجمعة من أسباب التأخر عن دخول الجمعة جملة الله تعالى من المتقدمين في دخولها
* (باب فضل يوم الجمعة وذكر ساعة الاجابة وفضل الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه) *

(عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم عليه السلام وفيه أدخل الجنة وفيه أخرج منها ولا تقوم الساعة الا في يوم الجمعة رواه مسلم والترمذي وصححه وعن أبي امامة البدرى رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال سيد الايام يوم الجمعة وأعظمها عند الله تعالى وأعظم عند الله تعالى من يوم الفطر ويوم اذ ضحى وفيه خمس خلال خلق الله عز وجل فيه آدم عليه السلام وأهبط الله تعالى فيه آدم الى الارض وفيه نوى الله تعالى آدم وفيه ساعة لا يسأل العبد فيها شيئا الا آتاه الله تعالى اياه ما لم يسأل حراما وفيه تقوم الساعة ما من ملك مقرب ولا نبي مرسل ولا روح الا هو يوم الجمعة قال قال يثغفن من يوم الجمعة رواه احمد وابن ماجه وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان في الجمعة لساعة لا يوافقها مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله عز وجل خيرا الا أعطاه الله تعالى اياه وقال بيده قلنا يا رب هذا رواه الجماعة الا ان الترمذي وأبو داود لم يذكرا القيام ولا يقبلها) الحديث الاول أخرجه أيضا النسائي وأبو داود والحديث الثاني قال العراقي اسناده حسن والحديث الثالث زاد في الترمذي وأبو داود ان أبا هريرة قال اقيمت عبد الله بن سلام فحدثته هذا الحديث فقال أنا أعلم تلك الساعة فقلت أخبرني بها فقال عبد الله هي آخر ساعة من يوم الجمعة كذا عند أبي داود وعند الترمذي هي بعد العصر الى أن تغرب الشمس قوله خير يوم طلعت فيه الشمس فيه ان أفضل الايام يوم الجمعة وبه جزم ابن العربي ويشكل على ذلك ما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث عبد الله بن قرقط ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أفضل الايام عند الله تعالى يوم النحر وسبأ في آخر أبواب الضحايا وبأني الجمع بينه وبين ما أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من يوم أفضل عند الله تعالى من يوم هرفة هنالك ان شاء الله تعالى وقد جمع العراقي فقال المراءى بتفضيل الجمعة بالنسبة الى ايام الجمعة وتفضيل يوم عرفة او يوم النحر بالنسبة الى ايام السنة وصرح بأن حديث افضلية يوم الجمعة أصح قال صاحب المفهم صبعة خير وشهر يستعملان للام فاضلة ولغيرها فاذا كانت للام فاضلة وأصلها خير واشهر على وزن أفعول وأما اذا لم يكونا للام فاضلة فهما من جملة الاسماء كما قال تعالى ان ترك خير او قال ويجوز

بتجديها قبل الزوال واستدل به ابن بطال على أن وقت الجمعة وقت الظهور لان اناسوى بينهم في جوابه خلافا لما أجاز الجمعة قبل الزوال وقد تقدم آنفا ما هو الحق في ذلك وفيه أن إزالة التثنية عن المصلى بكل طريق محافظة على المشروع لان ذلك هو السبب في مراعاة الابراد في الحزبون الابراد ورواة هذا الحديث كلهم بصريون وفيه التحديث والسماع والقول (عن أبي هريرة) يفتح العين ويكون الباء بعد الرحمن بن جبر النصراني (رضي الله عنه انه قال) لعباية بن رفاعه لما أدركه في الطريق (وهو ذاهب الى الجمعة سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من اغترب قدماه أي أصابه ما غبار في سبيل الله) اسم جنس مضاف يفيد العموم فيشمل الجمعة (حرمه الله) كله (على الزمان) قال ابن اثير في الحاشية وجه دخول هذا الحديث في الجمعة قوله أدركني أبو عيسى لانه لو كان بعد ولما احتل الوقت للمادة لتعذرهما مع العدو ولان أبا عيسى جعل حكم السبي الى الجمعة حكم الجهاد وليس العدو من مطالب الجهاد ذلك الجمعة انتهى ورواة الحديث ما بين

مدني ودمشقي وابن أبي عيسى في البخاري الا هذا الحديث الواحد ويريد من افراذه وفيه رواية تابعي عن الله تابعي عن صاحب الحديث والسماع والقول أخرجه البخاري في الجهاد وكذا الترمذي والنسائي (عن ابن عمر رضي الله

عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يقيم الرجل أخاه من مقعده (يفتح الميم موضع قعوده) ويجلس فيه) والمعنى ان كل واحد منكم منى عنه وظاهر النهي التحريم فلا يصرف عنه الا ١١٧ بدليل ولا يجوز ان يقيم أحدا من مكانه ويجلس فيه لان من سبق الى مباح فهو أحق به ولا حد حديث ان الذي يتخطى رقاب الناس أو يفرق بين اثنين بعد خروج الامام كالجوارقصة في النار وهو يضمن الغاف أى امعاه والتفريقة صادقة بأن يزحزح رجلين عن مكانهما ويجلس بينهما ثم لو قام الجالس باختياره وأجلس غيره فلا كراهة في جلوس غيره ولو بعث من يقعدله في مكان لم يقم عنه اذا جاء هو جازا بضمن غير كراهة ولو فرش له نحو سجادة فغلبه نهيته والصلوات مكانها لان السبق بالاجسام لا بما يفرش ولا يجوز له الجلوس عليه بغير رضاه نعم لا يرفعها بيده أو غيرها لئلا تدخل في ضمانه ولمسلم عن جابر لا يقيم أحدا منكم أخاه يوم الجمعة ثم يخالف الى مقعده فبقعه فيه وامكن يقول نفسه صوا ويؤخذ منه أن الذي يتخطى بعد الاستئذان خارج عن حكم الكراهة قال في الفتح ولا مفهوم لقوله لا يقيم الرجل أخاه بل ذكر لمزيد التفسير عن ذلك لقبحه ان فعله من جهة التكبر كان قبيحا وان فعله من جهة الاثرة كان أقبح انتهى (قبل) أى قال ابن جرير قاتلنا فع (الجمعة قال الجمعة وغيرها) يعنى هما متساويان في النهي عن التخطى

لله فيه خير كثير قال وهى في حديث الباب للفاضلة ومعنا فى هذا الحديث ان يوم الجمعة افضل من كل يوم طلعت شمسه وظاهر قوله طلعت عليه الشمس ان يوم الجمعة لا يكون افضل أيام الجنة ويمكن ان لا يعتبر هذا القيد ويكون يوم الجمعة افضل أيام الجنة كما انه افضل أيام الدنيا لما ورد من أن أهل الجنة يزورون ربهم فيه ويحبب بانالنا علم انه يسهر في الجنة يوم الجمعة والذي ورد أنهم يزورون ربهم بعد مضى جمعة كما في حديث أبي هريرة عند الترمذى وابن ماجه قال أخبرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أهل الجنة اذا دخلوها نزلوا فيها بفضل أعمالهم فيؤذن لهم في مقعدار يوم الجمعة من أيام الدنيا فيزورون الحديث قوله فيه خلق آدم فيه دليل على ان آدم لم يخلق في الجنة بل خلق خارجها ثم ادخل اليها قوله وفيه ساعة لا يسأل العبد فيها الخ قد اختلفت الاحاديث في تعيين هذه الساعة بحسب ذلك أقوال الصحابة والتابعين والائمة بعدهم قال الحافظ في الفتح قد اختلف أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم في هذه الساعة هل هى باقية أو قد رفعت وعلى البقاء هل هى في كل جمعة أو في جمعة واحدة من كل سنة وعلى الاول هل هى وقت من اليوم معين أو مبهم وعلى التعيين هل تستوعب الوقت أو نهى به عليه وعلى الاجماع ما ابتدأه وما انتهأه وعلى كل ذلك هل تسقى أو تنقفل وعلى الاتة قال هل تستغرق اليوم أو بعضه وذكر رحمه الله تعالى من الاقوال فيها ما لم يذكره غيره وهما ناسيها الى بسطه مختصرا * القول الاول انها قد رفعت حكمه ابن المنذر عن قوم وزينه وروى عنه عبد الرزاق عن أبي هريرة أنه كذب من قال بذلك وقال صاحب الهدى ان قائله ان اراد انها صارت مبهمه بعد ان كانت معلومة احتمل وان اراد حقيقة الرفع فهو مردود * الثاني انها موجودة في جمعة واحدة من السنة روى عن كعب بن مالك * الثالث انها مخفية في جميع اليوم كما أخفيت ليلة القدر وقد روى الحاكم وابن خزيمة عن أبي سعيد انه قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنها فقال قد علمت انما أنسيتهما كما أنسيت ليلة القدر وقد مال الى هذا جمع من العلماء منهم الراغب وصاحب المغنى * الرابع انها تنقفل في يوم الجمعة ولا تلزم ساعة معينة وجزم به ابن عساكر ورجحه الغزالي والمحجب الطبري * الخامس اذا أذن المؤذنون صلاة الغداة روى ذلك عن عائشة * السادس من طلوع الفجر الى طلوع الشمس روى ذلك ابن عساكر عن أبي هريرة * السابع مثله وزاد ومن العصر الى المغرب رواه سعيد بن منصور عن أبي هريرة وفي اسناده ما ثبت بن أبي سليم * الثامن مثله وزاد وما بين أن ينزل الامام من المنبر الى أن يكبر رواه حميد بن زنجويه عن أبي هريرة * التاسع انها أول ساعة بعد طلوع الشمس حكمه الجليلي في شرح التبيين وتبعه المحجب الطبري في شرحه * العاشر عند طلوع الشمس حكمه الغزالي في الاحياء وعزاه ابن المنبر الى أبي ذر * الحادى عشر انها آخر الساعة الثالثة من النهار كما صاحب المغنى وهو في

في مواضع الصلوات ورواه هذا الحديث ما بين بحارى وحراى ومكى ومدى وفيه التحديد والاختيار والسمع والقول وشيخ البخاري رحمه الله من افراده وأخرجه مسلم في الاستئذان (عن السائب بن يزيد) الكندي (رضي الله عنه) قال كان

النداء الذي ذكره الله تعالى في كتابه العزيز (يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم) خلافة (أبي بكر وعمر) رضي الله عنهما ١١٨ (فلما كان عثمان) رضي الله عنه خليفة (وكثير الناس) أي المسارن

عليه السلام صلى الله عليه وآله وسلم (زاد) بعد مضي مدة من خلافته (النداء الثالث) عند دخول الوقت (على الزوراء) مما نالنا باعتبار كونه مزيدا على الذاين بين يدي الإمام وإقامة الصلاة وزاد ابن خزيمة في رواية وكيع عن ابن أبي ذئب فامر عثمان بالاذان الأول ولا منافاة بينهما لأنه أول باعتبار الوجود ثالث باعتبار مشروعية عثمان له بإجماعه وموافقة سائر الصحابة له بالسكوت وعدم الانكار فصار إجماعا سكونيا وأطلق الأذان على الإقامة تقليبا بإجماع الأعلام فيه وما ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم بين كل أذانين صلاة لمن شاء وزاد أبو ذر في روايته قال أبو عبد الله يعني البخاري الزوراء موضع بالسوق بالمدينة قيل أنه مرتفع كالمنازة وقيل بجر كبر عن سد باب المسجد قال في الفتح والذي يظهر أن الناس أخذوا بقول عثمان في جميع البلاد اذ ذلك ليكون خليفة مطاع الامر لكن ذكر الفاكهاني أن أول من أحدث الأذان الأول بكه الطحاج وبالبصرة زياد وبالغنى أن أهل المغرب الذين الآن لا تأذنين الجمعة عندهم سوى مرة وروى ابن أبي شيبة من

مسند أحمد عن أبي هريرة موقوفا بالفظ وفي آخر ثلاث ساعات منه ساعة من دعا الله تعالى بها استجيب له وفي أسناده مخرج بن فضالة وهو ضعيف * الثاني عشر من الزوال إلى أن يصير الظل نصف ذراع - حكماء المحب الطبري والمنذري * الثالث عشر مثله لكن زاد إلى أن يصير الظل ذراعاً - حكماء عياض والقرطبي والنووي * الرابع عشر مثله زاد إلى الشمس بشير بن ذراع رواه ابن المنذر وابن عبد البر عن أبي ذر * الخامس عشر إذا زالت الشمس - حكماء ابن المنذر عن أبي العباس وروى نحوه عن علي وعبد الله بن نوفل وروى ابن عساكر عن قتادة أنه قال كانوا يرون الساعة المستجاب فيها الدعاء إذا زالت الشمس * السادس عشر إذا أذن المؤذن الصلاة الجمعة رواه ابن المنذر عن عائشة * السابع عشر من الزوال إلى أن يدخل لرجل في الصلاة ذكره ابن المنذر عن أبي السوار العدوي * الثامن عشر من الزوال إلى خروج الإمام - حكماء أبو الطيب الطبري * التاسع عشر من الزوال إلى غروب الشمس - حكماء أبو العباس أحمد بن علي الأزماري بسكون الزاى وقبل ياء النسبة راجعاً لمحمد بن وهب ابن القن * العشر من ما بين خروج الإمام إلى أن تقام الصلاة رواه ابن المنذر عن الحسن ورواه المروزي عن الشعبي * الحادي والعشرون عند خروج الإمام رواه حميد بن زنجويه عن الحسن * الثاني والعشرون ما بين خروج الإمام إلى أن تنقضي الصلاة رواه ابن جرير عن الشعبي وروى عن أبي موسى وابن عمر * الثالث والعشرون ما بين أن يحرم البيع إلى أن يحل رواه سعيد بن منصور وابن المنذر عن الشعبي * الرابع والعشرون ما بين الأذان إلى انقضاء الصلاة رواه حميد بن زنجويه عن ابن عباس * الخامس والعشرون ما بين أن يجلس الإمام على المنبر إلى أن تنقضي الصلاة رواه مسلم وأبو داود عن أبي موسى وسليمان وهذا يمكن أن يعمد مع الذي قبله السادس والعشرون عند التآذين وعندئذ كبير الإمام وعند الإقامة رواه حميد بن زنجويه عن عوف بن مالك الأنصبي الصماني * السابع والعشرون مثله لكن قال إذا أذن وإذا نفي المنبر وإذا أقيمت الصلاة رواه ابن أبي شيبة وابن المنذر عن أبي امامة الصماني * الثامن والعشرون من حين يفتح الإمام الخطبة حتى يقرعها رواه ابن عبد البر عن ابن عمر مرفوعاً بأسناده ضعيف * التاسع والعشرون إذا بلغ الخطيب المنبر وأخذ في الخطبة - حكماء الغزالي * الثلاثون عند الجلوس بين الخطبتين - حكماء الطبري عن بعض شراح المصابيح * الحادي والثلاثون عند نزول الإمام من المنبر رواه ابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر بإسناد صحيح عن أبي بردة * الثاني والثلاثون حين تقام الصلاة حتى يقوم الإمام في مقامه - حكماء ابن المنذر عن الحسن وروى الطبراني من حديث ميمونة بنت سعد نحوه بإسناد ضعيف * الثالث والثلاثون من إقامة الصلاة إلى تمام الصلاة أخرجه الترمذي وابن ماجه من حديث عمرو بن عوف وفيه قالوا آية ساعة يا رسول الله قال حين تقام الصلاة إلى الانصراف وسليمان والبيهقي ابن سيرين رواه عنه ابن جرير وسعيد بن

طريق ابن جرير قال الأذان الأول يوم الجمعة بدعة فيحتمل أن يكون قال ذلك على سبيل الانكار ويحتمل أن يراد أنه لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكل ما لم يكن في زمنه يسمى بدعة لكن منها ما يكون حسناً ومنها ما يكون

بجمل الاف ذلك وتبين ان عثمان احدثه لاعلام الناس بدخول وقت الصلاة قديما على بقية الصلوات فالحق الجمعة
بها وابقى خصوصيتها بالاذان بين يدي الخطيب وفيه استنباط معنى ٩١٩ من الاصل لا يبطله وأماما أحدث الناس قبل

وقت الجمعة من الدعاء اليه بالذكر
والصلاة على النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فهو في بعض البلاد
واتباع السلف الصالح أولى
انتهى قلت بما أشار اليه الحافظ
من كون بعض البدع حسنة فيه
نظر واستدل البخاري بهذا
الحديث على الجلس على المنبر
قبل الخطبة خلافا لبعض
الحنفية واختلاف من أثبتته هل
هو للاذان أو راحة الخطيب
فعلى الاول لا ينسب في العبد
ان لا اذان هناك واستدل به أيضا
على التأذين قبل الخطبة وعلى
ترك تأذين اثنين معا وعلى أن
الخطبة يوم الجمعة سابقة على
الصلاة ووجهه ان الاذان
لا يكون الا قبل الصلاة واذا كان
يتبع حين يجلس الامام على المنبر
دل على سبق الخطبة على الصلاة
ورواة هذا الحديث أربعة وفيه
التحديث والاختبار والعنعنة
والقول واخرجه البخاري أيضا
في الجمعة وأبو داود في الصلاة
وكذا الترمذي وابن ماجه
وهو (وهو) أي عن السائب بن
يزيد (رضي الله عنه) في رواية قال
لم يكن للنبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) مؤذن غير واحد يؤذن
يوم الجمعة والآله بلال وابن أم
مكتوم وسعد القرظ ومنه
للناسق وابي داود من رواية

منصور الرابع والثلاثون هي الساعة التي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فيها
الجمعة رواه ابن عساکر عن ابن سيرين قال الحافظ وهذا غير الذي قبله من جهة اطلاق
ذلك وتقييد هذا الخامس والثلاثون من صلاة العصر الى غروب الشمس وبديل على
ذلك حديث ابن عباس عن عبد بن جابر وحديث أبي سعيد عنده بلنفا فالتمسوه وها بعد
العصر وذكر ابن عبد البر ان قوله فالتمسوها الى آخره مخرج ورواه الترمذي عن أنس
مرفوعا بلنفا بعد العصر الى غروب الشمس واسناده ضعيف السادس والثلاثون
في صلاة العصر رواه عبد الرزاق عن يحيى بن اسحق بن أبي طلحة عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم مرسل السابع والثلاثون بعد العصر الى آخر وقت الاختيار حكاه الغزالي
في الاحياء الثامن والثلاثون بعد العصر مطلقا رواه أحمد وابن عساکر عن أبي هريرة
وأبي سعيد مرفوعا بلنفا وهي بعد العصر ورواه ابن المنذر عن مجاهد مثله قال وهو عنه
عن الحكم عن ابن عباس ورواه أبو بكر المروزي عن أبي هريرة ورواه عبد الرزاق عن
طاوس التاسع والثلاثون من وسط النهار الى قرب آخر النهار روى ذلك عن أبي سلمة
ابن علقمة الاربعون من حين نصف الشمس الى ان تغيب ورواه عبد الرزاق عن
طاوس الحادي والاربعون آخر ساعة بعد العصر وبديل على ذلك حديث جابر الا
رواه مالك وأهل السنن وابن خزيمة وابن حبان عن عبد الله بن سلام من قوله وروى
ابن جابر عن أبي هريرة مرفوعا مثله الثاني والاربعون من حين يغرب قرص الشمس
أو من حين يبدى قرص الشمس للغروب الى أن يتكامل غروب ورواه الطبراني
والدارقطني والبيهقي من طريق زيد بن علي عن مرجانة سولة فاطمة رضی الله عنها قالت
حدثتني فاطمة عن أبيها صلى الله عليه وآله وسلم وفيه أية ساعة هي قال اذا ندى نصف
الشمس للغروب وكانت فاطمة رضی الله عنها اذا كان يوم الجمعة أرسلت غلاما لها قال
له زيد ينظر لها الشمس فاذا أخبرها انها اشدت للغروب أقبلت على الدعاء الى أن تغيب قال
الحافظ وفي اسناده اختلاف على زيد بن علي وفي بعض روايته من لا يعرف حاله وأخرجه
أيضا الصحيح بن راهويه ولم يذكر مرجانة الثالث والاربعون انها وقت قراءة الامام
الفاتحة في الجمعة الى أن يقول آمين قاله الجزري في كتابه المسمى الحسن الحصين في الادعية
وروجه وفيه أنه ينوب على الداعي الانصات لقراءة الامام كما قال الحافظ قال وهذا
الاقوال ليست كلها متغيرة من كل وجه بل كثير منها يمكن أن يندمج فيه قال الهب
الطبري أصح الاسانيد في تعيين الساعة حديث أبي موسى وسبأ في وقد مرح مسلم
بمثل ذلك وقال بذلك البيهقي وابن العربي وجماعة والقرطبي والنووي وذهب آخرون
لى ترجيح حديث عبد الله بن سلام حكى ذلك الترمذي عن أحمد انه قال أكثر الاحاديث
على ذلك وقال ابن عبد البر انه أثبت شيئا في هذا الباب ويؤيده ما سبأ في عن أبي سلمة
ابن عبد الرحمن من ان ناسا من الصحابة اجتمعوا على ذلك ووجهه أحمد واسحق وجماعة

صالح بن كيسان وهو ظاهر في ارادة نفي تأذين اثنين معا أو ارادة ان الذي كان يردن هو الذي كان يقيم وقد نص الشافعي على
كرامة التأذين جماعة (وكان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الامام) يعني (على المنبر) قيل الخطبة (من معاوية بن أبي سفيان)

هذه من حرب بن أمة (رضي الله عنه) أنه جلس على المنبر يوم الجمعة فلما أذن المؤذن قال الله أكبر الله أكبر قال معاوية
الله أكبر الله أكبر قال المؤذن (أشهد ١٢٠ أن لا إله الا الله فقال معاوية وأنا) أي أشهده أو أقول مثله (فلما قال) أي

المؤذن (أشهد أن محمدا رسول الله فقال معاوية وأنا) أي أشهد أو أقول مثله (فلما أن قفى) المؤذن (التأذين) أي فرغ منه (قال) معاوية (يا أيها الناس اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) على هذا المجلس حين أذن المؤذن يقول ما سمعتم مني من مقالتي) أي التي أجبت بها المؤذن وفيه ان قول المجيب وانما كذلك أرشحوه يكفي في اجابة المؤذن وفي هذا الحديث تعلم العلم وتعلمه من الامام وهو على المنبر وان الخطيب يجيب المؤذن وهو على المنبر وفيه اباحة الكلام قبل الشروع في الخطبة وان التكبير في أول الاذان غير مبرع وفيه نظر وفيه الجوامع قبل الخطبة ورواه ما بين هروري ومدا في وفيه التعديت والاخبار والعنونة والقول وشيخ البخاري من افراد وزوايه الرجل عن عمه والصحابي عن الصحابي وأخرجه الذهبي في الصلاة وفي اليوم والليالي (حديث سهل بن سعد في أمر المنبر تقدم) في باب الجمعة (وذكر صلاة عليه ورجوعه القهقري وزاد في هذه الرواية فلما فرغ) من الصلاة (اقبل على الناس) بوجه الشريف (نقال) مينا الاصحابه رضي الله عنهم حكمة ذلك (أيها الناس

من المتأخرين والحاصل أن حديث أبي هريرة المتقدم ظاهره يحالف الاحاديث الواردة في كونه بعد العصر لان الصلاة بعد العصر منهي عنه او قد ذكر فيه لا يوافقه ابا عبد مسلم قائم يصلي وقد أجاب عنه عبد الله بن سلام بان منتظر الصلاة في صلاة وروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما يأتي ولكنه يشكك على ذلك قوله قائم وقد أجاب عنه القاضي عماض بأنه ليس المراد القيام الحقيقي وانما المراد به الاهتمام بالامر كقولهم فلان قام في الامر الفلاني ومنه قوله تعالى الامامت عليه قائما وليس بين حديث أبي هريرة وحديث أبي موسى الا في تمارض واختلاف وانما الاختلاف بين حديث أبي موسى وبين الاحاديث الواردة في كونه بعد العصر أو آخر ساعة من اليوم وسياق فاما الجمع فانما يمكن بان يصار الى القول بانها تنتقل فيحمل حديث أبي موسى على أنه أخير فيه عن جمعة خاصة وتحمل الاحاديث الاخرى على جمعة اخرى فان قيل بتقدمها انذاك وان قيل بانها في وقت واحد لان ذلك في ما روي حديثنا الى الترجيح ولا شأن ان الاحاديث الواردة في كونه بعد العصر أرجح لسكوتهم واتصالها بالسماح وان لم يختلف في رفعها والاعتقاد بكونه قول أكثر الصحابة فقيم أربعة مبرجات وفي حديث أبي موسى مبرج واحد وهو كونه في أحد الصلوتين، وبقيت الاحاديث ولكن عارض كونه في أحد الصلوتين أمران وسياق ذكرهما في شرحه وسلك صاحب الهدى مسلكا آخر واختار أن ساعة الاجابة منحصرة في أحد الوقتين المذكورين وان أحدهما لا يعارض الاخر لاحتمال ان يكون صلى الله عليه وآله وسلم دل على أحدهما في وقت وعلى الاخر في وقت آخر وهذا كقول ابن عبد البر انه ينبغي الاجتهاد في الدعاء في الوقتين المذكورين وسبق الى تجويز ذلك الامام أحمد قال ابن المنير اذا علم ان فائدة الابهام هذه الساعة ولله القدر بعث الدعاء على الاكثر من الصلاة والدعاء ولو وقع البيان لها لا تسلك الناس على ذلك وتركوا ما عداها فالعجب بعد ذلك ممن يتكلم في طلب تحديدها وقال في موضع آخر يحسن جمع الاقوال فتكون ساعة الاجابة واحدة منها لا بعينها فيصافقها من اجتهاد في الدعاء في جميعها (وعن أبي موسى رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول في

ساعة الجمعة هي ما بين ان يجلس الامام يعني على المنبر الى ان يفتي الصلاة ورواه

أبو داود وعن عمرو بن عوف المزني رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان في الجمعة ساعة لا يسأل الله تعالى العبد فيها شيئا الا آتاه آياه قالوا يا رسول الله أية ساعة

هي قال حين تقام الصلاة الى انصراف منها رواه ابن ماجه والترمذي الحديث الاول مع كونه في صحيح مسلم قد أعل بالانقطاع والاضطراب أما الانقطاع فلان مخزومة ابن بكير رواه عن أبيه بكير بن عبد الله بن الأشج وهو لم يسمع من أبيه فله أحد عن حماد بن خالد عن مخزومة نفسه وقال سعيد بن أبي مريم سمعت حالي موسى بن سالم قال أتيت مخزومة

انما صنعت هذا التأخر ابي ولته لمواصلة في اعلى المنبر ليراد من قديحي عليه ابن رؤيته اذا على على الارض ويستغاد منه ان من فعل شيئا يخالف العادة أن يبين حكمته لا يصحبه وفيه مبرر وعية الخطبة على

المنبر لكل خطيب خليفة كان او غيره وفيه جواز قصد تعليم المأمومين أفعال الصلاة بالفعل وجواز العمل بها في الصلاة وكذلك الكثير وان لم يتفرق كما هو الحق وجواز ارتفاع الامام على المأمومين وفيه استحباب اتخاذ المنبر لكونه ابغ في مشاهدة الخطيب والسماع منه واستحباب الافتتاح بالصلاة في كل ١٢١ شي جديدا ما شكر او مات بركا ورواه هذا

الحديث واحد منهم بلخي رهوشنج البخاري والاثان بعده مدين وفيه الحديث والقول وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال كان جذع) بكسر الجيم واحد جذوع النخل (يقوم اليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم) اذا خطب الناس (فلما وضع له المنبر) أي لاجل الخطبة وهو موضع الترجمة (سمعة الجذع) المذكور صونا (مثل أصوات العشار) بكسر العين المهملة جمع عشار بضم المهملة وفتح الشين الناقصة الحاملة التي مضت لها عشرة أشهر او التي معها أولادها (حتى نزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من المنبر (فوضع يده) الشريفة (عليه) فسكن وفي حديث أبي الزبير عن جابر عند النسائي في الكبرى اضطربت تلك السارية كخنين الناقة الخ لوج أي التي انتزع منها ولدها والخنين هو صوت المتألم المشتاق عند الفراق وقوله در السعد غلام على آزاد البخاري في خلاصه في قصيدة توبة مدح بهار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال مشيرا الى هذه المعجزة العظيمة

ابن بكير فسأته أن يحدثني عن أبيه فقال ما سمعت من أبي شيئا من هذه كتب وجدناها عندنا عنه ما أدركت أبي الا وأنا غلام وفي الاصل لم أسمع من أبي وهذه كتبه وقال علي بن المديني سمعت معاذ يقول مخرومة سمع من أبيه قال ولم أجدا أحدا بالدينة يخبر عن مخرومة انه كان يقول في شيء سمعت أبي قال علي ومخرومة ثقة وقال ابن معين يخبر عن مخرومة مخرومة ضعيف الحديث ليس حديثه بشي قال في الفتح ولا يقال مسلم يكن في المعنعن بإمكان الاقامة مع العادمة وهو كذلك هنا فاقول وجود التصريح من مخرومة بأنه لم يسمع من أبيه كافي في دعوى الانتفاع انتهى وأما الاضطراب فقال العراقي ان أكثر الروايف جعلوه من قول أبي بردة موقوعا وأنه لم يرفعه غير مخرومة عن أبيه وهذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم فقال لم يسنده غير مخرومة عن أبيه عن أبي بردة قال ورواه حماد عن أبي بردة من قوله ومنهم من بلغه أبو موسى ولم يرفعه قال والصواب انه من قول أبي بردة وتابعه واصل الاحدب ومحمد بن الرواية عن أبي بردة من قوله وقال النعمان بن عبد السلام عن الثوري عن أبي اسحق عن أبي بردة عن أبيه موقوف ولا يثبت قوله عن أبيه انتهى كلام الدارقطني وأجاب الثوري في شرح مسلم عن ذلك بقوله وهذا الذي استدركه بناء على القاعدة المعروفة ولا كثر الحديث انه اذا تعارض في رواية الحديث وقف ورفع أو إرسال واتصال حكمه بالوقف والإرسال وهي قاعدة ضعيفة متنوعة قال والاصح طريقة الاصوليين والفقهاء والبخاري ومسلم ومحدثي الحديث انه يحكم بالرفع والاتصال لانهم زيادة ثقة انتهى والحديث الثاني المذكور في الباب حسنه الترمذي وفي اسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف وقد اتفق آئمة الجرح والتعديل على ضعفه والترمذي قد شرط في حد الحسن أن لا يكون في اسناده من يتهم بالكذب وكثير هنا قال فيه الشافعي وأبو داود انه ركن من اركان الكذب وقد حسن له الترمذي مع هذا عدة أحاديث وصح له حديث الصلح جاز بين المسايين قال الذهبي في الميزان فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي قال العراقي لا يقبل هذا الطعن منه في حق الترمذي وانما جهل الترمذي من لا يعرفه كابن حزم والافهوا امام معتمد عليه ولا يمنع أن يخالف اجتهاد اجتهاد غيره في بعض الرجال وكأنه رأى ما رآه البخاري فانه روى عنه انه قال في حديث كثير بن أبيه عن جده في تكبير العبد من انه حديث حسن واعلنا انه احكم عليه بالحسن باعتبار الشواهد فانه بمعنى حديث أبي موسى المذكور في الباب فارتفع بوجوه حديث شاهد له الى درجة الحسن وقد رواه البيهقي ورواه أيضا ابن أبي شيبة من طريق غيره عن واصل الاحدب عن أبي بردة من قوله واسناده قوي والحديثان يدلان على ان ساءة الاجابة هي وقت صلاة الجمعة من عند عود الامام المنبر أو من عند الإقامة الى الانصراف منها وقد تقدم ان

١٦ نيل ت آسن شوقا الى الندامى حنين جذع الى الحبيب (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب قائما) قال ابن المنذر الذي عليه جل أهل العلم من علماء الامصار ذلك ونقل غيره عن أبي حنيفة رحمه الله ان القيام في الخطبة سنة وليس بواجب وعن مالك في روايه انه واجب فان تركه أساء وصحت الخطبة وعند الباقي ان

القيام في الخطبة يشترط للقادر كالمصلاة واستدل الاول بحديث أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حولوه وبحديث سهل مري غلامك يعمل لي أعواداً أجلس عليها وأجيب عن الاول انه كان في غير خطبة الجمعة وعن الثاني احتمال أن تكون الإشارة ١٢٢ الى الجلوس أول ما يصعد بين الخطبتين واستدل الجمهور بحديث جابر

الاحاديث المصروية بانهم بعد العصر أخرج وسياً في ذكرها (وعن عبد الله بن سلام رضى الله عنه قال قلت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس انما الجدي في كتاب الله تعالى في يوم الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مؤمن يصلي يسأل الله عز وجل فيه شيئاً الا قضى حاجته قال عبد الله فاشار الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو ببعض ساعة فكانت صدقت أو بعض ساعة قلت أي ساعة هي قال آخر ساعة من ساعات النهار قلت ان لم يست ساعة صلاة قال بلى ابداً بعد المؤمن اذا صلى ثم جلس لا يجلسه الا الصلاة فظهر في صلاة رواء ابن ماجه هـ وعن أبي سعيد وأبي هريرة رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله عز وجل فيه شيئاً الا أعطاه اياه وهى بعد العصر رواء أحمد بن حنبل رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة منها ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله تعالى شيئاً الا آتاه اياه واقتسوها آخر ساعة بعد العصر رواء النسائي وأبو داود هـ وعن أبي سامة بن عبد الرحمن رضى الله عنه ان ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجتمعوا وتذكروا الساعة التي في يوم الجمعة فقفرقوا ولا يختلفوا أنهم آخر ساعة من يوم الجمعة رواء سعيد في سننه وقال أحمد بن حنبل أ كثر الاحاديث في الساعة التي يرجى فيها الاجابة الدعاء بعد صلاة العصر ويرجى بعد زوال الشمس) الحديث الاول رفعه ابن ماجه كما ذكر المصنف وهو من طريق أبي النضر عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام قال قلت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس الحديث ورواه مالك وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان من طريق محمد بن ابراهيم عن أبي سامة عن أبي هريرة عن عبد الله بن سلام من قوله والحديث الثاني رواه أيضاً البزار عنه بإسناد قال العراقي صحيح وقال في مجمع الزوائد ورجالهم رجال الصحيح والحديث الثالث أخرجه الحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط مسلم وحسن الحافظ في الفتح اسناده والاثر الذي رواه أبو سلمة بن عبد الرحمن عن جماعة من الصحابة قال الحافظ في الفتح اسناده صحيح وفي الباب عن أنس عند الترمذي من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اقتسوا الساعة التي ترجى في يوم الجمعة بعد العصر الى غير ذلك الشمس وفي اسناده محمد بن أبي حمزة وهو ضعيف وقد تابعه ابن لهيعة كما رواه الطبراني في الاوسط وعن قاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقدم أول الباب وعن أبي ذر عن ابن عبد البر في التمهيد وابر المنذر وعن سلمان أشار اليه الترمذي والاحاديث المذكورة في الباب تدل على ان الساعة التي تقدم الخلاف

ابن مرة وحدث كعب بن عجرة أنه دخل المسجد وعبد الرحمن ابن أبي الحكم يخطب فاعلمها فانكر عليه ونزل الآية وتركوا قائماً وفي رواية ابن خزيمة ما رأيت كالיום قط اماماً يوم المسامير يخطب وهو جالس يقول ذلك مرتين وأخرج ابن أبي شيبة عن طاوس خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائماً وأبو بكر وعمر وعثمان وأول من جلس على المنبر معاوية وهو اظبطه صلى الله عليه وآله وسلم على القيام وعشر وعية الجلوس بين الخطبتين ولو كان القعود منه وما في الخطبتين ما احتج الى الفصل بالجلوس ولان الذي نقل عنه القعود كان معذراً فاعتد ابن أبي شيبة عن الشعبي أن معاوية انما خطب قاعداً لما كثر نهم بطنه ورجله وأما من احتج بأنه لو كان شرطاً ما صلى من انكر ذلك مع القاعد فجوابه أنه محمول على أن من صنع ذلك خشي الفتنة أو ان الذي قعوده بعد اجتماد كما قالوا في اتمام عثمان المصلاة في السفر وقد انكر ذلك ابن مسعود ثم انه صلى خلفه وتم معاً واعتذر بأن الخلاف شر (ثم) كان صلى الله عليه وآله وسلم (يقعد) بعد الخطبة

الاولى (ثم يقوم) الخطبة الثانية (كما تفعولون الان) من القيام وكذا القعود ورواه هذا الحديث ما بين بصري ومديني وفيه التحديث والعنفمة والقول وأخرجه مسلم والترمذي في الصلاة (عن عمرو بن تغلب) غير مصروف العبدى التميمي البصري (رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم) أي يسأل أو سبي فقهه فاعطى رجلاً

وترك رجلا لا يبلغه ان الذين تركوا (سليم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) على الترك (لحم الله) نهى الى ما باعه
ذلك (ثم اثنى عليه) بما هو آله (ثم قال اما بعد) أي بعد حمد الله والثناء عليه وهذا موضع الترجمة وهو قول البخاري باب
من قال في الخطبة بعد الشاء اما بعد أي قد أصاب السنة قال سيويه ١٢٣ أما بعد معناه ما يمكن من شيء وقول

في تعيينها حتى آخر ساعة من يوم الجمعة وقد تقدم وط الخلاف في ذلك وبين الجمع بين
بعض الأحاديث والنرجيح بين بعض آخر والقول بانها آخر ساعة من اليوم هو أرجح
القول واليه ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والائمة ولا يعارض ذلك الأحاديث
الواردة بانها بعد العصر بدون تعيين آخر ساعة لانها تشمل على الأحاديث المقيمة قبلها آخر
ساعة وحمل المطلق على المقيد معين كما تقر في الاصول وأما الأحاديث المصرفة بانها
وقت الصلاة فقد عرفت انها مرجوحة وبقي الكلام في حديث أبي سعيد الذي أخرجه
أحمد وابن خزيمة والحاكم بإلفظ سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ما يقال قد
علمنا ثم أنسيتما كما أنسيت ليلة القدر قال العراقي رجله رجال الصحيح ويحجب عنه بان
نسب ما نصه صلى الله عليه وآله وسلم لها لا يقدح في الأحاديث الصحيحة الواردة بتعيينها
لاحتمال أنه سمع منه صلى الله عليه وآله وسلم التعيين قبل أن ينسب ما كان قال البيهقي وقد
بلغنا صلى الله عليه وآله وسلم تعيين وقتها فلا يكون انشاؤه ناسخا للتعين المتقدم (وعن
أوس بن أوس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أفضل أيامكم
يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه قبض وفيه النفخة وفيه الصعقة فأكثروا على من الصلاة
فيه فان صلاتكم معروفة على قائلها يبارك الله وكيف تعرض عليكم صلاتكم لا تأموا وقد
أمرت يعني وقد بليت فقال ان الله عز وجل حرم على الارض أن تأكل أجساد الانبياء
رواه الترمذي والاثمري وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أكثروا الصلاة على يوم الجمعة فانه مشهود تشهد الملائكة وان أحد ان
يصل على الأعرض على صلواته حتى يفرغ منها رواه ابن ماجة وعن خالد بن معدان رضي
الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أكثروا الصلاة على في كل يوم جمعة فان
صلاة أمي تعرض على في كل يوم جمعة رواه سعيد في سننه وعن صفوان بن سليم رضي
الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كان يوم الجمعة وليلة الجمعة فأكثروا
الصلاة على رواه الشافعي في مسنده وهذا الذي قبله مرسلان الحديث الاول أخرجه
أيضا ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه
وذكره ابن أبي حاتم في المعالي وسكن عن أبيه أنه حديث منكر لان اسناده عبد الرحمن
ابن يزيد بن جابر وهو منكر الحديث وذكر البخاري في تاريخه انه عبد الرحمن بن يزيد بن
عقيم وقال ابن عمر في الحديث لم يثبت والحديث الثاني قال العراقي في نزهة الترمذي
رجال الثقات الآن فيه انه طاعا لان في اسناده يزيد بن أيمن عن عبادة بن نسي عن أبي الدرداء
ما أحب ان لي بكلمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (سليم) هذه الباء تنسب اليه المتأبلة أي ما أحب ان لي بكلمة صلى الله عليه وآله وسلم (حمر النعم) بضم الحاء وسكون النون وكيف ولا آخره خير وابقى ورواة الحديث كما هم بصريون وفيه الحديث
والعنفنة والسماع والقول وهو من افراد البخاري وأخرجه أيضا في الخمس وفي المتون (عن أبي جهم الساعدي

رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قام عشيّة بعد الصلاة فثبته سد وأثنى على الله بجاه وأهلهم قال
 أمابعد) كذا ساقته البخاري هنا مختصراً وفي الإيمان والنذور وطوافه قصة ابن اللبنة لما استعمله صلى الله عليه وآله
 وسلم على الصدقة فقال هذا إلى وهذا لكم ١٢٤ فقام صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر فقال أمابعد الخ وأخرجه

مسلم في المغازي وأبو داود في
 الخراج أو رد البخاري في هذا
 الباب ستة أحاديث فيها ذكر
 لفظ أمابعد وهو ظاهر المناسبة
 لما ترجم له في (عن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال صلى الله عليه وآله وسلم
 المنبر وكان) أي صعوده (آخر
 مجلس جلسه متعظاً) مرتباً
 (مخففة) إذا راكباً (على
 منكب) أي قد عصب رأسه
 أي ربطه (بعصابة) أي عمامة
 (دسة) سوداء أو كونه الاسم
 كالزيت من غير أن يخالطها دسم
 أو متغير اللون من الطيب
 والغالية (لحم الله) تعالى
 (وأثنى عليه) أي قال آمين (النام)
 تقربوا (إلى ثابوا) أي اجتمعوا
 (إليه) ثم قال أمابعد وفي الباب
 مما لم يذكره البخاري هنا عن
 عائشة في قصة الإفك وعن أبي
 سفيان في الكتاب إلى هرقل
 متفق عليه ما وعن جابر قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم إذا خطب اجرت عيناه
 وعلاصوته الحديث وفيه يقول
 أمابعد فان خبر الحديث كتاب
 الله أخرجه مسلم وفي رواية له
 عنه كانت خطبة النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم يوم الجمعة يحمد الله

قال البخاري زيد بن أيمن عن عبادة بن نسي مرسل والحديث الثالث والرابع مرسلان
 كما قال المصنف لأن خالد بن معدان وصفه وان بن سليم لم يذكره النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم وفي الباب عن شداد بن أوس عن ابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم ان من أنضل أيامكم يوم الجمعة بخو حديث أوس بن أوس هكذا وقع عند ابن ماجه
 في الصلاة ووقع عنده في الخبر أن أوس بن أوس وهو الصواب وعن أبي مسعود الأنصاري
 عند البيهقي في كتاب حياة الانبياء في قبورهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أكلوا
 على من الصلاة في يوم الجمعة فإنه ليس يصلي على أحد يوم الجمعة إلا عرضت على صلاته قال
 البيهقي قال أبو عبد الله يعني الحاكم أبو رافع هذا يعني المذكور في السند هو اسم
 ابن نافع قال العراقي وثقه البخاري وضعفه النسائي ورواه البيهقي أيضاً في شعب الإخبار
 وابن أبي عاصم من هذا الوجه وأخرج البيهقي في السبع أيضاً حديثاً آخر بلفظاً كثيراً على
 الصلاة يوم الجمعة وليلة الجمعة فمن صلى على صلاة صلى الله عليه وآله وسلم عشر أقوال وقد
 أرمت به من مرفوعة ورواه مسكسورة وميم ساكنة بعد هاء الموحدة المخطوبة
 والاحاديث فيها مشروعية الاكل من الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم
 الجمعة وانما تعرض عليه صلى الله عليه وآله وسلم ذاته في قبره وقد أخرج ابن ماجه
 بإسناد جيد أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبي الدرداء ان الله عز وجل حرم على الارض
 ان تأكل أجساد الانبياء وفي رواية للطبراني ليس من عبد يصلي على الابلغنى صلاته قلنا
 وبعد وفاته قال وبعد وفاتي ان الله عز وجل حرم على الارض ان تأكل أجساد الانبياء
 وقد ذهب جماعة من المحققين إلى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى بعد وفاته
 وانه يسر بطاعات أمته وان الانبياء لا يبلون مع أن مطابق الادراك كانه لم والسماع
 ثابت لسان الموفى وقد صرح عن ابن عباس مرفوعاً ما من أحد يصلي على قبر أخيه المؤمن وفي
 رواية بقبر الرجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه لا يعرفه ردة عليه ولا ينأى عن الدنيا اذا
 مر الرجل بقبر يعرفه فيسلم عليه ردة عليه السلام وعرفه واذا مر بقبر لا يعرفه ردة عليه
 السلام وصرح أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج إلى البقيع لزيارة الموفى ويسلم عليهم
 وورد النص في كتاب الله في حق الشهداء أنهم أحبوا برزقون وان الحياة فيهم متعلقة
 بالبدن فكيف بالانبياء والمرسلين وقد ثبت في الحديث أن الانبياء أحياء في قبورهم
 رواه المنذري وصححه البيهقي وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مررت
 بجوسى ليلة اسرى في عند الكهيب الاخر وهو قائم صلى في قبره

• (باب الرجل اخفى جهالة وآداب المجلس والنهي عن التخطي الا لاجل الحاجة) •

(عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقيم أحدكم يوم الجمعة

وينفي عليه ثم يقول على اثر ذلك وقد علاصوته قد ذكر الحديث وفيه يقول أمابعد فان خبر الحديث
 وهذا ألبق جراد البخاري لتتبع فيه على الجمعة ولكنه ليس على شرطه وبسته فادمن هذه الاحاديث ان أمابعد
 لا يختص بالخطب بل يقال أيضاً في صدور الرسائل والمصنفات والاقصاء عليهم اني ارادة الفصل بذكر الكلامين بل ورد

في القرآن الكريم في ذلك لفظ هذا وقد كثرت استعمال المصنفين لها باللفظ وبعد منهم من منازبهنا كلامه فيه قول في أول الكتاب أما بعد حمد الله فان الامر كذا ولا يحجر في ذلك وقد تتبع طرق الاحاديث التي وقع فيها اما بعد الحافظ عبد القادر الراوى في خطبة الاربعين المتباعدة فخرج عن اثنين وثلاثين مصابيا ١٢٥ منها ما أخرجه من طريق ابن جريج عن

محمد بن سيرين عن السور بن مخرمة

كان النبي صلى الله عليه وآله

وسلم اذا خطب خطبة قال أما

بعد ورجاله ثقأت وظاهره

المراطفة على ذلك (فان هذا

الحق من الانصار) الذين نصروه

صلى الله عليه وآله وسلم من

أهل المدينة (يقولون) بفتح

أوله وكسر ثانيه (ويكسر

انناس) هو من اخباره صلى

الله عليه وآله وسلم بالمغيبات فان

الانصار اولوا وكثر الناس كما قال

(فن ولي شيا من أمة محمد صلى

الله عليه وآله وسلم) فاستطاع

أن يضر فيه أى في الذي وليه

(أحد أو ينفع فيه أحد) فليقبل

(من محبتهم) الحسنة (ويتجاوز)

بالجزم أى يعرف (عن محبتهم)

أى السيرة أى في غير الحدود

ومحبتهم بالهمز وقد قبل ياء

مشددة وشيخ البخاري من افراد

وهو كوفي وبقية الرواة مدنيون

وفيه التصديت والعنسة

والقول وأخرجه أيضا في

علامات النبوة وفضائل الانصار

(عن جابر بن عبد الله رضى

الله عنهم) قال جابر (جلى) هو

سليك بضم السين وفتح اللام

الغظنا في بفتحات (والنبي صلى الله

عليه) وآله وسلم بخطب الناس يوم

ثم يخالفه الى مقدمه ولكن ليعقل افسه وارواه أحد وسلم وعن ابن عمر رضى الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه نهى أن يقام الرجل من مجلسه ويجلس فيه ولكن
تفسحوا وتوسعوا متفق عليه ولا جد وسلم كان ابن عمر اذا قام له رجل من مجلسه لم
يجلس فيه وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا
قام أحدكم من مجلسه ثم رجع اليه فهو أحق به رواه أحد وسلم وعن وهب بن خديفة
رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الرجل أحق بمجلسه وان خرج
ل حاجته ثم عاد فهو أحق بمجلسه رواه أحد والترمذي وصححه (قوله لا يقيم بصيغة المخبر
والمراد انتهى وفي لفظ مسلم لا يقيم أحدكم الرجل من مجلسه بصيغة النهي المؤكد قوله
يوم الجمعة فيه التقييد بيوم الجمعة وفي لفظ من طريق أبي الزبير عن جابر لا يقيم أحدكم
أخاه يوم الجمعة ثم يخالف الى مقدمه فيتعديه وقد يوجب لذلك البخاري فقال باب لا يقيم
الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد في مكانه وذكريوم الجمعة في حديث جابر من باب التخصيص
على بعض افراد العام لامن باب التقييد للاحاديث المطابقة ولامن باب التخصيص
للمومات فن سبق الى موضع مباح سواء كان مسجدا أو غيره في يوم الجمعة أو غيرها الصلاة
أو غيرها من العادات فهو أحق به ويعبر على غيره أقامته منه والتهود فيه لأنه
يستغنى من ذلك الموضع الذي قد سبق لغيره فيه حتى كأن يقعد رجل في موضع ثم يقوم
منه لثمة حاجته من الحاجات ثم يعود اليه فانه أحق به من يقعد فيه بعد قيامه لحديث أبي
هريرة وحديث وهب بن خديفة المذكورين في الباب وظاهرهما عدم الفرق بين
المسجد وغيره ويجوز له أقامته من قعد فيه وقد ذهب الى ذلك الشافعية والهادوية ومثل
ذلك الاماكن التي يقعد الناس فيها التجارة أو نحوها فان المعتاد للعود في مكان يكون
أحق به من غيره اذا طال مفارقتة بحيث ينقطع معاملة لعود كره النوى في شرح
مسلم وقال في الغيب يكون أحق به الى الغشى وقال الغزالي يكون أحق به ما لم يضرب
وقال أصحاب الشافعي ان ذلك على وجه الذنب لا على وجه الجواب وإليه ذهب مالك
قال أصحاب الشافعي ولا فرق في المسجدين من قام وتركه مجبا ذنبه ونحوه وبين من
لم يترك قالوا وانما يكون أحق به في تلك الصلاة وحده دون غيرها وظاهر الحديثين عدم
الفرق وظاهر حديث جابر وحديث ابن عمر انه يجوز للرجل أن يقعد في مكان غيره اذا
أقعد برضاهما والاعتناع ابن عمر عن الجلوس في مجلس من قام له برضاه كان تورعاً منه
لأنه ربما اغتصابه منه ان قام له بدون طيبة من نفسه ولكن الظاهر ان من فعل ذلك
قد أسقط حق نفسه ويجوز عدم طيبة نفسه بذلك خلاف الظاهر ويكره الاشارة جعل

الجمعة) وزاد مسلم عن الليث عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه (فقال) له صلى الله عليه وآله وسلم (أصليت يا فلان
قال لا قال قم فاركع) زاد المسنن والاصميلي وكعتين وعند مسلم ويتجوز فيه ما نهى قال اذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام بخطب
فليركع ركعتين وليتجوز فيه ما استدله الشافعية والحنابلة على أن الداخل للمسجد والخطيب بخطب على المنبر يركع له

مسألة تحية المسجد لأبي أنس الخطبة ويخففها وجوباً ليسمع الخطبة قال الزركشي والمراد بالتحفيف فيما ذكره لاقتصار على الواجبات لا الإبراع قال ويدل له ما ذكره من أنه إذا ضاع الوقت وأراد الوضوء أقصره على الواجبات انتهى ومنع منه ما المالكية والحنفية لحديث ابن ماجه أنه ١٢٦ صلى الله عليه وآله وسلم قال للذي دخل المسجد يتخطى رقاب الناس

الفضيلة كالقيام من الصف الأول إلى الثاني لأن الإيثار ولو طرأ في الآداب لا يلزم أن يكون في العبادات والفضائل بل المعهود أنه في حفظ النفس وأموال الدنيا فن أنزله في أمر من أمور الآخرة فهو من الزاهدين في الثواب (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا نكس أحدكم في مجلسه يوم الجمعة فليتحول إلى غير رواه أحمد والترمذي وصححه) الحديث أخرجه أيضاً أبو داود عن هشام بن عبيدة ابن سليمان وفي إسناده محمد بن اسحق وهو مدلس وقد عمن وقد أخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه معنعنا وأما ابن العربي فقال إلى ضعف الحديث لذلك وفي الباب عن حماد بن عمار البزار والطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا نكس أحدكم يوم الجمعة فليتحول إلى مكان صاحبه ويتحول صاحبه إلى مكانه وهو من رواية أحمد بن ابن مسلم عن الحسن بن سبرة قال البراءة معمر بن لا يتابع على حديثه انتهى وفي معجم الحسن بن سبرة خلاف قد تقدم ذكره والحديث طريق أخرى عند البراءة وفيها إسناده يوسف السعدي وهو ضعيف وفيه أيضاً أبو يوسف بن خالد وهو هالك وبشيء السند يجهل ولو كما قال ابن النطان قال الذهبي في الميزان وبكل حال هذا إسناده مظلم قوله إذا نكس أحدكم يوم الجمعة لم يرد بذلك جميع اليوم بل المراد به إذا كان في المسجد ينتظر صلاة الجمعة كما في رواية أحمد في مسنده بل فقط إذا نكس أحدكم في المسجد يوم الجمعة وسواء فيه حال الخطبة أو قبلها أمكن حال الخطبة أكثر قوله يوم الجمعة فيتحول أنه يخرج يخرج الأغلب الطول مكث الناس في المسجد للتبكير إلى الجمعة ولسماع الخطبة وإن المراد انتظار الصلاة في المسجد في الجمعة وغيرها كما في رواية أبي هريرة لحديث الباب بل فقط إذا نكس أحدكم وهو في المسجد فليتحول عن مجلسه ذلك إلى غيره فيكون ذكر يوم الجمعة من التنصيص على بعض أفراد العام ويحتمل أن المراد يوم الجمعة فقط للاعتناء بسماع الخطبة فيه والحكمة في الأمر بالتحول أن الحركة تذهب النعاس ويحتمل أن الحكمة فيه انتقاله من المكان الذي أصابته فيه الغفلة بنومه وإن كان الباطل لا يخرج عليه فقد أصاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قصة نومهم عن صلاة الصبح في الوادي بالانتقال منه كما تقدم وأيضاً من جالس ينتظر الصلاة فهو في صلاة والنعاس في الصلاة من الشيطان فربما كان الأمر بالتحول لذهاب ما هو منسوب إلى الشيطان من حيث غفلة الجالس في المسجد عن الذكر أو سماع الخطبة أو ما فيه منفعة (وعن معاذ بن أنس الجهني رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الحبوة يوم الجمعة والامام يخطب رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال هذا حديث حسن وعن يعلى بن شداد بن أوس رضي الله عنه قال

اجلس فقد أذيت واجابوا عن قصة سبيلك بانهم أوقعوا عين لا يجوز لها أن تقتبس بسبيلك وبؤيد ذلك حديث أبي سعيد في السنن أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال للصلوات ركعتين وحض على الصدقة الحديث فأمره أن يصلي ليراد به بعض الناس وهو قائم فيصدق عليه ولا شجاعتان هذا الرجل دخل المسجد في هيئة بزة فأمرته أن يصلي ركعتين وأنا أرجو أن يتفطر له رجل فيصدق عليه وبأن يحية المسجد ونوت بالجلوس والجواب أن الأصل عدم الخصوصية والتمثيل بقصد التصديق عليه لا يمنع القول بجواز التحية فإن المانع منها لا يميزون المتطوع أهله التصديق قال ابن المنير في الحاشية لو شاغ ذلك لساغ مثله في التطوع عند طلوع الشمس وسائر الاوقات المكروهة ولا قائل به وقد ورد ما يدل لعدم الانحصار في قصد التصديق وهو أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمره بالصلاة في الجمعة الثانية بعد أن حصل في الأولى ثوبين فدخل في الثانية فتصدق بأحداهما فأنه صلى الله

عليه وآله وسلم عن ذلك بل عند أحمد وابن حبان أنه كرر أمره بالصلاة ثلاث جمع وبأن التحية لا تقوت نهدي بالجلوس في حق الجاهل أو النابى وحال هذا الرجل الداخر محمولة في الأولى على أحداهما وفي الأخرى على التماسه وبأن قوله للخطي اجلس وتلى أمره التحية لبيان الجواز فانها ليست واجبة أن تكون دخوله وقع في آخر الخطبة بحيث ضاع

الوقت عن النجاسة أو كان قد صلى النجاسة في مؤخر المسجد ثم تقدم لم يقرب من ممسح الخطبة فوقع هذه الخطبة فأنكر عليه
والجواب عن حديث ابن عمر في هذا الباب أنه ضعيف فيه أيوب بن نزيك وهو منكر الحديث قاله أبو زرعة وأبو حاتم
والأحاديث الصحيحة لا تعارض عملها وأما قصة سالك فقد ذكر الترمذي ١٢٧ أنهم أصح شيء روي في هذا الباب وأقوى

قال في الفتح وأجاب الممانعون
أيضا بالجواب غير مائة قدم
اجتمع لنامنها زيادة على عشرة
أوردناها لمختصة مع الجواب
عن المستفاد انتهى ثم ساق ذلك
لأن طول بذكرها هنا وفي
هذا الحديث جواز صلاة
النجاسة في الأوقات المذكورة
لأنها إذا لم تسقط في الخطبة مع
الأمر بالانصات لها فغيرها أولى
وفيه أن النجاسة لا تقرب بالعود
ليكن قبيحة بعضهم بالجاهل
وأناسي كما تقدم وإن للخطيب
أن يأمر في الخطبة وينهى ويبين
الأحكام المحتاج إليها ولا يقطع
ذلك التوالى المشروط فيها
بل لقائل أن يقول كل ذلك يدور
من الخطبة واستدل به على أن
المسجد شرط الجمعة للاتفاق
على أنه لا تشترع النجاسة لغير
المسجد وفيه نظر واستدل به
على جواز رد السلام وتسميت
العاطس في حال الخطبة لأن
أمرهما أخف وزنهما أقصر
ولاسيما رد السلام فإنه واجب
وقد يخص عموم حديث الباب
بالداخل في آخر الخطبة قال
الشافعي رحمه الله أرى الإمام أن
يأمر الاتي بالر كعتين وينادي
كلامه ما يمكنه الاتيان بهما قبل

نهت مع معارضة فتح بيت المقدس فجمع بنا فإذا جلس من في المسجد أصحاب النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فرأيتهم محتبين والإمام يخطب رواه أبو داود حديث معاذ بن
أنس هو من رواية ابنه سهل بن معاذ وقد ضعفه يحيى بن معين ونسكح فيه غير واحد وفي
استناده أيضا أبو مرحوم عبد الرحيم بن ميون حولى بن أبي ليث ضعفه ابن معين وقال أبو
حاتم الرازى لا يحتج به وفي الباب عن عبد الله بن عمر وعنه ابن ماجه قال نهى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم عن الاحتباء يوم الجمعة يعنى والإمام يخطب وفي استناده ببيعة بن
الوليد وهو مدلس وقد رواه العنعنة عن شيخه عبد الله بن واقد قال العراقى لعلى
من شيوخته الجهولين وعن جابر عند ابن عدى في الكامل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
رسلم نهى عن الحبوة يوم الجمعة والإمام يخطب وفي استناده عبد الله بن ميون القلاح وهو
داهب الحديث كما قال البخارى والأثر الذى رواه يعلى بن شداد عن الصحابة سكنت عنه
أبو داود والمنذرى وفي استناده سليمان بن عبد الله بن الزبرقان وفيه ابن وقدة ابن
حبان قال أبو داود وكان ابن عمر يحتجى والإمام يخطب وأنس بن مالك وشريح ومعهصة
ابن صوحان وسعيد بن المسيب وأبراهيم النخعي ومكحول واسماعيل بن محمد بن سعد
ونعيم بن سلامة قال لا بأس بهم قال أبو داود لم يبلغنى أن أحدا كرهاها إلا عبادة بن نسي
قوله عن الحبوة هي أن يقيم الجالس ركبتيه ويقوم رجله إلى بطنه - ثوب يجدهم ما به مع
ظهوره ويشد عليهم حمار يكون المتياء على الأرض وقد يكون الاحتباء بالبدن عوض
الثوب يقال احتجى يحتجى احتباء والاسم الحبوة باضم والكسرة معار الجمع حجب وحجب
بالضم والكسر قال الخطابى وأما نهى عن الاحتباء في ذلك الوقت لأنه يجب النوم
ويعرض طهارته للاتفاق وقد ورد النهى عن الاحتباء بمطلة غير مقيد بمحال الخطبة
ولا يوم الجمعة لأنه مظنة لا فكشاف عورته من كان عليه ثوب واحد وقد اختلف العلماء
في كراهية الاحتباء يوم الجمعة فقال بالكراهة قوم من أهل العلم كما قال الترمذي منهم
عبادة بن نسي الملقب بدم قال العراقى وورد عن مكحول وعطاء بن الحسن أنهم كانوا
يكروهون أن يحتبوا والإمام يخطب يوم الجمعة رواه ابن أبي شيبة في المصنف قال ولكنه
قد اختلف عن الثلاثة فنقل عنهم القول بالكراهة ونقل عنهم عدمها واستدلوا بحديث
الباب وما ذكرناه في معناها وهي تقوى بعضها بعضا وذهب أكثر أهل العلم كما قال
العراقى إلى عدم الكراهة منهم من تقدم ذكره في رواية أبي داود ورواه ابن أبي شيبة عن
سالم بن عبد الله والقاسم بن محمد وعطاء بن سيرين والحسن وعمر بن دينار وأبى الزبير
زعكروا بن خالد الخرومى ورواه الترمذي عن ابن عمر وغيره قال ربه يقول أجدوا الحق
وأجابوا عن أحاديث الباب أنها كلها ضعيفة وإن كان الترمذي قد حسن حديث معاذ

إقامة الصلاة وإن لم يفعل كرهت ذلك وحكى الفرووى عن المحققين أن المختار أن لم يفعل أن يقف حتى تقام الصلاة فلا يكون
جالسا بغير نجاسة أو متعذرا لا حال إقامة الصلاة واستثنى الحاصلى المسجد الحرام لأن نجاسته الطواف وفيه نظر أطول زمن الطواف
بالسجدة إلى البر كعتين والذي يظهر من قولهم أن نجاسة المسجد الحرام الطواف فيها هو في حق القادم إليه يكون أول شيء يفعله

العارف واما المتيغم المسجد الحرام وغيره في ذلك سواء اولغل قول من اطلق انه يد في المسجد الحرام بالعارف لكون الطواف تعقبه صلاة الركعتين فيحصل شغل البقعة بالاعتقال وهو المقصود ويختص المسجد الحرام بزيادة الطواف والله اعلم (عن أنس رضي الله عنه قال اصابت الناس سنة ١٢٨ بفتح السين أي شدة وجهد من الجذوبة (على عهد النبي)

أي زمنه (صلى الله عليه وآله وسلم) فبينما النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب في يوم الجمعة فقام اعرابي من سكان البادية لا يعرف اسمه (فقال يا رسول الله خلث الممل أي الحيوانات لافقد ما ترعاه (وجاع العمال) لعدم وجود ما يعيشون به من الاقوات المفقودة بحبس المطر (فادع الله لنا) أن يسقينا (فرفع) صلى الله عليه وآله وسلم يديه وما ترى في السماء قزعة (بالقاف والزاي المفتوحات قطعة من مصاب او رقيقه الذي اذا هرت تحت السحب الكثيرة كان كائنه ظل قال انس (فوالذي نفسي بيده ما وضعها) أي يده (حتى ثار السحاب) أي هاج وانتشر (امثال الجبال) من كثرة (ثم لم ينزل عن منبره حتى رأيت المطر يتهادر) ينحدر أي ينزل ويقطر (على لحبته) الشريفة صلى الله عليه وآله وسلم (قطرنا) أي حصل لنا المطر (يومنا) أي في يومنا (ذلك ومن الغد) ومن بعض في أول تبعيض (وبعد الغد) ولا بوي ذرو الوقت والاصلي وابن عساكر ومن بعد الغد (والذي يلبه حتى الجمعة الاخرى وقوم ذلك الاعراب أو قال) قام (غيره) قال يا رسول الله

ابن أنس وسكت عنه أبو داود فان فيه من تقدم ذكره (وعن عبد الله بن بسر رضي الله عنه قال جاء رجل يخطي رقاب الناس يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألم اجلس فقد آذيت رءاه أبو داود والنسائي واحد وزادوا آذيت * وعن أرقم بن أبي الارقم الخزومي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الذي يخطي رقاب الناس يوم الجمعة ويشرق بين الاثنين بعد خروج الامام كالجوار قصبه في النار رواه أحمد * وعن عقبة بن الحرث رضي الله عنه قال صليت وراء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة العسرة ثم قام مسرعاً فخطي رقاب الناس الى بعض خجراته فخرج الناس من سرعتهم فخرج عليهم ثم قرأ أنهم قد هجروا من سرعتهم فقال ذكرت شيئا من تبركان عندنا فذكره أن يحبسني فامررت بقسمته رواه البخاري والنسائي) حديث عبد الله بن بسر سكت عنه أبو داود والمذري وصححه ابن خزيمة وغيره وهو من رواية أبي الزاهرية وقد أخرجه له مسلم وحديث أرقم أخرجه أيضا الطبراني في الكبير وفي اسناده هشام بن زياد ضعيفه أحمد وأبو داود والنسائي وغيرهم وقد اضطرب فيه فرواة حرة عن عثمان بن الارقم عن أبيه وحرقة عن عمار بن سعد عن عثمان بن الازرق كما سيأتي وفي الباب عن معاذ بن أنس عند الترمذي وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يخطي رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جسرا الى جهنم وهو من رواية سهل بن معاذ عن أبيه وقد تقدم الكلام على سهل في شرح الحديث الذي قبل هذه الاحاديث وفيه أيضا رشدين بن سعد وفيه مقال وعن جابر عند ابن ماجه ان رجلا دخل المسجد يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فجعل يخطي رقاب الناس فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجلس فقد آذيت وآذيت وفي اسناده اصحبه بن مسلم المكي وهو ضعيف وقد رواه بأطول من هذا ابن أبي شيبة في المصنف وعن عثمان بن الازرق عند الطبراني في الكبير بنحو حديث أرقم المذكور في الباب وفي اسناده هشام بن زياد وقد تقدم أنه ضعيف وعن أبي الدرداء عند الطبراني في الاوسط قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخطي رقاب الناس يوم الجمعة قال الطبراني تفرد به أرطاة انتهى وفي اسناده ايضا عبد الله بن زريق قال الازدي لم يصح حديثه وعن أنس عند الطبراني في الصغير والوسط ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل قد رأيتك تخطي رقاب الناس وتؤذيهم من آذى مسلما فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله عز وجل وفي اسناده موسى بن خلف الجعفي والقاسم بن مطيب الجعفي

يهدم البناء وغرق المال فادع الله لنا (فرفع) صلى الله عليه وآله وسلم يديه فقال اللهم حو اليها) بفتح ضعهما الام اي أنزل أو أمطر حو اليها (ولا) تنزله (علينا) اراديه الاية (فيا شيه) صلى الله عليه وآله وسلم (بيده) الشريفة (الى ناحية من السحاب الاقرب) أي انكشفت ابودورت بكيد ورجيب القميص (وصارت المدينة مثل الجوبة) بفتح الجيم

وسكون الواو وفتح الباء الفرجة المستديرة في السحاب أي خرجنا والمغم والسحاب محيطان بكاف المدينة (وسال الواو قنات) غير منصرف للنايت والعلامة اذ هو ايم لو ادمين من اودية المدينة أي جرى فيه المطر (شهر اول ينجي) أحد من ناحية الاجداث بالجلود) يفتح الجيم أي بالمطر الغزير واستدل بهذا الحديث البخاري على رفع اليدين في الخطبة وفيه اشارة الى ان حديث عمار بن ربيعة الذي أخرجه مسلم في انكار ذلك ليس على اطلاقه ولكن قبل ما لك الجواز دعاء الاستسقاء كما في هذا الحديث وكاله أراد ان المراد بالرفع هنا المدلا كالرفع الذي في الصلاة قال ٢٩ في الفتح ان في رفعهما في دعاء الاستسقاء

صفة زائدة على رفعهما في غيره وعلى ذلك يحمل حديث أنس لم يكن يرفع يديه في شيء من دعائه الا في الاستسقاء وأنه أراد الصورة الخاصة بالاستسقاء اه ورواه هذا الحديث ما بين مدني ودمشق وفيه الحديث والعفة والقول وسبغ من أفساده وأخرجه أيضا في الاستسقاء والاستسقاء ومسلم والنسائي في الصلاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قلت لصاحبك الذي تخاطبه اذناك أرجليسك يوم الجمعة أنصت والامام يخطب) جلة طالبة مشعرة بان ابتداء الانصات من الشروع في الخطبة خلافا لمن قال بخروج الامام (فقد اغوت) أي تركت الادب جمعاً بين الأدلة أو صارت جمعة ظهر الحديث عبد الله بن عمرو مر فوها ومن تخطف رقاب الناس كانت له ظهرا رواه ابوداود وابن خزيمة ولاحمد من حديث علي مر فوها ومن قال صه فقد تكلم ومن

ضعفهما ابن حبان واختلف قول ابن معين في موسى فقال مرة ضعيف ومرة ليس به بأس وفي الباب أحاديث غير هذه قد تقدم بعضهم في باب التنظيم قوله تخطف رقاب الناس قد فرق النووي بين الخطي والتعريق بين الاثنين وجعل ابن قدامة في المغني الخطي هو التعريق قال العراقي والظاهر الأول لان التعريق يحصل بالجلوس بينهما وان لم يخط قوله وأيتهم مرة معدود في أبطات وتأخرت قوله قصبه في التار يضم القاف وسكون الصاد المهملة واحد الاقصاب وهي المني كما في القاموس وغيره قوله فترزع الناس أي خافوا وكانت تلك عادتهم اذا رأوا منه ما لا يهدون خشية ان ينزل فيهم شيء يسوءهم قوله من تبرك بكسر التاء المشناة وسكون الموحدة الذهب الذي لم يصف ولم يضرب قوله فكرهت ان يحبسني أي يشغني التفكير فيه عن التوجه والاقبال على الله تعالى كذا قال الحافظ وفهم منه ابن بطال معنى آخر فقال فيه ان المعنى ان تأخير الصديقة يحبس صاحبها يوم القيامة قوله فأمرت بقصته في رواية فقصته وأحاديث الباب تدل على كراهة الخطي يوم الجمعة وظاهر التعميد يوم الجمعة ان الكراهة مخففة به ويحتمل أنه يكون التعميد خرج مخرج الغالب لاختصاص الجمعة بـبشارة الناس بخلاف سائر المرات فلا يختص ذلك بالجمعة بل يكون حكمهم سائر المرات حكمها ويؤيد ذلك التعديل بالاذية وظاهر هذا التعديل ان ذلك لا يجري في مجالس العلم وغيرها ويؤيده أيضا ما أخرجه البجلي في مسند الفردوس من حديث أبي أمامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من تخطف حاق قوم بغير اذنهم فهو عاص وليكن في استناده جعفر بن الزبير وقد كذب شعبية وتركه الناس وقد اختلف أهل العلم في حكم الخطي يوم الجمعة فقال الترمذي حاكيا عن أهل العلم انهم كرهوا الخطي الرقاب يوم الجمعة وشددوا في ذلك وحكى أبو حامد في تعليقه عن الشافعي التمسح بالتحريم وقال النووي في زوائد الروضة ان المختار شرعي للاحاديث الصحيحة واقدم أصحاب أحمد على الكراهة فقط وروى العراقي من كتب الاخبار انه قال لان أدع الجمعة أحب الى من أن تخطف الرقاب وقال ابن المسيب لان أصلي الجمعة بالحرة أحب الى من الخطي وروى عن أبي هريرة نحوه ولا يصح عنه لانه من رواية صالح مولى التومة عنه قال العراقي وقد استثنى من التحريم أو الكراهة الامام أو من كان بين يديه نرجسة لا يصل اليها الا بالخطي وهكذا أطلق

١٧ نيل تسكلم فلاجعة له وانني لسكال والا فالاجماع على سقوط فرض الوقت عنه وزاد أحمد من رواية الامرج عن أبي هريرة في آخر حديث الباب بعد قوله فقد اغوت عليك بنفسك واستدل به على منع جميع أنواع الكلام حال الخطبة وبه قال الجوهري وروى غير السامع عبد الشافعية أن يشغل بالالوة والذكر وكلام الجوهري يقتضي ان الاستغلال مألول وهو ظاهر خلافا لمن منع ولو عرض مهم كعالم خير ونسي عن منكر وتخير انسان عقر بأو اعنى بئرا لم يمنع من الكلام بل قد يجب عليه لكن يستحب أن يقتصر على الاشارة ان اغت نعم نعم المسالكية نسي الاغنى

بالكلام أو روي به بالحديث والاشارة اليه بما يفهم انتهى حسنا لا مادة وقد استغنى من الانصات ما اذا انتهى الخطيب الى كل ما لم يشرع في الخطبة كالدعاء للسلطان من لا يل حزم صاحب التهذيب أن الدعاء للسلطان مكروه وقال النووي رحمه الله اذا تجاوز ولا فالدعاء للسلطان لا يجوز مطالبه اذ لم يخف الضرر والافساح للخطيب اذا خشى على نفسه فانه الحافظ في الفتح قلت لم يرد الدعاء للسلطان في شيء من خطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فالاقتصار في الخطبة على ما وردت به السنة أولى ومما راد البخاري من ايراد هذا الحديث الانصات ١٣٠ يوم الجمعة والامام بخطب وأطال الكلام الحافظ في معنى قوله لغوث لا تطول

بذكره هنا (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة أجمعها احنا كيلة القدر والامم الاحكام والرجل الصالح حتى تتوفر له وحي على مراقبه ذلك اليوم وقد روي ان ربكم في أيام دهركم فتحات الانفة عرضوا لها ويوم الجمعة من تلك الايام فينبغي أن يكون العبد في جميع نهاره متعرضا لها بالحضار القاب ولازمة الذكروا الدعاء والنزوع عن وساوس الدنيا فعساها يحظى بشيء من تلك النفعات وهل هذه الساعة باقية أوفرت واذا قلنا بانها باقية وهو الصحيح فهل هي في جمعة واحدة من السنة أو في كل جمعة منها قال بالاول كعب الاحبار لا يجرى حريرة ورده عليه فخرج لما راجع التوراة اليه والجمهور على وجودها في كل جمعة ووقع تعيينها في احاديث كثيرة أرجحها حديث مخزومة ابن بكير عن أبيه عن أبي هريرة ابن أبي موسى عن أبيه مرفوعا

النووي في الروضة وقد ذكر ذلك في شرح المهذب فقال اذا لم يجسد طريقا الى المبدأ المحراب الا بالخطي لم يكره لانه ضرورة وروي نحو ذلك من الشافعي وحديث عتبة بن الحرث المذنب وروى الباب يدل على جواز الخطي للعاجلة في غير الجمعة فمن خفف الكراهة بصلاة الجمعة فلا معارضة بينه وبين احاديث الباب عنده ومن عم الكراهة لوجود الله المذكورة سابقا في الجمعة وغيرها فهو محتاج الى الاعتذار عنه وقد خفف الكراهة بعضهم بغير من يتبرك الناس بروره ويسرهم ذلك ولا ينادون لزواله الكراهة التي هي التأذي

(باب التنفل قبل الجمعة ما لم يخرج الامام وان انقطع عنه بخروج الجمعة المسجد) عن ينيشة الهذلي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان المسلم اذا اغتسل يوم الجمعة ثم أقبل الى المسجد لا يؤذي أحدا فان لم يجد الامام خرج صلى ما بدا له وان وجد الامام قد خرج جلس فاستمع وأصت حتى يقضى الامام جمعة وكلامه ان لم يغفر له في جمعة تلك ذنوبه كلها أن تكون كفارة للجمعة التي تليها رواه أحمد الحديث في اسناده عطاء الخراساني وفيه مقال وقد وثقه الجمهور ولا كنه قبل انه لم يسمع من ينيشة وفيه مشروعية الغسل في يوم الجمعة وترك الاذنية وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه أيضا مشروعية الاستماع والإنصات وسألتني البحث عنهم ما وفيه مشروعية الصلاة قبل خروج الامام والكف عنهم ابعدهم ووجهه وقد اختلف العلماء هل للجمعة سنة قبلها أو لا فانكر جماعة ان لها سنة قبلها وبالغوا في ذلك قالوا لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يؤذن للجمعة الا بين يديه ولم يكن يصليها وكذلك العصابة لانه اذا خرج الامام انقطعت الصلاة وقد حكى ابن العربي عن الحنفية والشافعية انه لا يصلي قبل الجمعة وعن مالك انه يصلي قبلها واعترض عليه العراقي بأن الحنفية انما يمنعون الصلاة قبل الجمعة في وقت الاستواء لابعدهم وبأن الشافعية تجوز الصلاة قبل الجمعة بعد الاستواء ويقولون ان وقت سنة الجمعة التي قبلها يدخل بعد الزوال وبأن البيهقي قد نقل عن الشافعي انه قال من شأن الناس التهجير الى الجمعة والصلاة الى خروج الامام قال البيهقي في المعرفة هذا الذي أشار اليه الشافعي موجود في الاحاديث الصحيحة وهو ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

انهم اباين أن يجلس الامام على المنبر الى ان تقضى الصلاة رواه مسلم وأبو داود وقول عبد الله بن سلام المروي عند مالك وأبي داود والترمذي والنسائي وابن خزيمة وابن حبان من حديث أبي هريرة أنه قال لعبد الله بن سلام أخبرني ولا تضن علي فقال عبد الله بن سلام هي آخر ساعة يوم الجمعة قال أبو هريرة فقلت كيف تكون آخر ساعة في يوم الجمعة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي فيها فقال عبد الله بن سلام ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جلس مجلسا ينتظر الصلاة فهو في صلاة حتى يصلي الحديث واختلف أي الحديثين أرجح

فرج مشى لم يمش ذلك البعير حتى حديث أبي موسى وبه قال جماعة منهم ابن العربي والقرطبي وقال هو نص في موضع الخلاف فلا يلتفت إلى غيره وقال النووي هو الصحيح بل الصواب ووجه بعضهم بكونه مرفوعا صريحا وبأنه في أحد الصيغين وتذهب بأن الترجيح بما فيه ما أوفى أحدهما انما هو حديث لم يكن مما اتته هذه الحفاظ وهذا قد لا يخلو لأنه أعل بالآلة طاع والاضطرار ورجح آخرون كاحمد واصلح قول ابن سلام واختماره الطرمذيني وابن الزمكاك وحكماء من نص الشافعي ميلا إلى أن هذه درجة من الله تعالى للقاتلين بحق هذا اليوم فأوان ارسلها ١٣١ عند الفراع من تمام العمل وقال ابن عبد البر

انما ثبت في هذا الباب وقيل
في تعيينه افسير ذلك ما يبلغ
الاربعين تصدى لذكرها المواقف
في الفجر وبعدها واحد او احدا
حتى يبلغ الى القول الثاني
والاربعين اضربت عنها اخوف

الاطالة لا سيما وايست كلها متغيرة
بل كثير من الممكن اتحاد مع غيره
وماعد القواين المذكورين
موافقا لهما أو لاجدهما أو
ضعيف الاسناد أو موقوف
استند قائله الى اجتهاد دون
توقيف قال في الفتح ولا شك ان
ارجح الاقوال المذكورة حديث
ابي موسى وحديث ابن سلام

قال المحب الطبري أصح الأحاديث
فيما حديث أبي موسى وأشهر
الأقوال فيما أقول عبد الله بن
سلام اهـ وحقيقة الساعة
المذكورة بمرم الزمان
مختص ويطلق على جرمن
ثني عشر من مجموع النهار وعلى
جرمنا غيره قد مر من الزمان فلا
يتحقق أو على الوقت الحاضر
وقع في حديث جابر المروي عنه
أبي داود وغيره من فروعنا سناد

حسن مايل الاول ولظنه يوم الجمعة ثمانية عشر ساعة فبمساءة الخ قال في الفتح لك صاحب الهدى مسلوكا آخر فاختران
ساعة الاجابة منصرف في أحد الوقتين المذكورين وان أحدهما لا يعارض الآخر لاحتمال أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم
دل على أحدهما في وقت وعلى الآخر في وقت آخر وهو كقول ابن عبد البر الذي ينبغي الاجتهاد في الدعاء في الوقتين المذكورين
وبين في نحو ذلك الامام أحمد وهو أولى من طريق الجمع قال الزين بن المنير في الحاشية اذا علم ان فائدة الايام لهذه الساعة
وليلة القدر بعث الدواعي على الاكثار من الصلاة والدعاء ولو بين لا تفعل الغامس على ذلك وتر كوامعها فالعجب بعد

وعب في التذكير الى الجمعة واصلاة الى خروج الامام عن الاحاديث الدالة على ذلك
حديث الباب وحديث أبي هريرة الآتي ومنه حديث ابن عباس عن عبد الله بن مسعود
والطبراني قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يركع قبل الجمعة أربعاً لا يفصل بينها
وقد ضعف النووي في الخلاصة رجال اسناده وقال ابن ميسرة بن عبيد أحد رجال اسناده
وضاع صاحب الأبطال ومنها حديث عبد الله بن مغفل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عند السجدة بالخطيبين كل إذا نين صلاة فمنهم حديث عبد الله بن الزبير عن ابن عباس في
صححه والدارقطني والطبراني قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من صلاة
مفروضة الا وبين يديها ركعتان وهذا الذي قبله ندخل فيها الجمعة وغيرها ومنها
الاحاديث الواردة في مشروعية الصلاة بعد الزوال وقد تقدمت والجمعة كغيرها ومنها
حديث استئذان يوم الجمعة من كراهة الصلاة قبل الزوال وقد تقدمت قال العراقي لم ينقل عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يصلي قبل الجمعة لانه كان يخرج اليها فيؤذن بين يديه
ثم يحطب وقد استدلل المصنف رحمه الله تعالى بحديث الباب على ترك النجاسة بعد خروج
الامام فقال وفيه حجة بترك النجاسة كغيرها اهـ وسأني الكلام على هذا وعن ابن جرير
رضي الله عنه ما انه كان يقلل الصلاة قبل الجمعة ويعمل بعدها ركعتين ويحدث ان

رضي الله عنه ما أنه كان يقابل الصلوة قبل الجمعة ويصلي بعدها ركعتين ويحدث إن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك رواه أبو داود عنه وعن أبي هريرة رضي الله
عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة ثم أتى الجمعة فصلى ما قدر
تم أنصت حتى يفرغ الإمام من خطبته ثم صلى معه غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى

ثم انصت حتى يفرغ الامام من خطبته ثم صلى معه عشرين مائة و بين الجمعة الاخرى
وفضل ثلاثة ايام رواء مسلم) حديث ابن عمر قال العراقي اسنداه صحيح واخرجه النسائي
بدون قوله يطيل الصلاة قبل الجمعة قال المنذرى واخرجه مسلم والترمذى والنسائي وابن
ماجه من وجه آخر عنده اهـ والحديثان يدلان على مشروعية الصلاة قبل الجمعة ولم
تتمسك المانع من ذلك الا بحديث النبي عن الصلاة وقت الزوال وهو مع كون عموميه
مخصوصا يوم الجمعة كما تقدم ليس فيه ما يدل على المنع من الصلاة قبل الجمعة على الاطلاق
غاية ما فيه المنع في وقت الزوال وهو غير محل النزاع والحاصل ان الصلاة قبل الجمعة
مرغب فيها عمومها خصوصا قال دليل على مدعي الكراهة على الاطلاق قوله صلى ما قدر

من ما يدل الاول ولظنه يوم الجمعة ثمانية عشرة ساعة فيه ساعة الخ قال في الفتح ذلك صاحب
اعية الاجابة فخصه في أحد الوقتين المذكورين وان أحدهما لا يعارض الاخر لاجتماع
على أحدهما في وقت وعلى الاخر في وقت آخر وهو كقول ابن عبد البر الذي ينبغي الاجابة
ببقوله في ذلك الامام أحدهما وأولى من ظهرك الجمع قال الزين بن المنبر في الحاشية اذ
لله الله مدبر نعم الدواعي على الاكثار من الصلاة والجماع ولو بين لا تفعل الناس على ذلك

ذلك من جهة مد في طلب تحديقها (لا يوافقه) أي لا يصادفها (عبد مسلم) تحديقها أو اتفق له وقوع الدعاء فيه (وهو قائم بصل) جملته فلهذا جلية والجمل الأولى خرجت بخروج الغالب لأن الغالب في المصلي أن يكون قائما فلا يعمل بفعله وهو أو هو أن لم يكن قائما لا يكون له هذا الحكم والمراد بالصلاة انتظارها والدعاء فيها بالقيام الملائمة والمواظبة للاحقة التمام لأن منتظر الصلاة في حكم الصلاة بما يشبهه وبين قوله أنهم من العصر إلى الغروب (بسال الله تعالى) فع (شيا) مما يليق أن يدعو به المسلم بسال فيه ربه تعالى ومسلم من رواية البخاري ١٣٢ زياد عن أبي هريرة كالمصنف في الطلاق من رواية ابن سيرين عن أبي هريرة

بسال الله خير وأول ابن ماجه من حديث أبي أمامة مالم بسال حراما ولا حرام من حديث سعد بن عباد مالم بسال انما أو قطعية رحم وقطعية الرحم من جملته الاثم فهو من عطف الناس على العام للاهتمام به (الأعطاء اياه وأشار) صلى الله عليه وآله وسلم (تسده) الشريعة حال كونه (يقالها) من التقليل خلاف الكثير وللبخاري من رواية سالم بن علقمة المذكورة ووضع أعلمه على بطن الوسطى أو انحصر قلنا بردها وبين أبو موسى الكنجي ان الذي وضع هو بشر من المفضل راويه من سالم وكانه فسر الإشارة بذلك وانما ساعة الظهيرة تنقل ما بين وسط النهار الى قرب آخره وهذا يحصل الجمع بينه وبين قوله بردها أي يقللها ومسلم وهي ساعة خفيفة واستشكل حصول الاجابة لكل داع بشرطه مع اختلاف الزمان باختلاف البلاد والمصلي فيقدم بعض على بعض وساعة الاجابة

له فيه ان الصلاة قبل الجمعة لاحداها قوله ثم انصت في روايته ثم انصت من زيادة ما وثقته قال القاضي عياض وهو وجه حال النووي ليس هو وهو ما يدل على لغة صحيحة قوله حتى يفرغ الامام قال النووي هو في الاصول بدون ذكر الامام وعاد الضمير اليه لانه وان لم يكن مذكورا قوله وفصل ثلاثة أيام هو نصب فصل على الظرف كما قال النووي قال قال العلماء معنى المقتر ثلاثة ما بين الجمعةين وثلاثة أيام ان الساعة تشر أمثالها يوم الجمعة الذي فعل فيه هذه الافعال الجلية في معنى الساعة التي يحصل بعشر أمثالها قال بعض العلماء والمراد بما بين الجمعةين من صلاة الجمعة وخطفته الى مثل ذلك الوقت حتى يكون سبعة أيام بالزيادة ولا نقصان ويضم اليها ثلاثة فتصير عشرة (وعن أبي سعيد رضى الله عنه ان رجلا دخل المسجد يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحطاب على المنبر فأمره ان يصلي ركعتين رواء الجمعة الا بأبدا ودرجته الترمذي وانظروا ان رجلا جاء يوم الجمعة في هيئة بذوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحطاب على امره ان يصلي ركعتين والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يحطاب قلت وهذا يصرح بضعف ما روي انه أمسك عن خطبته حتى فرغ من الركعتين وعن جابر رضى الله عنه قال دخل رجل يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحطاب فقال صليت قال لا قال فصل ركعتين رواء الجمعة وفي رواية اذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يحطاب فامرك ركعتين وليجوز فنهى رواء أحدكم ومسلم وأبو داود وفي رواية اذا جاء أحدكم يوم الجمعة وقد خرج الامام فليصل ركعتين منة في عليه وفي الباب من سهل بن سعد عن عبد الله بن أبي حاتم في العمل وأشار اليه الترمذي بنحو حديث أبي سعيد وعن أبي قتادة عن الأعمش قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين وقد تقدم وعن أنس بن مالك الدارقطني قال جاء رجل ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحطاب فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم قم فاركع ركعتين وامسك عن الخطبة حتى فرغ من صلاة قال الدارقطني أسنده عبيد بن محمد العبدى عن معمر عن أبيه عن قتادة عن أنس ورواه فيه والاضراب عن معمر عن أبيه كذلك رواء أحد بن حنبل وغيره عن معمر ثم رواء

بسال الله خير وأول ابن ماجه من حديث أبي أمامة مالم بسال حراما ولا حرام من حديث سعد بن عباد مالم بسال انما أو قطعية رحم وقطعية الرحم من جملته الاثم فهو من عطف الناس على العام للاهتمام به (الأعطاء اياه وأشار) صلى الله عليه وآله وسلم (تسده) الشريعة حال كونه (يقالها) من التقليل خلاف الكثير وللبخاري من رواية سالم بن علقمة المذكورة ووضع أعلمه على بطن الوسطى أو انحصر قلنا بردها وبين أبو موسى الكنجي ان الذي وضع هو بشر من المفضل راويه من سالم وكانه فسر الإشارة بذلك وانما ساعة الظهيرة تنقل ما بين وسط النهار الى قرب آخره وهذا يحصل الجمع بينه وبين قوله بردها أي يقللها ومسلم وهي ساعة خفيفة واستشكل حصول الاجابة لكل داع بشرطه مع اختلاف الزمان باختلاف البلاد والمصلي فيقدم بعض على بعض وساعة الاجابة

متعلقة بالوقت فكيف يتفق مع الاختلاف واجب باقتفال أن تكون ساعة الاجابة متعلقة بوقت كل مصل كما قيل نظيره في ساعة الكراهة ولعل هذا فائدة جعل الوقت الممتد مظنة لها وان كانت هي حقيقة فالذي دفع الباري ويحتمل أن يكون غير عن الوقت بالفعل فليكون التقدير وقت جواز الخطبة أو الصلاة ونحو ذلك والله أعلم وفي هذا الحديث فضل يوم الجمعة لاختصاصه بساعة الاجابة وفي مسلم انه خير يوم طلعت فيه الشمس وفيه فضل الدعاء واستجاب الاكثار منه عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهم قال يومنا نحن نعلم أي الجمعة (مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) المراد بالصلاة طريق

هنا انتظارها جماعة مويدون رواية عبد الله بن إدريس عن حصين عن عبد مسلم ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخطب فهو من باب تسمية النبي باسم ما قال به هو هذا الذي بالصحابة تحسبنا الظن بهم سائما أنه كان في الصلاة لكن يحتمل أنه وقع قبل النبي ثم في المزاسيل لابي داود عن مقاتل بن حيان ان الصلاة خيفة كانت قبل الخطبة فان ثبت زال الاشكال لكتمه مع شدوه معضل وجواب بيميناقوله (انما قبلت غير) بكسر العين ابل (تحمل طعاما) من الشام لاجبة السكي وأبو عبد الرحمن بن عوف روى الاول الطبراني والثاني ابن مردويه وجمع بينهما ما جعل ان تكون ١٢٢ بعد الرحمن ودرجة غير او كانا مشتركين (فالتفتوا اليها) أي انصرفوا

الى العير وفي رواية ابن فضال في السيوخ فانقض الناس أي فمقرقوا وهو موافق للفظ الآية ودال على ان المراد بالالتفات الانصراف وفيه رد على من جعل الالتفات على ظاهره فقال لا يهتم من هذا الانصراف عن الصلاة وقطعها وانما يهتم من التفاتهم بوجوههم أو يقولونهم وأما هيئة الصلاة فجزئية فباقية ثم هو مبني على أن الالتفات واقع في الصلاة وقد ترجح فيها امر أنه كان في الخطبة فلا كان كما قيل لنا وقع هذا الإنكار الشديد فان الالتفات فيها لا ينافي الاسماع وفي قوله فالتفتوا التفات لان السماع يقتضي أن يقول فالتفتوا وكان ذلك في عدول جابر عن ذلك أنه لم يكن هو بمن العت (حتى ما بقى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا اثنا عشر رجلا) وفي رواية علي بن قاصم عن حصين حتى لم يبق معه الا أربعون رجلا رواه الدارقطني ولو سلم من ضعف حفظ علي بن

طريق أحمد مرسل وعبد بن محمد هذا روى عنه أبو حاتم رانما حكم عليه الدارقطني بالوجه لحاقته من هو أحفظ منه أحد بن حنبل وغيره وهذا الحديث هو الذي أشار اليه المصنف في الباب أيضا عن سالك عند أحمد قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاء أحدكم والامام بخطب فليصل ركعتين خفته فتمين ورواه أيضا ابن عدي في السكامل قوله ان رجلا وكذلك قوله دخل رجل هو سليلك ثم له من غير ابن هـ ربه وقيل ابن عمر لعطفي رقع مسمى في هذه القصة عن عبد مسلم وأبي داود والدارقطني وقيل هو النعمان ابن قويل كذا وقع عند الطبراني من رواية منصور بن أبي السواد عن الاعش قال أبو حاتم الرازي وهم فيه منصور ووقع عند الطبراني أيضا بن طريق أبي صالح عن أبي ذر أنه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو بخطب فقال له صليت ركعتين الحديث وفي اسناده ابن لهيعة قال الحافظ المشهور عن أبي ذر أنه جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو جالس في المسجد كذا جاء ابن حبان وغيره وعند الدارقطني جاء رجل من قيس المسعد فذكر نحوه قصة سالك قال الحافظ لا يخالف كونه سلكا فان غطقتان من قيس قوله صليت قال الحافظ كذا لا كثر بخذف همزة الاستفهام وثبتت في رواية الاصمعي والآحاديث المذكورة في الباب يدل على مشروعية قصة المسجد حال الخطبة والى ذلك ذهب الحسن وابن مينة والشافعي وأحمد واسحق ومكحول وأبو ثور وابن المنذر وحكاه النووي عن فقهاء الحديث وحكى ابن العربي ان محمد بن الحسن حكاه عن مالك وذهب الثوري وأهل الكوفة الى انه يجلس ولا يصلي حال الخطبة حكى ذلك الترمذي وحكاه القاضي عياض عن مالك والليث وأبي حنيفة وجمهور السلف من الصحابة والتابعين وحكاه العراقي عن محمد بن سيرين وشريح القاضي والخطي وقنادة والزهرى ورواه ابن أبي شيبة عن علي وابن عمرو وابن عباس وابن المسيب ومجاهد وعطاء بن أبي رباح وعروة بن الزبير ورواه النووي عن عثمان والى ذلك ذهب الهاديون وأجواب عن أحمد بن حنبل الله عليه وآله وسلم سالك بان ذلك واقعة عن لا عموم لها فيحمل اختصاصه بالسالك قالوا ويدل على ذلك ما وقع في حديث أبي سعيد ان الرجل كان في هيئة فبقا له أصليت قال لا قال صل الركعتين وحض الناس على الصلاة فقامه ان يصلى ليراه الناس وهو قائم فيصعدون عليه ويؤيدون ان في هذا الحديث عند أحمد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عاصم زفرده فانه حالفه أصحاب حصين كاهم المكان من أقوى الأدلة للاحقة وزد المال كية على الشافعية والحنابلة حيث اشتروا اجمعة الجمعة أربعين رجلا بقوله في حديث الباب حتى ما بقى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا اثنا عشر رجلا وأجيب بأنه ليس فيه انه ابتدأ بها بنى عشر بل يحتمل موافقهم قبل طول الزمان أو عود غيرهم مع سماعهم أركان الخطبة وقد اختلف فيما اذا انقضوا وأما تسميتهم فعند مسلم ان جابرا قال انافهم وله أيضا منهم أبو بكر وعمر وفي تفسير اسمعيل الشافعي ان سالما مولى أبي حذيفة منهم وعن ابن عباس ان منهم الخلفاء الاربعة وابن مسعود وأما من الانصار وحكى المصنف

بسم الله منقطع ان الاثنى عشر هم العشرة المبشرة وبالل و ابن مسعود (فتنرات هذه الآية) ظاهر ذلك أنهم انزلت بسبب تقدم
 العبر المذكورة (واذا رآوا تجارة أو أهوا) هو الطبل الذي يضرب اندوم التجارة فربما قدموها أو أعلامها (انقضوا إليها وتركونها)
 قائما لم يبدل إلى المالان الله ولم يكن مقصود ذاته وإنما كان تمهيدا للتجارة أو حذف دلالة أحد هاهنا على الآخر أو أعباء الضعيف إلى
 مصدر الفعل المتقدم وهو الرؤية أي انقضوا إلى الرؤية الواقعة على التجارة أو أهوا والتبريد للدلالة على ان منهم من انقض
 لغير سمع الطبل ورؤيته وقد استشكل ١٣٤ الاصل حديث الباب مع وصفه تعالى بانهم لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن

ذكر الله وأجاب باحتمال أن يكون هذا الحديث قبل نزول الآية قال في الفتح وهذا الذي يتعين المعنى إليه مع انه ليس في آية النور التصريح بنزولها في العصابة وعلى تقدير ذلك فلم يكن تقدم لهم شيء عن ذلك فلما نزلت آية الجمعة وفيه موافق اذم ذلك اجتنبوه فوصفوا بما في آية النور اه وذو الجملتين ان أبيه مسعود الدمشقي ذكر في آخر هذا الحديث انه صلى الله عليه وآله وسلم لم قال لو نتاجهم حتى لم يبق منكم أحد الا بالكم الوادي نارا قال وهذا المأجدة في الكتابين ولا في مستخرجي الامام علي والبرقاني قال وهي قائدة من أبي مسعود وانما نجد بها بالاسناد في ما بعد اه قال الحافظ ابن حجر رحمه الله ولم أر هذه الزيادة في الاطراف لابي مسعود ولا هي في شيء من طرق حديث جابر المذكور وانما وقعت في مرسل الحسن وقتادة وكذا في حديث ابن عباس عنه ابن مردويه وفي

قال ان هذا الرجل دخل في هيئة بدنة وأنا أخرجون يقطن له رجل فبصدقه عليه ورؤيته أيضا قوله صلى الله عليه وآله وسلم السابق في آخر الحديث لا تعودون مثل هذا أخرجه ابن حبان ورد هذا الجواب بان الاصل عدم الخصوصية والتعليل بكونه صلى الله عليه وآله وسلم قصد الصدقة عليه لا يمنع القول بجواز التخصيص فان المسامحة لا يجوزون الصلاة في هذا الوقت لعلة الصدقة ولو ساء هذا الساع مثله في سائر الاوقات المأجدة ولا يقال به كذا قال ابن المنير ومما يرد هذا التأويل ما في الباب من قوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاء أحدكم يوم الجمعة الخ فان هذا نص لا يتطرق اليه التأويل قال النووي لا ظن عالم بلغه هذا اللفظ صحيحا فيقال له اه قال الحافظ والحامل للمنفعة على التأويل المذكور انهم زعموا ان ظاهره معارض لقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وقوله صلى الله عليه وآله وسلم اذ قلت لصاحبك أنصت والاغني بالانصات فمع التشاغل بالتعبية مع طول زمنها أولى وعارضوا أيضا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم للذي دخل يخطي رقاب الناس وهو يخطب قد آذيت وقد تقدم قالوا فامرهم بالخوس ولم يأمرهم بالتعبية وبما أخرجه البخاري من حديث ابن عمر رفعه اذا دخل أحدكم المسجد والامام على المنبر فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ الامام ويحجب عن ذلك كله ما كان الجمع وهو مقدم على المعارضة المؤدية الى اسقاط أحد الدالين اما في الآية فليست الخطبة قرآنا وما فيها من القرآن الامر بالانصات حال قرأته عام تخصص بأحاديث الباب وأما حديث اذا قلت لصاحبك أنصت فهو وارد في المنع من المسكلة لا غير ولا مكاملة في الصلاة ولو سلم انه يتناول كل كلام حتى الكلام في الصلاة لكان عموما يخص بأحاديث الباب قال الحافظ وأيضا فمضى الصلة يجوز ان يطلق عليه انه منعت حديث أبي هريرة المة تقدم انه قال يا رسول الله حكوا تلك بين التكبيرة والقرأة ما تقول فيه فاطلق على القول ستر الكون وأما أمره صلى الله عليه وآله وسلم لمن دخل يخطي رقاب الخوس فذلك واقعة عين ولا عموم له فيمنع ان يكون أمره بالخوس قبل مشروعيته أو أمره بالخوس بشرطه وهو فصل التعبية وقد عرفه قبل ذلك أو تركه أمره بالتعبية لبيان الجواز أو لكونه دخوله وقع في آخر الخطبة وقد ضاق الوقت عن التبعة وأما حديث ابن عمر رفعه وضعيف لان في اسناده أيوب بن نبيك اه

حديث انس عند اسمعيل بن أبي يزيد وسنده ساقط اه وفي الحديث ان الخطبة تكون عن قيام وانهم أو تشترط في الجمعة حكاية القرطبي واستبعده وان البيهقي وقت الجمعة لا يترجم عليه سعيد بن منصور وكأه أخذه من كونه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمرهم بفسخ ما تابعوا فيه من العبر المذكورة ولا ينجي ما فيه وفيه كراهة ترك سماع الخطبة بعد التبرع فيها وقول البخاري اذا نفر الناس عن الامام في صلاة الجمعة فصلاة الامام ومن بقي معه جائزة يؤخذ منه أنه يرى ان الجميع لو اتبعوا في الركعة الاولى وإيق الا الامام وحده انه لا تصح له الجمعة وهو كذلك عند الجمهور وروى قبل بتمهاتهما مطلقا فلت شرط

أكثر الله بها الصلاة الجمعة شروطا كالإمام العادل وصاحب الجامع والمصر الكبير وأعداد الجماعة وغير ذلك وليس عليها
الثارة من علم بل لا يصح ما يروى في ذلك عن بعض السلف فضلا عن أن يصح فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن طول
المثال في هذا المقام فلم يأت بباطل قط ولا يستحق ما لا أصل له أن يستغل برده بل يكفي فيه أنه يقال هذا كلام ليس من
الشريعة وكل ما ليس هو منه فهو ردأي مردود على قائله مضروب في وجهه ومن شاء الاطلاع على صحة قولنا هذا فعليه
مراجعة كتب الشوكاني رحمه الله وأمثاله من المحققين الجامعين بين الفقه ١٣٥ والحديث وروايف هذا الحديث ما بين

بغدادى وكوفي وواسطى وفيه
التحديث والعنفه والقول
وأخرجه المؤلف أيضا في البيوع
والتفسير ومسلم في الصلاة
والترمذى في التفسير وكذا
السنن وفيه وفي الصلاة
ابن عمر رضي الله عنهم ما أن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
كان يصلي قبل الظهر ركعتين
وبعداه ركعتين وبعد المغرب
ركعتين في بيته وبعد العشاء
ركعتين وكان لا يصلي بعد الجمعة
شيئاً ينصرف من المسجد إلى
بيته (فيصلي) فيه (ركعتين)
لأنه لو صلاهما في المسجد ربما
يتوهم أنهما اللتان حذفتا وصلاة
الغسل في الخلوة أفضل ولم يذكر
شيئاً في الصلاة قبلها والظاهر
أنه قام بها على الظهر وأقوى ما
يستدل به على مشروعية ما عوم
ما صححه ابن حبان من حديث
ابن الزبير عن فوعا ما من صلاة
مفروضة الا بين يدي ركعتان
ومثله حديث عبد الله بن مغفل
الماضي في وقت المغرب بين كل
أذانين صلاة وأما احتجاج

أبو زرعة وأبو حاتم منكر الحديث والأحاديث الصحيحة لا تعارض عنده وقد أجاب
الماتعون عن أحاديث الباب بأجوبة غير ما تقدم وهي زيادة على عشرة وأوردها الحافظ
في الفتح بعضهم سابقا لا ينبغي الاشتغال بذكره وبعضها لا ينبغي إعماله فمن البهس الذي
لا ينبغي إعماله قولهم أنه صلى الله عليه وآله وسلم سكت عن خطبته حتى فرغ من ركعتين
صلاته قالوا ويدل على ذلك حديث أنس المتقدم ويحجب عن ذلك بأن الله ارقتسنى وهو
الذي أخرجه قال أنه مرسل أو مدخل وأيضا يعارضه اللفظ الذي أورده المصنف عن
الترمذى على أنه لو تم لهم الاعتذار عن حديث سليلك بمثل هذا الماتم لهم الاعتذار بمثل
عن بقية أحاديث الباب المصروفة بأمر كل أحد إذا دخل المسجد والامام يحط بآن
يوقع الصلاة حال الخطبة ومنه أن الماتسأغل صلى الله عليه وآله وسلم بخطبة سليلك سقط
فرض الاستماع إذ لم يكن منه صلى الله عليه وآله وسلم خطبة في تلك الحال وقد ادعى ابن
العربي أن هذا أقوى الاجوبة قال الحافظ وهو أضعفها الآن الخطابة لما انقضت رجوع
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى خطبته ونشأ سليلك بامثال ما أمر به من
الصلاة فصح أنه صلى الله عليه وآله وسلم خطبته وممن اتفقوا على أن الامام يستقط عنه النخبة مع
أنه لم يكن قد شرع في الخطبة فسقط طوعا على المأموم بطريق الاولى وتعتق بأنه قيام في
مقابل النص وهو فاسد الاعتبار ومنه عمل أهل المدينة خلفا عن سلف من لدن
العصاية إلى عهد مالك أن التغفل في حال الخطبة ممنوع مظان قال الحافظ وتعتق بمنع
اتفاق أهل المدينة فقد ثبت فعل النخبة عن أبي سعيد روى ذلك عنه الترمذى وابن
خزيمة وصححه وهو من فقهاء العصاية من أهل المدينة ووجه له عنه أصحابه من أهل
المدينة ولم يثبت عن أحد من العصاية من غير ما يخالف ذلك وأما ما نقله ابن بطال عن
عمر وعثمان وغير واحد من العصاية من النسخ مظان فاعقاده في ذلك على روايات عنهم
نعم الاحتال على أنه لا حجة في فعل أهل المدينة ولا في إجماعهم على فرض ثبوته كما تقر في
الاصول قبله في حديث الباب وليتجوز فيه ما فيه مشروعية التخفيف لتلك الصلاة
ليتفرغ لسماع الخطبة ولا خلاف في ذلك بين القائلين بأنهم اتفقوا على مشروعية صلاة النخبة حال
الخطبة قوله فإما صل ركعتين فيه أن داخل المسجد حال الخطبة بركة صر على ركعتين قال
المصنف رحمه الله تعالى ومعه ومنع من تجاوز الركعتين بمجرد خروج الامام وان لم يكلم

النووي في الخلاصة على إتيان أبيه في بعض طرق حديث الباب عند أبي داود وابن حبان عن نافع قال كان ابن عمر يطيل
الصلاة قبل الجمعة ويصلي بعداه ركعتين في بيته ويحدث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك فتعقب بأن
قوله كان يفعل ذلك عائد على قوله ويصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته ويدل له رواية الليث عن نافع عن عبد الله أنه كان إذا صلى
الجمعة انصرف فسجد سجدة في بيته ثم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع ذلك رواه مسلم وأما قوله كان يطيل
الصلاة قبل الجمعة فإن كان المراد بعد دخول الوقت فلا يصح أن يكون من فوعا لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج إذا

زالت الشمس فثبتت على الخطبة ثم إنه الصلاة الجمعة وإن كان المراد قبل دخول الوقت فذلك مطلق نافله لأصل الصلاة فبذلك
 فيه سنة الجمعة التي قبلها بل هو تنقل مطلق وقد ورد الترغيب فيه في حديث سابق وغيره حيث قال فيه صلى ما كتب له
 قاله في الفتح وينبغي أن يفصل بين الصلاة التي بعد الجمعة وبينها ولو نحو كلام أو نحو قول لأن معاوية أنكر على من صلى سنة
 الجمعة في مقامها وقال له إذا صليت الجمعة فلا تصلها بصلاة حتى يخرج أو تتكلم فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرنا
 بذلك أن لا توصل صلاة بصلاة حتى يخرج ١٣٦ أو تتكلم رواه مسلم وقال أبو يوسف صلى بعد هاستا وقال أبو حنيفة ومحمد

أربعها كالتى قبلها له أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بعد الجمعة أربعين ركعة صلى ركعتين إذا أراد الانصراف ولهما قوله صلى الله عليه وآله وسلم من شهد منكم الجمعة فليصل أربعين ركعة وبعدها أربعين ركعة الطبراني في الأوسط وفيه محمد بن عبد الرحمن السهمي وهو ضعيف عند البخاري وغيره وقال الحافظ في الفتح وورد في سنة الجمعة التي قبلها أحاديث ضعيفة منها عن أبي هريرة رواه البزار بالفظا كان يصلي قبل الجمعة أربعين ركعة وبعدها أربعين ركعة محمد بن عبد الرحمن السهمي وهو ضعيف عند البخاري وغيره وقال الأثرم أنه حديث رواه ومنها عن ابن عباس مثله وزاد لا يفصل في شيء منهن أخرجه ابن ماجه بسند رواه قال النووي في الخلاصة أنه حديث باطل وعن ابن مسعود عند الطبراني أيضا مثله وفي أسناده ضعف وانقطاع وقال المالكية لا يصلي بعدها في المسجد لأنه صلى الله عليه وآله

وفي رواية عن أبي هريرة وجابر قال جاءنا سليمان القطاقي وروى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخطب فقال له أصليت ركعتين قبل أن تجيء قال لا قال فصل ركعتين ونحو ذلك ما رواه ابن ماجه ورواه أسناده ثقات وقوله قبل أن تجيء يدل على أن هاتين الركعتين سنة للجمعة قبلها وليس تابعة للمسجد اهـ حديث ابن ماجه هذا هو كما قال المصنف وصححه العراقي وقد أخرجه أيضا أبو داود ومن حديث أبي هريرة والبخاري ومسلم من حديث جابر وقد ذهب إلى مثل ما قال المصنف الأوزاعي فقال إن كان يصلي في البيت قبل أن يجيء فلا يصلي إذا دخل المسجد وتعتب بأن المانع من صلاة الجمعة لا يجزئ التوقف حال الخطبة مطلقا قال في الفتح ويحتمل أن يكون معنى قبل أن تجيء أي إلى الموضع الذي أنت فيه وفائدة الاستثناء احتمال أن يكون صلاة في موضع المسجد ثم تقدم ثم يقرب من مناع الخطبة كما تقدم في قصة الذي خطب ويؤيد ما في رواية مسلم أصليت الركعتين بالانف واللام وهو لا يلهو ولا يلهو ولا يلهو

• (باب ما جاء في التجميع قبل الزوال وبعده) •

(عن أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الجمعة حين تميل الشمس رواه أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي وعنه رضي الله عنه قال كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجمعة ثم يرجع إلى القابلة فتقبل رواه أحمد والبخاري وعنه رضي الله عنه قال كان يصلي إذا اشتد البرد يكر بالصلاة وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة يعني الجمعة رواه البخاري هكذا وعن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال كنا نجمع مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا زالت الشمس ثم يرجع تتبع النبي أخرجه وعن سهل بن سعد رضي الله عنه قال ما كنا نعيل ولا نتعدي إلا بعد الجمعة رواه الجماعة وزاد أحمد ومسلم والترمذي في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن جابر رضي الله عنه إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة ثم يذهب إلى حائط فيسبح فيه يعني التواضع رواه أحمد ومسلم والنسائي وعن عبد الله بن سيدان السلمي رضي الله عنه قال شهدت الجمعة مع أبي بكر فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار ثم شهدت مع عمر فكانت صلاة وخطبته إلى أن أقول اتصفوا ثم انصرف

والمسلم كان يصلي بعد الجمعة ولم يركع في المسجد وقال صاحب تنقيح المقنع من الجمال ولا سنة شهدت الجمعة قبلها أيضا ولا بعد ما في كلامه وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه وهذا أخرجه ثبت في كتاب الجمعة وذكر الحافظ ابن القيم رحمه الله في الهدى ليوم الجمعة اثنتين وثلاثين خصوصية وفيها اليوم عيد ولا يصام منه فردا وقرأه أم نزييل وهـ ل أن في صحتها والجمعة والمنافقين فيها والغسل فيها والطيب والسواك وأحسن الثياب وتعمية المسجد والتبكير والاستغفار بالعبادة حتى يخرج الخطيب والخطبة والانصات وقرأة السكف ونفي كراهة النافلة وقت

الاستواء ومنع السفر قباه وتضعيف أجر الذهاب اليها بكل خطوة أجز سنة وثني متبرجهم في يومها وساعة الاجابة وتكفير
 الاثم وانهم يوم المزيود والشاهد والمدخر لهذه الامة وخير أيام الاسبوع وتجمع فيه الارواح ان ثبت الخبر فيه قال في الفتح
 وذكر اشياء أخر فيها انظر وترك اشياء يطول تتبعها اه قات وقد ذكر الشيخ محمد بن الدين النير وزابادى شيخ الحافظ صاحب
 التماموس أيضا في كتابه من السعادة خصائص كثيرة ليوم الجمعة تبعها صاحب الهدى لانطول بذكرها
 * (بسم الله الرحمن الرحيم باب صلاة الخوف) * ١٢٧ أى كيفية تيمم من حيث انه يحتمل في الصلاة عنده مالا

يحتمل فيها عند غيره وقد جاءت في
 كيفية تيمم اسبعة عشر نوعا قال في
 الفتح وقد بينها شيخنا أبو الفضل
 في شرح الترمذى لكن يمكن
 تدقيقها ومن ثم قال الحافظ ابن
 القيم رحمه الله في زاد المعاد
 أصولها ست مصنفات وبلغها
 بعضهم أكثر وهو لا يكملها
 اختلاف الرواة في قصة جعلوا
 ذلك وجهان فعلى صلى الله عليه
 وآله وسلم وانما هو من اختلاف
 الرواة قال في الفتح وهو مذاهب
 المعتمد والسه أشار شيخنا بقوله
 يمكن أن تشهد داخل وحكى ابن
 القصار المالكي ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم صلاها عشر
 مرات وقال ابن العربي صلاها
 أربعة وعشرين مرة وقال الخطابي
 صلاها في أيام مختلفة بأشكال
 متباينة يتحصى فيها ما هو الاحوط
 للصلاة وأبلغ للعراسة فهي على
 اختلاف صورها منفقة المعنى
 اه (عن عبد الله بن عمر رضى
 الله عنهما قال غزوت مع رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قبل أى جهة (نجد) بارض

شهدتهم مع عثمان فكانت صلاته وخطبته الى ان اقول زال النهار فآريت أحد اعاب
 ذلك ولا تذكره رواه الدارقطني والإمام أحمد في رواية ابنه عيسى والله واحتج به وقال
 وكذلك روى عن ابن مسعود وجابر وسعيد ومعاوية انهم صلوها قبل الزوال) أثر عبد
 لله بن سيدان السلي فيه مقال لان البخارى قال لا يتابع على حديثه وحكى في الميزان عن
 بعض العلماء انه قال هو مجهول لا حجة فيه قوله حين غلب الشمس فيه اشعار بموافاقته
 صلى الله عليه وآله وسلم على صلاة الجمعة اذا زالت الشمس قوله كان صلى الله عليه وآله وسلم مع النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم لم يرجع الى القافلة فغلب في وفي لفظ البخارى كتابه كبر بالجمعة
 فيقول بعد الجمعة وفي لفظه أيضا كان صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يرجع الى
 تكون القافلة وظاهر ذلك انهم كانوا يصلون الجمعة باكر انما قال الحافظ لكن طريق
 الجمع أولى من دعوى التماس وقد تقرر ان التبعك يطلو على فعل الشئ في أول وقته
 أو تقديمه على غيره وهو المراد هنا والمعنى انهم كانوا يدعون بالصلاة قبل القيلولة بخلاف
 ما جرت به عادتهم في صلاة الظهر في الحرف فتمهم كانوا يقيمون ثم يصلون ثم يعبون لا يبراد
 اه والمراد بالقائلة المذكرة في الحديث نوم نصف النهار قوله اذا اشتد البرد يكر
 بالصلاة أى صلاحا في أول وقتها قوله واذا اشتد الحر أبردا بالصلاة يعنى الجمعة يمتثل أن
 يكون قوله يعنى الجمعة من كلام التابعي أو من دونه أخذة قائله مما فهمه من التسوية
 بين الجمعة والظهر عند أنس وبؤيده ما عند الامام عيسى عن أنس من طريق أخرى وإس
 فيه قوله يعنى الجمعة قوله يجمع هو بتشديد الميم المكسورة قوله تتبع التى فيه تصرح
 بأنه قد وجد في ذلك الوقت في سير قال النووي انما كان ذلك لشدة التعب وكبر وقصر
 حيطانهم وفي رواية للبخارى ثم تنصرف وليس للبعيطان ظل يستظل به وفي رواية لمسلم
 وما نجد فيها استظل به والمراد في الظل الذى يستظل به لاني أصل الظل كما هو الاكثر
 الاغلب من توجه النبي الى القبة ود الزائدة وبذلك على ذلك قوله ثم يرجع تتبع التى فيقول
 وانما كان كذلك لان الجدران كانت في ذلك العصر قصيرة لا يستظل بها الا بعد وقتها
 الوقت فلا دلالة في ذلك على انهم كانوا يصلون قبل الزوال قوله ما كان فيقول ولا تتعدى الا
 بعد الجمعة فيه دليل لمن قال بجواز صلاة الجمعة قبل الزوال الى ذلك ذهب أحمد بن حنبل
 واختلاف أصحابه في الوقت الذى تصح فيه قبل الزوال هل هو الساعة السادسة أو

١٨ قيل غطمان وحوكل ما ارتفع من بلاد العرب من تهامة الى العراق وكانت الغزوة ذات الرقاع وأول ما صليت
 صلاة الخوف فيها سنة أربع أو خمس أو سبع وقول الغزاة في الوسيط وتبعه الراعى انهم آخر الغزوات ليس يصح وقد
 أنكره عليه ابن الصلاح في مشكل الوسيط (فوازينا العدو) بالزاي أى قاتلناهم بالوحدة (فصافناهم) فقام رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يصلى لنا) أى لاجلنا أو بنا (فقامت طائفة معه) زاد في غير رواية أبي ذر رضى الله عنه حيث لا تبلغهم سهام
 العدو (واقامت طائفة على العدو) روى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن محمد بن سعد بن جندب (ثم ثبت قائما) ثم

انصرفوا) بالنية وهم في حكم الصلاة عند قيامه صلى الله عليه وآله وسلم الى الثانية منته صبا أو عقب رفعه من السجدة (مكان الطائفة التي لم تصل) أي فقاموا في مكانهم في وجهه العذر (بخاراً) أي الطائفة الاخرى التي كانت تخرس وهو صلى الله عليه وآله وسلم قائم في الثانية وهو صلى الله عليه وآله وسلم قارئ منته نظر لها (فركع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بهم ركعة يسجد سجدة تين ثم سلم فقام كل واحد منهم فركع لنفسه ركعة وسجد سجدة تين) وفي المغازي ما يدل على انها كانت العصر وظاهر قوله فقام كل واحد الخ انهم اتوا في حالة واحدة ١٣٨ ويحتمل انهم اتوا على التماقب وهو الراجح من حيث المعنى والافيد - نلزم

تضييع الحراسة المطلوبة وان اراد الامام وحده ويرجحه مارواه أبو داود من حديث ابن مسعود وانظله ثم سلم فقام هؤلاء أي الطائفة الثانية فتصروا لانفسهم ركعة ثم سلموا ثم ذهبوا ورجع أولئك الى مقامهم فدلوا لانفسهم ركعة ثم سلموا اه وظاهره ان الطائفة الثانية والت بين ركعتيها ثم أتمت الطائفة الاولى بعدد وقع في الراعي تبعها لغيره من كتب الفقه ان في حديث ابن عمر هذا ان الطائفة الثانية تأخرت وجاءت الطائفة الاولى فاتوا ركعة ثم تأخروا وعادت الطائفة الثانية وأتموا حال الحافظ ولم تنف على ذلك في شيء من الطرق وبهذه الكيفية أخذ الحنفية واختار الكيفية التي في حديث ابن مسعود أشهر والاوضاع هي موافقة حديث سهل بن أبي حمزة من رواية مالك عن يحيى بن سعيد واستدل بقوله طائفة على انه لايت - ترطاسواه القريب في العدد لكن لا بد أن تكون التي تخرس يحصل الثقة

الخامسة أو وقت دخول وقت صلاة العبد ووجه الاستدلال به ان الغداه واقبلوا محله ما قبل الزوال وحكموا عن ابن قتيبة انه قال لا يسمى غداً ولا قاله بعد الزوال وأيضاً قد ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخاطب خطبتين ويجلس بينهما يقرأ القرآن ويذكر الناس كما في مسلم من حديث أم هشام بنت حارثة أخت عمرة بنت عبد الرحمن انها قالت ما حفظت ق والقرآن الجميد الا من في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقرأها على المنبر كل جمعة وعند ابن ماجه من حديث أبي بن كعب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ يوم الجمعة تبارك وهو قائم يذكربا يام الله وكان يصلي الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين كما ثبت ذلك عندهم - سلم من حديث علي وأبي هريرة وابن عباس ولو كانت خطبته وصلاية بعد الزوال لما انصرف منها الا وقد صار للبعثان ظل يستظل به وقد خرج وقت الغداه والقائه وأصرح من هذا حديث جابر المذكور في الباب فانه صرح بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة ثم يذهبون الى مجالسهم فيرجعون عند الزوال ولا يلجئ الى التأويلات المتعسفة التي ارتكبوها الجهود واستدلوا لهم بالاحاديث القاضية بانه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الجمعة بعد الزوال لا يبنى الجواز قبله وقد أغرب ابن العربي فنقل الاجماع على انها لا تجب حتى تزول الشمس الا ما نقل عن أحمد وهو مردود فانه قد نقل ابن قدامة وغيره عن جماعة من السلف مثل قول أحمد وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق عبد الله بن سالم انه قال صلى بنا عبد الله بن مسعود الجمعة ضحى وقال خشيت عليكم الحار وأخرج من طريق سعيد بن سويد قال صلى بنا معاوية بالجمعة ضحى وكذلك روى عن جابر وسعيد بن زيد كما في رواية أحمد التي ذكرها المصنف وروى مثل ذلك ابن أبي شيبة في المصنف عن سعيد بن أبي رافع قوله وعن عبد الله بن سيدان السلي أخرج هذا الاثر أيضاً أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة وابن أبي شيبة قال الحافظ ورجاله ثقات الا عبد الله بن سيدان فانه تابعي كبير الا انه غير معروف العدة قال ابن عدي يشبهه المجتهول وقال البخاري لا يتابع على حديث وقد عارضه ما هو أقوى منه روى ابن أبي شيبة من طريق سويد بن غفلة انه صلى مع أبي بكر وعمر حين تزول الشمس واستاءه قوى

(باب تسليم الامام اذا رقي المنيبر والناذين اذا جلس عليه واستقبل المأمومين له)

بها في ذلك والطائفة تطلق على التيسيل والكنية حتى على الواحد ولو كانوا ثلاثة ووقع لهم الخوف عن جاز لا حذرهم ان يصلي بواحد ويخرس واحد ثم يصلي الآخر وهو أقل ما يهتدى في صلاة الخوف جماعة على القول باقل الجماعة مطاقاً لكن قال الثاني اكره أن يكون كل طائفة أقل من ثلاثة لانه أعاد عليهم ضمهم الى جمع في قوله أسلمتهم - ذكره النووي في شرح مسلم وغيره واستدل به على عظم أمر الجماعة بل على ترجيح القول بوجودها لان تكاثر أمور كثيرة لا تغتفر في غيرها ولو صلى كل امرئ منفرداً لم يقع الاحتياج الى معظم ذلك وقد ورد في كيفية صلاة الخوف صفات كثيرة ورد في ابن عبد البر هذه

الكلمة الواردة في حديث ابن عمر على غير ما نقله الاستاذ وادانته الامول في أن المأمور لم يسم صلاته قبل سلامه وعن
أحمد قال ثبت في صلاة الطوف سنة أحاديث أو سبعه أهم فعل المار بها ومنع من أن يترجى حديث سهل بن أبي حنيفة وكذا روي
الشافعية ولم يثبت أصح شيء على ما قال الطبري وغير واحد منهم ابن المنذر وسرد غاية أوجهه وكذا ابن حبان في صحيحه
وزادنا ما رواه ابن حزم صحيحه في أربعة عشر رويها ويذكر في غيره من الروايات وقال ابن العربي في التيسر جافع الروايات كثره تضعها
ست عشرة رواية مختلفة ولم يبين أقال الزور في شرحه لم يحد ولم يبينها ١٣٩ أين أورد أبو الفضل وجها آخر فصار

عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا صعد المنبر سلم وادابن ما جاءه
وفي اسناد ابن ابي عمير وهو لا يرم في منته عن الشعبي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
مرسلا الحديث أخرجه المزمع عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي اسامة عن مجاهد عن
الشعبي قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل
الناس فقال السلام عليكم وأخرجه أيضا ابن أبي شيبة عن الشعبي مرسلا واسناد ابن
ماجة فيه ابن ابي عمير كما قال المصنف وهو ضعيف وفي الباب عن ابن عمر عن ابن عدى ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا دنا من المنبر سلم على من عند المنبر ثم صعد فاذا
استقبل الناس بوجهه سلم ثم قعد وأخرجه أيضا الطبراني والبيهقي في امتهاد عيسى بن
عبد الله الانصاري وقد ضعفه ابن عدى وابن حبان وفي الباب أيضا عن عطاء مرسلا
كذا قال الحافظ في التلخيص وقال الشافعي بلغنا عن سلمة بن الاكوع انه قال خطب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطبتين وجلس جلستين وحكى الذي حدثني قال
استوى صلى الله عليه وآله وسلم على الدرجة التي تلي الممراسم قائما ثم جلس على
الممراسم حتى فرغ المؤذن من الاذان ثم قام فخطب ثم جلس ثم قام فخطب الثانية
والحديث يدل على مشروعية التسليم من الخطيب على الناس بعد ان يرقى المنبر وقبل ان
يؤذن المؤذن وقال في الانتصار بعد فراغ المؤذن وقال أبو حنيفة ومالك أنه مكروه قالوا
لان سلامه عند دخول المسجد من الاعادة وعن السائب بن يزيد رضي الله عنه قال
كان الله يوم الجمعة أولا اجلس الامام على المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وابي بكر وعمر فلما كان عثمان وكثر الناس زاد النداء الثالث على الزوراء ولم يكره
لنبي صلى الله عليه وآله وسلم مؤذنه غير واحد رواه البخاري والشافعي وأبو داود وفي
رواية لهم فلما كانت خلافة عثمان وكثروا أخرجه عثمان يوم الجمعة بالاذان الثالث فاذن
على الزوراء فثبت الاخر على ذلك ولا جد والنسائي كان يؤذن اذا جلس النبي صلى
الله عليه وآله وسلم على المنبر وقيم اذا نزل وعن عدى بن ثابت عن أبيه عن جده قال كان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام على المنبر استقبل أصحابه بوجههم رواه ابن ماجة
حديث عدى بن ثابت قال ابن ماجة أرسلنا أن يكون متصلا قال ووالد عدى له صحة له

الفرض لنا من التنبية على الصواب ولا يفتاد الى الحق ولا وجهه لا اقتصار عليه أى على صفة دون صفة فان ذلك تضاييق
للمأثرة قدوسها الله تعالى على عباده اهـ ورواة هذا الحديث الاربعة هم حسان ومدينان وقبة الصديت والاخبار والعنقة
والسؤال والقول واخرجه البخارى ايضا فى المغازى ومسلم وابوداود والنسائى والترمذى (وعنه) اذ عن عبد الله بن عمر
(رضى الله عنه فى رواية قال عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان كانوا) أى العلماء (أكثر) عند اشتداد الخوف (من ذلك)
أى من الخوف الذى لا يمكن معه التيام فى موضع ولا إقامة هفت (فلا بدوا) حينئذ حال كونهم (قباما) على أقدامهم (وربكانا)

على قلوبهم لان فرض النزول سقط ولمسلم في آخر هذا الحديث قال ابن عمر فاذا كان خوف أكثر من ذلك فليصل ركبا أو قائما
يؤتي إيماء أو زاد مالاً في الموطأ في آخره أيضاً - - - - - تقبل القليلة أو غير مستقبلة أو اراد أنه إذا اشتد الخوف والنهم القتال أو
اشتد الخوف ولم يأمنوا أن يدركوهم لوردوا أو انقصوا فليس لهم تأخير الصلاة عن وقتها بل يصلون ركبا أو مشاة ولو لم يكن
الاستقبال إذا كان بسبب القتال والإيمان عن الركوع والسجود عند العجز للضرورة وبكون السجود أخذ من الركوع
ليتموا قالوا فخرى عن القليلة لجراح الدابة ١٤٠ وطال الزمان بطأت صلاته ويجوز اقتداء بعضهم ببعض مع اختلاف الجهة

ان يراد بانه جده أي أبيه فله صفة على رأي بعض الحفاظ من المتأخرين وأخرج نحوه
الترمذي عن ابن مسعود بالفظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا استوى على
المبراسة قبلناه بوجهنا وفي إسناده محمد بن الفضل بن عطية وهو ضعيف قال الترمذي
ذهب الحديث قال ولا يصح في هذا الباب شيء قال الحفاظ في بلوغ المرام وله شاهد من
حديث البراء عند ابن خزيمة ١٥ وفي الباب عن أبي سعيد عند البخاري ومسلم والنسائي
قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جلس يوماً على المنبر وجلسنا نحوه بوجهنا عليه
البخاري باب استقبال الناس الامام اذا خطب وفي الباب أيضاً عن مطيع أبي يحيى عن
أبيه عن جده قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام استقبلنا بوجهنا
ومطيع هذا مجهول وقد تقدم من حديث ابن عرفة صلى الله عليه وآله وسلم كان
يستقبل الناس بوجهه قوله كمال النداء يوم الجمعة في رواية لابن خزيمة كان ابتداء
النداء الذي ذكره الله تعالى في القرآن يوم الجمعة وله في رواية كان الاذان على عهد
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر اذانين يوم الجمعة ونسب الاذانين
بالاذان والاقامة يعني تغليبا قوله اذا جلس الامام قال المهاب الحكيمة في جعل الاذان
في هذا المحل ليعرف الناس جلوس الامام على المنبر فيمنع من أن يخطب قال
الحافظ وفيه نظر لما عند الطبراني وغيره في هذا الحديث ان بلا لا كان يؤذن على باب
المسجد قال الظاهر انه كان لمطابق الاعلام لا لخصوص الانصات نعم لما زيد الاذان الاول كان
للاعلام وكان الذي بين يدي الخطيب للانصات قوله فلما كان عثمان أي خليفة قوله وكثر
الناس أي بالمدينة كما هو مصرح به في رواية وكثر أمره بذلك بعد مضي مدّة من خلافته
كما عند أبي نعيم في المستخرج قوله زاد النداء الثالث في رواية فامر عثمان بالنداء الاول
وفي رواية التابن الثاني أمر به عثمان ولا منافاة له سعي ثانياً باعتباره كونه مريداً أو
باعتباره كونه فاعلاً مع ما على الاذان والاقامة وثانياً باعتباره الاذان الحقيق في الاقامة
قوله على الزوراء بفتح الزاى وسكون الواو بعد هاء عمدة قال البخاري هي موضع
بسوق المدينة قال الحافظ وهو المعقد وقال ابن بطال هو حجر كبير عند باب المسجد وروى
عند ابن خزيمة وابن ماجه عن الزهري انه ادرك بالسوق يقال لها الزوراء وعند الطبراني
فامر بالنداء الاول على دار يقال لها الزوراء فكان يؤذن عليها فاذا جلس على المنبر أذن

كلما صلب حول الكعبة ويعد
في العمل الكثير لافي الصياح
لعدم الحاجة اليه وحكم الخوف
على نفس أو منفعة من سبع أو
حبة أو حرق أو غرق أو على مال
ولو تغيره كافي المجموع فكما الخوف
في القتال ولا إعادة في الجميع
قال الشوكاني في السبل الظاهر
ثبوت مشروعية صلاة الخوف
من كل امر يخاف منه وفي السفر
والحضر ولا يدل كونه صلى الله
عليه وآله وسلم لم يصلها الا من
خوف خاص وفي أسفارهم على
انهم الاتصلى من خوف من غير
آدمي ولا تصلى في الحضر فان
العلة التي شرعت لها كانت في
الجميع ولا يصح التمسك بانه صلى
الله عليه وآله وسلم لم يصلها في
المدينة مع اشتداد الملاحة
والمداومة لانه صلى الله عليه وآله
وسلم اشتغل هو وأصحابه بدافعة
الاحزاب حتى قال عمر يا رسول
الله ما كنت أصلي العصر حتى
كادت الشمس تغرب وقال له النبي
صلى الله عليه وآله وسلم والله ما
صليتها قال جابر فتمناله طمان

فتوضأ التي صلى الله عليه وآله وسلم للصلاة وضأنا فصل العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها
المغرب هكذا في البخاري من حديث جابر وفي الموطأ ان الذي فاتهم الظهر والعصر والمغرب وانهم صلوا بعد هدوء من الليل
وأيضاً قد أخرج النسائي وابن حبان من حديث أبي سعيد ان ذلك كان قبل ان ينزل قوله تعالى فربنا لا وربكنا أو ما اشتراط أن
تكون صلاة الخوف في آخر الوقت فلا دليل على ذلك بل تفعل في أول الوقت ووسطه وآخره على حسب ما يقتضيه الحال وأما
اشتراط كونهم محققين وطالين غير مطلوبين فلم يرد ما يدل على ذلك وقد صلاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كثير من

المراتب وهو نفي الباطل للكفار وغير مطالب اهـ وروايت الحديث الباب ما بين بغه رادى وكوفى ومكى ومندى وثبه التخصيص
والعمنة والتول وأخرجه مسلم والنسائي والله اعلم (وعنه) اى عن عبد الله بن عمر (رضي الله عنه) قال قال النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم) لما رجع من الاحزاب غزوة الخندق سنة اربع الى المدينة ووضع المساكن السلاح وقال لجبريل عليه
السلام ما وضعت الملائكة السلاح بعد ان الله يا مكر ان نسير الى بنى قريظة فاني عائد اليهم فقال صلى الله عليه وآله وسلم
لا تصابه (لا يصيبن احدكم) منكم العصر الا في بنى قريظة (نريفة من اليهود ١٤١) فادرك بعضهم العصر في الطريق فقال

بعضهم لا نصلي حتى نأتيها) اهـ
بما أخرجه قوله صلى الله عليه وآله
وسلم لا يصلي أحدنا ان التزول
معصية لاهل الخاص بالامراع
نحوه وعموم الامر بالصلاة أو ل
وقتها بما اذا لم يكن عذر بدليل
أمرهم بذلك (وقال بعضهم بل
نصلي) نظرا الى المعنى الى
ظاهر القنط (لم يرد من ذلك) مبنيا
للمفعول كـه اضبطه العيني
والبرماوى ومبنيا للفاعل كما
اضبطه في المصابيح قال القسطلاني
والمعنى ان المراد من قوله لا يصلي
أحدكم لازم وهو الاستحجال في
الذهاب لبنى قريظة للاحقية
ترك الصلاة كانه قال صلوا في بنى
قريظة الا ان يدر كحكم وقتما قبل
ان تصلوا اليها فجاءوا بين دليلى
وجوب الصلاة وجوب الابراع
فهو لو اركبنا لانهم لو نزلوا الصلاة
اكان فيه مضادة لاهل الاسراع
وصلاة لراكب مقتضية للايحاء
فطابق الحديث الترجمة لكن
عورض بانهم لو تركوا الركوع
والسجود لم يفتوا قوله تعالى
اركعوا واسجدوا واجيبوا بأنه عام

مؤذنه الاول فاذا نزل اقام الصلاة قال في الفتح والذي يظهر ان الناس أخذوا به على عنة
لجميع البلاد اذ ذلك لم يكن كان خليفة مطاع الامراء لكن ذكر انما كانى ان اول من
أحدث الاذان الاول بمكة الخراج وبالبصرة زياد قال الحافظ ويبلغ ان اهل الغرب الادنى
الا ان لا تأذين عندهم سوى مرة ودرى ابن ابي شيبة من طريق ابن عمر قال الاذان الاول
يوم الجمعة بدعة فيحتمل ان يكون قال ذلك على سبيل الانكار ويحتمل ان يريد انه لم يكن
في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكل ما لم يكن في زمنه يسمى بدعة وتبين بما مضى ان
عثمان أحدثه لاعلام الناس بدخول وقت الصلاة فمما سأل على بقية الصلوات والحق الجمعة
هم سار ابقى خصوصية الاذان بين يدي الخطيب واما ما أحدث الناس قبل الجمعة من
الدعاء اليه بالذكر والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو في بعض البلاد دون
بعض واتباع السلف الصالح اولى كذا في الفتح وقد روى عن معاذ ان عمر هو الذي
أحدث ذلك واسناده معتد به ومعاذ أيضا خرج من المدينة الى الشام في أول غزوا الشام
واسم في الشام الى ان مات في طاعون عواس قوله غير مؤذن واحد فيه انه قد اشتره رانه
كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من المؤذنين منهم بلال وابن ام مكتوم وسعد
لنقرظ وأبو حمزة ذرة وأجيب بأنه أراد في الجمعة وفي مسجد المدينة ولم يتدل ان ابن ام
مكتوم كان يؤذن يوم الجمعة بل الذي ورد عنه التأذين يوم الجمعة بلال وأبو حمزة وجعل
صلى الله عليه وآله وسلم مؤذنا بمكة وسعد جعله بقية قوله استقبله أصحابه بوجوههم فيه
شعر وعية استقبل الناس للخطيب حال الخطبة وأحاديث الباب وان كانت غير بالغة
الى درجة الاعتبار فقد شددت على السلف والخلف على ذلك قال ابن المنذر وهذا
كلاجماع وقال الترمذي العمل على هذا عند اهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه
آله وسلم وغيرهم يستحبون استئذان الامام اذا خطب وهو قول سفيان الثوري
والشافعي وأحمد واسحق قال المراقى وغيرهم عطاء بن ابي رباح وشريح ومالك والاوزاعي
وسعيد بن عبد العزيز وابن جابر وابن زيد بن ابي حريم وأصحاب الراى وروى عن ابن المسيب
والحسن انهم ما كانوا يخرفان اليه وهل المراد استئذان السامعين للخطيب ان يستقبلوه
من يواجهم أو جميع اهل المسجد حتى ان من كان في الصف الاول وانه في وان طالت
الصوت في يخرفون بآذانهم أو بوجوههم لسماع الخطبة قال المراقى والظاهر ان المراد
بذلك من يسمع الخطبة دون من بعده فلم يسمع فاستقبلوا القبلة اولى به من توجهه

مخص بدليل كما ان الامر بتأخير الصلاة الى اتيل بنى قريظة خص بما اذا لم يخش الفوات والاقول بانهم صلوا ركعتا فالابن المنذر
قال في الفتح وفيه نظر لانه لم يصرح لهم بتلك التزول فلعلهم فهموا ان المراد باهرهم ان لا يصلوا العصر الا في بنى قريظة
المباغلة في الامر بالاسراع فبادروا الى امتثال أمره وخصوا وقت الصلاة من ذلك لما تقرر عندهم من تأكيدهم هافلا
يتنعم ان ينزلوا فيه صلوا ولا يكون في ذلك مضادة لما أمر به ودعوى انهم صلوا ركعتا تحتاج الى دليل ولم أره سريحا في شئ
من طرق هذه القصة اهـ (فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يعنف واحدا) وفي رواية احدا (منهم) لا التاركين

لاول الوقت عـ. لايظاها في ولا الذين فهم والله كناية عن الجملة قال النووي لا احتياج به على اصابته كل مجتمعا لانه لم يصرح باصابته بل ترك التعنيف ولا خلاف أن المجتمعا لا يعنف ولو اخطأ ذابذل وسعد، قال وأما اختلافهم فسيبته تعارض الأدلة عندهم قاله سلامة أمور بها في الوقت والمفهوم من لا يصلح المبادرة فاخذ بذلك من صـ على غلوف قنات الوقت والاشترى أخر وهما على الامر بالمبادرة لبق قرينة اهـ قات ودل ترك التعنيف على صحة من عـ لظاها اللفظ وعلى أن أهل الظاهر الذين بعدهم لم يظاها الكتاب العزيز والسنة ١٤٢ المطهرة ولا يقولون بالقياس غير ملومين خلافا لمن لا يهتم وذمهم من المقلدة

لجهة الخطبة وروى عن الامام شرف الدين انه يجب على العبد الذين تمنعهم الجماعة المواجهة دون غيرهم وأوجب الاستقبال المذكور أبو الطيب الطبري مـ بذلك في تعليقه

واستكمل قوله هذا العصر مع فاني مـ لم الظاهر والجواب أن ذلك كان بعد دخول وقت الظاهر قليل لمن صلاها بالمدينة لا تصل العصر الا في بقى قرينة ولمن لم يصلاها لا تصل الظاهر الا فيهم وبسط الكلام في ذلك الحافظ في المغازي من فتح الباري والقسطاني أيضا فيها ورواه هذا الحديث ما بين بصري ومدني وفيه الحديث والغنة والقول وأخرجه مـ كما بخارى في المغازي

(بسم الله الرحمن الرحيم)

ثبتت البسمة له هذا الغير أبي ذر عن المستمل كما قال في الفتح

(كتاب العيدين)

عيد الفطر وعيد الاضحية مشتمن من العودلة ذكره كل عام وقيل لهود السبر وبعوده وقيل لكثرة عوائد الله على عباده فيه ويجمع أعياد وانما يجمع بالباء وان كان أصـ له الواو للزوم في الواحد وقيل للترقي بينه وبين أعواد الخشب (عن عائشة

*) (باب اشتمال الخطبة على حمد الله تعالى والثناء على رسوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والموعظة والقراءة) *

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اجذم رواه أبو داود وأحمد بن حنبل وفي رواية الخطبة التي ليس فيها الحمد كالبذم اجذم رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال تشبه بذي شهادته الحديث أخرجه أيضا باللفظ الاول النسائي وابن ماجه وأبو عوانة والدارقطني وابن حبان والبيهقي واختلف في وصله وارساله فخرج النسائي والدارقطني الارسل واللفظ الاخر من حديث الباب حسنه الترمذي وأخرج ابن حبان والعسكري وأبو داود عن أبي هريرة مرفوعا كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله تعالى فهو أقطع وفي الباب عن كعب بن مالك عند الطبراني في الكبير والرهاوي مرفوعا كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع قوله اجذم روى بالخاء المهملة وبالجمجمة ثم بالذال المججمة والاول من الجذم وهو القطع والثاني الماراد به الداء المعروف شبهه الكلام الذي لا يبدأ فيه بحمد الله تعالى بانسان مجذوم تنقيح اعنه وإرشادا الى استفتاح الكلام بالحمد قوله ليس فيه شهادة أي شهادة لا اله الا الله وان محمد رسول الله وقد استدل المصنف بالحديث على مشروعية الحمد لله في الخطبة لانها في الرواية الاولى داخل تحت عموم الكلام وسبأ في الخلاف في ذلك وبين ما هو الحق (وعن ابن مسعود رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا تشهد قال الحمد لله تسعة مئة وتسعة مئة ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن يهدده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أرسله بالحق بشيرا ونذيرا بين يدي الساعة من يطع الله تعالى ورسوله فقد رشد ومن يعصم ما فانه لا يضمر لنفسه ولا يضمر الله تعالى شيئا وعن ابن شهاب رضى الله عنه انه سئل عن تشهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الجمعة فذكره وقال ومن يعصم ما بقدر غوى رواه أبو داود الحديث

رضى الله عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيام منى (وعبدى جارتان) من جوارى الاول الانصار أرى دون البلوغ والطبراني من حديث ام سلمة احدهما كانت لحسان بن ثابت وفي الاربعين للسلي انهم كانت لعبد الله ابن سلام وفي العيدين لانهما أبي الديان طريق فاجع عن هشام بن عروة وحامدة وصاحبتهم انعمان واسناده صحيح قال الحافظ ولم أتف على تسمية الاخرى لكن يحتمل أن يكون اسم الثانية زينب وقد شبه عليه في كتاب النكاح ولم يذكر جماعة الذين صنفوا في الصلاة وهي على شير طهم اهـ زاد القسطاني نعم ذكر الذهبي في التجرى بحامدة أم بلال اشتراها أبو بكر وعتقه (تغنيان)

رضى الله عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيام منى (وعبدى جارتان) من جوارى الاول الانصار أرى دون البلوغ والطبراني من حديث ام سلمة احدهما كانت لحسان بن ثابت وفي الاربعين للسلي انهم كانت لعبد الله ابن سلام وفي العيدين لانهما أبي الديان طريق فاجع عن هشام بن عروة وحامدة وصاحبتهم انعمان واسناده صحيح قال الحافظ ولم أتف على تسمية الاخرى لكن يحتمل أن يكون اسم الثانية زينب وقد شبه عليه في كتاب النكاح ولم يذكر جماعة الذين صنفوا في الصلاة وهي على شير طهم اهـ زاد القسطاني نعم ذكر الذهبي في التجرى بحامدة أم بلال اشتراها أبو بكر وعتقه (تغنيان)

أى ترفعان أصواتهم بأبشار العرب وهو قريب من الحديث وفى رواية الزهرى تدفقان أى تضربان بالدف بضم الدال والمسلم
بغية أن يدف وللنسائي بدين ويقال للدف أيضا الكبر بال بكسر الكاف وهو الذى لا جلاجل فيه فان كانت فيه فهو المزهر
(بقائه) بكسر المعجمة والمدنيوم (بهاث) بضم الباء وفتح العين بالمصرف وعدمه وقال عبد الله بن أبي عمير وحده وقال ابن
الثير أعجمه الخليل لكن جزم أبو موسى فى ذيل الغريب وتبعه صاحب النهاية بأنه نضيف اه وهو اسم حصن وقع الحرب
عنده بين الأوس والخزرج وكان به مقتله عظيمة وانتصر الأوس على الخزرج ١٤٣ واستمرت المقتلة مائة وعشرين سنة

حتى جاء الإسلام فأنبت الله بينهم
بركة النبى صلى الله عليه وآله وسلم
كذا ذكره ابن اسحق وتبعه
البرماوى وجماعة من الشراح
وتعقب عمارواده ابن سعد بإسناده
أن النضر السبعة أو الثمانية الذين
أقوه صلى الله عليه وآله وسلم بنى
أول من أقمه من الأنصار كان من
جمله ما قالوه لما دعاهم إلى
السلام والنصرة إنما كانت وقعة
بعث عام الأول فوعدهم الموضع
القابل فقدموا فى السنة التى
تليها فبايعوه البيعة الأولى ثم
قدموا الثانية فبايعوه وهاجز
صلى الله عليه وآله وسلم فى أوائل
التى تليها فدل ذلك على أن وقعة
بعث كانت قبل الهجرة بثلاث
سنين وهو المعتقد وفى الفتح مزيد
بيان لذلك (فاضطجع) صلى الله
عليه وآله وسلم (على الفراش)
وفى رواية الزهرى أنه تغشى
بنوبه وفى رواية مسلم تسجى
أى التف بشوبه (وحول وجهه)
للأعراض عن ذلك لأن مقامه
يقضى أن يرتفع عن الأصغار
إليه ليكن عدم انكاره يدل على

الأول فى أسناده عمران بن داود أبو العوام البصرى قال علقان كان نقمة واستشهد به
البخارى وقال يحيى بن معين والنسائي ضعف الحديث وقال مزديس بنى وقال يزيد
ابن زريع كان عمران حرويا وكان يرى السيوف على أهل القبلة وقد صحح أسناده هذا
الحديث النورى فى شرح مسلم والحديث الثانى مرسل قولنا فقد رشح بكسر الشين
المعجمة وفتحها أقواله ومن بعضهم ما فيه جواز التشريك بين ضمير الله تعالى ورسوله وبؤيد
ذلك ما ثبت فى الصحيح عنه صلى الله عليه وآله وسلم بالفاظ أن يكون الله تعالى ورسوله
أحب اليه مما سواه وما ثبت أيضا أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر مناديا ينادى يوم
خير من الله ورسوله ينميا منكم عن طوم الحمر الأهلية وإمامانى صحيح مسلم وسنن أبى
داود والنسائي من حديث عبد بن حاتم أن خطيبا خطب عند النبى صلى الله عليه وآله
وسلم فقال من يطع الله تعالى ورسوله فقد رشح ومن تبعهم ما فقد غوى فقال له صلى الله
عليه وآله وسلم لم ينس الخطيب أنت قل ومن يعص الله تعالى ورسوله فقد غوى فغموه
على ما قال النورى من أن سب الانسكار عليه أن الخطبة شأنها البسط والابضاح
واجتماع الأشارات والرموز قال ولهذا ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان
إذا نكلم بكلمة أعادها ثلاثا فسمع عنه قال وإنما نأتى الضمير فى مثل قوله أن يكون الله
ورسوله أحب اليه مما سواه ما لا ييس خطبة وعقاواتها وتعاليم حكم فكل ما قل
لفظه كان أقرب إلى حفظه بخلاف خطبة الوعظ فإنه ليس المراد حفظها وإنما يراد
الاتعاظ بها وإن كنهه يراد عليه أنه قد وقع الجمع بين الضمير من صلى الله عليه وآله وسلم
فى حديث الباب وهو وارد فى الخطبة لافى تعليم الأحكام وقال القاضى عياض وجماعة
من العلماء أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم إنما أنكر على الخطيب تشريكه فى الضمير
المقتضى للتسوية وأمره بالاعطف تعظيما لله تعالى بتقديم اسمه كما قال صلى الله عليه وآله
وسلم فى الحديث الآخر لا يقل أحدكم ما شاء الله وشاء فلان ولكن ليقل ما شاء الله ثم ما شاء
فلان ويرد على هذا ما قدمنا من جهة صلى الله عليه وآله وسلم بين ضمير الله وضميره ويمكن
أن يقال إن النبى صلى الله عليه وآله وسلم إنما أنكر على ذلك الخطيب التشريك لانه فهم
منه اعتقاد التسوية فنهى على خلاف معتقده وأمره بتقديم اسم الله تعالى على اسم
رسوله ليهل بذلك فساد ما اعتقده قوله فقد غوى بفتح الواو وكسر ها والواب الفتح كما
فى شرح مسلم وهو من النقي وهو الإيهام فى الشر وقد اختلف أهل العلم فى حكم خطبة

تسوية مثله على الوجه الذى أقره إذا نهى صلى الله عليه وآله وسلم لا يقر على باطل والأصل التزم عن اللعب والله وفاقه
على ما ورد فيه النص وقما وكيفيته تعمله لا مخالفة الأصل (ودخل أبو بكر) الصديق رضى الله عنه (فأنه رضى) أى أنه تقررها
لهما على الغناء والزهرى فأنه رضى ما أى الطائرتين لعلهما بذلك والظاهر على طريق الجمع أنه شريك بينهما فى الزجر (وقال
من مارة الشيطان عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) بكسر الميم آخره ما تأييد يعنى الغداء أو الدف لان المزمار والمزمار
مشتق من الزمير وهو الصوت الذى له ضمير ويعلم على الصوت الحسن وعلى الغناء وأضافها إلى الشيطان لأنهم اتبعوا القاب

عن ذكر الله تعالى وهذا من الشيطان وهذا من الصديق رضي الله عنه انكار ما جمع معه على ما تقر عنده من تعظيم
الله والغناء مطلقا ولم يعلم انه صلى الله عليه وآله وسلم اقرن على هذا انكار اليسير **ك**ونه دخل فوجده مضطجعا
فظنه نائما فتوجه له **الانكار** ولما جدد قال يا عباد الله آمنوا بالشيطان عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
الفرطبي المزمو والصوت ونسبته الى الشيطان ذم على ما ظهر لابي بكر وضبطه عياض بضم الميم وحكى فقها (فاقبل عليه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ١٤٤ وفي رواية الزهري فكشف النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن وجهه

وفي رواية فلج فكشف رأسه
وقد تقدم انه كان ملتقا (فقال)
يا ابا بكر (دعهما) أي الجاريتين
ولابن عسا كرعهما أي عائشة
وزاد في رواية هشام يا ابا بكر
ان اكل قوم عيدا وهذا عيدا
فعره صلى الله عليه وآله وسلم
الحال مقرونا ببيان الحكمة بانه
يوم عيد أي يوم تروى شرعي فلا
يشكر فيه مثل هذا كما لا يشكر
في الاعراس قال في الفتح فنبه
تعليل الامر بتركهما وایضاح
خلاف ما ظنه الصديق انه ما
فعله ذلك بغير علمه صلى الله عليه
وآله وسلم لكونه دخل فوجده
مغطى بنوبة فظنه نائما فتوجه
الانكار على ابنته من هذه
الوجة وبهذا يرتفع الاشكال
على من قال كيف ساء للصديق
انتكاري اقره النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وتكاف جوابا
لا يخفى تعسفه وفي قوله اكل
قوم أي من الطوائف وقوله
عيدا كالنيروز والمهرجان وفي
النسائي وابن حبان باسناد

الجمعة فذهبت العترة والشافعي وأبو حنيفة ومالك الى الوجوب ونسبته القاضى عياض
الى عامة العلماء واستدلوا على الوجوب بما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم بالاحاديث
الصحيحة وثبتا ما قرا انه كان يخطب في كل جمعة وقد عرفت غير مرّة ان مجرد الفعل
لا يفيد الوجوب واستدلوا أيضا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي
وهو مع كونه غير صالح للاستدلال به على الوجوب لما قدمنا في أبواب صفة الصلاة
فيه الا الا امر بابتاع الصلاة على الصفة التي كان يوقعها عليهم او الخطبة ليست بصلاة
واستدلوا أيضا بقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وفعلوا الخطبة بيان للمعجل وبين المعجل
الواجب واجب ورد بان الواجب بالامر هو الذي فقط وتعتب بان السعي ليس مأمورا به
لذاته بل لمتعلقه وهو الذكر وتعتب بهذا التعقب بان الذكر المأمور باله الى الله هو الصلاة
غاية الامر انه متردد بين ابي الخطة وقد وقع الاتفاق على وجوب الصلاة والنزاع في
وجوب الخطبة فلا يفتى هذا الدليل للوجوب فالظاهر ما ذهب اليه الحسن البصري
وداود الظاهري والجويني من ان الخطبة من لدونة فقط واما الاستدلال للوجوب
بحديث أبي هريرة المذکور في أول الباب وبحديثه أيضا عند البيهقي في دلائل النبوة
مرفوعا حكاية عن الله تعالى بالخطبة وجعلت أمتك لا تجوزها لهم خطبة حتى يشهدوا بالان
عبدى ورسولى فوهم لان غاية الاول عدم قبول الخطبة التي لا جديها او غاية الثاني عدم
جواز خطبة لاشهاده فيها بانه صلى الله عليه وآله وسلم عبد الله ورسوله والقبول والجواز
وعدمها الاملازمة بينهما وبين الوجوب قطعاً (وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال كان

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب قائما ويجلس بين الخطبتين ويقرأ آيات ويذكر
الناس رواه الجماعة الا البخارى وانترمدي قوله يخطب قائما فيه ان القيام حال الخطبة
مشروع وسياق الخلاف في حكمه قوله ويجلس بين الخطبتين فيه مشر وعية الجلوس
بين الخطبتين واختلاف في وجوبه فذهب الشافعي والامام يحيى الى وجوبه وذهب
الجمهور الى انه غير واجب استدلال من أوجب ذلك بفعله صلى الله عليه وآله وسلم وقوله
صلوا كما رأيتموني أصلي وقد قدمنا الجواب عن مثل هذا الاستدلال وانه غير صالح لاثبات
الوجوب قوله بين الخطبتين فيه ان المشروع خطبتان وقد ذهب الى وجوبهما العترة
والشافعي وحكى امرأتى في شرح الترمذى عن مالك وأبي سفيان والاوزاعي والحق

صحیح عن أنس قدّم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة
ولهم يومان يلعبون فيه ما فقال قد أبدعكم الله تعالى بما اختار منكم ما يوم الفطر والاضحى واستنبت منه **ك**راهة الفرح
في أعياد المشركين والنسب به ثم وبالغ الشيخ أبو حفص الكبير النسب من الخطبة فقال من أهدى فيه بيضة الى مشرك
تعتبها اليوم فقد كفر بالله واستنبت من تسمية أيام معنى أم أيام عيد مشروعية قضاء الصلاة العيد في المن فاته واستدل جماعة
من الصوفية بحديث الباب على إباحة الغناء وسماها آلة وبغير آلة يكتفى في رد ذلك بتصريح عائشة بقوله وإيسر بعينين

فنفث عنهم ما من طرأ بق المعنى ما ثبتته لهم باللفظ لان الغناء يطلق على رفع الصوت وعلى التزم الذي تسميه العرب النصب
 بفتح النون وسكون الهمزة وعلى الحذف ولا يسمى فاعله مغنيا وانما يسمى بذلك من يشد بعطيط وتكسر وتهمج وتشويق
 لما يسميه تعريض بالقوا حتى أو تصريح قال القرطبي قولها ليستا بغنيتين أى ليستا بمن يعرف الغناء كما تعرفه المغنيات
 المعروفات بذلك وهذا من القهر عن الغناء المعتاد عند المشتهرين به وهو الذى يجزله الساكن ويعت الكامن وهذا النوع
 اذا كان فى شعره وصف محاسن النساء والخمر وغيرهما من الامور المحرمة ١٤٥ لا يختلف فى تحريره قال واماما ابتدعه

الصوفية فى ذلك فمن قبيل مالا
 يختلف فى تحريره لكن المقوس
 الشهوانية غلبت على كثير من
 ينسب الى الخري حتى لقد ظهرت
 من كثير منهم فحالات الجبان
 والاصمى ان حتى رقصوا بحركات
 متطابقة وتقطيعات متلاحقة
 وانتهى التوافق بقوم منهم الى
 ان جعلوها من باب القرب
 وصالح الاعمال وان ذلك يفر
 سنى الاحوال وهذا من التحقيق
 من آثار الزندقة وقول أهل
 الخرقه والله المستعان انتهى
 وينبغى أن يعكس من ادهم ويقرأ
 سى بالماء عوض النون وأما
 الآلات فالكلام على اختلاف
 العلماء فيها عند الكلام على
 حديث المعازف فى كتاب
 الاثرية وقد حكى قوم الاجماع
 على تحريمها وحكى بعضهم عكسه
 ولا يلزم من اباحة الضرب بالدف
 فى العرس ونحوه اباحة غيره من
 الآلات كالعود ونحوه انتهى
 كلام الحافظ فى الفتح (فلما غفل)
 أبو بكر (نحزمتها فخر جتلا) وفى
 الحديث من القوائد مشروعية

ابن راهويه وأبى نوريان المنذروا أحمد بن حنبل فى رواية ان الواجب خطبة واحدة قال
 واليه ذهب جمهور العلماء ولم يستدل من قال بالوجوب الا بمجرد الفعل مع قوله صلوا كما
 رأيتموني الحديث وقد عرفت ان ذلك لا ينتمى لاثبات الوجوب قوله ويقرأ آيات
 ويذكر النامى استدل به على مشروعية القراءة والوعظ فى الخطبة وقد ذهب الشافعى
 الى وجوب الوعظ وقراءة آية والى ذلك ذهب الامام يحيى ولكنه قال يجب قراءة سورة
 وذهب الجمهور الى عدم الوجوب وهو الحق (وعنه) أيضا رضى الله عنه عن النسي صلى الله
 عليه وآله وسلم انه كان لا يطيل الموعظة يوم الجمعة انما هى كلمات يسيرات رواه أبو داود
 الحديث سيكت عنه أبو داود والمندري وهو من رواية شيبان بن عبد الرحمن النخوى عن
 سمك ورجال اسناده ثقات وفيه ان الوعظ فى الخطبة مشروع وان اقصار الخطبة أولى
 من اطالته وسيأتى الكلام على ذلك (وعن ام هشام بنت حارثة بن النعمان رضى الله عنها
 قالت ما أخذت قى والقرآن المجيد الا عن لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقرؤها
 كل جمعة على المنبر اذا خطب الناس رواه أحمد ومسلم والنسائى وأبو داود) وفى الباب
 عن يعلى بن أمية عند البخارى ومسلم وأبى داود والنسائى قال سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يقرأ على المنبر وفادوا يا مالكا وعن أبى هريرة عند البراء قال خطبنا النبى
 صلى الله عليه وآله وسلم يوم جمعة فذكر سورة وله حديث آخر عند ابن عدى فى الكامل قال
 خطب النبى صلى الله عليه وآله وسلم الناس على المنبر يقرأ آيات من سورة البقرة وعن أبى
 ابن كعب عند ابن ماجه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ يوم الجمعة تبارك وهو
 قائم يذكر يا م الله تعالى وهو من رواية عطاء بن يسار عن أبى لم يذكره وعن جابر بن عبد الله
 عند الطبرانى فى الاوسط ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم خطب فقرأ فى خطبته آخر الرمز
 فتحرك المنبر مرتين وفى اسناده أبو بكر بن واهبه عبد الرحمن بن عثمان بن أمية وقد
 طرح الناس حديثه وقال أبو داود صالح وفى اسناده أيضا عبد بن ميسرة المنقرى ضعفه
 أحمد ويحيى وعن ابن عمر عند ابن عدى فى الكامل باللفظ حديث جابر بن عبد الله وفى اسناده
 عباد بن ميسرة وهو ضعيف كما تقدم وله حديث آخر عند ابن عدى ان النبى صلى الله عليه
 وآله وسلم قرأ على المنبر والارض جميعا قبضته الآية وفى اسناده المنكرين محمد وقد ضعفه

١٩ نيل ت التوسعة على العيال فى أيام الاعياد انواع ما يحصل لهم به بسط النفس وترويح
 البدن من كثرة العبادة وان الاعراض عن ذلك أولى وفيه ان اظهره السرور فى الاعياد من شعار الدين وفيه جواز دخول
 الرجل على ائمة وهى عند زوجها اذا كانت له بذلك عادة وتاديب الابائته بحضرة الزوج وان تركه الزوج لان التاديب
 وظيفة الآباء والعطف مشروع من الزوجات للنساء وفيه الرفق بالمرأة واستحلاب مودتها وفيه ان التلبا اذا رأى عند شيخه
 ما يستكرمه مثله ياد الى انكاره ولا يكون فى ذلك افتيات على شيخه بل هو أدب منه ورعاية لحرمة واجب الال لمصيه وفيه

فتدوى التلميذ بحضرة شيخه بما يعرف من طريقته ويحتمل أن يكون أبو بكر رضى الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم لم قام بنفسه أن يستيقظ في غضب على ابنته فبادر الى سد هذه الذريعة وفي قول عائشة في آخر الحديث فلما غفل غمزته ما فخر جملته لاله على أنها مع ترخيص النبي صلى الله عليه وآله وسلم لها في ذلك راعت خاطر ابنتها وخشيت غضبه عليه ما فخر جملته ما واقتناهاها في ذلك بالاشارة فيما يظهر للعباس من الكلام بحضرة من هو أكبر منها واسمته يدل به على جوارحه منع صوت الجارية بالغناء ولولم تكن مملوكة لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يشكر ١٤٦ على أبي بكر سماعه بل أنكر انكاره واسمته تالي ان أشارت اليه ما عائشة

النسائي وعن علي بن أبي طالب سلام الله عليه عند الطبراني في الاوسط ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ على المبرق يأتهم الكافرون وقل هو الله أحد وفي اسناده هرون ابن عنترة قال ابن حبان لا يجوز ان يحجج به منكر الحديث وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وقال الدارقطني يحجج به وعن أبي الدرداء عند الطبراني أيضا بنحو حديث أبي هريرة المتقدم وعن أبي ذر عند الطبراني أيضا بنحو حديث أبي هريرة أيضا وعن أبي سعيد عند أي داود قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو على المنبر ص فلما بلغ السجدة نزل فحمد وسجد الناس معه قال العراقي واسناده صحيح وقد استدل بحديث الباب وما ذكرناه من الاحاديث على مشروعية قراءة شيء من القرآن في الخطبة ولا خلاف في الاستحباب وانما الخلاف في الوجوب كما تقدم وقد اختلف في محل القراءة على أربعة أقوال الاول في احدها ما لا يعينها واليه ذهب الشافعي وهو ظاهر اطلاق الاحاديث والثاني في الاولى والى ذلك ذهب الهادي وبعض أصحاب الشافعي واستدلوا بما رواه ابن أبي شيبة عن الشعبي مرسل قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس بوجهه ثم قال السلام عليكم ويحمد الله تعالى وينادي عليه ويقرأ سورة ثم يجلس ثم يقوم فيخطب ثم ينزل وكان أبو بكر وعمر يفعلاه والقول الثالث ان القراءة مشروعة فيها ما جاء بها الى ذلك ذهب العراقيون من أصحاب الشافعي قال العراقي وهو الذي اختاره القاضي من المناهله والرابع في الخطبة الثانية دون الاولى حكاه العمري ويدل به ما رواه النسائي عن جابر بن سمرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحطأ على المنبر فيخطب قائما ثم يجلس ثم يقوم ويقرأ آيات ويذكر الله عز وجل قال العراقي واسناده صحيح وأجيب عنه بان قوله يقرأ آيات على قوله يخطب لا على قوله يقوم والظاهر من احاديث الباب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يلزم قراءة سورة أو آية مخصوصة في الخطبة بل كان يقرأ آية هـ هذه السورة وهذه وهذه وهذه الآية وهذه

* (باب هيأت الخطبتين وآدابهما) *

(عن ابن عمر رضى الله عنهم ا قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يوم الجمعة قائما ثم يجلس ثم يقوم كما يفعله اليوم رواه الجماعة * وعن جابر بن سمرة رضى الله عنه قال كان

بالخروج ولا يخفى أن محل هذا الجواز ما اذا أمنت الفتنة بذلك والله أعلم (عن أنس) بن مالك رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو يوم عيد (الفطر حتى يأكل تمرات) ايه لم يفسخ تحريم الفطر قبل صلته فانه كان محرما قبلها أول الاسلام وخص التمر لما في الحلو من تقوية النظر الذي يضعفه الصوم ويرق القلب ومن ثم استحب بعض التابعين كعساوية بن قرة وابن سيرين وغيرهما أن يفطر على الحلو مطاقا كالعسل والشرب كالا كل فان لم يفعل ذلك قبل خروجه استحب له فعله في طريقه أو في المصلى ان أمكنه ويكره له تركه كما نقله في شرح المهذب عن نص الام (وفي رواية عنه) أي عن أنس (وبأكلهن وترا) اشارة الى التوحيد كما كان يفعله في جميع أموره تبرك بذلك وزاد ابن حبان ما خرج يوم فطر حتى أكل تمرات ثلاثا وخمساً أو سبعاً وزاد الحاكم أو أقل من ذلك

أولاً كثرة تراها هي أصرح في المداممة (عن البراء) بن عازب رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فقال (لنا) ان أول ما نبدأ به في يومنا هذا (أي يوم عيد الاضحى وكذا عيد الفطر) (أن نصل) الصلاة التي قدمنا فعلها ببر بالمستقبل عن الماضي (ثم نرجع فنحضر) والنعقيب بتم لا يستلزم عدم تخلل أمر آخر بين الأمرين (فمن فعل ذلك) أي البدء بالصلاة ثم رجع فنحضر (فقد أصاب سنةنا) ومن تحرق قبل الصلاة قائما هو لم قدمه لاله ليس من التمسك في شيء الحديث وفيه قصة أبي بردة وهذا الحديث وقع مؤخر في الترتيب عند البخاري وقدمه الماتن هنا ولا وجه لذلك وفي

حديث بريدة عند أحمد والترمذي وابن ماجه باسناد حسنة وصححه الحسكاهم وابن حبان قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ويوم النحر حتى يرجع فبأكل من نسبته (وعنه) أي عن البراء (رضي الله عنه) قال خطبنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم عيد (الاضحى بعد الصلاة) أي صلاة العيد فقال من صلى صلاتنا ونسكنا (بضم النون والسين أي ضحى مثل ضحيتنا) فقد أصاب النسك ومن نسك قبل الصلاة فانه أي النسك (قبل الصلاة) أي غير صحيحة أو غير مقبولة فالمراد به هنا التحقير وعدم الاعتماد بما قبل الصلاة ١٤٧ اذهوا المقتر في النفوس وحينئذ فيكون

قوله (ولانسك له) كالتوضيح والبيان له وقال في الفتح فانه قبل الصلاة لا يجزئ ولا نسك له وفي رواية النسك فانه قبل الصلاة لانسك له بحذف الواو وهو أوجه وأوضح (فقال أبو بردة ابن نيار) البلوى المدني (خال البراء) بن عازب (يارسول الله فاني نسكت شاق قبل الصلاة وعرفت أن اليوم يوم أكل) بفتح الهجمة (وشرب) بضم المجهمة وجوز الزركشي في تعليق العمدة فتحها كما قبل به في أيام منى أيام أكل وشرب وتعبه في المصايح بأنه ليس بمحل قياس وانما المعتمد فيه الرواية (وأحببت أن تكون شاق أول شاة تذبح في بيتي فذبحت شاق ونغديت) من الغداء قبل أن آتي الصلاة (قال) لا صلى الله عليه وآله وسلم (شاق شاة لهم) أي فليست أضحية ولا ثواب فيها بل هي على عادة الذبح لا كل الجور من القرية فاستفهم من اضافتها إلى اللحيم في الأجزاء (قال يارسول الله فان عندنا

النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب قائما ثم يجلس ثم يقوم فيخطب قائما قال انه يخطب جالسا فقد كذب فقد رآه الله صليت معه أكثر من التي صلاة رواه أحمد ومسلم وأبو داود) قوله كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يوم الجمعة قائما فيه ان القيام حال الخطبة منسروح قال ابن المذروعي الذي عليه عمل أهل العلم من علماء الأمصار انه واختلف في وجوبه فذهب الجمهور إلى الوجوب ونقل عن أبي حنيفة ان القيام سنة وليس بواجب وإلى ذلك ذهب الهادي ورواية واسئل الجمهور على الوجوب بحديثي الباب وبغيرهما من الأحاديث الصحيحة وأخرج ابن أبي شيبة عن طاوس قال خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائما وأبو بكر وعمر وعثمان وأول من جلس على المنبر معاوية وروى ابن أبي شيبة أيضا عن الشعبي ان معاوية انما خطب قائما لما أكثر شتم بطنه ولجحه ولا شك ان الثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم وعن الخلفاء الراشدين هو القيام حال الخطبة ولكن الفعل بمجرد لا بعد الوجوب كما عرفت غير مرة قوله ثم يجلس فيه منسوحة الجملوس بين الخطبتين وقد تقدم الخلاف في حكمه قوله فن قال انه يخطب رواية أبي داود فن حدثك انه كان يخطب ورواية لم فن نبأ انه كان يخطب قوله أكثر من التي صلاة قال النووي المراد الصلوات الخمس لا الجمعة اه ولا بد من هذا لان الجمع التي صلاها صلى الله عليه وآله وسلم من عند افتراض صلاة الجمعة إلى عند موته لا تبلغ ذلك المقدار ولا نصفه (وعن الحكم بن حزن الكافي رضي الله عنه قال قدمت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم سابع سبعة أو ثامن تسعة فلبثنا عنده أياما ثم دنا من الجمعة فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم نمتو كئنا على قوس أو قال على عصا فحمد الله واثنى عليه كلبت خفيقات طيبات مباركات ثم قال أيها الناس انكم ان تفعلوا وان تطيعوا كل ما أمرتم ولا يكن سددوا أو أبشروا رواه أحمد وأبو داود) الحديث في اسناده شهاب بن حراش أبو الصلت وقد اختلف فيه فقال ابن المبارك ثقة وقال أحمد ويحيى بن معين وأبو حاتم لا بأس به وقال ابن حبان كان رجلا صالحا وكان من يخطئ كثيرا حتى خرج عن الاعتماد به قال الحافظ والاكثر وثقه وقد صحح الحديث ابن خزيمة وابن السكن وحسن اسناده الحافظ قال وله شاهد من حديث البراء بن عازب عند أبي داود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطى يوم

عناقا) بفتح العين (الماجدعة) التي ولد المزم (هي أحب إلى) اسمها وطيب لهما وثرة قيمتها (من شاتين أو تجزئ) أي تسكني (أو تفضي عنى قال) صلى الله عليه وآله وسلم (نعم) تجزئ عنك (ولن تجزئ) جذعة (عن أحد بعدك) أي غيرك لانه لا بد في فضيحة المعز من الثمن فهو مما اختص به أبو بردة كما اختص خزيمة بقيام شهادته مقام شاهدين ورواه هذا الحديث كلهم كوفيون وجرير أصله من الكوفة وفيه الحديث والعفة والقول (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخرج يوم عيد (الفطرو) يوم عيد (الاضحى إلى المصلى) موضع خارج باب المدينة بينه وبين

باب المسجد ألف: راع قاله ابن أبي شيبة في أخبار المدينة عن أبي عثمان صاحب مالك واستدل به على استحباب الخروج إلى
الصلاة لأجل صلاة العبد وأن ذلك أفضل من صلاحه في المسجد وأما عليه وآله وسلم على ذلك مع فضل مسجد
وهذا مذهب الحنفية وقال المالكية والخمالية تسن في الصلوة في المسجد الحرام تسعة وقال الشافعية ونعاهما في
المسجد الحرام وسنن المفسدس أفضل من الصلوة في المساجد والخلاف وشرفهما وأسموهما الحضور إليهما ولو سعهما ونعاهما
في سائر المساجد أن تسعت أو جعل مطر ١٤٨ ونحوه ككلج أولى لشرفها وسهولة الحضور إليهما مع وسعها في الأول ومع

العذر في الثاني فلو صلي في
الصلاة كان تاركا لا دوى مع
الصلوة في الثاني دون الأول
وان ضاقت المساجد ولا عذر
كره فعلها فيها للمصلحة بالزحام
وخرج إلى الصلاة واستخلف
في المسجد من يصل بالضعفاء
كالشموخ والمرضى ومن معهم
من الأقوياء لأن عليا استخلف
أبا مسعود الأنصاري في ذلك
رواه الشافعي بإسناد صحيح
قال الشافعي في الام بلغنا أن
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم كان يخرج في العيدين إلى
المصلى بالمدينة وكذا من بعده
الامن عند مطر ونحوه وكذا
عامه أهل البلدان الأهل مكة
ثم أشار إلى أن سبب ذلك سعة
المسجد وضيق أطراف مكة قال
الترمذي بلد وكان مسجد أهل
بعضهم في الاعناد لم أر أن يخرجوا
منه فان كان لا يسعهم كرهت
الصلاة فيه ولا إعادة ومقتضى
هذا أن العلة تدور على الضيق
والسعة لا لذات الخروج إلى
الصلاة لان المطلوب حصول

العبد قوسا لخطب عليه وطوله أحمد والغير في صحيحه ابن السكن وفي الباب عن ابن
عباس وابن الزبير عند أبي الشيخ ابن حبان في كتاب أخلاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في الباب أيضا عن عطاء مرسلا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا خطب يعمد على
عزته اعتمادا أخرجه الشافعي وفي إسناد هيثم بن أبي سليم وهو ضعيف الحديث فيه
ممنوع الاعتماد على سيف أو عصا حال الخطبة قبل والخكمة في ذلك الاشتغال عن
العبث وقيل أنه أربط بالعاش وفيه أيضا ممنوع اعتماد الخطبة على الجذلة والوعظ
وقد تقدم الخلاف في الوعظ وأما الحمد لله فذهب الجمهور إلى أنه واجب في الخطبة
وكذلك الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحكي في الخبر عن الإمام يحيى بن زيد في
الخطبتين من الحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلى آله أجماعا (وعن عمار
ابن ياسر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان طول صلاة

الرجل وقصر خطبته مثمنة من فقهه فاطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة رواه أحمد ومسلم
والثلاثة العلامة والمنظمة * وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال كانت صلاة رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قصدا وخطبته قصدا رواه الجماعة إلا البخاري وأبا داود وعن
عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطيل
الصلاة ويقصر الخطبة رواه النسائي حديث ابن أبي أوفى قال العراقي في شرح
الترمذي إسناد صحيح وفي الباب عن عبد الله بن مسعود عند الزائر أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال ان قصر الخطبة وطول الصلاة مثمنة من فقه الرجل فطوّلوا الصلاة
واقصروا الخطب وان من البيان اسحر وأنه سبأني بعدكم قوم يطيلون الخطب
ويقصرون الصلاة وقد رواه الطبراني في الكبير وموقفا على عبد الله قال العراقي وهو
أولى بالصواب لاتفاق سفيان وزائدة على ذلك وانفراد قيس برفعه وعن أبي امامة عند
الطبراني في الكبير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا بعث أميرا قال اقصر الخطبة
وأقل الكلام فان من الكلام بصرا في إسناده جميع بالفتح ويقال بالضم مصغرا ابن
نوب بضم المثلثة وفتح الواو بعدها قال البخاري والمداقطني انه منكر الحديث وقال
النسائي وتروك الحديث قول مثمنة قال النووي بفتح الميم ثم همزة مكسورة ثم نور مثمنة

بحرم الاجتماع فإذا حصل في المسجد مع أفضلية كان أولى (فالقول في بدء الصلاة ثم ينصرف) اي
الله عليه وآله وسلم من الصلاة (فيقوم مقابل الناس) أي مواجها لهم ولا ينحرف من طريق داود بن قيس فينصرف إلى
الناس فاعتنى في الصلاة ولا ينحرف عن خطب يوم عرفة على رجله وفيه اشعار بأنه لم يكن اذذاك في المصلى منبر ويدل على ذلك قول
أبي سعيد فلم يزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان ومقتضى ذلك ان أول من اتخذ مروان والمالك في المدينة أول من
خطب الناس في المصلى على منبر عثمان بن عفان من طين بناء كثير من الصلوات وهذا مفضل ومافي الصحيحين أصح ويحتمل أن

يكون عثمان فعل ذلك مرة ثم تركه حتى أعاده مروان ولم يطلع على ذلك أبو سعيد (والناس جالس على صفوفهم فيعظهم) أي يخوفهم عواقب الأمور (ويوصيهم) أي بما تنبغي الوصية به (ويأمرهم) بالحلال وينهاهم عن الحرام (فإن كان) صلى الله عليه وآله وسلم (يريد) في ذلك الوقت (أن يقطع بعثا) أي مبعوثا أي يخرج طائفة من الجيش إلى جهة من الجهات للغزو (قطعه أو) كان يريد أن (يأمر بشئ أمر به ثم ينصرف) إلى المدينة (قال أبو سعيد) الخلدري (فلم يزل الناس على ذلك) إلا بدءا بالصلاة والخطبة بعدها (حتى خرجت مع مروان) بن الحكم ١٤٩ (وهو أمير المدينة) من قبل معاوية (في) عيد (أضحى

(أو) في عيد (فطر فلما أتينا المصلى) المذكورة (إذا منبر بناه كثير ابن الصلت) بن معاوية الكندي التابعي الكبير المولود في الزمن النبوي وأما اختص كثير بيناه المنبر بالمصلى لأن داره كانت في قبلتها (فاذا مروان يريد أن يرتقيه) أي يصعد (قبل أن يصلى) قال أبو سعيد (فجذبت بشويه) أي بدأ بالصلاة قبل الخطبة على العادة (فجذبني فارتفع) على المنبر (فخطب قبل الصلاة) فقلت له (ولا صحابه غير ثم والله) سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه لأنهم كانوا يقدّمون الصلاة على الخطبة فجعله أبو سعيد على التعمين وحله مروان على الأولوية وهذا صريح في أن أبا سعيد هو الذي أنكر وقوعه عند مسلم من طريق طارق بن شهاب قال أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان فقام إليه رجل فقال الصلاة قبل الخطبة فقال قد ترك ما هنا لا فقال أبو سعيد أما هذا فقد قضى ما عليه وهذا ظاهر في

أي علامة قال وقال الأزهرى والاكثرون الميم فيها زائدة وهي مفعلة قال الهروي قال الأزهرى غلط أبو سعيد في جعل الميم أصلية وورده الخطابي وقال أغماهي فعمله وقال القاضي عياض قال شيخنا ابن سراج هي أصلية انتهى وأما كان أقصار الخطبة علامة من فقه الرجل لأن الفقيه هو المطلع على جوامع الالفاظ فيتمكن بذلك من التعبد باللفظ المختصر عن المعاني الكثيرة قوله فاطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة قال النووي المهمزة في أقصر همزة وصل وظاهر الأمر بإطالة الصلاة في هذا الحديث المخافة لقوله في حديث جابر بن سمرة كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قصدا وخطبة قصدا أو قال النووي لا مخالفة لأن المراد بإطالة الصلاة بالنسبة إلى الخطبة لا التطويل الذي يشق على المؤمنين قال العراقي أوحيت احتيج إلى التطويل لأدراك بعض من يخاف قال وعلى تقدير أنه مذكور الجوع بين الحديثين يكون الأخذ في حقنا بقوله لأنه أدل لا يفعله لاحتمال التخصيص انتهى وقد ذكرنا غير مرة أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بالامة مع عدم وجدان دليل يدل على التأسي في ذلك الفعل بخصوصه وهذا منه قوله قصدا القصص في الشئ هو الاقتصاد فيه وترك التطويل وأما كانت صلاته صلى الله عليه وآله وسلم وخطبته كذلك لتلايل الناس وأحاديث الباب فيما مشروعية أقصار الخطبة ولا خلاف في ذلك واختلف في أقل

ما يجزئ على أقوال مبسوطة في كتب الفقه (وعن جابر رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خطب أجرت عيناه وعلامته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول صبحكم ومساكم بوجه) الحديث تمامه في صحيح مسلم ويقول أما بعد فإن خبر الحديث كتاب الله وخبر الهدي هدى محمد وشر الأمور محدثات وكل بدعة ضلالة قوله إذا خطب أجرت عيناه فيه أنه يستحب للخطيب أن يغفم أمر الخطبة ويرفع صوته ويجزل كلامه ويظهر غاية الغضب والفرع لأن تلك الأوصاف إنما تكون عند اشتدادها قوله يقول أي منذر الجيش قوله صبحكم فاعله ضمير يعود إلى العدو والمندبر منه ومفعوله يعود إلى المندرين وكذلك قوله ومساكم أي أنا كم العدو ووقت الصباح أو وقت المساء (وعن حصين بن عبد الرحمن رضى الله عنه قال كنت إلى جنب عمارة بن

أنه غير أبي سعيد فيحتمل أن يكون هو أبا سعيد الذي وقع في رواية عبد الرزاق أنه كان معهما ويحتمل أن تكون القصة تعددت ويدل على ذلك المغايرة الواقعة بين روايتي عياض ورواية عياض ان المنسب بن المصلي وفي رواية زجاء ان مروان أخرجه المنبر معه فلهل مروان المسأ أنكر عليه أخرج المنبر تركه أخرجه بعد أمر بينائهم من ابن وطيب بالمصلى ولا بعد في أن ينكر عليه تقديم الخطبة على الصلاة مرة بعد أخرى ويدل على التغير أيضا ان انكار أبي سعيد وقوع بينه وبينه وانكار الإسروقي على رؤس الناس (فقال) مروان يا (أبا سعيد قد ذهب ما تعلم) قال أبو سعيد (فقلت ما أعلم) أي الذي أعلمه (والله

خير من الأعم) أي لان الذي أعلمه طريق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه (فقال) مروان مع شذرا عن ترك الأولى (ان الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة فجعلنا) أي الخطبة (قبل الصلاة) فرأى أن المحافظة على أصل السنة وهو استماع الخطبة أولى من المحافظة على هيئة فيها ليست من شرطها قال في الفتح وهذا يشعر بان مروان فعل ذلك باجتهاد منه ووردان عثمان فعل ذلك أيضا لكن أهله أخرى انتهى والحق ان الاجتهاد فيها وورده نص من الشارع لا يسوغ ولا يجوز العمل به والسكوت عليه ولهذا أنكر أبو سعيد ١٥٠ تقديم الخطبة على مروان ومذهب الشافعية لو خطب قبلها لم يعتد

رؤية وبشر بن مروان بخطبنا فيها عارفع يديه فقال عبارة يعني قبح الله هاتين اليدين رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو على المنبر يخطب اذا دعا يقول هكذا فرفع السبابة وحدها رواه احمد والترمذي بمعناه وصححه * وعن سهل بن سعد رضى الله عنه قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شاخرا يديه قط يدعوى على منبر ولا غيره ما كان يدعوا الا يضع يده حذو منكبيه ويشير باصبعه اشارة رواه احمد وأبو داود وقال فيه لكن رأيته يقول هكذا وأشار بالسبابة وعقد الوسطى بالابهام الحديث الاول أخرجه أيضا مسلم والنسائي والحديث الثاني في اسناده عبد الرحمن بن اسحق القرشي ويقال له عباد بن اسحق وفيه مقال كذا قال المذري وفي الباب عن غطف بن الحرث الثمالى عند احمد والبرار قال بعث الى عبد الملك بن مروان فقال يا أبا سليمان انما قد جعلنا الناس على أمرين فقال وما هما فقال رفع الايدي على المنابر يوم الجمعة والقصاص بعد الصبح فقال اما انهم ما أمثل بدعتكم عندي ولست بحبيبيكم الى شيء منها قال لم قال لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما أحدث قوم بدعة الا رفع مثلها من السنة فقد استنسخ من احداث بدعة وفي اسناده ابن أبي هريرة وهو ضعيف وبقيته وهو مدرج قوله فقال عبارة يعني افظ يعني ليس في مسلم ولا في سنن أبي داود ولا الترمذي قوله فبعث الله هاتين اليدين زاد الترمذي القصيرتين والحديثان المذكوران في الباب يدلان على كراهة رفع الايدي على المنبر حال الدعاء وانه بدعة وقد ثبت في الصحيحين من حديث أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه الا في الاستسقاء فانه كان يرفع يديه حتى يرى باض ابطيه وظاهره انه لم يرفع يديه في غير الاستسقاء قال النووي وليس الامر كذلك بل قد ثبت رفع يديه في الدعاء في مواطن وهي أكثر من أن تحصى قال وقد جفت منها نحو من ثلاثين حديثا من الصحيحين انتهى وظاهر حديث الباب انهم اتجوزوا لاشارة بالاصبع في خطبة الجمعة

*(باب المنع من الكلام والامام يخطب والرخصة في تكلمه وتكليمه

لمصلحة وفي الكلام قبل أخذه في الخطبة وبعد اتقانها)*

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قامت لصاحبك

بهم ألسا وهو الحق وفي هذا الحديث من القوائد بيان المنبر قال الزين بن المنير وانما اختاروا أن يكون بالابن لان المنبر خشب لسكونه يترك بالصحراء في غير جدران فيؤمن عليه النقل بخلاف خشب منبر الجامع وفيه ان الخطبة على الارض عن قيسام في المصلى أولى من القيام على المنبر والفرق بينه وبين المسجد ان المصلى يكون بمكان فيه فضاء يتمكن من رؤيته كى من يحضر بخلاف المسجد فانه يكون في مكان محصور فقد لا يراه بعضهم وفيه الخروج الى المصلى في العبد وان صلاتهم في المسجد لان تكون الاعن ضرورة وفيه انكار العلماء على الامراء اذا ضيعوا ما يخالف السنة وفيه خالف العالم على صدق ما يخبر به والمداخلة في الاحكام وجواز عمل العالم بخلاف الاولى اذا لم يوافقها ائمتكم على الاولى لان أبا سعيد حضر الخطبة ولم ينصرف فيستدل به على ان البدعة بالصلاة ليست بشرط في صحتها ورواه هذا الحديث كلهم مدينون (عن ابن عباس وجابر بن عبد الله رضى الله عنهم

قالا لم يكن يؤذن بفتح الذا) (يوم) عيد (القطر ولا يوم) عيد (الاضحى) في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية عن ابن عباس قال لابن الزبير لا تؤذن لينا ولا تقيم أخرجه ابن أبي شيبة وسلم عن جابر فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا اقامة وعنده أيضا عن جابر قال لا أذان للصلاة يوم العيد ولا اقامة ولا شيء واستدل المالكية والجمهور به ذاعلى أنه لا يقال قبلها الصلاة جامعة ولا الصلاة واجه الشافعية على استحباب قوله بما روى الشافعي عن الثقة عن الزهري قال كان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم يأمر المؤذن في العيدين فيقول الصلاة جامعة وهذا من رسول بعضه القياس على صلاة الكسوف
لثبوته فيها وعندى ان رواية البخارى أصح فالعمل به أولى ولا يساويه ذلك المرسل وان عضده القياس قال في ارشاد السارى
فلست بوق ألقاظ الاذان كلها أو بعضها فلو أذن أو أقام كره له نص عليه في الام وأول من أحدث الاذان فيها معاوية رواه ابن
أبى شيبة بإسناد صحيح زاد الشافعى في روايته عن الثقة عن الزهرى فأخذ به الجراح حين أقر على المدينة أو زياد بالبصرة رواه
ابن المنذر وأمر أن قاله الداودى أو هشام قاله ابن حبيب أو عبد الله بن ١٥١ الزبير رواه ابن المنذر أيضا (وعنه

أى عن عبد الله بن عباس
(رضى الله عنهم ما قال ثم حدث
العميد مع رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وأبى بكر وعمر
وعثمان رضى الله عنهم فكلهم
كانوا يصلون قبل الخطبة) وهذا
صريح فيما ترجم له وهو الخطبة
بعد صلاة العيد وشيخ البخارى
بصرى والثانى والثالث مكان
والرابع مكان وفيد التصديت
والاخبار والعنونة والقول
وأخرجه البخارى في التفسير
ومسلم في الصلاة وكذا أخرجه
أبو داود (وعنه) أى عن ابن
عباس رضى الله عنهم (عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) الله
قال ما العمل) يشمل أنواع
العبادات كالصلاة والتكبير
والذكر والصوم وغيرها (في أيام)
من أيام السنة (أفضل منها)
أى من العمل بتقدير الاعمال
كفى قوله تعالى أو الطفل الذين
كذا قرره البرماوى والزرخشى
وتهقبه الامامى فقال هذا
غلط والمعنى ما القربة في أيام
أفضل منها (في هذا العشر)

يوم الجمعة أنصت والامام يخطب فقد لغوث رواه الجماعة الا ابن ماجه * وعن على رضى
الله تعالى عنه في حديث له قال من دنا من الامام فغاوى لم يستمع ولم ينصت كان عليه كفل
من الوزر ومن قال صه فقد لغا ومن لغا فلا جمعة له ثم قال هكذا سمعت نبيكم صلى الله
عليه وآله وسلم رواه احمد وأبو داود * وعن ابن عباس رضى الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من تكلم يوم الجمعة والامام يخطب فهو كمثل الجارية يحمل أسفارا
والذى يقول لها أنصت ايس له جمعة رواه احمد * وعن أبى الدرداء رضى الله عنه قال جلس
النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوما على المنبر فخطب الناس وقال آية والى جنبى أبى بن كعب
فقلت له يا أبى متى أنزلت هذه الآية فابى أن يكلمنى ثم سأله فابى أن يكلمنى حتى نزل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال له أبى مالك من جمعتك الامانة فلما انصرف
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جئته فاخبرته فقال صدق أبى فاذا سمعت امامك
يتكلم فأنصت حتى يفرغ رواه احمد) حديث على في اسناده رجل مجهول لان عطاء
الخراسانى رواه عن مولى امرأته أم عثمان قالت سمعت عليا الحديث وعطاء انظر اسانى
وتهقبه يحيى بن معين وأثنى عليه وتكلم فيه ابن حبان وكذبه سعيد بن المسيب وحديث
ابن عباس أخرجه أيضا ابن أبى شيبة في المصنف والبرزاق في مسنده والطبرانى في الكبير
وفي اسناده مجاهد بن سعيد وقد ضعفه الجمهور وقال الحافظ في بلوغ المرام لا بأس
باسناده وحديث أبى الدرداء أخرجه أيضا الطبرانى من روايه شريك بن عبد الله بن أبى غر
عن عطاء بن يسار عن أبى الدرداء وروى أيضا من رواية عبد الله بن سعد عن حرب بن
قيس عن أبى الدرداء قال في مجمع الزوائد رجال احمد ثقات ويشهد له ما أخرجه أبو يعلى
والطبرانى عن جابر قال دخل ابن مسعود والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فجلس الى
جنبه أبى فذكر نحو حديث أبى الدرداء قال العراقى ورجالهم ثقات ويشهد له أيضا ما رواه
الطبرانى عن أبى ذر بنحو حديث أبى الدرداء المذكور في الباب وعن ابن أبى أوفى عند
ابن أبى شيبة في المصنف قال ثلاث من سلم ممن غفر له ما بين الجمعة الاخرى من أن
يحدث حديثا يعنى أذى أو أن يتكلم أو أن يقول صه قال العراقى ورجالهم ثقات قال وهذا

الاول من دى الجمعة كذا في رواية أبى ذر عن التكميمى بالتصريح بالعشر وكذا عند احمد عن غندر عن شعبة بالاسناد
المذكور بل في رواية أبى داود الطيالسى عن شعبة بلفظ عشر الحجة وعن صرح بالعشر أيضا ابن ماجه وابن حبان وأبو عروانة
قال ابن أبى جرة الحديث دال على ان العمل في أيام التشريق أفضل من العمل في غيره ووجهه صاحب جمعة النفوس بأن
أيام التشريق أيام غفلة والعبادة في أوقات الغفلة فاضلة عن غيرها مكن قام في جوف الليل وأكثر الناس نيام وبأنه وقع فيها
جمعة الظليل بولده ثم من عليه بالقداء وهو معارض بالنقول كما هو في الفتح فالعمل في أيام العشر أفضل من العمل في غيرها

من أيام الدنيا من غير استثناء شيء لكن يعكس عليه ترجحة البخاري بأيام التشريق وأجيب باشتراكهما في أصل الفضيلة
لوقوع أعمال الطلح فيها ومن ثم اشترك في مشروعية التكبير وإذا كان العمل في أيام العشر أفضل من العمل في أيام غيرها
من السنة لزم منه أن تكون أيام العشر أفضل من غيرها من أيام السنة حتى يوم الجمعة منه أفضل منه في غيره لجمعه الفضيلتين
ويخرج البرزور وغيره عن جابر فروعا أفضل أيام الدنيا أيام العشر وعند الطبراني من حديث ابن عمر ليس يوم أعظم عند الله
من يوم الجمعة ليس العشر وهو يدل على أن أيام ١٥٢ العشر أفضل من يوم الجمعة الذي هو أفضل الأيام وأيضا فأيام العشر

وإن كان موقوفا فثله لا يقال من قبل الرأي بحكمه الرفع كما قاله ابن عبد البر وغيره فيها
كان من هذا القبيل ولا بن أي أو في حديث آخر مرفوع عند النسائي قال كان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبر الذكرو يقل اللغو ويطول الصلاة ويقتصر الخطبة وعن
جابر عند ابن أبي شيبه أيضا في المصنف قال قال سعد بن جل يوم الجمعة لاجمة لك فذكر
ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لم يأسعك قال أنه يتكلم وأنت تخطب قال صدق
سعد يعني ابن أبي وقاص ورواه أيضا أبو يعلى والبرزور وفي أسناده مجاهد بن سعد وهو
ضعيف عند الجمهور كما تقدم وعن عبد الله بن عمر عند أبي داود عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال يحضر الجمعة ثلاثة نفر رجل يحضرها لغو فهو وحظه منها أو رجل يحضرها
يدعو فهو ورجل دعا الله أن شاء أعطاه وإن شاء منعه ورجل حضرها بانصات وسكوت ولم
يخط رغبة مسلم ولم يؤذ أحدا فهي كفاية إلى الجمعة التي تليها وزيادته ثلاثة أيام قال
العراقي وأسناد جيسد وعن ابن مسعود عند ابن أبي شيبه في المصنف والطبراني في
الكبير قال كفى لغوا إذا صعد الإمام المنبر أن تقول لصاحبه لك أنصت قال العراقي
ورجاء ثقات حجتهم في الصحيح قال وهو وإن كان موقوفا فثله لا يقال من قبل الرأي
بحكمه الرفع قوله أنصت قال الأزهرى يقال أنصت وأنصت وأنصت قال ابن خزيمة
والمراد بالانصات السكوت عن مكالمة الناس دون ذكر الله تعالى وتعبق بأنه يلزم منه
جواز القراءة والذكر حال الخطبة والظاهر أن المراد السكوت مطلقا قاله في الفتح وهو
ظاهر الأحاديث فلا يجوز من الكلام إلا ما خصه دليل كصلاة التحية نعم الأمر بالصلاة
على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند ذكره يوم جميع الاوقات والنهي عن الكلام حال
الخطبة يوم كل كلام فيعارض العمومات ولكنه يرجح مشروعية الصلاة على النبي
صلى الله عليه وآله وسلم عند ذكره حال الخطبة ما سبأني في تفسير اللغوم من اختصاصه
بالكلام الباطل الذي لا أصل له ولا ما سبأني من الأدلة القاضية بالانصتيم قوله والامام
يخطب فيه دليل على اختصاص النهي بحال الخطبة ورد على من أوجب الانصات من
خروج الامام وكذلك قوله يوم الجمعة ظاهره ان الانصات في خطبة غير يوم الجمعة لا يجب
قوله فقد اذفوت قال في الفتح قال الاخفش اللغو الكلام الذي لا أصل له من الباطل
وشبهه وقال ابن عرفة اللغو السقط من القول وقيل المبل عن الصواب وقيل اللغو الانم

تشتمل على يوم عرفة وقد روى
أنها أفضل أيام الدنيا والايام اذا
أطلقت دخلت فيها الآية الى تبعها
وقد أقسم الله تعالى بها فقال
والفجر واليالي عشر وقد روى
بعضهم ان ليالي عشر رمضان
أفضل من لياليه لا شتماله اعلى
لياليه القدرد قال الحافظ ابن
رجب وهذا بعيد جدا ولو صح
حديث أبي هريرة في الترمذي
قيام كل ليلة منها بقيام ليلة
القدر لكان صريحا في تفضيل
اليالي على ليالي عشر رمضان
فان عشر رمضان فضل بلياليه
واحدة وهو هذا جميع لياليه
متساوية والتحقيق ما ظاهره بعض
أعيان المتأخرين من العلماء
ان مجموع هذا العشر أفضل
من مجموع عشر رمضان وان
كان في عشر رمضان ليلة
لا يفضل عليها غيرها انتهى
واسمى به على فضل صيام
عشر الحجة لاندراج الصوم في
العسل وعروض بتجريم صوم
يوم العبد وأجيب بمجموعه على
الغالب ولا ريب ان صيام

رمضان أفضل من صوم العشر لان فعل الفرض أفضل من النفل من غير تردد وعلى هذا فكل ما فعل
من فرض في العشر فهو أفضل من فرض فعل في غيره وكذا النفل (قالوا) يا رسول الله (ولا الجهاد) أفضل منه وزاد أبو ذر
في سبيل الله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ولا الجهاد) في سبيل الله ثم أسبغ ثني جهادا واحدا وهو أفضل الجهاد فقال
(الارجل خروج) أي عمل رجل والاستثناء متصل وقيل منقطع أي لكن رجل فهو أفضل من غيره وأما قوله (يخاطر)
من المخاطرة وهي ارتكاب ما فيه خطر أي يقصد قهره عدوه ولو أدى الى قتل نفسه (بنفسه وماله فلم يرجع بشيء) من ماله

وان رجع هو أول رجع هو ولا ماله بأن ذهب ماله واستشهد كذا أقتر زدا بن بطل وتعبه الزين بن المنير بان قوله فلم يرجع بشئ
يستلزم انه يرجع بنفسه ولا بد واجبت بان قوله فلم يرجع بشئ تذكر في سياق النفي فقدم ما ذكره ولا يغيث عن شعبة الامن
عقروا دواهر يق دمه وعنده من رواية القاسم بن أيوب الامن لا يرجع بنفسه ولا ماله وفي هذا الحديث ان العمل المفضول
في الوقت المفضل يلحق بالعمل المفضل في غيره ويريد عليه لصاغة ثوابه واجرة قال في الفتح وفي الحديث تعظيم قدر الجهاد
وتفاوت درجاته وان الغاية القصوى فيه بذل النفس لله وفيه تفضل ١٥٣ بعض الأئمة على بعض كالأئمة

وقضل أيام عشر ذي الحجة على
غيرها من أيام السنة ويظهر
فائدة ذلك فمن نذر الصيام أو علق
عمله من الأعمال بأفضل الأيام فلو
أفرد يوماً من أيام العشر
على الصحيح أفضل أيام العشر
المذكورة فان أراد أفضل أيام
الأسبوع تعيين يوم الجمعة جمعاً
بين أحاديث الباب وحديث أبي
هريرة فمرفوعاً خير يوم طاعت فيه
الشمس يوم الجمعة رواه مسلم أشار
إلى ذلك كله النووي في نرحه
ورواه كوفيون الأشيخ البخاري
فبمصرى والثاني بسطامى ونه
الحديث والمعنة وأخرجه
أبو داود والترمذي وابن ماجه
في الصيام وقال الترمذي حسن
صحيح غريب (عن أنس بن مالك
رضي الله عنه أنه سئل) والسائل
هو محمد بن أبي بكر الزهري قال
سألت أنساً ونحن غاديان أي
سائران من متى إلى عرفات (عن
التلبية كيف كنتم تصنعون مع
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال كان (الشان) (يلبي الملبى
لا يكر عليه ويكبر الميكبر فلا

لعله تعالى وإذا مرر بالغوهر وأكراما وقال الزين بن المنير اتفقت أقوال المفسرين
على أن اللغو لا يحسن من الكلام وأغرب أبو عبيد الهروي في الغريب فقال معنى
لغاتكم والصواب التقييد وقال النضر بن شميل معنى لغوت خبت من الإعراب وقيل
بطأت فضيلة جمعتك وقيل صارت جمعتك ظهر أقوال أهل اللغة متقاربة المعنى
انتهى كلام الفتح وفي القاموس اللغو السقط وما لا يعتد به من كلام أو غيره انتهى ويؤيد
قول من قال ان اللغو صيرورة الجملة مظهراً ما عند أبي داود وابن خزيمة من حديث ابن
عمر بن العاص مرفوعاً بلقظ من اغاوت تخطى رقاب الناس كانت له مظهراً قوله فلا جمعة
له قال العلماء معناه لا جمعة له كماله لا اجماع على انسقاط فرض الوقت عنه قوله فهو
كمثل الحمار يحمل أسفاراً شبه من لم يسلك عن الكلام بالحمار الحامل للأسفار بحمار عدم
الاستماع وظاهر قوله من تكلم يوم الجمعة المنع من جميع أنواع الكلام من غير فرق بين
مالا فائدة فيه وغيره ومثله حديث جابر الذي تقدم وكذلك حديث أبي لاطلاق الكلام
فيه ما يؤيده انه اذا جعل قوله أنصت مع كونه أمراً معروف لغواً غيره من الكلام أولى
بان يسبى لغواً وقد وقع عندنا بعد قوله فقد لغوت عليك بنفسك وبؤيد ذلك أيضاً
ما تقدم من تسمية السقوال عن نزول الآية لغواً وقد ذهب إلى تحريم كل كلام حال
الخطبة بالجمهور ولكن قيد ذلك بعضهم بالسامع للخطبة والاكثر لم يقيدها قالوا اذا
أراد الأمر بالمعروف فليجعله بالإشارة قال المافظ وأغرب ابن عبيد البر في نقل الإجماع
على وجوب الانصات للخطبة على من سمعها لاعتقاده من التابعين منهم السجسي
رنعقه بان الشافعي قولاً وكذلك لا أحد وروى عنه أيضاً التفرقة بين من سمع الخطبة
ومن لم يسمعها وابعض الشافعية التفرقة بين من تنعقد بهم الجمعة فيجب عليهم الانصات
وبين من زاد عليهم فلا يجب وقد حكى المهدي في البحر عن القاسم وابنه محمد بن القاسم
والمرضى ومحمد بن الحسن أنه يجوز الكلام الخفيف حال الخطبة واستدلوا على ذلك
بتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمن سأله عن الساعة ولمن سأله في الاستسقاء ورد بان
الدليل أخص من الدعوى وغاية ما فيه أن يكون عموم الأمر بالانصات مخصصاً بالسؤال
وقيل صاحب المغنى الاتفاق على أن الكلام الذي يجوز في الصلاة يجوز في الخطبة
كحديث النضر بن البثر ونحوه وخصص بعضهم رد السلام وهو أعم من أحاديث

٢٠ نيل - نكر عليه وظاهره ان أنساً احتج به على جواز التكبير في موضع التلبية أو المازد
انه يدخل شيئاً من ذلك خلال التلبية لانه يترك التلبية بالكلمة لان السمة ان لا يقطع التلبية الا عند رمي جرة العقبة وهذا
مذهب أبي حنيفة والشافعي وقال مالك اذا زالت الشمس وفي هذا الحديث التحديت والسؤال والقول وأخرجه البخاري أيضاً
في الحج ومسلم في المناسك وكذا النسائي وابن ماجه (عن ابن عمر رضي الله عنهم ما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصرأ
يذبح بالملى) يوم العيد للاعلام ليعترب عليه ذبح الناس ولان الأضحية من القربى العظام فافطها رها أفضل لان فيه إحياء سننها

قال مالك لا يذبح أحد حتى يذبح الامام ثم أجمعوا على ان الامام لو لم يذبح حصل الذبح للناس اذا دخل وقت الذبح فالمدار على الوقت لا الفعل وانما عطف البخاري الذبح على التعرف في الترجمة وان كان حديث الباب با والمقتضية للتعدد ليهنهم انه لا يمنع الجمع بين النسك كيزيد يذبح وما يذبح في ذلك اليوم أو اشارة الى أنه ورد في بعض طرق الحديث بالواو وقد أخرجه النسائي في الاضاحي والصلاة (عن جابر رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان يوم عيد) أي اذا وقع يوم عيد المنظر ولوم عبد الاضحى (نصف الطريق) ١٥٤ أي رجع في غير طريق الذهاب الى المصل قال الترمذي أخذ بهذا بعض

الباب من وجه وأخص من وجه فخصيص أحدهما بالآخر تحكيم ومنه تسميت
العاطس وقد حكى الترمذى عن أحمد وأصح الترخيص في رد السلام وتسميت
العاطس وحكى عن الشافعي خلاف ذلك وحكى ابن العربي عن الشافعي موافقة أحمد
وأصح قال العراقي وهو أولى مما نقله عنه الترمذى وقد صرح الشافعي في مختصر
البويهي بالجواز فقال ولوعطس رجل يوم الجمعة فشمته رجل رجوت أن يسعه لأن
التسميت سنة ولو سلم رجل على رجل كرهت ذلك له ورأيت أن يرد عليه لأن السلام سنة
وردد فرض هذا القظة وقال النووي في شرح المذهب أنه الأصح قال في الفتح وقد استفتي
من الانصاف في الخطبة ما إذا انتهى الخطيب إلى كلام لم يشرع في الخطبة مثله الدعاء
للساطن مثلاً بل يزم صاحب التهذيب أن الدعاء للسلطان مكروه وقال النووي رحمه
إذا جاوزوا فالدعاء لولاة الأمر مطلوب قال الحافظ رحمه الله الترتيب إذا لم يتخلف الضرر
والإفسيح للخطيب إذا خشي على نفسه قوله إلا ما غيب بفتح اللام وكسر الغين المقبة
لغة في لغوت (وعن بريده رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يُخَاطَبُنَا بِجَاءِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَجْرَانِ يَمُشِيَانِ وَأَجْرَانِ فَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمَنبَرِ فَمَهَّمَهُمَا فَوَضَعَهُمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ

انما والسكم وأولادكم فتنة نظرت الى هذين الصبيين عشرين وعشرين فلم أصبر حتى قطعت حديثي ورفعتهم مارواه الخمسة * وعن أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم ينزل من المنبر يوم الجمعة فيكلمه الرجل في الحاجة ويكلمه ثم يتقدم
إلى مصلاه فمعه رواء الخيصة وهو عري ثعلبة سأي مالاً رضي الله عنه قال كانوا انهم يقولون

يوم الجمعة وعمر جالس على المنبر فاذا سكنت المؤذن قام وعرفكم بسلام أحسن حتى يفتي الخطبة من كلتها فاذا قامت الصلاة ونزل على تكليمه اراه الشافعي في مسنده وسنده

سؤال الاعرابي النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاستسقاء في خطبة الجمعة حديث بريده
قال الترمذي حسن غير متنازع فيه من حديث الحسن بن واقد انتهى والحسن

المذكور هو أبو علي قاضي مرو واحتج به مسلم في صحيحه وقال المنذرى ثقة وحديث أنس

أهل العلم فاستحبوا الامام وبه
يقول الشافعي انتهى والذي في
الام ان يستحب للامام والمأموم
وبه قال أكثر الشافعية وقال
الرافعي لم يتعصر عن في الوجه يز
الامام انتهى وبالتعميم قال
أكثر أهل العلم ومنهم من قال ان
علم المذنب وبقيت العلة به بقي
الحكم والاتقي بآثارها ان
لم يعلم المعنى بقي الاقتداء وقال
الاكثر يتيق الحكم ولو انتقت
العلة للاقتداء كما في الرمل وغيره
قال الحافظ ابن حجر رحمه الله
وقد اختلف في معنى ذلك على
أقوال كثيرة اجتمع لي منها أكثر
من عشرين وقد تلخصت ما بينت
الراهي منها قال القاضي عبيد
الوهاب المالكي ذكر في ذلك
فوائد بعضها قريب وأكثرها
دعوى فارغة انتهى فمن ذلك
انه فعل ذلك لنفسه له الطريقان
وقيل سكانه ما من الجن والانس
وقيل لبسوى بينهم ما في مزينة
النفل بمروره وفي التبرك به أو
ليشم رائحة المسك من الطريق
التي يمر بها لانه كان معروفاً بذلك

وقيل لأن طريقه إلى المصلى كانت على اليمين فلورجم منها رجوع على جهة الشمال فخرج من عندها قال

وهذا يحتاج الى دليل وقيل لايها ارشعها الاسلام فيها وقيل لايها اوفى كراه الله وقيل ليعظي المنافقين واليهود وقيل ليرهم بكثرة من معه ورجحه ابن بطال وقيل حذرا من كيد الطائفتين أو احداهما وفيه نظر لانه لو كان كذلك لم يكره قتاله ابن التين وتعب بأنه لا يلزم من مواظبته على مخالفة الطريق المواظبة على طريق منهما معين لكن في روايه الشافعي من طريق المطلب بن هب الله بن حنبل مرسل انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغدو يوم العيد الى المصلى من الطريق الاعظم ويرجع من الطريق

الفقهى وهذا المرسل لو ثبت لقوى ثبت ابن التين وقيل بعده في الضرورية أو التبرك بمروره ونحوه والارتفاع به في
فضاوحهم في الاستفتاء أو التعلم والافتداء والاسترشاد والصدق والسلام عليهم أو غير ذلك وقيل ليزور أقاربه الأسماء
أو الاموات وقيل ليصل ربه وقيل لينفصل بتغيير الحال إلى المغفرة والرضا وقيل كان في ذهابه يقصد فاذ رجع لم يبق معه
نبي فيرجع في طريق أخرى مثلاً يرد من بسا له وهذا ضعيف جداً مع احتياجه إلى الدليل وقيل لتخفيف الزحام وهذا رجمه
الشيخ أبو حامد وأيد الحب الطبري بما رواه الميهقي من حديث ابن ١٥٥ عرق قال فيه ليسع الناس وتعقب بأنه ضعيف

وبأن قوله ليسع الناس يحتمل أن
يفسر بتركه وفضله وهذا الذي
رجحه ابن التين وقيل كان طريقه
التي يتوجه منها أبو عبد الله التي
رجع فيها فأراد تكثير الإجر
بتكثير الخطأ في الذهاب وأما
في الرجوع فلم يسرع إلى منزله
وهذا اختيار الرافعي وتعقب
بأنه يحتاج إلى دليل وبأن إجر
الخطأ يكتب في الرجوع أيضاً كما
ثبت في حديث أبي بن كعب
عند الترمذي وغيره ولو عكس
ما قال لكان له إجماع ويكون
سلوك الطريق القرية للمجاورة
إلى فعل الجماعة وأدراك فضيلة
أول الوقت وقيل لأن الملائكة
تقف في الطرقات فأراد أن يشهد
لهن يقان منهم وقال ابن أبي
بكرة هو في معنى قول بقره
لأنه لا تدخلوا من باب واحد
فاشار إلى أنه فعل ذلك حسداً
من إصابة العين وأشار صاحب
الهدى إلى أنه فعل ذلك لجميع
ما ذكر من الأشياء المحتملة القرية
انتهى وهذا عندى أقوى
الأقوال وأتملها والله أعلم قال

قال الترمذي هذا حديث لا يعرف إلا من حديث جرير بن حازم وسمعت محمد بن يعقوب
البخاري يقول وهم جرير بن حازم في هذا الحديث والصحيح ما روى ثابت عن أنس قال
أقيمت الصلاة فأخذ رجل يسد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فزال يكلمه حتى نكس
بعض القوم قال محمد والحديث هو هذا وجرير بن حازم في الشيء وهو صدوق
انتهى كلام الترمذي وقال أبو داود الحديث ليس بمعروف وهو عما تفرده جرير بن
حازم وقال الدارقطني تفرده جرير بن حازم عن ثابت قال العراقي ما أعل به البخاري
وأبو داود الحديث من أن الصحيح كلام الرجل له بعد ما أقيمت الصلاة لا يقدح ذلك في
صحة حديث جرير بن حازم بل الجميع بينهما ممكن بأن يكون المراد بعد إقامة صلاة الجمعة
وبعد نزول من المنبر فليس الجميع بينهما معسداً كيف وجرير بن حازم أحد الثقات
الخرج لهم في الصحيح فلا تضر زيادته في كلام الرجل لأنه كان بعد نزوله عن المنبر قوله
فتزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه جواز الكلام في الخطبة للأمر يحدث وقال
بعض الفقهاء إذا تكلم أعاد الخطبة قال الخطابي والسنة أولى ما تبع قوله فيكلمه
الرجل في الحاجة ويكلمه فيه أنه لا بأس بالكلام بعد فراغ الخطيب من الخطبة وأنه
لا يجرم ولا يكره ونقله ابن قدامة في المغني عن عطاء وطاوس والزهري وبكر المزني
والشافعي ومالك والشافعي وأصح وفيه نقوب ومحمد قال وروى ذلك عن ابن عمر انتهى
والى ذلك ذهب الأهادوية وروى عن أبي حنيفة أنه يكره الكلام بعد الخطبة قال ابن
العربي والأصح عندى أن لا يتكلم بعد الخطبة لأن مسأله قد روى أن الساعة التي
في يوم الجمعة هي من حين يجلس الإمام على المنبر إلى أن تقام الصلاة فينبغي أن يتجوز
لذكر والتضرع والذي في مسلم أنه ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تقضى الصلاة وما
يرجع ترك الكلام بين الخطبة والصلاة الأحاديث الواردة في الانصات حتى تقضى
الصلاة كما عند النسائي بإسناد جيد من حديث سلمان بلطف فبعضت حتى يقضى صلاته
واحد بإسناد صحيح من حديث نيسة بلطف فاستمع وانصت حتى يقضى الإمام بجمعه
وكلامه وقد تقدم ما يجمع بين الأحاديث بأن الكلام الجائز بعد الخطبة هو كلام الإمام
لحاجة أو كلام الرجل للرجل لحاجة قوله وعمر جالس على المنبر فيه جواز الكلام حال
قعود الإمام على المنبر قبل شروعه في الخطبة لأن ظهور ذلك بين الصحابة من دون تكبير

في المجموع ثم من شاركه صلى الله عليه وآله وسلم في المعنى ندب له ذلك وكذا من لم يشاركه في الظاهر تأسيباً عليه الصلاة والسلام
سواء فيه الإمام والقوم واستحب في الامان يقف الإمام في طريق رجوعه إلى القبة يدعو روى فيه حديثنا انتهى فليست
في ذلك الحديث وسنده ورواه الحديث الثاني مروى والثالث والرابع مدنيان وفيه التحديث والأخبار والعنفه والقول
حديث عائشة رضي الله عنها في أمر الحبشة تقدم وزاد في هذه الرواية قالت نزعهم عرق فقال النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم دعهم) أي اتركهم من جهة أنا إمامهم (أمناء) أي لا آمن أو العبوا آمينين (بارئ) أي أرفده قال البخاري في تفسيره امتناعه في

من الامن اي هذا الخوف لامن لا مان الذي لكفار واستش كل مطابقة الحديث للترجمة في البخاري لانه ليس فيه لاصلا ذكر
 و اجاب ابن المنير بانه يؤخذ من قوله أيام بعد ثلثة أيام وفي فذا في سنة العيد الى اليوم على الاملاق فيه توى في قايها
 الفذ والجماعة والتضاد والرجل وقال ابن رشد لما سجي أيام وفي أيام عيد كانت محلا لاداء هذه الصلاة أي فيؤدى فيها الذلقاته
 مع الامام لانهم اشترعت ليوم العيد ومتضاد انهم اتفق أدله وأن لوقت أدائها آخر وهو آخر أيام وفي حكا في الفقه ولا يخفى ما فيه
 من التكاف (بسم الله الرحمن الرحيم) * ١٥٦ * (ابواب الوتر) * بكسر الواو بمعنى الفرد

واختلف فيه فقال أبو حنيفة رحمه الله بوجوبه بالحديث ان الله زادكم صلاة الا وهى الوتر والرائد لا يكون الامن جنس المنزلة عليه فيكون فرضا لكن لم يكفر جاحدا لانه ثبت بخبر الواحد والحديث أبي داود باسناد صحيح الوتر تنق على كل مسلم لم والصارف له عن الوجوب عند الشافعية قوله تعالى والصلاة الوسطى ولو وجب لم يكن للصلوات وسطى وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لم اعاد لمابعثه الى الجن فاعلمهم ان الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة وليس قوله حق بمعنى واجب في عرف الشرع وقال ابن التين اختلف في الوتر في سبعة أشياء في وجوبه وعدده واشتراط النية فيه واختصاصه بقراءة وفي اشتراط بثقع قبله وفي آخر وقته وصلاته في السقر على الدابة قلت وفي قضائه والقنوت فيه وفي محل القنوت وفيما يقال فيه وفي فصله ووصله وهل تسن ركعتان بعده وفي صلته عن قعوده لكن هذا الاخير ينبغي على

يدل على انه اجماع لهم وروى احمد باسناد قال العراقي صحيح ان عثمان بن عفان كان وهو على المنبر والمؤذن يقيم يستخير الناس عن أخبارهم واسعارهم قوله وسند ذكر سؤال الاعرابي الحسبي ذكره المصنف في كتاب الاستسقاء
 * (باب ما يقرأ به في صلاة الجمعة وفي صبح يومها) *
 (عن عبد الله بن أبي رافع رضى الله عنه قال استخلف مروان أبا هريرة على المدينة وتخرج الى مكة فصلى لنا أبو هريرة يوم الجمعة فقرأ بعد سورة الجمعة في الركعة الأخيرة اذا جاءك المنافقون فقلت له حين انصرف ايك قرأت سورتين كان على بن أبي طالب يقرأ بهما في الكوفة فقال أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ بهما في الجمعة رواه الجماعة الا البخاري والنسائي * وعن النعمان بن بشير رضى الله عنه وسأله الضحاك ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ يوم الجمعة على اثر سورة الجمعة قال كان يقرأ أهل أنالك حديث الغاشية رواه الجماعة الا البخاري والترمذي * وعن النعمان بن بشير رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في العيدين وفي الجمعة بسبح اسم ربك الاعلى وهل أنالك حديث الغاشية قال واذا اجتمع العيد والجمعة في يوم واحد يقرأ بهما في الصلواتين رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه * وعن سمرة بن جندب رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الجمعة بسبح اسم ربك الاعلى وهل أنالك حديث الغاشية رواه احمد والنسائي وأبو داود حديث سمرة قال العراقي اسناده صحيح وفي الباب عن أبي عبيدة الخولاني عند ابن ماجه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الجمعة بسبح اسم ربك الاعلى وهل أنالك حديث الغاشية وفي اسناده محمد بن سنان ضعيفه احمد وابن معين وغيرهما وآخرجه أيضا الطبراني في الكبير والبرزاني في مسنده وعن ابن عباس وسياتي وقد استدلل باحدث الباب على ان السنة أن يقرأ الامام في صلاة الجمعة في الركعة الاولى بالجمعة وفي الثانية بالمنافقين أو في الاولى بسبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية تسهيل أنالك حديث الغاشية وفي

الاولى كونه مندوبا ولا وقد اختلفوا في آرل وقته ايضا وفي كونه أفضل صلاة التطوع أو الراتب أفضل منه أو خصوص ركعتي الفجر كذا في الفقه (عن ابن عمر رضى الله عنهما ما ان رجلا سأل) قال الحافظ أقف على اسميه ووقع في المنجم الصغير للطبراني ان السائل هو ابن عمر وعوض برواية مسلم عنه ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأتانيه وبين السائل وفيه ثم سأله على رأس الحول واناب ذلك المكان منه قال فما أدري أهو ذلك الرجل أو غير وعند النسائي من هذا الوجه ان السائل هو من أهل البادية وعند محمد بن نصر في كتاب أحكام الوتر وهو كتاب نفيس في مجلد

من رواية عطية عن ابن عمر ان اعرابا سال فيحصل ان يجتمع بعدد من سال وعند البخاري في باب الخاف في المسجد ان السؤال المذكور وقع في المسجد وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر (وروى الله صلى الله عليه وآله وسلم عن) عدد (صلاة الليل) أو عن الفصل والوصل (فقال صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الليل مثنى مثنى) غير منصرف للعدل والوصف والتكرير للتأكيده في معنى اثنين اثنين اثنين أربع مرات والمعنى يسلم من كل ركعتين كما فسره ابن عمر في حديثه عنده وسلم واستدل به وهو للعنينة على ان الافضل في صلاة التمام وان تكون ٥٧ اربعا وعرض بأنه مفهوم لقب وليس حجة

على الراجح ولئن سلمناه لانسلم الحصر في الاربع على انه قد تبين من رواية اخرى ان حكم المسكوت عنه حكم المنطوق به ففي السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من طريق علي الازدى عن ابن عمر مر فوعا صلاة الليل والتمار مثنى مثنى لكن أكثر أئمة الحديث أعلاوا هذه الزيادة وهي قوله والتمار بأن الحفاظ من أصحاب ابن عمر لم يذكرها عنه وحكم النسائي على راويه بأنه أخطأ فيه أو قال يحيى بن معين من علي الازدى حتى أقبل منه وأدع يحيى بن سعيد الانصاري عن نافع أن ابن عمر كان يتخلو بالتمار أو به الأفضل بينهما في حديث الازدى صحيحا لما خالفه ابن عمر يعني مع شدة اتباعه رواه عنه نصير بن محمد في سؤاله لكن روى ابن وهب بإسناد قوي عن ابن عمر صلاة الليل والتمار مثنى مثنى موقوف وأخرجه ابن عبد البر من طريقه فسلم الازدى أخطأ عليه الموقف بالمرفوع فلا تكون

الاولى بالجمعة وفي الثانية جمل آتاك حديث الغاشية قال العراقي والافضل من هذه الكيفيات قراءة الجمعة في الاولى ثم المناققين في الثانية كما نص عليه الشافعي في بارواه عنه الربيع وقد ثبتت الوجة الثلاثة التي قدمناها فلا وجه لتفصيل بعضها على بعض الا ان الاحاديث التي فيها اللفظ كان مشعرة بأنه فعل ذلك في أيام متعددة كما تنظر في الأصول وقال مالك انه أدرك الناس يقولون في الاولى بالجمعة والثانية بسبح ولم يثبت ذلك في الاحاديث وقال الهادي والقاسم والناصر انه يذهب أن يقرأ في الجمعة مع الغاشية سورة الجمعة في الاولى والمناققين في الثانية أو سجد والغاشية وقال زيد بن علي في الاولى السجدة وفي الثانية الدهر وقال أبو حنيفة وأصحابه ورواه ابن أبي شيبة في المصنف عن الحسن البصري انه يقرأ الامام عايشا وقال ابن عيينة انه يكره أن يقرأ بعد القراءة في الجمعة بما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا يجعل ذلك من سننها وليس منها قال ابن العربي وهو مذهب ابن مسعود وقد قرأ فيها أبو بكر الصديق بالبصرة وحكى ابن عبد البر في الاسمعة كارعن أبي اسحق المروزي مثل قول ابن غنيفة وحكى عن ابن أبي هريرة مثله وخالفهم جمهور العلماء وعن خالفهم من الصحابة على وأبو هريرة قال العراقي وهو قول مالك والشافعي واسم ابن حنبل وأبي ثور والحكم في القراءة في الجمعة بسورة الجمعة والمناققين ما أخرجه الطبراني في الاوسط عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحيا في صلاة الجمعة بالجمعة فيحضر به المؤمنين وفي الثانية بسورة المناققين فيقرأ في صلاة الجمعة بالجمعة فيحضر به المؤمنين وفي الثانية قال الطبراني لم يروه عن أبي جعفر الا منصور وقد رده عنه عمرو بن أبي قيس وقد اختلف فيه على منصور فرفعه عنه عمرو بن أبي قيس وخالفه في اسناده جوير بن حازم وأغلطه فرواه عن منصور عن ابراهيم عن الحكم عن اناس من أهل المدينة (وعن ابن عباس رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ يوم الجمعة في صلاة الصبح الم تنزيل وهل أتى على الانسان وفي صلاة الجمعة بسورة الجمعة والمناققين رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وهو عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة الم تنزيل وهل أتى على الانسان رواه الجماعة الا الترمذي

هذه الزيادة صحيحة على طريقة من بشرط في الصحيح أن لا يكون شاذ أو قد روى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن عمر أنه كان يصلي بالتمار أو بعوا هذا موافق لما نقله ابن معين واسم ذلك لم يذكر على تعيين الفصل بين كل ركعتين من صلاة الليل قال ابن دقيق العيد وهو ظاهر السباق لحصر المبتدأ في الخبر وجه الجمهور على أنه إيمان الافضل لما صح من قوله صلى الله عليه وآله وسلم بخلافه ولم يتعين أيضا كونه لذلك بل يحتمل أن يكون الارشاد الى الاخف اذا السلام بين كل ركعتين أخف على المصل من الاربع فافوقها الثانية من الراحة غالباً وقضاء ما يعرض من أمرهم ولو كان الوصل لبيان الجواز فقط لم يوافق

صلى الله عليه وآله وسلم عليه ومن أدبني اختصاصه به فعليه البيان وقد صرح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي ما بين أن يفرغ من العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين واسنادهم على شرط الشيخين واستدل به أيضا على عدم النقصان عن ركعتين في النافلة ما عدا الوتر قال ابن دقيق العيد والاستدلال به أقوى من الاستدلال بامتناع قصر ١٥٨ الصبح في السجدة إلى ركعة يشير بذلك إلى الطحاوي فإنه استدل على منع

التفضل بركعة بذلك واستدل بعض الشافعية بالجواز بمجموع قوله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة خير موضوع فمن شاء استكثر ومن شاء استقل بحججه ابن حبان وقد اختلف السلف في الفصل والوصل في صلاة الليل أيهما أفضل وقال الأثرم عن أحمد الذي اختاره في صلاة الليل مثنى مثنى فإن صلى بالثمارة أربعين فلا بأس وقال محمد بن نصر بنحوه في صلاة الليل وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه أوتر بخمس لم يجلس إلا في آخرها إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على الوصل إلا أن افتقران إلى سلم من كل ركعتين لكونه أجاب به السائل ولكن أن أحاديث الفصل أثبت وأصح من طرقها وقد تضمن كلامه الرد على الداودي الشارح ومن تبعه في دعواهم أنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي النافلة أكثر من ركعتين ركعتين (فإذا خشى أحدكم الصبح) أي فوات صلاة الصبح استدل به على خروج

واباد أول كنه له ما من حديث ابن عباس (وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص عند ابن ماجه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة الم تنزيل وهل أتى على الإنسان وأورد ابن عدي في الكامل وفي اسناده الحارث بن شهاب وهو متروك الحديث وعن ابن مسعود عند ابن ماجه أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة الم تنزيل وهل أتى وقد رواه الطبراني ورجاله ثقات وعن علي بن أبي طالب عليه السلام عند الطبراني في معجمه الصغير والوسط بنحو الذي قبله وفي اسناده حفص بن سليمان الغاضري ضعفه الجمهور وهذه الأحاديث فيها مشروعية قراءة تنزيل السجدة وهل أتى على الإنسان قال العراقي ومن كان يفعل من الصحابة عبد الله بن عباس ومن التابعين إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وهو مذهب الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث وكروه مالك وآخرون قال النووي وهم محجوبون بهذه الأحاديث الصحيحة المروية من طرق واعذر مالك عن ذلك بأن حديث أبي هريرة من طريق سعد بن إبراهيم وهو مردود أما أولا فبأن سعد بن إبراهيم قد اتفق الأئمة على توثيقه قال العراقي ولم أر من نقل عن مالك أنه وضعه غير ابن العربي ولعل الذي أوقعه في ذلك هو أن مالك قال ابن عبد البر وأما امتناع مالك عن الزاوية عن سعد فلم يكن طعن في نسب مالك وأما ثانياً فغاية هذا الاعتذار سقوط الاستدلال بحديث أبي هريرة دون بقية أحاديث الباب قال الحافظ ليس في شيء من الطرق التصريح بأنه صلى الله عليه وآله وسلم سجد لما قرأ سورة تنزيل في هذا المجلد إلا في كتاب الشريعة لابن أبي داود من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال غدت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الجمعة في صلاة الفجر فقرأ سورة فيها سجدة فسجد الحديث وفي اسناده من يتظر في حاله ولا يطيراني في الصغير من حديث علي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد في صلاة الصبح في تنزيل السجدة لك في اسناده ضعف انتهى قال العراقي قد فعله عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وابن مسعود وابن عمر وعبد الله بن الزبير وهو قول الشافعي وأحمد وقد كرهه في القريضة من التابعين أبو مجاز وهو قول مالك وأبي حنيفة وبعض الحنابلة ومنعته الهادوية وقد قدمنا بعض حجج القسريين في أبواب سجود النلاوة وقد اختلف القائلون باستحباب قصر الم تنزيل

الوتر بطول الفجر وأصرح منه ما رواه أبو داود والنسائي وصححه أبو عوانة وغيره السجدة عن ابن عمر رضي الله عنهما صلى من الليل فليجعل آخر صلاته وتر فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بذلك فإذا كان الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر في صحيح ابن خزيمة عن أبي سعيد رضي الله عنه أن أدرك الصبح ولم يوتر فلا وتر له وهذا محمول على المنعده وأهل أنه لا يقع إذا مارواه أبو داود من حديث أبي سعيد أيضا من فوات عن نسي الوتر أو نام عنه فليصله إذا ذكره وقبل معنى قوله إذا خشى أحدكم الصبح أي وهو في شفع فليصبر على وتر وهذا ينبغي على أن الوتر لا يقتصر إلى نية وحسب ابن المنذر

عن جماعة من السلف ان الذي يخرج وقتة الاختيارى و يتي وقت ضرورة الى قيام صلاة الصبح وحكاه القرطبي عن مالك
والشافعي وأحمد وإنما قال الشافعي في القديم وقال ابن قدامة لا ينبغي لاحد أن يتعمد ترك الوتر حتى يصبح واختلف السلف في
مشروعية قضائه ففقه الاكثر في مسامحة وغيره عن عائشة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا نام من الليل من وجع أو غيره فلم
يقم من الليل صلى من الثم ارتقى عشرة ركعة وقال محمد بن نصر انه لم يجد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شيء من الاخبار انه
قضى الوتر ولا أمر بقضائه ومن زعم انه صلى الله عليه وآله وسلم ١٥٩ في ليلة نومهم عن الصبح في الوادي قضى

الوتر فلم يصب وعسى عطاء
والا وراعى يقضى ولو طلعت
الشمس الى الغروب وهو وجه
عند الشافعية حكاه النووي
في شرح مسلم وعن سعيد بن
جبير يقضى من القابلة وعن
الشافعية يقضى مطلقا ويسدل
الهم يتحدث أبي سعيد المتقدم
(صلى ركعة واحدة) في رواية
الشافعي وعبد الله بن وهب
ويكي بن ابراهيم فلا تثم عن مالك
فالمصل ركعة أخرجه الدارقطني
في الموطأ كذا بصيغة

الامر وهو كذلك أيضا من طريق
ابن عمر الثانية في البخاري في
هذا الباب ولمسلم من طريق
عبد الله بن عمر عن أبيه مرفوعا
نحوه (يقوله) تلك الركعة
الواحدة (ما قدم صلى) فيه ان
أقل الوتر ركعة وانما تكون
مفصلة بالتسليم عما قبلها وبه
قال الاثمة الثلاثة خلافا للحنفية
حيث قالوا بوتر ثلاث كالمغرب
حديث عائشة انه صلى الله
عليه وآله وسلم كان يوتر بها
كذلك رواه الحاكم وصححه نعم

السجدة في يوم الجمعة هل للامام ان يقرأ بها سورة اخرى فيها سجدة فيسجد فيها أو يمتنع
ذلك فروى ابن أبي شيبة في المصنف عن ابراهيم النخعي قال كان يستحب ان يقرأ يوم الجمعة
بسورة فيها سجدة وروى أيضا عن ابن عباس وقال ابن سيرين لا أعلم به بأسا قال النووي
في الروضة من زوائده لو أراد ان يقرأ آية أو آيتين فيها سجدة لغرض السجود فقط لم
أرفه كلاما لا يحسنه وفي كراهته خلاف للسلف وأفتى الشيخ ابن عبد السلام بالمنع من
ذلك وبطلان الصلاة وروى ابن أبي شيبة عن أبي العجالة والشعبي كراهة اختصار
السجود زاد الشعبي وكانوا يكرهون اذا أتوا على السجدة ان يجاوزوها حتى يسجدوا
وكره اختصار السجود ابن سيرين وعن ابراهيم النخعي أنهم كانوا يكرهون ان تختصر
السجدة وعن الحسن انه كره ذلك وروى عن سعيد بن المسيب وشهر بن حوشب ان
اختصار السجود مما أحدث الناس وهو ان يجمع الآيات التي فيها السجود فيقرأها
ويسجد فيها وقيل اختصار السجود ان يقرأ القرآن الآيات السجود فيجذفها وكلاهما
مكروه لا نهى له رد عن السلف

(باب انقضاء العدد في أثناء الصلاة أو الخطبة)

(عن جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخطب قائما يوم الجمعة
فجاءت عير من الشام فانقل الناس اليها حتى لم يبق الا ثمان عشر رجلا فانزلت هذه
الآية التي في الجمعة واذا رأت تجارة أولوها انقضوا اليها وتر كوك قائما رواه أحمد
ومسلم والترمذي وصححه وفي رواية أقبلت عير ونحن نصل مع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم الجمعة فانقل الناس الا ثمان عشر رجلا فانزلت هذه الآية واذا رأت تجارة أولوها
انقضوا اليها وتر كوك قائما رواه أحمد والبخاري) قوله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كان يخطب قائما ظاهره ان الانقضاء وقع حال الخطبة وظاهر قوله في الرواية الاخرى
ونحن نصل مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الانقضاء وقع بعد دخولهم في الصلاة
ويؤيد الرواية الاولى ما عند أبي عوانة من طريق عباد بن العوام وعنده ابن جهم من طريق
سليمان بن كثير كلاهما عن حصين عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بلفظ يخطب وكذا

قال الشافعية لو أوتر ثلاث موصولة كما كثر وتشهد في الاخيرتين أو في الاخيرة جاز للاتباع رواه مسلم لان تشهد في غيرهما فقط
أومعهما أو مع أحدهما لانه خلاف المذلول بخلاف المطلق لانه لا حصر لركعته وتشهداته لكن الفصل ولو بواجدة
أفضل من الوصل لانه أكثر اخبارا وعلاهم الوصل بتشهد أفضل منه بتشهدين فراقبه وبين المغرب وروى الدارقطني بإسناد
رواته نقات حديث لا توتر ثلاث ولا تشهدا الوتر بصلاة المغرب واجتنب بعض الحنفية لما ذهبوا اليه من تعيين الوصل
والاقتصار على ثلاث بان الخطبة أجمع وأعلى ان الوتر ثلاث موصولة حسن جائز واختاره في معاده قال فاخذنا بما اجمعوا

عليه وتر كما اختلفوا فيه وفعقه محمد بن نصر المروزي بما رواه من طريق عوالي بن مالك عن أبي هريرة مرفوعا وموقفا
 بلفظ لا وتر واثلاث تشبهوا بصلاة المغرب وقد صححه الحاكم واسناده على شرط الشيخين وقد صححه ابن حبان والحاكم
 وعن ابن عباس وعائشة كراهة الوتر بثلاث وأخرجه النسائي أيضا عن سليمان بن يسار أنه كره الثلاث في الوتر وقال لا يشبه
 التطوع بالفريضة فهذه الاثران قد قدح في الاجماع الذي نقله وأما قول محمد بن نصر لم يحد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 خبرا نايبا صريحا أنه أوثر بثلاث ١٦٠ موصولة فقد قال في الفتح ثبت عنه أنه أوثر بثلاث لكن ليس

الراوى هل هي موصولة أو مفصلة
 انتهى فبدرعله ما رواه الحاكم
 من حديث عائشة أنه كان صلى
 الله عليه وآله وسلم يوتر بثلاث
 لا يقعد الا في اخرهن وروى
 النسائي من حديث أبي بن كعب
 نحوه ولفظه يوتر بسبع اسم
 ربك الاعلى وقل يا أيها الكافرون
 وقل هل الله أحد ولا يسلم الا في
 آخرهن وبين في عدة طرق ان
 السور الثلاث للثلاث ركعات
 ويجب عنه باحتمال ان لم يثبتا
 عنده والجمع بين هذا وبين
 ما تقدم من النهي عن التشبيه
 بصلاة المغرب بمحمل النهي على
 صلاة الثلاث بتشهدين وقد
 نقله السائق أيضا فروى محمد
 ابن نصر من طريق الحسن ان
 ابن عمر كان ينهض في الثالثة من
 الوتر بالتكبير ومن طريق
 المسور بن مخرمة ان عمر أوثر
 بثلاث لم يسلم الا في آخرهن
 ومن طريق طاووس عن أبيه
 انه كان يوتر بثلاث لا يقعد
 بينهم ومن طريق قيس بن سعد
 عن عطاء بن زيد عن أيوب

وقع في حديث ابن عباس عند البزار وفي حديث أبي هريرة عند الطبراني في الاوسط وفي
 حرسى قتادة عند الطبراني وغيره وعلى هذا فله نصلى أى ننظر الصلاة وكذا يحمل قوله
 بينا نحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة كما وقع في مستخرج أبي نعيم على
 ان المراد بقوله في الصلاة أى في الخطبة وهو من تسمية الشيء باسم ما يقارنه وبهذا الجمع
 بين الروايات ويؤيده استدلال ابن مسعود على القيام في الخطبة بالآية المذكورة كما
 أخرجه ابن ماجه بإسناد صحيح وكذلك استدلال كعب بن جعرة كما في صحيح مسلم على ذلك
 قوله يخاف من الشام العير بكسر العين الابل التي تحمل التجارة طعاما كانت أو غيره
 وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها ولا من مردويه عن ابن عباس جاءت عير بعد الرحمن
 ابن عوف ووقع عند الطبراني عن أبي مالك ان الذي قدم بهما من الشام دحية بن خليفة
 السكبي وكذلك في حديث ابن عباس عند البزار وجمع بين الروايتين بان التجارة كانت
 لعبد الرحمن وكان دحية السكبي فيها أو كان مقارضا ووقع في رواية ابن وهب عن الليث
 انها كانت لوبرة السكبي ويجمع بانه كان رفيق دحية قوله فانتقل الناس اليها وفي الرواية
 الاخرى فانتقل الناس اليها وهو موافق للفظ القرآن وفي رواية للبخاري قاله فتقوا اليها
 والمراد بالانتقال والاتفات الانصراف يدل على ذلك رواية فانتفض وفيه مرد على من
 حل الالتفات على ظاهره وقال لا يفهم منه الانصراف عن الصلاة وقطعها وانما يفهم
 منه التفاتهم بوجوههم أو بقلوبهم وأيضا لو كان الالتفات على ظاهره لما وقع الانكار
 الشديد لانه لا ينافي الاشتماع للخطبة قوله الاثنا عشر رجلا قال الكرمانى ليس هذا
 الاستقناع مرقعا فيجب رفعه بل هو من ضمير يليق العائد الى الناس فيجوز فيه الرفع
 والنصب قال وثبت الرفع في بعض الروايات ووقع عند الطبراني الأربعة عشر رجلا وقال
 تهر دبه على بن عاصم وهو ضعيف الحفظ وخالفه أصحاب حصين كاهم ووقع عند ابن
 مردويه من رواية ابن عباس وسبع نسوة بعد قوله الاثنا عشر رجلا وفي تفسير اسمعيل
 ابن زياد السامى وأمرأتان وقد سمي من الجماعة الذين لم ينقضوا أبو بكر وعمر عندهم سلم في
 رواية له ان جابرا قال انافهم وفي تفسير السامى ان سالم المولى أبي حذيفة منهم وروى
 العجلي عن ابن عباس ان منهم خلفاء الاربعة وابن مسعود وانا من الانصار وروى
 السهمي بسند منقطع ان الاثنى عشرهم العشرة المبشرة بالجنة وباللوا ابن مسعود قال

منه وعن ابن مسعود وأمس وأبى العالية أنهم أوثر واثلاث كالمغرب وكانهم
 لم يبلغهم النهي المذكور ولا يخفى قول القاسم بن محمد في تجويز الثلاث واسكن النزاع في تعيين ذلك فان الاخبار العديدة تأباه
 واستدل به المالكية على تعيين الشفع قبل الوتر لان المقصود من الوتر ان تكون الصلاة كلها وتر القوله صلى الله عليه وآله
 وسلم صلى ركعة وتر لها قد صلى واجيب بان سبق الشفع شرط في السكك لافي الصحة لحديث أبي داود والنسائي وصححه ابن حبان
 والحاكم عن أبي أيوب مرفوعا الوتر حق فمن شاء أوثر بجمعة ومن شاء بثلاث ومن شاء بواحدة وصرح عن جماعة من الصحابة أنهم

أوتروا واحدة من غير تقدم قبل قبلها في كتاب محمد بن نصر وغيره بأسناد صحيح عن السائب بن زيد أن عثمان قرأ القرآن ليلة في ركعة لم يصل غيرهما في المغازي عند البخاري حديث عبيد بن زعلبة أن سعدا أوتر بركة وفي المناقب أيضا عن معاوية أنه أوتر بركة وأن ابن عباس استصوبه وفي كل ذلك رد على ابن التين في قوله أن الفقهاء لم يأخذوا بعمل معاوية في ذلك وأنه أراد فقهاءهم واستدل بهما الحديث أيضا على أنه لا صلة له بالركعة الأولى وقد اختلف السلف في ذلك في موضعين أحدهما في مشروعية ركعتين بعد الوتر عن جالس والثاني في أن أوتر ثم أراد أن يتنفل ١٦١ في الليل هل يكتبني وتره الأول ويتنفل

ما شاء أو يشفع وتره بركة ثم يتنفل ثم إذا قفل على يحتاج إلى وتر آخر أولا فاما الأول فوقع عند مصلي عن عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي ركعتين بعد الوتر وهو جالس وقد ذهب إليه بعض أهل العلم ويجعلوا الأمر في قوله اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترًا مختصا عن أوتر آخر الليل وأجاب من لم يقل ذلك بأن الركعتين المذكورتين هما ركعة الفجر وحده التوروى على الله صلى الله عليه وآله وسلم فعله لبيان جواز التنفل بعد الوتر وجواز التنفل جالسا أو ما الثاني فذهب الأكثر إلى أنه يصلي شفعا ما أراد ولا ينقض وتره عملا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا وتران في ليلة وهو حديث حسن أخرجه النسائي وابن خزيمة وغيرهما من حديث طلق بن علي وإنما يصح نقض الوتر عند من يقول بشرعية التنفل بركة واحدة غير الوتر قد تقدم ما فيه وروى محمد بن نصر من طريق سعيد بن الحرث أنه سأل ابن عمر عن ذلك

وفي رواية عمار بن عبد الله بن ميمون قال في الفتح ورواية العقبلي أقوى وأشبه قوله فانزلت هذه الآية ظاهري أنهن أنزلت بسبب قدوم العير المذكورة والمراد بالله وعلى هذا ما ينشأ من رؤية القاسمين وما معهم ووقع عند الشافعي من طريق جعفر بن محمد عن أبيه من سلا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يوم الجمعة وكان لهم سوق كانت يتوسلهم يجلبون إليه الخيل والابل والسمن فقدموا فخرج إليهم الناس وتر كوة قائما وكان لهم أهو بضربونه فنزلت ووصله أبو عوانة في صحيحه قوله انقضوا إليهم القليل في عود الضمير إلى التجارة دون الله وانما كان تبعًا للتجارة وقبل حذف ضمير أحدهما دلالة الآخر عليه وقال الزجاج أعيد الضمير إلى الله في أي انقضوا إلى الرؤية والحديث استدلل به من قال أن عدد الجمعة اثنا عشر رجلا وقد تقدم بسط الكلام في ذلك وقد استشكل الأصمعي حديث الباب فقال إن الله تعالى قد وصف أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم بأنهم لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله ثم أجاب باحتمال أن يكون هذا الحديث قبل نزول الآية قال الحافظ وهذا الذي يتعين المصير إليه مع أنه ليس في آية النور النص بترؤسها في الصلاة وعلى تقدير ذلك فلم يكن تقدم لهم نهى عن ذلك فلما نزلت آية الجمعة وفهموا منها ذلك اجتنبوه فوهفوا بعد ذلك بما في آية النور

• (باب الصلاة بعد الجمعة) •

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا صلى أحدكم الجمعة فلم يصل بعدها أربع ركعات رواء الجماعة إلا البخاري وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته رواء الجماعة وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا كان بمكة فصلى الجمعة تقدم فصلي ركعتين ثم تقدم فصلي أربعًا وإذا كان بالمدينة فصلى الجمعة ثم رجع إلى بيته فصلي ركعتين ولم يصل في المسجد فقيل له في ذلك فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ذلك رواء أبو داود حديث ابن عمر ألا تخرجت منه أبو داود والمذاذري وقال العراقي أسنده صحيح وفي الباب عن ابن عباس عند الطبراني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بعد

٢١ نيل م فقال إذا كنت لا تخاف الصبح ولا النوم فاشفع ثم صل ما بدا لك ثم أوتر والافصل على وتر الذي كنت أوترت ومن طريق أخرى عن ابن عمر أنه سئل عن ذلك فقال أما أنا فاصلي ثماني فإذا انصرفت ركعت واحدة فقيل أرأيت أن أوترت قبل أن أنام ثم قت من الليل فشفعت حتى أصبح قال ليس بذلك بأس (عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي إحدى عشرة ركعة) هي أكثر الوتر عند الشافعي لهذا الحديث ولقولها ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة ولا يصح زيادة عليها فلوزا لم يجز ولم يصح وتره بأن أحرم بالجميع دفعة واحدة فإن سلم من كل

تدبر صح الا الاحرام السادس فلا يصح وترا فان علم المنع وتعمده فالقياس البطلان والواقع نقلا كحرامه بالظهر قبل الزوال فالظاهر لا تنافي بين هذا وحديث ابن عباس الذي فيه ثلاثة عشر فقد قيل أكثره ثلاثة عشر لكن تأوله الا كثرون بأن من ذلك ركعتين سنة العشاء قال النووي وهذا تأويل ضعيف منابذ للاخبار قال السبكي وأنا أقطع بحل الا بتأويل ذلك وصحته لا يفي أحب الاقتصار على احدى عشرة فأقل لانه غالب أحواله صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتح ولا شك ان الاخذ بما اتفق عليه الاكثر ١٦٢ والاحتفاظ أولى مما خالفهم فيه من هودونهم ولا سيما ان زادوا ونقصوا والحقق

الجمعة أربعاء وفي استناده بمشرب بن عبيد وخروضعف جدا وفي السند ضعفا عفيهما عن ابن مسعود عند الترمذي موقوفاً عليه أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعاء وبعداً أربعاء بقوله إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها الخ فقط أبي داود والترمذي وهو أحد الأناظم من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاء قال النووي في شرح مسلم بن حبه بقوله من كان منكم مصلياً على أنه أسنة ليست بواجبة وذكر الأربع لفصلها أو فعل الركعتين في أوقات يأتان لأن أقلها ركعتان قال ومعلوم أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي في أكثر الأوقات أربعاً لأنه أمر نابع من حديثنا علي بن قال العراقي وما دعي من أنه معلوم فيه نظر بل ليس ذلك به معلوم ولا مظنون لأن الذي صح صلاة ركعتين في بيته ولا يلزم من كونه أحربه أن يفعله وكون ابن عمر بن الخطاب كان يصلي بمكة بعد الجمعة ركعتين ثم أربعاً وإذا كان بالمدينة صلى بعد حاركتين في بيته فقليل له فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ذلك فليس في ذلك علم ولا ظن أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل بمكة ذلك وإنما أراد رفع فعله بالمدينة فحسب لأنه لم يصح أنه صلى الجمعة بمكة وعلى تقدير وقوعه بمكة منه فليس ذلك في أكثر الأوقات بل نادر وأربعاً كانت المصائب في حقه بالتخفيف في بعض الأوقات فإنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا خطب اجرت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه كأنه منذر جيش الحديث فربما ساقه تعب من ذلك فاقصر على الركعتين في بيته وكان يطيلهما كما ثبت في رواية أنس بن وأفضل الصلاة طول القنوت أي القيام ففعلها كانت أطول من أربع خفاف أو متوسطات انتهى والحاصل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الأمة أمر اختصاصهم بمكة أربع ركعات بعد الجمعة وأطلق ذلك ولم يقيد به بكونه في البيت واقتصره صلى الله عليه وآله وسلم على ركعتين كما في حديث ابن عمر لا ينافي مشروعية الأربع لما تقر في الأصول من عدم المعارضة بين قوله الخاص بالأمة وقوله الذي لم يقرن بدليل خاص يدل على التام به فيه وذلك لأن تخصيصه بالإمة بالأمر يكرن مخصصاً للدلالة العامة قولهم ركعتين في بيته استدل به على أن سنة الجمعة ركعتان ومن فعل ذلك عمر بن حصين وقد حكاه الترمذي عن الشافعي وأحمد قال العسرا في لم يرد الشافعي وأحمد بذلك الايمان أقل ما يستحب والا فقد استحبوا أكثر من ذلك فنص الشافعي في الام على أنه يصلي بعد الجمعة أربع ركعات ذكره في باب صلاة

من عدد صلاة في تلك الليلة احدى عشرة انتهى (كانت تلك صلاة تعني) عائشة (بالليل فيسجد السجدة من ذلك قدر ما يقرأ أحدكم خمسين آية قبل أن يرفع رأسه ويركع ركعتين قبل صلاة الفجر) سنته (ثم يضطجع على شقه الايمن) لانه كان يحب التيمن لا يقال حكمته أن لا يستغرق في النوم لأن القاب في اليسار في النوم عليه راحة له فيستغرق فيه لا نأقول صح أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان تنام عنقه ولا ينام قلبه نعم يجوز أن يكون فعلاً لا رشاد أمته وتعليمهم (حتى يأنس به المؤذن للصلاة) ولابن عساكر بالصلاة (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت كل الليل (الليل) مالح لجميع اجزائه وسلم من كل الليل قدر أو تر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (واللبي) داود عن مسروق قالت لعائشة متى كان يوتر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت أو تر أول الليل وأوسطه وآخره (و) لكن (انتهى وتر) حين مات (الى

السحر) أي قبيل الصبح فقد يكون أو تر بن أوله لشكوى حركاته في وسطه لاستيقاظه اذ ذلك كان الجمعة آخر أمره ان أخره الى آخر الليل ويحتمل أن يكون فعله أوله وأوسطه لبيان الجواز وأخره الى آخر الليل فتبينها على أنه الأفضل لمن يتق بالانتباه واسلم من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان صلاة آخر الليل مشهورة وذلك أفضل وورد عن عمرو بن عبد الله بن مسعود وابن عباس وغيرهم واستحبوا مالك وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يبي بكر مني يوتر قال أول الليل وقال لعمر متى يوتر قال آخر الليل فقال لا يبي بكر أخذت بالحزم وقال لعمر أخذت بالقوة

واستشكل اختيار الجمهور لعل عمر في ذلك مع ان ابا بكر افضل منه واجيب بانهم فهموا من الحديث ترجيح فعل عمر لانه وصفه بالقوة وهي افضل من الحزم لمن اعطيهما وقد اتفق السلف والخلف على ان وقته من بعد صلاة العشاء الى الفجر الثاني لحديث معاذ عند احمد في فوجار دني ربي صلاة وهي الوتر وفتح من العشاء الى طلوع الفجر قال الحاملي ووقعها الختم الى نصف الليل وقال القاضي ابو الطيب وغيره الى نصفه او ثلثه والا قرب فيه - ان يقال الى بعيد ذلك ليجمع وقت العشاء المختار مع ان ذلك منافي لقولهم يسن جعله آخر صلاة الليل وقد علم ان ١٦٣. التهجد في النصف الثاني افضل فيكون مستحباً ووقته المختار الى ما ذكر

وحمل الباقي في ذلك على من لا يريد التهجد ورواه هذا الحديث كلهم كوفيون وفيه ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض والتحديث والعنونة والقول وآخر جهه مسلم وأبو داود في الصلاة (عن ابن عمر رضي الله عنهم - ما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا) قيل الحكمة فيه ان اول صلاة الليل المغرب وهي وتر ولا ابتداء والانهاء اعتباراً زائداً على اعتبار الوسط فأوتر ثم تم بجلد بعدهم لحديث أبي داود والترمذي وخسنة لا وتران في ليلة وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في أثناء الحديث السابق وقد استدلل به بعض من قال بوجوبه وتعب بان صلاة الليل ليست واجبة فكذلك آخره وبأن الأصل عدم الوجوب حتى يقوم دليله وروى عن الصديق انه قال أما أنا فانا نام على وتر فان استيقظت صليت شفعاً حتى الصباح ولان اعادته تصير الصلاة كلها شفعاً

الجمعة والعيد ونقل ابن قدامة عن أحمد انه قال ان شاء صلى بعد الجمعة ركعتين وان شاء صلى أربعاً وفي رواية عنه وان شاء ما كان ابن مسعود والنخعي وأصحاب الرأي يرون ان يصلي بعدها أربعاً الحديث أبي هريرة وعن علي عليه السلام وأبي موسى وعطاء ومجاهد وسعيد بن عبد الرحمن والثوري انه يصلي ستاً الحديث ابن عمر المذكور في الباب وقد اختلف في الأربع الركعات هل تكون متصلة بتسليم في آخرها أو يفصل بين كل ركعتين بتسليم فذهب الى الاول أهل الرأي والشافعي والجمهور وهو ظاهر حديث أبي هريرة وذهب الى الثاني الشافعي والجمهور كما قال العراقي واستدلوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة النهار مثني مثني أخرجه أبو داود وابن حبان في صحيحه وقد تقدم والظاهر القول الاول لان دليلاً خاصاً ودليل القول الآخر عام وبناءً العام على الخاص واجب قال أبو عبد الله المازري وابن العربي ان أمره صلى الله عليه وآله وسلم لمن يصلي بعد الجمعة بربع ثلاث لا يخطر على بال جاهل انه يصلي ركعتين لتكملة الجمعة ولثلاث لا يخطر أهل البدع الى صلاتهم اظهروا أربعاً واختلف أيضاً هل الأفضل فعل سنة الجمعة في البيت أو في المسجد فذهب الى الاول الشافعي ومالك وأحمد وغيرهم واستدلوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح أفضل صلاة المرأة في بيته الا المكتوبة وأما صلاة ابن عمر في مسجد مكة فقبل له - كان يريد التأخر في مسجد مكة للطواف بالبيت فيكره ان يفوته بمضيه الى منزله لصلاة سنة الجمعة أو انه يشق عليه الذهاب الى منزله ثم الرجوع الى المسجد للطواف أو انه كان يرى التوافل تضاعف بمسجد مكة دون بقية مكة أو كان له أمر متعلق به

* (باب ما جاء في اجتماع العيد والجمعة) *

(عن زيد بن أرقم رضي الله عنه وسأله معاوية هل شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عيدين اجتماعاً قال نعم صلى العيد أول النهار ثم رخص في الجمعة فقال من شاء ان يجمع فليجمع مع رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه * وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال قد اجتمع في يومكم هذا عيدان فمن شاء أجزأه من الجمعة وانما جمعوا رواه أبو داود وابن ماجه * وعن وهب بن كيسان رضي الله عنه قال

فيسقط المقصود منه وكان ابن عمر يفتض وتره ركعة ثم يصلي مثني ثم يوتر وأما قوله في حديث أبي داود فمن لم يوتر فليس مما فنعناه ليس أخذاً يستثنى (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنهم) قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يوتر على البعير) وعند البخاري أيضاً ان ابن عمر كان يصلي من الليل على دابته وهو مسافر ولو كان واجباً لما جازت صلاته على الدابة وأما ما رواه عبد الرزاق عنه انه كان يوتر على راحلته ويربما نزل فأوتر بالأرض فطلب الأفضل لانه واجب لكن يشك على ما ذكر ان الوتر كان واجباً على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكيف صلاة غيره كما وأجب باحقال الخصوصية

أيضا كخصومة وجوبه عليه وعرض بانه دعوى لا دليل ل علم الله لم يثبت وجوبه عليه حتى يحتاج الى تكلف هذا
الجواب انتهى أو يقال كما في الامع انه تشريع للامة بما يليق بالسنة في حقهم فصلا على الراحلة لذلك وهو في نفسه واجب
عليه فاحل الركوب فيه لمصلحة التشريع قال الطحاوي ذكر عن الكوفيين ان التزلا يصلي على الراحلة وهو خلاف السنة
الثابتة ورواه هذا الحديث كلهم مدينون وفيه الحديث والعنونة والقول وأخرجه مسلم والترمذي وابن ماجه في الصلاة
(عن أنس رضي الله عنه أنه سئل ١٦٤ أفت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة (الصبح قال نعم) فثبت فيها

(نقل أول وقت قبل الركوع)
زاد الامع على أو بعد الركوع
(قال قلت بعد الركوع يسيرا)
وقد بين عاصم في روايته مقدار
هذا اليسير حيث قال فيها
انما قلت بعد الركوع شهرا
وهي تدعى البرماوى حيث قال
كأبكر ما في أي زمانا قللا بعد
الاعتدال التمام وقد صح انه لم يزل
يقف في الصبح حتى فارق الدنيا
رواه عبد الرزاق والدارقطني
وصححه الحاكم وثبت عن أبي
هريرة انه كان يقف في الصبح
في حياة النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وبعد وفاته وحكى العراقي
ان ممن قال به من الصحابة في
الصبح أبابكر وعمر وعثمان وعيا
وأباموسى الاشعري وابن عباس
والبراء ومن التابعين الحسن
المصرى وحجيد الطويل
والربيع بن خيثم وسعيد بن
المسيب وطاوس وغيرهم ومن
الائمة مالك والشافعي وابن
مهدي والاوزاعي فان قلت
روى أيضا عن الخلفاء الاربعة
وغيرهم انهم ما كانوا يقفون
أجيب بانه اذا تعرض اثبات

اجتمع عبادان على عهد ابن الزبير فاخر الخرويج حتى تعالى النهار ثم خرج خطيب ثم
نزل فصلى ولم يصل للناس يوم الجمعة فذكر ذلك لابن عباس فقال أصاب السنة ورواه
النسائي وأبو داود بنحوه لكن من رواية عطاء ولا يداود أيضا عن عطاء قال اجتمع
يوم الجمعة ويوم الفطر على عهد ابن الزبير فقال عبادان اجتمعا في يوم واحد فجمعهما
جمعافصلاهما ركعتين بكرة لم يزد عليهما حتى صلى العصر حديث زيد بن أرقم أخرجه
أيضا النسائي والطائفة وصححه علي بن المديني وفي اسناده ايمن بن أبي رملة وهو مجهول
وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا الحاكم وفي اسناده بقرينة بن الوليد وقد صحح أحمد بن حنبل
والدارقطني ارساله ورواه البيهقي موصولا بمقيد اياهل العوالي واسناده ضعيف وفعل
ابن الزبير وقول ابن عباس أصاب السنة رجاله رجال الصحيح وحديث عطاء رجاله رجال
الصحيح وفي الباب عن ابن عباس عند ابن ماجه قال الحافظ وهو وهم منه به عليه هو
وعن ابن عمر عند ابن ماجه أيضا واسناده ضعيف ورواه الطبراني من وجه آخر عن ابن
عمر ورواه البخاري من قول ابن عثمان ورواه الحاكم من قول ابن الخطاب كذا قال
الحافظ قوله ثم رخص في الجمعة الخ فيه ان صلاة الجمعة في يوم العيد يجوز تركها وظاهر
الحديثين عدم الفرق بين من صلى العيد ومن لم يصل وبين الامام وغيره لان قوله لمن شاء
يدل على ان الرخصة تعم كل أحد وقد ذهب الهادي والناصري والاشعري الى ان صلاة
الجمعة تكون رخصة لغير الامام وثلاثة واستدلوا بقوله في حديث أبي هريرة وانا مجمعون
وفيه ان يجوز هذا الاخبار لا يصلح للاستدلال به على المدعى أعني الوجوب وبدل على
عدم الوجوب ان الترخيص عام لكل أحد تركه ابن الزبير للجمعة وهو الامام اذ ذلك
وقول ابن عباس أصاب السنة رجاله رجال الصحيح وعدم الانسكاب عليه من أحد من
الصحابة وأيضا لو كانت الجمعة واجبة على البعض لكانت فرض كفاية وهو خلاف
معنى الرخصة وحكى في البحر عن الشافعي في أحد قوله وأكثر الفقهاء انه لا ترخص
لان دأبل وجوبه لم يفصل وأحاديث الباب ترد عليهم وحكى عن الشافعي أيضا ان
الترخيص يختص بمن كان خارج المصرواستدل به بقول عثمان من أراد من أهل
العوالي ان يصلي معنا الجمعة فليصل ومن أحب ان يصوم فليصم فعل ورد بان قول

ونفي قدم اثبات على النبي وفي صحيح ابن خزيمة من وجه آخر عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
لا يقف الا اذا عالق قوم أو دعا على قوم وكأنه محمول على ما بعد الركوع بناء على ان المراد بالخصر في قوله انما قلت شهرا أي
متواليا كذا في القسطلاني وأقول اثبات هذا في سنن الصلاة لم يأت دليل يدل عليه فان الاحاديث الواردة في هذا مصرحة
باختصاصه بالنوازل وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعلها اذا نزلت بالمسلمين نازلة فبعد علق قوم أو على قوم ولم يثبت غير
هذا الادعاء المروي عن الحسن بن علي مرفوعا بالفظ اللهم اهدني الخ فان ذلك دعاء علمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ان يجعله في الوتر فهو من جملة الادعية الواردة في الصلاة فينبغي فعله فهو حديث قدس جمعة جماعة من الحفاظ ولا يقال فيه بما
 يوجب قدحا ولا يفعله هذا الدعاء الا في هذا الموضع لا يجازيه طائفة بعد الركوع في الركعة الثانية من صلاة الفجر فانه لم
 يدل على ذلك دليل كذا في السيل الجرار للشوكاني وقد اخرج الترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه واحمد بن حنبل حديث أبي
 مالك الاشجعي قال قلت لابي يا أبت انك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي فهنا
 بالكوفة فريه من خمس سنين أكلوا يقتلون قال اي بنى محمد بن حنبل في رواية ١٦٥ أكلوا يقتلون في الفجر والنسائي

وافظه صليت خلف رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فلم يفت
 وصليت خلف علي فلم يفت ثم
 قال يا بني بدعة قال الحفاظ في
 التلخيص اسناده حسن ومنها
 عن أنس ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قنت شهرا ثم تركه
 أخرجه أحمد وأخرج ابن خزيمة
 وصححه من حديثه ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم لم يفت

عثمان لا يخص قوله صلى الله عليه وآله وسلم قوله لم يزد عليه ما حتى صلى العصر ظاهره
 انه لم يصل الظهر وفيه ان الجمعة اذا سقطت بوجه من الوجوه المستوعبة لم يجب على من
 سقطت عنه ان يصلي الظهر والمه ذهب عطاء حتى ذلك عنه في البحر والظاهر انه يقول
 بذلك القائلون بان الجمعة الاصل وأنت خير بان الذي افترضه الله تعالى على عباده في يوم
 الجمعة هو صلاة الجمعة فاجاب صلاة الظهر على من تركها العذر والغيب عذر يحتاج الى
 دليل ولا دليل يصلح للتمسك به على ذلك فيما أعلم قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان
 ساق الرواية المقدمة عن ابن الزبير قلت انما وجه هذا انه رأى تقدم الجمعة قبل
 الزوال فقد مداه واجتزأهم اعن العيد انتهى ولا يخفى ما في هذا الوجه من التعسف

(كتاب العيدين)

العيد مشتق من العود فكل عود يعود بالسرور وانما جمع على أعياد بالياء للفرق بينه
 وبين أعياد الخشب وقيل غير ذلك وقيل أصله عود بكسر العين وسكون الواو فقلت
 الواو ياء لكسار ما قبلها مثل ميعاد وميعات وميزان قال الخليل وكل يوم جمع
 كأنهم عادوا اليه وقال ابن الأثير يسمى عيد الاعداء في الفرح والمرح وقيل يسمى عيداً
 لان كل انسان يعود فيه الى قدر منزلته فهذا ايضا وهذا يضاف وهذا يرجح وهذا يرجح
 وقيل يسمى عيد الشرف من العيد وهو محل كريم مشهور في العرب تنسب اليه الابل
 العيدية

(باب التجهيل للعيد وكرهه حمل السلاح فيه الاطاحة)

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال وجد عمر حمله من استبرق تباع في السوق فاخذها فأتى
 به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أتبع هذه فتجعل بها العيد والوفاء
 فقال انما هذه لباس من لا خلاق له متفق عليه وعن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده
 رضي الله تعالى عنه ما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس برد حبرة في كل عيد رواه
 الشافعي وعن سعد بن جبير رضي الله عنه قال كنت مع ابن عمر حين أصابه سنن الرمح
 في أخمص قدمه فارتدت قدمه بالركاب فزلت فزعتها وذلك يعني فبلغ الخراج فحيا يعود

الا اذا دعا قوم أو دعا على قوم
 وأخرج مشهله ابن حبان من
 حديث أبي هريرة وفي صحيح مسلم
 وغيره من حديث أنس قنت شهرا
 يدعو على حتى من أعياد العرب
 ثم تركه والاخاديث التي ذكر فيها
 القنوت مصرحة بأنه كان
 للشوازل كافي الصبيح وغيرهما
 من غير فرق بين الفجر وبين سائر
 الصلوات وأما حديث أنس
 الذي أخرجه البزار والحاكم ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم لم يزل يفت في الصبح حتى
 فارق الدنيا وأخرجه أيضا
 من حديثه أحمد والبيهقي
 وأخرجه من حديثه عبد الرزاق
 والدارقطني وفي اسناده أبو جعفر

الرازي وفيه مقال وقال البيهقي في مجمع الزوائد رجال حديث أنس المذكور وموتوقون وقال الحاكم صحيح لكن لا تقوم الحجة
 به لما تقدم وايضا فيه اضطراب يمنع من الاحتجاج به وقد أخصنا هذا في شرحنا للمتن في كذا في شرح الحصن الحصين للشوكاني
 وقال في شرح المتن واعلم انه قد وقع الاتفاق على ترك القنوت في أربع صلوات من غير شك وهي الظهر والعصر والمغرب
 والعشاء ولم يبق الخلاف الا في صلاة الصبح من المكتوبات فاحتج المبتدعون به بجميع ثم احدث البزاز ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم كان يفت في صلاة المغرب والفجر رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه وحديث أنس كان القنوت في المغرب

والشجر رواء البخاري ويحجابه لانه لا نزاع في وقوع القنوت منه صلى الله عليه وآله وسلم انما النزاع في استمرار مشروعيته فان
قالوا انظروا كيف كان يدل على استمرار المشروعية قلنا قد منعنا عن النورى ما حكاه عن جمهور المحققين انه لا يدل على ذلك سلمنا فبقائه
بمجرد الاستمرار وهو لا ينافي الترك انما كاسرحت بذلك الادلة بانه تركه على أن هذين الحديثين فيهما ما أنه كان يفعل ذلك في
النسب والمغرب فها هو جوابكم عن المغرب فهو جوابنا عن الفجر وأيضاً في حديث أبي هريرة المتفق عليه أنه كان يقنت
في الركعة الأخيرة من صلاة الظهر والعشاء ١٦٦ الأخيرة وصلاة الصبح فها هو جوابكم عن مدلول كان ههنا فهو جوابنا

قالوا أخرج الدارقطني وعبس
الرزاق وأبو نعيم وأحمد والبيهقي
والحاكم وصححه عن أنس رضي
الله عنه أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قنت ثم رايدعوني
فما لي أخصاه يثرعوني ثم ترك
فأما الصبح فلم يزل يقنت حتى
فارق الدنيا وأول الحديث في
الصحيحين ولو صح هذا المكان
قاطعا للنزاع ولا يمكنه من
طريق أبي جعفر الرازي قال فيه
عبد الله بن أحمد ليس بالنورى
وقال علي بن الحسين أنه يخلط
وقال أبو زرعة فيهم كثير وقال
عمر بن علي الفلاس صدوق
سني الحفظ وقال ابن معين ثقة
ولكنه يخطئ وقال الدوري ثقة
ولكنه يغلط وقد وثقه شعير واحد
ولحديثه شاهد ولكن في أسناده
عمر بن عبيد وليس بجمعة قال
الحافظ ويعكر على هذا ما رواه
الخطيب من طريق قيس بن
الريبع عن عاصم بن سليمان
قلنا لانس أن قوماً يزعمون أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم
يزل يقنت في الفجر فقال كذبوا
انما قنت شهر واحد ايدعوني

يقال الخراج لو تعلم من أصابك فقال ابن عمر أنت أصبتني قال وكيف قال سلمت السلاح في
يوم لم يكن يحمل فيه وأدخات السلاح الحرم ولم يكن السلاح يدخل الحرم رواء البخاري
وقال قال الحسن بن علي بن أحمد الان يحاقفوا عدوا حديث جعفر
ابن محمد رواء الشافعي عن شيخه ابراهيم بن محمد عن جعفر و ابراهيم بن محمد المذكور لا يمتنع
بما انفرد به ولكنه قد تابعه سعيد بن الصلت عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن
ابن عباس به كذلك أخرجه الطبراني قال الحافظ فظهر أن ابراهيم لم ينفرد به وإن روى
ابراهيم رسالة وفي الباب عن جابر عن عبد الله بن خزيمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
يلبس برده الا عمر في العيدين وفي الجمعة قوله من استبرق في رواية للبخاري رأى حلة سباه
والاستبرق ما غلظ من الديباج والسيراف قد تقدم الكلام عليه في اللباس قوله اتباع
هذه فيجعل في رواية للبخاري اتباع هذه تجعل بها وفي رواية اتباع هذه وتجعل قوله
للعميد والوفد في انقضاء البخاري للجمعة كان العميد قال الحافظ وكلاهما صحيح وكان ابن عمر
ذكرهما معاً فاقصر كل راو على أحدهما قوله انما هذه لباس من لا خلاق له انما خلق
النصيب وفيه دليل على تحريم لبس الحرير وقد تقدم بسط الكلام على ذلك في اللباس
ووجه الاستدلال بهذا الحديث على مشروعية التجمل للعيد تقريره صلى الله عليه وآله
وسلم لعدم على أصل التجهل للعيد وقصر الانكار على من لبس مثل تلك الحلة استكونها
كانت محرراً وقال الداودي ليس في الحديث دلالة على ذلك وأجاب ابن بطال بانه كان
معهوداً عندهم أن يلبس المرأة أحسن ثيابها للجمعة وتبعه ابن التين والاستدلال بالثقة
أولى بكانة قدم قوله برد حبرة كغلبة ضرب من برد العين كما في القاموس قوله انحص
قدمه الانحصر باسكان انهاء المجمة ورفع الميم بعده ما صادمه لا باطن القدم ومارق من
أسفلها قليل هو ما لا تصيبه الارض عند المشي من باطنها قوله بالركاب أي وهي
راحته قوله فتزعم أن كرا الضعيف وموافقاً مع أنه أعاده على السنان وهو مذكر لانه أراد
الحديث ويحتمل أنه أراد القدم قوله فبلغ الخراج أي ابن يوسف الثقفي وكان اذذاك
أميراً على الخجاز وذلك بعد قتل عبد الله بن الزبير سنة ثلاث وسبعين قوله فجاء يعوده في
رواية للبخاري فجعل يعوده وفي رواية الاسماعيلي فاته قوله لو تعلم لولم تقم ويحتمل أن تكون
شرطية والجواب محذوف لدلالة السياق عليه ويرجح ذلك ما أخرجه ابن سعد بلفظ لو تعلم

أحياناً من المشركين وقيس وإن كان ضعيفاً ساكنه لم يتم بكذب وروى ابن خزيمة في صحيحه من طريق سعيد عن من
قتاده عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقنت الا اذا دعا لقوم أو دعا على قوم فاختلقت الاحاديث عن أنس واضطربت
فلا تقوم مثل هذا حجة اذا انقروا هذه اعلمت أن الحق ما ذهب اليه من قال ان القنوت مختص بالنوازل وأنه ينبغي عند نزول
النوازل أن لا يختص به صلاة دون صلاة وقد ورد ما يدل على هذا الاختصاص من حديث أنس عند ابن خزيمة وقد تقدم ومن
حديث أبي هريرة عند ابن حبان بلفظ لا يقنت الا يدعو لاجد أو يدعو على أحد وأصله في البخاري وقد حاول جماعة من

هذا في الشافعية الجمع بين الأحاديث بما لا يلائم تحته وأطالوا الاستدلال على مشروعية القنوت في صلاة الفجر في غير طائفة واحدة له ما هو في ذلك وقد ذهب إلى عدم مشروعيته في الصحيح أكثر أهل العلم كما حكاه الترمذي في جامعه وقد طول البحث الحافظ ابن القيم في الهدى وقال ما معناه الانصاف الذي يرتضيه العالم المنصف أنه صلى الله عليه وآله وسلم قنت وتركه وكان تركه للقنوت أكثر من فعله فإنه انما قنت عند النزول للدعاء والقوم والدعاء على آخرين ثم تركه لما قدم من دعائهم وخلصوا من الأسر وأسلم من دعا عليهم وجاءوا ثائمين وكان قنوته لعارض فإما زال تركه للقنوت وقال ١٦٧ في غضون ذلك البحث إن أحاديث

أنس كلها صحاح يصدق بعضها بعضها ولا تناقض وحمل قول أنس ما زال يقنت حتى فارز الدنيا على اطالة القيام بعد الركوع وأجاب عن تخصيصه بالفجر بأنه وقع بحسب سؤال السائل فإنه انما سأله عن قنوت الفجر فأجابه عما سأله عنه وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يطيل صلاة الفجر دون سائر الصلوات قال ومعلوم أنه كان يدعو ربه ويثني عليه ويحمد في هذا الاعتدال وهذا قنوت منه بالارتباط فحين لا نشك ولا نزاع أن الله لم يزل يقنت في الفجر حتى فارز الدنيا ولما صار القنوت في آسان الفقهاء وأكثر الناس هو الدعاء المعروف اللهم اهدني فيمن هديت الخ وسعوا أنه لم يزل يقنت في الفجر حتى فارز الدنيا وكذلك الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة صلوا القنوت في أقطار الصحابة على القنوت في اصطلاحهم ونشأ من لا يعرف غير ذلك فلم يشك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه كانوا مداومين على هذا كل غداة وهذا هو الذي نازعهم فيه جمهور

من أصحابك عاقبناه وله من وجه آخر لو أعلم الذي أصابك لضربت عنقه قوله أنت أصبت في نسبة الفعل إلى الخراج لكونه سببا فيه وحكي الزبير في الأنساب إن عبيد الملك لما كتب إلى الخراج أن لا يخالف ابن عمر في عليه وأمر رجلا معه حربة يقال إنها كانت مسمومة فاصق ذلك الرجل به فأمر الحربة على قدمه ففرض منها أياما ثم مات وذلك في سنة أربع وسبعين وقد ساق هذه القصة في الفتح ولم يتعقبها وصدور مثلها غير بعيد من الخراج فإنه صاحب الأفاعيل التي تنبئ لها عيون الإسلام وأهل قوله حملت السلاح أي قتبك أصحابك في حمله قوله في يوم لم يكن يحمل فيه هذا الحمل الدليل على كراهة حمل السلاح يوم العيد وهو مبني على أن قول الصحابي كان يفعل كذا على البناء لا مجهول له حكم الرفع وفيه خلاف معروف في الأصول قوله قال الحسن ثموا إن يحملوا السلاح قال الحافظ لم أقف عليه موصولا إلا أن ابن المنذر قد ذكر نحو معنى الحسن وفيه تقييد لا طلاق قول ابن عمر أنه لا يحمل وقد ورد مثله في فروعنا مقيدا وغير مقيد فروى عبد الرزاق بإسناد مرسل قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخرج بالسلاح يوم العيد وروى ابن ماجه بإسناد ضعيف عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يلبس السلاح في بلاد الإسلام في العيدين إلا أن يكون بحضرة العدو وهذا كله في العيدين فأما الحرم فروى مسلم عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يحمل السلاح بمكة وسما في الجمع ينفه وبين أحاديث دخوله صلى الله عليه وآله وسلم مكة بالسلاح في باب الحرم يتقاد بالسيف من كتاب الحج

* (باب الخروج إلى العيد ماشيا أو التكبيرة وما جاء في خروج النساء) *

(عن علي عليه السلام رضي الله تعالى عنه قال من السنة أن يخرج إلى العيد ماشيا وإن يأكل شيئا قبل أن يخرج روى الترمذي وقال حديث حسن * وعن أم عطية رضي الله عنها قالت أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نخروج في القطار والأشعي العواتق والخبيض وذوات النملور فأما الخبيض فبعضه تزلن الصلاة وفي لفظ المصلي ويشهدن الظير ودعوة المسلمين قالت يا رسول الله أحدا أنا لا يكون لها جلباب قال لتلبسها أختمامن جلبابا روى الجماعة وليس للنساء في أمر الجلباب وإسناد أبي داود في رواية والخبيض

العلماء وقالوا لم يكن هذا من فعله الراتب ولا ثبت عنه فعله وغاية ما روى في هذا القنوت أنه علم الحسن بن علي إلى آخر كلامه وهو على فرض صلاحية حديث أنس للاختجاج وعدم اختلافه واضطرابه محمل حسن انتهى كلام شرح المتيقن (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه أنه سئل عن القنوت) والسائل عاصم بن سليمان الأجول عن القنوت الظاهر أن أنسا ظن أن عاصم سأله عن مشروعيته (فقال) له (قد كان القنوت) أي مشروعا قال عاصم (قالت) له هل كان محله (قبل الركوع أو بعده) قال قبله أي لأجل التوسعة لا دبره المسبوق كذا أقرأه المهذب وهو مذهب المالكية وثقة به ابن المنيذر بأن هذا بابا منه عن

اطاعة الامام في الركوع ليدركه الداخل رنوقض بالقضوامام قوم محصورين (قال) أي عاصم (فان فلانا) قال في الفتح (أؤن
على تسمية هذا الرجل صريحا ويحتمل أن يكون محمد بن سيرين بدليل روايته المتقدمة فان فيها سأل محمد بن سيرين أن يرضى
الله عنه (أخبرني) بالانفراد (عنك انك) وللعموي كانت (قلت) انه (بعد الركوع نقال كذب) أي أخطأ أن كان أخبرك أن
القنوت بعد الركوع داعيا وأنه في جميع الصلوات وأهل الحجاز يلقون الكذب على ما هو أعم من العمود والخطا وعند
ابن ماجه من رواية حميد عن أنس انه سئل ١٦٨ عن القنوت فقال قبل الركوع وبعده قال في الفتح اسناده قوي وروى ابن

يكن خلف الناس يكبرن مع الناس وللبخاري قالت ام عطية كاتون مر أن فخرج
الحض فيكبرن بتكبيرهم وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه كان اذا غلب الى المصل
كبر فرفع صوته بالتكبير وفي رواية كان يغدو الى المصل في يوم الفطر اذا طلعت الشمس
فيكبر حتى يأتي المصل ثم يكبر بالمصلي حتى اذا جلس الامام ترك التكبير رواه الشافعي
حديث على أخرجه أيضا ابن ماجه وفي اسناده الحرث الاعور وقد اتفقوا على انه
كذاب كما قال النووي في الخلاصة ودعوى الاتفاق غير صحيحة فقد روى عثمان
ابن سعيد الدارمي عن ابن معين انه قال فيه ثقة وقال النسائي مر ليس به بأس ومرة
ليس بالقوي وروى عباس الدوري عن ابن معين انه قال لا بأس به وقال أبو بكر بن أبي
داود كان أئمة الناس وأقرض الناس واحسب الناس تعلم القرائن من على نعم كذبه
الشعبي وأبو اسحق السبيعي وعلي بن المديني وقال أبو زرعة لا يحتج به وقال ابن حبان
كان غالبا في التشيع واهيا في الحديث وقال الدارقطني ضعيف وضرب يحيى بن سعيد
وعبد الرحمن بن مهيدي على حديثه قال في الميزان والجمهور على توهين أمره مع روايتهم
لحديثه في الابواب قال وحديثه في الستين الاربع والنسائي مع تفعته في الجراح قد
اجتمع به وقوى أمره قال وكان من أوعية العلم وفي الباب عن ابن عمر عند ابن ماجه قال
كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخرج الى العيد ماشيا ويرجع ماشيا وفي اسناده
عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمري كذبه أحمد وقال أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي
متروك وقال البخاري ليس بمن يروى عنه وعن سعد القرظ عند ابن ماجه أيضا بنحو
حديث ابن عمر وفي اسناده أيضا عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد القرظ عن أبيه عن
جده وقد ضعفه ابن معين وأبو سعد بن عمار قال في الميزان لا يكاد يعرف وجده عمار بن
سعد قال فيه البخاري لا يتابع على حديثه وذكره ابن حبان في الثقات وعن أبي رافع عند
ابن ماجه أيضا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأتي العيد ماشيا وفي اسناده
منديل بن علق ومحمد بن عبد الله بن أبي رافع ومنديل متكلم فيه وقد ضعفه أحمد وقال ابن
معين لا بأس به ومحمد قال البخاري منكر الحديث وقال ابن معين ليس بشي وعن سعد بن
أبي وقاص عند البزار في مسنده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج الى العيد
ماشيا ويرجع في طريق غير الطريق الذي خرج منه وفي اسناده خالد بن الياس ليس

المؤثر من طريق أخرى عن أنس
ان أصحاب النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قتلوا في صلاة الفجر
قبل الركوع وبعضهم بعد الركوع
وروى محمد بن نصر من طريق
أخرى عن حميد عن أنس ان أول
من جعل القنوت قبل الركوع
أي داود عثمان لكي يدرك الناس
الركوع ويجمع ما جاء عن أنس
من ذلك القنوت للحاجة بعد
الركوع لا خلاف عنه في
ذلك وأما الغير الحاشية فالصحيح
عنه انه قبل الركوع وقد
اختلف عمل الصحابة في ذلك
والظاهر انه من الاختلاف
المباح كذا في الفتح (اتفقت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
بعد الركوع شهرا) ورجح الشافعي
انه بعد الركوع لحديث أبي
هريرة قال أنس (أراه) بالضم أي
أظن أنه صلى الله عليه وآله وسلم
(كان بعث قوما) من أهل الصفة
(يقال لهم القراء) حال كونهم
(زهاء) بضم الزاي وتحقيف الهاء
مدود أي مقدار (سبعين رجلا
الى قوم مشركين) أهل نجد من
بنو عامر وكان رؤسهم أبو براء
عامر بن مالك المعروف بلاء

الاسنة يدعوه الى الاسلام ويقرأ عليهم القرآن فلما نزلوا بترعة قصدتهم عامر بن الطفيل في أجيالهم رعل بالقوى
وذكوان وعصية فقاتلوه فلم ينج منهم الا كعب بن زيد الانصاري وذلك في السنة الرابعة من الهجرة (دون أولئك) المدعو
عليهم المبعوث اليهم (وكان بينهم) أي بين بني عامر المبعوث اليهم (وبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عهد) فغدروا
وقتلوا القراء (فقتل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) في الصلوات الخمس (شهرا) متتابعين (يدعوه عليهم) أي في كل
صلاة اذا قال سمع الله لمن حمده من الركعة الاخيرة رواه أبو داود والحاكم واستنبط منه ان الدعاء على الكفار والظلمة لا يقطع

الصلاة ورواه هذا الحديث الأربعة كلهم بصريون وفيه التحديث والسؤال والقول وأخرجه البخاري أيضا في المغازي والجنائز والجزية والدعوات ومسلم في الصلاة (وفي رواية عنه) أي عن أنس بن مالك (رضي الله عنه) قال قلت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم شهر أيدعوني رعل وذكوان) بكسر الراء وفخ الذال غير منصرف قبيلتان من سليم قتلوا القرأ فقد صح قنونه صلى الله عليه وآله وسلم على قتالهم شهرا أو أكثر في صلاة مكتوبة فان نزل نازلة بالمسلمين من خوف أو حط أو وباء أو جراد أو نحوها استحب القنوت في سائر المكتوبات ورواه هذا الحديث ما بين بصري ١٦٩ وكوفي وفيه رواية تابعي عن تابعي وفيه التحديث والنعنة

والقول وأخرجه البخاري أيضا في المغازي ومسلم والنسائي في الصلاة (وعنه) أي عن أنس رضي الله عنه (أيضا قال كان القنوت) أي في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم (في صلاة المغرب والفجر) لتكون سما طرقي النهار لزيادة شرف وقيمته ما رجاء اجابة الدعاء حتى نزل ليس لاي من الامر شيء فتركه الا في الصبح كما مر عن أنس كذا قرره البرماوى كالكرماني كما تقدم وتعب بان قوله الا في الصبح يحتاج الى دليل والا فهو نسخ فيه ما وقال الطحاوى أجمعوا على نسخه في المغرب فيكون في الصبح كذلك انتهى وقد عارضه بعضهم فقال قد أجمعوا على أنه صلى الله عليه وآله وسلم قنت في الصبح ثم اختلفوا هل تركه فيما سلك بما أجمعوا عليه حتى يثبت ما اختلفوا فيه وقد قدمنا ما هو الحق في ذلك فليكن منك على بال ولما ثبت ان المغرب وتر النهار ثبت في وتر الليل بما جمع ما بينهما

بالقوى كذا قال الزوار وقال ابن معين والبخاري ليس بشيء وقال أحمد والنسائي متروك وحديث أم عطية أخرجه من ذكر المصنف وفي الباب عن ابن عباس عند ابن ماجه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج بيانه ونسائه في العيدين وفي اسناده الطحاوي بن ارطاة وهو محتاج فيه وقد رواه الطبراني من وجه آخر وعن جابر عند أحمد قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخرج في العيدين ويخرج أهله وفي اسناده الطحاوي المذكور وعن ابن عمر عند الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس للنساء نصيب في الخروج الا مضطرة ليس لها خادم الا في العيدين الاضحية والفطر وفي اسناده سوار بن مصعب وهو متروك وعن ابن عمر وابن العاص عند الطبراني أيضا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بأخراج العواتق والحيض وفي اسناده يزيد بن شداد وعتبة بن عبيد الله وهما مجتهدان قاله أبو حاتم الرازي وعن عائشة عند ابن أبي شيبة في المصنف وأحمد في المسند انهما قالتا كانت الكعباء يخرج لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من خدرها في النظر والاضحية قال العراقي ورجاله رجال الصحيح ولم يكن من رواية أبي قلابه عن عائشة وقد قال ابن أبي حاتم انها مرسله وفيه ان أبا قلابه أدرك على ابن أبي طالب عليه السلام وقد قال أبو حاتم ان أبا قلابه لا يعرف له تدليس ولا عائشة حديث آخر عند الطبراني في الاوسط قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل يخرج النساء في العيدين قال نعم قيل فالعواتق قال نعم فان لم يكن لها ثوب تلبسه فالتبس ثوب صاحبته وفي اسناده مطيع بن ميمون قال ابن عدى له حديثان غير محدثين قال العراقي وله هذا الحديث فهو ثالث وقال فيه علي بن المديني ذلك شيخ عندنا ثقة وعن عمرة أخت عبد الله بن رواحة عند أحمد وأبي يعلى والطبراني في الكبير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال وجب الخروج على كل ذات نطق زاد أبو يعلى يعني في العيدين وقال فيه سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو من رواية امرأة من عبد القيس عنها والثر الذي ذكره المصنف عن ابن عمر أخرجه أيضا الحارثي كما هو الميموني مرفوعا وموقوفوا وصح وقفه قولهم السنة أن يخرج ماشيا فيه مشروعية الخروج الى صلاة العيد والمشي اليها وترك الركوب وقد روى الترمذي ذلك عن أكثر أهل العلم وحديث الباب وان كان ضعيفا فإذ كررنا من الاحاديث الواردة بعينه تقويه وهذا أحسنه

٢٢ نيل من التورية وهذا وجه ايراد البخاري لهذا الحديث في أبواب الوتر مع أنه قد ورد الامر صريحا في الوتر فروى أصحاب السنن من حديث الحسن بن علي قال قال علي بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلمات أقولهن في قنوت الوتر اللهم اهدني فين هديت وعافني فين عافيت وتولني فين توليت وبأولك لي فيما أعطيت وفي شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك وانه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت الحديث وصححه الترمذي وغيره لكن ليس على شرط البخاري وقد صح انه صلى الله عليه وآله وسلم قنت قبل الركوع أيضا لكن رواة القنوت بعده أكثر واحفظ نهوا في أوله وعليه درج الخلفاء الراشدون في أشهر

الروايات عنهم وأنها وقال الكوفيون لا قنوت الا في الوتر قبل الركوع انتهى ورواه هذا الحديث ما بين بصري ورواه
وشاى وفيه التحديث والاخبار والعنفه والقول وأخرجه البخارى ايضا في الصلاة قال في الفتح وظهوره ان الحكمة في
جعل قنوت النازلة في الاعتدال دون السجود مع ان السجود مظنة الاجابة كما ثبت اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد
وثبت الامر بالدعاء فيه ان المطلوب من قنوت النازلة ان يشارك المأموم الامام في الدعاء ولو بالتأمين ومن ثم ائنفه واعلى انه
يجهر به بخلاف القنوت في الصبح ١٧٠ فاختلف في محله وفي الجهر به * (بسم الله الرحمن الرحيم أبواب الاستسقاء)

الترمذى وقد استدلل العراقي لاستحباب المثنى في صلاة العبد بعموم حديث أبي هريرة
المثقف عليه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أتيتم الصلاة فاقوها وانتم تمشون
فهذا عام في كل صلاة تشترع فيه الجماعة كالصلوات الخمس والجمعة والعيدين
والكسوف والاستسقاء قال وقد ذهب أكثر العلماء الى انه يستحب أن يأتي الى صلاة
العبد ما شباهن الصحابة عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب ومن التابعين ابراهيم النخعي
وعمر بن عبد العزيز ومن الأئمة سفيان الثوري والشافعي وأحمد وغيرهم وروى عن
الحسن البصري انه كان يأتي صلاة العبد راكبا ويستحب أيضا المثنى في الرجوع كما في
حديث ابن عمر وسعد القرظ وروى البيهقي في حديث الحرث عن علي انه قال من السنة
أن تأتي العبد ما شباهن تركب اذا رجعت قال العراقي وهذا أمثل من حديث ابن عمر
وسعد القرظ وهو الذي ذكره أصحابنا يعني الشافعية قوله وأن يأكل فيه استحباب
الاكل قبل الخروج الى الصلاة وهذا المختص بعبد القنوط وأما عبد العرف وغيره الاكل
حتى يأكل من أخصيته لماسيا في الباب الذي بعده هذا قوله العواتق جمع عاتق وهي
المرأة الشابة أول ما تدرك وقيل هي التي لم تبن من واليه لم تزوج بعد دارا كما هو قال
ابن دريد هي التي فاربت البلوغ قوله وذوات الخدور جمع خدر بكسر الخاء المعجمة وهو
ناحية في البيت يجعل عليها استر فتكون فيه الجارية البكر وهي الخدرة أي خدرت في
الخدر قوله لا يكون لها جلباب الجلباب بكسر الجيم وبسكون الواو واحدة وسكون اللام
قيل هو الازار والرداء وقيل المهفة وقيل المقنعة تغطي بها المرأة رأسها وظهرها وقيل
هو الخمار والحديث وما في معناه من الاحاديث قاضية بمسروعية خروج النساء في
العيدين الى المصلى من غير فرق بين البكر والثيب والشابة والمجوز والمناض وغيرها
ما لم تكن معتدة أو كان في بحر وجهها فتنة أو كان لها عذر وقد اختلف العلماء في ذلك على
أقوال أحدها ان ذلك مستحب وجعلوا الامر فيه على السبب ولم يفرقوا بين الشابة
والمجوز وهذا قول أبي حامد من الخنابلة والجرجاني من الشافعية وهو ظاهر اطلاق
الشافعي القول الثاني التفرقة بين الشابة والمجوز قال العراقي وهو الذي عليه جمهور
الشافعية تبعه النص الشافعي في المختصر والقول الثالث انه جائز غير مستحب لهن مطلقا
وهو ظاهر كلام الامام أحمد فيما نقله عنه ابن قدامة والرابع انه مكروه وقد حكاه

أي طلب سقي الماء من الغير لانه فرس
أو الغير وشرعا طلبه من الله ذي
الكرم عند حصول الجذب على
وجهه مخصوص والاستسقاء
ثلاثة أنواع أحدها أن يكون
بالدعاء مطلقا فرادى ومجمعة
وثانيها أن يكون بالدعاء خلف
الصلاة ولو نافله خلافا لما وقع
لأنه روى في شرح مسلم من تقييده
بالفرائض وفي خطبة الجمعة
وثالثها وهو الأفضل أن يكون
بالصلاة والخطبتين وبه قال
الشافعي ومالك وأبو يوسف ومحمد
وعن أحمد لا خطبة وانما يدعو
ويكثر الاستغفار والجهور صلى
سنية الصلاة وهو الحق خلافا
لابن حنيفة رحمه الله تعالى
(عن عبد الله بن زيد رضى
الله عنه قال خرج النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) فخاشع
رمضان سنة ست من الهجرة الى
المصلى بالصعراء لانه أبلغ في
التواضع وأوسع للناس وحكى
ابن عبد البر الاجماع على استحباب
الخروج الى الاستسقاء والبروز
الى ظاهر المصير لكن حكى

القرطبي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يستحب الخروج وكأنه اشتبه عليه بقوله في الصلاة
(يستسقى) أي يريد الاستسقاء (وحول رداءه) عند استقباله القبلة في أثناء الاستسقاء فجعل يمينه يساره وعكسه قال في الفتح
وقد اتفق علماء الامصار على مشروعية صلاة الاستسقاء وانما ركعتان الاماروى عن أبي حنيفة انه قال يبرزون للدعاء
والتضرع وان خطب لهم فحسن ولم يعرف الصلاة هذا والمشهور عنه ونقل أبو بكر الرازي عنه التخيير بين الفعل والترك
انتهى وليس في هذا الحديث ذكر الصلاة ورواه مدنيون الشيخ البخاري وشيخ شيخه فكتبوا وفيه تابعي عن تابعي

والحديث والعنونة والقول واخرجه البخاري ايضا في الاستسقاء والدعوات ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود والترمذي
والنسائي وابن ماجه (وفي رواية عنه) أي عن عبد الله بن زيد (قال وصلي) أي بالناس (ركعتين) كما يضل في العبد بن رواه ابن
حبان وغيره وقال الترمذي حسن صحيح وقياسه أن يكبر في أول الأولى سبعا وفي الثانية خمساً ويرفع يديه ويقف بين كل
تكبيرتين مسجاً حامداً ملاملاً ويقرأ بجره في الأولى ق وفي الثانية اقتربت الساعة أوسع والغاشية واستدل الشيخ أبو اسحق
في المذهب بما رواه الدارقطني أن مروان أرسل إلى ابن عباس ١٧١ يسأله عن سنة الاستسقاء فقال سنة الصلاة

كالصلاة في العبد بن الإله صلى
الله عليه وآله وسلم قاب رداءه
يفعل عيونه يساره ويساره عيونه
ومسلي ركعتين كبر في الأولى
سبع تكبيرات وقرأ سبع أمم
ربك الأعلى وقرأ في الثانية هل
أنا لك وكبر خمس تكبيرات لكن
قال في المجموع أنه حديث
ضعيف نعم حديث ابن عباس
عند الترمذي تم صلي ركعتين كما
يصل في العبد بن أخذ بظاهره
الشافعي فقال يكبر فيهما كما يكبر
في العبد بن وذهب الجمهور إلى
أن يكبر فيهما تسكيرة واحدة
للأحرام كما تراءى الصلوات وبه
قال مالك وأحمد وأبو يوسف
ومحمد لحديث الطبراني في الأوسط
عن أنس أنه صلى الله عليه وآله
وسلم استسقى فخطب قبل الصلاة
واستقبل القبلة وجعل رداءه
ثم نزل فصلي ركعتين لم يكبر فيهما
الأولى تسكيرة وأجابوا عن قوله في
حديث الترمذي كما يصل في
العبد بن يعني في العدد والجمهور
بالقراءة وكون الركعتين في
الخطبة ومذهب الشافعية

الترمذي عن الثوري وابن المبارك وهو قول مالك وأبي يوسف وحكاية ابن قدامة عن
الخصي ويحيى بن سعيد الأنصاري وروى ابن أبي شيبه عن الحسن بن الحسن بن أبي شيبه أنه سأل
يخرج إلى العبد القول الخامس أنه حق على النساء الخروج إلى العيد وحكاية القاضي
عباس عن أبي بكر وعلي وابن عمر وقد روى ابن أبي شيبه عن أبي بكر وعلي أنه قال
حق على كل ذات نطق الخروج إلى العيد بن اثنين من القبول بكراهة الخروج على
الاطلاق ولا خلاف حديث الصحبة بالأمر القاسية ومخصب من الشواب بأبناء مخرج
الحديث المتفق عليه وغيره قوله يكبر مع الناس وكذلك قوله يشهدن الخير ودعوة
المسلمين بردهما قاله الطحاوي أن خروج النساء إلى العيد كان في صدر الإسلام لتكبير
السواك ثم نسخ وأيضاً قد روى ابن عباس خروجهن بعد فتح مكة وقد أفتت به أم عطية
بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عدة كما في البخاري قوله إذا غلبت إلى المصلي كبر فيه
أن صرح رفته دليل على مشروعية التكبير حال المشي إلى المصلي وقد روى أبو بكر النجاد
عن الزهري أنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخرج يوم الفطر فيكبر من حين
يخرج من بيته حتى يأتي المصلي وهو عند ابن أبي شيبه عن الزهري مرسلاً بلفظ فاذا قضى
الصلاة قطع التكبير وأخرج الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة مرفوعاً بنوا أعيادكم
بالتكبير واستنداه غريب كما قال الحافظ وقد روى البيهقي عن ابن عمر أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كان يرفع صوته بالتكبير والتليل حال خروجه إلى العيد يوم الفطر حتى
يأتي المصلي وقد أخرجه أيضاً الحافظ قال البيهقي وهو ضعيف وأخرجه موقوفاً على
ابن عمر قال وهذا الموقوف صحيح قال الناصران ~~تكمير~~ الفطر واجب لقوله تعالى
ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولا كفر على أنه سنة وهو من خروج الإمام
من بيته للصلاة إلى ابتداء الخطبة عند الأئمة وسيأتي الكلام على تكبير التثنية

(باب استحباب الاكل قبل الخروج في الفطر دون الاضحية)

(عن أنس رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى
يأكل تمرات ويأكلهن وترا رواه أحمد والبخاري وعن بريدة رضي الله عنه قال كان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل ولا يأكل يوم الاضحية

والمالكية أنه يخطب بعد الصلاة لحديث ابن ماجه وغيره أنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج إلى الاستسقاء فصلي ركعتين ثم
خطب (عن أبي هريرة رضي الله عنه حديث دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم للمستضعفين من المؤمنين وعلى مضر
تقدم) قبل حديث فضل العبادة الطويل (وقال في آخر هذه الرواية) هذا (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال) قال في الفتح
هذا حديث آخر وهو عند المصنف يعني البخاري بالاستناد المذكور وكأنه جمعه هكذا فأوردته كما سمعته وقد أخرجه أحمد عن
قتيبة كما أخرجه البخاري ويحتمل أن يكون له تعلق بالترجمة من جهة أن الدعاء على المشركين بالقسط ينبغي أن يخصص عن كان

سحار يادرون من كان من الما (غفار) بكسر الغين المعجمة وتخفيف الما أبو قبيلة من كنانة (غفر الله لها) فيه دعاء بما يشق من الاسم مكان يقول لا جدأ جدأ الله عاقبتك وعلى أعلاك الله وهو من جناس الاشتقاق ولا يتخص بال دعا بل يأتي مثله في الطبر ومنه قوله تعالى وأسأت مع سليمان وفي المغازي عند البخاري عصية عصت الله ورسوله (وأسلم) قبيلة من خزاعة (سأله الله) تعالى من المسألة وهي ترك الحرب أو بمعنى سألها وهل هو ان شاء دعاء أو خبر رأيان وانما خص هاتين القبيلتين بالدعاء لان غفارا أسأوا قديما وأسلم سالوا ١٧٢ الذي صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن أبي الزناد هذا الدعاء كله كان في صلاة

حتى يرجع رواه ابن ماجه والترمذي وأحمد وزاد في كل من أخصيته ومالك في الموطأ عن سعيد بن المسيب ان الناس كانوا يؤمرون بالآكل قبل الفطر يوم الفطر الحديث الاول أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والحديث الثاني أخرجه أيضا ابن حبان والدارقطني والحاكم والبيهقي وصححه ابن القطان وفي الباب عن علي عند الترمذي وابن ماجه وقد تقدم وعن ابن عباس عند الطبراني في الكبير والدارقطني بلفظ من السنة أن لا يخرج حتى يطعم ويخرج صدقة الفطر وفي اسناده الخجاجة بن اربعة وهو مختلف فيه وفي لفظ من السنة أن يطعم قبل أن يخرج رواه البزار قال العراقي واسناده حسن وفي لفظ أن ابن عباس قال ان استطعتم أن لا يغدوا أحدكم يوم الفطر حتى يطعم فليفعل رواه الطبراني وعن أبي سعيد عند أحمد والبزار وأبي يعلى والطبراني قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفطر قبل الفطر في الخرج قال العراقي واسناده جيد زاد الطبراني من وجه آخر ويأمر الناس بذلك وعن جابر بن سمرة عند البزار في مسنده قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان يوم الفطر يأكل كل قبل أن يخرج سبع تمرات وإذا كان يوم الاضحية لم يطعم شيئا وفي اسناده ناصح أبو عبد الله وهو لين الحديث وقد ضعفه ابن معين والفلام والبخاري وأبو داود وابن حبان وعن سعيد بن المسيب مرسل عند مالك في الموطأ باللفظ الذي ذكره المصنف وعن صفوان بن سليم مرسل عند الشافعي ان الرجل كان يطعم قبل أن يخرج الى الجبانة ويأمر به وعن الثائب بن يزيد عند ابن أبي شبة قال مضت السنة أن نأكل قبل أن تغدو يوم الفطر وعن رجل من الصحابة عند ابن أبي شبة انه كان يؤمر بالآكل كل يوم الفطر قبل أن نأكل المصلي وعن ابن عمر عند العقيلي وضعفه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يغدو أصحابه من صدقة الفطر قوله كان صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات لفظ الامام علي وابن حبان والحاكم ما خرج يوم فطر حتى يأكل تمرات ثلاثا أو خمساً أو سبعاً وأقل من ذلك أو أكثر ترا وهي أصرح في المداومة على ذلك قال المهلب الحكمة في الآكل قبل الصلاة أن لا يظن ظان لزوم الصوم حتى يصلي العبد فكأنه أراد سده هذه الذريعة وقال غيره لما وقع وجوب الفطر عقب وجوب الصوم استحب تعجيل الفطر مبادرة الى امتثال امر الله سبحانه أشار الى ذلك ابن أبي

الأمير (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما رأى من الناس) أي من قريش (ادبارا) عن الاسلام وفي تفسير المدائن ان قريشا لما أبطلوا عن الاسلام (قال اللهم) ابعت أو ساط عليهم (سبعاً) من السنين وروى بالرفع أي مطلب لوبي منك فيهم سبع (كسبع يوسف) التي أصابهم فيها القحط وأضيفت الى يوسف اسكوفه الذي أنذر بها قومه أو لكونه قام بأمر والناس فيها (فأخذتهم) أي قريشا (سنة) أي غط وجذب (حمت) أي استأملت وأذهبت (كل شيء) من النبات حتى خلت الارض منه (حتى أكلوا) وفي رواية حتى أكلنا والاول هو الوجه (الجلود والميتة والجيف) بكسر الجيم وفتح اليا جثة الميت اذا أراح فهو أخص من ماله الميتة لانها ما لم تذك (ويظن أحداهم) وفي رواية أحدكم والاول هو الصواب (الى السماء) فيسرى الدخان من الجوع) لان الجائع يرى بينه وبين السماء كهية الدخان من ضعف بصره (فاتاه) صلى الله عليه وآله وسلم (ابوسفيان) حجة

مخبرين حرب (فقال يا محمد انك تأمر بطاعة الله وبصلة الرحم وان قومك) ذوي رحمتك (قد هلكوا) أي من الجند والجوع يدعائك (فادع الله لهم) لا يقع في هذا السياق التصريح بأنه دعاء لهم نعم وقع ذلك في سورة الدخان ولفظه فاستسقى لهم فسقوا (قال الله تعالى فارتقب) أي انتظر يا محمد عذابهم (يوم تأتي السماء بدخان مبين الى قوله عائدون) أي الى الكفر (يوم ينطق الباطنة الكبرى) زاد الاميل انهم متقنون (فالباطنة يوم يدر) لانهم لما التجوا اليه صلى الله عليه وآله وسلم وقالوا ادع الله

أن يكشف عنا فنؤمن بك فدعا وكشف ولم يؤمنوا انتقم الله منهم يوم بدر وعن الحسن البطشبة الكبير يوم القيامة بالاول
أولى قال ابن مسعود (وقدمت الدخان) وهو الجوع (والبطشبة والزام) بكسر اللام القتل (وآية) أول سورة (الروم)
ووجه ادخال هذا الحديث هنا التنبيه على انه كما شرع الدعاء بالاستسقاء للمؤمنين كذلك شرع الدعاء بالقيط على الكافرين
لان فيه اضعافهم وهو وقع للمساكين فقد ظهر من غمرة ذلك التجاؤهم الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليدعوا لهم برفع القبط
ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون الا جابر افرانزي وفيه الحديث ١٧٣ والعنينة والقول وأخرجه البخاري

في الاستسقاء أيضا وفي التفسير
ومسلم في التوبة والترمذي
والنسائي في التفسير (عن
ابن عمر رضي الله عنهم) قال رجا
ذكرت قول الشاعر وأنا أنظر الى
وجه النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) حال كونه (يستسقي) زاد
ابن ماجه عن المنبر (فما ينزل
حتى يجيب كل مزاب) من جاش
يجيب اذا هاج وهو كناية عن كثرة
المطر والمزاب ما يسيل منه الماء
من موضع حال (وهو قول أبي
طاب وأبيض) بفتح الضاد
تقديره رب أبيض أو أعني أبيض
أو أخض والراجح انه بالنصب
عطفا على قوله سيدا في البيت
الذي قبله (يستسقي) مبنيا
للمفعول أي يستسقي الناس
(الغمام) أي السحاب أي المطر
(بوجهه) الكريم (غمال السحاب)
أي يكفيهم بافضاله أو يطعمهم
عند الشدة أو غمادهم ومطوهم
أو يغنيهم وهو بكسر اللام
صفة لأبيض (عصمة) أي مانع
(للأرامل) يمنعهم مما يضربهم جمع
أرمله وهي الفقيرة التي لازوج

حزة وقال ابن قدامة لانعم في استحباب نجعل الا كل يوم الفطراحتة لافا كذا في الفتح
قال الحافظ وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود الخيري فيه وعن الخبي أيضا مثله
قال والحكمة في استحباب الترمي في الحلوم تقوية البصر الذي يضعفه الصوم
ولان الحلوم يوافق الايمان ويعبر به المنام ويرق القلب وهو أسمر من غيره ومن ثم
استحب بعض التابعين أن يفطر على الحلوم مطلقا كالعسل رواه ابن أبي شيبة عن معاوية
ابن قرة وابن سيرين وغيرهما وقد أخرج الترمذي عن سلمان اذا أفطر أحدكم فليطفر
على تمر فانه بركة فان لم يجد فليطفر على ما فانه طهور قوله وبأ كاهن وتراه هذه الزيادة
أوردها البخاري تعليقا ووصلها أحمد بن حنبل وغيره والحكمة في جعلها وترا الإشارة
الى الوحدة وكذا كان يفعل صلى الله عليه وآله وسلم في جميع أموره تبركاً بذلك
كذا في الفتح قوله ولا يأكل يوم الاضحية حتى يرجع في رواية للترمذي ولا يطعم يوم
الاضحية حتى يصلي ورواه أبو بكر الاثرم بافظ حتى يصحى وقد خصص أحمد بن حنبل
استحباب تأخير الاكل في عيد الاضحية عن له ذبح والحكمة في تأخير الفطر يوم الاضحية
انه يوم تشرع فيه الاضحية والاكل منها فشرع له أن يكون فطرة على شئ منها قاله ابن
قدامة قال الزين بن المنبر وقع أكله صلى الله عليه وآله وسلم في كل من العيدين في الوقت
المشروع لاجراء صدقة ما الخاصة بهم فاخراج صدقة الفطر قبل الغد والى المصل
واخراج صدقة الاضحية بعد ذبحها

*** (باب مخالفة الطريق في العيد والتعبد في الجامع للعدو) ***

(عن جابر رضي الله عنه) قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان يوم عيد خالف
الطريق رواه البخاري * وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم اذا خرج الى العيد يرجع في غير الطريق الذي خرج فيه رواه أحمد وسلم والترمذي
* وعن ابن عمر رضي الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ يوم العيد في طريق ثم
رجع في طريق آخر رواه أبو داود وابن ماجه حديث أبي هريرة أخرجه أيضا ابن
حبان والحاكم وقد عزا المصنف الى مسلم ولم نجد له موافقا على ذلك ولا رأينا الحديث في
صحيح مسلم وقد رجع البخاري في صحيحه حديث جابر المذكور في الباب على حديث أبي

لهما الارمل الرجل الذي لازوج له قال الشاعر
لهما الارمل الذي لازوج له قال الشاعر
نم استعمله في الرجل مجازا لانه لو أوصى الارامل لخص النساء دون الرجال قال ابن رشد يمدح أن يكون أراد بالترجمة
الاستدلال بطريق الاولى لانهم اذا كانوا يسألون الله به فيستقيم فاحرى أن يقدموه لاسألوا انتهى قال في الفتح وهو حسن
وقال القسطلاني مطابقة هذا للترجمة من قوله يستسقي ولم يكن استسقاؤه صلى الله عليه وآله وسلم الا عن سؤال وهذا مصرح
بما شئ به صلى الله عليه وآله وسلم للاستسقاء بنفسه الشبر مفتوحا صريح من ذلك رواية أبيه في دلائله عن أنس قال جاء اعرابي

الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أتيناك وما لنا بغيري يط ولا يصي يخط فقام صلى الله عليه وآله وسلم فخرج زواجا
حتى بعد المنبر فقال اللهم اسقنا الحديت وفيه ثم قال لو كان أبو طالب حيا لقرت عينه من يشدنا قوله فقام على فقال
يا رسول الله كأنك أردت قوله وأيضا الخ وهذا البيت من تصبيرة جليلة بليغة من بحر الطويل وعدة آيات مائة بيت
وعشر آيات قالها لاحتيا لا قريش على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونشر وأعطته من بريد الاسلام أخرج ابن عساکر عن
سليمة بن عرفة قال قد مت مكة وهم في خط ١٧٤ فقالت قريش بأبى طالب أخط الوادي وأحلب العيال فهلم فاستسقى

مخرجة وقال انه أصح وحديث ابن عمر رجال اسناداه عند ابن ماجه ثقات وكذلك عند
أبي داود ورجالهم رجال الصحيح وفيه عبد الله بن عمر العديري وفيه مقال وقد أخرج له مسلم
وقدر واما أيضا الحاشاكم وفي الباب عن أبي رافع عند ابن ماجه وقد تقدم في باب الخروج
الى العيد ماشيا وعن سعد بن أبي وقاص عند البرازي مسنده وقد تقدم أيضا شاهد السويع
بكر بن مبشر عند أبي داود قال كنت اغدو مع أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم
القطر ويوم الاضحية فنسلك بطن بطحان حتى نأتى المصلى فخطب مع رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ثم رجع من بطن بطحان الى بيتنا قال ابن السكيت واسناده صالح
وعن سعد القرظ وقد تقدم في باب الخروج الى العيد ماشيا أيضا وعن عبد الرحمن بن
حاطب عند الطبراني في الكبير قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأتي العيد يذهب
في طريق ويرجع في آخر وفي اسناده خالد بن الياس وهو ضعيف وعن معاذ بن عبد الرحمن
التميمي عن أبيه عن جده عند الشافعي انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجع من
المصلى في يوم عيد فسلم على الخوازين من أسفل السوق حتى اذا كان عند منبره
الاعرج الذي هو موضع البركة التي بالسوق قام فاستقبل فخرج أسفا فدعاهم انصرف قال
الشافعي فأحب أن يصنع الامام مثل هذا وان يقف في موضع فيدعو الله مستقبلا
القبلة وفي اسناد الحديث ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى وثقة الشافعي وضعفه الجمهور
وأحاديث الباب تدل على استحباب الذهاب الى صلاة العيد في طريق والرجوع في طريق
أخرى للامام والمأموم وبه قال أكثر أهل العلم كافي القمى وقد اختلف في الحكمه في
مخالفته صلى الله عليه وآله وسلم الطريق في الذهاب والرجوع يوم العيد على أقوال
كثيرة قال الحافظ اجمع لي منها أكثر من عشرين قولاً قال القاضي عبد الوهاب
المالكي ذكر في ذلك فوائد بعضها اقرب وأكثرها دعاوى فارغة اه قال في القمى
ذلك انه فعل ذلك ليشهد له الطريقان وقيل سكتهم من الجن والانس وقيل ليسوى
بينهم ما في هنيئه الفضل بمروره أو في التبركة أو لئلا يراه راحة المسك من الطريق التي
يركبها لانه كان مغروفا بذلك وقيل لان طريقه الى المصلى كانت على العين فلورجع منها
لرجوع الى جهة الشمال فرجع من غيرها وهذا يحتاج الى دليل وقيل لظاهر شعار
الاسلام فيه ما وقيل لظاهر ذكر الله تعالى وقيل ليعظ المنافقين واليهود وقيل ليرهبهم

مخرج أبو طالب ومعه غلام يعنى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كانه شمر دجن تجلت عن صحابه
قما وحوله أغيلة فاخذ أبو
طالب فالصق ظهره بالسكبة
ولاذا الغلام وما في السماء قرعة
فأقبل السحاب من ههنا وههنا
وأغدقوا غدا ودقوا وانفجر
له الوادي وأخضب النضادى
والبادى وفي ذلك يقول أبو
طالب وأيضا الخ قال في الفتح
ويستقل أن يكون أبو طالب
مدحمة بذلك لما رأى من مخايل
ذلك فيه وان لم يشاهد وقوعه
وفي حديث ابن مسعود ما يشعر
بان سؤا لابي سفيان لاني صلى
الله عليه وآله وسلم في الاستسقاء
وقع بمكة وذكر ابن التين ان في
شعر أبي طالب هذا دلالة على أنه
كان يعرف نبوة النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قبل أن يبعث لما
أخبر به بحجرا وغيره من شأنه
وفيه نظر لما روى عن ابن اسحق
ان أنشاد أبي طالب لهذا الشعر
كان بعد البعث ومعرفة أبي
طالب بنبوة رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم جاءت في كثير من الاخبار وتسلم بها الشيعة في أنه كان مسلما ورايت لعلي بن حمزة
البصري جوا جمع فيه شعرا أبي طالب وزعم في أوله أنه كان مسلما وأنه مات على الاسلام وان الحشوية تزعم انه مات كافرا
وانهم لذلك يستخبرون لعنه ثم بالغ في سبهم والرد عليهم واستدل لدعواه بما لا دلالة فيه وقد ثبت فساد ذلك في ترجمة أبي طالب
في كافي الاصلية انتهى (عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كان اذا خطبوا) بضم القاف وكسر الحاء أي أصابهم القبط
هكذا ضبطه في الفتح (استسقى) متوسلا (بالعباس بن عبد المطلب) رضي الله عنه لرحم النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وآله وسلم فاراد عمر أن يصلها بجماعة حقته إلى من أمر بصله الأرحام ليكون ذلك وسيلة إلى رحمة الله (فقال اللهم أنا كأتوسل إليك بنينا) صلى الله عليه وآله وسلم في حال حياته (فتسقيننا وأنا) بعده (توسل إليك بنينا) العباس (فأسقنا قال فيسقون) وقد حكى عن كعب الأحبار أن بني إسرائيل كانوا إذا خطوا استسقوا بأهل بيت نبيهم وقد ذكر الزبير بن بكار في الأنساب أن عمر استسقى بالعباس عام الرمادة أي بفتح الراء وتخفيف الميم وسمى به العام لما حصل من شدة الجذب فاعتزت الأرض جدا وذكر ابن سعد وغيره أنه كان سنة ثمان في عشرة وكان ابتداءه مصدر ١٧٥ الحاج منها ودام تسعة أشهر وكان من دماء

العباس ذلك اليوم فيماد كره في الأنساب اللهم أنه لم ينزل بلاء إلا بذنب ولم يكشف الابتوبة وقد توجه إلى القوم إليك لمكافئ من نبيك صلى الله عليه وآله وسلم وهذه أيد بنا إليك بالذنوب وفواصدا إليك بالانوبة فأسقنا الغيث فأرخت السماء مثل الجبال حتى اخضبت الأرض وعاش الناس وأخرج الزبير بن بكار من طريق داود عن عطاء عن زيد عن ابن عمر قال استسقى عمر ابن الخطاب عام الرمادة بالعباس ابن عبد المطلب فذكر الحديث وفيه من خطب الناس عمر فقال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرى للعباس ما يرى الولد للوالد فاقدموا أيها الناس برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمه العباس واتخذوه وسيلة إلى الله وفيه غبار حوا حتى سقاهم الله وأخرجه البلاذري من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم فقال عن أبيه بدل عن ابن عمر فيحتمل أن يكون لزيد فيه شيخان وابن حبان في صحيحه قال

بكثره من معه ورجحه ابن بطال وقيل حذر من كيد الطائفتين أو أحداهما وفيه نظر لأنه لو كان كذلك لم يكرر رده قال ابن التين وتعقب أنه لا يلزم من مواظبته على مخالفة الطريق المواظبة على طريق منها معين لكن في رواية الشافعي من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب مرسل أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان بعد يوم العيد إلى المصلي من الطريق الأعظم ويرجع من الطريق الآخر وهذا لو ثبت اقوى بحديث ابن التين وقيل فعل ذلك ليعلمهم بالسور وبه والتبر للبر ورؤيته والاستماع به في قضاء حوائجهم في الاستسقاء أو التعليم أو الاقتداء أو الاسترشاد أو الصدقة أو السلام عليهم أو غير ذلك وقيل ليزور آثار بهيول الأحياء والأموات وقيل ليصل رحمه وقيل للتعاول بتغيير الحال إلى المغفرة والرضا وقيل كان في ذهابه يتصدق فاذا رجع لم يبق معه شيء فرجع من طريق آخر لا يريد من سألته وهذا ضعيف جدا مع احتياجه إلى الدليل وقيل فعل ذلك لتخفيف الرحام وهذا روجه الشيخ أبو حامد وأيده الحب الطبري عمار وأه البيهقي من حديث ابن عمر فقال فيه يسع الناس وتعقب بأنه ضعيف وبأن قوله يسع الناس يحتمل أن يفسر ببركته وقضاه وهو الذي روجه ابن التين وقيل كان طريقه التي يتوجه منها أبعد من التي يرجع فيها فأرادت كثير الأجر بتكثير الخطايا الذهاب وأما في الرجوع فليسرع إلى منزله وهذا اختيار الرازي وتعقب بأنه يحتاج إلى دليل وبأن أجرة الخطايا يكتب في الرجوع أيضا كما ثبت في حديث أبي بن كعب عند الترمذي وغيره فلو عكس ما قال لكان له اتجاه ويكون سلوك الطريق القرية لامة مبادرة إلى فعل الطاعة وادراك الفضيلة أول الوقت وقيل إن الملائكة تقف في الطرقات فاراد أن يشهدهم فريقان منهم وقال ابن أبي حمزة هوفي معنى قول يعقوب بن عبد الله لا تمدخلوا من باب واحد وأشار إلى أنه فعل ذلك حذرا صابغة العين وأشار صاحب الهدى إلى أنه فعل ذلك لجمع ما ذكر من الأشياء المحتملة القرية انتهى كلام الفتح (وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنهم أصابهم مطر في يوم عيد فصلى بهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العيد في المسجد رواه أبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وسكت عنه أبو داود والمذري وقال في التلخيص اسناده ضعيف انتهى وفي اسناده رجل مجهول وهو عيسى بن عبد الأعلى بن أبي فروة القروي المدني قال فيه الذهبي في الميزان لا يكاد يعرف وقال هذا

في الفتح وبسته فاد من قصة العباس استعجاب الاستسقاء بأهل الخير والصلاح وأهل بيت النبوة وفيه فضل العباس وفضل عمر لتواضعه للعباس ومعرفته بحقه انتهى وفي هذا الحديث الحديث والنعمة والقول (حديث أنس) بن مالك (في الرجل الذي دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم قائم بخطب فسأله الدعاء بالغيث تذكر كثيرا) وتقدم الكلام عليه (وفي هذه الرواية غارنا الشمس ستمائة أي سنة أيام وفي رواية ستمائة أي أسبوعا وعبر به لأنه أوله من باب تسمية الشيء باسم بعضه ولا تنافي بين الروایتين لأن من قال ستمائة بالموحدة أضاف إلى الستة يوما ملحقا من الجمعتين كناية عن استقرار الغيم بالمطار

وهذا في الغالب والافتقار يستقر المطر والشمس بادية وقد تجب الشمس بغير مطر وأصرح من ذلك رواية اسحق بلفظ فطرنا يومنا ذلك ومن الغد ومن بعد الغد والذي يليه حتى الجمعة الأخرى وانما سموا الاسبوع بنا لانه أعظم الايام عند اليهود (ثم دخل رجل) ظاهره انه غير الاول لان النكرة اذا تكررت دلت على التعدد وهذه القاعدة مجعولة على الغالب وقد قال شريك في آخر هذا الحديث سألت أنسأهوا الرجل الاول قال لا أدري وهذا يقتضي انه لم يحزم بالتغايير وفي رواية اسحق عن أنس فقام ذلك الرجل أو غيره بالشك ولا يبيح عوانة ١٧٦ عن أنس لما زلنا فطر حتى جاءه ذلك الاعرابي في الجمعة الأخرى وأمله

حديث منكرو وقال ابن القطان لا أعلم عيسى هذا مذكور في شيء من كتب الرجال ولا في غير هذا الاسناد الحديث يدل على أن ترك الخروج الى الجبابة وفعل الصلاة في المسجد عند عرض عذر المطر غير مكروه وقد اختلف هل الأفضل فعل صلاة العيد في المسجد أو الجبابة فذهب العترة ومالك الى ان الخروج الى الجبابة أفضل واستدلوا على ذلك بما ثبت من مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على الخروج الى الصحراء وذهب الشافعي والامام يحيى وغيرهما الى ان المسجد أفضل قال في الفتح قال الشافعي في الام بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج في العيدين الى المصلى بالمدينة وهكذا من بعده الامن عذر مطر ونحوه وكذا عاصمة أهل البلدان الأهل مكة ثم أشار الشافعي الى ان سبب ذلك سعة المسجد وضيق أطراف مكة قال فلو غير بالمكان مسجد أهل يسهلهم في الاعمال لم أر أن يخرجوا منه فان لم يسهلهم كرهت الصلاة فيه ولا إعادة قال الحافظ ومقتضى هذا ان العلة تدور على الضيق والسعة لالذات الخروج الى الصحراء لان المطلوب حصول عموم الاجتماع فاذا حصل في المسجد مع أولويه كان أولى انتهى وفيه ان كون العلة الضيق والسعة مجرد تخمين لا ينتهض للاعتناء عن التماسي به صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم في الخروج الى الجبابة بعد الاعتراف بمواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وأما الاستدلال على ان ذلك هو العلة بفعل الصلاة في مسجد مكة فيجيب عنه باحتمال أن يكون ترك الخروج الى الجبابة لضيق أطراف مكة لا للسعة في مسجدها

* (باب وقت صلاة العيد) *

(عن عبد الله بن بسر صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه خرج مع الناس يوم عيد فطروا وأضحى فانكروا بطاء الامام وقال انا كنا قد فرغنا ساعتها هذه وذلك حين التسبيح رواه أبو داود وابن ماجه وللشافعي في حديث مرسل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى عمرو بن حزم وهو بخبر ان عجل الاضحي وآخر الفطر وذكر الناس) الحديث الاول سككت عنه أبو داود والمذري ورجال اسناده عن أبي داود وثقات والحديث الثاني رواه الشافعي عن شيخه ابراهيم بن محمد عن أبي الحويرث وهو كما قال المصنف مرسل وابراهيم بن محمد ضعيف عند الجمهور كما تقدم وقال البيهقي لم أره أصلا

في مسـ لم وهذا يقتضي الجزم بكونه واحدا فلعن أنسأهوا بعد أن نسبه أو نسبه بعد أن كان تذكرة ويؤيد ذلك رواية البيهقي في الدلائل من طريق يزيد بن عبيد السلمي قال لما قتل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غزوة تبوك أتاه وفد بني فزارة وفيهم خارجة بن حصن أخو هينة بن حصن قدموا على ابل جهماف فقالوا يا رسول الله ادع لنا ربك ان يقيمنا فذكر الحديث وفيه فقال الرجل يعني الذي سأله أن يستقي لهم هلك الاموال الحديث كذا في الاصل والظاهر ان السائل هو خارجة المذكور لكونه كان كبير الوفاء ولذلك سمى من بينهم والله أعلم واقادت هذه الرواية صفة الدعاء المذكور والوقت الذي وقع ذلك فيه كذا في الفتح (من ذلك الباب) الذي دخل منه السائل أولا (في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائم) حال كونه بخطب فاستقبله قائما فقال يا رسول الله هلك الاموال أي المواشي

يسبب كثرة الميأه لانه انقطع الرعي فهلك المواشي من عدم الرعي (وانقطع السبل) لتعذر سلوكها في من كثرة المطر (فادع الله بمسكها) بالجزم جوا بالطلب والضمير للمطارأ والسحابة وفي رواية أن يسلك عنها الماء وعند أحد أن يرعها عنا وفي الادب فادع ربك ان يحبسها عنا فضعك وفي رواية ثابت بن قيس زاد جمدا لسرعة ملال ابن آدم (قال) أنس (فرجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه ثم قال اللهم حوالينا) أي اجعل أو أمطر أو أنزل المطر حوالينا والمراد به صرف المطر عن الابنية والدور (ولا) تنزله (عائنا) فيه بيان الامر اذ بقوله حوالينا لانها تشمل الطرق التي حولها هم فاراد

اخراجها بقوله ولا علمنا وفي الواو من قوله ولا علمنا بحسب لطيف ذكره في الفتح (اللهم على الاكام) بكسر الهمزة جمع اكمة
 بفحات التراب المجمع بكسر الهمزة على وزن جبال وقد تفتح وقد أوأ كبير من المكدي فاه الداودي أو الهضبة الضخمة فاه
 الخطابي أو الجبل الصغير أو ما ارتفع من الارض وقال القزاهي التي من حجر واحد وهو قول الخليل وقال المعالي الاكمة
 أعلى من الرابية (والجبال) وزاد في رواية والآجام بالمد والجم (والظراب) بكسر الظاء جمع ظروب ككتف قال القزاهي
 الجبل المنبسط على الارض ليس بالعالي وقال الحوهرى الرواى الصغار ١٧٧ دون الجبل أى أنزل المطر حيث لا تستضر به
 قال البرماوى والزركشى وخصت

بالذكر لانهم أوفق للزراعة من
 رؤس الجبال انتهى وتعبه في
 المصايح بأن الجبال مذكورة
 في لفظ الحديث هذا فاعلم
 الخصوصية بالذكر والله يريد
 الحديث الذى في الترجمة الآتية
 فانه لم يذكر فيه الجبال (والاودية)
 وفي رواية مالك بطون لاودية
 والمراد بها ما يتحصل فيه الماء لانه يقع
 به قالوا ولم يسمع أقوله جمع فاعل
 الأودية جمع واد وفيه نظر وزاد
 مالك في رواية رؤس الجبال
 (ومنابت الشجر) أى المرعى لاني
 الطرق المسلوكة فلم يدع صلى الله
 عليه وآله وسلم يرفعه لانه رجة

بل دعا بكسب ما يضرهم وتصويره
 الى حيث يقي نفسه وخصه ولا
 يستضر به ساكن ولا ابن سبيل
 وهذا من أدبه الكريم وخلقه
 العظيم فينبغي التأدب بمثل أدبه
 واستنبط من هذا أن من أتم الله
 عليه بنعمته لا ينبغي له أن يتسخطها
 لعارض يعرض فيها بل يسأل الله
 تعالى رفع ذلك العارض وإبقاء
 النعمة (قال) أنس (فانقطعت)

في حديث عمرو بن حزم وفي الباب عن جندب عند أحمد بن حسن البناء في كتاب الاضاحي
 قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بنا يوم الفطر والشمس على قيد رحمتين
 والاضحى على قيد مرح أو رده الحافظ في التلخيص ولم يتكلم عليه قوله حين التسبيح قال
 ابن رسلان يشبه أن يكون شاهدا على جواز حذف اثنين مضافين والتقدير وذلك حين
 وقت صلاة التسبيح كقوله تعالى فانهم من تقوى القلوب أى فان تعظيهم من أقوال ذوى
 تقوى القلوب وقوله فقبضت قبضة من أثر الرسول أى من أثر حافر فرس الرسول وقوله
 حين التسبيح يعنى ذلك حين وقت صلاة العيد فدل ذلك على ان صلاة العيد سبعة
 ذلك اليوم انتهى وحديث عبد الله بن بسر يدل على مشروعية التمجيل لصلاة العيد
 وكراهة تأخيرها تاخيرها تاخيرها تاخيرها تاخيرها تاخيرها تاخيرها تاخيرها تاخيرها تاخيرها
 الاضحى وتأخير الفطر واهل الحكمة في ذلك ما تقدم من استحباب الامسالك في صلاة
 الاضحى حتى يفرغ من الصلاة فانه ربما كان ترك التمجيل لصلاة الاضحى مما أدى به
 منظر الصلاة لذلك وأيضا فانه يعود الى الاشتغال بالذبح لاختصاصه بخلاف عيد الفطر
 فانه لا امسالك ولا ذبيحة وأحسن ما ورد من الاحاديث في تعيين وقت صلاة العيدين
 حديث جندب المتقدم قال في البحر وهى من بعد انبساط الشمس الى الزوال ولا أعرف
 فيه خلافا انتهى

(باب صلاة العيد قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة وما يقرأ فيها) *

(عن ابن عمر رضى الله عنهم ما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر
 يصلون العيدين قبل الخطبة رواه الجماعة الا أبداود) وفي الباب عن جابر عند البخارى
 ومسلم وأبي داود قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفطر فمضى قبل الخطبة
 وعن ابن عباس عند الجماعة الا الترمذى قال شهدت العيد مع النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكلهم كانوا يصلون قبل الخطبة وفي لفظ أشهد على رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى قبل الخطبة وعن أنس عند البخارى ومسلم ان رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى يوم النحر ثم خطب وعن البراء عند البخارى ومسلم وأبي
 داود قال خطبنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاضحى بعد الصلاة وعن جندب عند

٢٣ نيل
 مالك فانجاب عن المدينة انجاب النوب أى خرجت عنها كما يخرج النوب عن لابس وفي رواية عن شريك فها هو الآن تكلم
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك فترك السحاب حتى ما ترى منه شيئا أى في المدينة وذكر في الفتح روايات وألفاظ أخر
 لا تطول بذكرها (وخرجنا غنى في الشمس) ولم يباشروا اله صلى الله عليه وآله وسلم الاستسقاء بعض أكبر الصحابة لانهم كانوا
 يسلكون الادب بالتسليم وترك الابتداء بالسؤال ومثله قول أنس كان يجنبني أن يجيى من الرجل من البادية فيسأل واستنبط منه

أوعده الله إلا أن الصبر على المشاق وعدم التنب في كشفها أريح لانهم اتباعه لكون الأفضل وفي الحديث جواز مكالمه الإمام في الخطبة للعاجلة وفيه القيام في الخطبة وانها لا تقطع بالكلام ولا تقطع بالطر وفيه قيام الواحد بامر الجماعة وفيه سؤال الدعاء من أهل الخير ومن ربح منه القبول واجابتهم لذلك ومن أدبه بش الحلال لهم قبل الطلب ليحصل الرقة المقننة لصحة التوجه فيه عده وفيه تكرار الدعاء ثلاثا وادخال دعاء الاستسقاء في خطبة الجمعة والدعاء به على المنبر ولا تحويل فيه والاستسقاء والاجترار صلاة الجمعة عن صلاة ١٧٨ الاستسقاء وليس في السباق ما يدل على انه فواها مع الجماعة وفيه علم

من اعلام النبوة في اجابة الله دعائهم صلى الله عليه وآله وسلم عقبه أو معه ابتداء في الاستسقاء وانتهاء في الاستسقاء وامتنال الصحاب أمره بغير الإشارة وفيه ان الدعاء يدفع الضرر لا ينافي التوكل وان كان مقام الافضل التزويض لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان عالما بما وقع لهم من الجذب وآخر السؤال في ذلك فنوبضاربه ثم أجابهم إلى الدعاء لما سألوه في ذلك بيانا للجواز وتقرير السنة هذه العبادة الخاصة أشار إلى ذلك ابن أبي جرة نفع الله به وفيه جواز تبسم الخطيب على المنبر تنجيهم من أحوال الناس وجواز الصياح في المسجد بسبب الحاجة المقننة لذلك وفيه اليقين لما كسد الكلام أو جرى ذلك على لسان أنس بغير قصد اليقين واستدل به على جواز الاستسقاء بغير صلاة مخصوصة وهذا لا ينافي مشروعية الصلاة لها وقد ثبت في واقعة أخرى وقد استدل به البخاري في

البخاري ومسلم قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم انصرف من خطبة ثم ذبح وعن أبي عبد الله البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أضحى أو فطر إلى المصلى ف صلى ثم انصرف فقام فوعظ الناس الحديث وعن عبد الله بن السائب عند أبي داود والنسائي وابن ماجه قال شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العبد فلما قضى الصلاة قال انما خطب من أحب أن يجلس الخطبة فليجلس ومن أحب أن يذهب فليذهب قال أبو داود وهو مرسل وقال النسائي هذا خطأ والصواب مرسل وعن عبد الله بن الزبير عند أحمد انه قال حين صلى قبل الخطبة ثم قام فخطب أيها الناس كل سنة الله وسنة رسوله قال العراقي واسناده جيد وأما حديث الباب يدل على ان الم شروع في صلاة العبد بتقديم الصلاة على الخطبة قال القاضي عياض هذا هو المتفق عليه بين علماء الامصار وأئمة القموى ولا خلاف بين أئمتهم فيه وهو فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين من بعده الاماروى أن عمر في شطر خلافه الآخر قدم الخطبة لانه رأى من الناس من تقوته الصلاة وليس بصحيح ثم قال وقد فعله ابن الزبير في آخر أيامه وقال ابن قدامة لانه لم فيه خلاف بين المسلمين الا عن أبي أمية قال وعن ابن عباس وابن الزبير انهم ما فعلوه ولم يصح عنهم ما قال ولا يبعد بخلاف أبي أمية لانه مسبق بالإجماع الذي كان قبلهم ومخالف لسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصحيحة وقد أنكر عليهم فعلهم وعبدية ومخالف السنة وقال العراقي ان تقديم الصلاة على الخطبة قول العلماء كافة وقال ان ماروى عن عمرو وعثمان وابن الزبير يصح عنهم أماروا به ذلك عن عمرو وها ابن أبي شبة انه لما كان عمر وكثرت الناس في زمانه فكان اذا ذهب ليخطب ذهب أكثر الناس فاسأروا أي ذلك بدأ بالخطبة وختم بالصلاة قال وهذا لا نزاع وان كان رجاله نقسب فهو شأن مخالف لما ثبت في الصحيحين عن عمر من رواية ابنه عبد الله وابن عباس وروايته معانته أولى قال وماروا به ذلك عن عثمان فلم أحدها اسناده ادا وقال القاضي أبو بكر بن العربي يقال ان أول من قدمه عثمان وهو كذب لا يثقون اليه انتهى ويرد ما ثبت في الصحيحين من رواية ابن عباس عن عثمان كما تقدم وقال الحافظ في الفتح انه روى ابن المنذر ذلك عن عثمان باسناد صحيح إلى الحسن البصري قال أول من خطب الناس قبل الصلاة عثمان قال الحافظ ويحتمل أن يكون عثمان

الدعوات على رفع اليدين في كل دعاء وفي الباب عدة أحاديث جميعها المنذرى في جزء مفرد وأورد الغورى منها فعل في صفة الصلاة من شرح المذهب قدر ثلاثين حديثا وفي هذا الحديث التحديث والاختبار والسماع والقول وشرح البخاري من انفراده وهو من الرعايات وأخرجه أيضا في الاستسقاء وكذا مسلم وأبو داود والنسائي (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه) أنه صلى الله عليه وآله وسلم رفع يديه) زاد ابن خزيمة حتى رأيت يابض ابطينه ولذلك في رفع الناس أيديهم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعون (ثم قال اللهم أعفنا اللهم أعفنا اللهم أعفنا) ثلاث مرات أي هب لنا عينا والهمزة فيه

للتعذية وقيل صوابه غنما من غاث قالوا وأما غنما فإنه من الأغاث وليس من طلب الغيث قال في الصابج وعلى تقدير تسليمه
لا يضرب اعتبارا للأغاث من الغوث في هذا المقام ولا ثم ما ينفع فيه الرواية ثابتة فيه وإلهام وجه فلا سبيل إلى دفعها بمجرد ما قيل
انتهى وأشار بقوله ولها وجه إلى أنه يقال غاث وأغاث بمعنى وقال ابن زيد الأصل غاثه الله يغوثه غوثا فأثبت واستعمل
أغاثه والمعنى أغاثنا غوثا وغيثا (حديث عبد الله بن زيد في الاستسقاء تقدم) وتقدم الكلام عليه أيضا (وفي هذه الرواية
قال خول) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إلى الناس ظهره) عند ارادة ١٧٩ الدعاء بعد فراغه من الموعظة فالتفت

بجانبه الأيمن لأنه كان يجبه
التيامن في شأنه كله (واستقبل
القبلة) حال كونه يدعو ثم حول
ردائه) ظاهره أن الاستقبال
وقع سابقا لتحويل الرداء وهو
ظاهر كلام الشافعي ووقع في
كلام كثير من الشافعية أنه يحوله
حال الاستقبال والفرق بين
تحويل الظهر والاستقبال أنه
في ابتداء التحويل وأوسطه
يكون منكرفا حتى يبلغ
الانحراف غاية فيصير مستقبلا
كذا في الفتح (ثم صلى لئلا ركعتين)
حال كونه (جهر فيه ما بالقراءة)
واستدل ابن بطال بتم الأولى
أن الخطبة قبل الصلاة لأن ثم
للترتيب وأجيب بأنه معارض
بقوله في الحديث التالي استسقى
فصلى ركعتين وقلب رداءه لأنه
اتفق على أن قلب الرداء إنما
يكون في الخطبة وتعلق بأنه
لادلالة فيه على تقديم الصلاة
لاحتمال أن يكون الواو في
وقلب للعال أول العطف ولا ترتيب
فيه نعم في سنن أبي داود بإسناد
صحيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم
كرر رواة ومعه تصدقة بالقياس على
دعائه (إلى الاستسقاء) ظاهره نفي الرفع في كل دعاء غير الاستسقاء وهو معارض بالأحاديث الثابتة في الرفع في غير الاستسقاء
وانها كثيرة وقد أفرد البخاري بترجمة في كتاب الدعوات وساق فيه إعادة أحاديث فذهب بعضهم إلى أن العمل بها أولى
وحديث أنس على نفي رؤيته وذلك لا يستلزم نفي رؤيته غيره وذهب آخرون إلى تأويل حديث أنس هذا لاجل الجمع بأن

فعل ذلك أحبا منا وقال بعد أن ساق الرواية المقدمة عن عمر وعزاه إلى عبد الرزاق
وابن أبي شيبة وصحح أساندها أنه يحمل على أن ذلك وقع منه نادرا قال العراقي وأما فعل
ابن الزبير فرواه ابن أبي شيبة في المصنف وأما فعل ذلك لآخر وقع بنه وبين ابن عباس
ولعل ابن الزبير كان يرى ذلك جائزا وقد تقدم عن ابن الزبير أنه صلى على قبل الخطبة وثبت
في صحيح مسلم عن عطاء ابن عباس أرسل إلى ابن الزبير أول ما يبيع له أنه لم يكن
بوذن للصلاة يوم الفطر فلا تؤذن لها قال فلم يؤذن لها ابن الزبير يومه وأرسل إليه مع
ذلك أنها الخطبة بعد الصلاة وإن ذلك قد كان يفعل قال فصل في ابن الزبير قبل الخطبة قال
الترمذي ويقال إن أول من خطب قبل الصلاة مروان بن الحكم انتهى وقد ثبت في
صحيح مسلم من رواية طارق بن شهاب عن أبي سعيد قال أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل
الصلاة مروان وقيل أول من فعل ذلك معاوية حكاية القاضي عياض وأخرجه الشافعي
عن ابن عباس بالفظ حتى قدم معاوية فقدم الخطبة ورواه عبد الرزاق عن الزهري
بالفظ أول من أحدث الخطبة قبل الصلاة في العيد معاوية وقيل أول من فعل ذلك زياد
بالبصرة في خلافة معاوية حكاية القاضي عياض أيضا وروى ابن المنذر عن ابن سيرين أن
أول من فعل ذلك زياد بالبصرة قال ولا يخالف بين هذين الاثنين وأثر مروان لأن كلا
من مروان وزياد كان عاملا معاوية فيحصل على أنه ابتداء ذلك وتبعه عماله قال العراقي
الصواب إن أول من فعله مروان بالمدينة في خلافة معاوية كما ثبت ذلك في الصحيحين عن
أبي سعيد الخدري قال ولم يصح فعله عن أحد من الصحابة لا عمر ولا عثمان ولا معاوية ولا
ابن الزبير انتهى وقد عرفت صحة بعض ذلك فالصواب إلى الجمع أولى وقد اختلف في صحة
صلاة المدين مع تقدم الخطبة في مختصر المزني عن الشافعي ما يدل على عدم الاعتداد
بها وكذا قال النووي في شرح المهذب أن ظاهر نص الشافعي أنه لا يعبأ بها قال وهو
الصواب (وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
العيد غير مرة ولا مرتين بغير أذان ولا إقامة رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي
* وعن ابن عباس وجابر رضي الله عنهم قال لم يكن يؤذن يوم النضر ولا يوم الاضحية متفق
عليه * وإسلم عن عطاء قال أخبرني جابر أن لأذان للصلاة يوم الفطر حين يخرج الإمام ولا
خطب ثم صلى ويدل لما وقع في حديث ابواب فلوقدم الخطبة جاز لا كن رواية تأخير الخطبة
خطبة العيد والكسوف (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يرفع يديه في شيء من
دعائه (إلى الاستسقاء) ظاهره نفي الرفع في كل دعاء غير الاستسقاء وهو معارض بالأحاديث الثابتة في الرفع في غير الاستسقاء
وانها كثيرة وقد أفرد البخاري بترجمة في كتاب الدعوات وساق فيه إعادة أحاديث فذهب بعضهم إلى أن العمل بها أولى
وحديث أنس على نفي رؤيته وذلك لا يستلزم نفي رؤيته غيره وذهب آخرون إلى تأويل حديث أنس هذا لاجل الجمع بأن

يجعل الغنى على صفة مخصوصة أما الرفع البليغ كما يدل عليه قوله (فانه يرفع) أي يديه (حتى يرى بياض إبطيه) ويؤيده أن غالب الأحاديث التي وردت في رفع اليدين كما في الدعاء إنما المراد به مد اليدين وبسطهما عند الدعاء وكأنه عند الاستسقاء مع ذلك زاد فرعهما إلى جهة وجهه حتى حاذتاه وبهذه حينئذ يرى بياض إبطيه وأما صفة اليدين في ذلك لما رواه مسلم من رواية ثابت عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استسقى فأشار بظهر كفيه إلى السماء ولا يداود من حديث أنس أيضا كان يستسقى هكذا ومديده وجعل بطونهما ١٨٠ مما يلي الأرض حتى رأيت بياض إبطيه قال الترمذي قال العلماء

السنة في كل دعاء رفع يداؤنا يرفع يديه جاعلا ظهور كفيه إلى السماء وإذا دعا بسؤال شيء وتخصمه ليه أن يجعل بطن كفيه إلى السماء انتهى وقال غيره الحكمة في الإشارة بظهور اليدين في الاستسقاء دون غيره التقاؤل بقلب الحمال ظهرا لبطن كما قيل في تحويل الرداء أو هو إشارة إلى صفة المسؤل وهو نزول السحاب إلى الأرض قاله في الفتح وفي رواية أخرى عن أنس قبل حديث الباب فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه يدعو ورفع الناس أيديهم معه الحديث قال القسطلاني استدل به على استحباب رفع اليدين في الدعاء للاستسقاء ولذا لم يرد عن مالك أنه رفع يديه إلا في دعاء الاستسقاء خاصة وهل يرفع في غيره من الأدعية أم لا الصحيح الاستحباب في سائر الأدعية رواه الشيخان وغيرهما وأما حديث أنس يعني حديث الباب فهو قول علي أنه لا يرفعهما رافعا بل يرفعهما

بعد ما يخرج ولا إقامة ولا نداء ولا شيء لانداء يومئذ ولا إقامة) وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص عند البزار في مسنده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى العبد بغير أذان ولا إقامة وكان يخطب خطبة بين قائما يفصل بينهما بجليلة وعن البراء بن عازب عند الطبراني في الأوسط أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى في يوم الاضحية بغير أذان ولا إقامة وعن أبي رافع عند الطبراني في الكبير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج إلى العبد ماشيا بغير أذان ولا إقامة وفي أسناده من بدل وفيه مقال قد تقدم وأحاديث الباب تدل على عدم شرعية الأذان والإقامة في صلاة العبدين قال العراقي وعليه عمل العلماء كافة وقال ابن قدامة في المغني ولا نعلم في هذا خلافا من يعتد بخلافه إلا أنه روى عن ابن الزبير أنه أذن وأقام قال وقيل إن أول من أذن في العبد بن زياد انتهى وروى ابن أبي شيبه في المصنف بإسناد صحيح عن ابن المسيب قال أول من أحدث الأذان في العبد معاوية وقد زعم ابن العربي أنه رواه عن معاوية من لا يوثق به قوله لا إقامة ولا نداء ولا شيء فيه أنه لا يقال أمام صلاة العبد شيء من الكلام لكن روى الشافعي عن الزهري قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر المؤذن في العبد فيقول الصلاة جامعة قال في الفتح وهذا أمر من بعضه القياس على صلاة الكسوف لثبوت ذلك فيه انتهى وأخرج هذا الحديث المبيح من طريق الشافعي (وعن حمزة رضي الله عنه أن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم لم كان يقرأ في العبد بسم الله الرحمن الرحيم والاعلى وهل أتاك حديث الغاشية رواه أحمد * ولابن ماجه من حديث ابن عباس وحديث المعمر بن بشير من حديثه وقدم في حديث المعمر غيره في الجمعة وعن أبي واقد الليثي وساله عن ما كان يقرأه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الاضحية والفطر فقال كان يقرأ فيها بقرآن الجيد واقتربت الساعة رواه الجماعة إلا البخاري) حديث سمرة أخرجه أيضا ابن أبي شيبه في المصنف والطبراني في الكبير والحديث عند أبي داود والنسائي إلا أنهم سماه أقالا الجمعة بدل العبد وحديث ابن عباس الذي أشار إليه المصنف لفظه كأنه حديث سمرة وفي أسناده موسى بن عبيدة الرزدي وهو ضعيف ولابن عباس حديث آخر عند البزار في مسنده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في العبد بسم الله الرحمن الرحيم

المستغنى حتى يرى بياض إبطيه نعم ورد رفع يديه صلى الله عليه وآله وسلم في مواضع كثيرة كرفع يديه حتى رؤى عنقه إبطيه حين استعمل ابن التيمي على الصدقة كما في الصحيحين ورفعهما أيضا في قصة خالد بن الوليد قائلا اللهم اني أبرأ إليك مما صنع خالد رواه البخاري والنسائي ورفعهما على الصقار رواه مسلم وأبو داود ورفعهما ثلاثا بالقبض مستغفرا لاهله رواه البخاري في رفع اليدين ومسلم وخبر تلاقه تعالى أنهم أضللان كثيرا من الناس الآية قائلا اللهم آمين أمي رواه مسلم ولما بعث جبرائيلهم على قائلا اللهم لا تعني حتى ترى عليا رواه الترمذي ولما جمع أهل ميتة وألقى عليهم الكساء قائلا

اللهم هؤلاء أهل بيتي رزاهم الخ كما قال الروياني ويكره رفع اليد النجسة في الدعاء قال ويحتمل أن يقال لا يكره بمأكل وفي مسلم
وأبي داود عن أنس كان يستسقي هكذا ومتديبه وجعل بطونهم مائلا إلى الأرض الحديث انتهى وقد جمع السيوطي نحو ما من
أربعين حديثا في ذلك من الصحيحين وغيرهما والحاصل استعجاب الرفع في كل دعاء إلا ما جاء من الادعية بمقيدة بما يقتضي
عدمه كدعاء الركوع والسجود ونحوهما وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والنسائي
وابن ماجه في الاستسقاء (عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ١٨١ صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا رأى المطر قال

اللهم اسقنا وأجعل له (صيبا)
وهو المطر الذي يصوب أي ينزل
ويقع وفيه مبالغات من جهة
التركيب والبناء والتكثير فدل
على أنه نوع من المطر شديد هائل
ولذا اتهمه بقوله (نافعا) صيانة
عن الاضرار والفساد ونحوه
قول الشاعر

فسقى ديارك غير مفسدها

صوب الريح ودية تهمي
لكن نافعا في الحديث أو وقع
وأحسن وأنتفع من قوله غير
مفسدها (عن أنس) بن مالك
رضي الله عنه قال كانت الريح
الشديدة اذا هبت عرف ذلك في
وجه النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) أي ظهر فيه أثر الخوف
مخافة أن يكون في ذلك الريح
ضرر وحذر أن يصيب أمته
العقوبة بذنوب العاصين منهم
رافة ورحمة منه صلى الله عليه
وآله وسلم وسلم من حديث عائشة
كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
إذا عصفت الريح قال اللهم اني
أسألك خيرها وخير ما فيها وخير
ما أرسلت به وأعوذ بك من شرها

وضحاها وفي اسناده أيوب بن سيار قال فيه ابن معين ليس بشي وقال ابن المديني
والجوزجاني ليس بثقة وقال النسائي متروك ولابن عباس أيضا حديث ثالث عند أحمد
قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العبد ينركعتين لا يقرأ فيهما إلا بأم الكتاب
لم يزد عليها شيئا وفي اسناده شهر بن حوش وهو مختلف فيه وحديث النعمان الذي أشار
إليه المصنف أيضا في باب ما يقرأ في صلاة الجمعة وقد تقدم حديث النعمان هذا السمرة بن
جندب في الجمعة في الباب المذكور بدون ذكر العبد ينركعتين وحديث أبي واقد أخرجه من
ذكرهم المصنف وفي الباب عن أنس عند ابن أبي شيبة في المصنف عن مولى أنس قد سماه
قال انتميت مع أنس يوم العيد حتى انتهينا إلى الزاوية فاذا مولى له يقرأ في العيد بسج
اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية فقال أنس انهما للسورتان اللتان قرأ بينهما
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن عائشة عند الطبراني في الكبير والدارقطني ان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالناس يوم الفطر والاضحى فكبر في الركعة
الاولى سبعاً وقرأ ق والقرآن المجيد وفي الثانية يجسار قرا اقتربت الساعة وانشئ
القمر وفي اسناده ابن ابي عمير وفيه مقال مشهور وأكثرا أحاديث الباب تدل على
استعجاب القراءة في العيدين بسج اسم ربك الأعلى والغاشية وإلى ذلك ذهب أحمد بن
حنبل وذهب الشافعي إلى استعجاب القراءة فيهما بقى واقتربت لحديث أبي واقد
واستحب ابن مسعود القراءة فيهما بأواسط المفصل من غير تعييد بسورتين معينتين
وقال أبو حنيفة والهادو بن عيسى فيه شيء مؤلف وروى ابن أبي شيبة ان أبا بكر قرأ في يوم
عيد بالبقرة حتى رأيت الشيخ يجتهد من طول القيام وقد جمع النووي بين الأحاديث
فقال كان في وقت يقرأ في العيدين بقى واقتربت وفي وقت بسج وهل أتاك وقد سببه
إلى مثل ذلك الشافعي ووجه الحكمة في القراءة في العيدين بالسور المذكورة أن في سورة
سج الحث على الصلاة وكافة الفطر على ما قال سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز في
تفسيره قوله تعالى قد أفلم من تركي وذكر اسم ربك فصل فاختصت القضية لئلا يتركها
الجمعة بسورتين أو أما الغاشية فلها والاقبين سج وبينهما كما بين الجمعة والمنافقين وأما سورة
ق واقتربت فمن فضل النووي في شرح مسلم عن العلماء ان ذلك لما استتمت عليه من
الاخبار بالبعث والاخبار عن القرون الماضية واهلاك الكافرين وتشبيهم برز الناس

وشر ما فيها وشر ما أرسلت به قال واذا تخيلت السماء تغير لونه وخروج ودخل وأقبل وأدبر فاذا أمطرت سرى عنه فعرفت ذلك
عائشة فسأته فقال لعلي يا عائشة كما قال قوم عاد فلما رأوه عارضاً مستقبلاً أوديتهم قالوا هذا عارض ممطرنا وعصف الريح
اشتد اهبوبها وريح عاصف شديدة الهبوب وتقبل السماء هتاجاً عن السحاب وتقبلت اذا ظهر في السحاب أثر المطر وسرى
عنه أي كشف عنه الخوف وأزيل والنشد يد فيه لعل الغنة وعارض سحاب عرض لمطر وقوله في حديث الباب الريح
الشديدة تخرج للغبطة وروى الشافعي ما هبت الريح الا جثا النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ركبتيه وقال اللهم اجعلها

زهاوا ثني عشر ألفاً حين حاسروا
 المدينة فأرسل الله عليهم ريح
 الصبا باردة في ليلة شاتية
 فذفت التراب في وجوههم
 وأطفأت نيرانهم وقطعت
 خيامهم فانهم من غير قتال
 ومع ذلك فلم يهلك منهم أحد
 ولم يستأصلهم لما علم الله من
 رافة نبيه صلى الله عليه وآله
 وسلم به ومهرجاء أن يستأوا
 (وأهلك) بضم الهمزة وكسر
 اللام (عاد) قوم هود (بالدبور)
 بفتح الدال القحبي من قبل
 وجهك إذا استقبلت القبلة
 أيضاً فهي تأتي من دبرها فهي
 ضد الصبا ومن لطيف المناسبة
 ككون القبول نصرت أهل
 القبول وكون الدبور أهلكت
 أهل الادبار وان الدبور أشد
 من الصبا لما في قصة عاد أنهم لم
 يخرج منها الا قدر يسير ومع
 ذلك استأصلهم قال تعالى فهل
 ترى لهم من باقية وكانت الصبا
 سبب رحيل أهل الاثواب عن
 المسلمين ولم تستأصلهم كما هي قال
 ابن الاعرابي الدبور من مسقط

• (باب عدد التكميرات في صلاة العيد ومحلها) •

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر في عيد ثلثي عشرة تكبيرة - في الأولى وخمسة في الآخرة ولم يصل قبلها ولا بعد هارواه أحمد وابن

رجه وقال احمد ان اذهب الى هذا * وفي رواية قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
للمكبر في النظر سبع في الاولى وخمس في الاخرة والمقراة بعد هذا انتم اراوه

بوداودوالدارقطنی * وعن عمرو بن عوف المزني رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر في العيدين في الاولى سبعاً قبل القراءة وفي الثانية خمساً قبل القراءة رواه

ترمذی وقال هو أحسن شيء في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه ابن ماجه ولم يذكر القراءة لكنه رواه وفيه القراءة كما سبق من حديث سعد المؤذن حديث

وعمر بن شعيب قال العراقي اسناده صالح ونقل الترمذى في العلل المفردة عن البخارى
انه قال انه حديث صحيح وعبد بن عمرو بن عوف أخرجه أيضا الدارقطنى وابن عدى

البهيقي وفي أسناده كثر بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده قال الشافعي
أبو داود انه ركن من أركان الكذب وقال ابن حبان له نسخة موضوعة عن أبيه عن

فقد روي في نسخة أخرى من الترمذي عن أبيه قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أتى بامرأة فوطئها
فقال له إنك قد فعلت ذنبا عظيما فقال له ما فعلت فقال له قلت لرجل أن يزوجني ابنته فقال له لا تفعل
فإنك قد فعلت ذنبا عظيما فقال له ما فعلت فقال له قلت لرجل أن يزوجني ابنته فقال له لا تفعل

وَسَمِيتُ عَقِيْلًا لَّأَنَّهُ أَهْلَكَ كُتْمَهُ وَقَطَعْتَ دَابِرَهُمْ وَمِنْ الرِّيحِ الْمَقْرُودَةِ

جاءت من اتجاهات الأربع وأكادح هبت من جهتين مما يقال لها السباعية، أصبح السور
بالريح التي مهبها من جهة عين القبلة فالجنوب والتي من جهة شمالها الشمال ولكل
الرياح أربعة نقاط في الجنوب، وأربعة في الشمال، وأربعة في الشرق، وأربعة في الغرب.

لِتَقْضِيَةِ الْخُلُوقَاتِ بِعَضَمِ اعْلَى بَعْضٍ مِنْ جِهَةِ اِضَافَةِ النِّصْرِ لِلصَّبَا وَالْاَهْلَالِ لِلدُّيُورِ

وتعقب بأن كل واحدة منهما أهلك أعداء الله ونصرت أنبياءه وأوليائه انتهى وبالجملة لما كانت الصبا ناصرة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذت الشعراء ذكرها في تغزلاتهم ونشيدهم وتعلقوا بها تعلقا تاما عاما لا يتخلوه عنه غالب كلامهم (عن ابن عسار رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال اللهم بارك لنا في شامنا وفي عمتنا) والمراد الاقليم المعروفان أو البلاد التي عن يميننا وشمالنا أعظم منهم أو الأول أظهر (قالوا) أي بعض الصحابة (وفي نجدنا) وهو خلاف الغور وهو تهامة وكل ما ارتفع من بلاد تهامة إلى أرض العراق (قال اللهم بارك لنا ١٨٤ في شامنا وفي عمتنا قالوا وفي نجدنا قال

هذا الزلازل والفتن وبها) أي بنجد (يطلع قرن الشيطان) أي أمته وحزبه وانما ترك الدعاء لاهل المشرق لانه علم العاقبة وان القدر سبق بوقوع الفتن فيها والزلازل وشحوها من العتوبات والادب أن لا يدعى بخلاف القدر مع كشف العاقبة بل يحرم حينئذ والله أعلم قال القسطلاني ويستحب لكل أحد أن يتضرع بالدعاء عند الزلازل وشحوها كالمصاويح والريح الشديدة والخسف وأن يصلي منفردا لا يكون غافلا لان عزمه رضي الله عنه حدث على الصلاة في زلزلة ولا يستحب فيها الجماعة وما روى عن علي أنه صلى في زلزلة فجاءة قال النووي لم يصح ولو صح قال أصحابنا يجوز على الصلاة منفردا قال الحلبي وصنفها عند ابن عباس وعائشة كصلاة الكسوف ويحتمل أن لا تغير عن المعهود الابطوني قال الزركشي وهذا الاحتمال جزم ابن أبي الدنيا فقال لا يكون كهية الصلوات ولا تصلي على

المفردة سألت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال ليس في هذا الباب شيء أصح منه وبه أقول انتهى وحديث سعد المؤذن وهو سعد القرظ أخرجه ابن ماجه عن هشام بن عمار عن عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد مؤذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر في العيدين في الاولى سبعاً قبل القراءة وفي الاخرة خمساً قبل القراءة قال العراقي وفي اسناده ضعف وفي الباب عن أبي موسى الأشعري وحذيفة عند أبي داود ان سعد بن العاص سألهما كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبر في الاضحية والفطرة فقال أبو موسى كان يكبر أربعاً تكبيراً على الجنازة فقال حذيفة صدق قال البيهقي خواف رايه في موضعين في رقمه وفي جواب أبي موسى والمشهور انهم اسندوه الى ابن مسعود فافتاهم بذلك ولم يسندوه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن عبد الرحمن بن عوف عند البزار في مسنده قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخرج له العترة في العيدين حتى يصلي اليها فكبر يكبر ثلاث عشرة تكبيرة وكان أبو بكر وعمر يقرآن ذلك وفي اسناده الحسن بن الجيلي وهو لين الحديث وقد صحح الدارقطني ارسال هذا الحديث وعن ابن عباس عند الطبراني في الكبير ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر في العيدين ثنتي عشرة تكبيرة في الاولى سبعاً وفي الاخرة خمساً وفي اسناده سليمان بن أرقم وهو ضعيف وعن جابر عند البيهقي قال مضت السنة أن يكبر للصلاة في العيدين سبعاً وخمساً وعن ابن عمر عند البزار والدارقطني قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انك يكبر في العيدين في الركعة الاولى سبع تكبيرات وفي الاخرة خمس تكبيرات وفي اسناده فرج بن فضالة وثقه أحمد وقال البخاري ومسلم منكر الحديث وعن عائشة عند أبي داود ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر في الفطر والاضحية في الاولى سبع تكبيرات وفي الثانية خمس تكبيرات وفي اسناده ابن لهيعة وهو ضعيف وذكر الترمذي في كتاب الامال ان البخاري ضعف هذا الحديث وزاد ابن وهب في هذا الحديث سوى تكبير في الركوع وزاد اسحق سوى تكبيرة الافتتاح ورواه الدارقطني أيضاً وقد اختلف العلماء في عدد التكبيرات في صلاة العيدين الركعتين وفي موضع التكبير على عشرة أقوال أحدها انه يكبر في الاولى سبعاً قبل القراءة وفي الثانية خمساً قبل القراءة قال

هبة السوف قولاً واحداً وبسن الخروج الى الصلوة وقت الزلزلة قاله العبادي ويقاس بها نحوها وتقاسم ما كان صلى الله عليه وآله وسلم يقوله اذا عصفت الريح قريبا والله أعلم وسيأتي الكلام على الزلازل والآيات في كتاب الفتن قال الزين ابن المنير وجه ادخال هذا الحديث في باب الاستسقاء أن وجود الزلزلة ونحوها يقع غالباً مع نزول المطر وقد تقدم لنزول المطر دعاء يخصه فأراد المصنف أن يبين أنه لم يثبت على شرطه في القول عند الزلازل ونحوها شيء وهل تصلي عند وجودها أحكي ابن المنذرية الاختلاف وبه قال أحمد واسحق وجماعة وعلق الشافعي القول به على صحة الحديث عن علي وصح ذلك عن ابن

عباس انخرجه عبد الرزاق وغيره وعن عائشة عند ابن حبان في صحيحه من فروع الصلاة الآيات ست ركعات وأربع سمعان
وقيل لما كانت هبوب الريح الشديدة توجب التصوف المقتضى الى الخشوع والانتابة كانت الركعة ونحوها من الآيات
أولى بذلك لاسيما وقد نص في الخبر على أن كثرة الزلازل من اشراط الساعة والله أعلم (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنهما
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم من اتبع الغيب نجس لا يعلمها الا الله) قال الزجاج فمن ادعى علم شيء منهم افقد كفر
بالقرآن العظيم والمفتاح بكسر الميم وفي رواية ١٨٤ مفتاح أي خزائن الغيب جمع مفتاح ففتح الميم وهو الخزن أو المراد

ما يوصل به الى المغيبات مستعار
من المفاتيح الذي هو جمع مفتاح
بالكسر وهو المفتاح والمعنى
أنه الموصول الى المغيبات المحيط
علمه به لا يعلمها الا هو فيعلم
أوقاتها وما في تجليها وتأخيرها
من الحكم فيظن رها على
ما اقتضته حكمته وعلقت به
مشيئته والحاصل ان المفتاح
يطلق على ما كان محسوسا مما
يجل غائبا كالقفل وعلى ما كان
معنويا وذكر خسا وان كان
الغيب لا يتناهى لان العدد
لا ينفي زائدا عليه أو لان هذه
الخمس هي التي كانوا يدعون علمها
(لا يعلم أحد) غيره تعالى
(ما يكون في غد) شامل لعلم وقت
قيام الساعة وغيره وفي رواية
سالم عن أبيه في سورة الانعام
قال مفتاح الغيب خمس ان الله
عنده علم الساعة الى آخر سورة
لقمان (ولا يعلم أحد ما يكون في
الارحام) إذ كرام أتى شقي أم
سعيد الاحسين أمر الملك بذلك
(ولا تعلم نفس ماذا تكسب غدا)
من خير أو شر ورجع انعم على

العراقي وهو قول أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين والائمة قال وهو مروى عن
عمر وعلي وأبي هريرة وأبي سبعة وجابر وابن عمر وابن عباس وأبي أيوب وزيد بن ثابت
وعائشة وهو قول الفقهاء السبعة من أهل المدينة وعمر بن عبد العزيز والزهرى ومكحول
وبه يؤول مالك والاوزاعي والشافعي وأحمد واسحق قال الشافعي والاوزاعي واسحق
وأبو طالب وأبو العباس ان السبع في الاولى بعد تكبيرة الاحرام * القول الثاني أن
تكبيرة الاحرام بعد دودة من السبع في الاولى وهو قول مالك وأحمد والمزني وهو قول
المنتخب * القول الثالث ان التكبير في الاولى سبع وفي الثانية سبع روى ذلك عن أنس
ابن مالك والمغيرة بن شعبة وابن عباس وسعيد بن المسيب والنخعي * القول الرابع في الاولى
ثلاث بعد تكبيرة الاحرام قبل القراءة وفي الثانية ثلاث بعد القراءة وهو مروى عن
جماعة من الصحابة ابن مسعود وأبي موسى وأبي مسعود الانصاري وهو قول الثوري
وأبي حنيفة * والقول الخامس يكبر في الاولى ستا بعد تكبيرة الاحرام وقبل القراءة
وفي الثانية خمس بعد القراءة وهو احدى الروايتين عن أحمد بن حنبل ورواه صاحب
الجزع مالك * القول السادس يكبر في الاولى أربعا غير تكبيرة الاحرام وفي الثانية
أربعا وهو قول محمد بن سيرين وروى عن الحسن ومرووق والاسود والشمسي وأبي
قلاية وحكاة صاحب الجزع عن ابن مسعود وحذيفة وسعيد بن العاص * القول السابع
كالقول الاول الا انه يقرأ في الاولى بعد التكبير ويكبر في الثانية بعد القراءة حكاه
في الجزع القاسم والناصر * القول الثامن المتفرقة بين عيد الفطر والاضحى فيكبر في
الفطر احدى عشرة سمنا في الاولى وخمس في الثانية وفي الاضحى ثلاثا في الاولى وثنتين
في الثانية وهو مروى عن علي بن أبي طالب كافي مصنف ابن أبي شيبة واسكنه من رواية
الحزن الاعور عنه * القول التاسع المتفرقة بينهما على وجه آخر وهو أن يكبر في الفطر
احدى عشرة تكبيرة وفي الاضحى تسعا وهو مروى عن يحيى بن يعمر * القول العاشر
كالقول الاول الا ان محل التكبير بعد القراءة واليه ذهب الهادي والمؤيد بالله وأبو
طالب احتج أهل القول الاول بما في الباب من الاحاديث المصرحة بعدد التكبير وكونه
قبل القراءة قال ابن عبد البر وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من طريق حسان
أنه كبر في العيد سبعين في الاولى وخمس في الثانية من حديث عبد الله بن عمرو وابن عمرو

شيء وتفعل خلافة (وما تدرى نفس بأى أرض تموت) كالاتدرى في أى وقت تموت قال القاسم ما لا يروى وجابر
ان ملك الموت مر على سليمان بن داود عليهم الصلاة والسلام فجعل ينظر الى رجل من جلسائه فقال الرجل من هذا فقال
ملك الموت فقال كأنه يريدني فرأى أن يحملني وتلقيني بالهند ففعل ثم أتى ملك الموت سليمان فبأله عن نظره ذلك قال
كنت متعجبا منه اذا مررت أن أقبض روحه بالهند في آخر النهار وهو عندك (وما يدرى أحد متى يحيى المطر) زاد الاسماعيلي الا
الله أى الا عند أمر الله به فانه يعلم حينئذ وهو يرد على القائل ان لنزول المطر وقتا معين لا يتحقق عنه وعبر بالنفس في موضعين

وفي الثلاثة الأخرى بالفظ أحد لان النفس هي الكاسية وهي التي يموت قال تعالى كل نفس بما كسبت رهينة وكل نفس ذاتة الموت فلو عبر بأحد لاحتمل أن يفهم منه لا يعلم أحد ماذا تكسب نفسه أو بأى أرض يموت نفسه فتدب الموت المبالغه المقصوده بنفى علم النفس احوالها فكيف غيرها وعدل عن افظ القرآن وهو تدبى الى افظ تعلم في ماذا تكسب غدا الارادة زيادة المبالغه اذ نفي العلم مستلزم نفي الخاص من غير عكس فكأنه قال لا تعلم أصلا سواء احتملت أم لا والله تعالى أعلم
(بسم الله الرحمن الرحيم) * (كتاب الكشوف) * ٨٥ هـ هو بالكاف للشمس والقمر أو بالخاء للقمير

وبالكاف للشمس خلاف يأتي
قريباً والكسوف هو التغير إلى
السواد ومنه كسف وجهه إذا
تغير والكسوف النقصان قاله
الاصمعي والكسف أيضاً الذل
والجهور على أنهم ما يكونان
لذهاب ضوء الشمس والقمر
بالكلية وقيل بالكاف في
الابتداء والنهاية وقيل
بالكاف لذهاب جميع الضوء
وبالهاء لبعثه وقيل بالهاء
لذهاب كل اللون وبالكاف لتغيره
وفي أحكام الطبري في الكسوف
قوائد ظهروا التصريف في هذين
الخلقين العظمين وأزعاج القلوب
الغافلة وإيقاظها وليرى الناس
نموذج القيامة وكونه ما يفعل
بهم - ما ذلك ثم يعادان فيكون
تنبيه على خوف المكرو زجاء
الغفوة والأعلام بأنه قد يؤخذ
من لاذنوب له فكيف من لاذنوب
﴿ (عن أبي بكر) ﴾ نفيح بن
الحريث (رضي الله عنه قال كنا
عند رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فأنكسفت الشمس)
نورن انقلعت وهو ردة على

وجابر وعائشة وأبي واقد وعمر وبن عوف المزني ولم يرو عنه من وجه قوي ولا ضعيف
خلاف هذا وهو أولى ما عمل به انتهى وقد تقدم في حديث عائشة عند الدارقطني «وى
تكميرة الافتتاح وعنه أبي داود وسوى تكمير في الركوع وهو دليل أن قال إن السبع
لا تعد فيهن تكميرة الافتتاح والركوع والخمس لا تعد فيهن تكميرة الركوع واحتج أهل
القول الثاني باطلاق الأحاديث المذكورة في الباب وأجابوا عن حديث عائشة بأنه
ضعيف كما تقدم وأما أهل القول الثالث فلم أقف لهم على حجة قال العراقي له لهم أرادوا
بتكميرة القيام من الركعة الأولى وتكميرة الركوع في الثانية وفيه بعد انتهى واحتج
أهل القول الرابع بحديث أبي موسى وحذيفة المتقدم وفيما ابن عباس السابقة قالوا
لأن الأربع المذكورة في الحديث جعلت بتكميرة الأجرام منها وهذا التأويل لا يجري
في الثانية وقد تقدم ما في حديث أبي موسى وصرح الخطابي بأنه ضعيف ولم يبين وجه
الضعف وضعفه البيهقي في المعرفة بعد لرجن بن ثابت بن ثوبان وقد ضعف ثابت بن
ابن معين وضعفه غير واحد بن رازيه عن أبي موسى هو أبو عائشة ولا يعرف ولا تعرف
اسمه ورواه البيهقي من رواية مكحول عن رسول أبي موسى وحذيفة عنه ما قال البيهقي
هذا الرسول مجهول ولم يحتج أهل القول الخامس بما يصلح للاحتجاج واحتج أهل القول
السادس بحديث أبي موسى وحذيفة المتقدم وقد تقدم ما فيه واحتج أهل القول
السابع بما روى عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «والى بين القراءتين في
صلاة العبد ركعتين في الحديث في الاتصاف ولم أجده في شيء من كتب الحديث واحتج أهل
القول الثامن على الفرق بين عبد القظروا لا ضحى بما تقدم من رواية ذلك عن علي وهو
مع كونه غير حرقوع في استناده الحرث الأعور وهو ممن لا يحتج به وأما القول التاسع فلم
يأت القائل به بحجة واحتج أهل القول العاشر بما ذكره في البحر من أن ذلك ثابت في
رواية لابن عمر وثابت من فعل علي عليه السلام ولا أدري ما هذه الرواية التي عن ابن عمر
وقد ذكر في الاتصاف الدليل على هذا القول فقالوا والحق على هذا ما روى عبد الله بن عمرو
ابن العاص أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كبير سبعاً في الأولى وخمساً في الثانية القراءة
قباهما كلاهما وهو عكس الرواية التي ذكرها المصنف عنه وذكرها غيره فيظاهره وافق
صاحب الانتصار على ذلك أخذ من أهل هذا الشأن فأنى لم أقف على شيء من ذلك مع أن

٢٤ نيل ث القز ارحمنا انكره (فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (يجوز داه) (من غير حجب ولا خلاء حاشاه الله من ذلك زادني اللباس من وجه آخر عين يونس مستجلا ولا لانساق من الجملة ولمس لم ففزع فاحطأ بدير حتى أدرك بردائه يعني انه أراد ان يلبس زدا انه فلبس الدرع من شغل خاطره بذلك واستبدل به على أن جبر الثوب لا يذم الا ممن قصده الخلاء ووقع في حديث أبي موسى بيان سبب الفرع (حتى دخل المسجد فوجد خائفا) معه (فصلى بداركعتين) زاد الناس في كماله واستبدل به الخفية على انها كصلاة الافله وأيده صاحب عمدة القاري منهم بحدوث ابن مسعود وعنده ابن

تولية في صحبته وابن قرة عبد الرحمن عند مسلم والنسائي في مرة بن جندب عند أصحاب السنن الاربعة وعبد الله بن عمرو بن
 العاص عند الطحاوي وصححه الحاکم وغيرهم وكذا لمصرحة بأنهم اركعتان وحده ابن حبان والبيهقي على أن المعنى كما يكون
 يصلون في الكسوف لأن أبا بكره خطاب بذلك أهل البصرة وقد كان ابن عباس عليه السلام اركعتان في كل ركعة ركوعان كما
 روى ذلك الشافعي وابن أبي شيبة وغيرهما وبذلك ان في رواية أخرى عند البخاري ان ذلك وقع يوم مات ابراهيم بن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم وقد ثبت في حديث ١٨٦ جابر عند مسلم انه قد قال فيه ان في كل ركعة ركوعين قد دل ذلك على اتحاد

الصفة وظاهر ان رواية أبي بكره
 مطابقة وفي رواية جابر زيادة
 بيان في صفة الركوع والاشد
 بها ولي وقع في أكثر الطرق
 عن عائشة أيضا ان في كل ركعة
 ركوعين كذلك في الفتح وقعه
 المعيني وان جعل ابن حبان
 والبيهقي على أن المعنى كما يصلون
 في الكسوف بعينه وظاهر
 الكلام برده وبيان حديث أبي
 بكره عن الذي شاهد من صلاة
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وليس فيه خطاب أصلا ولئن
 سلمنا أنه خطاب بذلك من الخارج
 فليس معناه كما جاء ابن حبان
 والبيهقي لأن المعنى كما كانت
 عادتهم فيما اذا صلوا ركعتين
 بركوعين وأربع سجودات على
 ما انفرد من شأن الصلاة نعم
 مقتضى كلام الشافعية كما في
 الجملوع أنه لو صلاها كسنة
 الظاهر صحت وكان تار كالأفضل
 أخذنا من حديث تيمية أنه
 صلى الله عليه وآله وسلم صلاها
 بالمائة ركعة بين واحد
 الثماني أن الله صلى الله عليه وآله

الغائب في أصل المتن انقطع بعده ما كان قبله ولا بعده وقع التخصيب على الأصل في
 حاشية بلانطق قبله اذ لا يشاقله حينئذ تراخى هذه الاقوال أولها في عند التكميل وفي محل
 القراءة وقد وقع الخلاف هل الموشع الموالدين تكبيرات صلاة العيد أو الفصل
 بين ما بيني من التكبير والتسبيح وشيخنا قد ذهب ما لا وأبو حنيفة والأوزاعي إلى أنه
 يؤتى إليها بالتسبيح في الركوع والسجود قالوا لا لأنه لو كانت بينهما كمشروع لقل كما
 قل التكبير وقال الشافعي انه ينف بين كل تكبيرتين لم ويجز وبكبر واختلاف
 أصحابه في رواية بين التكبيرتين فقالوا لا كثرون يقولون سبحان الله والحمد لله ولا اله
 الا الله والله أكبر وقال بعضهم لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على
 كل شيء قدير وقيل غير ذلك وقال الهادي وبعض أصحاب الشافعي انه يصلى بينهما يقول
 الله أكبر كبير أو الحمد لله كثيرا سبحان الله بكرة وأصلا وقال المناصر والمؤيد انه
 لا عام يحيى انه يقول لا اله الا الله الى آخر المساء الطويل الذي روى الامير الحسين قال
 في الشفا عن علي عليه السلام وروى في البحر عن مالك أنه بفصل بالسكوت وقد اختلف
 في حكم تكبير العيد بين فقهاء اليدوية انه فرض وذهب من عدهم الى أنه سنة لا يعقل
 الصلاة بتركه عند اولاهم وقال ابن قدامة ولا أعلم فيه ختلافا قالوا وان تركه لا يفسد
 السهم وروى عن أبي حنيفة ومالك أنه يسجد لاسهو وانما شرع عدم وجوب التكبير كما
 ذهب اليه الجهم ولعدم وجدان دليل يدل عليه

(باب صلاة قبل العيد ولا بعده)

(عن ابن عباس رضي الله عنهم ما قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم عيد فعلى
 ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعده ثم اراء الجماعة وزادوا الا القمذي وابن ماجه ثم اوفى
 النسا ابو بلال معين فأمرهم ان يصدقه فقلت المراتفة في جرحهم او مضاهمهم وعن ابن
 عمر رضي الله عنه أنه خرج يوم عيد فلم يصل قبلهما ولا بعده شاذ ذكر أن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فعله رواه أحمد والترمذي وصححه * والبخاري عن ابن عباس أنه كره الصلاة
 قبل العيد وعن أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان لم يصل
 قبل العيد شيئا فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين رواه ابن ماجه وأحمد بمعناه) حديث ابن

وسلم جعل يصل ركعتين ركعتين ويسأل عنهما حتى يجبت رويهما أبو داود وشيخنا سادس صحيحهم وكنهم عمر
 لم يظروا ان احتمال أنه صلاها ركعتين بزيادة ركوع في كل ركعة كما في حديث عائشة وجابر وابن عباس وغيرهم صلاها معقل
 على المقيد لأنه خلاف الظاهر وفيه نظر فإن الشافعي لما قل ذلك قال يحمل المطلق على المقيد وقد نقله عنه البيهقي في المعرفة
 وقال الأحاديث على بيان الجواز ثم قال وذهب جماعة من أئمة الحديث منهم ابن المنذر الى تصحيح الروايات في عدد الركعات
 وبما رواه على أنه صلاها ركعتين وان الجميع جائز والذي ذهب اليه الشافعي ثم البخاري من ترجيح أخبار الركوعين بأنهم أشهر

وأصح أولى لما مر من ان الواقعة واحدة اه لكن روى ابن حبان في الثقات انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى لحسوف القمر
فعلية الواقعة متعددة وجرى عليه السبكي والاذري وسبقه ما الى ذلك النور في شرح مسلم فنقل فيه عن ابن المنذر
وغيره انه يجوز صلاته على كل واحد من الانواع الثابتة لان اجرت في أوقات واختلاف صفاتها المحمول على جواز الجمع قال
وهذا أقوى اه وقد وقع لبعض الشافعية كالبندنجي ان صلاتها ركعتين كالنافلة لا تجزئ اه قلت وأصح ما ورد في
صحتها ركعتان في كل ركعة ركوعان وورد ثلاثة ركوعات وأربعة ركوعات ١٨٧ وخمسة ركوعات في كل ركعة يقرأ بين كل

ركوعين وورد في كل ركعة
ركوع فقط والاوّل أصح اسنادا
وأصح من العلة والاضطراب
ورواه من الصحابة أكثر
وأحفظ وأجل من معرفة نعمان
وانه متضمن لزيادة مع الاخذ
بها وان كان الكل يجزئ (حتى
انجلت الشمس) بالذون أي
صفت وعاد نورها واستدل به على
اطالة الصلاة حتى يقع الانجلاء
ولا تكون الاطالة الابقاء تكرار
الركوعات وعدم قطعها الى
الانجلاء وزاد ابن خزيمة فلما
كشف عنا خطبنا وأجاب
الطعاري بأنه قال فيه فلهذا
وادعوا فدل على انه أن سلم من
الصلاة قبل الانجلاء يتأغل
بأدعاء حتى تجلي وقرره ابن دقيق
العيد بأن جعل الغاية مجموع
الامرين ولا يلزم من ذلك أن
يكون غاية لكل منهم ما على
انفسه اراده بخلاف ان يكون الدعاء
متنسلا الى غاية الانجلاء بعد
الصلاة فتصير غاية للمجموع ولا
يلزم منه تطويل الصلاة ولا
تكررها أو اما ما وقع عند الناس

وأخرجه أيضا الحلبي وهو صحيح كما قال الترمذي وله طريق أخرى عند الطبراني في
الاوسط وقيل اجاب الجمع في وهو متروك وحديث أبي سعيد أخرجه أيضا الحلبي وهو صحيح
وحسنه الحافظ في الفتح وفي اسناده وعبد الله بن محمد بن عقيل وفيه مقال وفي الباب عن
عبد الله بن عمرو بن العاص عند ابن ماجه بنحو حديث ابن عباس وعن علي عند البزار
من طريق الوليد بن سريع مولى عمرو بن حريث قال خرجنا مع أمير المؤمنين علي بن أبي
طالب في يوم عيد فساله قوم من أصحابه عن الصلاة قبل صلاة العيد وبعد ها فلم يرد عليهم
شيئا ثم قام فقرأ الحمد ثم سألوا ما رد عليهم شيئا فلما انتهينا الى الصلاة فصلي بالناس فكبر سبعاً
وخطبنا فخطب الناس ثم نزل فركب فقالوا يا أمير المؤمنين هؤلاء قوم يصعدون قال فما
عنيت أن أصنع سألتوني عن السنة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل قبلها ولا
بعدها فمن شاء فعل ومن شاء ترك أتروني أصنع قوما يصلون فأكون بمنزلة من منع عبدا
اذا صلى قال العراقي وفي اسناده ابراهيم بن محمد بن النعمان الحلبي لم أقف على حاله وبقي
رجاله ثقات وعن ابن مسعود عند الطبراني في الكبير قال ليس من السنة الصلاة قبل
خروج الامام يوم العيد ورجاله ثقات وعن كعب بن عجرة عند الطبراني في الكبير أيضا
من طريق عبد الملك بن كعب بن عجرة قال خرجت مع كعب بن عجرة يوم العيد الى المصلى
فجلس قبل أن يأتي الامام ولم يصل حتى انصرف الامام والناس ذاهبون كأنهم عنق نحو
المسجد فقلت ألا ترى فقال هذه بدعة وترك للسنة وفي رواية انه كان كثير اعماري جفا وقد
علم ان حاتين الركعتين سجدة هذا اليوم حتى تكون الصلاة قد عولت واسناده جيد كما قال
العراقي وعن ابن أبي أوفى عند الطبراني في الكبير أيضا أنه أخبر أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لم يصل قبل العيد ولا بعدهما وفي اسناده قائد أبي الرواف وهو متروك قبيح
لم يصل قبلها ولا بعدها فيه وفي بقية أحاديث الباب دليل على كراهة الصلاة قبل صلاة
العيد وبعدها والى ذلك ذهب أحمد بن حنبل قال ابن قدامة وهو مذهب ابن عباس وابن
عمر قال وروى ذلك عن علي وابن مسعود وحذيفة وبريدة وسلف بن لا كوع وجابر وابن
أبي أوفى وقال به شريح وعبد الله بن مغفل ومسروق والنفحالي والقاسم وسالم ومعه
وابن جريج والشعبي ومالك وروى عن مالك أنه قال لا يطوع في المصلى قبلها ولا بعدها
وله في المسجد روايتان وقال الزهري لم أجمع أحدا من علماءنا يذكر ان أحدا من سلف

من حديث النعمان بن بشير قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجعل يصلي ركعتين ركعتين
ويسأل عنها حتى انجلت فان كان مخدوما احتل أن يكون معنى ركعتين ركوعين وقد وقع التحبير عن الركوع بالركعة في
حديث النخعي القاسم وابن عباس بالبصرة فصل في ركعتين في كل ركعة ركوعان أخرجه الشافعي وان يكون السؤال وقع
بالاشارة فلا يلزم السكر اورد أخرجه عبد الرزاق باسناد صحيح عن أبي قلابة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان كلما ركع ركعة
أرسل رجلا ينظر هل انجلت فتعين الاحتمال المذكور وان ثبت بغيره والقصة زال الاشكال أصح لا كذا في الفتح (فقال النبي

صلى الله عليه وآله (وسلم ان الشمس والقمر) آيات من آيات الله (لا ينكسفان) بالكاف (لموت أحد) قاله صلى الله عليه وآله وسلم لما مات ابنه ابراهيم وقال الناس انما كسفت آوته ابطال لما كان أهل الجاهلية يعتقدونه من تأثر الكواكب في الارض (فاذا رأيتوهما) أى الشمس والقمر وفي رواية بالافراد أى الكسفة التى يدل عليها قوله ينكسفان أو الاية لان الكسفة آية من الآيات (فصلوا وادعوا) الله (حتى ينكشف ما بينكم) غايبة للمجموع من الصلاة والدعاء وفي هذا الحديث الحديث والعنة ورواه عنهم بصريون ١٨٨ الاخلاص وأخرجه البخارى أيضا في صلاة الكسوف واللباس والنساء

في الصلاة والتفسير (وفي رواية عنه) أى عن أبي بكره رضى الله عنه (قال) أى أبو بكره (قال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (واكن يخوف الله بهما) أى بالشمس والقمر وفي رواية بها أى بالكسفة (عباده) قال الكسوف من آياته تعالى المخوفة اما كونه آية فلان الخلق عاجزون عن ذلك وأما كونه مخوفا فلان تبدل النور بالظلمة تخويف والله تعالى انما يخوف عباده لينركوا المعاصي ويرجعوا الطاعة التى هم انوزهم وأنضل الطاعات بعد الايمان الصلاة وفيه رد على أهل الهمة حيث قالوا ان الكسوف أمر عادي لا تأخير فيه ولا تقديم لانه لو كان كما زعموا لم يكن فيه تخويف ولا فزع ولم يكن للأمر بالصلاة والصدقة معنى ولئن سلمنا ذلك فالتخويف باعتبار زائد كراية لكونه مؤذيا قال تعالى فاذا برق البصر وخسف القمر الآية ومن ثم قام صلى الله عليه وآله وسلم فزعا

هذه الامة كان يصلى قبل تلك الصلاة ولا بعدها قال ابن قدامة وهو اجماع كاذ كراعي الزهري وعن غيرهما انتهى ويرد دعوى الاجماع ما حكاه الترمذى عن طائفة من أهل العلم من الصحابة وغيرهم أنهم رأوا جواز الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها وروى ذلك العراقي عن أنس بن مالك وبريدة بن الحصيب ورافع بن خديج وسهل بن سعد وعبد الله بن مسعود وعلي بن أبي طالب وأبي برزة قال وبه قال من التابعين ابراهيم النخعي وسعيد بن جبشير والاسود بن يزيد وجابر بن زيد والحسن البصري وأخوه سعيد بن أبي الحسن وسعيد بن المسيب وصفوان بن محرز وعبد الرحمن بن أبي ايلي وعروة بن الزبير وعلقمة والقاسم بن محمد ومحمد بن سيرين ومكحول وأبو بردة ثم ذكر من روى ذلك عن الصحابة المذكورين من أئمة الحديث قال وأما أقوال التابعين فرواها ابن أبي شيبة وبعضهم فى المعرفة لا ينفى انتهى ومما يدل على فساد دعوى ذلك الاجماع ما رواه ابن المنذر عن أحمد أنه قال الكوفيون يصلون بعدها لاقبلها والبصريون يصلون قبلها لابعدها والديون لاقبلها ولا بعدها قال فى الفتح والاقول قال الاوزاعي والثوري والحنفية وبالثاني قال الحسن البصري وجماعة وبالثالث قال الزهري وابن جرير وأحمد وأما ما لا تنفعه فى المصلى وعنه فى المسجد روايان انتهى وحل الشافعى أحاديث الباب على الامام قال فلا يتقبل قبلها ولا بعدهما وأما المأموم فخالف فى ذلك نقل ذلك عنه التبرقى فى المعرفة وهو ناصه فى الامم وقال النووى فى شرح مسلم قال الشافعى وجماعة من السلف لا كراهة فى الصلاة قبلها ولا بعدهما قال الحافظ ان حمل كلامه على المأموم والافهه وخالف النص الشافعى وقد أجاب القائلون بعدم كراهة الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها عن أحاديث الباب بأجوبة منها جواب الشافعى المتقدم ومنها ما قاله العراقي فى شرح الترمذى من أنه ليس فيه انتهى عن الصلاة فى هذه الاوقات وان كان صلى الله عليه وآله وسلم متأخر مجئهم الى الوقت الذى يصلى بهم فيه ويرجع عقب الخطبة روى عنه من روى من أصحابه أنه كان لا يصلى قبلها ولا بعدهما ولا يلزم من ترك ذلك لاشتغالها بما هو مشروع فى حق من التأخر الى وقت الصلاة ان غيره لا يشرع ذلك له ولا يستحب فقد روى عنه غير واحد من الصحابة أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يصلى الضحى وصح ذلك عنهم وكذلك لم ينقل عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى سنة الجمعة قبلها لانه انما كان يؤذن للجمعة بين يديه

نفشى أن تكون الساعة كما فى رواية أخرى وكان اذا اشتد هبوب الريح تغير ودخل وخرج خشية أن تكون كريح عادوان كان هبوب الرياح أجه اعدا يارقد كان أبواب الخشبية والمرأفة يفزعون من أقل من ذلك اذ كل ماني العالم عليه وسفله دليل على نفوذ قدرة الله وتعام قهره قال تعالى وما ترسل بالآيات الا تخويفا (وتكرر حديث الكسوف) فى صحيح البخارى (كثيرا) بالفاظ لا تطول بذ طرقة فوارا عن التكرار وهى أربعون حديثا نصفها موصول ونصفها معان والمكرر منها فيه وفيما مضى اثنا عشر وثلاثون والمخلص منها ثمانية وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث أبي بكر

وحديث أئمتنا في العتاقة وقبته من الإمام زين العابدين والخامسة آثارتها أثر ابن الزبير وأثر عروة وهمام وولان
(في رواية عن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم مات) ابنه
من مارية القبطية (ابراهيم) بالمدينة في السنة العاشرة من الهجرة كما عليه جهه ورأه السيفي ربيع الاول أو في رمضان أو
ذي الحجة في عاشر الشهر وعليه الاكثر أو في رابعة أو رابع عشره ولا يصح شيء منها على قول ذي الحجة لانه قد ثبت انه صلى الله
عليه وآله وسلم شهد وفاته من غير خلاف ولا ريب انه صلى الله عليه وآله وسلم ١٨٩ كان اذ ذاك بمكة في حجة الوداع ليكن قيل

انه كان في سنة تسع فان ثبت صح
ذلك وجزم النووي بانها كانت
سنة المدينة وبانه كان حينئذ
بالمدينة ويحجب بأنه رجوع منها
في آخر القعدة فلعلمها كانت في
أواخر الشهر وفيه رد على أهل
الهيئة لانهم يزعمون انه لا يقع
في الاوقات المذكورة (فقال
الناس كسفت الشمس لموت
ابراهيم فقال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ان الشمس
والقمر لا ينكسفان لموت أحد
ولا حيانه فاذا رأيت) تسيامن
ذلك (فصلوا وادعوا الله تعالى
انفسق الروايات على انه صلى
الله عليه وآله وسلم بأدراهم افلا
وقت لها معين الا رواية الكسوف
في كل وقت من النهار وبه قال
الشافعي وغيره لان المقصود
ابتاعها قبل الانجلاء وقد

وهو على المنبر قال البيهقي يوم العيد كسائر الايام والصلاة مباحة اذا ارتفعت الشمس
حيث كان المصلي ويدل على عدم الكراهة حديث أبي ذر قال قال النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم الصلاة خير موضوع فمن شاء استكثر ومن شاء استقل رواه ابن حبان في صحيحه
والحاكم في صحيحه قال الحافظ في الفتح والحاصل أن صلاة العيد لم تثبت لها سنة قبلها
ولا بعدا خلافاً لما على الجمعة وأما مطلق النفل فلم يثبت فيه منع بدليل خاص
الا ان كان ذلك في وقت الكراهة في جميع الايام انتهى وكذا قال العراقي في شرح
الترمذي وهو كلام صحيح جار على مقتضى الأدلة فليس في الباب ما يدل على منع مطلق
النفل ولا على منع ما ورد فيه بدليل يخصه كتحية المسجد اذا أقيمت صلاة العيد في المسجد
وقد قدمنا الإشارة الى مثل هذا في باب تحية المسجد نعم في التحنيص مآل فظه وروى أحمد
من حديث عبد الله بن عمرو عن فروع الصلاة يوم العيد قبلها ولا بعدا فان صح هذا كان
دليلاً على المنع مطلقاً لانه نفى في قوة النهي وقد سكنت عليه الحافظ في نظره فيه قوله
فجعلت المرأة المراد بالمرأة جنس النساء قوله تصدق بخبرهم هو الحلقة الصغيرة من الحل
وفي التمام موس الخرص بالفهم ويكسر حلقة الذهب والفضة أو حلقة القرط أو الحلقة
الصغيرة من الحل التي انتهى قوله وحجاب البين مهملة مكسورة بعدها خاء معجمة وهو خيط
تنظم فيه الخرزات وفي القاموس ان السحاب ككتاب قلادة من سلك وقرنفل ومخلب بلا
جوهر انتهى ولهذا الحديث القاطع مختلفة وفيه استحباب وعظ النساء وتعليقهن
أحكام الاسلام ونذكرهن بما يجب عليهن واستحباب حهن على الصدقة وتخصيصهن
بذلك في مجلس منقرد

* (باب خطبة العيد وأحكامها) *

(عن أبي سعيد رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخرج يوم الفطر
والاضحى الى المصلى وأول شيء يقرأ به الصلاة ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس والناس
بالجوس على صفوف فهم فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم وان كان يريد أن يقطع بعنا أو يأمر
بشيء أمر به ثم ينصرف متفق عليه) قوله الى المصلى هو موضع بالمدينة معروف قال في
الفتح منه وبين باب المسجد ألف ذراع قاله عمر بن شعبة في أخبار المدينة عن أبي غسان

وقتها من وقت حل النافلة الى الزوال كالعيدين فلا تصلي قبل ذلك كراهة النافلة حينئذ نص عليه الباجي ونحوه في المدونة
ورواة هذا الحديث ما بين بخاري وخراساني وبغدادى وإبصرى وكوفي وقبته التحديث والعنعنة والقول وشيخ البخاري
من أفراد وأخرجه أيضاً في الأدب ومسلم في الصلاة (وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها قالت خبفت الشمس في عهد
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي زمنه يوم مات ابنه ابراهيم (فصلى) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (بالناس)
صلاة الخسوف (فقام فأطال القيام) لطول القراءة فيه وفي رواية فقرأه طويلاً (ثم ركع فأطال الركوع) بالتسبيح

وقد زعم جماعة ائمة من البصرة (ثم قام) من الركوع (فاطال القيام وهو دون القيام الاول) الذي ركع منه (ثم ركع) ثانيا (فاطال الركوع) بالتسبيح أيضا (وهو دون الركوع الاول) وقد روي عنه ثمانين آية (ثم سجد فاطال السجود) كركع ركوع (ثم فعل) الركعة الثانية مثل ما فعل في الاولى) من اطالة الركوع لم يكن قد روي في الثالث بسبعين آية وفي الرابع بخمسين تفرقا في كراهة الثبوت المنطوق من الشارع لا تقدير. لكن قال الفاكهي ان في بعض الروايات تقدير القيام الاول بخصوصه سورة البقرة والثاني بخصوصه آل عمران والثالث ٩٠ بخصوصه الاول الرابع بخصوصه سورة المائدة واستشكل تقدير الثالث بالنساء

مع كون المختار أن يكون القيام الثالث أقصر من القيام الثاني والنساء أطول من آل عمران ولكن المذهب الذي ذكره غير معروف انما هو من قول الفقهاء نعم فالوايطول القيام الاول نحو من سورة البقرة الحديث ابن عباس وان الثاني دونه وان القيام الاول من الركعة الثانية نحو القيام الاول وكذا الباقي نعم في الدارقطني من حديث عائشة انه قرأ في الاولى بالعزة كبوت والروم وفي الثانية يس قال في الفتح ان صلاة الكسوف جاءت على صفة مخصوصة فلا مدخل للقياس فيها بل كل ما ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم فعله فيها كان مشروعا لانها اصل برأيه وبهذا المعنى رد الجهور على من قامها على صلاة النافلة حتى يمنع من زيادة الركوع فيها وقد أشار الطحاوي الى ان قول أصحابه أجرى على القيام في صلاة النوافل لكن اعترض بأن القياس مع وجود النص يضرع

المكان صاحب مالك قوله وأقول نفي يدأ به الصلاة فيه أن السنة تقديم الصلاة على الخطبة وقد تقدم الكلام على ذلك مبسوطا قوله ثم يصرف فيقوم مقابل الناس في رواية ابن حبان فيصرف الى الناس قائم في صلاة ولا ينخرجة في رواية مختصرة خطب يوم عبيد على رجائه قوله فيعظهم ويوصيهم فيه استحباب الوعظ والتوصية في خطبة العيد قوله وان كان يريد أن يقطع بعنا أي يخرج طائفة من الجيش الى جهة من الجهات وهذا الحديث يدل على أنه لم يكن في المصل في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم منبر ويدل على ذلك ما عند البخاري وغيره في هذا الحديث ان أبا سعيد قال فلم تزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان وهو أمير المدينة في أخشى أو فطر فلما أتينا المصلى اذ منبر بناء كثير بن الصلت الحديث (وعن طارق بن شهاب رضى الله عنه قال أخرج مروان المنبر في يوم عبيد فبدأ بالخطبة قبل الصلاة فنام رجل فقال يا مروان خالفت السنة أخرجت المنبر في يوم عبيد ولم يكن يخرج فيه وبدأت بالخطبة قبل الصلاة فقال أبو سعيد أما هذا فقد أدى ما عليه سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من رأى منكرا فاستطاع أن يغيره فليغيره يسه فأن لم يستطع فليسائه فان لم يستطع فليقبله وذلك أضعف الايمان رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه) قوله أخرج مروان المنبر الخ هذا يؤيد ما حرم من أن مروان أول من فعل ذلك ووقع في المدونة لمساك ورواه عمر بن شبة عن أبي عسان عنه قال أول من خطب الناس في المصلى على منبر عثمان بن عفان قال المافظ يحتمل أن يكون عثمان فعل ذلك مرة ثم تركه حتى أعاده مروان قوله فبدأ بالخطبة قبل الصلاة قد تقدمت الكلام على هذا في باب صلاة العيد قبل الخطبة وقد اعترض مروان عن فعله لما قال له أبو سعيد غيرتم والله كافي البخاري بقوله ان الناس لم يكونوا يجلسون انما بعد الصلاة فجعلتم اقبلها قال في الفتح وهذا يشعر بأن مروان فعل ذلك باجتهاد منه وقال في موضع آخر لكن قيل انهم كانوا في زمن مروان يعمدون تركه سمع الخطبة لما فيها من سب من لا يستحق السب والافراط في مدح بعض الناس فعلى هذا انما راعى مصلحة نفسه قوله فقام رجل في المنيات آية عمارة بن رؤيته وقال في الفتح يحتمل أن يكون هو أبو مسعود كافي رواية عبد الرزاق وفي البخاري ومسلم أن أبا مسعود أنه كره على

وبأن صلاة الكسوف أشبه بصلاة العيد ونحوها مما يجتمع فيه من مطلق النوافل فامة ارت صلاة مروان بالخنازة ترك الركوع والسجود وصلاة العيد بزيادة التكبيرات وصلاة الخوف بزيادة الافعال الكثيرة واستدبار القبلة فلذلك اختصت صلاة الكسوف بزيادة الركوع فلا خذبه جامع بين العمل بالنص والقياس بخلاف من لم يعمل (ثم انصرف) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة (وقد انجلت الشمس فخطب الناس) خطبتين كالجمعة (فحمد الله وأثنى عليه) زاد النسائي من حديث حمزة وشهد انه عبد الله ورسوله (ثم قال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله) أي علامتان من علاماته الله على

وتخذه الله وعظيم قدره (لا يخسفان موت احد) من الناس (ولا يمانه) وانما يخوف الله بكسوفهم ما عباده (فاذا رايتهم ذلك) أي الكسوف في أحدهما (فادعوا الله) وللعامى فاذكروا الله (وكبروا وصلوا وتصدقوا) وهذا وضع الترجمة في البخاري وهو الصلة رقة في حالة الكسوف (ثم قال يا أمة محمد والله ما من أحد اغير من الله أن يرضى عبده أو ترضى أمته) الغيرة في اللغة تغير يحصل من الحمية والافتة وأصلها في الزوجين والاهلين واطلافة على الله سبحانه بطريق المجاز فهو من باب تسمية الشيء بما يترب عليه قال ابن فورك المعنى ما أحد أكثر زجرا عن الفواحش ١٩١ من الله وقال غيره الله ما يغير من حال

العاصي بالتقادم منه في الدنيا والآخرة وقال ابن دقيق العيد أهل التنزيه في مثل هذا على قولين اما ساكت واما مؤول فتأوله ابن فورك على الزجر والتحريم وابن دقيق العيد على شدة المنع والحماية فهو من مجاز الملازمة ومجاز الملازمة يستعمل كلام من التأويلين لان ذلك اما من اطلاق اللازم على المأمور أو المأمور على اللازم وعلى كل حال فاستعمل هذا اللفظ جاريا على ما آلت من كلام العرب قال الطبري ووجه اتصال هذا المعنى بما تقدم من قوله فاذا كروا الله الخ هو انه صلى الله عليه وآله وسلم لما خوف أمة من الكسوفين وحرضهم على الفزع والاتجاه الى الله تعالى بالنيكيز والدعاء والصلاة والصدقة أراد أن يردهم عن المعاصي التي هي من أسباب خدوش البلاء وخص منها لولا انه أعظمها وانفس اليه أميل وخص العبد والامة بالتدكير رعاية لحسن الادب مع الله تعالى فتنزيهه عن الزوجة

مر وان أيضا فيمكن أن يكون الاشارة من أبي سعيد وقع في أول الامر ثم تعقبه الانكار من الرجل المذكور ويؤيد ذلك ما عتد البخاري في حديث أبي سعيد بلفظ فاذا مروا يريد أن يرتقيه يعني المنبر قبل أن يصلي فحذت شوبه فحذت فارتفع فخطب فقلت له غير ثم فقال يا أبا سعيد قد ذهب ما تعلم فقلت ما أعلم والله خير مما لا أعلم وفي مسلم فاذا مروا يترفع يده كأنه يحرف في نحو المنبر وأما جرح الصلاة فلما رأيت ذلك منه قلت أين الابتداء بالصلاة فقال لا يا أبا سعيد قد ترك ما تعلم فقلت كلا والذي نفسي بيده لا أتوق بغير مما أعلم ثلاث مرات ثم انصرف والجديت فيه مشروعية الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بالبيان استطاع ذلك والاقبال السان والاقبال قاب وليس وراء ذلك من الايمان شيء (وعن جابر رضى الله عنه قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم العيد فبدأ بالصلاة فقبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة ثم قام متوكئا على بلال فأمر بقرعة فبقي الله وحث على الطاعة ووعظ الناس وذكروهم ثم مضى حتى أتى النساء فوعظهن وذكروهن رواه مسلم والنسائي وفي لفظ مسلم فلما فرغ من الصلاة فأتى النساء فذكرهن الحديث فيه تقديم صلاة العيد على الخطبة وترك الأذان والإقامة لصلاة العيد وقد تقدم بسط ذلك وفيه استحباب الوعظ والتذكير في خطبة العيد واستحباب وعظ النساء وتذكيرهن وحثهن على الصدقة اذ لم يترتب على ذلك مفسدة وخوف فتنة على الواعظ أو الموعوظ أو غيرهما وفيه أيضا تميز مجلس النساء اذا حضرن مع الرجال لان الاختلاط رعا كان سببا للفتنة الناشئة عن النظر أو غيره قوله فلما فرغ من الصلاة فأتى النساء فذكرهن الحديث فيه تقديم صلاة العيد على الخطبة وقال النووي وليس كما قال انما نزل اليهن بعد خطبة العيد وبعد انقضاء وعظ الرجال وقد ذكره مسلم صريحاً في حديث جابر كافي الانظار الذي أورده المصنف وهو صريح أنه إنما نزل بعد فراغ خطبة الرجال قال المصنف رحمه الله تعالى وقوله نزل يدل على أن خطبته كانت على شيء عال انتهى (وعن سعد المؤذن رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكبر بين أضفاف الخطبة يكبر التكبير في خطبة العيد رواه ابن ماجه وعن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة رضى الله عنه قال السنة أن يخطب الامام في العيد من خطبتين يفصل بينهما ما يجلس رواه الشافعي)

والاهل عن تعلق بهم الغيرة غالباً رصدهم كلامه بالبين لارادة التاكيد للخبر وان كان لا يرتب في صدقه ويؤخذ من قوله يا أمة محمد ان الواعظ ينبغي له حال وعظه ان لا يأتي بكلام فيه تعظيم نفسه بل يبالغ في التواضع لانه أقرب الى انتفاع من سعه وفيه أيضا معنى الاشفاق كما يخاطب الوالد ولده اذا أشفق عليه بقوله يا بني كذا قبل ولم يقل يا أمي لما في الاضافة الى المضمرة من الاشعار بالتكريم والمقام مقام تحذير وتخويف فماسب العدول الى المظهر ثم كرر التذنية فقال (يا أمة محمد والله لو تعاونوا من عظمة الله وعظيم انتقامه من أهل الجرائم وشدة عقابه وأهوال انقامه وما بعدهوا قبل معناه لودام عليكم كادام

على لان علمه واصل بخلاف غيره وقيل لو علم من سعة رجة الله وحله وغير ذلك مما أعلم (أضحكتم قليلا) معنى القلة هنا
العدم كما في قولهم قليل التشكي أي عديمه والنقد يرتكز الضحك أولم يتبع منكم الانذار الغلبة الخوف واستيلاء الحزن
(وليكبرتم) على مقاماتكم من ذلك (كثيرا) ومنه قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا أي غير منقطع وضحكى ابن بطلان
عن المهلب ان سبب ذلك ما كان عليه الانصار من محبة الله والوفاء وأطال في تقرير ذلك بما لا طائل تحته ولا دليل عليه ومن
أين له ان المخاطب بذلك الانصار دون غيرهم ١٩٢ والقصة كانت في أوخر زمنه صلى الله عليه وآله وسلم حيث امتلأت المدينة

الحديث الأول هو من رواية عبد الرحمن بن سعد بن حماد بن سعد القرظ المؤذن عن أبيه
عن جده وعبد الرحمن ضعيف وقد أخرج نحوه البيهقي من حديث عبيد الله بن عبد الله
ابن عتبة قال السنة أن تفتح الخطبة بسبع تكبيرات تتري والسابعة بسبع تكبيرات
تتري وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عبيد الله وعبيد الله المذكور أحدهما
التابعين وليس قول التابعي من السنة ظاهر في سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد
قال باستحباب التكبير على الصفة المذكورة في الخطبة كثير من أهل العلم قال ابن القيم
وأما قول كثير من الفقهاء انه تفتح خطبة الاستسقاء بالاستسقاء وخطبة العيدين
بالتكبير فليس معهم فيه اسنة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم السنة تقضي
خلافه وهو افتتاح جميع الخطب بالحمد والحديث الثاني يرجح القياس على الجمعة
وعبيد الله بن عبد الله تابعي كما عرفت فلا يكون قوله من السنة دليلا على أن سنة النبي
صلى الله عليه وآله وسلم كما تروى في الاصول وقد ورد في الجلولس بين خطبتي العيد حديث
مرفوع رواه ابن ماجه عن جابر وفي اسناده اسهمل بن مسلم وهو ضعيف (وعن عطاء

عن عبد الله بن السائب رضى الله عنه ما قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
العيد فلما قضى الصلاة قال انا خطب في أحب أن يجلس للخطبة فلجئ إلى من أحب
أن يذهب فليذهب رواه النسائي وابن ماجه وأبو داود الحديث قال أبو داود وهو
مرسل وقال النسائي هذا خطأ والصواب أنه مرسل وفيه أن الجلولس لسماع خطبة
العيد غير واجب قال المصنف رجة الله تعالى وفيه بيان أن الخطبة سنة إذا ووجبت
وجب الجلولس لها انتهى وفيه أن تحجير السماع لا يدل على عدم وجوب الخطبة بل على
عدم وجوب سماعها إلا أن يقال انه يدل من باب الإشارة لانه إذا لم يجب سماعها لا يجب
فعلها وذلك لان الخطبة خطاب ولا خطاب الخطاب فإذا لم يجب السماع على المخاطب
لم يجب الخطاب وقد اتفق الموجبون لصلاة العيد وغيرهم على عدم وجوب خطبته
ولأعرف قائلا يقول بوجوبها

* (باب استحباب الخطبة يوم النحر) *

(عن الهرماس بن زياد رضى الله عنه قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب

بأهل مكة ووفود العرب وقد بالغ
ابن المنير في الردة عليه والتشنيع
بما يستغنى عن حكايته وفي
الحديث ترجيح التخويف في
الخطبة على التوسيع في
الترخيص لما في ذكر الرخص
من ملامة النفوس لما جبت
عليه من الشهوة والطبيب
الحاذق يقابل العلة بما يضادها
لإبصار يدها واستدله على ان
الصلاة المكسوف هيمة تخضعها
من التطويل الزائد على العادة
في القيام وغيره من زيادات ركوع
في كل ركعة وقد وافق عائشة
على رواية ذلك عبد الله بن عباس
وعبد الله بن عمرو متفق عليهما
ومثله عن أسماء بنت أبي بكر
وعن جابر عن عبد الله بن عمرو
عند أحمد وعن أبي هريرة عند
النسائي وعن ابن عمر عند البزار
وعن أم سفيان عند الطبراني وفي
رواياتهم زيادة رواها الحفاظ
الثقات فلا خذم أولى من الغامها
وبذلك قال جمهور أهل العلم من
أهل الفتيا وقد وردت الزيادة في
ذلك من طرق أخرى فعند مسلم

من وجه آخر عن عائشة وأخر عن جابر ان في كل ركعة ثلاث ركوعات وعند من وجه آخر عن ابن عباس الغناس
ان في كل ركعة أربع ركوعات ولأبي داود من حديث أبي بن كعب والبراء من حديث علي ان في كل ركعة خمس ركوعات ولا
يخلو اسنادهم عن علة وقد أوضح ذلك البيهقي وابن عبد البر ونقل الحفاظ ابن القيم رجة الله عن الشافعي وأحمد والبخاري
انهم كانوا يعدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غطا من بعض الروايات فان أكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها إلى بعض
ويجمعها ان ذلك كان يوم مات إبراهيم وإذا التحدث القصة تغيب الاختيار بالرجوع بعضهم بين هذه الاحاديث بعدد الواقعة

وان الكسوف وقع مرارا فيكون كل من هذه الالوجه جائزا والى ذلك نحا الحق امكن لم يثبت عنده الزيادة على أربع ركعات وقال ابن خزيمة وابن المنذر والمطاطبي وغيرهم من المشافعية يجوز العمل بجميع ما ثبت من ذلك وهو من الاختلاف المباح وقواه النووي في شرح مسلم وفي حديث الباب من التواتر المبادرة بالصلاة وسائر ما ذكره عند الكسوف والزجر عن كثرة الضحك والحث على كثرة البكاء والتحقق بما يصيب المرأة اليه من الموت والقنأ والاعتبار بما بات الله وفيه الرد على من زعم أن للكواكب تأثيرا في الارض لا تنفاه ذلك ١٩٣ عن الشمس والقمر فكيف عبادوهم ما وفيه

تقديم الامام في الموقف وتهديل الصفوف والتكبير بعد الوقوف في موضع الصلاة ويأذنها يخشى اعتقادها على غير الصواب واهتمام الصحابة بتقل أفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليقف لدى به فيها ومن حكمته وقوع الكسوف تبين انموذج ما سيقع في القيامة وصورة عقاب من لم يذنب والتنبه على سلوك طريق الخوف مع الرجاء لوقوع الكسوف بالكواكب ثم كشف عنه ذلك ليكون المؤمن من ربه على خوف ورجاء وفي الكسوف اشارة الى تقويم رأى من يعبد الشمس والقمر وحصل بعضهم الامر في قوله تعالى لا تعبدوا الشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن على صلاة الكسوف لانه الوقت الذي يناسب الاعراض عن عبادتهم الما يظهرفهم من التغير والنقص المنزه عن المعبود جل وعلا سبحانه (عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهم ما قال لما كسفت الشمس على عهد رسول

الناس على ناقته اعضبا يوم الاضحى يعني رواه أحمد وأبو داود * وعن أبي امامة رضي الله عنه قال سمعت خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن يوم النحر رواه أبو داود * وعن عبد الرحمن بن معاذ التميمي رضي الله عنه قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن في فقتحت أعماغا حتى كأن نسمع ما يقول ونحن في فمنا زمانا نطقو يعلمهم مناسكهم حتى بلغ الجار فوضع اصبعيه السبابتين ثم قال بحصا الخد فثم أمر المهاجرين فتنزلوا في مقدم المسجد وأمر الانصار فتنزلوا من وراء المسجد ثم نزل الناس بعد ذلك راواه أبو داود والنسائي بمعناه) الاحاديث الثلاثة سككت عنها أبو داود والمندري ورجال اسناد الحديث الاول ثقات وكذلك رجال اسناد الحديث الثاني وكذلك رجال اسناد الحديث الثالث وفي الباب عن رافع بن عمر والمزني عن أبي داود والنسائي وعن أبي سعيد عند النسائي وابن ماجه وابن حبان وأحمد وعن ابن عباس عند البخاري وله حديث آخر عند لطبراني وعن أبي كاهل الاحمسي عند النسائي وابن ماجه وعن أبي بكرة وسياق وعن ابن عمر عند البخاري وعن ابن عمر بن العاص عند البخاري أيضا وغيره وعن جابر عند أحمد وعن أبي حرة الرقائي عن عمر عند أحمد أيضا وعن كعب بن عاهم عند الدارقطني وأحاديث الباب تدل على مشروعية الخطبة في يوم النحر وهي ترد على من زعم أن يوم النحر لا خطبة فيه للعاج وأن المذكور في أحاديث الباب انما هو من قبيل الوصايا العامة لأنه خطبة من شعار الحج ووجه الرقآن الرواة هي خطبة كما سموا التي وقعت بعرفات خطبة وقد اتفق على مشروعية الخطبة بعرفات ولادله على ذلك الاماروى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه خطب بعرفات والقاتلون بعدم مشروعية الخطبة يوم النحرهم المالكية والخنفية وقالوا خطب الحج ثلاث سابع ذي الحجة ويوم عرفة وثاني يوم النحر ووافقهم الشافعي الا أنه قال يدل ثاني النحر نالسه وزاد خطبة رابعة وهي يوم النحر قال وبالنسب اليها حاجة ليعملوا أعمال ذلك اليوم من الرمي والذبح والحلق والطواف واستدل بأحاديث الباب وتعبه الطحاوي بأن الخطبة المذكورة ليست من متعلقات الحج لانه لم يذكر فيها اسم من أعمال الحج وانما ذكر وصايا عامة كما تقدم قال ولم ينقل أحد أنه علمهم فيها - بالاسمية تعلق بالحج يوم النحر فعرفنا أنهم لم تقدمه لاجل الحج وقال ابن

٢٥ نيل م ث الله صلى الله عليه وآله وسلم نودي ان الصلاة جامعة) وفي الصحيحين من حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث مناديا فنادى بذلك قال ابن دقيق العيد هذا الحديث حجة لمن استحب ذلك وقد اتفق على انه لا يؤذن لها ولا يقام والتقدير ان الصلاة ذات جماعة حاضرة وظاهر الحديث ان ذلك كان قبل اجتماع الناس وليس فيه انه بعد اجتماعهم نودي بالصلاة جامعة حتى يكون ذلك بمنزلة الإقامة التي يعقبها الفرض ومن ثم لم يعول في الاستدلال على انه لا يؤذن لها وان يقال فيها الصلاة جامعة الا على ما أرسله الزهري قال في الام ولا أذان لكسوف

والله دولا لا غير مكتوبة وان امر الامام من يشق الصلوة جماعة احييت ذلالم فان الزهري يقول كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم باصر المؤذن في صلاة العبد ان يقول الصلوة جماعة وفي هذا الحديث رواية تابعي عن تابعي عن حماد بن القاسم عن ابن جابر عن ابن عمر عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من صلى الفجر فليحضر الجمعة ولو لم يجد الا نفسه فليصلي بها ولو لم يجد الا نفسه فليصلي بها ولو لم يجد الا نفسه فليصلي بها

(عن عائشة رضي الله عنها ان) امرأة (يمردية) قال في الشغل ثم انف على امها (جاءت نالها) عطية (فقات لها اعادك الله) اي اجارك (مر عذاب القبر فأت عائشة) ١٩٤ رضى الله عنه (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) متة همة منه

عن قول اليهودية ذلك الكبرياء
لم تعله قبل (أعذب الناس في
قبورهم) فقال رسول الله صلى
الله عليه وآله (و... لم عاذا
بالله) أي أعوذ من كوني عاذا
بديسبائنه (من ذلك) أي من
عذاب القبر وفي رواية مسروق
عنها عنه - البخاري في الجنة
فقال نعم عذاب القبر حق قالت
فأرأيت رسول الله صلى الله
عليه وآله (و... لم بعد صلى صلاة
الاعتوذ من عذاب القبر قال
ابن المنير في الحاشية ومناسبة
الاعتوذ عند الكبرياء) وفان ظلمة
النار بالكبرياء وفان ظلمة القبر
وان كانتم اراوا الشيء بالشيء يذكرو
فيخاف من هذا كما يخاف من
هذا فيحصل الاتعاظ بهن في
القبور كما ينبغي من غائبة
الآخرة اه قال الطحاوي كما
يحي عنه النور بشي الله صلى
الله عليه وآله وسلم مع اليهودية
بذلك فارتاع ثم أوحى اليه بعد
ذلك بمحنة القبر وأنه لما رأى
استغراب عائشة حين سمعت
ذلك من اليهودية وسأله عنه

لقد ارادنا فعل ذلك من اجل تبليغ ما ذكره لكثرة الجمع الذي اجتمع من اهل مدينة الديار
فطن الذي رآه أنه خطب قال وأما ما ذكره الشافعي ان بالناس حاجة الى تعليمهم أسباب
الصلح المذكورة فليس يتعين لان الامام ~~يكنه~~ أن يعلمهم ايها العبادكم يوم عرفة انتهى
وأجيب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم نبه في الخطبة المذكورة على تعظيم يوم النحر وعلى
تعظيم عشرين ليلة وعلى تعظيم البلد الحرام وقد يجوز ان العصابة المذكورة تكون بتسميتها
خطبة كما تقدم فلا تفتى في تأويل غيرهم وما ذكره من امكان تعليم ما ذكره يوم عرفة
يعكر عليه كونه يرى مشروعية الخطبة ثاني يوم النحر وكان يمكن أن يعلموا يوم القروية
جميع ما يأتي بعده من أعمال الحج لكن لما كان في كل يوم أعمال ليست في غيره شرع
تجديد التعليم بسبب تجديد الأسباب وقديين الزهري وهو عالم أهل زمانه أن الخطبة ثاني
يوم النحر نقلت من خطبة يوم النحر وان ذلك من عمل الاصحاب يعني بنى أمية كما أخرج ذلك
ابن أبي شيبة عنه وهذا وان كان من سلاكنه مع تضاد ما سبق وبأنه ان السنة الخطبة
يوم النحر لثانيه وأما قول الطحاوي انه لم يعلمهم شيئا من أسباب الصلح في يوم ما عند
البحاري من حديث ابن عمرو بن العاص انه شهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب
يوم النحر وذكر فيه السؤال عن تقديم بعض المناسك وثبت أيضا في بعض أحاديث الباب
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خذوا عني مناسككم فكأنه وعظهم وأحال في
تعليمهم على تاتى ذلك من أفعاله قوله ونحن في أيام منى أربعة أيام يوم النحر وثلاثة أيام
بعده وأحاديث الباب صرحه بيوم النحر فيجعل المطلق على المقيد ويتعين يوم النحر
قوله ثم قال بحصا الخذف فيه استهارة القول للقول وهو كثير في السنة والمراد انه وضع
أحدى السبابتين على الاخرى ليبرهن انه يريد حصا الخذف والخذف بالخاء والذال المجتمعتين
ويروى بالخاء المعجمة والاول أصوب قال الجوهرى في فصل الخاء المعجمة حذفته بالعماء
أى زميته ثم اوفى فصل الخاء المعجمة الخذف بالخاء الرى به بالا صابع وسيأتى ذكره مقدار
حصا الخذف في باب استحباب الخطبة يوم النحر من كتاب الحج لان المصنف رحمه الله
سيكرر هذه الاحاديث المذكورة في هذا الباب جميعها هنا لك وسنشرح هذا الكلام
تعرض لشرحه ههنا من ألفاظ هذه الاحاديث (وعن أبي بكره رضى الله عنه قال خطبنا
النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر فقال أتدرون أى يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم

لَوْ نَوَامِنَهُ عَلَى خَيْفَةٍ أَهْ (نَمْذَكُوت)

عائشة (حديث الكـ) وف تم قالت في آخره ثم أمرهم أن يتعوذوا من عذاب القبر) وهذا موضع التبعيد في البصري على ما لا يخفى وهو التعوذ من عذاب القبر في الكـ وف وفي الحديث ان اليهودية كانت عارفة بعذاب القبر واوله من كونه في التوراة أرنبى من كتبهم وان عذاب القبر حق يجب الايمان به وقد دل القـ رآن في مواضع على انه حق فخرج ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم في قوله فان له معيشة من كذا قال عذاب القبر وفي الترمذي عن علي قال ما رأيت مثله

من عذاب القبر حتى نزلت الهالكات ثم حُتِي زوتم المقابر وقال قتادة والربيع بن أنس في قوله تعالى سنعذبهم مرة من
أحدهما في الدنيا والآخرة عذاب القبر وأخرجه أيضا البخاري في الجنائز وكذا مسلم والنسائي (عن ابن عباس رضي الله
عنهما) ذكر حديث الكسوف بطوله ثم قال قالوا أي العصابة وفي حديث جابر عن أبيه أنه سئل عن الصلاة قال لا أبي
ابن كعب شيئا صنعت في الصلاة لم تكن تصنعها الحديث فذكر في حديث ابن عباس إلا أن في حديث جابر أن ذلك كان في
الظهر والعصر فإن كان محدوظا نهي في قصة أخرى وأهلها القصة التي ١٩٥ حكاه أنس وذكرنا ما وقعت في صلاة الظهر

وقد تقدم سميته في باب وقت
الظهر وإذا زالت الشمس من
كتاب المواقيت لكن فيه عرضت
على الجنة والنار في عرض هذا
المناظر حسب ما حدث جابر
فهو يشبه بسباق ابن عباس في
ذكر العنقود وذكر النساء كذا
في الفتح (يارسول الله رأيتك
تفاوت) كذا للاكثر بصيغة
الماضي وفي رواية تفاوت بصيغة
المضارع بضم الهمزة وبجذ
أحد التامين (شيا في مقامك
ثم رأيتك كعكت) وفي رواية
تكعكت أي تأخرت أو تتهترت
وقال أبو عبيدة كعكته
تكعكع وهو يدل على أن كعك
متعد وتكعكع لازم وكعكع
يقضي منه ولا يرى أنك
كعكعت نفسك واسلم رأيتك
كعكعت نفسك سن الكف وهو
المنع (قال) صلى الله عليه وآله
وسلم (اني رأيت الجنة) أي رؤيا
عينية كشف لهن أفسر آه على
حقيقة تهاطويت المسامة بينهما
كبيت المقدس حيث وصفه
لقبر ريش وفي حديث أسماء

فسكت حتى ظننا أنه سيمر به بغير اسمه قال أنيس يوم النحر قلنا بلى قال أي شهر هذا قلنا
الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا أنه سيمر به بغير اسمه فقال أنيس دا الحجة قلنا بلى قال
أي بلده هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا أنه سيمر به بغير اسمه فقال أنيس
البلدة قلنا بلى قال فإن دماكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في
بلدكم هذا إلى يوم تلقون ربكم الأهل بلغت قالوا نعم قال اللهم أشهد قلبنا ما شاهد
الغائب فرب ما يبلغ أوعي من سامع فلا ترجعوا بعدي كفار يضرب بعضكم رقاب بعض
رواه أحمد والبخاري قوله أتدرون أي يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم في البخاري من
حديث ابن عباس أنهم قالوا يوم حرام وقالوا عند رسول الله عن الشهر شهر حرام وعند
سؤاله عن البلد بلد حرام وعند البخاري أيضا من حديث ابن عمر في حديث أبي بكر
إلا أنه ليس فيه قوله فسكت في الثلاثة الموضع وقد جمع بين حديث ابن عباس وحديث
الباب وشوهم بتعدد الواقعة قال في الفتح وليس بشئ لأن الخطبة يوم النحر إنما تشرح مرة
واحدة وقد قال في كل منهما أن ذلك كان يوم النحر وقيل في الجميع بينهم أن بعضهم يادر
بالجواب وبعضهم سكت وقيل في الجمع أنهم فوضوا الأمر أولا كلهم بقوله الله ورسوله
أعلم فلما سكت أجابه بعضهم دون بعض وقيل وقع السؤال في الوقت الواحد مرتين
بلفظين فلما كان في حديث أبي بكر فثمة ليست في حديث ابن عباس لقوله فيه أتدرون
سكنوا عن الجواب بخلاف حديث ابن عباس ظنوه عن ذلك أشار إلى هذا الكرماني
وقيل في حديث ابن عباس اختصار بينه وبين رواية أبي بكر فكانه أطلق قواهم قالوا يوم
حرام باعتباره أنهم قرروا ذلك حيث قالوا بلى قال الحافظ وهذا جمع حسن والحكمة في
سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم عن الثلاثة وسكونه بعد كل سؤال منها قاله القرطبي من
أن ذلك كان لاستحضار فروعهم ولبية بلوا عليه بكلماتهم ويستشعروا عظمة ما يخبرهم عنه
ولذلك بعد هذا فإن دماكم الخ مبالغة في بيان تحريم هذه الأشياء اه ومناط التشبيه في
قوله كحرمة يومكم هذا وما بعده ظهر عند السامعين لأن تحريم البلد والشهر واليوم
كان ثابتا في نفوسهم فقرأوا عندهم بخلاف النفوس والأموال والأعراض فكانوا
يستحيونهم في الجاهلية فطرا الشرع عليهم بأن تحريمهم المسلم وماله وعرضه أعظم

دنت من الجنة حتى لو اجترأت عليهم الجنة لكم بقطاف من قطانها أو مثلت له في الحائط كأنظباغ الصور في المرأة فبرأي جميع
ما فيها وفي حديث أنس عند البخاري في النوحية عرضت على الجنة والنار أنفا في عرض هذا الحائط وأنا أصلي وفي رواية لقد
مثلت ولمسلم صورت ولا يقال الانطباع اغاها في الأجسام الصغيلة لأن ذلك شرط عادي فيجوز أن تغرق العادة خصوصاً صلى
الله عليه وآله وسلم (فتناولت) أي في حال قيامه الثاني من الركعة الثانية كالأرواح بعد من منصور من وجه آخر عن زيد بن
أسلم (عنقودا) منها أي من الجنة أي وضعت يدي عليه بحيث كنت قادرا على تحويله لكن لم يقدر لي قطفه (ولو أميته) أي

تصدقني فاني رأيتك أن كثرا أهل النار واستشكل مع حديث أبي هريرة أن أدنى أهل الجنة منزل من له زوجتان من الدنيا ومقتضاه ان النساء ثلثا أهل الجنة واجيب بحديث أبي هريرة على ما بعد خروجهن من النار وأنه خرج مخرج التغلظ والتخفيف وعورض بأخباره صلى الله عليه وآله وسلم بالرؤية الخاصة وفي حديث جابر وأكثر من رأيت في النساء إلا أني ان أفتن أفشين وان سئلن يخان وان سألن الحفن وان أعطين لم يشكرن فدل على ان الرقي في النار ممن من اتصف به ذوات ذميمة (قالوا هم يارسول الله قال بكفرهن قيل بكفرن بالله قال) صلى ١٩٧ الله عليه وآله وسلم (يكفرن العشير) الزوج أي

احسانه لا ذاته وعدي النكفر

بالله بالياء ولم يعد كفر العشير بها لان كفر العشير لا يقتضي معنى الاعتراف ثم فسر كفر العشير بقوله (ويكفرن الاحسان) وكثر الاحسان تعظيما وعدم الاعتراف به أو جحده وانكاره كما يدل عليه قوله (لو أحسنت الى احد اهن الله سر كماه) عز

الرجل أو الزمان جميعا لتصدق المبالغة (ثم رأيت منك شيئا) قليلا لا يوافق غرضها في أي شيء كان (قالت ما رأيت منك قط خيرا) وليس المراد من قوله أحسنت خطاب رجل بعينه بل كل من يتأق منه الرؤية فهو خطاب خاص لفظا عام معنى واستدل به هذا الحديث البخاري على مشير وعية صلاة الكسوف جماعة قال في الفتح وان لم يحضر الامام الراتب فيؤم بهم بعضهم ربه قال الجوهري وعن الثوري ان لم يحضر الامام صلوا فرادى (عن أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنها ما قالت لقد أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أمر

بضرب برقع الباء هدا هو الصواب وهكذا رواه المتقدمون والمتأخرون وبه يصح المقصود هنا ونقل القاضي عياض ان بعض العلماء مضطربا بآسان الباء والصواب الضم وكذا قال أبو البقاء انه يجوز جزم الباء على تعدد شرط مقصود أي ان ترجعوا بضرب والمراد بقوله بعد أي بعد فراقي من موافقي هذا كذا قال الطبري أو يكون صلى الله عليه وآله وسلم تخفى ان هذا الامر لا يكون في حياته فنهاهم عنه بعد مماته والحديث فيه استحباب الخطبة يوم النحر وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه وجوب تبليغ العلم وتأكيد تحريم تلك الامور وتغليظها بالبلغ ما يمكن وفيه غير ذلك من الفوائد

(باب حكم الهلال اذا غم ثم علم به من آخر النهار)

(عن عيسى بن أنس عن عمرو له من الانصار رضى الله عنهم قالوا غم علينا هلال شوال فأصبحنا صياما بخافركب من آخر النهار فثم دواعي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انهم رأوا الهلال بالامس فأمر الناس أن يفتروا من يومهم وان يخرجوا العيدين من الغد رواه الخمسة الا الترمذي) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه وصححه ابن المنذر وابن السكن وابن حزم والخطابي وابن حجر في بلوغ المرام وعلق الشافعي القول به على صحته وقال ابن عبد البر أبو عمر مجهول قال الحافظ كذا قال وقد عرفه من صححه اد وقول المصنف عن غيره له من سقط القلم وهو أبو عمر كافي سائر كتب هذا الفن والحديث دليل لمن قال ان صلاة العيد تصلى في اليوم الثاني ان لم يتبين العيد الا بعد خروج وقت صلاته والى ذلك ذهب الاوزاعي والثوري وأحمد واسحق وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وهو قول للشافعي ومن أهل البيت الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب وقد ذلك أبو طالب بشرط أن يكون ترك الصلاة في اليوم الاول لباس كافي الحديث ورد بان كون الترك للباس انما هو للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه لا للركب لانهم تركوا الصلاة في يوم العيد بعد رؤيتهم للهلال بالامس فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهم كافي رواية أبي داود يدل على عدم الفرق بين عذر اللبس وغيره كما ذهب الى ذلك الباقر فانهم لا يفرقون بين اللبس وغيره من الاعذار اما ذلك واما قياسا لها عليه وظاهر الحديث ان الصلاة في اليوم الثاني اداء لا قضاء وروى الخطابي عن الشافعي انهم

نذب (بالعاقبة في كسوف الشمس) ليرفع الله عنهم البلاء عن عبادته وهل يقتصر على العاقبة أو هي من باب التنبية بالا على الأدنى الظاهر الثاني قوله تعالى وما ترسل بالآيات الا تخويفا واذا كانت من التخويف فهي داعية الى التوبة والمسارعة الى جميع أفعال البر كل على قدر طاقتة ولما كان أشد ما يتوقع من التخويف النار جاء النذب بأعلى شيء يتق به النار لانه قد جاء من أعتق رغبة مؤمنة أعتق الله بكل عضومها وعضوانه من النار فمن لم يقدر على ذلك فليعمل بالحديث العام وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم اتقوا النار ولو بشق تمرة وبأخذ من وجود البر ما أمكنه قال ابن أبي حنزة (عن أبي موسى رضى الله عنه

قال خست الشمس فقام النبي صلى الله عليه وآله (وسلم فرعا) بكسر الراء صفة مشبهة أو بفتحها مصدر بمعنى الصفة أو
مفعول لمصدر (يخشى) أى يخاف (ان تكون الساعة) قد حضرت واستكمل هذا يكون الساعة لها مقدمات كثيرة لم تكن
وقعت كفتح البلاد واستخلاف الخلفاء وسر وج الخوارج ثم الاشراف كطلوع الشمس من مغربها والداية والرجال والمجان
وغير ذلك ويحاجب عن هذا باسقاط ان يكون هذا قبل ان يعلم الله تعالى به هذا العلامة أو لعل خشى أن يكون ذلك بعض
المقدمات أو ان الراوى ظن ان الخشبة ١٩٨ لذلك وكانت افعه كعقوبة تحدث كما كان يخشى عند هبوب الريح هذا

حاصل ما ذكره التروى تبعاً
اغيره و زاد بعضهم ان المراد
الساعة غير يوم القيامة أى
الساعة التى جعلت علامة على
اخر من الامور كونه صلى الله
عليه وآله وسلم أو غير ذلك وفى
الاول نظير لان قصة الخسوف
متأخرة جدا فقد تقدم ان موت
ابراهيم كان فى العاشرة كما اتفق
عليه أهل الاخبار وقد أخبر
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بكنه من الاشراف والحوادث
قبل ذلك وأما الثالث فتحسين
الظن بالصحابى يقتضى انه لا يجوز
بذلك الابتوقيف وأما الرابع
فلا يخفى بعده وأقربها الثانى
قلعه خشى ان يكون الكسوف
مقدمة لبعض الاشراف كطلوع
الشمس من مغربها ولا يستحيل
أن يتخلل بين الكسوف
والطلوع المذكور أشباههما
ذكر وتوقع متواليات بعضها اثر
بعض مع استحضار قوله تعالى
وما امر الساعة الا كلج البصر
أوهو اقرب قال فى الفتح ثم ظهر
لأنه يحتمل ان يخرج على مسئلة

ان علوا بالعمد قبل الزوال صلوا والام يصلوا بهم ولا من الغد لانه عمل فى وقت فلا
يعمل فى غيره قال وكذا قال مالك وأبو ثور قال الخطابي سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أولى بالاتباع وحديث أبى غير صحيح فالصحيح اليه واجب اه وحكى فى شرح القدورى
عن الحنفية انهم اذا لم يصلوا فى اليوم الثانى حتى زالت الشمس صلوا فى اليوم الثالث
قال لم يصلوا فيه حتى زالت الشمس سقطت سواء كان عذراً أو لغير عذر اه والحديث
وارد فى عيد الفطر فن قال بالقياس الحق به عيد الاضحية وقد استدلل بأمره صلى الله
عليه وآله وسلم للركب ان يخرجوا الى المصلى صلاة العيد الهادى والقاسم وأبو حنيفة
على ان صلاة العيد من فرائض الاعيان وخالفهم فى ذلك الشافعى وجهه وأصحابه قال
الزوى وجهه العلماء فقالوا انه اسنة وبه قال زيد بن علي والناصر والامام يحيى وقال
أوسعيد الاصطخرى من الشافعية انه افرض كفاية وحكاها المهدي فى البحر عن الكرخى
وأحمد بن حنبل وأبى طالب وأحمد بن حنبل الشافعى واستدل القائلون بانهم اسنة بحديث هل
على غيره قال لا الآن تطوع وقد قدمنا فى باب تحية المسجد الجواب عن هذا الاستدلال
بمسوط افرجعه واستدل القائلون انه افرض كفاية بانهم اشعار كالغسل والدفن
وبالقياس على صلاة الجنازة بجماع التكميرات والظاهر ما قاله الاولون لانه قد انضم
الى ملازمته صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العيد على جهة الاستمرار وعدم اخلاله بها
الامر بالخروج اليها بل ثبت كما تقدم أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالخروج للعوائق
والحيض وذوات الخدور وبالعنف ذلك حتى أمر من لها جليباب ان تلبس من لاجليباب
لها ولم يأمر بذلك فى الجمعة ولا فى غيرها من الفرائض بل ثبت الامر بصلاة العيد فى
القرآن كما صرح بذلك آتمة التفسير فى تفسير قول الله تعالى فصل لربك وانحر فلو المراد
صلاة العيد ونحو الاضحية ومن مقويات القول بانهم افرض اسقاطها الصلاة الجمعة كما
تقدم والنوافل لا تسقط انقراض فى الغالب (وعن عائشة رضى الله عنها قالت قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الفطر يوم يفطر الناس والاضحية يوم يضحي الناس
رواه الترمذى وصححه هو وعن أبى حنيفة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
السوم يوم يصومون والفطر يوم يفطرون والاضحية يوم يضحون رواه الترمذى أيضا

دخول النسخ فى الاخبار فاذا قيل يجوز ذلك زال الاشكال وقيل لعله روقوع الميمى لولا ما أعلاه وهو
الله تعالى بانه لا يقع قبل الاشراف تعظيمه لاهل الكسوف ليدل على وقوعه من أمته ذلك كيف يخشى ويقرع لاسيما اذا وقع
اهم ذلك بعد حصول الاشراف أو أكثرها وقيل لعل حال استحضار امكان القدرة غلبت على استحضار ما تقدم من الشرط
لاحتمال ان تكون تلك الاشراف كانت مشروطة بشرط لم يتقدم ذكره فتدفع الخوف بغير اشتراط انفق الشرط والله أعلم
انتهى وقيل هو من باب التخييل من الراوى كانه قال فرعا كالمشاي ان تكون القيامة والا فهو صلى الله عليه وآله وسلم عالم بان

ابن راشد عند الدارقطني وهذه طرق بعضها بغيره فلو لم ترد في ذلك الا رواية الاوزاعي لكانت كافية وقد ورد بالجهر وفيها عن علي مرفوعا وموقوفا آخرجه ابن خزيمة وغيره وقال به صاحب أبي حنيفة وأحمد وإسحق وابن خزيمة وابن المذور وغيرهم من محدثي الشافعية وابن العربي من المالكية وقال الطبري بخبر بين الجهر والاسرار وقال الاثمة الثلاثة يسري في الشمس ويجهري في القمر واحتج الشافعي بقول ابن عباس قرأتموه من قرأت سورة ٢٠٠ البقرة لانه لو جهر لم يحتج الى التقدير وعورض باحتمال أن

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من أيام أعظم عند الله سبحانه ولا أحب اليه العمل فيهن من هذه الايام العشر فأكثر واثنين من التمليل والتكبير والحمد ورواه أحمد وعنه نبيشة الهذلي رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيام التشرى في أيام كل وشرب وذكر الله عز وجل رواه أحمد ومسلم والشافعي قال البخاري وقال ابن عباس واذا كروا الله في أيام معاليكم أيام العشر والايام العبدودات أيام التشرى قال وكان ابن عمر وأبو هريرة يخرجان الى السوق في أيام العشر يركبان ويكبران بالس تكبيرهما قال وكان عمر بكبر في قبة بني قيسه أهل المسجد يكبرون ويكبر أهل الاسواق حتى يخرج معنى تكبيرا حديث ابن عمر أخرجه أيضا ابن أبي الدنيا والبيهقي في الشعب وأخرجه أيضا الطبراني في الكبير عن ابن عباس قوله ما من أيام العمل الصالح فيها في لفظ البخاري ما العمل الصالح في أيام وفي رواية كريمة عن الكشي في ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في هذه قال في الفتح وهذا يقتضي نفي أفضلية العمل في أيام العشر على العمل في هذا الايام ان فسر بأنها أيام التشرى وعلى ذلك جرى بعض شراح البخاري وزعم ان البخاري فسر الايام المبهمة في هذا الحديث بأنها أيام التشرى وفسر العمل بالتكبير اكونه أو ردالا ثارا المذكرة المتعلقة بالتكبير فقط وقال ابن أبي حنيفة الحديث دال على ان العمل في أيام التشرى أفضل من العمل في غيره قال ولا يعكر على ذلك كونها أيام عيد كما في حديث عائشة ولا ما صح من قوله انها أيام كل وشرب كما في حديث الباب لان ذلك لا يمنع العمل فيها بل قد منع فيها أعلى العبادات وهو ذكر الله تعالى ولم يمتنع فيها الا الصوم قال وسر كون العبادات فيها أفضل من غيرها ان العبادات في أوقات الغفلة فاضلة على غيرها وأيام التشرى في أيام محفلة في الغالب فصارت لها فيها من فضل على العبادات غيرها قال الحافظ وهو توجيه حسن الا ان المتنقول بعارضه والسياق الذي وقع في رواية كريمة شاذ يخالف لما رواه أبو ذر وهو من الحفاظ عن الكشي في وهو شيخ كريمة بافظ ما العمل في أيام أفضل منها في هذه العشر وكذا أخرجه أحمد وغيره عن غندر عن شعبة بالاسناد المذکور ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة فقال في أيام أفضل منه في عشر

يكون بعد امنه وأجيب بأن الشافعي ذكر تعليقه عن ابن عباس انه صلى بجنب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الكسوف ولم يسمع منه حرقا ووصله البيهقي من ثلاثة طرق أسانيد هامة وأجيب على تقدير محتمل بأن مثبت الجهر معه قد رزأه فالأخذ به أولى وان ثبت التعدد فيكون صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك لبيان الجواز وهكذا الجواب عن حديث سمرة عن ابن خزيمة والترمذي لم يسمع له صوتا انه ان ثبت لا يدل على نفي الجهر قال ابن العربي والجهر عندي أولى لانها صلاة جامعة ينادي لها ويخطب فأشبهت العبد والاسنة سقاها وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن وأحمد ابن حنبل يجهر فيها وتسكوا بهذا الحديث فاذا فسر عن قرأته كبر فركع واذ رفع رأسه من الركعة قال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد بالواو ثم يعاود القراءة في صلاة الكسوف أربع ركعات في ركعتين وأربع ركعات

وأربع ركعات بنصب أربع عطف على أربع السابق
 * (بسم الله الرحمن الرحيم أبواب سجود القرآن) *
 ذروا غير المسئلة على باب ما جاء في سجود القرآن وسنها أي سجدة التلاوة وهي من السنن المؤكدة عند الشافعية لم يثبت ابن عمر عند أبي داود والحاكم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ آيتين التلاوة فاذا أتم بالسجدة كبر وسجد وسجد ناعما وقال المالكية هل هي سنة أو فضيلة قولان مشهوران وقال الحنفية واجبة لقوله تعالى واسجدوا لله وقوله واسجدوا اقترب ومطلق

الامر للوجوب وعرض بان زيد بن ثابت قرأ على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتجيم فلم يسجد رواه الشيخان وقول عمر
أمرنا بالسجود يعني للتلاوة فمن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلاثم عليه رواه البخاري ووردت في القرآن في خمسة عشر
موضع الحديث عمرو بن العاص عند أبي داود والحاكم بإسناد حسن أقرأني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس عشرة
سجدة في القرآن منها ثلاث في المفصل وفي الحج سجدة واحدة وافقت الشافعية والحنفية على السجود في أربع عشرة منها إلا ان
الشافعية قالوا في الحج سجدة واحدة وليس سجدة من سجدة تلاوة والحنفية ٢٠١ عدوها الثانية الحج فيسجد في الاعراف

عقب آخرها والرعد عقب
والأصاال وفي الخلل ويقعون
ما يؤمرون وفي الأبرار ومن يندهم
خشوعا وفي هريم وبكا وأولى
الحج ويقعون ما يشاء وثانيتها
اعلمكم فلقون وفي القرقان
وزادهم فلقون وفي القلق
العرش العظيم وعند الحنفية
وما يعانون والم السجدة
لا يستكبرون وص وأتاب
وفصلت يسأمون وعند المالكية
تعبدون وأجر النجم والانشقاق
لا يسجدون والعلق آخرها فلو
سجد قبل تمام الآية ولو يعرف
لم يصح لان وقتها مما يدل بتمامها
والشهر وعند المالكية وهو
القول القديم للشافعي انها
احدى عشرة فلم يعدوا ثانيا
الحج ولا ثلاثة المفصل الحديث
لم يسجد النبي صلى الله عليه وآله
وسلم في شيء من المفصل منذ تحول
الى المدينة وأجيب بأنه ضعيف
وناف وغير صحيح ومنه وفي
حديث أبي هريرة عند مسلم
سجدنا مع النبي صلى الله عليه
وآله وسلم في اذا السماء انشقت

ذي الحجة وكذا رواه الدارمي عن سعيد بن الربيع عن شعبة ووقع في رواية وكيع باللفظ
الذي ذكره المصنف وكذا رواه ابن ماجه من طريق أبي معاوية عن الأعشى ورواه
الترمذي من رواية أبي معاوية وقال من هذه الايام العشر وقد ظن بعض الناس ان
قوله في حديث الباب يعني أيام العشر تفسير من بعض الرواة لكن ما ذكرنا من رواية
الطحايسى وغيره ظاهر في انه من نفس الخبر وكذا وقع في رواية القاسم بن أبي أيوب باللفظ
ما من عمل اركى عند الله ولا أعظم اجرا من خير بعمله في عشر الاضحي وفي حديث جابر
في صحيحه أبي عوانة وابن خبان ما من أيام أفضل عند الله من عشر ذي الحجة ومن جله
الروايات المصرحة بالعشر حديث ابن عمر المذكور في الباب فظاهر ان المراد بالايام في
حديث الباب عشر ذي الحجة قوله ولا الجهاد في سبيل الله يدل على تقرر أفضلية الجهاد
عندهم وكانهم استفادوه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم في جواب من سأله عن عمل
يعدل الجهاد فقال لأجده كما في البخاري من حديث أبي هريرة في قوله الارجل هو على
حذف مضاف أى العمل رجب قوله ثم لم يرجع بشئ من ذلك أى فيكون أنضل من
العامل في أيام العشر أو ما ياله قال ابن بطال هذا اللفظ يحتمل أمرين ان لا يرجع بشئ
من ماله وان يرجع هو وان لا يرجع هو ولا ماله بان رزقه الله الشهادة وتعبه الزين ابن
الخير بان قوله لم يرجع بشئ يستلزم أن يرجع بنفسه ولا بد انتهى قال الحافظ وهو تعقب
مردود فان قوله لم يرجع بشئ متكررة في سياق النقي فتعم ما ذكره ووقع في رواية الطحايسى
وغذد وغيره ما عن شعبة وكذا في أكثر الروايات فلم يرجع من ذلك بشئ قال والحاصل
ان نقي الرجوع بالشئ لا يستلزم انبات الرجوع بغير شئ بل هو على الاحتمال كما قال ابن
بطال انتهى ومعنى هذا الاختلاف على توجيه النقي المذكور الى القيد فقط كما هو
الغالب فيكون هو المنتقى دون الرجوع الذي هو المقيد أو توجيهه الى القيد والمقيد
فيمتزمان معا ويدل على الثاني ما عند ابن أبي عوانة باللفظ الامن عقر جواده واهريق
دمه وفي رواية له الامن لا يرجع بنفسه ولا ماله وفي حديث جابر الامن عقر وجهه التراب
والحديث فيه تنزيل أيام العشر على غيرها من السنة وتظهر فائدة ذلك فيمن نذر بصيام
أفضل الايام وقد تقدم الجمع بين حديث أبي هريرة عند مسلم خير يوم طلعت فيه الشمس
يوم الجمعة وبين الاحاديث الدالة على ان غيره أفضل منه والحكمة في تخصيص عشر ذي

٢٦ نيل واقرب اسم ربك وكان اسلام أبي هريرة سنة سبع من الهجرة وعبارة الفتح قد أجمع العلماء على ان
يسجد في عشرة مواضع هي متوالية الاثنية الحج وص وأضاف مالك ص فقط والشافعي في القديم ثمانية الحج فقط وفي الجديد
هي وما في المفصل وهو قول عطاء وعن أحمد مثل في رواية وفي أخرى مشهورة زيادة ص وهو قول الليث وأصح وابن وهب
وابن حبيب من المالكية وابن المنذر وابن سريج من الشافعية وعن أبي حنيفة من أنه لا يمكن نفي ثمانية الحج وهو قول داود ورواه
ذلك أقوال أخرى منها عن عطاء الخليل اساقى الجميع الاثنية الحج والانشقاق وقبل باسقاطها واساقطها ص أيضا وقبل الجميع

مشرع ولكن الزمان الاعراف وسبجان وثلاث المفصل وروى عن ابن مسعود وابن عباس الم تنزى بل وحسن تنزى والنجم
واقرأ عن سعيد بن جبيرة له باسقاط اقرأ عن عبيد بن عبيد بن غير مثله لكن باسقاط النجم وثابت الاعراف وسبجان وعن علي
فاورد فيه الامر بالسجود عزية وقيل بشرع السجود عند كل لفظ وقع فيه الامر بالسجود أو بالثلاث عليه أو النساء على
قاعله أو سبق مساق المدح وهذا يبلغ عددًا كبيرًا وقد أشار اليه أبو محمد بن الحثاب في قصيدته الاغزية انتهى (عن
عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قرأ ٢٠٢ النبي صلى الله عليه وآله وسلم النجم بمكة فسجد فيها) أي في آخرها (وسجد

من معه غير شيخ) هو امية بن خلف
منه البخاري في تفسير سورة
النجم أو الوليد بن المغيرة أو عتبة
ابن ربيعة كما في سيرة ابن احق أو
الوليد بن المغيرة أو عتبة بن ربيعة
بالشك كما في تفسيره وفيه ما
نظر ذكر في الفتح أو أبو اسحجة
سعيد بن العاصي أو أبو الهب أو
المطلب بن أبي وداعة والاول
أصح (أخذ كذا من حصى أو
تراب ورفعها الى جبهته) وفي
سورة النجم فسجد عليه (وقال
يكفي مني هذا) قال ابن مسعود
(فرأيتني) أي الشيخ المذكور
(بعد ذلك قتل كافرا) أي يندر
وبدأ البخاري بالنجم لانها أول
سورة أنزلت فيها سجدة كما عنده
في رواية اسرارهم والسابق من
اقرأ أو آتاه وأما بقيته فبعد
ذلك بدليل قصة أبي جهل فيمنه
صلى الله عليه وآله وسلم عن
الصلاة ورواه هذا الحديث ما بين
بصري وواسطي وكوفي وفيه
رواية الرجل عن زوج أمه
لان غندر ابن امرأة شعبة
والحديث والعامة والقول

الجنة ثم المازية اجتماع امهات العبادات فيها الطلج والصدقة والصيام والصلاة ولا يتأني
ذلك في غيره وعلى هذا هل تخصيص الفضل بالحاج أو يوم المقيم فيه احتمال وقال ابن بطال
المراد بالعلم في أيام التشريق التكبير فقط لأنه ثبت انهم أيام أكل وشرب وبطلان
وثبت تحريم صومها وروى فيها اباحة الله وبالحج والبر وشؤ ذلك قد علم على تنزيها لذلك
مع الحظ على الذكر والمشرع منه فيه التكبير فقط وتعقبه الزين بان العمل انما
يقوم منه عند الاطلاق العبادة وهي لا تنافي استيفاء حفظ النفس من الاكل وشربها
ذكر فان ذلك لا يسر تغرق اليوم واليلة وقال الكرماني الحث على العمل في أيام
التشريق لا يخص في التكبير بل المتبادر الى الذهن منه انه المناسك من الرمي وغيره
الذي يجتمع مع الأكل والشرب انتهى والذي يجتمع مع الأكل والشرب لكل أحد
من العبادة الزائدة على مفروضات اليوم واليلة هو الذكر المأمور به وقد فسره بالتكبير
كما قال ابن بطال وأما المناسك فمختصة بالحاج ويؤيد ذلك ما وقع في حديث ابن عمر
المذكور في الباب من الامر بالاكثر فيها من التماسك والتكبير وفي البيهقي من حديث
ابن عباس فأكثر وافيه من التماسك والتكبير ووقع من الزيادة في حديث ابن عباس
وان صيام يوم منها يعدل صيام سنة والعمل بسبعة ما ضعف وللترمذي عن أبي هريرة
يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة فيها بقيام ليلة القدر لكن اسناده
ضعيف وكذا اسناد حديث ابن عباس قوله قال ابن عباس هذا الاثر وصله عبد بن
جديد وفيه الايام المعدودات أيام التشريق والايام المعلومات أيام العشر وروى ابن
مردويه عن ابن عباس ان الايام المعلومات هي التي قبل يوم التروية ويوم التروية
ويوم عرفة والمعدودات أيام التشريق قال السافظ واسناده صحيح وظاهره ادخال يوم
العید في أيام التشريق وقد روى ابن أبي شعبة عن ابن عباس أيضا ان المعلومات يوم
البحر وثلاثة أيام بعده ورجح الطحاوي هذا القول تعالى اذكروا اسم الله في أيام
معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام فانه يشعر بان المراد أيام البحر قال في الفتح وهذا
لا يمنع تسمية أيام العشر بمعلومات ولا أيام التشريق بمعدودات بل تسمية أيام التشريق
معدودات متفق عليه اقوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات الآية وهكذا قال
المهدي في البحر ان أيام التشريق هي الايام المعدودات اجماعا وقيل انها معيت

وأخرجه البخاري أيضا في هذا الباب وفي معية النبي صلى الله عليه وآله وسلم والغازي والتفسير
وأورد ودو النساء فيهما أيضا (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال) السجود في سورة (من عزم من عزم السجود) أي من
المأمور بها والعزم في الأصل عقد القلب على الشيء ثم استعمل في كل أمر محتوم وفي الاصطلاح ضد الرخصة وهي ما ثبت على
مخلاف الدليل اعذر وفي الفتح المراد بالعزم ما وردت العزيمة على فعلها كصيغة الامر منه لا بناء على ان بعض المندوبات
أكد من بعض غيره من لا يقول بالوجوب وقد روى ابن المنذر وغيره عن علي بن الحسين ان العزم جزم والنجم واقرا

والم تنزيل وكذا ثبت عن ابن عباس في الصلاة الاخر وقيل الاعراف وسبحان وحده الم أخرجه ابن أبي شيبة (وقد رأيت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسجد فيها) موافقة لآخيه داود عليه السلام وشكر القبول بوقته وللناس من حديث
ابن عباس قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد في ص وقال سجدها داود بوقته وسجدها شكريا وفي حديث أبي سعيد
الخدري عند أبي داود بإسناد صحيح على شرط البخاري خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم فقرأ ص فلما سجد بالسجود
تشرنا في تمنا له فلما رأنا قال انما هي بوقته وليكن قد استعدتكم ٢٠٣ للسجود فنزل وسجد فيسحب السجود لصلما

ذكر وعند البخاري في تفسير

سورة ص من طريق مجاهد قال

سألت ابن عباس من أين سجدت

فقال أو ما تقرأ أو من ذرية داود

وسايمان أولئك الذين هدى الله

فهداهم اقتده في هذا الله

استنبط مشروعية السجود

فيها من الآية وفي حديث الباب

انه أخذ عن النبي صلى الله عليه

وآله وسلم ولا تعارض بينهما

لاحتمال ان يكون استقاده من

الطريقين وزاد في احاديث

الانبياء من طريق مجاهد أيضا

فقال ابن عباس نبيكم من أمران

يقبض بهما فاستنبط منه وجه

سجود النبي صلى الله عليه وآله

وسلم فيها من الآية والمعنى اذا

كان نبيكم مأثورا بالاقتداء بهم

فانت أولى وانما أمره بالاقتداء

بهم ليدتمكلم بجميع فضائلهم

الجليلة وخصائهم الجليلة وهي

نعمته ليس وراءها عمة فيجب

عليه الشكر لذلك قال في الفتح

وسبب ذلك كون السجدة التي

في ص انما وردت بلفظ الركوع

فلولا التوقيف لما ظهر ان فيها

بعد ودان لانها اذا زيد علم اشئ عند ذلك حصر أي في حصر العدد وقد وقع
الطلاف في أيام التذريق فقتضى كلام أهل اللغة والفقه ان أيام التشريق ما بعد يوم
التحريم على اختلافهم هل هي ثلاثة أو يومان امكن ما ذكره من سبب تسميته بذلك يقتضى
دخول يوم العيد فيها وقد حكى أبو عبيد ان فيه قولين أحدهما لانهم كانوا يشركون فيها
لحوم الاضاحي بقدر ونحو ويرزونها للشمس فانهم لانها كاه أيام تشريق صلاة يوم
التحرير صارت معها اليوم التحريم وهذا أعجب القولين الى ان قال الحافظ وأظنه أراد
ما حكاه غيره ان أيام التشريق سميت بذلك لان صلاة العيد انما تصلى بعد ان تشرق
الشمس وعن ابن الأعرابي قال سميت بذلك لان الهدايا والضحايا لا تقصر حتى تشرق
الشمس وعن يعقوب بن السكيت قال هو من قول الجاهلية اشرق فيبر كيمنا غير أي
ندفع للحر قال الحافظ وأظنهم أخرجوا يوم العيد منها الشهر به بلفظ يخصه وهو العيد
والافهم في الحقيقة تبعه الى التسمية كما بين من كلامهم ومن ذلك حديث علي عليه
السلام لاجعة ولا تشريق الا في مضر جامع أخرجه أبو عبيد بإسناد صحيح اليه وقوفا
ومعناه لاصلاة جعة ولا صلاة عيد قال وكان أبو حنيفة يذهب بالتشريق في هذا الى
التكبير في دبر الصلاة يقول لا تكبير الا على أهل الامصار قال وهذا لم يجده أحد يعرفه
ولا وافقه عليه صاحباه ولا غيرهما ومن ذلك حديث من ذبح قبل التذريق فلهي دأى
قبل صلاة العيد رواه أبو عبيد من مرسل الشعبي ورجاله ثقات وهذا كما يدل على ان
يوم العيد من أيام التشريق قوله وكان ابن عمر وأبو هريرة يخطب في صلاة العيد لم أره موصولا
وقد ذكره البيهقي معلنا عنه او كذا البغوي قوله وكان عمر الخضر صلاة سعيد بن منصور
وأبو عبيد وقوله ترجع بتخفيف الجيم أي تضرب وتضرب وهي مبالغة في اجتماع رفع
الاصوات وقدر فعل تكبير التشريق عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند البيهقي
والدارقطني انه صلى الله عليه وآله وسلم كبر بعد صلاة الصبح يوم عرفة الى العصر آخر
أيام التشريق وفي اسناده عمرو بن بشر وهو متروك عن جابر الجعفي وهو ضعيف عن
عبد الرحمن بن سابط قال البيهقي لا يحتج به عن جابر بن عبد الله وروى من طريق أخرى
مختلفة أخرجهما الدارقطني مدارها على عبد الرحمن المذكور واختلاف فيها في شيخ
جابر الجعفي ورواه الحاكم من وجه آخر عن فطر بن خليفة عن أبي الفضل عن علي

سجدة وفي الحديث التحديت والعنونة والقول وأخرجه أيضا في احاديث الانبياء وأبو داود والترمذي في الصلاة والناس في
في التفسير (وحديثه) أي حديث ابن عباس (رضي الله عنه) ما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد بالنجم تقدم قريبا من
رواية ابن مسعود وزاد في هذه الرواية وسجد معه المسلمون والمشركون) أي الحاضر منهم لما سمعوا واذا كرطوا غيبتهم اللات
والعزى ومائة الثالثة الأخرى لما قيل لا يصح انه أتى على آلهتهم وكيف يتصور ذلك وقد أدخل هسمة الاستسكار على
الاستسكار بعد الفاء في قوله في السورة أقرأ بيم المستدعية لانكار فعل الشريك والمعنى أعجب لكون هؤلاء أي اللات والعزى ومائة

شركا فاختبروني بما نعلمه وان كانت آلهة وما هي الا أسماء سميت وجابجود الهوى لاعتق حجة أنزل الله بها قال القسطلاني
وفي كافي المواهب اللدنية من ذلك ما يكفي ويشفي (و) كذا في حديثه صلى الله عليه وآله وسلم (الجن والانس) هو من باب
الاجمال بعد التفصيل كافي قوله تعالى تلك عدة كاملة قاله الكرماني وزاد صاحب الدمع الصريح أو تفصيل بعد اجمال
لان كلا من المسابن والمشر كين شامل للانس والجن قال في الفتح وكان ابن عباس استند في ذلك الى اخبار النبي صلى الله عليه
وآله وسلم امام مشافهة له واما بواسطة لاندلم ٢٠٤ يحضر القصة اصغره وأيضاً فهو من الامور التي لا يطلع عليها الانسان

وعار قال وهو صحيح وضع من فعل عمرو علي وابن عباس وابن مسعود وأخرج
الدارقطني عن عثمان انه كان يصلي من ظهر يوم النحر الى صبح يوم الثالث من أيام
التشریق وأخرج أيضاً وهو الصحيح عن ابن عمر وزيد بن ثابت انهما كانا ينفلان ذلك
وجاء عن ابن عمر خلاف ذلك رواه ابن أبي شيبه وأخرج الدارقطني عن جابر وابن عباس
انهما كانا يكبران ثلاثاً ثلاثاً بنسبتين ضعيفتين وقال ابن عبد البر في الاستذكار صرح عن
عمرو وعلي وابن مسعود انهم كانوا يكبرون ثلاثاً ثلاثاً كبر الله أكبر الله أكبر وقد
حكى في البحر الاجماع على مشروعية تكبير التشریق الا عن التخي قال ولا وجه له وقد
اختلف في محله فحكى في البحر عن علي وابن عمر والعنبري والعمري وأحمد بن حنبل
وأبي يوسف ومحمد وأحمد أقوال الشافعي ان محله غيب كل صلاة من فجر عرفة الى آخر
أيام التشریق وقال عثمان بن عفان وابن عباس وزيد بن علي ومالك والشافعي في أحد
أقواله بل من ظهر النحر الى فجر الخامس وقال الشافعي في أحد أقواله بل من مغرب يوم
النحر الى فجر الخامس وقال أبو حنيفة من فجر عرفة الى عصر النحر وقال داود والزهری
وسعيد بن جبیر من ظهر النحر الى عصر الخامس قال في الفتح وفيه اختلاف بين العلماء
في مواضع فقه من خص التكبير على اعقاب الصلوات ومنهم من خص ذلك بالمكذوبات
دون النوافل ومنهم من خصه بالرجال دون النساء والجماعة دون المنفردة وبالواحدة دون
المنفصلة وبالمقيم دون المسافر وسأكن المصدرون القرية قال وللعلماء أيضاً اختلاف في
ابتدائها وانتهائها فقبل من صبح يوم عرفة وقبل من ظهره وقبل من عصره وقبل من صبح
يوم النحر وقبل من ظهره وقبل في الانتهاء الى ظهر يوم النحر وقبل الى عصره وقبل الى
ظهر ثانيه وقبل الى صبح آخر أيام التشریق وقبل الى ظهره وقبل الى عصره قال
حكى هذه الاقوال كلها النووي الا الثاني من الانتهاء وقد رواه البيهقي عن أصحاب
ابن مسعود ولم يثبت في شيء من ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث واضح
ما ورد فيه عن الصحابة قول علي وابن مسعود انه من صبح يوم عرفة الى آخر أيام منى
آخر جهه ابن المنذر وغيره وأما صفة التكبير فاصح ما ورد فيه ما أخرجه عبد الرزاق
بسند صحيح عن سلمان قال كبروا الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر
جبیر ومجاهد وعبد الرحمن بن أبي ليلى أخرجه القريابي في كتاب العبدین من طریق

الابتوتيف وتجويزانه كثر له
عن ذلك بعد لانه لم يحضرها
قطعا انتهى (عن زيد بن ثابت
رضي الله عنه أنه قرأ على النبي
صلى الله عليه وآله وسلم والنجم
فلم يسجد فيها) لبيان الجواز لانه
لو كان واجبا لامره بالسجود قال
الحافظ وهذا أرجح الاحتمالات
وبه جزم الشافعي وقد روى البزار
والدارقطني باسناد رجاله ثقات
عن أبي هريرة ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم سجد في سورة
النجم وسجد ثمانية وعشرين
مر دويه في التفسير عن أبي سلمة
ابن عبد الرحمن أنه رأى أباه هريرة
يسجد في خاتمة النجم فسأله فقال
انه رأى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم يسجد فيها وأبو هريرة انما
أسلم بالمدينة وأما قول ابن القصار
ان الامر بالسجود في النجم
ينصرف الى الصلاة فردد بقوله
ورواه هذا الحديث مدنيون
الشيخ البخاري وفيه الحديث
والاخبار والمعتمنة والسؤال
وأخرجه البخاري في مجود
القرآن ومسلم في الصلاة وكذا أبو

داود والترمذي وقال حسن صحيح والنسائي (عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قرأ اذا السماء انشقت فسجد
بها فقبل له في ذلك) القائل أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف (فقال لو لم أر النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسجد لم أسجد) قال
في الفتح وعلى التثنية فيمكن ان يمتد به من لا يرى السجود في الصلاة ما تكرر كما مطلقا فلا يدل على بطلان الحديث أبدا
سنة وأما رافع لم ينافر أباه هريرة بعد ان أعلمه ما بالسننة في هذه المسئلة ولا احتجاء عليه بالعمل على خلاف ذلك قال ابن عبد البر
وأى عمل يدعي مع مخالفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين بعدد (عن ابن عمر رضي الله عنهم ما قال كان النبي

صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ علينا السورة فيها السجدة قيسجدة وتسجد) معه (حتى ما يجدا حدنا) أى بعضنا (موضع
جهته) أكثر الساجدين وضيق المسكن وقد روى البيهقي بإسناد صحيح عن عمرو بن الخطاب رضى الله عنه قال إذا اشتد الزحام
فليسجد أحدكم على ظهر أخيه أى ولو غير ذنبه مع أن الأرض فيه يسير قاله في المطلب ولا بد من إمكانه مع القدرة على رعاية
هيئة الساجدين أن يكون على مرتفع والمسهود عليه في متخفض وبه قال أحمد والكوفون وقال مالك يسجد فإذا رفعوا
يسجدوا إذا قلنا يجوز السجود في الفرض فهو أجوز في سجود القرآن لأنه ٢٠٥ سنة وذلك فرض (بسم الله الرحمن الرحيم)

• (أبواب تقصير الصلاة) •

تقصير الفرض الرباعي إلى ركعتين
في كل سفر طويل مباح طاعة كان
كسفر الحج أو غيرها ولو لمكروها
كسفر تجارة تحقيقا على المسافر
لما يلحقه من تعب السفر
والاصل فيه قوله تعالى وإذا
ضربتم في الأرض قال يعلى بن
أمية قاتلهم مرة ما قال الله

تعالى إن خفيتم وقد آمن الناس

فقال عجب مما عجب منه فساءت

ردول الله صلى الله عليه وآله

وسلم فقال صدقة تصدق الله بها

عليكم فاقبلوا صدقة ربهم

فلا قصر في الصبح والمغرب ونقل

ابن المنذر وغيره الإجماع عليه

ولا في سفر معصية خلافا لابن

حنيفة والثوري حيث أجازاه

في كل شئ وفي شرح المسند

لابن الأثير كان قصر الصلاة في

السنة الرابعة من الهجرة وفي

تفسير الشعلي قال ابن عباس

أول صلاة قصرت صلاة العصر

قصرها صلى الله عليه وآله وسلم

بعسقلان في غزوة أحماد (عن

ابن عباس رضى الله عنهما قال

أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم

أبو داود من هذا الوجه بالقط سبعة عشر

والأربعة عشر في المجموع في سنده من لا ينجيه

لكن روجه الشافعي على حديث ابن عباس سبعة عشر ولا بد أن أضع ابن عباس أقام صلى الله عليه وآله وسلم بمكة عام

الفتح خمس عشرة بقصر الصلاة وضعها النووي في الخلاصة قال ابن حجر وليس بجيد لأن رواه أنما لم ينفر ديه سائر أصحاب

يزيد بن أبي الزناد عنهم وهو قول الشافعي وزاد الله الحمد وقيل يكبر ثلاثا ويند لا اله الا الله وحده لا شريك له الح وقيل يكبر ثنتين بهد هما لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر
ولله الحمد جاء ذلك عن عمرو بن مسعود وبه قال أحمد واحتج وقد أحدث في هذا الزمان
زيادة في ذلك لأصلها انتهى كلام الشيخ وقد استحسن البعض زيادات في تكبير
التسريع لم ترد عن السلف وقد استوفى ذلك الإمام المهدي في البحر والظاهر أن تكبير
التسريع لا يختص استجابته بعقب اله بل هو مستحب في كل ركعة من تلك الأيام
كأي دل على ذلك الآثار المذكورة

• (كتاب صلاة الخوف) •

• (باب الأنواع المروية في صفتها) •

(عن صالح بن خوات عن صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم ذات الرقاع أن
الطائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو فصلى بالبقية معه ركعة ثم ثبت قائما فأتوا
لأنفسهم ثم انصرفوا وجاء العدو وجاء الطائفة الأخرى فصلوا بهم الركعة التي بقيت
من صلاتهم فأتوا لأنفسهم فصلوا بهم ركعة وجاء الجماعة الذين جاءوا في رواية الجماعة عن
صالح بن خوات عن سهل بن أبي حنيفة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمكة بمكة هذه الصفة)
قوله عن صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل هوسهل بن أبي حنيفة كما وقع في الرواية
الأخرى وقد أخرج البيهقي وابن مندة في المعرفة الحديث عن صالح بن خوات عن أبيه
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكون أن يكون هو الميم قوله يوم ذات الرقاع هي غزوة
تجداني بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجتمعان غطفان فتوافوا ولم يكن بينهم قتال
وصلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأصحابه صلاة الخوف وصليت ذات الرقاع لأنها
نقبت أقدمهم فلقوا على أرجلهم الخرق وقيل أن ذلك الحمل الذي غزوا إليه بجارة
مختلفة الألوان كالرقاع المختلفة والحديث يدل على أن من صلات صلاة الخوف أن
يصلى الإمام في الثانية بطائفة ركعة ثم ينتظر حتى يتوالى أنفسهم ركعة ويذهبوا
فيقوموا وجاء العدو ثم تأتي الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة الثانية ثم ينتظر
حتى يتموا لأنفسهم ركعة ويسلم بهم وقد حكى في البحر أن هذه الصفة صلاة الخوف

أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أي في فتح مكة) (سبعة عشر) أي يوما بالذات في البخاري عن حاصم وحده بمكة وكذا
رواه ابن المنذر عن عكرمة وقد رواه أبو داود من هذا الوجه بالقط سبعة عشر ولا يصح حديث عمران بن حصين غزوة مع
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح فأقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصلى إلا ركعتين قال في المجموع في سنده من لا ينجيه
لكن روجه الشافعي على حديث ابن عباس سبعة عشر ولا بد أن أضع ابن عباس أقام صلى الله عليه وآله وسلم بمكة عام
الفتح خمس عشرة بقصر الصلاة وضعها النووي في الخلاصة قال ابن حجر وليس بجيد لأن رواه أنما لم ينفر ديه سائر أصحاب

فقد أخرجه الشافعي من رواية غير الذين مالوا من عبادة الله كذلك وإذا ثبت أنها صحيحة فليعمل على أن الراوي ظن أن الأصل رواية سبع عشرة فحذف منها يومى الدخول والخروج فتدكر أنها خمسة عشر انتهى واقتضى ذلك أن رواية تسعة عشر أرجح الروايات وبهذا أخذاهم بن راهويه وبرجها أيضا ثم أكثر ما وردت به الروايات الصحيحة وقال البيهقي أصح الروايات فيه رواية ابن عباس وهي التي ذكرها البخاري ومن ثم اختارها ابن الصلاح والسبكي ويمكن الجمع كما قاله البيهقي بأن رواية تسعة عشر عن يومى الدخول والخروج ورواى ٢٠٦ سبعة عشر لم يعد هما ورواى ثمانى عشرة عددا أحدهما وهذا الجمع يشكك

قال به على وابن عباس وابن مسعود وابن عمر وأبو هريرة وزيد بن ثابت وأبو موسى ومسلم بن أبي حنيفة والهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبو العباس قال النووي وبها أخذ مالك والشافعي وأبو ثور وغيرهم انتهى وقد أخذ بكل نوع من أنواع صلاة الخوف الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طائفة من أهل العلم كاسياني والحق الذي لا يحصى عنه أنه أجازه على كل نوع من الأنواع الثابتة وقد قال أحمد بن حنبل لا أعلم في هذا الباب حديثا الاصحى فلا وجه للاخذ ببعض ما صح دون بعض إذا لاشك أن الاخذ بأحداهما فقط حكم محض وقد اختلف في عدد الأنواع الواردة في صلاة الخوف فقال ابن القصار المالكي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاها في عشرة مواطن وقال النووي أنه يبلغ مجموع أنواع صلاة الخوف ستة عشر وجهها كما أجازه وقال الخطابي صلاة الخوف أنواع صلاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أيام مختلفة وأشكال متباينة ينحصر في كاهما هو أحوط للصلاة وأبلغ في الحراسة فهي على اختلاف صورها متفقة المعنى وسردين المنذر في صحتها ثمانية وأوجهه وكذا ابن حبان وزاد ناسا وقال ابن حزم صح فيها أربعة عشر وجهها وبينها في جرهم مفرود وقال ابن العربي جاء فيها روايات كثيرة أصحها ست عشرة رواية مختلفة ولم يسنها أو قد ينسها العراقي في شرح الترمذي وزاد وجهها آخر فصارت سبعة عشر وجهها وقال في الهدى أصولها ست صفات وبلغها بعضهم أكثر وهو لا يكاد وأما اختلاف الرواة في قصة جعلها ذلك وجهها فصارت سبعة عشر لكن يمكن أن تتداخل أفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانما هو من اختلاف الرواة قال الحافظ وهذا هو المعقد وقال ابن العربي أيضا صلاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أربعة عشر مرة مرة وقال أحمد ثبت في صلاة الخوف ستة أحاديث أو سبعة أي ما فعل المرنجاء وما إلى ترجيح حديث سهل بن أبي حنيفة وكذا ربحه الشافعي ولم يختار حتى شاع على شيء به قال الطبري وغير واحد منهم ابن المنذر قال النووي ومذهب العلماء كافة أن صلاة الخوف مشروعة اليوم كما كانت الأيام يوسف والمزني فقال لا تشرع بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى وقال بقوله الحسن بن زياد واللاؤوى من أصحابه وأبراهيم بن عليه كافي الفتح واستدلوا بجملة قوله تعالى وإذا كنت فيهم فألقهم الصلاة وأجاب الجمهور عن ذلك بأن شرط كونه صلى الله عليه وآله وسلم فيهم انما وردا بيان الحكم للوجود والتقدير

على قوله سبعة عشر ثمانية عشر غير يومى الدخول والخروج انتهى وأخذ الثوري وأهل الكوفة برواية خمس عشرة لكن فيها أقل ما ورد فيعمل بما زاد على أنه وقع اتفاقا وأخذ الشافعي بحديث عمر بن حصين لكن محله عندهم لم يرمع الإقامة فإنه إذا مضت عليه المدة المذكورة وجب عليه الاتمام فان أرمع الإقامة في أول الجمال على أربعة أيام أتم على خلاف بين أصحابه في دخول يومى الدخول والخروج فيها أولا وختمه حديث أنس الذي يليه (يقصن) الصلاة الرباعية لأنه كان مترددا متى تم إليه فراغ حاجته وهو انجلا محراب هو وزن ارتحل ويقصر بضم الماد وضبطها المنذرى بضم الميم وتشديد الصاد من التقصير فحسن إذا سافرنا فلقنا (تسعة عشر) يوما (قصرنا) الصلاة الرباعية وذلك عند توقع الحاجة يوما فيوما (وان زدنا) في الإقامة على تسعة عشر يوما (اتمنا) الصلاة

أربعة قال في الفتح ظاهر أن السفر إذا زاد على تسعة عشر لمنا الاتمام وليس ذلك المراد وقد صرح أبو يعلى بين شيان عن أبي عوانة في هذا الحديث بالمراد ولقطه إذا سافرنا فلقنا في موضع تسعة عشر ويؤيده صدر الحديث وهو قوله أقام وللترمذي من وجه آخر عن عاصم فاذا أغنا أكثر من ذلك صلينا أربعة انتهى وفي الدرر الإيمية وإذا أقام ببلد مترددا قصر إلى عشرين يوما انتهى أي متى لم يمتلأ من حط رحله بدار إقامة فقد ذهب عنه حكم السفر وفارقه المشقة فلولا أن الشارع سمى من أقام بذلك متسافرا فقال أقوا بأهل مكة فأنقروا سبعا كان حكم السفر ثابتا له فالواجب الاقتصار في القصر على

المقدار الذي سوغه الشارع وما زاد عليه فللمسافر حكم المقيم يجب عليه أن يتم صلاته لأنه مقيم لأمسه وأخرج أحمد وأبو داود من حديث جابر قال أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمكة ثمانية عشر ليلة تقصر الصلاة وأخرج ابن حبان والبيهقي ومحمد بن حزم والنووي فوجب عليه أن أنفق قصره على هذا المقدار ونتم بعد ذلك قال الشوكاني في الدراري المضيئة والله ذرا لخير ابن عباس رضي الله عنهما ما أفقهه وما أفهمه لامة قاصدا للشرعية ثم ذكر حديث الباب وقال هذا هو الفقه الدقيق والنظر المبني على تحقيق ولو قال له جابر أقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمكة ثمانية عشر ليلة تقصر الصلاة

لقال بوجوب ذلك قال وفي المسئلة
مذهب هذا أرجح الذي انتهى
ورواة هذا الحديث ما بين مصري
وواسطي وكوفي ومدني وفيه
ثلاثة من التابعين وفيه الحديث
والعننة والاقول وأخرجه أيضا
في المغازي وأبو داود والترمذي
وابن ماجه في الصلاة (عن أنس
رضي الله عنه) قال خرجنا مع
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
من المدينة (يوم السبت بين
الظهر والعصر ثلث ليلتين
من ذي القعدة وعندهم مسلم إلى
الحج (إلى مكة فكان صلى الله
عليه وآله وسلم (بصلي) (الاقراض
(ركعتين ركعتين) أي المغرب
رواه البيهقي (حتى رجعنا إلى
المدينة قيل له) أي لأنس والقائل
يحيى بن أبي اسحق الحضرمي (أقيم
بمكة شيئا قال اقتنبا) أي
وبضواحيها (عشرا) أي عشرة
أيام ولا يعارض ذلك حديث ابن
عباس المذكور لأن حديثه كان
في فتح مكة وهذا في حجة الوداع
وفي حديث آخر عن ابن عباس
قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم

بين لهم بتملكه أكونه أوضح من القول كما قال ابن العربي وغيره وقال ابن المنير الشرط
إذا خرج من حرج التعليم لا يكون له منه يوم كلخوف في قوله تعالى أن تقصر وامن الصلاة
ان خفتم وقال الطحاوي كان أبو يوسف قد قال مرة لا تصلي صلاة الخوف بعد رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ولم يزعم أن الناس اغماصوا له ما معه صلى الله عليه وآله وسلم افضل
الصلاة معه قال وهذا القول عندنا ليس بشئ انتهى وأيضا الأصل تساوي الامة
في الاحكام الشرعية فلا يقبل التخصيص بقوم دون قوم الابدليل واجتج عليهم الجمهور
باجماع الصحابة على فعل هذه الصلاة بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبقول
النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلا كما رأيتموني أصلي وعموم منطوق هذا الحديث مقدم
على ذلك المفهوم وقد اختلف في صلاة الخوف في الحضر فنع من ذلك ابن الماخشون
والهادوية وأجازة الباقر احتج الاولون بقوله تعالى اذا ضربتم في الارض فليس
عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة وورد بما تقدم في أبواب صلاة المسافرين واحتجوا
أيضا بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعلها الا في سقر ورد بان اعتبار السفر وصف
طردى ايمس بشرط ولا سبب والالزم أن لا يصلي الا عند الخوف من العدو والكافر وأما
الاحتجاج بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصليها يوم الخندق وفات عليه العصر ان
وقضاها بعد المغرب ولو كانت جائزة في الحضر لافعلها فيجيب عنه بان ذلك كان قبل
نزول صلاة الخوف كما رواه النسائي وابن حبان والشافعي وقد تقدم الكلام على هذا
في باب الترتيب في قضا الفوائت (نوع آخر) (عن ابن عمر رضي الله عنه قال
صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف باحدى الطائفتين ركعة
والطائفة الاخرى مواجهة للعدو ثم انصرفوا وقاموا في مقام أصحابهم مقبلين على
العدو وجاؤا ثلاث ثم صلى بهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركعة ثم سلم ثم قضى هؤلاء
ركعة وهؤلاء ركعة متفق عليه) الحديث فيه ان من صفة صلاة الخوف أن يصلي الامام
بطائفة من الجيش ركعة والطائفة الاخرى قائمة تجاه العدو ثم تنصرف الطائفة
التي صلات معهما الركعة وتقوم تجاه العدو وتأتي الطائفة الاخرى فتصلي معه ركعة
ثم تقضي كل طائفة لنفسها ركعة قال في الفتح وظاهر قوله ثم قضى هؤلاء ركعة وهؤلاء

وأصحابه لصبح رابعة الحديث ولا شك أنه خرج من مكة صبح الرابع عشر فمكة تكون مدة الإقامة بمكة ونواحيها عشرة أيام
كما قال أنس وتكون مدة إقامته بمكة أربعة أيام سواء لأنه خرج منها في اليوم الثامن فصلى الظهر بمكة ومن ثم قال الشافعي
ان المسافر اذا أقام ببلد قصر أربعة أيام وقال أحمد احدى وعشرين ليلة واختلاف العلماء في ذلك على أقوال كثيرة ذكرها
في الفتح وقال ابو حنيفة يجوز القصر ما لم ينو الإقامة خمسة عشر يوما والاولى ما ذكرناه وفيه أن الإقامة في أثناء السفر
تسمى إقامة والطائفة التي ما جاورها وقرب منها الان في وعرفة ليسا من مكة ما عرفة فلا ينحصر الحرم فليست

من مكة فقلعا وأما في فقهنا اختصار الظاهر انهما ليست من مكة الا ان قلنا ان ايهما مكة يشهد جميع الحرم قال احمد
ابن حنبل ليس حديث أنس وجه الا أنه حسب أيام اقامته صلى الله عليه وآله وسلم في حجة من مكة الى أن نرج
منه الا وجهه الا هذا وقال المصنف الطائفة على ذلك اقامته بمكة لان هذه مواضع الحديث وهي في حكم التابع لمكة لانها
المتصورة بالاصالة لا يتجه سوى ذلك كما قال الامام احمد وزعم الطحاوي ان الشافعي لم يسبق الى أن المسافر يصير في
اقامته أربعة أيام مقبلا وقد قال أحمد بن حنبل ٢٠٨ ما قال الشافعي وهي رواية عن مالك ورأى هذا الحديث الاربع

كاهم بصريون وفيه التحديث
والسمع والتول وأخرجه
البخاري أيضا في المغازي ومسلم
في الصلاة وكذا أبو داود
والترمذي وابن ماجه وأخرجه
النسائي في ما في الحج (عن ابن
عمر رضي الله عنه ما قال صلى
مع النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) في أي وغيره كما في مسلم
الرابعة (ركعتين) للسفر
(و) كذا مع (أبي بكر وعمر
وعثمان) رضي الله عنهم (صدرا
من امارته) أي من أول خلافته
وكانت مدتهم ثمان سنين أو ست
سنين (ثم أتتها) بعد ذلك وعند
مسلم ثم ان عثمان صلى أربع
وكان ابن عمر اذا صلى مع الامام
صلى أربعاً واذا صلى وحده
صلى ركعتين قال القسطلاني
لان الاتمام والقصر جائزان
ورأى ترجيح طرف الاتمام لما
فيه من المشقة انتهى واختار
السلف في المقيم حتى هل يقصر
أو يتم بناء على أن القصر بها
المستور أو لئلا يختار الثاني
جاء حتى أهل مكة وعرفة

ركعة انهم أتوا في حالة واحدة ويحتمل انهم أتوا على التعاقب قال وهو الرابع من
حديث المعنى والائتلاف تلزم تصحيح الحراسة المطلوبة وافراد الامام وحده ورجح
ما رواه أبو داود من حديث ابن مسعود ولفظه ثم سلم وقام هو لا أي الطائفة الثانية
فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سألوا ثم ذهبوا ورجع أولئك الى مقامهم فصلوا لأنفسهم ركعة
ثم سألوا ثل وظاهره ان الطائفة الثانية والتاب بين ركعتيها ثم أتت الطائفة الاولى
بعدها قال النووي وبهذا الحديث أخذ الاوزاعي وأشهب المالكي وهو جائز عند
الشافعي وقال في الفتح وبهذا الكيفية أخذ الحنفية وحكي هذه الكيفية في البحر عن
محمد بن احمد بن الرواتبين عن أبي يوسف واستدل بقوله طائفة على أنه لا يشترط استواء
الفرقتين في العدد لكن لا بد أن تكون التي تحرس فصل الركعة في ذلك قال
في الفتح والطائفة تطلق على القليل والكثير حتى على الواحد فلو كانوا ثلاثة ووقع لهم
الظوف جاز لا حدهم أن يصلي بواحد ويحرس واحد ثم يصلي الآخر وهو أقل ما ينعقد
في صلاة الظوف جماعة انتهى وقد رجع ابن عبد البر هذه الكيفية الواردة في حديث
ابن عمر على غيرها لقوة الاسناد ولما وافقه الاصول في ان المأموم لا يتم صلاته قبل سلام
امامه * (نوع آخر) * (عن جابر رضي الله عنه قال شهدت مع رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم صلاة الظوف ففصنا صنفين خلفه والعدو بيننا وبين القبلة فكبر النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فكبرنا جميعاً ثم ركع ركعة شامخة ثم رفع رأسه من الركوع
ورفعنا جميعاً ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه وقام الصف الآخر في شجر العدد
فلما قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم السجود والصف الذي يليه انحدر الصف
المؤخر بالسجود وقاموا ثم تقدم الصف المؤخر وتأخر الصف المقدم ثم ركع النبي صلى
الله عليه وآله وسلم ركعة شامخة ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً ثم انحدر
بالسجود والصف الذي يليه الذي كان مؤخر في الركعة الاولى وقام الصف المؤخر
في شجر العدد فلما قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم السجود بالصف الذي يليه
انحدر الصف المؤخر بالسجود فسجدوا ثم سلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسلمنا
جميعاً رواه احمد ومسلم وابن ماجه والنسائي وروى احمد وأبو داود والنسائي هذه

ومن دلالة السنة وتعمقه الطحاوي بأن لو كان كذلك كان أهل مكة والقصر لا يميز لاهل مكة القصر لاهل مكة ولما يميز لاهل مكة القصر لاهل مكة ولما يميز لاهل مكة القصر لاهل مكة
بعض المالكية لولم يميز لاهل مكة القصر لاهل مكة ولما يميز لاهل مكة القصر لاهل مكة ولما يميز لاهل مكة القصر لاهل مكة
فدل على أنهم قصر واللفظ واجب بان الترمذي روى حديث عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي
بمكة ركعتين ويقول يا أهل مكة أتوا فأنقروم سقر وكانه ترك اعلامهم بذلك يعني استغناء بما تقدم بمكة وأوجب بان الحديث من
رواية علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف ولو صح فالقصة كانت في الفتح وقصة من في حجة الوداع فكان لا بد من بيان ذلك لبعده

العهد ولا يخفى ان أصل البحث مبنى على تسليم أن المسافة التي بين مكة ومكة لا تنصرف في أرواحهم من محال الخلاف (ع) عن حارث بن وهب (الخزاعي) أخى عبيد الله بن عمر بن الخطاب لأمه (رضى الله عنه) قال صلى بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم آمن ما كان بمكة ركعتين يعنى صلى بنا والاحمال أنا كثرنا كونا في سائر الاوقات أمانا من غير خوف والامن ضد الخوف واستفاده الى الاوقات مجاز ومنها بكسر الميم يذكروا ثقتان قصد الموضع فذكر يكتب بالالف وينصرف وان قصد البقعة فوثق ولا ينصرف ويكتب بالياء والمختار ثقتان كبروه من المسافة فيه ٢٠٩ أى يراق من الدماء والحديث دليل على جواز القصر في السفر من غير

خوف وان دل ظاهر قوله تعالى ان خفتهم على الاختصاص لان ما في الحديث رخصة وما في الآية عزيمه يدل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم عند مسلم صدقة تصدق الله بها عليكم قال في الفتح وفيه رد على من زعم أن القصر مختص بالخوف والذى قال ذلك تمسك بقوله تعالى المذموم ولم يأخذ الجمهور بهذا المفهوم فتبين ان شرط مفهوم المخالفة ان لا يكون خرج مخروج الغالب وقيل هو من الاشياء التي شرع الحكم فيها بسبب ثم زال ذلك السبب وبقي الحكم وقيل المراد بالقصر في الآية قصر الصلاة في الخوف الى ركعة وفيه نظر لما رواه مسلم من طريق يعلى بن أمية وله حجة انه سأل عمر عن قصر الصلاة في السفر فقال انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فهذا ظاهر في الصحابة فهم وان ذللا قصر الصلاة في السفر مطلقا لا قصرها

الصفة من حديث أبي عياش الزرقى وقال فصل الا هار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرتين مرة بعسفان ومرة بارض بنى سائب الحديث الثاني رجال اسناده عنه دأبى داود والنسائي رجال الصحيح وفي الحديث ان صلاة الطائفة بين مع الامام جميعا واشتراكهم في الحراسة ومتابعته في جميع أركان الصلاة لا السجود فتسجد معه طائفة وتنتظر الاخرى حتى تفرغ الطائفة الاولى ثم تسجدوا واقرأوا من الركعة الاولى تسجدت الطائفة المتأخرة مكان الطائفة المتقدمة وتأخرت المتقدمة قال النووي وبهذا الحديث قال الشافعي وابن أبي ليلى وأبو يوسف اذا كان العدو في جهة القبلة قال ويجوز عند الشافعي تقدم الصف الثاني وتأخر الاول كما في رواية جابر ويجوز بقاؤه على حاله ما كما هو ظاهر حديث ابن عباس انتهى قوله مرة بعد فأن أشاد البخاري الى ان صلاة جابر مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت بدأت الرقاع كما سيأتي ويجمع بعدد الواقعة وصور جابر في الجميع * (نوع آخر) * (عن جابر رضى الله عنه قال كأمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذات الرقاع وأقيمت الصلاة فصل بطائفة ركعتين ثم تأخروا وصلى بالطائفة الاخرى ركعتين فكان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أربع ولاقوم ركعتان متفتى عليه وللشافعي والنسائي عن الحسن عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بطائفة من أصحابه ركعتين ثم سلم ثم صلى بآخرين ركعتين ثم سلم * وعن الحسن عن أبي بكر رضى الله عنه قال صلى بنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف فصلى بيبعض أصحابه ركعتين ثم سلم ثم تأخروا وجاء الآخرون فكانوا في مقامهم فصلى بهم ركعتين ثم سلم فصار للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أربع ركعات وللقوم ركعتان ركعتان رواه أحمد والنسائي وأبو داود وقال وكذلك رواه يحيى بن أبي كثير عن أبي سامة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك قال سليمان الديلمي عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواية الحسن عن جابر أخرجه أيضا ابن خزيمة وروايته عن أبي بكر أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والدارقطني وأما ابن القطان بان أب بكر أسلم بعد وقوع صلاة الخوف بعدة قال الحافظ وهذه ليست بعلة فانه يكون مرسلا

٢٧ نيل في الخوف خاصة ورواه هذا الحديث ما بين بصري وواسطي وكوفي وفيه التحديث والانباء والسمع والقول وأخرجه أيضا البخاري في الحج ومسلم في الصلاة وأبو داود في الحج وكذلك الترمذي والنسائي عن ابن مسعود رضى الله عنه لما قبل له صلى عثمان بن عفان رضى الله عنه (بما أربع ركعات استرجع) أى قال ان الله وانما له راحهون لما رأى من تقوى عثمان لفنضيلة القصر لا يكون الاتمام لا يجزى (ثم قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) المكنوبة (بما ركعتين وصليت مع أبي بكر) (رضى الله عنه) بما ركعتين وصليت مع عمر (بن الخطاب) (رضى الله عنه)

في ركعتين) زاد النووي عن الامام في تفرقت بكم الطارق أخرجه المصنف في الحج من طريقه (فأبى حتى) أي نسبي
(من أربع ركعات ركعتان متبعتان) وفيه تعريض بعثمان أي ليعتصلي ركعتين بدل الأربع كما صلى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وصاحبا وهو اظهر اهل الكراهة مخالفتهم لا يقال ان ابن مسعود كان يرى القصر واجبا كما قال الحنفية ورافقهم
النسائي اسمعيل من المالكية وهي رواية عن مالك عن احمد والامام استرجع ولا انكر لانا نقول قولنا ليت الحج يرد ذلك لان
مالا يجزي لاحظه فيه لانه فاسد ولولا ٢١٠ جواز الانعام لم يتابع هو والمال من الصحابة عثمان عليه وبؤيد ماري ابو

داود ابن مسعود صلى اربعة
فقبل له عبت على عثمان ثم
صليت اربعاً قال الخلاف شر
اذ لم كان بدعة لكان مخالفتهم
شرا وصلاحا وفي رواية للبيهقي
اني لا اكره الخلاف قال ابن
قدامة المشهور عن احمد انه
على الاختيار والقصر عنده
افضل وهو قول جمهور الصحابة
والتابعين واحتج الشافعي على
عدم الوجوب بان المسافر اذا
دخل في صلاة المقيم صلى اربعا
باتفاقهم ولو كان فرضه القصر لم
يأثم مسافر بقم وقال الخجاعي
لما كان الفرض لا بدان هو عليه
ان يأتي به ولا يتخير في الانيان
بعضه وكان التحصيل مختصا
بالتطوع دل على ان الماصلي
لا يتخير في الاثنين والاربع
وتعقبه ابن بطال بانا وجدنا
واجبا يتخير بين الاثنين مجتمعه
أربعة وهو الاقامة بمعنى التخي
ونقل الداودي عن ابن مسعود
انه كان يرى القصر فرضا وفيه
نظر لما ذكرته ولو كان كذلك لما
تعهد بترك الفرض حيث صلى
أربعا وقال ان الخلاف شر

صلى وسأيت جابر وأبي بكر يدلان على ان من صفات صلاة الخوف أن يصلي الامام
بكل طائفة ركعتين فيكون مفترضا في ركعتين ومنه فلا في ركعتين قال النووي وهذا
ذل الشافعي وحكوه عن الحسن البصري وادعى الطحاوي انه منسوخ ولا تقبل دعواه
اذ لا دليل للنسخة انتهى وهكذا ادعى نسخ هذه الكيفية الامام المهدي في البحر فقال
قلنا منسوخ أو في الحضرة انتهى والحامل له وللطحاوي على ذلك انه لا يقولان بصحة
صلاة المفترض خلف المنقل وقد قدمنا الاستدلال على صحة ذلك بما فيه كفاية قال أبو
داود في السنن وكذلك المغرب يكون للامام ست ركعات ولا تقوم ثلاث انتهى وهو قياس
صحيح (نوع آخر) (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال صليت مع رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف عام غزوة تبوك فقام الى صلاة العصر فقامت معه طائفة
وطائفة أخرى مقابل العدو وظهروا لهم الى القبلة فكبر فكبروا واجبعا الذين معه والذين
مقابل العدو ثم ركع ركعة واحدة وركعت الطائفة التي معه ثم سجد فسجدت الطائفة
التي قلبه والاخرون قيام مقابل العدو ثم قام وقامت الطائفة التي معه فذهبوا الى
العدو فقام بهم واقيات الطائفة التي كانت مقابل العدو وركعوا وسجدوا ورسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم كما هو ثم قاموا فركع ركعة أخرى وركعوا معه وسجدوا وسجدوا
معه ثم أقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو وركعوا وسجدوا ورسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قاعدا ومن معه ثم كان السلام فلم يسأوا اجبا فكان لرسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ركعتان ولكل طائفة ركعتان رواه احمد وأبو داود والنسائي الحديث
سكت عنه أبو داود والمنذري ورجال اسناده ثقات عند أبي داود والنسائي وساقه أبو
داود أيضا من طريق أخرى عن أبي هريرة وفي اسنادها محمد بن اسحق وفيه مقال مشهور
اذ لم يصرح بالتحديث وقد عمن ههنا والحديث فيه أن من صلاة الخوف أن
تدخل الطائفتان مع الامام في الصلاة جميعا ثم تقوم احدى الطائفتين بازاء العدو
وتصلي معه احدى الطائفتين ركعة ثم يذهبون فيه قومون في وجه العدو ثم تأتي الطائفة
الآخرى فتصلي لنفسها ركعة والامام قائم ثم يصلي بهم الركعة التي بقيت معه ثم تأتي
الطائفة الثالثة في وجه العدو فيصلون لانفسهم ركعة والامام قاعدا ثم بدل الامام

ويظهر أثر الخلاف فيما اذا قام الى الثالثة عدم افعلا لانه عند الجمهور وصحبة وعند الحنفية فاسد تمام يكن ويسلون
جلس للتهجد وقد قدمنا البحث في وجوب القصر وعدم جواز الانعام بالادلة الصحيحة في اول كتاب الصلاة فارجع اليه ان
أردته ورواه هذا الحديث ما بين البخاري ونصري وكوفي وفيه التحديث والنعنة والسماع والقول وأخرجه أيضا الحج ومسلم
في الصلاة وأبو داود في الحج وكذا النسائي (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يصل
لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) خرج مخرج الغالب وليس المراد اخراج سوى المؤمنة لان الحكم بعم كل امرأة مسلمة أو

كافرة كتابية كانت اوجزية وقد قال بظاهر الحديث بعض اهل العلم وقد اُجيب بأن الايمان هو الذي يستقر للمصنف به خطاب الشارع فينتفع به وينقاد له فلذلك قيد به أو ان الوصف ذكرنا كيد التحريم ولم يقصد به اخراج ماسواه لانه تعريض أنها اذا سافرت بغير عزم فانها مخالفة بشرط الايمان لان التعريض الى وصفها بذلك اشارة الى التزام الوقوف عند ما نهيت عنه وان الايمان بالله واليوم الآخر يقضي لها بذلك (أن نسافر) أى لا يخلل لأمر أقسمنا رتبها (مسيرة يوم وليلة) حال كونها (ليس معها حرمه) أى رجل ذو حرمه من الجنس أو غير نسب ومسيرة مصدر مهي ٢١١ بمعنى السير كما يعيشه بمعنى العيش

والمست الثمانية لأمرة كما زعم ابن الملقن تبعها غلطاً قال في الفتح استدله على عدم جواز السفر للمرأة بلا محرم وهو اجماع في غير الحج والعمرة والخروج من دار الشرك اه واستشكل قوله في بعض طرق الحديث فوق ثلاثة أيام حيث دل على عدم جواز سفرها وحدها فوق ثلاثة وفي هذا الحديث على عدم جواز ثلاثة وفي حديث آخر على عدم جواز يومين فقهوم كل واحد ينال الآخر والجواب أن مفهوم العدد دلالة اعتبار به فانه لا يكره ما في اختلاف الاطابت لاختلاف جواب اساتين (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم) ما قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) اذا أعجله السير في السفر) قيد بحججه ما اذا أعجله السير في الحضر كأن كان خارج البلد في بستان مثلاً (يؤخر المغرب) أى صلاة المغرب (حتى يجمع بينا وبين العشاء) جمع تأخير وهو الأفضل للأسانيد والمستمل يعتمد بدل يؤخر أى يدخل في العقة

ويسألون جميعاً وقد روى أبو داود في سننه عن عائشة في هذه القصة انها قالت كبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكبرت الطائفة الذين صعدوا معه ثم ركع فركعوا ثم سجد فسجدوا ثم رفع فرفعوا ثم مكث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالساً ثم سجدوا هم لانفسهم الثانية ثم قاموا فركعوا على أعقابهم يمشون الفقهري خفي قاموا من وراءهم وجاءت الطائفة الاخرى فقاموا فركعوا ثم سجدوا لانفسهم ثم سجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسجدوا معه ثم قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسجدوا لانفسهم الثانية ثم قامت الطائفتان جميعاً فصلىوا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فركعوا ثم سجدوا فسجدوا جميعاً ثم عاد فسجد الثانية وسجدوا معه سريعا كسرع الاسراع ثم سلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسلموا فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد شاركه الناس في الصلاة كلها وفي اسناده أيضاً محمد بن اسحق واسكنه صريح الشيخ حديث وهذه الصفة ينبغي أن تكون صفة ثابتة من صفات صلاة الخوف غير الصفة التي في حديث أبي هريرة لخالفتم الهافي هيأت كثيرة (نوع آخر) * (عن ابن عباس رضي الله عنهم) ما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى بذي قرد فصلى الناس خلفه صفتين صفا خافه وصفاموازي العدة فصلى بالذين خلفه ركعة ثم انصرف هؤلاء الى مكان هؤلاء وجاء أولئك فصلى بهم ركعة ولم يقضوا ركعة رواه النسائي * وعن ثمانية بن زهد رضي الله عنه قال كأمع سعيد بن العاص بطبرستان فقال أياكم صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف فقال حذيفة أنا فصلى بهم هؤلاء ركعة وبهم هؤلاء ركعة ولم يقضوا رواه أبو داود والنسائي وروى النسائي بأسناده عن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل صلاة حذيفة كذا قال وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال فرض الله الصلاة على نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي حديث ابن عباس الاول ساقه النسائي بأسناده رجاله ثقات وقد احتج به الحافظ في الفتح ولم يتسكك عليه وقال الشافعي لا يثبت واعترض عليه الحافظ بأنه قد صححه ابن حبان وغيره وحديث ثمانية بن زهد مكث عنه أبو داود والمذري والحافظ في التلخيص

وللاربعة يقيم من الإقامة (فصلها ثلاثاً) أى فصلى صلاة المغرب ثلاث ركعات اذا دخل القصر فيها وقد نقل ابن المنذر وغيره في ذلك الإجماع كما مر وأما جواب أبي الخطاب بن دحية لأمرك الكامل حين سأله عن حكمها يجوز قصرها الى ركعتين فباطل كالحديث الذي رواه فيه بل قيل انه واضعه والمختلق له وقد رمى مع غزارة علمه وكثرة حفظه بالجازفة في النقل وذكر أشياء لاحقيقة لها كذا في القسطلاني (ثم يسلم) صلى الله عليه وآله وسلم منها (ثم قل ما يلبث حتى يقيم العشاء فبصلها ركعتين ثم يسلم) منها (ولا يسبح) أى لا يتطوع بالصلاة (بعد العشاء حتى يقوم من جوف الليل) وانما يخص ابن عمر صلاة

المغرب والعشاء يأتى كل وقت فجمع بينهما ما وسد سد الخياري به على عدم التقصير في صلاة المغرب كالحضر لانها وثر النهار
وانما لما كانت عقب آخر النهار ونذب الى تعجيلها عقب الغروب أطلق على ما وثر النار لقرنها منسبة (عن جابر بن عبد الله
رضي الله عنه عما قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي التطوع وهو راكب في غير القبلة) وهذا يتناول الدابة
والراحلة والدابة أعم وفي المغازي ان ذلك كان في غزوة انمار وكانت أرضهم قبل المشرق لمن يخرج من المدينة فتكون
القبلة على يسار القاصد اليهم ٢١٢ (عن أنس رضي الله عنه انه صلى على جدار وجهه عن يسار القبلة) وفي الموطأ

ورجال اسناداه رجال الصحيح وحديث زيد بن ثابت أخرجه أيضا أبو داود وابن حبان
ريشه الجميع حديث ابن عباس المذكور وفي الباب عن جابر عند النسائي وعن ابن
عمر عند الزوارب اسناد ضعيف قال قال صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف ركعة
على أى وجهه كان وأحاديث الباب تدل على أن من صفة صلاة الخوف الاقتصار على
ركعة لكل طائفة قال في الفتح والاقتصار على ركعة واحدة في الخوف يقول الثوري
وامحق ومن توجههما وقال به أبو هريرة وأبو موسى الأشعري وغير واحد من
التابعين ومنهم من قيد بشدة الخوف وقال الجوهري وقصر الخوف قصره بشدة لا قصر
عدد وتاولوا هذه الأحاديث بأن المراد بها ركعة مع الإمام وليس فيها ثلثي الثانية
ويرد ذلك قوله في حديث ابن عباس ولم يقضوا ركعة وكذا قوله في حديث حذيفة
لم يقضوا بأن المراد منه لم يعيدوا الصلاة بعد الأمن فبعد جدها * (فائدة) * وقع
الاجماع على أن صلاة المغرب لا يدخلها قصر ووقع الخلاف هل الأولى أن يصلي الإمام
بالطائفة الأولى ثنتين والثانية واحدة أو العكس فذهب الى الأولى أبو حنيفة وأصحابه
والشافعي في أحد أقواله والقاسمية والى الثاني الناصر والشافعي في أحد أقواله قال في
الفتح لم يقع في شيء من الأحاديث المروية في صلاة الخوف تعرض لكيفية صلاة المغرب
انتهى وقد أخرج البيهقي عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا عليه السلام صلى المغرب
صلاة الخوف ليلة الهزيمة انتهى وروى أنه صلى بالطائفة الأولى ركعة وبالثانية ركعتين
قال الشافعي وحفظ عن علي عليه السلام أنه صلى صلاة الخوف ليلة الهزيمة ركعة وصالح
ابن خوات عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقدمت رواية صالح وروى في الخبر
عن علي عليه السلام أنه صلى بالطائفة الأولى ركعتين قال وهو يوقف واحتج لاهل القول
الثاني به مل على وأجاب عنه بأن الرواية الأولى أرحم وحكي عن الشافعي التخيير حال وفي
الافضل وجهان أحدهما ركعتان بالأولى واستدل به بفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وليس للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل في صلاة المغرب ولا قول كما عرفت

• (باب الصلاة في شدة الخوف بالإيماء وهل يجوز تأخيرها أم لا) •

(عن ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصف صلاة الخوف وقال

عن يحيى بن سعيد قال رأيت
أنسا وهو يصلي على جاره وهو
متوجه إلى غير القبلة يزكع
وبسجد إيماء من غير أن يضع
جبهته على شيء (فقال له صلى
الله عليه وآله وسلم) لا تأتى رأيت
رسول الله صلى الله عليه وآله
وآله (وسلم فعله) أى ترك
الاستقبال أو الصلاة على الدابة
والاول أولى (لم أفعله) وهل
يؤخذ منه ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم صلى على جاريه
احتمال وقد روى السراج من
طريق يحيى بن سعيد عن أنس
باسناد حسن أنه رأى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم يصلي
على جاره وهو ذاهب الى خيبر
ولم سلم عن ابن عمر نحوه وهذا
يرجع الاحتمال الذى أشار اليه
البخارى في الترجمة بقوله صلاة
المنطوق على الجار وفي الحديث
ان من صلى على موضع فيه
نجاسة لا يضره شيء منه ان
صلاته صحيحة لان الدابة لا تخلو
عن نجاسة ولو عمل معتذرا وفيه
الرجوع الى أقواله صلى الله عليه
وآله وسلم كالرجوع الى أقواله

من غير عرضة للاعتراض وفيه تلقى المسافر وسؤال التلمذ شيخه عن مستنده له والجواب بالدليل وفيه
التمطع بالسؤال والعمل بالامارة بقوله في أصل الحديث من ذا الجانب (عن ابن عمر رضي الله عنه ما قال صحبت النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فلم أراه يسبح في السقر) أى يصلي الرواقب التي قبل القرائض وبعدها (وقال الله تعالى لقد كان لكم
في رسول الله اسوة) أى قدوة (حسنة) وسنة صالحة فاقتدوا به وذلك يستفاد من قوله في الرواية الثانية فكان لا يزيد في السفر
على ركعتين قال ابن دقيق العيد هذا اللفظ يحتمل ان يزيد به لا يزيد في عدد الركعات في الفرض فيكون كتابه عن نفي الانتماء

أو المراد به الاخبار عن المداومة على الفصرو يحتمل ان يريد لا يزيد نلا ويمكن ان يريد ما هو أعم من ذلك قال الحافظ ابن حجر ويدل على الثاني رواية مسلم من الوجه الثاني الذي أخرجه المصنف واقتضاه صحبت ابن عمر في طريق مكة يهلى لنا الظاهر ركعتين ثم أقبل وأقبلنا معه حتى جاور حله وجلسنا معه فمات منه الثلاثة فرأى ناسا قداما فقال ما يصنع هؤلاء قلت يسبحون قال لو كنت مسجدا لاتمت فذكر الرفوع كما ساقه المصنف وفيه صحبت أبا بكر وعمر وعثمان كذلك وكانوا لا يزيدون في السفر على ركعتين أى لا تلتا ولا غيره ففيه انه فهم من القصر التخفيف فلذلك ٢١٣ كان لا يصلى الراتبة ولا يتم ورواه هذا

الحديث ما بين كوفي ومصرى ومدني وأخرجه البخارى أيضا في هذا الباب ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود وابن ماجه (عن عامر بن ربيعة) العنزي (رضي الله عنه) انه رأى النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) في السفر على الظهر راتبة حيث توجهت به يومئذ برأسه الى الركوع والسجود وهو أخفض وهذا لا يناق ما رواه لم يسبح اذ معناه لم أره صلى الله عليه وآله في التاقل على الارض في السفر لانه روى انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوم جوف الليل في السفر ويتشهد فيه غير ابن عمر رآه فيقدم المنيب على الثاني ويحتمل انه تركه صلى الله عليه وآله وسلم لبيان التخفيف في نفل السفر قال في الفتح وما جعلناه تبعه البخارى أظهر فيما يظهر والذي جمع به تبعه البخارى عند قول البخارى باب من تطوع في السفر عقب المصنوع قال الحافظ هذا يشعر بأن نفي التطوع في السفر محمول على ما بعد الصلاة خاصة فلا يتناول

فان كان خوفا أشد من ذلك فرجلا وربكنا رواه ابن ماجه وعن عبد الله بن أنيس رضي الله عنه قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى خالد بن سفيان الهذلي وكان نحو عشرين فرقة ففعلنا اذهب فاقوله قال فرأيتهم وقد حضرت صلاة العصر فماتت الى لاخاف أن يكون بيني وبينهم ما يؤخر الصلاة فانطلقت أمضى وأنا صلى أو مضى إياهم نحو فلما دنوت منه قال لي من أنت قلت رجلا من العرب بلغني أنك تجتمع لهذا الرجل بخمسة في ذلك فقال لي ذلك فشببت معه ساعة حتى اذا أمكنني علونه بسبني حتى يرد رواه أحمد وأبو داود) حديث ابن عمر هو في البخارى في تفسير سورة البقرة بالمعنى فان كان خوف أشد من ذلك صلوا رجلا لا قداما على أقدامهم أو ربكنا مسبقا قبل القبلة وغير مسبقا لم قال مالك قال نافع لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك الا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في مسلم من قول ابن عمر بنحو ذلك ورواه ابن خزيمة من حديث مالك بالاشتراك ورواه البيهقي عن حديث موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر بنحو ما قال النووي في شرح المذهب هو بيان حكم من أحكام صلاة الخوف لا تفسير للاية وحديث عبد الله بن أنيس سكت عنه أبو داود والمندري وحسن اسناده الحافظ في الفتح والحديثان اسند لهما ما على جواز الصلاة عند شدة الخوف بالإيماء وإكتمه لا يتم الاستدلال على ذلك بحديث عبد الله بن أنيس الا على فرض أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقره على ذلك والا فهو فعل صاعبي لا حجة فيه قال ابن المذركل من أحفظ عنه العلم يقول ان المطلوب يصلى على دابته يومئذ إيماء أو كان ذا البازل فصل بالارض قال الثاني الأبن يتقطع عن أحصائه فيخاف عودا المطلوب عليه فيجوز له ذلك وعرف بهذا ان الطالب فيه التفصيل بخلاف المطلوب ووجه الفرق ان شدة الخوف في المطلوب ظاهرة للحق السبب المقتضي لها وأما الطالب فلا يخاف استيلاء العدو عليه وانما يخاف أن يفوته العدو وقال في الفتح وما نقله ابن المذركل من كلام الاوزاعي فانه قد عده بشدة الخوف ولم يستثن طالبامن مطلوب وبه قال ابن حبيب من المالكية وذكر أبو اسحق الفزارى في كتاب السين له عن الاوزاعي انه قال اذا خاف الطالبون ان نزلوا الارض فوفت العدو وصلوا حيث وجهوا على كل حال والظاهر ان مرجع هذا الخلاف الى الخوف المذكور في الآية فنقيده

ما قبلها ولا ما لا تعلق به من النوافل المطلقة كالتهجد والوتر والضحي وغير ذلك والفرق بين ما قبلها وما بعدها ان التطوع قبلها لا يظن انه مهال لا يتفصل عنه بالاقامة وانظاره الامام غالباً ونحو ذلك بخلاف ما بعدها فانه في الغالب يتصل بها فاقدر يظن انه منها (عن ابن عباس رضي الله عنهما) قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يجمع بين صلاة الظهر والعصر جمع تأخير (اذا كل على ظهر سرج) أى حال كونه يسير وفيه جذا من التحريف بين الظهر والظهر (ويجمع بين المغرب والعشاء) أوورد البخارى هنا ثلاثة أحاديث حديث ابن عمر وهو مقيم بما اذا جدد السير وحديث ابن عباس وهو مقيم بما اذا

كان سائرا وحديث أنس وهو مطلق واستعمل المصنف الترجمة مطلقا إشارة إلى العمل بالمطلق لأن المقيد فرد من أفراد
فكانه رأى جواز الجمع بالفسر سواء كان سائرا أم لا وسواء كان سيرة مجد أم لا وهذا مما وقع فيه الاختلاف بين أهل العلم فقال
بالإطلاق كثيرون من الصحابة والتابعين ومن الفقهاء الثوري والشافعي وأحمد وإسحق وأشهب وقال قوم لا يجوز الجمع مطلقا
الابرة وضرة دافة وهو قول الحسن والنخعي وأبي حنيفة وصاحبيه ووقع عند الثوري أن صاحبين طائفا شيخهما ورد
عليه السروحي في شرح الهداية وهو ٢١٤ أعرف بذهب وأجابوا على ما ورد من الأخبار في ذلك أن الذي وقع جمع

بالخوف على النفس والمال من العدو ففرق بين الطالب والمطلوب ومن جعله أهم من ذلك
لم يفرق بينهم وأوجز الصلاة المذكورة للأرجل والراكب عند حصول أي خوف
(وعن ابن عمر رضي الله عنه قال نادى فينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم
أنصرف عن الأحزاب أن لا يصلين أحد العصر الا في بني قريظة فخشوا فأمسكوا
الوقت فسلوا دون بني قريظة وقال آخرون لا تصل الا حيث أمرنا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وان فاتنا الوقت قال فاعنف واحدا من الفريقين رواه مسلم وفي لفظ
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما رجع من الأحزاب قال لا يصلين أحد العصر الا في بني
قريظة فادرك بعضهم العصر في الطريق فقال بعضهم لا تصل حتى نأتيها وقال بعضهم
بل نصل لم يرد ذلك منافذ كذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يعنف واحدا منهم رواه
البخاري) قوله لا يصلين أحد العصر في رواية مسلم عن عبد الله بن محمد بن أسماء شيخ البخاري
في هذا الحديث الظاهر وقدين في الفتح في كتاب المغازي ما هو الصواب قوله فاعنف
واحد افيه دليل على أن كل مجتهد مصيب والحديث استدلل به البخاري وغيره على جواز
الصلاة بالإيماء وحال الركوب قال ابن بطلان لو وجد في بعض طرق الحديث أن الذين
صلوا في الطريق صلوا ركعا نال كان ينافي الاستدلال وإن لم يوجد ذلك فالاستدلال يكون
بالقياس يعني أنه كما ساع لا وليك أن يؤخروا الصلاة عن وقتها المقترض كذلك يسوغ
لطالب ترك تمام الأركان والالتفات إلى الأيماء قال ابن المنير والابن عسدي أن وجه
الاستدلال من جهة أن الاستحجال المأمورية بقضاء ترك الصلاة أصلا كما جرى لبعضهم
أو الصلاة على الدواب كما وقع لا تحريم لأن النزول ينافي مقصود الحد في الوصول
فلا ولون يؤا على أن النزول معصية بمعارضته للأمر الخاص بالأسراع وكان تأخيرهم
لهما لوجود المعارض والآخرون جمعوا بين دليلي وجوب الأسراع وجوب الصلاة
في وقتها فصلوا ركعا فلو فرضنا أنهم نزولوا المكان ذلك مضادة للأمر بالأسراع وهو لا يظن
بهم لمافية من المخالفة وهذا الذي حاوله ابن المنير قد أشار إليه ابن بطلان بقوله لو وجد في
بعض طرق الحديث إلى آخره فلم يستحسن الحزم في الثقل بالاحتمال وأما قوله لا يظن
بهم المخالفة معترض بمسألة بأن يقال لا يظن بهم المخالفة بتغيير هيئة الصلاة بغير توقف

صوري وهو أنه أخر المغرب مثلا إلى آخر وقتها وجعل العشاء في أول وقتها وتعبه الخطلاني وغيره بأن الجمع رخصة فلو كان على ما ذكره لكان أعظم ضيقا من الأمان بكل صلاة في وقتها لأن أوائل الاوقات وأواخرها مما لا يدركه أكثر الخاصة فضلا عن العامة ومن الدليل على أن الجمع للرخصة قول ابن عباس أراد أن لا يخرج آمنه أخرجه مسلم وأيضاف الأخبار راجت صريحة بالجمع في وقت إحدى الصلاتين وذلك هو المتبادر إلى الفهم من لفظ الجمع وبما يرد الجمل على الجمع الصوري جمع التقديم وقيل يختص الجمع بين مجيء في السير قاله اللث وهو القول المشهور عن مالك وقيل يختص بالسائر دون النازل وهو قول ابن حبيب وقيل يختص بمن له عذر وحكي عن الأوزاعي وقيل يجوز جمع التأخير دون التقديم وهو مروي عن مالك وأحمد واختاره ابن حزم وقال ابن بطلان كل راو يروي ما رآه وكل سفة (عن

عمران بن حصين رضي الله عنه قال كانت بي بواسير) وهي في عرف الأطباء نقاط تحدث في نفس المقعدة ينزل منها قال
مادة قال في الفتح جمع بأسورة والذي بالموحدة ورم في باطن المقعدة والذي بالنون قرحة فاسدة لا تقبل البرمادام فيها ذلك
الفساد (فسأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة) أي صلاة المريض كما رواه الترمذي ودل عليه قوله في أوله
وكانت بي بواسير وعند ابن ماجه وأحمد عنه قال كنت رجلا ذا أسقام كثيرة وهذا السؤال خرج مخرج الغالب ولا مفهوم له
بل الرجل والمرأة في ذلك سواء (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (صل) حال كونك (فأعما فان لم تستطع) بأن وجبت مشقة

شديدة بالقسم أو خوف زيادة مرض أو هلاك أو غرق ودوران رأس الرأس كسب السفيضة (فقاعدا) أي صل حال كونك قاعدا
 فكيف شئت نعم قعوده مقترشاً أفضل لأن قعوده لا يعقبه سلام كالتعود للشهد الأول والاقام وهو أن يجلس على وركبه
 وينصب فخذه ويزاد أبو عبيدة ويضع يديه على الأرض مكره للنهي عنه في الصلاة كما رواه الحارثي وقال صحيح على شرط
 البخاري (فإن لم تستطع) أي القعود لا مشقة المذكرة (فعلى) أي فصل على (جنب) وجوباً باستقبال القبلة بوجهك رواه
 الدارقطني من حديث علي واضطجاعه على الأيمن أفضل ويكرهه على الأيسر ٢١٥ بلا عذر وزاد النسائي فإن لم تستطع

فستلقه أي واحصاه للقبلة
 ويركع ويسجد بقدر ما مكانه
 فإن قدر المصلي على الركوع فقط
 كرهه للسهو ومن قدر على زيادة
 على أكل الركوع تعينت ثلاث
 الزيادة للسهو لأن الفرق بينهما
 واجب على المتكبر ولو جاز عن
 السجود إلا أن يسجد بقدم رأسه
 أو صدغه وكان بذلك أقرب
 إلى الأرض وجب لأن الميسور
 لا يسقط بالمعسور فإن عجز عن
 ذلك أيضاً وأما برأسه والسجود
 أخفض من الركوع فإن عجز عن
 إيمائه فيه فبصره فإن عجز عن
 الإيماء بصره إلى أفعال الصلاة
 اجزأها على قلبه بسنن أو لا إعادة
 عليه ولا تسقط عنه الصلاة وعقله
 ثابت لوجود مناسبات التكليف
 وهذا الترتيب قال به معظم
 الشافعية لقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا
 منه ما استطعتم هكذا استدلل
 به الغزالي وتعقبه الرافعي بأن
 الخبر أمر بالاتباع بما يشتمل
 عليه المأمور والقعود لا يشتمل
 على القيام وكذا ما بعده إلى
 آخر ما ذكره وأجاب عنه ابن

قال الحافظ والاولى ما قال ابن المرباط ووافقه الزين بن المنير أن وجه الاستدلال منه
 بطريق الاولوية لأن الذين آخروا الصلاة حتى وصلوا إلى بني قريظة لم يعنفوا مع كونهم
 فواتوا الوقت وصلاتهم لا يفوت الوقت بالإيماء أو ركبة ما يمكن أولى من تأخير الصلاة
 حتى يخرج وقتها

(أبواب صلاة الكسوف)

(باب النداء لها وصفتها)

(عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنه قال لما كسفت الشمس على عهد النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم نودي أن الصلاة جامعة فركع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين في سجدة
 ثم قام فركع ركعتين في سجدة ثم جلى عن الشمس قالت عائشة ما ركعت ركوعاً قط ولا
 سجدة سجوداً قط كان أطول منه * وعن عائشة رضى الله عنها قالت خسفت الشمس
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبعث منادياً الصلاة جامعة فقام فصلى أربع
 ركعات في ركعتين وأربع سجرات * وعن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت خسفت
 الشمس في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم إلى المسجد فقام فكبى ووصف الناس وراءه فاقترأ قرأه طويلاً ثم كبى فركع ركوعاً
 طويلاً وهو أدنى من القراءة الأولى ثم رفع رأسه فقال سمع الله من حده ربنا ولك الحمد ثم قام
 فاقترأ قرأه طويلاً هي أدنى من القراءة الأولى ثم كبى فركع ركوعاً وهو أدنى من الركوع
 الأول ثم قال سمع الله من حده ربنا ولك الحمد ثم سجد ثم فعل في الركعة الأخرى مثله ذلك
 حتى استكمل أربع ركعات وأربع سجرات وانجأت الشمس قبل أن ينصرف ثم قام
 فخطب الناس فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله
 عز وجل لا يخرسان موت أحد ولا حياته فإذا رأيتوهما فافزعوا إلى الصلاة * وعن ابن
 عباس رضى الله عنهما قال خسفت الشمس فصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فقام قياماً طويلاً فقرأ من سورة البقرة ثم ركع ركوعاً طويلاً ثم رفع فقام قياماً طويلاً
 وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ثم سجد ثم قام قياماً

الصالح بأننا نقول إن الآتي بالقعودات بما استطاعه من القيام مثلاً ولكننا نقول يكون آتياً بما استطاعه من الصلاة لأن
 المذكورات أنواع الجنس الصلاة بعضها أدنى من بعض فإذا عجز عن الأعلى وأتى بالادنى كان آتياً بما استطاع من الصلاة
 وتعقب بأن كون هذه المذكورات من الصلاة فرع شرعية الصلاة وهو محل النزاع انتهى واستدل بقوله في حديث
 النسائي فإن لم تستطع فستلقه أنه لا ينقل المريض بعد عجزه عن الاستلقاء إلى حالة أخرى كالإشارة إلى آخر ما مر وهو قول
 الحنفية والمالكية وبعض الشافعية قال ابن المنير في الحاشية إن في بعض شيوخنا فرغ غريب في النقل كثير في الوقوع

وهو أن يجزئ المريض عن الذكروية قدر على الفعل فاللهمة الله ان اتخذ من يلقنه فكان يقول أحرم بالصلاة قل الله أكبر اقرا
 الفاتحة قل الله أكبر الكوع الى آخر الصلاة بلقنه ذلك تلقينا وهو يفعل جميع ما يقول له بالنطق والايحاء رحمه الله تعالى
 (عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي صلاة الليل) حال كونه (قاعدا قاطئ
 حتى اسن) أي دخل في السن وفي رواية أخرى من هذا الوجه حتى اذا كبر وعنده مسلم عنه أيضا لم يت حتى كان أكثر
 صلاته جالسا وعنده أيضا من حديث حفصة ٢١٦ ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى في سجته قاعدا حتى

كان قبل وفاته بعام فكان يصلي
 في سجته قاعدا (فكان يقرأ
 قاعدا حتى اذا أراد أن يركع
 قام فقرأ نحو من ثلاثين آية
 أو أربعين آية) شك من الراوي
 ان عائشة قالت احدهما
 أو هما معا بحسب وقوع ذلك
 منه مرة كذا ومرة كذا أو
 بحسب طول الآيات وقصرها
 قائما (ثم ركع) وزاد في الطريق
 الثانية منه مما انه كان يفعل
 ذلك في الركعة الثانية وفي الاولى
 منه ما قال ابن التين قدمت
 عائشة ذلك بصلاة الليل لتخرج
 القريضة وبقولها حتى أسن
 ليعلم انه انما فعل ذلك ابقاء على
 نفسه ليستديم الصلاة وأفادت
 انه كان يديم القيام وانه كان
 لا يجلس عما يطبقه من ذلك انتهى
 ودل حديث عائشة المذكور
 في البخاري بعد هذا الحديث
 على جواز التعود في أثناء الصلاة
 النافلة بان افتتاحها قائما بما يباح
 له أن يفعله قاعدا ثم يقوم اذا
 لا فرق بين الحالتين ولا يبيح
 وقوع ذلك منه صلى الله عليه
 وآله وسلم في الركعة الثانية

طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم رفع
 فقام قنطويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول
 ثم سجد ثم انصرف وقد تجلجت الشمس فقال ان الشمس والقمر رايتان من آيات الله
 لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيتم ذلك فاذكروا الله متقين على هذه الاحاديث
 قوله لما كسفت الشمس الكسوف لغة التغيير الى سواد ومنه كسفت في وجهه
 وكسفت الشمس اسودت وذهب شعاعها قال في الفتح والمشهور في استعمال الفقهاء
 ان الكسوف للشمس والخسوف للقمر واختاره ثعلب وذكر الجوهري انه أفصح وقيل
 يتعين ذلك وحكي عياض عن بعضهم عكسه وغلطه لبوته بالخفاء في القمر في القرآن
 وقيل يقال بهما في كل منهما ما وبه جاءت الاحاديث قال الحافظ ولا شك ان مدلول
 الكسوف لغة غير مدلول الخسوف لان الكسوف التغيير الى سواد والخسوف النقصان
 أو النذر قال ولا يلزم من ذلك انه ما مترادفان وقيل بالكاف في الابداء وبالخاء في الانتهاء
 وقيل بالكاف لذهاب جميع الضوء بالخاء لبعضه وقيل بالخاء لذهاب كل اللون وبالكاف
 لتغيره انتهى وقد روى عن عروة انه قال لا تقولوا كسفت الشمس ولكن قولوا
 خسفت قال في الفتح وهذا موقوف صحيح رواه سعيد بن منصور عنه وأخرجه مسلم
 عن يحيى بن يحيى عنه لكن الاحاديث الصحيحة المذكورة في الباب وغيرها ترد ذلك قوله
 ركعتين في سجدة المراد بالسجدة هنا الركعة بقامها وبالركعتين الركوعان وهو موافق
 لرواية عائشة وابن عباس في قوله قالت عائشة الراوي لذلك عن اهل البيت لا يجوز أن
 يكون عبد الله بن عمر وفيكون من رواية صحابي عن صحابي قال في الفتح وهو من زعم انه
 معلق فقد أخرجه مسلم وابن خزيمة وغيرهم ما من رواية أبي سامة عن عبد الله بن عمرو
 وفيه قول عائشة هذا أقول له ما ركعت الخ ذكر الركوع اسم والبخاري اقتصر على ذكر
 السجود وقد ثبت طول الركوع والسجود في الكسوف في أحاديث كثيرة منها
 المذكورة في الباب ومنها عن عبد الله بن عمرو من وجه آخر عند النسائي وعن أبي هريرة
 عنه وعن أبي موسى عن عبد الشمين وعن سمرة عن أبي داود والنسائي وعن جابر وعن
 اسماء وسأبتيان والي مشير وعية التطويل في الركوع والسجود في صلاة الكسوف
 كما بطول القيام ذهب أخذوا حتى والشافعي في أخذ قوايه وبه يترجم أهل العلم بالحديث

خلافا لمن أبي ذلك واستدل به على ان من افتتح صلاته مضطجعا ثم استطاع الجلوس أو القيام أتمها على ما أدت اليه حاله من
 (وعنها) أي من عائشة (رضي الله عنها) في رواية ثم يفعل في الركعة الثانية مثل ذلك المذكور كقراءة ما تبقى قائما وغيره
 (قاعدا قاضيا صلاته) وفرغ من ركعتي الفجر (نظرفان كنت بقطي تحدث معي وان كنت نائمة اضطجعت) للراحة من تعب القيام
 * (بسم الله الرحمن الرحيم) * كذا بابايتها في غير رواية أبي ذر * (باب التهجؤ بالليل) * أي الصلاة فيها أو صلاة ترك الهجود
 وهو النوم قال ابن فارس التهجؤ اصله ليل وفي رواية من الليل وهو أوفق للفظ القرآن به (عن ابن عباس رضي الله عنهما

قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام من الليل يتعبد لله تعالى من جوف الليل كما في رواية مالك عن أبي الزبير عن عائشة وظاهر السلف أنه كان يقول أول ما يقوم إلى الصلاة وترجم عليه ابن خزيمة الدليل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول هذا التحميد بعد أن يكبر ثم ساقه من طريق قيس بن سعد عن طاووس عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام للتعبد قال بعد ما يكبر اللهم لا اله الا انت (قال اللهم لا اله الا انت قيم السموات والارض ومن فيهن) أي القائم بأمر الخلق ومديرهم ومدير العالم في جميع أحواله وهو ٢١٧ القائم بنفسه مطلقا لا بغيره ويقوم به كل موجود حتى لا يتصور وجود شيء ولا دوام وجوده الا به قال التور بشئ المعنى أنت الذي تقوم بحفظها وحفظ من أحاطت به واشتملت عليه تؤتي كلامه قوامه وتقوم على كل شيء من خلقك بما تراهم من تدبيرك وعبر عن دون ما تغلبه العقلاء على غيرهم (ولك الحمد أنت نور السموات والارض ومن فيهن) وإضافة النور إلى السموات والارض للدلالة على سعة إشراقه وفشواضته يعني أن كل شيء استنار منه ما واستضاء به قدرتك وجودك والاعمال المعتبرة بدائع فطرتك والعقل والحواس خلقك وعظمتك قال في الفتح وقيل المعنى أنت المنزه عن كل عيب يقال فلان منزه عن كل عيب ويقال هو اسم مدح يقال فلان نور البلاء أي هزيئيه (ولك الحمد أنت ملك السموات والارض ومن فيهن) ولك الحمد أنت الحق المتحقق وجوده وكل شيء أثبت وجوده وتحقق فهو حق وهذا الوصف

من أصحابه واختاره ابن سيرين في قول له خسفت الشمس بالخاء المعجمة وقد تقدم بيان معنى الخسوف وقوله وصف الناس أي اصطفوا يقال صف اقوم اذا صاروا صفوا ويجوز انصب والفاعل ضمير يعود إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقوله وانجبت الشمس قبل أن ينصرف فيه ان الانجلاء وقع قبل انصراف النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة وقوله ثم قام فخطب الناس فيه استحباب الخطبة بعد صلاة الكسوف وقال صاحب الهداية من الخسوف ليس في الكسوف خطبة لأنه لم ينقل وتذهب بأن الأحاديث وردت بذلك وهي ذات كثرة كما قال الحافظ والمشهور عند المالكية انه لا خطبة في الكسوف مع أن مالكا روى الحديث وفيه ذكر الخطبة وأجاب بعضهم بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقصد لها الخطبة بخصوصها وإنما أراد أن يبين لهم الرد على من يذهب أن الكسوف موت بعض الناس وتذهب بأبي الأحاديث الصحيحة من التصريح به وحكاية شرايطها من الحمد والثناء وغير ذلك مما تضمنته الأحاديث فلم يقتصر على الإعلام بسبب الكسوف والاصل مشروعية الاتباع والخصائص لا تثبت الا بدليل وقد ذهب إلى عدم استحباب الخطبة في الكسوف مع مالك أبو حنيفة والشافعية وقوله لا يتخففان في رواية يخففان بدون فون كما سيأتي في حديث ابن عباس قوله موت أحدنا ما قال صلى الله عليه وآله وسلم كذلك لأن ابنه إبراهيم مات فقال الناس انما كسفت الشمس لموت إبراهيم ولا جدوا والنسائي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث النعمان بن بشير قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرج فزعا يجثو به حتى أتى المسجد فلم يزل يصلي حتى انجبت فلما انجبت قال ان الناس يزعمون أن الشمس والقمر لا ينكسفان الا لموت عظيم من العظماء وأبى كذلك الحديث وفي هذا الحديث ابطال ما كان أهل الجاهلية يعمدون به من تأخير الكواكب قال الخطابي كانوا في الجاهلية يعمدون أن الكسوف يوجب حدوث تغير الارض من موت أو ضرر فاعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه اعتقاد باطل وان الشمس والقمر خلقان مسخران لله تعالى ليس لهما سلطان في غيرهما ولا قدرة على الدفع عن أنفسهما قوله ولا لحمايته استشكلت هذه الزيادة لأن السياق انما ورد في حق من ظن أن ذلك لموت إبراهيم ولم يذكر الحياة قال في الفتح والجواب انه فائدة ذكر الحياة دفع توهم من يقول لا يلزم من نفي كونه سببا للفتنة أن لا يكون سببا للايجاد فعمم الشارع النبي لدفع

٢٨ نيل ث للرب جل جلاله بالحقبة والخصوصية لا ينبغي غيره اذ وجوده بذاته لم يسبقه عدم ولا يلحقه عدم ومن عدمه عن يقال فيه ذلك فهو بخلافه (ووعده الحق) الثابت المتحقق فلا يدخله خلف ولا شك في وقوعه وتحققه (واقول الحق) أي رؤيتك في الدار الآخرة حيث لا مانع أو لقاء جزائك لاهل السعادة والشقاوة وهو داخل فيما قبله فهو من عطف الخاص على العام وقيل اللقاء الموت وأبطاله النووي قال في الفتح فيه جواز الاقرار بالبعث بعد الموت وهو عبارة عن حال الخلق في الدار الآخرة بالنسبة إلى الجزاء على الاعمال (وقول الحق) أي مدلوله ثابت ومنطوقه واقع ومنه يهيمه

لازم (والجنة حق والدار حق) أى كل منهم امر وجوده لا ك (والنبيون حق ومحمد) صلى الله عليه وآله وسلم (حق) خصه
بالذكر تعظيماً له وعطفه على النبيين ايداً بالغاير بأنه فائق عليهم بأوصاف مختصة وجزءه عن ذاته كانه غيره ووجب عليه
الايان به وتصديقه بالغة في اثبات نبوته كفى الشهد (والساعة) أى القيامة (حق) وأصل الساعة الجزء القليل من
اليوم أو الليلة ثم استعمل للوقت الذى تقام فيه القيامة يريد انهم ساعة خفيفة يحدث فيها أمر عظيم وتكسر الجبال للاهتمام
بشأنه وليسا طيه كل مرة معنى آخر وفي ٢١٨ تقديم الجار والمجرور افادة التخصيص وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم لما خص

الحمد بالله قيل لم خصصتني بالحمد
قال لانك أنت الذى تقوم بحفظ
المكانات الى غير ذلك وعرف
الحق فى أنت الحق ووعده الحق
وتنكر فى البواقي قال الطيبي
عرفها للعصر لان الله هو الحق
الثابت الدائم الباقي وما سواه فى
معرض الزوال قال البيهقي
* الا كل شئ ما خلا الله باطل *
وكذا وعده مختص بالانبياء
دون وعده غيره وقال السهيلي
التعريف للدلالة على انه المستحق
لهذا الاسم بالحقيقة اذ هو
مقتضى هذه الاداة وكذا فى
وعده الحق لان وعده كلامه
وتركت فى البواقي لانها أمور
محدثة والمحدث لا يجب له البقاء
من جهة ذاته وبقاء ما يدوم
منه علم بالخبر الصادق لامن
جهة استحالة فناؤه وتعبه
فى المصابيح بان يدرد عليه قوله فى
هذا الحديث وقولك حق مع ان
قوله كلامه القديم فينظر وجهه
انتهى قال الطيبي وهما سر
دقيق وهو انه صلى الله عليه وآله
وسلم لما نظر الى المقام الإلهي

هذا التوهم قوله فإذا رأيتموهما أكثر الزوايا بصيغة ضمير الموثق والمراد رأيتم
كسوف كل واحد فى وقته لاستحالة اجتماعهما فى وقت واحد قوله فافزعوا بفتح
الزى أى التجأ أو توجها وفيه إشارة الى المبادرة وأنه لا وقت لصلاة الكسوف
معين لان الصلاة علق برؤية الشمس أو القمر وهى ممكنة فى كل وقت وبهذا قال
الشافعي ومن تبعه واستثنت الحنفية أوقات الكراهة وهو مشهور مذهب أحمد وعن
المالكية وقتان من وقت حل النافلة الى الزوال وفى رواية الى صلاة العصر وريح الأول
بأن المقصود ايقاع هذه العبادة قبل الانجلاء وقد اتفقوا على انه لا تقضى بعده ولو
انحصرت فى وقت لا يمكن الانجلاء قبله فينفوت المقصود قال فى الفتح ولم أقف على شئ من
الطرق مع كثرت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاها الاضحية ليكن ذلك وقع اتساقا
فلا يدل على منع ما عدا ما وافقت الطرق على انه بادر اليها انتهى قوله ثم وامن سورة
البقرة فيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسر بالقراءة قوله وهو دون القيام الاول فيه
ان القيام الاول من الركعة الاولى أطول من القيام الثانى منها وكذا الزكوع الاول
والثانى منها قوله وهو دون الركوع الاول قال النووى اتفقوا على ان القيام الثانى
وركوعه فيها أقصر من القيام الاول وركوعه فيها قوله ثم سجدة أى سجدة ثين قوله ثم
قام قياما طويلا وهو دون القيام الاول فيه دليل لمن قال ان القيام الاول من الركعة
الثانية يكون دون القيام الثانى من الركعة الاولى وقد قال ابن بطال انه لا خلاف ان
الركعة الاولى بقيامها وركوعها تكون أطول من الركعة الثانية بقيامها وركوعها
شأنه ثم رفع فقام قياما طويلا الخ فيه أنه يشترط تطويل القيامين والركوعين فى الركعة
الاشخرة وقد ورد تقدير القيام فى الثانية بسورة آل عمران كافى سنن أبى داود وفيه
أيضا ان القيام الثانى دون الاول كافى فى الركعة الاولى وكذلك الركوع وقد تقدمت
حكاية النووى للاتفاق على ذلك والاحاديث المذكورة فى الباب تدل على ان المشروع
فى صلاة الكسوف ركعتان فى كل ركعة ركوعان وقد اختلف العلماء فى صفتها بعد
الاتفاق على انها سنة غير واجبة كما حكاها النووى فى شرح مسلم والمهدى فى البحر
وغيرهما فذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور الى انها ركعتان فى كل ركعة ركوعان
وهى الصفة التى وردت بها الاحاديث الصحيحة المذكورة فى الباب وغيرها وحكى فى البحر

ومقر بى حضرة الربوبية عظم شأنه ونظم نزلته حيث ذكر النبيين وعرفها بالام الاستغراق ثم خص محمداً
صلى الله عليه وآله وسلم من بينهم وعطفه عليهم ايداً بالغاير كما مر الخ ولم يرجع الى مقام العبودية ونظر الى افتقار نفسه نادى
بلسان الاضطراب فى مطاوى الانكسار (الهم لا تسأت) أى انقذت لاهرك ونميك وخضعت (وبك آمنت) أى صدقت
بك وبما أنزلت (وعليك توكلت) أى فوضت أمري اليك (واليك أنبت) رجعت اليك قبلاً بقلبي عليك (وبك) أى بما
آتيتني من البراهين والحجج (خاصة) من خاصته من النكارة أو بتأييدك ونصرتك قاتلت (واليك حاكت) كل من أبى

قبول ما أرسلتني به وجعلتلك الحكيم بينما لا من كانت الجاهلية تتحاكم اليه من كاهن ونحوه وقد تم جميع صلوات هذه
الافعال عليهم ائمة ائمة الخصاص والفائدة للحصر (فاعتدوني ما قدمت) قبل هذا الوقت (وما أخرت) عنه (وما أمرت) أخففت
(وما أعلنت) أظهرت أي ما حدثت به نفسي وما تحركت به لساني فالتواضعوا واجلألا لله تعالى وأعلموا لامته ونعقب في الفتح
الاخير بأنه لو كان للتعليم فقط لكان في فيه أمرهم بأن يقولوا فالاولى انه للجمع موع (أنت المقدم) لي في البعث في الآخرة
(وأنت المؤخر) لي في البعث في الدنيا وزاد ابن جريج في الدعوات أنت الهى ٢١٩ (لا اله أنت أول العفوك ولا حول ولا
قوة الا بالله) قال الكرماني

هذا الحديث من جوامع
الكلام لان افظ القيم اشارة الى
أن وجود الجوهر وقوامها
منه والنور الى أن الاعراض
أيضاً منه والمالك الى انه حاكم
عليها ايجاداً وابعاداً ما يفعل
ما يشاء وكل ذلك من نعم الله على
عباده فلهذا اقر كل من باب الحمد
وخصص الحمد به ثم قوله أنت
الحق اشارة الى المبدأ والقول
ونحوه الى المعاش والساعة
ونحوه الى المعاد وفيه اشارة
الى النبوة والى الجزاء ثواباً وعقاباً
ووجوب الاسلام والايان
والتوكل والافتابة والتضرع
الى الله والخضوع له انتهى
وفيه زيادة معرفة النبي صلى
الله عليه وآله وسلم بعظمة ربه
وعظيم قدرته ومواظبته على
الذكر والدعاء والثناء على ربه
والاعتراف لله بحقوقه والاقرار
بصدق وعده ووعدته وفيه
استحباب تقديم الثناء على
المسئلة عند كل مطلوب اقتداء
به صلى الله عليه وآله وسلم (عن
ابن عمر رضي الله عنهما قال كان

عن العترة جميعاً انهم اركعتان في كل ركعة خمسة ركوعات واستدلوا به حديث أبي بن
كعب وسبباني وقال أبو حنيفة والنوري والضيبي انهم اركعتان كسائر النوافل في كل
ركعة ركوع واحد وحكاه النووي عن السكوفيين واستدلوا بحديث النعمان وسمرة
الاعميين وقال حنيفة في كل ركعة ثلاثة ركوعات واستدل بحديث جابر وابن عباس
وعائشة وسناني قال النووي وقد قال بكل نوع جماعة من الصحابة وحكي النووي عن
ابن عبد البر أنه قال أصح ما في الباب ركوعان وما خالف ذلك في المال أو ضعف وكذا قال
البيهقي ونقل صاحب الهدى عن الشافعي وأحمد والبخاري أنهم كانوا يبدون الزيادة
على الركوعين في كل ركعة غلطاً من بعض الرواة لأن أكثر طرق الحديث يمكن رد
بعضها الى بعض ويحجمها ذلك كان يوم موت إبراهيم وإذا التحدث القصة تسعين
الاخذ بالراجح ولا شك ان أحاديث الركوعين أصح قال في الفتح وجع بعضهم بين هذه
الاحاديث بتعدد الواقعة وان السكوف وقع مراراً فيكون كل من هذه الاوجه جائزاً
والى ذلك ذهب الشيخين ليكن لم يثبت عنده الزيادة على أربع ركوعات وقال ابن خزيمة وابن
المنذر والخطابي وغيرهم من الشافعية يجوز العمل بجميع ما ثبت من ذلك وهو من
الاختلاف المباح وقواه النووي في شرح مسلم ولم يمتثل ذلك قال الامام يحيى والحق ان
صح تعدد الواقعة أن الاحاديث المشبهة على الزيادة الخارجة من صحيح صحيح يمتنع
الاخذ بها لعدم مسافاتهم المزيديون كانت الواقعة ليست الامرة واحدة فالصواب ان
الترجيح امر لا يتم فيه وأحاديث الركوعين أربع (وعن أسماء رضي الله عنها ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة السكوف فأقام فأطال القيام ثم ركع فأطال الركوع
ثم قام فأطال القيام ثم ركع فأطال الركوع ثم رفع ثم سجد فأطال السجود ثم قام فأطال
القيام ثم ركع فأطال الركوع ثم قام فأطال القيام ثم ركع فأطال الركوع ثم رفع ثم سجد
فأطال السجود ثم رفع ثم سجد فأطال السجود ثم انصرف رواء أحمد والبخاري وأبو داود
وابن ماجه وعن جابر رضي الله عنه قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فصلى بأصحابه فأطال القيام حتى جعلوا يتخرون ثم ركع فأطال ثم رفع
فأطال ثم ركع فأطال ثم سجد بصددين ثم قام فصنع نحو ما من ذلك فكانت أربع ركعات

الرجل) اللام للجنس ولا مهورم له وانما ذكره للالب (في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا رأى رؤيا) كفعلى بالضم
من غير تنوين أى في النوم (قصصاً على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمكنت ان أرى رؤيا) زاد في التفسير من وجه آخر
فقلت في نفسي لو كان فمك خير لرأيت مثل ما يرى هؤلاء ويؤخذ منه ان الرؤيا الصالحة تدل على خير رآتها (فأقصها)
أى أخبر بها (على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وكنت غلاماً شاباً وكنت أنا في المسجد على عهد رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فرأيت في النوم كان ملكين اخذاً في فذاهبي الى النار فاذا هي مطوية (اي مبنية الجوانب) كطى البئر

واذا هما قرنان) أي جانبان (واذا فيها أناس فمد عرفهم) يعني قلت أقول أعوذ بالله من النار قال فلما علم ذلك أخبر فقال لي لم ترع
 أي لا تخف يعني لا خوف عليك بعد هذا (فقصصتها على حفصة فقصصتها أحفصة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
 فقال نعم الرجل عبد الله) وفي التعبيرين رواية نافع عن ابن عمر أن عبد الله رجل صالح (لو كان يصلي من الليل) لولتقي للشرط
 ولذا لم يذكر الجواب قال سالم (فكان بعدلًا بنام من الليل الاقليل) وفي الحديث أن قيام الليل ينجي من النار وفيه معنى الخير
 والعلم وفيه كراهة النوم بالليل وفي مسلم ٢٢٠ من حديث أبي هريرة أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وهو يدل على

أنه أفضل من ركعتي الفجر وقواه
 النووي في الروضة للكن
 الحديث اختلف في وصله
 وإرساله وفي رفعه ووقفه ومن
 ثم لم يخرج به البخاري والمقدم
 تفضيل الوتر على الرواتب
 وغيرها كالضحي إذا قيل
 بوجوبه ثم ركعتي الفجر الحديث
 عائشة في الصحيحين لم يكن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم على شيء
 من النوافل أشد تعاهدا منه
 على ركعتي الفجر وحديث
 مسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا
 وما فيها وهما أفضل من ركعتين
 في جوف الليل وجلا حديث
 أبي هريرة السابق على أن النقل
 المطلق المفعول في الليل أفضل
 من المطلق المفعول في النهار
 وقدمه في الله المتعبد في آيات
 كثيرة كقوله تعالى كانوا أقاموا
 من الليل ما يمجدون والذين
 يبيتون لربهم سجدا وقياما
 تتحاف جنوبهم عن المضاجع
 ويكفي فلا تعلم نفس ما أخفى لهم
 من قرة أعين وهي الغاية فمن
 عرف فضله قيام الليل بسماع

وأربع سجعات زواه أحد ومسلم وأبو داود) ومن الأحاديث المصرحة بالركوعين
 حديث علي عند أحمد وحديث أبي هريرة عند النسائي وحديث ابن عمر عند البزار
 وحديث أم سفيان عند الطبراني قوله ثم رفع ثم سجدة ثم ركعة ثم ركعة ثم ركعة ثم ركعة
 يتعقبه السجود ولا في غيره من الأحاديث المتقدمة ووقع عند مسلم من حديث جابر
 باللفظ ثم رفع فأطال ثم سجدة قال النووي هي رواية شاذة ورفعة بغير إجازة والنسائي وابن
 خزيمة وغيرهما من حديث عبد الله بن عمر وفيه ثم ركعة ثم ركعة ثم ركعة ثم ركعة ثم ركعة
 فأطال حتى قيل لا يسجد ثم سجدة فأطال حتى قيل لا يركع ثم ركعة ثم ركعة ثم ركعة ثم ركعة
 قيل لا يسجد ثم سجدة وصحح الحديث الحافظ قال لم أف في شيء من الطرق على تطويل
 الجلوس بين السجدين إلا في هذا وقد نقل الغزالي الاتفاق على ترك أطالته فإن أراد
 الاتفاق المذهبي فلا كلام والافيهو محجوج بهذه الرواية والكلام على الفاظ الحديثين
 ليسبق وهما من حجج القائلين بأن صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان

هـ (باب من أجاز في كل ركعة ثلاث ركوعات وأربعة وخمسة) هـ

(عن جابر رضي الله عنه قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم فصرى ست ركعات بأربع سجعات رواه أحمد ومسلم وأبو داود وعن ابن عباس
 رضي الله عنهم ما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه صلى في كسوف فقرأ ثم ركع ثم قرأ ثم
 ركع ثم قرأ ثم ركع ثم سجدة والأخرى من ألهار رواه الترمذي وصححه وعن عائشة رضي الله
 عنها أن نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى ست ركعات وأربع سجعات رواه أحمد
 والنسائي) حديث جابر أخرجه أيضا البيهقي وقال عن الشافعي أنه غلط وهذه الدعوى
 ردها ثبتت في الصحيح فانه رواه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن ابن عمر عن عبد الله بن
 عطاء بن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحديث ابن عباس رواه الترمذي عن
 محمد بن بشير عن يحيى بن سعيد عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن طاوس عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد علل الحديث بأن حبيب لم يسمع من طاوس قال البيهقي
 حبيب وإن كان ثقة فانه كان يدرس ولم يسمع من طاوس وفي حديث عائشة هو أيضا
 في صحيح مسلم بهذا اللفظ الذي ذكره المصنف ولعائشة أيضا حديث آخر في صحيح مسلم

الآيات والأخبار والأخبار الواردة فيه واستحكم رجاءه وشوقه إلى ثوابه ولذته مناجاة ربه وخلوته به وإعظمه

حاجه الشوق وباعث التوق وطرد عنه النوم وفي هذا الحديث التحذير والغنمة والقول وأخرجه البخاري أيضا في باب
 نوم الرجال في المسجد وفي باب فضل من تعار من الليل ومنافق ابن عمر ومسلم في فضائل ابن عمر (عن جندب بن عبد الله)
 البجلي (رضي الله عنه قال اشكى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي مرضي (فلم يقم) أصلا الليل (ليلة أوليتين) هكذا
 اختصره البخاري وقد ساقه في فضائل القرآن تاما فزاد فاقته امرأته فقالت يا محمد ما أرى شيئا منك إلا قد تركت فأنزل الله تعالى

والضحي والليل الى قوله وما في ور وانه الاربعة كوفون وفيه التحديث والعنة والسماع والقول وآخر جهه في قيام
الليل أيضا فضائل القرآن والتفسير ومسلم في المغازي والترمذي والنسائي في المعبر (عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طرقه وفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة) من الليالي ذكرها أنا كيدا
والافاطروق هو الاثني ليل (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم لهما حنا وتحريضا (الانصليان) قال ابن بطال فيه فضيلة
صلاة الليل وايضا المائتين من الالهل والقرابة لذلك ووقع في رواية حكيم ٢٢١ بن حكيم ودخل النبي صلى الله عليه وآله

وسلم على علي وفاطمة من الليل
فايقظنا للصلاة ثم رجع الى بيته
فصلى هو يا من الليل فلم يسمع
لنا حسا فرجع الينا فاقظنا
الحديث قال الطبري لولا ما علم
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
من عظم فضل الصلاة في الليل
ما كان يزعج ابنته وابن عمه في
وقت جمع له الله خلائقه سكا
لكنه اختار لهما ما احرا زمان
الفضيلة على الدعة والسكون
امتثال لقوله تعالى وأمر أهلك
بالصلاة الآية (فقلت يا رسول
الله أنفسنا بيد الله تعالى
وفسه طريقتان التفويض
والأول والأول أولى قال
في الفتح اقتبس على ذلك من
قوله تعالى الله يتوفى الانفس
حين موتها الآية وفي رواية
حكيم بن حكيم عند النسائي قال
علي بن طلحة وأنا أعرك عيني وأنا
أقول والله ما نصلي الا ما كتب
الله لنا انما أنفسنا بيد الله وفيه
اثبات المشيئة لله فان العبد
لا يفعل شيئا الا ما أراه الله
تعالى (فاذا شاء أن يعذبنا بعثنا)
أي أيقظنا وأصله انارة الشيء

واقظنه ان الشمس انكسفت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقام قياما
شديدا يقوم قائما ثم ركع ثم يقوم ثم ركع ثم يقوم ثم ركع ركعتين في ثلاث ركعات وأربع
سجدة وانصرف وقد تجلت الشمس وكان اذا ركع قال الله أكبر ثم ركع واذا رفع
رأسه قال سمع الله لمن حمده فقام فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ان الشمس والقمر الحديث
وهذه الاحاديث الصحيحة ترد ما تقدم عن ابن عبد البر والبيهقي من ان ما خالف احاديث
الركوعين معطل أو ضعيف وما تقدم عن الشافعي وأحمد والبخاري من عدهم لما خالف
احاديث الركوعين غلط أو قد استدل باحاديث الباب على ان الم شروع في صلاة
الكسوف في كل ركعة ثلاثة ركوعات وقد تقدم الخلاف في ذلك قوله ست ركعات
وأربع سجدة أي صلى ركعتين في كل ركعة ثلاثة ركوعات وسجدة ثمان (وعن ابن
عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في كسوف قرآن ثم ركع ثم قرأ
ثم ركع ثم قرأ ثم ركع ثم قرأ ثم ركع والاخرى مثله وفي لفظ صلى ثمان ركعات في أربع
سجدة روى ذلك أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود الحديث مع كونه في صحيح مسلم ومع
تصحيم الترمذي له قد قال ابن حبان في صحيحه انه ليس بصحيح قال لانه من رواية حبيب بن
أبي ثابت عن طاوس ولم يسمعه حبيب من طاوس وحبيب معرف بالتسليم ليس كما تقدم
ولم يصرح بالسماع من طاوس وقد خالفه سليمان الاخول فوقفه وروى عن حذيفة
شخوة قاله البيهقي قوله غساني ركعات الخ أي ركع ثمان ركعات كل أربع في ركعة وسجدة في
كل ركعة وسجدة ثمان والحديث يدل على ان من جله صفات صلاة الكسوف ركعتين في كل
ركعة أربعة ركوعات (وعن أبي بن كعب رضي الله عنه قال كسفت الشمس على عهد
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى بهم فقرأ بسورة من الطول وركع خمس ركعات
وسجدة ثمان ثم قام الى الثانية فقرأ بسورة من الطول وركع خمس ركعات وسجدة ثمان ثم جلس
كما هو مستعمل القبلة يدعو حتى انجلي كسوفها رواه أبو داود وعبد الله بن أحمد في المسند
* وقد روى باسانيد حسن من حديث سمرة والنعمان بن بشير وعبد الله بن عمر وانه صلى
الله عليه وآله وسلم صلاة ركعتين كل ركعة بر كوع * وفي حديث قبضة الهلال عنه صلى
الله عليه وآله وسلم قال اذا رأيتم ذلك فصلوها كما حدث صلاة صليتموها من المكتوبة

من موضعه (فانصرف) صلى الله عليه وآله وسلم عنهما مع رضامديرا (حين قلنا ذلك ولم يرجع الى شيا) أي لم يجيبني بشي وفيه
ان السكوت يكون جوابا والاعراض عن القول الذي لا يطابق المراد وان كان حقا في نفسه (ثم سمعته وهو مول) معرض
مدبر حال كونه (بضرب نخذه) متعجبا من سرعة جوابه وعدم موافقته له على الاعتذار بما اعتذره فانه انور وفيه
جواز ضرب الفخذ عند التأسف وقال ابن النين كره احتجاجه بالآية المذكورة وأراد منه أن ينسب التقصير الى نفسه وفيه
جواز الانتزاع من القرآن وترجيح قول من قال ان اللام في قوله وكان الانسان العموم لا خصوص الكفار وفيه منقبة لعلي

حيث نقل ما فيه عليه أدنى غضاضة فقدم مصلحة نشر العلم وتبليغه على كفته ونقل ابن بطلان عن المهلب قال فيه انه ليس للامام أن يثد في التوائل حيث قنع صلى الله عليه وآله وسلم بقول علي رضي الله عنه أنفسي سني دالله لانه كلام صحيح في العذر عن التفضل ولو كان فرضا ما عذره قال وأما ضربه فخذ وقراءته الآية الكريمة فدل على انه ظن أنه أخرجه ما تقدم على إنباه وما كذا قال وأقر ابن بطلان وابن واضح وماتقدم أولى كذا في الفتح (وهو يقول وكان الانسان أكثر شئ جدلا) قيل فانه تسليما لعذره وانه لا عتب عليه ورواه هذا ٢٢٢ الحديث الستة ما بين حصي ومدني واسناد زين العابدين من أصح الاسانيد

وأشرفها الواردة فيمن روى عن أبيه عن جده وفيه الحديث والآخبار والغنعة والقول وأخرجه البخاري أيضا في الاعتصام والنوحيد ومسلم في الصلاة وكذا النسائي (عن عائشة رضي الله عنها قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلدع العمل) أي لتركه (وهو يجب أن يعمل به خشية) أي لاجل خشية (أن يعمل به الناس فيفرض عليهم) ليس حراما انه كان يتوك العمل أصلا وقد فرضه الله عليه أو نذبه بل المراد ترك أمرهم أن يعملوه معه بدليل ما في الحديث الثاني انه لم ياجتمعوا اليه في الصلاة الثالثة أو الرابعة ليصلوا معه التهجيد لم يخرج اليهم ولا ريب انه صلى حربه تلك الليلة (وما سمع) أي تنقل (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) سبعة الضحى قط وإلى لاسمها أي لاصليها وفي رواية اني لاسمها من الاستحباب وذكر هذه الرواية العينية ولم يعزها والبرماوى والدماميني

والاحاديث بذلك كله لاحد والنسائي والاحاديث المتقدمة بشكرار الركوع أصح وأشهر (ابا حديث أبي بن كعب فآخرجه أيضا الشافعي والبيهقي وقال هذا اسناد صحيح الشبان بماله وهذا أخرجه من الحديث بان سنده مما لا يصلح للاحتجاج بعنده الشيخين لأنه تقوية للحديث وتعظيم لشأنه كما فهمه بعض المتأخرين وروى عن ابن السكن تصحيح هذا الحديث وقال الشافعي رحمه رواته صادقون وفي اسناده أبو جعفر عيسى بن عبد الله ابن ماهان الرازي قال التلامي سني الحفظ وقال ابن المديني يخط عن المغيرة وقال ابن معين ثقة وفي الباب عن علي عليه السلام عند الزار وهو مبول كما قال في الفتح وقد احتج بهذا الحديث القائلون بان صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة خمسة ركوعات وقد تقدم ذكرهم وأما حديث ابن شير فآخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم وصححه ابن عبد البر وهو عند بعض هؤلاء باللفظ الذي ذكره المصنف عن قبيصة وأعله ابن أبي حاتم بالانقطاع وأما حديث ابن عمرو فآخرجه أيضا أبو داود والترمذي ورجاله ثقات وأما حديث قبيصة فآخرجه أبو داود والنسائي والحاكم باللفظ الذي ذكره المصنف وسكت عنه أبو داود والترمذي ورجاله رجال الصحيح وفي الباب عن أبي بكر عن عتبة النسائي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى ركعتين مثل صلاتكم هذا وقد احتج به هذه الاحاديث القائلون بان صلاة الكسوف ركعتان بركوع واحد كما أثار الضلوات وقد تقدم ذكرهم وقد رجحت أدلة هذا المذهب باسماء أهل أعلى القول كما في حديث قبيصة والقول أرجح من الفعل وأشار المصنف الى ترجيح الاحاديث التي فيها تكرار الركوع ولا شك أنه أرجح من وجوه كثيرة منها كثرة طرقها وكونها في الصحيحين وإقبالها على الزيادة

(باب الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف) *

(عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جهر في صلاة الكسوف بقراءته فصل في أربع ركعات في ركعتين وأربع سجود أخرجه وفي لفظ صلى صلاة الكسوف جهر بالقراءة فيها رواه الترمذي وصححه وفي لفظ قال خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأق المصلي فكبر فكبر الناس ثم قرأ فجهر بالقراءة وأطال

عن الموطأ وهذا من عائشة أخبار مبارات وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم صلاها يوم الفتح القيام وأوصى بها أبو ذر وهو رواية بل عدها العلماء من الواجبات الخاصة به وفيه ان كل شئ أخيه استأنم التعريض عليه لولا ما عارضه من خشية الافتراض (عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال ان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقوم ليصلي حتى ترم قدماه أو ساقاه) شك من الراوي وفي رواية تلتفت قدماه وعند الترمذي حتى انتفتت قدماه والبخاري في التفسير حتى تورمت وللنسائي من حديث أبي هريرة حتى تزلع قدماه من أي وعين مهملة ولا اختلاف بين هذه الروايات فانه اذا حصل

الاتساع حصل الزلع والشفوق (فيقال له) لم يذكر المقول ولم يسم القائل وفي تفسير الفتح قيل له قد غفر الله لك من ذنبيك ما تقدم وما تأخر وفي رواية أبي عوانة فقيلاً له اتسكف هذا وفي حديث عائشة فقالت عائشة يا رسول الله لم تصنع هذا وقد غفر الله لك وفي حديث أبي هريرة عند الزاوي فقيلاً له تفعل هذا يا رسول الله وقد جاء من الله ان الله قد غفر لك (فيقول أفلا) أي أتترك قسامي وتمجدي لماعنري فلا (أكون عبداً شكوراً) يعني غفران الله لي سبب لأن أقوم وأتمجد بشكر الله فكيف أتتركه كأن المعنى الأشكره وقد أنعم علي وخصني بخير الدارين فان ٢٢٣ الشكور من امة المبالغة يستدعي

نعمة خطيرة وتخصيص العبد بالذكر مشعر بمغاية الاكرام والقرب من الله تعالى ومن ثم وصفه به في مقام الاسراء ولان العبودية تقتضي صحة النسبة وليست الالعبادة والعبادة عين الشكر قال ابن بطال وفيه أخذ الانسان على نفسه بالشدة في العبادة وان أضر ذلك يبدنه انتهى قال الحافظ لكن ينبغي تقييد ذلك بما اذا لم يقض الى الملل لان حالة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت أكمل الاحوال فكان لا يمل من العبادة وان أضر ذلك يبدنه بل صح نه قال وجعلت قرعة عيني في الصلاة كما رواه النسائي فاما غيره صلى الله عليه وآله وسلم فاذا خشى الملل ينبغي له أن لا يكدر نفسه حتى يمل وعليه يحكم قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا من الاعمال ما تطيقون فان الله لا يمل حتى تملا انتهى قال القسطلاني نعم الاخذ بالشدة أفضل لانه اذا كان هذا فعل المفعول له ما تقدم من ذنبه وما تأخر فكيف من جعل حاله

القيام وذكر الحديث رواه أحمد وعن سمرة رضي الله عنه قال صلى بشا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كسوف ركعتين لانه سمع له فيها صوتا رواه الخمسة وصححه الترمذي وهذا يحتمل انه لم يسمعه لبعده ولان في رواية مبسطة له أتيناوا المسجد قد أمة (لا) حديث عائشة أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم والرواية التي أخرجهما أحمد أخرجهما أيضاً أبو داود الطيالسي في مسنده وأخرج نحوه ابن حبان وحديث سمرة صححه أيضاً ابن حبان والحاكم وأعله ابن حزم بجهالة ثعلبة بن عباد راويه عن سمرة وقد قال ابن المديني انه مجهول وذكره ابن حبان في الثقات مع انه لا راوى له الا الاسود بن قيس كذا قال الحافظ وفي الباب عن ابن عباس عند الشافعي وأبي يعلى والبيهقي قال كنت الى جنب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الكسوف فسمعت منه حرفاً من القرآن وفي اسناده ابن لهيعة وللطبراني نحوه من وجه آخر وقد وصله البيهقي من ثلاث طرق أسانيد هامة ولابن عباس حديث آخر متفق عليه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قام قياماً طويلاً نحواً من سورة البقرة وقد تقدم وهو يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجهر قال البخاري حديث عائشة في الجهر أصح من حديث سمرة وريح الشافعي رواية سمرة بأنها موافقة لرواية ابن عباس المتقدمة ولروايته الاخرى والزهري قد انفرد بالجهر وهو وان كان حافظاً فالعدد أولى بالحفظ من واحد قاله البيهقي قال الحافظ وفيه نظر لانه مثبت وروايته مقدمة وجع بين حديث سمرة وعائشة بأن سمرة كان في أخريات الناس فلهذا لم يسمع صوته ~~وال~~ كن قول ابن عباس كنت الى جنبه يدفع ذلك وجع النوى بأن رواية الجهر في القمر ورواية الاسرار في كسوف الشمس وهو مردود بالرواية التي ذكرها المصنف في حديث عائشة منسوبة الى أحمد وبما أخرجه ابن حبان من حديثها باللفظ كسفت الشمس والصواب أن يقال ان كانت صلاة الكسوف لم تقع منه صلى الله عليه وآله وسلم الامرة واحدة كائن على ذلك جماعة من الحفاظ فالمصير الى ترجيح متعين وحديث عائشة أرجح لكونه في الصحيحين واكونه متضمناً للزيادة وليكونه مثبتاً واكونه معتزداً بما أخرجه ابن خزيمة وغيره عن علي مرفوعاً من اثبات الجهر وان صح ان صلاة الكسوف وقعت أكثر من مرة كاذب اليه البعض

وان قلت ظهره الاوزار ولا يامن عذاب النار انتهى ومحل ذلك ما اذا لم يقض الى اختيار عبادة لم يرد به الشرع ولم يأذن بها الله ولا رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم ليخرج الى حد الرهبانية والرياضة الشاقة والهيئة الكريمة وترك ما هو أفضل منها من المندوبات وصحبات الاعمال والاحوال وابتداع الحسنيات وفي الحديث مشروعية الصلاة للشكر وفيه ان الشكر يكون بالعمل كما يكون باللسان كما قال تعالى اعلموا آل داود شكراً والشكر الاعتراف بالنعمة والقيام بالخدمة وفيها كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاجتهاد في العبادة والخشية من ربه قال العلماء

انما ازم الانبياء أنفسهم شدة الخوف عليهم بعظيم نعمة الله عليهم وانه ابتدأهم بها قبل استحقاقها فبدلوا وجههم في عبادته
 ليؤدوا بعض شكرهم مع ان حقوق الله أعظم من أن تقوم بها العبادة ورواة هذا الحديث كوفيون وهو من الرباعيات وفيه
 التحديث والعنونة والسماع والقول وأخرجه البخاري أيضا في الرقاق والتفسير ومسلم في أوخر الكتاب والترمذي
 في الصلاة وكذلك النسائي وابن ماجه (عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 قال له أحب الصلاة أي أكثر ما يكون ٢٢٤ محبوبا (الى الله تعالى صلاة داود) وانما كان ذلك أحب اليه تعالى من أجل

فالتعبد بالجمع بين الاحاديث بتعدد الواقعة فلا معارضة بينها الا ان الجهر أو لى من
 الاسرار لانه زيادة وقد ذهب الى ذلك أحمد واسحق وابن خزيمة وابن المذنب وغيرهما من
 محدثي الشافعية وبه قال صاحب أبي حنيفة وابن العربي من المالكية وحكي النووي
 عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة والليث بن سعد وجهور الفقهاء انه يسرى كسوف
 الشمس ويجهري خسوف القمر والى مثل ذلك ذهب الامام يحيى وقال الطبري بخبر بين
 الجهر والاسرار والى مثل ذلك ذهب الهادي ورواه في البحر عن مالك وهو خلاف
 ما حكاه غيره عنه واعلم انه لم يرد تعين ما قرأ به صلى الله عليه وآله وسلم الا في حديث
 لعائشة أخرجه الدارقطني والبيهقي انه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في الاولى بالعنكبوت
 وفي الثانية بالرؤم والقرآن وقد ثبت الفصل بالقراءة بين كل ركوعين كما تقدم من حديث
 عائشة المتفق عليه فيتحير المصلي من القرآن ما شاء ولا بد من القراءة بالفتحة في كل ركعة
 لما تقدم من الأدلة الدالة على أنها لا تنصح ركعة بدون فتحة قال النووي واتفق العلماء
 على انه يقرأ الفاتحة في القيام الاول من كل ركعة واختلفو في القيام الثاني فذهبنا
 ومذهب مالك وجهور أصحابه انها لا تنصح الصلاة الا بقراءة فيها وقال محمد بن مسleme من
 المالكية لا تمنع الفاتحة في القيام الثاني انتهى وينبغي الاستسكان من الدعاء لو ردد
 الامر به في الاحاديث الصحيحة كما في حديث ابن عباس المتقدم وغيره

* (باب الصلاة تلخوف القمر في جماعة مكررة الركوع) *

(عن محمود بن اسيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الشمس
 والقمر آيتان من آيات الله وانهما لا ينكسفان موت أحد ولا حياة فاذا رأيتنهما كذلك
 فافزعوا الى المساجد ورواه أحمد * وعن الحسن البصري رضي الله عنه قال خسف القمر
 وابن عباس أمير على البصرة فخرج فصلي بنا ركعتين في كل ركعة ركعتين ثم ركب وقال
 انما صليت كما رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي رواه الشافعي في مسنده) حديث
 محمود بن اسيد أصليه في الصحيحين بدون قوله فافزعوا الى المساجد وقد أخرج هذه الزيادة
 أيضا الحاكم وابن حبان وحديث ابن عباس أخرجه الشافعي كما ذكر المصنف عن شيخه
 ابراهيم بن محمد وهو ضعيف ولا يحتج بمثله وقول الحسن صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن

الاخذ بالرفق للنفس التي تخشى
 منها السامة التي هي سبب ترك
 العبادة والله تعالى يحب ان
 يديم احسانه ويؤلى فضله قاله
 الكرماني (وأحب الصيام) أي
 أكثر ما يكون محبوبا (الى الله
 صيام داود) عليه السلام
 واستعمل أحب بمعنى محبوب
 قليل لان أكثر في الفعل
 التفضيل ان يكون بمعنى الفاعل
 ونسبة المحبة فيهما الى الله تعالى
 على معنى ارادة الخير لافعالهما
 (وكان) داود عليه السلام
 ينام نصف الليل ويقوم ثلثه
 في الوقت الذي ينادي فيه الرب
 تعالى هل من سائل هل من
 مستغفر (وينام سُدسه)
 ليستريح من نصب القيام في بقية
 الليل وانما كان ذلك أرفق لان
 النوم بعد القيام يريح البدن
 وبذهب ضرر السهر وذبول
 الجسم بخلاف السهر الى الصباح
 وفيه من المصلحة أيضا استقبال
 صلاة الصبح واذكار النهار
 بنشاط واقبال ولانه أقرب الى
 عدم الرياء لان من نام السدس
 الاخير أصبح ظاهرا لكون سليم

القوى فهو أقرب الى أن يخفى عنه الماضي على من يراه أشار اليه ابن دقيق العيد (ويصوم يوما وبفطر
 يوما) قال ابن المنير كان داود يقسم ليله ونهاره لخلق ربه وحق نفسه فاما الليل فاستقام له ذلك في كل ليلة وأما النهار فلما اعتذر
 عليه ان يجزئه بالصيام لانه لا يتبع بعض جعل عوضا من ذلك ان يصوم يوما وبفطر يوما فامتثل ذلك منزلة التجزئة في شخص
 اليوم ورواه هذا الحديث مكيون الشيخ البخاري في حديثه وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي والتحديث والاخبار وأخرجه
 أيضا في أحاديث الانبياء ومسلم في الصوم وكذا أبو داود وابن ماجه والنسائي وفيه وفي الصلاة أيضا (عن عائشة رضي الله عنها

قالت كان أحب العمل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم الدائم) الذي يسبق عليه صلاة والمراد بالدوام العرفي لا شمول
الازمنة لأنه متعذر (قبل لها) القائل مسروق بن الأجدع (مقي كان يقوم) صلى الله عليه وآله وسلم (قالت يقوم اذا سمع
الصباح) وهو الذي لأنه يكثر الصباح في الليل قال ابن ناصر وأقول ما يصح نصف الليل غالباً وهو موافق لقول ابن عباس
نصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل قال ابن بطال يصرخ عند ثلاث الليل وروى أحمد وأبو داود وابن ماجه عن زيد بن خالد
الجهني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تسبوا الذين فانه يوقظ للصلاة ٢٢٥ واسناده جيد وفي لفظ فانه يدعو

إلى الصلاة وليس المراد أن يقول
بصر أخيه حقيقة الصلاة بل
العادة جرت أنه يصرخ صرخات
متتابعة عند طلوع الفجر وعند
الزوال فطرة فطره الله عليها
فمذكراً للناس بصراخه الصلاة
وفي معجم الطبراني عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال الله
ديكاً أبيض جناحه موشيمان
بالزبرجد والياقوت والياقوت
جناح بالمشرق وجناح بالمغرب
رأسه تحت العرش وقوائم في
الهواء يؤذن في كل صبح فيسمع
تلك الصيحة أهل السموات
والارضين الا الثقلين الجن
والانس فعند ذلك يجيبه دونه
الارض فاذا دنا يوم القيامة قال
الله تعالى ضم جناحك وعض
صوتك فيعلم أهل السموات
والارض الا الثقلين أن الساعة
قد اقتربت وعند الطبراني
والبيهقي في الشعب عن محمد بن
المنكدر عن جابر أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال إن الله ديكاً
رجلاه في الخوم وعنقه تحت
العرش مطوية فاذا كان هنية

بالبصرة لما كان ابن عباس بها وقيل ان هذا من تدليسائه وان المراد من قوله صلى
أي صلى بأهل البصرة والحديثان يدلان على مشروعية التجميع في خسوف القمر
أما الاول فلقوله فيه فاذا رأيتموهما كذلك الخ ولكنه لم يصرح بصلاة الجماعة وأما
الحديث الثاني فلقول ابن عباس بعد أن صلى بهم جماعة في خسوف القمر انما صليت
كأمر أنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي ولكنه يستعمل أن يكون المشبه بصلاة النبي
صلى الله عليه وآله وسلم هو صفته من الاقتصار في كل ركعة على ركوعين ونحو ذلك لأنها
منعولة في خصوص ذلك الوقت الذي فعلها فيه لما تقدم من اتحاد القصة والله صلى الله
عليه وآله وسلم لم يصل الكسوف الا مرة واحدة عند موت ولده ابراهيم نعم أخرج
الدارقطني من حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي في كسوف
الشمس والقمر أربع ركعات وأخرج أيضاً عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم صلى في كسوف القمر ثماني ركعات في أربع سجعات وذكر القمري في الاول
مسند تجرب كما قال الحافظ والثاني في اسناده نظر لأنه من طريق حبيب بن طائوس ولم
يسمع منه وقد أخرجه مسلم بدون ذكر القمر وانما قصر المصنف في التبرير على ذكر
القمري لان التجميع في كسوف الشمس معلوم من فعل رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم كما ثبت في الاحاديث الصحيحة المتقدمة وغيرها وقد ذهب مالك والشافعي وأحمد
وبه واهل العلم إلى ان صلاة الكسوف والخسوف تسن الجماعة فيها وقال أبو يوسف
ومحمد بن الجساسة شرط فيها ما وقال الامام يحيى انها شرط في الكسوف فقط وقال
العراقيون ان صلاة الكسوف والخسوف فرأى وحكى في البحر عن أبي حنيفة ومالك
ان الانفراد شرط وحكى النووي في شرح مسلم عن مالك انه يقول بأن الجماعة تسن
في الكسوف والخسوف كما تقدم وحكى في البحر عن العترة انه يصح الامر ان احتج
الاولون بالاحاديث الصحيحة المتقدمة وليس لمن ذهب إلى الانفراد شرط أو انه أولى
من التجميع دليل وأما من جواز الامر بن فقال لم يرد ما يقتضي استراط التجميع لان
فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدل على الوجوب فضلاً عن الشرطية وهو صحيح ولكنه
لا ينبغي أولوية التجميع

(باب الحث على الصدقة والاستغفار والذي ذكر في الكسوف وخروج وقت الصلاة بالتجلى)

٢٩ نيل من الليل صاح مبروح قدوس فصاحت الديكة وهو في كامل ابن عدي في ترجمة علي بن علي الهبي
قال وهو يروي أحاديث منكرة عن جابر هكذا في القسطلاني ولم يذكرها في الفتح فليست في اسناده وفي هذا الحديث الحث على
المداومة على العمل وان قل وفيه الاقتصار في العبادة وترك التعمق فيها لان ذلك أنشأ والقلب به أشد انشراحاً ورواه
ما بين مروزي واسطخوي وكوفي وفيه رواية الابن عن الاب والتابعي عن الصحابة والتحديث والخبار والعنينة والسماع
والقول وأخرجه أيضاً في هذا الباب وفي الرقاق ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود والنسائي (وفي رواية اذا سمع الصبح)

يعني الذين في نصف الليل أو ثلثه الأخير لأنه إنما يكسر الصياح فيه (قام فسلم) لأنه وقت نزول الرحمة والسكون وهذا
الاصوات وفي رواية الحموي ثم قام إلى الصلاة (وفي رواية عنهما) أي عن عائشة رضي الله عنها قالت ما ألقاه أي وجدته صلى الله
عليه وآله وسلم (السحر عندى الإنعام) بعد القيام الذي مبدؤه عند سماع الصارخ جمعاً بينه وبين رواية مسروق السابقة
وهل المراد حقيقة النوم أو اضطباعه على جنبه لقوله في الحديث الآخر فان كنت يفتلى حديثي والاضطجاع أو كان نومه
خاصاً بالليالي الطوال وفي غير رمضان ٢٢٦ دون القصار لكن يحتاج إخراجها إلى دليل (تعني) عائشة (النبي صلى الله

عليه وآله وسلم) وفي هذا
الحديث رواية التابعي عن
التابعي والنسائي والرواية
بطرفين المذكورين والعنف والقول
ورواية الأئمة عن الأئمة وأخرجه
مسلم في الصلاة وكذا أبو داود
وابن ماجه (عن ابن مسعود
رضي الله عنه قال صليت مع
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ليلة من الليالي فلم يزل قائماً
حتى هممت) قصدت (بأمر
سوء) بفتح السين وإضافة أمر
إليه (قيل) القائل أبو رائل شقيق
ابن مسعدة الأزدي (ما هممت
قال هممت أن أقعد) من طول
قيامه (وأذير النبي صلى الله عليه
وآله وسلم) أي أتركوها ما جعله
سواءً وإن كان القعود في الغفل
جائزاً لأنه ترك الأدب معه
صلى الله عليه وآله وسلم وصورة
مخالفته وقد كان ابن مسعود قويا
محافظة على الاقتداء به صلى الله
عليه وآله وسلم فلولا أنه طول
كثيراً لم يهم بالقعود وقد استأنف
هل الفضل في صلاة النفل
كثرة الركوع والسجود أو طول

(عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما) قالت لقد أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بالعاقبة في كسوف الشمس وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم قال إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينسفان موت أحد ولا حياة فإذ رأيت
ذلك فادعوا الله وكبروا واتصدقوا واصلوا وعن أبي موسى رضي الله عنه قال خسفت
الشمس فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصلى وقال إذا رأيتم شيئا من ذلك فافزعوا
إلى ذكر الله ودعائه واستغفره وعن المغيرة قال انكسفت الشمس على عهد رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يوم مات إبراهيم فقال الناس انكسفت لموت إبراهيم فقال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله عز وجل لا ينسفان
موت أحد ولا حياة فإذ رأيتموهما فادعوا الله تعالى واصلوا حتى ينجلي مفعق عليين
قوله العاقبة بفتح العين المهملة وفي لفظ البخاري في كتاب العتق من طريق غنام بن علي
عن هشام كانوا مرعدين بالكسوف بالعاقبة وفيه مشروعية الاعتقاد عند الكسوف
قوله فادعوا الله الخ فيه المثل على الدعاء والتكبير والتصدق والصلاة قوله فافزعوا إلى
ذكر الله الخ فيه أيضا الذنب إلى الدعاء والذكر والاستغفار عند الكسوف لأنه مما يندفع
الله تعالى به البلاء ومنهم من جعل الذكر والدعاء على الصلاة لكونها من اجزائها وفيه
نظر لأنه قد جمع بين الذكر والدعاء بين الصلاة في حديث عائشة المذكور وفي الباب وفي
حديث أبي بكر عند البخاري وغيره وافقه فاصلوا فدعوا لقوله يوم مات إبراهيم يعني ابن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ وقد ذكر جهراً أهل السير أنه مات في السنة
العاشرة من الهجرة قبل في ربيع الأول وقبل في رمضان وقيل في ذي الحجة والاكثر أنه
في عاشر الشهر وقبل في رابعه وقبل في رابع عشره ولا يصح شيء من هذا على قول ذي الحجة
لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا شابه في الحج وقد ثبت أنه شهد وفاته وكانت
بالمدينة بلا خلاف نعم قيل أنه مات سنة تسع فان ثبت صح وجزم الزوري بأنها كانت
سنة المدينة وقد استدل بوقوع الكسوف عند موت إبراهيم على بطلان قول
أهل الهيئة لأنهم كانوا يزعمون أنه لا يقع في الاوقات المذكورة وقد فرض الشافعي
وقوع العيد والكسوف معا واعترضه بعض من اعقده على قول أهل الهيئة ورد عليه

القيام فقال بكل قوم فأما القائلون بالاول فتمسكوا بنحو حديث توبار عندهم أفضل الاعمال كثرة الركوع أصحاب
والسجود وتمسك القائلون بالثاني بحديث مسلم أيضاً أفضل الصلاة طول القنوت والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف
الاشخاص والاحوال وفي الحديث ذليل على اختيار النبي صلى الله عليه وآله وسلم تطويل صلاة الليل وإن مخالفة الامام في
أفعاله معدودة في العمل السيئ وفيه تنبيه على فائدة معرفة ما بينهم من الاحوال وغيرها لأن أصحاب ابن مسعود ما عرفوا
مراده من قوله هممت بأمر سوء حتى استنهموه عنه ولم يشكر عليهم استنهماءهم عن ذلك روى مسلم من حديث حديث

انه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة فقرأ البقرة وآل عمران والفسات في ركعة وكان اذا امر بآية تسبيح تسبح أو سؤال
سأل أو تعوذ تعوذ ثم ركع فحوا عما قام ثم قام فحوا عما قام وهذا انما يتأني في نحو ساءتين فلعله صلى الله عليه
وآله وسلم أخذ تلك الآية كلها وأما ما يقتضيه حاله في غير هذه الآية فان في اخبار عائشة انه كان يقوم قدر ثلث الليل وفيها انه
كان لا يزيد على إحدى عشرة ركعة فقط في ذلك تطويل الصلاة والله أعلم ورواه هذا الحديث ما بين بصري واسطى وكوفي
وفيه التحديث والعنونة والقول وأخرجه مسلم وابن ماجه في الصلاة ٣٢٧ والترمذي في الشاهد (عن ابن عباس

رضي الله عنهم ما قال كان صلاة
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ثلاث عشرة ركعة يعني بالليل)
يسلم من كل ركعتين كما صرح به
في رواية أخرى وأخرجه مسلم
والترمذي باللفظ كان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من
الليل ثلاث عشرة ركعة (وعن
عائشة رضي الله عنها قالت كان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يصلي من الليل ثلاث عشرة
ركعة منها) أي من ثلاث عشرة
(لوتر ركعتي الفجر) وفي رواية
مسلم من هذا الوجه كانت صلاته
عشر ركعات ويوتر بسجدة
ويركع ركعتي الفجر فتلك ثلاث
عشرة وهذا كان غالب عادته صلى
الله عليه وآله وسلم قال القرطبي
اشكلت روايات عائشة على

أصحاب الشافعي قول حتى ينجلي فيه ان الصلاة والدعاء يشترعان الى ان ينجلي الكسوف
فلا يستحب ابتداء الصلاة بعده وأما اذا حصل الانجلاء وقد فعل بعض الصلاة فقبل
يتهاو قبل يقتصر على ما قد فعل وقيل يتها على هيئة النوافل واذا وقع الانجلاء بعد
الفراغ من صلاة الكسوف وقبل الخطبة فظاهر حديث عائشة المتقدم باللفظ والنجاة
الشمس قبل ان ينصرف ثم قام فخطب الناس انما اشترع الخطبة بعد الانجلاء وفي
الحديث انما استحب ملازمة الصلاة والذكر الى الانجلاء وقال الطحاوي ان قوله نصلوا
وادعوا يدل على ان من سلم من الصلاة قبل الانجلاء يتشاغل بالدعاء حتى تنجلي وقرره ابن
دقيق العيد قال لانه جعل الغاية لمجموع الاسرين ولا يلزم من ذلك أن يكون غاية لكل
واحد منهم ما على انفراد فجاز أن يكون الدعاء ممتدا الى غاية الانجلاء بعد الصلاة فيصير
غاية للمجموع ولا يلزم منه تطويل الصلاة ولا تكريرها وأما ما وقع عند الشافعي من
حديث الثعلب بن بشير قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فجعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عن احتجى انجبات فقال في الفتح ان كان محفوظا احتمل
أن يكون معنى قوله ركعتين أي ركوعين وقد وقع التعبير بالركوع عن الركعة
في حديث الحسن المتقدم في الباب الذي قبل هذا ويحتمل أن يكون السؤال بالاشارة فلا
يلزم التكرار وقد أخرجه عبيد الرزاق باسناد صحيح عن أبي قلابه انه صلى الله عليه وآله
وسلم كان كلما ركع ركعة أو سلم رجلا ينظر هل انجبت فتعين الاحتمال المذكور ورواه
ثبت تعدد القصة زال الاشكال

(كتاب الاستسقاء)

(عن ابن عمر رضي الله عنهم ما في حديث له ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لم يتقص
قوم المسكالك والميزان الا أخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور السلطان عليهم ولم ينعوا
زكاة أموالهم الامنعوا القطر من السماء ولولا البهائم لم يطرروا رواه ابن ماجه)
الحديث هذا ذكره ابن ماجه في كتاب الزهد مطولا وفي اسناده خالد بن يزيد بن عبد الرحمن
ابن أبي مالك وهو ضعيف وقد ذكره الحافظ في التلخيص ولم يتكلم عليه وفي الباب عن
بريدة عند الحاكم والبيهقي ما ينقض قوم العهد الا كان فيهم القتل ولا منع قوم الزكاة

بحسب النشاط وبيان الجواز قال في الفتح وظهري ان الحكمة في عدم الزيادة على إحدى عشرة ان التجدد والترخص
بصلاة الليل وفرائض النهار اظهر وهي أربع والعصر وهي أربع والمغرب وهي ثلاث وتر النهار فتكون صلاة الليل
كصلاة النهار في العدد جملة وتنفيدا وأما مناسبة ثلاث عشرة فبعض صلاة الصبح اكون انما يربطها (عن أنس
رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ من الشهر حتى تظن أن لا يصوم منه) أي من الشهر وزاد
الاصل شيئا (وكان صلى الله عليه وآله وسلم يصوم) حتى تظن أن لا يفطر شيئا (وكان صلى الله عليه وآله وسلم

(لأنشاء أن تراه من الليل مصليا الأرائية) مصليا (ولا) نشاء أن تراه من الليل (ناظما الأرائية) ناظما أي ما أردت أن تراه من الليل
عليه وآله وسلم أمر الأوجده ناهيه وهو يدل على أنه ربما كان ينام كل الليل وهذا سبيل التطوع فلو استمر الوجوب في قوله
ثم الليل لما أخل بالقيام وفيه أيضا ان صلاته ونومه كانا مختلفان بالليل وأنه لا يرتب وقتا معينا بل بحسب ما تبصر له من قيام
الليل لا يقال يعارضه قول عائشة كان إذا سمع الصارخ قام فإن كلاً من عائشة وأنس أخبر بما اطلع عليه ورواه هذا
الحديث ما بين مدني وبصري ٢٢٨ وفيه الحديث والعنفه والسهام والقول وأخرجه البخاري أيضا في الصوم

﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه
أن رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) قال يعدة الشيطان) أي
ابليس أو أحد أعوانه (على
قافية) أي مؤخر عتقه وفي
النهاية القافية القفا وقبل
مؤخر الرأس وقبل أوسطه
(رأس أحدكم) ظاهره التعميم
في الخطابين ومن في معناه
ويمكن أن يختص منه من صلى
العشاء في جماعة ومن ورد في
حقه أنه يحفظ من الشياطين
كالأنبياء ومن يتسأله قوله أن
عباد ليس للعليهم سلطان
وكن قرأ آية الكرسي عند نومه
فقد ثبت أنه يحفظ من الشيطان
حق تصحيح وفيه بحث ذكره في
الفتح (إذا هو نام) وفي رواية
ناثم قال الحافظ ابن حجر والأول
أصوب وهو الذي في الموطأ
وتعقبه العيني بأن رواية الموطأ
لأنه على أن ذلك أصوب بل
الظاهر أن رواية المستملي أصوب
لأنه أجله اشمية والخبر فيه اسم
(ثلاث عقد) جمع عقدة (بضرب)
بيده (كل عقدة) منها ولا يذ

الاحبس الله تعالى عنهم القطر واختلاف فيه على عبد الله بن بريدة فقيل عنه هكذا وقيل
عن ابن عباس قوله كتاب الاستسقاء قال في الفتح الاستسقاء لغة طلب سقي الماء من الغير
لنفس أو لا غير وشرعا طلبه من الله تعالى عند حصول الجذب على وجه مخصوص انتهى
قال الرافعي هو أنواع أدناها الدعاء الجرد وأوسطها الدعاء خلف الصلوات وأفضلها
الاستسقاء بر كعتين وخطبتين والأخبار وردت بجمع مع ذلك انتهى وسياق ذكره في
هذا الكتاب قوله لم ينعص قوم المكيال والميزان الخ فيه أن نقص المكيال والميزان سبب
للجذب وشدة المؤنة وجور السلاطين قوله ولم ينعوا زكاة أموالهم الخ فيه أن منع الزكاة
من الأسباب الموجبة لمنع قطر السماء قوله ولولا إليهم الخ فيه أن نزول الغيث عند
وقوع المعاصي انما هو رحمة من الله تعالى إليهم وقد أخرج أبو يعلى وابن جرير حديث
أبي هريرة بلفظ مهلا عن الله مهلا فإنه لولا شـ باب خشع وبها تم رقع وأطفال رضع أصب
عليكم العذاب صبا وفي اسناده إبراهيم بن خثيم بن عزالدين مالك وهو ضعيف وأخرجه
أبو نعيم من طريق مالك بن عبيدة بن مسافع عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم قال لولا عباد الله ركع وصيبة رضع وبها تم رقع أصب عليكم العذاب صبا وأخرجه
أيضا البيهقي وابن عدي ومالك بن عبيدة قال أبو حاتم وابن معين مجهول وذكره ابن حبان
في الثقات وقال ابن عدي ليس له غير هذا الحديث وله شاهد مرسل أخرجه أبو نعيم أيضا
في معرفة الصحابة عن أبي الزاهرية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من يوم
الأول ينادي مناد مهلا أي الناس مهلا فان الله سطوات ولولا رجال خشع وصبيان رضع
ودواب رقع أصب عليكم العذاب صبا ثم رضعتم به رضا وأخرج الدارقطني والحاكم من
حديث أبي هريرة رفته قال خرج نبي من الأنبياء يستسقي فاذا هو بمثله رافعة بعض
قوائمها إلى السماء فقال ارجعوا فقه استجب من أجل شأن الخلة وأخرج نحوه أحمد
والطحاوي (وعن عائشة رضي الله عنها قالت شكوا الناس إلى رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم فحوط المطر فأمرهم بفوضعه في المصلي ووعده الناس يوم يخرجون فيه قالت
عائشة فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين بدا حاجب الشمس فقه على المنبر
فكبر وحمد الله عز وجل ثم قال أنكم شكوتكم جدب دياركم واستنخرا المطر عن إبان

على مكان كل عقدة ولا يصلي عند مكان كل عقدة نأ كذا وأحكاما لما يقع له قائلان (عليك ليل طويل فارقد) زمانه
ولا تنجل بالقيام في الوقت متسع وهل هذه العقدة حقيقة فيكون من باب عقد السواخر النفاثات في العقد وذلك بأن يأخذ
خطا فيعقدن عليه منه عقدة ويهكلن عليه بالصخر فيمتأثر المصهور حينئذ يضر أو تحريك قلب أو نحوه وعلى هذا
فإنه قد ثبت عند قافية الرأس لا قافية الرأس أنفسها وهل العقد في شعر الرأس أو غيره الأقرب أنه في غيره لأنه ليس لكل أحد
شعر ويؤيد كونه على الحقيقة ما ورد في بعض طريقه أن على رأس كل آدمي خبلا وفي رواية ابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعا

على فائدة رأس أحدكم خبل فيه ثلاث عقد ولا جد اذا نام أحدكم عقد على رأسه يجر يرهو بفتح الجيم الخبل ولا ينزعة
وابن حبان من حديث جابر مر فوعا من ذكر ولا تقي الا على رأسه يجر يرهو قد خين يرهو قد خين يرهو قد خين يرهو قد خين يرهو قد خين
العقد لازمه ويرده هذا التصريح بانهم الخبل بالصلاة فيلزم اعادة عقدها فابهم فاعله في حديث جابر وفسره في حديث غيره وقيل
العقد مجاز كانه شبه فعل الشيطان بالنائم بفعل الساحر بالمتصور فلما كان السحر يمنع به عقده ذلك نصير فمن يحاول عقده
كان هذا مثله من الشيطان للنائم وقيل معنى يضرب يحجب الحس ٢٢٩ عن النائم حتى لا يتيقظ ومنه قوله تعالى

فمن ينم على آذانهم اصاب الله حسا
الحس أن يلج في آذانهم فينتبهوا
فالمراد تثقيفه في النوم واطالته
فكانه قد شد عليه شدا وادعقد
عليه ثلاث عقد والتقييد
بالثلاث امالنا كيد او ان الذي
يفعل به عقده ثلاثة الذكركم
والوضوء والصلاة كما اشار اليه
بقوله (فان استيقظ) من نومه
(فذكر الله) بكل ماصدق عليه
الذكر كتمسك بالقرآن وقراءة
الحديث والاشتغال بالعلم الشرعي
(الغلات عقدة) واحدة من
اللاث (فان توضأ انحلت
عقدة) أخرى ثانية (فان صلى)
الفرصة أو الثالثة (انحلت
عقدة) الثلاث كلها وظاهره ان
العقد تفصل كلها بالصلاة خاصة
وهو كذلك في حق من لم يحتج الى
الطهارة كمن نام ممكثا لم يلام
انقبه فصلى من قبل أن يذكر
أو يطهر لان الصلاة تستلزم
الطهارة وتضمن الذكر (فاصبح
نسيطا) اي لسرويه بخافقه
الله من الطاعة وما وعد به من
الذواب وما زال عنه من عقده

زمانه عنكم وقد أمركم الله عز وجل ان تدعوه ووعدكم ان يستجب لكم ثم قال الحمد لله
رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين لا اله الا الله يفعل الله ما يريد اللهم آيت الله لا اله
الا انت انت الغنى ونحن الفقراء انزل علينا الغيث واجعل ما أنزل لنا قوة وبلاغا الى
حين ثم رفع يديه فلم يزل في الرفع حتى بدا يفاض ابطينه ثم حول الى الناس ظهره وقلب أو
حول رداءه وهو رافع يديه ثم أقبل على الناس ونزل فصلى ركعتين فانشأ الله تعالى صحابه
فرعدت وبرقت ثم أمطرت باذن الله تعالى فلم يأت مصعبه حتى سالت النبي يقول فلما رأى
مرعتهم الى البكن ضحك حتى بدت نواجذه فقال أشهد ان الله على كل شئ قدير وأنى
عبد الله ورسوله رواه أبو داود الحديث أخرجه أيضا أبو عوانة وابن حبان والحاكم
وصححه ابن السكن وقال أبو داود وهذا حديث غريب اسناده جيد قوله تحوط المطر هو
مصدر رخط قوله فأمر بمنزلة الخ فيه استحباب الصعود على المنبر لخطبة الاستسقاء قوله
ووعد الناس الخ فيه انه يستحب للامام أن يجمع الناس ويخرج بهم الى خارج البلد
قوله حين بدا حاجب الشمس في القاموس حاجب الشمس ضوؤها وأناحيها انهم
وانما هي الضوء حاجبا لانه يحجب جرمها عن الادراك وفيه استحباب الخروج اصالة
الاستسقاء عند طلوع الشمس وقد اخرج الحاكم وأصحاب السنن عن ابن عباس ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم صنع في الاستسقاء كما صنع في العيد وسأى وظاهره انه صلاها
وقت صلاة العيد كما قال الحافظ وقد حكى ابن المنذر الاختلاف في وقتها قال في الفتح
والراجح انه لا وقت لها معين وان كان أكثر أحكامها كالعديد لكم الخ لانه بانهم لا يختص
يوم معين ونقل ابن قدامة الاجماع على انه الاتصلي في وقت الكراهة وأفاد ابن حبان
بأن خروجه صلى الله عليه وآله وسلم للاستسقاء كان في شهر رمضان سنة ست من الهجرة
قوله عن ابن زمانه بكره المز وبهذه ابا موحدة مشددة قال في القاموس ابان النبي
بالكسر منه أو اوله انتمى قوله وقد أمركم الله الخ يريد قول الله تعالى ادعوني استجب
لكم قوله قوة لناو بلاغا الى حين أى اجعل له سببا قوتنا ومدة لمدة اطويلا قوله ثم
رفع يديه الخ فيه استحباب المبالغة في رفع اليدين عند الاستسقاء وسأى في حديث أس انه
صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يرفع يديه في شئ من دعائه الا في الاستسقاء قوله ثم حول

الشيطان (طيب النفس) لما بارز الله له في نفسه من هذا التصرف الحسن كذا قيل قال في الفتح والظاهر ان صلاة الليل سرا
في طيب النفس وان لم يستحضر المصل شيئا ذكر وكذا عكسه والى ذلك الاشارة بقوله تعالى ان فاشئة الليل هي أشد وطأ وأقوم
قيلا وقد استدل بعضهم منه ان من فعل ذلك مرة ثم عاد الى النوم لا يعود اليه الشيطان بالعقد المذكور ثانيا واستثنى بعضهم
من يقوم بتمسك أو يذكو ويصلي من لايته ذلك عن الفحشاء بل يفعل ذلك من غير ان يطلع والذي يظهر فيه التفضيل بين من
يفعل ذلك مع الدم والثوية والعزم على الاقلاع وبين المصير (والا) بان تركه الذكر والوضوء والصلاة (اصح خبيث النفس)

بتركه ما كان اعتاده أو قصده من فعل الخير ووصف النفس بالخير وإن كان وقع النهي عنه في قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقوان أحدكم خبث نفسه للتفسير والتحذير أو النهي أن يقول ذلك وهذا إنما أخبر عنه به كذا فلا تضاد (كسلان) لبقاء أثر تقييد الشيطان وشوْم تفریطه وظفر الشيطان به بنقو يته الحظ الاو فر من قيام الليل فلا يكاد تحت عليه صلاة ولا غيرهما من القربات وكسلان غير منصرف الوصف وزيادة الالف والنون ومقتضى قوله والأصبح أنه ان لم يجمع الامور الثلاثة دخل تحت من يصح خبيثا ٢٣٠ كسلان وان أتى ببعضها ولكن يختلف ذلك بالقوة والطفة فنذكر الله مثلا

الى الناس ظهره فيه استحباب استقبال الخطيب عند تحويل الرء القبلة والحكمة في ذلك التفاؤل بقوله عن الحالة التي كان عليها وهي المواجهة للناس الى الحالة الاخرى وهي استقبال القبلة واستدبارهم ليحول عنهم الحال الذي هم فيه وهو الجذب بحال آخر وهو الخصب قوله وقلب أو حول رءاه سياتى الكلام على تحويل الرء في الباب الذي عقده المصنف لذلك قوله ونزل فصلي رءه في استحباب الصلاة في الاستسقاء وسأنى الكلام على ذلك قوله الى الكن بكسر الكاف وتشديد النون قال في القاموس الكن وقاء كل شئ وستره كالكنة والكنان بكسرهما والبيت الجمع أكنان وأكنة انتهى قوله حتى بدت فواجده النواجذ على ما ذكره صاحب القاموس أقصى الاضراس وهي أربعة أو هي الايناب أو التي تلى الايناب أو هي الاضراس كلها جمع ناجذ والنجذشة العنصر به انتهى

(باب صفة صلاة الاستسقاء وجوازها قبل الخطبة وبعدها) *

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال خرج نبي الله صلى الله عليه وآله ولم يوايستسقى فصلى بأركعتين بالأذان ولا إقامة ثم خطبنا رءاه الله عز وجل وحول وجهه ثم هو القبلة رافعا يديه ثم قلب رءاه بفعه لالاين على الايسر والايسر على الاين رواه أحمد وابن ماجه وعنه عبد الله بن زيد رضى الله عنه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى المصلى فاستسقى وحول رءاه حين استقبل القبلة وبدأ باللة قبل الخطبة ثم استقبل القبلة فدعا رواه أحمد وعنه أيضا قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم خرج يستسقى قال يقول الى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو ثم حول رءاه ثم صلى ركعتين جهرا فيهما بالقراءة رواه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي ورواه مسلم ولم يذكر الجهر بالقراءة الحديث الاول أخرجه أيضا أبو عوانة والبيهقي وقال تفرد به النعمان بن راشد وقال في الخلافات رواه ثقات والرواية الاولى من حديث عبد الله بن زيد ذكرها الحافظ في التلخيص والفتح ولم يتكلم عليهم مع معارضتهم الرواية الاخرى المذكورة في الصحيحين وقد أخرج نحوها ابن قتيبة في الغريب من حديث أنس وقد اختلفت الاحاديث في تقديم الخطبة على الصلاة أو العكس ففي حديث أبي هريرة وحديث أنس وحديث عبد الله بن

كان في ذلك أخفى من لم يذكر أصلا قال ابن عبد البر وهذا المخصص عن لم يقيم الى الصلاة وضعية بها أمان كانت له عادة فخلعت عنه فقد ثبت ان الله يكتب له أجر صلاته ونومه عليه صدقة ولا يحد أن يجي مثل ما ذكر في نوم النهار كالنوم حالة الابراد مثلا ولا سيما على تفسير البخاري من ان المراد بالحديث الصلاة المفروضة قاله في الفتح والمراد ان استدامة العدة انما تكون على من ترك الصلاة وجعل من صلى وانخلت عقده كن لم يبق عليه لزوال أثره قاله المازري وظاهر الحديث ان العدة تكون عند النوم سواء صلى قبله أم لم يصل قاله في عمدة الفاري رءاه على صاحب الفتح حيث قال ويجوز أن تكون الصلاة المنية في التزججة صلاة العشاء فيكون التقدير اذا لم يصل العشاء في مكانه يرى ان الشيطان انما يفعل ذلك عن نام قبل صلاة العشاء بخلاف من صلاها لاسما في الجماعة فانه كن قام الليل في

حل عدة الشيطان وما تعقب به العيني ليس بشئ وسيطله تفسير البخاري من ان المراد بالحديث الصلاة المكتوبة زيد لاسماع وروى من صلى العشاء في جماعة كان كن قام نصف الليل لان معنى القيام يحصل لله مؤمن بقيام بعضه فحينئذ يصدق على من صلى العشاء في جماعة أنه قام الليل والعدة المذكورة تنحل بقيام الليل فصار من صلى العشاء كان كن قام الليل في حل عقد الشيطان فسقط نعت العيني على الحافظ بنص الحديث فتأمل ترشد قال ابن عبد البر شد بعض التابعين فأوجب قيام الليل ولو قدر حلبة شاء والذي عليه جماعة العلماء انه عند ذوب اليه وهذا الحديث أخرجه أبو داود (عن عبد الله)

ابن مسعود رضي الله عنه قال ذكر عند النبي صلى الله عليه وآله (وسلم رجل) قال في الفتح لم أفقت على امره لكن أخرجه سعيد
ابن منصور عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي عن ابن مسعود ما يؤخذ منه أنه هو واقظه بعد سابق الحديث بنحوه وإيم الله لقد نبأ
في أذن صاحبكم ليلة يعني نفسه (فقبل) أي قال رجل من الحاضرين (ما زال) الرجل المذكور (نائما حتى أصبح) ما قام إلى
الصلاة (اللام للجنس أو المراد المكتوبة فتسكن للعهدين يدل عليه قول سفيان فيما أخرجه ابن حبان في صحيحه هذا عبد نام عن
القرينة (نقال) صلى الله عليه وآله وسلم (بال الشيطان في أذنه) ولا استحالة ٢٣١ أن يكون بوله حقيقة لأنه ثبت أنه يأكل

ويشرب وينسج فلا مانع من
بوله قاله القرطبي وغيره وهو
كنايته عن صبره عن الصارخ بما
يقوم في أذنه حتى لا يتعبه مكانه
ألقى في أذنه بوله فاعتل سمعه
بسبب ذلك وقال التوربشتي
يحمل أن يقال إن الشيطان ملائمة
سمعه بالباطيل فحدث في أذنه
وقرا عن استماع دعوة الحسق
وقال في شرح المشكاة خص
الاذن بالذكر والعين أنسب بالنوم
إشارة إلى نقل النوم فإن المسامع
هي موارد الانتباه بالاصوات
وندا حتى على الصلاة قال الله
تعالى فضر بنا على آذانهم في
الكهف أي أغماهم أمانة ثقيلة
لا تنههم فيها الاصوات وخص
البول من بين الاختصاص لأنه مع
خباته أسهل مدخلا في تجاوب
الخروق والعروق ونقوده فيها
فيورث الكسل في جميع الاعضاء
قال في الفتح قبل هو كناية عن
سد الشيطان أذن الذي ينام عن
الصلاة حتى لا يسمع الذكر وقبل
هو كناية عن ازدراء الشيطان به
وقيل معناه إن الشيطان استولى

زيد عند أحمد أنه يدب الصلاة قبل الخطبة وفي حديث عبد الله بن زيد في الصحيحين وغيرهما
وكذا في حديث ابن عباس عند أبي داود وحديث عائشة لما تقدم أنه يدب الصلاة قبل
الصلاة ولكنه لم يصرح في حديث عبد الله بن زيد الذي في الصحيحين أنه خطب وانما ذكر
تحويل الظاهر لمشابهة العبد وكذا قال القرطبي يعترضه القول بتقديم الصلاة على
الخطبة بمشابهة العبد وكذا ما قرر من تقديم الصلاة أمام الحاجة قال في الفتح ويمكن
الجمع بين ما اختلف من الروايات في ذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم بدأ بالدعاء ثم صلى
ركعتين ثم خطب فافتصر بعض الرواة على ثني وعبر بعضهم بالدعاء عن الخطبة فذلك
وقع الاختلاف والمرجح عند الشافعية والمالكية الشروع بالصلاة وعن أحمد رواية
كذلك قال النووي وبه قال الجماهير وقال الميت بعد الخطبة وكان مالك يقول به ثم
رجع إلى قول الجماهير قال أصحابنا ولو قدم الخطبة على الصلاة صحته ولكن الأفضل
تقديم الصلاة كصلاة العبد وخطبته ووجه في الأحاديث ما يقتضي جواز التقديم
والتأخير واختفت الرواية في ذلك عن الصحابة انتهى وجواز التقديم والتأخير بلا
أولوية هو الحق وحكي المهدى في البحر عن الهادي والمؤيد بالله أنه لا خطبة في الاستسقاء
واستدلوا بذلك بقول ابن عباس الآتي ولم يخطب كخطبةكم وهو غفلة عن أحاديث الباب
وابن عباس إنما نفي وقوع خطبة منه صلى الله عليه وآله وسلم مشابهة لخطبة المخاطبين
ولم ينف وقوع مطلق الخطبة منه صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ما وقع في الرواية التي
ستأتي من حديثه أنه صلى الله عليه وآله وسلم رقي المنبر وقد دلت الأحاديث الكثيرة على
مشروعية صلاة الاستسقاء وبذلك قال جمهور العلماء من السلف والخلف ولم يخالف في
ذلك إلا أبو حنيفة مستدلا بأحاديث الاستسقاء التي ليس فيها صلاة واحتج الجمهور
بالأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى
الاستسقاء ركعتين وهي مشتهرة على الزيادة التي لم تقع منافية فلا معذرة عن قبولها وقد
وقع الإجماع من المثبتين للصلاة على أنه ركعتان كما حكى ذلك النووي في شرح مسلم
والحافظ في الفتح للتصريح بذلك في أحاديث الباب وغيرها وقال الهادي إنه أربع
بتسليمين واستدل لبيان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استسقى في الجمعة وهي بالخطبة أربع
ونصب مثل هذا الكلام الذي هو عن الدلالة على مطالب المستدل بمزاح في مقابلة

عليه واستخف به حتى اتخذ كالكنيف المعد للبول اذ من عادة المستخف بالشئ أن يبول عليه وعند أحمد عن أبي هريرة أن بوله
والله لثقل وعن ابن مسعود وحسب رجل من الخبيثة والشمر أن ينام حتى يصبح وقد بال الشيطان في أذنه وهو موقوف صحيح
الاستناد ورواه هذا الحديث كوفيون الأشيخ البخاري قهصري وفيه التحديث والاخبار والاعانة والقول وأخرجه البخاري
في صفة ابليس ومسلم والنسائي وابن ماجه في الصلاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
قال ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا قال في الفتح استدلال به من أثبت الجهة وقالوا هو في جهة العلو وأنكر ذلك

الوجه ورويان القول بذلك ينفعني الى التميز تعالى الله عن ذلك انتهى قيات المستدل به على ذلك هو شيخ الاسلام ابن تيمية الحراني رحمه الله ومن تبعه لكنه لا يقول بالخيز بل يقول ان الله تعالى مستوعب على عرشه باثن من خلقه كما نطق به القرآن الكريم وهو ظاهر حديث الباب وغيره من الاحاديث الصحيحة الكثيرة ولدرجه الله كتاب النزول بسط فيه القول على معنى ذلك طردا وبكساوردا وتعارضه وترجيحا وتحققا فارجوه يتضح لك الحق قال في الفتح وقد اختلف في معنى النزول على أقوال ففهم من جملة على ظاهره وحقيقته وهم المشبهة ٢٣٢ تعالى الله عن قولهم ومنهم من أنكروا صحة الاحاديث الواردة في ذلك جلية وهم

الخوارج والمعتزلة وهو مكابرة والحب انهم أقولوا ما في القرآن من ذلك وأنكروا ما في الحديث اما جهلا واما عنادا ومنهم من أجراه على ما ورد مؤنابه على طريق الاجمال منزلها الله تعالى عن الكيفية والتشبيه وهم وجهور السلف ونقله البيهقي وغيره عن الائمة الاربعة والسفيانين والحمادين والاوزاعي والليث وغيرهم ومنهم من أولاه على وجه يلقى مستعمل في كلام العرب ومنهم من أفرط في التاويل حتى كاد أن يخرج الى نوع من التعريف ومنهم من فصل بين ما يكون تأويله قرييا مستعملا في كلام العرب وبين ما يكون بعدا مهجورا فاقول في بعض وفوض في بعض وهو منقول عن مالك وجرم به من المتأخرين ابن رديق العبد قال البيهقي وأصحاب الائمة بلا كيف والسكوت عن المراد الآن يرد ذلك عن الصادق فيصار اليه ومن الدليل على ذلك اتفاقهم على ان التأويل المعين ايس واجبا فحينئذ لا نقول بوض

الدلة الصحيحة الصريحة من الغرائب التي يتعجب منها ووقع الاتفاق أيضا بين القائلين بصلاة الاستسقاء على انما سنة غير واجبة كما حكى ذلك النووي وغيره واختلف في صفة صلاة الاستسقاء فقال الشافعي وابن جرير وروى عن ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز انه يكبر فيها كتكبير العبد يديه قال زيد بن علي ومكحول وهو مروى عن أبي يوسف ومحمد وقال الوجه ورواه لا تكبير فيها واختلفت الرواية عن أحمد في ذلك وقال داود انه مخير بين التكبير وتركه اسما دل الاقولون بحديث ابن عباس الآتي بالفظ فصلي ركعتين كما يصلي في العبد وتأوله الجمهور وعلى ان المراد كصلاة العبد في العدد والجمهور بالقراءة وكونهما قبل الخطبة وقد أخرج الدارقطني من حديث ابن عباس انه يكبر فيها سبعة أو خمسة أو ثمانية وأنه يقرأ فيها بسج وهل أناله وفي اسناده محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهري وهو متروك وأحاديث الباب تدل على انه يستحب للامام ان يستقبل القبلة ويحول ظهره الى الناس ويحول رداءه وسياقي الكلام على ذلك قوله جهر فيها بالقراءة قال النووي في شرح مسلم اجمعوا على استحبابه وكذلك نقل الاجماع على استحباب الجمهور ابن بطال (وعن ابن عباس رضي الله عنهما وسئل عن الصلاة في الاستسقاء فقال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متواضعا متبذلا متضغضا متضرعا فصلي ركعتين كما يصلي في العبد لم يخطب خطبة لكم هذه وأحمد والنسائي وابن ماجه وفي رواية خرج متبذلا متواضعا متضرعا حتى أتى المصلي فركب المنبر ولم يخطب خطبة لكم هذه ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير ثم صلى ركعتين رواه أبو داود وكذلك النسائي والترمذي وصححه لكن قالوا صلى ركعتين ولم يذكر الترمذي في المنبر الحديث أخرجه أيضا أبو عوانة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي وصححه أيضا أبو عوانة وابن حبان قوله متبذلا أي لا بأس بالثياب المبذلة تاركها ثياب الزينة تواضعا لله تعالى قوله متضغضا أي مظهر للخشوع ليكون ذلك وسيلة الى نيل ما عند الله عز وجل وزاد في رواية مترسلا أي غير مستعجل في مشبه قوله متضرعا أي مظهر للضرعة وهي التذلل عند طالب الحاجة قوله فصلي ركعتين فيه دليل على استحباب الصلاة وانها قبل الخطبة وقد تقدم الكلام في ذلك قوله كما يصلي في العبد تسلك به الشافعي ومن معه في مشروعية التكبير في صلاة الاستسقاء وقد تقدم الجواب

أسلم وسياقي من يسط في ذلك في كتاب التوحيد وقال ابن العربي حكى عن المبتدعة رده هذه الاحاديث عليه وعن السليمان امرارها وعن قوم تأويلها وبه أقول وأما قوله ينزل فهو راجع الى أفعاله لا الى ذاته بل ذلك عبارة عن ملكه الذي ينزل بإمره وتيمينه والنزول كما يكون في الاجسام يكون في المعاني فان حملته في الحديث على الحسي تلك صفة الملك المبعوث بذلك وان حملته على المعنوي بمعنى انه لم يفعل ثم فعل بمعنى ذلك نزول عن مرتبة الى مرتبة فهي قرينة صحيحة انتهى والطائفة التي تأوله بوجهين اما بان المعنى ينزل أمره أو الملك بإمره وإما بانه استتعاره بمعنى التلطف بالداهين والإجابة لهم ونحوه

وقد حكى أبو بكر بن فورك أن بعض المشايخ ضبط بضم أوله أي ينزل ملكا بقوة ما رواه الذي من طريق الأغر عن أبي هريرة وأبي سعيد بلفظ أن الله تعالى يهمل حتى يعضى شطر الليل ثم يامر مناديا بقول هل من داع فيستجاب له الحديث وفي حديث عثمان بن أبي العاص ينادى مناد هل من داع يستجاب له الحديث قال القرطبي وكذا الجده بعضهم فيكون معدي إلى مقبول محذوف وبهذا يرتفع الإشكال ولا يعكر عليه ما في رواية رفاعه الجهمي ينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا فيقول لا بأس بعبادي غيبي لأنه ليس في ذلك ما يدفع التأويل المذكور قال الزركشي لكن روى ٢٣٣ ابن حبان في صحيحه ثم ذكر حديث رفاعه

وأجاب عنه في المصابيح بأنه لا يلزم من أنزاله الملك أن يسأله عما صنع العباد ويميز أن يكون الملك مأمورا بالإنذار ولا بأس بالنبوة عما كان بعد ما هو سبحانه وتعالى أعلم بما كان وبما يكون لا يخفى عليه خافية وقال البيضاوي لما ثبت بالقوا طعنه تعالى منزله عن الجسمية والتخيز امتنع عليه النزول على معنى الانتقال من موضع إلى موضع أخفض منه فالمراد نور رحمة أي ينقل من مقتضى صفة الجلال التي تقتضي الغضب والانتقام إلى مقتضى صفة الاكرام التي تقتضي الرأفة والرحمة انتهى وعبارة القسطلاني نزول رجة ومزيد لطف واجابة دعوة وقبول معذرة كما هو يدل الملوك الكرماء والسادة الرحماء اذ انزلوا بقرب قوم محتاجين ملهوفين فقراء مستضعفين لانزول حركة وانتقال لاستحالة ذلك على الله فهو نزول معنوي انتهى وهذه التأويلات كلها ليست بشيء وبأبناها ظاهر هذا

عليه قوله ولم يخاطب خطبتكم هذه النبي متوجه إلى التمسك بالماضي كما يدل على ذلك الأحاديث المصرحة بالخطبة ويدل عليه أيضا قوله في هذا الحديث فرقى المنبر لم يخاطب خطبتكم هذه فلا يصح التمسك به لعدم مشروعية الخطبة كما تقدم

(باب الاستسقاء بذي الصلاح واكثر الاستغفار ورفع الايدي بالدعاء وذكر ادعية مأثورة في ذلك)

(عن أنس رضي الله عنه أن عمر بن الخطاب كان إذا خطبوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال اللهم انا كنا نوسل اليك نبينا صلى الله عليه وآله وسلم فاستسقىنا وانا نوسل اليك بعبيدك فاستسقى فاستسقى ورواه البخاري) قوله كان إذا خطبوا قال في الفتح خطبوا بضم الخاء وكسر الهمزة أي أصابهم القحط قال وقد بين الزبير بن بكار في الانساب صفة ما دعا به العباس في هذه الواقعة والوقت الذي رقع فيه ذلك فأخرج بأسناده أن العباس لما استسقى به عمر قال اللهم انه لا ينزل بلاه الا بذنب ولم يكشف الا بتوبة وقد توجه بي القوم اليك لكي لا يكون نبيك وهذه أيد بنا اليك بالذنوب ونواصينا اليك بالتوبة فاستسقى الغيث فأرخت السماء مثل الجبال حتى أخصبت الارض وعاش الناس وأخرج أيضا من طريق داود بن عطاء عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال استسقى عمر بن الخطاب عام الرمادة بالعباس بن عبد المطلب وذكر الحديث وفيه فخطب الناس عمر فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرى للعباس ما يرى الولد للوالد فاقاموا أيها الناس برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمه العباس واتخذوه وسيلة إلى الله وفيه فصار حواشي استساقهم الله وأخرج البلاذري من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم فقال عن أبيه بدل ابن عمر فيحتمل أن يكون زيد بن أسلم شيخان وذكر ابن سعد وغيره ان عام الرمادة كان سنة ثمان في عشرة وكان ابتداء مصادرها من اودام تسعة أشهر والرمادة بفتح الراء وتخفيف الميم سمي العام بها حصل من شدة الجذب فاعتبرت الارض جدا من عدم المطر قال ويستفاد من قصة العباس استحباب الاستسقاء بأهل الخير والصلاح وأهل بيت النبوة وفيه فضل العباس وفضل عمر لتواضعه للعباس ومعرفته بحقه انتهى كلام الفتح وظاهر قوله كان إذا خطبوا استسقى بالعباس انه فعل ذلك مرارا كثيرة كما يدل

٣٠ نيل م الحديث والاحاديث الاخرى الواردة في ذلك وفيما يقاربه من الصفات العليا والحق الحقيق بالاتباع الحري بالاعتقاد الثاني عن الابتداع امرار النزول وغيره من الصفات على ظاهرها من غير تأويل ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تكليف بل تفويض ذلك إلى قائله جل جلاله وعم نواله ولم يأت عن أحد من سلف الامة وأئمتها تأويل تلك الاخبار بل آمنوا بها وأجرها على ظاهرها وسكنوا عن بيان كيفيةياتها وفوضوها إلى الله سبحانه وقالوا ليس كمثله شيء والرحمن على العرش استوى وهو فوق السموات بل فوق كل شيء بما شأ عن خلقه بعلمه (حين يبقى ثلث الليل الآخر) منه بالرفع صفة

الثالث وتخصه بالليل وبالثالث الاخير منه لانه وقت التوحيد وغفلة الناس عن يتعرض لنفحات رحمة الله وعند ذلك تكون التوبة خالصة والرغبة الى الله وافرة صادقة وذلك مظنة القبول والاجابة ولم تختلف الروايات عن الزهري في تعيين الوقت واختلفت عن أبي هريرة وغيره فقال الترمذي رواه أبي هريرة أصح الروايات في ذلك ويدق ذلك ان الروايات المخالفة له اختلف فيها على رواياتهم وسألت بعضهم طريق الجمع وذلك ان الروايات انحصرت في سبعة أشياء فخذها أحدها فانها اذا مضى الثالث الاول فالثالث الثالث الاول أو النصف ٢٣ رابعها النصف خامسها النصف أو الثالث الاخير سادسها الاطلاق فاما

الروايات المطلقة فهي محمولة على المأدبة وأما التي باو فان كانت أولًا من فالجزء به مقدم على المشكوك فيه وان كانت للتردد بين حالين فيجمع بذلك بين الروايات بان ذلك يقع بحسب اختلاف الاحوال لكون أوقات الليل تختلف في الزمان وفي الاوقات باختلاف تقدم دخول الليل عند قوم وتأخره عند قوم وقال بعضهم يحتمل أن يكون النزول يقع في الثالث الاول والقول يقع في النصف وفي الثالث الثاني وقبل يحمل على أن ذلك يقع في جميع الاوقات التي وردت بها الاخبار ويحمل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعلم بأحوال الامور في وقت فاخبر به ثم أعلم به في وقت آخر فاخبر به فنقل الصحابة ذلك عنه والله أعلم كذا في الفتح (يقول من يدعوني فاستجب له) وليأت السنين للطلاب بل استجب بمعنى اجيب (من يسألني فاعطيه من يستغفرني فاغفر له) وزاد سجاح بن أبي منيع عن جده عن الزهري عند

عليه لفظ كان فان صح انه لم يقع منه ذلك الاحرة واحدة كانت كان مجردة عن معناها الذي هو الدلالة على الاسقرار (وعن الشعبي رضي الله عنه قال خرج عمر يستسقي فلم يرذ على الاستغفار فراقه الوارأى سألته استسقيت فقال لقد طلبت الغيث بجادح السماء الذي يستنزل به المطر ثم قرأ استغفروا ربكم انه كان غفار ايرسل السماء عليكم مدرارا واستغفروا ربكم ثم توبوا اليه الآية رواه سعيد في سننه) قوله فلم يرذ على الاستغفار فيه استحياب الاستكثار من الاستغفار لان منع القطر منسب عن المعاصي والاستغفار يجرها فيزول بزوالها المانع من القطر قوله بجادح يعني ثم دال مهملة ثم جاء مهملة أيضا جمع بجادح كمنبر قال في القاموس بجادح السماء أنوارها وانتهى والمراد بالانوار النجوم التي يحصل عندها المطر عادة فشبه الاستغفار بها واستدل عمر بالآيتين على ان الاستغفار الذي ظن ان الاقتصار عليه لا يكون استسقاء من أعظم الاسباب التي يحصل عندها المطر والنصب لان الله جل جلاله قد وعد عباده بذلك وهو لا يخلف الوعد ولكن اذا كان الاستغفار واقعا من صميم القلب وتطابق عليه الظاهر والباطن وذلك مما يقل وقوعه (وعن أنس رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه الا في الاستسقاء فانه كان يرفع يديه حتى يرى بياض ابظيمه متفق عليه) وسلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استسقى فأشار بظهر كفه الى السماء) قوله الا في الاستسقاء ظاهره نفي الرفع في كل دعاء غير الاستسقاء وهو معارض للاحاديث الثابتة في لرفع في غير الاستسقاء وهي كثيرة وقد أفرد بها البخاري بترجمة في كتاب الدعوات وساق فيها عدة أحاديث وصنف المنذري في ذلك جزأ و قال النووي في شرح مسلم هي أكثر من ان تحصر قال وقد جمعت منها نحو اثنى عشر حديثا من الصحيحين أو أحدهما قال وزكتم في آخر باب صلاة الصلاة في شرح المذهب انتهى فذهب بعض أهل العلم الى ان العمل بها أولى وحمل حديث أنس على نفي رؤيته وذلك لا يستلزم نفي رؤيته غيره وذهب آخرون الى تأويل حديث أنس المذكور لاجل الجمع بان يحمل النبي على جهة مخصوصة اما على الرفع البليغ وبطل عليه قوله حتى يرى بياض ابظيمه ويؤيده ان غالب الاحاديث التي وردت في رفع اليدين في الدعاء انما المراد بها مديدين وبسطهما عند الدعاء وكأنه عند

الدار فطن في آخر الحديث حتى الفجر والملائكة الدعاء والسؤال والاستغفار اما يعني واحدا فقد كرها الاستسقاء للتوكيد واما لان المطلوب لدفع المضار واجتلب المسار وهذا ما ينوي اوديني ففي الاستغفار اشارة الى الاول وفي السؤال اشارة الى الثاني وفي الدعاء اشارة الى الثالث وانما خص الله تعالى هذا الوقت بالتميز الالهي والنفذ على عباده باستجابة دعائهم واعطائهم سؤالهم لانه وقت غفلة واستغراق في النوم واستلذاذ به ومفارقة اللذة والدعة صعب لاسيما أهل الرفاهية وفي زمن البرد وكذا أهل التعب ولا سيما في قصر الليل فحين آثار القيام لما حاجة به والتضرع اليه مع ذلك يدل على خلوص قلبه

وصحة رغبته فيما عند ربه تعالى قال الكرمانى يحتفل أن يقال الدعاء بالاطياب فيه نحو يا الله والسر والطلب وأن يقال المقصود واحد وان اختلف اللفظ انتهى وزاد سعيد عن أبي هريرة هل تأيب فاتوب عليه وزاد أبو جعفر عنه من ذا الذي يستترقني فارزقه من ذا الذي يستكشف الضرفا كشف عنه وزاد عطاء مولى أم حبيبة عنه الاستسقاء يستسقى فيسقى ومعانيها داخله فيماتة قدم وزاد سعيد بن مهران عنه من يقرض غير عديم ولا ظليم وفيه تريض على عمل الطاعة وإشارة إلى جزيل الثواب عليهم وفي الحديث تفضيل صلاة آخر الليل على أوله وتفضيل ٢٣٥ تأخير الترابك ذلك في حق من طمع أن ينقذه وإن آخر الليل أفضل للدعاء

والاستسقاء زاد على ذلك فرفعهما إلى جهة وجهه حتى حاذناه وجهه نذرى بياض أباطيه وأما على صفة رفع اليدين في ذلك كما في رواية مسلم المذكورة في الباب ولابى داود من حديث أنس كان يستسقى هكذا ومدينية وجعل يطونهم سما على الأرض حتى رأيت بياض أباطيه والظاهر أنه ينبغي البقاء على النقي المذكور عن أنس فلا ترفع اليدين حتى من الادعية الا في المواضع التي ورد فيها الرفع ويعمل فيما سواها بما يقتضى النقي وتكون الاحاديث الواردة في الرفع في غير الاستسقاء أخرج من النقي المذكور في حديث أنس أما لانها خاصة فيبقى العام على الخاص وأولاهما مثبتة وهي أولى من النقي وغاية ما في حديث أنس أنه نقي الرفع فيما يعلم ومن علم حجة على من لم يعلم قوله فأشار بظهور كفه إلى السماء قال في الفتح قال العلماء السنة في كل دعاء لرفع يده أن يرفع يديه جاعلا ظهور كفيه إلى السماء وإذا دعا بحصول شيء أو تحصيلة أن يجعل بطن كفيه إلى السماء وكذا قال النووي في شرح مسلم حاكيا لذلك عن جماعة من العلماء وقيل الحكمة في الإشارة بظهور الكفين في الاستسقاء دون غيره التناول بتقباب الحمال كما قيل في تحويل الرداء وقد أخرج أحمد من حديث السائب بن خالد عن أبيه ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا سأل جعل باطن كفيه إليه وإذا استعاذ جعل ظاهرها إليه وفي اسناده ابن لهيعة وفيه مقال مشهور (وعن أنس رضى الله عنه قال جاء أعرابي يوم الجمعة فقال يا رسول الله هلكت الماشية وهلكت أهبال وهلك الناس فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه دعوا ورفع الناس أيديهم معه يدعون قال فما خر جننا من المسجد حتى مطرنا حتى صر

من البخارى) قوله جاء أعرابي لفظ البخارى أى رجل أعرابي من أهل البادية وفي لفظ له جاء رجل وفي لفظ دخل رجل المسجد يوم جمعة وسأني قال في الفتح لم أقف على تسمية هذا الرجل قوله هلكت الماشية في الرواية الآتية في باب ما يقول وما يصنع هلكت الأموال وهي أعم من الماشية ولكن المراد هنا الماشية كما سيأتي وفي رواية للبخارى هلكت الكراع بضم الكاف وهي تطلق على الخيل وغيرها قوله وهلكت أهبال وهلك الناس هو من عطف العام على الخاص قوله فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زاد مسلم في رواية شريك هذا وجهه ولا بن خزيمة حتى رأيت بياض أباطيه وزاد البخارى في رواية

هلكت الماشية وهلكت أهبال وهلك الناس فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه دعوا ورفع الناس أيديهم معه يدعون قال فما خر جننا من المسجد حتى مطرنا حتى صر من البخارى) قوله جاء أعرابي لفظ البخارى أى رجل أعرابي من أهل البادية وفي لفظ له جاء رجل وفي لفظ دخل رجل المسجد يوم جمعة وسأني قال في الفتح لم أقف على تسمية هذا الرجل قوله هلكت الماشية في الرواية الآتية في باب ما يقول وما يصنع هلكت الأموال وهي أعم من الماشية ولكن المراد هنا الماشية كما سيأتي وفي رواية للبخارى هلكت الكراع بضم الكاف وهي تطلق على الخيل وغيرها قوله وهلكت أهبال وهلك الناس هو من عطف العام على الخاص قوله فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زاد مسلم في رواية شريك هذا وجهه ولا بن خزيمة حتى رأيت بياض أباطيه وزاد البخارى في رواية

جامع ثم ينام (فإذا أذن المؤذن وثب) أى نهض (فإن كان به حاجة) للجمعة أعقضى حاجته و (اغسل ولا) بأن لم يكن جامع (نوضا وخرج) إلى المسجد للصلاة وسلم قالت كان ينام أول الليل ويحيي آخره ثم ان كانت له حاجة إلى أهله قضى حاجته ثم ينام فإذا كان عند الياء الأول قالت وثب ولا والله ما قالت قام فافاض عليه الماء ولا والله ما قالت اغتسل وأنا أعلم ما تريد وان لم يكن جنبا توضأ وضوء الرجل للصلاة ثم صلى ركعتين فصبر حجابا ان الشرطية وفي التعبير بتم في حديث الباب فائدة وهي انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقضى حاجته من نساائه بعد احياء الليل بالمسجد فان الجديريه صلى الله عليه وآله وسلم أداه

العبادة قبل قضاء الشهوة قال في شرح المشكاة ويمكن أن يقال إن ثم هذا التواخي الاخبار أخير أو لأن عادته صلى الله عليه وآله وسلم كانت مستمرة يوم أول الليل وقيام آخره ثم إن اتفق أحيانا أن يقضى حاجته من نسيائه يقضى حاجته ثم ينام في كتابا الحديث فإذا انتبه عند النداء الأول أن كان جنباً اغتسل والآن وضاً ورواها الحديث ما بين بصري وواسطي وكوفي وفيه حديثا أبو الوائلي في الرواية الأخرى قال لئلا بصورة التعليق وقد وصله الاسماعيلي وفيه التحديث والسؤال والقول والعنونة وأخرجه مسلم والنسائي (وعنه) أي عن ٢٣٦ عائشة (رضي الله عنهم) أنها سئلت عن صلاته صلى الله عليه وآله وسلم في

ذكرها في الأدب فنظر إلى السماء والحديث سيأتي بطوله وإنما ذكره المصنف ههنا للاستدلال به على مشروعية رفع اليدين عند الاستسقاء (وعن ابن عباس رضي الله عنهما) قال جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله لقد جئتكم من عند قوم ما يزيدوهم راع ولا يحطرونهم فحل فصعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم المنبر فحمد الله ثم قال اللهم اسقنا غيثا مغنيا مرياً مرياً طبقة قاعاً جلاباً غير راث ثم نزل فأيأيتيه أحد من وجه من الوجوه الأقالوا قد أحسينا رواه ابن ماجه الحديث اسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا محمد بن أبي القاسم أبو الاحوص حدثنا الحسن بن الربيع حدثنا الربيع حدثنا عبد الله بن إدريس حدثنا حصين عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس فذكره ورجاله ثقات أخرجه أيضاً أبو عوانة وسكت عنه الحافظ في التلخيص وقد رويت بعض هذه اللفاظ وبعض معانيها عن جماعة من الصحابة من قوة منها عن أنس وسياق وعن جابر عنه ذابى داود والحاكم وعن كعب بن مرة عند الحاكم في المستدرک وعن عبد الله بن جراد عند البيهقي واسناده ضعيف جداً وعن عمرو بن شعيب وسياق وعن المطالب بن حنطب وسياق أيضاً وعن ابن عمر عند الشافعي وعن عائشة بنت الحكم عن أبيها عند أبي عوانة بسند دواء وعن عامر بن خارجة بن سعيد عن جده عند أبي عوانة أيضاً وعن سمرة عند أبي عوانة أيضاً واسناده ضعيف وعن عمرو بن حريث عن أبيه عند أبي عوانة أيضاً وعن أبي امامة عند الطبراني وسنده ضعيف قوله ولا يحطرونهم فحل بانحاء المعجمة ثم الطاء المهملة بعد هاء را قال في القاموس خطر الفعل بذنبه يحطرون خطراً وخطراً وخطيراً ضرب به يمينا وشمالاً انتهى وأراد بقوله لا يحطرونهم فحل أن مواشيهم قد بلغت أقاله المرعى إلى حد من الضعف لا تنقوى معه على تحريك أذنانها قوله غيثاً الغيث المطر ويطلق على النبات تسمية له باسم سببه قوله مغنياً بضم الميم وكسر الغين المعجمة وسكون الاء التحتية بعدها ثاء مملثة وهو المنقذ من الشدة قوله مرياً بالهمزة هو المحمود العاقبة المنجي للحيوان قوله مرياً بضم الميم وفصحها وكسر الراء وسكون الاء التحتية بعدها عين مهملة هو الذي يأتي بالربيع وهو الزيادة تماماً خوذ من المراعاة وهي الخصب ومن فتح الميم جعله اسم مفعول أصله مري بفتح كهميم ومعناه مخصب

ليالي (رمضان) والسائل أبو سلمة بن عبد الرحمن (فقات) ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينفذ في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة (أي غير ركعتي الفجر وأما ما رواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر فأسأله عن ذلك) وقد عارضه حديث عائشة هذا وهو في الصحيحين مع كونها أعلم بحاله صلى الله عليه وآله وسلم له لا من غيرها (يصلي أربعاً) أي أربع ركعات وأما ما سبق من أنه كان يصلي مثنى مثنى ثم واحدة فعمول على وقت آخر فالأمران جائزان (فلا تسأل عن حسنهن وطوهرهن) لأنهن في غاية من كمال الحسن والطول مستغنيات لظهور حسنهن وطوهرهن عن السؤال عنه والوصف (ثم يصلي أربعاً) فلا تسأل عن حسنهن وطوهرهن ثم يصلي ثلاثاً قالت عائشة رضي الله عنها (فقات) يا رسول الله أتنام قبل أن توتر

فقال يا عائشة إن عيني تنام ولا ينام قلمي ولا يعارض بنومه صلى الله عليه وآله وسلم بالوادي لأن طلوع الفجر متعلق بالعين لا بالقلب وفيه دلالة على كراهة النوم قبل الوتر لاستغفها عائشة عن ذلك لانه تقرر عند ما منع ذلك فأجاب بانه صلى الله عليه وآله وسلم ليس هو في ذلك كغيره وفيه دلالة على أن صلاته كانت متساوية في جميع السجدة وهذه الحديث أخرجه في أواخر الصوم وفي صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود والترمذي والنسائي (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المسجد فاذا جيل محمد وبن الساريين) الاسطوأتين ويري

المعهودتين (نقال - اهذ الجبل قالوا) أي الحاضرون من الصحابة (هذاجبل لزيغ) بنت جحش أم المؤمنين رضي الله عنها (فاذا فترت) أي كسبت عن القيام (تعافت) به (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا) يكون هذا الجبل أولاً بعداً ولا تنفعواوه (خلوه ليصل أحدكم نشاطه) أي وقت نشاطه أو الصلاة التي نشط لها وقال بعضهم يعني ليصل الرجل عن كمال الارادة والذوق في مناجاته فلا يجوز له المداخلة عند الملال انتهى (فاذا فترت) في أثناء القيام (فليقعد) ويتم صلاته فاعدا فيستدل به على جواز افتتاح الصلاة قائماً والقعود في أثناءها أو اذا فتر بعد فراغ بعض ٢٣٧ التسليكات فليقعد لا يقاع ما بقي من نوافله فاعدا

أو اذا فتر بعد انقضاء البعض
ويروى بضم الميم وسكون الراء بعدهام واحدة مكسورة من قولهم أربع أربع أربع اذا
أكل الربيع ويروى بضم الميم ومثناة فوقية مكسورة من قولهم أربع المطر اذا أثبت
ما ترتع فيه الماشية قوله طبقة هو المطر العام كافي القاموس قوله غداً الغدق هو الماء
الكثير وأغدق المطر وأغدق كبر قطره وغيدق كثر براقه قوله غير انث الريث
الايطاء والرائث المبطى قوله قدأ حينئذ أي مطرنا لما كان المطر سبب الحياة عبر عن نزوله
بالاحياء (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنهم قال كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم اذا استسقى قال اللهم اسق عبادك وبهائمك وانشر رحمتك وأحيى بلدك
الميت رواه أبو داود وعن المطالب بن حنطب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كان يقول عند المطر اللهم سقيا رحمة ولا سقيا عذاب ولا بلا ولا هدم ولا غرق
اللهم على الظراب ومنابت الشجر اللهم حوالينا ولا علينا واه الشافعي في مسنده وهو
مرسل الحديث الاول أخرجه أبو داود متهللاً ورواه مالك مرسل لا ورجمه أبو حاتم
والحديث الثاني هو مرسل كما قال المصنف وأكثراً فاظهري في الصحيحين وقد تقدم
ما في الباب من الأحاديث قوله على الظراب بكسر المعجمة وآخره موحدة جمع ظرب بكسر
الراء وقد تنسكن قيل هو الجبل المنبسط الذي ليس بالعالي وقال الجوهرى الرابعة
الصغيرة قوله اللهم حوالينا بفتح اللام وفيه حذف تقديره اجعل أو أمطر والمراد به
صرف المطر عن الابنية والدور قوله ولا علينا فيه بيان للمراد بقوله حوالينا لانه
يشمل الطرق التي حوالهم فاراد آخر اجها بقوله ولا علينا قال الطبري في ادخال الواو هنا
معنى لطيف وذلك لانه لو أسقطها لكان مستقيماً لا كام ومما معها فاقط ودخول الواو
يقضى أن طلب المطر على المذكورات ليس مقصود العينه ولكن ليكون وقاية من
أذى المطر فليست الواو محصورة للعطف ولكن التعليل كقولهم تجوع الحره ولاناً كل
بمديم فان الجوع ليس مقصود العينه ولكن ليكون مانعاً من الرضاع باجرة اذ كانوا
يكرهون ذلك أنفاً انتهى والحديث الاول يدل على استحباب الدعاء بما اشتمل عليه عند
الاستسقاء والحديث الثاني يدل على استحباب الدعاء بما فيه عند نزول المطر
(باب تحويل الامام والناس اريدتهم في الدعاء وصفته ووقته) *

اهام مثل هذا القصد المستر عليه كالذي تقدم قرياً في الذي نام حتى اصبح ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم
يقصد شخصاً معيناً وإنما أراد تنبيه عبد الله بن عمر ومن الصنع المذكور (كان يقوم الليل) أي بعضه ولا يذير من الليل أي
فيه (فترك قيام الليل) قال ابن العربي في هذا الحديث دليل على أن قيام الليل ليس بواجب اذ لو كان واجباً لم يكن يكف لتاركه بهذا
القدر بل كان يذمه أبلغ الذم وقال ابن حبان فيه جواز ذكر الشخص بما فيه من عيب اذا قصه بذلك التحذير من صنعه وفيه
استحباب الدوام على ما اعتاده المرء من الخير من غير تفريط واستعبط منه كراهة قطع العبادة وان لم تكن واجبة قال في الفتح

وما أحسن ما عقب به المصنف هذه الترجمة بالذي قبله إلا أن الحاصل منها الترهيب في ملازمة العبادات والطريق الموصل إلى ذلك لاقتصاد فيها إلا أن التشديد فيها قد يؤدي إلى تركها وهو مذموم انتهى (عن عبادة) بن الصامت (رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قال من تعادى من الليل (أي تيقظ) فقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد زاد أبو نعيم في الحلية من وجهين عن علي بن المديني يحيى وعيمت (وهو على كل شيء قدير الحمد لله وسبحان الله ولا إله إلا الله والله أكبر نعم في الحلية من وجهين عن علي بن المديني يحيى وعيمت (وهو على كل شيء قدير الحمد لله وسبحان الله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله) زاد النسائي وابن ماجه ٢٣٨ وابن السني العلي العظيم (ثم قال اللهم اغفر لي أودعنا استجيب) وعند

(عن عبد الله بن زبير رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين استسقى لنا أطال الدعاء وأكثر المسألة قال ثم تحول إلى القبلة وحول رداءه وقلبه ظهر له لبطن وتحول الناس معه رواه أحمد وفي رواية خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوما يستسقى فتحول رداءه وجعل عطافه اليمين على عاتقه اليسر وجعل عطافه اليسر على عاتقه اليمين ثم دعا الله عز وجل رواه أبو داود وفي رواية إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

استسقى وعليه خيصة سوداء فاراد أن يأخذ أسفلهما فيجعله أعلاه فالتفت عليه فقبلها اليمين على اليسر واليسر على اليمين رواه أحمد وأبو داود) حديث عبد الله بن زيد أنه صلى الله عليه وآله وسلم في الصحيح وله ألفاظ منها هذه الروايات التي أوردها المصنف ومنها ألفاظ أخرى وقد سبق بعضهم في باب صفة صلاة الاستسقاء ورجال أبي داود رجال الصحيح قوله ثم تحول إلى القبلة في لفظ البخاري ثم تحول إلى الناس ظهره فيمنه استسقاء استسقاء القبلة قال القبلة حال تحويل الرداء وقد سبق بيان الحكمة في ذلك وتحول هذا التحويل بعد الفراغ من الخطبة وإرادة الدعاء كما في الفتح وقوله وحول رداءه ذكره الرافعي أن طول رداءه صلى الله عليه وآله وسلم كان ستة أذرع في عرض ثلاثة أذرع وطول أزاره أربعة أذرع وشبر في ذراعين وشبر انتهى وقد اختلفت الروايات في بعضها والله صلى الله عليه وآله وسلم حول رداءه وفي بعضها أنه قلبه وفسر التحويل في هذه الرواية بالقلب فدل ذلك على أنهم ما جمعوا في واحد كما قال الزين بن المنير واختلف في حكمة التحويل فحزم المهلب أنه للتفاوت في تحويل الحال عما هي عليه وتعبه ابن العربي بأن من شرط القول أن لا يقصد إليه قال وإنما التحويل أمارة بينه وبين ربه قبل له حول رداءه التحول حال قال الحافظ وتعب بان الذي جزم به يحتاج إلى نقل والذي رده ورد فيه حديث رجاله ثقات أخرجه الدارقطني والحاكم من طريق جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر ورجع الدارقطني إرساله وعلى كل حال فهو أولى من القول بالطن وقال بعضهم إنما تحول رداءه ليكون أثبت على عاتقه عند رفع يديه في الدعاء فلا يكون سستة في كل حال وأجيب بأن التحويل من جهة إلى جهة لا يقتضي الثبوت على العاتق فالجمل على المعنى الأول أولى فإن الاتباع أولى من تركه لجرد احتمال الخصوص انتهى وقد اختلف في صفة

الاستسقاء علي ثم قال رب اغفر لي غفر له أو قال فدعا استجيب له شك الوايد واقتصر النسائي على الشق الأول (فان توضأ وصلى قبلت) صلاته وترك ذلك ذكر الثواب ليدل على ما لا يدخل تحت الوصف كما في قوله تعالى تتجافى جنوبهم عن المضاجع إلى قوله فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين وهذا إنما يتفق لمن تعود ذلك كرواستانس به وغلب عليه حتى صار إلى ذلك حديث نفسه في نومه ويقظته فأكرم من انصف بذلك بأجابه ودعوته وقبول صلاته وقد صرح صلى الله عليه وآله وسلم باللفظ وعرض بالمعنى بجوامع كلمة التي أوتيهما حيث قال من تعادى بالليل إلى آخره قال في الفتح والذي يظهر أن المراد بالقبول هنا قدر زائد على الخمسة ومن ثم قال الداودي ما حصده من قبل الله له حسنة لم يعذبه لأنه يعلم عواقب الأمور فلا يقبل شيئا ثم يحبطه وإذا أمن الاحباط أمن التعذيب وله إذا قال الحسن

وحدث أن الله تعالى قبل لي سجدة واحدة قال القريري أجريت هذا الذي كره لي لساني عند انتباهي ثم تمت فاناني أن فقرأ وهذا إلى الطيب من القول الآية وقال ابن بطال وعد الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أن من استسقى من نومه لله السائة بتوحيد ربه والاذعان له بالملك والاعتراف بنعمه بحمده عليه وأبناؤه عمالاً يليق به بتسليمه والخضوع له بالتسليم والتسليم له بالعجز عن المقدرة لا بعونه أنه إذا دعا أجا به وإذا صلى قبل صلاته فينبغي لمن بلغه هذا الحديث أن يغتنم العمل به ويخلص يتعلم به سبحانه وتعالى (عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال وهو يقص في قصته)

بفتح القاف أي مواعظه (وهو) أي والحال أنه (يذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أن أباكم (هو من قول أبي هريرة) أو من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم (لا يقول الزفت) يعني الباطل من القول والفطن قال ابن بطال فيه أن حسن الشعر يجوز وكس النكلام انتهى قال في الفتح وليس في سياق الحديث ما يفصح بأن ذلك من قوله صلى الله عليه وآله وسلم بل هو ظاهر أنه من كلام أبي هريرة (يعني بذلك عبد الله بن رواحة) الأنصاري الخزرجي حيث قال يمدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وفينا رسول الله يتلو كتابه) أي القرآن العزيز ٢٣٩ (إذا انشق معروف من الفجر ساطع) أي أنه

يتلو كتاب الله وقت انشراق
الوقت الساطع من الفجر (أرانا
الهدى بعد العمى فقلوبنا
* به منقذات أن ما قال واقع
بينت يجاني جنبه عن فراشه*)
كناية عن صلاحه بالهدى (إذا
استثقلت بالمشركين المضاجع)
وفي هذا البيت الأخير معنى
الترجمة لأن التعار هو السهر
والثقل على الفراش وكان ذلك
أما الصلاة أولاً وكراً والقراءة
وكأن الشاعر أشار إلى قوله
نعالى في صفة المؤمن بين تقباني
جنوبهم عن المضاجع يدعون
رهبهم خوفا وطمعا لآتيه وهذه
الآيات من الطويل وأجراؤه
ثانية فقولن مقامين إلى آخره
وفي البيت الأول الإشارة إلى
علمه صلى الله عليه وآله وسلم وفي
المثال إلى عمله وفي الثاني إلى
تكميله لما فيه وهو صلى الله
عليه وآله وسلم كامل مكمل
قال في الفتح وقعت لعبد الله بن
رواحه في هذه الآيات قصة
أخرجه الدارقطني من طريق

التحويل فقال الشافعي ومالك هو جعل الأسفل أعلى مع التحويل وروى القرطبي
عن الشافعي أنه اختار في الحديث تنكيس الرداء لتحويله والذي في الأم هو الأول
وذهب الجمهور إلى استحباب التحويل فقط واستدل الشافعي ومالك بهنمه صلى الله
عليه وآله وسلم بقوله في الحديث أنه لم يدع ذلك إلا ثقة كما في الرواية المذكورة في الباب
قال في الفتح ولا ريب أن الذي استحببه الشافعي أحوط انتهى وذلك لأنه اختار الجمع
بين التحويل والتنكيس كما تقدم وإذا كان مذهبه ما رواه عنه القرطبي فليس بأحوط
واستدل الجمهور بقوله في رواية حديث الباب فجعل عطفه على الأيمن الخ وبقوله
فعلها الأيمن على الأيسر الخ قال الغزالي في صفة التحويل أو يجعل الباطن ظاهراً
وهو ظاهر قوله فقلبه ظهر الباطن أي جعل ظاهره باطناً وباطنه ظاهراً وقال أبو حنيفة
وبعض المالكية أنه لا يستحب شيء من ذلك وخالفهم الجمهور قوله وتحول الناس معه
هكذا رواه المصنف رحمه الله تعالى ورواه غير يلقظ وحول وفيه دليل لما ذهب إليه
الجمهور من استحباب تحويل الناس بتحويل الإمام وقال الليث وأبو يوسف يحول
الإمام وحده وظاهر قوله ويحول الناس أنه يستحب ذلك للنساء وقال ابن الماجشون
لا يستحب في حقهن قوله وعليه نجاسة قال في القاموس النجاسة كسائر أسود مريح
له علمان انتهى

(باب ما يقول وما يصنع إذا رأى المطر وما يقول إذا كثرت جدات)

(عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رأى المطر قال اللهم صيباً
نافعاً وراحاً أجداً وبخاراً ونسائاً) * وعن أنس قال أصابنا ونحن مع رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم مطر قال ففسر ثوبه حتى أصابه من المطر فقلنا لم صنعت هذا قال لأنه
حديث عهد به رواه أحمد ومسلم وأبو داود) قوله صيباً بالصب بفتح ميم مع دلالة أي جعله
صيباً ونافعاً صفة للصيب يخرج الضر منه والصب المطر قاله ابن عباس واليه ذهب
الجمهور وقال بعضهم الصيب السحاب ولعله أطلق ذلك مجازاً وهو من صاب المطر
يصوب إذا نزل فاصاب الأرض والحديث فيه استحباب الدعاء عند نزول المطر وقد
أخرج مسلم من حديث عائشة قالت كان إذا كان يوم مريح عرف ذلك في وجهه فيقول

سلمة بن وهرام عن عكرمة قال كان ابن رواحة مضطجعاً إلى جنب امرأته فقام إلى جاريته فذكر القصص في رؤيتها أباها على
الجارية وبجده ذلك والتماسها منه القراءة لأن الجنب لا يقرأ فقال هذه الآيات فقالت آمنت بالله وكذبت بصري فاعلم
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فضحك صلى الله عليه وآله وسلم حتى بدت نواجذه (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رأيت
على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم كأن يمدى قطعة استبرق) ديباج غليظ فارسي معرب (فكأنى لأويد
مكاناً من الجنة الاطارات اليه) في التعبير الاطارات أي اليه (ورأيت كأن اثنين) وفي رواية آتين من الاتيان (أتياي)

أراد أن يذهب إلى النار فقلقه إصماتك فقال لم ترع أي لا يكون بك خوف خليا عنه فقصصتها على حفصة فقالت حفصة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وذكر باقي الحديث وقد تقدم) وفيه فكان ابن عمر يصلي من الليل (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما) قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يعلمنا الاستخارة أي صلاتها ودعائها وهو طاب الخيرة بوزن العنبة (في الأمور كلها) جللها وحققها كثيرها وقليلها يسأل أحدكم حتى شمس نعل (كما يعلمنا السورة من القرآن) اهتماما بشأن ذلك (يقول إذا هم أحدكم بالأمر) ٢٤٠ أي قصد أمرهما لا يعلم وجه الصواب فيه إماما هو معروف خيره

كالعبادات وصنائع المعروف فلا نعم قد ينفع ذلك لأجل وقتها المخصوص كالخمس في هذه السنة لاحتمال عدو أو فتنة وشحوها (فليركع) فليصل ندبا في غير وقت كراهة (ركعتين) من باب ذكر الجزاء وإرادة السك والاحتراز بهما عن الواحدة قائم لا يجزى وهل إذا صلى أربعين بتسليمة يجزى وذلك الحديث أبي أيوب الانصاري في صحيح ابن حبان وغيره ثم صلى ما كتب الله لك فهو دال على أن الزيادة على الركعتين لا تضر (من غير الفريضة) بالتعريف فلا تحصل سنتم أبو قريظ دعائهم بعد فرض (ثم ليقل) ندبا بكسر لام الأمر المعاني بالشرط وهو إذا هم أحدكم بالأمر (اللهم اني أستخيرك) أي أطلب منك بيان ما هو خير لي (بملك واستقدرك بقدرتك) أي أطلب منك أن تجعل لي قدرة عليهما والباء فيمالة للتعليل أي بآنك أعلم وأقدر وألاستعانة أو للاستعانة عطف كما في رب بما أنعمت علي أي بحق عاك

وقدرتك الشاملين (وأسألك من فضلك العظيم) إذ كل عطائك فضل ليس لاحد عليك حق في نعمة في (فإنك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب) استأثرت به الإيعلم اغيبت وفيه إذان بالافتقار إلى الله في كل الأمور والتمسك لذلة العبودية (اللهم ان كنت تعلم أن هذا الأمر) وهو كذا وكذا ويسميه (خير لي في ديني ومعاشي) حياتي (وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وأجله) الشك من الراوي (فاقدره لي) بضم الدال وحكى عياض كسرهما قال القرطبي في آخر كتاب أنوار البروق من الدعاء المحرم الدعاء المرتب على استئثاف المشيئة مكن يقول أقدر لي الخير لأن الدعاء بوضعه اللغوي

انما يتناول المستعمل دون الماسني لانه طلب مطلب الماسني محال فيكون مقتضى هذا العلم ان يقع تقدير الله في المستعمل
من الزمان والله تعالى يستعمل عليه استئناف المثلية والتقدير بل رقع جميعه في الازل فيكون هذا العلم مقتضى مذهب
من يرى ان لاقضاء وان الامر انما كان خريجه مذهب علم عن الخوارج وهو في الاجماع وحيد ثم يصيب عن قوله هذا قد روى
بان يتعين ان يعقد ان المراد بالتقدير هنا التبرير على سبيل الجواز والذاعى انما اراد هذا الجواز انما يحرم الاطلاق عند عدم
النية (ويروى في غير ما يروى فيه) آدمه رضاعه (وان كنت تعلم ان هذا الامر) ٢٤١ وهو كذا ويسميه (شرك في ديني
وههنا) أي جاني (وعاقبة
أمرى أو قال) شك من الراوى
في عاجل أمرى وأجل فأسرفه
عنى وأسرفنى عنه) فلا تعاقب بالى
بطامسه وفي دعائه ض العارفين
الاهم لانه تعجب بدنى في طاب مالم
تقدروا على ولم يكتف بقوله
وأسرفه عنى لانه قد يسرف الله
تعالى عن المستخير ذلك الامر
ولا يصرف قلبه عنه بل يبقى
متملقا متشوقا الى حصوله فلا
يطيب له خاطر فاذا صرفه الله
وأسرفه عنه كان ذلك أكمل
ولذا قال (واقدرلى الخير حيث
كان ثم أوصى عني بد) أي اجعلني
راضيا به لانه اذا قدر له الخير ولم
يرض به كاه منكك العيش أعما
بعدم رضاه بما قد رده الله له مع
كونه خيرا له) قال ويسمى
حاجته) أي في أثناء دعائه عند
ذكرها بالكناية عنه في قوله ان
هذا الامر كما مروى وشيخ البخارى
يلحن وعبد الرحمن ومحمد مدنيان
وتقدرا بن أبي الموالى بروايته
وفيه التحذير والتمنع والتقول
وأخرجه أيضا في التوحيد رأبو

في قضاء دينه فكان يقال له ادار قضاء دين عمر ثم طال ذلك فتبطل اماراد القضاء ذكره
ابن يبر بن بكار بسنده الى ابن عمر وقد قيل في تفسيره غير ذلك قوله ثم قال يا رسول الله
هذا يدل على ان السائل كان مسالما وبه يرد على من قال انه أبو سفيان انه حين سؤاله
الذات لم يكن قد أسلم قوله جلكت الاموال المراد بالاموال هنا الماشية لا الصامت قوله
وانقطعت السبل المراد بذلك ان الابل ضعفت اقله النفوت عن السفر لكونه لا يجد
في طريقه من الكلام ما يقيم أو دها وقد قيل المراد هنا ما عند الناس من الطعام أو قلناه
فلا يجب دون ما يجلبونه ويحمله لونه الى الاسواق قوله فادع الله يغف لنا هذا في رواية
للبخارى بالجزم وفي رواية لا يغف لنا بالرفع وفي رواية لا يغف لنا فالجزم ظاهر ولرفع على
الاستئناف أي فهو يغف لنا قال في الفتح وجاز ان يكون من النفوت أو من الغيث
والمعروف في كلام العرب غفنا لانه من الغوث وقال ابن القطاع غاث الله عباده غيثا
وغيا ناسقاهم المطر وغياهم أجاب عاههم ويقال غاث وغاث بمعنى قال ابن دريد اصل
غاثه الله يغوثه غوثا واستعمل أغاثه ومن فتح أوله من الغيث ويحتمل أن يكون معنى
أغثنا أعظمنا غوثا وغيا غياثا قوله فرفع به فيه استعجاب رفع اليد عن دعا الاستسقاء وقد
تقدم الكلام عليه قوله من سحاب أي مجتمع قوله ولا قرعة بفتح القاف والزاى بعدها
مهملة أي سحاب متفرق وقال ابن سيده القرع قطع من السحاب رفاق قال أبو عبيدة
وأكثر ما يجيى في الخريف قوله وما ينمنا وبين سلع بفتح الهاء وسكون اللام جبل
معروف بالمدينة وقد حكى أنه بفتح اللام قوله من بيت ولادارأي يتججبان رؤيته
وأشار بذلك الى أن السحاب كان مفعودا المستتر اييت ولا غيره قوله فطاعت أي
ظهرت من وراءه بفتح اللام قوله مثل الترس أي مستديرة ولم يرد أنهم أمثلة في القدر وفي رواية
فنشأت سحابة مثل رجل الطائر قوله فلما توسطت السماء انقشرت هذا يشعر بانها
استقرت مستديرة حتى انتهت الى الافق وانبطت حينئذ وكان فائدة تعميم الارض
بالمطر قوله ما رأينا الشمس سبعة ايام هذا كناية عن استمرار الغيم بالمطر وهو كذلك في الغالب
والافتد يستمر المطر والشمس بادية وقد تحجب الشمس بغير مطر وأصرح من ذلك
ما روى في رواية أخرى للبخارى بلفظ غمارنا يومنا ذلك ومن الغدوم بعد الغد والذى
يليه حتى الجمعة الاخرى والمراد بقوله سبعا أي من السبت الى السبت قاله ابن المنير

٣١ نيل ت داود في الصلاة وكذا الترمذي وابن ماجه فيهما والنسائي في الكساح والبعوث واليوم والليلة
وعنه عائشة رضي الله عنها قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم على نبي من النوافل أشد منه تعاهدا) أي تتهاد
وتحفظا (على ركعتي الفجر) وعنه) أي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يختلف
الركعتين اللتين قبل صلاة الصبح) قراءة وفعالا (حتى اني لا قول) بلام التأكيد (هل قرأ بام الكتاب) أم لا وفي رواية بام
القرآن وحتى لا يتدأ وليس انتهى انما اشكت في قراءته بالفتحة بل المراد انه كان في غيرهما من النوافل يطل وفي هذه يختلف

أفعاها وقراهم حتى إذا نسبت إلى قرأتها في غيرها كانت كأنهم الميرة قرأ فيها ورأته ما بين بصري وواسطي ومعدني وكوفي وفيه
 الصدق والمنة والقول وفي رواية فمنها ما كان يصلى بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلى إذا سمع النداء بالصبح ركعتين
 خفيفتين رواه البخاري في هذا الباب أيضا إذا سلم يقرأ بقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ولا يداود قل آمنا بالله
 وما أنزل علينا في الركعة الأولى وفي الثانية ربنا آمنا بما أنزلت وأتبعنا الرسول (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أوصاني
 خليلي صلى الله عليه وآله وسلم الذي تحللت ٢٤٢ بحبته قاني فصار في خلافة أبي باطمة وقوله هذا لا يعارضه قوله صلى الله

عليه وآله وسلم لو كنت متخذًا
 خاتما لأعير برقي لأتخذت أبا بكر
 خليلا لأن المنع أن يتخذ هو
 صلى الله عليه وآله وسلم غيره تعالى
 عليه إلا أن غيره يقتضيه هو
 (بثلاث لأدعهن) يضم العين
 أي لأتذكر كهن (حتى) أي إلى أن
 (أموت) يحتمل أن يكون قوله
 لأدعهن الخ من جملة الوصية
 أو يكون من أخبار الصحابي
 بذلك عن نفسه (صوم ثلاثة
 أيام) البيض (من كل شهر)
 لقمرين النفس على جنس الصيام
 لم يدخل في واجبه بالشراخ
 وثياب ثواب صوم الدهر بانضمام
 ذلك الصوم رمضان إذا حسنة
 بعشر أمثالها قال في الفقه الذي
 يظهر أن المراد بها أبيض
 (وصلاة الفصحى) في كل يوم
 كما زاده أحمد بلفظ ركعتين وهما
 إنهما ويجزئان عن الصدقة التي
 تصبغ على مفاصل الإنسان في كل
 يوم وهي ثلثمائة وستون مفصلا
 كما في حديث مسلم عن أبي ذر
 وقال فيه ويجزئ عن ذلك ركعتا
 الضحى قال ابن دقيق العيد لعله

والطبري قال وفيه تجوز لأن السبت لم يكن مبتدأ ولا الثاني منتهى وانما عبر أنس بذلك
 لأنه كان من الأنصار وقد كانوا جاوروا اليهم وذاخذوا بكثير من اصطلاحهم وانما سموا
 الأسبوع سبتا لأنه أعظم الأيام عند اليهود وكان الجمعة عند المسلمين كذلك وفي تعبيره
 عن الأسبوع بالسبت مجاز مرسل والعلاقة الجزئية والكمية وقال صاحب النهاية
 أراد قطعة من الزمان وكذا قال النووي ووقع في رواية سبتا أي ستة أيام ووقع في رواية
 فطرنا من جمعة إلى جمعة قوله ثم دخل رجل من ذلك الباب ظاهره أنه غير الأول لأن
 المسكرة إذا تكررت دلت على التعذر وقد قال شريك في آخر هذا الحديث سألت أنسا
 أهو الرجل الأول فقال لا أدري وهذا يقتضي أنه لم يجزم بالتغايير وفي رواية للبخاري
 عن أنس فقام ذلك الرجل أو غيره وفي رواية له عنه قال الرجل فقال يا رسول الله ومثلهما
 لا يبي عوانة وهذا يقتضي الجزم بكونه واحدا فعمل أنسا ذكره بعد أن نسيه ويؤيد ذلك
 ما أخرجه البيهقي عنه بلفظ فقال الرجل يعني الذي سأله يستقي قوله هل يكت الاموال
 وانقطعت السبل أي بسبب غير السبب الأول والمراد أن كثرة الماء انقطع المرى بسببها
 فهلك المواشي من عدم المرى أو لعدم ما يكتن من المذار ويدل على ذلك ما عساه
 للناسي بلفظ من كثرة الماء وأما انقطاع السبل فلتعذر سلوك الطريق من كثرة الماء
 وفي رواية عنه دأب من خزيمة واجتنب الركن وفي رواية للبخاري ثم دمت البيوت وفي
 رواية له هدم البناء وغرق المال قوله عسكه يجوز ضم الكاف وسكونه أو الضمير يعود
 إلى الأمطار أو إلى السحاب أو إلى السماء قوله اللهم حوالينا ولا علينا نقتسم الكلام
 عليه قوله على الأكام بكسر الهمزة وفتح ج جمع أكمة مفتوحة الحروف جميعا قيل
 هي التراب المجتمع وقيل هي الحجر الواحد به قال الخليل وقال الخطابي هي الهضبة
 الضخمة وقيل الجبل الصغير قيل ما ارتفع من الأرض قوله والطراب تقسم تفسيره
 وضبطه قوله وبطون الأودية المراد به ما يتحصل فيه الماء لينتفع به قوله فانهلعت أي
 السماء أو السحابة الماطرة والمعنى انها امتلكت عن المطر على المدينة وفي الحديث
 فواتهم أجواز المكاملة من الخطيب حال الخطيبة وتكرار الدعاء وإدخال الاستسقاء
 في خطبة الجمعة والدعاء على المنبر وترك تقبيل الرداء والاستقبال والاعتناء بصلاة
 الجمعة عن صلاة الاستسقاء كما تقدم وفيه عمل من أعلام النبوة في اجابة الله تعالى دعاء

ذكر الأقل الذي يوجد التأكيد لله وفي هذا دلالة على استحباب صلاة الضحى وإن أقام ركعة واحدة وعدم وطئته
 صلى الله عليه وآله وسلم على فعلها إلا شأني استحبابها بالانه حاصلا بدلالة القول وليس من شرط الحكم أن تنطافر عليه أدلة
 القول والفعل إكنا ما واطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم على فعله مرجح على ما لم يواظب عليه (ونوم على وتر) أي من على
 جنب الصلاة في الضحى كالموت قبل النوم في المواظبة إذ لا بد وقت القنلة والكسل فتطلب النفس فيه الراحة وقد روي
 أن أباهريرة كان يجتهد في درس الحديث بالليل على التهجد فأمره بالضحى بدلا عن قيام الليل ولهذا أمره صلى الله عليه وآله وسلم

أنه لا ينال الأعلی وتر ولم يأمر بذلك أبابكر ولا عمر ولا غيره مما من الصحابة لكن قد وردت وصيته صلى الله عليه وآله وسلم
بالثلاث أيضا لا يدرى أبا بكر عندما لم يتركها عند الناس في قليل خصلهم بذلك لكونهم فقر الامال لهم فوصاهم بما يليق
بهم وهو الصوم والصلاة وهم ما من أكثر العبادات البدنية ووجه المطابقة بين الحديث والترجمة أنه يتركها حاله في الحضر
والسفر كما يدل عليه قوله لا أدعهن حتى أموت فحصل التطابق من أحد الجانبين وهو الحضر وذلك كاف في المطابقة
وفي الحديث استحباب التور على النوم لكنه في حق من لم يثق بالامتثال ٢٤٣ أما من وثق به فالأخير أفضل الحديث

مسلم من خاف أن لا يقوم من
آخر الليل فليوتر أولا ومن طمع
أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل
فإن أوتر ثم تعبد لم يعد له حديث
أبي داود وقال الترمذي حسن
لا وزن في إله ورواه حديث
الباب بصريون الأشعرية فإنه
راسطي وفيه الحديث والمعنة
والقول وأخرجه البخاري أيضا
في الصوم ومسلم والنسائي في
الصلاة (عن عائشة رضي الله
عنها أن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) كان لا يدع أربعين قبل
الظهر وركعتين قبل الغداة)
ولا تعارض بينه وبين حديث
ابن عمر لأنه يقتل أنه كان إذا صلى
في بيته صلى أربعين إذا صلى في
المسجد فركعتين أو أنه كان يفعل
هذا وهذا في كل من ابن عمر
وعائشة ما رأى أو كان الأربع
وردت مستقلة بعد الزوال لحديث
ثوبان هذا البرأ أنه صلى الله
عليه وآله وسلم كان يستحب أن
يصل بعد نصف النهار وقال فيه
إنه أساءة تفتح فيها أبواب السماء
وينظر الله إلى خلقه بالرحمة

نبه وامتنال أصحاب أمره كما وقع في كثير من الروايات وغير ذلك من الفوائد

(* كتاب الجنائز) *

هي جمع جنازة بكسر الجيم رفعتها قال ابن قتيبة وجعاعة والكسر أفصح وحكى صاحب
المطالع أنه يقال بالفتح للميت وبالكسر للعيش عليه الميت ويقال عكس ذلك انتهى
والجنائز مشتقة من جنز إذا ستر قاله ابن فارس وغيره والمضارع يجنزه بكسر الهمزة قاله
النورى والجنائز بفتح الجيم لا غير قاله النورى والحافظ وغيرهما

(* باب عيادة المريض) *

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال حق المسلم على المسلم خمس رذ
السلام وعبادة المريض واتباع الجنائز واجابة الدعوة وتشجيت العاطس متفق عليه
* وعن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن المسلم إذا عاد أخاه المسلم لم يزل
في محرفة الجنة حتى يرجع ورواه أحمد ومسلم والترمذي قوله خمس في رواية لمسلم حق
المسلم على المسلم ست وزاد إذا استنجحت فأنصحه له وفي رواية للبخاري من حديث البراء
أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسبع وذكرنا خمس المذكورة في حديث
الباب وزاد نصرا المظالم وبراء القسم والمراد بقوله حق المسلم أنه لا ينبغي تركه ويكون
فعله أو واجبا أو مندوبا أو بالواجب الذي لا ينبغي تركه ويكون استعماله
في المعنيين من باب استعمال المشترك في معنيين فان الحق يستعمل في معنى الواجب كذا
ذكره ابن لا عرابي وكذا يستعمل في معنى الثابت ومعنى اللازم ومعنى الصدق وغير ذلك
وقال ابن بطال المراد بالحق هنا الحرمة والصحة وقال الحافظ الظاهر أن المراد بهما
وجوب الكفاية قوله رذ السلام فيه دليل على مشروعية رذ السلام ونقل ابن عبد البر
الاجماع على أن ابتداء السلام سنة وأن رذ فرض وصلة الرذان يقول وعليكم السلام
ورحمة الله وبركاته وهذه الصفة أكمل وأفضل فلو حذف الواو جازو كما تاركه لا فضل
وكذا لو اقتصر على وعليكم السلام بالواو وبدونها أجزأه فلو قصر على عليكم لم يجزه
بالإخلاف ولو قال وعليكم بالواو في أجزائه وجهان لأصحاب الشافعي ونظاهر قوله حق
المسلم أنه لا يرد على الكافر وأخرج البخاري في صحيحه عن أبي هريرة قال قال رسول الله

وأما سنة الظهور فالركعتان التي قال ابن عمر نعم قيل في وجهه عند الشافعي أن الأربع بابها رامية عملا بجدد ما قال في الفتح
والأولى أن يجعل على حالين فكان تارة يصلي ثنتين وتارة يصلي أربعة وقال أبو جعفر الطبري الأربع كانت في كثير من أحواله
والركعتان في قيامها (عن عبد الله المزني) ابن الغنقل (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال صلو أقبل صلاة
المغرب أي ركعتين عند أبي داود قال ذلك ثلاثا كما يدل عليه قوله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (في المرة الثالثة لمن شاء)
صلاتهما (كرهية أن يتخذها الناس سنة) لازمة ليوافقون عليها ولم يردني استحبابهما لأنه لا بأس به لا يستحب وكان المراد

المخطوط رتبهم عن رواتب الفرائض ومن ثم لم يذكرها كثيراً الشافعية في الرواتب ويدل له أيضاً حديث ابن عمر عن أبي داود
بأنه نادى من قال نارايت أحدا يصلي ركعة من قبل المغرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكنه معارض بحديث
عقبه بن ماسراً إلى أن هذا الحديث في البخاري أنهم كانوا يلبونهم في العهد النبوي قال أنس وكان يرانا نصليها فلم ينهنا
وقد عده بعضهم من الرواتب وقد عقب بأنه لم يثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم وأظن عليه ما والذي معناه النووي أنهم أسنوه
لأنهم في حديث الباب وقال مالك ٢٤٤ بعدم السنية وعن أحمد الجواز قال في المجموع واستحبهم قبل الشروع

في الإقامة فإن شرع فيه ما كره
الشروع في غير المكتوبة لحديث
مسلم إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة
إلا المكتوبة اه وقال الخطابي
أنها بديعة لأنه يؤدي إلى تأخير
المغرب عن أول وقتها وأجيب
بأنه من باب السنية وبأن زعمهم ما يسير
لأن تأخير الصلاة عن أول وقتها
وحكمة استحبهم ما رجاها جابة
الدعاء لأنه بين الأذانين لا يرد
وكلاً كان الوقت أشرف كان
قواب العبادات فيه أكثر ومجموع
الاحاديث يدل على استحباب
بختة فها كركم في القبر قال
في الفتح لم يذكر المصنف يعني
البخاري الصلاة قبل العصر
وقد ورد فيه حديث لابي هريرة
مرفوعاً انظر رحم الله امرأ
صلى قبل العصر أربعاً أخرجه
أحمد وأبو داود والترمذي
وصححه وابن حبان وورد من
فعله صلى الله عليه وآله وسلم
أيضاً حديث علي بن أبي طالب
أخرجه الترمذي والنسائي وفيه
أنه كان يصلي قبل العصر أربعاً
وليس على شرط البخاري اه

صلى الله عليه وآله وسلم إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم وفي الصحيحين عن
أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم
وأخرج البخاري نحوه من حديث ابن عمر وقد قطع الأئمة بانه لا يجوز ابتداء أوهم
بالسلام وفي الصحيحين عن أسامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر على مجلس
فيه أخلاط من المشركين فسلم عليهم وفي الصحيحين أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عليه وآله وسلم كتب إلى عرقل عظيم الروم سلام على من أتبع الهدى قوله وعبادة
المريض فيه دلالة على شريعة عبادة المريض وهي مشروعة بالإجماع وجرم البخاري
بوجوبهم إذا قال باب وجوب عبادة المريض قال ابن بطال يحتمل أن يكون الوجوب
للكفاية كاطعام الجائع وفك الأسير ويحتمل أن يكون الواجب في الجملة لا على الفرد
وجرم الداودي بالآول وقال الجمهور بالنسب وقد اتصل إلى الوجوب في حق بعض دون
بعض وعن الطبري ثماً كدفي حق من ترجى بركته وتسنق فيمن يراعى حاله وتباح فيما عدا
ذلك وفي الكافر خلاف ونقل النووي الإجماع على عدم الوجوب قال الحافظ يعني
على الأعيان وعامة في كل مرض قوله واتباع الجنائز فيه ان اتباعها مشروعة وهو سنة
بالإجماع واختلف في وجوبه وسما في الكلام عليه ان شاء الله تعالى قوله واجابة الدعوة
ففيه مشروعية واجابة الدعوة وهي أعم من الولية وسما في الكلام على ذلك في كتاب الولية
ان شاء الله تعالى قوله وتسميت العاطس التسميت بالسبب المسمي له والمجتمعة لغتان
مشهورتان قال الأزهري قال الليث التسميت ذكر الله تعالى على كل شيء ومنه قولك
للعاطس برحمتك الله وقال ثعلب الأصل فيه المسمي له فقالت مججمة وقال صاحب
المحكم تسميت العاطس معناه الدعاء له بالهـ بداية إلى السبب السمين وفيه دليل على
مشروعية تسميت العاطس وهو أن يقول له برحمتك الله وأخرج أبو داود بإسناده
صحح عن أبي هريرة عن أبي بصير أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال إذا عطس أحدكم فليقل
الحمد لله على كل حال وليقل أخوه أو صاحبه برحمتك الله ويقول هو يهديكم الله ويصلح
بالكم وأخرج البخاري عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا
عطس أحدكم فليقل الحمد لله وليقل أخوه أو صاحبه برحمتك الله فإذا قال برحمتك الله
فليقل له يهديكم الله ويصلح بالكم وأخرج مالك في الموطأ عن ابن عمر قال إذا عطس

ورواة حديث الباب بصريون إلا ابن بريده فانه حروزي وفيه لتحديث بالجمع والافراد والعنفه والقول أحدكم
وأخرجه البخاري أيضاً في الاعتصام وأبو داود في الصلاة (بسم الله الرحمن الرحيم) كذا ثبتت البسمة في نسخة المصنف في
قبل الباب وهي لابي ذر مع صححه عليه (باب فضل الصلاة) مطلقاً أو المكتوبة فقط (في مسجد مكة أو مسجد المدينة) *
قال ابن رشد لم يقل في الترجمة وييت المقدس وان كان مجموعاً إليه ما في الحديث لكونه أفرد به بعد ذلك بترجمة قال وترجم
بفضل الصلاة وليس في الحديث ذكر الصلاة ليبين أن المراد بالرحلة إلى المساجد قصد الصلاة فيها لأن لفظ المساجد

مشعر بالصلاة اه وظاهر ايراد المصنف لهذه الترجمة في أبواب التطوع يشعر بان المراد بالصلاة في الترجمة صلاة النافلة
ويحتمل أن يريد بها ما هو أعم من ذلك فتدخل النافلة وهذا الوجه وبه قال الجمهور في حديث الباب وذهب الطحاوي الى
أن التفضل يخص صلاة الفريضة كذا في الفتح (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
لا تشد الرحال) بضم الفوقية وفتح المجهمة والرحال جمع رحل للبعير كك السرج للفرس وهو أصغر من القتب وشده كناية عن
السفر لانه لازم له والتعب يشده خارج فخرج الغالب في ركوبه للمسافر ٢٤٥ فلا فرق بين ركوب الرحال وغيرها

من الخيل والبغال والحمير
والمشي في هذا المعنى ويدل
لذلك قوله في بعض طرقه انما
يسافر أخرجه مسلم والنفي هنا
بمعنى النهي عن السفر الى غيرها
أى لا تشد الرحال الى مسجد
للاصلاة فيه قال الطبري هو ابلغ
من صريح النهي كأنه
قال لا يستقيم أن يقصد بالزيارة
الا هذه البقاع لاختصاصها بما
اشتقت به اه (الاى الثلاثة
مشاجد) الاستثناء مفرغ
والنقدير لا تشد الرحال الى
موضع ولا زمة منع السفر الى
كل موضع غيرها لان المستثنى
منه في المفرغ بقدر باعم العام
الكن يمكن أن يكون المراد
بالعموم هذا الموضع الخصوص
وهو المسجد كاسماتى (المسجد
الحرام) أى الحرم بمكة وهو
كقولهم الكتاب بمعنى المكتوب
والمسجد بالخفض على البدلية
وبالرفع على الاستئناف والمراد
به جميع الحرم ولفظ القسطلاني
والمراد بالمسجد الحرام أرض
الحرم كلها اه وقيل يخص

أحدكم فمصل له يرحلك الله يقول يرحمك الله واياكم ويغفر لنا واياكم والتسميت سنة على
الكفاية ولو قال بعض الحاضرين أجزأ عن الباقيين ولكن الأفضل أن يقول كل واحد
لما في البخاري عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا عطس أحدكم
وجحد الله كان حقا على كل مسلم سماعه أن يقول يرحمك الله تعالى وقال أهل الظاهر انه يلزم
كل واحد وبه قال ابن أبي حريم واختاره ابن العربي والتسميت انما يكون مشروعا
للعاطس اذا حمد الله كما في حديث أبي هريرة المذكور وفي الصحيحين عن أنس قال عطس
رجلان عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسميت أحدهما ولم يسمت الآخر فقال الذي
لم يسمه فلان عطس فسمته وعطيت فلم يسمتني فقال هذا حمد الله وأنت لم تحمد الله
وفي صحيح مسلم عن أبي موسى الأشعري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يقول اذا عطس أحدكم فسممتم فسمتموه فان لم تحمد الله فلا تسمتموه واذا
تكرر العطاس فهل يشرع تكرير التسميت أولا فيه خلاف وقد أخرج ابن السني بإسناد
فيه من لم يحقق حاله عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
اذا عطس أحدكم فليسمته جليسه وان زاد على ثلاث فهو من كرم ولا يسمت بعد ثلاث
وفي مسلم عن سلمة بن لاكوع أنه قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الثانية أنك
من كرم وأخرج أبو داود والترمذي من حديث سلمة أنه قال له في الثالثة يرحمك الله هذا
رجل من كرم وأخرج أبو داود والترمذي أيضا عن عبيد بن رفاع قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم سميت العطاس ثلاثا فان زاد فان شئت سمته وان شئت فلا
ولكنه حديث ضعيف قال الترمذي اسناده مجهول قال ابن العربي ومعنى قوله أنك
من كرم أى أنك استغنيت بسمت بعد هذا لأن هذا الذي يلزمكم وحرض لاخفة
العطاس ولكنه يدعى له بدعا للمسلم بالمعافاة والسلامة ولا يكون من باب التسميت
والنية للعاطس أن يضع ثوبه أو يده على فيه عند العطاس ما أخرجه أبو داود والترمذي
عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا عطس وضع ثوبه أو يده
على فيه وخفض أو غص ثم اصوبه وحسنه الترمذي ويكره رفع الصوت بالعطاس
لما أخرجه ابن السني عن عبد الله بن الزبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ان الله عز وجل يكره رفع الصوت بالتثاؤب والعطاس وأخرج أيضا عن أم سلمة قالت

بالوضع الذي يصلي فيه دون البيوت وغيرها من أجزاء الحرم قال الطبري ويتأيد بقوله مسجدى هذا لان الاشارة فيه الى
مسجد الجماعة فينبغي ان يكون المستثنى كذلك وقيل المراد به الكعبة حكمة المحب الطبري وذكر انه يتأيد بما رواه النسائي
بلفظ الا الكعبة وفيه نظر لان الذي عند النسائي الا مسجد الكعبة حتى ولو كانت لفظة مسجد اسكانت مرادة ويؤيد
الأول ما رواه الطيالسي من طريق عطاء بن رباح قيل له هذا الفضل في المسجد وحده أوفى الحرم قال بل في الحرم لانه كله مسجد
(ومسجد الرسول) محمد صلى الله عليه وآله وسلم بطبيعة عبرة دون مسجدى للمعظم أو هو من نصير الرواة وروى أحمد

ليس ينادروا رواة الصحيح من حديث أنس ربيعة من صلى في مسجد أبي سعيد ربيعة صلاة لا تقوته صلاة كُتبت له برائة من النار
وبرائة من العذاب وبرائة من النفاق ويؤيده أيضا قوله في حديث أبي سعيد ومسجد أبي سعيد (ومسجد الأقصى) بيت المقدس
وهو من إضافة الموصوف إلى الصفة عند الكوفيين واستشهدوا له بقوله تعالى وما كنت بجانب الغربي والبصريون
يؤزلونه بأنهم المكان أي مسجد المكان الأقصى وبجانب المكان الغربي ونحو ذلك وهي الأقصى لبعده عن المسجد
الحرام في المسافة وقيل في الزمان ٢٤٦ وفيه نظر لانه ثبت في الصحيح ان بينهما ما أربعين سنة وقال الزمخشري معنى

سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول التشاؤم الرفيع والعطسة الشديدة من
الشيطان قوله لم يرل في خرفة الجنة بالخاء المعجمة على زنة مرحلة وهي البستان ويطاق
على الطرفي اللاحب أي الواضح واقتضت الترمذي لم يرل في خرفة الجنة والظرف بالضم
الخرق والمجتمى أفاده صاحب القاموس (وعن علي رضي عنه قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا عاد المسلم أحادش في خرفة الجنة حتى يجاس فاذا
جلس غمرته الرحمة فان كان غدا وصلى عليه سبعون ألف ملك حتى يمسي وان كان مساء
صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يصبح رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وأبي داود ونحوه
وعن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يعود مريضا الا بعد ثلاث رواه ابن
ماجه وعن زيد بن أرقم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجع كان بعيني
رواه أحمد وأبو داود) حديث علي قال أبو داود انه اسند عن علي من غير وجه صحيح
وقال الترمذي انه حسن غريب وقال أبو بكر الميزاني هذا الحديث رواه أبو معاوية عن
الاعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ورواه شعبة عن الحكم عن عبد الله عن
نافع وهذا اللفظ لا يعلم رواه الا على وقد روى عن علي من غير وجه وحديث أنس في اسناده
مسلم بن علي وهو متروك وحديث زيد بن أرقم سكت عنه أبو داود والمذني وأخرجه
أيضا البخاري في الادب المفرد وصححه المالك وفي الباب عن أبي موسى عند البخاري
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عود والمريض وأطعموه الجائع وقمكوا
العاني وعن جابر عند البخاري وأبي داود قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعودني
ليس براكب بغل ولا برذون وعن أنس غير حديث الباب عند أبي داود قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم من توضأ فاحسن الوضوء وعاد أخاه المسلم محتسبا بوعده
من جهنم مسير سبعين خريفا وفي اسناده الفضل بن دهم قال يحيى بن معين ضعيف
الحديث وقال أحمد لا يحتفظ وقال مرة ليس به بأس وقال ابن حبان كان ممن يخطئ فلا
يفتح خطؤه حتى يسطر الاحتجاج به ولا اقتنى أثر العبدول فيسلك به سنتهم فهو غير محتجج
به اذا انفرد وعن عائشة عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي قال لما أصيب سعد بن
معاذ يوم الخندق ضرب عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيمة في المسجد ليعوده

الأقصى لانه لم يكن وراءه مسجد
لخمة ثم وقيل لبعده عن الاقدار
وان ثبت وقيل هو أقصى بالنسبة
الى مسجد المدينة لانه بعيد من
مكة وبيت المقدس ابعده منه
ولبيت المقدس عدة ايام تقرب
من العشرين منها ايلياء
والمقدس بسكون الناف
وبقعه مانع التشديد والقدس
وشلم بالمجتمعة وتشديد اللام
وبالهاء له وسلام بجمعة وسلم بفتح
الهاء له وكسر اللام الخليفة
وأورى سلم بسكون الواو بكسر
الراء بعد الحاء ثمانية ساكنة
وكورة وبيت آيل وصبيون
ومصروث وكورث ولا وياوش
قال في الفتح وقد تتبع أكثر
هذه الاسماء الحسين بن خالويه
الغوى في كتاب ليس وفي هذا
الحديث فضيلة هذه المساجد
ومزيتها على غيرها الكوفة
مساجد الانبياء ولان الاول
قبل الناس واليه حجهم والثاني
كان قبله الامم السالفة والثالث
أسس على التقوى واختلف في
شد الرجال الى غيرها كالذهاب

الى زيارة الصالحين أحياء وأمواتا والى المواضع الفاضلة لقصد التبرك بها او الصلاة فيها فقال الشيخ أبو محمد من
الجويني يحرم شد الرجال الى غير هاتين الموضعين وأشار القاضي حسين الى اختياره وبه قال عياض وطائفة
ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن من انكار بصيرة الغفاري على أبي هريرة فخر وجهه الى الطور وقال لو أدركت قبل
أن تخرج ما خرجت واستدل بهذا الحديث فدل على أنه يرى حمل الحديث على عمومه ووافقه أبو هريرة والصحيح عند امام
الطرمين وغيره من الشافعية أنه لا يحرم واجابوا عن الحديث باجوبة منهم ان المراد أن الفضيلة التامة انما هي في شد الرجال

الى هذه المساجد بخلاف غيرها فانه جائز وقد وقع في رواية لاجد بلافظ لا ينبغي للمطى ان تعمل وهو افظ ظاهر في غير
التحريم ومنها ان النبي صلى الله عليه وسلم بنذر على نفسه الصلاة في مسجد من سائر المساجد غير الثلاثة فانه لا يجب الوفاة به فانه
لو ان يطال وقال الخطابي انظ افظ الخبر ومعناه لا يجب فيما ينذر الانسان من الصلاة في البقاع التي يتبرك بها أي
لا يلزم الوفاة بشئ من ذلك غير هذه المساجد الثلاثة ومنها ان المراد بكم المساجد فقط وانه لا تنذر الرجال الى مسجد من
المساجد للصلاة فيه غير هذه الثلاثة وأما قصد غير المساجد لزيارة صالح ٢٤٧ أو قريب أو صاحب أو طلب علم أو تجارة

أو زينة فلا يدخل في النبي
ويؤيده ما روى أحمد عن شهر
ابن حوشب قال سمعت أبا عبد الله
وذ كرت عنده الصلاة في الطور
فقال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لا ينبغي للمطى
ان تنذر حاله الى مسجد ينبغي
فيه الصلاة غير المسجد الحرام
والمسجد الأقصى ومسجدى
وشهر حسن الحديث وان كان
فيه بعض الضعف ومنها ان
المراد قصدها بالاعتكاف فيها
حكاه الخطابي عن بعض السلف
أنه قال لا يعتكف في غيرهما هو
أخص من الذي قبله ولم أر عليه
دليلا واستدل به على أن من
نذرا تيان أحده هذه المساجد
لزمه ذلك وبه قال مالك وأحمد
والشافعي في البونطى واختاره
أبو بصير المروزي وقال أبو
حنيفة لا يجب مطلقا وقال
الشافعي في الام يجب في المسجد
الحرام لتعلق النكس به بخلاف
المسجدين الآخرين وهذا هو
المفطور لا صاحب الشافعي وقال
ابن المنذر يجب الى الحرمين

من قريب وعن عائشة بنت سعد بن أبيها قال اشتمكت بقاء في رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم بعد وفى ووضع يده على جبهتي ثم مسح صدري وبطني ثم قال اللهم اشف سعدا
وأتم له هجرته أخرجه البخارى وأبو داود وعن البراء أن أبا عبد الله الترمذى وعن أبي هريرة
عند الترمذى وابن ماجه بافظ من عادمه ينادى مناد من السماء طبت وطاب عملك
وسموات من الجنة منزلا قولاً في خرافة بركة كفاة المحترف والمجتبى كذا قال في القاموس
قال في الفتح خرفة بضم المعجمة وسكون الراء بعدها فاء هي الفرة وقيل المراد بها
الطريق والمعنى أن العائد يمشى في طريق يؤديه الى الجنة والتمهيد سير الاول أولى فقد
أخرجه البخارى في الادب من هذا الوجه وفيه قلت لا في جلاية ما خرفة الجنة قال جماعة
وهو عند مسلم من جلة الفروع قوله الابعث ثلاث يدل على أن زيارة المريض انما تشرع
بعد مضي ثلاثة أيام من ابتداء مرضه فتعديته مطلقا لا الحادثة الواردة في الزيارة
ولكنه غير صحيح ولا حسن كما عرفت فلا يصلح لذلك قوله من وجع كان بعينى فيه أن وجع
العزم من الامر اض التي تشرع لها الزيارة فغيره بالمديث على من لم يقل باستحباب زيارة
من كان مرضه الرمد ونحوه من الامراض الخفيفة وأحاديث الباب تدل على تأكد
مشروعية زيارة المريض وقد تقدم الخلاف في حكمها ويستحب الدعاء للمريض وقد
ورد في صحته أحاديث منها حديث عائشة بنت سعد المتقدم ومنها حديث ابن عباس
عند أبي داود والنسائي والترمذى وحسنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال
من عاد مريضا لم يحضر أجله فقال عنه سبع مرات أسأل الله العظيم رب العرش العظيم
أن يشفيك الا عافاه الله من ذلك المرض وفي اسناده يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد المعروف
بالدالى وقد وثقه أبو حاتم وتكلم فيه غير واحد ومنها حديث عن عبد الله بن عمرو بن
لعماس عن أبي داود قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاء الرجل يعود مريضا
فليقل اللهم اشف عبدك يذكالك عدوا وبشئ لك الى جنازة

باب من كان آخر قوله لا اله الا الله وتلقين المحتضر وتوجيه

وتغميض الميت والقراءة عنده

(عن معاذ قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من كان آخر قوله لا اله الا الله
دخل الجنة رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا الحافظ في اسناده صالح

وأما الاقصى فلا واستثنى بحديث جابر ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم اني نذرت ان تقع الله عليك مكة
أن أضل في بيت المقدس قال صل ههنا وقال ابن التين الجنة على الشافعي ان أعمال المطى الى مسجد المدينة والمسجد
الأقصى والصلاة فيه افرية فوجب أن يلزم بالنذر كالمسجد الحرام انتهى وفيما يلزم من نذرا تيان مسجد من هذه المساجد
تفصيل وخلاف يطول ذكر محله كتب الفروع واستدل به على أن من نذرا تيان غير هذه المساجد الثلاثة الصلاة
أو غيرها لم يلزمه ذلك لانها افضل لبعضها على بعض فيمكن صلاته في أى مسجد كان قال النووي لا خلاف في ذلك الا ما روى

عن الثبثة قال لا يجب الوفاة به وعن الحنابلة رواية يلزمه كفارة يمين ولا ينقضه بذرته وعن المالكية رواية ان تعلقت به
عبادة تختص به كباطل الزم والافلاوذ كعن محمد بن مسامة المالكي انه يلزم في مسجد قبلان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كان ياتيه كل بيت قال الكرمانى وقع في هذه المسئلة في عصرنا في البلاد الشامية مناظرات كثيرة وصنف فيها رسائل
من الطريقين قلت بشير الى ما رده الشيخ تقي الدين السبكي وغيره على الشيخ تقي الدين بن تيمية وما انتصر له الحافظ تقي
الدين بن عبد الهادي وغيره لابن تيمية ٢٤٨ رحمه الله وهى منهورة في بلاد فارس والحاصل انهم ائتمروا ابن تيمية بتجريم

شد الرحل الى زيارة قبر سيدنا
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وانكرنا مدرو ذلك
وفي شرح ذلك من الطرفين طول
وهى من اشنع المسائل المنقولة
عن ابن تيمية ومن جملة ما استدلل
به على دفع ما ادعاه غيره من
الاجماع على مشروعية زيارة
قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ما نقل عن مالك انه كره ان
يقول زرت قبر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وقد اجاب
عنه المحققون من اصحابه بانه
كره الاقسط ادبا لا اصل الزيارة
فانهم من افضل الاعمال واجل
القرب الموصلة الى ذى الجلال
وان مشروعية تحمل اجماع بلا
نزاع والله الهادى الى السوابق
اه ما فى القبح وقال القسطلانى
وقد بطل بما مر من التقدير بلا
تشديد الحال الى مسجد الصلاة
فيه المعتضد بحديث أبي سعيد
المروى في مسنده اجد باسناد
حسن مر فوعا لا ينبغي للمطى
أن تشدد رحاله الى مسجد تيمى
فيه الصلاة غير المسجد الحرام

ابن ابي غريب قال ابن القطان لا يعرف وأعل الحديث به وتعقب بأنه روى عنه جماعة
وذكره ابن حبان في اشعاب وقد عزاه هذا الحديث ابن معين الى الصحيحين فغطاؤه ليس
فيه ما والذى فيه المية قد باوت ولا يكره روى مسلم من حديث عثمان من مات وهو يعلم
أن لا اله الا الله دخل الجنة وفي الباب عن أبي سعيد وأبي هريرة عنده الطبراني بلقظ من
قال عند موته لا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله لا قطعها النار أبداً في اسناده
جابر بن يحيى الحضرمي وأخرج النسائي نحوه عن أبي هريرة وحده وأخرج مسلم من
حديث أبي ذر قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما من عبد قال لا اله الا الله ثم مات
على ذلك الا دخل الجنة وأخرج الحاكم عن عمر بن قيس عن أبيه عن كريمة بنت عبد الله بن
من قبله في موت على ذلك الا حرم على النار الا الله وفي الباب أيضاً عن طلحة وعبد
وعمر عن أبي نعيم في الخلية وعن ابن مسعود عنده الخطيب مثل حديث الباب وعن
حذيفة عنده أيضاً نحوه وعن جابر وابن عمر عنده الدارقطني في العمل بنحوه أيضاً
والحديث فيه دليل على نجاته من كان آخر قوله لا اله الا الله من النار واستحقاقه لدخول
الجنة وقد وردت أحاديث صحيحة في الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة أن مجرد
قوله لا اله الا الله من موجبات دخول الجنة من غير تقييد بحال الموت قبله الا أن يوجب
ذلك اذا قالها في وقت لا تقه به معصية (وعن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال لقنوا موتاكم لا اله الا الله رواه الجماعة الا البخاري) وفي الباب عن أبي هريرة
عنده مسلم مثل حديث أبي سعيد ورواه ابن حبان عنه وزاد قوله من كان آخر كلامه
لا اله الا الله دخل الجنة يوم امن الدهر وان أصابيه ما أصابه قل ذلك وعنه أيضاً حديث
آخر بلقظ اذا انقالت مرضاً كتم فلا تلوههم قول لا اله الا الله ولكن لقنوههم فانه لم يثبت به
لما سبق قط وفي اسناده محمد بن الفضل بن عطية وهو متروك وعن عائشة عنده النسائي
بنحو حديث الباب وعن عبد الله بن جعفر عن ابن ماجه وزاد الحديث الكرم سبحانه الله
رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين وعن جابر عنده الطبراني في الدعاء والعقيلي في
الضعفاء وفيه عبد الله بن مجاهد وهو متروك وعن عروة بن مسعود المقتنى عند العقيلي
باسناد ضعيف وعن حذيفة عن ابن أبي الدنيا وزاد قوله ما قبله من الخطايا وعن
ابن عباس عنده الطبراني وعن ابن مسعود عنده أيضاً عن عطاء بن السائب عن أبيه عن

والأقصى وصحيدى هذا أقول ابن تيمية حيث منع من زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهى جده

من اشنع المسائل المنقولة عنه وقد اجاب عنه المحققون من اصحابه انه كره الاقسط ادباً لا أصل الزيارة فانهم من أفضل الاعمال
وأجل القرب الموصلة الى ذى الجلال وان مشروعية تحمل اجماع بالانزاع اه فشدد الرحل الزيارة ونحوها كطلب علم
ليس الى المكان بل ان فيه الخ وكذا طعن الشيخ ابن حجر المكي الشافعي في الجوهر المنظم على شيخ الاسلام ابن تيمية في
هذه المسئلة وطائفة من المتأخرين المقادة لا تراهم نظري في كلام ابن تيمية وما استدلل به على منع السفر لزيارة القبور نظر

انصاب وفهم كلام ابن الهادي الناصر لرحمة الله علم أن الحق في هذا الباب مع ابن تيمية ومن تبعه لا مع من ردوا وخذله تعصبا لا عدلا والسيد ابن تيمية رحمه الله لا يشكر أصل زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل هي عنده تشهير وتسميتان يبرع على المدينة المكرمة وانما يمنع عن شد الرحل اليه لذلك الغرض بناء على أنه لم يرد به نص من سنة ولا أثر صحيح عن صحابي ولا تابعي ولهذا تراهم قد ذكروا في منسكه آداب زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل في شيء من فتاواه ومؤلفاته ان زيارته صلى الله عليه وآله وسلم غير مشروعة لكن مناسدا لتعصب كثيرة لا تحصى ٢٤٩ وله رحمه الله في هذه المسئلة سلف صالح كالك

والجويني وعياض والقاضي حسين وطائفة كما أنار الله في الفتح بل هو في ذلك تابع لبصرة الغفاري وأبي هريرة الصحابيين فكيف يجوز التعامل عليه دون هؤلاء مع انه وانهم سواء في ذلك ولا ريب ان الذين طعنوا فيه ونالوا منه وردوا عليه لم يبلغوا معشار ما آتاه الله من العلم والعمل والفضل والتقوى ولم تؤثر

جده عنده أيضا قال العقيلي روى في الباب أحاديث صحاح عن غيره واحمد بن الصباح وروى فيه أيضا عن عمر وعثمان وابن مسعود وأنس وغيرهم هكذا في التلخيص قوله لقنوا موتنا كم قال النووي أن من حضره الموت والمراذد كروا لله لا الله لتسكون آخر كلامه كما في الحديث من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة والامر بهذا التلقين أمر نذوب وأجمع العلماء على هذا التلقين وكروا الاكثر عليه والمواصلة لا يضره ضيق حاله وشدة كربته فيكره ذلك بقاءه أو يتكلم بكلام لا ياتي قالوا واذا قاله مرة لا يكره عليه الا أن يتكلم بعده بكلام آخر فيعيد التبريض له به ليكون آخر كلامه ويتضمن الحديث الحضور عند المحتضر لتذكيره وتأييده وانما ضاع عنه والقيام بحقوقه وهذا يجمع عليه ٥١ كلام النووي واسكنه يفتي أن ينظر ما القرينة الدارفة للامر عن الوجوب (وعن

عبيد بن عمير عن أبيه وكانت له حصة أن رجلا قال يا رسول الله ما البكاء قال هي سبع قد كرهتموها واستحلل البيت الحرام قبلتكم أحياء ومواتا رواه أبو داود الحديث أخرجه أيضا النسائي والحاكم ووافظه عند أبي داود والنسائي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وقد سأله رجل عن البكاء فقال هل تنسح الشرك واستبرقت النفس وأكل الربا أو كل مال المتيقن والتولي يوم الزحف وقذف الحصان وعقوق الوالد والدين واستحلال البيت الحديث وفي الباب عن ابن عمر عند المغيرة في الجهاديات بخروج حديث الباب ومدار على أيوب بن عتبة وهو ضعيف وقد اختلف عليه فيه قوله قال هي سبع بتقديم السين هكذا وقع في نسخ الكتاب الصحيحة التي وقفنا عليها والصواب تسع بتقديم التاء الفوقية والحديث استدل به على مشروعية توجيه المحتضر الى القبلة لقوله واستحلال البيت الحرام قبلتكم أحياء ومواتا وفي الاستدلال به على ذلك نظر لان المراد بقوله أحياء عند الصلاة ومواتا في الجهاد والمحتضر حي غير متصل فلا يتناول الحديث والالزم وجوب التوجه الى القبلة على كل حي وعدم اختصاصه بحال العيلة وهو خلاف الاجماع والاولى الاستدلال لمشروعية التوجيه بما رواه الحاكم والبيهقي عن أبي قتادة ان البراء ابن معمر ورأى أن يوجه للقبلة اذا احتضر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصاب القطرة وقد ذكر هذا الحديث في التلخيص وسكت عنه وقد اختلف في صفة

عبيد بن عمير عن أبيه وكانت له حصة أن رجلا قال يا رسول الله ما البكاء قال هي سبع قد كرهتموها واستحلل البيت الحرام قبلتكم أحياء ومواتا رواه أبو داود الحديث أخرجه أيضا النسائي والحاكم ووافظه عند أبي داود والنسائي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وقد سأله رجل عن البكاء فقال هل تنسح الشرك واستبرقت النفس وأكل الربا أو كل مال المتيقن والتولي يوم الزحف وقذف الحصان وعقوق الوالد والدين واستحلال البيت الحديث وفي الباب عن ابن عمر عند المغيرة في الجهاديات بخروج حديث الباب ومدار على أيوب بن عتبة وهو ضعيف وقد اختلف عليه فيه قوله قال هي سبع بتقديم السين هكذا وقع في نسخ الكتاب الصحيحة التي وقفنا عليها والصواب تسع بتقديم التاء الفوقية والحديث استدل به على مشروعية توجيه المحتضر الى القبلة لقوله واستحلال البيت الحرام قبلتكم أحياء ومواتا وفي الاستدلال به على ذلك نظر لان المراد بقوله أحياء عند الصلاة ومواتا في الجهاد والمحتضر حي غير متصل فلا يتناول الحديث والالزم وجوب التوجه الى القبلة على كل حي وعدم اختصاصه بحال العيلة وهو خلاف الاجماع والاولى الاستدلال لمشروعية التوجيه بما رواه الحاكم والبيهقي عن أبي قتادة ان البراء ابن معمر ورأى أن يوجه للقبلة اذا احتضر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصاب القطرة وقد ذكر هذا الحديث في التلخيص وسكت عنه وقد اختلف في صفة

٢٢ نيل فيمنع الثاني والاولى ان يقدر ما هو أكثر مناسبة وهو تشد الرحل الى مسجد لصلاة فيه الا الى الثلاثة فيبطل بذلك قول من منع شد الرحل الى زيارة القبر الشريف وغيره من قبور الصالحين والله أعلم وقال السبكي الكبير ليس في الارض بقعة لها افضل لذاتها حتى تشد الرحل اليه لذلك الفضل غير البلاد الثلاثة ومراى بالفضل ما نهى الشرع باعتباره ورتب عليه حكما مرييا وأما غيرهما من البلاد فلا تشد اليه الا لما يبل لزيارة أو جهاد أو علم أو نحو ذلك من المندوبات أو المباهات قال وقد التبس ذلك على بعضهم فزعم ان شد الرحل الى الزيارة لمن في غير الثلاثة داخل في المنع

وهو خطأ لأن الاستثناء إنما يكون من جنس المستثنى منه فعني الحديث لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد أو إلى مكان من الأماكن لأجل ذلك المسكان إلا إلى الثلاثة المذكورة وشد الرحل إلى زيارة أو طلب علم ليس إلى المكان بل إلى من في ذلك المكان انتهى وقد بسطنا القول على هذه المسئلة في كتاب رحلة الصديق إلى البيت العميق ومسك الختام في شرح بلوغ المرام وفي تحرير مرجرد الاشتراك في شاء الاطلاع عليه فليرجع إليها وفي هذا الحديث التحديث والعنة عنة والقول ورواية نابي عن نابي عن صهابي وأخرج خديده ٢٥٠ هذا مسلم وأبو داود في الطح والسنائي في الصلاة (وعنه) أي عن أبي

هريرة (رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلاة أي فرضاً أو نفلاً في مسجدى هذا) قال النووي ينبغي للمصل أن يحرص على الصلاة في الموضع الذي كان في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم دون ما زيد فيه بعده لأن التضعيف إنما ورد في مسجده وقد أكد به قوله هذا بخلاف مسجد مكة فإنه يشمل جميع مكة بل صحيح النووي أنه يشمل جميع الحرم (خير) من جهة الثواب (من) أنه صلاة) نصل (فيما سواه) من المساجد (الالمسجد الحرام) أي فإن الصلاة فيه خير من الصلاة في مسجدى ويدل له حديث أحمد وصححه ابن حبان من طريق عطاء عن عبد الله بن الزبير رفعه صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد (الالمسجد الحرام) أفضل من مائة صلاة في هذا وعند البزار وقال أسناده

التوجيه إلى القبلة فقال الهادي والناصر والشافعي في أحد أقواله أنه يوجه مستقبلاً يستقبلها بكل وجهه وقال المؤيد بالله وأبو حنيفة والامام يحيى والشافعي في أحد أقواله أنه يوجه على جنبه الايمن وروى عن الامام يحيى أنه قال الاصران جائزان والاوى أن يوجه على جنبه الايمن لما أخرجه ابن عدى في الكامل ولم يضعفه من حديث البراءة بل أنظر إذا أخذتم مضجعه فليمتد يمينه الحديث وأخرجه البيهقي في الدعوات بأسناد قال الحافظ حسن وأصل الحديث في الصحيحين بإفظ إذا أويت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الايمن وقل اللهم انى أسأت نفسي إليك وفى آخره فأنمت من ليلتك فانت على الفطرة وفى الباب عن عبد الله بن زيد عند النسائي والترمذى وأحمد بإفظ كان إذا نام وضع يده اليمنى تحت خده وعن ابن مسعود عند النسائي والترمذى وابن ماجه وعن حفصة عند أبي داود وعن سلى أم أبي رافع عند أحمد فى المسند بل أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند موتها استقبلت القبلة ثم توسدت يمينها وعن حذيفة عند الترمذى وعن أبي قتادة عند الحاكم والبيهقي بإفظ كان إذا عرس وعليه ليل توسد يمينه وأصله فى مسلم ووجه الاستدلال بالحديث توسد اليمن عند النوم على استحباب أن يكون المحضر عند الموت كذلك أن النوم مظنة للموت وللاشارة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم فإن مت من ليلتك فانت على الفطرة بعد قوله ثم اضطجع على شقك الايمن فإنه يظهر منها أنه ينبغي أن يكون المحضر على تلك الهيئة (وعن شهاب بن أوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا حضرتم موتاً كم فاغضوا البصر فان البصر يتبع الروح وقولوا خيراً فإنه يؤمن على ما قال أهل الميت رواه أحمد وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضاً الحاكم والطبرانى فى الاوسط والبراز وفى أسناده قزعة بن سويد قال فى التقريب قزعة بن سويد القاف والزاى والعين قال فى الخلاصة قال أبو حاتم محمد بن احمد بن ابيس بن ابي القوي وفى الباب عن أم سلمة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أبي سلمة وقد شق بصره فأنغمضه ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه البصر أخرجه مسلم قوله فان البصر يتبع الروح قال النووي معناه اذا خرج الروح من الجسد تبعه البصر فاطرا ان يذهب قال وفى الروح لغتان التذكير والتأنيث قال وفيه دليل لمذهب أصحابنا المتكلمين ومن وافقهم أن الروح اجسام

لطيفة

حسن والطبرانى من حديث أبي الدرداء رفعه الصلاة

فى المسجد الحرام بمائة ألف صلاة والصلاة فى مسجدى بانه صلاة والصلاة فى بيت المقدس بمائة صلاة فوضح بذلك ان المراد بالاستثناء تفضيل المسجد الحرام وأوله المالكية ومن وافقهم بأن الصلاة فى مسجده تفضل به دون الألف قال ابن عبد البر لا يظن دون يشمل الواحد فيلزم ان تكون الصلاة فى مسجد المدينة أفضل من الصلاة فى مسجد مكة بمائة وتسع وتسعين صلاة وأوله بعضهم على التساوى ووجه ابن بطال مع الاية لو كان مسجد مكة فاضلاً أو مفضلاً لم يعلم مدار ذلك

الابدال بخلاف المساواة وأجيب بأن دليله قوله في حديث أحمد وابن حبان السابق وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا وكانه لم يفت عليه وهذا الضعيف يرجع الى الثواب كما هو ولا يتعدى الى الاجزاء بالاتفاق كانه لا ينزوي وغيره وعليه يحمل قول أبي بكر النقاش المفسر في تفسيره بسبب الصلاة في المسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة بالمسجد الحرام عمر خمس وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة وهذا مع قطع النظر عن التضعيف بالجماعة فانها تزيد سبعاً وعشرين درجة قال البدر بن الصاحب الا تباري ان كل صلاة بالمسجد الحرام فرادى ٢٥١ بمائة ألف صلاة وكل صلاة فيه جماعة بالف

ألف صلاة وسبع مائة ألف صلاة والصلاوات الخمس فيه بمائة عشر ألف ألف وخمسة مائة ألف صلاة وصلاة الرجل منفرداً في رطله خير المسجدين الأعظمين كل مائة سنة شمسية بمائة ألف ومائتين ألف صلاة وكل ألف سنة بألف ألف صلاة ومائتين ألف صلاة

الف صلاة فتلخص من هذا ان صلاة واحدة في المسجد الحرام جماعة يفضل ثوابها على ثواب من صلى في بلد فرادى حتى بلغ عمر فرح بهما الضعيف انتهى ان كان هل يجمع الضعيفان ولا يحمل بحث واستدل بهذا الحديث على تفضيل مكة على المدينة لان الامكنة تشرف بفضل العبادة فيها على غيرها مما تكون العبادة فيه هي جوهرية وهو قول الجمهور وحكى عن مالك وبه قال ابن وهب ومطرف وابن جبيب من أصحابه لكن المشهور عن مالك وأكثر أصحابه تفضيل المدينة وقد يرجع عن هذا القول اكثر المتصنفين من المالكية لكن استغنى عما مضى البقية التي دفن فيها

الطهارة مختلفة في البلدان وتذهب الحيافة عن المسجد بهاهم وليس عرضاً كما قاله آخرون ولأدما كما قاله آخرون وفيها كلام متشعب للمتكلمين اه قوله وقولوا خيراً الخ هذا في صحيح مسلم من حديث أم سلمة بلفظ لا تدعوا على أنفسكم الا بخير فان الملائكة يؤمنون على ما تقولون والحديث فيه الغريب الى قول الخير حينئذ من الدعاء والاستغفار له وطلب اللطف به والتضعيف عنه ونحوه وحضور الملائكة حينئذ وتأمينهم وفيه أن نعمه من الميت عند موته مشرووع قال النووي واجمع المسلمون على ذلك قالوا والحكمة فيه أن لا يقيح منظره لو ترك اغماضه (وعن معقل بن يسار قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقرأوا يس على موتاكم رواه أبو داود وابن ماجه وأحمد ولفظه يس قلب القرآن لا يقرؤه رجل يريد الله والدار الآخرة الا خرفه لا يقرؤه على موتاكم) الحديث أخرجه أيضاً النسائي وابن حبان وصححه واعلم ان القطان بالاضطراب وبالوقف وبمجهالة حال أبي عثمان وأبيه المذكورين في السند وقال الدارقطني هذا حديث ضعيف الاسناد مجهول المتن ولا يصح في الباب حديث قال أحمد في مسنده حديث أبو المغيرة حديثنا صفوان قال كانت المشيخة يقولون اذا قرئت يعني يس لميت ضعف عنه بهم أو أسنده صاحب مسند الفردوس من طريق مروان بن سالم عن صفوان بن عمرو عن شريح عن أبي الدرداء وابي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من ميت يموت فمقرأ منه من الايهون الله عليه وفي الباب عن أبي ذر وحده أخرجه أبو الشيخ في فضل القرآن هكذا في التلخيص قال ابن حبان في صحيحه قوله اقرأوا على موتاكم يس أراد به من حضرته المنية لأن الميت يقرأ عليه وكذلك لقنوا موتاكم لا اله الا الله ورده المحب الطبري في القراءه وسلم له في التلقين اه واللفظ انص في الاموات وتنبأ له الحى المتضرر مجاز فلا يصار اليه الا قرينة

باب المبادرة الى تجهيز الميت وقضاء دينه

(عن الحسن بن وحوح أن طلحة بن البراء مرض فأتاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعوده فقال اني لا أرى طلحة الا قد حدث فيه الموت فأتوني به وجهاً واغنيه لا يفتني بليته مسلم أن تحبس بين ظهري أهله رواه أبو داود) الحديث سكت عنه أبو داود وقال المنذري

النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كل الاتهام على انما افضل بقاع الارض بل قال ابن عقيل الحنبلي انما افضل من العرش وتعبق بان هذا يتعلق بالبحث المذكور لان محله ما يترب عليه الفضل للعابد وأجاب القرافي بان سبب التفضيل لا ينحصر في كثرة الثواب على العمل بل قد يكون لغيرها كتفضيل جلد المصحف على سائر الجلود قال النووي في شرح المذهب لم أر لأصحابنا خلاف ذلك وقال ابن عبد البر انما يصح بقبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على من أنكر فضلها امامن اقر به وانه ليس بعد مكة أفضل منها فقد أنزلها منزلها وقال غيره سبب تفضيل البقعة التي ضمت أعضاء الشريفة انه روى ان المرء يدفن

في البعثة التي أخذ منها ترابه عند ما يخفق رواده ابن عبد البر في أخر تعهده من طريق عطاء انظر اساني موقوفه وعلى هذا فقد روى الزبير بن بكارة جبريل أخذ التراب الذي خاق منه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من تراب الكعبة ففعل هذا فالبعثة التي ضمت أعضاء من تراب الكعبة فرجع الفضل المذكور الى مكة ان صبح ذلك ورواه هذا الحديث الستة مدينون الأشيخ البصاري فأصله من دمشق وهو من أفراد وفيه التحديث والاختبار والعنونة والقول وأخرجه مسلم في المناسك والترمذي وابن ماجه في الصلاة والنسائي في الحج ١٥٢ (عن ابن عمر رضي الله عنهم انه كان لا يصلي من الضحى) اي في الضحى

قال أبو القاسم البغوي ولا أعلم روى هذا الحديث غير سعيد بن عثمان الباهلي وهو غريب
 ٨١ وقد وثق سعيد المذكور ابن حبان ولكن في اسناد هذا الحديث مروية بن سعيد
 الانصاري ويقال عزه عن أبيه وهو وأبوه مجهولان وفي الباب عن علي أن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلاث يا علي لا يؤخرن الصلاة اذا آتت والجماعة اذا حضرت
 والايام اذا وجدت كفوا وأخرجه أحمد في هذا اللفظ والترمذي بهذا اللفظ ولكنه قال
 لا تؤخرها مكان قوله لا يؤخرن وقال هذا حديث غريب وما أرى اسناده بمقتضى وأخرجه
 أيضا ابن ماجه والحاكم وابن حبان وغيرهم واعلال الترمذي له بعد عدم الاتصال لانه من
 طريق عمر بن علي عن أبيه علي بن أبي طالب قبل ولم يسمع منه وقد قال أبو حاتم انه سمع
 منه فاقبل اسناده وقد أعاد الترمذي أيضا بجهالة سعيد بن عبد الله الجهمي ولكنه عدده
 ابن حبان في الثقات قوله عن الحصين بن حو ح وانصاري وله هجبة وروح بفتح
 الواو وسكون الحاء المهملة وباء دهاو ومفتوحة وحاء مهملة أيضا وطلحة بن البراء
 انصاري له هجبة والحديث يدل على مشروعية التجهيل بالبيت والاسراع في تجهيزه
 وتشهد له أحاديث الامراء بالجماعة وسناني (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال نفس المؤمن معاقبة بدينه حتى يقضى عنه رواده أحمد وابن ماجه والترمذي وقال
 حديث حسن) الحديث رجال اسناده ثقات الا عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن وهو صدوق
 يخطئ فيه الحديث للورثة على قضاء دين الميت والاختبار لهم بأن نفسه معاقبة بدينه حتى
 يقضى عنه وهذا قيد بن له مال يقضى منه دينه وأما من لا مال له ومات عازما على القضاء
 فقد ورد في الاحاديث ما يدل على أن الله تعالى يقضى عنه بل ثبت ان مجرد هجبة المدينون
 عدم موته للقضاء موجبة لتولي الله سبحانه اقتضائه وان كان له مال ولم يقض منه
 الورثة أخرج الطبراني عن أبي امامة عوف عن دنان بن دينار في نفسه وفأوه وماتت تيبا وز
 الله عنه وارضى غريه بما شاء ومن دنان بن دينار في نفسه وفأوه ومات اقتض الله
 لغريه منه يوم القيامة وأخرج أيضا من حديث ابن عمر الدين دنان فن مات وهو ينوي
 قضاءه فاناوليه ومن مات ولا ينوي قضاءه فذلك الذي يؤخذ من حسناته ليس يومئذ
 دينار ولا درهم وأخرج أيضا من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر يوثق بصاحب
 الدين يوم القيامة فيقول الله فيم أنفقت أموال الناس فيقول يا رب انك تعلم انه أنى

او من جهة الضحى (الاي
 يومين يوم يقدم بركة فانه) اي
 ابن عمر (كان يقدمها) اي
 مكة (ضحى) اي في ضحوة النهار
 (في طوف بالبيت) الحرام ثم
 يصلي ركعتين سنة الطواف
 (خلف المقام) اي مقام ابراهيم
 عليه السلام (ويوم يأتي مسجد
 قبا) هو على ثلاثة اصيل من المدينة
 يذكرو يوثق وقال يافوت على
 ميلين على يسار قاصد مكة وهو
 من عوالي المدينة وسمى باسمه بئر
 هناك والمسجد المذكور هو
 مسجد بني عمرو بن عوف وهو
 اول مسجد أسسه رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم (فانه كان
 يأتيه كل سبت) يزوره (فاذا
 دخل المسجد كره أن يخرج منه
 حتى يصلي فيه) ابتغاء الثواب
 روى النسائي حديث سهل بن
 حنيف مرفوعا عن خرج حتى
 يأتي مسجد قبا فيصل فيه كان له
 عدل عمرة وعند الترمذي من
 حديث اسيد بن حضير رفعه
 الصلاة في مسجد قبا كعمرة
 وعند ابن أبي شيبة في اخبار

المدينة باسناد صحيح عن سعيد بن ابي وقاص قال لان اصلي في مسجد قبا كعتين احب
 الى من أن آتي بيت المقدس مرتين لو يعاون ما في قبل الضرب واليه اكاد الابل وفي الحديث فضل مسجد قبا والصلاة فيه
 لكن لم يثبت فيه تضييف كالمساجد الثلاثة (وكان) ابن عمر (يسعد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يزوره) اي
 مسجد قبا اي يوم السبت (واكبا واشيا) اي بحسب ما يتيسر واستدل به ابن حبيب من المالكية كما فعله العيني علي ان المذني
 اذا تبرا الصلاة في مسجد قبا لزمه ذلك وحكاها عن ابن عباس (وكان) اي ابن عمر (يقول انما اصنع كما رأيت اصحابي يصنعون

ولا يمنع أحدنا من الصلاة (في أي ساعة شاء من ليل أو نهار غير أن لا تتحروا) أي لا تنقصوا رطلو الشمس ولا غروبها) فتصلوا في وقتها ما وفي هذا الحديث دلالة على جواز تخصيص بعض الأيام ببعض الأعمال الصالحة والمداومة على ذلك وفيه إن النهي عن شد الرحل لغير المساجد الثلاثة ليس على التحريم ليكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأتي مسجد قبارا بكاء تعقب بأن حجته صلى الله عليه وآله وسلم إلى قبائنا كان لمواصله الأضمار وقد قد حال من تأخر منهم عن حضور الجمعة معه وهذا هو السرف في تخصيص ذلك بالسبب وأيضا المراد بشد الرحل ٢٥٣ اختيار السفر ولم يكن حجته إلى قبائنا هذا

القبيل بل هو من جنس التنزه ونقل الأقدام إلى مساجد المدينة وتفرج البساتين فلا يقاس هذا على ذلك والله أعلم ورواه هذا الحديث اللجنة ما بين بصري ومديني وكوفي وفيه الحديث والاختبار والنعنة والقول وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة ومسلم في الحج وأبو داود (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة) وأورد بلنظ البيت لأن القبر صار في البيت وقد ورد في بعض طرقه بلفظ القبر قال الفرطبي الرواية الصحيحة بيتي و يروي قبري وكأنه بالمعنى لانه دفن في بيت سكناه والمعنى منقولة منها كالحجر الأسود ونقل بعينها إليها كالجذع الذي من اليد صلى الله عليه وآله وسلم أو توصل الم لازم للطاعات فيها إليها فهو مجاز باعتبار المال كقوله اللجنة تحت ظلال السيوف أي الجهاد ماله الجنة فهذه البقعة المقدسة

على ما حرق وأما غرق فيقول فإني أقضى عنه ذلك اليوم فيقضى عنه وأخرج أحمد وأبو نعيم في الحلية والبخاري والطبراني بلنظ يدعي بصاحب الدين يوم القامة حتى يوقف بين يدي الله عز وجل فيقول يا ابن آدم فيم أخذت هذا الدين وفيهم ضيعت حقوق الناس فيقول يا رب انك تعلم اني أخذته فلم آكل ولم أشرب ولم أضيعه ولكن اني على يدي ما حرق وما سرق وما أوضيعه فيقول الله صدق عبدي وأنا أحق من قضى عنه فيدعو الله بشي فيضعه في كفة ميزانه فترجح حسنة على سيئة فيدخل الجنة بفضل رحمته وأخرج البخاري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ومن أخذها يريد اتلافها اتلفها الله وأخرج ابن ماجه وابن حبان والطحاكم من حديث ميمونة ما من مسلم يدين دينه يعلم الله انه يريد أداءه الا أدى الله عنه في الدنيا والآخرة وأخرج الطحاكم بلفظ من ثدين يدين في نفسه وفأوه ثم مات فجاءه الله عنه وأرضى عنه بما شاء وقد ورد أيضا ما يدل على أن من مات من المسلمين مديونا فدينه على من الهم ولا ية أمور المسلمين يقضيه عنه من بيت مالهم وان كان له مال كان لورثته أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة ما من مؤمن الا وانا أولى به في الدنيا والآخرة أقرؤا ان شئتم النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم فإيما مؤمن مات وترك مالا فدينه عنه من كفو أو من ترك ديناً أو ضياعاً فإني فانام ولا وأخرج نحوه أحمد وأبو داود والنسائي وأخرج أحمد وأبو يعلى من حديث انس من ترك مالا فلا له ومن ترك ديناً فعلى الله وعلى رسوله وأخرج ابن ماجه من حديث عائشة من حمل من أمي ديناً فجهدت في قضائه فمات قبل أن يقضيه فانا أولى وأخرج ابن سعد من حديث جابر رفعه أحسن الهدى هدى محمد وشرا الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة من مات فترك مالا فلا له ومن ترك ديناً أو ضياعاً فإني وعلى وأخرج أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه في حديث آخر من ترك مالا فلا له ومن ترك ديناً أو ضياعاً فإني وعلى وأنا أولى بالمؤمنين وفي معنى ذلك عدة أحاديث ثبتت عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قالها بعد أن كان يمتنع من الصلاة على المديون فلما فتح الله عليه البلاد وكثرت الأموال صلى على من مات مديوناً وقضى عنه وذلك مشعر بأن من مات مديوناً استحق أن يقضى عنه دينه من بيت مال المسلمين وهو أحد المصارف الثمانية فلا يسقط حقه بالموت ودعوى من ادعى

روضة من رياض الجنة الا أن وتعود إليها ويكون للعامل فيها روضة بالجنة ولم يثبت خبر عن بقعة أنهم من الجنة بخصوصها الا هذه البقعة المقدسة والاولى القول بظاهر الحديث وحمله على الحقيقة دون المجاز وقد استدلل بهذا الحديث المالكية مع قوله موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها على تفضيل المدينة على مكة المكرمة قال ابن عبد البر هذا الاستدلال بالخبر في غير ما ورد فيه ولا يقاوم النص الوارد في فضل مكة ثم ساق حديث عبد الله بن عدي قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم واقفاً على الحزورة فقال والله انك خير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ولولا أني أخرجت منك ما خرجت وهو حديث صحيح أخرجه

اجتماع السنن وجميعه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم قول ابن عبد البر هذا نص في مثل الخلاف فلا ينبغي المدول عنه انتهى قلت الاشتغال ببيان الفاضل من هذين الموضوعين المبكرين كالأشغال ببيان الافضل من الكتاب العزيز وصاحب السنة المطهرة صلى الله عليه وآله وسلم وكل ذلك من فضول العمل الذي لا يهمل به فائدة غير الجدل والخصومة والتعسف والتكلف التي وردت في التزاع والتشاجر في هذه المسئلة واشباهها الى اثنين كثير قوينة وتلقيق ادلة واضحة ضعيفة ذكر البعض منها الشوكاني ٢٥٤ رحمه الله في شرح المتن في راد عليه ثم قال وقد خرج من المدينة

بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم
مهاذ وأبو عبيدة وابن مسعود
وطائفة ثمة ثم على وطائفة الزبير
وعمار وآخرون وهم من اطيب
الخلق فدل على أن المراد بالحديث
تخصيص ناس دون ناس ووقت
دون وقت وهو انما يدل على انها
فاضلة انتهى صلى الله عليه وآله وسلم يقول المطلق
وهو يهدي السبيل (ومنبه)
هذا يعني (على حوض) خير
الكوثر المكنن داخل الجنة
لا حوضه الذي خارجها بجانبها
المستمد من الكوثر يهده الله
قبضه عليه أو أن له ناله منبرا
على حوضه يدعو الناس عليه
اليه وعند الناس ومنبر على
ترعة من ترع الجنة ورواه هذا
الحديث مديون الشيخ البخاري
فبصري من أفراد وفيه التحديث
بالجمع والافراد والفتنة واخرجه
البخاري أيضا في آخر الحج وفي
الحوض والاعتصام ومسلم في الحج
(بسم الله الرحمن الرحيم)

(باب الاستعانة في الصلاة)
(عن عبد الله بن مسعود رضى
الله عنه قال كنا نسلم على النبي

اختصاصه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ساقطة وقياس الدلالة ينفي هذه الدعوى في مثل
قوله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأثره أخرجه أحمد وابن
ماجيه وسعيد بن منصور والبيهقي وهما لا يقولون ان ميراث من لا وارث له يختص
برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد أخرج الطبراني من حديث سلمان ما يدل على
انقضاء هذه الخصوصية المدعاة واقطعه من ترك ما لا فائدت له ومن ترك دينه فاعلى وعلى
الولاية من بعدى من بيت المال

(باب تسجيبة الميت والرخصة في تقبيله)

(عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين توفي مصحبي يبرد حبرة متفق عليه
وعن عائشة أن أبا بكر دخل في قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو مصحبي يبرده
وكشف عن وجهه وأكب عليه فقبله رواه أحمد والبخاري والنسائي * وعن عائشة
وابن عباس أن أبا بكر قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد موته رواه البخاري والنسائي
وابن ماجه * وعن عائشة قالت قبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عثمان بن مظعون
وهو ميت حتى رأيت الدموع تسيل على وجهه رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه)
حديث عائشة الزابع في اسناد دعاصم بن عبيد الله بن جهم بن الخطاب وهو ضعيف قوله
سجى بضم السين وبهله هاجم مستددة بكسرة أى غطى قوله حبرة بكسر الحاء الملهة
وفتح الباء الموحدة بعدها راء مهله وهى ثوب فيه أعلام وهى ضرب من برود اليمن وفيه
استحباب تسجيبة الميت قال النووي وهو مجمع عليه وحكمته صوابه من الانكشاف
وسرعورته المتغيرة عن الاعين قال أصحاب الشافعي ويلف طرف الثوب المسجى به تحت
رأسه وطره الاخر تحت رجليه املا ينكشف منه قال وتكون التسجيبة بعد نزاع ثيابه
التي توفى فيها املا يتغير بدنه بسببها قوله فقبله فيه جواز تقبيل الميت تعظيما وتبركا لانه لم
ينقل انه أنكر أحد من الصحابة على أبي بكر فكان اجماعا قوله قبل رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عثمان فيه دلالة على جواز تقبيل الميت كما تقدم قوله حتى رأيت
الدموع الخ فيه جواز البكاء على الميت وسياق تحقيقه

(أبواب غسل الميت)

*(باب

صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة) وزاد في رواية أبي وائل كنا نسلم في الصلاة ونأخر بها جنتنا
وفي رواية أبي الاحوص خرجت في حاجة فسلمت بعضنا على بعض في الصلاة (فيرد علينا) السلام (فلما رجعنا من عند
النجاشي) بفتح النون وقيل بكسر هاء مك الحشمة الى مكة من الهجرة الاولى او الى المدينة من الهجرة الثانية وكان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم حنيفة نقيها واقرؤ بغير (سأنا عليه فلم يرد علينا) اي باللفظ فقد روى ابن ابي شيبة عن فرسل ابن سيرين ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ردى على ابن مسعود في هذه القصة السلام بالاشارة وزاد مسلم في رواية ابن فضيل قلنا يا رسول الله

كأنهم علموا في الصلاة فقد علمنا الحديث (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم لما فرغ من الصلاة (ان في الصلاة شغلا عظيما لانهم انا حاجة مع الله تعالى تستدعي الاستغراق في خدمته فلا يصلح فيها الاشتغال بغيره من رد السلام ونحوه والتدوين للتوقيف اي كقراءة القرآن والذكر والدعاء وزاد في رواية أبي وائل أيضا ان الله يحدث من أمره ما يشاء فان الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة وزاد في رواية كلثوم الخزاعي الأيدى كراهة الله وفي رواية أبي ذر وعزاه في الفتح لأحمد عن أبي فضيل اشغلا بزيادة لام التأكيد (وفي رواية عن زيد بن أرقم رضي الله عنه) ٢٥٥ وليس للشيباني عن زيد غير هذا الحديث (قال

كان أحمدنا يكلم صاحب في الصلاة) والذي في البخاري ان كالتة يكلم في الصلاة على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكلم أحدنا صاحب بدجاجة وهذا حكمه الرفع وكذا قوله فأمرنا بالسكوت لقوله فيه على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى ولو لم يبق بذلك لكان ذكر نزول الآية كافيا في كونه مرفوعا وفي اللفظ ويسلم بعضها على بعض في الصلاة قال في الفتح والذي يظهر أنهم كانوا لا يتكلمون فيها بكل شيء وإنما يقتصرون على الحاجة من رد السلام ونحوه (حتى) إل أن (نزلت) ظاهرة أن نسخ الكلام وقع بهذه الآية والآية مدنية فبقتضى ان النسخ وقع في المدينة فيشكك ذلك على قول ابن مسعود ان ذلك وقع لما رجعوا من عند النجاشي وكان رجوعهم من عنده إلى مكة فقتعين ان المراد بقوله فلما رجعنا من عند النجاشي في الهجرة الثانية ولم يكونوا يرجعون مكة الانادرا

باب من عليه ورقة به وسعد عليه

(عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غسل ميتا فادى فيه الامانة ولم يقش عليه ما يكون منه عند ذلك خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وقال ليله أقرب بكم ان كان يعلم فان لم يكن يعلم فن ترون عنده حظا من ورع وأمانة واه أحمد وعن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان كسر عظم الميت مثل كسر عظمه حيا رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ستر مسلما ستره الله يوم القيامة متفق عليه وعن أبي بن كعب ان آدم عليه السلام قبضته الملائكة وغسلوه وكفوه وحنطوه وحفره والحدوا ووصلوا عليه ثم دخلوا قبره فوضعوه في قبره ووضعوا عليه اللبن ثم خرجوا من القبر ثم حشو عليه التراب ثم قالوا يا بني آدم هذه سننكم رواه عبد الله بن أحمد في المسند) حديث عائشة الاول أخرجه أيضا الطبراني في الاوسط وفي اسناده جابر الجعفي وفيه كلام كثير وخديث عائشة الثاني رجاله رجال الصحيح على كلام في سعد بن سعيد الانصاري وحديث أبي بن كعب أخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح الاسناد ولم يخبرنا به في الامانة ولم يقش عليه ما يكون منه عند ذلك المراد بتأدية الامانة اما كتم ما يرى منه مما يكرهه الناس ويكون قوله ولم يقش عطاقتنفسه يريا أو يكون المراد بتأدية الامانة أن يفعله الفسار الذي وردت به الشريعة لان العلم عند حامله أمانة واستعماله في مواضعه من تأديتها في الامانة أقرب بكم فيه أن الاجل بغسل الميت من الناس الاقرب الى الميت بشرط أن يكون عالما بما يحتاج اليه من العلم وقد قال بتقديم القريب على غيره الامام يحيى بقوله فن ترون عنده حظا من ورع وأمانة فيه دليل لما ذهب اليه الهادوية من اشتراط العدالة في الغاسل وخالفهم الجمهور فان صح هذا الحديث فذلك والا فالظاهر عدم اختصاص هذه القرية بمن ليس فاسقا لانه مكلف بالتكاليف الشرعية وغسل الميت من جملته او الازم عدم صحة كل تكليف شرعي منه وهو خلاف الاجماع ودعوى صحة بعضها دون بعض بغير دليل تصحكم وقد حكى المهدي في البصر الاجماع على أن غسل الميت واجب على الكفاية وكذلك حكى الاجماع النووي وناقش دعوى الاجماع

وقد جمع بينهما المجمعون ذكرها في الفتح (حافظوا) اي داوموا (على الصلوات) ولا يوبى ذرو الوقت (والصلاة الوسطى) أي العصر وعليه الأكثر (وقوموا لله قانتين) أي ساكنين لان لفظ الراوي يشعر به فحمله عليه أولى وأرجح لان المشاهدة للوجوب والتزبل يعلم سبب النزول وقال أهل التفسير خاشعين وذليلين بين يديه وحذقوا في الكلام منافع الخضوع الا ما كان من أمر الصلاة (فأمرنا بالسكوت) أي عما كان فيه من ذلك وزاد مسلم وغيره ما عان الكلام ولم يتبع في البخاري وذكرها صاحب العمدة ولم ينفه أحد من ثمراتها علمه وليس المراد مطاقه فان الصلاة ليس فيها حالة سكوت حقيقة قال

ابن دقيق العيد و يترج ذلك بما دل عليه لفظ حتى التي تفاديه والفاء التي تشعر بعمل ما سبق عليه ما ياتي بعده انتهى
 واستدل به الزيادة على ان الامر بالشئ ليس نهيا عن ضده اذ لو كان كذلك لم يحتج الى قوله ونهيا عن الكلام واجيب بان
 دلالة على ضده دلالة التزام ومن ثم وقع الخلاف فلهذا كره لكونه اصحرج وقال ابن دقيق العيد هذا اللفظ احدا مستدله
 على الفسخ وهو تقدم احد الحكمين على الآخر وابس كقول الراوى هذا منسوخ لانه بطرقه احتمال أن يكون قاله عن
 اجتمه اذ قيل ليس في هذه اللفظة نسخ ٢٥٦ لان اباحة الكلام في الصلاة كان بالبرائة الاصلية والحكم المنزلهما

ابس نسخا واجيب بان الذي
 يقع في الصلاة ونحوها مما يمنع
 أو يباح اذا قرره الشارع كان
 حكما شرعيا فاذا ورد ما يخالفه
 كان نسخا وهو كذلك هنا قال
 ابن دقيق العيد وقوله ونهيا
 عن الكلام يقتضي ان كل شئ
 يسمى كلاما فهو منسوخ عنه جلا
 للفظ على عمومته ويحتمل أن
 تكون الالام للعهد الراجع الى
 قوله يكلم الرجل مناصحه
 بحاجته وقوله فأمرنا بالسكوت
 أى عما كانوا يفعلونه من ذلك
 قال في الفتح أجهوا على ان
 الكلام في الصلاة من عالم بالتحريم
 عام لا يميز مصححا أو ناقضا مسلم
 مبطل لها واختلافوا في السامى
 والجادل فلا يبطلها القليل منه
 عند الجمهور واختلافوا في أشياء
 أيضا كمن جرى على لسانه بغير
 قصد أو تعمده اصلاح الصلاة
 اسهو ودخل على امامه أو لانه اذا
 مسلم لما يقع في مهلكة أو فتح
 على امامه أو سجد من مره أو ورد
 السلام أو أجاز دعوة أحد
 والديه أو تقرب بقر به كاعتقت

صاحب ضوء النهار مناقشة واهية حاصلها انه لا مستدله الا احاديث الفعل وهي لا تفيد
 الوجوب واحاديث الامر بغسل الذي وقصته ناقته والامر بغسل ايته صلى الله عليه
 وآله وسلم والامر بخلاف في كونه للوجوب أو للندب ورد كلامه بأنه ان ثبت الاجماع
 على الوجوب فلا يضر جهل المستند ويرد ايضا بان الاختلاف في كون الامر للوجوب
 لا يستلزم الاختلاف في كل مأموره لانه ربما شهدت لبعض الاوامر قرائن يستفاد
 منها وجوبه وهذا مما لا يخالف فيه القائل بأن الامر ليس للوجوب لان محل الخلاف
 الامر بالمجرد كقائه وفي الاصول انه قال في الفتح وقد نقل النووي الاجماع على أن غسل
 الميت فرض كفاية وهو ذهل شديد فان الخلاف مشهور وجد اعند المالكية على أن
 القرطبي رجح في نهر ح مسلم انه سنة وليسكن الجهور على وجوبه وقد رد ابن العربي على
 من لم يقل بذلك وقال قد توارثه القول والعمل انتهى وهكذا فليكن التعقب لدعوى
 الاجماع قوله ان كسر عظم الميت الخ فيه دليل على وجوب الرق بالميت في غسله
 ونكفيمه ووجهه وغير ذلك لان تشبيهه بكسر عظمه بكسر عظم الحي ان كان في الاثم فلا شك
 في التحريم وان كان في التالم فكما يحرم تأليم الحي يحرم تأليم الميت وقد زاد ابن ماجه من
 حديث أم سلمة لفظ في الاثم فيتمتعين الاحتمال الاول قوله من ستر مسلما ستره الله يوم
 القيامة فيه الترغيب في ستر عورات المسلم وظاهره عدم الفرق بين الحي والميت فيدخل
 في عمومته ستر ما يراه الفاسل ونحوه من الميت وكراهة افسائه والحدث به وأيضا قد صح
 ان القبيصة هي ذكرك لا خبيك بما بكرة ولا فرق بين الاخ الحي والميت ولا شك أن الميت
 بكره أن يذكر بشئ من عيوبه التي تظهره رجال موته فيكون على هذا ذكرها محرما وسياق
 بقية الكلام على هذا في باب الكف عن ذكر مساوى الاموات قوله وعن أبي بن كعب
 ان آدم الخ سياق الكلام في تفاصيل ما اشتمل عليه حديث أبي بن كعب هذا في أبوابه
 من هذا الكتاب

(باب ما جاء في غسل أحد الزوجين للآخر)

(عن عائشة قالت رجع الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جنازة بالبيع وأنا
 أحد صداعا في رأسي وأقول وأرأساه فقال بل أنا وأرأساه ما ضررك لو لم قبلي فغسلتك

وكفنتك

عبدى لله في جميع ذلك خلاف محل بسطه كتب الفقه قال ابن المنير في الحاشية الفرق بين

قليل الفعل للعامة فلا يبطل وبين قليل الكلام ان الفاعل لا يتخلو منه الصلاة غالب المصلحة او يتخلو من الكلام الاجنبى
 غالبا فنارد ورواه هذا الحديث الستة كوفيون الاشخ البخارى فروى وفيه الحديث والاختبار والعزيمة والقول
 وأخرجه البخارى أيضا في التفسير وأخرجه مسلم في الصلاة وكذا أبو داود والترمذى فيهما وفي التفسير (عن معقيب) بن
 أبي فاطمة الدوسى المدني (رضي الله عنه) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في (شأن الرجل) وذكره للغالب والا فالحكم

جاري جميع المكافئين حال كونه (يسوى التراب حيث) أي في المكان الذي (يسجد) فيه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (إن كنت فاعلا) أي مسويا للتراب (فواحدة) أي فامسح أو افعل أو فليكن واحدة أو فواحدة تكفيك أو المشروع فعله واحدة وأبج له المدة لا يأتى به في سجوده وفي حديث أبي ذر عند أصحاب السمن من فروعا إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الرحمة تواجبه فلا يصح الحصى وقوله إذا قام أراد به الدخول في الصلاة لم يوافق حديث الباب فلا يكون منهيا عن المسح قبل الدخول فيها بل الأولى أن يفعل ذلك حتى لا يشتغل باله وهو في الصلاة وسكاية ٢٥٧ النووي الاتفاق على كراهة مسح الحصى

وغيره في الصلاة معارضة بما في المعالم للعطابي عن مالك أنه لم يربه بأسا وكان يفعله ولعله لم يبلغه الخبر وافرط بعض أهل الظاهر فقال أنه حرام إذا زاد على واحدة بظاهر النهي ولم يفرق بين ما إذا نوى أو لامع أنه لم يقل بوجوب الخشوع والذي يظهر أن كراهته المحافظة على الخشوع أو لا يكثر العمل في الصلاة لكن حديث أبي ذر المتمدن يدل على أن العلة فيه أن لا يجعل بينه وبين الرحمة التي تواجبه سائلا وروى ابن أبي شيبة عن أبي صالح السمان قال إذا سجدت فترقع الحصى فإن كل حصاة تنسب أن يسجد عليها فهذا لتعليم آخر ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين كوفي وبصري ومسلم وفيه التحديث بالأفراد والجمع والنعنة وليس لمعيق في هذا الكتاب غير هذا الحديث وآخرجه مسلم في الصلاة وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن أبي برزة الأسلمي) رضي الله عنه صلى يوما العصر كما بين يهدي بن

وكفنتك ثم صليت عليك ودفنتك رواه أحمد وابن ماجه وعن عائشة أنها كانت تقول لو استقبلت من الأمر ما استدبرت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النساء رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وقد ذكرنا أن الصديق أوصى أسماء زوجته أن تغسله فغسلته حديث عائشة الأولى أخرجه أيضا الدارمي وابن حبان والدارقطني والبيهقي وفي أسناده محمد بن اسحق وبه أعله البيهقي قال الحافظ ولم ينفرد به بل تابعه عليه صالح بن كيسان عند أحمد والنسائي وأما ابن الجوزي فقال لم يقل غسلتك إلا ابن اسحق وأصل الحديث عند البخاري بلغة ذلك لو كان وأناحي فأستغفر لك وأدعوك وأثرها الثاني سكت عنه أبو داود والبخاري ورجاله ثقات إلا ابن اسحق وقد عنعن وغسل أسماء لابي بكر الذي أشار إليه المصنف قد تقدم في باب الغسل من غسل الميت من أبواب الغسل وليس فيه أن ذلك كان بوجوبه من أبي بكر قوله فغسلتك فيه دليل على أن المرأة يغسلها زوجها إذا مات وهي تغسله قماشاً وبغسل أسماء لابي بكر كما تقدم وعلى لفافته كما أخرجه الشافعي والدارقطني وأبو نعيم والبيهقي بأسناد حسن ولم يقع من سائر الصحابة إنكاره على علي وأسماء فكان إجماعاً وقد ذهب إلى ذلك العترة والشافعية والأوزاعي واسحق والجمهور وقال أحمد لا تغسله لبطان النكاح ويجوز العكس عنده كالجمهور وقال أبو حنيفة وأصحابه والشعبي والثوري لا يجوز أن يغسلها مثل ما ذكر أحمد ويجوز العكس عنده كالجمهور قالوا لأنه لا عدة عليه بخلافها ويجاب عن المذهبين الآخر بأنه إذا سلم ارتفاع حل الاستمتاع بالموت وأنه العلة في جواز نظر الفرج فغايمه تحريم نظر الفرج فيجب ستره عند غسل أحدهما الآخر وقد قيل إن النظر إلى الفرج وغيره لازم من لوازم العدة فلا يرتفع بارتفاع جواز الاستمتاع بالمرتفع بالموت والاصل بقاؤه حل النظر على ما كان عليه قبل الموت قوله لو استقبلت من الأمر الخ قيل فيه أيضاً تمتك المذهب الجمهور ولكنه لا يدل على عدم جواز غسل الجنين بخنثه مع وجود الزوجية ولا على أنه أولى من الرجال لأنه قول صحابي ولا حجة فيه وقد تولى غسله صلى الله عليه وآله وسلم علي وآله وسلم علي والفضل بن العباس وأسامة بن زيد تناول الماء والعباس واقف قال ابن دحية لم يختلف في أن الذين غسلوه صلى الله عليه وآله وسلم علي والفضل واختلف

ميمون في رواية (في غزوة وطم دابته) أي فرسه أو جاره قولان (ييده فجعات الدابة تنازعه وجعل يتبعها) قد اجتمعوا أن المشي الكثير المتوالي في الصلاة المكتوبة يبطئها فيجهد حديث أبي برزة على القليل وفي رواية عمرو بن مَرْزُوق ما يؤيد ذلك فإنه قال غصت الدابة في قبلته فاطلق فأخذها ثم رجع القهقري فإن في هذا الرجوع ما يشعربان مشبه إلى قصدها ما كان كثيراً فهو على يسير ومشى قليل ليس فيه استمداد القبله فلا يضر قاله القسطلاني وفي الفتح ظاهر سياق هذه القصة أن أبا برزة لم يقطع صلاته والحدِيثُ الذي يدل على أنه تأخر في صلاته وقد قدم ولم يقطعها

(نفسه له في ذلك) قال: - عبة فجعل رجل اى مجهول من الخوارج يقول اللهم افعل بهذا الشيخ اى يدع عليه ويسببه وفي رواية حماد انظروا الى هذا الشيخ ترك صلاته من اجل فرس وزاد عمرو بن مرزوق في آخره قال فقلت للرجل ما روى الله الا تخزيك شدة رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال الحافظ لم أقف في شيء من الطرفين على تسمية هذا الرجل وفي رواية مهدي بن ميمون فقلت اسكت فعل الله بك هل تدري من - هذا اخذ أبو البرزة صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية الطيالسي فاذا شيخ بصلي - ٢٥٨ قد عداني عثمان دابته فجعل في يده فنسكت الاية فنكبص معها او معنا

رجل من الخوارج فجعل يسببه فلما انصرف الشيخ اى أبو البرزة من صلته (فقال اني سمعت قولكم) اى الذى قلتموه آتقا (وانى غزور مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) غزوات أو سبع غزوات أو ثمان) وفي رواية - روى مرزوق الحزم بسبع غزوات من غيرة شاك (وشهدت تبصرة) اى نسيه على أتمه في الصلاة وغيرها وأشار به الى الرد على من شدد عليه في ان يترك دابته تذهب ولاية طاع صلته ولا يجوز ان يفعل أبو البرزة من رأيه دون أن يشاهد من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه حجة للفقهاء في قوالهم ان كل شيء يخشى خلافه من متاع وغيره يجوز قطع الصلاة لاجله (وانى ان كنت أن اراجع) وفي رواية ارجع (مع دابتي أحب الى من ان أدعها) اى أتروكها (ترجع الى ما ألفها) اى الذى ألفته واعادته والمعه وانى وان فعلت مارأيتوه من اتباع القبرس لاجل كون رجوعها أحب

في العباس واسامة وقثم وشقران انتهى وقد اسامة توفي صاحب التلخيص الطرق في ذلك ولم ينقل اليه ان أحد من الصحابة أنكر ذلك فكان اجماعهم وروى البزار عن طريق يزيد بن بلال قال قال على أوصى النبي صلى الله عليه وآله وسلم - ان لا يغله أحد غيرى وروى ابن المذعن أبى بكر انه أمرهم أن يغسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنواياه وخرج من عندهم

(باب ترك غسل الشهيد وما جافيه اذا كان جنباً)

(عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في الثوب الواحد ثم يقول أيهم أكثر أخذ الاقرب فاذا أشير له الى أحدهما أقدمه في اللحد وأحرب دفنهم في دماهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم رواه البخاري والبيهقي وابن ماجه والترمذي وصححه) ولا جدان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في قتلى أحد لا تغسلوهما فان كل جرح أو كل دم يمتوح مسكايوم القيامة ولم يصل عليهم) قوله يجمع بين الرجلين الخ فيه جواز جمع الرجلين في دفن واحد عند الحاجة الى ذلك والظاهر أنه كان يجمعهما في ثوب واحد وقيل كان يقطع الثوب بينهما نصفين وقيل المراد بالثوب القبر مجازاً ويرده ما وقع في رواية عن جابر فكف أبو يعقوب في عمرة واحدة وقد ترجم البخاري على هذا الحديث باب دفن الرجلين والثلاثة في قبر واحد وأورده مختصراً بلفظ كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد وليس فيه تصرح بالدفن قال ابن رشد انه جرى على عادته من الاشارة الى ما ليس على شرطه أو اكتفى بالقيام بعنى على جمعه في ثوب واحد انتهى ولا يخفى ان قوله في هذا الحديث قدمه في اللحد يدل على الجمع بين الرجلين فصاعد في الدفن وقد أورد الحديث البخاري باللفظ الذى ذكره المصنف في باب الصلاة على الشهيد فلعل البخاري أشار بما أورده مختصراً الى هذا الا الى ما ليس على شرطه ولا سيما مع اتصال باب دفن الرجلين والثلاثة في الصلاة على الشهيد بلا فاصل وقد ثبت عند عبد الرزاق بلفظ وكان يدفن الرجلين والثلاثة في القبر الواحد وورد ذكر الثلاثة أيضاً في هذه القصة عند الترمذي وغيره وروى أصحاب السنن من حديث هشام بن عاصم الانصاري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الانصار أن يجبهوا الرجلين والثلاثة في القبر وصححه الترمذي

الى من تركها (فيستحق على) لان منزله كان بعيداً فلو تركها وصل الى أهله الى الليل لبعده المسافة وفي الحديث جواز حكاية الرجل مناقبه اذا احتاج اليه ذلك ولم يكن في حياق الغفر (عن عائشة رضي الله عنها) كوت حديث الخسوف وقال صلى الله عليه وآله وسلم (في هذه الرواية بعد قوله ولقد رأيت النار يحطم بعضها بعضاً) حين رأيتهم في النار (ورأيت فيها) اى في جهنم (عمرو بن سلمى) بضم اللام وفتح الحاء وتشديد الباء مصغراً (وهو الذى سبب) اى سبب النوق التي تسمى (السوايب) جمع سائبة وهي نافقة لا تركيب ولا تحبس عن كلامها لمذبح صاحبها ان حصل ما أراد من شئنا المريض أو غيره

انها سائبة وفي هذا الحديث ان المشي القليل لا يطل الصلاة وكذا العمل اليسير وان النار والجمعة مخلوقتان موجودتان
الآن وعنه بذلك من قوائمه التي تقدمت مستقصاة في المسألة وفوجه تعاق الحديث بالترجمة ظاهر من جهة جواز
التقديم والتأخير اليسير لان الذي تنقلت دابته يحتاج في حال امساكها الى التقديم والتأخير كما وقع لابي برزة وأغرب
السكراني فقال وجه تعلقه بها ان فيه مذمة توجب الدواب مطلقا سواء كان في الصلاة أم لا (عن جابر بن عبد الله رضي الله
عنهما قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم في حاجة له) ٢٥٩ في غزوة بني المصطلق) فانطلقت ثم رجعت وقد

قضيتها فأتيت النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم فسألت عليه
فلم يرد علي) السلام باللفظ وفي
رواية مسلم فقال لي سيد هكذا
وفي رواية أخرى له فأنشأ رآني
وكان جابر لم يعرف أولان المراد
بالإشارة الرود عليه فلذلك قال
(فوقع في قلبي) من الحزن (ما الله
أعلمه) مما لا أقدر قدره ولا يدخل
تحت العبارة (فقات في نفسي
أهل رسول الله صلى الله عليه
آله (وسلم وجد) أي غضب (على
أني أبطأت عليه ثم سلمت عليه فلم
يرد علي) السلام باللفظ (أشبه
(فوقع في قلبي) من الحزن (أشبه
من) الذي وقع في (المرأة الأولى
ثم سلمت عليه فرد علي) السلام
بعد اذ فرغ من الصلاة باللفظ
(فقال انما مني ان أرد عليك)
السلام الا أني كنت أصلي
وكان) صلى الله عليه وآله وسلم
يصل في ثيابه وهو راكب (على
راحته) حال كونه (من وجها
الى غير القبلة) مستقبلا صوب
سفره وسلم فرجعت وهو يصلي
على راحته ووجهه على غير

قال في الفتح ويؤخذ من هذا جواز دفن المرائين في قبر واحد وما دفن الرجل مع المرأة
فروى عبد الرزاق باسناد حسن عن وائل بن الاسود انه كان يدفن الرجل والمرأة في القبر
الواحد فيقدم الرجل ويجعل المرأة وراءه وكأنه كان يجعل بينهما حاجزا لا سيما اذا كانا
اجنبيين (قوله ايهما) كثر اخذ القرآن فيه استحباب تقديم من كان أكثر قرآنا ومثله
سائر أنواع الفضائل قياسا قوله ولم يغسلوا فيه دليل على ان الشهيد لا يغسل وبه قال
الاكثر وسيأتي الكلام في بيان ماهية الشهيد الذي وقع الخلاف في غسله في الصلاة على
الشهيد وقال سعيد بن المسيب والحسن البصري حكاه عنهما ابن المنذر وابن أبي شيبة انه
يغسل وبه قال ابن سيرين من الشافعية والحق ما قاله الاقول والاعذار عن حديث
الباب بان الترك انما كان لكثرة القتلى وضيق الحال مردود بعلل الترك المنصومة كفاي
رواية احمد المتقدمة وهي رواية لا طعن فيها وفي الباب احاديث منها عن انس عند
احمد والحاكم وابي داود والترمذي وقال غريب وغلط بعض المتأخرين فقال وحسنه
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل على قتلى احد ولم يغسلهم وعن جابر حديث آخر
غير حديث الباب عند ابى داود قال رمى رجل بسهم في صدره أو في حلقه فمات فأدرج
في ثيابه كما هو ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واسناده على شرط مسلم وعن
ابن عباس عند ابى داود وابن ماجه قال امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقتل احدا
ينزع عنهم الحديد والجلود وأن يدفنوا بدمائهم وثيابهم وفي اسناده على بن هاشم الواسطي
وقد تسلم فيه جماعة وعطاء بن السائب وفيه مقال وفي الباب ايضا عن رجل من الصحابة
وسيأتي وقد اختلف في الشهيد اذا كان جنبا او حائضا وسيأتي الكلام على ذلك واما
سائر من يطابق عليه اسم الشهيد كالطعن والمبطون والنفساء ونحوهم فيغسلون اجماعا
كفاي البحر قوله ولم يصل عليهم قال في التلخيص هو بفتح اللام وعليه المعنى قال النووي
ويجوز ان يكون بكسر ها ولا يقصد لكونه لا يمتنع فيه دليل على ترك الصلاة عليهم مطلقا
لانه لا يلزم من قوله لم يصل عليهم ان لا يأمر غيره بالصلاة عليهم انتهى وسيأتي الكلام
في الصلاة على الشهيد (وروى محمد بن اسحق في المغازي باسناده عن عاصم بن عمر بن
قنادة عن محمود بن لبيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان صاحبكم اغتسل الملائكة
يعني حنظلة فسألوا أهله ما أنه فسمعت صاحبه فقالت خرج وهو جنب حين سمع

القبلة وفي الحديث كراهة ابتداء المصلي لكونه ربما شغل بذلك فكيف واستدعى منه الرد وهو ممنوع وبذلك قال جابر راوى
الحديث وكرهه عطاء الشعبي ومالك في رواية ابن وهب وقال في المدونة لا يكره وبه قال احمد والجمهور وقالوا برذاذ افرغ من
صلاة أو هو فيها بالإشارة ورواه هذا الحديث الخمسة بصريون وفيه التصديق والعمدة والاقول وأخرجه مسلم في الصلاة
(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يصلي الرجل مختصرا) ولفظ أبي داود عن
التخفيف في الصلاة وفي رواية مختصرا بالتشديد والنسائي مختصرا قال ابن سيرين هو ان يضع الرجل يده على خاصرته وهو يصلي

وبذلك جزم أبو داود وقوله الترمذي عن بعض أهل العلم وهذا هو المشهور في نفسه وحكي الهروي في الغريين أن المراد بالاختصار قراءة آية أو آيتين من آخر السورة وقيل إن تحذف الطمأنينة وهذا أن القولان وإن كان أحدهما من الاختصار ضد التطويل بمكان لكن رواية التخصر والخصر تأنيها وقيل الاختصار أن تحذف الآية التي فيها السجدة إذا مر بهم في قراءته حتى لا يسجد في الصلاة لتلاوته أحكام الغزالي وحكي الخطابي أن معناه أن يسلك يده مخصرة أي عصا يتوكأ عليها في الصلاة وأنكر هذا ابن العربي في شرح الترمذي ٢٦٠ فأبلغ ويؤيد الأول ما روى أبو داود والنسائي من طريق سعيد بن

زياد قال صليت إلى جنب بين عرفوضت يدي على خاصرتي فلما صلى قال هذا الصلب في الصلاة وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يهني عنه واختلف في حكمة النهي عن ذلك فقيل إن إبليس أهدب مختصرا أخرجه ابن أبي شيبة من طريق حميد بن هلال موقوفا وقيل لأن اليهود ذكروا من فعله فنهى عنه كراهية لتشبههم بهم أخرجه البخاري في ذكر بني إسرائيل عن عائشة ورواها ابن أبي شيبة فيه في الصلاة وفي رواية لا تشبهوا باليهود وقيل لأنه راحة أهل النار أخرجه ابن أبي شيبة أيضا عن مجاهد قال وضع اليد على الحلق استراحة أهل النار وقيل لأنهم صفة الرابحين ينشد رواه سعيد بن منصور من طريق قيس بن عباد بإسناد حسن وقيل لأنه فعل المتكبرين حكاه المهاب وقيل لأنه فعل أهل المصائب حكاه الخطابي وقول عائشة أعلى ما ورد في ذلك ولا منافاة بين الجميع

الهاتعة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لذلك غسلته الملائكة) الحديث قال في الفتح قصة مشهورة رواها ابن اسحق وغيره أنه من حديث ابن عباس في صحيحه والحاكم والبيهقي من حديث ابن الزبير والحاكم في الأكايل من حديث ابن عباس بإسناد ضعيف والسرقي في غريبه من طريق الزهري مرسل لا والحاكم أيضا في المستدرک والطبراني والبيهقي عن ابن عباس أيضا في إسناد الحسن بن علي بن عبد الرحمن وهو متروك وفي إسناد الطبراني بحاج وهو مدلس وفي إسناد أبيه في أبو شيبة الواسطي وهو ضعيف جدا وفي الباب أيضا عن ابن عباس عند الطبراني بإسناد قال الحافظ لأبى به عنه قال أصيب حمزة بن عبد المطلب وحظله ابن الرأب وهما جنب فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأيت الملائكة تغسلهما وهو غريب في ذكر حمزة كما قال في الفتح قوله الهاتعة هي الصوت الشديد وقد استدل بالحديث من قال أنه يغسل الشهد إذا كان جنباً وبه قال أبو حنيفة والمنصور بالله وقال الشافعي ومالك وأبو يوسف ومحمد والميهدي والقاسم والمؤيد بالله وأبو طالب أنه لا يغسل لهموم الدليل وهو الحق لأنه لو كان واجبا علينا لما اكتفي فيه بغسل الملائكة وفعلهم ليس من تكليفنا ولا أسرنا بالاعتقاد منهم (وعن أبي سلام عن رجل من أصحاب النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قال أغرنا على حتى من جهنمة فطلب رجل من المسلمين رجلا منهم فضر به فأخطأه وأصاب نفسه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخوك يا معشر المسلمين فابتدعه الناس فوجدوه قد مات فلفه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقبابه ودمائه وصلى عليه ودفنه فقالوا يا رسول الله أشهد هو قال نعم وأتاه شهيد رواه أبو داود) الحديث سمكت عنه أبو داود والمذري وفي إسناد سلام بن أبي سلام وهو مجهول وقال أبو داود بعد أخرجه عن سلام المذكور أنما هو عن زيد بن سلام عن جده أبي سلام أنه من حديث حمزة بن عبد المطلب قال فلفه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقبابه ودمائه ظاهر أنه لم يغسله ولا حرم بغسله فيكون من أدلة القائلين بأن الشهيد لا يغسل كما تقدم وهو يدل على أن من قتل نفسه في المعركة خطأ حكمه حكم من قتل غيره في ترك الغسل وأما من قتل نفسه عمدا فإنه لا يغسل عند العترة والأوزاعي نفسه لا يكون شهيدا

قوله

(أبواب السهو)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

والسهو الغفلة عن الشيء وهاب القلب إلى غيره وفرق بعضهم بين السهو والنسيان قال في الفتح وليس بشئ (عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر خمسا فقيل له) صلى الله عليه وآله وسلم لما سلم (أزدي في الصلاة فقال وماذا) أي ما سأل الحكم عن الزيادة في الصلاة قال صليت خمسا فمجدد صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن تكلم (مسجدتين) السهو (بعد ما سلم) أي بعد سلام الصلاة ثم عذر بالسهو وقيل له دم عليه السهو وظاهره صفة المصنف فيقتضي

التفرقة بين ما إذا كان السهو بالنقصان أو الزيادة ففي النقصان يسجد قبل السلام وفي الزيادة يستجد بعده وبالنسبة هكذا قال مالك والمزني وأبو ثور والشافعي في القديم وزعم ابن عبد البر أنه أولى من قول غيره للجمع بين الخبرين قال وهو موافق للنظر لأنه في النقص جبر فيه يعني أن يكون من أصل الصلاة وفي الزيادة ترغيم للشيطان فيكون خارجها وقال ابن دقيق العيد لا شك أن الجمع أولى من الترجيح وإدعاء النسخ ويترجح الجمع المذكور بالنسبة المذكورة وإذا كانت المناسبة ظاهرة وكان الحكم على وفقة كانت عليه فجميع الحكم جميع محالها فلا يتخصص ٢٦١ الابنص وتعقب بأن كون السجود في الزيادة

قوله وصلى عليه فيه إثبات الصلاة على النبي وسياق الكلام على ذلك قوله قال نعم الخ فيه أن من قتل نفسه خطأ ثم يدركه وقد أخرج مسلم والنسائي وأبو داود عن سالم بن الأكرع قال لما كان يوم خيبر قاتل أخى قتلاً لا شديداً فارتد عليه سيفه فقتله فقال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك وشكوا فيه رجل مات بسلاحه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم مات جاهد المجاهد أوفى رواية كذبوا مات جاهد المجاهد أوفى أخرجه من بين هذا لفظ أبي داود

(باب صفة الغسل)

(عن أم عطية قالت دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين توفيت ابنته فقال اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن بماء وسدر واجعلن في الأخيرة كافوراً وشيأ من كافور فاذن عن غنم فاذن فإنا فرغنا إذا نه فاعطانا حقه فقال أشعرنم الأيام يعني أزارهن واهل الجماعة وفي رواية لهم ابدن بديانتم أو مواضع الوضوء ومنها وفي لفظ اغسلنها وترا ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن وفيه قالت فضنرنا شعرها ثلاثاً قرورن فالأمة ما خلقها ممتنع عليها السكن ليس إسلام فيه فالأمة ما خلقها ممتنع عليها) قوله حين توفيت ابنته في رواية ممتنع عليها ونحن نغسل ابنته قال في الفتح ويجمع بينهما بأن المراد أنه دخل حين شرع النسوة الغسل وابنته المذكورة هي زينب زوج أبي العاص بن الربيع كما في مسلم وقال الداودي إنه أم كلثوم زوج عثمان ويدل عليه ما أخرجه ابن ماجه بإسناد علي شرط الشيخين كما قال الحافظ ولفظه دخل علينا ونحن نغسل ابنته أم كلثوم وكذا وقع لابن بسكوال في المهمات عن أم عطية والدولابي في الذرية الطاهرة قال في الفتح فيمكن ترجيح أنه أم كلثوم بجميعه من طرفة متعددة ويمكن الجمع بأن تكون أم عطية حضرتهما جميعاً فقد جزم ابن عبد البر في ترجمتها بأنها كانت غائلة الميتات انتهى قوله اغسلنها قال ابن بريدة استدله على وجوب غسل الميت قال ابن دقيق العيد لكن قوله ثلاثاً الخ ليس الوجوب على المشهور ومن مذاهب العلماء فيوقوف الاستدلال به على تجويز إرادة المعنيين المختلفين باللفظ واحد لأن قوله ثلاثاً غير مستعمل بنفسه فلا بد أن يكون داخل تحت صيغة الأمر فيراد باللفظ الأمر الوجوب

ترغيماً للشيطان فقط ممنوع بل هو جبر أيضاً ما وقع من الخلل فانه وإن كان زيادة فهو نقص في المعنى وإنما يسمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسجد السهو ترغيماً للشيطان في حالة الشك كما في حديث أبي سعيد عند مسلم وقال الخطابي لم يرجع من فرق بين الزيادة والنقصان إلى فرق صحيح وإيضاً نقصه في الميدين وقع السجود فيها بعد السلام وهي عن نقصان قال في الفتح وأما قول النووي أقوى المذاهب فيها قول مالك ثم أجد أقوى لأنه غيره بل طريق أجد أقوى لأنه قال لا يستعمل كل حديث فيما يرد فيه وما لم يرد فيه شيء يسجد فيه قبل السلام قال ولولا ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك لرأيت كله قبل السلام لأنه من شأن الصلاة فيه فعله قبل التسليم وقال أبو إسحق مثله إلا أنه قال ما لم يرد فيه شيء يفرق فيه بين الزيادة والنقصان فخر مذهبه من قولنا أجد ومالك وهو اعديل المذاهب فيما يظهر وأما

داود بن جري على ظهريته فقال لا يشرع يسجد السهو إلا في المواضع التي يسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها فقط وعند الشافعي يسجد السهو وكذا قبل السلام وعند الحنفية كله بعد السلام واعتمد الحنفية على حديث الباب وقد قبل بأنه يعلم بزيادة الركعة الأبعد السلام حين سألوه هل زيد في الصلاة وقد اتفق العلماء في هذه الصورة على أن يسجد السهو وبعد السلام معذرة قبله لعدم علمه بالسهو وإنما تابعه الصحابة بنحوهم الزيادة في الصلاة لأنه كان زمان وقوع النسخ واجاب بعضهم بما وقع في حديث ابن مسعود من الزيادة وهي إذا شئت أجدكم في صلاة فليجرح الصواب فليتم عليه ثم يسلم ثم يسجد سجدة ثالثة واجيب

بانه معارض حديث ابن سريج عنده - لم وانقله اذا شك احدكم في صلاته فليذكركم صلى فليطرح الشك وامين على ما استيقن ثم
 في حديثه حديثين قبل ان يدركه غسل الشافعية وجع بعضهم بينهم ما يجعل الصورة ينزل على حالتين ورجح البيهقي طريقة التخيير
 في سجود السهو وقبل السلام اربعة وثلاثون المأوردى وغيره الاجماع على جوازها وانما الخلاف في الافضل وكذا أطلق
 النووي وتعب بان امام الحرمين نقل في النهاية الخلاف في الاجماع عن المذهب واستبعد القول بالحوار وكذا نقل القرطبي
 الخلاف في مذهبه وهو مخالف لما قال ابن ٢٦٢ عبد البر انه لا خلاف عن مالك انه لو سجد السهو وكاه قبل السلام

او بعده ان لا ينقض عليه فيجمع
 بان الخلاف بين أصحابه والخلاف
 عند الشافعية قال القدوري
 لو سجد السهو وقبل السلام روى
 عن بعض أصحابنا لا يجوز لانه
 اذا قبل وقنه وصريح صاحب
 الهداية بان الخلاف عندهم في
 الاولوية وقال ابن قدامة في
 المقتنع من ترك سجود السهو الذي
 قبل السلام بطلت صلاته ان
 تعمدا والا فستدركه ما لم يطل
 الفصل ويمكن أن يقال الاجماع
 الذي نقله المأوردى وغيره قبل
 هذه الآراء في المذاهب المذكورة
 قال ابن خزيمة لا حاجة للعراقيين
 في حديث ابن مسعود لانهم
 مخالفون فقالوا ان جاس المصلي
 في الرابعة بعد اتمام التشهد اضاف
 الى الخامسة سادسة ثم سلم
 وسجد السهو وان لم يجلس في
 الرابعة لم تصح صلاته ولم ينقل
 في حديث ابن مسعود اضافة
 سادسة ولا عادة ولا بد من أحدهما
 عندهم قال ويحرم على العالم ان
 يخالف السنة بعد علمها (عن
 ام سلمة رضي الله عنها قالت سمعت

بالنسبة الى أصل الغسل والنسب بالنسبة الى اليتار انتهى من جوف ذلك جواز
 الاستدلال بهذا الامر على الوجوب ومن لم يجوز له الامر على النذب اهذه القرينة
 واستدل على الوجوب بدليل آخر وقد ذهب الكوفيون وأهل الظاهر والمزني الى
 ايجاب الثلاث وروى ذلك عن الحسن وهو يرد ما ذكره في الجهر من الاجماع
 على ان الواجب مرة فقط قوله من ذلك بكسر الكاف لانه خطاب للمؤث قال في الفتح
 ولم أرفى شيء من الروايات بعد قوله سبعة بغيرها كثيرا كثر من ذلك الا في رواية لابي داود
 وأما رواه فاما أوسبعا وأما أكثر من ذلك انتهى وهو ذلول منه عما أخرجه
 البخاري في باب يجعل الكافو رفاة روى حديث أم عطية هذا لا باللفظ انما ثلاثا
 أو سبعة أو سبعة أو أكثر من ذلك وقد صرح المصنف رحمه الله تعالى بأن الجمع بين
 التعبير بسبع وأكثر من ذلك كما وقع في حديث الباب لكن قال ابن عبد البر لا أعلم
 أحدا قال بجواز السبع وصرح بأنها مكروهة أحمد والمأوردى وابن المنذر قوله ان
 رأي ذلك فيه داليل على التقويض الى اجتهاد الغافل ويكون ذلك بحسب الحاجة
 لا التشبه كما قال في الفتح قال ابن المنذر انما نوض الرأي اليين بالشرط المذكور وهو
 اليتار قوله بما روى قال الزين بن المنذر ظاهرا ان السدر يخلط في كل مرة من مرات
 الغسل لان قوله بما روى سدر يعلق بقوله اغسلها قال وهو مشعر بان غسل الميت
 للتنظيف لا للتطهير لان الماء المضاف لا يظهر به وتعبه الحافظ يمنع لزوم مضى الماء
 مضافا بذلك لاحتمال ان لا يغير السدر وصف الماء بان يعلك بالسدر ثم يغسل بالماء في
 كل مرة فان لفظ الخبر لا يأتى بذلك قوله واجعل في الأخيرة كافورا أو شيئا من كافور
 هو ذلك من الرواية قال في الفتح والاول محمول على الثاني لانه ذكر في سياق الاثبات
 فيصدق به كل شيء منه وقد جزم البخاري في رواية باللفظ الاول وظاهرا انه يجعل
 الكافور في الماء به قال الجمهور وقال النخعي والكوفيون اغسل الكافور في
 الخنوط والحكمة في الكافور كونه طيب الرائحة وذلك وقت يحضر فيه الملائكة
 وفيه أيضا تبريد وقوة نفوذ وخاصة في فصل بدن الميت وطرد الهوام عنه وورد ما يتحال
 من الفضلات ومنع امراض الفساد اليه واذا عذم قام غيره مقامه مما فيه هذه الخواص
 أو بعضهم ما قوله فاذا نفي أي اعني قوله فاعطأ ناحية وقال في الفتح بفتح الهاء ولا يجوز

التي صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عن الركعتين بعد العصر ثم رأيت به يصلهما أي
 الركعتين حين صلى العصر ثم دخل على فصلهما جمة بعد الدخول (وعندى نسوة من الانصار) من بني حرام (فأرسلت
 اليه البخارية) قال في الفتح لا أقف على اسمها ويحتمل أن تكون بنتا زينا بن السكن في رواية البخاري في المغازي فأرسلت اليه
 الخادم (فقاتل قومي بجنبه قولي له تقول لك أم سلمة يا رسول الله سمعتك تنهى عن هاتين) الركعتين اللتين بعد العصر (وأرأى
 فصلهما فان أشار بيده فاستأخرى عنه ففعلت البخارية) ما أمرت به من القيام والقول (فأشار بيده فاستأخرت عنه فلما انصرف

قال يا بنت أبي أمية) هو والد أم سلمة واسمها سهيل أو جذبة بن المغيرة الخزرجي (سالت عن الركعتين) اللتين صليتهما الآن
(بعد العصر) وأنه أتاني أناس من عبد القيس) زاد في المغازي بالاسلام من قومهم (فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر) وعندهما
الطحاوي من وجه آخر قدم على قلائص من الصدقة ففسدتهم ما ثم ذكرتم ما ذكرته ان أصلهم ما في المسجد والناس يرون فصليتهم ما
عندك وله من وجه آخر فجاءني مال فشغلني وله أيضا قدم على وقدم من بني عقيم وجاءتني صدقة وقوله من بني عقيم وهم وانما هو من
عبد القيس وكانهم حضروا معهم عمال المصالحمة من أهل البحرين ٢٦٣ (فهما هاتان) الركعتان اللتان كنت أصليهما
بعد الظهر فشغلت عنهما فاصليتهما

الآن وقد كان من عادته صلى
الله عليه وآله وسلم انه اذا فعل
شيئا من الطاعات لم يقطعها أبدا
وفي رواية عن عروة عن امارك
ركعتين بعد العصر عندي
قط قال في الفتح ومن ثم اختصاف
نظر العلماء في قليل تقضى الفوائت
في أوقات الكراهة لهذا
الحديث وقيل هو خاص بالنبي
صلى الله عليه وآله وسلم وقيل
خاص بمن وقع له نظير ما وقع له
وفي الحديث جواز استماع
المهلى الى كلام غيره وفهمه له
ولا يردح ذلك في صلاته وان
الادب في ذلك ان يقوم المتكلم
الى جنبه لاختلافه ولا أمامه لئلا
يشوش عليه بان لا يمكنه الإشارة
اليه بالعبث وجواز الإشارة
في الصلاة وفيه البحث عن
علة الحكم وعن دأله والترغيب
في علو الاسماء والفحص عن
الجمع بين المتعارضين وان الحق في
اذا عمل بخلاف ما رواه لا يكون
كافيا في الحكم بنسخ مرويه
وان الحكم اذا ثبت لا يزل

كسرها وهي الغنة هـ ذيل بعد هذا فاف ساكنة والمراد هنا الازار كـ ما وقع
مفسرا في آخر هذه الرواية والحق في الاصل معقد الازار واطلق على الازار مجازا
وفي رواية للبخاري فنزع عن حقها ازاره والحق على هذا حقيقة قوله فقال أشعرتها
اياء أي الثقب فاقبسه لان الشعار ما يلي الجسد من الثياب والمراد اجعلته شعرا اياها
قال في الفتح قبل الحكمة في تأخير الازار معه الى ان يفرغ من الغسل ولم يتناولهن
اياء ولا يكون قريب العهد من جسده حتى لا يكون بينه وبين جسده الى جسدها
فأصل وهو أصل في التبرك بالآثار الصالحين وفيه جواز تكئين المرأة في ثوب الرجل وقد
نقل ابن بطال الاتفاق على ذلك قوله ابدأن بيمانهن او مواضع الوضوء منها ليس بين
الامر من تناف لا مكان البسداء بمواضع الوضوء وباليامن معا قال الزين بن المنير قوله
ابدأن بيمانهن أي في الغسلات التي لا وضوء فيها او مواضع الوضوء منها أي في الغسلات
المتصلة بالوضوء وفي هذا رد على من لم يقل باستحباب البداءة باليامن وهم الحنفية
واستدل به على استحباب المضمضة والاستنشاق في غسل الميت خلافا للحنفية قوله
اغسلها وترائنا الخ استدل به على ان أقل الوتر ثلاث قال الحافظ ولادلالة فيه لانه
سبق مساق البيان للمراد اذ لو اطلعتنا لوالواحدة فافوقها قوله فصفرا شعرها ثلاثة
قرون هو بضاد وخفيفة وفيه استحباب صفرا شعر المرأة وجعله ثلاثة قرون وهي
ناصيتها وقرناها أي جانب رأسها كما وقع في رواية وكيع عن سفيان عن عبد الجباري تعليقا
ورصد ذلك الامعاء على وتسمية الناصية قرنا غريب وقال الاوزاعي والحنفية انه يرسل
شعر المرأة خلفها وعلى وجهها مفرقا قال القرطبي وكان سبب الخلاف ان الذي فعلته
أم عطية هل استندت فيه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكون مرفوعا أو هو شيء
رأته ففعلته استحبابا كالأمرين بحمل لكن الإيصال لا يفعل في الميت شيء من جنس
القرب الا باذن الشرع ولم يرد ذلك مرفوعا كذا قال وقال النووي الظاهر عدم
اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقريره له ونعقب ذلك الحافظ بان سعيد بن منصور
روى عن أم عطية انها قالت قال لارسل الله صلى الله عليه وآله وسلم اغسلها وترائنا
واجعلن شعرها ضفائر وأخرج ابن حبان في صحيحه عن أم عطية مرفوعا بلفظ
واجعلن لها ثلاثة قرون قوله فالتفتينا اذ خلفنا فيه استحباب جعل ضفائر المرأة

شيء مقتطوعه وان اصل اتباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أمهات وان الجليل من الصحابة قد يخفى عليه ما يعلمه غيره وأنه
لا يعدل الى الفتوى بالأي مع وجود النص وان العالم لا تنص عليه اذا سئل عما يدري فوكل الامر الى غيره وفيه قبول
اخبار الآحاد والاعتداد عليه في الاحكام ولو كان شخصا واحدا رجلا أو امرأة لا كنهه ام سلمة باخبار الجارية وفيه دلالة
على فطنة ام سلمة وحسن تأنيها لاطنة سؤالها واحكامها بما هو الدين وكأنهم لم يباشروا السؤال للحال النسوة اللاتي كن عندها
فيؤخذ منها اكرام الضيف واحترامه وفيه زيارة النساء المرأة ولو كان زوجها عندها والتفتل في البيت ولو كان فيه من ابس

منهم وراثة القرب من المصلي لغرضه وتركه فثبت طلب العلم وان طرأ ما يشغل عنه وبوازا لاستنباطه في ذلك وان
 الوكيل لا يشترط ان يكون مشغولاً في الفضل ونعلم الوكيل التصرف اذا كان ممن يجمل ذلك وفيه الاستفهام بعد
 الفتحة في قولها واراك تصليهم او المبادرة الى معرفة الحكم المشكك فراراً من الوسوسة وان النسيان جائز على النبي لان فائدة
 استنباطهم ام سلمة عن ذلك تجوز هذا اما النسيان واما التسخير واما التخصيص به فظهر وقوع الثالث والله أعلم
 (بسم الله الرحمن الرحيم) * ٢٦٤ * (باب في الجنائز) * بفتح الجيم جمع جنازة بالفتح

خلفها وقد روى عن ابن دقيق العيدان الوارد في ذلك حديث غريب قال في الفتح وهو مما
 يتجرب منه مع كون الزيادة في صحيح البخاري وقد توبع رواته عليهم او قد استوفى تلك
 المتابعات وذكر الحديث فوائد غير ما تقدم (وعن عائشة) قالت لما أرادوا غسل رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم اختلفوا فيه فقالوا والله ما ندرى كيف نصنع فاجرد رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم كما تجرد موتانا ثم اغسلوه وعليه ثياب قال فلما اختلفوا
 ارسل الله عليهم السنة حتى والله ما من القوم من رجل الا ذقه في صدره ناعماً قالت ثم
 كاههم مكاه من ناحية البيت لا يدرون من هو فقال اغسلوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم وعليه ثياب قال فثاروا اليه فغسلوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في
 قميصه يفاض عليه الماء والسدر ويدلك الرجال بالقميص رواه أحمد وأبو داود
 الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم وفي رواية لابن حبان فكان الذي أجلسه في
 حجره علي بن أبي طالب وروى الحاكم عن عبد الله بن الحرث قال غسل النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم علي وعلى يده خرقة فغسله فادخل يده تحت القميص فغسله والقميص
 عليه وفي الباب عن بريدة عن ابن ماجه والحاكم والبيهقي قال لما أخذوا في غسل
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ناداهم مناد من الداخل لا تبرأوا عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قميصه وعن ابن عباس عن أحد أجدان علياً أنه غسل رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم الى صدره وعليه قميصه وفي استنباطه حسين بن عبد الله وهو ضعيف وعن
 جعفر بن محمد عن أبيه عن عبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي والشافعي قال غسل النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثاً بالسدر وغسل وعليه قميص وغسل من يثر يقال له الغرس
 بقبا كانت السعد بن خيمته وكان يشرب منها وفي سفينة علي والفضل محضه
 والعباس يصب الماء فجعل الفضل يقول ارحني قطعت وتبني اني لاجد شيئاً يتطرح على
 قال المافظ وهو مرسل جيد قوله السنة بسنين مهله مكسورة بعدها نون وهي ما تقدم
 النوم من القبور الذي يسمى النعاس قال عدي بن الرقاع العجلي
 وسنان اقصد النعاس فترقت * في عينه سنة وليس بينام

والكسر اسم للميت في النعش
 أو بالفتح اسم لذلك وبالكسر اسم
 للنعش وعليه الميت وقيل عكسه
 وقيل هو الغتان فيه ما فان
 لم يكن عليه الميت فهو مير
 ونعش وهي من جنس يجتزأ اذا
 ستره كره ابن فارس وغيره وقال
 الأزهري لا يسمى جنازة حتى يشد
 عليه الميت مكفن أو ذكره هذا
 الباب هـ ابن الصلوة والزكاة
 لتعاقبها ولأن الذي يفعل
 بالميت من غسل وتكفين وغير
 ذلك المقصود من ذلك الصلاة
 عليه لما فيها من فائدة الدعاء
 بالتجاء من العذاب ولا سيما من
 عذاب القبر الذي سيدفن فيه
 (عن أبي ذر رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم) أنا أناتي
 من ربي) معناه في التوحيد
 جبريل أي أتني في المنام (فاخبرني
 أو قال بشرني) بجزءه في التوحيد
 (أنه من مات من أمي) أي من
 أمة الإجابة أي أمة الدعوة قال
 في الفتح وهو أي العموم متجه
 (لا يشرك بالله شيئاً) أو رده

البخاري في الباب يلفظ ما من عبد قال لا اله الا الله
 ثم مات على ذلك الحديث وانما لم يورد هذا خبراً على الجلي وذلك ان نبي الشريك يستلزم اثبات التوحيد
 ونعم هذه استنباط ابن مسعود في ثاني حديثي الباب من مفهوم قوله من مات يشرك بالله شيئاً دخل النار قال القرطبي معني
 نبي الشريك ان لا يتقدم الله شريكاً في الالهية لكن هذا القول صار بحكم العرف عبارة عن الايمان الشري (دخل
 الجنة) قال أبو ذر (قات) ولا يرد قلت ايدخل الجنة (وان زني وان سرف) ولا ترمي قال أبو ذر يا رسول الله (قال) صلى الله

(ابواب)

عليه وآله وسلم (وان رزق وان سرق) يدخل الجنة لا يقال مقهور الشرط انه اذا لم يزن ولم يسرق لا يدخل اذا انتقاه الشرط يستلزم انتقاه المشرط لانه على حدنهم العبد مصيب لولم يحق الله له نفسه من لم يزن ولم يسرق اولى بالدخول عن رزق وسرق واقصر من الكفار على نوعين لان الحق اما لله او للعباد فاشار بالزنا الى حق الله وبالسرقه الى حق العباد قال الزين بن المنذر حديث ابي ذر من الحديث الرجاء اني افضى الاتكال على ما يعرض الجهره الى الاقدام على الموبقات واپس هو على ظاهره لان الذي استقرت عليه قواعد الشرع ان حقوق الاكديمين لا تسقط بمجرد الموت ٢٦٥ على الايمان نعم لا يلزم من عدم سقوطها ان

لا يتكفل الله بها عن يريد ان يدخله الجنة ومن ثم رخصه صلى الله عليه وآله وسلم على أبي ذر استباده وأمره بالمراد بقوله دخل أي صار إليه أما ابتداء من أول الحال وأما بعد ان يقع ما يقع من العذاب أنسأل الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة انه محجب قريب وورد في هذا حديث من قال لا اله الا الله نفعه يوم ما من الدهر أصابه قبل ذلك ما أصابه وفي الحديث ان أصحاب الكفار لا يتخلدون في النار وان الكفار لا تسلب اسم الايمان وان غير الموحدين لا يدخلون الجنة وفاقا وانها لا تحبب الطاعات وكان اذا راسخ حضر قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرنى الزاني وهو مؤمن لان ظاهره معارض اظاهر هذا التاويل لكن الجمع بينهما على قواعد أهل السنة يجعل هذا على الايمان الكامل ويجعل حديث الباب على عدم التخليد في النار (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) كلمة وهي (من مات يشرك بالله شيئا دخل

• (أبواب الكفن ونوابه) •

• (باب التكفين من رأس المال) •

(عن خباب بن الارت ان مصعب بن عمير قتل يوم أحد ولم يترك الاغرة فبكنا اذا غطينا به رأسه بدت بجذلاه واذا غطينا رجليه بد رأسه فامر نارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تغطي به رأسه وتجعل على رجليه شيئا من الاذخر واه الجعاعة الابن ماجه • وعن خباب أيضا ان حمزة لم يوجد له كفن الا بردة مله اذا جعلت على قدميه قامت عن رأسه حتى مدت على رأسه وجعل على قدميه الاذخر واه آحمد) الحديث الثاني أخرجه أيضا الحاكم عن أنس قوله ان مصعب بن عمير قتل في راية للبخاري ان عبد الرحمن ابن عوف قال قتل مصعب بن عمير وكان خيرا مني فلم يوجد له ما يكفن فيه الا برده وقتل حمزة أو رجل آخر فلم يوجد له ما يكفن فيه الا بردة قال في الفتح قوله أو رجل آخر لم أقف على اسمه ولم يقع في أكثر الروايات الا بالذخر واه مصعب فقط قوله الاغرة هي شملة فيها خطوط بيض وسوداء وبردة من صوف يلبسها الاعراب كذا في الفاموس قوله فامرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نغطي به رأسه فيه دليل على انه اذا ضاق الكفن عن ستر جميع البدن ولم يوجد غيره جعل مما يلي الرأس وجعل الفتح مما يلي الرجلين قال النووي فان ضاق عن ذلك سترت العورة فان فضل شيء جعل فوقها وان ضاق عن العورة سترت السواك لانها أهم وهما الاصل في العورة قال وقد يستدل بهذا الحديث على ان الواجب في الكفن ستر العورة فقط ولا يجب استيعاب البدن عند التمكن فان قبل لم يكونوا متمكنين من جميع البدن اقوله لم يوجد غيره بخوابه ان معناه لم يوجد مما يليه كذا امت الاغرة ولو كان ستر جميع البدن واجبا لوجب على المسكين الحاضر من تيممه ان لم يكن له قريب يلزمه نفقته فان كان وجبت عليه فان قيل كانوا عاجزين عن ذلك لان النفقة جرت يوم أحد وقد كثرت القتلى من المساكين واشتغلوا بهم وبالطوف من العدة وعن ذلك وجوابه انه يبعد من حال الحاضر من المتولين دفنه أن لا يكون مع واحد منهم قطعة من ثوب ونحوها انتهى وقد استدل بالحديثين على أن الكفن يكون من رأس المال لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالتكفين في الغرة ولا مال غيره

٣٤ قيل (الذخر) وفي روايه عن الاعشى من مات وهو يدهم من دون الله (وقلت أنا) كلمة أخرى وهي (من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة) لان انتقاء السبب يوجب انتقاء المصيب فاذا انتفى الشرع انتفى دخول النار واذا انتفى دخول النار لم دخول الجنة الا اذا دار بين الجنة والنار وأصحاب الاعراف قد عرف استثناءهم من العموم ولم تختلف الروايات في الصحيحين في ان المرفوع الوعيد والموقوف الوعد نعم قال النووي وجد في بعض الاصول المتقدمة من صحيح مسلم عكس هذا وهكذا ذكره الميمني في الجمع بين الصحيحين وكذا رواه أبو عوانة في كتابه الخرج على مسلم قال في الفتح انه وجه وان الاسم اعلى

بإتزان الحق وطمع وكبح كافي البخاري. وفي ذلك جزم ابن خزيمة في صحيفته والصاب رواية الجماعة قال في الفتح أيضا وهذا هو الذي يقتضيه الظاهر لأن جانب الوعيد ثابت بالقرآن وجاءت السنة على وفقه فلا يحتاج إلى استنباط بخلاف جانب الوعد فإنه من مقام البعث إذ لا يبعث على ظاهره كما تقدم وكان ابن مسعود لم يبلغه حديث جابر الذي أخرجه مسلم بل فقط قيل يارسول الله ما الموحبة إن قال من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة ومن مات يشرك بالله شيئا دخل النار اه وقال النووي والجيدان يقول إن ابن مسعود رأى مرة وهي الرواية ٢٦٦ الأولى وحفظ مرة وهي الأخرى فرواها مرة فوعين كما رواها جابر عند مسلم اه قال في الفتح وهذا الذي قاله محقق بلائيل لكن فيه بعد مع اتحاد مخرج الحديث فلو تعدد مخرجهم إلى ابن مسعود إمكان احتماله لا قريبا مع أنه مستغرب من انفردوا من الرواة بذلك دون رفقة وشبههم ومن فوته نسبة السهم إلى شخص ليس به مصوم أولى من هذا التعسف اه وتعقبه العيني وقال كيف يكون وهذا. او قد وقع عند مسلم كذا قال فيما مل قال في المصابيح وكان البخاري أراد ان يقسم معنى قوله من كان آخر كلامه بالمثل على الايمان - كما أولفطابولا يثبط أن يتلفظ بذلك عند الموت إذا كان حكم الايمان بالاستصحاب وذكر قول وهب أيضا قدس سره لا يكون مجرد النطق لا يكفي ولو كان عند الخاتمة حتى يكون هنالك عمل خلافا لما رجئته وكأنه يقول لا تعدد الاكتفاء بالتمادة وان قارنت الجماعة ولا تعدد الاحتياج اليها قطعها إذا تقدمت حكمها ورواة حديث الباب كاهم كوفيون وقبيله رواية تابعي عن تابعي عن

قال ابن المنذر قال بذلك جميع أهل العلم الا رواية شاذة عن خلاص بن عمر وقال الكوفي من الثلث وعن طاوس قال من الثلث ان كان قايلا وحكي في البحر عن الزهري وطاوس انه من الثلث ان كان معهما وقد أخرج الطبراني في الاوسط من حديث علي ان الكوفين من جميع المال واسناده ضعيف وأخرجه ابن أبي حاتم في العلم من حديث جابر وحكي عن أبيه انه منكر وقد أنزجهم معا بسند الزاني قوله وشبهه على رجليه شيئا من الاذخر فيه انه يستحب اذا لم يوجد سائر البنية لبعض البدن أو لم يكن ان يغطي بالاذخر فان لم يوجد فليس من نبات الارض وقد كان الاذخر مستعملا لاذن عند العرب كما يدل عليه قول العباس الا الاذخر فانه ليسوا قلوبا وروا

(باب استحباب احسان الكفن من غير مغالة)

(عن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا ولي أحدكم أخاه فليحسن كفنه رواه ابن ماجه والترمذي وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب يوما فذكر رجلا من أصحابه قبض فكفن في كفن غير طائل وقبره لا يزجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يقبر الرجل لئلا حتى يصلي عليه الا أن يضطر انسان الى ذلك وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه رواه أحمد ومسلم وأبو داود) حديث أبي قتادة حسنه الترمذي ورجال اسناده ثقات وفي الباب عن أم سارة عند الديلمي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال احسنوا الكفن ولا تؤذوا موتاكم بغير ويل ولا تبركبة ولا بتأخير وصية ولا بقطيعة وبغلو بقضاء دينه واعدلوا عن حيران السوء واذا حفرتم فامضوا وروى جابر غير حديث الباب عند الديلمي أيضا قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم احسنوا كفن موتاكم فانهم يتباهون ويتزاورون بهم في قبورهم قوله فليحسن كفنهم ضبط بفتح الحاء واسكانها قال النووي وكلامه الصحيح والمراد باحسان الكفن نظافته ونقاؤه وكذا فقهه وستره وتوسطه وكونه من جنس لباسه في الخفية لا أنخرمته ولا أحقر قال العلماء وليس المراد باحسانه السرف فيه والمغالة ونفاسته وانما المراد ما تقدم قوله غير طائل أي حقه غير مكمل قوله حتى يصلي عليه هو بفتح الهمزة كما قال النووي وانما سمى عن التبرك لئلا حتى يصلي عليه لان الدفن نهرا يحضره كثيرون

صحابي وفيه الحديث والعنقة والقول وأخرجه أيضا في التفسير والايان والندبر وصلى في ايمان والنسائي من في التفسير (عن البراء بن عازب) رضى الله عنه قال أمرنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان نسمع ونطيع أمرنا بالتابع الجنائز) وهو فرض كفاية وظاهر قوله اتباع انه بالمشي خلفها وهو أفضل عند الحنفية والأفضل عند الشافعية المشي امامها لحديث أبي داود وغيره باستناد صحيح عن ابن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر يشرون امام الجنائز ولانه شفيع وحق الشفيع ان يتقدم وأما حديث أمي وشواخاف الجنائز فضعيف وأما حديث الباب بان الاتباع محمول

على الاخذ في طريقها والسعي لاجلها كما قال الجيش يتبع السلطان أي يتوحي موافقته وان تقدم كثير منهم في المشي
والركوب وعند المسالك ثلثة أقوال التقدم والتأخر وتقدم الماشي وتأخر الركاب وأما التساوية تأخر بلا خلاف
قلت ولراجح التقدم عليها والتأخر عنهما سواء قاله الشوكاني وقال في الحجة بالغلبة والخياران الكل واسع والله قد صح
في الكل حديث أو اثر اهـ (وعيادة المريض) أي زيارة مسلم أو ذمي قريب للعائذ أو جاره وقام بصله الرحم وحق الجوار وهي
فضيلة لها ثواب الآن يكون للمريض متعهدة فتهمله لازم وفي مسلم عن ثوبان ٢٦٧ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

قال ان المسلم اذا عاد أخاه المسلم
ينزل في محرفة الجنة حتى يرجع
واراد بالخرقة البستان يعني
يستوجب الجنة ومخارفها وفي
البخاري عن أنس قال كان غلام
ليهودي يخدم النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فرض فاقاه النبي صلى
الله عليه وآله وسلم يوم فقهده
عند رأسه فقال له اسلم فغظم الي
ايه وهو عنه ففقهده فقال له اطع أبا
القاسم فاسلم ففخرج النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وهو يقول الحمد
لله الذي أتقدهم من النار قال في
المجموع وسواء الرمد وغيره
وسواء الصديق والعهد وممن
يعرفه ومن لا يعرفه لعدم
الاخبار قال والظاهر ان المحدث
والسنان من **الذي** قال وفي
استعجاب عيادة أهل البسند
المنكرة وأهل القصور والمكوس
اذ لم تكن قرابة ولا جوار ولا رجا
توبة نظر فانما دورن بها جرتهم
ولتسكن العيادة غيا فلا يواصلاها
كل يوم الا أن يكون مغلوبا ومحل
ذلك في غير القريب والصديق
ونحوهما ممن يستأنس به المريض

من الناس ويصلون عليه ولا يحضره في الليل الا افراد وقيل لانهم كانوا يفتعلون ذلك
بالليل لرعاة الكفن فلا يبين في الليل ويؤيده أول الحديث في آخره قال القاضي اللغتان
صححتهما قال والظاهر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قصد ما رواه قال وقد قيل
غير هذا قوله الا ان يضطر انسان الى ذلك يدل على انه لا بأس به في وقت الضرورة
وقد اختلف العلماء في الدفن بالليل **فذكره** الحسن البصري لا ضرورة وقال
جنازة العلماء من السلف والخلف لا يكره واستدلوا بأن أبابكر الصديق وجنازة من
السلف دفنوا بالليل من غير انكار ويجوز المراءاة السوداء أو الرجل الذي كان يقيم
المسجد فتوفي بالليل فدفنوه بالليل أو سألهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنه فقالوا توفي
ليلة فدفنوه في الليل فقال الاذنوني قالوا كانت ظلمة ولم يشكر عليه ثم أخرجه البخاري
وسمى ما في باب الدفن ليلا وأجابوا عن حديث الباب بأن النبي كان ترك الصلاة
للمجرد الدفن بالليل أو عن اساءة الكفن أو عن المجموع وتأتي بقية الكلام ان شاء الله

في باب الدفن ليلا (وعن عائشة أن أبابكر **ص** نظر الى توب عليه كان يمرض فيه به ردة
من زعفران فقال اغسلوا ثوبي هذا وزيدوا عليه ثوبين فكفوني فيها قلت ان هذا
خلق قال ان الحى أحق بالجلد من الميت انما هو للمهلة مختصة من البخاري) قوله به
ردع بسكون المهلة بعد ما عين مهملة أي اطع ليعمه كله قوله وزيدوا عليه ثوبين
في رواية جديدين قوله فكفوني فيها رواية أبي ذر فيها وفسر الحافظ ضهير المثنى بالمزيد
والمزيد عليه وفي رواية غير أبي ذر فيها كما وقع عند المصنف قوله خاق بفتح المجمة واللام
أي غير جديدين وفي رواية عنه ما بين سعة الانبعاثا جندا كما قال لا وظاهره ان
أبابكر كان يرى عدم المغالاة في الاكثان ويؤيده قوله انما هو للمهلة وروى أبو داود من
حديث علي عليه السلام من فوعا لا تغالوا في الكفن فانه لم يسر به ولا يعارضه حديث
جابر في الامر بتحصين الكفن كما تقدم فانه يجمع بينهما بحمل التخصيص على الصلة وحمل
المغالاة على الثمن وقيل التخصيص حق للميت اذا أوصى بتركه انما يجمع كما فعل الصديق
ويحتمل أن يكون اختار ذلك الشرب بعينه ما في فيه من التبرك اكرهه صار اليه من النبي
على الله عليه وآله وسلم او اكرهه قد كان جاهد فيه او تعبد فيه ويؤيده ما رواه ابن سعد

أبو برة أنه أوصى عليه عدم رؤيته كل يوم اما هو لا يفيوا لولم يمتوا أو يعاوا كراهته لذلك وقول الغزالي انما يعاد
بعد ثلاث غير ورد فيه رديته موضوع ويدعوله وينصرف ويستحب أن يقول في دعائه أسأل الله العظيم رب العرش العظيم
ان يشفيك سبع مرات رواه الترمذي وحسنه ويحتمل المكث عنه بل تذكره طائفة ما فيه من اخباره ومنعه من بعض
تصرفاته (واجابة الدعوى) الى راحة النكاح وهي لازمة اذ لم يكن ثمة ما يفتن به في الدين من الملاهي ومقارشر الحرير ونحوهما
(ونحو المعلوم) مسلما كان أو ذميا بالقول أو بالفعل (وابرار اقسام) بفتح الهمزة ابرار اقسام من البر خلاف الخلف

ويروى القسم بثم الميم ويكون القاف وكسر السين أي تصديق من أقسم عليك وهو ان يفعل ما سأل الله المومن واقسم عليه ان يفعله يقال بربوا القسم اذا صدقه وقيل المراد من القسم الخالف ويكون المعنى انه لو حلف أحد على أمر مستقبل وأنت تذكرني تصديق يمينه كما لو أقسم ان لا يفارقك حتى تفعل كذا وكذا وأنت مستطيع تفعله كي لا تخلف يمينه وهو خاص فيما يعمل من مكارم الأخلاق فان ترتب على تركه مصلية فلا وقال صلى الله عليه وآله وسلم لا يكره في قصة تعبير الرؤيا بالقسم حين قال أقسمت عليك يا رسول الله أخبرني ٢٦٨ بالذي أصبت (ورد السلام) وهو فرض كفاية عند مالك والشافعي فان

انكر والمسلم عليه تعين عليه (وتعني العاطس) اذا حلف الله فبقول برك الله وهو سنة على الكفاية والتشديد بالسين المجردة والمهذبة والاول اعلاهما مشتق من انشوات وهي القوائم كانه دعا الثبات على طاعة الله (وهنا ناهي آية الفضة) وهي حرام على العموم للسرف والخيلاء (و) عن (خاتم الذهب) وهو حرام أيضا (و) عن (الحريز) وهو حرام على الرجال دون النساء كسابقة فاطمات التي هي مع كونهم يباح لهن بعضهم ادخله الغصيص بدل لآخر كحديث هذان أي الذهب والحريز حرام على ذكور امتي حل لافاتهم (و) عن (الديباج) الثياب المتخذة من الابر يسيم (و) عن (القسي) بقاف مفتوحة فسين مهملة مشددة مكسورة وفُسرت في كتاب الباس بانها ثياب بوق يباس من الشام أو مصر مضلعة فيها حريز امثال الاترج أو كان شلوط بجزر وقيل من اقتر وهو ردي الحريز (و) عن (الاستبرق) بكسر الهمزة عاقب

من طريق القاسم بن محمد بن ابي بكر قال قال ابو بكر كفتوني في ثوبين اللذين كنت اصلي فيهما قوله اغتاهوا أي الكفن للمهلة قال القاضي عياض روى بعض الميم وفتحها وكسرها وبذلك حزم الخليل وقال ابن حبيب هو بالكسر الصديد وبالفتح التمهيل وبالضم عكر الزيت والمراد هذا الصديد ويحتمل ان يكون المراد بقوله واغتاهوا أي الجديدي وان يكون المراد المهلة على هذا التمهيل أي الجديديان يريدان المقام قال الحافظ والاول أظهر وفي هذا الاثر استحباب التكفين في ثلاثة أركان وجواز التكفين في الثياب المغسولة وايضا ما الحى بالجديدي يدل على استحباب أن يكون الكفن جديدا ما أخرجه أبو داود وابن حبان والحاكم من حديث أبي سعيد انه لما حضره الموت دعا بثياب جدد فلبسها ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الميت يبعث في ثيابه التي مات فيها ورواه ابن حبان يدون القصة وقال اراد بذلك اجماله لقوله تعالى وثيابك فطهر يريدون عاك فاصلمه قال والاختبار الصحيح صريحه ان الناس يحشرون حذافرة وحكي الخطابي في الجمع بينهما انه يبعث في ثيابه ثم يحشرون بآنا

(باب صفة الكفن للرجل والمرأة) *

(عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثلاثة ثواب قبضه الذي مات فيه وحله تجربة اية الحلة ثوبان رواه احمد وابوداود وعن عائشة قالت كفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثمة اقواب بيض مصولة جديدا بياض ليس فيها قميص ولا عمامة ادرج فيها ادراجا رواه الجماعة * ولهم الاشدوا البخاري واقطعة مسلم واما الخليل فانما شبه على الناس فيها اغتاشبه فترت لي كفن فيها سافر كفن الحلة وكفن في ثلاثة اقواب بيض مصولة * وسلم قالت ادرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حلة يمينه كانت عهد الله بن ابي بكر ثم نزع عنه وكفن في ثلاثة اقواب بيض مصولة بياض ليس فيها عمامة ولا قميص) حديث ابن عباس في اسناد يزيد بن ابي زياد وقد تغير وهذا من اضعف حديثه وقال النووي انه يجمع على ضعف يزيد المذكور وقد بين مسلم انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكفن في الحلة واغتاشبه على الناس كما ذكر المصنف في الباب عن جابر بن سمرة عند البراء بن عدي في الكامل انه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثلاثة اقواب

الديباج وسقط من هذا الحديث المصلحة السابعة وهي ركوب الميثاق وقد ذكرها في الاشراف واللباس وهي الوطاة فيص يكون على السراج من حريز أو غير لكن الحرة تمتعها بالحريز ذكر الثلاثة بعد الحريز من باب ذكر الخاضع بعد الغام اجمالا بحكمها أو دفعا لئلا يهمل ان اختصاصها بالباس بخبرها عن حكم العمامة أو ان العرف فرق بينهما الاختلاف مذهبهم افر بما توهم فتوهم انما غير الحريز فان قلت قد فعل من غير الحريز عما جعل فارجعه انتهى أجيب بان انتهى قد يكون للكرامة كما ان الامور بعضها الموصوب وبعضها لا يندب واطلاق النهي فيها لا يمتنع مال اللفظ في حقيقة وشأه

وهو جازع عند الشافعي ومن يمنع ذلك يجعله اقدر مشترك بينهما مجازا ويسمى بعموم المجاز فان قيل كيف يقول الشافعي ذلك مع ان شرط المجاز ان يكون معه قرينة تصرفه عن الحقيقة قيل المراد قرينة تقتضي ارادة المجاز أو ان يضرب عن الحقيقة أولا وقد جوزوا في السكينة نحو كثير الرماد ارادة المعنى الاصلي مع ارادة لازمة فكذلك المجاز ورواة الحديث ما بين بصري وواسطي وكوفي وفيه الحديث والسماع والقول وأخرجه أيضا البخاري في المغالمة واللباس والطب والذوق والنسكاج والاستئذان والاشربة ومسلم في الاطعمة والترمذي في الاستئذان واللباس ٢٦٩ والنسائي في الجنائز والايان والذوق

والزينة وابن ماجه في الكفارات واللباس وهذا يدل على ان الحديث من جوامع الحكم تستنبط منه في كل باب من تلك الابواب مسائل واحكام كثيرة (عن أم العلاء) بنت الحرث ابن ثابت (امرأة من الانصار) عطف بيان أو رفع بقدر هي امرأة (رضي الله عنها وهي ممن بايع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قالت انه اقتسم المهاجرون قرعة (أي اقتسم الانصار المهاجرين بالقرعة في نزولهم عليهم وسكنهم في منازلهم لما دخلوا عليهم المدينة) (قطارنا) أي وقع في سبهم مناوذ كره بعض المغاربة بالصادف فيه فصارنا وهو صحيح من حيث المعنى ان ثبتت الرواية (عثمان بن مظعون) الجمعي القرشي (فانزله في أبياتنا) (فوجع وجهه الذي توفي فيه فلما توفي وغسل وكفن في أثوابه دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) عليه وفيه الدخول على الميت بعد الموت اذا درج ولف في أكفائه (فقلت رحمة الله عليكم)

قيص وازار ولغافة وفي اسناده ناصح وهو ضعيف وعن ابن عباس غير حديث الباب عند ابن عدي قال كفن صلى الله عليه وآله وسلم في قطيفة حمراء وفي اسناده قيس بن الربيع وهو ضعيف قال الحافظ وكأنه اشتبه عليه حديث جعل في قبره قطيفة حمراء فاته يروي بالاسناد المذكور بعينه وعن علي عند ابن أبي شيبة وأحمد والبخاري قال كفن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سبعة أثواب وفي اسناده عبد الله بن محمد بن عقيل وهو سيئ الحفظ لا يصلح الاحتجاج بحديثه اذا خالف الثقات كما هنا وقد خالفه ههنا روايه نفسه فانه روى عن جابر انه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثوب غمر قال الحافظ وروى الحاكم من حديث أيوب عن نافع عن ابن عمر ما يعضد روايه ابن عقيل عن ابن الحنفية عن علي يعني انه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في سبعة وعن جابر عند أبي داود انه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثوبين وبرد حبرة وفي رواية للنسائي فذكرها أشبه قولهم في ثوبين وبرد حبرة فالت قد أتى بالبرد لئلا يكرهه وأخرج مسلم والترمذي عنهما اقامات انهم نزعوها عنه وروى عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقيم في برد حبرة جفف فيه ثم نزع عنه قال الترمذي تكفينه في ثلاثة أثواب أصح ما ورد في كفته قوله قصبة الذي مات فيه دليل بان قال باستصحاب القميص في الكفن وهم الحنفية ومالك وزيد بن علي والمؤيد بالله وذهب الجمهور إلى انه غير مستحب واستدلوا بقول عائشة ليس فيها قميص ولا عمامة وأجابوا عن حديث ابن عباس بأنه ضعيف الاسناد كما تقدم وأجاب القائلون بالاستصحاب ان قول عائشة ليس فيها قميص ولا عمامة يحتمل نفي وجودهما ويحتمل أن يكون المراد في المعدود أي الثلاثة خارجة عن القميص والعمامة وهما زائدان وأن يكون معناه ليس فيها قميص جديد أو ليس فيها القميص الذي غسل فيه أو ليس فيها قميص مكفوف الاطراف ويحجب بان الاحتقال الاول هو الظاهر وما عداه متعسف فلا يصار اليه قوله جدد هكذا وقع عند المصنف وكذلك رواه البيهقي وليس في الصحيحين لفظ جدد ووقع في رواية له ما يدل جدد من كرسف وهو القطن قوله يعض فيه دليل على استحباب التكفين في الابيض قال النووي وهو جامع عليه قوله محمولة بضم المهملة ويروي بفتحها وله نسبة الى سحرول قرية باليمن قال النووي والفتح أشهر وهو رواية الاكثرين قال ابن اعرابي وغيره هي ثياب بيض نقية لان يكون الامن

يا (أبا السائب) وهي كنية عثمان (فشم اذني عليك) أي لاني لقد أكرمك الله ومنزل هذا التركيب يستعمل عرفا ويراد به معنى القسم كأنه أقال أقسم بالله لقد أكرمك الله (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما يدريك) أي من أين علمت (ان الله أكرمك) أي عثمان (فقلت يا بني أنت مفدى أو أفديك به) يا رسول الله فمن يكركم الله أي اذا لم يكن هو من المكرمين مع ايمانه وطاعته الخالصة (فقال عليه السلام اما هو) أي عثمان (فقد جاءه اليقين) أي الموت (واقطعني لارجوه ان خير وأما غيره فمخافة أمره فلو لمة أهو عن ربي له الله يرضه اليقين ام لا) والله ما أدري وان رسول الله ما يفعل بي ولا بكم هو

موافق لما في سورة الاحقاف قل ما كنت بدعاً من الرسل وما أدري ما يفعل بي ولا بكم وكان ذلك قبل نزول آية الفتح ليخبر الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر لان الاحقاف مكة والفتح مدينة بلا خلاف فيها وكان أول لا يدري لان الله لم يعلم ثم ادري بان اعلم الله بعد ذلك أو المراد ما أدري ما يفعل بي أي في الدنيا من تقع وضروا لافاليقين القطعي بأنه خير البرية يوم القيامة وأكرم الخلق قاله القرطبي والبرماوي وقال البيضاوي أي في الدارين على التخصيص إذ لا علم بالغيب ولاننا كبداً التي المشتمل على ما يفعل بي وما أمام موصولة منه صوبة ٢٧٠ أو اسفة هامة من فوعة اه فاصل الاكرام معلوم قال البرماوي وكثير

من التفاصيل أي معلوم أيضاً فالخفي بعض التفاصيل واما قول البرماوي والكرمانى والزركشى انهم امنسوخة باول سورة الفتح فتعقبه في المصاييح بأنه خبر ولا يدخله النسخ فلا يقال فيه منسوخ وناسخ اه ولا يذري ما يفعل به اي بعثمان قال في الفتح وهو غلط منه فان المحفوظ في رواية البيت هذا ولذا عقبه المصنف برواية نافع ابن يزيد عن عقيل التي افظها ما يفعل به قال وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم قال أنا اول من يدخل الجنة وغير ذلك من الاخبار الصحيحة الصريحة في معناه فيجتمعا ان يحمل الاثبات في ذلك على العلم الجلي والنقي على الاحاطة من حيث التخصيص (فالتفوية لا تتركى أحد بعده أبداً) وفي الحديث انه لا يجوز في أخذنا من أهل الجنة الا ان نص الشارح عليه كالعشرة الميمنة لاسيما الاخلاص أمر قبي لا يطلع عليه وفيه نبي العلم بالغيب عن الانبياء ورواه هذا

القطن وقال ابن تقيية ثياب بيض ولم يخصها بالقطن وفي رواية للبخاري يحول بدون نسبة وهو جمع محل والسجل الثوب الابيض النقي ولا يكون الامن قطن كما تقدم وقال الازهرى بالفتح المدينة وبالضم الثياب وقيل النسبة الى القرية بالضم واما بالفتح فنسبة الى القصار لانه يسجل الثياب أي ينقيها كذا في الفتح قوله عانية بتخفيف الياء على اللغة الفصحى المنهورة وحكى سيديويه والبخوري وغيرهما لغة في تشديد ها ووجه الاول ان الالف بدل من ياء النسبة فلا يجتمعان فيقال عنية بالتشديد أو عانية بالتخفيف وكلاهما نسبة الى العين قوله فائنا شبهة على الناس بضم الشين المعجمة وكسر الباء المشددة ومعناه اشتبه عليهم واعلم انه قد اختلف في أفضل الكفن بعد الاتفاق على انه لا يجب أكثر من ثوب واحد يستجمع البدن فذهب الجمهور الى ان أفضلها ثلاثة أثواب بيض واستدلوا بحديث عائشة المذكور قال في الفتح وتقرير الاستدلال به ان الله عز وجل لم يكن ليختار لنبه الا الأفضل وعن الحقيقة ان المستحب أن يكون في أحدها ثوب حبرة وثوب كوا حديث جابر المتقدم واسنداه كما قال الحافظ حسن واكنه معارض بالمحقق عليه من حديث عائشة على ان تقدم مناعن عائشة انهم نزوعا عنه ثوب الحبرة وبذلك يتجمع بين الروايات وقال الهادي ان المنسوخ الى سبعة ثياب واستدل بحديث علي المتقدم واجيب عنه بأنه لا ينتهض لمعارضة حديث عائشة الثابت في الصحيحين وغيرهما وقد قال الحاكم انهم اتوا بترت الاخبار عن علي وابن عباس وابن عمر وعبد الله بن مغفل وعائشة في تكفين النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة أثواب بيض ليس فيما يخص ولا عمامة ولكنه لا يخفى ان اثبات ثلاثة ثياب لا ينفي الزيادة عليه او قد تقرر ان نازل الزيادة أولى بالقبول على انه لو تعرض رواية الثلاثة لفي ما زاد عليهم السكان المثبت أولى من الثاني نعم حديث علي فيه المقال المتقدم فان صلح الاحتجاج معه فالمصير الى الجمع بما ذكرنا متعين وان لم يصلح فلا فائدة في الاشهاد به لاسيما وقد اقتصر على رواية الثلاثة جماعة من الصحابة وبعد أن يخفى على جميعهم الزيادة عليه او قد قال الامام يحيى ان السبعة غير مستحبة اجماعاً (وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البسوا من ثيابكم البياض فانهم من خير نبياءكم وكفوا في ما موتاكم رواه النسائي وصححه الترمذي) الحديث أخرجه أيضا الشافعي وابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه ابن

الحديث ما بين مصري وابي ومدي وفيه الحديث والخبار والعنة وتابى عن تابعي عن صحابة وأخرجه القطان أيضاً في الجنائز والشهادات والتفسير والنسائي في الروايات (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه ما قال لما قتل أبي) عبد الله بن عمرو يوم أحد في شوال سنة ثلاث من الهجرة ركن المشركون ثلاثاً بجدعوا الله وأثنى (جعلت أ كسف الذوب عن وجهه) حال كوني (أبكي) عليه (ويتموني عنه) أي عن البكاء وفي رواية يتموني في الفتح وهو أوجه (والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لابنائه) عنه (فجعات عمي) عقبة أبي عبد الله بن عمرو (فاطمة تبكي فقال النبي صلى الله

عليه) وآله (وسلم) معز ياله واشهر الها بما آل اليه من الخير (تبيكين أو لا تبكين ما زالت الملائكة تظله باجنحتها) حجة من عليه
متراجحة على المبادرة لصعودهم بروحه وتبشيره بما أعد الله له من المكرامة والظلمة من الظلمة لا يتغير ولا يله من السبعة
الذين يظلمهم الله تعالى في ظله يوم لا ظل الا ظله واو ليست للشك بل من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم للنسوية بين البكا وعدمه
أي فوالله ان الملائكة تظله سواء تبكين أم لا لكن قال في الفتح بمقتل أن يكون شكا من الراوى ٨١ والاول أولى (حتى
رفعه) من مقلده وهذا قاله صلى الله عليه وآله وسلم بطريق الوحي فلا ٢٧١ يعارضه ما في حديث أم العلاء السابق لانه

أن ذكره على ما قطعها اذ لم تعلم هي
من أمره شيئا وقد أخرج هذا
الحديث البخارى أيضا في
الفضائل والنسائي في الجنائز
والمناقب ومطابقة للترجمة في
قوله جعلت أكشف الثوب
عن وجهه لان الثوب أعم من
أن يكون الذى يجوبه ومن
الكفن (عن أبي هريرة رضى
الله عنه ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم نعى النجاشي) أى
أخبر أصحابه بموت أخصمه وقد
سكانوا أهله أو بمشاة أهله
ويستحقون أخذ عزائه ومن ثم
أدخله في الترجمة وقال الرجل
ينهى الى أهل الميت بنفسه أى
لا يستنب فيه أحد ولو كان
رفيعا وقائدة ذلك دفع توهم ان
هذا من ابناء أهل الميت وادخال
المسألة عليهم والاشارة الى انه
مباح بل صرح النووي في
المجموع باستحبابه الحديث
الباب ولعمري جعله من أبي
طالاب وزيد بن جارية وعبد الله
ابن ربيعة ولما يترب عليه من
المبادرة لهم ودجائزته وتمييزه

القطان وأخرجه أيضا الترمذى وصححه وابن ماجه والنسائي والحاكم من حديث حمزة
واختلف في وصله وارساله وقد تقدم في اللباس وفي الباب عن عران بن الحصين عند
الطبراني وعن أنس عند أبي حاتم في العلل والبخاري في مسنده وعن ابن عمر عند ابن عدى في
الكامل وعن أبي الدرداء عند ابن ماجه يرفعه أحسن ما رزق الله به في قبوركم وما جددكم
البياض والحديث يدل على مشروعية لبس البياض وقد تقدم الكلام على ذلك في
أبواب اللباس وعلى مشروعية التكفين الموقى في الثياب البيض وهو اجماع كما تقدم
في شرح الحديث الذى قبله وقد تقدم أيضا عن الخنفية أنهم يستحبون أن يكون
في الاكفان ثوب حبرة واستدلوا بما سلف ومن أدلتهم حديث جابر عند أبي داود بإسناد
حسن كما قال الحافظ باقضا اذ توفي أحدكم فوجد شيئا لم يكن في ثوب حبرة والامر باللبس
والتكفين في الثياب البيض محمول على النسيب لما قدمنا في أبواب اللباس (وعن أبي
بنت قائف الخنفية قالت كنت في غل أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عند وفاتها وكان أول ما عطا نار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحقا ثم الدرع ثم الخمار
ثم الملقفة ثم أدرجت بعد ذلك في الثوب الاخر قالت ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

عند الباب معه فكفننا ما ناولنا ثوبا رواه أحد وأبو داود قال البخارى قال الحسن
الخرقة الخماصة يشدها الفخذان والوركان تحت الدرع) الحديث في اسناده ابن اسحق
وايكنه صريح بالحديث وفي اسناده أيضا نوح بن حكيم قال ابن القطان مجهول ووثقه ابن
حبان وقال ابن اسحق كان قارئا للقرآن وفي اسناده أيضا داود بن جندب من يفرقة بن
مسعود فان كان داود بن عاصم بن عروة بن مسعود فهو ثقة وقد جزم بذلك ابن حبان وان
كان غيره فيمنظر فيه قوله أبي بنت قائف بالاقاف بعد الاف نون ثم فاقوله الحقا بكسر
المهملة ويحقف القاف مقصور قيل هو لغة في الحق وهو الازار والحديث يدل على ان
المشروع في كفن المرأة أن يكون ازارا ودرعا وخمارا وملقفة ودرجاء لم يقنع بتسوية أم
عطية في هذا الحديث فيمن حضر وقد وقع عند ابن ماجه ان أم عطية قالت دخل علينا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نغسل ابنته أم كلثوم الحديث ورواه مسلم فقال
زينب ورواه آتقن وأثبت وقد تقدم الكلام على هذا الاختلاف في باب حقنة الغسل

أمر الصلاة عليه والدعاء والاستغفار له وتنفيذ وصاياه وغير ذلك نعم يكره نعي الجاهلية للنبي عنه يرواه الترمذى وحسنه
وصححه وهو التسمية بموت الشخص وذلك كما ذكره ومما أخرجه وكانوا يرسلون من يعلم بخبر موت الميت على أبواب الدوز
والاسواق قال ابن المربوط مر ادهم النعي الذى هو اعلام الناس بموت قريبهم مباح وان كان قيسه ادخال الكرب والمصاب
على أهله لكن في تلك المفسدة مصالح جمة قال المتولى وغيره ويكره نعي الميت وهي عدم محاسنه للنبي عن المراقى ٨١ والوجه
جمل نفسه هان ذلك على غير صبغة الذنب والاف لازم لتحادها معه وقد أطلقها الجوهرى على عدم محاسنه مع البكا وعلى نظم الشعر

فمنه فيكره كل منعه المعلوم انتهى عن ذلك والوجه في كل النسخ عن ذلك على ما يظهر فيه تبين أو على فعله مع الاجتماع له
 أو على الأكثر منه أو على ما يجيد الحزن دون ما عد ذلك فما زال كثير من الصحابة وغيرهم من العلماء ينفون عنه وقد قالت
 فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه ما ذاعلى من شيم تربة أحمد * أن لا يشتم مدى الزمان قوالها
 صبت على مصائب لو انما * صبت على الايام عدن ليلاليا قال ابن عون كانوا اذا توفي الرجل ركب رجل دابة
 ثم صاح في الناس اني فلانا وقال ابن سيرين ٢٧٢ لاعلم بأسان يؤذن الرجل صديقه وجميعه قال في الفتح وحاصله ان بعض

الاعلام بذلك لا يكره فان زاد
 على ذلك فلا وقد كان بعض
 السلف يشدد في ذلك حتى كان
 حديثه اذا مات له الميت يقول
 لا تؤذوا به أحدا اني أخاف أن
 يكون نعياني سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يذني
 هاتين يميني عن النعي أخرجه
 الترمذي وابن ماجه بإسناد
 حسن قال ابن العربي يؤخذ
 من مجموع الاحاديث ثلاث
 حالات الاولى اعلام الاهل
 والاعصاب وأهل الصلاح فهذا
 سنة والثانية دعوة الجفلي
 لله فاحذر فهذا يكره الثالثة
 الاعلام بنوع آخر كالتباحة
 ونحو ذلك فهذا يجرم (في اليوم
 الذي مات فيه) في رجب في
 السنة التاسعة (خرج بهم) الى
 المصلى وذكر السهيلي من
 حديث ابن عمر الا كوع صلى
 عليه بالقيس (فصف بهم) صلى
 الله عليه وآله وسلم صف هنا لازم
 والباقى بمعنى مع أى صف معهم
 أو معه والباء زائدة للتوكيد
 أى صفهم لان الظاهر ان الامام

قوله قال البخاري قال الحسن الخ وماله ابن أبي شيبة قال في الفتح وهذا يدل على أن أول
 الكلام ان المرأة تسكن في خمسة أبواب وروى النوارى عن طريق ابراهيم بن حبيب
 ابن الشهيد عن هشام بن حسان عن حفصة عن أم عطية انها قالت وكفناها في خمسة
 أبواب وخبرناها كما تخبره الخ قال الحافظ وهذه الزيادة صحيحة الاسناد وقول الحسن ان
 الطريقة الخامسة بشيم الفخذان والوركان قال به زفر وقالت طائفة تشدد على صدرها
 ايضم أكفانها ولا يكره القميص للمرأة على الراجح عند الشافعية والحنابلة

(باب وجوب تسكين الشهيد في ثيابه التي قتل فيها) *

(عن ابن عباس قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد بالشهداء أن ينزع
 عنهم الحديد والجلود وقال ادفنهم بدمائهم وثيابهم رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه
 وعن عبد الله بن زعابة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم أحد دفنوا بلوهم في
 ثيابهم وجعل يدفن في القبر الرطه ويقول قدموا اكثرهم قرأ ناراواه أحمد الحديث
 الاول في اسناد عطاء بن السائب وهو مما حدث به بعد الاختلاط وحديث عبد الله بن
 زعابة أخرجه أيضا أبو داود باسناد رجاله رجال الصحيح وفي الباب أحاديث قد تقدم ذكرها في
 باب ترل غسل الشهيد والمدينان المذكوران في الباب وما في معناه ما في مشروعية
 دفن الشهيد بدمائه من الثياب ونزع الحديد والجلود عنه وكل ما هو آله حرب وقد
 روى زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي انه قال ينزع من الشهيد الفرو والخف
 والقنسوة والعمامة والمنطقة والسر اويل الا أن يكون أصاب السراويل دم وفي
 اسناده أبو خالد الواسطي والكلام فيه معروف وقد روى ذلك أحمد بن عيسى في اماميه من
 طريق الحسين بن علوان عن أبي خالد المذكور عن زيد بن علي والحسين بن علوان متكلم
 فيه أيضا والظاهر ان الامر بدفن الشهيد بما قتل فيه من الثياب للوجوب بقوله وجعل
 يدفن في القبر الخ قد تقدم الكلام على هذا في باب ترل غسل الشهيد

(باب تطيب بدن الميت وكفنه الا المحرم) *

(عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اجترمت الميت فاجزوه ثلاثا رواه
 أحمد وعن ابن عباس قال يغمر رجل واقف مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعرفه

متقدم فلا يوصف بأنه صاف معهم الاعلى المعنى الا تحو ليس في هذا الحديث ذكر كم صفهم صفالكنه ينفهم من الرواية
 الاخرى فكنت في الصف الثاني أو الثالث (وكبر أربعاً) منها تنكيرة الاحرام وفيه جواز الصلاة على الغائب عن البلد ولو
 كان دون مسافة القصر وفي غير جهة القبلة والمصلى مستقبها قال ابن القبطان لكنهم الاتسقط الفرض قال الزركشي ووجهه
 ان فيه ازراء وتم اونا بالميت لكن الاقرب السقوط لمصلى الفرض قال المذري ويقتضي انه لا تجوز على الغائب حتى يعلم أو
 يظن انه قد غسل الا أن يقال تقدم الفصل بشرط عدم الامكان فقط ولا تجوز على الغائب في البلدان كبرت لتيسر الحضور

وقول من يمنع الصلاة على الغائب محتجاً بأنه كشف له عنه فليس غائباً الواسع صحة فهو غائب عن الصلاة وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الجنة أنزوكذا أبو داود والنسائي والترمذي مختصراً (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم أخذ الراية زيد) هو ابن حارثة وقصته هذه في غزوة مؤتة وهو موضع في أرض الملقاة من أطراف الشام وذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم أرسل اليه امرأته في جمادى الأولى سنة ثمان واسمها عملهم فبدا وقال إن أصيب زيد فخنقوا ابن أبي طالب علي الناس فان أصيب جعفر فعد الله بن رواحة فخرجوا وهم ٢٧٣ ثلاثة آلاف فتلاقوا مع الكفار

فاقتلوا (فأصيب) زيد أي قتل (ثم أخذها) أي الراية (جعفر) فأصيب ثم أخذها عبد الله بن رواحة (الانصارى أحد النقباء) ليلة العقيقة (فأصيب وإن عني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم تذر فان) أي لتسبيلان بالاموع واللام لتأكيده (ثم) أخذها خالد بن الوليد من غير امرأته بكسر الهمزة وسكون الميم وفتح الراء أي تأمير من النبي صلى الله عليه وآله وسلم لكبه رأى المصلحة في ذلك لكثرة المدد وشدة بأسهم وخوف هلاك المسلمين ورضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما فعل فصار ذلك أمراً لا في الضرورات إذا عظم الأمر واشتد الخوف سنطت الشروط (ففتح له) بضم الفاء الثانية وقد أخرجه البخاري أيضاً في الجهاد وعلا مات النبوة وفضل خالد والمغازي والنسائي في الجنة أنزوك (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم ما من الناس من مسلم)

أذوق عن راحلته فوقصته فذ كذا لئلي صلى الله عليه وآله وسلم قال اغسلوه بماء وسدر وكفونهم في ثوبه ولا تخطووه ولا تخمروا رأسه فان الله تعالى يبعثه يوم القيامة مابيار وما الجماعة والنسائي عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغسلوه المحرم في ثوبه الذين أحرم فيهم ما واغسلوه بماء وسدر وكفونهم في ثوبه ولا تخطووه بطيب ولا تخمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة محرم ما (حديث جابر أخرجه أيضاً البيهقي والبخاري وقيل ورجاله رجال الصحيح) وأخرج نحوه أحمد بن حنبل أيضاً عن جابر مرزوقاً باللفظ إذا اجزتم الميت فاوتروا قوله إذا اجزتم الميت أي يجزونه وفيه استحباب تجنيز الميت ثلاثاً لقوله بينما رجل قال في الفتح لم أقف في شيء من الطرق على تسمية المحرم المذكور ورواهم بعض المتأخرين فزعم أن اسمه راقد بن عبد الله وعزاه إلى ابن قتيبة في ترجمة عمر من كتاب المغازي وسبب الزعم أن ابن قتيبة لما ذكر ترجمة عمر ذكر أولاده ومنهم عبد الله بن عمر ثم ذكر أولاد عبد الله فذكر فيهم راقد بن عبد الله بن عمر فقال وقع عن بعير وهو محرم فهلك فلان هذا المتأخران لواقدين عبد الله صحبة وأما صاحب الفتح التي وقعت في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يرسم كماله فار وأذا المد كور لا صحبة له فان أمه صنفية بنت أبي عبيد واغسلوه في خلافة عمر وفي خلافة عرو في الصلاة أيضاً واقد بن عبد الله آخر وأمكنه ما في خلافة عمر كذا ابن سعد قوله فوقصته بفتح الواو بعد هاء قال ثم صادمه له وفي رواية البخاري فاقصته وفي أخرى له اقصته وفي أخرى له أيضاً اقصته والواو القص الكسر كما في القاموس والقصع التثنية وقيل هو خاص بكسر المعظم قال الخطاط ولوسلم لا مانع من يسبحه اركس الرقبة والقص القتل في الحال ومنه قعاص اغتم وهو موتها كذا في الفتح قوله اغسلوه بماء وسدر وفيه دليل على وجوب الغسل بالماء والسدر وقد تقدم الكلام على ذلك قوله وكفونهم في ثوبه فيه أنه يكفن المحرم في ثيابه التي مات فيها أو ثوباً أما قصر على تكفينه في ثوبه السكونه مات فيها أو هو متلبس بتلك العبادة الفاضلة ويحتمل أنه لم يجد غيره ما أقول ولا تخطووه هو من الخطوط بالمهمل وهو الطيب الذي يوضع للميت قوله ولا تخمروا رأسه أي لا تغطوه وفيه دليل على بقا حكم الأحرار وكذلك قوله ولا تخطووه وصرح من ذلك النعيل بل بقوله فان الله يوم القيامة يبعث

٢٥ نيل مث قديمه به يخرج الكافر فهو محرم بالمسلم لكن هل يحصل ذلك لمن مات له ولداً أو أكثر في الكفر ثم أسلم فيه نظروا يدل على عدم ذلك حديث أبي نعيم في الشجعي قال مات يار رسول الله مات لي ولدان في الاسلام قال من مات له ولدان في الاسلام أدخله الله الجنة أخرجه أحمد والبخاري في المعجم الكبير وعن عمرو بن عبسة مرزوقاً عن مات له ثلاثة أولاد في الاسلام فما تقابل أن يبلغوا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم أخرجه أيضاً وأخرج أيضاً عن رجاء الأسلمي قال جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت ادع الله لي في ابني بالبركة فانه قد توفي لي ثلاثة فقال أمة ذأ سأت قالت نعم فذكر

الحديث قال القسطلاني قد يدل للاول حديث أسأت على ما أسلفت من خبر لكن جاءت أحاديث فيها انقيبه ذلك بكونه في الاسلام فالرجوع اليها أولى ثم ذكر الاحاديث المذكورة ثم قال وهل يدخل أولاد الاولاد سواء كانوا أولاد البنين أو أولاد البنات اصدق الاسم عليهم أولاد يخلون لان اطلاق الاولاد عليهم ليس حقيقة وقد وردت تقييد الاولاد بكونهم من صلبه وهو مخرج أولاد الاولاد فان صح فهو فاطح للنزاع ففي حديث عثمان بن أبي العاص في مسألة أبي يعلى والمجهم الكبير للطبراني مرفوعا بأسناد فيه عبد الرحمن بن اسحق ٢٧٤ أبو شيبه القرشي وهو ضعيف لقد استحسن بحجة حصينة من النار رجل سأل

بين يديه ثلاثة من صلبه في الاسلام (يتوفى له) يضم أوله مبنيا للمفعول وعنده ابن ما جبه ما من مستأين يتوفى اهما (ثلاثة) كذا لاكثر ذكر الهاء وهو الموجود في غير البخاري ووقع في رواية الاصمعي وكريمة ثلاث يهذف الهاء وهو جائز ان يكون المميز محذوفا قاله الحافظ في الفتح وقد اختلف في مفهوم العدد هل هو حجة أم لا فعلى قول من لا يجعله حجة لا يمنع حصول الثواب المذكور بأقل من ثلاثة بل ولو جعلناه حجة فلا يصح انصافا قطعاً بل دلالة ضعيفة يقدم عليهم غيرها عند معارضة ما بها بل قد وقع في بعض طرق الحديث التصريح بالواحد فخرج الطبراني في الاوسط من حديث جابر بن سمرة مرفوعا من دفن ثلاثة فضبر عليهم واحدة سب وجبت له الجنة فقالت أم أيمن أو اثنين فقال واثنين فقالت فواحد فسكت ثم قال وواحد وعند الترمذي وقال غريب من حديث ابن مسعود مرفوعا من قدم ثلاثة

فليس وقوله في الرواية الاخرى فانه يجب يوم القيامة محرم ما وخالف في ذلك المالكية والحنفية وقالوا ان قصة هذا الرجل واقعة عين لا عموم لها فتخص به واجب بان الحديث ظاهر في ان العلة هي كونه في النكاح وهي عامة في كل محرم والاصح بل ان كل ما ثبت لواحد في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثبت لغيره حتى يثبت التخصيص وما أحسن ما اعتذر به الداودي عن مالك فقال انه لم يبلغه الحديث قوله ولا نفسه بضم أوله وكسر الميم من أمس قال ابن المنذر وفي الحديث اباحة غسل المحرم المني بالسدر خلافا لمن كرهه وان الوتر في الكفن ليس بشرط وان الكفن من رأس المال لا من رجليه الله عليه وآله وسلم تكفينه في ثوبه ولم يستفصل هل عليه دين مستغرق أم لا وفيه استحباب تكفين المحرم في ثياب احرامه وان احرامه باق وأنه لا يكفن في المحنط كما تقدم وأنه يجوز التكفين في الثياب الملبوسة وان الاحرام يتعلق بالرأس

(أبواب الصلاة على الميت)

(باب من يصلي عليه ومن لا يصلي عليه)

(الصلاة على الانبياء)

(عن ابن عباس قال دخل الناس على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ارسالا يصطلون عليه حتى اذا فرغوا ادخلوا الناس حتى اذا فرغوا ادخلوا الصبيان ولم يؤم الناس على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحد رواه ابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا البيهقي قال الحافظ واسناده ضعيف لانه من حديث حسين بن عبد الله بن ضمرة وفي الباب عن أبي عيسى عند أحمد انه شهد الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال كيف أصلي عليك قال ادخلوا ارسالا كذا في التلخيص وعن جابر وابن عباس أيضا عند الطبراني وفي اسناده عبد المنعم بن ادريس وهو كذاب وقد قال البزار انه موضوع وعن ابن مسعود عند الحاكم بسند دواه وعن زبيدة بن شريط عند البيهقي وذكره مالك بلاغا وفي الحديث ان الصلاة كانت عليه صلى الله عليه وآله وسلم فزاد الرجال ثم النساء ثم الصبيان قال ابن عبد البر وصلاة للناس عليه أفراد اجمع عليه عند أهل السير وجعاعة أهل النقل لا يحتفلون فيه رتقه ابن دحية يان ابن القصار حكى الخلاف فيه هل صلوا عليه

من الولد لم ينلقوا الخ كذا قالوا كذا حصننا حصينا من النار قال أبو ذر قدمت اثنين قال واثنين قال أبي بن الصلاح كعب قدمت واحدا قال واحد السكن قال في الفتح ليس في ذلك ما يصلح للاحتجاج بل وقع في رواية شريك التي على المصنف اسناده ولم نسا له عن الواحد نعم روى المؤلف يعني البخاري كما سيأتي في الرقاق من حديث أبي هريرة مرفوعا يقول الله تعالى ما بعدى المؤمن عند جراحه اذا قبضت صفية من أهل الدنيا ثم احتسبه الى الجنة وهذا يدخل فيه الواحد وما فوقه وهذا اصح ما ورد في ذلك (لم يبلغوا الخ) بكسر الخاء من التكليف الذي يكذب فيه الامم وخص الامم بالذكر لانه الذي

يحمى بالبلوغ لان النبي قد يشاب قال أبو العباس القرطبي وانما خصهم بهذا الحد لان الصغير حجه أشد والشدقة عليه أعظم اه ومقتضاه ان من بلغ الحنث لا يحصل له فقهه ما ذكر من الثواب وان كان في فقد الولد ثواب في الجلالة وبذلك صرح كثير من العلماء وفرقوا بين البالغ وغيره لكن قال الزين بن المنير والعراقي في شرح تقرير الاسانيد اذا قلنا ان مفهوم الصفة ليس بحجة فتميل إلى الحكم بالذين ليسوا بالمسلمين لا يقتضي ان البالغين ليسوا كذلك بل يدخلون في ذلك بطريق القعوى لانه اذا ثبت ذلك في الطفل الذي هو كل على أبيه فكيف لا يثبت في الكبير الذي لمغ ٢٧٥ عنه السج ولا ريب ان التجمع على

فقد الكبير أشد والمصيبة به أعظم لاصحابها اذا كان نجيبا يقوم عن أبيه بأموره ويساعده في معيشته وهذا هو ما شاهد والمغنى الذي ينبغي أن يعمل به ذلك قوله (الأدخله الجنة) في حديث عتبة بن عبد السامى عند ابن ماجه بإسناد حسن نحوه حديث الباب لكن فيه الاثمة ود من أبواب الجنة الثمانية من أيها شاء أدخل وهذا إذا دخل معاق دخول الجنة ويشهد له ما رواه النسائي بإسناد صحيح من حديث معاوية بن قرة عن أبيه مروى عن أنس حديث ما بصره أن لا تأتي بابا من أبواب الجنة الا وجدته عنده يسبح فيفتح لك (بفضل رحمة اياهم) قال الكرماني وتبعه البرماوى الظاهر ان الضمير يرجع للمسلم الذي توفي اولاده لا الى الاولاد وانما جمع باعتبار انه منكره في سبب المنى فيقيد العموم اه وعلمه بعضهم بأنه لما كان يرجعهم في الدنيا جوزى بالرحمة في الآخرة وقد تعقب الحافظ ابن

الصلاة للمعهودة أو دعوا فقط وهل صلوا فرادى أو جماعة واختلفوا في أمهم سم فقيروا أبو بكر روى بإسناد قال الحافظ لا يصح وفيه حرام وهو ضعیف جدا قال ابن دحية هو باطل يمين اضعف روايته وناقضه قال والعصم ان المسكين صلوا عليه افراد الا يومهم أحدويه جزم الشافعي قال وذلك اعظم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بابي هو وأبي وتنافسهم في ان لا يتولى الامامة عليه في الصلاة واحد قال ابن دحية كان المسلمون عليه ثلاثين ألفا قال المصنف رحمه الله تعالى بعد أن ساق الحديث وتوسل به من قدم النساء على الصبيان في الصلاة على جنائزهم وسأل دفنهم في القبر الواحد اه

(ترك الصلاة على الشهيد)*

(عن أنس ان شهداء أحد لم يغسلوا ودفنوا بدمائهم ولم يصل عليهم رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقد اسلفنا هذا المعنى من رواية جابر وقد رويت الصلاة عليهم بإسناد لا تثبت) أما حديث أنس فانخرجه أيضا الحاكم وقال الترمذي انه حديث غريب لا نعرفه من حديث أنس الا من هذا الوجه وأخرجه أبو داود في المراسيل والحاكم من حديثه قال من النبي صلى الله عليه وآله وسلم على حمزة وقد مثل به ولم يصل على أحد من الشهداء غيره وعاله البخاري والترمذي والدارقطني بأنه غلط فيه امامة بن زيد فرواه عن الزهري عن أنس ورجوا رواية الميث عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر وأما حديث جابر فقد تقدم في باب ترك غسل الشهيد وأما الأحاديث الواردة في الصلاة على شهداء أحد التي أشار اليها المصنف قول انما بابا ما يند لا تثبت فستعرف الكلام عليها وفي الصلاة على الشهداء أحاديث منها ما أخرجه الحاكم من حديث جابر قال فقسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حمزة حين جاء الناس من القتال فقال رجل رايته عند تلك الشجيرات فلما رآه ورأي ما مثل به شق وبكى فقسم رجل من الانصار فرمى عليه بثوب ثم جرحه بحمزة فصلى عليه الحديث وفي اسناده أبو حماد الحنفى وهو متروك وعن قيس بن الهاد عند النسائي بلقظ ان رجلا من الاعراب جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قائما من به واتبعه وفي الحديث انه استشهد فصلى عليه صلى الله عليه وآله وسلم لم تحفظ من دعائه صلى الله عليه وآله وسلم له اللهم ان هذا عبدك خرج مهاجرا في سبيلك فقتل في سبيلك وجعل البيهقي هذا على انه لم يمت في المعركة وعن أنس عند أبي داود في المراسيل والحاكم

بحر رحمة الله وتبعه العميق الكرماني بان ما قاله غير ظاهر وان الظاهر رجوعه للاولاد بدليل قوله في حديث عمرو بن عبسة عند الطبراني الأدخله الله برحمته هو واياهم الجنة وحديث أبي ثعلبة الاشجعي أدخله الله الجنة بفضل رحمة اياهما قاله بعد قوله من مات له ولدان فوضعه بذلك ان الضمير في قوله لا يلا با أى بفضل رحمة الله لا وولد عند ابن ماجه من هذا الوجه بفضل رحمة الله اياهم وللنسائي من حديث أبي ذر الاغترأه اهما بفضل رحمة وفي مجمع الطبراني من حديث حبيبة بنت سہل وأم مبشر ومن لم يكتب عليه اثم فرحمته أعظم وشفاعته أبلغ وفي معرفة الصحابة لابن منده عن شريح اخيل المنقرى

المقصود النظافة وتقول الحافظ بن حجر كالطبي فيما حكامه عن الظهري في شرح المصابيح واوهنا الترتيب للتخفيف ثمة عقبه العمي
بانه لم ينقل عن أحد ان أوتحيى الترتيب والباه في قوله (علاء وسدر) متعلق بقوله اغسلها ويقوم نحو الصدر كالحطمي مقامه
بل هو بالغ في التنظيف نعم الصدر أولى للنص عليه ولانه أمسك للبدن وظاهره تكرير الغسلات به الى أن يحصل الانتفاء فاذا
حصل وجب الغسل بالماء الخالص عن السدر ويسن ثانية وثالثة كغسل الحى (واجعلان في) الغسل (الاستغرة كافورا أو شيئا
من كافور) أى في غير المحرم للطيب وقوته للبدن والثالث من الراوى ٢٧٧ أى التلذذ قال والاول محمول على الثانى لانه

ذكره في سياق الإثبات فيصدق
بكل شئ منه وظاهره جعل
الكافور في الماء به قال الجمهور
وقال النخعي والكوفيون انما
يجوز الكافور في المنوط
أى بعد انتهاء الغسل والتجفيف
(فاذا فرغت) من غسلها (فأذني)
أى اعلمنى (فما فرغنا) بصيغة
الماضى لجماعة المتكلمين
والاصلي فرغن بصيغة الماضى
لجمع المؤنث (أذناه) أى
أعلمناه (فما نأذوه) بفتح
الهمزة مله وقد تكسر وهى
لغة هذيل بعدها قاف أى أزاره
والحق في الاصل معقد الازار
فسمى به ما يشد على الحق
توسعا (فقال أشعرهم الياء)
أى اجعلهم شعرا قويم الذى
بلى جسد لها والضمير الاول
للغسلات والثانى للميت
والثالث للعقود (تعنى) أم عظيمة
(أزاره) وانما فعل ذلك ليأمنها
بركة توبه وآخره ولم يناولهن إياه
أولا ليكون قريب العهد من
جسده المكرم حتى لا يكون بين
انقاله من جسده الى جسدها

البصري وابن المسيب واليه ذهب العترة واستدلوا بالاحاديث التى ذكرناها وأجاب عنها
القول بأن لا يصل على الشهد بقوله اما حديث جابر فرفقه بتروك كما تقدم وأما حديث
شاذ بن الهاد فهو مرسل لان شاذ انابى وقد أجيب عنه بما تقدم عن البيهقي وبان
المراد بالصلاة الدعاء وأما حديث أنس فقد تقدم ان البخارى والترمذى والدارقطنى
قالوا بأنه غلط فيه وأما حديث البيهقي عن الدارقطنى ان قوله فيه ولم يصل على أحد من
الشهداء غيره ليست بعد وظيفة على انه يقال الحديث بحجة عليهم لانهم لو كانت واجبة
لما خص بهم واحدا من سبعين وأما حديث عقبه فله بدأ بتقرير الاستدلال به ثم ذكر
جوابه وتقرير ما قاله الطحاوى ان معنى صلته صلى الله عليه وآله وسلم عليهم لا يتخلو
من دلالة معان اما أن يكون نائجا لما تقدم من ترك الصلاة عليهم أو يكون من سننهم ان
لا يصل عليهم الا بعد هذه المدة أو تكون الصلاة عليهم جائزة بخلاف غيرها فانه واجبة
وأما ما كان فقد ثبت بصلاته عليهم الصلاة على الشهداء من الكلام بين المختلفين في عصرنا
انما هو في الصلاة عليهم قبل دفنهم واذ ثبت الصلاة عليهم بعد الدفن كانت قبل الدفن
أولى اه وأجيب بان صلته عليهم يتحمل احوال أخر منها أن تكون من خصائصه ومنها
أن تكون بمعنى الدعاء هى واقعة عين لا عموم لها فكيف ينقض الاحتجاج بها الدفع
حكم قد ثبت وأيضاً لم يقل أحد من العلماء بالا حتمال الثانى الذى ذكره الطحاوى كذا
قال الحافظ وأنت خير بان دعوى الاختصاص خلاف الاصل ودعوى ان الصلاة بمعنى
الدعاء يردها قوله في الحديث صلته على الميت وأيضاً قد تقررت اصول ان الحقائق
الشريعة مقدمة على اللغوية فلو فرض عدم ورود هذه الزيادة لمكان المتعين المسير الى
جلى الصلاة على حقيقة الشرعية وهى ذات الازكار والاركان ودعوى انها واقعة
عين لا عموم لها يردها ان الاصل فيما ثبت لواحد أو لجماعة في عصره صلى الله عليه وآله
وسلم ثبوتها للغير على انه يمكن معارضة هذه الدعوى بما فيها من ترك الصلاة على الشهداء
في يوم أحد واقعة عين لا عموم لها فلا تصلح للاستدلال بها على مطلق الترتيب بعد ثبوت
مطلق الصلاة على الميت ووقوع الصلاة منه على خصوص الشهيد في غيرها كفى حديث
شاذ بن الهاد وأبى سلام وأما حديث ابن عباس وما ورد في معناه من الصلاة على قتلى
أحد قبل دفنهم فاجاب عن ذلك الشافعى بان الاخبار جرت كل ما عيان من وجوه متواترة

فأصل لاسيما مع قرب عهده بعرقه الكريم قال فى الفتح وهو أصل فى القبر بنا ثار الصالحين وفيه جواز تكفين المرأة فى
قوب الرجل اه ورواه هذا الحديث ما بين مدنى وبصرى وفيه رواية تانعى عن تابعى عن صحابة والتحديث والعننة
والقول وأخرجه سلم فى الجنائز وكذا أبو داود والترمذى والنسائى (وفى رواية أخرى أنه قال ابدأن بغيرها) جمع مينة
لا صلى الله عليه وآله وسلم كان يجب التيامن فى شأنه كاه (و) ابدأن أيضا (بمراضع الوضوء منها) واستدل به على استحباب
المضمضة والاستنشاق فى غسل الميت خلافاً للحنفية بل قالوا لا يستحب وضوءه أصلاً واذا قلنا باستحبابه فهل يكون وضوءاً

حقيقة بحيث يعاد غسل تلك الاعضاء في الغسل أو جزأ من الغسل بدت به هذه الاعضاء بنشر بقا الثاني أظهر من سياق الحديث والبداية المداين وبمواضع الوضوء مما زادت حقه في روايته عن أم عطية على أخيها محمد وكذلك المشط والضمير (وكان فيه) أيضا أن أم عطية (قالت وضطهاها) أي سرحتها عرها (ثلاثة قرون) أي ثلاثة صغار بعد أن خللتها بالمشط وفي رواية فضفرنا ناصيتها وقرنها ثلاثة قرون وألقيتها خلفها وهذا مذهب الشافعية وأحمد وقال الحنفية يجعل ضمير نان على صدرها (عن عائشة رضي الله عنها ٢٧٨) أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) كف في ثلاثة أبواب عينية) بخفيف

ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل على قتلى أحد قال وما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى عليهم وكبر على جزة سبعين فكبيرة لا يصح وقد كان ينبغي لمن عارض بذلك هذه الأحاديث ان يستحي على نفسه اهـ وأجيب أيضا بأن تلك الحالة الضيقة لا تنفع سبعين صلاة ويانم اضطربة وبان الاصل عدم الصلاة ولا ينبغي عليك انهم ادويت من طريق ثمة بعضها بعضا وضيق تلك الحالة لا يمنع من اية اع الصلاة فانهم الوضوءات عن الصلاة لكان ضيقة ما عن الدفن أدنى ودعوى الاضطراب غير قادمة لان جميع الطرق قد أثبتت الصلاة وهي محل النزاع ودعوى ان الاصل عدم الصلاة مسلمة قبل ورود الشرع وأما بعد دوروده فالاصل الصلاة على مطلق الميت والتخصيص بموتوع وأيضا أحاديث الصلاة قد شد من عضدها كونها مثبتة والاثبات مقدم على النفي وهذا مخرج معتبر والقدرح في اعتباره في المقام بعد غفلة الصحابة عن إيقاع الصلاة على أولئك الشهداء معارض بمذله وهو بعد غفلة الصحابة عن الترك الواقع على خلاف ما كان ثابتا عنه صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة على الاموات فكيف يرجح ناقله وهو أقل عددا من نقله الاثبات الذي هو مظنة الغفول عنه ليكون واقعا على مقتضى عادته صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة على مطلق الميت ومن حيث ان الاثبات الخاصة بهذا المقام انه لم يروى النفي الا أنس وجابر وأنس عند تلك الواقعة من صغار الصبيان وجابر قد روى انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على جزة وكذلك أنس كما تقدم فقد واثقوا غيره في وقوع مطلق الصلاة على الشهيد في تلك الواقعة وبذلك البعد ان يخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم بصلاته جزة لازمة القرابة ويدع بقية الشهداء مع هذا فلو سلمنا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى عليهم حال الواقعة وتر كما جتمع هذه المراتج ان كانت صلاته عليهم بعد ذلك مقيدة لهم ولو لم يكن الا ذلك لدراسة المفاقت مع استقبالها على فائدة أخرى وهي ان الصلاة على الشهيد لا ينبغي ان تترك بحال وان طال المدة وتراخت الى غاية بعيدة وأما حديث أبي سلام فلم أقف للامنعين من الصلاة على جناب عليه وهو من أدلة المثبتين لانه قتل في المعركة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجاءه شهيدا ووصي عليه نعم لو كان النبي عام غير مقيد بوقعة أحد ولم يرد في الاثبات غيره هذا الحديث لكان مختصا بمن قتل على مثل صفته واعلم انه قد اختلف في الشهيد الذي وقع

الياء نسبة الى لبن (يض محمولة) بفتح السين وتشديد المشنة نسبة الى السحول وهو الفصار لانه يصلحها أي يفسلها أو الى حول قرية بالعين وقيل بالضم اسم لقرية أيضا (من كرسف) أي قطن وصحح الترمذي والحاكم من حديث ابن عباس من نوعا البسوا ثياب البيض قائم أطيب وأطهر وكفوا فاما موتاكم وفي مسلم اذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفته قال النووي المراد باحسان الكفن بياضه ونظافته قال البغوي وثوب القطب ن أولى وقال الترمذي ومكة منه صلى الله عليه وآله وسلم لم في ثلاثة أبواب يرض أمع ما ورد في كفته الشريف (ليس فيهن) أي في الثلاثة الاثواب (قبص ولا عمامة) أي ليس موجودا أصلا بل هي الثلاثة فقط قال النووي وهو ما فسره به الشافعي والجمهور وهو الصواب الذي يقتضيه ظاهر الأحاديث وهو أكمل الكفن للذكر ويحتمل أن تكون

الثلاثة الاثواب خارجة عن القميص والعمامة فيكون ذلك خمسة وهو تسير مالا ومذله قوله تعالى الخلاف رفع السهوات بغير عمد ترونها يحتمل بالعمد أصلا أو بعدمه غير مرتبة لهم ومذهب الشافعي جواز زيادة القميص والعمامة على الثلاثة من غير استحباب وقال الحنابلة انه مكروه ورواه هذا الحديث ما بين مروزي ومذني وفيه الحديث والاختار والعنفسة والقول وأخرجه أيضا باب الكفن بغير قبص وفي باب الكفن بلا عمامة لم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال بغير رجل) لم يعرف الحافظ ابن حجر رحمه الله (واقف مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

وآله (وسلم بعرفة) للرجع عنه مد العشرات وليس المراد حصر الوقوف المقابل للوقوف لانه كان راجعا فاقته فنية اطلاق الوقت على الركب (اذ وقع عن راحلته) فاقته التي صلت للرجل (فوقسته أو قال فاقصته) شك من الراوى والمعروف عند أهل اللغة بدون الهزة فالثاني شاذ أى كسرت عنه فاقته والضمير المرفوع في وقسته للراحلة والمنسوب للرجل (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اغسلوه بما وسدروا كفنوه في ثوبيين) غير الذي عليه فيستدل به على ابدال ثياب المحرم قال في الفتح وليس بشئ لأنه سمي في الحج بلانظ في ثوبيه ولأنه ساقى من طريق بقرنس ٢٧٩ بن نافع عن عمرو بن دينار في ثوبيه الاذنين

أحرم فيهما وأعلم بزيادة ثلثا
تكرمة له كافي الذم يد حيث
قال زملوههم بدماهم قال
النورى في المجموع لانه لم يكن
له مال غيرهما (ولا تحنطوه)
بتشديد النون أى لا يصحبوا فى
شئ من غسلاته أو فى كفنه
حنوطا (ولا تحنموا) أى
لا تغطوا (رأسه) بل ابقوا التأثير
احرامه من منع ستر رأسه ان
كان رجلا ووجهه وكفيه
ان كان امرأة ومن منع الحنيط
وأخذ ظفروه وشعره (فانه يبعث
يوم القيامة ملبيا) أى بصفة
المؤمنين بذلك الذى مات فيه من
حج أو عمرة أوهما قائلا ابيك
الله لم يبيدك قال ابن دقيق
العبد فيه دليل على ان الحرم
اذا مات يبقى في حقه حكم
الاحرام وهو مذهب الشافعي
رحمه الله وخالف في ذلك مالك
وأبو حنيفة وقالوا لا يفعل به فما
يفعل بالحلال لحديث اذ مات
ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث
وليس هذا منهم انعبادة الاحرام
انقطعت عنه قال ابن دقيق

الخلاف في غسله والصلاة عليه هل هو مختص بمن قتل في المركة أو أعم من ذلك فعنه
الشافعي ان المراد بالثمن بد قيسل المعركة في حرب الكفار وخرج بقوله في المعركة من
جرح في المعركة وعاش بعد ذلك حيا تمسكته فخرج بحرب الكفار من مات في قتال
المساكين كاهل البغي وخرج بجميع ذلك من يسمى شهيدا بسبب غير السبب المذكور
ولا خلاف ان من جرح هذا القوم وشهد به مروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ان من
جرح في المعركة ان مات قبل الارتثان فشهد به والارتثان ان يحمل أو يأكل أو يشرب
أو يوصى أو يبق في المعركة يوما أو ليلة حيا أو ذهبت الهادوية الى ان من جرح في المعركة
بقاله له شهيد أو ثبات بعد الارتثان وأما من قتل مدافعا عن نفس أو مال أو في المصير
ظاهرا فقال أبو حنيفة وأبو يوسف والهادوية انه شهيد وقال الاحام يحيى والشافعي انه
وان قبل له شهيد فليس من الشهداء الذين لا يغسلون وذهبت المعتزلة والحنفية والشافعي
في قول له ان قيسل البغاة شهيد قالوا اذ لم يغسل على أحسابه وهو توقيف * (قائدا) لم
يرد في شئ من الاحاديث انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على شهيد اميدرو لانه لم يصل
عليهم وكذلك في شهداء اسائر المشاهد النبوية الا ما ذكرنا في هذا البحث فليعلم ذلك

(الصلاة على السقط والطفل)

(عن الغيرة بن شعبة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الراسب خلف الجنازة
والماشى امامها اقر بياضها عن يمينها أو عن يسارها والسقط يصل عليه ويدعى لوالديه
بالعقرة والرحمة رواه أحمد وأبو داود وقال فيه والماشى يعنى خلفها وامامها وعن يمينها
ويسارها اقر بياضها وفى رواية الراسب خلف الجنازة والماشى حيث شاء منهم أو الطفل
يصل عليه رواه أحمد والنسائي والترمذى وصححه الحديث أخرجه أيضا ابن حبان
وصححه والحاكم وقال على شرط البخارى بلانظ السقط يصل عليه ويدعى لوالديه بالعاقبة
والرحمة وأخرجه بهذا اللفظ الترمذى وصححه ويمكن رواه الطبراني موقوفا على
الغيرة ورجح الدارقطنى في العدل الموقوف وفى الباب عن علي بن عبد الله بن عيسى وفى
اسناده عمرو بن خالد وهو متروك وعن ابن عباس عنه أيضا من رواية شريك عن أبي
اصحق عن عطاء عنه وقوام ابن طاہر فى الذخيرة وقد ذكر البخارى من قول الزهرى

الاعداد وهو مقتضى القياس لا يقطع لعبادة بزول محل التكليف وهو الجنازة لكن اتبع الشافعي الحديث وهو مقدم على
القياس وغاية ما عذر به من الحديث ما قيل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم هذا الحكم فى هذا الاحرام بعلة لا يعلم
وجوده فى غيره وهو انه يبعث يوم القيامة ملبيا وهذا الامر لا يعلم وجوده فى غير هذا الحرم اغتر النبي صلى الله عليه وآله
وسلم والحكم انما يعم فى غير محل النص بعموم علمه أو غيرها ولا يرى ان هذه العلة انما ثبتت لاجل الاحرام فتعم كل محرم
اه وقال بعض المالكية حديث الحرم هذا خاص به وحيفة فلا يستعمل حكمه الى غيره الا بدليل والجواب ما قاله ابن

نعلم قاروصه ابن أبي شيبة وعنه أبي هريرة عن عبد ابن ماجه يرفعه بالفظ صلوا على
 اطفالكم فانهم من اطفالكم واسناده ضعيف قوله الراكب خلف البائس زفأى بشي
 وسباقى الكلام على المشي مع الجناة قوله والسقط يصلى عليه فيه دليل على مشروعية
 الصلاة على السقط والمسه ذهبت العترة والفتوة اولكم انما تشرع الصلاة عليه اذا
 كان قد استهل والاستملال الصباح أو العطاس أو حر كى يعلمهم احياة الطفل وقد أخرج
 البراز عن ابن عمر مرفوعا استهل الصبي العطاس قال الحافظ واسناده ضعيف ويدل
 على اعتبار الاستملال حديث جابر عند الترمذى والنسائى وابن ماجه والبيهقى بالفظ اذا
 استهل السقط صلى عليه وورث وفي اسناده اسمعيل بن مسلم المكي عن أبي الزبير عنه
 وهو ضعيف قال الترمذى رواه أشعث بن سوار وغير واحد عن أبي الزبير عن جابر ورواه
 النسائى أيضا وابن حبان في صحيحه والحاكم من طريق يحيى الأزرق عن سفيان
 الثوري عن أبي الزبير عن جابر وصححه الحاكم على شرط الشيخين قال الحافظ ورواهم لأن
 أبأ الزبير ليس من شرط البخارى وقد عمن فيه وعلة هذا الخبر ان كان محفوظا عن
 سفيان قال ورواه الحاكم أيضا من طريق المغيرة بن مسلم عن أبي الزبير مرفوعا وقال
 لا أعلم أحدا رفته عن أبي الزبير غير المغيرة وقد وقفه ابن جرير وغيره وروى أيضا من
 طريق بقية عن الاوزاعي عن أبي الزبير مرفوعا وقال الشافعى انما يغسل لاربعة أشهر
 اذ يكتب في الاربعين الاربعة رزقه وأجله وانه اذ لك للحي وقد ربح المصنف رحمه الله
 تعالى هذا واستدل له فقال قلت وانما يصلى عليه اذا انتخت فيه الروح وهو ان يستكمل
 اربعة أشهر فاما ان سقط لدونهم اقل لانه ليس بميت اذ لم ينفخ فيه روح وأصل ذلك حديث
 ابن مسعود قال حدثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو الصادق المصدوق
 ان خلقني أحدكم يجمع في بطن أمه اربعة عشر يومًا يكون علقمة مثل ذلك ثم يكون مضغة
 مثل ذلك ثم يبعث الله اليه ملكا بأربع كلمات يكتب رزقه وأجله وعمله وفي أو سعة ثم
 ينفخ فيه الروح متفق عليه اه ومحل الخلاف فيمن سقط به سد اربعة أشهر ولم يستهل
 وظاهر حديث الاستملال انه لا يصلى عليه وهو الحق لان الاستملال يدل على وجود
 الحياة قبل خروج السقط كيدل على وجودها بعده فاعتبار الاستملال من الشارع دليل
 على ان الحياة بعده لا لخروج من البطن معتبرة في مشروعية الصلاة على الطفل وانه

والعقيدة شئ واحد لان بعض معلوماتها اشترط في البعض والاخلاق ببعضها الاخلاق ببعضها لم تأو قدا تذكر لا
الله تعالى على من آمن بالبعض وكفر بالبعض كما أنكر على من كفر بالكل انتهى (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (آذني) بالمبد
وكسر الذال المعجمة أى اعاننى (أصلى عليه) بعدم الجرم على الاستئذان وبه جواب اللام (فآذنه) اعلمه (فلما اراد ان يسألني
عليه جديده عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه) بشيئه (فقال) ايس الله ثم الشان تصلى) اى عن الصلاة (على المارقين) ونههم ذاك
عمر من قوله تعالى ما كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين لانهم لم يتقدموا عن الصلوة على المنافقين بدليل أنه قال

في آخر هذا الحديث فترت ولا تصل على أحد منهم مات أبدا وفي تفسير سورة بر اقم من وجه آخر عن عبد الله بن عمر قال صلى عليه وقد نهى الله أن تستغفروا لهم (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (انابن خيرين) أي انما خير بين الامر بين الاستغفار و عدمه (قال الله تعالى استغفروا لهم اولاً تستغفروا لهم) قال البيضاوي يريد التساوي بين الامر بين في عدم الاقامة لهم كائن عليه بقوله (ان تستغفروا لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم) فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا يزيد على السبعين ففهم من السبعين العدد الخاص لانه الاصل (فصلى عليه) أي على عبد الله بن ابي (فترت) ٢٨١ آية (ولا تصل على أحد منهم مات أبدا) لان الصلاة دعاء للميت واستغفاره له وهو ممنوع في حق الكافر وانما لم ينه عن التمسك في قبره ونهى عن الصلاة عليه لان الضمة بالقميص كان مخالاً بالكرم ولانه كان مكافاة لالبائسة العباس فيصه كما مر وزاد أبو ذر في روايته ولا تقم على قبره أي لا تقف عليه لادفن أو الزيارة واستكمل تغييره بين الاستغفار لهم وعدمه مع قوله تعالى ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين الا بآية فان هذه الآية نزلت بعد موت أبي طالب حين قال والله لاستغفرن لك ما لم أنه عنك وهو متقدم على الآية التي فيها من التخيير وأجيب بان المنهى عنه في هذه الآية استغفار صريح والاجابة حتى لا يكون مقصوده تحصيل المغفرة لهم كما في أبي طالب بخلاف استغفاره للمنافقين فانه استغفار لسان قصده به تطيب قلوبهم انتهى وفي الحديث أنه يحرم الصلاة على الكافر الذي وغیره نعم يجب

لا يكتفى بجرد العلم بحياته في البطن فقط

• (ترك الامام الصلاة على الغال وقاتل نفسه) •

(عن زيد بن خالد الجهني ان رجلا من المسلمين توفي بخيبر وانه ذكر كر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال صلوا على صاحبكم فتغيرت وجوها قوم لذلك فاسارأي الذي بهم قال ان صاحبكم غر في سبيل الله فقتلناه فوجدنا فيه خروا من خروا اليه وما يدأوى درهمين رواء الخمسة الا اترمذي وعن جابر بن سمرة ان رجلا قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم واد الجاعة الا البخاري) الحديث الاول سكنت عنه أبو داود والمذري ورجال اسنادهم رجال الصحيح قوله فقال صلوا على صاحبكم فيه جواز الصلاة على العصاة وأما ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة عليه فاعله الزجر عن الغلول كما امتنع من الصلاة على المديون وأمرهم بالصلاة عليه قوله فقتلناه فوجدنا فيه المشقة لمجرد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا لخبره بذلك وانكشف الامر كما قال قوله ما يدأوى درهمين فيه دأى على تحريم الغلول وان كان شيئا حقيقا وقد ورد في الوعيد عليه أحاديث كثيرة ليس هذا محل دبطها بقوله بمشاقص جمع مشقة كمنبر أصل عريض أو سهم فيه ذلك والنصل الطويل أو سهم فيه ذلك يرمى به الوحش كذا في القاموس قوله فلم يصل عليه فيه دليل لمن قال انه لا يصل على الناس وهم العترة وعمر ابن عبد العزيز والاوزاعي فقالوا لا يصل على الناس تصريحا وتأييلا وفاقهم أبو حنيفة وأصحابه في الباقي والمخاربه وفاقهم الشافعي في قول له في قاطع الطريق وذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وجهور العلماء الى انه يصل على الناس وأجابوا عن حديث جابر بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما يصل عليه بنفسه زجر الناس وصلت عليه العصاة ويؤيد ذلك ما عند الشافعي لفظ اما أنا الا أصلى عليه وأيضا مجرد الترتيل لو فرض انه لم يصل عليه هو ولا غيره لا يدل على الحرمة المدعاة ويدل على الصلاة على الناس حديث صلوا على من قال لا اله الا الله وقد تقدم الكلام عليه في باب ما جاء في امامة الفاسق من أبواب الجاعة

• (الصلاة على من قتل في حد) •

٢٦ نيل ث الذي وتكفنه وفامدته كما يجب اطعامه وكسوته حيا في معناه المعاهد والمؤمن بخلاف الحربي والمرد والزندقي فلا يجب تكفينهم ولا دفنهم بل يجوز اغراء الكلاب عليهم للاحرمه لهم وقد ثبت أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالناس قتل بدر في القليب بمقتهم ولا يجب غسل الكافر لانه ليس من أهل التطهير ولا يكتفى بجوز قربه الكافر أحق به وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في اللعين والتفسيروم لم في اللباس وفي التوبة واترمذي في التفسير وكذا النسائي فيه وفي الجنائز وابن ماجه فيه (عن جابر رضي الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

والله (وسلم) عبد الله بن أبي بكر (مادفن) أي دلى في حفرته وكان أهل خثوا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم المشقة في حفرته
 فبادروا إلى تجهيزه قبل وصوله صلى الله عليه وآله وسلم فلما وصل وجدهم قد دلوه في حفرته فأمرهم بأن يحمله (فأخرجهم)
 منها (فنفث فيه) أي في جملته (من ريقه وألبسه قميصه) استجاز الرعدة في تسكينه في قميصه كما في حديث ابن عمر لكن
 استشكل هذا مع قول ابنه أعطى قميصا كلفه فيه فاعطاه قميصه وأجيب بأن معنى قوله فاعطاه أي أنعم له بذلك فاطلق على
 الهدية اسم العطية مجازا التصق وقومها وقبل ٢٨٢ أعطاه أحد قميصه أولا ثم لاحقوا أعطاه الثاني بسؤال ولده

وفي الأكليل للحاكم ما يؤيد ذلك
 واستنبط منه الأماهيلي
 جواز طلب آثار أهل الخير منهم
 لتبليغهم وإن كان السائل غنيا
 (عن خباب) بتشديد الباء
 ابن الأثرى (رضي الله عنه قال
 هاجر نافع النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم) حال كوننا (نلقس
 وجسمه الله) أي ذاته لا الدنيا
 والمراد بالمعية الاشتراك في حكم
 الهجرة أذ لم يكن معه صلى الله
 عليه وآله وسلم الأبواب بكر وعاصم
 ابن فهيرة (فوقع أجرا على الله)
 وفي رواية وجب أي وجوبا
 شرعيا أي بما وجب بوجهه
 الصدق لأعقبا أذ لا يجب على الله
 شيء (فما من مات لم يأكل من
 أجره) من الغنائم التي قتالوها
 من أدرك زمن الفتح (شعبا)
 بل قصر نفسه عن شهواتها
 لينالها موفرة في الآخرة (منهم)
 مصعب بن عمير (بن هاشم بن عبد
 مناف بن عبد الدار بن قصي
 يجتمع مع النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم في قصي (ومنا من
 أينعت) أي أدركت ونضجت

عن جابر أن رجلا من أسلم جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعترف بالزنا فأعرض
 عنه حتى شهد على نفسه أربع مرات فقال أياك جنون قال لا قال أحمدت قال نعم فأمر
 به فرحم بالصلى فلما أذلقته الخبازة فرفادرك فرجم حتى مات فقال له النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم خيرا وصلى عليه رواء البخاري في صحيحه ورواه أحمد وأبو داود والنسائي
 وأبو حمزة وصححه وقالوا لم يصل عليه ورواية الإثبات أولى وقد صح عنه عليه السلام
 أنه صلى على الغامدية وقال الامام أحمد ما يعلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ترك
 الصلاة على أحد الأهل القاتل وقائل نفسه) حديث جابر أخرجه البخاري باللفظ الذي
 ذكره المصنف عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سارة عنه
 وقال لم يقل يونس وابن جريج عن الزهري وصلى عليه وعلى بعضهم هذه الزيادة أعفى
 قوله فصل عليه بأن محمد بن يحيى لم يذكرها وهو أصح من محمود بن غيلان قال وتابع
 محمد بن يحيى فوح بن حبيب وقال غيره كذا روى عن عبد الرزاق والحسن بن علي ومحمد بن
 المتوكل ولم يذكرها الزيادة وقال ما أرى مساندا حديث محمود بن غيلان إلا الخرافة
 هؤلاء وقد خالف محمود أيضا اسحق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه وجديد بن
 زنجويه وأحمد بن منصور الرامد واسحق بن إبراهيم الديري فهو لا نهاية من أصحاب
 عبد الرزاق خالفوا محمودا وفيهم هؤلاء الحفاظ اسحق بن راهويه ومحمد بن يحيى الذهلي
 وجديد بن زنجويه وقد أخرجه مسلم في صحيحه عن اسحق بن عبد الرزاق ولم يذكره لفظه
 غير أنه قال نحو رواية عقيل وحديث عقيل الذي أشار إليه ليس فيه ذكر الصلاة وقال
 البيهقي ورواه البخاري عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق إلا أنه قال فصل عليه وهو
 خطأ لأجماع أصحاب عبد الرزاق على خلافه من إجماع أصحاب الزهري على خلافه انتهى
 وعلى هذا أنه يكون زيادة قوله صلى الله عليه وآله وسلم ما ذكره في الأصول أن زيادة الثقة
 إذا وقعت غير منافية كانت مقبولة وهي هنا كذلك باعتبار رواية الجماعة
 المذكورين لأهل الحديث وأما باعتباره ما وقع عند أحمد وأهل السنن من أنه لم يصل عليه
 فرواية الاله لا ترجح من جهات الأولى كونها في الصحيح الثانية كونها مثبتة الثالثة
 كونها معتقدة بما أخرجه مسلم في صحيحه وأبو داود والترمذي والذائي وابن ماجه من

(لهقرة فهو يدينها) أي يدينها وعبر بالاضارع ليفيد اسقوا وإحلال الماشية والأثنية استحضار له
 في من هذه السامع (فمن) أي مصعب (يوم أحد) قتله عبد الله بن قتيبة والجلد اثنتان مائة (فلم يجلده ما ذكره) زاد أبو ذر
 (الابردة إذا غطيناها برأسه خرجت رجلا وإذا غطيناها) بها (رجلها خرج رأسه) لقصرها (فأمرنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 (رسلا) أن نغطي رأسه (بطرف البردة) وأن تجعل على رجلها من الأذخر) ثبت جازي طبيب الرخصة في الحديث من الفوائد أن
 الإرجاب من الكفن ما يستبرأ العورة قال في المجموع واحتمال أنه لم يكن له غير الثوب مدفوع بأنه بعد من خرج لا قتال وبأنه لو سلم

هذا لوجوب تنبيهه من بيت المال ثم من المسلمين انتهى وقد بدى مال امرهم بثقة به بالاذن وهو سائر ويجاب بان التكفير به لا يمكن الا عند تعذر التكفير بالتوب لما فيه من الازراء بالبدن على انه ورد في أكثر طرق الحديث انه قتل يوم أحد ولم يمتنع الاغرة وبالجملة فقد وقع الاتفاق على ان الواجب في الكفن ثوب واحد يترجى جميع البدن وان ذلك مقدم على ما يخرج من التركة من دين وغيره فان أبحاث الضرورة الى أن يكفن في ثوب لا يستر جميع بدنه فلا ضرورة حكمها كما وقع في الصحيين وغيرهما ان مصعب بن عمير قتل يوم أحد ولم يترك الاغرة اذا غطاها برأسه ٢٨٣ بدت رجليه واذا غطاها برجليه بدت رأسه

فامرهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يغسلوا رءوسهم ورجلهم ووجوههم ورجلهم شيئا من الاذخر واذا كان للميت تركه كان على المتولى لتكفيمه أن يحسن كفنه كما أمر بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال اذا ولى أحدكم أخاه فليحسن كفنه أخرجه الترمذي وابن ماجه من حديث أبي قتادة وقال الترمذي اسناده حسن وأيضا رجال اسناده ثقات وهو أيضا في صحيح مسلم من حديث جابر بن عبد الله اذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه وفي الحديث بيان فضيلة مصعب بن عمير وأنه من لم ينعش له من ثوب الاخرة نفي (عن سهل) ابن سعد الساعدي (رضي الله عنه) قال جاءت امرأة قال في الفقه لم أقف على امها (الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) بريدة منسوبة فيها حاشيتها قال الداودي يعني انها لم تقامع من ثوب فيه كون بلا حاشية وقال غيره انها جديدة

حديث عمران بن حصين ان امرأة من جهينة أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت اني ساقذرت وهي حبلى فدعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليها فقال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احسن اليها فاذا أرضعت فحني بها فافرا وضعت جانبا فامرهم بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ففكت عليه اثايلها ثم أمرهم ففركت ثم أمرهم فغسلوا عليه الحديث وبما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من حديث بريدة ان امرأة من غامد أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت حديث عمران وقال فامرهم فغسلوا عليه الحديث وبما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث أبي بكر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجم امرأة وفيه فاسططنت أخرجهما فغسل عليهما وفي اسناده مجهول ومن المربحات أيضا الاجماع على الصلاة على المرحوم قال النووي قال القاذبي مذهب العلماء كافة الصلاة على كل مسلم ومهدود ومرجوم وقال نفسه هو ولد الزنا اهـ ويتعقب بان الزهري يقول لا يصلى على المرحوم وقناعة يقول لا يصلى على ولد الزنا وما قال نفسه فقد تقدم الخلاف فيه ومن جملة المربحات ما ذكره المصنف عن أحمد أنه قال ما بعلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ترك الصلاة على أحد الا الغال وقال نفسه رأيا ما أخرجه أبو داود من حديث أبي بركة الاسدي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يصلى على ماعز ولم ينع عن الصلاة عليه ففي اسناده مجاهيل وبقية الكلام على حديث ماعز والغامدية يأتي ان شاء الله في الجرد وهذا المقدار هو الذي تدعو اليه الحاجة في المقام

(الصلاة على الغائب بالنية وعلى القبر الى شهر)

(عن جابر ان ابي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على أئمة النجاشي مكبر عليه أربعة وفي الفقه قال توفي اليوم رجل صالح من الحبش فهاوا له اوعا عليه فمضوا ففنا خاتمه فصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه ونحن صفوف متقنين عليه ما وعى أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه وشرح بهم الى المصلي وصف بهم وصكب عليه أربع تكبيرات رواه الجماعة وفي لفظ النجاشي لاصحابه ثم قال استغفروا له ثم خرج بأصحابه الى المصلي ثم قام فصلى بهم كما يصلى على الجنائز رواه أحمد وعنه عمران بن حصين ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان أحاكم النجاشي

لم يقطع بها ولم تابع بعد وقال اقرا حاجتنا الثوب فاحسبنا القمان في طرفه ما اهدب قال سهل (أندرون ما البردة قالوا الشعلة قال) سهل (نعم) هي وفي تفسيرها ما يخرج زلزال البردة كسادوا الشعلة ما يشغل به فهي أهم لكن لما كان أكثر اشغالهم بها اطلقوا عليها اسمها (قالت) أي المرأة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (نسجتها) أي البردة (بيدي) حقيقة أو مجازا (بخت لا كسوكها) فاختدتها النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وآله وسلم) حال كونه (محتاجا اليها) وعرف ذلك بقريضة حال أو تقدم قولنا صريح (مخرج البناواتم سازاره) وعند ابن ماجه مخرج المنافاة عند الطبراني فانزله بها ان خرج (خسنتها) أي نسجها الخ

الحسن والبخاري في المباح في نفسه بالجميع من غير نوث (فلان) هو عبد الرحمن بن عوف كما في الطبراني فيما ذكره المذهب الطبراني
في الاحكام له لكن قال صاحب الفتح انه لم يرد في المعجم الكبير ولا في مسند سهل ولا عبد الرحمن او هو سعد بن أبي وقاص او هو
ابو رابي كما في الطبراني من طريق زعمه بن صالح عن أبي حازم لكن زعمه فيه ضعف او يقال تعددت القصة على ما فيه من بعد
والله اعلم (فقال اكتمها ما احسنها) بالنصب على التجب (قال القوم ما احسنت) نفى للاحسن (لبسها النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم محتاجا اليها ثم سالت) ايها ٢٨٤ (وعلم انه لا يرد) سائل لا يل يعطيه ما يطلبه وفي رواية لا يستل شيئا فيمنعه

قدمت فقه وهو وافقوا عليه قال فقهنا فقهنا عليه كما يصف على الميت وصلى عليه كما
يصل على الميت رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه (قوله على أئمة) قال في الفتح
وقع في جميع الروايات التي اتصلت من طريق البخاري أئمة بهم ملتزمون بوزن أقواله
مقتوح العين ووقع في مصنف ابن أبي شيبة صحة بفتح الصاد ويكون الملاء وحكي
الاسماعيلي ان في رواية عبد الصمد أئمة بمجمة بخاء معجمة واثبات الاف قال وهو غلط
وحكي الكرماني ان في بعض النسخ صحة بالواو حدة بدل الميم انتهى وهو اسم الخبائي
قال ابن قتيبة وغيره ومما بها العربية عطية والخبائي بفتح الخاء وتخفيف الجيم وبعد
الاف شين معجمة ثم ياء كياء النسب وقيل بالتخفيف ورجحه الصفة في لقب من ملك الحبشة
وحكي المطرزي تشديد الجيم عن بعضهم وخطأه قال المطرزي وابن خالويه وآخرون ان
كل من ملك المسلمين يقال له أمير المؤمنين ومن ملك الحبشة الخبائي ومن ملك الروم
فيسرو ومن ملك الفرس كسرى ومن ملك الترك خاقان ومن ملك القبط قوعون ومن
ملك مصر العزيز ومن ملك اليمن تبع ومن ملك حبر القيل بفتح القاف أقل درجة من الملك
قوله فكبر عليه أربعا نية دليل على أن المشروع في تكبير الجنازة أربع وسياق الكلام
في ذلك قوله وخبرهم إلى المصلي تسليط يد من قال بكراة صلاة الجنازة في المشي وسياق
البحث في ذلك وقد استدل بهذه القصة القائلون بشروعية الصلاة على الغائب عن البلاد
قال في الفتح وبذلك قال الشافعي وأحمد وجهه والشافعي حتى قال ابن حزم لم يأت عن أحد
من الصحابة منعه قال الشافعي الصلاة على الميت دعاء له فكيف لا يدعى له وهو غائب أو
في القبر وذهبت الحنفية والمالكية وحكاها في البحر عن البصرة أنهم لا يشرع الصلاة على
الغائب مطلقا قال الحافظ وعن بعض أهل العلم انما يجوز ذلك في اليوم الذي يموت فيه
أو ما قرب منه لا إذا طالت المدة حكاه ابن عبد البر وقال ابن حبان انما يجوز ذلك لمن كان
في جهة القبلة قال المحب الطبراني لم أر ذلك لغيره واعتد من لم يقل بالصلاة على الغائب
عن هذه القصة باعتدازهم أنه كان بأرض لم يصل عليه بها أحد ومن ثم قال الخطابي
لا يصل على الغائب الا اذا وقع موته بأرض ليس فيها من يصل عليه واستحسنه الرواني
وترجم بذلك أنودا وفي السنن فقال باب الصلاة على المسلم يليه أهل الشرك في بلاد آخر
قال الحافظ وهذا محقق الا اني لم أقف في شيء من الاخبار انه لم يصل عليه في بلد أحد

(قال اني والله ما سألته) صلى
الله عليه وآله وسلم (لا لبسها) أي
لا جيل أن اللبسها (فما سألته)
ايها (لأنه يكون كفن) وفي طريق
هشام بن سعد قال سهل فقلت
لأرجل لم سألته وقد رأيت حاجته
اليها فقال رأيت ما رأيتم ولكني
أردت أن أخبراها - في كفن
فيها أخرجه الطبراني وفي رواية
أبي غسان فقال رجوت بركتها
حين لبسها النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وفيه التبرك بالآثار
الصالحين قال ابن بطال وفيه
جواز أعداد الشيء قبل وقت
الحاجة اليه قال وقد حفر جماعة
من الصالحين بوجوه قبل الموت
وتعقبه ابن المنبر بان ذلك لم يقع
من أحد من الصحابة قال ذلوا
كان مستحب بالكثر فيهم (قال سهل
فمكأن كفته) وقال الشافعية
لا يندب أن بعدلته نفسه كفته الا
بحسب على اتخاذه أي على
اكتسابه لان ذلك ليس محتضا
بالكفن بل سائر أموره كذلك
ولان تكفنه من ماله واجب
وهو محتسب عليه بكل حال الا

أن يكون من جهة حل وأثر ذي صلاح نفس أعداها كما هنا لكن لا يجب تكفنه فيه كما اقتضاه
كلام القاضي أبي الطيب وغيره بل للوارث ابداله لانه ينتقل للوارث فلا يجب عليه ذلك ولو أعد له قبر يدفن فيه فينبغي
أن لا يكره لانه للاعتبار بغير خلاف الكفن قاله الزركشي قال في الفتح وفي الحديث حسن خلق النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وسعة جوده وقبول الهدية واستنبط منه المذهب جواز ترك مكافاة القدير على هديته وليس ذلك بظاهر منه فان المكافاة
كانت عادة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مستقرة فلا يلزم من السكوت هنا انه لا يكون فعلا بل ليس في سياق الحديث إلزام

بكون ذلك كان هدية فيجتمل أن تكون عرضة عليه ليشتريها منها قال وفيه جواز الاعتقاد على القرائن ولو تجردت لقولهم
فاخذها محتاجا اليها فيه نظر لاحتمال أن يكون من أهم منه قول يدل على ذلك كما تقدم وقال فيه الترتيب في الاصنوع بالنسبة
الى صانعه اذا كان ماهرا ويحتمل أن تكون أرادت بنسبتها اليها ازالة ما يخشى من التدليس وفيه جواز استحسان ما يراه
الانسان على غيره من الالابس ونحوها اما لغيره قدرها واما لغيره بطلانها منه حيث يسوغ لذلك وفيه مشروعية
الانكار عند مخالفة الادب ظاهر وان لم يبلغ المنكر درجة التحريم انتهى ٣٨٥ ورواه هذا الحديث الاربعة مديون

الاعبد الله بن مسلمة سكن
البصرة وفيه الحديث والعنينة
والقول وأخرجه ابن ماجه في
اللباس (عن أم عطية) اسمها
نسبية (رضي الله عنها) قالت
نهينا) وفي رواية ابن شاهين باسناد
صحیح ثم انما رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم (عن اتباع
الجنائز) نهى تنزيه لا تحريم بدليل
قولها (ولم يحرم علينا) مبنيا
للمفعول أى نهينا فنهى عن تحريم
بؤ كد علمنا في المنع كما كد علمنا
في غيره من المهمات فكانها قالت
كرهنا اتباع الجنائز من غير تحريم
وهذا قول الجهم وروى خص فيه
مالا وهو قول أهل المدينة وكرهه
للشابة وقال أبو حنيفة لا ينبغي
واستدل للجواز بما رواه ابن
ابن شبة عن ابى هريرة رضي الله
عنه ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم كان في جنازة فرأى
عمر امرأة فصاح بها فقال دعها
يا عمر الحديث وأخرجه ابن ماجه
من هذا الوجه ومن طريق اخرى
برجال ثقات وأما ما رواه ابن
ماجه ايضا وغيره مما يدل على

اتى ومن اختار هذا التفصيل شيخ الاسلام ابن تيمية حفيد المصنف والمحقق المقلبي
واستدل له بما أخرجه الطيالسي وأحمد وابن ماجه وابن قانع والطبراني والفضلاء
المقدمي وعن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد بن النخعي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
ان أناكم مات بغير أركم فقوموا فاصلوا عليه ومن الأعذار قولهم أنه كشف له صلى
الله عليه وآله وسلم حق رآه فيكون حكمه حكم الحاضر بين يدي الامام الذي لا يراه
المؤمنون ولا خلاف في جواز الصلاة على من كان كذلك قال ابن دقيق العيد هذا يحتاج
الى نقل ولا يثبت بالاحتمال وتعبه بعض الحنفية بأن الاحتمال كاف في مثل هذا من
جهة المانع قال الحافظ وكان مستندا القائل بذلك ما ذكره الواحد في أسباب النزول
بغير اسناد عن ابن عباس قال كشف للنبي صلى الله عليه وآله وسلم من سرير النجاشي حتى
رآه وصلى عليه ولا بن حبان من حديث عمران بن حصين فقاموا ووصفوا خلفه وهم
لا يظنون إلا أن جنازته بين يديه ولا بين عوانته من طريق أبان وغيره عن يحيى فضالة خلفه
وتحقق لا ترى إلا أن الجنازة قد أمنا ومن الاعذار أن ذلك خاص بالنجاشي لأنه لم يثبت
أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على ميت غائب غيره وتعب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم
صلى على معاوية بن معاوية اللبني وهو مات بالمدينة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
اذا لم يبق له في الاستيعاب وروى أيضا عن أبي امامة الباهلي مثل هذه القصة
في حق معاوية بن مقرن وأخرج مثلها أيضا عن أنس في ترجمة معاوية بن معاوية المزني
ثم قال بعد ذلك أسانيد هذه الاحاديث ليست بالقوية ولو أنها في الاحكام لم يكن شيء منها
حجة وقال الحافظ في الفتح متعقبا لمن قال انه لم يصل على غير النجاشي قال وكأنه لم يثبت
عنده قصة معاوية بن معاوية اللبني وقد ذكرت في ترجمته في الصحابة ان خبره قوي بالنظر
الى مجموع طرقه انتهى وقال الذهبي لا نعلم في الصحابة معاوية بن معاوية وكذلك تكلم
فيه البزارى وقال ابن القيم لا يصح حديث صلانه صلى الله عليه وآله وسلم على معاوية بن
معاوية لان في اسناده العلامة ابن يزيد قال ابن المديني كان يضع الحديث وقال النووي
مجيبا على من قال بأن ذلك خاص بالنجاشي انه لو فتح باب هذا المخصوص لانسد كثير من
ظواهر النسخ مع أنه لو كان شيء مما ذكره لوفرت الدواحي الى نقله وقال ابن العربي
قال المالكية ليس ذلك الا لعمدة قلنا وما عمل به محمد عمل به أمته يعني لان الاصل عدم

التحريم فضعيف ولو صح حمل على ما تبين من مراما قال المهلب فيه اى في حديث الباب دلالة على ان انتهى من الشارع على
درجات وروى الطبري عن أم عطية قالت لما دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة جمع النساء في بيت ثم بعث
المناجزة فقال انى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اليكن يكن بعثى لا يبعثن على أن لا تسرقن وفي آخره وأمرنا أن نخرج
في العواتق ونمنا أن نخرج في جنازة قال في الفتح وهذا يدل على أن رواية أم عطية الاولى من مرسل الصحابة
(عن أم حبيبة) يومه أم المؤمنين (زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قالت سمعت رسول الله صلى الله

عليه) وآله (وسلم يقول لا يصلح لأمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) ثلثي في النهي على سبيل التأكيد وهو من شطاب التهيج
لأن المؤمن هو الذي ينتفع بخطاب الشارع ويمتداده فهذا الوصف لتأكيد التعريم لما يقتضيه سياقه وهو أنه خلافه
منافٍ للإيمان أن (تحد) بعضهم أوله وكسر ثانيه (على ميت فوق ثلاث) أي ثلاث لئلا يكاد يصير حايه في رواية والوصف
بالإيمان فيه إشعار بالتعديلات من آمن بالله ولقائه لا يجترئ على مثله من العظام قال ابن بطال الأحاديث امتناع المرأة لمؤتي
عن أزواجه من الزينة كلها من لباس وطيب ٢٨٦ وغيرهما وكل ما كان من دواعي الجماع وأباح الشارع للمرأة أن تتحد

الخصم ومن قالوا طويت له الأرض واحضرت الجنائز بين يديه فلما إن ربنا عليه لغادر
وان نبينا لأهل ذلك ولكن لا تقولوا الاماروتهم ولا تختروا أحدا من عند أنفسكم
ولا تختدوا الأباثبات ودعوا الضعاف فانه سبيل اتلاف الى ما ليس له تلاف
وقال المكرمانى قواهم ونفع الحجاب عنه بمنوع وأثنى سلمان كان غائباً عن الحصابة الذين
صلوا عليه مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم والماصل أنه لم يأت المانعون من الصلاة على
الغائب بشيء يعتمده سوى الاعتذار بأن ذلك مختص بمن كان في أرض لا يصل على عليه أي
وهو أيضاً جود على قصة النجاشي يدفعه الاثر والنظر وعن ابن عباس قال انتهى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم الى قبر رطب ف صلى عليه وصلى خلفه وكبر أربعاً وعن أبي
هريرة أن امرأة سوداء كانت تقيم المسجد أو شاباً قد هارسل رسول الله صلى الله عليه وآله
رسلم فسلن عنه أو منه فقالوا مات قال أفلا آذنتوني قال فكانهم صغروا أمرها وأمره
فقال دلوني على قبره فدله ف صلى عليها ثم قال ان هذه القبور معلومة مظلمة على أهلها وان الله
بنورها لهم بصلاقي عليهم متفق عليهم ما وليس للبخاري ان هذه القبور معلومة مظلمة الى آخر
الخبر وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قبر بعد شهور وعنه أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على ميت بعد ثلاث رواه الدارقطني وعن سعيد بن
المسيب ان أم سعد ماتت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم غائب فلما قدم صلى عليها وقد
مضى لذلك شهر رواه الترمذي حديث ابن عباس الآخر جرح الدارقطني الرواية
الأولى منه من طريق بشر بن آدم عن أبي قاسم عن سعيدان الثوري عن الشيباني عن
الشعبي عن ابن عباس وأخرجه أيضاً البيهقي وأخرج الثانية من طريق سعيدان عن
الشيباني به ووقع في الأوسط للطبراني من طريق محمد بن الصباح الدوابي عن اسمعيل بن
زكريا عن الشيباني به أنه صلى بعد دفنه بلياليتين وحديث سعيد بن المسيب أخرجه البيهقي
قال الحافظ واسناده مرسل صحيح وقد رواه البيهقي عن ابن عباس وفي أسناده سويدين
سعيد وفي الباب عن أبي هريرة عند الشيخين بنحو حديث الباب وعن أنس عند البزار
نحوه وعن أبي امامة بن سهل عند مالك في الموطأ وهو أيضاً وعن زيد بن ثابت عند أحمد

على غير الزوج ثلاثة أيام لما
يغلب عليه من لوعة الحزن
ويجزم من ألم الوجد من غير
وجوب لاتفاقهم على أن الزوج
لو طأله بالجماع لم يحل له امتنع
في تلك الحال (الاعلى زوج)
فانما يتحد عليه وجوب الاجماع
على ارادته (أربعة أشهر وعشراً)
من الأيام بالمال سواء في ذلك
الصغيرة والكبيرة والمذخور
بهم أو ذات الاقراء وغيرهما وكذا
الذمية وتقييد المرأة في الحديث
بالإيمان بالله واليوم الآخر جري
على الغالب فان الذميمة كذلك
ومثلها فيما يظهر المعاهدة
والاستانة وهذا مذهب
الشافعية والجمهور وقال أبو
حنيفة وغيره من الكوفيين
وابو ثور وبعض المالكية لا يجب
على الزوجة الكتابة بل يختص
بالمسألة لقوله تؤمن الى آخره وقد
خالف أبو حنيفة قاعدة في
انكاره المفاهيم وكذا التقييد
بأربعة أشهر وعشراً خرج على
غالب المعتزلات والافالحامل
بالوضع وعليها الأحاديث سواء

قصرت المدة أو طالت وهذا الحديث هو العمدة في وجوب الأحاديث على الزوج الميت ولا خلاف
فيه في الجملة وان اختلف في بعض فروعه والاجماع على الوجوب يكفي به روايته الثلاثة الأولى مكبون والرابع مدني وفيه
التحديث والاختبار والعنونة والقول في (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بامرأة تبكي
عند قبر) قال في الفتح لم اتفق على اسمها ولا اسم صاحب القبر وفي رواية لمسلم ما يشهر بأنه ولدها وانظروا تبكي على مصيبتها
وصرح به في مرسل يحيى بن أبي كثير عند عبد الرزاق وانظروا قد أصيبت بولدها وفي كتاب الاحكام من طريق آخر عن شعبة وعين

ثابت ان اناسا قالوا لاهلنا من اهلنا تعرفين فلانة قالت نعم كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر بها فذكر الحديث (فقال) لها يا امة الله هكذا في مستنوخ ابنه نعم (أتق الله) تعالى قال القزطبي انه كان في بكتام اقدري زائد من نوح او غيره ولهذا امرها بالتقوى قالت يؤيده ان في مرسل يحيى بن ابي كثير المذكور فسمع منها ما يكره فوقف عليها وقال الطبري قوله انني الله توطئة لقوله (واصبري) كانه قيل لها خافي غضب الله ان لم تصبري ولا تجزعي ليحصل لك الثواب (فالت اليك عني) هي من اسماء الافعال اي فتح وابدع (فانك لم تصب بصيبي) ومن وجه آخر عن شعبة بافظ ٢٨٧ فانك خلوت من مصيبي كذا عند البخاري

في الاحكام ولا يبي يعلى من حديث ابي هريرة انها قالت يا عبد الله اني انا الطرقي المشككي ولو كنت مصابا عذرتني خاطبة بذلك (و) الحال انها (لم تعرفه) اذ لو عرفته لم تخاطبه بذلك الخطاب (فتميل لها) وفي رواية عند البخاري في الاحكام فربها رجل فقال لها انه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت ما عرفته وفي رواية ابي يعلى من حديث ابي هريرة قال فهل تعرفينه قالت لا ولا طسبراني في الاوسط من طريق عطية عن انس ان الذي سألها هو الفضل ابن العباس (انه النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وزاد مسلم في روايته فاخذها مثل الموت اي من شدة الكرب الذي اصابه بالمعرفة انه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف منه ومهابة وانما اشتبه عليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه من تواضعه لم يكن يستتبع الناس وراءه اذا مشى كعادة الملوك والكبراء مع ما كانت

والناس في نحوه أيضا وعن أبي سعيد عند ابن ماجه وفي اسناده ابن الهيثم وعن عقبة بن عامر عند البخاري وعن عمران بن حصين عند الطبراني في الاوسط وعن ابن عمر عند أيضا وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة عند الثوري وعن أبي قتادة عند البيهقي أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قبر البراءة في رواية عدس شهر قال حرب الكرماني وفي الباب أيضا عن عامر بن ربيعة وعبادة بن ربيعة بن الحبيب قوله الى قبر رطب أي لم ييس ترابه اقرب وقت الدفن فيه قوله وكبر أربعا فانه ان المشروع في تكبير الصلاة الخ اربعة وسأني قوله ان امرأة سوداء معها البهيبي أم حجن وذكريان منسدة في الصحابة خرفاء اسم امرأة سوداء كانت تقم المسجد فمكّن أن يكون اسمها خرفاء وكنتيم أم حجن قوله أو شابا هكذا وقع الشك في ألفاظ الحديث وفي حديث أبي هريرة الخزرجي أن ما حصة القصة امرأة وجرم بذلك ابن خزيمة في روايته لمحدث أبي هريرة قوله كانت تقم بضم القاف أي تجمع القمامة وهي الكساء قوله ثم قال ان هذه القبور عالة ظالة الخ احتج بهذه الرواية من قال بعدم مشروعية الصلاة على القبر وهو الغنبي ومالك وأبو حنيفة ولها دوية قالوا ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم وان الله ينورها بصلاحي عليهم يدل على أن ذلك من خصائصه وتعب ذلك ابن حبان فقال في ترك انكاره صلى الله عليه وآله وسلم على من صلى معه على القبر بيان جواز ذلك لا غير، وانه ليس من خصائصه وتعب هذا التعقب بأن الذي يقع بالتعبية لا ينقض دليله الاصلية ومن جملة ما أجاب به الجمهور عن هذه الزيادة انها مدرجة في هذا الاسناد وهي من مرسل ثابت بين ذلك غير واحد من أصحاب حماد بن زيد قال الحافظ وقد أوفعت ذلك لا بد له في كتاب بيان المدرج قال البيهقي بغلب على الظن ان هذه الزيادة من مرسل ثابت كما قال أحمد انهم قد عرفوا غير مرة أن الاختصاص لا يثبت الا بدليل ويجرد كون الله ينور القبر وبصلاته صلى الله عليه وآله وسلم على أهلها لا يثبت مشروعية الصلاة على القبر لغيره لاسيما بعد قوله صلى الله عليه وآله وسلم ما لو كان في أصلي وهذا باعتبار من كان قد صلى عليه قبل الدفن وأما من لم يصل عليه ففرض الصلاة عليه الثابت بالادلة واجماع الامة باق وجعل الدفن مستطاه هذا الفرض محتاج الى دليل وقد قال بمشروعية الصلاة على القبر الجمهور كما قال ابن المنذر وبه قال الناصر من أهل البيت وقد استدل بمحدث الباب على رد قول من

فيه من شاغل الوجوه والبكاء (فالت باب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال في الفتح في رواية في الاحكام بوابا بالافراد قال الطبري فائدة هذه الجملة انه ما قيل لها انه النبي صلى الله عليه وآله وسلم استعشرت خوفا وهيبته في نفسها فتصورت انه مثل الملوك له حاجب وبواب يمنع الناس من الوصول اليه فوجدت الامر بخلاف ما تصورته (فقلت) معذرة مما سبق منها حيث قالت اليك عني (لم أعرفك) فاعذرتني من تلك الردة وخشوتني (فقال) لها صلى الله عليه وآله وسلم (انما الصبر) اليك اكل (هذه الصدمة الاولى) الواردة على التلب وفي رواية الاحكام عند أول صدمة ونحوه سلم قال الطبري

هذا على ما يوجب المصيبة فان اهدى الاعتدال ارقان من - حتى أن لا تغيب الله وانظر الى تقوية تلك من نفسك
الجزيل من الثواب بالزعم وعدم الصبر أول بناء المصيبة فاعتقلها صلى الله عليه وآله وسلم تلك الجنة لصدور هاهنا
في سال مصيبتها وعدم معرفتها وبينها أن حتى هذا الصبر أن يكون في أول الحال فهو الذي يقرب عليه الثواب بخلاف
بما بعد ذلك فانه على طول الأيام يوقع لكثير من أهل المصائب بخلاف أول وقوع المصيبة فانه يعدم القلب بقعة وقد قيل
ار المر لا يوجب على المصيبة لان الميت من ٢٨٨ منه وانما يوجب على - من نية ويجعل صبره قال ابن بطال أراد

أن لا يمتنع مع عليه المصيبة الهلاك
وقد سد لابر وفي مر - ليجي
ابن أبي - كثير فقال اذهب
اليك فاعلم الصبر عند الصدمة
الاولى وزاد عبد الرزاق فيه من
مرسل الحسن والعبرة لا يملكها
ابن آدم وفي رواية أبي هريرة
فقلت أنا أصبر أنا أصير ومطابقة
الحديث للترجمة تؤخذ من
حديث الله صلى الله عليه وآله وسلم
لم يته الرأفة المذكورة عن زيارة قبر
صهبا وانما أمر حال الصبر والتقوى
لما رأى من جزعها فدل على
الجواز واستدل به على زيارة
القبور - واه كان الزائر رجلا
أو امرأ أو سواه كان المزمور مسلما
أو كافرا عدم الاستعصال في ذلك
قال النووي وبالجملة واز قطع
الجهة وروى قال صاحب الحارثي
أي الماوردي لا يجوز زيارة قبر
الكافر وهو غلط انتهى ووجه
المسوردي قوله الى ولا تقم على
قبره وفي الاستدلال بذلك نظر
لا يخفى وبالجملة فيستحب زيارة
قبور المسلمين للرجال الحديث
مسلم كنت نهيتكم عن زيارة

فصل فقال صلى على قبر من لم يكن قد صلى عليه قبل الدفن لامن كان قد صلى عليه لان
القصة وردت فيمن قد صلى عليه والمقصود هو بعض المانعين الذين تقدم ذكرهم
واختلفوا في أمدة ذلك فقيده بعضهم الى شهر وقيل الى مائة وقيل يجوز أبدا وقيل
الى اليوم الثالث وقيل الى أن يترب ومن جملة ما اعتذره المانعون من الصلاة على القبر
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اغتسل ذلك حيث صلى من ليس بأولى بالصلاة مع
امكان صلاة الاولى وهذا لا يتعدى هذه السنة لاسيما مع ما تقدم من صلته صلى الله
عليه وآله وسلم على البراء بن معرور مع أنه مات والنبي صلى الله عليه وآله وسلم غائب في مكة
قبل الهجرة كان ذلك بعد موته بشير وعلى ام سعد وكان أيضا عند موتها غائبا وعلى
غيرهما

(باب فضل الصلاة على الميت وما يرجى له بكثرة الجمع)

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شهد الجنائز حتى صلى
عليها فله قبر اطوم من شهدا حتى تدفن فله قبر اطان قيل وما القبر اطان قال مثل الجلباب
العظيمين صنف في عليه ولاحد ومسلم حتى توضع في اللحد يدل تدفن وفيه دليل فضيلة اللحد
على التلق) وفي الباب عن عائشة عند البخاري وعن ثوبان عند مسلم وعن عبد الله بن
مغفل عند النسائي وعن أبي سعيد عند أحمد وعن ابن مسعود عند أبي عوانة قال الحافظ
وأسانيد هذه صحاح وعن أبي بن كعب عند ابن ماجه وعن ابن مسعود عند البيهقي في
الشعب وأبي عوانة وعن أنس عند الطبراني في الاوسط وعن واثله بن الاسقع عند ابن
عدي وعن حقه عند جميع بن زنجويه في فضائل الاعمال قال الحافظ وفي كل من أساند
هؤلاء الخمسة ضعف قوله من شهد في رواية البخاري من شيع وفي أخرى له من تبع وفي
رواية لمسلم من خرج مع جنازة من يمتا تم تبعها حتى تدفن فينفي أن تكون هذه الرواية
مقبولة بقية الروايات فالتشيع والشهادة والاتباع بعتر في كونهما محمدا لا لابر
المذكور في الحديث أن يكون ابتداء الحضور من بيت الميت وبدل على ذلك ما وقع في
رواية لابي هريرة عند البزار لفظ من أهلها وما عند أحمد من حديث أبي سعيد الخدري
بلا نظ فشي معهما أهلها وممة ضاه ان القبر اطى يختم عن حضر من أول الاسرا الى

القبور فزودها فانها تذكر الاخرة وسئل مالك عن زيارة القبور فقال قد كان ثم هي عنه ثم اذن انقضاء

فيه فلو فعل ذلك انسان ولم يقل الاخير لم أر بذلك بأسا وعن طاووس كانوا يستحبون ان لا يفرقوا عن الميت سبعة أيام
لانهم يفتنون ويحاسبون في قبورهم سبعة أيام وتذكر للنساء بالزعمين وأما حديث أبي هريرة المروي عند الترمذي وقال
حسن صحيح لعن الله زوارات القبور فمحمول على ما اذا كانت زيارتهن للتعبد والبكاء والنوح على ما جرت به عادتهن
وقال القبرطي جيل بعضهم حديث الترمذي في المنع على من تكثر الزيارة لان زيارات الله بالغة انتهى ولوقيل بالحرمه

في حقهن في هذا الزمان لاسيما ساء مصر لما بعد لما في خروجهن من الفساد ولا يكره لهن زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل تندب وينبغي كما قال ابن الرفعة والقهوتي ان تكون قبور وسائر الانبياء والاولياء كذلك قاله القسطلاني وقال في الفتح وفي هذا الحديث ما كان فيه صلى الله عليه وآله وسلم من التواضع والرفق بالجاهل ومسامحة المصاب وقبول اعتذاره وملازمة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وفيه ان القاضي لا ينبغي له ان يتخذ من يحجبه عن حوائج الناس وان من امره يعرفه في حق له ان يقبل ولولم يعرف الا حرم وفيه ان ٢٨٩ الجزع من المنهيات لامرء لها بالة تقوى

مقروفا بالصبر وفيه الترغيب في احوال الاذى عند بذل النصيحة ونشر الموعدة وان المواجهة بالخطاب اذا لم تصادف المنوي لأثرها انتهى وفي الحديث التهديد والعنة والقول وأخرجه أيضا في الجنائز والاحكام ومسلم في الجنائز وكذلك أبو داود والترمذي والنسائي (عن اسامة بن زيد رضي الله عنهم ما قال أرسلت ابنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم اليه هي زينب كما عند ابن أبي شيبة وابن بشكوال (ان ابنا لي قبض) أي في حال القبض ومعالجة الروح فاطلق القبض مجازا باعتبار انه في حالة كسالة النزاع قبل الابن هو علي بن أبي العاص بن الربيع كذا كتب الدياتي بخطه في الحاشية وفيه نظر لانه لم يقع معنى في شيء من طرق هذا الحديث وذكر الزبير بن بكار وغيره من أهل العلم ان عليا عاش حتى ناهز الحلم وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوقفه على راحلته يوم الفتح

انقضاء الصلاة وبذلك جزم الطبري قال الحافظ والذي يظهر لي ان القبراط يحصل لمن صلى فقط لان كل ما قبل الصلاة وسبيله اليها لكن يكون قبراط من صلى فقط دون قبراط من شيع وصلى واستدل بما عند مسلم بلقطن من صلى على جنازة ولم يتبعها فلا قبراط وبما عند أحمد عن أبي هريرة ومن صلى ولم يتبع فلا قبراط فدل على أن الصلاة تحصل القبراط وان لم يقع اتباع قال ويمكن أن يحصل الاتباع هنا على ما بعد الصلاة انتهى وهكذا الخلاف في قبراط الدفن هل يحصل بمجرد الدفن من دون اتباع أو لابد منه قوله حتى يصلي عليها قال في الفتح اللام لا كتم مفتوحة وفي بعض الروايات بكسر هاء رواية الفتح محمولة عليها فان حصول القبراط متوقف على وجود الصلاة من الذي يحصل له انتهى قال ابن الميزان القبراط لا يحصل الا لمن اتبع وصلى أو اتبع وشيع وحضر الدفن لان اتبع مثل لا وشيع ثم انصرف بغير صلاة وذلك لان الاتباع انما هو وسيلة لاحد مقصودين اما الصلاة واما الدفن فاذا تجردت الوسيلة عن المقصد لم يحصل المترقب على المقصود وان كان يتبرجى أن يحصل لذلك فضل ما يحتسب وقد روى همد بن منصور عن مجاهد أنه قال اتباع الجنائز أفضل النوافل وفي رواية عبد الرزاق عنه اتباع الجنائز أفضل من صلاة التطوع قوله فلا قبراط بكسر القاف قال في الفتح قال الجوهرى القبراط نصف داني قال والداني سدس الدرهم فهو على هذا نصف سدس الدرهم كما قال ابن عقيل وذكر القبراط تقريرا لفظهم لما كان الانسان يعرف القبراط ويعمل العمل في مقابله فضرر له المثل بما يعلم ثم لما كان مقبرة دار القبراط المتعارف خفية انبه على عظم القبراط الحاصل لمن فعل ذلك فقال مثل أحد كافي بعض الروايات وفي أخرى أصغر مما مثل أحد وفي حديث الباب مثل الجبابرة العظيمة قوله ومن شهدها حتى تدفن ظاهره أن حصول القبراط متوقف على فراغ الدفن وهو أصح الوجود عند الشافعية وغيرهم وقيل يحصل بمجرد الوضع في اللحد وقيل عند انهاء الدفن قبل اتمام التراب وقد وردت الاخبار بكل ذلك فعند مسلم حتى يفرغ منها وعند في أخرى حتى يوضع في اللحد وعند أيضا حتى يوضع في القبر وعند أحمد حتى يرضى قضائها وعند الترمذي حتى يرضى دفنها وعند أبي عوانة حتى يسوى عليها أي التراب وقيل يحصل القبراط بكل من ذلك ولا يمكن بثبوتها والظاهر أنها تتحمل الروايات المطلقة

٢٧ نيل ث فلا يقال فيه صبي عرفا وان جاز من حيث الامة أو هو عبد الله بن عثمان من رقية بنته صلى الله عليه وآله وسلم لما رواه البلاذري في الانساب انه لما توفي وضعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجره وقال انما يرحم الله من عباده الرساء أو هو محسن ساروي البزار في مسنده عن أبي هريرة قال نقل ابن لفاطمة رضي الله عنهم افعبت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر في حديث الباب قال في الفتح وفيه من اجعة سعد بن عباد في البكاء فعلى هذا فالابن المذكور محسن بن علي وقد اتفق أهل العلم بالاجابة انه مات صغيرا في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهذا أولى أن يسمى به الابن

ان ثبت ان القصة كانت لصبي ولم يثبت ان الرسالة زينب انتمى اوهى امامة بنت زينب لابي العاص لمساعد احمد عن أبي معاوية بسند البخاري وصوبه الحافظ ابن حجر وأجاب عما استشكل من قوله قبض مع كون امامة عاشت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى تزوجها على بن أبي طالب وقتل عنها بان الظاهر ان الله أكرم نبيه صلى الله عليه وآله وسلم لمسلم الامر زيه وصبر ابنته ولم يملك مع ذلك عينيه من الرحمة والشدة بان عافى ابنة ابنته فخاصت من تلك الشدة وعاشت تلك المدة وقال العيني الصواب قول من قال ابني أي بالتذكير ٢٩٠ لا يفتى بالتأنيث كائن صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الباب وجمع البرماوى بين

ذلك باحتمال تعدد الواقعة في بنت واحدة أو بنتين أرسلت زينب في علي أو امامة أو ورقية في عبد الله بن عثمان أو فاطمة في ابنها محسن بن علي (فانقضا فارسل) صلى الله عليه وآله وسلم (يقرى) عليها (السلام) ويقول ان الله ما أخذ ولا ما أعطى (أى الذى أراد ان يأخذه هو الذى كان أعطاه فان أخذه أخذ ما هو له فلا ينبغي الجزع لان مستودع الامانة لا ينبغي له ان يجزع اذا استعبدت منه أو الماردا بالاعطاء الحبا فمن بقى بعد الموت أو ثوابهم على المصيبة أو ما هو أعسم من ذلك وقدم الأخذ على الاعطاء وان كان متأخرا في الواقع لان المقام يقتضيه ولفظ ما في الموضعين مصدرية أى ان الله الأخذ والاعطاء أو موصولة والعائد محذوف للدلالة على العموم فيدخل فيه أخذ الولد واعطائه وغيرهما (وكل عنده) أى وكل من الأخذ والاعطاء أو من الانفس أو ما هو أعسم من ذلك عند الله أى فى علمه فهو من

عن الفراغ من الدفن وتسوية التراب بالمقيدة بهما أقوله مثل الجليلين في رواية مثل أحد وفي رواية للنسائي كل واحد منهما أعظم من أحد وعند مسلم أصغرهما مثل أحد وعند ابن عدى أثقل من أحد فافادت هذه الرواية بيان وجه التمثيل بجبل أحد وان المراد به زينة الثواب المترتب على ذلك قوله حتى توضع في اللحد استدل به المصنف على أن اللحد أفضل من الشق وسياق الكلام على ذلك (وعن مالك بن حبيزة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من مؤمن يموت فيصلى عليه أمة من المسلمين يبلغون أن يكونوا ثلاثة صفوف الا غفر له فكان مالك بن حبيزة يكرى اذا قل أهل الجساسة أن يحجلهم ثلاثة صفوف رواه الحجة الا النسائي * وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما من ميت يصلى عليه أمة من المسلمين يبلغون مائة كلهم يشفعون له الا شفعوا فيه رواه أحمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه * وعن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من رجل مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا الا شفّعهم الله فيه رواه أحمد ومسلم وابوداود * وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من مسلم يموت فيشهد له أربعة ابيات من بيتراته الاذن الا قال الله تعالى قد قبلت عليهم فيه وغفرت له ما لا يعاون رواه احمد حديث مالك بن حبيزة في اسناده محمد بن اسحق بن زياد بن ابي حبيب عن مرثد عن مالك وفيه مقال معروف اذا عنعن وقد حسن الحديث الترمذي وقال رواه غير واحد عن محمد بن اسحق وروى ابراهيم بن سعد عن محمد بن اسحق هذا الحديث وأدخل بين مرثد ومالك بن حبيزة رجلا ورواية هؤلاء أصح عندنا قال وفي الباب عن عائشة وام حبيزة وابي شريفة ثم ذكر حديث عائشة بنحو اللفظ الذى ذكره المصنف من طريق ابن ابي عمير عن عبد الوهاب الثقفي عن ايوب وعن احمد بن منيع وعن علي بن حجر عن اسمعيل بن ابراهيم عن ايوب عن ابي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة ثم قال حسن صحيح وقد وثقه بعضهم ولم يرفعه قال النووي من دفة ثقة وزيادة الثقة مقبولة وحديث ابن عباس اخرجه ايضا ابن ماجه وحديث انس اخرجه ايضا ابن حبان والماكم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن انس من فروع احمد من حديث ابي هريرة نحوه وقال ثلاثة بدل أربعة وفي اسناده رجل

مجازا لازمة (باجل) والاجل يطلق على الجزء الاخير وعلى مجموع العمر (مسمى) أى معلوم مقدّر مؤجل لم (فلتصبر ولتحسب) أى تتوى بصبرها طالب الثواب من ربه اليحسب انها ذلك من عملها الصالح (فارسلت اليه) صلى الله عليه وآله وسلم حال كونها (تقسم عليه اما بينها) وفي رواية انها ارجعته مرتين (فقام) رانما قام في ثالث مرة وكانها املت عليه في ذلك دفعا لما يظنه بعض أهل الجهل انها ناقصة المكنة عنده أو الهمة الله تعالى ان حضور نبيه عندها يندفع عنها ما هي فيه من الالم ببركة دعائه وحضوره فحقق الله ظنهم والظاهر انه امتنع أو لمبالغة في اظهار التسليم لربه أو ايدين الجوار في ان من

دعى مثل ذلك لم يجب عليه الاجابة بخلاف الوليمة مثلاً (ومعه) وفي رواية فقام وقام معه رجال (سعد بن عباد ومعاذ بن جبل
وأبي بن كعب وزيد بن ثابت ورجال) آخرون ذكر منهم في غير هذه الرواية عباد بن الصامت وأسامة راوى الحديث فاشوا الى
أن دخلوا بيتاً (فرجع الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصبي) أو الصبية وفي رواية جاد دفع بالذئب وبن شعبة في روايته
انه وضع في حجره صلى الله عليه وآله وسلم (ونفسه تتعقعق) بتأمين أى تضطرب وتتحرك أى كلما صار الى حاله لم يلبث ان يتقل
الى أخرى اقربه من الموت (قال حسبه انه قال كأنهم اشن) بفتح الميم ٢٩١ وتشديد النون قرية خلقة يابسة وحرم

به في رواية جاد واقتطع ونفسه
تتعقعق كأنهم اشن والقعقة
حكاية صوت الشئ اليابس اذا
حرك فعلى الرواية الثانية شبه
البدن بالجلد اليابس الخلق
وحركة الروح فيه بما يطرح
في الجلد من حصة ونحوها وأما
الرواية الاولى فكأنه شبه
النفس بنفس الجلد وهو أبلغ في
الاشارة الى شدة الضعف وذلك
أظهر في التشبيه (ففاضت
عنه) صلى الله عليه وآله وسلم
بالبكاء وهذا موضع الترجمة
لأن البكاء العارى عن النوح
لا يؤخذ به الباكى ولا الميت
(فقال سعد) هو ابن عباد
(يارسول الله ما هذا) وفي رواية
عبد الواحد قال سعد يسكى وزاد
أبو نعيم في مستحرجه وتنهى
عن البكاء (فقال) صلى الله عليه
وآله وسلم (هذه) أى الدمعة
التي تراها من حزن القلب بغير
تعمد ولا استدعاء لامرأ اخذت
عليها وانما المنهى عنه الجزع
وعدم الصبر (رجمة جعلها
الله) تعالى (في قلوب عباده

لم يسم له شاهد من مر اسيل بشير بن كعب اخبره ابو مسلم الكجى قوله يبلغون ان
يكونوا ثلاثة صفوف فيه دليل على ان من صلى عليه ثلاثة صفوف من المسلمين غفر له
وأقل ما يسمى صفراً جلان ولا حلاً كثره قوله يبلغون مائة فيه استحباب تكثير جماعة
الجنة أو يطلب بلوغهم الى هذا العدد الذى يكون من موجبات الفوز وقد قيد
ذلك بأمر من الاول ان يكونوا شافعين فيه أى مخلصين له الدعاء مثلاً له المغفرة الشافى
ان يكونوا مسلمين ليس فيهم من يشرك بالله شيئاً كما في حديث ابن عباس قال القاضى
قيل هذه الاحاديث خرجت اجوبة لاثنتين سألا عن ذلك فاجاب كل واحد عن
سؤاله قال النووي ويحتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بقبول شفاعته
مائة فاخبر به ثم بقبول شفاعته أربعين فاخبر به ثم ثلاثة صفوف وان قل عدددهم فاخبر
به قال ويحتمل أيضاً ان يقال هذا مضموم عدده لا يخرج به جماهير الاصوليين فلا يلزم من
الاخبار عن قبول شفاعته مائة منع قبول ما دون ذلك وكذلك فى الاربعين مع ثلاثة
صفوف وحينئذ كل الاحاديث معمولة بها وتحصل الشفاعات بأقل الامر من ثلاثة
صفوف وأربعين قوله أربعين أربعين ليس عند ابن حبان والحاكم لفظ آيات وفيه ان
شهادة أربعة من جيران الميت من موجبات مغفرة الله تعالى له ويؤيد ذلك ما أخرجه
البخارى وغيره عن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ايماناً مسلم شهده أربعة بخير
أدخله الله الجنة فقلنا وثلاثة قال وثلاثة فقلنا واثنان قال واثنان ثم نسأله عن الواحد
قال الزين بن المنير انما يسأل عمر عن الواحد استبعاداً منه ان يكتب في مثل هذا
المقام العظيم بأقل من النصاب قال الداودى المعتبر في ذلك شهادة أهل الفضل والصدق
لا الفسقة لانهم قد يثمنون على من يكون مثلهم ولا من يثمه وبين الميت عداوة لان
شهادة العدو لا تقبل وقد أخرج الشيخان وغيرهم ما من حديث أنس قال مر بجماعة
فأثروا عليها خيراً فقال وجبت ثم مر بأخرى فأثروا عليها شراً فقال وجبت فقال عمر
ما وجبت قال هذا أثبتهم عليه خيراً فوجبت له الجنة وهذا أثبتهم عليه شراً فوجبت له
النار أنتم شهداء الله فى الأرض هذا لفظ البخارى وفي مسلم وجبت وجبت ثلاثاً
فى الموضعين قال النووي قال بعضهم معنى الحديث ان الثمنا بخير لمن أثنى عليه أهل
الفضل وكان ذلك مطابقة لواقع فهو من أهل الجنة فان كان غير مطابق فلا وكذا

واخبارهم الله من عباده الرجا) جمع رحيم من صيغ المبالغة ومقتضاه ان رحمة تعالى تختص بن انصف بالرحمة وتحقق بها
بخلاف من فيه أدنى رحمة لكن ثبت فى حديث عبد الله بن عمرو عند أى داود وغيره الراحمون يرحمهم الرحمن والراحمون جمع
واحم فيه دخل فيه كل من فيه أدنى رحمة وقد ذكرنا نحوى فى حكمة أسناد فعل الرحمة فى حديث الباب الى الله واسناده
فى الحديث الثانى الى الرحمن بما حاصله ان لفظ الجلالة دال على العظمة وقد عرف بالاستقراء انه حيث ورد يكون الكلام
مسوقاً للتعظيم فلما ذكرنا ما نسب ذكر من كثرت رحمته وعظمت ليكون الكلام جارياً على نسق التعظيم بخلاف الحديث

الاسترخاف لفظ الرحمن دال على العفو والغائب ان يذكر معه كل ذي رحمة وان قلت وفي حديث الباب من الشواهد جواز استحضار ذوى الفضل المحتضرين لرجاء بركتهم ودعائهم وجواز القسم عليهم لذلك وجواز المنى الى التعزية والعيادة بغير اذن بخلاف الوليصة وجواز اطلاق انظر الموهوم لما يقع بانه وقع مباغلة في ذلك لينبعث خاطر المسؤول في الجبي فلا جاية الى ذلك وفيه استحباب ابرار القسم وأمر صاحب المصيبة بالصبر قبل وقوع الموت ليقتنع وهو مستشعر بالرضاءة وما للحنن بالصبر واخبار من يستدعي بالامر الذي يستدعي ٢٩٢ من أجله وتقديم السلام على الكلام وعيادة المريض ولو كان مقصولا

عكسه قال والصحيح انه على عمومه وان مات فالهم الله تعالى الناس الشفاء عليه بغير كان دليلا على انه من أهل الجنة سواء كانت أفعاله تقتضي ذلك أم لا فان الاعمال داخل تحت المشيئة وهذا الالهام يستدل به على تعيينها وبهذا تظهر فائدة الشفاء انتهى قال الحافظ وهذا في جانب الخير واضح وأما في جانب الشر فظاهر الاحاديث انه كذلك لكن انما يقع ذلك في حق من غلب شره على خيره وقد وقع في رواية من حديث أنس المتقدم ان الله عز وجل ملائكة تنطق على السنة بنى آدم بما في المرء من الخير والشر

(باب ما جاء في كراهة النسي)

(عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أيكم والنبي فان النبي عمل الجاهلية رواه الترمذي كذلك رواه موقوف فاود كراهة أصح وعن حذيفة انه قال اذا مت فلا تؤذونابي أحدا الى أخاف ان يكون نعيانني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهي عن النعي رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه وعن ابراهيم انه قال لا بأس اذا مات الرجل ان يؤذن صديقه وأصحابه انما كان يكره ان يطاف في الجاهلس فيقال أنعي فلانا فعل أهل الجاهلية رواه سعيد بن مسنه وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ الرابة زيد فاصيب ثم أخذها جعفر فاصيب ثم أخذها عبد الله بن رواحة فاصيب وان عيني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لنذر فان ثم أخذها خالد بن الوليد من غير امرأة فقبح له رواه أحمد والبخاري حديث ابن مسعود في اسناده أبو حمزة ميمون الأعور وليس بالقوى عند أهل الحديث وقد اختلف في رفعه ووقفه ورجح الترمذي وقفه كما قال المصنف وقال انه حديث غريب وحديث حذيفة قال الحافظ في الفتح اسناده حسن وكلام ابراهيم الذي رواه سعيد بن منصور هو من طريق ابن عيسى عن ابن عون قال قلت لابراهيم هل كانوا يكرهون النعي قال نعم ثم ذكره وروى أيضا سعيد بن منصور بهذا الاسناد الى ابن سيرين انه قال لا علم بأسان يؤذن الرجل صديقه وحججه قوله ايا ثم والنبي النعي هو الأخبار بموت الميت كما في الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب اللغة قال في القاموس نعاه له نعيان ونعيانا نأخبر بموته وفي النهاية نعى الميت نعيان اذا دعاه موته واخبر به انتهى فدخل النعي لغة هو هذا والله

أوصيما صغيرا وفيه ان أهل الفضل لا ينبغي ان يقطع اليأس من فضلهم ولوردوا أول مرة واسنة فهاهم التابع من امامه عما يشكل عليه مما يعارض ظاهره وحسن الانب في السؤال لمقدمه قوله يا رسول الله على الاستمقها م وفيه الترغيب في الشفقة على خلق الله والرحمة لهم والترهيب من قساوة القلب وجود العسين وجواز البكاء من غير نوح ونحوه ورواة الحديث الثلاثة الاول مروزيون وعاصم وأبو عثمان بصريان وفيه الحديث والاخبار والاقول وأخرجه البخاري أيضا في الطب والنذور والتوحيد وسلم في الجنائز وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجه وجههم الله (عن أنس ابن مالك رضى الله عنه قال شهدنا بآلة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي جنازتها وكانت سمة تسع وهي أم كلثوم زوج عثمان بن عفان رضى الله عنه كما رواه الواقدي وابن سعد

في الطبقات والدولابي والطبري والطحاوي لارقية لانهم توفيت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يدر فلم يشهد يتوجه جنازتها (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس على) جانب (القبر قال فرأيت عنقه تدمعان) بفتح الميم وهذا موضع الترجمة كما لا يخفى (قال) أنس (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (هل منكم رجل لم يقارف آلهة) يقارف ثم فاه وزاد ابن المبارك عن فليح أراة يعنى الذنب ذكره المصنف يعنى البخاري تعليلها في باب من يدخل قبر المرأة ووصله الاسماعيلي وقبل لم يجمع ذلك آلهة وهو جزم ابن خزم وقال معاذ الله ان يتبع أبو طلحة عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه لا ذنب تلك

الدلالة انتهى ويقويه ان في رواية ثابت عن أنس عند البخاري في التاريخ الاوسط لا يدخل القبر أحد فأرف الدلالة فتعني
عثمان ويجعل ان يكون مرض المرأة طال واحتاج عثمان الى الوقاع ولم يكن يظن انها ماتت تلك الليلة وليس في الحديث
ما يقتضي انه واقع بعد موته ابل ولا حين احتضارها والاعلم عند الله تعالى (فقال أبو طلبة) زيد بن سهل الانصاري (انا) لم
أقارف الليلة قيل والسر في ايثار أبي طلحة على عثمان ان عثمان قد جامع بعض جواريه تلك الليلة فتلاطف النبي صلى الله
عليه وآله وسلم في منعه من النزول في قبر زوجته حيث لم يحببته انه اشتغل عنها ٢٩٣ تلك الليلة بذلك امكن يحتمل ما مر آنفا

(قال) صلى الله عليه وآله وسلم
لابي طلحة (فانزل) قال (فتنزل
في قبرها). وفي الحديث جواز
النهي كما ترجم له البخاري
وادخال الرجل المرأة قبرها
لكون الرجال أقوى على ذلك
من النساء وايثار البعبد العهد
عن الملاذ في مواراة الميت ولو
كان امرأة على الاب والزوج
وقيل انما آثره بذلك لانها
كانت مسنعة وفيه نظر فان
ظاهر السياق انه صلى الله عليه
وآله وسلم اختار له ذلك لكونه
لم يقع منه في تلك الليلة جماع
وعلى بعضهم ذلك بانه حينئذ
لا يأمن ان يذكره الشيطان بما
كان منه تلك الليلة وحكي عن
ابن حبيب ان السرفي ايثار ابي
طلحة على عثمان ان عثمان كان
قد جامع بعض جواريه في تلك
الليلة فتلاطف في منعه من النزول
في قبر زوجته بغية وتصريح
ووقع في روايته جازا المذكور
فلم يدخل عثمان القبر وفيه
جواز الجلوس على شفير القبر
عند الدفن واستدل به على

يتوجه انتهى لوجوب حمل كلام الشارع على مقتضى اللغة العربية عند عدم وجود
اصطلاح له يخالفه وقال في الفتح انما انتهى عما كان أهل الجاهلية يصنعونه وكانوا
يرسلون من يعان بجذرموت الميت على أبواب الدور والاسواق وقال ابن المرباطان
النبي الذي هو اعلام الناس بموت قريتهم مباح وان كان فيه ادخال العكرب
والصاب على أهله لكن في تلك المفسدة مصالح جملة تبايرتب على معرفة ذلك من المبادرة
اشهد وجنازته وتمتة أمره والصلاة عليه والدعاء له والاستغفار وتدفيع وصاياه وما
يترتب على ذلك من الاحكام انتهى ويستدل لجواز مجرد الاعلام بمجديت أنس المذكور
في الباب فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بقتل الثلاثة الا امراء المقتولين بموتة
وقصم مشهور وهم زيد بن حارثة وجعفر بن أبي طالب وعبد الله بن رواحة ومجديت
أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نعى للناس النجاشي في اليوم الذي مات فيه كما
تقدم وقد روي عليه البخاري باب الرجل ينهي الى أهل الميت بنفسه ومجديت أبي هريرة
وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عند أن أخبر بموت السوداء أو لشاب الذي
كان يقيم المسجد الا اذ نتوني وقد تقدم وفي حديث ابن عباس ما منعكم ان تغلوني وقد
روي عليه البخاري باب الاذن بالجنازة ومجديت الحصين بن جوح وقد تقدم في باب
المبادرة الى تجهيز الميت فهذه الاحاديث تدل على ان مجرد الاعلام بالموت لا يكون نعيما
محرم وان كان باعتبار اللغة مما يصدق عليه اسم النعي كما تقدم ويؤيد ذلك ما رواه
سعيد بن منصور عن ابراهيم الغنعي وابن سيرين كما سلف وقال ابن العربي يؤخذ من
مجموع الاحاديث ثلاث حالات الاولى اعلام الأهل والاصحاب وأهل الصلاح فهذه ائمة
الثانية الدعوة لامة فاخرة بالكثرة فهذه امكروه الثالثة اعلام بيوع آخر كالنباكية
ونحو ذلك فهذه ايجرم انتهى فالاصل ان الاعلام للغسل والتكفين والصلاة والجل
والدفن مخصوص من عموم انتهى لان اعلام من لا تتم هذه الامور الالية مما وقع الاجماع
على فعله في زمن النبوة وما بعده وما جاز هذا المقدره وادخل تحت عموم انتهى

(باب عدد تكبير صلاة الجنازة)

(قد ثبت الاربع في رواية أبي هريرة وابن عباس وجابر وعن عبد الرحمن بن أبي ابي قال
كان زيد بن أرقم يكبر على جنازة نأرا بعوانه كبر خمساً على جنازة فسأله فقال كان

جواز البكاء بعد الموت وحكي ابن قدامة في المغني عن الشافعي انه يكره لحديث جابر بن عبد الله في الموطأ ان فيه فاذا رجب
فلا تسكن بكسة يعني اذا مات وهو محمول على الاولوية والمراد لا ترفع صوتك بالبكاء ويمكن ان يفرق بين الرجال والنساء في
ذلك ان النساء قد يقضى من البكاء الى ما يحذر من النوح لقله صبرهن واستدل به بعضهم على جواز الجلوس عليه مطلقا
وفيه نظر وفيه فضيلة لعثمان لا يثاره الصدق وان كان فيه عليه غضاضة وفي الحديث التحديق والعنقة والقول
وأخرجه البخاري ايضا في الجنازة (عن عررضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الميت بعدد

بعض بيكاه عليه) قبله بعض بيكاه لفضل على ما فيه سياحة جعابني الاحاديث (فبلغ ذلك عائشة ورضي الله عنها بعد موت
 عمر) قال ابن عباس فلما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة (فقالت رحم الله عمر) قال الطبري هذا من الآداب الحسنة على منوال
 قوله تعالى عذ الله عنكم اذنت لهم فاستغرت من عمر ذلك القول فجعلت قولها اخذتهم يد ودفعها لما يوحش من نسبته الى
 الخطا) والله ما حدث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله يعذب المؤمن بيكاه أهله عليه) بحمل جرمه هابط لك كونها
 همت صريحاً من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ٢٩٤ اختصاص العذاب بالكافراً وفيه امت ذلك من القران (لكن رسول

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبره رواه الجماعة (البخاري) حديث أبي هريرة
وابن عباس وجابر تقدم في الصلاة على الغائب وعن روى الأربع كما قال البيهقي عقبه بن
عاصم والبراء بن عازب وزيد بن ثابت وابن مسعود وروى ابن عبد البر في الاستبصار
من طريق أبي بكر بن سليمان بن أبي حنيفة عن أبيه كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يكبر على الجنائز أربعاً وخمسة وسبعاً وعشراً حتى جازموت النجاشي فخرج فكبر أربعاً ثم
ثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أربع حتى توفاه الله تعالى وكذلك قال القاضي
عباس وأخرج الطبراني في الأوسط عن جابر بن جابر عن فواعة عن صلواته على موتاكم بالليل والنهار
والصغير والكبير والذي والامير أربعاً وفي أسناده عمرو بن هشام البصري في تفرد به عن
ابن أبي عمير وإلى مشر وعيسى الأربع التكبيرات في الجنائز ذهب الجمهور قال الزمخشري
العمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم يرون
التكبير على الجنائز أربع تكبيرات وهو قول سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن
المبارك والشافعي وأحمد وأصحق انتهى وقال ابن المنذر ذهب أكثر أهل العلم إلى أن
التكبير أربع انتهى وقد اختلف السلف في ذلك فروى عن زيد بن أرقم أنه كان يكبر
خمساً كما في حديث الباب وروى ابن المنذر عن ابن مسعود أنه صلى على جنازة رجل من
بنو أسد فكبر خمساً وروى أبيه عن ابن مسعود عن علي أنه كان يكبر على أهل بدر ستاً
وعلى الصحابة خمساً وعلى سائر الناس أربعاً وروى ذلك أيضاً ابن أبي شيبة والطحاوي
والدارقطني عن عبد خير عنه وروى ابن المنذر أيضاً بسند صحيح عن ابن عباس أنه كبر
على جنازة ثلاثاً قال القاضي عباس اختلفت الصحابة في ذلك من ثلاث تكبيرات إلى
تسع قال ابن عبد البر وانه قد الاجماع بعد ذلك على أربع وأجمع الفقهاء وأهل الفتوى
بالمصار على أربع على ما جاء في الأحاديث الصحاح وما سوى ذلك عندهم شد ولا يثبت
إليه وقال لا نعلم أحداً من فقهاء الأمصار يخمس إلا ابن أبي ليلى وقال علي بن الجعد
حدثنا شعبة عن عمرو بن حمزة سمعت سعيد بن المسيب يقول أن عمر قال كل ذلك قد كان
أربعاً وخمسة فاجتمعنا على أربع رواه البيهقي ورواه ابن عبد البر من وجه آخر عن شعبة
وروى البيهقي أيضاً عن أبي وائل قال كانوا يكبرون على عهد رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم أربعاً وخمسة وسبعاً وعشراً ثم جمع عمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال ان الله يريد الكافر عذابا
 يكاؤه عليه وقالت في
 تأييد ما ذهبت اليه من ود الخبير
 (حسبك القرآن) أى كافيك
 أيم المؤمنون قوله تعالى من
 الكتاب العزيز (ولا تزروا زينة
 وزر أخرى) أى لا تؤاخذ نفسك
 بدين غير هذا قال ابن عباس عند
 ذلك والله هو اضعك وأبكي تقريرا
 لنفى ما ذهب اليه عمر من ان
 الميت يعذب بكاؤه وله وذلك
 ان بكاء الانسان وضحه وحزنه
 وسروده من الله يظورها فيه
 فلا أثر له فى ذلك فعند ذلك
 سكت ابن عمر قال ابن أبي مليكة
 والله ما قال ابن عمر شيئا بعد ذلك
 قال الطيب وغيره ظهرت لابن
 عمر الحجة فسكت مذعنا لکن
 قال الزين بن المنير سكونه لا يدل
 على الأذعان فعمله كره المجادلة
 وقال القرطبي ليس سكونه لشك
 طرأ له بعد ما صرح برفع الحديث
 ولكن احقل عنده ان يكون
 الحديث قابلا للتأويل ولم يتعين
 له محله عليه اذ ذلك أو كان

الجلس لا يقبل المارة ولم تمنع الحاجة الى ذلك حيثئذ وان ابن عمر فهم من استشهدا ابن عباس فاجاب
بالاية قبول روايته لانها يمكن ان يمسك بها في ان الله ان يعذب بالاذن ويكون بكاء الحى علامة لذلك أشار الى ذلك الكرماني
وقال الخطابي الرواية اذا ثبت لم يكن في دفعها سبيل بالظن وقد رواه عمر وابنه وليس فيها حكاية عائشة ما يرفع روايته - ما
لجواز ان يكون الخبران صحيحين معا ولا منافاة بينهما - ما قالته انما نلزمه العقوبة بما تقدم من وصيته اليهم به وقت حياته
وكان ذلك منهم ورا من مذهبهم ووجود في اشعارهم كقول طرفة بن العبد

اذا مت فانعمي بما انا اهل * وشق على الجيب يا ابنة معبد وعلى ذلك حمل الجهور وقوله ان الميت لم يعذب بيبكاه اهل عليه
وبه قال المنزني و ابراهيم الحربي وآخرون من الشافعية وغيرهم فاذا لم يوص به الميت لم يعذب قال الرافي ولان نقول ذنب
الميت الامر بذلك فلا يخلف عذابه بامتناعهم وعدمه واجيب بان الذنب على السبب يعظم بوجود المسبب وشاهده حديث
من سن سنة سيئة وقيل التعذيب توبيخ الملائكة له بما يتدبه اهل بيته كما روى أحمد من حديث أبي موسى مرفوعا الميت
يعذب بيبكاه حتى اذا قالت النسائحة واعضدها وانصرها واكسياه جبذ الميت ٢٩٥ وقيل له انت عضدها انت ناصرها

انت كاسمها وقال الشيخ أبو حامد الاصح انه محمول على الكافر وغيره من أصحاب الذنوب (عن عائشة رضي الله عنها فأتت من النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم على يهودية يكي عليها أهلها فقال انهم يميكون عليها وانها التعذب في قبرها) بكفرها في حال بكاه أهلها لا بسبب البكاه (عن المغيرة بن شعبه) رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان كذبا على ليس كالكذب على أحد) غيري قال في الفتح معناه ان الكذب على الغير قد اف واستعمل خطبه وليس الكذب عليه بالغا مبلغ ذلك في المسمولة واذا كان دونه في المسمولة فهو أشد منه في الاثم وهذا التقدير يندفع اعتراض من أوردان الذي يدخل عليه الكاف أعلى وكذلك لا يلزم من اثبات الوعيد المذكور على الكذب عليه ان يكون الكذب على غيره مما يحل يستدل على تحريم

فاخير كل رجل منهم بما رأى فجاءهم عمر على أربع تكبيرات وروى أيضا من طريق ابراهيم النخعي انه قال اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيت أبي مسعود فاجتمعوا على ان التكبير على الجنائز أربع وروى أيضا بسنده الى الشعبي قال صلى ابن عمر على زيد بن عمر وأمة أم كاثوم بنت علي فكبير أربع وخلفه ابن عباس والحسين بن علي وابن الحنفية قوله كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبرها استدلل به من قال ان تكبير الجنائز خمس وقد حكاه في البحر عن العشرة جميعا وأبي ذر وزيد بن أرقم وحذيفة وابن عباس ومحمد بن الحنفية وابن أبي ليلى وحكاه في المبسوط عن أبي يوسف وفي دعوى اجماع العشرة نظرا لان صاحب الكافي حكى عن زيد بن علي القول بالاربع واستدلوا أيضا بحديث حذيفة الآتي وبما تقدم عن جماعة من الصحابة قالوا والخمس زيادة تقيم قبولها لعدم منافاتها وأورد عليهم انه كان يلزمكم الاخذ بأكثر من خمس لانها زيادة وقد وردت كما أخرجه البيهقي عن أبي وائل وقد تقدم ورجح الجهور ما ذهبوا اليه من مشروعية الاربع عرجات أربعة الاول انها ثبتت من طريق جماعة من الصحابة أكثر عددا من روى منهم الخمس الثاني انها في الصحيحين الثالث انه أجمع على العمل بها الصحابة كما تقدم الرابع انها آخر ما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم كما أخرج الحاكم من حديث ابن عباس بلفظ آخر ما كبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الجنائز أربع وفي اسناده القران بن سلمان وقال الحاكم بعد ذلك الحديث ليس من شرط الكتاب ورواه أيضا البيهقي باسناد فيه النضر بن عبد الرحمن وهو ضعيف وقد تفرده به كما قال البيهقي قال الحافظ وروى هذا اللفظ من وجوه أخر كلها ضعيفة وقال الاثرم ورواه محمد بن معاوية النيسابوري عن أبي الملق عن معمر بن مهران عن ابن عباس وقد سألت أحمد عنه فقال سمعته هذا روى أحاديث موضوعة منها هذا واستعظمه وقال كان أبو الملق أنقى لله وأصح حديثا من ان يروى مثل هذا وقال حرب عن أحمد هذا الحديث انما رواه محمد بن زياد الطحمان وكان يضع الحديث وقال ابن القيم قال أحمد هذا كذب ليس له أصل اه ورواه ابن الجوزي في الناسخ والمنسوخ من طريق ابن شاهين عن ابن عمر وفي اسناده زافر بن الحرث عن أبي

الكذب على غيره بدليل آخر والفرق بينهما ان الكذب عليه توقع فاعله يجمل النار عليه مسكنا بخلاف الكذب على غيره والله أعلم فانه (من كذب على متعمدا فإمته بقوا) فليخذ (مقعدته) مسكنه (من النار) فهو أشد في الاثم من الكذب على غيره لكونه مقتضيا ماباقي الى يوم القيامة (سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من نجا عليه يعذب بما نجا عليه) أي بالنياحة قال العيني ما في هذه الرواية لامة لأي يعذب مدة النوح عليه ولا يقال ما ظرفية وفي تقديم المغيرة قبل تحديدته بتحريم النوح ان الكذب عليه صلى الله عليه وآله وسلم أشد من الكذب على غيره اشارة الى ان الوعيد على ذلك ينعنه ان

يخبر عنه عالم يقل رروانه الاربعة كوفيون وفيه الحديث والعنفنة والقول والسمع وأخرجه مسلم في الجنائز وكذا
 الترمذي (عن عبد الله بن مسعود) رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس من أهل
 سنتنا وطريقنا ولا من المحدثين بهدينا وليس المراد أخرجه من الدين لأن المعاصي لا يكفر بها عند أهل السنة نعم يكفر
 باعتقاد حلولها ولكن فائدة إرادته بهذا اللفظ المبالغ في الردع عن الوقوع في مثل ذلك كما يقول الرجل لولده عند معانته
 لست منك ولست مني أي مأت على ٢٩٦ طريقتي وعن سفيان أنه كره الخوض في ثأويله وقال ينبغي أن يمسك عنه

ليكون أوقع في النفوس وأبلغ
 في الزجر وقال ابن المنذر التأويل
 الأول يستلزم أن يكون الخبر
 إجماعاً ورد عن أمه وجودي
 وهذا أيضاً يابى كلام الشارع
 عن الجمل عليه والاولى أن يقال
 المراد أن الواقع في ذلك يكون
 قد تعرض لأن يجر ويعرض
 عنه فلا يختلط بجماعة السنة
 تأدياً بالله على استصحابه حالة
 الباهلية التي فيها الاسلام
 فهو ذاك أولى من الحمل على
 ما يستفاد منه قدران على الفعل
 الموجود وقيل المعنى ليس
 على ديننا الكامل أي أنه خرج
 من فرع من فروع الدين وان
 كان معه أصل حكمه ابن العربي
 قال الحافظ ويظهر لي أن هذا
 التقى يفسره التبري الوارد في
 حديث أبي موسى قال برئ منه
 صلى الله عليه وآله وسلم وأصل
 البراءة الانفصال من الشيء فسكانه
 قوله بان لا يدخله في شفاعته
 مثلاً وقال المهلب قوله أنابريء
 أي من فاعل ما ذكر وقت ذلك

العلاء عن ميمون بن مهران عنه قال ابن الجوزي وخالفه غيره ولا يثبت فيه شيء ورواه
 الحرث بن أبي أسامة عن جعفر بن حمزة عن قرات بن السائب عن ميمون بن مهران عن
 ابن عمر نحوه ويجاب عن الأول من هذه المرحجات والمثالي منها بأنه انما يرجح بها
 عند التعارض ولا تعارض بين الأربع والخمس لأن الخمس مشقة على زيادة غير معارضة
 وعن الرابع بأنه لم يثبت ولو ثبت لمكانه يرفع النزاع لأن اقتضاه على الرابع لا ينفى
 مشروعية الخمس بعد ثبوتها عنه وغاية ما فيه جواز الأمرين نعم المرح الثالث أعني
 إجماع الصحابة على الأربع هو الذي يعمل عليه في مثل هذا المقام إن صح والآخر لا يخلو
 بالزيادة الخارجية من مخرج صحيح هو الرابع وفي المسألة أقوال أخر منها ما روى عن أحمد
 ابن حنبل أنه لا ينقص عن أربع ولا يزداد على سبع ومنها ما روى عن بكر بن عبد الله المزني
 أنه لا ينقص عن ثلاث ولا يزداد على سبع ومنها ما روى عن ابن عمر أنه قال التكبير
 تسع وسبع وخمس وأربع وكبر ما كبر الامام روى ذلك جماعة ابن المنذر ومنها ما روى
 عن أنس أن التكبير الجنائز ثلاث كما روى عنه ابن المنذر أنه قيل له أن فلاناً كبر ثلاثاً فقال
 وهل التكبير إلا ثلاث وروى عنه ابن أبي شبة أنه كبر ثلاثاً لم يزد عليها وروى عنه عبد
 الرزاق أنه كبر على جنازة ثلاثاً ثم انصرف فأسبغ فقالوا له يا أبا حمزة أنك كبرت ثلاثاً فقال
 فصفو افسفو أفكبر الرابعة وروى عنه البخاري تعليقه ما نحو ذلك وجمع بين الروايات عنه
 الحافظ بأنه إما كان يرى الثلاث مجزئة والأربع أكمل منها وإما بان من أطلق عنه الثلاث
 لم يذكر الأولى لأنها افتتاح الصلاة (وعن حذيفة أنه صلى على جنازة فكبّر خمسة ثم انفت

فت قال ما نسيت ولا وهت ولكن كبرت كما كبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على جنازة
 فكبر خمساً وأحد وعن علي أنه كبر على سهل بن حنيف سراً وقال أنه سمع بدرارواه
 البخاري وعن الحكم بن عتيبة أنه قال كانوا يكبرون على أهل بدر خمساً وسبعاً ورواه
 سعيد في سننه) حديث حذيفة ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه وفي أسناده يحيى
 ابن عبد الله البخاري وهو متسكّم عليه والآخر المذكور عن علي هو في البخاري حافظ أنه
 كبر على سهل بن حنيف زاد البرقاني في مسخره ما وكذا ذكره البخاري في تاريخه
 وسعيد بن منصور ورواه ابن أبي خيثمة من وجه آخر عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الله بن

الفعل ولم يرد فيه عن الاسلام قات بينهم ما واسطة تعرف مما تقدم أول الكلام وهذا يدل على
 تحريم ما يأتي من شق الجيب وغيره وكان المسبب في ذلك ما تضمنه ذلك من عدم الرضا بالقضاء وان وقع التحريم بالاستحلال
 مع العلم بالتحريم أو التخطئة مثلاً ما وقع فلا مانع من حمل النبي على الإخراج من الدين (من اظم الحدود) جمع خذها في
 العمدة وانما جاع وان كان ليس للانسان الاخذان فقط باعتباره إرادة الجمع فيكون من مقابلة الجمع بالجمع وإما على حد
 قوله تعالى وأطراف النهر وقول العرب شابت مفارقة وليس الامه فرق واحد قال في الفتح خص الخلد بذلك لكونه الغالب

والا فضر ببقية الوجه داخل في ذلك (وشق الجيوب) جع جيب من جابه أى قطعه قال تعالى وثمود الذين جابوا الصخر بالواد وهو ما يفتح من الثوب ليدخل فيه الرأس للبه والمراد اكمل فكه الى آخره وهى من علامات التسخن (ودعاب دعوى) أهل (الجاهلية) أى من النجاسة ونحوها وكذا الندبة والجاهلية هى زمان الفترة قبل الاسلام بان قال فى بكانه ما يقولون مما لا يجوز شرعا كواجبلاء وأعضاده وكذا الدعاء بالويل والثبور وخص الجيب بالذكى فى الترجمة دون أخويه تنبيه على ان النبى الذى حاصبه التبرى يقع بكل واحد من الثلاثة ولا يشترط فيه ٢٩٧ وقوعها معا أو بؤيده رواية اسم بالفظ

أوشق الجيوب أو دعا الخ ولان شق الجيب أشدها فجمع ما فيه من خسارة المال فى غير وجهه ورواه هذا الحديث كوفيون وفيه رواية تابعى عن تابعى عن صحابى والتحديث والعنة والقول وآخرجه أيضا فى مناقب

قريش والجنائز ومسلم فى الايمان والترمذى فى الجنائز وكذا النسائى وابن ماجه (عن سعد ابن أبى وقاص رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يودنى عام حجة الوداع) سنة عشر من الهجرة (من وجع) اسم لكل مرض (اشدبى) أى قوى على (فقلت) الى قد بلغنى من الوجع (الغاية) (وأنا ذومال ولا يرثنى) من لولد (الابنت) باماء المجزورة بالاباء قيل هى عائشة وقيل انها أم الحكم الكبرى قيل ما كانت له عصة وقيل مهنه لا يرثنى من أصحاب القروىض سواها وقيل من اللهاموهذا قاله قبل أن يولده الذكور (أفأصدق بثلثى مالى قال لا) تصدق بالثلثين (فقلت)

مغفل فقال خسا وروى البيهقى عنه انه كبر على أبى قتادة سبعا وأقال انه غلط لان أبا قتادة عاش بعد ذلك قال الحافظ وهذه له غير قاذبة لانه قد قيل ان أبا قتادة مات فى خلافة على وهذا هو الراجح اهـ وقول الحكم بن عتيبة أو رده الحافظ فى التخصيص ولم يتكلم عليه وقد تقدم الخلاف فى عدد التكبير وما هو الراجح وفى ذلك دليل على استحباب تخصيص من له فضيلة باكثر التكبير عليه وكذلك فى رواية الحكم بن عتيبة عن السلف وقد تقدم من فعله صلى الله عليه وآله وسلم بصلاته صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك

(باب القراءة والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها)

(عن ابن عباس انه صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وقال لتعلموا الله من السنة رواه البخارى وأبو داود والترمذى وصححه والنسائى وقال فيه فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر فلما فرغ قال سنة وحق * وعن أبى امامة بن سهل انه اخبره رجل من أصحاب النبى صلى الله عليه وآله وسلم ان السنة فى الصلاة على الجنازة أن يكبر الامام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبير الاولى سرائى نفسه ثم يصلى على النبى صلى الله عليه وآله وسلم ويخلص الدعاء الجنازة فى التكبيرات فلا يقرأ فى شئ ممن ثم يمسك سرائى نفسه رواه الشافعى فى مسنده * وعن فضال بن ابى امامة قال قرأ الذى صلى على أبى بكر وعمر بفاتحة الكتاب رواه البخارى فى تاريخه) حديث ابن عباس أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وحديث أبى امامة بن سهل فى اسناده مطرف ولكنه قد قواه البيهقى بما رواه فى المعرفة من طريق عبد الله بن أبى زياد الرضاوى عن الزهري عنه وأخرج نحوه الحاكم من وجه آخر وأخرجه أيضا النسائى وعبد الرزاق قال فى الفتح واسناده صحيح وليس فيه قوله بعد التكبير ولا قوله ثم يمسك سرائى نفسه ولكنه أخرجه الحاكم نحوه وفى الباب عن ابن عباس حديث آخر عند الترمذى وابن ماجه ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم قرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب وفى اسناده ابراهيم بن عثمان أبو شبة الواسطى وهو ضعيف جدا وقال الترمذى لا يصح هذا عن ابن عباس والصحيح عنه قوله من السنة وعن أم شريك عن ابن ماجه قالت أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب وفى

٣٨ نيل ث أتصدق (بالشطر) أى بالنصف (فقال لا) تصدق بالشطر (ثم قال الثلث) أى يكفيك الثلث أو المشروع الثالث أو الثالث كاف والنصب على الاغراء أو بفعل مضمر أى أعط الثلث (والثالث كبير) بالباء (أو) قال (كثير) بالهاء (انك أن تذر) أى تترك (ورثتك أغنياء) يخبر من أن تذرهم عالة (فقرأ) (بمكة ففون الناس) بطلبون الصدقة من أكف الناس أو يسألونهم بكفهم ثم عطف على قوله أن تذر ما هو عليه للتمسك عن الوصية بما كثر من الثلث فقال (وانك أن تنفق نفقة تبتغى بها وجه الله) أى ذاته الشريفة (الاجرت) مبنيا للمفعول (بها) أى بثلث النفقة (بها) ما تجعل

اي الذي تجمله (في امرئك) وفيه ان المباح اذا قصده وجهه الله صار طاعة وبشأن عليه وقد تبه عليه باخس الحظوظ
الدينية التي تكون في العادة عند الملاعبة وهو رضع الماتحة في فم الزوجة فاذا قصد بابعاد الاشياء عن الطاعة وجه الله ويحصل
به الاجر فغيره بالطريق الاول قال سعد (فقلت يا رسول الله) منيما للامعة قول يعني بمكة بعد اصحابي المنصرفين معك (بعد
اصحابي قال) صلى الله عليه وآله وسلم (انك لن تتخلف) بعد اصحابك (فتعمل عملا صالحا الا اردت به) أي بالعمل الصالح (درجة
ورفعة ثم لمالك أن يخاف) أي بان يطول ٢٩٨ عمرك أي انك لن تموت بمكة وهذا من اخباره صلى الله عليه وآله وسلم بالمغيبات

فانه عاش حتى فتح العراق وامل
للتبرجي الا اذا وردت عن الله
ورسوله فان معناها التمتع قال
الداميني وفيه دخول أن على
خبر لممل وهو قليل فيحتاج الى
التأويل (حتى ينتفع بك أقوام)
من المسابن بما يتبعه الله على
يدبك من بلاد الشرك وبأخذه
المسلمون من الغنائم (ويضربك
آخرون) من المشركين الهالكين
على يدك وجندك (اللهم أمض)
من الامضاء وهو الانفاذ أي أقم
(لاصحابي هجرتهم) أي التي
هاجرة وها من مكة الى المدينة (ولا
تردهم على أعقابهم) بترك هجرتهم
ورجوعهم عن مسقطهم حالهم
فجيب قصدهم قال الزهري فيها
رواه أبو داود الطيالسي عن
ابراهيم بن سعيد عنه (الكن
البائس) الذي عليه أثر البؤس
أي شدة الفقر والحاجة (سعد بن
خولة بن ربي لرسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أن) بفتح الهمزة
(مات بمكة) أي لاجل موته بالارض
التي هاجر منها ولا يجوز الكسر على
ارادة الشرط لانه كان انتفضي وتم

اسناده ضعيف يسير كما قال الحافظ وعن ابن عباس حديث آخر أيضا عند الحاكم انه صلى
على جنازة بالابواب فكبر ثم قرأ الفاتحة رافعا صوته ثم صلى على النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ثم قال اللهم هذا عبدك وابن عبدك أصبح فقيرا الى رحمتك فانت غني عن عذابه ان
كان زاكافز كدوان كان خطا فاعقره اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده ثم كبر ثلاث
تكبيرات ثم انصرف فقال أيها الناس اني لم أقرأ عليكم أي جهر الا لعلوا انه سنة وفي
اسناده شرحبيل بن سعد وهو مختلف في تواتره وعن جابر عند التساق في المجتبى والحاكم
والشافعي وأبي يعلى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقرأ فيهم ابام القرآن وفي اسناد
الشافعي والحاكم ابراهيم بن محمد بن عبيد الله بن محمد بن عقيل وعنه محمد بن مسلمة عند
ابن أبي حاتم في العمل انه قال السنة على الجنازة ان يقرأ الامام ثم يقرأ أم القرآن في
نفسه ثم يدعو ويخاص الدعاء للميت ثم يكبر ثلاثا ثم يسلم ويصرف ويفعل من وراء ذلك
وقال سألت أبي عنه فقال هذا خطأ انما هو حبيب بن مسلمة قال الحافظ حديث حبيب في
المسند تدرك من طريق الزهري عن أبي امامة بن سهل باللفظ السابق قوله لتعلموا انه من
السنة فيه وفي بقية احاديث الباب دليل على مشروعية قراءة فاتحة الكتاب في صلاة
الجنازة وقد سكت ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن بن علي وابن الزبير والمسور بن مخرمة
وبه قال الشافعي وأحمد واسحق وبه قال الهادي والقاسم والمؤيد بالله ونقل ابن المنذر
أيضا عن أبي هريرة وابن عمر انه ليس فيها قراءة وهو قول مالك وأبي حنيفة واصحابه وسائر
الكوفيين واليه ذهب زيد بن علي والناصر وأحاديث الباب ترد عليهم واختلف الاولون
هل قراءة الفاتحة واجبة أم لا فذهب الى الاول الشافعي وأحمد وغيرهما واستدلوا
بحديث أم شريك الماتحة قدم وبالحديث المتقدمة في كتاب الصلاة كحديث لاهل صلاة
الايقنة الكتاب ونحوه وصلاة الجنازة صلاة وهو الحق قوله وسورة فيه مشروعية
قراءة سورة مع الفاتحة في صلاة الجنازة ولا يحصر عن الميم الى ذلك لان زيادة خارجة
من مخرج صحيح ويؤيد وجوب قراءة السورة في صلاة الجنازة الاحاديث المتقدمة في باب
وجوب قراءة الفاتحة من كتاب الصلاة فانه ظاهرة في كل صلاة قبل وجهر فيه دليل على
الجهر في قراءة صلاة الجنازة وقال بعض اصحاب الشافعي انه يجوز بالليل كاليامية وذهب
الجمهور الى انه لا يستحب الجهر في صلاة الجنازة وتمسكوا بقول ابن عباس المتقدم لم يقرأ

وهذا موضع الترجمة لكن نازع الامام علي البضاري بان هذا ليس من مراني الموفى وانما هو من اشفاق النبي صلى
الله عليه وآله وسلم من موته بمكة بعد هجرته منها وكان يهوى أن يموت بغيرها وكراهة ما حدث عليه من ذلك كقولنا نأثرنا لك
بما جرى عليك كانه يحزن عليه قال الزركشي ثم هو بتقدير تسليح ليس برفوع وانما هو مدرج من قول الزهري قال في الفتح
ويمكن أن يكون مراد البضاري هذا بعينه أي التحزن كانه يقول ما وقع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم فهو من التحزن
والنوجع وهو مباح وليس معارضه للنبي عن المراني التي هي ذكر اوصاف الميت اليائمة على تبيين الحزن وتجبيد البوعة وهذا

هو المراد بما أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث ابن أبي أوفى قال سئى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن
المرأى وهو عنه - د ابن أبي شيبة بالنظر ثم انان تراثى ولا شك ان الجامع بين الامرين التوجه والتحرز وبؤخذ من هذا التقرير
مناسبة ادخال هذه الترجمة في تضاعيف التراجم المتعلقة بحال من يحضر الميت اه وبعبارة القسطلانى المراد هنا توجهه صلى
الله عليه وآله وسلم وتحضره على سعد لكونه مات بمكة بعد الهجرة منه الامدح الميت وذكر محاسنه الباعث على تبيح الحزن اذ
الاول مباح بخلاف الثاني فانه منسب عنه وقد أطلق الجوهرى الرئاع على عد ٢٩٩ محاسن الميت مع البكاء وعلى نظام الشعر

فيه والاوجه حمل النهى على
ما فيه تبيح الحزن كما مر أو على
ما يظهر فيه تبهم أو على فعله مع
الاجتماع له أو على الاكثار منه
دون ما عدا ذلك فغزال كثير من
الصحابة وغيرهم من العلماء
يقولونه وقد قالت فاطمة بنت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه
ما تقدم في هذا الكتاب وهذا
الحديث أخرجه البخارى ايضا
في المغازى والدعوات والشجرة
والطب والفسرائض والوصايا
والنفقات ومسلم فى الوصايا وكذا
أبو داود والترمذى والنسائى
وابن ماجه (عن أبي موسى)
الاشعرى (رضى الله عنه انه
وجع) أى مرض (وجعا) شديدا
(فغنى عليه ورأسه فى حجر امرأة
من أهله) بتثليث حاجر كفى
القاسموس أى حضمه ازا دم مسلم
فصاحت وله من وجه آخر انعى
على أبي موسى فاقبلت امرأته ام
عبد الله تصيح برنة وفى النسائى
هى أم عبد الله بنت أبي دومة وفى
تاريخ البصرة لعمر بن شبة ان
اسمها صفية بنت ديمون وان

أى جهر الانعوا والله سنة وبقوله فى حديث ابن امامة مر فى نفسه قوله بعد التكبيرة
الاولى فيه بيان محل قراءة الفاتحة وقد أخرج الشافعى والحاكم عن جابر بن جابر عن جابر بن جابر
وقرأهم القرآن بعد التكبيرة الاولى وفى اسناده ابراهيم بن محمد وهو ضعيف جدا وقد
صرح العراقى فى شرح الترمذى بان اسناده حديث جابر ضعيف قوله ثم يصلى على النبي
فيه مشروعية الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى صلاة الجنائز وبؤيد ذلك
الاحاديث المتقدمة فى الصلاة كحديث لاهل الصلاة ان لم يصلى على ونحوه وروى اسمعيل
القاسمى فى كتاب الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أبي امامة انه قال ان السنة فى
الصلاة على الجنائز ان يقرأ بفاتحة الكتاب ويصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم
يخلص الدعاء للميت حتى يفرغ ولا يقرأ الا مرة ثم يلم واخرجه ابن الجارود فى المنتقى قال
الحافظ ورجاله معزج اهم فى الصحيحين قوله ثم يلم سرافى نفسه فيه دليل على مشروعية
السلام فى صلاة الجنائز والاسرار به وهو صحيح عليه حكى ذلك فى البحر وأخرج البيهقى عن
ابن مسعود قال ثلاث كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعلهن تركهن الناس
احداهن التسليم على الجنائز من لى الله لم يلم فى الصلاة وله أيضا نحوه عن عبد الله بن أبي
أوفى فحصل من الاحاديث المذكورة فى الباب ان المشروع فى صلاة الجنائز قراءة الفاتحة
بعد التكبيرة الاولى وقراءة سورة ونكون أيضا بعد التكبيرة الاولى مع الفاتحة لقوله فى
حديث أبي امامة بن مسلم ويخلص الدعاء للميت فى التكبيرات ولا يقرأ فى شئ منهن ثم
يصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يرد ما يدل على تعيين موضعها والظاهر انها
تفعل بعد الدعاء ثم يكبر بقية التكبيرات ويستكثر من الدعاء بينهن للميت بخلافه ولا
يشغل بنبى من الاستغسانات التى وقعت فى كذب الفقه فانه لا مستند لها الا الاختيلات
ثم بعد فرائضه من التكبير والدعاء المأثور بسلام وقد اختلفت فى مشروعية الرفع عند كل
تكبيرة فذهب الشافعى الى انه يشرع مع كل تكبيرة وحكاها ابن المنذر عن ابن عمر وعمر
ابن عبد العزيز وعطاء وسالم بن عبد الله وقيس بن أبي حازم والزهرى والاوزاعى وأحمد
واحق واختاره ابن المنذر وقال الثورى وأبو حنيفة وأصحاب الرأى انه لا يرفع عند سائر
التكبيرات بل عند الاولى فقط وعن مالك ثلاث روايات الرفع فى الجميع وفى الاولى فقط
وعنده فى كلها وقالت المعتزلة منه فى كلها الصحيح الاولون بما أخرجه البيهقى عن ابن عمر قال

ذلك وقع حيث كان أبو موسى امير على البصرة من قبل عمر بن الخطاب رضى الله عنه (لم يستطع) أبو موسى (ان يرد عليهم اشبا
قيا فأفاق قال أنا) ولعمري والمسمى الى (برى) ومن برئ منه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وآله (وسلم برئ من الصالحين) بالاداء الملهة والقاف أى الرفعة صوتهم فى المصيبة ويقال فيه بالسبين بدل الصاد ومنه قوله
تعالى سلقوكم بالنسبة حداد وعن ابن الاعرابى الصلح فيرب الوجه حكاه صاحب المحكم والاول أشهر (والخالقة) التى تخلق
شعرها عند المصيبة (والشاقة) التى تشق قلوبها وافظ أبى صغرة عنه بدم مسلم أنا برى ومن خلق وخلق وخلق أى خلق شعره وخلق

صوته أقرقه وتفرقوا به وقد تقدم الكلام على المراد بهذه البراءة قبل ذلك وهو موضع الترجمة قوله والحالقة وخصمها بالذكر
 دون غيرها لكونها أوسع في حق التساوي برئ بكسر الراءين بالفتح قال القاضي برئ من فعله من أو عابست وجبت من العوبة
 أو من عوبة ما زمني من يسانه وأصل البراءة لا تنهال وليس المراد المتبرئ من الذين وانظروا ح منه قال النووي ويحتل أن يراد
 به ظاهره وهو البراءة من فاعل هذه الأمور وعنده ابن ماجه وصححه ابن حبان عن أبي امامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم لمن التماسه وجهه أو الشاقة جيبها ٣٠٠ والدائمة بالويل والتبورق (عن عائشة رضي الله عنها قالت لما جاء النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قتل) زيد (بن حارثة) قتل (جعفر) ابن أبي طالب (و) قتل عبد الله (ابن رواحة) في غزوة مؤتة (جاس) أي في المسجد كافي رواية أبي داود (يعرف فيه الحزن) قال الطيبي أي جالس حزينا وعدل إلى قوله يعرف ليدل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كظم الحزن كظم ما كان ذلك القدر الذي ظهر فيه من جبهة البشرية وهذا موضع الترجمة وهو يدل على الانباسة لان اظهاره يدل عليها نعم اذا كان معه شيء من اللسان أو اليد حرم قالت عائشة (وانا أنظر من صائر الباب) كلابن وتامر كذا في الرواية قال المازري والصواب صير الباب وهو المحفوظ كما في الجمل والشمس والقماموس وقال ابن الجوزي صير وصير بمعنى واحد وفي كلام الخطابي نحوه وفسرته عائشة أو من بعده بقوله (شق الباب) بالفتح أي الموضع الذي ينظر منه وفي تجويز الكرماني كسر الشين

الحفاظ بسند صحيح وعاقه البخاري ووصله في جزئ ريع الدين انه كان يرفع يديه في جميع تكبيرات الجنازة ورواه الطبراني في الأوسط في ترجمة موسى بن عيسى مرفوعا وقال لم يرده عن نافع إلا عبد الله بن محرز تفرد به عباد بن صهيب قال في التلخيص وهما ضعيفان ورواه الدارقطني من طريق يزيد بن هرون عن يحيى بن سعيد عن نافع عنه مرفوعا لكن قال في العلل تفرد برفعه عمر بن شبة عن يزيد بن حرون ورواه الجماعة عن يزيد موقوفا وهو الصواب وروى الشافعي عن سمعانة بن وردان يذكر عن أنس انه كان يرفع يديه كلما كبر على الجنازة وروى أيضا الشافعي عن عروضة وابن المسيب مثل ذلك قال وعلى ذلك أدركنا أصل العلم يلدنا واحتج القائلون بأنه لا يرفع يديه إلا عند تكبيرة الافتتاح بما رواه الدارقطني من حديث ابن عباس وأبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كان اذا صلى على الجنازة رفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود قال الحفاظ ولا يصح فيه شيء وقد صح عن ابن عباس انه كان يرفع يديه في تكبيرات الجنازة ورواه سعيد بن منصور اه واحضوا أيضا بما أخرجه الترمذي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر على جنازة فرفع يديه في أول تكبيرة ووضع اليمنى على اليسرى وقال غريب وفي اسناده يزيد بن سنان الرهاوي وهو ضعيف عند أهل الحديث والحاصل انه لم يثبت في غير التكبيرة الأولى شيء يصلح للاحتجاج به عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأفعال الصحابة وأقوالهم لا حاجة فيها فيمنعني أن يقتصر على الرفع عند تكبيرة الاحرام لانه ليس شرع في غيره إلا عند الاقتداء من ركن إلى ركن كافي سائر الصلوات ولا انتقال في صلاة الجنازة

(باب الدعاء للميت وما ورد فيه)

(عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا صليتم على الميت فأخسروا الدعاء رواه أبو داود وابن ماجه) وعن أبي هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى على جنازة قال اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهداونا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذکرنا وأنتا إنا لله اللهم من أحبيته منا فأحيه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان رواه أحمد والترمذي ورواه أبو داود وابن ماجه وزاد اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده الحديث الاول أخرجه أيضا ابن حبان وصححه والبيهقي وفي اسناده ابن

أنظر لانه يصير معناه الناحية وليست عبارة هنا كناية عليه ابن التبر (فاناه) صلى الله عليه وآله وسلم (رجل) قال الحفاظ الحق لم أقف على أمه وكان تدأبهم عند المواقف في حقهم من غمض عائشة منه (فقال ان نساه جعفر) امره أنه أحياه بنت عيسى الخنعمية ومن حضر عندها من النساء من أقارب جعفر وأقاربهم ومن في صنها من وليس بلغعصر امرأه غير أسماء كذا كره العلماء بالاختبار (وذكر بكاهن) أي يبكين عليه برفع الصوت والنباح أو ينحن ولو كان مجرد بكاء لم ينه عنه لانه راحة وفي النظم قد أكرم بكاهن (فأمره ان ينه عن فهاهن) (فذهب) فنهاهن فلم يطمع منه لكونه لم يستند اليه في الصلاة لله صلى الله عليه وآله وسلم

(ثم أنما) أي أتى الرجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المرة (الثانية) فقال انهن (لم يطعنه) حكاية قول الرجل أي نهيتهن فلم يطعنني (نقال) صلى الله عليه وآله وسلم (انقض) فانهن فذهب فنهان فلم يطعنه لجهل ذلك على أنه من قبل نفس الرجل (فأنما) أي الرجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المرة (الثالثة) قال والله غلبتنا يا رسول الله فرغت (عائشة) (أه) صلى الله عليه وآله وسلم (قال) للرجل السلام ينتمين (فاحت) أمر من حدثا يحشو بضم الشاء وبكسرهما أيضا من حتى يحشى (في أنواهن التراب) ليدخل النوح فلا يتمكن منه أو المراد به المبالغ في الزجر قالت عائشة ٣٠١ (نقلت ٣) للرجل (أرغم الله ذلك) أي أصقه بالرغام وهو التراب أهانة وذلا.

ودعت عليه من جنس ما أمر ان يفعله بالنسوة لجهلهم من قرأت الحلال أنه أخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم بكثرة تردده اليه في ذلك (لم تفعل) ما أمرك به (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي من نهيتهن وان كان نهان لانه لم يترتب على فعله الاحتثال فمكانه لم يفعله أولم يفعل الخشو بالتراب (ولم تترك) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من العناء) أي المشقة والتعب قال النووي معناه أنك فاصر عما أمرت به ولم تجربته صلى الله عليه وآله وسلم بأنك فاصر حتى يرسل غيرك ويستريح من العناء قال الحافظ وفي الحديث جواز الجسوس للعزاة يستكنة وقار وجواز نظر النساء المحتجيات الى الرجال الاجانب وزاد في باب أحكام المساجد فقال وأجاب من منع بان عائشة كانت اذ ذاك صغيرة وفيه نظر لان ذلك كان بعد نزول الحجاب وادعى بعضهم النسخ بحديث أفعميا وان أنتمأوه

استحق وقد عنع ولكن أخرجه ابن حبان من طريق أخرى عنه مصرحاً بالسمع والحديث الثاني أخرجه أبضا النسائي وابن حبان والحاكم وقال وله شاهد صحيح من حديث عائشة نحوه وأخرج هذا الشاهد الترمذي وأعله بكرمة بن عمار في اسناد حديث الباب يحيى بن أبي كثير عن أبي سامة عن أبي هريرة قال أبو حاتم الحافظ لا يذكرون أباهريرة انما يقولون أبو سامة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل لا يوصله بكراي هريرة لا غير متقن والصحيح انه مرسل وقال الترمذي روى هذا الحديث هشام الدستوائي وعلى بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سامة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل اه وقد رواه يحيى بن أبي كثير من حديث أبي ابراهيم الاشملي عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل حديث أبي هريرة أخرجه من هذا الوجه أحمد والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح وقال أصح الروايات في هذا يحيى بن أبي كثير عن أبي ابراهيم الاشملي عن أبيه وسأله عن اسم أبي ابراهيم فلم يعرفه وقال أبو حاتم أبو ابراهيم مجهول اه ولكن جهالة الصابي غير قاذحة وقد أخرجه الترمذي والحاكم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سامة عن عائشة ولكن في إسناده هذه الطريق ~~ع~~ وكومة بن عمار كاذبة قدم وأخرجه أيضا الترمذي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد توهم بعض الناس ان ابا ابراهيم الاشملي هو عبد الله بن أبي قتادة قال الحافظ وهو غلط لان ابا ابراهيم من بني عبد الاشملي وأبو قتادة من بني سامة وفي الباب عن أبي هريرة حديث آخر عند أي داود والنسائي انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاته على الجنائز يقول اللهم أنت ربها وأنت خلقتها وأنت هديتها وأنت قبضت روحها وأنت أعلم بسرها ولا نيتهم جنة شفعاء فاغفر لها وعن عوف بن مالك ورواه وسيايمان قوله فأخلصه والى الدعاء فيه دليل على انه لا يتعين دعاء مخصوص من هذه الادعية الواردة وأنه ينبغي للمصلي على الميت أن يخص الدعاء له سواء كان محمدا أو مسيحيًا فان ملابس المعاصي أحوج الناس الى دعاء اخوانه المسلمين وأفقرهم الى شفاعتهم ولذلك قدموه بين أيديهم وجاؤا به اليهم لا كما قال بعضهم ان المصلي يلعن الفاسق ويقتصر في المتبس على قوله اللهم ان كان محسنا فزده احسانا وان كان مسيئا فافان أو لى بالنعو عنه فان الاول من اخلاص السب لامن اخلاص الدعاء والثاني من باب

حديث مختلف في صحته اه وتأديب من نهي عالا ينبغي له فعله اذ لم ينهه وجواز ايمين لما كيد الخيرو هذا الحديث أخرجه ايضا في الجنائز والغازي ومسلم في الجنائز وكذا أبو داود والنسائي (عن أنس رضي الله عنه قال مات ابن لابي طلحة) زيد بن مهمل الانصاري وأبوه أبو عمر صاحب النعير كما قاله ابن حبان في روايته وغيره وكان غلاما صبيحا وكان أبو طلحة يحب به حبا شديدا فلما مرض حزن عليه حزنا شديدا حتى تضعف (وأبو طلحة خارج فلما رأته أم سليم وهي أم أنس بن مالك) انه قد مات هيأت شيئا أعدت طعاما وأصلحته أهبات شيئا من حاله لترتبت لزوجها تعبر بها الجماع أهبات أمر الصبي بان غسله ٣ من ههنا الى آخر الرواية زاده الامام الشارح حفظه الله تعالى على ما في الزيدى انما لا فائدة اه

وكنيته وحفظه وصحت عليه فوالله في بعض طرق الحديث في أولي (ونحوه) أي جعلته (في جانب البيت فلما جاء أبو طلحة قال) لها (كيف الغلام قالت قد هدأت) أي سكنت (نفسه) يسكون النافذ واحدة النفس تعني ان نفسه كانت قاطعة بمنزلة لعارض المرض فسكنت بالموت وظن أبو طلحة ان مراده اسكنت بالنوم لوجود العافية ولا يذره حتى يذهب عنه باستقائه التاء أي يمكن لان المريض يكون نفسه عاليا فاذا زال مرضه سكن وكذا اذا مات وفي رواية معه رعن ثابت أمسي دانا (وأرجو أن يكون قد استراح) تعني ام ساهم من نكد ٣٠٢ الدنيا وقهره ولم تجزم بكونه استراح أدبا ولم تكن عالمة ان الطفل لا عذاب عليه ففوضت الامر الى الله تعالى مع وجود رجائهم بانه استراح من نكد الدنيا قال أنس (وظن أبو طلحة انها صادقة) بالنسبة الى ما فيه من كلامها والا فهي صادقة بالنسبة الى ما أرادت بما هو في نفس الامر ولذا ورد ان في المعارض لمنه ووجه من الكذب والمعارض ما احتمل معنيين وهذا من أحسن ما قاما أخبرتك بكلام لم تكذب فيه لكنهما ورتبه عن المعنى الذي كان يحزنهم ألا ترى ان نفسه قد هدأت بكما قالت بالموت وانقطاع النفس وأوهمة انه استراح من قلقه وانما هو من هم الدنيا وقهر مشروعية المعارض الموهمة اذا دعت الضرورة اليها وشرط جوازها ان لا تبطل حق مسلم (قال) أنس (فيات) معها أي جامعة (فلما أصبح اغتسل) وفي رواية أنس ابن سيرين فقربت اليه فتدشى ثم احباب منه وفي رواية جابر بن ثابت ثم تطيبت وزاد جعفر عن ثابت فتعرضت له حتى وقع بها وفي رواية سليمان عن ثابت ثم

الغفور يرض باعتبار المسمى لا من باب الشفاعة والسؤال وهو تحصيل المعاصل والميت غنى عن ذلك قوله فأحبه على الاسلام هذا اللفظ هو النابت عند الاكثر وفي سنن أبي داود فأحبه على الايمان ورفعته على الاسلام واعلم ان ذلك وقع في كتب الفقه ذكر ادعية غير المأثور عنه صلى الله عليه وآله وسلم والتكاثب بالنابت عنه أولى واختلاف الاحاديث في ذلك محمول على انه كان يدعو لميت بدعاء ولا آخر يا آخر والذي أمر به صلى الله عليه وآله وسلم اخلاص الدعاء (فائدة) اذا كان المصلى عليه طفلا استحب أن يقول المصلى اللهم جعله لنا سافرا وطرطا وأجر اروي ذلك البيهقي من حديث أبي هريرة روى عنه سليمان في جامعه عن الحسن (وعن عوف بن مالك قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على جنازة يقول اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم نزله ووسع مدخله وأعد له بما عمل وبرد وقته من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته وقته فتنة القبر وعذاب النار قال عوف اذ كنت أن لو كنت أنا الميت لدعاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ذلك الميت رواه مسلم والنسائي وعن واثله بن الاسقع قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على رجل من المسلمين فسمعه يقول اللهم ان فلان بن فلان في ذمتك وحبل جوارلك فقه فتنة القبر وعذاب النار وأنت أهل الوفا والحمد اللهم فأغفر له وارحمه اذ أنت الغفور الرحيم رواه أبو داود الحديث الاول أخرجه أيضا الترمذي مختصرا والحديث الثاني أخرجه أيضا ابن ماجه وسكت عنه أبو داود والمندري وفي اسناده مروان بن جندب وفيه مقال قوله سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك قوله فسمعه وفي رواية مسلم من حديث عوف في حفظ من دعائه جميع ذلك يدل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جهر بالدعاء وهو خلاف ما صرح به جماعة من استحباب الاسرار بالدعاء وقد قيل ان جهره صلى الله عليه وآله وسلم بالدعاء لقصه تعليمهم وأخرج أحمد عن جابر قال ما أباح لنا في دعاء الجنائز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا أبو بكر ولا عمر وفسر أباح به في قدر قال الحافظ والذي وقف عليه باح يعني جهره والقاهران الجهر والامر بالدعاء جازان

تصنعت له أحسن ما كانت تمنع قبل ذلك فوقع بها وليس ما صنعت من التلطع وانما فعله اعانة لزوجها على الرضا قوله والتسليم ولو أعلمته بالامر في أول الحال لتسكده عليه وقته ولم يبلغ الغرض الذي أرادته منه واعلمها عند موت الطفل فثبت حقه من البكاء اليسير (فلما أراد) أبو طلحة (ان يخرج اعلمته انه قد مات) قال في الفتح زاد سليمان بن المغيرة عن ثابت كما عنده مسلم فقالت يا أبا طلحة أرايت لو ان قوما أعاروا أهل بيت عارية فطلبوا عاريهم ألهم ان يمنهم وهم قال لا قالت فاحتسب ابنك قال فغضب وقال تركني حتى تلطخت ثم أخبرني باني وفي رواية عبد الله فثبت يا أبا طلحة أرايت قوما أعاروا امتاعهم بداهم فيه

فاخذوه فمكناهم وتجدوا في انفسهم زاد حداد في رواية عن ثابت قالوا ان يردوها فقال ابو طلحة ليس اهم ذلك ان العارية مؤداة الى اهلها ثم اتفقتا فقالت ان الله اعارنا غلاما ثم اخذه منا زاد حداد فاسترجع (فصل في مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم اخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عما كان منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اهل الله ان يبارك لك في ليلة كذا) لعلها ينعفى عسى وفي رواية ليلتم ما وفي رواية انس اللهم بارك لهما وفيه تبيينه على ان المراد بقوله ان يبارك وان كان لفظه لفظ الخبر الدعاء وزاد في رواية انس بن سيرين فولدت غلاما وفي رواية عبد الله بن عبد الله ٣٠٣ فجاءت بعبد الله بن ابي طلحة فقال سمعان

(فقال رجل من الانصار) هو عناية بن رفاعه بن رافع بن خديج كما عند البيهقي وسعيد بن منصور (فرايت انها تسعة اولاد كلهم قد قرأ القرآن) وفي رواية لهما اى من ولاد ولدهما عبد الله الذي حملت به تلك اليلة من ابي طلحة كما في رواية عناية بن عدي بن منصور ومسلم والبيهقي بالنظر فولدت له غلاما قال عناية بن عدي فلقد رايت لذلك الغلام سبعة بنين قال في الفتح في رواية سفيان بن عيينة في قوله لهما اى على رواية ثبوتهما لان ظاهرهما انه من ولدهما بغير واسطة وانما المراد من اولاد ولدهما المدعوه بالبركة وهو عبد الله بن ابي طلحة وتعيينه العيني بعد ان ذكر عبارته باللفظ لهما فقال لانسلم التجوز في رواية سفيان لانه ما صرح في قوله قال رجل فرايت تسعة اولاد الخ ولم يقل رايت منهما اولاد تسعة اه فانظر ونعجب من هذا التعقيب وفي رواية سفيان تسعة بالهاء وفي رواية عناية سبعة بنين بتقديم السين على الواو حدة كلهم قد ختم

قوله واغسله بما وبلغ الخ هذه الالفاظ قد تقدم شرحها في الصلاة واعلم انه لم يرد تعين موضع هذه الادعية فان شاء المصلي جاء بما يشاء منهن سادعة اما بعد فراغه من التكبير او بعد التكبير الاولى او الثانية او الثالثة او بقية بين كل تكبيرتين او يدعوبين كل تكبيرتين بواحد من هذه الادعية ان يكون مؤذيا لجميع ما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم واما حديث عبد الله بن أبي أوفى الا في فليس فيه انه لم يدع الا بعد التكبير الرابعة انما فيه انه دعا بعد ها وذلك لا يدل على ان الدعاء مختص بذلك الموضع قوله ان فلان بن فلان فيه دليل على استحباب تسمية الميت باسمه واسم أبيه وهذا ان كان معروفا ولا يجعل مكان ذلك اللهم ان عبدك هذا أو نحو هو انظروا انه يدعو بهذه الالفاظ الواردة في هذه الاخاديت سواء كان الميت ذكرا أو أنثى ولا يحول الضمائر المذكرة الى صيغة التأنيث اذا كان الميت أنثى لان مرجعها الميت وهو يقال على الذكر والانثى (وعن عبد الله

ابن أبي أوفى انه ماتت ابنة له فكبر عليها أربعين قام بعد الرابعة قدر ما بين التكبيرتين بدعوتهم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع في الجفازة هكذا رواه احمد وابن ماجه بمعناه الحديث أخرجه أيضا البيهقي في السنن الكبرى وفي رواية كبر أربعين حتى ظننت انه سب كبر خمساً ثم سلم عن عبيدته وعن ثماله فلما انصرف فلما له ما هذا فقال انى لا يزيد على ما رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يصنع وهكذا كان يصنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الحارث بن ابي اسحق وفيه دليل على استحباب الدعاء بعد التكبير الاخرة قبل التسليم وفيه خلاف والراجح الاستحباب لهذا الحديث وقال الشافعي في كتاب البويطى انه يقول بعدها اللهم لا تحرمنا اجره ولا تقمنا بعده وقال ابو علي بن أبي هريرة كان المتقدمون يقولون في الرابعة اللهم ربنا اثنائى الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة وقنا عذاب النار وقال الهادي والقاسم انه يقول بعد الرابعة سبحان من سمحت له السموات والارضون سبحان ربنا الاعلى سبحانه وتعالى اللهم هذا عبدك وابن عبدك وفدصارا اليك وقد آتيناك مستندين لساننا اليك المغفرة فاغفر له ذنوبه وتجاوز عن سيئاته وألقه بنبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم اللهم وسع عليه قبره وافسح له أمره واذقه عذقه ورحمته يا كريم اللهم ارضفنا حسنة الاستعداد للمثل يومه ولا تقمنا بعده واجعل خير أعمالنا خيرا وخير أيامنا يوم نلقاك ثم يكبر الخامة ثم يسلم

القرآن بقيل لعل في احداها ما تصحفا وان المراد بالسمعة من ختم القرآن كله والتسعة من قرأ أعظمه وذكر ابن المديني من اسماء اولاد عبد الله بن ابي طلحة وكذا ابن سعد وغيره من اهل العلم بالانساب من قرأ القرآن رجل العلم اصبق واسمعيلى ويعقوب وعمر ومحمد وعبد الله وزيد والقاسم وزاد في الفتح عمارة وابراهيم وقال اربع من البنات وهذا الحديث أخرجه مسلم قال في الفتح وفي قصة ام سلمة هذه من الفوائد ايضا جواز الاخذ بالاسد وترك الرخصة مع القدرة عليها والتسليم عن المصائب وتزوين الميافز زوجها وتعرضها لطلب الجحاح منه واجتهادها في عمل مصالحه ومبشرين عمة المعارض

الموتة اذا دعت الضرورة اليها وكان الحامل لام سليم على ذلك المبالغة في الصبر والتسليم لامر الله ورجاء اخلافة عليهما ما فات
منهما فاعلم الله صدق نيتهما ما ساهوا واصلح لهما ذريتهما وفيه لجابة دعوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبيان حال ام سليم من
الجلد وجودة الرأي وقوة العزم وفي المغازي انها كانت تشهد القتال وتقوم بخدمة المحاربين الى غير ذلك مما اقرت به عن
معظم النسوة وان من ترك تشبه الله عوضه الله خيرا منه وكان لهما من حرة القلب وثبات الجنان الغاية القصوى فكانت تشهد
الحرب وتدأوى الجرحى وفي كتاب الادب ٣٠٤ بيان ما كان يسمى به غير الكنية التي اشتهر بها (وعنه) اي عن انس

*** (باب موقف الامام من الرجل والمرأة وكيف يصنع اذا اجتمعت انواع) ***

(عن سمرة قال ضلعت وراء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على امرأة مانت في نقاسها
بقام عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة وسطها وراه الجماعة * وعن أبي
غالب الجنائز قال شهدت أنس بن مالك صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة رجل فقام عند رأسه فاستأذنت
أن يجنازة امرأة صلى الله عليه وآله وسلم فقام وسطها ووقفا العبد من زياد العلوي فاستأذنت
قيامه على الرجل والمرأة قال يا أبا حمزة هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقوم
من الرجل حيث شئت ومن المرأة حيث شئت قال نعم رواه أحمد وابن ماجه والترمذي
وابوداود وفي لفظه فقال العلامة بن زياد هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي
على الجنائز كما لا شك بكبر عليه أربعين مرة ويقوم عند رأس الرجل وعشرة المرأة قال نعم
الحديث الثاني حسبه الترمذي وسكت عنه أبوداود والمذري والحاظ في النسخ
ورجال اسناده ثقات قوله وسطها بسكون السين وفيه دليل على ان المصلي على المرأة
الميتة يستقبل وسطها ولا منباعدة بين هذا الحديث وبين قوله في حديث أنس وعجينة
المرأة لان العجينة يقال لها اوسط وأما الرجل فالمشروع أن يقف الامام خلف رأس الميت
أنس المذكور ولم يصب من استدلل بحديث سمرة على انه يقام خلف اوسط الرجل والمرأة
وقال انه نص في المرأة ويقاس عليها الرجل لان هذا قيام من مصادم النقص وهو فاسد
الاعتبار ولا سيما مع تصريح من سأل أنساب الفرق بين الرجل والمرأة وجوابه عليه به قوله
نعم والى ما يقتضيه هذا الحديثان من القيام عند رأس الرجل ووسط المرأة ذهب
الشافعي وهو الحق وقال أبو حنيفة خذاه صدرهما وفي رواية خذاه وسطهما وقال مالك
خذاه الرأس منهم ما وقال الهادي خذاه رأس الرجل وندي المرأة واستدل بفعل علي
عليه السلام قال أبو طالب وهو رأي أهل البيت لا يحتج به فيه وحكي في البحر عن
القاسم انه يستقبل صدر المرأة ويمنه وبين السرة من الرجل قال في البحر بعد حكاية
الخلافة مؤيد المذهب اليه الهادي لنا اجماع العشرة أولى من استحسانهم انتهى وقد
عرفت ان الادلة دلت على ما ذهب اليه الشافعي وان ما عداه لا مستند له من المرفوع
الا مجرد الخطأ في الاستدلال أو التحويل على محض الرأي أو ترجيح ما فعله الصحابي على

(رضي الله عنه قال دخلنا مع
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
على أبي سيف) قال عباس بن
البراء بن اوس الانصاري وام
سيف زوجته هي ام بردة واسمها
خولة بنت المنذر (القين) وهو
المسدود ويطلق على كل صانع
يقال فان الشيء اذا صلحه (وكان
ظنه) اي زوج المرضعة
(لأبراهيم) ابن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لبنه وأصل الضر
من ظأرت الناقة اذا عطف على
غير ولدها واطلق ذلك على
زوجها لانه شار كها في تربيته
غالباً فأنشد رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم إبراهيم قبله
وشبهه) فيه مشروعية تقبيل
الولد وشبهه وليس فيه دليل على
فعل ذلك بالميت لان هذه انما
وقعت قبل موت إبراهيم عليه
السلام نعم روى أبوداود وغيره
انه صلى الله عليه وآله وسلم قبل
عثمان بن مظعون بعد موته
وحسبه الترمذي وروى البخاري
ان أبا بكر رضي الله عنه قبل
النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد

موته فلا صدقائه وأما به تقبيله (ثم دخلنا عليه) أي على أبي سيف (بعد ذلك) وأبراهيم يجوز بنفسه يخرجها ويدفعها ما
يكاد يقع الانسان ماله ويجوز به (فجعلت عينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تدر فان) أي يجزى دمه ما (فقال له) أي للنبي
صلى الله عليه وآله وسلم (عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه وأنت) أي الناس لا يصبرون عند المصائب ويتقبحون وأنت
(يا رسول الله) تفعل كفضلهم مع حذرك على الصبر ونم بك عن الجزع فاجابه صلى الله عليه وآله وسلم (فقال يا ابن عوف انما أي
الحالة التي شاهدتها مني) (رحمة) ورقة وثيقة على الولد تنبئ عن التأمل فيها هو عليه وليست بجزع وقلة صبر كما لو همت

(ثم أتبعه باباخرى) أي اتبع الدعوة الاولى بدعوة أخرى أو اتبع الكلمة الاولى الجملة وهو قوله انه ارسله بكلمة أخرى مفصلة (فقال صلى الله عليه وآله وسلم ان العين تدمع والقلب يحزن) لرقته من غير سخط لقضاء الله وفيه جواز الاخبار عن الحزن وان كان كتمه أولى وجواز البكاء على الميت قبل موته ثم يجوز بعده لانه صلى الله عليه وآله وسلم بكى على قبر بنت له رواء البخاري وزار قبر أمه فبكى وأبكى من حوله رواء مسلم ولكنه قبل الموت أولى بالجواز لانه بعد الموت يكون أسفا على ما فات وبعد الموت خلاف الاولى كذا نقله في المجموع عن الجمهور ولكنه نقل ٣٠٥ في الاذكار عن الشافعي والاصحاب انه مكره

لحديث فاذا رجمت فلا تذكروا
 باكية قالوا وما الوجوب يا رسول الله قال الموت رواء الشافعي وغيره ما يندم صحبة قال السبكي وينبغي أن يقال ان كان البكاء لرقعة على الميت وما يخفى عليه من عذاب الله وأهوال يوم القيامة فلا يكره ولا يكون خلاف الاولى وان كان للجزع وعدم التلميم للقضاء فيكره أو يحرم وهذا كما في البكاء بصوت اما مجرد دمع العين العاري عن القول والفعل الممنوعين فلا يمنع منه كما قال صلى الله عليه وآله وسلم (ولا تقول الا ما رضى ربنا) وفي رواية لا تقول ما يسيخط الرب أضاف الفعل الى الجارحة تنبيها على ان مثل هذا لا يدخل تحت قدرة العبد ولا يكففت الانكفاف عنه وكأن الجارحة امتنعت فصارت هي اذا فعله لاهو ولهذا قال (وانا بفرأق يا ابراهيم لحزنون) فعبر بصيغة المفعول لا بصيغة الفاعل أي ليس الحزن من فعله وانما يكون واقع بنا من غيرنا ولا يكف الانسان بفعله غيره

ما فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم واذا جاء نهر اقله بطل نهره مقل نعم لا يتم مجرد الفعل دلالة لا لوجوب ولكن التزاع فيها هو الاولى والاحسن ولا أولى ولا أحسن من السكينة التي فعلها المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم قوله العلامة بن زياد العلوي الذي في غير هذا الكتاب بجامع الاصول والكشاف وغيرهما العدوى وهو الصواب (وعن عمار مولى الحرث بن نوفل قال حضرت جنازة صبي وامرأة فقسم الصبي مما يلي القوم ووضعت المرأة رءوسهم في عليهم ما في القوم أبو سعيد الخدري وابن عباس وأبو قتادة وأبو هريرة فقامت عن ذلك فقالوا السنة رواء النسائي وأبو داود وعن عمار اياه ان أم كلثوم بنت علي وابنه يزيد بن عمر أخرجت جنازتهما فصلى عليهما أمير المدينة فجعل المرأة بين يدي الرجل واصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ كثير وعت الحسن والحسين وعن الشعبي ان أم كلثوم بنت علي وابنه يزيد بن عمر توفيا جميعا فأخرجت جنازتهما فصلى عليهما أمير المدينة فوئى بين رؤوسهما وأرجلها حين صلى عليهما ماروا الحماس بعد في سنته الحديث سكنت عنه أبوداود والمندري ورجال اسناده ثقات وأخرجه أيضا البيهقي وقال في القوم الحسن والحسين وابن عمر وأبو هريرة ونحوهم ثمانية ثمانين ثمانين أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية للبيهقي ان الامام في هذه القصة ابن عمر وفي أخرى له والدارقطني والنسائي في الجته من رواية نافع عن ابن عمر انه صلى على سبع جناز رجال ونساء فجعل الرجال مما يلي الامام وجعل النساء مما يلي القبلة وصفهم صفوا واحدا ووضعت جنازة أم كلثوم بنت علي امرأته عمر وابن ابي قتادة زيد والامام يومئذ سعيد بن العاص وفي الناس يومئذ ابن عباس وأبو هريرة وأبو سعيد وأبو قتادة فوضع الغلام مما يلي الامام فقلت ما هذا قالوا السنة وكذلك رواء ابن الجارود في المنتقى قال الحافظ واسناده صحيح قوله أمير المدينة هو سعيد بن العاص كما رقع مبينا في سائر الروايات ويجمع بينه وبين ما وقع فيه ان الامام كان ابن عمر بان ابن عمر امهم باذنه قال الحافظ ويحمل قوله ان الامام يومئذ سعيد بن العاص يعني الامير لانه كان اماما في الصلاة ويرده قوله في حديث الباب فصلى عليهما أمير المدينة قال الحافظ أو يحتمل على أن نسبة ذلك الى ابن عمر لكونه أشار بترتيب وضع تلك الجنازة الحديث يدل على أن السنة

٢٩ نيل والفرق بين دمع العين ونطق اللسان أن النطق يعلق بخلاف الدمع فهو لا عين كالنظر الا ترى ان العين اذا كانت مفتوحة نظرت شاة صاحبها أو ابى فالفعل لها سؤالا كذلك نطق اللسان فانه اصحاب اللسان قاله ابن المنذر وزاد حديث عبد الرحمن في آخره لولاه انه أمر حق ووعده صدق وسبيل مائة وان آخر ناسي لحق أولنا الحزن فاعلمك حزننا هو أشد من هذا ونحوه في حديث أسماء بنت يزيد وهو رسل مكحول يزاد في آخره فصل رضاءه في الجنة وفي آخر حديث محمود بن لبيد قال ان له مرضعا في الجنة ومات وهو ابن ثمانية عشر شهرا وعنده لم قال عمر لما توفي ابراهيم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ان ابراهيم ابني وانه مات في القدي وار له فائرين بكملا زرعنا في الجنة وجرم الواقي بانه مات يوم الثلاثاء العشر ليال
 خلون من شهر ربيع الاول سنة عشر وقال ابن حزم مات قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بثلاثة أشهر واثنتي عشرة ليلة
 في ذي الحجة سنة ثمان قال ابن بطال وغيره هذا الحديث يفسر بالبكاء المباح والحزن الجائز وهو ما كان يدمع العين ورقة القاب
 من غير مخط لاهر الله وهو أبين من وقوع في هذا المعنى وفيه منبر وعية الرضاع وعبادة الصغير والحض ورعدة المتهضر ورجة
 العيال وجواز الاعتراض على من خالف ٣٠٦ فعلا ظاهر قوله ليظهر الفرق وتيسره وقوع الخطأ للصغير واردة غير بذلك

وكل منهم ما أخذ من مخاطبة
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ولده مع انه في تلك الحالة لم يكن
 عن يدهم الخطاب لوجهين
 أحدهما صغره والثاني نزاعه
 وانما أراد بالخطاب غيره من
 الحاضرين إشارة إلى أن ذلك لم
 يدخل في نمبه السابق وفيه
 التصديت والعنفنة والقول
 (عن عبد الله بن عمر رضي الله
 عنهم ما قال اشكي سعد بن عبادة
 شكوى له) أي مرضى (فتناه
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 يعود مع عبد الرحمن بن عوف
 وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن
 مسعود رضي الله عنهم فلما دخل
 عليه النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم ومن معه زاد مسأله فاستأخر
 قومه من حوله حتى دنا رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وأصحابه الذين معه (فوجدته في
 غاشية أهله) أي الذين بغشونه
 للخدمة والزبارة لكن قال في الفتح
 وسقط لفظ أهله من أكثر
 الروايات وعليه شرح الخطابي
 فيجوز أن يكون المراد بها

إذا اجتمعت جنفاً أن يصلي عليه صلاة واحدة وقد تقدم في كيفية صلته صلى الله عليه
 وآله وسلم على قتلى أحد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على كل واحد منهم صلاة
 وحزرة مع كل واحد وانه كان يصلي على كل عشرة صلاة وأخرج ابن شاهين أن عبد الله بن
 معقل بن مقرن أتى بجنازة رجل وامرأة فصلى على الرجل ثم صلى على المرأة وفيه انقطاع
 وفي الحديث أيضاً ان الصبي اذا صلى عليه مع امرأة كان الصبي مما يلي الامام والمرأة مما
 يلي القبلة وكذلك اذا اجتمع رجل وامرأة أو أكثر من ذلك كما تقدم عن ابن عمر وقد ذهب
 إلى ذلك الهادي والقاسم والمؤيد بالله وبوطالب والشافعية والخنفية وقال القاسم بن
 محمد بن أبي بكر والحسن البصري وسالم بن عبد الله بل الأولى العكس ليلى القبلة الأفضل
 وفيه أيضاً دليل على ان الأولى بالتقدم للصلاة على الجنائز ذوالولاية ونائبه ويؤيده قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم لا يؤم الرجل في سلطانه وقد تقدم في الصلاة وقد وقع الخلاف
 اذا اجتمع الامام والولى ايم ما أوتى فعمداً كثر العترة وأبي حنيفة وأصحابه أن الامام
 وواليه أوتى وعند الشافعي والمؤيد بالله والمناصر في رواية عنه أن الولي أولى

*** (باب الصلاة على الجنائز في المسجد) ***

(عن عائشة أنها قالت لما توفي سعد بن أبي وقاص ادخلوا به المسجد حتى أصلى عليه
 فأنكروا ذلك عليه فقالت لقد صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ابني بيعة في
 المسجد سهل وأخيه رواء مسلم وفي رواية ما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على
 سهل بن البيضاء الا في جوف المسجد رواه الجماعة الا البخاري * وعن عروة قال صلى
 على ابني بكري في المسجد وعن ابن عمر قال صلى على عمر في المسجد رواه ابن عبيد وروى
 الثاني مالك) وأخرج الصلاة على أبي بكر وعمر أيضاً في المسجد ابن أبي شيبة بلفظ ان عمر
 صلى على ابني بكري في المسجد وان صهيياً صلى على عمر في المسجد قوله على ابني بيعة قال
 النووي قال العلماء بنو بيعة ثلاثة أخوة سهل ومنيل وصهفون وامهم البيضاء اسمها
 دعدو البيضاء وصف وابوهم وهب بن ربيعة اقربى القهري والحديث يدل على جواز
 ادخال الميت الى المسجد والصلاة عليه فيه وبه قال الشافعي وأحمد وإسحق والجمهور قال
 ابن عبد البر ورواه المديون في رواية عن مالك وبه قال ابن حبيب المالكي وكرهه ابن

الغشبية من الكرب ويقويه رواية مسلم بلفظ في غشبيته وقال التوربشتي في شرح المصابيح المراد ما يتغشاها من كرب ابني
 الرشح الذي فيه لا الموت لأنه برئ من هذا المرض وعاش بعده زماناً (فقال قد قضى) أي قد خرج من الدنيا بان مات (قالوا لا
 يا رسول الله فبكي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما رأى القوم) الحاضرون (بكاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكوا) وفي
 هذا الشعار بان هذه القصة كانت بعد قصة ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لان عبد الرحمن بن عوف كان معهم في هذه
 ولم يعترض بتبديل ما اعترض به هناك قبل علي انه يقرر عنده العلم بان مجرد البكاء يدمع العين من غير زيادة على ذلك لا يضر (فقال)

صلى الله عليه وآله وسلم (الانسمعون) فيه اشارة الى أنه فهم من بعضهم الانكار فبينهم الفرق بين الحالتين (ان الله) بكسر
 الهمزة استئنافا لان قوله سمعون لا يقتضى مفعولا ولا لانه جعل كاللازم فلا يقتضى مفعولا لا التوجدون السماع كذا قرره
 البرماوى والحافظ ابن حجر كالمكرمانى وقد تعقبه العيني فقال ما مانع ان يكون ان بالفتح وهو الملام لمعنى الكلام اه قال
 القسطلانى لكن الذى فى روايتنا بالكسر (لا يعذب يدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا) ان قال سوا (واشار الى
 لسانه أو يرحم) بهذا ان قال خيرا (وان الميت يعذب ببكاء أهله عليه) ٣٠٧ بخلاف الحى فلا يعذب ببكاء الحى عليه وانما

يعذب الميت ببكاء الحى اذا تعفن
 ما لا يجوز لو كان الميت سببا فيه كما
 مر وكان عمر بن الخطاب رضى
 الله عنه يضرب فيه أى فى البكاء
 بالصفة المنهى عنها بعد الموت
 بالعصا ويرمى بالججارة ويحشى
 بالتراب ناسبا بأمره صلى الله عليه
 وآله وسلم لم يذنب فى نساء جمع عقر
 وفيه استهزاء بعبادة المريض
 وعبادة الفاضل المقضول
 والامام أبا عاصم مع أصحابه وفيه
 النهى عن المنكر وبين الوعيد
 عليه وفى الحديث الحديث
 والأخبار والعنونة والقول
 وأخرجه مسلم (عن أم عطية)
 نسيبة (قالت أشهد عندنا النبى
 صلى الله عليه وآله وسلم عند
 البيعة) أى ما يابيهن على
 الاسلام (أن لا توح) على ميت
 وهذا موضع الترجمة لان النوح
 لو لم يكن متباينة لما أخذنا نبى
 صلى الله عليه وآله وسلم عليهن فى
 البيعة تركه (فاوفا منا امرأت)
 بترك النوح أى بمن بايع معهما فى
 الوقت الذى بايعت فيه من
 النسوة المسلمات (غير خمس

ابى ذئب وابو حنيفة ومالك فى المنهوع عنه واليهادوية وكل من قال بفجاسة الميت
 واجابوا عن حديث الباب بأنه محمول على ان الصلاة على ابى بيضاء وهما كبا خارج
 المسجد والمصلون داخله وذلك جائز بالاتفاق ورد بان عائشة استدات بذلك لما أنكرها
 عابها امرها بادخال الجنائز للمسجد واجابوا ايضا بان الامر استقر على ترك ذلك لان الذين
 أنكروا على عائشة كانوا من الصحابة ورد بان عائشة لما أنكرت ذلك الانكار سلوا عنها
 فدل على انها حفظت ما نهى الله وان الامر استقر على الجواز وبطل على ذلك الصلاة على ابى
 بكر وعمر فى المسجد تقدم وايضا لم يلهى الا لاجلها كرهوا الصلاة على الميت فى المسجد
 هى زعمهم انه نجس وهى باطلة لما تقدم ان المؤمن لا ينجس شيئا ولا ميتا وأنهم
 ما استدلووا به على السكرامة ما أخرجه ابوداود عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم من صلى على جنازة فى المسجد فلا شئ له وأخرجه ابن ماجه ولفظه فليس
 له شئ وفى اسناده صالح مولى التومة وقد تكلم فيه غير واحد من الائمة قال لنورى
 واجابوا عنه يعنى الجوه وباجوبة احدها انه ضعيف لا يصح الاحتجاج به قال احمد بن
 حنبل هذا حديث ضعيف قد روي به صالح مولى التومة وهو ضعيف والثانى ان الذى فى
 النسخ المشهورة الحققة المسبوقة من سنن ابى داود من صلى على جنازة فى المسجد فلا شئ
 عليه فلا حاجة لهم حينئذ بالشال انه لو ثبت الحديث وثبت انه فلا شئ له لوجب تأويله بان
 له بمعنى عليه ليجمع بين الرويتين قال وقد جاء بمعنى عليه كقوله تعالى وان اسأتم فلها
 الرابع انه محمول على نقص الاجزى من صلى فى المسجد ورجع ولم يشيعه الى المقبرة
 لمافاته من تشييعه الى المقبرة وحضور دفنه انتهى

(أبواب حمل الجنائز والسير بها)

(عن ابن مسعود قال من أتبع جنازة فليحمل بيروايب السرى كما هافاته من السنة ثم ان
 ما عليه تطوع وان شاف ليدع رواد ابن ماجه) الحديث أخرجه ابى داود والطحاوى
 والبيهقى من رواية ابى عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن ابيه قال الدارقطنى فى العال
 اختلف فى اسناده على منصور بن المعقر وفى الباب عن ابى الدرداء عن عبد بن ابى شيبه فى
 مصنفه وعن ثوبان عند ابن الجوزى فى العال واسناده ضعيف وعن انس عند ابى عاصم
 واسناده ضعيف وأخرجه الطبرانى فى الاوسط مرورا بما يقط من حمل جوانب السرى

نسوة) وليس المراد أنه لم يترك النياحة من النساء المسلمات غير خمس (أم سليم) أى احدها من أم سليم واسمها سلمة على
 اختلاف فيه وهى ابنة مطان والذى أنس رضى الله عنه (وأم العلاء) الانصارية وابنة أبى سبرة) وهى (امرأة معاذ)
 أى ابن جبل (وامرأتين أو ابنة أبى سبرة وامرأة معاذ) ذلك من الراوى هل ابنة أبى سبرة هى امرأة معاذ أو غيرها قال فى الفتح
 والذى يظهر لى ان الرواية بواو والعطف أصح لان امرأة معاذ هى أم عمرو بنت خالد بن عمرو والسلمية ذكرها ابن سعد وعلى هذا
 فابنة أبى سبرة غيرها (وامرأة أخرى) ورواه بهذا الحديث كاهم بصريون وأخرج مسلم والبيهقى (عن أم البراء بن زبيدة)

نوضع عن مناكيب الرجال فان قد اُمر بالتمام (عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه - ما قال مر بنا جنازة) بفتح الميم وضبطه الخافض ابن حجر بضم الميم صفيلا لمفعول ولا يمكنه في مرتب بفتحها (فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقتنا) اى لاجل قدامه (فقلنا يا رسول الله انما جنازةهم ودى قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اذا رأيت جنازة) اى سواء كانت مسلم او ذمى (فقوموا) زاد البيهقي من طريق أبي قتادة الرافعى عن معاذ بن نضلة شيخ البخارى فيه فقال ان الموت فزع وكذا المسلم من وجه آخر عن هشام وعنه ابن ماجه من حديث ابى هريرة ان للموت ٣٠٩ فزعاً قال فى المجموع وهو المختار فقهه دعت

الاحاديث بالامر بالقيام ولم يثبت فى القهود شئ الاحديث على وليس ضرر يمتنى فى القسغ لاحتمال ان القهود فيه لبيان الجواز وذكركم مثله فى شرح مسلم ورواية البيهقي ان علياً رأى ناسا قياما ينتظرون الجنازة ان توضع فاشار اليهم بهد رة معه أو سوط أن اجلسوا فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد جلس بعد ما كان يقوم قال الا ذرني وفيما اختاره النووي من استحباب القيام نظر لان الذي فهمه على رضى الله عنه التزم مطلقا وهو الظاهر ولهذا أمر بالقهود من رآه فاعلموا وحج بالحديث اهـ (عن ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا وضعت الجنازة اى الميت على النعش (واحتلها الرجال على أعناقهم) هذا موضع الترجمة فى البخارى ولفظها باب حمل الرجال الجنازة دون النساء لكنه استشكل ان يكون حجة فى منع النساء فكيف يكون حجة فى منع النساء

البيهقي عن ابى موسى من قوله اذا انطلقتم بجنازة فاسرعوا فى المشى قال وهذا يدل على ان المراد كراهة شدة الاسراع وحديث أبى بكره أخرجه أيضا أبو داود والحاكم وفى الباب عن ابن مسعود عند الترمذى وأبى داود قال سألنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المشى خاف الجنازة فقال ما دون الخبط فان كان خيرا لم يجلتموه وروى كان شرا فلا يبعد الأهل النار وقد ضعف هذا الحديث البخارى والترمذى وابن عدى والنسائى والبيهقي وغيرهم لان فى اسناده ابا جعدة قال الدارقطنى مجهول وقال يحيى الرازى وابن عدى من ذكر الحديث والراوى عنه يحيى الجابر الجليهم والباقى الموحدة قال البيهقي وغيره انه ضعيف قوله أسرعوا قال ابن قدامة هذا الامر للاستحباب بالاخلاف بين العلماء وشذابن حزم قال بوجوده والمراد بالاسراع شدة المشى وعلى ذلك جعله بعض السلف وهو قول الحنفية قال صاحب الهداية ويحشونهم اسرعين دون الخبط وفى السوط ليس فيه شئ مؤثقت غير ان الجملة أحب الى أبى حنيفة وعن الجمهور المراد بالاسراع ما فوق سبعية المشى المعتاد قال فى القح والحاصل انه يستحب الاسراع بها لكن بحيث لا ينتهى الى شدة يخاف معها حدوث مفسدة الميت أو مشقة على الحامل أو المتابع انما لا يتنافى المقصود من النظافة وادخال المشقة على المسلم قال القرطبي مقصود الحديث أن لا يتباطأ بالميت عن الدفن لان التسباطى ربما أدى الى التنباهى والاختيال اهـ وحديث أبى بكره وحديث محمود بن لبيد يدلان على ان المراد بالسرعة الأمور بها فى حديث ابى هريرة هى السرعة الشديدة المقابلة للرمل وحديث ابن مسعود يدل على ان المراد بالسرعة ما دون الخبط والخبط على ما فى القاموس هو ضرب من العدو أو كالرمل أو السرعة فيكون المراد بالخبط فى الحديث ما هو كالرمل بقرينة الاحاديث المتقدمة لا مجرد السرعة وحديث أبى موسى يدل على أن المشى المشروع بالجنازة هو القصد والقصد ضد الافراط كفى القاموس فلا منافاة بينه وبين الاسراع ما لم يبلغ الى حد الافراط ويدل على ذلك ما رواه البيهقي من قول أبى موسى كما تقدم قوله بالجنازة أى يجعلها الى قبرها وقيل المسمى الاسراع تجهيزها فهو اهم من الاول قال القرطبي والاول أظهر وقال النووي الثانى باطل مردود بقوله فى الحديث تضعونه عن رقابكم وقد قوى الخافض الثانى بما أخرجه الطبرانى باسناد حسن عن ابن عمر قال

وأجيب بان كلام الشارع مبهما يمكن يحمل على التدرى لا مجرد الاخبار عن الواقع وفى حديث أنس عند أبى يعلى قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى جنازة فرأى نسوة فقال اتعلمنه قلن لا قال اتدفعنه قلن لا قال فاربعن ما زورات ضير ما جورات ففعل البخارى أشار اليه بالترجمة ولم يخرج له لكونه على غير شرطه وحديثه فى الحمل خاص بالرجال وان كان الميت امرأة انصف النساء غالباً وقد يشكك من شئ لو كان فيكره لمن الحمل ذلك فان لم يوجد غيره من تعين علمين (فان كانت) أى الجنازة (صالحه قالت) قولاً حقيقياً (قد موتى) الثواب للعمل الصالح الذى علمته (وان كانت غير صالحه قالت يا ويلها) أى

يا حزقي احضر هذا اوانك وكان الله ان يقول يا رب لي لكنه افسد الى الغائب لعل على المعنى كانه لما ابصر نفسه غير
 صالحة فشرعها وجعلها كانه غير او كره ان يضيف الويل الى نفسه فانه في شرح المشكاة (ابن تذهبون بها) قالته لانهم اعلم انهم
 لم تقدم خيرا وانما تقدم على ما يسوء ما فتمكره القدوم عليه (يسمع صوتها) المنكر بذلك الويل (كل شيء) فيه دلالة على ان ذلك
 بلسان القائل لا بلسان الحال (الا الانسان رلوه معه صعد) أي مات قال ابن بطال وانما يتكلم بكم روح الجنان لان الجسد لا يتكلم
 بعد خروج الروح منه الا ان يرد الله اليه ٣١٠ وهذا بناء منه على أن الكلام شرطه الحياة وليس كذلك اذا كان الكلام

سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا مات أحدكم فلا تحبوه وأسرعوا
 الى قبره وبما أخرجه أيضا أبو داود من حديث الحسين بن روح مرفوعا لا ينبغي لجمعة
 مسلم أن تبقى بين ظهراني أهل الحديث تقدم قوله فان كانت صالحة أي الجملة المحمودة
 قوله تضعونه استدلاله على أن سجل الجنان لا يخالل بالرجال للآلة ان فيه بضمير الذكور ولا
 ينبغي ما فيه قال الحافظ والحديث نفسه استحباب المبادرة الى دفن الميت لكن بعد أن
 يتحقق أنه مات امام مثل المطعون والمفلوج والمسبوت فينبغي ان لا يسرع في تجهيزهم
 حتى يمضي يوم وليلة ليتحقق موتهم ثم يمه على ذلك ابن بزيه ويؤخذ من الحديث تركه
 أهل الباطنة وغير الصالحين اه

باب المشي أمام الجنائز وما جاني الركوب معها *

(قد سبق في ذلك حديث المغيرة وعن ابن عمر انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا
 بكر وعمر يمشون أمام الجنائز رواه الترمذي وأبو داود) حديث المغيرة تقدم في الصلاة
 على السقط وحديث ابن عمر أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان وصححه والبيهقي من
 حديث ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه قال أجد أبا عبد الله عن الزهري مرسل
 وحديث سالم قال ابن عمر وحديث ابن عيينة وهم قال الترمذي أهل الحديث يرون
 المرسل أصح قاله ابن المبارك قال وروى عنه مرويس ومالك عن الزهري ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم كان يمشي أمام الجنائز قال الزهري وأخبرني سالم أن أباه كان يمشي أمام
 الجنائز قال الترمذي ورواه ابن جرير عن الزهري مثل ابن عيينة ثم روى عن ابن المبارك
 انه قال أرى ابن جرير أخذ عن ابن عيينة وقال الناس في وصلة خطأ أو الصواب مرسل
 وقال أحمد حديثنا يحتاج قرأت علي ابن جرير حديثنا ياد بن سعد أن ابن شهاب أخبر
 حدثني سالم عن ابن عمر انه كان يمشي بين يدي الجنائز وقد كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم وأبو بكر وعمر يمشون أمامها وأخرج ابن خزيمة في صحيحه من فعل ابن عمر وأبي
 بكر وعمر وعثمان قال الزهري وكذلك السبعة قال الحافظ في التلخيص فهو هذا أصح من
 حديث ابن عيينة وصحح الدارقطني بعد ذكر الاختلاف أنه فعل ابن عمر وروح السبيعي
 الموصول لان ابن عيينة ثقة حافظ وقد اتى بزيادة على من أرسل والزيادة مقبولة وقد قال
 لما قال له ابن المديني أنه قد خالفه الناس في هذا الحديث ان الزهري حدث به مرارا عن

الحروف والاصوات فيجوز ان
 يخاف في الميت ويكون الكلام
 النفس قائما بالروح وانما يسمع
 الاصوات وهو المراد بالحديث
 وروى ابن منده هذا الحديث
 في كتاب الاحوال بلطف لوصفه
 الانسان لصعد من الحسن
 والمسيء واستدل به على ان
 كلام الميت يسمعه كل حيوان
 ناطق وغير ناطق لكن قال ابن
 بطال هو عام أي يده بالخصوص
 وانما المعنى يسمعه من له عقل
 كالإنسكة والجن لان التكلم
 بروح وانما يسمع الروح من هو
 مثله وتعلق بفتح الملازمة اذ
 لا ضرورة الى التخصيص بل
 لا يستثنى الا الانسان كما هو
 ظاهر الخبر وانما يخص الانسان
 بذلك ابقاء عليه وبانه لا مانع من
 انطاق الله الجسد بغير روح وهذا
 الحديث أخرجه الترمذي أيضا
 (عن أبي هريرة رضي الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال اسرعوا بالجنائز)
 اسرعا خفية بين المشي المعتاد
 والخفيف لان ما فوق ذلك يؤدي

الى انقطاع النفس عفا ومشقة الحامل فيكره وهذا ان لم يضره الاسراع فان ضربه فالتأني أفضل فان خيف عليه تغير سالم
 أو انفعار أو اتفاح زبد في الاسراع نقل ابن قدامة ان الامر فيه الاستحباب لا خلاف بين العلماء وشذاب حرم فقال بوجوبه
 والمراد بالاسراع شدة المشي وعلى ذلك سجد بعض السلف وهو قول أبي حنيفة وقال القرافي مقصود الحديث أن لا يتباطأ
 بالميت عن الدفن لان التباطؤ ربما أدى الى التهاهي والاختيال (فان ذلك) أي الجنائز (صالحه خير) أي فهو خير (تقدمونا)
 زاد المعنى كالحافظ ابن حجر اليه أي الى الجدير باعتباره الثواب والاكرام الحاصل له في قبره فيسرع به ليلقاه قريبا (وان ذلك)

الجنائز (سوى ذلك) أي غير صالحة (قنبر) أي فهو شر (تضعونه عن رقابكم) فلا مصالحة لكم في مصاحبته إلا بعد مائة من
 الرحمة واستدل به على أن جل الجنائز يحنط بالرجال لا تدين فيه به بضمير المذكر ولا يحنط مافيه وفيه استحباب المبادرة إلى دفن
 الميت يمكن بعد أن يتحقق أنه مات أمام مثل المطعون والمقلوع والممسوخ موت فينبغي أن لا يسرع بتجهيزهم حتى يمضي يوم وليلة
 ليتحقق موتهم به على ذلك ابن بركة ويؤخذ من الحديث ترك تجهيز أهلى البطالة وغير الصالحين (عن ابن عمر رضي الله عنهما
 أنه قيل له إن أباهم يقول من تبع جنازة) وصلى عليها (فله قيراط) زاد مسلم ٣١١ من الأجر المعلق بالميت من تجهيزه

وغسله ودفنه والعزبة به وحلى
 الطعام إلى أهله وجميع ما يتعلق
 به فله صلى عليه قيراط من ذلك
 وإن يشهد الدفن قيراط وليس
 المراد جنس الأجر لأنه يدخل فيه
 ثواب الإيمان والأعمال كالصلاة
 والحج وغيره وليس في صلاة
 الجنائز ما يبلغ ذلك وحينئذ فله
 من الأجر ما يرجع إلى المعهود وهو
 الأجر العائد على الميت قاله أبو
 الوفاء بن عقيل وذكر القيراط
 تقريراً للآثارهم لما كان الإنسان
 يعرف القيراط ويعمل العمل في
 مقابلة وعدم جنس ما يعرق
 وضرب له المثل بما يعلم أنه قال
 في الفتح وليس الذي قال يعين
 ويؤيده حديث أبي هريرة من
 أن جنازة في أهلها فله قيراط فان
 تبعها فله قيراط فان صلى عليها فله
 قيراط فان أتت فله حتى تدفن فله
 قيراط روى البزار بسند ضعيف
 فهذا يدل على أن لكل عمل من
 أعمال الجنائز قيراطاً وأن
 اختلاف مقادير القيراط ولا
 سيما بالنسبة إلى مشقة ذلك العمل
 وهم وآله وأما مقادير القيراط

سالم عن أبيه قال الحافظ وهذا لا ينفي الوهم لأنه ضبط أنه سمعه منه عن سالم عن أبيه وهو
 كذلك الآن فيه إدراجاً وقد جزم بعض الحديث ابن المذروعي بن حزم وفي الباب عن أنس
 عند الترمذي مثله وقال سألت عنه البخاري فقال هذا خطأ خطأ فله قيراط من تجهيزه بذكر وقد
 اختلف أهل العلم هل الأفضل للاتباع الجنائز أن يمشي خلفها أم أمامها قال الزهري
 ومالك والشافعي وأحمد والجمهور وجماعة من الصحابة منهم أبو بكر وعمر وعثمان وابن عمر
 وأبو هريرة أن الممشي أمام الجنائز أفضل واستدلوا بحديث ابن عمر المذكور في الباب وقال
 أبو حنيفة وأصحابه وحكاها الترمذي عن سفيان الثوري وأما في الجرح في البحر عن العترة
 أن الممشي خلفها أفضل واستدلوا بما تقدم من حديث ابن مسعود عند الترمذي وأبي
 داود قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الممشي خلف الجنائز فقال ما دون الخلب
 فقرر قولهم خلف الجنائز ولم يشكروا واستدلوا أيضاً بأروى عن طاووس أنه قال ما مشى
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى مات إلا خلف الجنائز وهذا مع كونه من سلال
 أفق عليه في شيء من كتب الحديث وروى في البحر عن علي بن عيسى السلام أنه قال الممشي
 خلف الجنائز أفضل وحكى في البحر عن الثوري أنه قال الراكب يمشي خلفها والماشي
 أمامها أو يمشي أمامها حديث المغيرة المتقدم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الراكب
 خلف الجنائز والماشي أمامها فرأى ما من أعينهم أو عن يسارها أخرجه أصحاب السنن
 وصححه ابن حبان والحاكم وهذا مذهب قوى لولا ما سبق من الأدلة الدالة على كراهة
 الركوب باتباع الجنائز وقال أنس بن مالك أنه يمشي بين يديهم أو خلفهم أو عن يمينهم أو عن
 شمالهم أو يمشي عنه تلبية أو وصله عبد الوهاب بن عطاء في كتاب الجنائز وصله أيضاً
 ابن أبي شيبة وعبد الرزاق (وعن جابر بن مرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتبع جنازة
 ابن الدحداح ماشياً أو يرجع على فرس روى الترمذي وفي رواية أخرى بفرس معرور فركبه
 حين انصرف فقام جنازة ابن الدحداح وحنى عنقه حوله روى أحمد بن حنبل والبيهقي
 * وعن ثوبان قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة ف رأى ناساً راكباً فأنه قال
 ألا تسمعون أن ملائكة الله على أقدامهم وانتم على ظهور الدواب روى ابن ماجه
 والترمذي * وعن ثوبان أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى بدابة وهو مع

فقال الجوهري القيراط بكسر القاف نصف دانق والدانق سدس درهم قال في الفتح فعلى هذا يكون القيراط جزءاً من اثني
 عشر جزءاً من الدرهم وقال أبو الوفاء بن عقيل نصف سدس درهم أو نصف عشر دينار وقال ابن الأثير صاحب النهاية القيراط جزء
 من أجزاء الدينار وهو نصف عشر الدينار في أكثر البلاد وفي الشام جزء من أربعة وعشرين جزءاً وقد ورد لفظ القيراط في
 عدة أحاديث فمنها ما يجعل على القيراط المتعارف ومنها ما يجعل على الجزء في الجملة وإن لم تعرف النسبة فمن الأول حديث كعب
 ابن مالك يروي عن أبيه في قوله ما يمشي في القيراط وحديث أبي هريرة في قوله ما يمشي في القيراط وحديث أبي هريرة في قوله ما يمشي في القيراط وحديث أبي هريرة في قوله ما يمشي في القيراط

ومن الحق حديث ابن عمر في الذين أوتوا التوراة أعطوا قيراطا قيراطا وحديث الباب وحديث أبي هريرة فيمن اقتنى كتابا نقص من عمله كل يوم قيراط وقد جاء تعيين مقدار القيراط في الحديث الثاني بأنه مثل أحد وفي رواية عمدا جندوا الطيراني في الأوسط من حديث ابن عمر قالوا يا رسول الله مثل قرار يطناه منه قال لا بل مثل أحد قال الزهري وغيره لا يلزم من ذكر القيراط في الحديثين تساويهما لأن عادة الشارع تعظيم الحسنات وتحقير مقابلهما وقال أبو بكر بن العربي القاضي المالكي الذريرة من ألف وأربعمائة وعشرين جزءا من حبة ٣١٢ والحبة ثلث القيراط والذرة يخرج من النار فكيف بالقيراط قال وهذا قدر

قيراط الحسنات فأما قيراط السيئات فلا وقال غيره القيراط في اقتناء الكلب جز من اجزاء جبل المقصفي له في ذلك اليوم وذهب الامام أكثر إلى أن المراد بالقيراط في حديث الباب جزء من اجزاء معلومة عند الله تعالى وقد قرع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقتله القيراط بأحد قال الطبري قوله مثل أحد نفسير للعبارة من المكلام لا للفظ القيراط والمراد منه انه يرجع بتصحيح كبير من الاجر وذلك لان لفظ القيراط هو من وجوه بين فبين الموزن بشره من الاجر وبين المقدار المراد منه بقوله مثل أحد وقال ابن المقيراد اعظم الثواب مثله لله ان باعظم الجبال خلفا وأكثرها إلى الفهم من الرخصة جبا لأنه الذي قال في حقه انه جبل يحبنا ونحبه

اه ولأنه أيضا شريف من الخطاطين يشترط احدهم في معرفته وخص السيرة بالذكر لأنه كان أقبل فأنفع به الاجارة في ذلك الوقت أو جرى ذلك مجرى السادة من

جنازة فإني أن يركبها فلما انصرف أتى بدابة فركب فقبل له فقال ان الملائكة كانت غشي فلم أكن لأركب وهم يشعشعون فلما ذهبوا ركبته رواه أبو داود حديث جابر بن سمرة قال الترمذي حسن صحيح وفي انظر له وهو على فرس له يسى ونخن حوله وهو يتوقص به وحديث ثوبان الاول قال الترمذي قد روى عنه جوف عا ولم يتكلم عليه بحسن ولا ضعف وفي اسنانه أبو بكر بن أبي هريرة وهو ضعيف وحديث ثوبان الثاني سكبت عنه أبو داود والمازري ورجال اسنانه رجال الصحيح قوله ابن الدخداح بدالين مهمه ملتين وطابين مهمه ملتين ويقال ابو الدخداح ويقال ابو الدخداح قال ابن عبد البر لا يعرف اسمه قوله ورجع على فرس فيه انه لا بأس بالركوب عند الرجوع من دفن الميت قوله معروف بن رزيم الميم وفتح الراء قال احمد اللغة اعرويت الفرس اذار كبتة عربا نانا وهو معروف قال الزهري ولم يأت افعو على معدى الا قوله هم اعرويت الفرس وأحد لوايت الشيء اه قوله ونخن غشي حوله فيه جواز مشى الجماعة مع كبيرهم الركاب وانه لا كراهة فيه في حقه ولا في حقهم اذ لم يكن فيه مفسدة وانما يكره ذلك اذا حصل فيه انتم الكلتايعين أو خيف الهباب أو نحو ذلك من المفاسد قوله الاستسعون فيه كراهة الركوب لمن كان متعبا الجنازة ويكرهه حديث المغيرة المقدم من اذنه للركاب أن يشي خلف الجنازة ويمكن الجمع بان قوله صلى الله عليه وآله وسلم الركاب خلفها لا يدل على عدم الكراهة وانما يدل على الجواز فيكون الركوب جائزا مع الكراهة اوبان انكاره صلى الله عليه وآله وسلم على من تركب وترك للركوب انما كان لاجل مشي الملائكة ومشيتهم مع الجنازة التي مشى معها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاستساعهم مع كل جنازة لا يمكن أن يكون ذلك منهم تبركاه صلى الله عليه وآله وسلم فيكون الركوب على هذا جائزا غير مكروه والله تعالى أعلم

(باب ما يكره مع الجنازة من نياحة أو ناز)

(عن ابن عمر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تتبع جنازة معه رواه ابن ماجه وابن ماجه وعن ابن جبردة قال اوصى أبو موسى حين حضره الموت فقال لا تتبعوني فمروا قالوا أو سمعت فيه شيئا قال نعم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه ابن ماجه الحديث الاول اسناده عن ابن ماجه هكذا اسناده احمد بن يوسف حدثنا عبد الله اخبرنا

تقليل العمل ويحوز أن يكون على حقيقة بان يجعل الله تعالى عمله يوم القيامة جسمه قدر أحد ويوزن وفي اسرائيل حديث وثالة عند ابن جدي كتيب له قيراطان أخيه ما في ميزانه يوم القيامة أقل من جبل أحد فافادت هذه الرواية بيان وجه أفضل بأحد وان المراد بزنة الثواب المرتب على ذلك العمل واسم تدل بقوله من تبع على أن المتبى خلف الجنازة أفضل من المتبى امامها لان ذلك هو حقيقة الاتباع حسا قال ابن دقيق العيد الذي رجحوا امامها رجحوا الاتباع هنا على الاتباع المعنوي أي المصاحبة وهو أهم من أن يكون امامها أو خلفها أو غير ذلك وهذا مجاز يحتاج إلى أن يكون الدليل الدل على

استحب الباب المتقدم راجحاً انتهى (فقال) ابن عمر رضى الله عنه ما (أكثر أبو هريرة علينا لم يفته ابن عمر أنه روى ما لم يسمع بل
جوز عليه السهو والاستنباه لكثرة رواياته أو قال ذلك لأنه لم يرفعهم فكان ابن عمر أنه قاله برأيه اجتمعا إذا فادرس ابن عمر إلى عائشة
يسألها عن ذلك (فصدقت بمعنى عائشة بأهريرة وفاتت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (ولم يقوله فقال ابن عمر لقد
أرطنا في قراريط كثيرة) أى في عدم المواظبة على حضور الدفن كما وقع بيننا في حديث مسلم وللفظه كان ابن عمر يصلى على
الجنائز ثم ينصرف فلما بلغه حديث أبي هريرة قال فذكره وهذا الحديث ٣١٣ أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه وأبو داود

أبضا وفي الباب عن أبي هريرة
بالقوله قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من شهد الجنائز
حتى يصلى فله قبر طاهر ومن شهدها
حتى تدفن كان له قبر طاهر قيل له
وما القبر طاهر قال مثل الجبلين
الغضمين أخرجه البخاري
وأخص من ذلك ثم عليه قبر طاهر
بأحد كما في مسلم وهذا قيل
واستعارة قال القسطلاني فلو
تعددت الجنائز واتحدت الصلاة
عليها دفعة واحدة هل تعدد
القراريط بعد ذلك أو لا تعدد
نظر الاتحاد الصلاة قال
الأذرى الظاهر التعداد دونه
أجاب قاضي حجة البازي
ومقتضى التقييد بقوله في رواية
أحمد وغيرهما فتنى مهمان أهلها
أن القبر يطبخن عن حضر من
أول الأمر إلى انقضاء الصلاة
لكن ظاهر حديث البزار
السابق حصوله أيضا من صلى
فقط لم يكن يكره قراريطه دون
قبر طاهر من شيع من لا وصل
وبؤيد ذلك رواية مسلم عن أبي
هريرة حيث قال أصغرهما مثل

اسرائيل عن أبي يحيى عن مجاهد عن ابن عمر وأبو يحيى هذا القات وفيه مقال وبقيته
رجال ثقات والحديث الثاني في إسناده أبو هريرة بن عمرو بن معاوية قال في التفسير شامى
بجهول وقال في الخلاصة بجهول قوله معهما رافقه بالراء الملهمة وبعبارة ألف نون
مشددة أى مصوتة قال في القاموس رن رن زينة ما حاه وفيه دليل على تحريم اتباع
الجنائز التي معها النائحة وعلى تحريم النوح وسبأنى الكلام عليه قوله بجمهر الجهر
كمنبر الذى يوضع فيه الجمر وفيه دليل على أنه لا يجوز اتباع الجنائز بالجسام وما يشابهها
لان ذلك من فعل الجاهلية وقد هدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك وزجر عنه

(باب من اتبع الجنائز فلا يجلس حتى توضع)

(عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رأيتم الجنائز فقوموا لها
فمن اتبعها فلا يجلس حتى توضع رواء الجماعة إلا ابن ماجه لكن انما لابي داود منه إذا
اتبعتم الجنائز فلا تجلسوا حتى توضع وقال روى هذا الحديث الثوري عن سهيل
عن أبيه عن أبي هريرة قال فيه حتى توضع في الأرض ورواه أبو معاوية عن سهيل عن
توضع في اللحد وسقيان أحفظ من أبي معاوية وعن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه
ذكر القيام في الجنائز حتى توضع فقال صلى الله عليه وسلم قام رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ثم قد رواه النسائي والترمذى وصححه ومسلم معناه) وأفظم مسلم من حديث علي
عليه السلام قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعنى في الجنائز ثم قد روى قوله إذا رأيتم
الجنائز فقوموا لها فيه مشروعية القيام الجنائز إذا صرحت أن كان قاعدا وسبأنى
الكلام عليه في الباب الذى بعده هذا قوله فمن اتبعها فلا يجلس فيه انتهى عن جده أبوس
الماتى مع الجنائز قبل أن توضع على الأرض فقال الأوزاعي وأحق وأحمد ومحمد بن
الحسن أنه مستحب حكى ذلك عنهم الثوري والحافظ الفتح وقوله ابن المنذر عن أحمد
العمدة والتابعين قالوا والنسخ انما هو في قيام من مرتبه لا في قيام من شيعها وحكى
في الفتح عن الشعبي والنخعي أنه يكره القعود قبل أن توضع قال وقال بعض السلف يجب
القيام واحتج له برواية النسائي عن أبي سعيد وأبي هريرة أنهم ما قالوا ما روى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم شهد جنازة قط فجلس حتى توضع انتهى ولا يخفى أن مجرّد الفعل

٤٠ نيل ث أحد ففيه دلالة على أن اقراريط متفاوت وفي مسلم أيضا من صلى على جنازة ولم يتبعها
فله قبر طاهر حصول القسراط وإن لم يقع اتباع لكن يمكن حل الاتباع هنا على ما بعد الصلاة لاسيما وحديث البزار
ضعيف ومن شهدا حتى تدفن أى يشرع من دفنها بأن يسهل عليه التراب وعلى ذلك تحمل رواية مسلم حتى توضع في اللحد كان
له من الأجر المذكور قبر طاهر وهل ذلك بقبر طاهر أو بدونه فيكون ثلاثة قراريط فيه احتمال لكن سبق في كتاب الإيمان
التعبر به بالاول وحينئذ فتكون رواية الباب معناها كان له قبر طاهر أى بالاول ويشهد لنا ما رواه الطبراني في معجمه عن تبع

جنازة حتى يقتضى دفن اكتب له ثم قرأ بها وعلى يحصل قيراط الدين وان لم يقع اتباع فيه بحث لكن مقتضى قوله في كتاب
الايان وكان معها حتى يصل على عايم او يقرغ من دفن ان التيراطين انما يحصلان بجموع الصلاة والاتباع في جميع الطريق
وحدود الدفن فان صلى مثلا وذهب الى القبر وحده فحضر الدفن لم يحصل له الا قيراط واحد سر حبه الزوى في الجموع وغيره
لكن له اثر في الجنة قال في فتح الباري وما قاله لنوى ليس في الحديث ما يقتضيه الا بطريق المفهوم فان ورد منطوق
بجسور التيراط بشهود الدفن وحده كان ٣١٤ مقاما ويجمع حيث ذهبت فتاوى التيراط والذين ابوا ذلك جعلوا من باب

الطائفة والمقتضى بدل لكن مقتضى
جميع الاحاديث ان من اقتصر
على التشييع ولم يصل ولم يشهد
الدفن فلا قيراط له على طريقة
ابن عتيل السابقة وفي حديث
الباب دلالة على تميز أبي هريرة
في الحفظ وان انكار العلماء
بعضهم على بعض قديم وفيه
استغراب العالم لم يصل الى علمه
وعدم مبالاة الحافظ بان كان من لم
يحفظ وفيه ما كان الصحابة
عليهم من الثبوت في الحديث
النسوي والكثير فيه والتعقيب
عليه وفيه دلالة على فضيلة ابن
عمر من حرصه على العلم وتأسفه
على ما فاتته من العمل الصالح وقد
وقع اصحاب الفتح حديث الباب
من رواية عشرة من الصحابة غير
أبي هريرة وعائشة منها ما هو
ضعيف ومنها ما هو قوي فتراجعه
((عن عائشة رضي الله عنها عن
الابي صلى الله عليه وآله وسلم)
قار في مرضه الذي مات فيه
عن الله الهيرد والنصاري) أي
أبعدهم عن رحمة (لتخذه واقبور
أنبيائهم مساجد) قال الكرماني

مقار الحديث منع اتخاذ القبر مسجداً ومبدول الترجمة بجمع اتخاذ المسجدة على القبر ومفهومها
متغير ويحجب بأنهم متلازمان وان تعاريف المفهوم انتهى واستدل به هذا الحديث وما ورد في معناه شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه
الله تعالى على منع السفر لازمة الى القبر وورد قال بل الصلاة في المساجد التي ليس فيها قبر أحسن من الايمان والصالحين وغيرهم
أفضل من الصلاة في المساجد التي فيها ذلك باتفاق أئمة المسلمين بل الصلاة في المساجد التي على القبور ما بحرمة وأما ذكره
وكان جملة العلماء الذين يعتقدون السفر لغير القبر الا في حال الحاجة اليه من جملة البدع المنكرة وهذا في أصح القواين غير

مشروع ولم يثبت السفر للزيارة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يحصل الاجماع على جواز هذا الله تعالى الى
 الآن بل منى عنه أهل العلم قديما وحديثا وبعض الاسانيد اهل عالم الايتلو عن احوال الشرك واعمال الكفروية ورد
 حديث لانتد الرجال الا الى ثلاثة مساجد وهو في الصحيح وحديث لا تتخذوا قبوري عيدا وهو عند عبد الرزق وقال صلى الله
 عليه وآله وسلم لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها رواه مسلم وقال اللهم لا تجعل قبوري رثاء بعد وقال لا تجعلوا قبوري عيدا
 الى غير ذلك من الاحاديث والسفر لمجرد الزيارة فيه من عوين مافر لحد ٣١٥ قبر لم يرز الزيارة مشروعة بل بدعة ولم

يؤازر عواني استحباب السفر الى
 مسجده واستحباب الصلاة
 والسلام فيه عليه صلى الله عليه
 وآله وسلم ونحو ذلك مما شرعه
 الله تعالى في مسجده صلى الله
 عليه وآله وسلم ولم يتنازع لائمة
 الاربعة بالجهر في ان السفر
 الى غير الثلاثة ليس بمسحب
 لا لتبوء الانبياء والصلحاء ولا
 لغير ذلك فان قول النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم لا تشد الرجال
 حديث متفق على صحته انتهى
 وذهب الجويني الى حرمة ذلك
 واختاره عياض ومالك امام دار
 الهجرة وبه قال بصرة الغفاري
 وابن هريز وظائمة من أهل العلم
 قديما وحديثا في جميع الاحاديث
 التي استدل بها السبكي في شفاء
 الانقام وابن حجر المكي الشافعي
 في الجوهر المنظم كلها ضعيفة
 منكوبة واهية لا أصل لها قال
 الحافظ ابن حجر كثر متون هذه
 الاحاديث موضوعات انتهى
 فظهر من هذا ان ما ذهب اليه شيخ
 الاسلام ابن تيمية هو الصواب
 ولا في ذلك خلاف صالح لم يفسد

نسخ قيام من رأى الجنائز فقال بعد اخر اجعله له وهذا ما ينج الاول اذا رايت الجنائز
 فتقوموا انتهى ولو سلم ان المراد بقيام المذكور في حديثه على هو قيام التسابع للجنائز
 فلا يكون تركه صلى الله عليه وآله وسلم ناسخا مع عدم ما يشعربا لتأني به في هذا القول
 بخصوصه لما تقرر في الاصول من أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لم لا يعل من القول
 الخاص بالامة ولا يندرج

*** (باب ما جاء في القيام للجنائز اذا جرت) ***

(عن ابن عمر عن عاصم بن ربيعة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا رايت الجنائز
 فتقوموا اليها حتى تنفذكم أو توضع رءاه الجماعة * ولا جدو كما ابن عمر اذا راى جنائز قام
 حتى تجاوزوه * له أيضا عنه انه ربما تقدم الجنائز فقدم حتى اذا اذا اندأشرفت قام حتى
 توضع * وعن جابر قال مر بنا جنائز فقمنا ما اهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقامعة فقلنا
 يا رسول الله اسم اجنازة قم ودي فقال اذا رايت الجنائز فتقوموا اليها * وعن سهل بن حنيف
 وقيس بن سعد انهما كانا قاعدين بالقادسية فمروا عليهم ما يجنازة فقاما فقبل اليها انهما من
 أهل الارض أى من أهل الدمة فقالا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جرت به جنائز
 فقاما فقبل اليها اسم اجنازة قم ودي فقال اليس انتما تفعلون ما فعلوا * وللبخاري عن ابن
 أبي ليلى قال كان أبو مسعود وقيس يقرآن للجنائز * قوله حتى تخلدكم بضم أوله وفتح
 المعجمة وثبت اللام المكسورة أى تترككم * رواه ما قوله مر بنا في رواية الكشي في
 مرت بفتح الميم قوله فقال اذا رايت الجنائز فتقوموا اليها اذا البيهقي ان الموت يفرع وكذا
 لمسلم من وجه آخر قال القرطبي معنى ان الموت يفرع قال البيضاوي وهو مصدر جري
 مجرى لوصف الجبال الغلة وفيه تقدير أى الموت يفرع ويؤيد ذلك ما رواه ابن ماجه عن
 أبي هريرة قال ان الموت فرعا عن ابن عباس مثله عند البرار قوله اليس انتما تفعلون هذا
 لا يعارض التعميل المتقدم حيث قال ان الموت فرعا وكذا ما اخرج الحاكم عن انس
 من فوعا انما قبلنا لئلا نسكة ونحوه لاحد من حديث ابن مويى ولا جدو ابن حبان
 والحاكم من حديث عبد الله بن عمر فمروا فقاموا فمروا اعظاما الذي يقبض النفوس
 وانظر ابن حبان اعظاما لله تعالى الذي يقبض الارواح فان ذلك لا ينافي التعميل السابق

وهو هذا القول وليس التنازع في نفس زيارة القبور فقاموا مشروعة متبعة بل في السفر اليها شد الرحال لها وهو مستثله غير
 هذه المسئلة قال في الفتح وأصح ما ورد في ذلك ما رواه أحمد وأبو داود وعن أبي هريرة رضي الله عنه من فوعا من أحد مسلم
 على الاراد الله على روحى حتى ارد عليه السلام وهذا الحديث صدر البيهقي الباب ولكن ليس فيه ما يدل على اعتبار كون
 المسلم عليه على قبره بل ظاهره اعم من ذلك انتهى وبسط القول على ذلك في كتابنا رلة الصديق الى البيت العميق (قالت)
 عائشة رضي الله عنها (ولو لذلك) أى خشية اتخاذ قبره مسجدا (الابن زواقبره) صلى الله عليه وآله وسلم بل لفظ الجمع لكن لم يبرزوه

أي لم يكشوه بل بنوا عليه حائلا لوجود خشية اتخاذ ما تمتنع الإبراز لان لولا امتناع لوجود (غير أني أخشى أن يخذل
مسجدا) وهذا حاله عائشة قبل أن يوسع المسجد ولذا لما وسع جهات الحجر الشريفة رزقنا الله العود اليه امثلة الشكل
مسجدا حتى لا يتأني لاحد أن يهمل إلى جهة القبر المقدس مع استقبال القبلة كذا في الارشاد والفتح لكن اتخذ جهال الناس
في هذا الزمان بل من يسمون أنفسهم العلماء بقبر الشريف عيدا بالاجتماع في كل عام عليه والاحتفال بذكره وسجودا معه اذا الله
منه وهذا من أعلام الدعوة حيث منع ٢١٦ من أن يخذلوا قبره المكرم عيدا ووشا ودفع ما منع منه وظهر ما خشي

لان القيام للفرع من الموت فيه تعظيم لامر الله تعالى وتعظيم للقاء من بآمره في ذلك
وهم الاثر كذا فاما ما أخرجه أحمد من حديث الحسن بن علي قال انما قام رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم تأذيا بريح اليه وذا الطبراني قال اذا ربح بريحها والطبراني
والبيهقي من وجه آخر عنه ~~ذكر~~ ابيه أن بعلاوا على رأسه فان ذلك لا يعارض الاخبار
الاولى الصحة أما اولان أساسا فلهذا لا تقاوم تلك في العصة وأما ثانيا فلان التعديل
بذلك راجع إلى ما نهى الراوي والتعديل المسمى صريح من لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم
والله وسلم وكان لراوي لم يسمع التصريح بالتعديل منه صلى الله عليه وآله وسلم فعمل
باجتهاده ومقتضى التعديل بقوله أيسر استفسان ذلك يتصب اسكل جنازة واختلف
العلماء في هذه المسئلة فذهب احمد والشافعي وابن حبيب وابن الماجشون ان القيام
للجنازة لم ينسخ والحمد لله صلى الله عليه وآله وسلم كما في حديث علي الا في افعالها واما
الجواز في مجلس فهو في سعة ومن قام فله اجر وكذا قال ابن حزم ان يعود صلى الله
عليه وآله وسلم بعد امره بالقيام يدل على ان الامر للندب ولا يجوز ان يكون نسبا قال
الزوري والمختار انه مستحب ربه قال المذنب وصاحب المذهب بن الشافعية ومن
ذهب الى استحباب القيام ابن عمر وابن مسعود وقيس بن سعد وسهل بن حنيف كما يدل
على ذلك الروايات المذكورة في الباب وقال مالك وابو حنيفة والشافعي ان القيام
منسوخ بحديث علي الا في الثاني اما ان يكون القيام مقبولا أو يكون له
وأهم ما كان فقد ثبت أنه تركه بعد فعله واجبة في الاسترخاء من أمره والعقود احب الى
انتهى في بيان ما هو الحق وظاهر احاديث الباب انه يشترع القيام للجنازة المسلم
والكافر كما تقدم (وعن علي بن أبي طالب عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

والله وسلم أمرنا بالقيام في الجنازة ثم جلس بعد ذلك وأمرنا بالجلوس رواه احمد وابو داود
وابن ماجه بنحوه وعن ابن سيرين ان جنازة مرت الحسن وابن عباس فقام الحسن
ولم يقوم ابن عباس فقال الحسن لابن عباس أما قام يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فقال قام وقعد رواه احمد والشافعي الحديث الاول رجال اسناده ثقات عنه في داود
وابن ماجه وقد أخرجه ابن حبان في هذا اللفظ والبيهقي بافظ ثم قعد بعد ذلك وامره

اذا آمن ذلك فلا امتناع وقد يقول بالبلغ مطلقا من يرى سبب الذريعة وهو هذا محجة قوى انتهى (عن) بالعود
ميرة بن حنبل رضى الله عنه قال صليت وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم اي خلقه وان كل قديح يجمع في قدام كافي قوله
تعالى وكان وراءهم ملك اي امامهم وهو ظرف مكان ملازم للاضافة ونصبه على الظرفية (على امرأة) هي ام كعب الانبارية
كافي مسلم وفي بعض طرق الحديث انها ماتت حاملا والمقدود ان النفساوان كانت معه دودة من بوز الشهدا فان الصلاة
عليها مشروعة بخلاف شهيدة المعركة (ماتت في ناسها) في هذا التعديل كافي قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان امرأة دخلت النار

عائشة عنه مع عدم برزخ ولو
كان بارز الله له الناس ما فعلوه
بقبور المشايخ من السجدة على
ترابه والطواف به وهم مع ذلك
لا يذكرون شيئا يمنع منه صلى
الله عليه وآله وسلم لم يقل الله أين
يذهب بهم ولأعقوبهم الكسادة
وعدة قديم القسادة وبطرحهم
في مهاوى الهلكة من حيث
يشعرون أو لا يشعرون ولقد
صدق الله تعالى وما يؤمن
أكثرهم بالله اذ وهم مشركون
ومن أمرهم بعبادته بعباد
المدينة لا يخفى عليه هذا الحال
ولا يترتب في الاثر والربيع
الواقعة من هؤلاء الجهال ومن لم
يجعل الله له نورا فخاله من نوروف
هذا الحديث الحديث والنعنة
وفيه ان شيخ البخاري بصري
سكن الكوفة وشيخان وهلال
كوفيان وعروة مدني واخرجه
في الجنازة أيضا والمغازي ومسلم
في الصلاة قال في الفتح المنع من
ذلك اي بنا المساجد على القبر
انما هو حال خشية ان يضر بالقبر
كما صنع أولئك الذين لعنوا وأما

في هرة (فقام عليها وسطها) بفتح السين أي محاذيا لوسطها وفي رواية بكون السين فنسكن جعله ظرفا ومن فتح جعله أمنا والمراد على الوجهين بحيث تم أو تكون هذه المرأة في نفاسها ووصف غيرة معتبراتها وانما هو حكاية امر واقع وأما كونها امرأة فيجتمعل ان يكون معتبرا فان القيام عليها عند وسطها المسترها وذلك مطلوب في حقها وأما الرجل فعند رأسه لا لا يكون ناظر الى قربة بفتح الهمزة في القبة كما هو الغالب ورواه عند وسطها المسترها عن أعيان الناس وفي حديث أبي داود والترمذي وابن ماجه عن انس المصلي على رجل فقام عند رأسه وعلى ٣١٧ امرأة وعليها نعل أخضر فقام عند عجزتها

فقال له العلاء بن زياد يا أبا حمزة أذكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الجنائز قال نعم وبذلك قال أحمد وأبو يوسف والمشهور عند الحنفية ان يقوم من الرجل والمرأة هذا المصدر وقال مالك يقوم من الرجل عند وسطه ومن المرأة عند منكبها والحديث يرد عليهم (عن ابن عباس رضي الله عنهما الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على جنازة فقراة فاتحة الكتاب) وهي من أركانها اعموم حديث لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب وبه قال الشافعي وأحمد وقال مالك والشافعي وابن أبي شيبة قراءة قال البدر الدمايني من المالكية ولنا قول في المذهب باستحباب النافحة فيها واختاره بعض الشيوخ وقال الحسن البصري يقرأ على الطفل الميت بفاتحة الكتاب قال في الفقه هي من المسائل المختلف فيها ونقل ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن ابن عبيد وابن الزبير والمسورين مخزومة مشروعة وروى عبد الرزاق والشافعي عن أبي

بالقعود وقد خرج حديث علي بن مسلم باللفظ الذي تقدم في الباب الاول والحديث الثاني رجال اسنادهم ثقات وقد اشار اليه الترمذي أيضا وفي الباب عن عباد بن الصامت عند أبي داود والترمذي وابن ماجه والبخاريان وهو يوافق ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي عليه الجنائز هكذا يفعل فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تجلسوا وخالفهم وفي اسننا بشر بن رافع وليس بالقوي كما قال الترمذي وقال البخاري تفرد به بشر وهو ابن قال الترمذي حديث عباد بن رافع وقال أبو بكر الهذلي في لوصح لكان صريحافي النسخ غير أن حديث أبي سعيد أصح وأثبت فلا يقاوم هذا الاسناد وقد تمسك به هذه الأحاديث من قال ان القيام للجنازة مندوخ وقد تقدم ذكرهم قال لغاضي عباس ذهب جمع من السلف الى أن الأمر بالقيام منسوخ بحديث علي هذا وتعبه الثوري بأن النسخ لا يصار اليه الا اذا قعد الجميع وهو هنا ما يمكن واعلم ان حديث علي باللفظ الذي سبق في الباب الاول لا يدل على النسخ ما عرفت الممن أن فعله لا يفسخ القول الخاص بالامة وأما حديثه باللفظ الذي ذكره هنا فان صح صلح النسخ له فله فيه وأمرنا بالجلوس ولكنه لم يخرج هذه الزيادة مسلم ولا الترمذي ولا أبو داود بل اقتصر وأعلى قوله ثم قعد وأما حديث ابن عباس في ذلك أيضا لا يدل على النسخ ما عرفت وأما حديث عباس بن الصامت فهو صريح في النسخ لولا ضعف اسناده فلا ينبغي ان يستند في نسخ تلك السنة الثابتة بالأحاديث الصحيحة من طريق جماعة من الصحابة الى من قبل المتختم الأخذ بها أو اعتقاد مشروعية ما صححناه لا يكون إلا بأمر بالجلوس أو نهي عن القيام أو اختيار من الشارع بأن تلك السنة منسوخة ~~بكذا~~ وقصده هو الخروج من حديث علي عليه السلام وحفاظهم على مجرد القعود بدون ذكر زيادة الأمر بالجلوس مما يوجب عدم الإطاعة ثبوتها والتمسك بها في النسخ لما هو من الصحة في العادة لا سيما بعد ان شدد من عضدها عمل جماعة من الصحابة بها بعد كل البعد أن يخفى على مثاهم النسخ ووقوع ذلك منهم بعد عصر النبوة ~~بكذا~~ أن يقال ان الأمر بالجلوس لا يعارض بتعلل بعض الصحابة بعد أيام النبوة لان من علم حجة على من لم يعلم وحديث عباد وان كان ضعيفا فهو لا يقتصر عن كونه شاهدا لحديث الأمر بالجلوس

(أبواب الدفن وأحكام القبور)

امامة سهل بن حنيف قال السنة في الصلاة على الجنائز ان يكبر ثم يقرأ بأم القرآن ثم يضي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يقرأ الدعاء الأخير ولا يقرأ الا في الاول واسناده صحيح (قال العلماء انهم) أي قراءة الفاتحة في الجنائز (سنة) أي طريفة للشارع فلا ينافي كونها واجبة وفي رواية عند ابن خزيمة عن محمد بن بشير شيخ البخاري بلنظا فاختت بيده فسأله عن ذلك فقال نعم يا ابن أخي انه حق وسنة وقد علم أن قول الصحابي من السنة ~~بكذا~~ حديث مرفوع عند الاكثر وليس في الحديث بيان محل القراءة وقد وقع النص صريح في حديث جابر عند البيهقي في سننه عن الشافعي بلفظ وقرأ بأم القرآن

بعد التكبيرة الاولى وفي النسائي باسناد على نضر الشافعي عن أبي امامة الانصاري قال السنة في صلاة الجنائز ان يقرأ في التكبيرة الاولى اَمّ القرآن مخافة وروى الحاكم عن ابن عباس انه صلى على جنازة لابو ابي بكر ثم قرأ فاتحة رافع صوته ثم صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال اللهم عبدك وابن عبدك وصفيقير الى رحمتك وأنت غني عن عذابك ان كان زكيا فزكاه وان كان خطيئا اغفر له اللهم لا تجرمنا أجره ولا تنسنا بعده ثم كبر ثلاث تكبيرات ثم انصرف فقال يا أيها الناس اني لم أقرأ علما اي جهر الا لتعلموا انهم سنة وفيه شرح جليل ٢١٨ قال الحاكم لم يجمع به الشيخان افعلا خرجته لانه مفسر للطريق انتهى

(باب تعميق القبر واختيار البعد على النقيض)

(عن رجل من الانصار قال خرجنا في جنازة فجلس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على حنيفة القير فجعل يوصي الحافرة ويقول أوسع من قبل الرأس وأوسع من قبل الرجلين رب عذق له في الجنة نواة أحد وأود أو * وعن هشام بن عامر قال شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يوم أحد فقلنا يا رسول الله الحفرة غليظة السكل اننا شديدا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احفروا واحفروا واحفروا وحسنوا وادفنوا الا شين والثلاثة في قبر فقلنا لا والله يا رسول الله قال قد مواتا كثرهم فزادوا وكان أبي ثالث ثلاثة في قبر واحد رواه النسائي والترمذي بنحوه وصححه) الحديث الاول أخرجه أيضا البيهقي قال الحافظ اسناده صحيح والحديث الثاني أخرجه أيضا أبو داود وابن ماجه واختلف فيه على جديدين خلال راويه عن هشام ففهم من أدخل بينه وبين هشام ابنه ومنهم من أدخل بينهم ما أبا الدهماء ومنهم من لم يذكروا ما أخرجه يوصي بالراو والصا ومن التوضيعة وذكر ابن المواق أن الصواب يرحى بالراء والميم وأطال في ذلك وفيه مشروعية الذوضيعة من الحاضرين لدفن يتوسيع القبر وتدفن ما يتخاضج الى المتدفن فقول له رب عذق العذق بفتح العين النحلة والجمع اعذق واعذاق وبكسر العين القنوم منها والعنقود من العنب والجمع اعذاق وعذوق فقول له واحفروا واحسنوا وفيه دليل على مشروعية تعميق القبر واحسانه وقد اختلف في حد الاعماق فقال الشافعي قامة وقال عمر بن عبد العزيز الى السرة وقال الامام يحيى الى لسهدي واقوله ما يورى الميت ويمنع السبع وقال مالك لا حد لاعماقه وأخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر عن عمر بن الخطاب انه قال أعفوا القبر الى قدر قامه وبسطة قفله وادفنوا الا شين الخ فيه جواز الجمع بين جماعة في قبر واحد وان كان اذا دعت الى ذلك حاجة كما في مثل هذه الواقعة والا كان مكروها كما ذهب اليه الهادي والقاسم وأبو حنيفة والشافعي قال المهدي في البحر أو تبركا كبر فاطمة في خمسة يعني فاطمة والحسن بن علي وعلي بن الحسين بن زين العابدين ومحمد بن علي الباقر وولده جعفر بن محمد الله بادق وهذا من الجواهر ولا من الجمع بين جماعة في قبر واحد الذي هو المدعى وقد قدمنا في باب ترك غسل الشهيد طر فامن الكلام على دفن الجماعة في

قال في الفتح شرح جليل محتلف في توقيفه انتهى قال النووي في السبيل قد ورد الجهر فخرج البخاري وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهم ما الله صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وقال لتعلموا انهم سنة ويعلمون ان قرأته حجة لا تكون الا جهرا حتى سمع ذلك من صلى معه وزاد النسائي بهذا فاتحة الكتاب سورة وزاد كانه جهر واقضه هكذا فقرا بفاتحة الكتاب وسورة وجهر ويؤيد ذلك ما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث عوف بن مالك قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جنازة فخطبنا من دعائه الحديث فان هذا يدل على انه جهر بالدعاء فلا وجه لجمع المخافة مفسدوبة وان وردت في حديث أبي امامة بن سهل انه اخبر برجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان السنة في الصلاة على الميت ان يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الاولى سرا في نفسه ثم صلى على النبي صلى

الله عليه وآله وسلم ويخلص الدعاء الجنائز في التكبيرات ولا يقرأ في شيء منها ثم يسلم سرا في نفسه أخرجه القبر الشافعي في مسنده وفي اسناده اضطراب وعزاه البيهقي في المعرفة وأخرج عن الزهري معناه وأخرج نحوه الحاكم من وجه آخر وأخرجه أيضا النسائي وعبد الرزاق قال ابن حجر في الفتح واسناده صحيح وليس فيه قوله بعد التكبيرة الاولى ولا قوله سرا في نفسه وفي هذا الحديث الحديث والاختيار والعتمة والقول ورواه ما بين بصري وواسطي ومدي وكوفي وأخرجه أبو داود والترمذي معناه وقال حسن صحيح والنسائي كاهم في الجنائز (عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله)

(ولم قال العبد) المؤمن الخالص المتبع الموحد (إذا وضع في قبره وتولى) أي أدبر (وذهب أصحابه) أي في نفسه تكرير اللفظ والمعنى لأن التولي هو الأعراض ولا يلزم منه الذهاب (حتى أنه) أي الميت (المتبع قرع نعاهم) وهذا موضع الترجمة لأن الخلق والقرع بمعنى واحد وانما ترجم بلفظ الخلق إشارة إلى وروده بلا ظاه عند أحمد وأبي داود من حديث البراء في حديث طويل فيه وأنه لم يسمع خفي نعاهم زاد ابن حبان في صحيحه عن أبي هريرة إذا ولوا مديري واستدل به على جواز الميتي بن القبور بالتحال ولادالة فيه قال ابن الجوزي ليس في الحديث سوى الحكاية عن يدخل ٣١٩ المتابر زلالا لا يقتضي أباحة ولا تحريما

انتهى وانما استدلل به على الاباحة أخذ من كونه صلى الله عليه وآله وسلم قاله وأقره أبو كان مكروها بالبينه لكن يعكس عليه احتمال أن يكون المراد بسماحه إياها بعد أن يجوز المقبرة وبذلك على النكر اهـ حديث بشير ابن الخصاصة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يمشي بين القبور عليه إعلان سبعة إن فقال يا صاحب السبعة بين ألق نعائك أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم وأغرب ابن القيم فقال يحرم المشي بين القبور بالنعال السبعة دون غيرها وهو جود شديد وأما قول الخطابي يشبه أن يكون النهي عنهم لما فيه من الخيلاء فإنه متعقب بأن ابن عمر كان يلبس النعال السبعة ويقول إن أبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبسها وترو حديث صحيح وقال الطحاوي يمتثل نهى الرجل المذكور على أنه كان في فعله قدر فقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلبس في فعله ما لم ير فيه ما أدى (إنا ما كان)

نبر قوله قدموا أكثرهم قرآن فيه دليل على أنه يقدم في العمل من كان أكثرهم أخذنا للقرآن والخلق بذلك سائر المزايا الدينية لعدم الفارق وعن عاصم بن سعد قال قال سعد الحد والى الحد وانصبوا على الأبن نصبا كما صنع برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواد أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وعن أنس قال لما توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان رجل يلحد وآخر يضرح فقالوا استخبرنا ونبعث اليهما فمات ما سبق تركاه فأسر اليهما فسبق صاحب اللحد فلحدوا له رواد أحمد وابن ماجه ولا ابن ماجه هذا المعنى من حديث ابن عباس وفيه أن أبا عبد بن الجراح كان يضرح وإن أبا طلحة كان يلحد وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اللحد لما والشق أغبرنا رواد النسائي قال الترمذي غريب لا يعرفه إلا من هذا الوجه) حديث أنس قال الخافظ أسنده حسن وحديث ابن عباس الأول قال الخافظ أيضا في إسناده ضعف وحديثه الثاني أخرجه من ذكره المصنف عن سعيد بن جبير عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصحبه ابن السكيت وحسنه الترمذي كذا وجدنا ذلك في بعض النسخ الصحيحة من جامعهم وفي إسناده عبد الأعلى بن عامر وهو ضعيف وفي الباب عن جرير بن عبد الله عنه إذا لحدوا البراء وابن ماجه بنحو حديث ابن عباس الثاني وفيه عثمان بن عفان وهو ضعيف وزاد أحمد بعد قوله أغبرنا أهل الكتاب وعن ابن عمر عنه أحمد وفيه عبد الله الأمري بلفظ أنهم الحد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لحدوا وأخرجه ابن أبي شيبة عنه بلفظ لحدوا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يكره وعن جابر عند ابن شاهين بنحو حديث سعد بن أبي وقاص وعن بريدة عنه أن عدي في السكامل وعن عائشة عند ابن ماجه بنحو حديث أنس وإسناده ضعيف وله طريق أخرى عند ابن أبي حاتم في العمل وقال أنه ما خطأ أو الصواب المحفوظ حرسل وكذا ربح الدرقطني المرسل قوله الحد وقال النووي في شرح مسلم هو بوصول الهمة وفتح الحاء ويجوز بفتح الهمة وكسر الحاء يقال لحد يلحد كذهب يذهب وألحد يلحد إذا حفرت القبر والحد بفتح اللام وفيه ما معروف وهو الشق تحت الجانب القبلي من القبر انتهى قال القراء الرباعي أسود وقال غيره أنه لا في أكثره بلفظ حديث عائشة في قصة دفن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأسرلوا

بفتح اللام وهم المنكر المكر وسما بذلك لأنهم لا يشبه خلقه من ولا الملائكة ولا غيرهم بل إلهما خلق من قود بدع لأنس فيهما الناظر إليهما أسودان ازرقان جعلهما الله تعالى نكرمة للعالمين فينبه ويصبره وهما كالستر المائت في البرزخ من قبل أن يعث حتى يحل عليه العذاب لا لهم أعاد الله الرحيم من ذلك بوجهه الكريم ونبيه الرؤف الرحيم (فأفعداه) أي أجلساه غير نزع (فيه) ولأن لما كنت تقول في هذا الرجل محمد صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يقل لامة قول في هذا النبي أو غيره من ألقاظ التعظيم لقصد الامتنان المسؤول إذ عرفنا نحن تعظيمه من ذلك ولكن ثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت (فيه) قول أشهد

الله عبد الله ورسوله فيقال) اى فيقول له الملكان المذكوران او غيرهما (انظر الى متعه من النار ابد لك الله به متعه من الجنة
قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها ما جاء به) اى المتعدين الذين أخذهم من الجنة والاسلم من النار اعاذ الله منها
(واما الكافر أو المنافق) شك من الراوى لكن الكافر لا يقول ان قاله المذكور فمتعين المنافق (فيه قول لا ادري كنت اقول
ثابت قول الناس فيقال) اى فيقول المنكر والنكير أو غيرهما (لا دريت) بفتح الراء (ولا تليت) اى لا كنت داريا ولا تالفا
وقال في المنافق اى لا علمت بنفسك بالاستدلال ٣٢٠ ورايت العلم بالثقله فيما يات ولون اولوت القرآن اى لم تحدر ولم

الى الشقاق واللاحد وسمى اللحد لانه شق يدهل في جانب القبر فيعمل عن وسطه
والاحاد في اصل اللغة المبال والعدول ومنه قيل للمسال من الذين ملطد قولهم وانصبوا
على البرزخ بازيه استحباب نصب اللبن لانه الذي صنع برسول الله صلى الله عليه وآله
ولم باتفاق الصحابة قال الذوى وقد نقلوا ان عددا لانه صلى الله عليه وآله وسلم تسع
قوله كان يصرح اى يشق في وسط القبر قال الجوهري الضريح الشق والاحاديث
المذكورة في الباب تدل على استحباب اللحد وأنه أولى من الضريح ولى ذلك ذهب
الاكثر كما قال الذوى وسكى في شرح مسلم اجماع العلماء على جواز اللحد والشق انتهى
ووجه ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قرر من كان يصرح ولم ينه عنه ولا يقدح
في صحة حديث ابن عباس الثاني وما في مناهجهم الصحابة عنده موته صلى الله عليه وآله
وسلم هل يلحدون له أو يضرحون بأن يقال لو كان عندهم علم بذلك لم يخيروا لانه يمكن أن
يكون من جمع منه صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لم يحضر عنده موته

(باب من أين يدخل الميت قبره وما يقال عند ذلك والماضى في القبر) *

(عن ابي اسحق قال اوسى الحارث أن يصلى عليه عيسى بن مريم صلى الله عليه وآله وسلم ثم ادخله
القبر من قبل رجلى ابيه وقال هذا من السنة رواه ابوداود وسعيد في سننه وزاد ثم قال
انشطوا الذوب فاما يصنع هذا بالنساء وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
كان اذا وضع الميت في قبره قال بسم الله وعلى له رسول الله وفي القف وعلى سنة رسول
الله رواه الخمسة الا النسائي وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على
جنازة ثم أتى قبر الميت فحنى عليه من قبل رأسه فلا يارواه ابن ماجه) الحديث الاول كتبت
عنه ابوداود والمنذرى والمحققين رجال اسنادهم رجال الصحيح وفي الباب
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قبل رأسه ولا وعن
ابن عمر عن أبي بكر النجاد مثله وعن أبي رافع عن أبي رافع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الله عليه وآله وسلم سعد بن معاذ سلا ورش على قبره الماء وأما الزيادة التي زادها سعيد
فسياقى الكلام فيها والحديث الثاني أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وفي الباب عن
ابن عمر عن انس بن مالك وغيرهم اوقيه الاصره وقد احتج في رفعه ووقفه ورجح

تمهل اى لم تنفع بدرايتك ولا
تلاوتك وقرواية لا يذروا
أنتيت بهم زمعة موحدة وسكون
النا قال ابن النبارى وهو
المواب دعا عليه بان لا تتلى
ايلا اى لا يكون لها الاولاد تلوموا
اى تتبعها وتقع قبره ابن السراج
بانه يبعد في دعاء المسلمين قول
واى مال الميت واجاب عماض
باحتمال ان ابن النبارى رأى ان
هذا اصل الدعاء فتعمل في غيره
كما تعمل في غيره من ادعية العرب
وقال الخطاى وابن السكيت
المواب أنتيت بوزن افتحات
من قولك ما لونه ما استطعمته
ولا آلو كذا عني لا استطعمه قال
صاحب اللامع الصبيح لكن
بقائه اتا مع ما قرره اى الخطاى
الوجعنى استطيع مشكلى وقال
ابن بريق من روى تابت فاصله
أنتيت بهم زمعة بعده زمعة الوصل
فخذت تحقيفا فذهبت همزة
الوصل وسهل ذلك ازوجة دريت
ثم يضرط الميت (عطرقة) بكسر
الميم (من حديد) والضراب
المنكر أو النكير أو غيرهما وفى

حديث البراء بن عازب عن أبي داود وياتيه الملكان يجلسانه الحديث وفيه ثم يقض له أغنى أبكم الدارقطني
أصبح يده مرزبة من حديد فوضب به اجبل اصارت ربا قال فيضرب به اضرب به الحديث وفى حديث أنس بن مالك عن أبي داود
انه صلى الله عليه وآله وسلم دخل نخلا ابنى التجار فسمع صوتا ففرغ الحديث وفيه فيقول له ما كنت تعبد فيقول لا ادري فيقول
لا دريت ولا تليت فيضرب به بطارق من حديد بين أذنيه فصيح فالحديث الاول صريح أن الضارب غير منكر ونكير والثاني
انه الملكا السائل له وهو اما المنكر أو النكير (ضربة بين أذنيه) أى أدنى الميت (فصيح صيحة يسمعها من يابه) أى يلى

الميت (الاثنين) البلى والانس مما يذلل انقلبهما على الارض والحكمة في عدم سماعهم الا بآية فلا يسمعون كلام لايمان منهم اضربوا ولا عرضوا عن التدبير والصنائع وشحوا مما يتوقف عليه بقاؤهما ويدخل في قوله من يليه الملائكة فقط لان من لا عاقل وقيل يدخل غيرهم ايضا تغليباً وهو أظهر وانما سمعت البلى سماع هذه الصيحة دون سماع كلام الميت اذا حمل وقال قد روي في لانه لما كان كلام الميت اذ ذاك في حكم الدنيا وهو اعتبار لسماعه وعظة اسمعها الله البلى لما فيهم من قوة يفتنونهم اعند سماعه ولا يصعقون بخلاف الانسان الذي يصعق ٣٢١ لوهمة وصيحة الميت في القبر عقوبة جزاء قد خلت في حكم الآخرة وبررة

هذا الحديث كله بصريون وفيه التحديث والغنة وأخرجه مسلم والنسائي والترمذي وأبو داود رحمهم الله تعالى (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أرسل ملاك الموت الى موسى عليه السلام في صورة آدمي اختبأ بالسلام كاتبه لئلا يظن بالامر بدمج ولده فلما جاءه) ظنه آدمياً حقيقة تسور عليه منزله بغياذنه ليقع به مكروها فلما تصور ذلك (صكه) أي لطمه على عينه التي ركب في الصورة البشرية التي جاءه فيها دون الصورة الملكية ففقاها كما شرح به مسلم في روايته ويدل عليه قوله الآتي هنا فرد الله عز وجل عليه عينه ويحتمل ان موسى علم أنه ملاك الموت وأنه دافع عن نفسه الموت بالاطمة المذكورة وفنه بعد شديده وهن قوى والاولى أولى ويؤيده انه جاء الى قبضه ولم يشيره وقد كان موسى علم أنه لا يتقبض حتى يجير ولهذا ما خبر في النامية قال الآن (فرجع) ملك الموت الى

الدارقطني والنسائي الوثق ورجح غيرهما الرفع وقد رواه ابن حبان من طريق سعيد عن قتادة مرفوعاً وروى البراء والطبراني عن ابن عمر وشيوخ ابن ماجه عنه مرفوعاً وفي اسناده حماد بن عبد الرحمن الكوفي وهو مجهول وعن عبد الرحمن بن العلاء بن الجراح عن أبيه عند الطبراني قال قال لي الجراح يا بني اذا انامت فالحديث فاذا وضعت في الحدى فقل بسم الله وعلى ملائكة رسول الله ثم شن على التراب شنائم اقر أعند رأسي بفاتحة البقرة وخاتم الفاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلك والجراح يجهين ورفع الاسم الاول وعن أبي حازم مولى الغفاري حدثني اليماني وهو صحابي كافي المكاشف وغيره عند الحاكم برفعه بلفظ الميت اذا وضع في قبره فليقل الذين يضعونه حين يوضع في القبر بسم الله وبالله وعلى ملائكة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن أبي امامة عند الحاكم والبيهقي بلفظ لما وضعت أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القبر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منها خلقنا لكم وفيها نعبدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملائكة رسول الله الحديث وسنده ضعيف كما قال الحافظ والحديث الثالث قال أبو حاتم في العلل هذا حديث باطل وقال الحافظ اسناده ظاهر الضعفة قال ابن ماجه حدثنا الهيثم بن الوليد حدثنا يحيى بن صالح حدثنا سلمة بن كهيل حدثنا الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة فذكره وزجالة ثقات وقد رواه ابن أبي داود من هذا الوجه وصححه قال الحافظ لكن أبو حاتم امام لم يحكم عليه بالاطلان الا بعد ان تبين له واطن العلة فيه عن عننة الاوزاعي وعن عننة شيخه وهذا كما ان كان يحيى بن صالح هو الواحظي شيخ البخاري وفي الباب عن عامر بن ربيعة عند البراء والدارقطني قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين دفن عثمان بن مظعون صلى الله عليه وآله وكبر عليه أربعاً وحتى على قبره بيده ثلاث خضبات من التراب وهو قائم عند رأسه وزاد البراء مرفوعاً عليه الماء قال البيهقي وله شاهد من حديث جعفر بن محمد عن أبيه مرفوعاً رواه الشافعي عن ابراهيم بن محمد عن جعفر وعنه أي المنذر عند أبي داود وفي المراسيل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى في قبره ثلاثاً قال أبو حاتم في العلل أبو المنذر مجهول وعن أبي امامة عند البيهقي قال توفي رجل فلم تصب له حسنة الا ثلاث خضبات حثاها على قبره ففرت له ذنوبه وعن أبي هريرة غير حديث الباب عند أبي الشيخ مرفوعاً

٤٠ نيل ث ربه فقال) رب (أرسلني الى عبد لا يبد الموت فرد الله عز وجل عليه عينه) اعلم موسى اذا رأى همه عينه انه من عند الله (وقال) له (ارجع) الى موسى (فقل له يضع يده على متن نور) أي ظهره (فله بكل ما غطت يده بكل شجرة مسنة قال) موسى (أي رب ثم ماذا) أي ماذا يكون بعد هذه السنة (قال) الله تعالى (ثم يكون بعدها) (الموت قال) موسى (فالآن) يكون الموت والآن اسم زمان والآن الفاصل بين الماضي والمستقبل واختار موسى الموت لما خبره فقال الله ربه تعالى كنيستما صلى الله عليه وآله وسلم لما قال الرفيق الأعلى (فسال الله)

موسى (أن يدينه) أى يقربه (من الأرض المقدسة) أى المطهرة رأى سال الله الدائم بيت المقدس ليدفن فيه وهذا موضع الترجمة فى البخارى حيث قال من أحب الدفن فى الأرض المقدسة أى طمنا للقرب من الانبياء الذين دفنوا به تبعوا بهم وترضوا للرجة البازلة عليهم اقتداء بموسى عليه السلام وأولئك القرب عليه المشى الى المحشر وتسطع عنه المشقة الحاصلة لمن يمد عنه أو نحوها من بركة ما تشاء الله الرحال من الحرمين الشرعيين رزقنا الله الدفن بأحد ههنا مع الرضا عن الله الجواد الكريم والرؤف الرحيم قال فى الفتح ٣٢٢ وكذلك ما يمكن من مدافن الانبياء وقبور الشهداء والاولياء تبعنا بالحوار

قال ابن المنير (رمية بمحجر) أى دفن الوريحى رام حجر من ذلك الموضع الذى هو موضع قبره لوصول الى بيت المقدس وكان موسى اذ ذلك فى التسعة ومعه بنو اسرائيل وكان أمرهم بالدخول الى الأرض المقدسة فامتنعوا فخزم الله عليهم دخولها أبدا غير يوشع وكاب رتبهم فى القفار أربعين سنة فى ستة فرائخ وهم ستمائة ألف مقاتل وكانوا يسبون كل يوم جادين فاذا أمسوا كانوا فى الموضع الذى ارتحلوا عنه الى ان أنفاهم الموت ولم يدخل منهم الارض المقدسة أحدا ممن امتنع أولا أن يدخلها الا أولادهم مع يوشع ولما انتهى موسى عليه السلام دخول الارض المقدسة لغلبة الجبارين عليهم ولا يمكن نبش به وذلك لانه قتل اليها طمنا القرب منها لان ما قارب الشئ يعطى حكمه وقيل انما طمنا موسى الدفونان النبى يدفن حيث يموت وعورض بان موسى قد نقل يوسف عليه السلام لما خرج

من حنى على مسلم احتسابا كتب له بكل ثراقة سنة قال الحافظ اسناده ضعيف قوله وقال هذا من السنة فيه وفيما قد منادى على انه يستحب ان يدخل الميت من قبل رجل الى القبر أى موضع رجلي الميت منه عند وضعه فيه والى ذلك ذهب الشافعى وأحمد والهادى والناصر والمزبذ بالله وقال أبو حنيفة انه يدخل القبر من جهة القبلة مع رضا اذ هو أسروا تبع السنة أولى من رأى وقد استدل لابي حنيفة بما رواه البيهقى من حديث ابن عباس وابن مسعود وروى يده انهم أدخلوا النبى صلى الله عليه وآله وسلم من جهة القبلة وبجواب البيهقى ضعفتها وقد روى عن الترمذى بحسين حديث ابن عباس منها وانكر ذلك عليه لان مداره على الطحاى بن ارقاة قال فى ضوء المنار على انه لا حاجة الى التضعيف بذلك لان قبر النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان عن يمين الدخول الى البيت لاصلة باب الجدار والجدار الذى أجلسه هو القبلة فهو مانع من ادخال النبى صلى الله عليه وآله وسلم من جهة القبلة ضرورة انتهى قال فى البدر المنير بعد ان ذكر انه أدخل صلى الله عليه وآله وسلم من جهة القبلة وهو غير ممكن كما ذكره الشافعى فى الامم وأطنب فى الشناعة على من يقول ذلك ونسبه الى الجهالة ومكابرة الجلس انتهى قوله ثم قال انشطوا الثوب بهم مزنة فتمون فشبين مجة فطاه مهة أى اختلصوه وذكروا معناه فى القاموس وقد أخرج نحوه هذه الزيادة يوسف القاضى باسمه ادله عن رجل عن على أنه أتاهم وهم يدفنون قيسا وقد بسط الثوب على قبره فذهب وقال انما يصنع هذا بالانبياء والطبرانى عن أبى اسحق أيضا ان عبدا لله بن يزيد صلى على الحرت الأعور وفيه ثم لم يدعمه بدون ثوبا على القبر وقال هكذا السنة وقد رواه ابن أبى شيبة عن طريق الثورى عن أبى اسحق بلفظ شهدت جنازة الحرت فتدوا على قبره ثوبا فجذبه عبد الله بن يزيد وقال انما هو رجل ورواه البيهقى باسمه ادله صحيح الى أبى اسحق السبى انه حضر جنازة الحرت الأعور فأمر عبد الله بن يزيد أن يبسطوا عليه ثوبا قال الحافظ لعل الحديث كان فيه فأمر ان لا يبسطوا فسقط لآ وكان فيه فأبى بدل فأمر وروى البيهقى من حديث ابن عباس قال جالس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبره بعد نبوه قال البيهقى لا حفظه الامن حديث يحيى بن عتبة بن أبى العيزار وهو ضعيف وروى عبد الرزاق عن الشعبي عن رجل أن سعد بن مالك قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فستر على القبر حتى

من مصر وأجيب بأنه انما نقله يوحى فتكون خصوصية له واغلام يسال نفس بيت المقدس ليعمى قبره دفن خوفا من أن يعبد جهال ملته قال ابن عباس لو عات اليه وقبر موسى وهرون لاحتذو هما الهين من دون الله وقد اختلف فى جواز نقل الميت ومذهب الشافعية يحرم نقله من بلد الى بلد آخر ليدفن فيه وان لم يتغير لمسا فيه من تأخير دفنه المأمور بتجليله وتعرضه له من حرمة الا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس فيختار أن ينقل اليه لفضل الدفن فيها والاعتراف فى القرب مسافة لا تعير فيه الميت قبل وصوله قاله الزركشى ولا ينبغي التخصيص بالثلاثة بل لو كان بقرب به مقابر أهل

الصالح والخير فالحكم كذلك لان الشخص يقصد الجوار الحسن وكان عمر مائة وعشرين سنة وقال وهب نرج موسى
لبعض حاجته فخره من الملائكة يحفرون قبره لم يرشيا قضا أحسن منه فقال له من تحفرون هذا القبر قالوا أتعجب أن
يكون لك قال وددت قالوا فنزل واضطجع فيه وتوجه الى ربك ففعل ثم تنفس أسهل نفس فقبض الله روحه ثم سوت عليه
الملائكة التراب وقيل ان ملك الموت أتاه بتفاحه من الجنة فتشبهه فقبض روحه (قال أبو هريرة) قال رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم فلو كنت ثم) أي هنالك (لاربتكم قبوره الى جانب ٣٢٣ الطريق عند الكتيب الاخر) أي الرمل المجمع

وهذا ليس صريحاً في الاعلام
بقبره الشريف ومن ثم حصل
الاختلاف فيه فقبيل بالتيه
وقيل بيبا لدبييت المقدس
أو بدمشق أو بوادي بصرى
والبقاء أو بدين بين المدينة
وبيت المقدس أو بريحاء وهي
من الارض المقدسة وفي هذا
الحديث التحديث والاختبار
والعنة وشيخ البخاري حروزي
ومعمر بصرى وأخرجه مسلم
في أحاديث الانبياء كالبخاري
مرفوعاً والنسائي في الجنائز
(عن جابر بن عبد الله رضي
الله عنهم قال كان النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم يجمع بين
الرجلين من قتلى) غزوة (أحد
في ثوب واحد) اما بان يجمعهما
فيه واما بان يقطعه بينهما وقال
المظهرى في ثوب واحد أي في قبر
واحد اذ لا يجوز تجر يدهما
في ثوب واحد بحيث تتلاقى
بشرتاها بل ينبغي أن يكون
على كل واحد منهما ثيابا المظغة
بالدم وغيرها ولا يمكن يجمع
أحدهما بجانب الآخر في قبر

دفن به من معاذ فيه فكتبت عن أمسك الثوب وفي اسناده هذا الماهم وقد أوله
القائلون باختصاص ذلك بالمرأة على انه إنما فعل صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بقبر سعد
لانه كان مجروحاً وكان جرحه قد تغير قوله قال بسم الله الخ فيه استحباب هذا الذكر
عند وضع الميت في قبره قوله من قبل رأسه فيه دليل على ان المشرع ان يحثي على الميت
من جهة رأسه ويستحب أن يقول عند ذلك منها خلقناكم وفيه نعيدكم ومنها نخرجكم
تارة أخرى ذكره أصحاب الشافعي وقال الهادي باخنا عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه
انه كان اذا حثي على ميت قال اللهم ايمانا بأك وتصدية بارسالك واية انا فيه منك هذا ما وعد
الله ورسوله وصدق الله ورسوله ثم قال من فعل ذلك كان له بكل ذرة حسنة

(باب تسليم القبر ورشه بالماء وتعليمه ليعرف وكراهة البناء والكتابة عليه)*

(عن سفيان الثوري انه رأى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسفراً رواه البخاري في صحيحه
* وعن القاسم قال دخلت على عائشة فقالت يا أمه بالله اكشفي لي عن قبر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وصاحبيه فكشفت له عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لا طئة مبطوطة
ببطحاء العرصة الجراء رواه أبو داود) الرواية الأولى أخرجه أيضاً ابن أبي شبة من
طريق سفيان المذكور وزاد قبر أبي بكر وقبر عمر كذلك وكذلك أخرجه أبو نعيم وذ كر
هذه الزيادة التي ذكرها ابن أبي شبة والرواية الثانية أخرجه أيضاً الحسن بن أحمد
الوجه وزاد ورأيت قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقدماً وأبو بكر رأسه بين
كتفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعمر رأسه عند رجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم وفي الباب عن صالح بن أبي صالح عن أبي داود في المراسيل قال رأيت قبر
النبي صلى الله عليه وآله وسلم شبراً أو نحو شبر وعن عثيم بن بسطام الديني عن أبي بكر
الاجر في كتاب صفة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رأيت قبره صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم في امارة عمر بن عبد العزيز فقرأت فيه من تفهنا نحو من أربع أصابع ورأيت قبر
أبي بكر ورأيت قبره ورأيت قبر عمر ورأيت قبر أبي بكر أسفل منه قوله مسما أي مرثعاً قال
في القاموس التسميم ضد التبسطيح وقال سطحه كتمعه بسطه قوله ولا لا طئة أي ولا لا زفة
بالاوض وقد اختلف أهل العلم في الأفضل من التسميم والتسطيح بعد الاتفاق على

واحد انتهى وروى أصحاب السنن عن هشام بن عاصم الانصاري قال جاءت الانصار الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يوم أحد فمالوا أصابعاً فرح وجهه قال احنروا أو أسعوا واجعلوا الرجلين والثلاثة في القبر صححه الترمذي قال في الفتح
ويؤخذ من هذا جواز دفن المراتين في قبر أو ما دفن الرجل مع المرأة فروى عبد الرزاق بإسناد حسن عن واثله بن الاسقع انه
كان يدفن الرجل والمرأة في القبر الواحد فيقدم الرجل ويجعل المرأة وراءه وكأنه كان يجعل بينهما حائل من تراب ولا سيما
ان كانا أجنبيين والله أعلم انتهى (نعم يقول) صلى الله عليه وآله وسلم (أي أي القنلى وللمسقى أي أي الرجلين

(أكثر أخذ القرآن فاذا أشير له) صلى الله عليه وآله وسلم (إلى أحدهما أقدمه في القبر وقال أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة)
قال المظفرى أى أنا شافع لهم أو هؤلاء وأشهد لهم بأنهم بذلوا أرواحهم وتركوها حياتهم لله تعالى انهم وبعقبه الطمى بان
هذا الذى قاله لا يساعده عليه تعدية الشهيد على لأنه لو أراد ما قال لقل أنا شهيد لهم فعدل عن ذلك لتبين شهيد معنى رقيب
وحفظ أى أنا حفيظ عليهم أراقب أحوالهم وأصونهم من المكارة وشيخ لهم ومنه قوله تعالى والله على كل شئ شهيد
كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شئ شهيد ٣٤ (وأمر) صلى الله عليه وآله وسلم (بدفنهم في منابهم ولم يغسلوا

ولم يصل عليهم) أى لم يفعل ذلك
بنفسه ولا بأمره وعند أحد أنه
صلى الله عليه وآله وسلم قال
لا تغسلواهم فإن كل جرح أو كاه
أو دم يفورح مسكا يوم القيامة
ولم يصل عليهم والحكمة في ذلك
إبقاء أثر الشهادة عليهم والتعظيم
لهم بآبائهم عن دعاء القوم
وقد اختلف في الصلاة على
الشهداء المقتول في المعركة
فذهب الشافعية أنهم أحرام وبه
قال مالك وأحمد وهو الحق وقال
بعض الشافعية معناه لا تجب
عليهم لكن تجوز وفيه نظر وفي
هذا الحديث التحدث والنعنة
والقول وشيخ البخارى تنسئ
والله بمصرى وابن مهاب
وشيخه مدينان وفيه رواية تابعى
عن تابعى عن صحابى وآخرجه
أيضا في الجملة وكذا الترمذى
وقال صحيح والنسائى وابن ماجه
(عن عقبه بن عامر رضى الله
عنه أن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم خرج يوما فصلى على أهل
أحد) الذين استشهدوا في وقعة
في شوال سنة ثلاث (صلاة على

جواز الكل فذهب الشافعى وبعض أصحابه والهمادى والقاسم والمؤيد بالله إلى أن
التسليح أفضل واستدلوا برأيه القاسم بن محمد بن أى بكر المذكورة وما وافقها قالوا
وقول سفيان الثمار لاجته فيه كما قال البيهقى لاحتمال أن يقرب صلى الله عليه وآله وسلم
لم يكن في الأول مستحيلا كان في أول الأمر مسطعاً لما سجدوا القبر في امرأة
ابن عبد العزيز على المدينة من قبل الوليد بن عبد الملك صبروها من رقة ربه إذ اجتمع بين
الروايات ويرجح التسليح ما ساقى من أمر صلى الله عليه وآله وسلم علياً لأن لا يدع قبراً
مشرقا إلا سواه وذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد والمزنى وأكثير من الشافعية وأدعى
القاضى حسين اتفاق أصحاب الشافعى عليه ونقله القاضى عداوى عن أكثر العلماء
أن التسليم أفضل وتمسكوا بقول سفيان الثمار والأرجح أن الأفضل التسليح لماسلف
(وعن أبى الهياج الاسدى عن على قال أبغضت على ما بغضت عليه رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم لاندع تمثالا لا طمسته ولا قبراً مشرفا لا سويته رواه الجماعة إلا البخارى
وابن ماجه) قوله عن أبى الهياج هو يفتح الهاء وتشديد الباء واسمه حيان بن حصين
قوله لا ندع تمثالا لا طمسته فيه الأمر به في صور ذوات الأرواح قوله ولا قبراً مشرفا
الاسويته فيه أن السنة أن القبر لا يرفع رفعا كثيرا من غير فرق بين من كان فاضلا ومن
كان غير فاضل والظاهر أن رفع القبر يرفع رتبة على القدر لما ذنوبه فيه محرم وقد صح
بذلك أصحاب أحمد ورجاء من أصحاب الشافعى ومالك والقول بأنه غير محظور لوقوعه
من السلف والخلف بالإكبر كما قال الإمام يحيى والمهدى في الغب لا يصح لأن غاية
ما فيه أنهم سكنوا عن ذلك والسكون لا يكون دليلا إذا كان في الأمور الظنية
وتحريم رفع القبر وظنى ومن رفع القبر والداخل تحت الحديد بدخول أولياء القبر
والمشاهدة المعمورة على القبر ورواها عن أبي حنيفة القبر ومساجد وقد لعن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فاعل ذلك كما ساقى وكما قد يرى عن تشييد أبنية القبر ومحرم
من مفايد يكي لها الإسلام منها اعتقاد الجهلة لها كاعتقاد الكفار لآلهتهم وعظم
ذلك فظنوا أنها قادرة على حيا النفع ودفع الضرر فلهذا ما قصده المطالب قضاء
الجوايح ومطلب النجاة المطالب وسألوها من مآب آل العباد من ربهم وشهدوا اليها الرحل

الميت) أى مثل صلاته عليه زاد البخارى في غزوة أحد من طريق سيرة بن شريح عن يزيد بن عثمان وقسموا
سنتين كالموذج للأجيال والأبواب لكن في قوله بعد عثمان سنتين تجوز لأن وقعة أحد كانت في شوال سنة ثلاث كما تزوفاة
صلى الله عليه وآله وسلم في ربيع الأول سنة إحدى عشرة وخمسة فيكون بعد سبع سنين ودون النصف فهو من باب جبر
النكسر والمراد أنه صلى الله عليه وآله وسلم دعا لهم بدعاء صلاة الميت وأيسر المراسلة الميت المعهودة كقوله تعالى وصل
عليهم والاجتماع ببل لا يهل لا يصل عليه عندنا وعند أبى حنيفة المخالف لا يصل على القبر بعد ثلاثة أيام فإن قلت حديث جابر

لا ينجح لأنه نفي وشهادة النفي مردودة مع معاارضها في خبر الإثبات أجيب بأن شهادة النفي انما ترد اذا لم يحيط بها علم الشاهد ولم تكن محصورة والافتقار بالافتقار وهذه قضية معينة لا يحاط بها جابر وغيره علماء وأما حديث الإثبات فتقدم الجواب عنه وأجاب المنفعة بأنه يجوز الصلاة على القبر ما لم يتفسخ والشهادة لا يتفسخون ولا يحصل لهم تغير فالصلاة عليهم لا تمتنع أي وقت كان وأقول أبو حنيفة رحمه الله تعالى الخ. يثبت ترك الصلاة عليهم يوم أحد على معنى اشتغاله عنهم وقلة فراغه لذلك وكان يوم ما مع ما على المسكين فعدوا بترك الصلاة عليهم يومئذ وقال ابن حزم ٢٢٥ الظاهرى رحمه الله تعالى ان صلى على

الشهيد فحسن وان لم يصل عليه فحسن واستدل بحديث جابر وعقبة وقال ليس يجوز ان يترك أحد الاثرين المذكورين لا آخر بل كلاهما حق مباح وليس هذا مكان نسخ لان استعمالهما معيا ممكن في أحوال مختلفة (ثم انصرف الى المنبر) وسلم كالبخارى في المغازى ثم صعد المنبر كالودع للاحياء والاموات (فقال اني فطر انكم) وهو الذي يتقدم الواردة ليصلح لهم الجياض والدلاء ويقوهم أي أنا يا ابتكم الى الجحوض كما لهي إلا لاجل انكم وفيه إشارة الى قرب وفاته صلى الله عليه وآله وسلم ووقته ثم صعد على أصحابه ولذا قال كالودع للاحياء والاموات (وأنا شهيد عليكم) يا عيالكم فكانه باق معهم لم يتقدمهم بل بقي بعدهم حتى يشهد بأعمال آخرهم فهو صلي الله عليه وآله وسلم قائم بأمرهم في الدارين في حال حياته وموته وفي حديث ابن مسعود وعبد البر بن مسعود

وعصوا به أو استغاثوا بالجحولة انهم لم يدعوا شيئا مما كانت الجاهلية تفعله بالإصنام الا فعلوه فان الله واناله راجعون ومع هذا المنكر الشنيع والكفر القبيح لا نجد من يعذب الله ويغتار بحسنة الدين الحنيف لاعلموا لا متعلموا ولا أميالا ولا وزيراولا ولا ليكا وقد ورد النعناع الاخبار ما لا يشك معه أن كثيرا من هؤلاء القبوريين أو أكثرهم اذا توجهت عليه عين من جهة خصمه حلف بالله فاجر فاذا قبل له بعد ذلك احلف بشيخك ومعتق ذلك الولي الفلاني تلعم وتلكا وأبي واعترف بالحق وهذا من أبين الأدلة الدالة على ان شركهم قد بلغ فوق شرك من قال انه تعالى ثاني اثنين أو ثالث ثلاثة فاعلمه الدين ويا ملوك المسلمين أي رزق للاسلام أشد من الكفر وأي بلاه هذا الدين أضرم عليه من عبادة غير الله وأي مصيبة يصاب بها المسلمون تعدل هذه المصيبة وأي منكر يجب انكاره ان لم يكن انكار هذا الشرك الامين واجبا

لقد أسمعتم لو ناديت حيا * ولكن لاحياء لمن تنادى
ولو نادى فمعت بها أموات * ولكن أنستنفخ في رمد

(وعن جعفر بن محمد عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رث علي قبره) ابراهيم ووضع عليه حصاة رواء الشافعي * وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم قبر عثمان بن مظعون بهضرة رواء ابن ماجه الحديث الاول من سبل وأخرجه أيضا سديد بن منصور والبيهقي من هذا الوجه مرسلين هذا اللفظ وزاد ورفع قبره قدر شبر وفي الباب عن جابر بن عبد الله قال رث علي قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمياه رشا فكان الذي رث علي قبره بلال بن رباح بدا من قبل رأسه من شقه الايمن حتى انتهى الى رجله وفي اسناده الواقدي والكلام فيه معروف وفي الباب عن جابر بن ربيعة تقدم في الباب الاول وروى سديد بن منصور ان الرش على القبر كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والى مشروعية الرش على القبر ذهب الشافعي وأبو حنيفة والقاسمية والحديث الثاني أخرجه أيضا ابن عدي قال أبو زرعة هذا خطأ والصواب رواية من روى عن المطلب بن حنطب وسياق وقد رواء الطبراني في الاوسط من حديث أنس باسناد آخر فيه ضعف ورواه الجاكم في المستدرک في ترجمة عثمان بن مظعون باسناد آخر

رفعه حديث خير لكم ووفاني خير لكم تعرض على أعيانكم فآرايت من خير حديث الله عليه وآله وما آرايت من شر استغفرت الله لكم (واني والله لا نظير الى حوضي الا ان) نظرا حقيقيا بطريق الكشف (واني أعطيكم مفااتيخ خزائن الارض أو مفااتيخ الارض) شك الرازي وفيه إشارة الى ما فتح علي أمته من اللبائخ والخزائن من بعده (واني والله ما أخاف عليكم أن تشرکوا بعدى) أي ما أخاف على جميعكم الاشراك بل على مجموعكم لان ذلك قد وقع من بعض أعادنا الله تعالى (ولكن أخاف عليكم أن تنافسوا فيها) أي في خزائن الارض المذكورة والدنيا المصيرح بها في مسلم كالبخارى في المغازي ولكني أخشى عليكم

الدينان تتنافسوا فيها والمنافسة في الشيء الرغبة فيه والافتقار فيه وهذا الحديث من أعلام النبوة وفيه الأخبار بالغيات وفيه معجزات للنبي صلى الله عليه وآله - ولم ولذلك أوردته المؤلف في علامات النبوة ورواه كاهم بصريون وهو من أصح الأسانيد وفيه رواية للتابعي عن التابعي عن الصحابي والحديث والعجمة وأخرجه البخاري أيضا في المغازي وذكر الموضع ومسلم في فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو داود في الجنائز وكذا النسائي (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم) ما قال انطلق عمر بن الخطاب (مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رهط) قال في الصحاح رهط الرجل قومه

فيه الواقدي من حديث أبي رافع فذكر معناه وروى أبو داود من حديث المطالب بن عبد الله بن حنظل قال لما مات عثمان بن مظعون خرج يجنازته فدفن فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل أن يأتي بحجر فلبس طع حله فقام إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذراعيه قال المطلب قال الذي أخبرني كافي أنظر إلى باض ذراعي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين حُسر عنهما ثم جاءها فوضعهما عند رأسه وقال أعلم به أقبر أخى وأدفن إليه من مات من أهلي قال الحافظ واسأله حسن ليس فيه إلا كثير بن زيد راويه عن المطلب وهو صدوق انتهى والمطلب ليس صحابيا ولكنه بين أن مخبرا أخبره ولم يسمه وإمام الصحابي لا يضير وفيه دلائل على جواز جعل علامة على قبر الميت كنصب حجر أو نحوها قال الإمام يحيى قاما نصب حجرين على المرأة وواحدة على الرجل فبدعة قال في البحرقات لا بأس به لقصد التمييز لنصبه على قبر ابن مظعون (وعن جابر

قال نسي النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يجمصص القبر وإن يقعد عليه وإن يني عليه
رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود والترمذي وصححه ولفظه نسي أن يجمصص القبر

وَأَنْ يَكْتُبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْ يَنْبِيَّ عَلَيْهِمْ وَأَنْ تَوَطَّأُ فِي لَفْظِ النَّسَائِيِّ نَهَى أَنْ يَنْبِيَّ عَلَى الْقَبْرِ أَوْ يَرِ:

عليه أو يخصص أو يكتب عليه) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن حبان والطحاكم وقال الحاكم السكابة وان لم يذكرها مسلم فهي على شرطه وهي صحيحة غريبة وقال أهل العلم من أئمة المسلمين من المشرق الى المغرب على خلاف ذلك وفي الباب عن ابن مسعود ذكره صاحب مسند الفردوس عن الحاكم مرفوعا لا يزال الميت يسمع الاذان ما لم يطين عليه قال الحافظ واسناده باطل فانه من رواية محمد بن القاسم الطائي كان وقد رموه الوضع قوله ان يخصص القبر في رواية مسلم عن تفضيل القبور والتقصيص بالغفاف ومما دلت به من هملتين هو التخصيص والقصة بفتح القاف وتشديد الصاد الموحدة هي الحص وفيه تحريم تخصيص القبور وأما التطيين فقال الترمذي وقد رخص قوم من أهل العلم في تطيين القبور منهم الحسن البصري والشافعي وقد روى أبو بكر الجاد من طريق جعفر بن محمد عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رفع قبره من الأرض شيئا يطين بطين أخرجه من العروة وحكى في البحر عن الهادي والقاسم انه لا بأس بالتطيين أملا

وقبيلته والرهط مادون العشرة
 من الرجال ولا يكون فيهم امرأة
 (قبل) أى جهة (ابن ضياد)
 اسمه صافي كقاضى وقبيل
 عبد الله وكان من اليهود وكانوا
 حلفاء بنى النجار وكان سبب
 انطلاق النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم اليه ماروا ما أجد من
 طريق جابر قال وادت امرأة من
 اليهود غلاما معسوحة عنه
 والاخرى طالعة فانتة فاشفق
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أن يكون هو الدجال (حتى
 وجدوه) أى الرسول ومن معه
 من الرهط والضمير لابن ضياد
 حال كونه (يلعب مع الصبيان
 عند اظلم) بضم الاوّل والثاني
 بناء من حجر كالقصر وقبيل هو
 الحصن ويجمع على اظلام (بنى
 مغالة) بفتح الميم والمججمة قبيلة
 من الانصار (وقد قارب ابن
 ضياد الظلم) بضم الحاء واللام
 أى البلوغ (فلم يشعر) أى ابن
 ضياد (حتى ضرب النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم يده ثم
 قال لان ضياد شهد انى رسول

الله) بمحذف حرف الاستعظام فيه عرض الاسلام على النبي الذي لم يبلغ ومنه ومنه انه لو لم يصح
اسلامه لما عرض صلى الله عليه وآله وسلم الاسلام على ابن صياد وهو غير بالغ فتبين مطابقة الحديث لجزأى الترجمة كليهما
(فانظر اليه) صلى الله عليه وآله وسلم (ابن صياد فقه الى اشهد انك رسول الاميين) مشركي العرب وكانوا لا يكتبون أنفسهم
الى أم القرى وفيه اسماء ربان اليهود الذين كان منهم ابن صياد كانوا عترتين يبعثه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكن
يدعونهم بالخصوصة بالعرب وفساد حججهم واضح لانهم اذا قرؤوا برسالته استحال كذبه فوجب تصديقه في دعواه الرسالة

الى كافة الناس (فقال ابن صياد للنبي صلى الله عليه وآله وسلم انتم دعاي رسول الله فرضه) النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي ترك سؤاله أن يسلم لباسه منه وروى فرضه بالصاد قال المازري له رد نفسه بالسبب أي ضربه برجله لكن قال عياض لم أجدها بالصاد في جواهر اللغة وقال الخطابي فرضه بجذف الفاء بعد الراء أي ضغطه حتى ضم بعضه الى بعض ومنه بنيان مرصوص وزوى فرقصة بالقاء بدل الفاء وروى فرقصة والاول أوضح (وقال أمنت بالله وبرسوله) قال البرماوى كالكرماني مناسبة هذا الجواب لقول ابن صياد للنبي صلى الله عليه وآله وسلم انتم دعاي رسول الله ٣٢٧ انه لما أراد أن يظهر للقوم كذبه في دعواه

الرسالة أخرج الكلام مخرج الانه أي أمنت برسول الله فان كنت رسولا صادقا غير لباس عليك الامر أمنت بك وان كنت كاذبا وخطا عليك الامر فلا امكانك خطا عليك الامر فحسب انهم شرع يسألوا عما يرى (فقال له ماذا ترى) وأراد باستنطاقه اظهار كذبه المنافي لدعواه الرسالة (قال ابن صياد يأتيني صادق وكاذب) أي أرى الرؤيا براء صادق وبراء كاذب قال القرطبي كان ابن صياد على طريق الكهنة يخبر بالخبر فيصح تارة ويفسد أخرى وفي حديث جابر عنده الترمذي فقال أرى

حدا وباطلا وأرى عرشا على الماء (فقال له) النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلط عليك الامر أي خلط عليك شيطانك ما بقي اليك (ثم قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي أضرمت لك في صدري (خبيا) بوزن فعيال ولا يذرخبا بفتح الخاء وسكون الموحدة واسقاط التجنية

ينظم وقال الامام يحيى وأبو حنيفة يكره قول له وان يقعد عليه فيسهل على تحريم القعود على القبر وبالذهب الجهور وقال مالك في الموطا انما رد القعود الحديث قال النووي وهذا تأويل ضعيف أو باطل والصواب ان المراد بالقعود الجلوس وبما يوضحه الرواية الواردة قبله لا لتجسس أو على القبر وكما سيأتي قوله وان يبنى عليه فيه دليل على تحريم البناء على القبر وفضل الشافعي وأصحابه فقالوا ان كان البناء في ملك الباني فمكروه وان كان في مقبرة مسلمة فحرام ولا دليل على هذا التفصيل وقد قال الشافعي رأيت الائمة بمكة بأمر من يهدم ما يبنى ويدل على الهدم حديث على المتقدم قوله وان يكتب عليها فيه تحريم الكتابة على القبر وظاهره عدم الفرق بين كتابة اسم الميت على القبر وغيرها وقد استغنت الهادوية رسم الاسم فجوزوه لاعلى وجه الزخرفة قياسا على وضعه صلى الله عليه وآله وسلم الحجر على قبر عثمان كانه قد تم وهو من التخصيص بالقياس وقد قال به الجهور لانه قياس في مقابلة النص كما قال في ضوء النهار ولا يمكن الشأن في صحة هذا القياس قوله وان يوطأ فيه دليل على تحريم وطء القبر والكلام فيه كالكلام في القعود عليه واعل مال كالا يخاف هنا قوله أو يزاد عليه بوب على هذه الزيادة البيهقي باب لا يزاد على القبر أكثر من ترابه لا ليرفع وظاهره ان المراد بالزيادة عليه الزيادة على ترابه وقيل المراد بالزيادة عليه أن يقبر ميت على قبر ميت آخر

* (باب من يستحب أن يدفن المرأة) *

(عن أنس قال شهدت بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تدفن وهو جالس على القبر فرأيت عينيه تدمعان فقال هل فيكم من أحد لم يقارف اليلة فقال أبو طلحة أنا قال فانزل في قبرها فنزل في قبرها وراه أحد البخاري * ولا جده عن أنس ان رقية لما ماتت قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخل القبر رجل قارف اليلة أهل فلم يدخل عثمان ابن عفان القبر) قوله بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هي أم كلثوم زوج عثمان رواه الواقدي عن طلح بن سليمان وبهذا الالة ناد أخرج ابن سعد في الطبقات في ترجمة أم كلثوم وكذا الدوالي في الذرية الطاهرة والطبري والطحاوي من هذا الوجه ورواه جاد بن سلمة عن ثابت عن أنس فسمها رقية كما ذكره المصنف عن أحمد وكذلك أخرجه

أحمد وفي حديث زيد بن حارثة عند البزار والطبراني في الاوسط كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خبا له سورة الدخان وكاه أطلق السورة وأراد بعضهم أفعنه أحد في حديث الباب وخبا له يوم تأتي السماء بدخان مبين (فقال ابن صياد هو الدخ) وفي حديث أبي ذر عند البزار وأحمد وأراد أن يقول الدخان فلم يستطع فقال الدخ انتهى أي لم يستطع أن يتم الكلمة ولم يهتم من الالة الكربة الالهذين الحرفين على عادة الكهان من اختطاف بعض الكلمات من أولياتهم من الجن أو من هواجن النفس (فقال) له صلى الله عليه وآله وسلم (أخشا) لفظ يترجمه المكاب ويتردد أي اسكت صاغرا مطرودا

(فلن تعدو قدرك) أي لا يبلغ قدرك أن تطالع بالغيب من قبل الوحي المخصوص بالانبياء عليهم السلام ولا من قبل الالهام الذي يذكره الصالحون وإنما قال ابن صياد ذلك من شئ ألقاه الشيطان إليه أما لكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكلم بذلك بينه وبين نفسه فسمعه الشيطان أو حدث صلى الله عليه وآله وسلم بعض أصحابه بما أشره ويدل له ذلك قول عمر رضي الله عنه وخبا له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم تلقى السماء بدخان مبين (نقال عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه دعني يا رسول الله أضرب عنقه) يحزم أضرب جواب ٣٢٨ الطلح ويجوز الرفع (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ان

يكنه) بوضي الضمير وفي رواية ان يكن هو بانهصال الضمير وهو الصحيح لان المختار في خبر كان الاتصال تقول كان اياه وهو الذي اختاره ابن مالك في التسهيل وشرحه به السبويه واختاره في ألفيته الاتصال وعلى رواية الفصل فلفظ هو في كيد للضمير المستتر وكان نامة أو وضع هو موضع اياه أي ان يكن اياه وفي مرسل عروة عند الخثر بن أبي اسامة ان يكن هو الدجال (فلن تسلط عليه) وفي حديث جابر فالت بصاحبه انما صاحبه عيسى بن مريم (وان لم يكنه فلا خير لك في قتله) وانما يأذن صلى الله عليه وآله وسلم في قتله مع ادعائه النبوة الكاذبة بحضوره لانه كان غير بالغ أو من بخله أهل العهد أو انه لم يصرح بدعوى النبوة وانما وهم انه يدعى الرسالة ولا يلزم من ذلك دعوى النبوة قال تعالى انا ارسلنا الشياطين على الكافرين الآية وقد اختلف في أن المسيح الدجال هو ابن صياد أو غيره

البخاري في التاريخ الاوسط والحاكم في المستدرک قال البخاري ما أدى ما هذا فان رقة ماتت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يدرك بشمها قال الحافظ وهم حاد في تسميتهم فقط وايزيد انما أم كانوا ما رواه ابن سعد أيضا في ترجمة أم كانوا من طريق عروة بنت عبد الرحمن قالت نزل في حفرة أم أبو طلحة وأغرب الخطابي فقال هذه البنت كانت لبعض بنات النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتبنت اليه قوله لم يقارف بقاء وفاء زاد ابن المبارك عن فليح أراه يعني الذئب ذكر البخاري في باب من يدخل قبر المرأة تعليقا ورواه الامام عيني وكذا قال شريح بن النعمان عن فليح أخرجه أحد عنه وقيل معناه لم يجمع تلك الالبلة وبه حزم ابن حزم قال معاذ الله ان يتجسس أبو طلحة عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بانه لم يذب تلك الالبلة انتهى ويقويه ان في روايه ثابت المذكور بلفظ لا يدخل القبر أخرجه عارف أهل البصرة فتنحى عثمان وقداسة بعد ان يكون عثمان جافع في تلك الالبلة التي حدث فيها موت زوجته ثم لم يصر على مراعاة الحاضر الشريف وأجيب عنه باحتمال أن يكون مرض المرأة طال واحتاج عثمان الى الوقاع ولم يكن يظن موته تلك الالبلة وليس في الخبر ما يقتضي انه وافع بعد موته بل ولا حين احتضارها والحديث يدل على انه يجوز أن يدخل المرأة في قبرها الرجال دون النساء لسكونهم أقوى على ذلك وأنه يقدم الرجال الاجانب الذين بعددهم بالملاذ في الموااة على الاقارب الذين قرب عهدهم بذلك كالأب والزوج وعلى بعضهم تقدم من لم يقارف بانه حينئذ يأمن من أن يذكره الشيطان بما كان منه تلك الالبلة وحكى عن ابن حبيب ان السري اشار أبي طلحة على عثمان أن عثمان كان قد جامع بعض جوابه في تلك الالبلة فملطف صلى الله عليه وآله وسلم في منعه من النزول قبر زوجته بغير تصريح ووقع في رواية جناد المذكورة فلم يدخل عثمان القبر وفي الحديث أيضا جواز الخلو على شقير القبر وجواز البكاء بعد الموت وحكى ابن قدامة عن الشافعي أنه يكره لغيره اذا وجب فلا تبكين باكية يعني اذا مات وهو محمول على الاولوية والمراد لا ترفع صوتها بالبكاء ويمكن الفرق بين النساء والرجال في ذلك لان بكاء النساء قد يفضي الى مالا يحل من النوح لقلة صبرهن

* (باب آداب الخلو في المقبرة والمشى فيها) *

والثاني لكونه هو صحيح بان ابن صياد أسلم وولده ودخل مكة والمدينة ومات بالمدينة وانهم لما أرادوا الصلاة عليه كشفوا عن وجهه حتى رآه الناس وزواة هذا الحديث ما بين مروزي وأبلي ومعدني وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي والتحديث والاخبار والعقمة والقول وأخرجه البخاري أيضا في بدء الخلق وأحاديث الانبياء ومسلم في السنن (قال ابن عمر رضي الله عنه ثم انما تلقى بعد ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بن كعب) معه (الى الفضل التي فيها ابن صياد وهو يحتل) أي يستغفل (أن يسمع من ابن صياد شيئا) من كلامه الذي يقوله في خلوة لي يعلم هو وأصحابه أهواكلهن

(عن

اوساحر (قبل ان يراه ابن صياد فرأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو مضطجع بعني في قطيفة) كسالة الخيل (له فيهما) أي في القطيفة (رمزة) براعمه له منقوشة فيم ساكنة فزاي محجمة (أوزمزة) بزاي ثم رأى على الشك في تقديم أحدهما على الآخر ولبعضهم رمزة أو رمزة على الشك ومعناها كلها متقاربة فالأولى من الرمز وهو الإشارة والثانية من الزمار والتي بالله منين والمين فاصلة من الحركة وهي هنا بمعنى الصوت الخفي وكذا التي بالمجتمتين وفي القاموس أنه تراطن العالج على أكلهم وهم صموت لا يستعملون لسانا ولا شفة لكنه صوت ٢٢٩ تديره في خياشيمها ولحقها فمهم بعضهم

عن بعض (فرأت أم ابن صياد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو) أي والحال أنه (يتقي) أي يخفي نفسه (بجذوع الخيل) حتى لا تراه أم ابن صياد (ثقات لابن صياد) أمه (يا صاف وهو اسم ابن صياد عند أحمد) صلى الله عليه وآله وسلم (فثار ابن صياد) أي خض من مضجعه بسرعة وفي رواية فثاب أي رجح عن الجمالة التي كان فيها (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وتركنه) أمه ولم تعلمه بمجئنا (بين) أي أظهرت لنا من حاله ما نطالع به على حقيقة أمره (عن أنس) ابن مالك (رضي الله عنه) قال كان غلام يهودي) قيل اسمه عبد القدوس فيما ذكره ابن بشكوال عن حكاية صاحب العتبية (يخدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فرض فأنابه النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فقال له) (أسلم) ففعل أمر من الأسلام (فمنظر) الغلام (إلى أبيه وهو عنده) وفي رواية أبي داود عن رأسه (فقال

عن البراء بن عازب قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة رجل من الأنصار فأتينا إلى القبر ولم نجد به سبطا صلى الله عليه وآله وسلم مستقبل القبلة وجلسنا معه رواء أبو داود * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأن يجلس أحدكم على جرة فقحرق ثيابه فخصص إلى جلد خيله من أن يجلس على قبر رواء الجماعة إلا البخاري والترمذي * وعن عمرو بن حزم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متكئا على قبر فقال لا تؤذ صاحب هذا القبر ولا تؤذ رواء أحد * وعن بشير بن الخصاصية أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يشي في نعلين بين القبور فقال يا صاحب السببيتين ألهما رواء الخصاصية إلا الترمذي) حديث البراء سكت عنه أبو داود والمندري ورجال أسنده رجال الصحيح على كلام في المنهال بن عمرو وشيخه زاذان وقد أخرجه من هذه الطريق النسائي وابن ماجه وحديث عمرو بن حزم قال الحفاظ في الفتح أسنده صحيح وحديث بشير سكت عنه أبو داود والمندري ورجال أسنده ثقات إلا خالد بن غير قاتههم وأخرجه أيضا الهماكم وصححه قوله مستقبل القبلة فيه دليل على استحباب الاستقبال في الجلوس لمن كان منتظرا دفن الجنازة قوله لأن يجلس أحدكم الخ فيه دليل على أنه لا يجوز الجلوس على القبر وقد تقدم النبي عن ذلك وذهب الجمهور إلى التحريم والمراد بالجلوس القعود وروى الطحاوي من حديث محمد بن كعب قال إنما قال أبو هريرة من جلس على قبر يول عليه أو يتعوط فكأنما جلس على جرة قال في الفتح لكن أسنده ضعيف وقال نافع كان ابن عمر يجلس على القبور ومخالف الصحابي المروى لا تعارض المروى قوله لا تؤذ صاحب القبر هذا دليل المذهب إليه الجمهور من أن المراد بالجلوس القعود وبه بيان أنه المنع من الجلوس أعني التأذي قوله السببيتين قد تقدم أنه يراد بذلك في باب تغيير الشيب والمراد به اجلود البقر وكل جلد مدبوغ وانما قيل إلهما السببية أخذ من السبب وهو الحلق لأن شعرها قد حلق عنها وفي ذلك دليل على أنه لا يجوز المشي بين القبور بالنعلين ولا يتخص عدم الجواز بكون النعلين سببيتين لعدم الفارق بينهما وبين غيرها

٤٢ نيل ث له أبوه (اطع أباه القاسم صلى الله عليه وآله وسلم) (فأسلم) الغلام والنسائي فقال أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله (فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من عنده (وهو يقول الحمد لله الذي أنقذه) أيخلصه ويخاذه (من النار) ولله ذراقاتي ومريض أنت عاتده * قد أنابه الله بالفريج وفيه دليل على أن الصبي إذا عقل الكفر ومات عليه بعذب وفيه ما ترجم له وهو عرض الإسلام على الصغير ولو لا صحة ما عارضه عليه وفي الحديث جواز استخدام المشرك زعمه إذا مريض وفيه حسن العباد وفيه استخدام الصغير (عن أبي هريرة رضي الله عنه) قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مولود بني آدم (الاولاد على الفطرة) الاسلامية ومن زائد طاهر تعميم الوصف المذكور في جميع المولودين لكن حكى ابن عبد البر عن قوم انه لا يقتضي العموم واحتجوا به حديث أبي بن كعب قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغلام الذي قتله الخضر طبعه الله يوم طبعه كافر او يمجس كافر او يموت كافر او منهم من يولد مؤمنا ويمجس مؤمنا ويموت مؤمنا ومن يولد كافرا ويموت كافرا ويموت مؤمنا قالوا فاني هذا وفي غلام من يولد مؤمنا ويمجس مؤمنا ويموت كافرا ٣٣٠

وقال ابن حزم يجوز وطء القبر وبالرجال التي ليست بميتة لحديث ان الميت يسمع خفق نعالهم وخص المنع بالسببية وجعل هذا باجماع بين الحديثين وهو وهم لان سمع الميت تلقى النعال لا يستلزم ان يكون المشي على قبر أو بين القبور فلا مباحضة وقال الخطابي ان النسي عن السببية لما فيه من الخيال ويريد بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبسها كما تقدم في باب تغيير الشيب

(باب الدفن ليلا)

(عن ابن عباس قال مات انسان كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعود فمات بالليل فدفنوه ليلا فلما أصبح أخبروه فقال ما منعكم ان تعلموني قالوا كان الليل فكرهنا وكانت ظلمة ان نشق عليك فاني قبره فصلى عليه رواه البخاري وابن ماجه قال البخاري ودفن أبو بكر ليلا وعن عائشة قالت ما علمنا بدفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى سمعنا صوت المساحي من آخر الليل اي له الاربعاء قال محمد بن اسحق والمساحي المرور رواه أحمد * وعن جابر قال رأى ناس نار في المقبرة فانوها فاذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القبر يقول ناولوني صاحبكم واذا هو الذي كان يرفع صوته بالذكر رواه أبو داود) حديث ابن عباس أخرجه أيضا مسلم وقد روى نحوه عن جماعة من الصحابة قدمنا ذكرهم في باب الصلاة على الغائب وقد مرنا شرح هذا الحديث والاختلاف في اسم هذا الانسان اليهم هنالك ودفن أبي بكر بالليل ذكره البخاري تعليقه في باب الدفن بالليل ووصله في آخر كتاب الجنائز في باب موت يوم الاثنين من حديث عائشة وابن أبي شيبه من حديث الثمام بن محمد قال دفن أبو بكر ليلا ومن حديث عبيد بن السبائك ان عمر دفن أبا بكر بعد العشاء الاخيرة قال الحافظ في الفتح وصح ان عليه دفن فاطمة ليلا وحديث جابر سكت عنه أبو داود والبخاري ورجال اسناده ثقاة الا محمد بن مسلم الطائفي فتممه فقال واخرج الترمذي من حديث ابن عباس نحوه ووافظه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل قبر ابيلا فأسرج له أسراج فأخذ من قبل القبلة وقال رحمتك الله ان كنت لا والله ان الله لا يقرآن قال الترمذي حديث ابن عباس حديث حسن قوله

الخضر ما يدل على ان الحديث ليس على عمومه واجيب بان حديث سعيد بن منصور فيه ابن جده ان وهو ضعيف ويكنى في الرداءيم حديث أبي صالح عن أبي هريرة عنده سلم ابن مولى يولد الاعلى الفطرة حتى يعبر عنه لسانه واصلح منه رواية جعفر بن ربيعة بالفظ كل بني آدم يولد على الفطرة (قالبوا) أي اذا نزل ذلك في تغير كان سبب تغيره ان ابويه (هم ودانته او نصرانه او مجسانه) اما بتعليمه اياه وترغيبه ما فيه او كونه تبع الهما في الدين بكون حكمه حكمه هما في الدنيا فان سبق له السعادة اسلم والا مات كافرا فان مات قبيل بلوغه الحلم فالصحيح انه من اهل الجنة وقيل لاعبرة بالايمان الفطري في الدنيا بل الايمان الشرعي المكتسب بالارادة والعقل فطفل اليهوديين مع وجود الايمان الفطري محكوم بكفره في الدنيا تبعه الابويه (كما تنج البهيمة) أي تلد (بهيمة جمعاء) اي ذهب من بدنها شيء سميت بذلك لاجتماع اعضائها (همل

فحسون) أي تبصرون (فيها من جمعاء) أي مقطوعة الاذن والالاف والاطراف أي بهيمة مفعولة فها صوت هذا القول أي كل من افتر اليها قال هذا القول لظهور سلامتها (ثم يقول أبو هريرة رضي الله عنه) مما أدرجه في الحديث كما بينه مسلم في رواية حديث قال ثم يقول أبو هريرة اقرؤا ان شئتم (فطرة الله) أي خلقته نصب على الاعراء او المصد والمادل عليه ما بعدها قال الزمخشري أي الرمو فطرة الله أو عايكم فطرة الله أي خلقهم قابلين للهدى وهدى دين الاسلام لكونه على مقتضى العقل والنظر الصحيح حتى انهم لو تركوا وطباعهم لما اختاروا عليه ذنبا آخر انتهى قال البرماوي ولا يفتني ما فيه من نزعة

اعتزاله وقال أبو حيان في البحر قوله أو عليكم فطرقة لا يجوز لأن فيه حذف كلمة الاغراء ولا يجوز حذفها لأنه قد حذف الفعل وعوض عليك منه فلو جاز حذفه لكان اجازة حذف العوض والمعوض منه انتهى (التي فطر الناس عليها) أي خلقهم عليها وهي قبول الحق وتوكلهم من ادراكه وأمره الاسلام فانهم لو خلووا ما خلقوا وعليه أداهم اليه لان حسن هذا الدين ثابت في النفوس وانما يعدل عنه لا فقه من الآفات البشرية كالتقديرات قاله القسطلاني وقيل العهد المأخوذ من آدم وذريته يوم السبت بربكم وقد جزم البخاري في تفسير سورة الروم ٣٣١ بأن النظرية الاسلام قال ابن عبد البر وهو المعروف عند عامة السلف وهذا

المعروف عند عامة السلف وهذا الحديث منقطع لان ابن شهاب لم يسمع من أبي هريرة بل يروي عنه ولم يذكره المصنف للاحتجاج بل لاستنباطه منه ما سبق من الحكم (لا تبديل لخلق الله) استشكل هذا مع كون الابوين يهودا نه والجواب انه مؤول فالمراد ما ينبغي ان تبديل تلك القطرة أو من شأنها ان لا تبديل أو الخبر بمعنى انتهى (ذلك) اشارة الى الدين المأمور باقامته الوجه له في قوله فاقم وجهك

صوت الماسح هي جمع محبة والمساهمة آت من حديد يجرف بها الطين مشتمقة من السحور وهو كشف وجه الارض والميم فيها زائدة قوله السر وجمع مرفخ الميم بعدها رامه مة وهو المسجاة على ما في القاموس وقيل صوت المساهمة على الارض والاحاديث المذكورة في الباب تدل على جواز الدفن بالليل وبه قال الجمهور وكرهه الحسن البصري واستدل بحديث أبي قتادة المتقدم في باب استحباب احسان الكفن وفيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم زجر ان يقبر الرجل الا حتى يصلي عليه وأجيب عنه ان الزجر منه صلى الله عليه وآله وسلم انما كان لتركة الصلاة للدفن بالليل أو لأجل انهم كانوا يدفنون بالليل لردغة الكفن فالزجر انما هو لما كان الدفن بالليل مظنة اساءة الكفن كما تقدم فاذا لم يقع تقصير في الصلاة على الميت وتكفينه فلا بأس بالدفن بالليل وقد قيل في تعليل كراهية الدفن بالليل ان ملائكة النهار أرفأ من ملائكة الليل ولم يصح ما يدل على ذلك

باب الدعاء للميت بعد دفنه *

لدين أو الفطرة ان فسرت بالالة (الدين القيم) المستوى الذي لا عوج فيه (عن المسيد ابن حزن) بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي بعده هاتون (رضي الله عنهم) هو وأبوه صبيان هاجر الى المدينة (قال لما حضرت أبا طالب الوفاة) أي علاماته اقبل النزوع والامساك كان ينقعه الايمان لو آمن ولهذا كان ما وقع بينهم وبينه من المراجعة قاله البرماوى كالكرماني وقال في الفتح ويحتمل ان يكون انتهى الى النزوع لكن رجال النبي صلى

(عن عثمان قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال استغفروا لاختكم وسألوا الله التثبيت فانه الا أن يستلروا به أبو داود وعن راشد ابن سعد وضمرة بن حبيب وحكيم بن عيسى قالوا اذا سوي على الميت قبره وانصرف الناس عنه كانوا يستحبون أن يقال للميت عند قبره يا فلان قل لا اله الا الله اشهد أن لا اله الا الله ثلاث مرات يا فلان قل ربنا الله وديني الاسلام وتبني محمد صلى الله عليه وآله وسلم ثم ينصرف رواه سعيد في سننه) الحديث الاول أخرجه أيضا الحاكم وصححه والبيهقي وقال لا يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا من هذا الوجه والاثرا مروي عن راشد وضمرة وحكيم ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه وراشد المذکور شهد صفين مع معاوية فنه عنه ابن حزم وقال الدارقطني بعته برببه والثلاثة كلهم من قدماء التابعين جسيون وقد روى نحوه مرفوعا من حديث أبي امامة عند الطبراني وعبد العزيز الحنبلي في الشافي انه قال اذا مات فاصنعوا بي كما أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نصنع عونا أنا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اذا مات أحد من اخوانكم

الله عليه وآله وسلم اذا أتت بالتوحيد ولو في تلك الحالة ان ذلك ينفعه بخصوصه ويؤيد الخصوصية بعد ان امتنع شفع له حتى خفف عنه العذاب بالنسبة لغيره (جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوجد عنده أبا جهل بن هشام) مات على كفره (وعبد الله بن ابي امية بن المغيرة) أخى أم سلمة وكان شديد العداوة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم أسلم عام الفتح ويحتمل ان يكون المسيد حضر هذه القصة حال كفره ولا يلزم من تأخر اسلامه ان لا يكون شهد ذلك كما شهد لعبد الله بن ابي امية (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يي طالب ياعم قل لا اله الا الله كلمة) نصب على البدل أو الاختصاص (اشهد لك به عند الله

فقال أبو جهل لعبد الله بن أبي أمة يا أبا طالب أترغب أي أتعرض (عن ملة عبد المطلب فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعرض عليه ويعردان تلك المقالة) أي أترغب عن ملة عبد المطلب (حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم) أي أخبرهم عن ملة عبد المطلب (أراد بقوله شوق نفسه أو قال أنا فغيره الراوي انفة أن يجنى كلامه استقباحا للفظ المذكور وهو من التصرفات الحسنة) (وأي أن يقول لا اله الا الله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أما) حرف تنبيه أو بمعنى حقا (والله لا استغفرون لك) ٣٤٢ أي كما استغفر إبراهيم لبيه (ما لم انه عنك) وفي رواية عنه أي عن

الاستغناء والدال عليه قوله لا استغفرون لك (فأنزل الله تعالى فيه) أي في أبي طالب (ما كان للبي الأبية) خبر بمعنى انتهى ورواه هذا الحديث ما بين مروزي ومدني وفيه رواية الابن عن الاب والحدِيث والاخبار والعنينة وأخرجه البخاري أيضا في سورة القصص (عن علي رضي الله عنه) ابن أبي طالب (قال كافي جنازة في بقيق الغرق) الفرد ما عظم من شجر العوج كان يبت فيه فذهب الشجر وبقي الاسم لازما للمكان وهو مدفن أهل المدينة (فأنا بالنبى صلى الله عليه وآله وسلم فنعهد وقعدنا حوله) هذا موضع الترجمة مع ما بعده (ومعه مخصرة) بالاد المهمة قال في القاموس ما يترك عليه كالعصا وشو ومأخذه الملك يشربه اذا خاطب والخطيب اذا خاطب وسيت بذلك لانها تحمل تحت الخصر غالب الانكا عليم (فكس) أي خفض رأسه وطأ طأ به الى الارض على هيئة المهمة والمفكر كما هي عادة من

في ويتم التراب على قبره فليقم أحدكم على رأس قبره ثم ليقل يا فلان بن فلانة فانه يسمعه ولا يجيب ثم يقول يا فلان بن فلانة فانه يستوي فاعد اثم يقول يا فلان بن فلانة فانه يقول أرشدنا يرحمك الله والله لا تشعرون فليقل اذ كر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله وانك رضيت بالله ربا وبالاسلام ديننا وبمحمد نبيا وبالقرآن اماما فان منكرا ونكيرا ياخذ كل واحد بيد صاحبه ويقول انطلق يا مائة بعدنا من اثن حجة فقال رجل يا رسول الله فان لم يعرف أمه قال فليسمه الى أمه حقا يا فلان بن حواء قال الحافظ في التلخيص واسناده صالح وقد قواه الضياع في أحكامه وفي أسناده سعيد الأزدي يرض له أبو حاتم وقال الهيثمي بعده ان ساقه في أسناده جماعة لم أعرفهم انتهى وفي أسناده أيضا عاصم بن عبد الله وهو ضعيف قال الأثرم قلت لأحمد هذا الذي يصنعونه اذا دفن الميت يقف الرجل ويقول يا فلان بن فلانة قال ما رأيت أحدا يفعله الا أهل الشام حين مات أبو المغيرة روى فيه عن أبي بكر بن أبي هريرة عن اشياخهم انهم كانوا يفعله وكان اسم عبد بن عباس روى يشير الى حديث أبي امامة انتهى وقد استشهد في التلخيص لحديث أبي امامة بالآثر الذي رواه سعيد بن منصور وذكره شواهد أخر خارجة عن البحث لا حاجة الى ذكرها قوله اذا فرغ من دفن الميت الخ فيه مشروعية الاستغفار للميت عند الفراغ من دفنه وسؤال التثبيت له لانه يستل في تلك الحال وفيه دليل على ثبوت حياة القبر وقد وردت بذلك أحاديث كثيرة بلغت حد التواتر وفيه أيضا دليل على ان الميت يستل في قبره وقد وردت به أيضا أحاديث صحيحة في الصحيحين وغيرهما وورد أيضا ما يدل على ان السؤال في القبر مختص بهذه الامة كما في حديث زيد بن ثابت عندهم لم ان هذه الامة تغفل في قبورها وبذلك جزم الحكم الترمذي وقال ابن القيم السؤال عام للامة وغيرهما وليس في الاحاديث ما يدل على الاختصاص قوله وعن راشد وخمرة هما تابعيان قديمان وكذلك حكيم بن عمير وكل الثلاثة من محص قوله كانوا يستحبون ظاهرا ان المستحب لذلك الصحابة الذين ادركوهم وقد ذهب الى استحباب ذلك أصحاب الشافعي

ه (باب النهي عن اتخاذ المساجد والبرج في المقبرة) *

(عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قاتل الله اليهود اتخذوا قبور

يتفكروا في شيء حتى يحضر معانيه فيجتمعون أن يكون ذلك تشكرا لله صلى الله عليه وآله وسلم في أمر انبيائهم الا آخره لقربة خذوا الجنازة وأقيموا أبا بعد ذلك لأصحابه أو فكس المخصرة (فجعل ينكت) أي يضرب في الارض بمخصرته ثم قال ما منكم من أحد) أي (ما من نفس منقوسة) مصنوعة مخلوقة (الا كتب مكانها) أي كتب الله مكان تلك النفس المخلوقة (من الجنة والنار) وفي رواية سفمان الا وقد كتب مقعده من الجنة ومقعده من النار وكنهه بشير الى حديث ابن عمر عند البخاري الدال على ان لكل أحد مقعدين لكن لفظه في القدر الا وقد كتب مقعده من النار ومن الجنة فوالتمنع

أوهى معنى الواو (والاقد كتبت شقية أوسعيدة فقال رجل) هو علي بن أبي طالب ذكره البخاري في التفسير بل كن بلفظ قلنا
أوهو سرافة بن مالك بن جعشم كافي مسلم أو هو عمر بن الخطاب كافي الترمذي أو من حديث أبي بكر الصديق كما عدا أحمد والبخاري
والطبراني أو هو رجل من الأنصار وجميع تعدد السائلين عن ذلك ففي حديث ابن عمر قال أصحابه (يا رسول الله أفلا تسكل)
نعقد (على كتابنا) أي ما كتب علينا وقدر (ونزع العمل) أي نتركه (فن كاش مناهن أهل السعادة فبصير) أي فبجيزه
القضاء (الى عمل أهل السعادة) قهرا أو يكون ما له حاله ذلك بدون ٢٢٢ اختباره (وأما من كان مناهن أهل الشقاوة
فبصير) أي فبجيزه القضاء

(الى عمل أهل الشقاوة) قهرا
(قال) صلى الله عليه وآله وسلم
(أما أهل السعادة فببصرون
لعمل) أهل (السعادة وأما أهل
الشقاوة فببصرون لعمل)
أهل (الشقاوة) قال في شرح
المشكاة الجواب من الأسلوب
الحكيم منه هم من الاتكال
وترك العمل وأمرهم بالانتماء
ما يجب على العبد من العبودية
يعني أنهم عبيد ولا يبدلهم من
العبودية فمليكم بما أمرتكم
وأيامكم والتصرف في أمور
الربوبية لقوله تعالى وما خلقت
الجن والإنس الا ليعبدون ولا
تجعلوا للعبادة وتر كهاسيا
مستة لا دخول الجنة والنار

بل هي علامات فقط انتهى (ثم
قرأ) صلى الله عليه وآله وسلم (فأما
من أعطى واتقى الآية) أي من
أعطى الطاعة واتقى المعصية
وصدق بالكتابة الحسنى وهي
التي دلت على حق ككلمة
التوحيد فسنبسرد أي فسنبينه
للخلد التي تؤدي الى يسر وراحة

أنبيائهم مساجد متفق عليه * وعن ابن عباس قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج روافه الخمسة (الا ابن ماجه)
الحديث الثاني حسنه الترمذي وفي اسناده أبو صالح باذام ويقال باذان مولى أم هانئ
بأن أبي طالب وهو صاحب السكبي وقد قيل انه لم يسمع من ابن عباس وقد تكلم فيه
بجاعة من الأئمة قال ابن عدي ولا أعلم أحدا من المتقدمين رضي به وقد روى عن يحيى بن
سعيد أنه كان يحسن أمره قوله قاتل الله اليهود زاد مسلم والنصارى ومعنى قاتل قتل
وقبل لعن فانه قد ورد باقظ اللفظ قوله اتخذوا أجلة مستأنفة على سبيل البيان لما وجب
المقاتلة كأنه قيل ما سبب مقاتلتهم فاجيب بقوله اتخذوا قوله مساجد ظاهر ما هم
كانوا يجعلون مساجد يصلون فيها وقيل هو أعم من الصلاة عليها وفيها وقد أخرج مسلم
لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها أو علموا ورؤى مسلم أيضا ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال ذلك في مرضه الذي مات منه قبل موته بخمسة وزاد فيه فلا تتخذوا القبور
مساجد فاني أنماكم عن ذلك وفيه دليل على تحريم اتخاذ القبور مساجد وقد زعم
بعضهم ان ذلك إنما كان في ذلك الزمان لقرب العهد بهادة الاوثان ورد ما ابن دقيق
العبد قوله لعن الله زائرات القبور وفيه تحريم زيارة القبور للنساء وسأقي الكلام
على ذلك قوله والسرج فيه دليل على تحريم اتخاذ السرج على المقابر ما يفضي اليه
دلائل من الاعتقادات الفاسدة كما عرفت مما تقدم

* (باب وصول قواب القرب المهداة الى الموقى) *

(عن عبد الله بن عمرو بن العاص بن مائل ثوري في الجاهلية ان نصر مائة يدنة وان هشام بن
العاص تخر حصته خمسين وان عمر اسال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال أما
أبولك فلو أقر بالتوحيد قصعت وتصدق عنه فنفعه ذلك رواه أحمد * وعن أبي هريرة ان
رجلا قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ان أبي مات ولم يوص أفينفعه أن أنصدق عنه
قال نعم رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه * وعن عائشة ان رجلا قال للنبي صلى الله
عليه وآله وسلم ان احي اقبلت نفسي اواراها لو تكلمت تصدقت فهل اها اجر ان تصدقت

ك دخول الجنة وأما من يخل بما أمر به واستغنى بشهوات الدنيا عن نعيم العقبى فسنبسره للخله الموجهة الى العسر والشدة
ك دخول النار وهذا الحديث أصل لاهل السنة في ان السعادة والشقاوة بقدر الله القديم واستدل به على امكان معرفة
الشي من السعيد في الدنيا كما اشتبه لسان صدق وعكسه لان العمل اماره على الجزاء على ظاهر هذا الخبر والحق ان العمل
علامة وامارة فيحكم بظواهر الامر وأمر الباطن الى الله تعالى وقال بعضهم ان الله أمرنا بالعمل فوجب علينا الامتثال
وغيب عنا المفادير لقيام الحجة ونصب الاعمال علامة على ما سبق في مشيئته فن عدل عنه ضل لان القدر يسر من أسياره لا يطعم

عليه الا هو فاذا دخلوا الجنة كشف لهم واستدل به البخاري على موعظة المحدث عند القبر وتعود اصحابه حوله كانه يشير الى
التفصيل بين احوال القوم فان كان المسألة تتعلق بالحي أو الميت لم يكره ويحتمل النهي الوارد عن ذلك على ما يخالف ذلك
ورواة هذا الحديث كوفيون الا برافرازي وأصله كوفي وفيه رواية تاجي عن تاجي عن مصابي وفيه التحديث والعنفنة
والقول وأخرجه البخاري أيضا في النفس والقدور والادب ومسلم في القدر وأبو داود في السنة والترمذي في القدر والتفسير
وابن ماجه في السنة. (عن ثابت بن الضحاك) ٣٣٤ الانصاري الاشعري (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله

عنهما قال نعم متفق عليه * وعن ابن عباس ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ان اى تقويت ايتقها ان تصدقت عنهما قال نعم قال فانى مخرفا فانهم بذلك اتى قد
تصدق به عنهما رواه البخارى والترمذى وأبو داود والنسائى * وعن الحسن بن سعيد بن
عبادة ان أمه ماتت فقال يا رسول الله ان اى ماتت فان تصدق عنهما قال نعم قلت فانى
الصدقة افضل قال سقى الماء قال الحسن فلك ستاية آل سعد بالمدينة رواه أحمد
والنسائى (حديث سعد بن جبال اسماه عند النسائى ثقات ولكن الحسن لم يدرك سعدا
وقد أخرجه أيضا أبو داود وابن ماجه قوله فخر حصته خمسين انما كانت حصته خمسين
لان العاص بن وائل خلف ابنين هشاما وعرفارا دهشام أن ينى بنذرا بيه فخر حصته
من المائة التى نذرهما وحصته خمسون وأراد عمر أن يفعل كفعل أخيه فسال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره ان موت أبيه على الكفر مانع من وصول نفع ذلك اليه
وانه لو أقر بالتوحيد لا يبرأ ذلك عنه وعلقه ثوابه وفيه دليل على ان نذر الكافر عما هو
قريبه لا يلزم اذا مات على كفره وما اذا أسلم وقد وقع منه نذر فى الجاهلية فبقية خلاف
والظاهر انه يلزمه الوفاء بنذره ما أخرجه الشيخان من حديث ابن عمر أن عمر قال يا رسول
الله انى نذرت فى الجاهلية ان اعيتك ليل لى لى فى المسجد الحرام فتال له صلى الله عليه وآله
وسلم أوف بنذر لى وفى ذلك أحاديث يأتى ذكرها فى باب من نذروا وهو مشرك من كتاب
لنذور قوله نفعه ذلك فيه دليل على ان ما فعله الولد لى به المسلم من الصوم والصدقة
يلحقه ثوابه قوله انفلتت بضم المثناة بعد القاء الساكنة وبعدها لام مكسورة على صيغة
المجهول ماتت فجاء كذا فى القاموس وقوله نفسمها بالضم على الاشهر نائب مناب الفعل
قوله وأراها بضم الهمزة بمعنى أظنها قوله فانى مخرفا فى رواية بخرفا واو الخرف والخرفا
لحديثه من الخلل والعنب أو غيرهما قوله قال سقى الماء فيه دليل على ان سقى الماء
أفضل الصدقة ولذا طأى داود فانى الصدقة افضل قال الماء مخفر بمرأوا قال هذه لام سعد
ياخرج هذا الحديث الدارقطنى فى غرائب مالك وقد أخرج الموطأ من حديث سعيد بن
سعيد بن عبادة انه خرج سعد مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى بعض معاربه وحضرت
مه الوفاة بالمدينة فقيل لها أوصى أوصى فقالت نعم أوصى والمال مال سعد فتوفيت قبل ان

(وسلم قال من حلف بـله غير حـله
الاسلام) كاليهودية والنصرانية
حال كونه (كاذبا) في تعظيم تلك
الملة السقي حلفهم أو كاذبا في
الحلوف عليه لكن عورض
بكون الحلوف عليه يستوى
فيه كونه صادقا أو كاذبا اذا
حلف بـله غير حـله الاسلام فالزم
انما هو من جهة كونه حلفا
بتلك الملة الباطلة معظم الى حال
كونه (معمدا) فيه دلالة لقول
الجمهور ان الكذب الخيـر غير
المطابق للواقع سواء كان عمدا
أو غيره اذ لو كان شرطه التعمد
لما قيد به هنا (فهو كما قال) اى
فيحكم عليه بالذى نسبته لنفسه
وظاهر الحكم عليه بالكفر
اذا قال هذا القول ويحتمل ان
يعاق ذلك بالحنث لما روى بريدة
حرفوعا من قال أنا بـرى من
الاسلام فان كان كاذبا فهو كما قال
وان كان صادقا فيرجع الى
الاسلام سالما والتحقيق
التفصيل فان اعتقد تعظيم
ما ذكر كفر وعليه يحتمل قوله
من حلف بغير الله فقد كفر

رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين وان قصد حقيقة التعميق
فإنظار فان كان أراد ان يكون منه غايه ذلك كفر لان ارادة الكفر كفر وان أراد البعد عن ذلك لم يكفر انكن هل يحرم
عليه ذلك أو يكره تنزيها للناسي هو المشهور وليقل ندب الا لا الله محمد رسول الله ويستغفر الله ويحتمل ان يكون المراد به
التهديد والمبالغة في الوعيد لا الحكم بانه صار به وديا وكأنة قال فهو مستحق المثل عذاب ما قال ومثله قوله صلى الله عليه وآله
وسلم ترك الصلوة فقد كفر أرى استوجب عقوبة من كفر (ومن قتل نفسه بمحدثه) باله قاطعة كالسيف والمسلمين

وفيهما وفي الايمان ومن قتل نفسه بشئ وهو اعم (عذب به) أي بالمد كور (في نار جهنم) وهذا من باب مجانسة العقوبات
الاخر وية الجنائيات الديونية ويؤخذ منه ان جنائية الانسان على نفسه كجنائيته على غيره في الاثم لان نفسه ليست ملكا له
مطلقا بل هي لله فلا يتصرف فيها الا بما أذن له فيه ولا يخرج بذلك من الاسلام ويصلي عليه عند الجهور وخلافا لابي يوسف
حيث قال لا يصلي على قاتل نفسه وهو الصواب وقد نقل عن مالك ان قاتل النفس لا تقبل توبته ومقتضاه ان لا يصلي عليه
وروى أهل السنن من حديث جابر بن سمرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمر برجل
قتل نفسه بمشاقص فلم يصلي عليه وفي رواية للشافعي أما أنا
فلا أصلي عليه وفي هذا الحديث
التحديث والعنفنة وأخرجه
بخاري أيضا في الادب والايمان
ومسلم في الايمان وكذلك أبو
داود والترمذي والشافعي وابن
ماجه في المكافرات (عن
جندب) بن عبد الله بن سفيان
الجبلي (رضي الله عنه قال قال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كان برجل) أي فبين كان قبلكم
قال في الفتح لم أقف على اسمه
(بجراح) بكسر الجيم (قتل
نفسه) بسبب الجراح (فقال
الله عز وجل بدرى عبدي نفسه)
أي لم يصبر حتى أقبض روحه
من غير سبب له في ذلك بل استعجل
وأراد ان يموت قبل الاجل الذي
لم يطلعه الله تعالى عليه فاستحق
المعاقبة المذكورة في قوله
(حرمت عليه الجنة) لكونه
مستحقا للقتل نفسه فمقتضى
مؤبدته أو حرمتها عليه في وقت
ما كالوقت الذي يدخل فيه
السابقون او الوقت الذي يعذب

٣٣٥

وروى أهل السنن من حديث جابر بن سمرة ان النبي

يقدم سعد فذكر الحديث وقد قيل ان الرجل المبهم في حديث عائشة وفي حديث ابن
عباس هو سعد بن عباد وقد يدل على ذلك ان البخاري أو ربه حديث عائشة حديث ابن
عباس بالفاظ ان سعد بن عباد قال ان أمي ماتت وعليها نذر وكان رهن الى ان المبهم في
حديث عائشة هو سعد وأحاديث الباب تدل على ان الصدقة من الولد تلحق الوالدتين بعد
موتهم بالبدون وصية منهم أو يصل اليهما فبايخصر بهذه الاحاديث عموم قوله تعالى
وان ليس للانسان الاماسي ولكن ليس في أحاديث الباب الا حقوق الصدقة من الولد
وقد ثبت ان ولدا الانسان من سعيه فلا حاجة الى دعوى التخصيص وأما من غير الولد
فالظاهر من العمومات القرآنية انه لا يصل ثوابه الى الميت فيموقف عام حتى يأتي دليل
يقضي تخصيصها وقد اختلف في غير الصدقة من اعمال البر هل يصل الى الميت فذهب
المعتزلة الى انه لا يصل اليه شئ واستدلوا بعموم الآية وقال في شرح الكنزان للانسان
ان يجعل ثواب عمله لغيره صلاة كان أو صوما أو حجاً أو صدقة أو قرأة قرآن أو غير ذلك من
جميع أنواع البر ويصل ذلك الى الميت وينفعه عند أهل السنة انتهى والمشهور من
مذهب الشافعي وجعالة من أصحابه انه لا يصل الى الميت ثواب قراءة القرآن وذهب
احمد بن حنبل وجماعة من العلماء وجماعة من أصحاب الشافعي الى انه يصل كذا
ذكره النووي في الاذكار وفي شرح المنهاج لابن الخوي لا يصل الى الميت عند ثواب
القراءة على المشهور واختار الوصول اذا سأل الله ايصال ثواب قرأته ويغني الجزم به
لانه دعاء فاذا جاز الدعاء للميت بما ليس للداعي فلا يجوز بما هو له أولى ويبقى الامر
فيه موقوفا على استحباب الدعاء وهذا المعنى لا يختص بالقراءة بل يجري في سائر الاعمال
والظاهر ان الدعاء متفق عليه انه ينفع الميت والحي القريب والبعيد بوصية وغيرها
وعلى ذلك أحاديث كثيرة بل كان أفضل الدعاء أن يدعو لآخيه بظهر الغيب انتهى
وقد حكى النووي في شرح مسلم الاجماع على وصول الدعاء الى الميت وكذا حكى
الاجماع على ان الصدقة تقع عن الميت ويصل له ثوابها ولم يقبل ذلك بالولد وحكي أيضا
الاجماع على حقوق قضاء الدين والحق انه يخص عموم الآية بالصدقة من الولد كما في
أحاديث الباب وبالجملة من الولد كما في خبر الخثعمية ومن غير الولد أيضا كما في حديث
الحرم عن أخيه شبرمة ولم يستفصله صلى الله عليه وآله وسلم لم هل أوصى شبرمة أم لا

فيه الموحدون في النار ثم يخرجون او حرمت عليه الجنة معينة كجنة عدن مثلاً او ورد على سبيل التغليظ والتحويض
قطاؤه غير مراد قال النووي أو يكون شرع من مضى ان اصحاب الكفار يكفرون بهم او هذا الحديث او رده البخاري هنا
مختصرا وذكره في اسراييل مبسوطا (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
الذي يخنق نفسه يخنقه في النار) بضم النون فيها (والذي يطعمها) بضم العين المهملة كذا ضبط في الاصول قاله الحافظ في
الفتح (يطعمها في النار) لان الجوارح من جنس العمل واسية تدل به على ان القصاص من القاتل يكون حقا قتل به اقدماء

يعقاب الله تعالى لقائل نفسه قال في الفتح وهو استدلال ضعيف وهذا الحديث من افراد البخاري من هذا الوجه وآخرجه
في الطب من طريق الاعشى عن أبي صالح عن أبي هريرة مطولا ومن ذلك الوجه أخرجه مسلم وليس فيه ذكر الخلق وفيه
من الزيادة ذكر السم وغيره وانظروا في نارجهم خالد اذ في المجلد ابد اوقد تمسك به المستزلة وغيرهم عن قال بتخليد
أصحاب المعاصي في النار وأجاب أهل السنة عن ذلك بأجوبة منها أنهم هذه الزيادة قال الترمذي بعد أن أخرجه رواه محمد
ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة فلهذا ذكر خالد المجلد او كذا رواه أبو الزناد عن الأعرج

٣٣٦

وبالاعتق من الولد كما وقع في البخاري في حديث سعد خلا قال صلى الله عليه وسلم على المشهور
عندهم وبالصلاة من الولد أيضا لما روى الدارقطني أن رجلا قال يا رسول الله انه كان
لي أبو ان أبرهما في حال حياتهم ما فكيف لي بهما بعد موتهم أفقال صلى الله عليه وآله
وسلم ان من البر بعد الميراث صلى الله عليه وسلم ما مع صلاتك وان تصوم لهم ما مع صيامك وبالصيام
من الولد لهذا الحديث ولحديث عبد الله بن عمر والمذ كور في الباب ولحديث ابن عباس
عند البخاري ومسلم ان امرأة قالت يا رسول الله ان أمي ماتت وعليها صوم نذر فقال
ارأيت لو كان علي أمك دين فقضيتها كان يؤدى ذلك عنها قالت نعم قال فصوى عن
أمك وأخرج مسلم وأبو داود والترمذي من حديث بريرة ان امرأة قالت انه كان علي
أخي صوم شهر أنا صوم عنها قال صوى عنها ومن غير الولد أيضا حديث من مات وعليه
صيام صام عنه وليه صدقة عليه من حديث عائشة وبقرائة يس من الولد وغيره حديث
أقرؤا علي موتاكم يس وقد تقدم وبالدعاء من الولد حديث أو ولد صالح يدعوله ومن
غيره حديث استغفروا للاخيككم وسألوا له التثبيت فإنه الآن يسئل وقد تقدم ولحديث
فضل الدعاء للاح في ظاهر الغيب وأقوله تعالى والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا
ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولما ثبت من الدعاء للميت عند الزيارة كحديث بريرة
عند مسلم وأحمد وابن ماجه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمهم اذا
خرجوا الى المقابر أن يقولوا اللهم السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وأنا
إن شاء الله بكم لاحقون نسأل الله لنا ولكم العافية ويجمع ما يفعله الولد لو اذنيه من
أعمال البر لحديث ولد الانسان من سبعه وكما تخصص هذه الأحاديث الآية المقدمة
كذلك يخص حديث أبي هريرة عند مسلم وأهل السنن قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم اذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد
صالح يدعوله فإنه ظاهره انه ينقطع عنه ما عدا هذه الثلاثة كأنها ما كان وقد قيل انه
يقاس على هذه المواضع التي وردت بها الأدلة غير هافلحق الميت كل شيء فعله غيره وقال في
شرح المكنز الآية منسوخة بقوله تعالى والذين آمنوا واتبعهم خير من ذريتهم وفيه
الانسان اريد به الكافر واما المؤمن فلا ماسي اخوانه وقيل ليس له من طريق العدل وهو
له من طريق الفضل وقيل الامم بمعنى على كافي قوله تعالى ولهم العنة اي وعليهم انتهى

عن أبي هريرة يشير الى روايه
الباب قال وهو أصح لان الروايات
قد صحت ان أهل التوحيد
يعذبون ثم يخرجون منها ولا
يخلدون وأجاب غيره بجمل ذلك
على من استدل به فإنه يصير
بإستحالة كافرا والكافر مخلد
بالأرب وقيل ورد مورد الزجر
والخلط وحقيقته غير مرادة
وقيل المعنى هذا اجره لكن
قد تكرم الله تعالى على
الموحدين فاخرجهم من النار
بتوحيدهم وقيل التقدير مخلد
فيها الآن يشاء الله وقيل
المراد بالخلد طول المدة
لاحقة الدوام كأنه يقول
يخلد مدة معينة وهذا أبعد
عن أنس بن مالك رضي الله
عنه قال هروا بجزاة فاشروا
عليها خيرا وفي رواية النضر بن
أنس عند الحاصلكم فقالوا
كان يحب الله ورسوله ويعمل
بطاعة الله ويسعى فيها (فقال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وجبت ثم هروا بخير
فاشروا عليها خيرا) وقال في رواية

الحاكم المذكورة فقالوا كان يرضى الله ورسوله ويعمل بمصهية الله
ويسعى فيها (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (وجبت) واستعمال الثناء في الشريعة شاذة لكنه استعمل هنا للمساكلة
لقوله فاشروا عليها خيرا وانما مكنوا من الثناء بالشروع الحديث الصحيح في البخاري في النهي عن سب الاموات لانه في حق
غير المنافقين والكفار وغير المنظر في الفسق والبدعة وأما هؤلاء فلا يحرم سبهم للتحذير من طريقهم ومن الاقتداء
بآثارهم والخطأ باخلاقهم قاله النووي وفيه مشير وهيبة ثناء الناس على الميت وجواز مطلقا بخلاف الحى فإنه

(باب)

منه صلى الله عليه وآله وسلم إذا أفضى إلى الأطراء خشيته عليه من الزهو وأشار إلى ذلك ابن المظير (فقال عمر بن الخطاب) رضي الله عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مستفهم عن قوله (ما وجبت قال هذا أنبيي عليه خير افوجبت له الجنة وهذا أنبيي عليه شر افوجبت له النار) والمراد بالوجوب الثبوت أو هو في صحة الوقوع كل شيء الواجب والاصل أنه لا يجب على الله شيء بل الثواب فضله والعقاب عدله لا يثبت على ما يفعله وهم يثبتون وفيه رد على ٢٢٧ من رجم أن ذلك خاص بالميتين المذكورين

الغيب أطلع الله نبيه عليه وانما هو خبر عن حكم أعلمه الله به قاله في الفتح (أنتم شهداء الله في الأرض) الخطاطيون بذلك الصحابة ومن كان على صفتهم من الأيمان وحكى ابن التين أن ذلك مخصوص بالصحابة لانهم كانوا ينطقون بالحكمة بخلاف من بعدهم قال والصواب أن ذلك مختص بالثقات والمحققين انتهى وفي الشهادات بلائف المؤمنون شهداء الله في الأرض ولا يداود من حديث أبي هريرة في نحو هذه القصة أن بعضكم على بعض انهم يدافعون عن بعضهم أهل الفضل والصدق لا النسبة لانهم قد يترون على من كان مثاهم ولا من بينهم وبين الميت عداوة لان شهادة العدو لا تقبل قاله الداودي وقال المظهرى ليس معناه أن مانقولونه في حق شخص يكون كذلك حتى يصير من يستحق الجنة من أهل النار بقولهم ولا العكس بل معناه أن الذي أشوا عليه خير أراؤه منه كان ذلك علامة كونه من أهل الجنة وبالعكس وتعبه الطيبي في شرح المشكاة بأن

(باب تعزية لمصاب وثواب صبر وأمر به وما يقول ذلك)

(عن عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من مؤمن يعزى أخاه بمصيبة إلا كساه الله عز وجل من حال الكرامة يوم القيامة رواه ابن ماجه وعن الأسود عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من عزى مصابا فله مثل اجره رواه ابن ماجه والترمذي * وعن الحسين بن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من مسلم ولا مسلمة يصاب بمصيبة فيذكرها وان قدم عهدها فيحدث لذلك استرجاعا إلا جدد الله تبارك وتعالى له عند ذلك فأعطاه مثل اجرها يوم أصيب رواه احمد وابن ماجه) حديث عمرو بن حزم رواه ابن ماجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة حديث احمد بن محمد بن حنبل عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سمعت عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فسأقه وهو لاه ولا يفتق لا قبسا أباعمرارة نفسه ابن وقد ذكره الحفاظ في التلخيص وسكت عنه وحديث ابن مسعود أخرجه ايضا الحاكم وقال الترمذي غريب لا يعرفه إلا من حديث علي بن عاصم ورواه بعضهم عن محمد بن سرة بهذا الاسناد مثله موقوف ولم يرفعه ويقال أكثر ما يتلى به على بن عاصم هذا الحديث فقهوه عليه انتهى قال البيهقي تفرد به علي بن عاصم وقال ابن عدي قد رواه مع علي بن عاصم محمد بن الفضل بن عطية وعبد الرحمن بن مالك بن مغول وروى عن ابن ابراهيم ونيس بن الربيع والثوري وغيرهم وروى ابن الجوزي في الموضوعات من طريق نصر بن حناد عن شعبة بن نخوع وقال الخطيب رواه عبد الحكم بن منصور والحارث بن عمران البلعقري وجماعة مع علي بن عاصم وليس شيء منها ثابتا ويحكي عن أبي دارق قال غائب يحيى بن سعيد القطان عن علي بن عاصم في رسل هذا الحديث وانما هو عندهم مقطوع وقال أن أصحابك الذين سمعوه معك لا يسمونه فاني أن يرجع قال الحفاظ ورواية الثوري مداه على حناد بن الربيع وهو ضعيف جدا وكل المتابعين له على بن عاصم أضعف منه بكثير وليس فيها رواية يمكن التعلق بها الا طريق ابن ابراهيم ففقد ذكر صاحب النكاح من طريق وكيع عنه ولم أقف على اسنادها بعد قال في التلخيص وله شاهد بأضعف منه من طريق محمد بن محمد بن عبد الله العريزي عن أبي الزبير عن جابر ساقه ابن الجوزي في الموضوعات وله أيضا شاهد آخر من حديث أبي برزة مرفوعا من عزى شكلى كسي برد في الجنة قال الترمذي غريب ومن شواهد حديث عمرو بن

قوله وجبت بعد ثناء الصحابة حكم عقب وهذا ما ساء بافادته وبالعبادة وكذا الوصف بقوله أنتم شهداء الله في الأرض لان الاضافة فيه لا تشريف فانهم بمنزلة غاية عند الله فهو كالتركية من الرسول لامتة واطهار عدائهم بعد شهادتهم لصاحب الجنة فينبغي أن يكون لها أثر ونفع في حقها قال والى معنى هذا يومئذ قوله تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطا انتهى وقال الثوري قال بعضهم معنى الحديث أن الشاء بالخبر بأن أنى عليه أهل الفضل وكان ذلك

مطابقا للواقع فهو من أهل الجنة وإن كان غير مطابق فلا وكذا انعكسه قال والصحيح انه على عمومته وإن مات فإلهم الله الناس
الشأن عليه بخير كان دليلا على انه من أهل الجنة سواء كانت أفعاله تقتضي ذلك أم لا فان الاعمال داخله تحت المشيئة وهذا
الاهام يستدل به على تعيين اوجهنا ظهور فائدة الشفاء انتهى وهذا في جانب المصير واضح ويؤيده ما رواه أحمد وابن حبان
والحاكم من طريق محمد بن مسلمة عن ثابت عن أنس ٢٣٨ مرفوعا ما من مسلم يموت فيشهد له أربعة من جيرانه الا دين أنهم

لا يعلمون منه الا خبر الا قال الله
نعاني قد قبلت قولكم وغفرت
لهما لا تعلمون ولا جدم من حديث
أبي هريرة نحوه وقال ثلاثة بدل
أربعة وفي اسناده من لم يسم له
شاهدا من مراسيل بشر بن كعب
أخرجه أبو مسلم الكنجي وأما
جانب النسخ فظاهر الاحاديث انه
كذلك لكن انما يقع ذلك في حق
من غلب شره على خيره وقد وقع
في رواية المشار اليها أولا في آخر
حديث أنس ان الله ملائكة
تنطق على الائمة بن آدم بما
في المر من الخير والشر واستدل
بهذا الحديث على جواز ذكر المر
بما فيه من خير أو شر للعاجلة ولا
يكون ذلك من الغيبة وهو أصل
في قبول الشهادة بالاستقاضة
وان أقل أصلها اثنان وقال ابن
العربي فيه جواز الشهادة قبل
الاستنهاد وقبولها ما قبل
الاستفصال وقدمه استعمال
النماء لشر للمواخاة والمساكاة
وحقيقة انه انما هي في الخير الله
أعلم (عن عمر) بن الخطاب
رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
أيما مسلم شهد له أربعة من

حرم الذي قبله قال السيوطي في التبعيات وأخرج البيهقي في الشعب عن محمد بن هرون
القافا وكان ثقة موقفا قال رأيت في المنام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت
يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديث علي بن عاصم الذي يرويه عن ابن سوقة
من عزي مصابا هو عنك قال نعم فكان محمد بن هرون كلما حدث بهذا الحديث بكى وقال
الذهبي أبلغ ما تتبع به علي بن عاصم هذا الحديث وهو مع ضعفه صدوق في نفسه
ولا صورة كبيرة في زمانه وقد وثقه جماعة قال يعقوب بن شيبة كان من أهل الدين
والصلاح والخير والتاريخ وكان شديد الذوق أنكر عليه كثرة الغلط مع قتاده على
ذلك وقال وكيع ما زلت أمارقه بالخير فحدثوا الصالح من حديثه ودعوا الغلط وقال
أحمد أما أنا فحدثت عنه كان فيه لجاح ولم يكن متهم ما قال الفلاس صدوق وحديث
الحسين في اسناده هشام بن زياد وفيه ضعف عن أمه وهي لا تعرف قوله من عزي
مصابا فيه دليل على أنه تعزية المصاب من موجبات الكسوة من الله تعالى لمن فعل ذنبا
من حال كرامته قوله فله مثل أجره فيه دليل على أنه يحصل للمعزي بمجرد التعزية
مثل أجر المصاب وقد يستقيم لكل ذلك باعتباره أن المشقة مختلفة ويحجب عنه بجوابات
ليس هذا محل بسطها وغرة التعزية الحث على الرجوع الى الله تعالى ليحصل الاجر
قال في البحر والمشرع مرة واحدة قوله صلى الله عليه وآله وسلم التعزية مرة انتهى
قال الهادي والقاسم والشافعي وهي بعد الدفن أفضل لعظم المصاب بالمفارقة وقال
أبو حنيفة والثوري انما هي قبله لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فاذا وجب فلا تبكين
بأكية أخرجه مالك والشافعي وأحمد وأبو داود والذاهبي وابن حبان والحاكم والمراد
بالوجوب دخول القبر كما وقع في رواية لأحمد ودلان وقت الموت حال الصدمة الاولى
كما ساقى والتعزية تسلية فيمنعني أن يكون رقت الصدمة التي بشرع الصبر عندها
قوله فاعطاء مثل أجرها يوم أصيب فيه دليل على أن استرجاع المصاب عند ذكر المصيبة
يكون سببا للاستحقاق لمثل الاجر الذي كتبه الله له في الوقت الذي أصيب فيه بذلك
المصيبة وان تقدم عهدا ومضت عليه أيام طويلة والاسترجاع هو قول القائل ان الله

وانا اليه راجعون (وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انما الصبر عند
الصدمة الاولى رواه الجماعة * وعن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال لما توفي
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجأت التعزية عنه واذا يقول ان في الله عزاء

المسلمين (بخير أدخله الله الجنة فقانا) أي عمرو وغيره (وذكره قال) صلى الله عليه وآله وسلم (وذلك انه) من
فيه اعتبر مفهوم الموافقة لانه سأل عن الثلاثة ولم يدال عما فوق الاربعة كالخمس مثلا وفيه ان مفهوم العدد ليس دليلا
قطعا بل هو في مقام الاحتمال (فقانا واثنان قال) صلى الله عليه وآله وسلم (واثنان ثم نسأله عن الواحد) استنبهنا أن يكفى
في مثل هذا المقام العظيم باقل من المصاب واقتصر على الشق الاول اختصارا ولا حاجة الى الجمع على القياس قاله ابن المنبر وقال

أخبره في الحاشية فيه إيماء إلى الاكتفاء في التزكية بواحد كذا قال وفيه غرض وقد استدل به البخاري في الشهادات على أن أقل ما يكفي في الشهادة اثنان وفي حديث أنس عند أحمد وابن حبان والحاكم مرفوعا من مسلم عوت فيشهد له أربعة من جسرانه الذين انهم لا يعلمون منه الا خبر الاله تعالى قد قبلت قولاكم وغفرت له ما لا تعاون وهذا يؤيد قول النووي السابق ان من مات فالهم الله الناس النفا عليه بغير كان دليلا ٣٢٩ على أن من أهل الجنة سوا كانت أفعاله

(ثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت) الذي ثبت بالحجة عندهم وهي كلمة التوحيد وبثبوتها تمسكها في القلب واعتقاد حقيقتها وأطمئنان القلب بها زاد في رواية في الحياة الدنيا وفي الآخرة وتثبيتهم في الدنيا انهم اذا اقتنوا في دينهم لم ير الواعظ ان القوا في النار ولم ير تابوا بالشبهات وتثبيتهم في الآخرة انهم اذا استلجوا في التبر لم يتوقفوا في الجواب واذا استلجوا في الحشر وعند موقف الاشهاد عن معقدهم ودينهم لم تدحضهم ٣٤٠ أهوال القيامة وبالجملة فالمرء على قدر شبته في الدنيا يكون ثباته

واقتراب الحديث وسأقي وهذا لا يختص بالصغير بآخرة السبب لان كل شخص يصلح أن يقال له وفيه ذلك ولو سلم ان أول الحديث يختص عن مات له صغير كان الأمر بالصبر ولا حساب المذكر أو آخر الحديث غير مختص به قوله اللهم أجرني قال القاضي يقال أجرني بالقصر والمدح كما هو صاحب الأفعال قال الأصمعي وأكثروا أهل اللغة فالواو هو مقصور ولا يمد ومعنى أجره الله أعطاه أجره وجره صبره رحمه في مصيبتة قوله وأخلف لي قال النووي هو يقطع الهمة وكسر اللام قال أهل اللغة يقال ابن ذهب له مال أو ولد أو قريب أو شيء يتوقع حصول مثله أخلف الله عليك أي رد عليك مثله فان ذهب مالا يتوقع مثله بان ذهب والد أو عم قبل له خلف الله عليك بغير ألف أي كان الله خلفه منه عليك قوله الأجره الله قال النووي هو بقصر الهمة ومدحها والقصر أفصح وأشهر كما سبق قوله ثم عزم الله لي فقلت أي خلق في عزم

(باب صنع الطعام لأهل الميت وكرهه منهم للناس)

(عن عبد الله بن جعفر قال لما جئني جعفر حين قتل قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم

اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد أتاهم ما يشغلهم روى الهمة إلا الثاني * وعن جرير

ابن عبد الله الجبلي قال كنا عند الاجتماع إلى أهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من

الاباحة روى احمد * وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا عقر في الاسلام

رواه أحمد وأبو داود وقال قال عبد الرزاق كانوا يعقرون عند القبر بقرة أو شاة في

الجاهلية) حديث عبد الله بن جعفر أخرجه أيضا الشافعي وصححه ابن السكن وحسنه

الترمذي وأخرجه أيضا أحمد والطبراني وابن ماجه من حديث أسماء بنت عيسى وهي

والدة عبد الله بن جعفر وحديث جرير أخرجه أيضا ابن ماجه واسناده صحيح وحديث

أنس سكت عنه أبو داود والترمذي رجال اسناده رجال الصحيح قوله اصنعوا لآل جعفر

فيه مشروعية القيام بعبادة أهل الميت مما يحتاجون اليه من الطعام لآلهم عن

أنفسهم بما ذهبهم من المصيبة قال الترمذي وقد كان بعض أهل العلم يستحب أن يوجه

إلى أهل الميت بشئ يشغلهم بالمصيبة وهو قول الشافعي انتهى قوله كنا عند الاجتماع إلى

أهل الميت الخ يعني أنهم كانوا يمدون الاجتماع عند أهل الميت بعد دفنه وأكل الطعام

بفسدهم نوعا من التباحة لما في ذلك من التشجيع عليهم وشغلهم مع ما هم فيه من شغل

الخاطر بموت الميت وما فيه من مخالفة السنة لأنهم مأمورون بان يصنعوا لأهل الميت

في القبر وما بعده وكلما كان أسرع اجابة كان أسرع تخليصا من الأهوال والمستول عنه في قوله اذا استلجوا الثابت في رواية أبي الوليد محمد بن أي عن ربه ونبيه رديته قال القسطلاني قد تظاهرت الدلائل من الكتاب والسنة على ثبوت عذاب القبر وأجمع عليه أهل السنة ولا مانع في العقل أن يعيد الله الحياة في جزء من الجسد أو في جميعه على الخلاف المعروف فيثيبه ويعذبه واذالم ينفعه العقل وورديه الشرع وجب قبوله واعتقاده ولا يمنع من ذلك كون الميت قد تفرقت أجزأؤه كما يشاهد في العادة أو أكلته السباع والطيور وحيثما البحر كما ان الله تعالى يهديه للعشر وهو سبحانه وتعالى قادر على ذلك فلا يتبعه دملق بروح الشخص الواحد في آن واحد بكل واحد من أجزائه المتفرقة في المشارق والمغارب فان تعلقه ليس على سبيل الحلول حتى ينعى الحلول في جزء من الحلول في غيره قال في مصابيح الجامع وقد كثرت الأحاديث في

عذاب القبر حتى قال غير واحد منهم امتواثرة لا ينعى عليهم التواطى وان لم يصح مثلها لم يصح شيء من أمر الدين انتهى وقد ادعى قوم عدم ذكر عذاب القبر في القرآن وزعموا أنه لم يرد ذكره الاخبار الاحاد قد كره البخاري آيات تدل لذلك ردا عليهم نعم لم يتعرض لكون عذاب القبر يقع على الروح فقط أو على الجسد وفيه خلاف شيعر عند الميت كلهم وكأنه تركه لان الأدلة التي يرضاها ليست قاطعة في أحد الأمرين فلم يتقلا الحكيم في ذلك اكتفاء بالثبات وجوده

طعاما

خلافاً لنظام من الخواارج وبعض المعتزلة كضمر ابن عمرو وبشر المريسي ومن وافقهم واختلفهم في ذلك أكثر المعتزلة
وجميع أهل السنة وغيرهم وأكثرهم الاحتجاج له وذهب بعض المعتزلة كالجياشي إلى أنه يقع على الكفار دون المؤمنين
وبعض الاحاديث ترد عليهم أيضاً وفي هذا الحديث التحريث والغفنة ورواه ما بين بصرى وكوفي وأخرجه البخاري أيضاً في
الجنائز وفي التفسير ومسلم في صفة النار وأبو داود في السنة والترمذي ٣٤١ في التفسير والنسائي في الجنائز وفي التفسير

وابن ماجه في الزهدى (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال اطاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أهل القلب) قلب بدوهم أبو جهل بن هشام وأمية ابن خلف وعتبة بن ربيعة وشيبة ابن ربيعة وهم يعذبون (فقال) لهم (وجدتم ما وعد ربكم حقاً فقيل له) صلى الله عليه وآله وسلم والقائل عرب من الخطاب كما في مسلم (أتدعوا ما أنا فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ما أنتم بأمم منهم) لما أقول (ولكن لا يجيبون) لا يعبدون على الجواب وهذا يدل على وجود حياة في القبر يصلح معها التعذيب لأنه لما ثبت سماع أهل القلب كلامه صلى الله عليه وآله وسلم وتوبيخه لهم دل على ادراكهم الكلام بحاسة السمع وعلى جواز ادراكهم ألم العذاب بيقظة الحواس بل بالذات أو ورد البخاري هذا الحديث هنا مختصراً وفي المغازي مطولاً ورواه هذا الحديث مدنيون وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي وفيه الحديث والاختبار والغفنة

طعاً مخالفاً للفوائد وكافوهم صنعة الطعام غيرهم قوله لاعقر في الاسلام فيه دليل على عدم جواز اعقر في الاسلام كما كان في الجاهلية قال الخطابي كان أهل الجاهلية يعقرون الأبل على قبر الرجل الجواد يقولون نجازيه على فعله لأنه كان يعقرها في حياته فيطعمها الاضياف فتحن نعقرها عند قبره حتى تأكلها السباع والطيور فيكون مطعمها بعد مماته كما كان مطعمها في حياته قال ومثهم من كان يذهب في ذلك إلى أنه اذا عقرت راحلته عند قبره حشر في القيامة راكباً ومن لم يعقر عنه حشر راجلاً انتهى وهذا مما يتم على فرض أنهم كانوا يعقرون الأبل فقط لا على ما نقله أبو داود عن عبد الرزاق أنهم كانوا يعقرون عند القبر بقرة أو شاة

(باب ما جاء في البكاء على الميت وبيان المكروه منه)

(عن جابر قال أصيب أبي يوم أحد فجعلت أبكي فجعلوا ينهوني ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينهاهني فجعلت عمى فاطمة تبكي فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تبكين أولاد تبكين ما زالت الملائكة تظله بأجنحتها حتى رفعتوه مصفوق عليه * وعن ابن عباس قال ماتت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبكت النساء فجعل عمر يضربهن بسوطه فاخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيده وقال مهلاً يا عمر ثم قال يا كن ونعيم الشيطان ثم قال انه مهما كان من العين والقلب فمن الله عز وجل ومن الرحمة وما كان من البدو والاسنان فمن الشيطان رواه أحمد) حديث ابن عباس فيه على بن زيد وفيه كلام وهو ثقة وقد أشار إلى الحديث المأخوذ في التخصيص وسكت عنه قوله فجعلت أبكي في لفظ البخاري فجعلت أ كسف الثوب عن وجهه أبكي وفي لفظ آخر له فذهبت أريد أن أ كسف عنه فنهاني قومي ثم ذهبت أ كسف عنه فنهاني قومي قوله ينهوني في رواية للبخاري وينهوني قوله ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينهاهني فيه دليل على جواز البكاء الذي لا صوت معه وسيأتي تحقيق ذلك قوله فجعلت عمى فاطمة تبكي قال في الفتح هي شقيقة أبيه عبد الله بن عمرو وفي لفظ للبخاري فسمع صوت صائحة فقال من هذه فقالوا بنت عمرو وأخت عمرو والنسك من سفيان والصاب بنت عمرو ووقع في الأكليل لما تم تسميتهما بنت عمرو فعمل لها اسمين أو أحدهما اسمها والآخر لقبها أو كانتا جميعاً حاضرتين قوله تبكين أو لا تبكين قيل هذا شك من الراوي هل اسم تسميهم أو نهى والظاهر أنه ليس بشك وإنما المراد به التخيير المعنى انه مكرم بصنيع الملائكة

وأخرجه أيضاً في المغازي ومسلم في الجنائز وكذا النسائي (عن عائشة رضي الله عنها قالت) ترد رواية ابن عمر ما أنتم بأمم منهم (انما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انهم ليعلمون الآن ان ما كنت أقول حق) ثم استدللت لما نقلته بقولها (وقد قال الله تعالى انك لا تسمع الموتى) قالوا ولادلة فيها على ما نقلته بل لا منافاة بين قوله صلى الله عليه وآله وسلم انهم الآن يسمعون وبين الآية لأن الاسماع هو ابلاغ الصوت من المسمع في أذن السامع فأنه تعالى هو الذي أسمعهم بان أباح صوت نبيه صلى

الله عليه وآله وسلم بذلك وقد قال المفسرون ان الآية مثل ضرب به الله للكفار أي فكما انك لا تسمع الموقى فكذلك لا تفرقه
كفار مكة لانهم كانوا في عدم الاتباع بما يسمعون وقد خالف الجمهور عانته في ذلك وقبلوا حديث ابن عمر ولو انفق من رواه
غيره عليه ولا مانع انه صلى الله عليه وآله وسلم قال اللطيف معاً ولم يحفظ عائشة الا أحدهما وحفظ غيره هاهنا منهم بعد
احيائهم واذا جازان يكونوا عالمين جازان يكونوا ٣٤٢ سامعين اماماً ذان رؤسهم كما هو قول الجمهور وأما ذان الروح فقط

وقد قال قتادة كما عند البخاري
في غزوة بدر احياهم الله تعالى
حتى آمنهم نوباً ونقمة
وقال ابن النين لامعارضه بين
حديث ابن عمر والآية لان
الموقى لا يسمعون بلا شك لكن
اذا اراد الله اسماع ما ليس من
شأنه السماع لم يمنع كقوله تعالى
انا عرضنا الامانة وقوله فقال
لها والارض التبا طوعاً أو كرها
وقد أخذ ابن جرير وجماعة من
الكرامة من هذه القصة ان
السؤال في القبر يقع على البدن
فقط وأن الله يخلق فيه ادراكاً
بجسم يسمع ويعلم ويلذو يالم
وذهب ابن حزم وابن ميسرة الى
ان السؤال يقع على الروح فقط
من غير عود الى الجسم وخالفهم
الجمهور فقالوا تعود الروح الى
الجسد أو بعضه كما ثبت في
الحديث ولو كان على الروح فقط
لم يكن للتفسير بذلك اختصاص
وقد ثبتت الاحاديث بما ذهب
اليه الجمهور كقوله انه يسمع
خفق نعالهم وقوله تختلف
اضلاعه عند دخلة القبر وقوله
يسمع صوته اذا ضرب بالمطربة
وقوله يضرب بين اذنيه وقوله

وزاجهم عليه لصعودهم بروحه ومن كان بهذه المثابة تظله الملائكة باجنهم الا يقيني أن
يكني عليه بل يفرح له بما صار اليه وفيه اذن بالبكاء المجرى مع الارشاد الى أولوية لتزلي
كان بهذه المثابة قوله اياك ونعيق الشيطان هو النوح والصراخ المنهي عنه
بالاحاديث الآتية قوله انه ههما كان من العين والقلب الخ فيه دليل على جواز البكاء
المجرى عما لا يجوز من فعل اليد كشق الجيب والاطم ومن فعل اللسان كالصراخ ودعوى
الويل والنبور ونحو ذلك (وعن ابن عمر قال اشكى سعد بن عباد شكوى له فانا له النبي
صلى الله عليه وآله وسلم يعود مع عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن
مسعود فلما دخل عليه وجدته في غشيته فقال قد قضى فقالوا الا يا رسول الله فيكي رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما رأى القوم بكاءه بكوا قال ألا تسمعون ان الله لا يعذب
بدمع العين ولا بحزن القلب ولكن يعذب بكاءه بكاءه بكاءه وعن اسامة
ابن زيد قال كما عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فارتأت اليه احدي بناته تدعوه
وتخبره أن صبيها لها في الموت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ارجع اليها فخيرها
ان الله ما أخذوله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى فخرها فله صبر واحتسب
فعاد الرسول فقال انه اقسمت لئانيها قال فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقام معه
سعد بن عباد ومعاذ بن جبل قال فانطلقت معهم فرفح اليه الصبي ونفسه تقعقع كأنها

في شنة ففاضت عيناه فقال سعد ما هذا يا رسول الله قال هذه رجة جعلها الله في قلوب
عباده وانما يرحم الله من عباده الرحمة متفق عليه ما) قوله اشكى أي ضعف وشكوى
بغير تنوين قوله فلما دخل عليه زاد مسلم فاستأخر قومه من حوله حتى دنا رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه الذين معه قوله وجدته في غشيته قال الثوري بفتح الغين
وكسر الشين المجتنب وتنسديد الياء قال القاضي هكذا رواية الاكثرين قال وضبطه
بعضهم باسكان الشين وتخفيف الهمزة وفي رواية البخاري في غاشية وكاهم حجج وفيه قولان
أحدهما من يغشاه من أهله والثاني ما يغشاه من كرب الموت قوله فلما رأى القوم بكاءه
بكوا هذا فيه اشعار بان هذه القصة كانت بعد قصة ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لان عبد الرحمن بن عوف كان معهم في هذه ولم يعترض بمثل ما اعترض به هناك فدل
على أنه تقرر عنده العلم بان مجرد البكاء بدمع العين من غير زيادة على ذلك لا يضر قوله الا

فيمعده انه وكل ذلك من صفات الاجساد (عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما ما قالت قام
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطيباً إذ كرفنته القبر التي يمتن فيها المرء وما ذكر ذلك ضج المسلمون ضجة) عظيمة وزاد
النسائي من الوجه الذي أخر به منه البخاري حالت بين وبين أن أذهبهم كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما
سكنت ضجتهم قلت لرجل قريب مني أي بارك الله فيك ماذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في آخر كلامه قال قال قد

أوحى الي انكم تفتنون في القبر وقرىباً من فتنة المسيح الدجال يريد فتنة عظيمة اذ ليس فتنة الدجال (عن أبي
أيوب رضى الله عنه قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من المدينة الى خارجها (وقد وجبت الشمس) أى سقطت
يريد غربت (فسمع صوتاً) اما صوت ملائكة العذاب أو صوت وقع العذاب أو صوت المعذبين وفي الطبراني عن عون بهذا
السند انه صلى الله عليه وآله وسلم قال اسمع صوت اليهود يعذبون في قبورهم ٣٤٣ (فقال يهود تعذب في قبورها) يهود

مبتدأ وتذب خبره وقال في فتح
البارى يهود خبر مبتدأ محذوف
أى هذه يهود وتعقبه العين
فقال ظن أن يهود نكرة وليس
كذلك بل هو علم للقبيلة
وقد تدخله الالف واللام قال
الجوهري الاصل اليهوديون
فحذفت ياء الاضافة مثل زنج
وزنجي ثم عرف على هذا الحد
لجمع على قياس شعير وشعيرة
ثم عرف الجمع بالالف واللام
ولولا ذلك لم يجوز دخولها عليه
لانه معرفة مؤنث مجرى مجرى
القبيلة وهو غير منصرف للعامة
والثانث انتهى وهذا نقله في
فتح البارى عن الجوهري أيضاً
وزاد في اعراب يهودانه مبتدأ
خبره محذوف فكيف يقول
العينى انه ظن انه نكرة بعد
قوله ذلك فليست أملاً وإذا ثبت
ان اليهود تعذب ثبت تعذيب
غيرهم من المشركين لان كفرهم
بالشر لا أشد من كفر اليهود
ومناسبة الحديث للترجمة عن
حيث ان كل من سمع مثل ذلك
الصوت يتعوز من مثله (عن
أبي هريرة رضى الله عنه قال
كان النبي صلى الله عليه وآله

نسمعون لا يحتاج الى منقول لانه جعل كالفعل اللازم أى لا توجدون السماع وفيه
اشارة الى انه فهم من بعضهم الانكار فيهم اهم الفرق بين الخلقين قوله ان الله بكسر
الهمزة لانه ابتداء كلام وفيه دليل على جواز البكاء والحزن للذين لا قدرة لهم صاب على
دفعهما قوله ولكن يعذب بهذا أى ان قال سوا أو يرحم ان قال خبراً أو يحتمل أن يكون
معنى قوله أو يرحم أى ان لم يقدر الوعيد قوله احدى بانه هى زيب كالموقع عند ابن أبى
شبة قوله ان صديها قيل هو على بن العاص بن الربيع وهو من زينب وفيه نظر لان
الزبير بن بكارة وغيره من أهل العلم بالاخبار ذكروا ان علياً المذكور عاش حتى ناهز الحلم
وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أرفده على راحلته يوم فتح مكة وهذا لا يقال فى حقه
صدياً عرفاً وان جاز من حيث اللغة وفى الانساب للبلاذرى ان عبد الله بن عثمان بن عفان
من ربيعة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الممات وضعه النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فى حجره وقال انما يرحم الله من عباده الرجاء وفى مسند البزار من حديث أبي هريرة
قال نقل ابن القاطمة فبعثت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذ كر نحو حديث الباب
وفيه مراجعة سعد بن عباد فى البكاء فعلى هذا الابن المذكور محسن بن على وقد اتفق
أهل العلم بالاخبار انه مات صغيرواً فى حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهذا أولى ان
ثبت ان القصة كانت أصح ولم يقب ان الرسالة زيب لكن الصواب فى حديث الباب
ان الرسالة زيب كما قال الحافظ وان الولادة صبيحة كما فى مسند احمد وكذا أخرجه أبو سعيد
ابن الاعرابى فى مجبه ويدل على ذلك ما عند داود بلفظ ان ابنتى أو ابنتى وفى رواية ان
ابنتى قد حضرت قوله ان الله ما أخذ قدوم ذكر الاخذ على الاعطاء وان كان متأخراً
فى الواقع لما يفتضيه المقام والمعنى ان الذى أراد الله أن يأخذ هو الذى كان أعطاه
فان أخذ ما أخذ ما هو له فلا ينبغي الجزع لان مستودع الامانة لا ينبغي له أن يجزع اذا
استعدت منه ويحتمل أن يكون المراد بالاعطاء اعطاء الحياء لمن بقى بعد الموت
أو ثوابهم على المصيبة أو ما هو أهم من ذلك وما فى الموضعين مصدرية ويجوز أن تكون
موصولة والعائد محذوف قوله وكل نبى عنده باجل مسمى أى كل من الاخذ والاعطاء
أو من الانفس أو ما هو أهم من ذلك وهى جملة ابتداء ثمانية معظوفة على الجمل المذكور
ويجوز فى كل النصب عطف على اسم ان فيه سبب التأكيده عليه ومعنى العندية العلم فهو
من مجاز الملازمة والاجل يطلق على الحد الاخير وعلى مطلق الامر قوله مسمى أى معلوم
أو مقدراً ونحو ذلك قوله والنجيب أى توبه ما طاب الثواب من ربه قوله ونفسه

(وسلم يدعو اللهم انى أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار) تعميم بعد تخصيص كان ناله تخصيص بعد تعميم وهو قوله
(ومن فتنة الحياء) الابتلاء مع علم احوال الرضا والوقوع فى الآفات والاصرار على الفساد وترك متابعة طريق الهدى
(و) من فتنة (الممات) سزالمة كبر وتكبير مع الميرة والخوف وذاب القبر وما فيه من الاحوال والشدة اذ قاله الشيخ أبو
الغيب السهروردى والحياء الممات مصدران مميان مفعول من الحياء والموت (ومن فتنة المسيح الدجال) فاعيل بمعنى مفعول

لان احدي عيني مسح اولانه مسح الارض اى يقطعها في ايام معدودة فيكون بمعنى فاعل وصدر هذا الدعاء منه صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل العبادة والتعظيم وفي الحديث اثبات عذاب القبر والتعوذ منه وقد تقدم الكلام عليه (عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان أحدكم اذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي أى فيهما ويحمل أن يحيا منه جزئ لا يدرك ذلك ٢٤٤) وتصح مخاطبته والعرض عليه أو العرض على الروح فقط لكن ظاهر

الحديث الاول وهل العرض مرة واحدة بالغداة ومرة أخرى بالعشي فقط أو كل غداة وكل عشي والاول موافق للاحاديث الواردة في سياق المسئلة وعرض المقعدين على كل واحد ان كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة ظاهر اتحاد الشرط والجزاء لكم - ما متغايران في التقدير ويحتمل أن يكون تقديره فمن قاعده أهل الجنة أى فالمعروض عليه من مقعد أهل الجنة ولمسلم بالنظر ان كان من أهل الجنة فالجنة وان كان من أهل النار فالنار تقديره فالمعروض الجنة أو المعروض النار فاقصر فيها على حذف المبتدأ فهو أقل حذفاً أو المعنى فان كان من أهل الجنة فسيذكر بما لا يدرك كنهه ويقوز بما لا يقدر دهره (وان كان من أهل النار) زاد أبو ذر في أهل النار أى فمقعد أهلها يعرض عليه أو يعلم بالعكس مما يسره أهل الجنة لان هذه المنزلة طليعة تبشير السعادة الكبرى ومقدمة تباريح الشقاوة العظمى لان الشرط والجزاء اذا اتحد ادى الجزاء على الفجامة

تقعقع بفتح الناء والقافين والقعة حكاية صوت الشن السابس اذا حرك قوله كأنها في شفة بفتح الشين وثبتت النون القريبة الخلقة اليابسة شبه البدن بالجلد اليابس وحركة الروح فيه بما يطرح في الجلد من خصاصة ونحوها قوله ففاضت عيناه أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد صرح به في رواية شعبة قوله هذه رسة أى الدمعة أثر رحمة وفيه دليل على جواز ذلك وانما المنهى عنه الجزع وعدم الصبر قوله وانما يرحم الله من عباده الرحماء جمع رحيم وهو من صيغ المبالغة ومقتضاه ان رحمة الله تعالى تختص لمن اتصف بالرحمة وتحقق به بخلاف من فيه أدنى رحمة لكن ثبت عند أبي داود وغيره من حديث عبد الله بن عمرو الراحمون برحمتهم الرحمن والراحمون جميع راحم فيدخل فيه من فيه أدنى رحمة ومن في قوله من عباده بيانية وهي حال من المقول قدمت ليكون أوقع (وعن عائشة أن سعد بن معاذ سمات خضره رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر قالت فوالذي نفسي بيده اني لاعرف بكاءه أبى بكر من بكاء عمر وأما في حجرى رواه احمد وعنه ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم من أحد سمع نساء من عبد الاشهل يبكين على خد كاهن فقال لكنن حرة لا بواكى بل نجفن نساء الانصار فبكين على حرة عنده فاستيقظ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ويجهن أبتن ههنا يبكين حتى الآن مروهن فليرجعن ولا يبكين على هالك بعد اليوم رواه احمد وابن ماجه وعنه جابر بن عتيك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء يعوده عبد الله بن ثابت فوجده قد غلب فصاح به فلم يجبه فاسترجع وقال غلبنا عليك يا أبا الربيع فصاح النسوة وبكين فجعل ابن عتيك يسكنهن فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعهم فاذا وجب فلا تبكين باكية قالوا وما لوجوب يا رسول الله قال الموت رواه أبو داود والنسائي حديث عائشة وابن عمر أشارا اليهما الحافظ في التلخيص وسكت عنهما ورجال اسناد حديث ابن عمر ثقات الاسامة بن زيد الليثي فقيه مال وقد أخرج له مسلم وحديث جابر بن عتيك أخرجه أيضا أحمد وداود وابن حبان والحاكم قوله وأبو بكر وعمر الخ يحمل الجنة من هذا الحديث تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهم على البكاء وعدم انكاره عليهم ما مع أنه قد حصل منهم ما زيادة على مجرد دمعة العين ولهذا فرقت عائشة وهي في حجرهم ابن بكاء أبي بكر وعمر ولعل الواقع منهم ما لا يمكن دفعه ولا يقدر

وفي ذلك تنعيم لمن هو من أهل الجنة وتعذيب لمن هو من أهل النار بما أعد له وانه يظن ذلك الى اليوم الموعود وفي الحديث اثبات عذاب القبر وان الروح لا تفتنى فمنا الجسد لان المعروض لا يقع الاعلى حتى وقال ابن عبد البر استدل به على أن الارواح على أفنية القبور وقال والمعنى عندي انها قد تكون على أفنية قبورها لانهم الاتقارق الا فنية بل حتى كما قال مالك انه بلغه ان الارواح تسرح حيث شئت (فيقال) له (هذه مقعدك حتى يعيدك الله الى القيامة) واسلم حتى

بسمك الله اية يوم القيامة بن زيادة افظة اليه لكن حكى ابن عبد البر ان الاكثرين من أصحاب مالك روه كالبخاري وابن القاسم كرواية مسلم لم يروى النسائي رواية ابن القاسم كافة البخاري واختلاف في الضمير هل يعود على المقعد أى هذا مقعدك تستقر فيه حتى تبعث الى مثله من الجنة او النار ولمسلم من طريق الزهري عن سالم عن أبيه ثم قال هذا مقعدك الذى تبعث اليه يوم القيامة أو الضمير يرجع الى الله تعالى أى الى لقاءه سبحانه ٣٤٥ اولى المحشر اى هذا الآن مقعدك الى

يوم المحشر فيرى عند ذلك كرامة او هو انافى عنده هذا المقعد كقوله تعالى وان عليكم لعنتى الى يوم الدين أى فاذا جاء ذلك اليوم عذبت بما نسى اللعين معه قال فى الفتح والاول اظهر وهذا الحديث أخرجه مسلم فى صفة النار والنسائي فى الجنائز (عن البراء) بن عازب (رضى الله عنه قال لما توفى ابراهيم) ابن رسول الله (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان له مرضعا فى الجنة) أى من يتم رضاعه وعند الاسماعيلى مرضعاً ترضعه فى الجنة وفى مسند الفريابي ان خديجة رضى الله عنها دخل عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد موت القاسم وهى تبكي فقالت يا رسول الله درت لبنية القاسم فلو كان عاش حتى يستكمل الرضاعة لهون على فقال ان له مرضعاً فى الجنة فقالت يستكمل رضاعته فقالت لو أعلم ذلك لهون على فقال ان شئت أسمعك صوته فى الجنة فقالت بل صدق الله ورسوله قال السهمى وهذان فقها رضى الله عنهما

على كفه ولم يبلغ الى الحد المسمى عنه قوله ولكن حصة لا يواكى له هذه المقالة منه صلى الله عليه وآله وسلم مع عدم انكاره للبكاء الواقع من نساء عبد الأشهل على هالكاهن تدل على جواز مجرد البكاء وقوله ولا يمكن على هالكاهن بعد اليوم ظاهره المنع من مطاق البكاء وكذلك قوله فى حديث جابر بن عبد الله فاذا وجب فلا يمكن باكية وذلك يعارض ما فى الأحاديث المذكورة فى الباب من الاذن بطلاق البكاء بعد الموت ويعارض أيضا ما فى الأحاديث الواردة فى الاذن بطلاق البكاء مما لا يذكره المصنف كحديث عائشة فى قصة عثمان ابن مظعون عند أبي داود والترمذى وحديث ابى هريرة عند النسائي وابن ماجه وابن حبان بلفظ مر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بجنازة فأنهرهن عمر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم دهني يا ابن الخطاب فان النفس مصابة والعين دامة والعهد قريب وحديث بريدة عند مسلم فى زيارته صلى الله عليه وآله وسلم قبر أمه وسياق وحديث انس عند الشيخين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذرفت عيناه لما جعل ابنه ابراهيم فى حجره وهو موجود بنفسه فقبل له فى ذلك فقال انهم ارجسة ثم قال العين تدمع والقلب يحزن ولا تقول الاما يرضى ربنا وهو عند الترمذى من حديث جابر بافظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ بيد عبد الرحمن بن عوف فانطلق به الى ابنه ابراهيم فوجده موجود بنفسه فاخذاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوضعه فى حجره فبكى فقال له عبد الرحمن انبكي اولم تكن نهيت عن البكاء فقال لا ولكن نهيت عن صوتين احقن فاجر من صوت عند مصيبة خش وجوه وشق جيوب ورنه شيطان الحديث قال الترمذى حسن فيجمع بين الأحاديث بحمل النهى عن البكاء مطلقا ومقيداً بعد الموت على البكاء المفضى الى ما لا يجوز من النوح والصرخ وغير ذلك والاذن به على مجرد البكاء الذى هو دمع العين وما لا يمكن دفعه من الصوت وقد أرشد الى هذا الجمع قوله ولكن نهيت عن صوتين الخ وقوله فى حديث ابن عباس المتقدم انه مهما كان من العين والقلب فمن الله عز وجل ومن الرحمة وقوله فى حديث ابن عمر السابق ان الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب فيكون معنى قوله لا يمكن على هالكاهن بعد اليوم وقوله فاذا وجب فلا يمكن باكية النهى عن البكاء الذى يحبه شئ مما حرمة الشارع وقبل انه يجمع بان الاذن بالبكاء قبل الموت والنهى عنه بعده ويرد بحديث أبى هريرة المذكور قريبا ويجوز بحديث عائشة الذى ذكره المصنف وبحديث بريدة فى قصة زيارته صلى الله عليه وآله وسلم لأمه وبحديث جابر وابن عباس المذكورين فى أول الباب وقبل انه يجمع بحمل أحاديث النهى عن

٤٤ نيل ت كرهت ان تؤمن بهذا الامر معابة فلا يكون لها اجر الايمان بالغيب نقله فى المصابيح والحديث استدل به على ان اولاد المسلمين فى الجنة وبه قطع الجمهور وروى النووى الاجماع عليه عن يعقوب بن عبد الله الاسلام وشذت الجعبرة فجعلوا هم تحت المشيئة والسنة ترد عليهم وروى عبد الله ابن الامام أحمد فى زيادات المسند عن علي بن نوح ان المسلمين واولادهم فى الجنة وان المشركين واولادهم فى النار ثم قرأوا الذين آمنوا واتبعهم ذرياتهم الآية وهذا

أصح ما ورد في تفسير هذه الآية وبه جزم ابن عباس ويستحيل أن يكون الله تعالى يغفر لأبائهم بفضل رحمته إليهم وهم غير مرحومين وأما حديث عائشة في من الأنصار طوي له عصقور من عصائير الجنة الحديث فالجواب عنه من وجهين أحدهما أنه لعلة لم يها عن المسارعة إلى القطع من غير أن يكون عنده دليل قاطع على ذلك كما أنكر على سعد بن أبي وقاص في قوله إلى لاداهم مؤنا فقال أو مسالما ٣٤٦ الوجه الثاني أنه صلى الله عليه وآله وسلم لعلة لم يكن حينئذ أطلع على أنهم

في الجنة ثم أعلم بعد ذلك ومحل الخلاف في غير أولاد الأنبياء أما أولادهم فقال المازري الإجماع متحقق على أنهم في الجنة (عن ابن عباس رضي الله عنهم ما قال سئل النبي صلى الله عليه وآله (وسلم عن أولاد المشركين) لم يعلم الحافظ ابن حجر اسم السائل لكن يحتمل أن يكون عائشة حديث أحمد وابي داود عنهما أنها قالت قلت يا رسول الله ذراري المسلمين الحديث وعند عبد الرزاق بسند ضعيف عنها أيضا سألت خديجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أولاد المشركين فقال هم مع آبائهم ثم سأله بعد ذلك الحديث (فقال الله اذ خلقهم) أي حين خلقهم (أعلم بما كانوا عاملين) أي أنه علم أنهم لا يعملون ما يقضي تعذيبهم ضرورة أنهم غير مكافئين كذا في القسطلاني وقال ابن قتيبة لو أبناهم فلا تحسبوا عليهم بشئ وقال غيره ذلك قبل أن يعلم أنهم من أهل الجنة وهذا يشعر بالتوقف وقد روى أحمد هذا الحديث بطريق عن ابن عمر وفيه قال كنت أقول في أولاد المشركين

البكاء بعد الموت على الكراهة وقد ثبت ذلك بالشأن في محكي عنه كراهة البكاء بعد الموت والجمع الذي ذكرناه وألا هو الرابع قوله قالوا وما الوجوب الخ في رواية لا يجدان بعض رواة الحديث قالوا الوجوب إذا دخل قبره والتفسير المرفوع أصح وأرجح (باب النهي عن النباحة والندب ونحو الوجوه ونشر الشعر ونحوه والرخصة في سير الكلام من صفة الميت) *

(عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوة الجاهلية * وعن أبي بردة قال وجع أبو موسى وجعا فغنى عليه ورأسه في حجر امرأته من أهل فصاحت امرأته من أهل فلم يستطع أن يرد عليه شيئا فلما أفاق قال أنا بريء من بريء من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بريء من الصائقة والحائقة والساقية * وعن المغيرة بن شعبه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول أنه من نبح عليه يعذب بما نبح عليه * وعن عمران النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه * وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه * وعن عائشة قالت إنما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله ليزيد الكافر عذابا يبكيه أهله عليه موقوف على هذه الأحاديث ولا أحمد ومسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الميت يعذب في قبره بما نبح عليه (قوله ليس منا أي من أهل سنتنا وطريقنا وليس المراد به آخر أجه من الدين وقائدة أيراده هذا اللفظ المله الغفني الردع عن الوقوع في مثل ذلك كما يقول الرجل لولد له عند معانته است منك واست مني أي ما أنت على طريقتي وحكي عن سفيان أنه كان يكره الخوض في تأويل هذه اللفظة ويقول ينبغي أن نمسك عن ذلك ليكون أوقع في النفوس وأبلغ في الزجر وقيل المعنى ليس على ديننا السكامل أي أنه خرج من فروع الدين وإن كان معه أصله حكماء ابن العربي قال الحافظ ويظهر لي أن هذا النبي يشهره التبرؤ الذي في حديث أبي موسى وأصل البراءة الاتصاف من الشيء وكأنه توعد به أن لا يدخله في شفاعته مثلا قوله من ضرب الخدود وخص الخد بذلك لكونه الغالب والافضرب بقرعة الوجه مثله قوله وشق الجيوب جمع جيب بالجيم وهو ما يفتح من الثوب ليدخل فيه الرأس والبراد بشقه اكمال فتحه إلى آخره وهو من علامات السخط قوله ودعا بدعوة الجاهلية أي من النباحة

هم منهم حتى حدثني رجل عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلقيته فحدثني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ربهم أعلم بهم هو خلقهم وهو أعلم بما كانوا عاملين فأمسكت عن قولني قال في الفتح في ابن عباس لم يسمع هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد احتج بقوله الله أعلم بما كانوا عاملين بعض من قال أنهم في مشيئة الله وهو منقول عن الجاهدين وابن المبارك وأبي حنيفة ونقله البيهقي في الاعتقاد عن الشافعي في حق أولاد الكفار خاصة

قال ابن عبد البر وهو مقتضى ما لا و ليس عنه في هذه المسئلة شيء مخصوص الا ان اصحابه صرحوا بان اطفال المسلمين في الجنة و اطفال الكفار خاصة في المشيمة قال والحجة فيه حديث الله اعلم بما كانوا عاملين وقيل انهم تبع لا يتابعهم في الجنة وفي النار حكاه ابن حزم عن الازارقة من الخوارج واحتجوا بقوله تعالى رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا وتعبه بان المراد قوم نوح خاصة وانما دعا بذلك لما اوضح الله اليه انه ان يؤمن ٣٤٧ من قومك الامن قد آمن واما حديثهم

من آباؤهم او منهنم فذال الذي ورد في حكم الحرب وروى احمد من حديث عائشة قالت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ولدان المسلمين قال في الجنة وعن اولاد المشركين قال في النار فقلت يا رسول الله لم يدر كما الاعمال قال ربك اعلم بما كانوا عاملين لو شئت اسمعك تضاعفهم في النار وهو حديث ضعيف جدا لان في اسناده ابا عقيل مولى بهيمة وهو متروك وقيل انهم يكرنون في برزخ بين الجنة والنار لانهم لم يعملوا احسانات يدخولون بها الجنة ولا سيئات يدخلون بها النار وقيل هم خدم اهل الجنة وفيه حديث انس ضعيف اخرجه ابوداود الطيالسي وابوي يعلى والطبري والبيهقي من حديث سمرة مرفوعا اولاد المشركين خدم اهل الجنة واسناده ضعيف وقيل يصيرون ترابا وروى عن ثمامة بن اشرس وقيل هم في النار حكاه عياض عن احمد وغلطة شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله بانه قول لبعض اصحابه ولا يحفظ عن الامام احمد ولا وقيل انهم يمحذون في الآخرة بان ترفع لهم

ونحوها وكذا النذبة كقولهم واجبلهم وكذا الدعاء بالويل والخبور كما ساقى قوله وجع بكسر الجيم قوله في جبراهير اقم من اهل الخ في رواية مسلم أغنى على أبي موسى فأقبات امرأته أم عبد الله تصيح برنة ولا ينعيم في المستخرج على مسلم أغنى على أبي موسى فصاحت امرأته بنت أبي دومة وذلائل يدل على ان الصائحة أم عبد الله بنت أبي دومة واهمها صفية قاله عمر بن شبة في تاريخ البصرة قوله أنا بري قال المهلب أي ممن فعل ذلك الفعل ولم يرد فيه عن الاسلام والبراءة الانصال كما تقدم قوله الصائحة بالصاد المهملة والمقاف اي التي ترفع صوتها بالبكاء ويقال فيه بالسبين بدل الصاد ومنه قوله تعالى سلقوكم بالنسنة حداد وعن ابن الاعرابي الصلح ضرب الوجه والاول أشهر قوله والحالقة هي التي تخلق شعرا عند المصيبة قوله والساقية هي التي تشق ثوبها لفظ مسلم أنا بري ممن حلق وصلح وخرق أي حلق شعره وصلح صوته أي رفعه وخرق ثوبه والحديثان يدلان على تعزيم هذه الافعال لانها مشهورة بعدم الرضا بالقضاء قوله من نيج عليه يعذب عافج عليه ظاهره وظاهر حديث عمر وابنه المذكورين بعد ان الميت يعذب بكاه اهل عليه وقد ذهب الى الاخذ بظاهر هذه الاحاديث جماعة من السلف منهم عمر وابنه وروى عن أبي هريرة انه رد هذه الاحاديث وعارضها بقوله ولا تزر وازرة وزر اخرى وروى عنه أبو يعلى انه قال تالله لئن انطلق رجل مجاهدا في سبيل الله فاستشهد فعدمت امرأته سفها وجهه لافبكت عليه لمعذبين هذا التهميد بذب هذه السفية والى هذا انج جماعة من الشافعية منهم الشيخ أبو حامد وغيره وذهب جمهور العلماء الى تأويل هذه الاحاديث لخصاقتهم للعمومات القرآنية واثباتهم التعذيب من لاذنبله واختلافوا في التأويل فذهب جمهورهم كما قال النووي الى تأويلها بما اوصى بأن يكي عليه لانه بسببه ومنسوب اليه قالوا وقد كان ذلك من عادة العرب كما قال طرفة بن العبد

اذامت فابكي بي بما أنا أهله * وشقي على الجيب يأثم معبدا

قال في الفتح واعترض بان التعذيب بسبب الوضعية يستحق مجرد صدور الوضعية والحديث دال على انه انما يقع عند الامتنال والجواب انه ليس في السياق حصر فلا يلزم من وقوعه عند الامتنال ان لا يقع اذ لم يمتثلوا مالا انتهى ومن التأويلات ما حكاه الخطابي ان المراد ان مبدأ عذاب الميت يقع عند بكاء أهله عليه وذلك ان شدة بكائهم غالبا انما تفتح عند دفنه وفي تلك الحال يشغل ويبتدأ به عذاب القبر فيكون معنى الحديث على هذا ان الميت يعذب حال بكاء أهله عليه ولا يلزم من ذلك ان يكون بكاءهم سببا لتعذيبه قال

نار في دخلها كانت عليه بردا وسلاما ومن آبي عذب أخرجه البيهقي من حديث انس وابي سعيد وأخرجه الطبراني من حديث معاذ بن جبل وقد صحت مسئلة الامتحان في حق الجنون ومن مات في القبر من طريق صحيحة وحكي في كتاب الاعتقاد انه المذهب الصحيح وتعقب بان الآخرة ليست دار تكليف فلا عمل فيها ولا اثم ولا عيب وأجيب بان ذلك بعد ان يقع الاستقرار في الجنة أو النار وأما في عرصات القيامة فلا مانع من ذلك وقد قال تعالى يوم يكشف عن ساق ويدعون الى السجود فلا

يستطيعون وفي النصحين ان الناس يؤمرون بالسجود فيصير ظهور المناائق طبقا فلا يستطيع ان يسجد وقبل انهم في الجنة قال
النورى وهذا المذهب الصحيح المختار الذي صار اليه المحققون لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا واذا كان لا يعذب
العاقل لكونه لم يتابعه لادعوه فلان لا يعذب غير العاقل من باب الاولى وسليدته سمرة وحديث عمه خنساء وحديث عائشة
في هذا الباب وقيل بالوقف وقيل بالامساك ٣٤٨ وفي الفرق بين مادقة وهذه مذاهب عشرة ذكرها الحافظ في الفتح

الحافظ ولا يخفى ما فيه من التكلف ولعل قائله اخذ من قول عائشة انما قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم انه لا يعذب بعصيته أو بذنبه وان أهله ليسكون عليه الا ان
أخرجه مسلم ومنها ما جزم به القاضي أبو بكر بن الباقلاني وغيره ان الراوى سمع بعض
الحديث ولم يسمع بعضه وان الادم في الميت اعمود معين واحتجوا بما أخرجه مسلم من
حديث عائشة انها قالت يغفر الله لابي عبد الرحمن اما انه لم يكذب ولكن نسي أو أخطأ
انما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على يهودية فقد كرت الحديث وأخرج البخارى
نحوه عنها ومنها ان ذلك يختص بالكافرين والمؤمن واستدل بذلك بحديث عائشة
المذكور في الباب قال في الفتح وهذه التاويلات عن عائشة متخالفة وفيها اشعار بانها
لم ترد الحديث بحديث آخر بل بما استشعرت من معارضة القرآن وقال القرطبي انكار
عائشة ذلك وحكمه على الراوى بالخطئة والنسيان أو على أنه سمع بعضا أو لم يسمع بعضا
بعد لان الروايات المعنى من الصحابة كثيرين وهم جازمون فلا وجه للنفي مع امكان
جمله على محمل صحيح ومنها أن ذلك يقع لمن أهمل النهى عن ذلك وهو قول داود وطائفة
قال ابن الماربط اذا علم المرء ما جاء في النهى عن الذنوح وعرف ان أهله من شأنهم ان
يفعلوا ذلك ولم يعلمهم ينحصر به ولا يزجرهم عن تعاطيه فاذا عذب على ذلك عذب بفعل
نفسه لا بفعل غيره بمجرد ومنها انه يعذب بسبب الامور التي يسببها له او يندبونه
لها فهم يدحونه بها وهو يعذب بصنيعه وذلك كالشجاعة فيما لا يحل والرياسة المحرمة
وهذا اختيار ابن حزم وطائفة واستدل بحديث ابن عمر المتقدم بلفظ ولكن يعذب
بهذا وأشار الى لسانه وقد رجح هذا الاسماء على وقال قد كثرت كلام العلماء في هذه
المسئلة وقال كل فم باباجته اده على حسب ما قدر له ومن أحسن ما حضرني وجه لم أرهم
ذكره وهو انهم كانوا في الجاهلية يغزون ويسبون ويقتلون وكان أحدهم اذا مات
بكتبه بكتبه بتلك الافعال المحرمة فعني انهم ان الميت يعذب بذلك الذي يسبى عليه أهله به
لان الميت يندب بأحسن أفعاله وكانت محاسن أفعاله ما ذكره هي زيادة ذنب في ذنوبه
يستحق عليها العقاب ومنها أن معنى التعذيب توبيخ الملائكة له بما يندبه أهله ويدل على
ذلك حديث أبي موسى وحديث النعمان بن بشير الاتيان ومما ان معنى التعذيب
تألم الميت بما يقع من أهله من النباحة وغيرها وهذا اختيار أبي جعفر الطبري ورجحه
ابن الماربط وعياض ومن تبعه ونصره ابن تيمية وجاعة من المتأخرين واستدلوا بذلك بما
أخرجه ابن أبي خزيمة وابن أبي شيبة والطبراني وغيرهم من حديث قبله بفتح القاف

وبالجمله في حديث الباب اشعار
بان أولاد المشركين في الجنة
وفي سنده التحديث والاختبار
والعنفة وفيه مروزيان
واسطيان وكوفي وأخرجه
أيضا في القدر وكذا مسلم وأبو
داود والنسائي (عن سمرة بن
جندب رضي الله عنه قال كان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
اذا صلى صلاة الصبح أقبل علينا
بوجهه) الكريم (فقال من
رأى منكم الليلة رؤيا فان
رأى أحدا قصها فبقول ما شاء
الله فسلنا يوما فقال هل رأى
أحدا منكم رؤيا فلنا قال
ابن أبي رابت الليلة رجلين) قال
الطبري وجه الاسماء انه
كان يجب أن يعذبهم الرؤيا
فلما قالوا ما رأينا كاته قال أنتم
ما رأيتم شيئا لكني رأيت رجلين
وفي حديث علي عند أبي حاتم
رأيت ملائكة (أتيا في فأخذوا
بيدي فأخرجاني الى الارض
المقدسة) وعند أحمد الى أرض
فضاء أو أرض مسبوكة وفي
حديث علي فانطلقا الى السماء
(فاذا رجلا جالس ورجل قائم
بيده) شيء فسر البخارى بقوله

(كلوب) بفتح الكاف وقد شيد الالام (من حديث) للشعب يعاقبهم اللعوم ومن اللسان (يدخله في شدة) وسكون
بكسر المجه في سكون الدال أى يدخل الرجل القائم الكلوب في جانب فم الرجل الجالس وهذا سيقا رواية أبي ذر قال الحافظ
ابن حجر وهو سيقا مستقيم وغيره ورجل قائم بيده كلوب من حديثه يدخل ذلك الكلوب في شدة (حتى يبلغ قفاه) وفي
التعبير في تفسير شدة الى قفاه ونحوه الى قفاه وعينه الى قفاه أى يقطع شقا وفي حديث علي فاذا أنا بملك وأمامه آدمي بيده

كلوب من حديد فضة في شدقه الاين فيشقه (ثم يفعل بشدقه الآخر) يفتح الماء المجة (مثل ذلك) أى مثل ما فعل بشدقه الاول (ويتم شدقه هذا فيعود) وفي التعبير فما يفرغ من ذلك الجانب حتى يصح ذلك الجانب كما كان فيعود ذلك الرجل (فيصنع مثله قلت) للملكين (ما هذا) أى ما حال هذا الرجل (قالا انطاق) مرة واحدة (فانطلقنا حتى أتينا على رجل مضطجع على قفاه ورجل قائم على رأسه بههر) بكسر الفاء وسكون الهاء ٣٤٩ حجر ملء الكف (أو صخرة) على الشك وفي التعبير

وسكون الياء التحيية وفيه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فوالذي نفس محمد بيده ان أحدكم لم يبكي فاستعبر اليه صويحبه فيما عباد الله لا عذبوامونا كم قال الحافظ وهو حسن الاسناد وأخرج أبو داود والترمذي اطرافه قال الطبري ويؤيده ما قال ابو هريرة ان اعمال العباد تعرض على أقرب بائهم من موتاهم ثم ساقه باسناد صحيح وقد وهم المغربي في شرح بلوغ المرام فجعل قول أبي هريرة هذا حديثا وصحف الطبري بالطبراني ومن أدلة هذا التأويل حديث النعمان بن بشير الآتي وكذلك حديث أبي موسى لما فيه ما من أن ذلك يبلغ الميت قال ابن الماربط حديث قبله نص في المسئلة فلا يعدل عنه واعترضه ابن رشيده فقال ليس أيضا وانما هو محتمل فان قوله يستعبر اليه صويحبه ليس نصافي أن المراد به الميت بل يحتمل أن يراد به صاحبه الحي وان الميت حينئذ يعذب ببيكاه الجماعة عليه قال في الفتح ويحتمل أن يجمع بين هذه التأويلات فينزل على اختلاف الأشخاص بان يقال مثله الامن كانت طريقته النوح فغشى أهله على طريقته أو بالغ فاصاهم بذلك عذب بصنيعه ومن كان ظاهرا فندب بافعاله الجائرة عذب بماندب به ومن كان يعرف من أهله النجاسة وأهمل منهم عنها فان كان راضيا بذلك التحق بالاول وان كان غير راض عذب بالتوبيخ كيف أهمل التهي ومن سلم من ذلك كله واحتاط فنهى أهله عن المعصية ثم خالفوه وفعلوا ذلك كان تعذيبه تألمه بما يراه منهم من مخالفة أمره واقداهم على معصية ربهم عز وجل قال وحكى الكرمانى تصديلا آخر وحسنه وهو التفرقة بين حال البرزخ وحال يوم القيامة فيحمل قوله ولا تزروا زرة وزر أخرى على يوم القيامة وهذا الحديث وما أشبهه على البرزخ انتهى وأنت خير بان الآية عامة لان الوزر المذكور فيه واقع في سياق النفي والاحاديث المذكورة في الباب مشتقة على وزر خاص وتخصيص العمومات القرآنية بالاحاديث الآحادية هو المذهب المشهور الذي عليه الجمهور فلا وجه لما وقع من رد الاحاديث بهذا العموم ولا ملجئ الى مجتسم المضائق اطلب التأويلات المستعملة باعتبار الآية وأما ما روت عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ذلك في الكافر وفيه دية معينة فهو غير مناف لرواية غيره هان الصحابة لان روايتهم مشتملة على زيادة والتخصيص على بعض افراد العام لا يوجب نفي الحكم عن بقية الافراد ما تقرر في الاصول من عدم صحة التخصيص بوافي العام والاحاديث التي ذكر فيها تعذيب مختص بالبرزخ أو بالنالم أو بالاستعمار كافي حديث قبله لا يدل على اختصاص التعذيب المطلق في الاحاديث بنوع منها لان التخصيص على ثبوت الحكم

وصحح عليها قال وكان هذا بناء على ان تحته فاعل يتوقد ونصوص أهل العربية تأباه فقد صرحوا بان فوق ونحت من الظروف المكانية العادمة التصرف انتهى وقال ابن مالك ويجوز ان يكون فاعل يتوقد موصولا بفتحته فحذف وبقيت صلته دالة عليه بوضوح المعنى والنقد يرثوقد الذي يحته او ما تحته نارا وهو مذهب الكوفيين والاختش واستصوبه ابن مالك ولا يوزن ذرو الوقت يتوقد تحته نار بالرفع على انه فاعل يتوقد (فاذا اقترب) من القرب اى الزقود والحر الدال عليه قوله ليتوقد

وفي لفظ آخرت بهم منزة قطع فتألف ثناتين فوقيتين بينهما من سمار من الفترة أي التبت وارتفع نارها لان القتر الغبار وفور واية
فقرت بناء ومثناة فوقية منسوخين وناسا كنه بينهما من القنور وهو الانكسار والذهب واستشكل لان بعده فاذا
جسدت رجعوا ومعنى التنور والنور واحد وعنده الجمدى فاذا ارتفعت من الارتقاء وهو الصعود قال الطيبي وهو الصحيح
دراية ورواية كذا قال وعنده أحد فاذا اوقدت ٢٥٠ (أوتوهوا) الضمير فيه يرجع الى الناس لدلالة سياق الكلام عليه

لشيء بدون مشعر بالاختصاص بلا يشافي ثبوته لغيره فلا اشكال من هذه الحليقة وانما
الاشكال في التعذيب بالاذنب وهو مخالف اعتدال الله وحكمته على فرض عدم حصول
سبب من الاسباب التي يحسن عندها في مقتضى الحكمة كالوصية من الميت بالنوح
واهمال نهيم عنه والرضابة وهذا يؤل الى مسئلة التحسين والتقصير والخلاف فيما بين
طوائف المتكلمين معروف ونقول ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الميت
يعذب بيبكاه أهله عليه فسمعنا وأطعنا ولا نريد على هذا واعلم ان النووي حكى اجماع
العلماء على اختلاف مذاهبهم ان المراد بالبكاء الذي يعذب الميت عليه هو البكاء بصوت
ويناحه لا بمجرد مع العين * (وعن أبي مالك الاشعري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال أربع في أمي من أمر الجاهلية لا يتركهن الفخر بالاحساب والطعن في الانساب
والاستسقاء بالجنوم والنياحة وقال النائحة اذ لم تنب قبل موتها اقام يوم القيامة وعليها
سربال من قطران ودرع من جرب رواه أحمد ومسلم * وعن أبي موسى ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال الميت يعذب ببكاء أهله عليه اذا قالت النائحة وعضدها وانصرها
واكاسبها جبذ الميت وقيل له أنت عضدها أنت ناصرها أنت كاسبها رواه أحمد وفي
اللفظ ما من ميت يموت في يوم بأكبر فيقول واجب لاه واسنداه أو نحو ذلك الاوكل به
ما كان ياهزاه أهكذا كنت رواه الترمذي * وعن النعمان بن بشير قال أغنى على
عبد الله بن رواحة فجعلت أخته عمرة تبهكي واجب لاه واكداوا كذا تعدد عليه فقال حين
أفاق ما قلت شيئا الا قبل لي أنت كذلك فلما مات لم تبهك عليه رواه البخاري) حديث أبي
موسى رواه أيضا الحاكم وصححه وحسنه الترمذي وحديث النعمان أخرجه البخاري في
الغازي من صحيحه وأخرجه أيضا مسلم قوله والطعن في الانساب هو من المعاصي التي
يتساهل فيها العصاة وقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم اثنان في الناس هما بهم كفر الطعن في النسب والنياحة على الميت وقد
اختلف في توجيه اطلاق الكفر على من فعل هاتين الخصلتين قال النووي فيه أقوال
أصحها ان معناه هما من أعمال الكفار وأخلاق الجاهلية والثاني انه يؤدي الى الكفر
والثالث كفر النعمة والاحسان والرابع ان ذلك في المستحل انتهى قوله والاستسقاء
بالجنوم هو قول القائل مطرنا بنوء كذا أو سوال المطر من الأنواء فان كان ذلك على
جهة اعتقاد انها المؤثرة في نزول المطر فهو كفر وقد ثبت في الصحيح من حديث ابن

(حتى كاد ان يخرجوا) اي كاد
خروجهم يتحقق رلاوى ذر
والرقت كادوا يخرجون (فاذا
جسدت) بفتح الجاء والميم أي
سكن لهم اولا بطنا حرا (رجعوا
فيهم وفيهم ارجل نساء عرافة قلت)
اهما (من هذا قالوا انطلق
فانطلقنا حتى أتينا على نهر من
دم) وفي التعبير فأتينا على نهر
حسب انه كاد يقول أحر مثل
الدم (ففيه رجل قائم على وسط
النهر) بفتح السين وسكونها وفي
صحيح أبي عوانة وعلى شط النهر
(رجل بين يديه ججارة فأقبل
الرجل الذي في النهر فاذا أراد أن
يخرج) من النهر (رمى الرجل)
الذي بين يديه الججارة (بججر في
فيه) أي في فيه (فرده حيث كان)
من النهر (فجعل كلاما ليخرج)
من النهر (رمى في فيه بججر فيرجع
كما كان) فيه (فقلت ما هذا قال
انطلق فانطلقنا حتى انتهينا الى
روضة مشغرة فيها شجرة عظيمة)
زاد في الذهبير فيما من كل لون
الربيع (وفي أصلها شيخ وصبيان)
وفي التعبير فاذا بين ظهري
الروضة رجل طويل لا أكاد
أرى رأسه طولاً في السماء وإذا

حولهم اكلهم ولدان رأيهم قط (وإذا رجل قريب من الشجرة بين يديه نار يوقدها) وفي التعبير
فانطلقنا فأتينا على رجل كره المرأة كره ما أنت راو جلا مرأة فإذا غشمه نار يحشها ويسعى حولها (فصعدا) بالصاد
الموه له المفتوحة وكسر العين (في الشجرة) التي هي في الروضة الخضراء (وأدخلاني دارا لم أرقط أحسن منها فها رجلان
شيوخ وشباب) وفي لفظ وشبان (ونسأ وصبيان ثم أخرجاني منها) أي من الدار (فصعدا) الشجرة (أيضا) فادخلاني دارا هي

أحسن وأفضل) من الأولى (فهاشيوخ وشباب فقلت) إلهما (طوفتماني الليلة فأخبراني عن رأيك قال أئتم فتخبرك) أما الذي رأيته يشق شدة فكذا يكذب بالكذبة) يفتح الكافي ويجوز كسرهما قال في القاموس كذب يكذب كذبا وكذبا وكذبة (فتجعل عنه حق تبلغ الاتفاق فيصنع به ما رأيت) من شق شدقه (اليوم القيامة) لما ينشأ من تلك الكذبة من المفاسد (و) أما (الذي رأيته يشدخ رأسه فرجل علمه الله القرآن فقام ٣٥١ عنه باليسل) أي أعرض عن تلاوته (ولم يعمل

فيه بالنار) ظاهره أنه يعذب على ترك تلاوة القرآن باليسل لكن يحتمل أن يكون التعذيب على مجوع الأمرين ترك القراءة وترك العمل (يقول به) ما رأيت من الشدخ (اليوم القيامة) لأن الأعراض عن القرآن بعد حفظه بخيانة عظيمة لأنه يؤهم أنه رأى فيه ما يوجب الأعراض عنه فلما أعرض عن أفضل الأشياء عوقب في اشرف الأعضاء وهو الرأس (و) أما الفريق (الذي رأيته في الثقب) أوفى الثقب كافي رواية لابي الوقت (فهم الزناتون) الفريق (الذي رأيته في النهر آكلوا الربا والشح) الكائن (في أصل النخلة) إبراهيم الخليل (عليه السلام) (و) أما (الصبيان) الكائنون (حواله) أي إبراهيم (فأولاد الناس) وهذا موضع الترجمة فإن الناس عام يشمل المؤمنين وغيرهم وفي التعبير واما الولدان حوله فكل مولود مات على الفطرة قال قتال بعض المسلمين يا رسول الله فأولاد المشركين قال وأولاد المشركين وهذا ظاهر أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحقهم بأولاد

عابس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يقول الله أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر فاما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب واما من قال مطرنا بنوء كذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب واخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن هذه الأربع لا تنتركها أمته من علامات نبوته فانها باقية فيهم على تعاقب العصور وكور الدهور لا يتركها من الناس الا النادر القليل قوله الميت يعذب ببكاء الحي قد تقدم الكلام عليه قوله واعضداه الخ أي انه كان لها كالعصود وكان لها ناصر أو كسباو كان لها كالجبيل تأوى اليه عند طروق الحوادث فتعصم به وتستند اقصد الله في أمورها قوله يلهم زانه أي يلهمه الاحاديث تدل على تحريم النباحة وهو مذهب العلماء كافة كما قال النووي الاميروي عن بعض المالكية فانه قال النباحة ليست بحرام واستدل بها أخرجه مسلم عن أم عطية قات لما نزلت هذه الآية يا يعنك على أن لا يشركن بالله شيئا ولا يعصينك في معروف قات كان منه النباحة قات فقات يا رسول الله آل فلان فانهم كانوا اسعدوني في الجاهلية فلا بد لي من ان أسعدهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آل فلان وغاية ما في الترخيص لام عطية في آل فلان خاصة هذا الدليل على حل ذلك لغيره في غير آل فلان وللشارع أن يخص من العموم ما شاء وقد استشكل القاضي عياض هذا الحديث ولا مقتضى لذلك فان للشارع أن يخص من شاء ما شاء وقد ورد عن النائبة والمسجعة من حديث أبي سعيد عندهما أحد ومن حديث ابن عمر عند الطبراني والبيهقي ومن حديث أبي هريرة عن ابن عدي قال الحافظ في التلخيص وكها ضعيفة وأخرج مسلم من حديث أم عطية ايضا قات اخذ عابدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع البيعة ان لا توح فوافقت منا امرأة الا خمس فذكرت منهن ام سليم وام العلاء وابنة أبي سبرة وامرأة عاذ وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه امر رجلاه ان ينهيا نساء جعفر عن البكاء كما في البخاري ومسلم والمراد بالبكاء ههنا النوح كما تقدم (وعن انس قال لما نقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل يتعاه الكرب فقالت فاطمة واكرب أباه فقال ليس على ابيك كرب بعد اليوم فلما مات قالت يا ابتاه اجاب ربا دعاه يا ابتاه جنة الفردوس ماواه يا ابتاه الى جبريل ثم جاء فلما دفن قات فاطمة أطابت انفسكم ان تحنوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

التراب رواه البخاري * وعن انس ان ابا بكر دخل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد

المسلمين في حكم الاخرة ولا يعارضه قوله هم مع آبائهم لان ذلك في حكم الدنيا (والذي يوقد النار مالئ خزائن النار والدار الأولى التي دخلت) فيها (دار عامة المؤمنين وما هذه الدار فردار الشهداء) وهذا يدل على ان منازل الشهداء ارفع المنازل لكن لا يلزم ان يكونوا ارفع درجة من الخليل عليه السلام لاحتمال ان تكون اقامته هناك بسبب كفالته الولدان ومنزلة في الجنة اعلى من منازل الشهداء بالإيجاب كما ان آدم عليه السلام في السماء الدنيا يكون يرى نعيم بنبيه من اهل الخير ومن اهل الشر

فيضه كويكي مع ان منزلته فوق عليين فاذا كان يوم القيامة استقر كل منهم في منزلته واكتفى في دار الشهادته كراشيوخ
والشباب لان الغالب ان الشهيد لا يكون امرأة ولا صبيا (واغاجيريل وهذا ميكائيل فارفع رأسك فرفعت رأسي فاذا فوق
مثل السحاب) وفي التعبير مثل الربة البيضاء (قالا ذلك منزلت ذات دعائي) اي اتركاني (ادخل منزلي قالالانه بقي لك عمر
لم تستكمل فلو استكملت) عرك (آيت منزلت) ٣٥٢ صدر البخاري الباب بالحديث الدال على التوقف حيث قال فيه

وفاته فوضع نفسه بين عينيه ووضع يديه على صدره وقال وانياء واخيلسلا واصفيا
رواه احمد) قوله في حديث انس الاول واكرب ابتاه قال في الفتح في هذا انظر وقدرناه
مبارك بن فضالة عن ثابت بلقظ واكرباه قوله اطابت أنفسكم قال في الفتح ولسان
حال انس لم تطب أنفسنا لكن قهرناها امتنا لالا هره وقد قال ابو سعيد دما ننضنا أيدينا
من دفته حتى أنكرونا فلو بنا ومثله عن أنس يريدان تغيرت عما عهدنا من اللفة والصفاء
والرقة لفقدا ما كان يدهم به من التعليم ويؤخذ من قول فاطمة الخ جواز ذكر الميت
بما هو متصف به ان كان مع لوما قال الكرمانى وليس هذا من نوح الجاهلية من الكذب
ورفع الصوت وغيره انما هو ندية مباحة انتهى وعلى فرض صدقاهم النوح في لسان
الشارع على مثل هذا فليس في فعل فاطمة وأبي بكر دليل على جواز ذلك لان فعل
الصالح لا يصلح للعجبة كما تقرر في الاصول ويحمل ما وقع منه ما على انه ما لم يبلغه ما
أحاديث النهي عن ذلك الفعل ولم ينقل ان ذلك وقع منه ما يحضر جميع الصحابة حتى
يكون كالاجماع منهم على الجواز اسكوتهم عن الانكار والاصل أيضا عدم ذلك

(باب الكف عن ذكر مساوي الاموات)

*(عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسبوا الاموات فانهم قد
أفضوا الى ما قدموا رواء احمد والبخاري والنسائي)* وعن ابن عباس ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال لا تسبوا أمواتنا فتؤذوا أحياءنا رواء احمد والنسائي) حديث ابن
عباس أخرجه عنه جماعة الطبراني في الاوسط بأسناد فيه صالح بن نهان وهو ضعيف
وأخرج نحوه الطبراني في الكبير والاوسط من حديث سهل بن سعد والمغيرة قوله
لا تسبوا الاموات ظاهره النهي عن سب الاموات على العموم وقد خص هذا
العموم بما تقدم في حديث أنس وغيره انه قال صلى الله عليه وآله وسلم عند شهادتهم بالخبر
والشروع حيث أنتم شهداء الله في أرضه ولم يسكر عليهم وقيل ان اللام في الاموات عهدية
والمراد بهم المسلمون لان الكفار عما يتقرب الى الله عز وجل بسبهم ويدل على ذلك قوله
في حديث ابن عباس المذكور لا تسبوا أمواتنا وقال القرطبي في الكلام على حديث
وجبت انه يحتمل أجوبة الاول ان الذي كان يحدث عنه بالنسب كان مستظها به فيكون
من باب لا غيبة لفاسق أو كان منافقا أو يحتمل النهي على ما بعد الدفن والجواز على
ما قبله ليعتظ به من يسبهم أو يكون هذا النهي العام متأخرا فيكون ناسخا قال الحافظ

الله أعلم بنا كانوا عاملين ثم ثنى
بحديث ابي هريرة كل مولود
يولد على الفطرة الخ المرجح لكونهم
في الجنة ثم ثنى بهذا الحديث
المصرح بذلك حيث قال واما
الصبيان حوله فأولاد الناس
وهو عام يشمل أولاد المسلمين
وغيرهم كما أشرفنا اليه وبقية
مباحث الحديث بسطها صاحب
الفتح والقسط الا في التعبير
وفيه الحديث والعنينة وأبو
رجاء مخضرم أدركه زمن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم بعد فتح
مكة لكنه لا رؤية له وأخرجه
البخاري هنا ما وكذا في التعبير
بما يخرج في الصلاة قبل الجمعة
في التهجيد والسنن وبدء الخلق
والجهاد وفي أحاديث الانبياء
والنفسير والادب اطرافا منه
ومسلم قطعة منه وقد آطال
الحافظ ابن حجر الكلام على
حديث أبي هريرة في النظر في
هذا الباب ولا يخلو عن فوائد
نفسية وعوائد لطيفة (عن
عائشة رضي الله عنها ان رجلا
هو سعد بن عباد) قال النبي صلى
الله عليه وآله وسلم ان أمي
عمرة (انفلتت) أي ماتت فلتة

يعني فجأة (نفسها) وكانت وفاتها سنة خمس من الهجرة فيما ذكره ابن عبد البر (وأظن ان تلك كانت
تصدقت فهل لها اجر ان تصدقت عنها) بكسر الهمزة على انها شرطية قال الزركشي وهي الرواية الصحيحة ولا يصح قول من فتحها
لانه انما سأل عما لم يفعل ويصح فتحها على مذهب الكوفيين على محكي ان المفتوحة بشرطية كان المكسورة ووجه ابن هشام
والعنى حديثه صحيح بالاشك (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ثم) اها أجزان تصدقت عنها أو أشار البخاري بهذا الى أن موت

القباء ليس بمكر ولا نية صلى الله عليه وآله وسلم لم يظهر منه كراهة لما أخبره الرجل بأن أمه اقلعت نفسها وأنه بذلك على إن معالي الاحاديث التي وردت في الاستعاذة من موت القباء كحديث أبي داود وباسناد رجاله ثقة لكن راويه رفعه مرة ووقفه مرة أخرى موت القباء أخذه أسف وأنه لا يأس من صاحبها ولا يخرج به عن حكم الاسلام ورجاء الثواب وان كان مستعاذا منها لما ينقوت به من خير الوصية والاستعداد للمعاد بالتوبة وغيره من ٣٥٣ الاعمال الهامة وفي مصنف ابن أبي شيبة

وهذا ضعيف وقال ابن رشد ما مصلحه ان السب يكون في حق الكافر وفي حق المسلم
أما في حق الكافر فيجتمع اذا نادى به الحي المسلم وأما المسلم فحيث تدعو الضر ورواى
ذلك كان يصير من قبيل الشهادة عليه وقد يجب في بعض المواضع وقد تكون مصلحه
للميت كن علم انه أخذ مالا بشهادة زور ووقات الشاهد فان ذلك يتوقع الميت ان علم
ان من يبدد المال يردده الى صاحبه والثناء على الميت بالنيل والشكر من باب الشهادة لا من
باب السب انتهى والوجه بقبية الحديث على عمومها الا ما خصه دليل كالثناء على الميت
بالشروع الجرح وحسين من الرواة أحياء وأموات لا يجاع العلماء على جواز ذلك وذكر
مساوى الكفار والفساق للتخدير منهم والتنفير عنهم قال ابن بطال سب الاموات
يجرى مجرى الغيبة فان كان أغلب أحوال المرء الخير وقد تكون منه القلعة فالغيباب
له منوع وان كان فاسقا مغلنا فلا غيبة له وكذلك الميت انتهى ويتعقب بأن ذكر الرجل
بما فيه حال حياته قد يكون اقصد زجره وودعه عن المعصية أو لتصد تخدير الناس
منه وتنفيرهم وبعدهم بغيره قد أفضى الى ما قدم فلا سواء وقد عرفت عائشة راوية هذا
الحديث بذلك في حق من استحق عندها الالين فكانت تلغنه وهو حي فلما مات تركت
ذلك ونهت عن لغنه كما روى ذلك عنها عمر بن شبة في كتاب اخبار البصرة ورواه ابن
حبان من وجه آخر وصححه والمتمري لديه في اشتغاله بعبوب نفسه ما يشغله عن نشر
مثالب الاموات وسب من لا يدري كيف حاله عند بارئ اليريات ولا ريب ان تزريق
عرض من قدم على ما قدم وجنابا يندى من هو بما تكنه الضمائر أعلم مع عدم ما يحمل
على ذلك من جرح أو نحوه أو حوقة لا تقع لمسقط ولا يصاب بمثله امتدين بذهب ونسأل
الله السلامة بالحسنات ويتضاعف عند ويل عقاب الحسرات اللهم اغفر لنا نقلات
اللسان والقلم في هذه الشعاب والهضاب وجنبنا عن سلوك هذه المسالك التي هي في
الحقيقة مهالك ذوى الالباب قوله فانهم قد أفضوا الى ما قدموا الى وصلوا الى ما عملوا
من خير وشروا الربط بهذه العلة من مقتضيات الحمل على العموم قوله فتوذا الاحياء
أى فينسب عن سبهم أذية الاحياء من قرباتهم ولا يدل هذا على جواز سب الاموات
عند عدم تادى الاحياء كن لا قربة له أو كانوا ولكن لا يبلغهم ذلك لان سب الاموات
منهى عنه للعلة المتقدمة ولكونه من الغيبة التي وردت الاجاديت بتحريمها فان كان
سبب الأذية الاحياء فيكون محرمان جهتين والا كان محرمان جهة وقد أخرج أبو
داود والترمذي عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذكروا محاسن

عن عائشة وابن مسعود موت
القباء راحة للمؤمن وأسف على
الفاجر ونقل الذوى عن بعض
القدماء ان جماعة من الانبياء
والصلحاء ماتوا كذلك قال
التورى وهو محبوب للمراقبين
قال في الفتح وبذلك يجتمع القولان
ورواة هذا الحديث مديون
الشيخ البخارى فبصرى وفيه
التحديث والاخبار والعنفنة
والقول (وعنها) أى عن عائشة
(رضي الله عنها) قالت ان كان
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) لم يذرفى مرضه (بالعين
المهمله) والذال المعجمة أى
يطلب العذر فبما يحاوله من
الانتقال الى بيت عائشة الصديقة
وعند القابسى يتقدر بالقاف
والدال المهمله أى يسأل عن
قدر ما بقى الى يومها ليون عليه
بعض ما يجد لان المريض يجد
عند بعض أهله ما لا يجد عند بعض
من الانس والسكون والراحة
والدعة (أين أنا اليوم) أى لمن
النوبة (أين أنا غدا) أى لمن
النوبة غدا أى أى امرأة أكون
غدا عند هذا (استبطا اليوم عائشة)
استبطا الله الى يومها قالت

٤٥ نيل ث عائشة (فلما كان يوم قبضه الله بين صخرى وشجرى) بفتح أولهما وسكون ثانيهما
تريد بين جنبي وصدرى والسجرات الرثة فاطلقت على الجنب مجازا من باب تسمية المحل باسم الجاهل فيه والنحر الصدر (ودفن في
بيتي) وهذا هو المقصود من الحديث وقولها فلما كان يوم قبضه الله تعالى لوروى الحساب كانت وفاته واقعة في نوبتي المعهوده
قبلى الاذن قال البخارى وعن سفيان بن دينار القبارنة رأى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مستنما أى جريا فبازاد أبو نعيم

في مستخرجه وقبر أبي بكر وعمر كذلك واستدل به على ان المستحب تسنيم القبور وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعية ومن الشافعية وقال أكثر الشافعية ونص عليه الشافعي التسطيح افضل من التسنيم لانه صلى الله عليه وآله وسلم سطح قبر ابراهيم وفعله حجة لافعل غيره وقول سفيان الثوري لا حجة فيه كما قال البيهقي لاحتمال ان قبره صلى الله عليه وآله وسلم وقبري صاحبه لم تكن في الارض المأخوذة مستنة ٣٥٤ وقد روى أبو داود وباسناد صحيح ان القاسم بن محمد بن أبي بكر قال دخلت

على عائشة فقلت لها كشي لي عن قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبه فكشفت عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة مطوحة ببطحاء الغرصة الجراء أي لا مرتفعة كثيرا ولا لاصقة بالأرض كما بينه في آخر الحديث يقال لطى بكسر الطاء والطا بفتحها أي لصق ولا يؤثر في أفضلية التسطيح كونه صار شعارا روافضا لان السنة لا تترك بموافقة أهل البدع فيها ولا يخالف ذلك قول علي رضي الله عنه أمر في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان لا أدع قبراً مشرفاً إلا سويته لانه لم يردت سويته بالأرض وإنما أراد تسطيحه جمعا بين الاخبار فلهذا في المجموع عن الاصحاب قال في الفتح وزاد الحماكم بعض في حديث القاسم السابق فقرأت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقدما وأبا بكر رأسه بين كتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعمر رأسه عند رجلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا كان في خلافة معاوية فكانها كانت في الاول مسطحة ثم لما بنى جدار القبر في

أموالكم وكفوا عن مساوهم وفي اسناده عمران بن أنس المكي وهو منكر الحديث كما قال البخاري وقال العقيلي لا يتابع على حديثه وقال الرازي حديثه ليس بالمعروف وأخرج أبو داود عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا مات صاحبكم فدعوه لا تقفوا فيه وقد سكت أبو داود والمندري عن الكلام على هذا الحديث

• (باب استحباب زيارة القبور للرجال دون النساء وما يقال عند دخولها) •

(عن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد كنت في قبوركم عن زيارة القبور فقد أذن محمد في زيارة قبره فزوروها فانهم انذروا الترمذي وصححه وعن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبره فبكى وأبكى من حوله فقال استاذنت ربى ان اسئلكم عنها فلم يؤذن لي واستاذنته في ان ازور قبرها فاذن لي فزوروا

القبور فانهم انذروا الموت رواء الجماعة) الحديث الاول أخرجه أيضا مسلم وأبو داود وابن حبان والحاكم والحديث الثاني عزاه المصنف الى الجماعة بدون استثناء ولم أجده في البخاري ولا عزاه غيره اليه فيمنظر وقد أخرجه أيضا الحماكم وفي الباب عن ابن مسعود عند ابن ماجه والحاكم وفي اسناده أيوب بن هاني يختلف فيه وعن أبي سعيد الخدري عند الشافعي وأحمد والحاكم وعن أبي ذر عند الحماكم وسنده ضعيف وعن علي بن أبي طالب عليه السلام عند أحمد وعن عائشة عند ابن ماجه وهذه الاحاديث فيها مشروعية زيارة القبور ونسخ التهنيت عن الزيارة وقد حكى البخاري والعمري والنووي اتفاق أهل العلم على ان زيارة القبور للرجال جائزة قال الحافظ كذا اطلقوه وفيه نظر لان ابن أبي شيبة وغيره رووا عن ابن سيرين وابراهيم الخفي والشعبي انهم كرهوا ذلك مطلقا حتى قال الشعبي لولا نهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم لرزت قبر ابنتي فلعل من أطلق أراد بالاتفاق ما استقر عليه الامر بعد هؤلاء وكان هؤلاء لم يبلغهم النسخ والله أعلم وذهب ابن حزم الى ان زيارة القبور واجبة ولو مرة واحدة في العمر لورود الامر به وهذا ينزل على الخلاف في الامر بعد النهي هل يفيد الوجوب أو مجرد الاباحة فقط والكلام في ذلك مستوفى في الاصول قوله فقد أذن محمد الخ فيه دليل على جواز زيارة قبر القريب الذي لم يدرك الاسلام قال القاضي عياض سبب زيارته صلى الله عليه وآله وسلم قبرها انه قصد قوة الموعظة والذكرى بمشاهدة قبرها ويؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم في

امارة عمر بن عبد العزيز على المدينة من قبل الوليد بن عبد الملك سيروها مرتفعة وقد روى أبو بكر الآجري في كتاب صفته قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من طريق اسحق بن عيسى ابن بنت داود بن أبي هند عن نعيم بن بسطام المديني قال رأيت قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في امارة عمر بن عبد العزيز فقرأت فيه مرتفعة نحو من أربع أصابع ورأيت قبر أبي بكر وعمر ورأيت قبر عمر ورأيت قبر أبي بكر أسفل منه ثم الاختلاف في ذلك انهم ما أفاضل لاني أصل الجوزا

ورجح المزني التسميم من حيث المعنى بان المسطح يشبه ما تصنع الجلود بخلاف السم ورجحها ابن قدامة بأنه يشبه ابيه أهل الدنيا وهون شعار أهل البدع فكان التسميم أولى ورجح التسطيح ما رواه مسلم من حديث فضالة بن عبيد انه أمر بقبر فسوى ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بنسويته انتهى (عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه قال) في حديث طويل اني لأعلم أمراً أحق بهذا الأمر أى الخلافة من هؤلاء ٣٥٥ النفر الذين (وفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو راض عن هؤلاء النفر الستة) فمن استخلفه هو هؤلاء النفر

بعدي فهو الخليفة أى المستحق لها فافهموا له وأطيعوا (فسمى الستة عثمان وعلياً وطهمة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص ورضي الله عنهم) ولم يذكروا عبيدة لأنه كان قد مات ولا سعد بن زيد لأنه كان غائباً وقال في الفتح لأنه كان ابن عم عمر فلم يذكروا بالغلبة في التبري من الأمر نعم في رواية المدائني ان عمر عد فيه فبين توفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو عنهم راض الا انه استخذه من أهل الشورى لقبرائه بمنه انتهى وفي الحديث صفة قبر عمر وانه دفن مع صاحبيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر الصديق بعد ما استأذن عائشة رضى الله عنها في ذلك فلما علمت عائشة فضل عمر أثرته على نفسها وقالت كنت اريده لنفسى فلا وثرته اليوم على نفسي قال ابن المنير الخطوط المستحقة بالسوابق ينبغي فيها الإشارة أهل الفضل كما ينبغي لأصحاب المنزل

آخر الحديث فزوروا القبور وفانمذ كرم الموت قولاً فلم يؤذن لي فيه دليل على عدم جواز الاستغفار ان مات على غير ملة الاسلام (وعن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن زوارات القبور رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه وعن عبد الله بن أبي مليكة ان عائشة أقبلت ذات يوم من المقابر فقلت لها يا أم المؤمنين من أين أقبلت قالت من قبر أخى عبد الرحمن فقلت لها أليس كان نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن زيارة القبور قالت نعم كان نهي عن زيارة القبور ثم أمر بن يارتمار واه الأثرم في سننه) الحديث الاول أخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه والحديث الثاني أخرجه أيضاً الحاكم وأخرجه ابن ماجه عن عائشة بنت عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص في زيارة القبور وفي الباب عن حسان عند أحمد وابن ماجه والحاكم وعن ابن عباس عند أحمد وأصحاب السنن والبراز وابن حبان والحاكم وفي اسناده أبو صالح مولى أم هانئ وهو ضعيف وفي الباب أيضاً أحاديث تدل على تحريم اتباع الجنائز والنساء تحريم زيارة القبور تؤخذ منها بفتحوى الخطأ منها عن ابن عمر وعند أبي داود والحاكم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى فاطمة ابنته فقال ما أخرجك من بيتك فقالت أتيت أهل هذا البيت فرجحت على ميتهم فقال لها فاعلالت بلغت معهم الكدى قالت معاذ الله وقد سمعتك تذكركم ما تذكر فقال لو بلغت معهم الكدى فذكرت بداف ذلك فسلات ربيعة ما الكدى فقال القبور رفيعاً أحسب وفي رواية لو بلغت معهم الكدى ما رأيت الجنة حتى يراها جديك قال الحاكم صحيح الاسناده على شرط الشيخين ولم يخرجاه قال ابن دقيق العيد وفيما قاله الحاكم كعدى نظر فان راويه ربيعة بن سيف لم يخرج له الشيخان في الصحيح شيئاً أعلم ومن أم عطية عند الشيخين قالت نهى ما عن اتباع الجنائز ولم يعزم عليهما وعنها أيضاً عند الطبراني وفيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يخرجن في جنازة وقد ذهب الى كراهة الزيارة للنساء جماعة من أهل العلم وقد كوا بأحاديث الباب واختلفوا في الكراهة هل هي كراهة تحريم أو تنزيه وذهب الاكثر الى الجواز اذا أمنت الفتنة واستدلوا بأدلة منها دخولهن تحت الأذن العام بالزيارة ويجب عنه بان الأذن العام يخص بهذا النهي الخاص الستة فادمن الآن أما على مذهب الجهور في غير فرق بين تقدم العام وتأخره ومقارنته وهو الحق وأما على مذهب البعض القائلين بان العام المتأخر تأخر فلا يتم الاستدلال به الا بعد معرفة تأخره ومنها

اذا كان مفضولاً ان يؤثر بفضل الامامة من هو أفضل منه اذا حضر منزله وان كان الحق له اخب المنزل انتهى ومطابقة الحديث للباب واضحة والله أعلم (عن عائشة رضى الله عنها قالت قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا نسبوا الاموات) يحتمل ان الآدم في الاموات عهديه والمراد بهم المسلمون لان الكفار لما يقترب الى الله بسبهم ويذل عليه حديث ابن عباس الا في قال ابن المنير لفظ الترجمة تشهر بانقسام السب الى منهي وغير منهي ولفظ الخبر مضمونه النهي عن السب مطلقاً

غدا الآن يشاء الله وقبل المشيئة عائدة الى الكون معهم في تلك التربة وقيل غير ذلك

تكون منه القلة فالاعتياب له
وبقية بآن ذكر الرجل بمانه
وبعد مونة قد أفضى إلى ما قدم فلا
اللعن فكانت له وهو حي فلما

وبعد موتة قد أفضى إلى ما قدم فلا سوا وقد مات عائشة رضي الله عنها وأوبى هذا الحديث بذلك في حق من استحق عندها
اللعن فكانت تعلمه وهو حسي فإمامات تركت ذلك ونهت عن لعنه كما روى ذلك عنهم اعر بن شعبة في كتاب أخبار البصرة ورواه

ابن حبان من وجه آخر وجهه والمتعري لديه في اشتغاله بغيره ما يشغله عن نشر مثالب الاموات وسب من لا يدري
كيف حاله من ديارى البريات ولا ريب ان غريب عرض من قدم على ما قدم وجنا بين يدي من هو بمناكنه الضمائر اعلم مع عدم
ما يحمل على ذلك من جرح أو نحوه أو حوقة لا تقع لتسقط ولا يصاب بعنلها امتدين بذهب نسال الله السلامة بالحسنات اللهم
اغفر لنا فلمات اللسان والقلم في هذه السباب والهضاب وجنبنا عن سلوك ٣٥٧ هذه المسالك التي هي في الحقيقة من الهالكات

ذوى الالباب (فانهم قد افضوا
الى ما قدموا) اى وصلوا الى
ما عملوا من خير أو شر فيجازى
كل بعمله والرب يطهر هذه العلة

من مقة ضيمات الخلل على العموم
واسمى مثل به على منع سب
الاموات مطاقا وقد تقدم ان
عمومه مخصوص قال في الفتح
وأصح ما قيل في ذلك ان اموات
الكفار والفساق يجوز ذكر

مساوهم للتحذير منهم والنفير
عنهم وقد أجمع العلماء على جواز
جرح المجر وحسين من الرواة
أحباء وأمواتا انتهى وهذا
الحديث رواه أحمد والنسائي

أيضا وفي حديث ابن عباس ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال لا تسبوا أمواتنا فتؤذوا
أحباءنا رواه أحمد والنسائي

وأخرج عنه بمعناه الطبراني
في الاوسط بأسناد فيه صالح بن
نهران وهو ضعيف وأخرج نحوه
الطبراني في الكبير والوسط من
حديث سهل بن سعد والمغيرة
قال شيخنا العلامة عز الاسلام
القاضي شمس الدين على الشوكاني
رحمه الله في نيل الاوطار شرح
منتقى الاخبار قوله فتؤذوا

والاحاديث فيم ادليل على استحباب التسليم على أهل القبور والدعاء لهم بالعافية قال
الخطابي وغيره ان السلام على الاموات والاحياء سواء في تقديم السلام على عليهم

بجلا في ما كانت الجاهلية عليه كقولهم
عليك سلام الله قيس بن عاصم * ورحمته ماشاء ان يترجا

* (باب ما جاء في الميت ينقل أو ينشأ لغرض صحيح)

(عن جابر قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عبد الله بن أبي بعد ما دفن فأخبره
فنفث فيه من ريقه وأبسه قيضه وفي رواية أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عبد
الله بن أبي بعد ما أدخل حفرته فأمر به فأخرج فوضعه على ركبته فنفت فيه من ريقه
وأبسه قيضه قاله أعلم وكان كساعبا سابقا قال سفيان في روى عن النبي صلى الله عليه

وآله وسلم ألبس عبد الله قيضه مكافأة بما صنع رواه البخاري وعن جابر قال أمر رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتلى أحد أن يردوا الى مصارعهم وكانوا انقلوا الى المدينة
رواه الترمذي ورجعه الترمذي وعن جابر قال دفن مع أبي رجيل فلم تطب نفسه حتى
أخرجته فجمعته في قبر على حدة رواه البخاري والنسائي ومالك في الموطأ انه جمع غير
واحد يقول ان سعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد ما تابا لعقيق فحملوا الى المدينة ودفنا

بها وسعيد في سنة عن شريح بن عبيد الحضرمي ان رجلا قبر واصحابا لهم لم يغسلوه
ولم يجسدوا له كفنا ثم أقاموا معاذ بن جبل فأخبروه فأمرهم أن يخرجوه فأخرجوه من
قبره ثم غسل وكفن وحفظ ثم صلى عليه) قوله عبد الله بن أبي يعني ابن بلول وهو
رأس المنافقين ورئيسهم قوله بعد ما دفن كان أهل عبد الله بن أبي يادروا الى تجهيزه

قبل وصول النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما وصل وجدهم قد دلوه في حفرته فأمر
بأخراجه وفيه دليل على جواز إخراج الميت من قبره اذا كان في ذلك مصلحة له من زيادة
البركة عليه ونحوها قوله فالله أعلم انظر البخاري والله أعلم بالواو وكان جابر التست
عليه الحكمة في صنعه صلى الله عليه وآله وسلم بعبد الله ذلك بعد ما تبين نفاقه قوله
وكان كساعبا سابقا يعني ابن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذلك يوم بدر
أتى بالأسارى وأتى بالعباس ولم يكن عليه ثوب فوجدوا قبص عبد الله بن أبي تمكساه
النبي صلى الله عليه وآله وسلم اياه فلذلك أبسه النبي صلى الله عليه وآله وسلم قيضه هكذا

الاحياء أي في تسبب عن سبهم آذية الاحياء من قرباتهم ولا يدل هذا على جواز سب الاموات عند عدم تأذي الاحياء كن
لا ذرابة له أو كانوا ولا يغفرهم ذلك لان سب الاموات منتهى عنه للعدالة المتقدمة وليكونه من الغيبة التي وردت الاحاديث
بغيرها فان كان سبها آذية الاحياء فيكون محرما من جهتين والا كان محرما من جهة وقد أخرج أبو داود والترمذي عن
ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذكروا محاسن أمواتكم وكفوا عن مساوئهم وفي أسناده عمران بن أنس

ساقه البخاري في الجهاد فيمكن أن يكون هذا هو السبب في الباسه صلى الله عليه وآله وسلم قصه ويمكن أن يكون السبب ما أخرجه البخاري أيضا في الجنائز ان ابن عبد الله المذكور وقال يا رسول الله ألبس أبي قصه كذا الذي يلي جلدك وفي رواية انه قال أعطني قصه كذا كفته فيه ويمكن أن يكون السبب هو المجموع السؤال والمكافاة ولا مانع من ذلك قوله وكأنا نقلوا الى المدينة فيه جوارج الشهداء الى الموضع الذي أصيب فيه بعد نقله منه وليس في هذا انهم كانوا قد دفنوا بالمدينة ثم أخر جوارس القبور ونقلوا قوله فلم تطب نفسي فيه دليل على انه يجوز زفنس الميت لاهرمة معلق بالحي لانه لا ضرر على الميت في دفن ميت آخر معه وقد بين جابر ذلك بقوله فلم تطب نفسي ولكن هذا ان ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أذن بذلك أو قرره عليه والا فلا حاجة في فعل الصعابي والرجل الذي دفن معه هو عمر بن الجوح بن زيد بن حرام الانصاري وكان صديق والد جابر وزوج أخته هند بنت عمرو وروى ابن اسحق في المغازي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اجعلوا بينهم ما فانهم ما كانا متصادقين في الدنيا قوله حتى أخرجه في لفظ البخاري فاستخرجته بعد ستة أشهر فاذا هو كيوم وضعته غبره هنية في اذنه وظاهر هذا يخالف ما في الموطا عن عبد الرحمن بن أبي صعصعة انه باخه ان عمرو ابن الجوح وعبد الله بن عمرو ويعق والد جابر الانصاري كانا قد حفر السيل فبرهما وكانا في قبر واحد فحفر عنهم ما فوجد المي تغيرا كأنهم ما ماتا بالاحس وكان بين أحد وبين يوم حفر عنهم ما ست وأربعون سنة وقد جمع ابن عبد البر بينهما ما بعد القصة قال في القمع وفيه نظر لان الذي في حديث جابر انه دفن أباه في قبر وحده بعد ستة أشهر وفي حديث الموطا انهم ما وجدوا في قبر واحد بعد ست وأربعين سنة فاما أن يكون المراد بكونهم سما في قبر واحد قرب الجواردة وأن السيل خرق أحد القبرين فصارا كقبر واحد وقد أخرج نحو ما ذكره في الموطا ابن اسحق في المغازي وابن سعد من طريق أبي الزبير عن جابر باسناد صحيح ومعنى قوله هنية أي شيأ بيرا وهي نون بعدها تحتانية مصغرا وهو تصغير هنية قوله فحفرهم الى المدينة فيه جوارج الشهداء الى الموضع الذي مات فيه الى موطن آخر يدفن فيه والاصل الجواز فلا يمنع من ذلك الال دليل

قوله فأمرهم أن يخرجوه الخ فيه أنه يجوز زفنس الميت لغسله

وتكفينه والصلاة عليه وهذا وان كان قول صحابي

ولا حاجة فيه ولكنه جعل الدفن مسقطا لما

علم من وجوب غسل الميت أو

تكفينه أو الصلاة عليه

محتاج الى دليل

ولادليل

المكي وهو منكر الحديث كما قال البخاري وقال العقي في لا يتابع على حديثه وقال الكرايبي حديثه ليس بالمعروف وأخرج أبو داود عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا مات صاحبكم فدعوه لانه هو افديه وقد سكت أبو داود والمندري عن الكلام على هذا الحديث وهذا آخر كتاب الجنائز ثم الجزء الاول من عون الباري بمجل أدلة البخاري على يد مؤلفه الفقيه الى رحمة الله الباري عبد الله وابن عبد الله وأمه أبي الطبيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري عفا الله تعالى عن ذنبه البارز والمتوارى يوم الجمعة سابع شهر جادى الاخرة من سنة ثلاث وتسعين ومائتين وألف الهجرية على صاحبها أفضل الصلاة والتحية في بلدة بهو بالحممة صانها الله وأهلها معن كل زرية وبلدية ويتسلوه ان شاء الله تعالى الجزء الثاني أوله كتاب الزكاة والحمد لله تعالى آخرها كتابا به أوله

(ثم الجزء الثالث ويليها الجزء الرابع اوله كتاب الزكاة)

5275